حصاد العمر 6

مقالات صحيفة "الوفد"

توضيح مهم

هذه مجموعة من المقالات التي نشرتها

في صحيفة "الوفد"

وأزعم أنها كانت صادرة عن حب أكيد لمصر،

وأنها لا تزال، رغم مرور السنين،

معبرة عن شئون الوطن، آلامه وأحلامه.

1. ولا يزال العدوان الإسرائيلي مستمراً !

برغم توقف إطلاق النار من القوات الإسرائيلية المعتدية على شعب غزة المسالم، وبرغم ارتياح العرب إلى هذه النتيجة التي رفعت عن كاهلهم أعباء البحث عن حل لوقف إطلاق النار وهم عاجزون تماماً، فإن قرار إسرائيل وقف العدوان وسحب قواتها من غزة لا يجب أبداً أن يؤخذ على أنه انتهاء للعدوان وعودة الأمور إلى ما كانت عليه. لا يمكن أن يهنأ العرب بهذا القرار الإسرائيلي فإنه مجرد خطوة مرسومة على طريق تمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة على مقدرات المنطقة جميعها وليس فقط غزة وأرض فلسطين السليبة. إن الهدف الإسرائيلي هو مصر أولاً وأخيراً، ولا يجب أن يغيب هذا الأمر عنا جميعاً شعباً ودولة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تؤكد إصرارها دائماً على تأكيد انفرادها باتخاذ القرارات في علاقاتها بالعرب. فقد اتخذت قرار الانسحاب الأحادي من غزة في 2005 منفردة، كما اتخذت منفردة قرارات العدوان عليها مرات عدة طوال الفترة منذ ذلك الانسحاب الأحادي وحتى العدوان الأخير في 27 ديسمبر 2008. وكذلك تجاهلت قرار مجلس الأمن رقم 1860 الداعي إلى وقف إطلاق النار والانسحاب حتى تحدد هي الانسحاب بقرار منفرد لوقف إطلاق النار قبل يومين فقط من موعد تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد أوباما. وهكذا كانت إسرائيل دائماً في حربها المستمرة ضد أهل فلسطين وضغطها المتواصل على كل من مصر والأردن واللتين وقعتا اتفاقيات سلام معها، وذلك حتى تظل دائماً صاحبة اليد العليا في توجيه علاقاتها بتلك الدول.

قضية الأنفـــاق

ولعل استغلال إسرائيل لقضية الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة دليل واضح على الأسلوب الإسرائيلي في الضغط والابتزاز لتحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة. وقد استغلت إسرائيل قصة الأنفاق لتبتز مصر من خلال ضغطها على الولايات المتحدة لقطع معونتها العسكرية عنها بدعوى أنها - أي مصر - لا تقوم بعمل حاسم لمنع

تهريب الأسلحة من سيناء إلى غزة عبر الأنفاق. وفعلاً استجاب الكونجرس الأمريكي لتلك الضغوط وقرر تجميد مبلغ 100 مليون دولار من المعونة العسكرية لمصر في موازنة 2008 وذلك حتى تقدم وزيرة الخارجية في ذلك الوقت كوندوليزا رايس شهادة تقنع الكونجرس بأن مصر نجحت في وقف التهريب عبر تلك الأنفاق، فضلاً عن شرطين آخرين تستخدمهما واشنطن دائماً للضغط على مصر لتحقيق غايات لها، وهما التقدم في مجال استقلال القضاء ومنع تجاوزات الشرطة ضد المصريين.
ولما رفضت مصر هذا الموقف الأمريكي ووجه الرئيس مبارك تهديداً لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبي ليفني واصفاً إياها بأنها قد " تجاوزت الخط الأحمر معه" فقد عادت الولايات المتحدة للإفراج عن تلك المائة مليون دولار بموجب قرار من نائب وزير الدفاع نجروبونتي في 29 فبراير 2008، وذلك بعد حادثة اجتياح آلاف الفلسطينيين من غزة لمعبر رفح ودخولهم إلي مصر. كذلك يبدو أن قرار رفع الحظر عن المائة مليون دولار كان نتيجة وعد مصر بأنها سوف تخصص 25 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لتأمين الحدود مع غزة.

ولعلنا نتوقف قليلاً عند قصة الأنفاق لنحاول تبين أهداف إسرائيل من تكرار إثارتها وهل هي فعلاً سبيل لتهريب الأسلحة إلى حماس في غزة أم أنها تخدم أغراضاً أخرى؟ وقد بدأت إسرائيل في التركيز على قضية الأنفاق منذ انسحابها من غزة في أغسطس 2005 بادعاء أن الأسلحة الثقيلة يتم تهريبها إلى غزة عبر أنفاق سيناء مما يؤدي إلى زيادة القوة العسكرية لحركة حماس التي أحكمت سيطرتها على القطاع في يونيو 2007. وكانت إسرائيل دائماً تردد أن مصر لا تقوم بمراقبة الأنفاق ومنع التهريب بالجدية المفترضة، وتضيف إسرائيل أن تلك الأنفاق يتم استخدامها لتهريب أسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ كاتيوشا، وصواريخ محمولة على الأكتاف مضادة للطائرات وهي من الأسلحة التي استخدمها حزب الله ضد إسرائيل في حرب يوليو 2006.

وتعود قصة الأنفاق إلى عام 1982 حين وافقت مصر على تقسيم مدينة رفح بموجب اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل الموقعة في 1979 وتم بموجب ذلك ضم الجزء الأكبر من رفح والأكثر سكاناً إلى قطاع غزة والتي كانت إسرائيل تحتله في ذلك الوقت، وبقى الجزء الأصغر من رفح وهو ما يسمى الآن رفح المصرية ضمن حدود مصر. و كان شارون نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت يطالب بضم كل رفح إلى الجانب الإسرائيلي حتى لا يصبح الجزء المصري منها وسيلة لتسرب الإرهابيين وتهريب الأسلحة إلى غزة كما كان يدعي، وهو المطلب الذي رفضته مصر. وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمس في مقال لمراسلها في المنطقة دافيد شيبلر نشرت يوم 19 يناير 1982 إلى طلب إسرائيل تعديل الحدود بين مصر وغزة حتى تصبح رفح كلها في قبضة إسرائيل. وفي تقرير أعدته خدمات البحوث لأعضاء ولجان الكونجرس الأمريكي ما يشير إلى أن العائلات الفلسطينية التي انقسمت نتيجة تقسيم رفح هم أول من بدأ حفر الأنفاق كوسيلة لتحقيق التواصل بين فروع العائلات التي تفرقت بين مصر وغزة نتيجة لتقسيم مدينة رفح! ويمضي التقرير في تصوير الموقف أن الأنفاق بدأت تستخدم في تهريب السلع المدعومة من مصر لإعادة بيعها بأسعار أعلى في غزة، وكذلك تهريب الدولارات الأمريكية والسجائر والبريد وقطع غيار السيارات، وكما يقول التقرير فقد كانت المخدرات من بين ما يتم تهريبه.

ويقرر تقرير الكونجرس المنشور في فبراير 2008 أن إسرائيل بدأت تستشعر خطورة الأنفاق في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. ومع بدأ الانتفاضة الثانية في عام 2000 تعاونت إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية في تعقب عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وقبل انسحابها من غزة في 2005 قامت إسرائيل بعمليات عديدة هدفها تدمير الأنفاق لعل أشهرها عملية " قوس قزح" في 2004 والتي استخدمت فيها كاسحات مسلحة من نوع كاتربلر D9 لهدم مئات المنازل التي

يعتقد بأن الأنفاق تختفي تحتها، وأدى ذلك إلى مصرع عشرات الفلسطينيين المحتجين على هدم بيوتهم.

وقد يكون من المنطقي تصور أن ارتفاع حركة تهريب البضائع عبر أنفاق سيناء كان نتيجة لحظر المعونات الدولية عن السلطة الفلسطينية لسماحها أن تشكل حماس الحكومة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وحلاً لمشكلة الحصار الإسرائيلي الخانق على غزة بعد سيطرة حماس عليها في 2007. واستمرت إسرائيل تكيل الاتهامات إلى مصر بأنها تعلم كل شيء عن تهريب الأسلحة بل وتعلم من هم المهربين ولا تتخذ الإجراءات الواجبة لوقفهم. وفي ديسمبر 2007 بلغت الحماقة الإسرائيلية ذروتها حين أعلنت وزيرة خارجيتها ليفني في شهادتها أمام إحدى لجان الكنيست أن" فشل مصر في حماية الحدود مع غزة هو مريع ويثير المشاكل ويدمر القدرة على التقدم في عملية السلام". وكما سبق أن أوضحنا نجحت إسرائيل نتيجة حملتها ضد مصر في حفز الكونجرس الأمريكي على تجميد مائة مليون دولار من المعونة العسكرية لعام 2008. وقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقرار الكونجرس الأمريكي غضب الرئيس مبارك الذي صرح مخاطباً إسرائيل قائلاً" إذا كنتم لا توافقون على طريقتنا في معالجة مسألة تهريب الأسلحة، فأهلاً بكم لأداء العمل بأنفسكم"!!!

واستمر الخلاف المصري الإسرائيلي بشأن الحدود مع غزة، حيث طالبت مصر بتعديل مذكرة التفاهم الموقعة في سبتمبر 2005 لزيادة عدد قوة حرس الحدود المصرية التي قررتها تلك المذكرة وقوامها 750 جندياً مسلحين تسليحاً خفيفاً ومحدوداً. كذلك طلبت مصر حتى تعديل اتفاقية كامب دافيد ذاتها لتيسير إضافة فرقة أو فرقتين من القوات المصرية على الحدود مع غزة. وكان رد إسرائيل دوماً أنه على مصر أن تحسن استخدام القوة الحالية لحرس الحدود بدلاً من طلب زيادة

عددها. ومع ذلك فقد نشرت صحيفة جيروزاليم بوست يوم 31 يناير 2008 أن محادثات نشطة تجري بين مصر وإسرائيل لزيادة عدد قواتها على الحدود مع غزة!

الدور الأمريكي في قصة الأنفاق

وكعادتها في كل ما يتصل بدعم إسرائيل بلا حدود، مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في تعزيز الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود. وفي تقرير نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية ، فقد أوفدت أمريكا في نوفمبر 2007 اثنين من مساعدي كوندوليزا رايس لمعاينة منطقة الحدود المصرية مع غزة وتقييم مسألة الأنفاق، وقد جاء في توصياتهما أن على أمريكا أن تزود مصر بوسائل تقنية متقدمة تساعدها في الكشف عن الأنفاق وتدميرها. كما أوصى المندوبان الأمريكيان بتبني فكرة سبق لإسرائيل اقتراحها بأن تقوم مصر بحفر قناة موازية للحدود، وأن يتم بناء عوازل مانعة تصل أساساتها إلى أعماق بعيدة تحت الأرض، وأن تشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تشكيل لجنة للأمن تتعامل مع جميع الأمور المتصلة بقضية التهريب وعبور الإرهابيين للحدود ومراقبة الحدود بشكل عام. ولكن إسرائيل اعترضت على تشكيل تلك اللجنة.

ومرة أخرى توفد الولايات المتحدة الأمريكية فريقاً من مهندسي الجيش الأمريكي إلى مصر في ديسمبر 2007 لتقديم المعونة الفنية والتدريب لمصر. وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت أنها تعتقد بأن على مصر أن تبذل جهداً أكبر في قضية منع التهريب عبر الأنفاق، وأنه رغم أن الولايات المتحدة استجابت لرغبة مصر الحصول على معونة فنية في هذا الصدد " إلا أن إرادة العمل مطلوبة أيضاً"! وفي هذا الصدد صرح المبعوث الأمريكي إلى رفح عضو مجلس النواب ستيف إسرائيل [لاحظ الاسم] بأنه مع تزويد مصر بالمعدات التي يستخدمها الجيش الأمريكي، ومع استمرار الدعم الفني الأمريكي، فإن ذلك سوف يكون فارقاً مما يؤدي

إلى إغلاق موضوع الأنفاق ويمنع العودة إليه عند نظر المعونات الأمريكية لمصر في الفترة القادمة".

وماذا عن معبر رفح؟

إن معبر رفح هو الوحيد الذي لا تسيطر عليه إسرائيل والذي يعتبر وسيلة أهل غزة الوحيدة للخروج منها والعودة إليها. ومن المعروف أن اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل في 2005 لتنظيم مراقبة المعبر بعد انسحاب إسرائيل من غزة. وعقب استيلاء حماس على السلطة في غزة، فقد ترددت الأنباء عن تعاون مصر وإسرائيل في غلق المعبر خاصة بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولم يكن المعبر يفتح إلا في حالات استثنائية. وحسب ما جاء في نشرة بعثة الاتحاد الأوربي للمساعدة في تشغيل معبر رفح والمعروفة باسم EUBAM بتاريخ 15 يونيو 2007 أن المعبر قد تم إغلاقه مؤقتاً بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية في القطاع، وأنه رغم ذلك فإن بعثة المشرفين الأوروبيين سوف تظل في المنطقة حتى تتمكن من إعادة تشغيل المعبر بسرعة حال أن يتقرر ذلك. وقد أوضحت إحصائيات تشغيل المعبر بأن أيام التشغيل طوال الفترة من 25 يونيو 2006 حتى 13 يونيو 2007 لم تتجاوز 83 يوماً فقط وأن عدد العابرين كان 165000 شخص.

وقد سمحت صر بفتح المعبر وعبور 2200 فلسطيني من غزة لأداء فريضة الحج في يناير 2008 مما أثار حفيظة كل من إسرائيل ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية مدعياً أن تصرف مصر يضعف موقف السلطة. وكانت مصر بالاتفاق مع إسرائيل قد سمحت في أوائل 2007 بعبور 500 من أنصار فتح للعودة عبر المعبر إلى غزة بعد حصولهم على تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية كما يشاع. ثم كان اجتياح ما يزيد عن 200000 فلسطيني للمعبر يوم 23 يناير 2008 بترتيب من حكومة حماس وذلك بعد أسبوع من حصار إسرائيلي كامل شل الحياة في غزة وحرمها من الكهرباء والوقود والغذاء وكل احتياجات الناس الضرورية.

أسئلة مهمة تبحث عن إجابات

لقد توقف العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرياً بعد أن استمر ثلاثة وعشرين يوماً وأوقع ما يقرب من 1500 شهيد وما يزيد عن 4000 جريح ودمر آلاف المنازل وهدم البنية التحتية وأدى إلى تلويث البيئة بالآثار الناتجة عن غازات انبعثت من قنابل فسفورية وغيرها من متفجرات محرمة دولياً – إلا لأغراض التجربة في أهالي غزة ومن على شاكلتهم – وتوقعات كثير من الأطباء والمختصين بأن تلك القنابل مخصبة باليورانيوم مما ستظهر آثاره بعد فترات تطول أو تقصر وتؤدي إلى إصابة الآلاف بأمراض سرطانية وأخرى غير معروفة.

إن توقف إطلاق النار لا يمثل حلاً للمشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على الحدود مع غزة، ولم تزل حالة الحصار على غزة كما هي فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حول القطاع براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، وحالة التشرذم الفلسطيني والانقسام بين الفصائل على حالتها. كما أن تجاهل التعامل مع حكومة حماس في غزة لا يزال هو المسيطر على موقف إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة. وحتى مصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل، فإن حصاراً مضروباً حول وفود حماس التي تأتي للقاهرة فلا يلقاها سوى السيد/ عمر سليمان ولا تتاح لهم فرص التقاء وزير الخارجية أو غيره من المسئولين، ناهيك عن أن يلتقوا بالرئيس.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً من أصحاب القمة لم يخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام.

وتثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات أولها هل تظل مشكلة معبر رفح هكذا من دون حل وتظل مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المتفجرات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح " المصرية " وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟

وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها؟

وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟ وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعد بها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟ وهل يجوز أن تحرم حكومة حماس من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقاءها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا ترضى مصر أن تضع مصيرها بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

2009

2. مؤهلات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

كنت أنوي استكمال ما بدأته الأسبوع الماضي عن المحاور اللازمة لتحقيق رؤية الرئيس مبارك لمستقبل مصر والحديث عن التغييرات الديمقراطية طويلة الأجل نسبياً لتهيئة الظروف المناسبة لبدء المسيرة نحو المستقبل ، إلا أنني رأيت تأجيل ذلك الحديث بغرض تناول حدث مهم تمثل في إقدام الدكتور محمد البرادعي على إعلان نيته للترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية وما أثاره من موجة صاخبة من النقد من جانب الصحف الحكومية المسماة بالقومية وصلت إلى حد اتهامه بازدواج الجنسية والعمل ضد مصالح الوطن وكونه قائم بتنفيذ أجندة أمريكية. ولكن من أهم ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات تلك التي نسبت إلى الدكتور مفيد شهاب حين قال أن الرجل لا يصلح لرئاسة الجمهورية وأنه يفتقد الخبرة السياسية والتجربة الحزبية التي يمكن أن تصنع منه رئيساً للجمهورية. وساند كثير من كتاب الحكومة الدكتور مفيد شهاب في تأكيد أن د. البرادعي لا يملك المؤهلات التي تجعل منه مرشحاً صالحاً لمنصب رئيس الجمهورية.

وفي محاولة لمساعدة كل من يفكر في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، وتحسباً أن تنزلق شخصيات أخرى من نوع الدكتور البرادعي في ترشيح أنفسهم للرئاسة من دون أن يتأكدوا هل هم مؤهلين لذلك أم لا، أقدم لهم أهم المؤهلات الواجب توفرها فيمن تسول له نفسه أن يفكر في اقتحام السد العالي الذي أقامته المادة رقم 76 من الدستور والتقدم للترشيح للمنصب الرفيع .

وأول المؤهلات أن يكون المرشح على علم واسع ومعرفة شاملة بالمصريين وإلمام تام بتاريخ كل منهم، ولذلك سيكون ضرورياً أن يقدم المرشح مع أوراق ترشيحه قرصاً مضغوطاً CD يحتوي أسماء أفراد الشعب المصري فرداً فرداً وكامل المعلومات الخاصة بكل منهم من حيث تاريخ الميلاد ومحل السكن والحالة الاجتماعية ونوع الدراسة والمؤهل الحاصل عليه وعدد الأطفال الذين يعولهم وبيان

المدارس والمراحل التعليمية التي يدرسون بها. كما يجب على المرشح أن يوالي تحديث هذا القرص المضغوط طوال الفترة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك بإضافة أسماء المواليد وإسقاط أسماء المتوفين، وتعديل المعلومات نتيجة حالات الزواج والطلاق وإنجاب الأطفال وتغيير محال العمل وأماكن الإقامة. ومن المفضل أن يقدم المرشح قرصاً مضغوطاً آخر يحتوي على صورة شخصية له مع كل من أفراد الشعب المصري لإثبات معرفته الوثيقة بهم وصلاحيته لتولي منصب رئيسهم.

أما المؤهل الثاني فهو ضرورة أن يثبت المرشح معرفته التامة بالوطن ومعايشته للظروف والتطورات التي تمر بمصر، ولذلك ينبغي أن يثبت المرشح أنه قد لف كعب داير على كل جزء في مصر، وأن يقدم قرصاً مضغوطاً آخر يتضمن معلومات كاملة عن جميع محافظات مصر وقراها ومراكزها ومدنها وأحياءها، مع بيان كل التفاصيل الموجودة على الأرض وإرفاق صور فوتوغرافية أو فيديو كليب له بجانب تلال القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات البناء وغيرها من العلامات المميزة للشارع المصري. ولزيادة الاطمئنان إلى معايشة المرشح لهموم الوطن والمواطنين ومعرفته بظروف حياتهم والصعوبات التي يعانون منها، عليه أن يرفق مع أوراق ترشيحه مجموعة من الصور التي تثبت قدرته على ركوب التوك توك ومهارته في تسلق أسطح القطارات والتعلق في سيارات أنوبيس النقل العام. وسوف يضيف إلى فرص فوز المرشح بالمنصب الرفيع أن يقدم شهادة طبية تثبت أن أصيب في تصادم قطاري العياط، أو أنه قد تم إنقاذه من بين غرقى عبارة السلام، كما يفيده جداً أن يحصل على شهادة من محافظة القاهرة أنه تم توزيعه لفترة مهمة من حياته في أحد معسكرات الإيواء نتيجة انهيار منزل العائلة تحت صخرة الدويقة الشهيرة. وكي يثبت المرشح أنه يعيش معاناة المصريين ويشعر بآلامهم، عليه أن يقدم صوراً له وهو يقف في طوابير الخبز وطوابير أنابيب البوتاجاز. كذلك يجب أن يثبت للناخبين أنه قد سبق له شرب مياه مختلطة بمياه الصرف الصحي، وأن عدداً من أفراد أسرته قد أصيبوا

بالسرطان نتيجة المبيدات المسرطنة التي استوردها يوسف عبد الرحمن ورنده الشامي. كذلك سيكون مفيداً للمرشح أن يقدم للناخبين معلومات تفيد في معرفة أماكن اختفاء دكتور هاني سرور وشقيقته، ومعلومات عن الذين ساعدوا ممدوح إسماعيل في الهرب خارج البلاد!

وحيث اتُّهم الدكتور البرادعي بأنه يفتقد الخبرة الحزبية والسياسية، فسوف يكون لزاماً على من يفكر في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يقدم شهادات تثبت عضويته في التنظيمات السياسية التي أقامها نظام يوليو 1952 ابتداء من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، وسوف تكون علامة بارزة في التاريخ السياسي للمرشح أن يثبت أنه كان من أوائل المهرولين من حزب مصر العربي الاشتراكي إلى الحزب الوطني الديمقراطي بمجرد إعلان الرئيس الراحل السادات عن تأسيسه وتخليه عن رئاسة الحزب القديم. كما سيكون في صالح المرشح الذي سبق له عضوية مجلس الشعب وللتدليل على خبرته السياسية الفائقة أن يقدم شهادة من المجلس تبين عدد مرات التصفيق الحاد وعينات من هتافات التأييد للحكومة، وعدد مرات الشجب والاعتراض على مداخلات أعضاء المجلس من غير الحزب الوطني الديمقراطي، وكذا ما يثبت أنه من أوائل الموقعين على طلبات الانتقال إلى جدول الأعمال في حالات مناقشة الاستجوابات المقدمة من نواب المعارضة ضد الحكومة. وعلى عضو مجلس الشعب الذي يرغب في ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة أن يثبت للناخبين حرصه الشديد على مصالحهم وأمنهم وحمايتهم وذلك بتأييده تمديد العمل بقانون الطوارئ.

وحيث عاب كثير من كتبة الحكومة على الدكتور البرادعي أنه عاش فترة طويلة خارج مصر، فسوف يكون من الضروري على من يتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه لم يغادر مصر أبداً وأنه سيعمل على قطع العلاقات السياسية مع كافة دول العالم حتى يحافظ المصريون على نقاءهم الوطني ويمتنع عليهم الاختلاط

بتلك الشعوب المتقدمة التي تعاني من الديمقراطية وحرية الرأي وتعيش ظروفاً تحافظ فيها الحكومات هناك على الحريات الأساسية وتحترم حقوق الإنسان، الأمر الذي يحرم المواطنين في تلك الدول من نعمة الاعتقال الإداري، ومتعة المحاكمة أمام القضاء العسكري، كما يجعل المصريين في أمان من تسلل العلم الحديث والتقنية المتطورة التي سيتعرضون لها حال سفرهم إلى الخارج وإقامتهم في دول العالم المتقدم، ومن ثم سيحافظ المرشح المتميز على معدل التخلف العلمي وتراجع الأداء التعليمي وتدهور الحالة الصحية التي تتميز بها المحروسة .

ولعل أخطر ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات أنه يسعى إلى إحداث انقلاب دستوري بمطالبته بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور، وكذلك إصراره على إنشاء لجنة قومية مستقلة للإشراف على كافة أعمال الانتخابات، فضلاً عن ضرورة وجود إشراف قضائي ورقابة دولية للاطمئنان إلى سلامة الانتخابات ونزاهتها. لذلك يصبح ضرورياً على من يريد ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يقدم شهادة بأنه ضد التفكير في أي تعديلات دستورية وأنه يرفض أي شكل من أشكال الإصلاح السياسي ويطالب بإشراف وزارة الداخلية والمحافظين إشرافاً تاماً على الانتخابات وأنهم مفوضون في اختيار المرشحين الذين يرون أنهم الأصلح . ويجب أن تكون تلك الشهادة موقعاً عليها من اثنين موظفين يزيد مرتب كل منهما عن 168 جنيها للدلالة على أنهما ليسا من الفقراء بحسب تعريف وزير التنمية الاقتصادية .

وكذلك فإن من أهم مؤهلات من يحلم بأن يتقدم لترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه قد قرأ وحفظ عن ظهر قلب " الرؤية السياسية في المسألة الرئاسية" للسيد / كمال الشاذلي المنشورة بجريدة الأهرام يوم الأربعاء 9 ديسمبر 2009، وأنه يقر ويعترف بأنه ليس من عصر الأفنديات الذي انتهى كما أكد السيد/ الشاذلي في رؤيته. كما على ذلك المرشح المتهور أن يعترف بأن مصر ليست بعضاً من سكان القاهرة أو الإسكندرية، وأن منصب رئيس كل المصريين ليس بالسهل أو

الهين، وأنه قد أخطأ وتعجل في التفكير في موضوع الترشيح بينما يتبقى على ترشيحات الرئاسة عامان.

لقد حسم السيد/ كمال الشاذلي القضية من أساسها وأغلق الباب أمام أي اجتهادات أو محاولات لأي مرشح من المارقين الذين ينتمون إلى عصر الأفنديات حين أصدر حكمه القاطع " وحزب الأغلبية فيه من الرجال الذين لهم من الخبرة والممارسات السياسية والوطنية ما يؤهلهم لخدمة مصر وشعبها بكفاءة واقتدار، وعلى حمل العلم في الوقت المناسب، ليظل خفاقاً يحنو فوق الجميع". وامتثالاً لحكمة السيد/ كمال الشاذلي على كل من تسول له نفسه التفكير في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يوقع على تعهد أنه سوف يعطي صوته لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي، وأنه في حالة فوزه - لا قدر الله -سوف يهدي الفوز إلى السيد الرئيس، ورحم الله الشيخ أحمد الصباحي!!!

2009

3. أبناؤنا في الخارج وتساؤلات حول جدوى التعليم الجامعي!

هل يحقق التعليم العالي في مصر أهدافه الرئيسية في بناء الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية ومواجهة احتياجات المجتمع؟ هل يعلم القائمون على إدارة الجامعات والمعاهد في المحروسة أين يذهب خريجوها وهل يعملون في مجالات تتفق وما تم تأهيلهم له من فروع العلم؟ وهل يمثل الإنفاق على التعليم العالي في مصر استثماراً مجدياً ينتج عنه عائد يضيف قيمة إلى ثروة الوطن وموارده؟

لقد انشغلت بهذه الأسئلة وأنا أشاهد الأسبوع الماضي شاباً مصرياً وسيماً يقوم على خدمة الزبائن في أحد مطاعم دبي وهو يعمل بكل همة ونشاط. ولما جاء إليّ يسألني ماذا أطلب سألته من أي كليات أو معاهد السياحة والفندقة قد تخرج. وكانت دهشتي وصدمتي كبيرة إذ يخبرني الشاب م.م أنه من أبناء الصعيد وقد تخرج في كلية الزراعة بجامعة أسيوط عام 2004 ولما فشل في الحصول على عمل لسنوات طويلة لم يجد أمامه سوى قبول العمل نادلاً في هذا المطعم بمدينة دبي شأنه شأن الآلاف من أقرانه الذين خرجوا من مصر باحثين عن أي عمل في دول الخليج والأردن وليبيا وغيرها من دول العالم، وفي زياراتي للعديد من الدول العربية فقد شاهدت أمثال الشاب م.م من خريجي كليات الطب والصيدلة والهندسة، وغيرها مما درج المصريون على تسميتها بكليات القمة، وهم يعملون في المطاعم والمحال التجارية وفي قيادة سيارات الأجرة وغيرها من المهن التي لم تكن تتطلب أبداً تلك السنوات التي أهدروها في طلب العلم بالجامعات والمعاهد العليا، والتي كان يكفيهم فيها بضع أسابيع قليلة في التدريب العملي. كما أنهم لا يحصلون إلا على أجور هزيلة ويعيشون حياة شاقة، ويعملون ساعات طويلة ثم يتكدسون بالعشرات في حجرات ضيقة لا تتوفر بها مقومات الحياة الآدمية.

هؤلاء هم زهرة شباب مصر الذين أنفق الوطن على تعليمهم مئات المليارات من الجنيهات، ثم يفقدهم الوطن بكل بساطة بينما يفرح بهم أهل الحكم لما يقومون

بتحويله إلى الوطن من مدخراتهم الهزيلة التي تتولى حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بتبديدها - شأنها شأن باقي موارد الوطن - في مشروعات فاشلة كما في توشكي التي تم التفريط في مائتي ألف فدان من أرضها للوليد بن طلال بلا مقابل تقريباً، وكما في الغاز الطبيعي الذي يتم تصديره بأبخس الأسعار ويقدم على طبق من ذهب للعدو الإسرائيلي بينما أهل المحروسة يتصارعون من أجل الحصول على أسطوانة بوتاجاز يتحملون في سبيل الحصول عليها أضعاف ثمنها الرسمي.

إن ظاهرة عمل خريجي الجامعات والمعاهد العليا المصرية في مهن لا تتفق وتأهيلهم العلمي ليست جديدة، بل هي مشاهدة داخل الوطن بقدر انتشارها خارجه، ففي داخل الوطن وخارجه هم يعملون سائقي سيارات وفي أعمال البناء وجمع القمامة ومحطات تزويد السيارات بالوقود وسعاة بالمكاتب من دون أن يثير هذا الوضع أدنى شعور بقيمة الموارد الوطنية المهدرة، ثم يزيد الطين بله ما يلاقونه من هوان وقلة شأن ومضايقات ونهب الكفلاء لمستحقاتهم المالية خارج الوطن.

إن منظومة التعليم العالي في المحروسة تتكون من ثمانية عشرة جامعة حكومية بما فيها جامعة الأزهر وستة عشرة جامعة خاصة وما يزيد عن ستين من المعاهد العليا الحكومية والخاصة. وقد بلغ عدد المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا في عام 2009 مليونين وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألف طالباً وطالبة وذلك بمعدل 2981 لكل 100000من السكان تقريبا. وبلغ إجمالي عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا خلال السنوات من 2000-2009 ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف خريجاً بمتوسط سنوي 348414 خريج. وكانت نسبة الخريجين في مجموعة العلوم الهندسية 7.3% والعلوم الطبية 6.7% والعلوم الزراعية 2.5% والعلوم الأساسية2.3% بينما كانت نسبتهم في العلوم الإنسانية هي الأكبر إذ بلغت 81.2%. كذلك أنتجت منظومة التعليم الجامعي عدداً هائلاً من الحاصلين على درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه خلال نفس الفترة بلغ 328610 منهم ثلاثة آلاف

وخمسمائة وتسعة حصلوا على درجة الدكتوراه، وستة آلاف وستمائة ستة وثلاثون حصلوا على الماجستير والباقون حصلوا على درجة الدبلوم. وفي هذه المنظومة تحتل الجامعات الحكومية المرتبة الأهم من حيث عدد الطلاب المقيدين بها ومن ثم عدد الخريجين إذ تستوعب ما يقرب من مليون ونصف المليون طالباً وطالبة. وقد بلغ المخصص للتعليم في موازنة 2010/2009 ما يقرب من اثنين وأربعين ملياراً من الجنيهات بنسبة تقترب من 12% من إجمالي الموازنة البالغ 355 مليار جنيهاً تقريباً ويبلغ نصيب الجامعات منها ما يقرب من ثماني مليارات جنيه بنسبة 19% تقريباً.

وبرغم هذا الهيكل الضخم من مؤسسات التعليم العالي بكل ما يضمه من أعضاء هيئات التدريس والأجهزة الإدارية والفنية فضلاً عن أجهزة وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعات الحكومية والمجلس الأعلى للمعاهد العليا، وكذلك بالرغم من حجم الإنفاق العام، فإن السؤال الرئيسي الذي يجب أن يطرح هو مدى فاعلية منظومة التعليم العالي في توفير الموارد البشرية ذات المعرفة والمهارات والقدرات المناسبة لاحتياجات وتحديات التنمية الوطنية الشاملة؟ ومما يزيد في أهمية هذا التساؤل ما أنفق خلال السنوات العشر الأخيرة في مشروعات تطوير التعليم الجامعي والعالي والذي تجاوز مئات الملايين من الدولارات تم تمويلها من قروض البنك الدولي والمنح من اليابان والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التمويل المحلي من موازنة الدولة. كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات لتطبيق نظام لضمان الجودة والاعتماد من خلال إنشاء هيئة قومية متخصصة لهذا الغرض.

لقد اهتم القائمون على أمر المنظومة الوطنية للتعليم العالي بإعداد الإستراتيجيات وخطط وبرامج التطوير الشكلي وتعميم نظم مفتعلة لضمان الجودة، بينما انشغلوا تماماً عن محاولة الإجابة عن السؤال الأول حين تصميم نظم التعليم وهو ما هي نوعية الخريج المستهدف؟ إن الخطوة الأولى عند تصميم أو تطوير أي نظام للتعليم

- خاصة التعليم الجامعي - هي تحديد مواصفات الخريج المستهدف بناء على دراسة مجتمعية شاملة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتطورات العلمية والتقنية ومتطلبات التنمية وتحدياتها. كذلك تستند الدراسات الخاص بتصميم وتطوير نظم التعليم إلى تقييم حالة مخرجات النظام ومدى استقبال المجتمع لها وقدرتها على المنافسة من أجل الحصول على أنواع الأعمال المناسبة لتأهيلهم العلمي. ومن أسف أن جميع محاولات تطوير التعليم الجامعي والعالي في مصر قد أهملت هذا الجانب المحوري، الأمر الذي جعل أنشطة التطوير والتحديث مجرد انشغال بأعمال تجميلية تنحصر في تحسين الشكل ولا تتجاوزه إلى المضمون! لقد تم إنجاز 158 مشروعاً في 90 كلية جامعية عبر السنوات القليلة الماضية تكلفت ما يقرب من 82 مليوناً من الجنيهات شملت إنشاء وتحديث برامج دراسية وتحديث مقررات وتطوير لوائح وتحديث للمعامل وتحويل مقررات إلى صورة إلكترونية وتحديث نظم الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء مشروعات لضمان الجودة، بينما لم يتعرض أي من تلك المشروعات لقضية تقييم نوعية الخريجين ومصيرهم في سوق العمل المحلي والخارجي!!

إن المشكلة المحورية لنظام التعليم العالي في مصر تتبلور في أن العائد الاقتصادي من التعليم العالي في مصر - معبراً عنه بالزيادة في متوسط الأجر مع زيادة عدد سنوات الدراسة، والزيادة في الإنتاجية وتنمية الأفكار القيمة والمبتكرات - لا يتناسب مع حجم الإنفاق على المستوى الوطني، وكذلك لا يتناسب العائد الاجتماعي للتعليم - معبراً عنه بالتحسن في مستوى الرفاهية الاجتماعية نتيجة ارتفاع مستوى التعليم الحاصل عليه الفرد – مع حجم الاستثمار المجتمعي في التعليم، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة وطنية شاملة لمنظومة التعليم الجامعي والعالي انطلاقاً من رؤية واضحة للخريجين المستهدفين في ضوء الرؤية المستقبلية للوطن، وهو ما يدعو إليه

البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد حين يثير قضية إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم بما يتفق وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.

2010

4. أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي يزهو بها المصريون وتفتخر بها مصر، وتعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهدت شهر نوفمبر الحالي صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً. وكان الحكم الأول هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر الجاري بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

وكان القرار التاريخي الثاني لمحكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط بل ملك للأجيال المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة

الطبيعية الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي ثمناً ل 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

وجاء الحكم الثالث يوم الخامس والعشرين من نوفمبر التاريخي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات امن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة. ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مستفيضة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما ينكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ونضوب لنشاط البحث العلمي مما يجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والأسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

أما الحكم الرابع فقد أصدرته محكمة جنيات القاهرة بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة

الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية " المبيدات المسرطنة". كما عاقبت المحكمة راندا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها. وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية. وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد الذين تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تثير قضية التهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين. وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المتسببين في استيراد المبيدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة

إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن مشروعها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تديرها بهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن تهمتها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها مشروع كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة يجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات غير عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد - حال استمرارها واستفحالها - بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح مستوردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر بها الشروط والمواصفات الصحية.

دلالات مهمة لأحكام القضاء

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم. فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار. كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها.

كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل والذي يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها.

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن

ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم ، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/ يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.

من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007. وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك 45 سنة فقط بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية.

ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر إن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام

2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر. أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً. أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري. لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف ولتنمية الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم . لذلك يعتبر الحكم التاريخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوّج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

ومن أسف أن الحكومة تصر على المضي في سياساتها الصادمة لمشاعر المواطنين والمخالفة للدستور كما أوضحت المحكمة في حكمها التاريخي، وهي تلجأ إلى حيل قانونية بالاستشكال أمام محكمة أخرى هي محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ

الحكم لحين الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا. وكان الأجدر بالحكومة أن تتخذ من الحكم بوقف بيع الغاز إلى إسرائيل سنداً لها في مراجعة تلك الاتفاقية وغيرها وإعادة رسم إستراتيجية التعامل مع هذه الثروة الوطنية الناضبة لتعظيم الاستفادة منها في مشروعات التنمية الوطنية وصيانة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما أن وزارة التعليم العالي تنوي استئناف حكم إلغاء الحرس الجامعي بدلاً من أن تسلم للجامعات باستقلالها وحقها في إدارة شئونها بنفسها من دون تدخلات خارجية.

إن الأحكام الأربعة التاريخية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي ، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تتقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

5. إسرائيل اليوم في عيد!

كتبت مقالاً منذ أسبوعين تقريباً أتساءل فيه هل مصر اليوم في عيد؟ وكان ذلك بمناسبة الاحتفال المعتاد بما يسمى أعياد سيناء، وأجبت عن ذلك السؤال بالنفي . واليوم أكتب وفي سياق متصل ولكني لا أتساءل بل أقطع بأن إسرائيل اليوم في عيد. وكيف لا والمشهد المصري والفلسطيني والعربي عامة يقدم لها ما لم تكن تحلم به، ويوفر عليها جهوداً وتضحيات كان لا بد لها من تحملها إن أرادت أن تصل إلى النتيجة التي حققناها لها بأنفسنا مصريين وفلسطينيين وعرب.

أما المشهد المصري فيذخر بكل ما يثير الأسى والحزن، فانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يتم تجهيزها لمصلحة الحزب الحاكم بعيداً عن رقابة القضاء وفي غياب مرشحي المعارضة الذين تم استبعادهم بكل الوسائل، وكذلك في غياب النسبة الغالبة من المصريين أصحاب حق الانتخاب. وسيناء العزيزة - وهي بالمناسبة ذلك الجزء من التراب المصري الذي فقد عشرات الآلاف من المصريين حياتهم دفاعاً عنها في حروب 1956، 1967، 1973 والتي كانت الحكومة وإعلامها الرسمي يحتفلون بعيدها منذ أسابيع قليلة- نرى أبناءها يعتصمون ويعقدون المؤتمرات مطالبين بالحرية والعدالة ورفع يد الأمن الطاغية عنهم والتعامل معهم كمواطنين شرفاء لهم حقوق في هذا الوطن كما عليهم واجبات لا ينكرونها. المصريون من أبناء سيناء يهددون بالاعتصام عند الحدود المصرية مع إسرائيل يوم الأول من يوليو القادم إن لم تستجب الحكومة إلى مطالبهم العادلة وتفي بوعودها لهم بإطلاق المعتقلين الذي حكم القضاء ببراءتهم، والكف عن اقتحام بيوتهم وإهانة نساءهم وإلغاء آلاف الأحكام الصادرة بحق أبناءهم غيابياً، وإسرائيل في المقابل تفتح لهم ذراعيها مرحبة بهم أن يدخلوا إليها وهم يرفضون!

ويشهد المصريون أيضاً مزيداً من التردي في الأداء العام للحكومة تتجلى علاماته في تضارب الأرقام بين المسئولين فمن يعلن عن اختفاء 13 مليار جنيه ثم يعود إلى

التصريح بأنه تم العثور عليها، ومن يدعي أن الخزانة العامة لم يدخلها من عائد بيع القطاع العام سوى مبلغ لا يزيد عن مليار جنيه ثم يعود للاعتراف أن المبلغ يصل إلى 16 مليار وأنه تم استخدامه في تخفيض الدين العام، بينما تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ينفي أن يكون لهذا المبلغ أي أثر على حجم الدين العام. وفي المقابل نرى الولايات المتحدة تشاغب مع النظام الحاكم من خلال إعلان بوش عدم رضاه عن مستوى الإصلاح الديمقراطي في مصر ورغبته الأكيدة في إطلاق سراح أيمن نور، ثم يأتي دور الكونجرس لكي يجمد مبلغ 200 مليون دولار من قيمة المعونة الأمريكية لمصر عقاباً لها على سوء سجلها في مجال حقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي ولزيادة معدلات تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة_ وبناء على توصية أحد أبناء المحروسة. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وتحتفل بديمقراطيتها التي أنجزت انتخاب شيمون بيريز رئيساً للدولة من دون الاعتماد على مادة تعادل المادة رقم 76 في دستور مصر المحروسة ،ومن باب أولى لا يوجد في دستورها مادة تعادل المادة رقم 77 في دستورنا بعد التعديلات . كما نرى الديمقراطية الإسرائيلية تتضح في انتخاب إيهود باراك رئيساً لحزب العمل من دون إطلاق الرصاص على معارضيه أو الاضطرار إلى اقتحام مقر الحزب كما فعل أخوتنا الأعزاء في حزب الوفد بفرعيه [وفد نعمان جمعه، ووفد محمود أباظة].

والمشهد الفلسطيني لا يقل إيلاماً وإثارة للخزي والعار. فالأخوة الفلسطينيون يقتتلون فيما بينهم ويدمرون بعضهم البعض وكلهم تحت الاحتلال. والفائزون في غزة يعلمون تماماً أنهم محاصرون لا يستطيع أي منهم الخروج أو الدخول إلا بإذن من إسرائيل! والسادة القابعون في رام الله الفائزون بالرضا الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي والدعم العربي يعلمون تماماً أنهم يمثلون سلطة لا سلطة لها، وأنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً! أليس من حق إسرائيل أن تبتهج لهذا التناحر الفلسطيني الداخلي بكل ما يسببه من قضاء على مقومات الشعب وإنهاك قوى

المقاومة لديه. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وهي ترى نهاية حاسمة لمرحلة الانتفاضات الفلسطينية ضدها وبدء مرحلة الانتفاضة ضد الذات والانقلاب على كل ما حارب وضحى وتشرد من أجله مئات الآلاف من الفلسطينيين.

ويكتمل عيد إسرائيل بمشاهدة باقي المشهد العربي في لبنان وانقسامها الداخلي بين المعرضة والموالاة وقتل المعارضين ، والعراق وآلاف القتلى من أبناءها وتبادل إحراق المساجد بين السنة والشيعة، وبوادر التقسيم على أسس عرقية، والسودان ومأساته المتجددة في دارفور واحتمالات انفصال الجنوب مع اقتراب نهاية فترة السنوات الست المتفق عليها بعد إبرام اتفاق المصالحة بين الشمال والجنوب، وسوريا واستمرار مسلسل الحكم الشمولي واعتقال المعارضين ومحاكمتهم أمام محاكم استثنائية [على الطريقة المصرية]، والصومال وما تشهده من تناحر بين الحكومة والمحاكم الإسلامية واستمرار الوجود الأثيوبي على التراب الوطني الصومالي، واليمن وما تعانيه من مشكلات تمرد الحوثيين وتضاؤل آمالها في الانضمام عضواً كاملاً في مجلس التعاون الخليجي الذي فشلت دوله الست في تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة، ناهيك عن انفصال مجموعة دول المغرب العربي وتباعدها عن باقي الدول العربية وانشغال كل منها بمشكلاتها، فالمغرب في صراع مع جماعة البوليساريو، والجزائر تحاول تثبيت المصالحة الوطنية وتونس في كفاح ضاري ضد كل ما هو إسلامي وديمقراطي.

تلك الصورة القاتمة لن يغيرها إلا الشعوب العربية حين تص على تجاوز واقعها المرير وتنجح في فرض إرادتها والحصول على حرياتها بالديمقراطية.

2007

6. إسرائيل تفوز بعضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. . . .ومصر والعرب صامتون ! ! !

في العاشر من شهر مايو الحالي 2010 تناقلت وكالات الأنباء خبر دعوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كلاً من إسرائيل واستونيا وسلوفينيا لعضويتها بعد أن اجتازت الدول الثلاث كافة المراحل واستوفت المتطلبات التي تؤهلها لعضوية المنظمة عبر فترة استمرت عدة سنوات. وقد مر الخبر مرور الكرام في مصرنا المحروسة ولم يحظ بما يستحقه من اهتمام وسائل الإعلام بما يشير إليه من وصول الدولة العبرية إلى مرتبة اقتصادية وتقنية متقدمة تضعها في مصاف الدول الكبرى الإحدى والثلاثين التي تتكون منها المنظمة العالمية. وفي ذات الوقت فإن للخبر دلالته القاسية بالنسبة لمصر التي كانت تسعى - من دون طائل - للانضمام إلى مجموعة الدول المرشحة للدخول في مراحل استيفاء متطلبات العضوية لتلك المنظمة.

وكنت قد نشرت مقالاً منذ ما يقرب من عامين وبالتحديد يوم 17 يونيو 2008 بعنوان "مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.....إسرائيل تكسب" ناقشت فيه تقريراً للصحفي مصباح قطب نشر في جريدة يومية منذ شهور جاء فيه أن مسئولاً حكومياً كبيراً - لم يوضح اسمه - أعد دراسة مهمة رفعها للرئيس مبارك يقترح فيها أن تسعى مصر للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبينت في المقال ما حفلت به الصحافة الحكومية في تلك الأيام من 2008 من أخبار اختيار مصر لعضوية لجنة الاستثمار بالمنظمة الدولية باعتبار ذلك انتصاراً عظيماً واعترافاً بقدرة الاقتصاد المصري ومبرراً لتوجه مصر للحصول على عضوية المنظمة والتي تكاد تكون مضمونة وفق دراسة المسئول الكبير. ثم أوضحت الخبر اليقين الذي تغافلت عنه وسائل الإعلام المسماة ب"القومية" أن المنظمة العتيدة كانت قد أعلنت في شهر مايو 2007 أن الدول الثلاثين الأعضاء فيها - في ذلك الوقت وقبل انضمام شيلي أوائل مايو 2010 - قد أعطت الضوء الأخضر لبدء محادثات الانضمام إلى المنظمة

لخمس دول هي شيلي، استونيا، روسيا، سلوفينيا، و...إسرائيل، وأشرت أنه في الوقت الذي كانت علاقة مصر بتلك المنظمة قاصرة على مشاركتها في أعمال لجنة واحدة هي المختصة بالصلب وكذلك في برنامجين وجهتهما المنظمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما برنامج تنمية مناخ الاستثمار وبرنامج آخر يهتم بقضية الحكم الرشيد كأساس للتنمية، كانت إسرائيل تشارك في عضوية ثلاثة وأربعين لجنة وهي جميع اللجان العاملة بالمنظمة.

كذلك أوضحت في مقالي المشار إليه كيف أن الصحف الحكومية قد غضت الطرف عن أن المنظمة الدولية بدأت ما تسميه " الارتباط المطوَّر"- وهو مقدمة لتهيئة الدول المرشحة للانضمام إلى العضوية - مع مجموعة دول أخرى هي البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، وجنوب إفريقيا وذلك في ديسمبر من عام 2006، دون أن تظهر في الأفق أي علامات على توجيه دعوة مماثلة لمصر.

واليوم تحتفل إسرائيل بانتصارها وفوزها بعضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرغم من سجلها الأسود في مجالات حقوق الإنسان وعدوانها المستمر على الفلسطينيين وممارسة التمييز العنصري ضدهم ببناء الجدار العازل وزرع المستوطنات في قلب الضفة الغربية والقدس وحربها الهمجية على جنوب لبنان وقطاع غزة، واستمرار حصارها للقطاع وتقطيعها أوصال دولة السلطة الفلسطينية بإقامة الحواجز ونقاط التفتيش وتعويق حركة الفلسطينيين داخل "دولتهم"، واجتياحها المستمر لمخيمات ومدن وبلدات الضفة الغربية وغزة واعتقالها من تريد وقت أن تريد، كل ذلك مع رفضها المستمر الانصياع لما يحب القادة العرب تسميته "الشرعية الدولية" وعدم استجابتها للسلام وهو "الخيار الإستراتيجي" لقادة الوطن العربي ولا لمبادرتهم الشهيرة التي أطلقوها في قمتهم التي عقدوها في بيروت عام 2002!

وقد أشار قرار المجلس الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالموافقة على عضوية إسرائيل إلى بيان الحكومة الإسرائيلية الصادر في 11 مارس 2010 بقبولها الالتزامات المترتبة على عضوية المنظمة وإلى الاتفاق الموقع مع الحكومة الإسرائيلية في 19يناير 2010 ويقضي بمنح المنظمة وأجهزتها المميزات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في لوائح المنظمة. كما أوضح قرار منح العضوية لإسرائيل ما حققته الدولة العبرية من تقدم اقتصادي تمثل في سياسات فعالة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وإصلاحات هيكلية ساعدت في تحقيق معدل نمو مرتفع، وكيف أن معدلات الإنفاق والدين العام فيها تقترب من المستويات المقبولة وفق معايير المنظمة، وأن الدولة العبرية استطاعت مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية. وبناء على كل ذلك رأى المجلس أن إسرائيل في وضع يؤهلها للعضوية الكاملة للمنظمة.

وكما أثارت دعوة المنظمة إسرائيل للحوار حول انضمامها في 2007 غضب كثير من الهيئات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والتي وجهت نداءات للعالم كله دعت فيها أصدقاء الشعب الفلسطيني للعمل معاً من أجل منع انضمام إسرائيل إلى المنظمة، فقد انطلقت الآن أصوات الشرفاء في العالم تندد بقرار ضم الدولة العبرية إلى المنظمة، ونشر برلمانيون أيرلنديون بياناً يحثون حكومتهم للتصويت بعدم الموافقة على ضم إسرائيل للمنظمة باعتبار ذلك كفيل بإسقاط قرار الضم حيث ينبغي أن يكون القرار بإجماع أعضاء المنظمة. وجاء في البيان أن تأييد ضم إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعتبر تأييداً لعدوانها على الفلسطينيين ومنح الشرعية لما تقوم به من إهدار حقوق الإنسان وتدمير بنية وهوية المجتمع الفلسطيني، ودعوتها لتهويد الدولة وممارستها للتمييز العنصري ضد غير اليهود وهم يمثلون 20% من سكانها. وأشار البيان إلى ما قامت به إسرائيل من تزوير في البيانات التي قدمتها للمنظمة حين أدمجت المعلومات عن الأراضي المحتلة ضمن

تقريرها الاقتصادي. وقال البرلمانيون الأيرلنديون إن منح إسرائيل عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يكرس احتلالها للأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان السورية، وهو ما يعتبر انحراف عن مبادئ المنظمة وقيمها الأساسية. وأضاف البيان أن أيرلندا كانت من ضمن ست دول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيدت توصيات تقرير جولدستون حول ممارسات إسرائيل في حربها على قطاع غزة في ديسمبر 2008، ومن ثم ينبغي عليها أن تواصل تأكيد موقفها الأخلاقي بالتصويت ضد قبول إسرائيل في المنظمة وبالتالي تعمل من أجل وقف هذا القرار. كذلك أدان حزب اليسار في السويد قرار ضم إسرائيل إلى منظمة OECD وأعلن زعيمه لارس أوهلي Lars Ohly أن ازدواجية المعايير بمكافأة إسرائيل على عدوانها هو العار ذاته، ودعا إلى الاعتراض على ضمها إلى المنظمة.

وحيث كان يكفي أن تعترض دولة واحدة من دول المنظمة الإحدى والثلاثين لإبطال قرار الضم، فقد كان الأمل أن تمارس مصر وغيرها من الدول العربية والإسلامية الضغط على تركيا مثلاً - وهي الدولة الإسلامية الوحيدة ضمن أعضاء المنظمة - لرفض القرار، ولكنها لم تفعل. وكان المتصور أن تحاول مصر الرسمية وغيرها من الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية استخدام ما تملكه من وسائل الضغط أو التلويح بما قد يؤدي إليه غضب الجماهير العربية من ضرر يصيب المصالح الأمريكية إذا لم تحاول وقف قرار ضم إسرائيل، ولكن أحداً لم يحرك ساكناً! كذلك كان الأمل أن تكرر ليبيا توجيه غضبتها إلى سويسرا لمشاركتها في التصويت لصالح إسرائيل كما فعلت منذ أسابيع قليلة لأسباب لا تتصل بقضايا العرب وحقوق الفلسطينيين، إلا أنها لم تفعل!!!

وكان المتصور أن يحظى خبر حصول الدولة العبرية على عضوية منظمة OECD باهتمام الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وكذا جماعات الرفض السياسي وجماهير الشعب في مصر، ولكن للأسف مر الخبر

ولم نشهد احتجاجاً ولا اعتراضاً من أي جهة رسمية أو شعبية وكأن الأمر لا يعني أحد! كما لم يثر الخبر أي رد فعل في مجلسي الشورى والشعب - إن كان قد وصل إلى علم السادة الأعضاء - ، ولم يصدر عن وزارة الخارجية أي تعليق، كما لم نسمع صوتاً لمتحدث من جامعة الدول العربية!

لقد كان الجدير بمصر - حكومة وشعباً - أن تشارك في مطالبة ممثلي الدول أعضاء المنظمة أن يرفضوا عضوية إسرائيل مستشهدة بسجلها الأسود الذي يجافي دستور المنظمة بعدائها الشديد لحقوق الإنسان، ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وممارستها ألوان من التمييز العنصري ضد الفلسطينيين واستمرار احتلالها لأراضيهم بالقوة، ولكن أحداً في مصر لم يبد حراكاً أو اهتماماً بهذا الشأن على خطورته.

وأكرر ما سبق أن كتبته في مقالي حول هذا الموضوع عام 2008 أن انضمام إسرائيل إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجعل احتمال وصول مصر في يوم من الأيام إلى تلك العضوية ضرب من المحال حيث يلزم إجماع الدول الأعضاء على قبول الأعضاء الجدد، وستكون إسرائيل هي أهم عقبة في طريق مصر بامتناعها عن التصويت لصالحها حتى ولو وافقت باقي الدول كلها، وذلك فضلاً عما يعانيه النظام المصري من غياب الديمقراطية والشفافية وعدم الالتزام بأسس الحكم الرشيد وكلها من شروط العضوية.

2010

7. إسرائيل . . . وأسطورة القوة التي لا تقهر!

في مقال الأسبوع الماضي ضاقت المساحة عن طرح مجموعة من التساؤلات التي تدور في ذهن كل مصري وعربي حول العدوان الإسرائيلي ومستقبل الوضع في غزة، وبالأساس كانت التساؤلات كلها تدور حول مستقبل منطقتنا التي نعيش فيها في ظل عدوان إسرائيل الطاغي ضد إخوتنا في فلسطين وتصلبها في فرض رؤيتها بما يتفق ومصالحها ضاربة بعرض الحائط قرارات مجلس الأمن ومبادرات القمة العربية وجهود الوسطاء، فضلاً عن تهديدها المستمر لأمن واستقرار الوطن العربي ومستقبله.

إن قراءة الموقف تدلنا على أن توقف إطلاق النار في غزة لم يحل المشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على حدودها مع القطاع، ولم تزل حالة الحصار على أهل غزة كما هي، فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حولهم براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة،والتوغل في مناطقها يتكرر برغم وقف إطلاق النار، ناهيك عن كل ما يجري في الضفة الغربية من انتهاكات واعتقالات للمواطنين بينما السلطة الفلسطينية لا تحرك ساكنا وهي بلا حول ولا قوة. كذلك فإن حالة التشرذم الفلسطيني والانقسام بين الفصائل ما تزال على حالتها ومع كل ما تبذله مصر في هذا السبيل فلا يبدو أن الصورة ستتحسن عما قريب.

ومما يزيد في تعقد الموقف ما تبديه كثير من الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من رفض التعامل مع حكومة حماس في غزة، فضلاً عن الموقف الإسرائيلي المبدئي من إنكار شرعية حماس والتصميم على إبعادها عن الساحة تماماً سواء بالحرب أو بالحصار. ومصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل كما تدير حواراً بين الفصائل الفلسطينية

بغية حفزهم لإقرار مصالحة وطنية، لا تعترف بحكومة حماس وتعتبرها انقلاباً على الشرعية التي ترى أن محمود عباس هو ممثلها.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً لم يخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام. من جانب آخر، لا تزال حماس تعلن عن انتصار لا يراه سواها، وتعتبر أن آلاف الشهداء والمصابين والمهددين بالموت نتيجة آثار القنابل الفسفورية الإسرائيلية هم جميعاً ثمناً رخيصاً لقاء استمرار سيطرتها على حكم غزة الشهيدة.

وعلى الجانب الآخر، جاء باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ليخيب آمال الحكام العرب - حتى الآن على الأقل - الذين تمنوا أن يكون البطل المنقذ الذي سيعيد الحق لأصحابه وينتصر لقضية فلسطين السليبة، فقد صمت طوال العدوان الوحشي على غزة طوال ثلاثة وعشرين يوماً، ثم كان التأكيد الوحيد في خطاباته بعد تنصيبه رئيساً هو الالتزام بأمن إسرائيل!

والتساؤلات كثيرة وملحة

في مثل الموقف الحالي الذي يتسم بالغموض إلى حد بعيد وتتداخل فيه أطراف متعددة كل منها له مصالحه الخاصة ويريد توظيف المأساة الفلسطينية لخدمة تلك المصالح، تثور أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات، وأول تلك التساؤلات هو هل حقيقة أن إسرائيل لا تزال هي القوة التي لا تقهر في المنطقة؟ وهل كتب على العرب أن يظلوا في موقف الانتظار لما تسمح به الإرادة الإسرائيلية المتصلبة وأن يكون كل دورهم هو تقديم التنازلات والمبادرات من أجل إرضاء إسرائيل وهي ترفض وتتمنع؟ وهل تظل القضية الفلسطينية معلقة على إرادة وتدخلات قوى دولية من دون أن يكون للفلسطينيين والعرب عموماً دور في حلها بما يعيد لهم حقوقهم المشروعة؟

وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق في أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها؟

وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض، والصراع بين حماس وفتح وغيرهما من الفصائل الفلسطينية؟

وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعد بها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟ وهل يجوز أن يحرم الفلسطينيون سواء حماس غزة أو فتح رام الله من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقاءها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا يرضى العرب أن يضعوا مصائرهم بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

بناء القدرة الذاتية المصرية هي الحل

دعونا نتفق شئنا أم أبينا أن مصر هي مفتاح حل القضية الفلسطينية، بل وحل كل قضايا ومشكلات العالم العربي. ودعونا نتفق أيضاً أن أي ضعف أو وهن يصيب الموقف المصري يترتب عليه تفكك الموقف العربي كله وضياع قدرة العرب - وفي

مقدمتهم الفلسطينيين - في مواجهة قوى الشر والعدوان ممثلة في إسرائيل ونواياها المعلنة والمعروفة في فرض سيطرتها على كامل المنطقة من النيل إلى الفرات، بل وزعزعة الموقف المصري بضرب مصالح مصر في القارة الإفريقية، والتآمر على تشويه علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وثمة مسألة مهمة يجب التوافق عليها بين العرب- القادة منهم قبل الشعوب - هي أن ما درجوا على إعلانه والتمسك به من أن " السلام هو الخيار الإستراتيجي" قد أفقدهم ورقة حيوية في الصراع مع إسرائيل. ولا أعني بذلك دعوة إلى الحرب، بل كل ما أريد التأكيد عليه أن أي تفاوض أو حوار سياسي يجري مع عدو مغتصب يفقد كثيراً من فعاليته إذا تخلى صاحب الحق منذ البداية عن وسيلة مهمة يستخدمها كورقة ضغط ضد الطرف المغتصب، ناهيك عما تحدثه تلك المقولة من تخفيض سقف الحركة وتفكيك مواقف القوى الوطنية في دول المواجهة وحتى بين الدول الصديقة التي تريد المساعدة في دعم الموقف العربي. ويأتي في هذا السياق أيضاً المبادرة العربية للسلام التي أطلقتها القمة العربية من بيروت في مارس عام 2002 والتي لم تعرها إسرائيل أي اهتمام ومع ذلك لا يمل القادة العرب على تكرار الحديث عنها.

قراءة في مصادر القوة الإسرائيلية

لعلنا نتفق كذلك على أن القوة الإسرائيلية، فضلاً عن كونها ناشئة عن استثمار إسرائيل لاستسلام العرب لفكرة السلام خيار إستراتيجي واعتمادها على الدعم الأمريكي غير المحدود والمساندة الأوروبية المستمرة، إلا أن لها مصدر أهم لا ينبغي أن نتغافل عنه هو ما تملكه إسرائيل من القوة العسكرية والعلمية والتقنية والاقتصادية ونظام سياسي يتسم بدرجة عالية من الديمقراطية تفتقدها معظم إن لم يكن جميع نظم الحكم العربية. أضف إلى ذلك أن إسرائيل لم تتنازل أبداً عن خيار الحرب ولم تذهب إلى ما ذهبت إليه الدول العربية من استبعاد هذا الخيار. إن العرب

بتسليمهم بلا مقاومة لخيار السلام الذي لا تحترمه إسرائيل قد أغفلوا عنصراً محورياً في أي صراع وهو حشد القوى وتوجيه الطاقات البشرية والعلمية والاقتصادية لمواجهة احتمال جدلي يمكن أن يضطروا إليه في يوم من الأيام وهو الاستناد إلى القوة المسلحة لحسم تخاذل المواقف التفاوضية الممتدة إلى ما لا نهاية. ولنا في حرب أكتوبر - رمضان - المجيدة خير مثل يدلنا كيف أن تلك الحرب كانت آلية مهمة لتحريك القضية من سباتها وإعادة تذكير المصريين أولاً والعرب والعالم ثانيا أن القوة هي السلاح الماضي لتحقيق السلام.

ولا أظن أن القادة العرب لا يدركون المعنى الجليل في قول الحق تبارك وتعالى في سورة الأنفال" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"، وقوله سبحانه " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"، فنراهم قد جنحوا للسلم بينما عدوهم وعدو الله لم يجنح له.

ونحن لا نقصد بحشد القوة والإعداد للحرب الحديث عن القوة العسكرية فحسب، بل إن مصادر القوة وأشكال الحروب تتعدد. فالقوة العلمية والاقتصادية وحشد طاقات المجتمع المدني وتوجيهها جميعاً للتفوق في مجالات الإنتاج وتطوير المجتمع وبناء القدرات الذاتية للأوطان، كلها مظاهر لحشد وتجييش القوى الوطنية لا تقل في أهميتها عن تطوير القدرات العسكرية وتكوين الجيوش النظامية.

وبنفس القدر من الأهمية فإن تطوير نظم التعليم وتحسين جودة المؤسسات والبرامج والتقنيات التعليمية هي أسس جوهرية في بناء قوة الدول. كما أن تنظيم المجتمع والقضاء على مصادر الفساد والسلبية والعشوائية ورفع المستوى الثقافي العام للمواطنين يضيف طاقات كبرى للوطن بما يضيف قوة تفاوضية هائلة تجعل المفاوضات مع المعتدين متوازنة يتحقق بها لأصحاب الحقوق مقاومة ما يفرض عليهم من ضغوط وينجحون في تحرير أوطانهم بكفاءة قد لا تقل عما يمكن تحقيقه بالحرب والتدمير. إن القوة تحمي السلام ولن يتمكن العرب من الحصول على السلام

العادل الذي ينشدونه من دون حشد مصادر قوتهم الاقتصادية والعلمية والثقافية والإيمانية وإقناع إسرائيل بها عملاً لا قولاً.

هل ما تزال إسرائيل هي القوة الأعظم في المنطقة؟

لقد كانت إسرائيل تروّج لمقولة أنها تملك جيشاً لا يقهر وهو قادر على هزيمة الجيوش العربية مجتمعة كما حدث في 1948 و1967. وكانت بدايات تلك القوة العسكرية الإسرائيلية في العصابات المسلحة وأهمها "الهاجاناه"، ثم تطورت بعد حرب فلسطين 1948 لتشمل جيش الدفاع الإسرائيلي وسلاح الجو وقوات البحرية، وأصبحت تتعاون مع جهازي المخابرات الموساد والشاباك. وتطبق إسرائيل نظاماً لتجنيد الشباب الذكور لمدة ثلاثة أعوام والإناث لمدة عامين، وبعد الانتهاء من فترة الخدمة العسكرية الإجبارية ينضم المجندون إلى قوات الاحتياط ويؤدون تدريبات متعددة سنوياً حتى بلوغهم سن الأربعين، ويقدر عدد أفراد الجيش النظامي بحوالي 168000 يساندهم حوالي 408000 من جنود الاحتياط، ويُعفى عرب إسرائيل – ماعدا الدروز – ورجال الدين من الخدمة العسكرية، ومن ثم ينضمون إلى " نظام الخدمة العامة" متضمناً برامج للخدمة في المستشفيات والمدارس وغيرها من مجالات الخدمة الاجتماعية. وفي مجال رصد القوة العسكرية الإسرائيلية كتب دافيد وود في 2002 أن إسرائيل تستطيع تحريك 19 فرقة من القوات على الأرض مقارنة بثلاثة عشر فرقة تستطيع أمريكا حشدها في المنطقة. وأن طائرات F-15وF-16 الإسرائيلية تستطيع القيام بثلاثة آلاف طلعة يوميا مقارنة بألف وستمائة طلعة تستطيعها القوات الجوية الأمريكية في المنطقة. وبشكل عام يؤكد الإسرائيليون أنهم يستطيعون الآن القيام بأي عمليات عسكرية من دون انتظار أن تهب أمريكا لنجدتها كما كان الحال في السابق.

واستمر العرب لسنوات طويلة متأثرين بوهم الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر حتى كان النصر المصري في حرب رمضان 1973 بما مثله من عبقرية عسكرية في عبور قناة السويس وإزالة سد بارليف، ثم انتصار المقاومة اللبنانية واضطرار الجيش الإسرائيلي للانسحاب من لبنان عام 2005، ثم الأداء المتميز لحزب الله في صد العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006، وأخيراً الصمود التاريخي لشعب غزة الأعزل في مواجهة عدوان إسرائيل في ديسمبر 2008. وفي جميع تلك المعارك تأكد للعرب أن الجيش الإسرائيلي يمكن هزيمته وأن أدوات المقاومة قادرة على شل قدراته رغم تجهيزه بأحدث تقنيات الحرب وترسانة الأسلحة الأمريكية. إن فشل آلة الحرب الإسرائيلية المتكرر وإخفاقها في تحقيق الغايات السياسية التي تريد إسرائيل تثبيتها على أرض الواقع يثبت أن الانتصارات الحاسمة في الحروب الحديثة لا تتحقق بضخامة الجيوش وكم الأسلحة، ولكنها تتوقف على إرادة المقاومة والرغبة في النصر عند الشعوب وإرادة المقاومة عند القادة والحكام. ولعل ما نطق به جون بولتون سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة السابق في تعليقه على أداء إسرائيل في حربها الأخيرة ضد غزة يؤكد هذه النتيجة" أن إسرائيل يجب أن تفعل ضد حماس بأفضل مما فعلت ضد حزب الله، إذ أنه ببساطة، إن مجرد بقاء حماس سيجعلها تبدو وكأنها انتصرت – وهو ما يتجاهل كل الدمار الذي أحدثته إسرائيل. إنه بدون نتائج عسكرية حاسمة، سيكون دور الدبلوماسية ثانوياً". كما يؤكد كثير من المراقبين أن القوة العسكرية لإسرائيل لم تؤد إلى تحسين مركزها الإستراتيجي، وأن قدرتها على بناء إستراتيجيات فعالة قد تراجعت منذ السبعينيات واتضح ذلك القصور الإستراتيجي في غزو لبنان عام 1982 الذي فضح انغماسها في أوهام إستراتيجية لا تستطيع تحقيقها على أرض الواقع.

وعلى الصعيد الاقتصادي تعتبر إسرائيل وفق المصادر الغربية واحدة من أكثر البلاد المتقدمة اقتصادياً وصناعياً في منطقة جنوب غرب آسيا. ويقدر الناتج القومي

الإجمالي في 2007 بما يقرب من 233 مليار دولار أمريكي، وهي بذلك في المركز الرابع والأربعين على مستوى العالم. كما يصل الدخل الفردي إلى 33299 دولار وهو ما يمثل المركز الثاني والعشرين عالمياً، وتسجيلاً لتفوقها الاقتصادي فقد تمت دعوتها لعضوية منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون OECDفي نفس العام. ورغم ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي مرشح للدخول في أزمات شديد خاصة في 2009، وفي ذلك يقول دافيد بودت المدير العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية "أن إسرائيل لم تشهد بعد قمة الأزمة الاقتصادية، والمتوقع أن يكون عام 2009 شديد البرودة وعاماً غير سعيد". ويتوقع انخفاض الصادرات الإسرائيلية ومن ثم اضطرار كثير من الشركات لإغلاق مصانعها وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وأن الاستهلاك العام سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الحياة.وفي المجال العلمي فقد حققت الجامعات الإسرائيلية مراكز متقدمة في قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، وتحتل إسرائيل المركز الثالث عالمياً في عدد المواطنين الحاصلين على درجات جامعية إذ يبلغون 20% من السكان، كما كانت هجرة أكثر من مليون يهودي من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل في أعوام الستينيات من القرن الماضي سبباً مهماً في نهضة قطاع التكنولوجيا العالية حيث كان 40% منهم من خريجي الجامعات. كذلك حصل أربعة علماء إسرائيليين على جائزة نوبل. ومع ذلك فقد فشلت هذه المستويات العلمية والتكنولوجية العالية في تحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي على القوات المصرية في حرب 1973 ومقاتلي حزب الله في 2006 والمجاهدين الفلسطينيين عبر الانتفاضة الأولى والثانية ثم في مجزرة غزة 2008.

ومحصلة القول، إن إسرائيل ليست هي القوة الأعظم في المنطقة، ويمكن لمصر والعرب أن يواجهوا صلفها وعدوانها بمواقف أكثر حزماً وتحققوا في مواجهتها مراكز إستراتيجية أكثر تقدماً لو أخذوا بأسباب القوة وبناء قدراتهم الذاتية، وتخلصوا من الميل لتقديم التنازلات بلا مقابل وليكن لهم في رجب طيب إردوجان مثلاً .

2009

8. الحكومة .... وذاكرة المصريين!

دعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة بها كل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها. وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. واكتفت الحكومة - كعادتها – بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها. ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب - كعادته – سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى التنمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشابهة بمهارة الحكومة - ليست فقط الحكومة الحالية ولكن كل الحكومات السابقة - في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومتوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون - أو يتناسون - بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين.

وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أبحث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روّجت لها حكومتنا الذكية – ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية – وقررت أن أتقدم للحكومة بأسئلة عن تلك الموضوعات لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم إجابات عنها.

والسؤال الأول أتقدم به إلى وزير المالية عن مصير السندات الدولارية التي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد وشدد سلفه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين على ضرورتها ودافع عنها دفاعاً مستميتاً في مجلس الشعب حتى حصل على موافقته بإصدار تلك السندات وترويجها في السوق العالمي عن طريق الشركة المالية العالمية مورجان ستانلي وبفائدة تردد أنها بلغت 8% في الوقت الذي كانت الفائدة على الدولار في مصارف العالم لا تكاد تبلغ 2% في أحسن الأحوال. ويقال أن قيمة تلك السندات كانت 1.5 مليار دولار أمريكي وفي قول آخر فإنها بلغت 3 مليارات من الدولارات. وفي دفاعه عن إصدار تلك السندات لم يوضح الوزير السابق وقتها فيم سوف تستخدم تلك المليارات، وقال قولته الشهيرة إن هذا الإصدار يتم لتأكيد ثقة السوق العالمي في متانة الاقتصاد المصري. وقد هللت الحكومة وإعلامها حين تمت تغطية الاكتتاب في تلك السندات في وقت قصير وراحت تقول للشعب الطيب هذه شهادة من العالم بقوة الاقتصاد المصري، ولم تقل لنا الحكومة أن المشترين لتلك السندات لم يجدوا وقتها استثماراً لأموالهم أفضل من شراء السندات والحصول على الفائدة المرتفعة التي لم يكن يوجد لها مثيل في أي استثمار مشابه في ذلك الوقت. ومن عجب أنه تردد أن الحكومة أودعت تلك المليارات في البنك المركزي وكانت تحصل على الفائدة السائدة والتي لا تصل إلى 2% وتتحمل فرق الفائدة من خزانة الدولة. وعملاً بسياسة استغلال ضعف ذاكرة المصريين لم أسمع توضيحاً ولا إفادة من الحكومة التي أصدرت تلك السندات ولا الحكومة التي أعقبتها حتى اليوم عن مصير السندات ومجالات استثمار حصيلتها وهل تم استردادها أم لا تزال في

أيدي من اشتروها من المستثمرين الأجانب، وما هي التكلفة الكلية لإصدارها وما الحصيلة والعائد على الاقتصاد الوطني من وراءها. وحتى لا أظلم الحكومة الذكية فقد حاولت الحصول على معلومات عن تلك السندات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت فكانت النتيجة أنه لا توجد إجابة!

واستمراراً للنهج الحكومي باستثمار ظاهرة النسيان لدى الشعب المصري، فقد روّجت حكومة سابقة لفكرة " المشروعات العملاقة"، وتعملقت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير الذي سيحدثه هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضرواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة. والسؤال أتقدم به إلى وزير الري المسئول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال أنها تجاوزت ثماني مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أذكر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما السؤال الثالث فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006، والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001. وقد أعلن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث سنوات 2002-2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك المؤتمر - لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان – جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النصر الكبير. والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات ؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتي يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مصر أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من مرافق الهيئة القومية لسكك حديد مصر قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية

عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن أنها آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل أن المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مصر وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ المليارى جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسئول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها - تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه - أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتمادات في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها؟

وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهى المؤتمر إلى إقرار

الخطة وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي. ثم تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي. ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تتذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم تر النور حتى الآن!

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهي خلالها من إقرار إستراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة. ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن إستراتيجية جديدة لتطوير البحث

العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة! وفي ذات المجال، فقد نسى المصريون مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي باركه رئيس الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة. وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية الرئيسية بالقاهرة؟ وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو – هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد – رمسيس سابقاً – أكثر من عام؟ وهل قمت بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفصه الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول " عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير – ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة - فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح – هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقرير ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم يحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟

وإلى وزير الصحة أسئلة عن أخبار انفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها : الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

والتزاماً بأدب الحديث أختتم مجموعة الأسئلة التي أطلت على ذاكرتي بسؤالين أرفعهما إلى رئيس الوزراء، الأول متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في اكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟ وهل تم وضع ذلك القانون أم لا يزال في علم الغيب؟ والسؤال الأخير هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في أثناء زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة قصيرة من توليه منصبه الرفيع في 2004؟

وفي النهاية، أود أن أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا المقال أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

2007

9. الشفافية الغائبة في قضية الشركة القابضة للتجارة!

أصبحت كلمة الشفافية من أكثر الكلمات تردداً في الخطاب الرسمي والإعلامي في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، وصار الناس يتساءلون عن معنى تلك الشفافية التي يتغنى بها المسئولون ليل نهار من دون أن يتبين المواطنون أي دليل يؤيد ما يذهب إليه الرسميون في تصريحاتهم. وبذلك أصبحت الشفافية هي الحاضر الغائب، وكثير ممن يرددونها يشبهون إلى حد كبير " شاهد ما شافش حاجة"!

وفي ظل غياب الشفافية بمعناها الحقيقي، تتردد أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات من دون أن يبدو في الأفق أن تلك الإجابات ستكون متاحة بشكل أو آخر. ولنبدأ من الآخر، فقد كان قرار رئيس مجلس الوزراء بدمج الشركة القابضة للتجارة بما لها وما عليها في الشركة القابضة للتشييد والتعمير نموذجاً واضحاً لغياب الشفافية، كما زاد الأمر غموضاً أن القرار المشار إليه تضمن تعيين هادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة مستشاراً بوزارة الاستثمار لشئون الأنشطة الرياضية والاجتماعية كما جاء في بعض المتابعات الصحفية للموضوع.

وتبدو غرابة الموضوع في المبررات التي أوردها بيان لوزارة الاستثمار أشارت إليه صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم 2 فبراير الحالي حيث ذكرت أن قرار الدمج يهدف إلى " تحقيق الاستقرار المالي للشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة وأوضاع العاملين بها". ولم توضح المصادر التي استندت إليها الصحيفة كيف يتحقق الاستقرار للشركات الأربعة عشر التي تم توزيعها على عدد من الشركات القابضة وكيف يشعر العاملون بتلك الشركات بالاستقرار وهم ينقلون إلى تبعية شركات قابضة ليس لها أدنى صلة بمجالات نشاط الشركات التي يعملون بها. فقد تم نقل شركات تجارة التجزئة وهي بيع المصنوعات المصرية، والأزياء الحديثة " بنزايون"، وبيوت الأزياء الراقية " هانو"، والملابس والمنتجات الاستهلاكية " صيدناوي" إلى الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما! فهل يستطيع أحد أن

يوضح لنا ما علاقة شركة قابضة تعمل في مجالات السياحة والفنادق والسينما بتجارة الملابس والمستلزمات المنزلية؟ ناهيك عن أن تلك الشركة القابضة ذاتها تعاني من تناقض في تشكيلها إذ ما علاقة السينما بالسياحة والفنادق؟ كما تم نقل شركات مصر للتجارة الخارجية، ومصر للاستيراد والتصدير، ومصر لتجارة السيارات، والنصر للتصدير والاستيراد، والتجارية للأخشاب إلى الشركة القابضة للنقل البحري والبري! ومرة أخرى ما علاقة شركة النقل البحري والبري بشركات التجارة الخارجية اللهم إلا كونها تستخدم سفنها في نقل البضائع المصدرة أو المستوردة علماً بما آل إليه أسطول النقل البحري من ضعف وضمور.

ولعلنا نتذكر أن الشركة القابضة للتجارة التي تم التخلص منها بهذا القرار كانت محلاً للهجوم الشديد بسبب الأسلوب الذي تم به بيع شركة عمر أفندي إلى مستثمر سعودي وما شاب تلك الصفقة من أقاويل واتهامات ، وما نشأ عن ذلك البيع من مشكلات مع العاملين الذين تضرروا من إجبارهم – على حد شكواهم – على طلب المعاش المبكر رغماً عن إرادتهم. كما تتردد معلومات خطيرة عن وقائع غير سليمة شابت بيع شركة النوبارية للبذور "نوباسيد" إلى مستثمر سعودي آخر ولا تزال تلك القضية محل تحقيقات تجريها النيابة العامة نتيجة مخالفات شابت عملية البيع وما ترتب عليها من إهدار المال العام واستخدام توكيلات منتهية للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من أصحابها الذين سبق للشركة بيعها لهم قبل خصخصتها ولسليمها للمستثمر السعودي.

وتثير هذه القضية موضوعاً أهم ينبغي التوقف عنده وهو أسلوب الدولة في التعامل مع شركات قطاع الأعمال العام. فعلى حين تطلق الحكومة تعبير " برنامج إدارة أصول الدولة" على عملية الخصخصة ، نجد أن الحقيقة هي أنه برنامج لبيع أصول الدولة وليس إدارتها. ولقد تنكرت الدولة للفلسفة الأساسية التي أعلنتها حين أصدرت القانون رقم 203 لسنة 1993 بخصوص إنشاء الشركات القابضة وتفعيل

ما أسمته تحرير شركات قطاع الأعمال العام وإخراجها من تحت سيطرة الإدارة الحكومية كي تنطلق في ممارسة أنشطتها وفق آليات السوق وباستخدام مفاهيم الإدارة ومعايير التقييم المتبعة في شركات القطاع الخاص. ويوم صدر ذلك القانون تم إنشاء سبعة عشرة شركة قابضة توزعت بينها ما يقرب من ثلاثمائة وعشرين شركة تابعة، وتضمن القانون مبادئ مهمة في تحرير تلك الشركات وتخليصها من نمط الإدارة الحكومية أو فلسفة القطاع العام التقليدية. ثم توالت التعديلات على هيكل الشركات القابضة فتم دمجها في عشر شركات فقط وانتهت الآن إلى ثمان بعد إلغاء الشركة القابضة للتجارة.

ويبدو في الخطاب الرسمي محاولة واضحة لتبرير ما حدث للشركة القابضة للتجارة بأنه نتيجة للخسائر المتراكمة التي أصابت تلك الشركة وكثير من شركاتها التابعة. والسؤال المنطقي ألم يكن من الأفضل قبل اتخاذ قرار الإدماج أن تبحث أسباب الخسائر وهل تعود إلى مشكلات إدارية وتنظيمية أم هي نتيجة لأوضاع السوق ومتغيراته؟ وبفرض أن تلك الخسائر كانت بسبب ضعف الإدارة ألم يكن القرار الأنسب هو حل مجلس إدارة تلك الشركة القابضة وتعيين مجلس آخر يتمتع رئيسه وأعضاءه بالخبرة والقدرة الإدارية والتقنية بقدر أعلى من سابقه؟ وهل نقل الشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة إلى شركات قابضة أخرى لا علاقة لها بطبيعة أعمال تلك الشركات هو الحل المناسب لوقف خسائرها وتحويلها إلى شركات رابحة؟

ومن الغريب أن قرار إدماج الشركة القابضة للتجارة في الشركة القابضة للتشييد والتعمير استند إلى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي ترفضها الحكومة ويعارضها وزير المالية على سبيل المثال ويرى أن رئيس الجهاز ممثل للبنك الدولي كما قال في مجلس الشعب معقباً على تقرير الدكتور جودت الملط الذي أوضح سلبيات الحكومة وخطاياها من خلال عرض ملاحظات الجهاز على الحساب الختامي لموازنة الدولة. فقد أشارت صحيفة الأهرام أن البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار

ذكر " أن الجهاز المركزي للمحاسبات أصدر تقريراً متحفظاً للعام الثاني على التوالي على القوائم المالية ونتائج الأعمال عن العام المالي 2007/2006 وعلى الرغم من قيام الحكومة بضخ مبلغ 1.1 مليار جنيه لتسوية مديونيات الشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة". ولا بد لنا من أن نتساءل عن السبب في الانتظار عامين قبل أن تتحرك الحكومة لاتخاذ إجراء لوقف نزيف الخسائر؟ وما أسباب ضخ تلك الأموال لتسوية مديونيات شركات تعلم الحكومة أنها خاسرة ؟ ألم يكن القرار الأنسب هو تصفية تلك الشركات بدلاً من تركها تحقق مزيداً من الخسائر ثم تحميلها على عاتق شركات قابضة أخرى من دون توضيح ما هي الإجراءات التي ستتخذها تلك الشركات القابضة في سبيل علاج مشكلات تلك الشركات الخاسرة وتحسين أداءها وتحويلها من الخسارة إل الربح؟

وما يثير الدهشة أن الموقع الرسمي لهيئة الاستعلامات على شبكة الإنترنت نشر تصريحات لمصدر مسئول في وزارة الاستثمار أن شركات قطاع الأعمال العام حققت أرباحاً صافية قدرها 3.9 مليار جنيه في العام 2007/2006 وذلك بزيادة قدرها 133% من أرباح 2006/2005 والتي بلغت 1.6 مليار جنيه. وكان هذا التصريح يوم 1 فبراير 2008 أي قبل يوم واحد فقط من إعلان قرار دمج الشركة القابضة للتجارة! وجاء في نفس الخبر أن 112 شركة تابعة قد حققت أرباحاً بلغت 5.9 مليار جنيه بينما حققت 51 شركة خسائر قدرها 2.79مليار جنيه. وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار أن الشركات الأربعة عشر التابعة للشركة القابضة للتجارة قد حققت خسائر في العام المالي 2007/2006 بلغت 150 مليون جنية أي بنسبة 3.5% من إجمالي خسائر ذلك العام ، فلماذا اقتصر قرار الدمج وإعادة التوزيع عليها فقط ولم تتخذ إجراءات مماثلة بالنسبة لباقي الشركات الخاسرة والتي تتحمل وزر خسائر قدرها 2.64 مليار جنيه؟

وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار في تبرير قرار دمج الشركة القابضة للتجارة أن أغلب شركاتها التابعة ما تزال تعاني من ضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة مع استمرار تراجع مؤشرات السيولة وتضخم أرصدة المخزون وتواضع نشاط التحصيل لأرصدة العملاء إلى جانب مشكلة الخسائر التراكمية. فهل يعقل أن يكون القرار لمعالجة تلك المشكلات والأمراض هو نقل تبعيتها إلى شركات قابضة أخرى؟

إن قطاع الأعمال العام يمثل ركيزة مهمة في بناء الاقتصاد الوطني ينبغي أن تتوفر له مستويات متعالية من الكفاءة الإدارية والقدرة التنافسية بما يسمح له بالمساهمة بفعالية في إنتاج القيمة المضافة لتعظيم الناتج القومي الإجمالي. إن قطاع الأعمال العام يمكنه إذا أحسنت إدارته أن يعمل على تحقيق التوازن في الأسواق وكبح جماح القطاع الخاص المنفلت والحد من نزعاته الاحتكارية. ويدعونا هذا الاقتناع إلى اقتراح مراجعة أوضاع ذلك القطاع وإعادة هيكلته على نحو يعود به إلى الشكل الأفضل الذي كانت عليه أوضاع القطاع العام في بداية نشأته أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت " المؤسسة الاقتصادية" باعتبارها شركة قابضة تملك حصص الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو إخضاعها للحراسة بعد عدوان 1956 وكانت تقوم بدور المالك وإدارة محفظة الاستثمارات الحكومية من دون تدخل في شئون الشركات التي كانت كلها خاضعة لقانون الشركات المساهمة رقم 26 لسنة 1954 والمعمول به في ذلك الوقت. ولذا نقترح إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام بدمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة قابضة واحدة تتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة. وتقوم تلك الشركة القابضة الوحيدة بإدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية

واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة. وحيث تنحصر مسئوليات الشركة القابضة في القيام بدور المالك يتم فصل الإدارة عن الملكية ويجري تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، ويتطلب تفعيل إعادة الهيكلة إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وبالتالي تعتبر شركات قطاع الأعمال العام هي ضمن القطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع الشركات الخاصة من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات جمعياتها العامة المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي الوضع المقترح سوف تستخدم الشركة القابضة سلطاتها النابعة من حقوق الملكية لدفع شركاتها التابعة إلى تطوير هياكلها التنظيمية ونظم العمل بها وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الإستراتيجية بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية. كما تعاون الشركة القابضة شركاتها التابعة في تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.

وسوف تهتم الشركة القابضة الجديدة بتقييم أداء شركاتها التابعة بشكل مستمر وذلك بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة. وفي ضوء نتائج الأداء ومستويات الربحية المتحققة وتقييم قدرات الشركات على المنافسة والتطور ومواجهة المتغيرات التقنية وتطورات الأسواق، تتخذ الشركة القابضة قرارات إستراتيجية بالإبقاء على الشركات الناجحة ومعالجة أوضاع الشركات الأقل كفاءة سواء ببيعها أو تصفيتها أو إعادة هيكلتها بحسب الأحوال. وفي جميع الأحوال ستكون تلك الشركة القابضة وسيلة مهمة نحو تحقيق غاية توسيع قاعدة الملكية في تلك الشركات الوطنية من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام للمواطنين المصريين سواء من العاملين بتلك الشركات أوغيرهم، على أن تستثمر الشركة القابضة حصيلة الاكتتاب العام في تكوين شركات جديدة أو إحداث التوسعات اللازمة في الشركات القائمة.

ولعلي أختتم هذا المقال بدعوة أشدد عليها أن تطرح الدولة سياستها نحو قطاع الأعمال العام بشفافية كاملة للنقاش العام وأن يتم استفتاء الشعب في أسلوب التصرف في تلك الشركات حيث هو المالك الوحيد صاحب الحق في اتخاذ القرار بشأنها.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

10. أطماع إسرائيل في مياه النيل!

أشرت في نهاية مقال الأسبوع الماضي عن "سيناء .. الجنة المهجورة" إلى خطورة تركها فارغة من دون كثافة بشرية تحميها من أطماع إسرائيل. وفي مقال اليوم أطرح ما يثار حول مشاريع إسرائيل للحصول على مياه النيل عبر سيناء ومحاولاتها اختراق دول حوض النيل من أجل التأثير في علاقاتها بمصر وتمرير مشروعات زراعية وبناء سدود تهدد حصة مصر من مياه النيل. إن العلاقات الإسرائيلية مع أغلب تلك الدول باتت قوية إلى درجة بعيدة خاصة مع إثيوبيا، وغرضها من استثمار تلك العلاقات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً تكوين ذراع إسرائيلي طويلة في المنطقة لحصار مصر والسيطرة على حوض النيل.

محاولات إسرائيل للحصول على مياه النيل

من المعروف أن إسرائيل كانت تضغط دائماً من أجل تحقيق حلمها في الحصول على مياه النيل من مصر عبر سيناء لتصل إلى صحراء النقب منذ عرض هرتزل تلك الفكرة على الحكومة البريطانية عام 1903 ضمن اقتراحه توطين اليهود في سيناء، وكانت فكرته هي تحويل مياه النيل إلى سيناء من ترعة الإسماعيلية عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس لتصل إلى الأجزاء الشمالية الغربية منها، وقد قدر، في ذلك الوقت، أن المياه المطلوبة من النيل تبلغ 4 ملايين متر مكعب يوميا. ورغم أن الاقتراح لم يتحقق نتيجة الرفض المصري، فإن هذا المشروع ظل في أذهان الصهاينة، ولا يترك قادة بني صهيون فرصة لإحياء المشروع إلا انتهزوها.

ويفسر هذا الحلم الصهيوني اهتمام إسرائيل بتدعيم نفوذها في دول منابع النيل، في محاولة لكسر مقاومة مصر لمحاولات إسرائيل فرض سيطرتها على المنطقة، وذلك بتهديد حصتها من مياه النيل التي تمر عبر تلك الدول الإفريقية الموالية لإسرائيل. وتتوالى تقارير تفيد أن إسرائيل تساعد دول منابع النيل في إقامة سدود على فروع النيل وتنمية مشروعات زراعية هناك بما يقلل من حصيلة مصر من المياه. ويتردد

أن إسرائيل قدمت دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود وهي جزء من مشروع أكبر للسيطرة التامة على مياه البحيرات العظمى. وقد وقعت إسرائيل وأوغندا اتفاقية في مارس 2000 أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية يقضي بالمساعدة في تنفيذ مشروعات للري في المناطق التي أصابها الجفاف في شمال أوغندا عند المنطقة الحدودية بينها وبين السودان وكينيا، وذلك باستخدام المياه الفائضة من بحيرة فيكتوريا، بما يؤدي إلى تقليل المياه المتدفقة في النيل الأبيض.

وتوضح بعض المصادر المتخصصة أن هناك أربعة مشاريع أساسية يتطلع إليها اليهود بهدف استغلال مياه النيل؛

الأول هو مشروع استغلال الآبار الجوفية التي قامت إسرائيل بحفرها بالقرب من الحدود المصرية، لاستغلال انحدار الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب اتجاه صحراء النقب، وقد كشف مهندسون مصريون أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء وعلى عمق 800 متر من سطح الأرض، وهو ما كشف عنه تقرير أعدته لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري في يوليو 1991 .

الثاني هو مشروع طرحه المهندس الإسرائيلي اليشع كالي عام 1974 يقوم على نقل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها ثم نقلها عن طريق سحارة أسفل قناة السويس. والمشروع الثالث معروف باسم مشروع [يؤر] وقدمه الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف [النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية] للرئيس السادات خلال مباحثات كامب ديفيد بهدف نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس لنقل 1 مليار متر مكعب تستخدم لري صحراء النقب منها 150 مليون متر مكعب لقطاع غزة. ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة يبقي أهلها رهينة لدى إسرائيل فتتهيب مصر من قطع المياه عنهم. والمشروع الرابع هو مشروع ترعة السلام الذي اقترحه الرئيس السادات في حيفا عام 1979.

دور إسرائيل في إفريقيا وعلاقته بقضية مياه النيل

إن السياسة الإسرائيلية ترمي إلى تهديد أمن مصر، ومن ثم العالم العربي، بتمتين علاقاتها وزيادة نفوذها في الدول الإفريقية المتحكمة في منابع النيل، مصدر الحياة لمصر، ويتحقق لها ذلك بالتوسع في مشروعات زراعية في تلك الدول يتم ريها بمياه النيل الآتية من بحيرة فيكتوريا مما يؤثر في حصيلة مصر من تلك المياه. وتعمد إسرائيل في سبيل إنجاح خطتها إلى زيادة التوتر بين الدول العربية والإفريقية، كما تسعى للحصول على موطأ قدم لها في أفريقيا بإقامة قواعد عسكرية في منطقة حوض النيل لتمكين قواتها الجوية والبحرية من العمل بحرية كما حدث في أثناء حرب 1967 بفضل التسهيلات التي حصلت عليها من إثيوبيا. كما تجتهد إسرائيل في بيع الأسلحة إلى الدول الإفريقية لتكوين كوادر من العسكريين والسياسيين الذين يدينون لها بالولاء.

وتستمر المحاولات الإسرائيلية للتواجد في منابع النيل للضغط على مصر من أجل توصيل مياه النيل إلى إسرائيل حيث تدرس إثيوبيا إقامة مشروعات مشتركة مع إسرائيل على النيل مباشرة يفترض أنها ستؤثر على حصة مصر بحيث تقتطع منها 7 مليارات متر مكعب سنويا . كما تبدو أصابع إسرائيل في إعلان كينيا في ديسمبر 2006 نيتها الانسحاب من اتفاقية 1929، وكذلك في تصريح وزير الثروة المائية التنزاني أن بلاده ترغب في تزويدها بمياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد إلى 170 كيلومتر لتوصيلها إلى 24 قرية وأجزاء واسعة في الشمال الغربي لبلاده، كل ذلك رغم اتفاق دول حوض النيل في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في أديس أبابا سبتمبر 2003 على آلية جديدة لحل النزاعات بينها بالطرق الودية دون اللجوء إلى استعمال القوة بحيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة والغنية في تمويل مشروعات لصالح شعوب دول حوض النيل تشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي بالإضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وإعمال الوقاية مثل مشروعات

مكافحة التصحر والجفاف والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات التي ترغب بعض دول حوض النيل إقامتها.

إن إسرائيل - مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية - تعد مخططات تهدف إلى حرمان مصر من مياه النيل. كذلك يرى بعض المراقبين أن المخطط الإسرائيلي الأمريكي يحاول وضع مصر أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التسليم بتزويد إسرائيل بالمياه وإما نقل مخزن المياه من بحيرة ناصر إلى إثيوبيا وإجبار مصر على تمرير المياه إلى إسرائيل.

فكرة تدويل مياه النيل

من جانب آخر، تحاول إسرائيل ترويج فكرة تدويل مياه النيل وجعلها قضية دولية وليست مسألة إقليمية تخص مصر ودول حوض النيل فقط، وتقوم تلك الدعوة على أساس أفكار أمريكية يروّجها البنك الدولي لإنشاء بنك للمياه وبورصة دولية لها. إن إسرائيل تحاول أن تجد لنفسها موضعاً كشريك في مياه العرب سواء تلك الآتية من نهر النيل أو من نهري دجلة والفرات وكذلك نهر الأردن ونهر الليطاني، وتعمد إلى تمتين علاقاتها مع تركيا وإثيوبيا فضلاً عن باقي الدول الإفريقية حول منابع نهر النيل، معتمدة في ذلك على استثمار السياسة الأمريكية التي تبغي هي الأخرى السيطرة على قضية المياه لتثبيت نفوذها وتأثيرها في المنطقة، وهي من أجل ذلك تساند وتدعم حكام تلك الدول وتجندهم لخدمة أغراضها، ومن ثم أغراض إسرائيل.

وفي هذا السياق يؤكد خبراء مياه مصريون المخطط الإسرائيلي الأمريكي لتدويل مياه نهر النيل، والضغط على مصر لإمداد إسرائيل بالمياه عبر ترعة السلام في سيناء نظراً لاقتراب مواردها المائية من النفاد، وفشل مشروع إمدادها بالمياه من تركيا بعد هزيمتها في لبنان. ويرى هؤلاء الخبراء أن الولايات المتحدة تحاول طرح فكرة نقل تخرين المياه من بحيرة ناصر إلى إثيوبيا مع تشجيع مخطط قديم يقضي بمحاولة تحويل مجرى نهر النيل في إثيوبيا، وأن المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي يقوم

بعمل الدراسات الخاصة بهذا المخطط، وأن الولايات المتحدة تطرح أيضا خطة في جنوب حوض نهر النيل تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المناطق لتصب في منطقة البحيرات العظمى وسط القارة كخزان عملاق للمياه على أن يتم بيعها لمن يريد كالبترول تماما، كما يمكن أيضا تعبئتها في براميل تحملها السفن أو عن طريق أنابيب. وفي سبيل ترويج ذلك المشروع تطرح الولايات المتحدة الأمريكية حافزاً يغري المملكة العربية السعودية بمؤازرته وهو عبارة عن مشروع مد خط الأنابيب بينها [السعودية] والسودان عبر البحر الأحمر لتزويدها بالمياه من نهر النيل بتكلفة اقل من تكلفة تحلية مياه البحر.

ترعة السلام وهل هي جزء من مشروع لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل؟

تثير مسألة ترعة السلام أسئلة مهمة في قضية توصيل مياه النيل إلى إسرائيل. فقد بدأت دراسات إنشاء الترعة عام 1964 ثم أعيدت دراستها خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1978، وكان الهدف منها توفير مياه الري لمساحة 400 ألف فدان في سيناء منها نحو 2.11 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً. وقد أثارت تصريحات الرئيس السادات في 17 ديسمبر 1979 القلق حين أعلن البدء في تنفيذ ترعة السلام والتي ستعبر تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى صحراء النقب! وفي خطاب أرسله الرئيس السادات إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل وعده بأنه مع التقدم في حل المسألة الفلسطينية، سوف تصل مياه النيل إلى إسرائيل لتكون زمزم الجديدة لتأكيد أن مصر تعمل من أجل السلام والحياة والرفاهية. وقد أكدت هذه المعلومات مقالة بعنوان " مشروع زمزم الجديدة" نشرت في مجلة أكتوبر في 16 يناير 1979. وفي خطاب من الرئيس السادات إلى الملك الحسن الثاني ملك المغرب أشار مرة أخرى إلى المشروع موضحاً أنه ذهب إلى أبعد ما يمكنه مع بيجين حيث وعده بجزء من مياه النيل بشرط حل مشكلة القدس والضفة الغربية. ويقال إن بيجين رد على

ذلك العرض بأنه غير مستعد للتنازل عن القدس من أجل مياه النيل قائلاً إن القدس موضوع وتوصيل مياه النيل إلى النقب موضوع آخر.

ومن غير المعلوم ما إذا كانت هذه الفكرة ما تزال قائمة في السياسة المصرية تجاه إسرائيل، إلا أنه من المعلوم أن إسرائيل كانت ترغب في إقناع مصر بتحويل 1% من مياه النيل إليها أي ما يعادل 550 مليون متر مكعب، بينما اختلفت تقديرات بعض الخبراء حول تلك الكمية وتراوحت تقديراتهم بين 100 – 365 مليون متر مكعب. ويرى بعض الخبراء أن فكرة ترعة السلام وردت في خطط إسرائيلية كانت تقوم بها هيئة تخطيط المياه في إسرائيل بمعاونة شركة استشارية هولندية هي TAHALلها فرعين في إسرائيل، وقد نشر رئيس مجموعة التخطيط طويل الأجل في هيئة المياه الإسرائيلية الدكتور إليشا كالي مقالاً في 1986 عن هذه الفكرة تضمنت خريطة توضح مسار ترعة السلام بدءاً من مأخذها على النيل مروراً بقناة السويس من خلال نفق تحت القناة متجهة شرقاً عبر شمال سيناء ومتجاوزة العريش حتى تصل إلى غزة وبداية شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية.

وبرغم تنفيذ ترعة السلام إلا أنها لم تحقق الغرض المعلن من إنشاءها بزراعة 400 ألف فدان في سيناء وتوقفت دون الوصول إلى منطقة السرو والقوارير الواعدة زراعياً. ويعتقد كثير من خبراء المياه والري أنها لا تمثل ضرورة حقيقية لري أراضي سيناء نظراً لوفرة المياه الجوفية مع إمكانية بناء سدود رخيصة لاحتجاز مياه الأمطار وهي غزيرة في سيناء حيث تتدرج في الزيادة من الغرب إلى الشرق في منطقة سهل الطينة وبئر العبد من 40-50 مم في السنة، وتصل في العريش إلى 100-150 مم، وفي رفح 250-300 مم. كما يؤكد الخبراء أنه مع الزيادة السكانية المضطردة في مصر، فإن تحويل مياه النيل من أراضي الدلتا التي تحتاجها إلى سيناء التي يمكن زراعتها بالمياه الجوفية يعتبر إسرافاً لا تتحمله موارد المياه المحدودة، كما أن ارتفاع درجات الحرارة عالمياً بتأثير ظاهرة الاحتباس الحراري يهدد بنقص تدفق مياه النيل بمعدل

قد يصل إلى 25%، ومن ثم يصبح التفكير في توصيلها إلى إسرائيل جريمة في حق الوطن والأجيال القادمة.

ماذا قال بيريز عن احتياجات إسرائيل من المياه؟

في كتابه عن " الشرق الأوسط الجديد" الصادر في 1993، كتب شيمون بيريز فصلاً بعنوان " المياه الحية" أكد فيه ضرورة زيادة موارد إسرائيل من المياه وبسرعة، وأوضح أنها لا تستطيع الانتظار عشرين عاماً حتى يتم مشروع مقترح بمد خط أنابيب من تركيا يوفر ملايين الأمتار المكعبة من المياه لإسرائيل. واستمر بيريز في تقديم فكرته بخبث متحدثاً عن ضرورة نقل المياه من المناطق التي تتوفر بها إلى المناطق المحتاجة، قاصداً بذلك أن تنقل المياه من مصر والدول العربية ذات الموارد المائية الوفيرة إلى إسرائيل التي تحتاج تلك المياه. ويقول بيريز إن أفضل موارد المياه توجد عادة خارج حدود الدول التي تحتاجها بشدة، ومن ثم يكون من المفيد إنشاء خطوط أنابيب دولية تنقل المياه من دولة لأخرى! ومن المعلوم أن إسرائيل تحصل على جانب مهم من احتياجاتها المائية من هضبة الجولان ومن الأردن وهي تتطلع كذلك إلى مياه النيل. وقد يفسر هذا تشدد إسرائيل في عدم التفريط في هضبة الجولان حيث صرح إيهود باراك في فبراير 1996 حين كان وزيراً للخارجية بأنه لن يفرط في قطرة ماء للسوريين. وكذلك يفسر البعض عدوان إسرائيل على جنوب لبنان لمدة ستة عشر يوماً في إبريل من نفس السنة برغبتها في الاستحواذ على المياه اللبنانية حيث ركز العدوان على تدمير خزانات المياه اللبنانية بما يؤدي إلى زيادة المياه المتدفقة إليها من جنوب لبنان.

موقف مصر من الأطماع الإسرائيلية

في حديثه إلى صحيفة الأهرام يوم 27 فبراير الماضي قال دكتور محمود أبوزيد وزير الري"إن إسرائيل لن تحصل علي قطرة واحدة من مياه النيل". وأضاف "إن الحديث عن تدويل مياه نهر النيل حديث يثار بشكل عام يتناول تدويل كل الأنهار المشتركة

من خلال وجود هيئة مشتركة من مختلف الدول المتشاطئة في نهر ما وهذا لا يعتبر تدويلا ولكن مشاركة"!!. وفيما يتعلق بمدي صحة تحذير بعض الخبراء من وجود مخطط أمريكي إسرائيلي لتدويل نهر النيل ونقل تخزينه إلي إثيوبيا والضغط علي مصر لإمداد تل أبيب بالمياه عبر ترعة السلام بعد فشل إمدادها بالمياه من تركيا، وحقيقة تدخل إسرائيل لدي دول حوض النيل، قال الوزير إنه يثار من حين إلي آخر مثل هذه الآراء والهدف منها هو الوقيعة بين مصر ودول حوض النيل. ونفى الوزير أن إسرائيل تسرق مياهنا الجوفية من سيناء وقال " لا لأن حركة المياه الجوفية من شبه جزيرة سيناء إلى صحراء النقب وليس إلى إسرائيل!!! [علامات التعجب من عندي من دون تعليق].

والله المستعان.

2009

11. إعادة إعمار غزة والتجربة العراقية!

بدأ العرب يتحدثون عن إعادة إعمار غزة منذ بداية الهجمة العدوانية الإسرائيلية يوم 28 ديسمبر 2008، وكان هذا الموضوع على قائمة اهتمامات القمة العربية في كل من الدوحة والكويت. ثم دعت مصر إلى اجتماع للدول المانحة في شرم الشيخ انعقد منذ أيام وأعلن أن مجموع ما سوف تقدمه الدول المشاركة في الاجتماع سوف يبلغ 4.5 مليار دولار للعامين القادمين. ورغم عدم مشاركة إسرائيل في هذا المؤتمر، إلا أنها كانت الغائب الحاضر، فقد كان الجميع يتلمسون طريقهم إلى قضية مساعدة الفلسطينيين في غزة في الحدود الضيقة التي رسمتها إسرائيل وجعلتها شروطاً لموافقتها - وهي المعتدية - على إعادة بناء ما هدمته ودمرته. والغريب أن أحداً من المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لم يتطرق إلى تحميل إسرائيل مسئولية الدمار في غزة ومطالبتها بتحمل تكلفة إعادة بناء القطاع، بل كان الجميع يتمنون عليها أن تتفضل وتسمح بفتح المعابر وتيسير وصول المعونات ومتطلبات التعمير إلى غزة التي تحملت السعودية والكويت الجانب الأكبر من تكلفتها!

أمور تثير العجب في قضية الإعمار

إنه مما يثير العجب أن نسمع الآن عن ملايين الدولارات التي وعد المانحون بتقديمها لإعادة إعمار غزة بعد أن أعلنت إسرائيل منفردة قرارها بوقف إطلاق النار وفي الموعد الذي حددته يوم الثامن عشر من يناير الماضي، وقد عجزوا جميعاً عن إجبار إسرائيل لوقف العدوان وإلزامها بقبول قرار مجلس الأمن رقم 1860 بالوقف الفوري لإطلاق النار. والذي يدفع إلى التعجب أن المانحين من الدول العربية عرضوا تقديم الأموال من دون أن يشترطوا التزاماً إسرائيلياً بعدم تكرار العدوان على غزة، وبدا وكأنهم يشترون سلاماً مشروطاً تتحكم إسرائيل في تحقيقه أو نقضه، كما يبدون وكأنهم يعتذرون عن عجزهم في صد عدوان إسرائيل وكبح أطماعها الاستيطانية وسلبها الوطن الفلسطيني بتلك الأموال التي وعدوا بدفعها.

إن الجانب الأكبر من تلك المليارات، التي أعلن عنها في مؤتمر شرم الشيخ، يأتي من الدول العربية وهي التي امتنعت عن تقديم العون والمساعدة للفلسطينيين في غزة طوال الفترة منذ فازت حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 التزاماً منهم بالحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل. كما امتنعت تلك الدول العربية عن التعامل مع حكومة حماس حتى قبل استيلاءها على السلطة وطردها عناصر فتح من غزة في 2007! لقد عانى الفلسطينيون معاناة شديدة بسبب الحصار الخانق على غزة منذ وصول حماس إلى السلطة، وبلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني عشرات المليارات من الدولارات من دون أن تفكر دولة عربية واحدة في التقدم للتخفيف من شدة تلك الأزمة القاتلة امتثالاً للسيطرة والعنجهية الإسرائيلية الأمريكية، ولكنهم الآن يسارعون في التبرع بالمليارات حين سمحت لهم بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها إسرائيل!

تساؤلات مشروعة

وتثير قضية المعونات من الدول المانحة لإعادة إعمار غزة عدداً من التساؤلات نطرحها ونحاول البحث لها عن إجابات؛

أولاً

كيف يتسنى تحقيق أي عمل له معنى في إعادة إعمار غزة بينما إسرائيل تسيطر سيطرة كاملة على المعابر التي يمكن من خلالها أن تمر مواد البناء ومتطلبات التعمير إلى القطاع. وفي نفس الوقت تعلن إسرائيل صراحة أنها سوف تفرض رقابة صارمة على ما يمكن أن تسمح بدخوله إلى غزة، كما أنها تطالب المانحين من خلال الأمم المتحدة بتقديم قوائم تفصيلية لما سوف يتم إدخاله حتى تقرر السماح بما تشاء وترفض غيره، وقد يصل الأمر إلى ضرورة الحصول على موافقتها على مشروعات الإعمار كل مشروع على حدة. وفي جميع الأحوال تؤكد الدولة الصهيونية أنها لن تسمح بأي شيء تستفيد منه حركة حماس، وهو ذات الموقف الذي أعلنته

وزيرة الخارجية الأمريكية في مؤتمر شرم الشيخ! لقد أعلن أولمرت رئيس حكومة تسيير الأعمال تعيين الوزير اسحق هرتزوج منسقاً لعمليات الإعمار مع الجهات الدولية وذلك وفق الشروط الإسرائيلية، وفي ذات الوقت لم نسمع أن الجانب العربي قد عين منسقاً يراقب كيف ستنفق الأموال التي قدمتها الدول العربية!

ثانياً

هل يستطيع الفلسطينيون الاطمئنان إلى صدق المانحين من الدول الغربية في تنفيذ وعودهم؟ ألا يثير القلق في جدية الوعود الأوروبية تلك المواقف المعادية لحماس التي يعلنها الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية ورؤساء الوزراء البريطاني والإيطالي والأسباني والتشيكي. لقد أعلن هؤلاء القادة الأوروبيين أنهم على استعداد لإيفاد قوات وتقديم مساعدات تقنية متقدمة لمنع حماس من الحصول على أسلحة عبر الأنفاق التي تربط غزة بمصر. إنهم مصرون على خنق حماس وإنهاء وجودها، متفقين في ذلك تماماً مع أمريكا وإسرائيل، وقد بادروا بزيارة إسرائيل عقب انتهاء مؤتمر شرم الشيخ ليطمئنوا أولمرت أن كل شيء تحت السيطرة وأنه لا أمل للعرب للمشاركة في لعبة إعمار غزة التي ستكون تحت السيطرة الغربية - أي الإسرائيلية - ، وأن كل ما يملكه العرب هو تقديم الأموال من دون حتى أن يعلموا كيف سيتم التصرف فيها!

ثالثاً

كيف يمكن تفعيل قرارات المانحين بتقديم تبرعاتهم التي تقترب من خمس مليارات دولار، بينما لا توجد آلية واضحة لتوصيل تلك الأموال إلى الفلسطينيين، بل وفي ضوء الالتزام الواضح منهم بأن دولاراً واحداً من تلك المليارات لن يصل إلى حماس وهي التي تحكم غزة فعلياً منذ يونيو 2007. لقد أعلن في مؤتمر شرم الشيخ أن إعمار غزة سوف يتم وفقاً للخطة التي وضعتها حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله! ولا شك أنه أمر يثير الدهشة أن تتمكن وزارة التخطيط في حكومة سلام

فياض من وضع خطة شاملة لإعادة تعمير غزة بينما تنحصر معلوماتهم عما جرى هناك فيما نقلته الفضائيات ووسائل الإعلام، ومن دون أن تتاح لخبراء تلك الوزارة زيارة غزة ومشاهدة ما جرى على الطبيعة، إلا أن تكون إسرائيل قد زودت السلطة بالمعلومات اللازمة لوضع خطة تفصيلية لإعادة بناء ما تم تدميره بواسطة الجيش الإسرائيلي!

رابعاً، كيف يمكن إعادة بناء البنية التحتية في غزة والمباني الحكومية ومساكن المواطنين ومرافق القطاع بينما إسرائيل لا تزال تواصل حصارها الخانق وتهدد كل يوم بمزيد من الغارات التي تدمر وتقتل المواطنين والعالم يشهد تلك المأساة الملهاة من دون أي محاولة لفرض ما يسمونه الشرعية الدولية لإلزام إسرائيل المعتدية بوقف عدوانها والالتزام بما توافق العرب على تسميته بالتهدئة؟ ولعل الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية البريطاني في مؤتمر المانحين تعبر بقوة عن أهمية تهيئة الظروف المواتية لعملية الإعمار أن تتم وأن يجني الفلسطينيون ثمارها، حين قال " نحن نريد أكثر من مجرد التعهد بتقديم المساعدة، بل يجب أن تجد تلك المساعدات طريقها إلى غزة وأن تتسم بالاستدامة، وإلا فإن أسطورة التعمير والتدمير سوف تستمر وتتكرر".

خامساً، إن قضية إعمار قطاع غزة لا يجب أن ينظر إليها باعتبارها عملية ترميم وتشييد مادي، بقدر ما يجب أن تكون عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وإحياء قدراته ومقوماته الصناعية والزراعية، ومتطلبات التنمية من مرافق وخدمات. كيف بالله يتم الحديث عن إعمار غزة في الوقت الذي تسيطر إسرائيل على مصادر الكهرباء والوقود التي يحتاجها القطاع لتسيير أمور الحياة اليومية للمواطنين، ناهيك عن احتياجات الأنشطة الاقتصادية ؟ إن الإعمار الحقيقي هو التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني أن تكون له دولته الموحدة المستقلة ذات السيادة الكاملة، واحترام اختياره الديمقراطي لمن يحكمونه.

هل تتكرر مأساة إعادة إعمار العراق؟

إن قصة إعادة إعمار غزة تعيد إلى الأذهان قصة مشابهة لا تزال فصولها لم تتم حتى الآن. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق في مارس 2003 ونجحت في تدمير البنية الأساسية للعراق وتفكيك قواته المسلحة وإحداث الدمار بكافة مقومات الوطن العراقي، فضلاً عن تمزيق أوصال الوطن وإزكاء الخلافات والصراعات بين طوائف الشعب العراقي من مسلمين سنة وشيعة، وعرب وأكراد. وبعد أن أطمأنت أمريكا وحلفاؤها إلى إنجاز التدمير الكامل للعراق، بدأ الحديث عن إعادة الإعمار الذي كان مجالاً لسلب أموال البترول العراقي وإهدارها من دون تحقيق إي إعمار له قيمة. وكما يؤكد تقرير "مكتب المحاسبية الحكومي " GAO الأمريكي والصادر في يناير 2008 أن الحكومة الأمريكية قدمت ما يزيد عن أربعين مليار دولار منذ 2003 لإعادة الإعمار ولكن ما تحقق عن هذه المليارات من الدولارات هو محل شك.

وكما يجري الآن فيما يسمى التحالف الدولي لإعادة إعمار غزة، فقد جرى مثيله بالنسبة للعراق حين عقد مؤتمر مدريد يومي 23 و24 أكتوبر 2003 بحضور ممثلين لأكثر من خمسة وعشرين دولة، وتم تجميع تبرعاتهم لإعادة إعمار العراق ووضعت تحت تصرف الأمم المتحدة والبنك الدولي ليتوليا عمليات الصرف. وبرغم بعض النجاح الذي حققته الإدارة الدولية لعمليات إعادة الإعمار، إلا أن مشاكل كثيرة واجهتها منها الفساد الواسع النطاق، ونقص التمويل عن الوفاء بمتطلبات الإعمار، وقصور التنسيق بين مختلف الجهات والمنظمات الدولية من جهة وبينها وبين الجهات المحلية المشاركة في جهود الإعمار. لقد بدأت عملية إعمار العراق تحت سيطرة سلطة التحالف المؤقتة ، ثم انتقلت إلى الحكومة العراقية بعد 28 يونيو 2004. وقد توزعت مسئولية إدارة الأموال المخصصة لإعمار العراق بين الحكومة العراقية [المقابل لها سيكون السلطة الفلسطينية في حالة غزة]، وجهات غير

حكومية متعددة. كما يتم إدارة الأموال الموضوعة تحت ولاية الأمم المتحدة عن طريق وكالاتها المختلفة مثل وكالة الصحة العالمية، اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "اليونيدو".

وقد أوضحت هيئة الإذاعة البريطانية BBC عبر إذاعة راديو 4 يوم أول فبراير 2005 أن ما يقرب من 9 مليار دولار من أصل 20 مليار دولار تمثل حصيلة إيرادات البترول العراقي قد فقدت ولم يتمكن مراجعو الحسابات أن يجدوا كيف وأين أنفقت. واتجهت الشبهات إلى سلطة التحالف المؤقتة CPA التي لم تحسن إدارة تلك الأموال وشاب الفساد عملياتها. وجاء في الخبر كمثال على الفوضى والإهمال في حفظ أموال العراقيين، أن مفتاحاً لخزينة تحوي ملايين الدولارات وجد في حقيبة ملقاة في أحد مكاتب سلطة التحالف. كما يضرب مثال لحالات الفساد أن المقاولين كانوا يدفعون الرشاوى لأعضاء سلطة التحالف المؤقتة ويحصلون في المقابل على قيمة عقود لمشروعات وهمية لم تنفذ. ومن أهم صور الفساد في مشروعات إعادة إعمار العراق تلك العقود الهائلة التي حصلت عليها بالأمر المباشر شركات المقاولات الأمريكية الكبرى مثل هاليبرتون وبكتل . وقد أثبت مراجعو الحسابات في البنتاجون أن هاليبرتون قد حصلت على ما يزيد عن 263 مليون دولار من دون وجه حق في عمليات إعادة بناء البنية التحتية لحقول البترول العراقية. ويعتقد البعض أن تكلفة إعادة إعمار العراق كانت ستنخفض بنسبة هائلة لو أسندت عقود المشروعات إلى شركات عراقية بدلاً عن الشركات الأمريكية! وفي تقرير BBC المشار إليه أن الشركات الأمريكية اعتادت تكوين شركات وهمية وإصدار فواتير مزورة بمطالبات مالية باهظة يتم الحصول عليها من أموال إعادة الإعمار من دون وجه حق، وفي المقابل كان بعض المسئولين في سلطة التحالف يحصلون على رشاوى وصلت إلى مئات آلاف الدولارات نقداً.

ما أشبه الليلة بالبارحة!

إن إصرار الدول الغربية المانحة على أن تكون السلطة الفلسطينية ممثلة بمحمود عباس هي الطرف الفلسطيني في عمليات إعادة إعمار غزة، وموافقة الدول العربية على ذلك القرار، يذكرنا بقصة مشابهة حين وافقت كل من فرنسا، المانيا، اليابان وهيئة المعونة الأمريكية USAID وغيرهم في أوائل يوليو 2005 على تخصيص مبلغ 3 مليارات دولار للمساهمة في إعادة بناء غزة وأسند الإشراف عليها شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت ومن الجانب الفلسطيني محمد دحلان الوزير في حكومة عباس آنذاك!!! وطبيعي أن نتيجة تلك الجهود معروفة، فهل تتكرر القصة ذاتها مع مشروع إعادة إعمار غزة موديل!

2009

12. اعتذار لمصـــــــــر !

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبناءها حكاماً ومحكومين. كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبناءها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبناءها عليها له الأولوية على حمايتها من أعداءها عملاً بالقول المأثور " اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها. وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما يحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسر على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبناءها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة. فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبناءك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتستمر المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم – ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس- إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين - طالما يحصلون

على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً – لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أباءك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً .

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبناءها تلك الدول يُنشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراة من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية . فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطباؤها يملآ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن يتسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية - ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها - يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسئول مصري واحد اعترافاً بالفشل

والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبناءها. فعذراً لك يا محروسة.

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952. إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم – بأموالهم – لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق – ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية – هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتها مصر بألاف السنوات في كل مناحي الحياة.

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبناءها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القرية الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين الي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسئول عن صفوف شهادات الميلاد لا يتحرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول أنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا! تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول – ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا . فعذراً لك يا محروسة.

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر!!!

ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة – ومنهم قادة سيارات حكومية - أن يختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبناءها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروّع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح أحد أيام الشهر الماضي وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير!

والمصريون بناة الأهرام – الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة – يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار نلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمر وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي برع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن يحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري،

ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات – بدلاً من إزالتها- وتمدها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين يخرجون من سلبيتهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أوالانتماء لعضويتها. فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي يحاول كل منهم من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته التاريخية التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتنشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، ويا ليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم ينازعون بعضهم العض على الكراسي – قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها -، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون – ولو بكلمات المساندة – مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة،

وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات – وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان – ولكنهم لا يقدمون بديلاً أة يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً.

ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبناءها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من وراءه. فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها. ووزير ثان، يختلق المشكلات مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإنهاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته. ورئيس وزراء أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد. ورئيس وزراء سابق اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال.

هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما يحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين

رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسامة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم.

يا محروسة لك اعتذار مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك، والأمر لله من قبل ومن بعد يحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت – بعون الله – كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

13. اعترافـــــــات رئيس الوزراء!

تضمن حوار الأهرام مع رئيس الوزراء د. أحمد نظيف المنشور صباح السبت 18 أكتوبر الجاري أكثر من مفاجأة، فقد نوه الأهرام قبلها بيوم عن "استجواب رئيس الوزراء" ثم اتضح من المنشور في اليوم التالي أنه لا يمثل استجواباً ولا يزيد عن كونه " طلب إحاطة"! وكانت المفاجأة الثانية أن الحوار لم يشر إلى أسئلة ومحاورات كتيبة الكتاب والصحفيين الذين حضروا اللقاء مع رئيس الوزراء ومنهم مع رئيس التحرير كتاب كبار مثل مكرم محمد أحمد وسلامة أحمد سلامة، فقد وجهت الأسئلة باسم الأهرام ولم يفصح محرر الحوار عما دار من مناقشات أو محاورات أو اعتراضات من جانب أعضاء فريق الأهرام، وهو الأمر الذي يؤكد أن الأمر لم يعدو أن يكون مناسبة لإعطاء رئيس الوزراء فرصة للتجمل وتحسين صورة الحكومة أمام الرأي العام بعد كل ما أصابها من تشوهات خاصة بعد أحداث أجريوم والدويقة وما يعانيه الناس من وطأة الغلاء وصعوبة العيش في ظل حكومة د. نظيف.

د. نظيف يفتح النار على الحكومات السابقة

أطلق الدكتور نظيف على حكومته – وبالتالي على رئيسها - مجموعة من صفات المبالغة والتفخيم والتضخيم، فهي أكثر حكومة عملت من اجل المواطن العادي، وهي التي حققت أكبر زيادة لرواتب الموظفين، كما أنها الحكومة التي أضافت أكبر عدد من المواطنين إلى بطاقات التموين . هذا التضخيم لإنجازات الحكومة هو في ذات الوقت إبراز لعجز حكومات الحزب الوطني الديمقراطي السابقة وتأكيد لفشلها في خدمة المواطنين. ولكن القضية ليست في أن يقارن د.نظيف نفسه بمن سبقوه في رئاسة الوزراء، بل الأهم أن تكون المقارنة مع أهداف ومستويات للتنمية يتطلع إليها المواطنون، ومع ما سبق للحكومة أن التزمت به في بياناتها إلى مجلس الشعب، ناهيك عن أن تكون المقارنة الواجبة مع ما حققته دول أخرى سبقتنا بمراحل في ميدان التنمية والتقدم.

وكشف حوار د. نظيف أنه يبدو غير مقدر لحجم الفقر والعشوائية والعنت الذي يعيشه ملايين المصريين، فهو لا يرى إلا شباب القرية الذكية وهم نفر قليل لا يقارن بملايين الشباب العاطلين الذين لم تتح لهم فرصاً للعمل وإظهار مواهبهم وقدراتهم. ويرى د. نظيف أنه لا توجد مشكلة بطالة في المحروسة ولكنها مشكلة ثقافة العمل التي لا يدركها هؤلاء المتعطلين. كما أن رئيس الوزراء لا يرى في الاشتباك الحاصل بين السلطة ورأس المال أي مشكلة، فقد قال أنه وضع ضوابط لفض هذا الاشتباك في حالة وزراءه من رجال الأعمال وانتهى الأمر. وكان يجب عليه – أو على محاوريه من كتيبة الأهرام – أن يذكر أن حكومته هي أكثر حكومة عملت من أجل رجال الأعمال، فقد جعلت منهم وزراء، وأسندت إلى كبارهم رئاسة أهم لجان مجلس الشعب ، ويسرت لهم الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأسعار بخسة أو حتى بلا ثمن، وهي الحكومة التي أنجزت لهم اتفاق الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة لتنتعش صادراتهم من الملابس الجاهزة إلى أمريكا بعد إنهاء العمل بنظام حصص التصدير نتيجة تفعيل اتفاقية منظمة التجارة العالمية أوائل 2005، وهي الحكومة التي سمحت لوزيرين من رجال الأعمال بالاستحواذ على نسبة مهمة من حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي، وهي الحكومة التي سمحت لرجل الأعمال رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب أن يدخل تعديلاً على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تم بموجبه ترويع من تحدثه نفسه بالإبلاغ عن ممارسة احتكارية وذلك بفرض عقوبة عليه تصل إلى 150 مليون جنيه! وهي الحكومة التي لا يزال جهاز حماية المنافسة التابع لها يتعثر – أو يتردد - في إصدار تقريره عن حالة الاحتكار في صناعة الحديد. وهي الحكومة التي زادت في عهدها كوارث الانهيار والغرق والحريق وأكياس الدم الملوثة والتي راح ضحيتها مئات المصريين فضلاً عن عشرات ملايين الجنيهات وما لا يقدر بثمن من الآثار

والممتلكات، وتلك المصائب كلها من صنع شركات رجال أعمال أعضاء في حزب الحكومة الذي يستعد بشعار جديد لمؤتمره القادم.

أما تفاخر د. نظيف بتحقيق حكومته أعلى زيادة في رواتب الموظفين، فقد كان واجباً عليه أن يعترف بأن هؤلاء الموظفين وغيرهم من المواطنين الفقراء هم الذين ساهموا في تدبير المليارات لتمويل علاوة ال30%، وأن موظفي ضريبة العقارات لم يحصلوا على زيادة رواتبهم إلا بعد معاناة وصلت إلى الاعتصام لعشرة أيام أمام مكتب رئيس الوزراء، وأن المعلمين عانوا أكثر من عامين انتظاراً لتطبيق المرحلة الأولى من الكادر الخاص بهم وأنهم في سبيل الحصول على ما ستأتي به المرحلة الثانية كان عليهم أن يخضعوا لاختبار - من دون تدريب – كان مثالاً للفوضى ومحلاً لسخرية كل من تابعه. كما أن د.نظيف فاته أن يتذكر مطالب الأطباء بتحسين رواتبهم، وتعدد اعتصام عمال المحلة وغيرهم حتى يحصلوا على بعض حقوقهم، وأن أساتذة الجامعات لا يزالون يخوضون معركة زيادة الرواتب في ظل النظام المبتدع الذي أقره المجلس الأعلى للجامعات رغم معارضة جموع أعضاء هيئات التدريس. وأخيراً كان لا بد للدكتور نظيف أن يذكر أن أصحاب المعاشات قد كونوا اتحاداً للدفاع عن مصالحهم ولا يزالون يطالبون بتنفيذ حكمي المحكمة الدستورية العليا بشأن صرف المستحقات المتجمدة للأجر المتغير بأثر رجعي ولا تزال وزارة المالية تراوغ في تنفيذه، وأن حكومته هي التي أجهزت على أمل ملايين المصريين في ضمان مدخراتهم وفق نظام التأمينات الاجتماعية حين قامت بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية لإخفاء حقيقة إهدار فوائض التأمينات الاجتماعية.

ومن الغريب أن رئيس الوزراء - وهو يتحدث عن إنجازات الحكومة في زيادة الرواتب ومعاش الضمان الاجتماعي - لم يبين لنا ما آل إليه مشروع رفع الحد الأدنى للأجور الذي قتل بحثاً في المجلس الأعلى للأجور ويطالب به الاتحاد العام للعمال وكان محلاً لمفاوضات طويلة بين الاتحاد والحكومة.

الاعتراف الأول، الدولة لها دور في ضبط السوق

على خلاف الخطاب الرسمي وتوجهات لجنة السياسات بالحزب الوطني، اشتمل حوار د.نظيف على اعترافات مهمة ينبغي إبرازها وإلقاء الضوء عليها وعدم تركها تمر مرور الكرام، بل لا بد من مطالبته بتنفيذ ما جاء في اعترافاته لتصحيح الأوضاع التي يعيب عليها هو نفسه. ولنبدأ بأول اعتراف حين أكد رئيس الوزراء أن الدولة يجب أن تكون موجودة في إدارة الاقتصاد الوطني. فهو يعترض على تعبير " الاقتصاد الحر" ويفضل عليه تعبير " اقتصاد السوق". وهو يرى أن الدولة مطالبة بوضع ضوابط وعليها حماية التنافس لتحقيق المعادلة الصعبة بين العرض والطلب. ومع اتفاقنا مع تصوير رئيس الوزراء للنظام الاقتصادي الأفضل، فإنه لم يوضح ما هي تلك الضوابط التي قال إنها موجودة في السوق المصري، ولم يبين ما هي الآليات والأدوات التي تستخدمها الحكومة لضمان انضباط السوق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

ضغوط أم نصائح؟

يواصل د.نظيف اعترافاته المهمة ويصرح بأن " هناك ضغوطاً خارجية تمارس على مصر قائلاً " الضغوط دايما موجودة، ولا أحد ينكر ذلك، ولن نضحك على أنفسنا" ويستدرك " ولكننا دائماً نعمل ما في صالحنا" ويستشهد على ذلك بالرئيس حين يقول" والرئيس مبارك يؤكد هذه الحقيقة"!

ويفجر رئيس الوزراء قنبلة حين يقول" صحيح أنه يمكن أن تكون هناك " نصيحة" ولا نجد حرجاً في أن نأخذ بها ما دامت تحقق مصلحتنا"! ولم يوضح رئيس الوزراء الفرق بين الضغط والنصيحة، ومن الذي يقدر ما إذا كان ما تتعرض له مصر في موقف معين هو ضغوط أم نصائح. ومن حقنا أن نسأل رئيس الوزراء هل كانت معارضة مصر لموقف حزب الله في حربه ضد إسرائيل عام 2006 نتيجة ضغوط تم ممارستها عليها أم كانت استجابة لنصيحة؟ وهل قرار إعادة تعيين سفير لمصر في

بغداد - رغم تردي الأوضاع الأمنية وبغض النظر عن تجربتها الأليمة في مقتل السفير الشهيد إيهاب الشريف – كان استجابة لضغوط أم نصائح؟ وهل كانت الحكومة واقعة تحت ضغوط أم كانت تتلقى نصائح حين اتخذت موقفها المناصر لمشروع أجريوم في رأس البر والحل الذي التفت به على معارضة أهل دمياط ونجحت في تمريره ؟ وهل الموقف المصري السلبي تجاه إيران وحركة حماس وسوريا هو نتيجة ضغط من جهة ما أو استجابة لنصائح؟

وشهد شاهد من أهلها

ويفاجئنا رئيس الوزراء باعتراف من العيار الثقيل حين ينتقد سياسة الخصخصة التي اعتبرتها حكومته قضيتها الأساسية لبيع كل ما يمكن بيعه، ويقول " إن الدولة تدخلت في بعض شركات قطاع الأعمال العام التي سبق بيعها، وخسرت و"وقعت" فاستعادتها الدولة، لأن العملية ليست بيعاً وشراء، وإنما إدارة محفظة أموال عامة وليست الخصخصة هدفاً في حد ذاتها"! واتساقاً مع هذا الرأي الذي نوافقه عليه، هل نطلب من رئيس الوزراء أن تقوم حكومته بمراجعة شاملة لعمليات الخصخصة التي تمت في عهدها وكذلك ما سبقها، وبيان نتيجتها من منظور المصلحة الوطنية وسلامة الاقتصاد الوطني.

هل يواصل د.نظيف بيان الحقيقة التي بدأها باعترافه أن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها، ويقدم للشعب بياناً بما حصلت عليه الحكومة من عائد الخصخصة وما آلت إليه أوضاع الشركات التي تمت خصخصتها، ومصير العاملين الذين أحيلوا إلى المعاش المبكر، وحجم الأرباح والفوائض التي كان من الممكن تحقيقها لصالح الشعب إذا بقيت تلك الشركات في الملكية العامة. من ناحية أخرى، كيف يستقيم رأي رئيس الوزراء بأن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها مع إصرار الحكومة على بيع بنك القاهرة حين تتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية؟

وحديث صدق عن توشكي

كان د.نظيف صريحاً وواضحاً إلى أبعد الحدود في تقييمه لمشروع توشكى ومدى جدواه فقال بالحرف - كما نشرت الأهرام وبما في العبارة من خطأ لغوي - " ومن أفضل المناطق المؤهلة اليوم " غرب الدلتا".. في رأي أن ما صرف في توشكي لو صرف في غرب الدلتا [كانت] الأمر سيكون أسرع لأن هناك أراض قابلة للزراعة بمساحات كبيرة جداً، كما أنها قريبة جداً من خطوط النقل، ومن شاطئ البحر المتوسط وهذا كله يساعد على التصدير، ولذلك نفكر في إقامة مطار غرب مدينة السادات"!!! وبعد سنوات من التهليل الحكومي للمشروع العملاق وإنفاق ما يزيد عن سبع مليارات من الجنيهات، يأتي اعتراف رئيس الوزراء بأفضلية مواقع أخرى كانت أجدى بأن تتجه إليها جهود الدولة، مما يمكن اعتباره اعترافاً ضمنياً بما نشرته صحيفة الوفد يوم 5 سبتمبر الماضي من أن الحكومة بدأت في تسريح خمسين من العاملين بالمشروع شهرياً، وأنها قد أرجأت الموافقة على طلبات الحصول على أراض بالمشروع تقدمت بها بعض الشركات المصرية والعربية بسبب عدم توفر المياه اللازمة لعمليات الاستصلاح.

وأعجب أن أحداً من المحاورين لم يسأل رئيس الوزراء متى اكتشف هذه الحقيقة عن توشكي؟ وماذا هو فاعل بعد اعترافه هذا؟ هل سيتخذ مجلس الوزراء قراراً بوقف العمل في توشكي وتحويل الاعتمادات المقررة لذلك المشروع - الأقل جدوى في رأي رئيس الوزراء - لتنمية منطقة غرب الدلتا؟ هل سيطلب رئيس الوزراء من وزير الري والموارد المالية أن يراجع تصريحاته المتكررة عن جدوى ما يتم في توشكي والوعود البراقة التي يذكرها بعد كل زيارة له إلى المشروع؟ وهل يمكن أن يكون هذا الاكتشاف بعدم جدوى مشروع توشكي هو تفسير لتوقف زيارات الرئيس مبارك للمشروع وتأجيل زيارته التي كان مقرراً لها شهر أغسطس الماضي؟

الحكومة متأخرة في تطبيق اللامركزية

قال رئيس الوزراء " اللامركزية موضوع كبير ونحن متأخرون فيه جداً" ويعترف د.نظيف أن المحافظين عندهم صلاحيات لكنهم " مقيدين في كثير منها وبالذات في الجانب المالي مع الوزارات". ويرى رئيس الوزراء أن " المحافظ الشاطر هو الذي يستطيع أن يحرر نفسه مالياً إلى حد ما، وينجز ويصنع مبادرات فردية واتجاهنا هو أن نحرره مالياً". وهذا أغرب اعتراف من رئيس الوزراء إذ بدلاً من العمل الجاد لتطبيق اللامركزية حقاً وتوفير الظروف الموضوعية المساعدة للمحافظين وهيئات الإدارة المحلية للقيام بدورهم بفعالية في التنمية المحلية، فهو يطلب إليهم حل مشكلاتهم كل بطريقته وحسب شطارته واتخاذ ما يرونه من إجراءات للخروج عن القيود التي تحد من صلاحياتهم!!!

المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء

طرح رئيس الوزراء ضمن اعترافاته قضايا مهمة وضعها في صورة شكاوى أو تمنيات ومواقف يتبناها من دون أن يوضح ماذا هو فاعل بشأنها برغم ما سوف تثيره تلك الاعترافات من بلبلة بين ملايين المصريين الذين تتأثر حياتهم ومستقبلهم بمواقف رئيس الوزراء وانحيازه لسياسات لن تلقى قبولاً شعبياً. من تلك القضايا موقف د. نظيف من الدعم حين يقول " وأنا شخصياً نفسي " أشيل" من فلوس الدعم وأحطها في التعليم لو وافق مجلس الشعب، ولا أتصور أن مجلس الشعب سيوافق على اقتراح كهذا". ورغم اتفاقنا مع رئيس الوزراء في تقديره لأهمية التعليم وضرورة زيادة الاستثمارات المخصصة لهذا المجال الحيوي، فإننا لا نتفق معه في أمنيته بتقليل مخصصات الدعم من قبل إيجاد البدائل الحقيقية لتحسين أوضاع محدودي الدخل والتعامل الإيجابي مع مشكلة الفقر التي يعاني منها أكثر من نصف المصريين بدرجات مختلفة، ولا نرى في تعميم استخدام البطاقات الذكية بين المواطنين أساساً كافياً للتحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي كما أكد رئيس الوزراء.

إن المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء كثير، فلم يتعرض أبداً إلى مسائل السياسة الخارجية، ولم يتعرض إلى موضوع الرؤية الإستراتيجية لمصر في 2030 ولا أشار إلى إستراتيجية القاهرة 2050 برغم تعرضه لموضوع إنشاء محافظتين جديدتين سلخاً من القاهرة والجيزة. ولم يبد رئيس الوزراء رأيه في قضايا داخلية مهمة مثل ترسانة التشريعات التي تعدها الحكومة ومنها مشروع قانون الإرهاب، ولم يبين وجهة نظره في مشروع قانون تنظيم البث الفضائي الذي أثار ضجة كبرى حين كشفت صحيفة المصري اليوم عن تفاصيله. كذلك لم يوضح د. نظيف موقف الحكومة من مشروع قانون الانتخابات ونظام الانتخابات الجديد الذي أشار إليه البرنامج الانتخابي للرئيس، ولم يبين مصير قانون الإدارة المحلية الجديد. وعلى الرغم من تأكيده أهمية التعليم، لم يعلق رئيس الوزراء على الأنباء المتواترة والمتناقضة حول نظام الثانوية العامة الجديد.

وثمة إيجابية مهمة في حوار رئيس الوزراء أنه لم يستخدم ولا لمرة واحدة التعبير الوزاري الشهير "حسب توجيهات الرئيس مبارك". وفق الله رئيس وزراءنا وحكومته، وأعاننا على تحمل نتائج أعمالهم، والله المستعان.

2008

14. أفكار على هامش أزمة العشوائيات!

كتبت منذ أسبوعين مقالاً تناولت فيه بالتعليق حوار دكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة مع صحيفة الأهرام والمنشور يوم الثالث عشر من سبتمبر الماضي والذي عرض فيه ملابسات وظروف كارثة الدويقة. وقد اتصل بي دكتور وزير ودعاني لاطلاعي على ما لديه من معلومات لم تتضح في حواره مع الأهرام. وقد التقيت المحافظ في مكتبه يوم إجازة السادس من أكتوبر وأطلعني على كامل الموقف بالنسبة لقضايا العشوائيات في القاهرة وما تم إنجازه في محاولات المحافظة التعامل مع تلك القضية المتفجرة وما تحمله من مخاطر للمواطنين. وقد تبين لي أن المحافظة لديها برنامج واضح للتطوير الحضاري كان يتعامل مع إحدى وثمانين منطقة عشوائية تنتشر في شمال وجنوب وشرق وغرب العاصمة. وقد نقص عدد تلك المناطق إلى اثنتين وستين بعد إنشاء محافظة حلوان التي أصبح في نطاقها تسعة عشر منطقة عشوائية. وقد قامت المحافظة بإزالة مناطق عشش الإسماعيلية، عشش المظلوم، حكر أبو دومة، أكشاك الساحل، منطقة إيواء عين شمس، عشش ترعة المهاجرين ، عزبة علي أبو النور ومنطقة المواردي. ومن المناطق العشوائية المرصودة يجري الآن تخطيط ثلاثة وعشرين منطقة، بينما تم الانتهاء من تخطيط سبعة مناطق واعتمد تخطيط اثنتين منها.

أما فيما يتعلق بحادث الدويقة، فقد علمت أنها منطقة تقع في نطاق حي منشأة ناصر وتبلغ مساحته 7.2 كم مربع منها مساحة 5.2 كم مربع يسكنها ستمائة وخمسون ألف مواطن فعلياً بينما تعدادهم الرسمي مائتين اثنين وستين ألف فقط. وينقسم حي منشأة ناصر إلى 9 مناطق تخطيطية فضلاً عن منطقتي مقابر هما قايتباي وبرقوق بالإضافة إلى منطقة الدويقة. وبتمويل مشترك من المحافظة وهيئة المعونة الألمانية تم الانتهاء من مشروع تجريبي لتطوير عزبة بخيت إحدى المناطق التسعة، كما تجري عملية تطوير باقي المناطق لتزويدها بشبكات المياه والصرف

الصحي وأعمال الطرق والإنارة، والتي ينتظر الانتهاء من أكثر من 90% منها بنهاية شهر مارس 2009. وبالتوازي مع أعمال الشبكات، تتم بعض الأعمال المجتمعية في مناطق التطوير منها تطوير عشرين مدرسة، وتطوير المدخل الرئيسي لمنشأة ناصر ومدخل المساكن، وخلق مساحات خضراء، وإنشاء وتطوير قصر الثقافة ومسرح مكشوف يتسع لسبعمائة وخمسين شخصاً، وغير ذلك من أعمال مكملة للتطوير العمراني.

وبرغم الجهد المبذول، فإن مشكلة المناطق العشوائية يراكم من حدتها وقسوتها حالة الفقر الشديد التي يعيشها آلاف الناس الذين لا يجدون مأوى سوى تلك المناطق والتي يحاولون أن يجدوا فيها مجالاً لعمل مهما كان هامشياً وغير منتظم يتكسبون منه ولو كان فرز القمامة أو تربية الخنازير. وبالنظر إلى اتساع نطاق العشوائيات وحدة الفقر فإن عملاً كبيراً لا يزال مطلوباً للتعامل الإيجابي والشامل مع تلك القضية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه مصر حيث انتشرت تلك العشوائيات في كافة المحافظات ولم تعد محصورة في محافظة دون غيرها، كما أصبحت متخللة في معظم أحياء المدن المصرية بعد أن كانت محصورة في أطرافها.

أهمية الاتفاق على تعريف المناطق العشوائية والأكثر فقراً

ليس هناك معيار متفق عليه لتحديد ما هي المنطقة العشوائية ومن ثم تختلف أنواع التدخل في المحافظات المختلفة حين التعامل مع العشوائيات. لذا فإن معالجة المناطق العشوائية والأكثر فقراً في جميع محافظات مصر يتطلب الاتفاق على تعريف المقصود بها حتى يمكن رصدها وتوصيف حالاتها وترتيبها من حيث حدة ما تعانيه من مشكلات وتحديد سبل التعامل معها. وتلك المناطق هي التي تتصف بكونها تجمعات سكنية نشأت بغير تخطيط ولا موافقات من الجهات الرسمية المعنية بالتخطيط العمراني سواء أقيمت تلك التجمعات بالاعتداء على أراض زراعية أو أراض صحراوية داخل نطاق المحافظة أو على حدودها، أو كانت

متخللة للأحياء والمناطق الحضرية بها. وتلك المناطق لا تتوفر بها المقومات الضرورية للحياة الآمنة وتتهددها أخطار ناشئة عن سوء اختيار مواقعها مثل أن تكون مقامة في أسفل جبل أو في مجرى سيل أو تحت أبراج الضغط العالي للكهرباء. وتعاني تلك المناطق من تدني مستوى ما بها من مساكن وانتشار الأكشاك الخشبية عشوائية الصنع وأكواخ الصفيح واستخدام ما يشبه الخيام المصنوعة من الأقمشة البالية كمأوى للبشر. كما أنها المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان والتي تزيد فيها معدلات البطالة بين القادرين على العمل من سكانها عن المتوسط على مستوى الدولة.

وفي المناطق العشوائية والأكثر فقراً تنخفض درجة الأمان الشخصي وتزيد فيها معدلات الجريمة وانتشار الأمراض المعدية وتعاطي المخدرات وشيوع ممارسات غير أخلاقية بين القاطنين، كما تفتقر إلى وسائل آمنة وصحية للصرف الصحي وجمع القمامة والتخلص منها. ويسود الفقر المدقع أغلب تلك المناطق حيث يقل فيها متوسط الدخل الفردي عن الحد الأدنى المتعارف عليه للفقر أي التي يعيش سكانها على أقل مما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم. وبشكل عام تفتقر تلك المناطق إلى مقومات الحياة الأساسية من المأوى الآمن ومياه الشرب النقية والصرف الصحي، كما تفتقر إلى القدر المعقول من الخدمات التعليمية والصحية والمساحات الخضراء وساحات مناسبة لممارسة الأنشطة والترفيه.

ضرورة التخطيط الشامل للقضاء على العشوائيات

إن المطلوب هو إحداث خطة إستراتيجية على المستوى الوطني تحشد لها الجهود والموارد في جميع المحافظات للتعامل الإيجابي مع مصادر نشوء المناطق العشوائية والأكثر فقراً، وتحدد الحلول الكفيلة بتأمين سبل الحياة الكريمة لقاطني تلك المناطق ومساعدتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية وحشد جهودهم للمشاركة في تطوير أنماط الحياة في مناطقهم بما يكفل لهم الأمان الاجتماعي والاقتصادي

ويحميهم من مشكلات الفقر والجهل والمرض، وتحويلهم إلى طاقات منتجة وفعالة في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

ومن المهم تدارس التجارب السابقة للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأثر فقراً ومحاولة الكشف عن سلبياتها لتجنبها والتأكيد على عدم تكرارها في الخطة الإستراتيجية الجديدة. ومن أهم تلك السلبيات التي كشفت عنها دراسة لمعهد التخطيط القومي نقص المعلومات والخرائط التي اعتمدت عليها مشروعـــــات " الصندوق القومي للتطوير الحضاري" والذي أنشيء عام 1992، وحرمان المناطق العشوائية من الموارد والمنح المخصصة لها وتوجيهها إلى غير أغراضها بإنفاقها على مشروعات الطرق والكباري والأنفاق لخدمة المناطق الحضرية المجاورة للعشوائيات، وعدم وجود آليات واضحة لمتابعة الإنفاق على مشروعات تطوير العشوائيات، والتباين الشديد بين المشروعات التي تم تخطيطها واعتمادها وبين ما يتم تنفيذه فعلا.

وفي هذا الإطار تنبغي مراجعة وإحياء مشروع إنشاء عشر تجمعات عمرانية حول القاهرة والذي شرعت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة في تنفيذه أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي بمعونة فنية من هيئة تخطيط باريس. وكان المشروع يستهدف إخلاء مناطق مزدحمة في وسط القاهرة ونقل سكانها وكافة ما بها من أنشطة اقتصادية وخدمات إلى تجمعات تقام حول القاهرة على أن يكون الطريق الدائري هو الفاصل بينها وبين المدينة. وقد كانت هذه التجمعات مخططة لتتوزع في مناطق خارج الحيز العمراني ويفصلها الطريق الدائري عن مدينة القاهرة. وقد توقف المشروع واتخذت بعض التجمعات المخططة مساراً مختلفاً عن الهدف منها مثل التجمع الخامس الذي أصبح القاهرة الجديدة والتجمع السادس الذي تحول إلى مدينة الشيخ زايد وصارت تلك المناطق مجالاً لإقامة الفيلات والقصور والمجمعات السكنية الفاخرة وأهدر المشروع الأصلي وبقيت

عشوائيات القاهرة على حالها بل وتفاقمت حدتها وما تتعرض له من مخاطر. ومن المتصور أن إحياء فكرة هذا المشروع بعد تحديثه كفيل بالمساعدة في التخفيف من وطأة المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً الموجودة في داخل الكتلة السكانية الأساسية للقاهرة.

ويأتي في مقدمة اهتمامات تلك الخطة المستهدفة أن تتم مواجهة سريعة وحاسمة لإخلاء كافة المناطق العشوائية والأكثر فقراً المعرضة لمخاطر جسيمة تهدد أرواح قاطنيها، ونقلهم إلى مناطق بديلة تتوفر فيها مقومات الحياة الضرورية وبمستوى معقول من الجودة. ويتطلب تنفيذ تلك الخطوة الأساسية أن يجري حصر شامل لكافة المناطق العشوائية والأكثر فقراً وتصنيفها بحسب الهياكل السكانية والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لكل منها، وترتيبها في قائمة لأولويات التعامل بحسب حدة المشكلات ومدى النقص في الضروريات الأساسية للحياة في تلك المناطق.

المقصود بالتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً

عادة تقتصر جهود التعامل مع العشوائيات على حل مشكلة المساكن المنهارة بإعادة تسكين القاطنين في مساكن بديلة غالباً ما تكون في شكل معسكرات للإيواء لا تتوفر بها المقومات اللازمة للحياة، ويظل هؤلاء الناس لسنين طويلة على هذا الحال. ولكننا نرى أن يتخذ التعامل مع تلك المناطق وفق الخطة الإستراتيجية المقترحة مدخلاً شاملاً ينظر إلى كافة أبعاد مشكلة العشوائية والفقر الشديد أو المحدق. ويقتضي ذلك إزالة المناطق الخطرة بسرعة وحسم، وإعادة تأهيل أو تطوير المناطق بحسب درجة افتقارها إلى الضرورات الأساسية وضمان توفير الحد الأدنى من تلك الضرورات وهي المساكن الآمنة، مياه الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء ومصادر الطاقة، وسائل آمنة لرفع القمامة والتخلص منها، الخدمات الصحية والعلاجية والتعليمية الأساسية. كما يكون ضرورياً تأهيل الطرق والممرات وإنارتها

بالحد المناسب لتأمين المنطقة وسد السبل أمام المخالفات الأمنية المحتملة، وتوفير مساحات خضراء ومناطق للترفيه وممارسة الألعاب الرياضية لشباب المنطقة. ويكون التدخل الأهم هو توفير فرص للعمل المنتج ومساعدة القاطنين القادرين على العمل لاكتساب دخول تساعدهم في مواجهة متطلبات الحياة. وأخيراً يكون من الضروري تقنين أوضاع المنطقة واستكمال الخرائط والسجلات الموضحة لحالتها وتوفير آليات تمنع ارتدادها إلى العشوائية.

تمويل الخطة من مصادر غير تقليدية

وسوف يتطلب تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً ضرورة توفر مصادر للتمويل لا تقتصر على ما يمكن تدبيره من الموازنة العامة للدولة. ومن المصادر المقترحة فرض رسوم إضافية تصاعدية على رخص المباني الفاخرة والمنتجعات والمجمعات السكنية وإعلانات الصحف والتليفزيون عن تلك المنشآت الفاخرة المتوجهة إلى أصحاب الدخول العالية. كما يقترح تخصيص نسبة معتبرة من حصيلة بيع الأراضي في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وفرض رسم على التنازل عن الأراضي المباعة ونقل ملكيتها إلى غير المشتري الأول. ويقترح دراسة تخصيص نسبة من عائد بيع الأراضي الموجودة في نطاق المحافظة والمملوكة لهيئات حكومية مثل هيئة الأوقاف وهيئة سكك حديد مصر وشركات قطاع الأعمال العام. وتحقيقاً لأهداف المشاركة المجتمعية في مواجهة مشكلة العشوائية والفقر المسبب لها يقترح فرض رسم إضافي على عضوية النوادي الاجتماعية والرياضية الموجودة في نطاق المحافظة. وقد يكون من الملائم دراسة إصدار سندات بواسطة مجموعة بنوك مختارة بفائدة مغرية واستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التطوير العمراني والحضاري للمناطق المستهدفة، على أن يتم سداد تلك السندات وفوائدها من حصيلة بيع أراضي الدولة في المحافظة وغيرها من مصادر التمويل المقترحة.

توحيد إدارة برامج إعادة التأهيل والتطوير

يتوقف نجاح الخطة الإستراتيجية للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً على وجود آلية متطورة يتوفر لها عناصر الكفاءة والمرونة وتتمتع بالصلاحيات الكافية، كما تتوحد فيها كافة الصلاحيات التي تتوزع حالياً بين أجهزة مختلفة تتبع وزارات وجهات حكومية متعددة، في الوقت الذي تفتقر فيه أجهزة المحافظات إلى الصلاحيات والإمكانيات اللازمة للتعامل الجاد مع تلك المشكلة الكبرى. وتحقيقاً لهذه الفكرة يقترح أن ينشأ بكل محافظة هيئة مستقلة للتطوير العمراني والتنسيق الحضاري تتولى كل ما يتصل بالتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً وتتجمع فيها كافة الصلاحيات المخولة للمحافظة وأجهزتها، كما تنقل إليها كل اختصاصات وصلاحيات الوزارات المعنية وخاصة وزارة الإسكان والمرافق، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وغيرها بحيث تتوحد في هذه الهيئة جميع الاختصاصات والصلاحيات الكفيلة بتمكينها من إدارة برامج التعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً، وتجنب مشكلات توزع الاختصاصات والمسئوليات وتضارب الصلاحيات والقرارات التي تعوق إلى حد كبير فعالية تنفيذ البرامج الحالية للتعامل في تلك القضية.

كما تختص هيئة التطوير العمراني والتنسيق الحضاري ببحث ودراسة وتدبير الموارد اللازمة لخلق فرص العمل واكتساب الدخل للقاطنين، وإنشاء وحدات الخدمات بالمناطق والإشراف على إدارتها والتأكيد على وفاءها باحتياجات المجتمع المحلي وتنمية مواردها الذاتية.

ومن المفيد أن يتكون في كل منطقة مستهدفة يجري التعامل معها مجلس إدارة يضم عناصر من المختصين في المحافظة، وأعضاء يتم انتخابهم من قاطني المنطقة ويكون رئيس المجلس من بين المنتخبين. ويكون لهذا المجلس كافة صلاحيات إدارة المنطقة والإشراف على برامج التطوير وتقنين عمليات توزيع الوحدات السكنية

للمستحقين ممن يتم غزالة أو إخلاء مساكنهم ، ومتابعة كافة الخدمات ومستوى الجودة، والتعامل مع شكاوى القاطنين.

شروط ضرورية لنجاح خطة التعامل مع العشوائية والفقر

من الضروري توفير مناطق بديلة مستكملة المقومات الحياتية ينقل إليها سكان المناطق التي يتقرر إخلاؤها سواء لإعادة التأهيل أو التطوير أو الإزالة، حتى يمكن تقليل المعارضة والممانعة التي تصدر عن هؤلاء القاطنين حال غياب تلك المناطق البديلة.

كما أنه من المهم أن تتاح الفرص للمواطنين قاطني تلك المناطق للمشاركة في تحديد احتياجاتهم واختيار مجالات التطوير في والمساهمة بأموالهم وجهودهم في عمليات تطويرها وتحسين الحياة فيها. وقد يكون ذلك بتنمية النشاط التعاوني بينهم بحيث تتكون تعاونية أو أكثر في كل منطقة تتولى مسائل إنشاء الوحدات السكنية ووحدات الخدمات من مدارس ووحدات صحية ووسائل النقل العام وغير ذلك من احتياجات المجتمع المحلي، وبما يوفر فرص العمل واكتساب الدخل لأهالي المنطقة. وسوف يكون من اللازم تدبير علاقة إيجابية بين التعاونية وبين جهات التمويل العقاري والإقراض التعاوني لتمكينها من الحصول على الموارد اللازمة لمباشرة عملياتها. ويأتي في هذا الإطار تنمية دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في عمليات التثقيف العام لقاطني المناطق المستهدفة بالتطوير، وتيسير عملية التكيف مع الواقع الجديد حين يتم نقلهم إلى مناطق بديلة سواء بشكل مؤقت لحين الانتهاء من إعادة تأهيل وتطوير مناطقهم الأصلية أو بصفة نهائية في حالة المناطق التي يتقرر إزالتها نظراً لوقوعها غي مناطق الخطر.

كذلك تبدو أهمية الربط بين مشروعات إعادة تأهيل وتطوير وإحلال المناطق المستهدفة وبين جهود وأنشطة مكافحة الأمية وتعليم الكبار، حيث يصبح التعليم عنصراً مفصلياً في تطوير أنماط السلوك الاجتماعي للقاطنين وتيسير عملية تحولهم

إلى أنماط سلوكية أفضل تتخلص من العادات والقيم التي ساهمت في تدعيم العشوائيات على مر السنين.

إن قضية العشوائيات واشتباكها مع مأساة الفقر هي أخطر قضايا مصر المعاصرة، نشأت وتفاقمت لسنوات طويلة قبل أن تلتفت إليها الدولة، وهي قضية لن تجدي معها الحلول الجزئية والمسكنات الوقتية، بل الأمر يتطلب جهداً وطنياً مكثفاً تحشد له قوى الحكومة والمحليات ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعات الأعمال تصويباً للواقع المر وحماية للمستقبل .

وعلى الله قصد السبيل.

2008

15. المصريون والعلاوة. . .ومسلسل الأزمـــــات!

يبدو أن المصريين أصبحوا غير قادرين على الحياة من دون أزمات. كما يبدو أن الحكومة مشكورة قد تبنت منهجاً يرضي حاجة المصريين إلى الأزمات فأصبحت قراراتها المفاجئة والمتوالية مصدراً مهماً لأزمات يعيشها المصريون ولا يكادون يفرغون من أزمة حتى تفاجئهم أزمة جديدة أشد وأقسى.

وقد عشنا - ولا نزال – سلسلة من الأزمات نشأت جميعها نتيجة لتراجع مستوى الأداء الحكومي في عدة مجالات كان أولها أزمة رغيف الخبز وما ألحقته بملايين المصريين من أضرار حتى لجأت الحكومة بتوجيه من الرئيس لتفعيل سياسة فصل إنتاج الرغيف عن عملية التوزيع واستعانت بالقوات المسلحة والشرطة ، الأمر الذي تحقق معه انفراج في الأزمة. وقد أوضحت تطورات الأزمة أنها لم تكن فقط نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً، بل هي في الأساس أزمة إدارة. فقد خف الاحتقان بمجرد إعمال بعض الترتيبات التنظيمية وبرغم أن أسعار القمح العالمية لم تنخفض بنسبة مؤثرة يمكن أن يعزى إليها تحسن موقف الطوابير وقرب انتهاء الأزمة.

وفي الأسابيع الأخيرة رأت الحكومة أن أزمة طوابير الخبز في اتجاهها إلى الحل، الأمر الذي هداها معه تفكيرها إلى ضرورة صنع أزمة جديدة، وكانت قصة مصنع أجريوم في دمياط هي الحل. وتتخذ الأزمة الجديدة شكلاً غير مسبوق في أسلوب الحكومة ، إذ برغم الانتفاضة الشعبية الدمياطية ضد مشروع إقامة المصنع، ورغم التعاطف الشعبي العام مع موقف أبناء دمياط في رفضهم للمشروع ، وبرغم تصريح الرئيس أن المصنع لن يقام إلا بموافقة أهل دمياط ، وبرغم إعلان محافظ دمياط أن المصنع لن يقام ضد رغبة المواطنين وكان ذلك أمام التظاهرة الشعبية الكبرى الرافضة للمشروع يوم الثلاثاء الماضي الأمر الذي فهم منه أن قراراً بنقل المصنع إلى مكان آخر قد صدر - أو بسبيله إلى الصدور - وهو ما روَّجت له الصحافة الحكومية ، أقول برغم كل ذلك لم يصدر من الحكومة تصريحاً يفيد أنها قررت إنهاء الأزمة بشكل أو

آخر، ولا تزال الأزمة مرشحة للانفجار في أي لحظة يتضح فيها للدمايطة أن المصنع لن ينقل من محافظتهم كما فهموا من تصريح المحافظ ! وحتى لو حدث ما توقعه الناس وقررت الحكومة نقل المصنع إلى السويس أو العين السخنة كما يتردد ، فإن أزمة جديدة ستكون في الطريق فما أهل السويس بأقل حرصاً على صحتهم وصحة أبناءهم ولا هم أقل رفضاً لتلوث البيئة عندهم من أهل دمياط !

وبينما أزمة شركة أجريوم ومعركتها مع أهل دمياط تتفاعل، تفاجئنا الحكومة كعادتها باصطناع أزمة تقسيم القاهرة والجيزة إلى أربع محافظات بسلخ بعض أجزاء من كل محافظة وإنشاء محافظة 6 أكتوبر على أجزاء من محافظة الجيزة، ومحافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، وبتفوق غير مسبوق في صنع الأزمات شمل القرار تعديل أوضاع بعض المناطق سلخاً وضماً مس محافظتي الفيوم والمنيا الأمر الذي حدا بالرئيس لتعديل القرار الجمهوري بإنشاء المحافظتين الجديدتين بعد ايام قليلة من صدوره. وليس هدفي من الإشارة إلى هذه الأزمة الدخول في تفاصيل الحيز العمراني لكل محافظة وما اتصف به القرار من عوار فذلك شأن أفاض الكتاب فيه خلال الأيام الماضية. ولكن ما يعنيني هنا هو التساؤل عن حكمة القرار وسر توقيته وإعلانه المفاجئ من دون أي مقدمات، والعجلة التي تبدت في إعلانه وتنفيذه برغم أن الحكومة لم تكن قد أدرجت أي اعتمادات في الخطة والموازنة لعام 2009/2008 والتي تقدمت بهما إلى مجلس الشعب ومن المنتظر مناقشتهما خلال الفترة القادمة. أي أن القرار لم ينشأ عن تخطيط أو دراسة ! والأزمة الآن ليس فقط تدبير الأماكن والمقومات المادية والتنظيمية لأجهزة المحافظتين الجديدتين بقدر ما هي أزمة فك الاشتباك بينهما وبين المحافظتين الأصليتين – القاهرة والجيزة – وإعادة ترتيب الأمور على نحو طبيعي ! والسؤال الذي يطرحه الناس في كل مكان هو هل كانت هناك حاجة حقيقية لإنشاء هاتين المحافظتين أم أن الأمر لا يعدو إشباع ولع الحكومة بصنع الأزمات ؟

كذلك عاش المصريون ولا يزالون أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وخاصة ما أصاب أسعار السلع الغذائية وضرورات الحياة التي يحتاجها أغلبية المصريين من ارتفاعات متوالية. وقد عانى الناس من هذه الأسعار المرتفعة في الوقت الذي لم تتحرك دخولهم لتواجه تلك الأزمة الطاحنة. وتوالت الاحتجاجات والاعتصامات في مناطق كثيرة من مصر وارتفعت أصوات العمال وغيرهم من الفئات محدودة ومعدومة الدخل يناشدون الحكومة التدخل لوقف تيار الغلاء الطاغي . ولكن براعة الحكومة في صنع الأزمات تجلت في ابتكار الأعذار عن تلك الموجة من غلاء الأسعار ملقية بالاتهام على ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ومستكينة إلى القول بأن الغلاء هو ظاهرة عالمية من دون أن تتخذ إجراء ما لضبط الأسواق والحد من تصاعد الأسعار حتى بالنسبة لسلع منتجة محلياً ولا تتأثر كثيراً بارتفاع الأسعار العالمية. وزاد الإحساس العام بوطأة الغلاء، وكان يوم 6 إبريل شاهداً على أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتبحث عن حل.

وبدأت الحكومة حالة من التوهان في محاولة تحديد نسبة العلاوة الاجتماعية التي قدرت أن تكون هي الحل لما يعانيه الناس من أزمة الغلاء. وبدأت المساومات الذاتية بين الحكومة ونفسها، فتارة تعلن أن العلاوة ستكون 10% ، ثم رفعتها في مرحلة تالية إلى 15%، ثم تحت وطأة الإحساس بالمشكلة كما عبرت عنها أحداث المحلة يوم 6 إبريل بدأت الآلة الإعلامية الحكومية تبشر بأن العلاوة ستكون أكثر من 15% وقد تصل إلى 25%. وفي جميع الأحوال كان المفهوم والمعلن أن العلاوة ستطبق مع بداية السنة المالية الجديدة أي مع مرتب شهر يوليو القادم. وفي خطابه بمناسبة عيد العمال ألقى الرئيس المفاجأة حين أعلن أن نسبة العلاوة هي 30% ويبدأ العمل بها اعتباراً من أول مايو الحالي من دون انتظار لبداية السنة المالية الجديدة.

وعلى طريقة الحكومة في حل الأزمات بخلق أزمات جديدة، جاءت العلاوة الاجتماعية على شكل أزمة للحكومة في تدبير موارد لتمويل تلك العلاوة التي قدرت تكلفتها بما يقارب 5- 6 مليار جنيه سنوياً. وفضلاً عن أزمة تدبير الأموال لصرف تلك العلاوة لموظفي الجهاز الإداري للدولة وقطاع الأعمال العام، فقد بدأت بوادر أزمة أخرى هي مطالبة العاملين بالقطاع الخاص بعلاوة مماثلة لا يعلم أحد ما يمكن أن تسفر عنه مفاوضات وزارة القوى العاملة مع اتحاد نقابات العمال وممثلي القطاع الخاص في هذا الشأن.

وبفرض نجاح الحكومة في تدبير موارد لصرف العلاوة ونجاح عمال القطاع الخاص في الحصول على علاوة مماثلة، فإن مشكلة الغلاء لن تحل بهذه الطريقة، ولن يشعر الناس بتأثير تلك العلاوة التي تبلغ - وفقاً لتصريح وزير المالية - في الحد الأقصى 180 جنيهاً شهرياً لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة وتصل في حدها الأدنى إلى 38 جنيهاً لشاغلي الدرجة السادسة أي بمتوسط عام 95 جنيهاً شهريا. فإذا استبعدنا شاغلي وظائف الدرجات الممتازة والعالية والمدير العام، نجد أن متوسط قيمة العلاوة سينخفض إلى 63 جنيهاً لشاغلي وظائف الدرجات من الأولى حتى السادسة وهم الغالبية العظمي من العاملين المستفيدين بالعلاوة، وهو مبلغ يسمح بالكاد بشراء اثنين كيلو لحم هذا إذا بقيت الأسعار على ما هي عليه بعد الإعلان عن العلاوة.

أفكار للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المصريين

مدخل متكامل من شقين متفاعلين

1. تنمية مصادر الدخل

1.1. زيادة الحد الأدنى للأجور في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والأهلي بمعدل ملموس وفعال [يتراوح الحد الأدنى المقترح بين 500 – 600 على الأقل].

1.2. إعفاء كافة المرتبات الأقل من 2000 شهرياً من الضرائب على المرتبات والأجور وزيادة حد الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل إلى 10000 سنويا.

1.3. تحديد الحد الأدنى للمعاش في منظومة التأمينات الاجتماعية بم لا يقل عن 500 جنيهاً شهرياً. ورفع معاش السادات إلى 250 على الأقل.

1.4. زيادة المعاشات التي تقل عن 1000 جنيه شهرياً بنسبة 50%.

1.5. صرف تعويض بطالة 200 شهرياً ولحين يحصل المتعطل على عمل سواء عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة أو بمجهوده شخصياً. ويتوقف صرف إعانة البطالة بمجرد تسجيل المتعطل في نظام التأمينات الاجتماعية.

1.6. إعفاء أرباب المعاشات [من تجاوز 60 عاماً] وتكلفة المواصلات العامة وتمكينهم من الحصول على الخدمات الحكومية في المستشفيات مجاناً.

1.7. إعفاء كل من تجاوز ال60 عاماً من الرسوم في تعاملاتهم مع الجهات الحكومية.

1.8. صرف إعانة للأرامل لمعاونة في مواجهة متطلبات الحياة لهن ولأطفالهن [إلى جانب ما قد يحصلن عليه من معاش] ويستمر صرف الإعانة طالما بقين على قيد الحياة حتى ولو انقطع المعاش أو نقص بسبب كبر الأبناء أو زواجهم.

1.9. النظر في نشاء بنك الفقراء على نمط بنك جرامين في بنجلادش لتقديم قروض متناهية في الصغر للأرامل والمعوزين لمساعدتهم في بدء أعمال إنتاجية بسيطة واسترداد تلك القروض على أقساط متناهية في الصغر وبطرق يسيرة.

1.10. تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور وتحويله إلى جهاز تخطيط الأجور لمتابعة مستويات الأجور في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الأداء الاقتصادي العام ومستويات الأسعار والتضخم والتوصية بالتعديلات اللازمة على مستويات الحد الأدنى للأجور وهياكل الأجور في الدولة لمواكبة تلك المتغيرات.

2. ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار

2.1. إعادة وزارة التضامن الاجتماعي إلى ما كانت عليه سابقاً:

2.1.1. وزارة التموين وأجهزة تخطيط الاستهلاك ومراقبة الأسواق وضبط الأسعار.

2.1.2. وزارة الشئون الاجتماعية.

والغرض من ذلك استثمار خبرة جهاز وزارة التموين في قضية حيوية هي ضبط الأسواق وفق أساليب وآليات متطورة، في نفس الوقت الارتفاع بمستوى العاملين في هذا المجال وتحسين أوضاعهم الوظيفية ومستويات الرواتب والحوافز التي يحصلون عليها لمساندتهم وتجنيبه الوقوع في شرك المغريات.

2.2. تشكيل قوة شرطية متخصصة لضبط الأسواق بدلاً من استنفاذ جهود الشرطة والقوات المسلحة في توزيع الخبز!

2.3. تنظيم عمليا تعديل الأسعار للسلع الأساسية والمواد الغذائية والاحتياجات الضرورية للاستهلاك الشعبي وذلك باشتراط الحصول على موافقة مديريات التموين على طلب رفع الأسعار وتقديم الأدلة على مبررات الرفع.

2.4. تنظيم الأسواق العامة في المناطق والأحياء الشعبية والقرى والمناطق الفقيرة بواسطة المحليات بأن تجهز أماكن منظمة ومنافذ بسيطة لعرض السلع يتم توفيرها بالمجان للباعة المسجلين بكل سوق، ويتوفر لهم الخدمات من مياه وكهرباء وعمليات نظافة والتخلص من القمامة، كل ذلك

مقابل التزامهم بالبيع بالأسعار المحددة من مديريات التموين وخضوعهم لإشراف الجهات الصحية والبيطرية والتموينية لضمان سلامة ونظافة ما يعرضونه للبيع.

2.5. إحياء وتنشيط دور المجمعات الاستهلاكية ونشرها في الأحياء المتوسطة بالمدن والمراكز وطرح السلع الأساسية بمستويات جودة مناسبة وبأسعار مناسبة، والنظر في تطوير تلك المجمعات إلى جمعيات تعاونية يشارك المتعاملون معها في عضويتها ويتحصلون على عائد في نهاية كل سنى يتوافق مع حجم مشترياتهم منها.

2.6. نشر مراكز التوزيع الفئوية للسلع الأساسية والضرورية من خلال النقابات العمالية والمهنية، الأندية والاتحادات، الجمعيات الأهلية وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لضبط حركة تلك المراكز.

2.7. موازنة الأسواق للتقليل من آثار زيادة الطلب مع نقص السلع المعروضة، وذلك باستخدام أجهزة وإمكانيات وزارة الزراعة، مزارع القوات المسلحة وهيئة الشرطة والوحدات الإنتاجية التابعة لها، وذلك لطرح منتجاتها في أوقات نقص المعروض بالأسواق وبالأسعار المحددة.

2.8. تفعيل جهاز تخطيط الأسعار.

2.9. تفعيل نظام البطاقات التموينية الذكية وتحديد أنصبة شهرية من السلع التموينية الأساسية لكل بطاقة، وتنظيم صرف تلك الكميات عن طريق المجمعات الاستهلاكية ومحال البقالة والجمعيات التعاونية ومراكز التوزيع الفئوية المسجلة في قاعدة بيانات وزارة التموين، وإحكام الرقابة عليها. وربط استمرار الحصول على السلع التموينية المدعمة بضرورة الالتزام بشروط تساهم في تحسين السلوك المجتمعي العام.

2.10. تغليظ العقوبات على المخالفات التموينية والتلاعب بالأسعار ومخالفة نظم الأسواق المقررة.

2.11. ترشيد الدعم الخاص بالمنتجات البترولية بحيث يتم قصر توزيع المواد البترولية بالسعر المدعم على السيارات محدودة السعة وسيارات الأجرة والنقل الجماعي بموجب بطاقات خاصة تحدد الكميات المسموح بها شهرياً، وبشرط الالتزام بمواصفات وشروط قانون المرور، وبحيث يلغى الدعم لكل المخالفين. [راجع تجربة تقنين استهلاك البنزين أيام حرب أكتوبر 1973].

2.12. التوسع في تشغيل الشباب والباحثين عن أعمال في مشروعات عامة كالمرافق والنظافة العامة ومكافحة الأمية وتطوير البيئة في المناطق العشوائية لقاء رواتب معقولة والتخلي عن استخدام شركات أجنبية لجمع القمامة أو غيرها من الأعمال العامة التي يمكن للشباب المتعطل القيام بها من دون الحاجة إلى صرف الملايين التي تتقاضاها تلك الشركات.

3. مصادر التمويل

3.1. ترشيد الإنفاق الحكومي:

3.1.1. ضبط الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي

3.1.2. ضبط إنفاق المؤسسات السيادية بالدولة.

3.1.3. تنازل أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن مكافآتهم لمدة معينة.

3.1.4. وقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل.

3.1.5. وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية بسبب الوظيفة [دكتور علي لطفي وهو رئيس وزراء حدد الدخل بما لا يزيد عن 20000 جنيه في 1986 لنجعله الآن 50000 جنيه سنوياً].

3.1.6. مراجعة وضبط الرواتب المستفزة التي يحصل عليها المستشارون وأعضاء مكاتب بعض الوزراء، والمسولون في هيئات وأجهزة حكومية.

3.1.7. وضع حد للرواتب والمكافآت المستفزة التي يتقاضاها المدربون الأجانب لفرق كرة القدم.

3.1.8. فرض ضرائب تصاعدية على شرائح الدخل الأعلى لرجال الأعمال والفنانين ولاعبي الكرة وغيرهم .

3.1.9. فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرفات العقارية وتصقيع أراضي الدولة.

3.1.10. مراجعة التخفيضات التي تمت على فئات الضريبة العامة على الدخل فيما يخص الشركات والأرباح التجارية والصناعية.

3.1.11. النظر في فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح القدرية الناشئة عن المضاربة في سوق الأوراق المالية.

3.1.12. مراقبة وضبط الإنفاق على الوفود الرسمية والزيارات الخارجية للوزراء ومساعديهم وممثليهم وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وغيرهم من المسئولين التنفيذيين والتشريعيين، وربط كل ذلك بالعائد والنتائج المتحققة من الزيارات.

3.1.13. مراجعة المنصرف على المشروعات المسماة بالقومية أو العملاقة توشكي على سبيل المثال، فوسفات أبو طرطور وغيرها. حتى لو تطلب الأمر وقف تلك المشروعات لفترة.

3.1.14. الالتزام بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء لربط الإنفاق الحكومي بنتائج محددة قابلة للقياس.

3.1.15. دراسة إنشاء هيئة وطنية لجمع أموال الزكاة حسب النصاب المفروض على المكلفين، واستثمار تلك الحصيلة في مشروعات اقتصادية تفتح مجالات العمل أمام الآلاف من الباحثين عن عمل.

3.1.16. فرض رسوم عالية على السلع المستوردة من النوعيات الكمالية والاستفزازية حتى ولو تطلب الأمر تجميد العضوية في منظمة التجارة العالمية.

3.1.17. الحد من استيراد السيارات الكبيرة وفرض رسوم إضافية عالية عليها، فضلاً عن زيادة قيمة الضريبة السنوية.

3.1.18. فرض مساهمة جميع الشركات بنسبة محددة من صافي الربح القابل للتوزيع لتمويل صندوق التنمية البشرية لتدريب الشباب وإعدادهم لسوق العمل وخلق فرص العمل المنتج أمامهم.

3.1.19. زيادة ضريبة المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً.

3.1.20. النظر في فرض ضريبة على تذاكر السفر للحج والعمرة بعد المرة الأولى.

2008

16. الأزمة المالية العالمية . . . . فرصة لاستعادة دور الدولة في إدارة التنمية!

رب ضارة نافعة، فالأزمة المالية الطاحنة التي يعيشها العالم وقد بلغت ذروتها في الأسابيع القليلة الماضية تعتبر فرصة ذهبية لمصر لمراجعة حزمة السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تم تطبيقها منذ بداية برامج الإصلاح الاقتصادي ووصلت مع الحكومة الحالية إلى قمتها. إن الأزمات الشديدة التي تواجه الشعوب تكون فرص ثمينة للمراجعة والتقييم بحثاً عن الوصول إلى أسبابها ومن ثم وسائل علاجها. وفي موقف الأزمة المالية العالمية الحالية نجد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والصين - وغيرها من دول العالم الواعية بمصالحها- تقوم بمراجعات مهمة لسياساتها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية. ويجدر بالحكومة في مصر أن تبدأ مراجعة شاملة لمجمل السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اندفعت في فرضها خلال السنوات القليلة الماضية وذلك بعد أن اعترفت بوقع الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري في ضوء الانهيار المروع الذي حدث في بورصة الأوراق المالية والذي أكد هشاشة النظام الاقتصادي الورقي الذي روجت له مجموعة أمانة السياسات بالحزب الوطني وممثليها من الوزراء رجال الأعمال ومناصريهم في الحكومة.

فمع بداية التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت الصيحات المبشرة بعصر العولمة، وراجت أفكار ومبادئ "توافق واشنطن" ووصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي داعية الدول النامية إلى الدخول في حظيرة اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي ونبذ سياسات الحماية للصناعات الوطنية وإطلاق العنان للقطاع الخاص ولفئة الرأسماليين الوطنيين والأجانب، باعتبار كل ذلك هو الوصفة السحرية لتحقيق التنمية وتحسين أحوال الشعوب. ونتيجة لهذه الدعوات تعالت في مصر أصوات تدعو إلى إعادة صياغة دور الدولة بما يتوافق مع معطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وشهدنا في مصر حركة دؤوب لتسليم مقدرات الوطن لرجال الأعمال

والقطاع الخاص الوطني وبيع الكثير من وحدات القطاع العام للأجانب والسماح لهم بالتعامل في سوق الأوراق المالية. وقد أدى كل ذلك إلى تفاقم مشكلات الفقر وتردي أوضاع المواطنين محدودي ومعدومي الدخل والمحرومين من فرص حقيقية للحياة، في نفس الوقت الذي انتشرت فيه المنتجعات والقصور والفيلات وملاعب الجولف يتمتع بها قلة من المنتفعين بثروة الوطن وفقر المواطنين، وعدم استقرار أحوال بورصة الأوراق المالية وتكرار التقلبات العنيفة فيها سواء بالهبوط أو الصعود في ضوء حركة المتعاملين الأجانب بيعاً وشراء لتحقيق أعلى أرباح ممكنة بغض النظر عن تأثيرات ذلك على الموقف الاقتصادي المصري.

لقد عمدت الحكومة الحالية بصفة خاصة على تأكيد برنامجها للإصلاح الاقتصادي القائم على تطبيق "توافق واشنطن" وهي الصيغة التي طلعت بها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم منذ سنوات لتأكيد سيطرتها الاقتصادية ومن ثم السياسية على العالم، وإحكام قبضة الشركات الاحتكارية الكبرى على أسواقه ومقدراته الاقتصادية، وفي محاولة لتأكيد صلاحية العولمة والنظام الرأسمالي على الطريقة الأمريكية ليكون هو النظام العالمي الجديد تلتزم به كل دول العالم التي عليها أن تخضع للهيمنة الأمريكية ومجموعة الشركات العالمية والمنظمات الدولية الموجهة أمريكياً.

واتساقاً مع تلك التوجهات أسرفت الحكومة في بيع شركات القطاع العام وتسليم نسبة مهمة من الجهاز المصرفي المصري للملكية الأجنبية، وتركزت سياستها في تمكين القطاع الخاص من السيطرة التامة على الاقتصاد الوطني وتسخير موارد الدولة لحفنة من رجال الأعمال استأثروا بعوائد النمو الاقتصادي الذي تفاخر الحكومة بأنها وصلت به إلى مستوى 7%. فقد منحت الحكومة رجال الأعمال ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار بخسة وتركت لهم حرية التصرف فيها بأسعار عالية مكنتهم من تحقيق مليارات الجنيهات من الأرباح من دون أن تخضع لضريبة من

أي نوع. وسمحت الحكومة لنفر من رجال الأعمال باحتكار قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني وأعطتهم الفرصة لصياغة قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على هواهم وبالصيغة التي تفرغه من مضمونه حين أقر مجلس الشعب تعديل المادة رقم 26 والتي تفرض عقوبة على من يبلغ عن ممارسة احتكارية تبلغ نصف الغرامة التي تفرض على المحتكر. وتركت الحكومة بورصة الأوراق المالية ليتلاعب بها نفر من كبار المستثمرين نجحوا في تحويلها إلى ساحة للمضاربة وتحقيق الأرباح الهائلة على حساب صغار المستثمرين الذين تبددت مدخراتهم البسيطة لتذهب إلى خزائن الكبار المتمتعين بحماية الدولة التي رفضت أن تفرض ضرائب على ما يحققونه من أرباح ليس لها أساس وفي نفس الوقت أصرت على إلغاء الإعفاء الضريبي الذي كان مقرراً لمؤسسات التعليم الخاص، كما أصرت على إصدار قانون الضريبة العقارية ليفرض ضريبة على إيرادات لم تتحقق.

لقد طالما تغنى وزراء المجموعة الاقتصادية في الحكومة الحالية على سبيل التحديد بفلسفتهم الاقتصادية المستمدة من تعاليم البنك الدولي و"توافق واشنطن" سواء في صيغته الأولى أو الثانية، واندفعوا فيما أسموه "برنامج إدارة أصول الدولة" وهو الاسم المعدل لتعبير بيع الأصول والتخلص منها، فتم بيع وحدات القطاع العام من فنادق رابحة وبنوك أنفقت الحكومة مليارات الجنيهات لإعادة هيكلتها وتنظيف محافظها الائتمانية، وبيعت شركات صناعية وتجارية قدمت وكأنها هدايا لرجال أعمال مصريين وعرب وأجانب يحققون من وراءها أرباحاً هائلة ويتصرفون في الأراضي المملوكة لها ويتخلصون من العاملين بها غير ملتزمين بعقودهم مع الحكومة الذكية السخية. وانتقلت ملكية النسبة الأكبر من صناعة الأسمنت إلى الأجانب محققين أرباحاً خيالية كانت في الأصل من حق المواطن المصري. وأتاحت الحكومة للشركات الصناعية الحصول على الغاز الطبيعي بأسعار بخسة وأجلت

تطبيق ما سبق أن أعلنت عنه من فرض الأسعار العالمية للغاز على تلك الشركات بدعوى مساندتها في ظروف الأزمة المالية الحالية.

ثم جاءت الأزمة المالية العالمية لتكشف الغطاء عن حقيقة النظام الرأسمالي البشع الذي اعتبره وزراء المجموعة الاقتصادية النموذج الواجب التمسك به، فتحللوا من فكرة التخطيط الإستراتيجي للتنمية الوطنية الشاملة بدعوى الخروج من أسر النظام الشمولي الذي نبذه العالم الحديث، وتم إلغاء وزارة التخطيط، وانسلخت الدولة عن مسئولياتها في تأمين العدالة الاجتماعية، وشرعت في الإعداد لخصخصة التأمين الصحي وقطاع الصحة عموماً، وابتدعت ما يسمى بالكليات والبرامج المميزة في الجامعات الحكومية تتقاضى رسوماً تناظر ما تفرضه الجامعات الخاصة، وتنصلت الحكومة من مسئوليتها عن توفير الإسكان الشعبي وما كان يسمى سابقاً بالإسكان الاقتصادي الذي يلبي حاجة المواطنين الفقراء ومتوسطي الدخل إلى السكن المعقول، وتحولت الدولة إلى تاجر أراض تبيع أراضيها للمواطنين البسطاء بالمزاد العلني وفتحت سوقاً سوداء غير منضبطة لتداول تلك الأراضي بفروق أسعار مبالغ فيها. وفي المقابل نمت المناطق العشوائية، وتفاقمت مشكلات العقارات الآيلة للسقوط في عاصمة المحروسة ومدنها المختلفة، وراح الناس يتساقطون بالعشرات وبالمئات في حوادث انهيار تلك العقارات ونتيجة لما تتعرض له مساكنهم العشوائية من أخطار.

واليوم، ومع اشتداد حدة الأزمة المالية العالمية وتعرض البورصة المصرية لهزة عنيفة واعتراف الحكومة بتأثيرات تلك الأزمة وما ستؤدي إليه من تراجع معدل النمو الاقتصادي وزيادة حدة المشكلات الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية بما يترتب عليه من زيادة معاناة الناس في المحروسة، فقد أصبح من الحتمي أن تراجع الدولة سياساتها وتوجهاتها وتعيد ترتيب أوراقها منطلقة من رؤية وطنية خالصة ومتحررة من شوائب الفكر الرأسمالي المستورد. إن إعادة هيكلة جديدة لدور الدولة

ومسئولياتها هو الآن أولوية أولى للمحافظة على أمن مصر واستقرارها وإمكانيات نموها.

وفي سياق المراجعة وإعادة صياغة دور الدولة في مصر لمواجهة تحديات الأزمة الحالية وتطوراتها المتوقعة، فإن من المهم تأكيد أن الواقع المصري وتطلع المصريين إلى نظام ديمقراطي لا يتقبل العودة مرة أخرى إلى النظام الاقتصادي الذي ساد مصر في الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي متأثراً بالفكر الاشتراكي وتوجهاته الشمولية القائمة على سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج وتوجيه الأنشطة الاقتصادية بقرارات إدارية وتدخل الأجهزة الحكومية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإهدار طاقات وقدرات القطاع الخاص الوطني والقطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني.

كذلك نرى عدم صلاحية النهج الذي تطورت بموجبه وظائف الدولة في عصر ما سمي بالانفتاح الاقتصادي بدءاً من 1975 والذي يوصف حقيقة بالانفلات الاقتصادي بكل ما تضمنه من إطلاق العنان للقطاع الخاص، والتخلص من شركات القطاع العام تحت مسمى الخصخصة، وانسحاب الدولة من مجالات الاستثمار في الصناعة وقطاعات الإنتاج، وسعيها للتخلص من مسئولياتها في قطاعات الخدمات المختلفة والذي تصاعد مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

إن الواقع المصري الآن – وفي ضوء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المحتملة – يفرض أن تعود الدولة لتحمل مسئولية وظائف إستراتيجية رئيسية لا يجوز لها أن تتنازل عنها تحت أي دعاوى للتطوير. إن الأخذ باقتصاديات السوق لا يمنع من وجود دولة قوية فاعلة لها من الصلاحيات ما يتيح لها القدرة على تحديد التوجهات الإستراتيجية للمجتمع وتوجيه التنمية الوطنية الشاملة في المسارات الأفضل لتحقيق مصالح المجتمع وحماية موارده وتنميتها، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

إن الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري سوف يكون لها تأثيرات سالبة على مسيرة التنمية الوطنية حيث الاحتمالات عالية لانخفاض حركة السياحة والإيرادات الناتجة عنها، وانخفاض حصيلة المرور في قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. كما يتوقع بالضرورة أن يقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنخفض المساعدات والمنح الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول المانحة بشكل عام. وفي ضوء المتاعب الاقتصادية في العالم الغربي سيقل ميله إلى الاستيراد وسوف تنخفض الصادرات المصرية إلى تلك الدول بالضرورة. وسوف يترتب على ذلك كله ركود اقتصادي محتمل ومن ثم انخفاض حصيلة الضرائب على الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها من الرسوم والضرائب غير المباشرة.

ومجمل القول، أن الدولة المصرية بحاجة إلى وضع رؤية إستراتيجية وطنية تقوم على تكثيف استخدام واستثمار الطاقات الوطنية وتخفيض الاعتماد على الدول الأجنبية كمصدر للمعونة والإقراض. إن الدولة المصرية مطالبة بمراجعة جادة وصريحة لحالة الاقتصاد المصري الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى اقتصاد يقوم على ناتج المضاربات في البورصة وتتحقق فيه مستويات متعالية من حجم التعامل في الأوراق المالية من دون أن يكون لتلك المعاملات تأثير على القاعدة الإنتاجية للبلاد.

إن مواجهة الأزمة المالية العالمية والاستعداد لمواجهة آثارها السالبة تحتم على الدولة المصرية وقفة صادقة مع النفس تراجع فيها برنامج الخصخصة وتعيده إلى مساره الصحيح من دون تفريط في ثروة المجتمع وما تحقق في القطاع العام من تراكم رأسمالي عبر ما يزيد عن الأربعين عاما. كما ينبغي مراجعة موقف المشروعات التي أطلق عليها " عملاقة" ووقف نزيف الإنفاق غير المجدي. إن التأكيد على تحويل الاقتصاد المصري من حالة الاعتماد على المضاربات المالية في البورصة إلى اقتصاد إنتاجي يضيف إلى ثروة المجتمع هو صمام الأمان للتغلب على الأزمات المستوردة

نتيجة الانصياع إلى وصفات البنك الدولي وغيره من المنظمات التي تعمل على تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية.

ومن المهم العودة إلى زيادة الاستثمار الحكومي في شركات القطاع العام لتجديدها وإصلاح هياكلها المالية والإنتاجية حتى تستطيع المساهمة الفعالة في توفير احتياجات البلاد والحد من استيراد كل ما يمكن إنتاجه محلياً، وقد سبق أن قام القطاع العام بهذا الدور الرائع طوال سنوات حرب الاستنزاف ومساندة جهود الدولة في الاستعداد لحرب أكتوبر 1973.

إن الدخول في مشروع وطني للتنمية الزراعية الشاملة هو مطلب أساسي لتأمين الاحتياجات من الغذاء للمواطنين، وكذا إحداث طفرة مهمة في تنمية الثروة السمكية والحيوانية وهي أمور ممكنة لو وضعت على قائمة الأولويات الوطنية.

ولا شك أن مراجعة حالة الائتمان المصرفي بهدف وضع الضوابط والمعايير لضبط عمليات الاقتراض من البنوك والالتزام بسداد القروض والقضاء على حالات التسيب والتي نتج عنها استيلاء كثير من المقترضين على مئات ملايين الجنيهات ثم التوقف عن سدادها سواء لأسباب تعثر حقيقية أو مفتعلة. كما يجب الحد من التوسع غير المبرر في الائتمان الاستهلاكي الذي يؤدي إلى تكريس أنماط من السلوك الاستهلاكي غير المتناسب مع مطالب التنمية الاقتصادية الحقيقية. ويمثل وضع برنامج وطني للحد من الفقر وسيلة مهمة لتنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الشرائية لملايين المواطنين وزيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات الأمر الذي يسهم في الحد من البطالة وتحسين مستويات المعيشة.

إن الدولة مطالبة بالتوجيه الإستراتيجي للاقتصاد الوطني وتوفير الرقابة والإشراف على الأسواق ومجالات النشاط الاقتصادي وإعمال آليات لحفز القطاع الخاص الوطني وتطوير أوضاع القطاع العام وتمكينه من العمل على قدم المساواة مع القطاع الخاص، وتطوير السياسات النقدية والمالية وتحديد مجالات الإنفاق العام

وتخطيط الضرائب وتقرير أولويات المشروعات العامة بما يحقق تشغيل الطاقات الوطنية ومكافحة البطالة ومحاربة الفقر.

وعلى الرغم من أننا نقبل الفلسفة الجديدة السائدة في أغلب الديمقراطيات في العالم المعاصر والتي تروّج لدور أكبر للمواطنين في إدارة شئونهم والمساهمة في تكلفة ما يحصلون عليه من خدمات عامة والتقليل من دور الإدارة الحكومية المباشرة لمؤسسات الإنتاج والخدمات العامة التماساً للكفاءة الإدارية والاقتصادية، إلا أننا في نفس الوقت نؤمن بأن هذه الفلسفة الجديدة لا تلغي دور الدولة بل هي تطرح تعديلاً جذرياً فيه بأن تختص الدولة بالجوانب الإستراتيجية والوظائف السيادية وتطرح التوجهات العامة للعمل الوطني في إطار الاختيارات الشعبية التي يوافق عليها المواطنون بالطرق الديمقراطية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات والدخول.

إن الأمل أن تنتهز الدولة في مصر فرصة الأزمة المالية العالمية لاتخاذ قرارات إستراتيجية تصلح الاقتصاد الوطني من الأساس وتمهد لمرحلة جديدة من إدارة التنمية الوطنية الشاملة وفق توجهات مصرية غير منصاعة لتعليمات أو ضغوط خارجية تتوجه إلى تحقيق مصالح ملايين المواطنين البسطاء وتحد من سيطرة واستغلال فئة قليلة لعوائد التنمية.

وعلى الله قصد السبيل.

2010

17. مستقبل مصر . . . قضية تبحث عن رعـــــاة !

هذه قضية أطرحها وأتوجه بها إلى كل المصريين شعباً وحكومة. قضية أطرحها لتكون مادة البحث والحوار الدائم والأساسي في هذا الوقت وكل وقت لحين أن نصل فيها إلى كلمة سواء. إننا جميعاً مطالبون بالاستعداد لامتحان عسير يجب أن ننجح فيه بامتياز إذا أردنا – الشعب والحكومة – أن يكون لنا مكان في هذا العالم المعاصر الذي لا يعترف إلا بالقوة والعلم والمعرفة. إن عالم اليوم – ومن ثم المستقبل – لا يقبل بالضعفاء، ولا مكان فيه لم لا يملكون إرادتهم ويصنعون مستقبلهم بالعلم والديمقراطية والمشاركة المجتمعية الكاملة.

إننا مطالبون بحسم قضية مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة من أبناءنا وأحفادنا، وتحديد صورة المستقبل الذي نريده لبلدنا وأجيالنا القادمة، واختيار الطريق الموَّصل إلى هذا المستقبل.

نحن مسئولون عن إيجاد صيغة جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتبنى الأفكار والمفاهيم الديمقراطية الحقة وتصوغها في دستور جديد يكون أساس إعادة بناء المجتمع المصري ويعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع ويبين خريطة توزيع الصلاحيات وحدود اتخاذ القرارات بين سلطات الدولة، كما يحدد المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية.

نحن مطالبون بالاتفاق على أسس النظام الاقتصادي لمصر المستقبل والمبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، ومؤسسات الاستثمار الأجنبي]، وقواعد إدارته بما يحقق التنمية الوطنية الشاملة ويؤكد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين ويرسي دعائم العدالة الاجتماعية.

نحن مسئولون عن إيجاد صياغة جديدة لنظام للحكم المحلي يؤكد التوجه نحو اللامركزية ويعطي الفرص الكاملة لأقاليم مصر ومناطقها أن تنطلق في مشروعات تنموية تخرج بمصر من الحيز الضيق الذي لا يتجاوز 7% من مساحتها، ويتيح الاستثمار الواعي والمخطط لكافة مصادر الثروة والإنتاج في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والتي تشكل ما يقرب من 60%من مساحة الوطن الكلية.

نحن بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. كما نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب، ذلك إذا أردنا أن تكون لنا مكانة في المستقبل.

إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستتضح لنا يوم نحقق لمصر اكتفاءها الذاتي من الغذاء، ويوم نتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، ويوم تستعيد مؤسساتنا التعليمية والثقافية والعلاجية قدراتها على اجتذاب طالبي التعليم والعلاج والثقافة من خارج مصر كما كان شأنها في الماضي المجيد.

إن علامات النجاح في تطوير أوضاع المحروسة والانتقال بها إلى مصاف الدول المتقدمة ستتضح لنا يوم نعود بقلاعنا الصناعية في كفر الدوار والمحلة وحلوان إلى سابق مجدها، ونعيد للقطن المصري مكانته العالمية التي فقدها، وننجح في اختراق الصحراء وتعميرها، وتنفيذ المشروع الوطني لتنمية وتعمير سيناء. إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستبدو واضحة جلية يوم ينتشر المصريون في أرجاء مساحة المحروسة يعملون وينتجون ويعمرون، يوم يخرجون من أسر الانحشار فيما لا يزيد عن 6% من مساحة المحروسة.

الإصلاح والشمية الشاملة.. قضية سياسية بالدرجة الأولى

من المهم تأكيد حقيقة أساسية، أن ما أصاب مصر من تخلف وتردي على كافة الأصعدة هو نتاج نظام حكم بدأ مع ضباط يوليو 1952 قام على إلغاء الديمقراطية وترسيخ الحكم الفردي الذي أطاح بكل القيم العلمية والأسس الإدارية والاقتصادية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة وفعالياتها. وبذلك تتضح الصورة جلية، إن إصلاح الأوضاع العامة في مصر لا يمكن تحقيقه بجدوى وفعالية إلا من باعتماد نظام حكم وتنظيم سياسي يؤكد المسلمات التي قامت على أساسها نهضة الشعوب المتقدمة، والتي كانت بداياتها قائمة في مصر قبل يوليو 1952.

تحديث نظام الحكم والإصلاح السياسي... القضية الأهم في صنع مستقبل مصر

إن التخطيط لرؤية مستقبلية لمصر يجب أن ينطلق من حقيقة أساسية أن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل هما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم ، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن العنصر الأول في مشروع تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي والدستوري يجب أن يكون مناقشة قضية الدستور حيث توجد آراء مختلفة بعضها يطالب بوضع دستور جديد تماماً، وفريق آخر يذهب إلى إحياء دستور 1923 باعتباره من أحسن الدساتير التي عاشت في ظلها مصر حقبة ديمقراطية معقولة، وينادي البعض بأن مشروع دستور 1954 يصلح أن يكون نقطة بداية جديدة للوصول إلى الصيغة المطلوبة لدستور عصري يحقق لمصر غاياتها في بناء نظام ديمقراطي سليم. وأياً كان الاختيار الذي ينتهي إليه البحث في هذا الصدد، فإن القائمين على هذا البحث

ينبغي أن يتعرضوا لمبادئ أساسية يقوم عليها الدستور وخاصة ما يتعلق بشكل نظام الحكم وهل يكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً أو نظاماً رئاسياً. وفي الحالين يجب أن ينص النظام على أن يجري اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد تجب مناقشة قضية توفير الأسس والآليات الديمقراطية التي تضمن أن يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. كما ينبغي أن يحسم الباحثون في قضية الدستور مسألة وجود نائب لرئيس الجمهورية وتحديد قواعد اختياره وهل يجري انتخابه على قائمة واحدة مع رئيس الجمهورية أم يترك للرئيس المنتخب حرية اختياره وفي هذه الحالة ينبغي التطرق إلى الضمانات الكفيلة بمشاركة أو رقابة الشعب في هذا الاختيار.

كما يرتبط بهذه القضية مسألة اختيار رئيس الوزراء وأسلوب تشكيل هيئة الوزارة وهل تترك تلك الأمور لقرار رئيس الجمهورية من دون معقب كما هو الحال الآن حيث للرئيس سلطة لا محدودة في اختيار رئيس الوزراء والوزراء وإعفائهم من مناصبهم في أي وقت ومن دون أي معايير معلنة ولا أي شكل من أشكال المشاركة من جانب الشعب أو القوى السياسية. وفي الطرف الآخر من القضية، يمكن للمتحاورين مناقشة الأساليب البديلة في الاختيار الديمقراطي لرئيس الوزراء كأن يتم ذلك بانتخابه مباشرة من بين مرشحين متعددين أو من خلال تكليف رئيس الحزب الفائز بأعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية أو ممثل تتفق عليه الأحزاب المشاركة في ائتلاف لتشكيل حكومة لا يتوفر لأي حزب من الفائزين في الانتخابات المقاعد

الكافية في المجلس التشريعي لتشكيلها منفرداً. ويجب أيضاً الاتفاق على أسلوب وآليات تشكيل الوزارات والمدى الزمني لاستمرارها في الحكم توافقاً مع بقاء الحزب [أو الأحزاب] الذي قام بتشكيلها حائزاً على الأغلبية في مجلس الشعب. كما ينبغي مناقشة دور مجلس الشعب في الموافقة على تعيين رئيس الوزراء والوزراء وسحب الثقة منهم.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية نتصور أن الرؤية المستقبلية لمصر سوف تتضمن مبدأ إطلاق حرية تكوين الأحزاب وضمان حريتها في الحركة والتعبير من غير تدخلات أمنية أو قيود تفرضها السلطة التنفيذية.

وفي إطار تيسير التحول إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي طرح الأفكار الأساسية لقانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، وتتوفر به القواعد والآليات اللازمة لتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي – بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية – مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب . كما يجب النص على حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد، وتحديد أسلوب الرقابة على الانتخابات وهل تتم من خلال القضاء كما كان الأمر قبل تعديل المادة 88 من الدستور. كما يجب البحث في مدى قدرة اللجنة العليا للانتخابات في وضعها الحالي للقيام بمهام الرقابة والإشراف حقيقة على نزاهة الانتخابات في ظل خضوعها للسلطة التنفيذية.

إن الهدف من صياغة رؤية مستقبلية لمصر يجب أن يكون توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديمقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات تحقيق تكافؤ الفرص لجميع

المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارستهم الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل في نظام للحكم يساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحدي الأساس في إعداد رؤية مستقبلية لمصر هو كيفية إعادة صياغة نظام الحكم على أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. وسوف يؤدي إعادة تصميم نظام الحكم على أسس ديمقراطية إلى ضرورة التطرق لبحث التطوير في منظومة الحكم سواء على المستوى المركزي [الحكومة المركزية] أو على المستوى المحلي وإعادة ترتيب العلاقات بين المستويين على أساس يكفل اللامركزية ويتحول تدريجياً إلى شكل " الحكم المحلي".

إن الرؤية المستقبلية لمصر ينبغي أن تتضمن قواعد وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي بقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما يحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة.

كذلك سيكون مهماً أن تتطرق الرؤية المستقبلية لمصر إلى توضيح دور المواطن في عملية التحول الديمقراطي وكيفية حفزه على الالتزام بالواجبات المفروضة عليه

والتمسك بحقوقه المشروعة، وضمانات تأكيد الحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية، والأهم كيفية تنمية وعي المواطن بمسئوليته عن المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري .

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على تطوير نظام الحكم والنظام السياسي في البلاد بما يكفل:

1. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وتأكيد مبدأ أن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين يتنافسون للحصول على أصوات الناخبين لشغل مناصب الحكم القيادية.
3. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة عن طريق الانتخاب من بين مرشحين متعددين ، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
5. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

6. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
7. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية

2009

18. الانتخابات المحلية وظاهرة الاستبعاد السياسي!

من المقرر أن تجرى الانتخابات المحلية أوائل شهر إبريل المقبل بعد أن تأجلت عن موعدها الطبيعي في أكتوبر 2006 بدعوى إعداد قانون الإرهاب والذي لم يصدر بعد وبذلك ستجرى الانتخابات أفي ظل حالة وقانون الطوارئ. ومنذ الإعلان عن فتح باب قبول طلبات الترشح لتلك الانتخابات فقد عمت الشكوى من جانب الراغبين في الترشح - من أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين - من عمليات التضييق الشديدة التي يلاقونها بحيث امتنع على الكثيرين منهم تقديم أوراق الترشيح، كما طال الاعتقال عدد كبير من الراغبين في الترشح حسب ما أوردته الصحف الأمر الذي حدا بالمتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي – حامي حمى الديمقراطية في مصر والعالم – أن يصرح بمدى قلق صاحب البيت الأبيض مما يتعرض له المرشحون لتلك الانتخابات من مضايقات أمنية تهدد سلامتها ومصداقيتها.

وبالنسبة لنا في مصر، فليس الأمر بجديد، إذ نحن نعاني من سياسة الاستبعاد السياسي التي ابتكرها نظام يوليو 1952منذ بداياته وسار عليها نظام الحكم حتى اليوم. فقد انطلقت حركة الاستبعاد السياسي بدعوة الأحزاب السياسية لتطهير أنفسها، وقبل أن يتاح لتلك الأحزاب الفرصة للتطهر مما كان يغضب أصحاب يوليو، كان قرار إلغاءها قد صدر في 18 يناير 1953 ومن بعد ذلك نشأت حالة الاستبعاد السياسي الكاملة حين انفرد نظام الحكم بالأمر من خلال إنشاء هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي وصولاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً. وجميع تلك التنظيمات قامت على فكرة الحكم الشمولي والتنظيم الأوحد الذي يرفض كافة القوى الوطنية غير الموالية لنظام الحكم ويستبعدها من دائرة المشاركة السياسية فضلاً عن تقييد تحركاتها وإخضاعها للعديد من القيود الأمنية والقانونية التي تصل إلى حالات من التجميد [حزب العمل المجمد منذ صدور قرار لجنة الأحزاب بتجميده وإيقاف جريدته " الشعب " في 20 مايو 2000]، واستمرار

رفض الترخيص لاثني عشر حزباً ما تزال قضاياهم منظورة أمام محكمة الأحزاب. وتتمثل قمة سياسة الاستبعاد السياسي في تشكيل لجنة شئون الأحزاب التي يتم اختيار أعضاءها من بين وزراء الحكومة والمقربين من الحزب الوطني الحاكم.

وقد شهدت بدايات مرحلة ما بعد يوليو 1952 صوراً مختلفة للاستبعاد السياسي المخطط من الدولة كان في قمتها قرارات العزل السياسي القاضية بمنع أفراد من الشعب من ممارسة حقوقهم السياسية فلا يترشحون ولا ينتخبون وذلك بمزاعم أنهم إقطاعيون أو مفسدون وصدرت ضدهم أحكام من محاكم استثنائية مثل محكمة الثورة ومحكمة الغدر. كما لجأت الدولة إلى إلغاء الأحزاب السياسية وإقصاء القوى الوطنية المختلفة من الممارسة السياسية والمشاركة في انتخابات حرة وشفافة، وبذلك توالت في مصر سلسلة الانتخابات النيابية التي كانت دائماً محلاً للتدخلات الإدارية ولم تسلم أياً منها – باستثناء انتخابات 1976 التي تمت في عهد وزارة ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي خضعت للإشراف القضائي التام– من النقد والتجريح بتهم التزوير والتلاعب بالنتائج لصالح مرشحي التنظيم السياسي الحكومي. وقد شهدت على تلك الحالة الأحكام الصادرة عن محكمة النقض بإلغاء نتائج الانتخابات في مئات الدوائر.

وتتوالى مظاهر سياسة الاستبعاد السياسي منذ بدايات نظام يوليو حين تكرست المفارقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة. فقد عمد نظام الحكم إلى استبعاد غير الموالين له من شغل المناصب المهمة في مرافق الدولة والقطاع العام مهما كانوا على خبرة ودراية وبغض النظر عن كونهم الأصلح، واستبدل بهم المقربون من الحكم ممن أطلق عليهم صفة " أهل الثقة" برغم أن أغلبهم لم يكونوا صالحين لشغل الوظائف التي عهد بها إليهم. وانتشر أهل الثقة في كافة الوزارات والهيئات الحكومية ووحدات الحكم المحلي ومؤسسات وشركات القطاع العام، وعين منهم الوزراء والمحافظون والسفراء من غير أعضاء السلك الدبلوماسي. كما عهد إليهم برئاسة المؤسسات

الصحفية وأجهزة الإعلام وغيرها من هيئات وأجهزة ومراكز الدولة. وفي جميع الأحوال تم استبعاد الخبراء وذوي الاختصاص وأهدرت قيم العلم والخبرة والتخصص. ولا تزال مقولة أهل الثقة هي الحاكمة لاختيار المعينين في مجلسي الشعب والشورى، وتعيين رؤساء الجامعات والمراكز العلمية والبحثية ومختلف أجهزة الدولة حيث يكون لتقييم الولاء السياسي والبعد عن القوى السياسية المعارضة أو غير الموالية للنظام تأثير مهم في قرار التعيين. وليس من المصادفة أن تكون جميع تلك التعيينات من سلطة رئيس الجمهورية إلا في النذر القليل من الحالات التي فوّض فيها رئيس الوزراء بسلطة اتخاذ القرار مع الاستئناس بالضرورة برأي الأجهزة المختصة.

وبرغم التحول إلى نظام التعددية السياسية والسماح بتشكيل أحزاب سياسية، إلا أن البدايات كانت أحزاب نشأت في إطار السلطة السياسية للدولة حين قرر الرئيس السادات في عام 1974تفكيك الحزب الواحد الذي أقامه عبد الناصر فقسمه إلى ثلاثة أجنحة أو منابر، وبعد عامين حوّل هذه المنابر إلى أحزاب فأنشأ حزب مصر العربي الاشتراكي وكان هو حزب الحكومة، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلاً لليسار، وحزب الأحرار ممثلاً للتيار الليبرالي. وفي يونيو 1977 وقع السادات على أول قانون مصري لتنظيم الأحزاب السياسية بعد الاستقلال (القانون رقم 40 لسنة 1977)، وفي 1978 أعلن إنشاء الحزب الوطني الديمقراطي فهرع إليه أعضاء حزب الحكومة تاركين حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء آنذاك.

وظلت حالة التعددية الحزبية منذ بدايتها في 1976 وحتى الآن في نطاق الرؤية الحكومية القائمة على الاستبعاد المخطط لأية قوة سياسية تنذر بأن تكتسب شعبية تناوئ سلطة الحزب الحاكم أو تهدد سيطرته الكاملة على المشهد السياسي المصري. ولا تزال قوى سياسية كثيرة موجودة على الساحة مستبعدة ومحظور

عليها العمل السياسي الشرعي المعلن. واستثناء من ذلك جاء الإعلان عن قيام حزب الوفد الجديد بعد عودة التعددية الحزبية و كان أول حزب يطلب السماح له بالعمل ويبادر بالتقدم بطلبه في يناير 1978، وبالرغم من الحملة الحكومية ضد طلب الحزب ونعته بأنه من الأحزاب القديمة التي أفسدت الحياة السياسية في مصر قبل يوليو 1952، فقد حصل الوفد على موافقة لجنة الأحزاب لتأسيسه في 4 فبراير 1978، إلا أن استمرار الحملة الحكومية ضده، والتحذير من أنه سوف يضر التجربة الحزبية الجديدة، دفعت قادته إلى إعلان "تجميد" الحزب طواعية، بعدما أدرك زعيمه فؤاد سراج الدين أن المقصود هو تجربة حزبية مستأنسة، فتم تجميد الوفد في الثاني من يونيو 1978، أي بعد قرابة خمسة أشهر فقط من تأسيسه. وقد اعتقل زعيم الوفد ضمن حملة اعتقالات سبتمبر 1980 الشهيرة، ثم أطلق سراحه مع كافة المعتقلين بعد تولي الرئيس مبارك الرئاسة. وفي تلك الفترة أعلن حزب الوفد عودته إلى العمل السياسي، بيد أن هيئة قضايا الدولة رفعت دعوى قضائية بعدم جواز عودة الوفد، على اعتبار أن الحزب حل نفسه، وطعن الوفد في الحكم قائلاً إنه جمد نفسه ولم يحل الحزب، فقررت محكمة القضاء الإداري رفض دعوى الحكومة، والحكم بشرعية عودة الوفد، ليعود إلى ممارسة نشاطه السياسي بشكل رسمي في عام 1983.

وتتعدد مظاهر الاستبعاد السياسي الرسمي ومنها حجب المصريين عن المشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى. إن قرارات مصيرية مثل زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977 لم يكن للمصريين فيها رأي ولا حتى من خلال ممثليهم المفترضين في مجلس الشعب، وذلك على الرغم من الأهمية البالغة لتلك الزيارة وما تلاها من تطورات سياسية لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم . كما لم يكن للمصريين رأي في اختيار سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي عرفها بعض الاقتصاديين ب" سياسة الانفتاح سداح مداح"، ولا كان للمصريين رأي في سياسة

الخصخصة وما يترتب عليها من تفريط في ثرواتهم وممتلكاتهم. وبنفس منطق الاستبعاد لم تتم مناقشة اتفاقية الكويز ولا اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل على مجلس الشعب، ولا تزال الحكومة تصم آذانها عن المناقشات الدائرة حول هذه الاتفاقية الأخيرة وأضرارها والمطلب الشعبي المتصاعد لإلغائها.

والمصريون لم يختاروا رؤساء الجمهورية الثلاثة على مدى خمسين عاماً في انتخابات حرة من بين مرشحين متعددين، ولم يتح لهم ذلك إلا بعد تعديل المادة 76 في فبراير 2005 وبقرار منفرد من الرئيس مبارك والتي بمقتضاها ألغي نظام الاستفتاء واستبدل به نظام الانتخاب المباشر وجرت وفقاً له أول انتخابات لرئيس الجمهورية في سبتمبر 2005. كما لا يشارك المصريون في اختيار رئيس وزراءهم ولا الوزراء والمحافظين رغم اتصال أعمالهم وقراراتهم وما يتوفر لهم من خبرات بأمور الناس الحياتية ومستقبلهم، كذلك ليس للمصريين رأي في استبقاء أي من هؤلاء إذا أجاد وأحسن في عمله، كما لا يؤخذ رأيهم ولا يستجاب لرغباتهم في إبعاد ومساءلة المخطئين منهم مهما طال بهم الزمن في مواقعهم.

وبنفس القدر من الاستبعاد السياسي كان تمرير التعديلات الدستورية في مايو 2007 برغم الاعتراضات التي أبديت من كافة طوائف الشعب وقواه السياسية. وبلغت قمة الاستبعاد السياسي ما جاء به تعديل المادة 76 من الدستور – وهي أطول مادة في دستور أي دولة في العالم - حين جعلت الترشح لمنصب رئيس الجمهورية مستحيلاً إلا لمن يختاره الحزب الوطني الديمقراطي. وللتذكرة فقط تنص تلك المادة على أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلى للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، وللأحزاب

السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها فى أخر انتخابات على نسبة 5% على الأقل من مقاعد المنتخبين فى كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل..، ومن الواضح أن الحزب الوحيد الذي يستوفي هذه الشروط التعجيزية هو حزب الحكومة.

وتتوالى مشاهد الاستبعاد السياسي الرسمي حين يمنع كتاب مرموقين من الكتابة في صحف الحكومة المسماة بالقومية ولا يستثني من ذلك حتى المقربون من الحكم، وأصبح تعبير " المقالات الممنوعة" رائجاً في تلك الصحف. كما يمنع غير الموالين للحكم من الظهور على شاشات تليفزيون الدولة الذي يفترض أن يكون ملكاً للشعب وليس الحكومة. والنقابات المهنية أغلبها مجمدة النشاط بوضعها تحت الحراسة ومنع أعضاءها من انتخاب مجالس إداراتها وبرغم حصول بعضها على أحكام قضائية تحتم ذلك. ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تعاني من العزل وتقييد الحركة، وكذلك طلاب الجامعات يمنع عليهم " الاشتغال بالسياسة" إلا لطلاب الحزب الوطني الديمقراطي .

تلك الحالة المستمرة من الاستبعاد السياسي الرسمي أنتجت حالة خطيرة من الاستبعاد الطوعي من جانب المواطنين حين قررت الغالبية منهم الامتناع عن عضوية الأحزاب السياسية إذ لا تتعدى أرقام العضوية الفعلية في أغلب الأحزاب القائمة بضع آلاف معدودة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة – ويستثنى من ذلك حزب الوفد إذ يقترب عدد أعضاءه من الأربعين ألف عضو. وحتى الحزب الوطني الديمقراطي بكل ما يملكه من سيطرة وإمكانيات واستخدامه سلطة الدولة وإمكانياتها لا يوجد بيان رسمي بعدد أعضاءه على موقعه بشبكة الإنترنت. وكذلك لا

تشارك الأغلبية من المصريين في الانتخابات البرلمانية ولا الاستفتاءات وتتوقف نسبة المشاركين منهم في أحسن الحالات بما لا يجاوز 25% من إجمالي من لهم حق الانتخاب.

وتفاقمت حالة الاستبعاد السياسي الطوعي أو الابتعاد من جانب المصريين فانصرف الناس إلى متابعة مباريات كرة القدم وانشغلوا بمتابعة قنوات فضائية تدغدغ عواطفهم الدينية بعيداً عن أي رقابة علمية من جهات الاختصاص، كما تقوقع الكثيرون منهم على مشكلاتهم وأصبحت قضايا المحروسة لا تهمهم من قريب أو بعيد، وبات الشباب منهم يسعى للانعتاق من أسر الوطن هارباً إلى المجهول بحثاً عن مصير أفضل لا يجده في وطنه.

وقد أفرزت حالة الاستبعاد السياسي الرسمي والطوعي حالة من الاستبعاد الاجتماعي التي كشفت عن بنية اجتماعية متدنية لا تتمثل فقط في حالات الفقر الشديدة وتدني القدرات الفردية لأبناء المحروسة، بل تتجاوزها إلى حالات فجة من انعدام المساواة بين الناس واختلال مراكزهم النسبية على أصعدة الإنتاج، والاستهلاك، والتفاعل الاجتماعي. إن المواطنين في مصر يعيشون حالة من الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن المشاركة المجتمعية والتي تعبر عن درجة عالية من عدم تكافؤ الفرصة وقصور العدالة الاجتماعية.

ومن غرائب اللغة العربية أن تغيير موقع الحرف ع في كلمة استبعاد يحيلها إلى استعباد وهو الوصف الحقيقي لما يعانيه أبناء المحروسة.

وسوف يكون الاستبعاد الاجتماعي موضوع مقال الأسبوع القادم بإذن الله، وفي الأسبوع الذي يليه نقدم محاولة للإجابة عن السؤال الأهم وهو كيف يمكن التغلب على مظاهر الاستبعاد بشقيه السياسي والاجتماعي سواء الرسمي أو الطوعي. وسيكون بحثنا عن الحل بالاستشهاد بتجارب بعض الدول التي نجحت في تحقيق

حالات متقدمة من الاستيعاب أو الإدماج لمواطنيها على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

19. قوم يا مصري إلى الانتخابات طريقك إلى الديمقراطية!

في مقال الأسبوع الماضي خاطبت المصريين بنداء ثورة 1919 الذي تغنى به فنان الشعب سيد درويش ومعه الملايين .... قوم يا مصري. واليوم أكرر النداء محدداً هدفاً معيناً يقوم المصريون من أجله وهو أن يمارسوا حقوقهم السياسية من خلال المشاركة الفعالة في الانتخابات بجميع أنواعها، انتخابات مجلس الشعب التي يرجح كثيرون بأنها سوف تجرى في أواخر العام الحالي مبكرة عن موعدها القانوني في 2010، والانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى عام 2011 والتي قد يتم تبكيرها هي الأخرى حسب أقوال تتردد في الساحة السياسية، وكذا كل الانتخابات المحلية، وانتخابات مجالس إدارة النقابات واتحادات الطلاب بالجامعات ومجالس إدارة الأندية، وانتخابات مجالس الآباء بالمدارس، والانتخابات في كافة مؤسسات المجتمع. والمشاركة التي نعنيها هي الإقدام على الترشيح في الانتخابات لمن تتوفر له القدرات ويرى في نفسه الكفاءة للقيام بدور فاعل في خدمة من انتخبوه وتحقيق أهدافهم ورعاية مصالحهم. وكذلك تكون المشاركة بأن يسعى كل مواطن تجاوز الثامنة عشرة من عمره إلى التأكد من قيد اسمه في جداول قيد الناخبين، واستخراج البطاقة الانتخابية وذلك حسب النظام المعمول به حتى الآن والذي يجعل القيد في جداول الانتخابات أو تعديله هي مسئولية المواطن نفسه خلال الفترة من أول نوفمبر وحتى آخر يناير سنوياً مع إتاحة الفرصة لعرض تلك الجداول خلال شهر فبراير. كما تكون مشاركة المواطن بالإقبال على التصويت في الانتخابات مهما لاقى في سبيل ذلك من عنت أو إرهاق أو تخويف وتهديد.

إن المصريين مدعوون جميعاً لتبني ثقافة الانتخابات والاحتكام إلى صناديق إبداء الأصوات كطريق أساس نحو تنظيم اختياراتهم لأسلوب حل ما يواجهونه من مشكلات، وللتمييز بين من ينفعهم ومن يضرهم ممن يعرضون بضاعتهم السياسية. إن المصريين مطالبون اليوم بأن ينبذوا ما تعارفوا عليه من تجنب

الانتخابات بكافة أشكالها حين فقدوا الثقة في إمكان أن تجرى انتخابات نزيهة تعبر عن اختياراتهم فعلاً ولا تتدخل فيها جهة الإدارة لتظهر نتائجها على غير الحقيقة. والمصريون مطالبون بأن يتناسوا تجاربهم المريرة مع عمليات انتخابات بلغت أربعة عشر عملية منذ 1924 وحتى 2005 منها عشر انتخابات في عهد ما بعد يوليو 1952 كانت كلها محل شك في نزاهتها باستثناء انتخابات 1976 التي أجراها المرحوم ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي تمت تحت إشراف قضائي تام وفق قاعدة "قاض لكل صندوق". والمصريون مطالبون أيضاً بتجاوز تجاربهم مع الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية والتي كانت من أبرز الأمثلة على قيام جهة الإدارة بإبداء الرأي نيابة عنهم - الأحياء منم والأموات - وذلك قبل التحول إلى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متعددين والتي لم تسلم من التجاوزات هي وما تلاها من الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2005. كما أن المصريين مطالبون اليوم ألا يجعلوا أحكام محكمة النقض بإبطال عضوية أعداد كبيرة من أعضاء مجلس الشعب في كل دوراته عائقاً يقف بينهم وبين المشاركة الإيجابية في كل انتخابات قادمة، وأن يقاوموا التزوير والتلاعب في النتائج وتدخلات جهة الإدارة لتحوير إرادتهم وصياغة نتائج الانتخابات بما يحقق أهداف ومصالح الحزب الحاكم.

إن الانتخابات على كافة أشكالها هي تعبير عن حالة الديمقراطية في مجتمع ما، فترى الانتخابات في الهند مثلاً والتي تتم على خمسة مراحل تستغرق شهراً كاملاً ويشارك فيها أكثر من سبعمائة مليون ناخب تدلك على مدى ما تتمتع به تلك الدولة من ديمقراطية نفتقر إليها في مصر المحروسة التي تتم فيها الانتخابات على مرحلة واحدة وفي يوم واحد.

إن الديمقراطية في بلاد العالم التي حققت قدراً مهماً منها لا تأتي منحة من حاكم، وإنما ينتزعها المواطنون المؤمنون بحقوقهم والعاملون بجدية وإيجابية لاستخلاصها

من أيدي حكامهم الرافضين لفكرة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، كما هي مسئولية الشعوب الحريصة على تأمينها والمحافظة عليها ضد تغوّل وافتئات الحكام الذين تضيق صدورهم بالحرية ولا يشعرون بأمان في مقاعد الحكم إلا بتقييد المواطنين وتكبيلهم بالقيود والموانع التي تحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم في الاختيار والرقابة ومساءلة الحكام وتغييرهم بالوسائل والطرق السلمية، أي الديمقراطية.

لقد جاء وقت على أهل المحروسة تطلع البعض منهم إلى جهات خارجية على أمل أن تساعدهم في فرض الديمقراطية في البلاد، وكانت أمريكا على عهد بوش الابن هي القبلة التي توجه إليها بعض المغرر بهم يأملون منها أن تفرض الديمقراطية في مصر، بل ويطالبونها بقطع المعونة الاقتصادية أو على الأقل ربطها بالتقدم الديمقراطي في البلاد. وكانت فرحة هؤلاء عارمة حين استمعوا إلى المحاضرة الشهيرة التي ألقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في الجامعة الأميركية بالقاهرة يوم 20 يونيو2005 والتي دعت فيها إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة والتوقف عن ملاحقة المطالبين بالديمقراطية مشيرة إلى نفسها باعتبارها أول وزيرة سوداء دلالة على ديمقراطية نظام الحكم في أمريكا، ومؤكدة أن أمريكا التي ناهضت قيام الديمقراطية في الشرق الأوسط على مدى ستون عاماً لن تسمح بذلك بعد الآن. وقالت الوزيرة الداعية إلى الديمقراطية بضرورة السماح للقوى السياسية بالتنافس في الانتخابات في مصر واصفة الديمقراطية بأنها هي " الطريق المثالي لكل أمة"! كما دعت إلى استقدام مراقبين دوليين للانتخابات وإنهاء حالة الطوارئ التي استمرت على مدار أربعة وعشرين عاماً حتى وقت إلقاء محاضرتها.

وبرغم تهليل بعض المفتونين بالديمقراطية الأمريكية لمقولات الوزيرة رايس، إلا أن الأمور سرعان ما كشفت عن أن الضغط الأمريكي من أجل الديمقراطية ما هو إلا ورقة سياسية تستخدمها الإدارة الأمريكية أو تتوقف عن استخدامها بما يتوافق

ومصالحها. وجاء وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس ليعلن في القاهرة منذ أيام قليلة أن المعونة الأمريكية لمصر ليست مشروطة بتطبيق الديمقراطية، وأن مصر ستحصل على 50 مليون دولار إضافية من أجل هدم الإنفاق بين سيناء وغزة!

وقد انفردت صحيفة " الوفد" في عدد الجمعة 8 مايو الحالي بنشر تعليق صحيفة الواشنطن بوست في افتتاحيتها بعدد 7 مايو منتقدة التحول في سياسة الإدارة الأمريكية حيال قضية الديمقراطية في مصر تحت عنوان "لا أسئلة تسأل: ماذا سوف تشتري المساعدة غير المشروطة من مصر حسني مبارك"، وجاء في التعليق أن أمريكا ينالها لوم كثير لمساندتها نظم حكم غير ديمقراطية مما أنتج في السابق أسامه بن لادن وحماس وصدام حسين!! وهكذا انهار الحلم في ديمقراطية مستوردة تدعمها أمريكا حيث تركت إدارة أوباما - وحسناً فعلت - المصريين وشأنهم لكي يختاروا طريقهم نحو الديمقراطية بجهدهم وإرادتهم وليس بدعم خارجي.

والخطوة الأولى على طريق الديمقراطية الحقيقية في مصر تتمثل في ن يصر المصريون جميعاً ومن يمثلهم من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني على حقهم في انتخابات حرة ونزيهة، وأن يضغطوا جميعا من أجل إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية على أسس ديمقراطية يعالج تشوهات القانون الحالي - والذي سبق الحكم بعدم دستورية بعض تعديلاته السابقة مرتين-، وأن تتم تنقية جداول قيد الناخبين وإتاحتها بشفافية لكل المصريين كما تفعل الهند التي توزع فيها الجداول على أقراص مضغوطة للحاسب الآلي لكل من يطلبها، كما يجب إتاحتها على شبكة الإنترنت وما ذلك بصعب على الحكومة الإلكترونية.

وفي مقال الأسبوع القادم سوف نقدم عرضاً للمبادئ الأساسية لمشروع جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية أعدته مجموعة من الخبراء والناشطين السياسيين، كما سيكون موضوع مقال تال هو أسس تطوير وتحديث إدارة العمليات الانتخابية

شاملة تطوير نظم إلكترونية لإدارة الجداول الانتخابية ونظم للتصويت الإلكتروني والرقابة الإلكترونية على عمليات القيد والتصويت والفرز وإعلان النتائج تطبيقاً لفلسفة الديمقراطية الإلكترونية التي سادت دول كثيرة في العالم المتقدم ديمقراطياً.

ونؤكد مرة أخرى أن الديمقراطية لا تمنح من حاكم ولا تقدم منحة أو عطية من دولة أخرى تسعى وراء مصالحها، ولكن الطريق الوحيد لإقامة الديمقراطية في البلاد هي جهاد المواطنين وإصرارهم على أن يكونوا أصحاب الكلمة العليا في كل ما يخص الوطن ويؤثر في حاضرهم ومستقبل أبناءهم وأحفادهم .

2009

20. التطوير الوطني الشامل. . .مسئولية مشتركة!

بعد نشر مقال الأسبوع الماضي عن محاور التطوير الوطني الشامل اتصل بي الأخ الكريم الوزير حسب الله الكفراوي مؤيداً ما جاء بالمقال عن ضرورات ومجالات التطوير الديمقراطي الشامل في مصر ومؤكداً على ضرورة توضيح نقطتين أساسيتين، الأولى أهمية أن تجرى الانتخابات التشريعية القادمة في موعدها المقرر حتى يتسنى تعديل قانون الانتخابات لتكون بالقائمة الحزبية النسبية غير المشروطة، والنقطة الثانية التأكيد على أن الأخذ بنظام اقتصاد السوق لا يجب أن يتحول إلى تخلي الدولة عن مسئولياتها في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين وتأمين حصول المواطنين على احتياجاتهم من السلع والخدمات بأسعار وشروط تراقبها أجهزة الدولة وتمنع انفلاتها. والحق أن ما يؤكده الوزير الكفراوي هو نقطة ارتكاز محورية في مشروع التطوير الوطني الديمقراطي الذي يستهدف بالأساس إحياء الحياة السياسية على أساس التعددية الحزبية المتحررة من القيود التي تشل حركة الأحزاب حاليا وهو ما يحققه نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية حيث يكون اختيار الناخبين مرتكزاً على المفاضلة بين برامج الأحزاب وغير منحصر في أشخاص المرشحين الذين يبذلون الملايين من الجنيهات لشراء أصوات الناخبين من دون أن تتوفر لهؤلاء أية ضمانات عن جدية من يفوز بعضوية مجلس الشعب وعدم انصرافه إلى الاهتمام بمصالحه الخاصة. كذلك يحقق التزام الدولة بضبط الأسواق ومراقبة الأسعار مصالح السواد الأعظم من المواطنين لتأمين حياة كريمة لهم وحمايتهم من تغوّل الاحتكار والفساد وهما الظاهرتان الرئيسيتان اللتان صاحبتا عملية التحول إلى اقتصاد السوق في مصر وساهمتا في تبديد مليارات الجنيهات من أموال الشعب.

وحين نستكمل حديثنا اليوم عن عملية التطوير الوطني الشامل نؤكد أنها مسألة مصير وحياة أو موت للوطن والشعب يجب أن يتحمل كافة أفراد الوطن وهيئاته

مسئولياتهم فيها. وتأتي مسئولية الدولة في المرتبة الأولى من الأهمية إذ يقع عليها تأكيد إرادتها ورغبتها في التطوير الحقيقي وتهيئة الظروف الملائمة والداعمة لتطوير الوطن مع الالتزام بالديمقراطية المستندة إلى إرادة المواطنين واختيارهم الحر. وعلى سبيل التحديد فإن على الدولة - مسترشدة بآراء الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية - صياغة الرؤية المستقبلية للوطن المتفقة مع معايير التغيير الديمقراطي ومستوياته التي تحققت في دول العالم الأكثر تقدماً، والمعبرة عن قيم المجتمع وتقاليده وأصوله المحابية للتطوير والتحديث. وعلى الدولة بناء إستراتيجية متكاملة للتغيير الديمقراطي بمشاركة جادة من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع تتحدد فيها مسئوليات كل طرف ومعايير تقويم مساهماته وإنجازاته في تحديث الوطن. ويأتي في مقدمة مسئوليات الدولة إعادة هيكلة جهاز الحكم وهيئات الحكومة والمحليات على أسس ديمقراطية تتبنى أفكار اللامركزية وتتيح الفرص للمواطنين وهيئات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في رسم سياسات وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يجب على الدولة تفعيل عمليات الترابط والتشابك بين منظماتها ومؤسساتها، وإطلاق الحرية والاستقلالية الإدارية للمؤسسات العامة في مختلف قطاعات العمل الوطني ومحاسبتها على النتائج. ويكون من مسئوليات الدولة تحديد معايير وآليات متابعة مشروعات التطوير في مختلف مجالات الحياة المصرية، وتوفير آليات للتدخل بالمساندة أو التقويم في حال تعثر البعض منها أو استخدام شعار التطوير في غير أغراضه. وفي جميع الأحوال يجب على الدولة ونظام الحكم إعطاء المثل والقدوة للمواطنين وهيئات المجتمع ومؤسساته في الالتزام بالقواعد والحرص على المال العام والتقيد بالشفافية الكاملة في كل القرارات والتوجهات.

من جانب آخر، تمثل منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي، وبقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما يحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة. ويكون على منظمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، ونقابات عمالية ومهنية، وجمعيات أهلية واتحادات وروابط فئوية وغيرها من المنظمات غير الحكومية أن تساهم في تفعيل جهود التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في المحروسة من خلال إعادة ترتيب أوضاعها وتطوير هياكلها وتدعيم إمكانياتها للعمل في خدمة برامج التغيير الديمقراطي. ثم عليها السعي إلى استيفاء الشروط والمعايير المقبولة دولياً للوصول إلى مراتب التميز في الأداء، والتكامل والتكاتف مع غيرها من المنظمات من أجل حشد الجهود والموارد وتجنب التكرار والتضارب في الأنشطة وتحقيق إنجازات يصعب الوصول إليها بالعمل المنفرد لمنظمات منعزلة.

إن المواطن المصري وإن يكن هو هدف التغيير الديمقراطي والتطوير الوطني، فهو كذلك عنصر حاسم ومهم في نجاح وفعالية جهود التطوير التي تمارسها الدولة وهيئات المجتمع من خلال الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة والحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية. وعلى المواطن المشاركة في تنفيذ مهام التطوير الوطني في موقع عمله وعلى مستوى حياته الشخصية وفي النطاق الأسري والعلاقات المجتمعية المباشرة. ولعل الواجب الأساسي على المواطن هو المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري، وعدم التنازل أو التراجع عن هذا الحق مهما كانت الصعاب التي قد تواجهه.

وتأتي الدعوة إلى التطوير الوطني الشامل في ظل خضم متلاطم وسيل لا ينقطع من المشكلات والأزمات يحرص الإعلام الحكومي غير الصادق على محاولة تجميل الواقع وتكرار مقولات أفرغت من مضامينها تتحدث عن نمو اقتصادي لا يشعر بآثاره سوى القلة المتغوّلة من رجال الأعمال ذوي العلاقات الوطيدة بسلطة الحكم والتي تؤكد الزواج الباطل بين المال والسلطة. لذا فإنه من غير المتصور أن يتحقق التطوير الوطني الديمقراطي في المحروسة بمجرد التمني أو رفع الشعارات، ولا يكفي لتحقيق هذا التطوير المستهدف إجراء تعديلات جزئية وغير مترابطة في بعض مؤسسات حكومية أو تغيير بعض مواد في تشريعات أو تعديل في مواد من الدستور. إنما الأمر يتطلب إحداث نهضة مجتمعية شاملة تمس نظام الحكم ومؤسساته وآليات عمله وقواعد اختيار الحكام ومراقبتهم ومحاسبتهم على ما يقدمونه من أعمال أو يتسببون فيه من مشكلات وكوارث تمس المواطنين والوطن. إن التطوير الوطني المستهدف لا يمكن أن يكون حكراً على إرادة الحاكم يقرره ويحدد اتجاهاته ومجالاته متى شاء ، إنما الأمر أولاً وأخيراً يجب أن يكون تعبيراً صادقاً عن رغبات أصحاب المصلحة الحقيقية وهم الملاك الحقيقيين للوطن وملتزماً باختياراتهم. إن الإنسان المصري هو حجر الأساس في بناء الوطن ومسيرته نحو التقدم، فلا يمكنه الركون إلى صور الإحباط والتواكل، كما لا يمكن تجاوزه وأن تفرض عليه أمور لم يشارك في مناقشتها والتوافق عليها.

إن المصريين مدعوون إلى إعادة تملك الوطن – وهو العنوان الذي اختاره حزب الوفد لبرنامجه الجديد - حتى يكونوا هم أصحاب القرار في كل ما يمس حياتهم ومستقبلهم، ويكون الحكام - أياً من كانوا - في خدمة المواطنين وليسوا مالكين لهم.

2008

21. التقدم إلى الـــــوراء. . . ! !

منذ أطلق الحزب الحاكم شعاره الشهير " بلدنا بتتقدم بينا" والواقع يشهد أن التقدم الوحيد الذي تحقق في ظل هذا الشعار إنما هو تقهقر إلى الوراء. وكان ذلك الشعار هو التالي لشعار" انطلاقة إلى المستقبل" والتي كانت أيضاً انطلاقة إلى الخلف وليس إلى الأمام. ولسنا في معرض بيان مظاهر التردي في جميع مجالات الحياة المصرية ونماذج الفشل الصارخ التي بات المصريون يشعرون إزاءها بالخجل قياساً إلى التقدم والتطور وتحسين جودة الحياة التي نجحت في تحقيقها لشعوبها دول صغيرة وناشئة لا يقارن حجمها ولا تاريخها أو إمكانياتها بما تملكه مصر وشعبها. وقد جاء الإعلان عن فوز دولة قطر بشرف تنظيم مونديال كرة القدم لعام 2022 مناسبة نكأت جروح المصريين وذكرتهم بفضيحة صفر المونديال الكبير حين فشلت حكومة الحزب الوطني الديمقراطي في الفوز بتنظيم مونديال 2010 الذي فازت به جنوب إفريقيا التي كانت دولة عنصرية يقاطعها العالم كله حتى سنوات قليلة مضت.

وقد شهد شعب مصر قفزة كبيرة أخرى إلى الوراء تمثلت في نكسة انتخابات مجلس الشعب التي جرت يوم الأحد 28 نوفمبر واستكملت جولة الإعادة فيها أول أمس، حيث ترتب عليها ومن دون أي مبالغة انهيار التعددية الحزبية الهشة التي بدأت مع صدور قانون نظام الأحزاب رقم 40 لسنة 1977 والذي نشأت على أثره مجموعة الأحزاب الرئيسية التي حلت محل المنابر الثلاثة التي أنشأها الرئيس السادات لتحل محل التنظيم السياسي الأوحد الذي سيطر على الحكم منذ قيام نظام يوليو عام 1952 متخذاً أسماء عدة كان أولها "هيئة التحرير" وآخرها "الاتحاد الاشتراكي" وما تلاه من "حزب مصر العربي الاشتراكي" وأخيراً ومنذ 1978 جاء الحزب الوطني الديمقراطي!

إن الحقيقة الواضحة فيما بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة هي أننا عدنا مرة أخرى إلى عصر الاتحاد الاشتراكي القائم على لتنظيم سياسي وحيد يحكم السيطرة

على الحكم من دون إتاحة أي فرص حقيقية للأحزاب والقوى السياسية الأخرى في المجتمع للتعبير عن آراءها والمشاركة في العملية السياسية لتمثيل فئات الشعب الملتفة حول مبادئها والمؤيدة لبرامجها ومرشحيها، الأمر الذي يلغي حق المواطنين في مباشرة حقوقهم السياسية ويغتال حريتهم في اختيار من يمثلهم في المجالس التشريعية ومن ثم من يحكمهم، ويقضي على أي فرصة لتداول السلطة في نظام يدعي أنه "ديمقراطي"!!

ونتيجة لهذا التراجع والتقهقر في مسيرة الديمقراطية المصرية ينشأ مجلس شعب أحادي الاتجاه ليس به إلا أعضاء اختارهم الحزب الحاكم هم إلى المعينين أقرب منهم إلى المنتخبين، يأتمرون بأمر قادة ذلك الحزب ويمررون له ما شاء من القوانين، ويبررون كل ما تقوم به حكومته من تصرفات تصادم آمال الناس وتطلعاتهم إلى غد أحسن، ضاربين بعرض الحائط رغبات المواطنين ومشكلاتهم، وعازفين عن الاستماع إلا إلى تعليمات وتوجيهات أصحاب الفكر الجديد وأمانة السياسات بحزبهم الأوحد.

إن مجلس الشعب الجديد يمثل نموذجاً فريدا بينَ المجالس النيابية في العالم المعاصر الذي تسوده الديمقراطية والتعددية الحزبية الصحيحة. فهو مجلس تشكل بعد عملية انتخابية شهد الجميع ببطلانها وأجمعت كافة القوى المشاركة فيها والمراقبين لها أنها أسوأ انتخابات جرت في بر مصر حيث طغت عليها أعمال العنف والبلطجة والتزوير وانفلات النظام في لجان التصويت وعمليات الفرز. وحتى اللجنة العليا للانتخابات لم تجد مفراً من الاعتراف بما جرى من اعتداء على القانون واجتراء على الشرعية وإهدار لحقوق الناخبين والمرشحين وإن حاولت التخفيف من حدتها. ومن أغرب أحداث تلك الانتخابات ما صرح به أمين التنظيم للحزب الحاكم حين قال في مقابلة تليفزيونية بثتها قناة العربية أنه لا يفشي سراً حين يقول " إحنا كنا شايفين المصاعب التي سيكون عليها حزب الوفد ستكون في الجولة الثانية وليس في الجولة

الأولى..." أي أن قطب الحزب الوطني كان على معرفة بمواقف مرشحي الوفد أثناء الجولة الأولى للانتخابات وقبل أن تعلن النتائج ! كيف تسنى لمسئول كبير في الحزب الحاكم أن يطلع على ما حققه نواب الوفد في المرحلة الأولى؟ وكيف له أن يعلم مقدماً أنه ستكون هناك جولة إعادة لمرشحي الوفد إلا أن يكون ذلك كله زلة لسان كشفت عما أراد أن يخفيه بقوله" لا أفشي أسراراً"!

وفضلاً عن المعلومات التي تواترت من المرشحين ومندوبيهم – ومنهم بعض مرشحي الحزب الحاكم – الذين تضرروا من أعمال العنف والبلطجة وتسويد بطاقات التصويت، فقد كشف بيان اللجنة العليا للانتخابات عن إلغائها 1053 صندوقاً " شابها العبث" وفي ذات الوقت تنفي اللجنة أن يكون هذا العبث قد مس نزاهة الانتخابات، فكيف بالله تم هذا العبث ولمصلحة من؟

إن مجلس الشعب القادم إذ يفتقد المعارضة الوطنية الجادة لن يكون في موقف يسمح له بالدفاع عن حقوق جماهير الشعب الذين سوف يضارون مما سيصدره المجلس من قوانين من المتوقع أن تتصادم مع مصالح الغالبية منهم. إن المجلس القادم منوط به مناقشة عدد مهم من القوانين ذات التأثير على الفقراء ومحدودي الدخل من أبناء مصر وفي مقدمتها قانون التأمين الصحي الذي ينتظره الملايين من المصريين الذين يفتقدون الرعاية الصحية في مؤسسات الدولة العلاجية ويتوقعون أن يعود مهندسوا قانون التامين الصحي إلى فكرة تحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة ويتم من خلالها تسريب مستشفيات التأمين الصحي إلى القطاع الخاص وتوجيهها لخدمة مصالح الفئات القادرة على تحمل نفقات العلاج الخاص. ومجلس الشعب القادم لن يكون في موقف يمكنه من فرض الرقابة الجادة على نظام العلاج على نفقة الدولة . كما لا يتصور أن يقدم المجلس الجديد على إصدار قانون محاكمة الوزراء أو قانون مكافحة الفساد. وسيكون تمديد العمل بحالة الطوارئ أمراً يسيراً في ظل مجلس شعب تسيطر عليه حكومة الحزب الحاكم بلا

معارضة من الوفد أو غيره من ممثلي المعارضة الوطنية. ومجلس الشعب الجديد سيكون جاهزاً لتمرير كل ما تطلبه الحكومة من تجاوزات في الإنفاق العام ولن يتعاطى مع تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات بالقوة اللازمة وسيكون على رئيس الجهاز أن يتوقع من الآن حجم المناوشات والمضايقات التي سيواجهها حين يقدم تقريره عن موازنة 2010/2009 إلى المجلس الجديد.

ومن غير المتوقع أن يتصدى المجلس الجديد لوقف إهدار الغاز الطبيعي بتصديره إلى إسرائيل وغيرها بأسعار بخسة، ولا أن يتخذ موقفاً حاسماً ضد الممارسات الاحتكارية التي يقودها رجال أعمال ذوي ارتباط بالسلطة. ومن نافلة القول إن مشكلات وقضايا السياسة الخارجية المصرية لن تكون في محل الاهتمام الجدير بها في المجلس الجديد الذي سيكون عليه دوماً أن يخضع لتوجيهات الحزب الحاكم. ولا يتوقع أن نشهد أعضاء في المجلس الجديد يتقدمون بأسئلة وطلبات إحاطة أو استجوابات إلى رئيس الحكومة والوزراء من شاكلة استجوابات علاء عبد المنعم ومصطفى بكري، ولن يجد النواب أنفسهم مضطرين إلى تقديم طلب لرئيس المجلس للانتقال إلى جدول الأعمال!

والأهم من ذلك كله، أنه بتشكيل مجلس الشعب الجديد فقد اكتملت منظومة المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية التي بيدها منع التزكية المنصوص عليها في المادة 76 من الدستور عن المستقلين الراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية العام القادم، وبذلك تبقى فرصة الترشح فقط لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي فضلاً عن ممثلي الأحزاب التي قبلت ما تفضل به عليها الحزب الحاكم من مقاعد في مجلسي الشعب والشورى. وبذلك تكون الانتخابات الرئاسية القادمة قد حسمت منذ الآن!

إن قرار الوفد بالانسحاب من الانتخابات التشريعية وغيابه بالتالي عن مجلس الشعب الجديد يمثل مصدر ضعف ووهن شديدين لذلك المجلس، ولكن يعوّض

ذلك ما اتجه إليه الوفد من تشكيل حكومة الظل التي ستمارس دورها في متابعة أعمال حكومة الحزب الحاكم ومراقبة تصرفاتها، كما ستراقب ما يصدر عن مجلس الشعب من قوانين وتوجهات، وستمارس دورها الرقابي لمصلحة الوطن، كما ستعمل على توضيح المواقف للمواطنين. وسوف تعمل حكومة الظل الوفدية على إعداد دستور جديد ومشروعات القوانين وبرامج الإصلاح في كافة مجالات الحياة في مصر، وستعمل مع كافة مؤسسات حزب الوفد وتشكيلاته في جميع المحافظات لتحقيق تنمية شعبية وتحسين جودة الحياة للمواطنين في العشوائيات ولسكان المقابر.

سيظل الوفد محافظاً على ثوابته وقيمه مدافعاً عن حق مصر في مستقبل أفضل وحق المصريين في التقدم إلى الأمام ملتزماً دائماً بأن ألقوة فوق الحق، والأمة فوق الحكومة.

2010

22. التقريـــر.....والجريمة المزدوجـــــة !

أقصد بالتقرير نتيجة عمل بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في شهر إبريل 2009 بناء على قرار أصدره في 12 يناير 2009 لتقصي الوضع في غزة بعد العدوان الإسرائيلي خلال الفترة من 27 ديسمبر 2008 حتى 18 يناير 2009. وقد صدر التقرير في 25 سبتمبر 2009 ورفع إلى مجلس حقوق الإنسان في 29 من نفس الشهر، وكانت البعثة برئاسة القاضي ريتشارد جولدستون القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، وعضوية كريستين تشينكين أستاذة القانون الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهينا جيلاني المحامية لدى المحكمة العليا لباكستان، والعقيد ديزموند ترافيرس الضابط السابق بقوات الدفاع الأيرلندية. وكانت أهم نتائج التقرير تأكيد البعثة ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب تفرض ضرورة أن يعرض تقريرها على مجلس حقوق الإنسان لرفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه، وكذلك أن يعرض على مجلس الأمن ومطالبته بتقديمه رسمياً إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية.

أما الجريمة المزدوجة، فالشق الأول منها هو إقدام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على مطالبة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتأجيل نظر التقرير والتصويت عليه حتى مارس 2010 وتفويت الفرصة على شعبه للحصول على إدانة دولية لجرائم إسرائيل وتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم نسف كل احتمالات المصالحة مع حماس والتي رحبت بالتقرير وأدانت تصرف عباس ووصفته بالخيانة. أما الشق الثاني من الجريمة المزدوجة، فهو هذا الصمت الرسمي والإعلامي والتعتيم العام الذي فرضته النظم العربية الحاكمة ووسائل الإعلام العربية على اختلافها في تعاملها مع التقرير. وقد كان المتصور أن تفتح صفحات الصحف وقنوات التليفزيون ومختلف وسائل الإعلام العربية لاستعراض التقرير وما انتهى إليه من توصيات كلها في مجملها إدانة

لإسرائيل ووصم لها بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين يجب عرضها على المحكمة الجنائية الدولية.

واللافت للنظر أن إسرائيل وكثير من الدول الغربية قد عارضت قرار تشكيل بعثة تقصي الحقائق بزعم أن مجلس حقوق الإنسان يخضع لسيطرة العرب والمناهضين لإسرائيل، كما امتنعت إسرائيل عن التعاون مع البعثة وعرقلت عقد جلسات الاستماع التي كانت البعثة تنوي تنفيذها في الضفة الغربية. كذلك يلفت النظر أن البعثة أصدرت نداءً دعت فيه جميع المهتمين من أشخاص ومنظمات إلى تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بالموضوع بغية مساعدتها في أداء مهمتها، وبرغم الضجة التي أثارها العديد من الأفراد والمنظمات العربية في أعقاب العدوان الإسرائيلي حول إعداد ملف بالجرائم الإسرائيلية بهدف التوصل إلى إدانة دولية لإسرائيل وجرائمها، إلا أننا لم نسمع عن جهة عربية مدنية أو حكومية استجابت إلى نداء بعثة جولدستون وقدمت لها ما لديها من أدلة إدانة لجرائم إسرائيل ضد أهل غزة والشعب الفلسطيني عامة في الأراضي المحتلة!

والآن دعونا نلقي نظرة سريعة على أهم ملامح ذلك التقرير التاريخي والاستنتاجات والتوصيات التي انتهى إليها لندرك حجم الخسارة التي لحقت بالقضية الفلسطينية والدمار الذي أحدثه محمود عباس لحقوق الشعب الفلسطيني بخضوعه للضغط الإسرائيلي وموافقته على طلب تأجيل مناقشة التقرير في مجلس حقوق الإنسان، مما يدعونا إلى تصديق أن هذا الموقف المخزي جاء نتيجة تهديد إسرائيل بضرب مصالحه وأولاده وغيرهم من قيادات السلطة الفلسطينية في تعاملاتهم الاقتصادية مع إسرائيل، فضلاً عن تهديدها بفضح دور السلطة الفلسطينية في إمداد إسرائيل بمعلومات مهمة ساعدتها في ضرب غزة والعدوان عليها.

وقد بدأ التقرير بالتأكيد على أن مهمة البعثة هي" التحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في

سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة بين 27 ديسمبر 2008 وحتى 18 يناير 2009، وسواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها". كما أكدت البعثة أن الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في سياق عملياتها العسكرية كانت موضع دراسة من البعثة كونها تمثل قيوداً مفروضة على حقوق الإنسان والحريات. وقد أدان التقرير الحصار المفروض على قطاع غزة واعتبره نوعاً من العزل الاقتصادي والسياسي، مما خلق حالة طوارئ تضعف قدرات السكان وقدرات قطاعات الصحة والمياه وغيرها على الاستجابة لحالة الطوارئ الناشئة عن العمليات العسكرية. وأعلن التقرير أن إسرائيل ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة ضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية وغيرها لتلبية الاحتياجات الإنسانية دون قيد من القيود.

وبالنسبة لهجمات القوات الإسرائيلية على المباني الحكومية وأفراد السلطات في قطاع غزة بما في ذلك الشرطة، فقد رفض التقرير الحجة الإسرائيلية بأن تلك المؤسسات السياسية والإدارية هي جزء من البنية الأساسية الإرهابية لحماس، وأن الهجمات التي شُنت على مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيسي بقطاع غزة تشكل هجمات متعمدة على أهداف مدنية، وهي بذلك انتهاك لقاعدة القانون الإنساني الدولي العرفي. كما أكد التقرير أن شرطة غزة هي هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القوانين، وبذلك لا تقبل البعثة القول بأن أفراد الشرطة الذين قتلوا يوم 27 ديسمبر 2008 كانوا يضطلعون بدور مباشر في أعمال القتال، ومن ثم فهم لم يفقدوا حصانتهم المدنية من الهجوم المباشر. وأكد التقرير أن البعثة لم تعثر على أدلة توحي بأن الجماعات المسلحة الفلسطينية قد وجهت المدنيين إلى مناطق كانت تُشن فيها هجمات أو أنها قد أجبرت المدنيين على البقاء بالقرب من أماكن الهجمات، كما أن الأحداث التي حققت فيها البعثة لم تثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية أو كدروع لحماية أنشطة عسكرية، كما استبعدت البعثة في تقريرها أن

تكون الجماعات المسلحة الفلسطينية قد باشرت أنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة التي استخدمت كملاجئي أثناء العمليات العسكرية وهاجمتها إسرائيل بوحشية بزعم أن مقاتلي حماس استخدموها لأغراض عسكرية. وبينت البعثة أن قصف مجمع المكاتب الميداني لوكالة الأمم المتحدة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى [الأونروا] يوم 15 يناير 2009 بالذخائر العالية التفجير وذخائر الفسفور الأبيض كان هجوماً خطيراً إلى أبعد الحدود نظراً لاستخدامه كمأوى لحوالي 600 – 700 شخص من المدنيين وبرغم تنبيه إسرائيل إلى الأخطار التي أحدثتها. كذلك خلصت البعثة إلى حدوث انتهاك للحظر المفروض على شن هجمات على المستشفيات المدنية، وأن سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية في الهجوم على مواقع يحتمي بها مدنيون يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وأن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً للحق في الحياة. كذلك أدانت البعثة التدمير المتعمد للمباني المدنية والمنشآت الصناعية والبنية الأساسية في مجال إنتاج الغذاء والإمداد بالمياه.

وفي الختام نجمل سريعاً أهم توصيات بعثة تقصي الحقائق والتي أكدت على ضرورة المحاسبة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وحق الفلسطينيين في الحصول على تعويضات لما أصابهم من عدوان وما ترتب عليه من أضرار. كذلك شملت توصيات البعثة ضرورة فك الحصار المفروض على قطاع غزة وتيسير عمليات التعمير، وأهمية حماية منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، ثم حتمية متابعة توصيات البعثة حتى لا يلفها النسيان كما يحدث عادة في مثل تلك التقارير. وسوف نعود إلى تفصيل توصيات بعثة تقصي الحقائق واستقراء دلالاتها في مقال الأسبوع القادم إن شاء الله، وإن كنا نؤكد في ختام مقال اليوم أن رفض عباس مناقشة تقرير البعثة أمام مجلس حقوق الإنسان وموافقته على تأجيل

المناقشة وصمت الأنظمة العربية عن هذا الموقف، يضعهم جميعاً في خانة واحدة مع إسرائيل ويجعلهم مسئولين مثلها تماماً عن جرائم الحرب التي ارتكبتها، ويؤهلهم للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.

2009

23. الحرب على غزة..... شفاء من عقدة 1967!

من النظريات الإسرائيلية الشائعة في تفسير آثار حرب 1967 أنها كانت نهاية لمرحلة سابقة وبداية عهد جديد في السياسة العربية. وحسب ما كتب مالكوم كير رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت والذي قتل بالقرب من مكتبه في الثامن عشر من يناير 1984 أن السياسة العربية لم تعد كما كانت قبل 1967، فقد كانت حرب الأيام الست في يونيو من ذلك العام بمثابة مباراة كارثية كتبت على العرب من دون اختيار، وتركت وراءها لاعبين معوّقين لمدى الحياة وآخرين تملكتهم المرارة من الهزيمة فتحولوا إلى أعداء يحاربون بعضهم بعضاً بشراسة غير مسبوقة.

إن التاريخ يشهد أنه منذ 1948 وحتى 1967 لم تحاول دولة عربية واحدة بدء حرب مع إسرائيل، بل كانت الأخيرة هي دائماً البادئة بالعدوان كما ح1948،اشتراكها مع انجلترا وفرنسا في العدوان الثلاثي على مصر، ومن قبلها كانت الغارة الإسرائيلية التي قادها أريل شارون في أكتوبر 1953 على قرية قبية الأردنية وقتل فيها 69 من المدنيين وتم تدمير الجانب الأكبر من القرية، والعدوان على غزة فيما أطلقت عليه إسرائيل عملية الرمح الأسود في فبراير عام 1955 حين قتلت 38 من المواطنين المصريين والتي تقول المصادر الإسرائيلية أنه سبب حرجاً كبيراً لعبد الناصر ودعاه إلى مراجعة سياسته نحو إسرائيل. وفي الحادي عشر من ديسمبر 1955 شنت إسرائيل عدواناً على سوريا فيما أسمته عملية أوراق الزيتون والتي أدانها مجلس الأمن في قراره رقم 111 الصادر في 19 يناير 1956 والذي شجب الاعتداء الإسرائيلي كالعادة واعتبره رداً غير مبرر على اعتراض زوارق بحرية سورية لقطع من البحرية الإسرائيلية في بحيرة طبرية، كما اعتبره انتهاكاً لاتفاق الهدنة الموقع بين سوريا وإسرائيل ودعا الأخيرة إلى الالتزام باتفاق الهدنة. وأخيراً وقبل شهور قليلة من حرب 1967 قامت إسرائيل في 13 نوفمبر 1966 بالعدوان على موقع عسكري أردني وقتلت 15 جندياً وثلاثة مدنيين وهدمت 125 منزلاً باستخدام الديناميت، كل ذلك

رداً على ادعاءها مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين في انفجار لغم أرضي. وهكذا كانت سياسة إسرائيل طوال تاريخها هو الردع والعدوان غير المبرر رداً على أحداث عادية حتى كانت حرب يونيو 1967.

لقد عاشت النظم الحاكمة العربية تحلم بجولة جديدة للحرب منذ هزيمة جيوشها مجتمعة من عصابات إسرائيل وإعلان الدولة الإسرائيلية في 15 مايو 1948 ،ولم يكن هناك ما درجوا بعدها على تسميته بعملية السلام! وقد انعكست الهزيمة على واقع الشعوب العربية بتكريس الحكم العسكري حيث وقعت ثلاث انقلابات عسكرية في سوريا فيها منذ 1949، وقتل الملك عبد الله ملك الأردن في 1951، واستولى الضباط الأحرار على السلطة في مصر في يوليو 1952. وفي جميع تلك الانقلابات العسكرية والسياسية كان المنقلبون يوجهون اللوم الشديد للأنظمة السابقة لفشلها في الحفاظ على أرض فلسطين ويعيرونها بهزيمة 48، وكان وعدهم الأساسي لشعوبهم هو استرجاع فلسطين وإلقاء إسرائيل في البحر.

وجاءت حرب 1967

وعلى العكس من هزيمة الجيوش العربية في 1948 التي ترتب عليها استيلاء العصابات الصهيونية على أغلب أراضي فلسطين وطرد ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين في المخيمات، فإن حرب 1967 نتج عنها فقدان الدول العربية الثلاثة التي خاضتها لأجزاء مهمة من أراضيها مع بقاء سكانها في مواطنهم، فظل المصريون من أهل سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى تم تحريرها في حرب 1973، بينما استمر الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، والسوريون من سكان الجولان يعانون من ضراوة الاحتلال الإسرائيلي حتى اليوم.

لقد كانت 1967 بالأساس هزيمة لشعوب الدول التي خاضت الحرب مع استمرار نظم الحكم قوية على مواطنيها. ففي مصر استمر عبد الناصر في الحكم رغم إعلانه

استقالته ثم عودته إلى الحكم بعد مظاهرات 9 و10 يونيو، وفي سوريا تمكن قائد القوات الجوية ووزير الدفاع حافظ الأسد من الاستيلاء على الحكم بعد عامين من ضياع الجولان، كما استمر الملك حسين في حكم الأردن بعد ضياع الضفة الغربية. ويعلق مالكوم كير على ذلك بقوله أن القادة في الدول العربية الثلاثة التي خسرت الحرب تمكنوا من البقاء والحكم مدى حياتهم ومنهم من خلفه ابنه.

وتمضي النظرية لتقول أن النتيجة الأساسية لحرب 1967 أن نظم الحكم العربية قد تحولت عن فكرة الحرب لتحرير فلسطين وإعادة الأرض السليبة لأصحابها إلى الاهتمام بتكريس سلطاتها على شعوبها تاركة الفلسطينيين يحاربون قضيتهم بمفردهم. ويعبر عن تلك النظرية مجموعة من الباحثين في تجمع " إستراتيجية الشرق الأوسط "بجامعة هارفارد الأمريكية المعروفة باسمMESH، وتركز مقولاتهم على أن النظم العربية بعد 1967 أصبحت أكثر برجماتية وعلى استعداد لتقبل إسرائيل كحقيقة واقعة بعد أن عملت الهزيمة على تقليم حماسها الزائد الذي كانت تغذيه أحلام القومية العربية وأفكار الناصرية والتي كانت آلام هزيمة 48 تشحنها بالرغبة في الانتقام. وبالنسبة لهؤلاء الباحثين، فإن حرب 1973 كانت استثناء من القاعدة الجديدة التي ألزم العرب أنفسهم بها وهي ألا حرب مع إسرائيل وأن السلام هو خيارهم الإستراتيجي. ويعتقد هؤلاء المحللين المشايعين لإسرائيل أن هزيمة 67 لم تؤد إلى زعزعة نظم الحكم في الدول العربية بسبب توحد الحكام وشعوبهم وخوفهم جميعاً من تكرار كارثة 48، وكان ما يزعجهم جميعاً تخيل أن يجدوا القوات الإسرائيلية على مشارف القاهرة كما فعلت في 1973 أو في قلب عاصمة عربية كما فعلوا حين دخلت بيروت في 1982. لقد أصبحت ذكريات وكابوس 67 هي التفاهم الضمني بين الحكام العرب وشعوبهم، وأصبح هناك نوع من التوافق مضمونه أن يجتهد الحكام في تجنب الحرب، وفي المقابل تبقى الشعوب ساكنة مستكينة لهم. وقد أوفى الحكام العرب بوعدهم لشعوبهم فتجنبوا حرباً جديدة مع إسرائيل وراحوا

يقنعون أنفسهم وشعوبهم بفكرة السلام كخيار إستراتيجي، وصاروا يخوفونهم من كوارث الحروب ويمنونهم بما سوف يتحقق لهم من رغد الحياة في ظل السلام!

ويبدو أن هذا السلوك المتوافق على تجنب الحرب كان سبباً في خفوت حركة القومية العربية وابتعاد الشعوب العربية عن أفكار الناصرية، إلا من بعض الدول التي لم تكن طرفاً في حرب 67 مثل العراق أيام حكم البعثيين وليبيا القذافي، وراح الناس يبررون انصرافهم عن فكرة الحرب من أجل فلسطين بأنه يكفيهم ما أصابهم من ويلات الحرب من أجل فلسطين، وأن الفلسطينيين هم الذين فرطوا في أراضيهم وباعوها للصهاينة، وأن عليهم أن يسترجعوا ما فقدوه بجهودهم وأن يحاربوا هم معركتهم ولا ينتظروا أن يحارب غيرهم من أجلهم. ويبدو أن هذا التحليل له قدر من الصحة، فلم تشهد السنوات من 1967 حرباً عربية ضد إسرائيل حتى كانت حرب 1973 والتي جاءت استثناءا من فلسفة تجنب الحرب مع إسرائيل. وفي رأي محللين غربيين كان هدف مصر من شن حرب 1973 لم يكن غزو إسرائيل أو تحرير فلسطين، بل استعادة الأرض المحتلة في سيناء ومن ثم انتهاز الفرصة للانكفاء على نفسها وتركيز الاهتمام في قضاياها المحلية بعد أن تنسلخ عن القضية الفلسطينية.

ويرى محللون غير محايدين - ممن يروجون النظرية الإسرائيلية في تفسير حروبها ضد العرب- أنه بينما وضعت حرب 67 نهاية لفكرة الصراع العربي الإسرائيلي، فإن حرب 73 تعتبر تكريساً لفكرة تجنب الحروب حيث كانت نتيجتها استعادة مصر سيناء مما يمكنها من الاسترخاء بعد ذلك وترك الإسرائيليين والفلسطينيين يخوضون حروبهم بعيداً عنها. وكذلك فعلت سوريا التي اكتفت من حرب 1973 بشرف المشاركة رغم أنها لم تنجح في تحرير الجولان كما فعلت مصر والتي استكملت تحرير سيناء باستعادة طابا بعد تسع سنوات من انتهاء الحرب حين

كسبت قضية التحكيم الشهيرة في 1982. ويميل بعض المؤيدين لتلك الأفكار إلى تذكر مقولة الرئيس السادات الشهيرة " أن حرب أكتوبر 1973 هي آخر الحروب"!!

العدوان الإسرائيلي تخلص العرب من عقدة 67

يخطئ الإسرائيليون حين يعتقدون أن روح القتال قد ماتت عند العرب وأنهم استكانوا لما يسمى عملية السلام التي لا تنتهي إلى شيء. ويخطئ قادة إسرائيل وصقور الحرب فيها إذ يتصورون أنهم أصبحوا القوة التي لا منازع لها في المنطقة يفعلون ما يشاءون حينما وأينما يريدون من دون توقع رد فعل مماثل من جانب الدول العربية. ويزيد خطأ إسرائيل أن تتصور أنها قد انفردت بالفلسطينيين المحصورين في غزة أو المكبلين بقيود الاحتلال والسلطة الوطنية في الضفة الغربية.

إن الأجيال الحالية من المواطنين العرب لم تشهد هزيمة 1967، بل أغلبهم يتفاخرون أنهم كمن جيل أكتوبر وهم محقون في ذلك. إن ذكريات نكبة 48 وما تلاها من هزائم متكررة نتيجة العدوان الإسرائيلي المتوحش قد اندثرت من أذهان ملايين العرب، ولم تبق في مخيلتهم سوى صورة إسرائيل المعتدية التي تستخدم ترسانة أسلحة متفوقة وتقنيات عسكرية غاية في التقدم، وتساندها سياسة أمريكية لا تخفي تأييدها السافر لإسرائيل وتماري دائماً في الحق العربي. لقد نجحت إسرائيل في بعث الروح العربية المدافعة عن حق العرب في الحياة الآمنة والمساندة للحق الفلسطيني وذلك بعدوانها السافر على لبنان في 2000 وحربها غير المبررة على الجنوب اللبناني والتدمير غير المسبوق لبيروت وأجزاء من لبنان في صيف 2006 وعدوانها المستمر والمتكرر على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، فضلاً عن أطماعها في سيناء المصرية التي لا تخفى على أحد.

الأشباح التي يخشاها الإسرائيليون

برغم القسوة والوحشية في اعتداءاتها الأخيرة على لبنان وغزة، فإن إسرائيل باتت تعيش حالة من الرعب الكامن تفسر جانباً من تحولاتها السياسية في الفترة الأخيرة. فقد كشفت حربها ضد فرق المقاومة الإسلامية التابعة لحزب الله في صيف 2006 صورة بالغة القسوة لحجم المفاجئة التي اضطرت إسرائيل للاعتراف بها حين عجزت عن كسب حرب غير نظامية يخوضها مقاتلون يبحثون عن الشهادة. وأكد تقرير لجنة فينوجراد أن تلك الحرب كانت فرصة ضائعة حيث بدأت إسرائيل حرباً طويلة وانتهت بدون نصر واضح، وأن منظمة شبه عسكرية وبضعة آلاف من المقاتلين قاوموا لعدة أسابيع أقوى جيش في الشرق الأوسط يتمتع بسيطرة جوية كاملة وميزات الحجم الكبير والتقنية العالية. وقد استمرت صواريخ حزب الله تنهال على مدن وبلدات إسرائيل طوال فترة الحرب ولم تفلح قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في وقفها. كما فشلت العملية البرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في تحقيق مكاسب عسكرية. ولا تزال قوة حزب الله في لبنان وصواريخه تمثل شبحاً يخشاه الإسرائيليون. كذلك الحال مع الهجمة الإسرائيلية على غزة في الأيام الأخيرة من عام 2008 والتي توقفت بقرار من إسرائيل مع ملاحظة أن حركة حماس ظلت صامدة في موقفها ولم تطلب وقف إطلاق النار – على الأقل علانية – طوال فترة العدوان. وتبقى صواريخ القسام الشبح الثاني الذي يهدد ملايين الإسرائيليين.

ويتمثل الشبح الثالث أو الكابوس الأكبر لدى الإسرائيليين في احتمال نجاح حركة حماس في السيطرة على الضفة الغربية نتيجة ما اكتسبته من قوة معنوية على الأقل في صمودها ضد الهجمة الإسرائيلية الأخيرة، وبفضل الضعف الواضح للسلطة الفلسطينية وترنح موقف الرئيس محمود عباس الذي لا حول له ولا قوة في مواجهة

الصلف الإسرائيلي وتعمدها إفشال سلسلة طويلة من مفاوضاته معها وتجريدها إياه من أي فرصة يقدم نفسه بها للفلسطينيين كقائد يستطيع تحقيق حلم الدولة الفلسطينية المستقلة. إن سيطرة حماس على الضفة الغربية ستجعل مدناً إسرائيلية رئيسة ومطارها الدولي وكثيراً من النقاط الحساسة القريبة من الضفة الغربية هدفاً سهلاً للصواريخ الحمساوية بأكثر ما كانت تستطيعه انطلاقاً من غزة.

وعلى عكس ما حدث في أعقاب هزيمة 67 من ارتفاع نغمة الغرور الإسرائيلي وترديدها لمقولة أنها تملك جيشاً لا يهزم قادر على هزيمة الجيوش العربية مجتمعة، فإن الإسرائيليين الآن باتوا في فزع من صواريخ حزب الله في لبنان وكذلك هم يرتعدون رعباً من صواريخ القسام وجراد والكاتيوشا التي تنهمر عليهم من قطاع غزة.

إن سياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين يراها كثير من المحللين الإسرائيليين كارثية ضد مصالح الدولة العبرية، فقد أشعلت إسرائيل في العرب نار الغضب والرغبة في الانتقام ، كما كشفت للعالم صورتها الحقيقة كدولة أساسها العدوان بدلاً من صورة الدولة المعتدى عليها التي يحوطها الأعداء المتربصين بها من كل جانب. وإذا كان العرب قد تجنبوا الحرب لسنوات طويلة بفعل الخوف من قوة إسرائيلية تخيلوها لا تقهر، فإنهم قادرون الآن على صنع السلام باستثمار قوة وإقدام الملايين المتحررين من ذكريات الهزائم في 48 و67، وتصعيد خوف الإسرائيليين من القوة العربية التي تمثلت في الانتصار المصري في 73 والصمود اللبناني في 2006 لبنان والفلسطيني في 2009/2008. إن على العرب استثمار التيارات الجديدة في إسرائيل التي ترى الخطر فيما تقوم به حكومتهم من عدوان على الفلسطينيين وتعتبره بداية لنهاية دولتهم. إن القناعة الجديدة لدى كثير من الإسرائيليين بدأت تركز على حقيقة أن الإقرار بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة والعودة إلى حدود 1967 هو مفتاح حل جميع

مظاهر الصراع العربي الإسرائيلي وأساس تحقيق السلام في المنطقة. فهل نرى في القريب موقفاً عربياً جديداً يرى السلام الخيار الأفضل الذي تفرضه القوة العربية والثقة بما تملكه الشعوب العربية من قدرات وطاقات لا قبل لإسرائيل بمواجهتها إذا أحسن القادة العرب توظيفها في إدارة الصراع؟

2009

24. الحزب الوطني يرسب في اختبار الملكية الشعبية!

يحاول الحزب الوطني بشتى الطرق الرد على الانتقادات القاسية التي وجهها الخبراء والقوى السياسية المعارضة لمشروعه الذي أطلق عليه اسم " البرنامج المصري للملكية الشعبية"، كما يحاول تحسين صورة المشروع بين عامة الشعب الذين أبدوا عدم اقتناعهم به على الأقل. لذلك فقد عقد الحزب الوطني لنفسه اختباراً خاصاً حيث انتقى سبعة وخمسين سؤالاً تتردد بين الناس وأعد إجابات عنها نشرها في ورقة معلنة على موقعه في شبكة الإنترنت. وتوضح القراءة المحايدة لتلك الورقة أن الحزب قد رسب بتفوق في الاختبار الذي أعده لنفسه، فقد جاءت الإجابات تكراراً لذات الأفكار والتصريحات ولم تقدم جديداً أو تضيف دليلاً واحداً يؤكد للناس أنهم بصدد مشروع جاد سوف يعود عليهم بفوائد مادية ذات معنى، ولم يستطع الحزب من خلال إجاباته على الأسئلة التي اختارها وصاغها خبراؤه أن يقدم ما يقنع الناس أن توزيع نسب من أسهم بعض شركات قطاع الأعمال العام سوف يتيح لتلك الشركات مستوى أعلى من الكفاءة وحسن الإدارة، أو أن الدولة في نهاية الأمر ستحقق إيرادات تعوضها عن نصيبها من أرباح الشركات التي ستوزع نسب من أسهمها بالمجان.

وفي محاولة توضيح طبيعة هذا المشروع جاء الرد في ورقة الحزب بأنه أسلوب جديد لنقل ملكية أسهم بعض شركات قطاع الأعمال العام إلى المواطنين المصريين مجاناً. ووجه المغالطة في هذا التعبير أن نقل الملكية لن يكون لجميع المواطنين كما توحي بذلك العبارة التي استخدمها الحزب، بل هو يقتصر على من يبلغ يوم توزيع الصكوك واحداً وعشرين عاماً. ويستمر الحزب في تقديم صورة مغلوطة عن مشروعه الجديد بالادعاء أنه يأتي في إطار السياسة المتبعة لإدارة الأصول المملوكة للدولة والتي تتضمن خصخصة بعض الأصول ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وضخ استثمارات جديدة في شركات قطاع الأعمال العام، وتسوية المديونية المتعثرة لتلك الشركات، وتطوير إدارتها وتطبيق قواعد الحوكمة فيها. ولم توضح إجابات الحزب

الوطني كيف سيحقق التوزيع المجاني لأسهم بعض الشركات تلك الأهداف التي يدعيها من إدارة الأصول المملوكة للدولة.

ويستمر الحزب في محاولة تسويق مشروع الملكية الشعبية بتقديم إجابات عن أسئلة ابتكرها ولم يطرحها المعارضون ولا تمثل مصدر قلق للمواطنين، منها إجابات عن عدد شركات قطاع الأعمال العام التي تم خصخصتها في السنوات الماضية، وما هي حصيلة الخصخصة، وما هو حجم الاستثمارات الجديدة في شركات قطاع الأعمال العام وحجم مديونيتها المتعثرة التي تم تسويتها؟ والإجابات التي أوردها الحزب عن تلك الأسئلة هي مجرد بيانات سبق نشرها في تقارير وزارة الاستثمار وهي متاحة على موقعها في شبكة الإنترنت وكانت مادة متكررة لتصريحات وزير الاستثمار وليس بها جديد يوضح حقيقة مشروع التوزيع المجاني للأسهم أو مبررات إعلانه في هذا التوقيت.

وحين يجيب الحزب عن سؤال حول محصلة سياسات إدارة الأصول المملوكة للدولة نراه يقدم معلومات تؤدي بطبيعتها إلى رفض فكرة التوزيع المجاني وتجعلها غير مبررة ولا تساند فكرة المشروع من أساسه. فالحزب يقول أن سياسات الخصخصة - التي تم تطبيقها قبل هذا المشروع الجديد - قد حققت ارتفاع إيرادات شركات قطاع الأعمال العام من 34 مليار جنيه في يونيو 2003 لتصل إلى 60 مليار جنية في يونيو 2008. كما حققت انخفاضاً في عدد الشركات الخاسرة من 63 شركة إلى 41 شركة في نفس الفترة. وكذلك انخفضت مديونية الشركات للبنوك العامة من 31.5 مليار جنيه إلى أقل من 10 مليار جنيه في ثلاث سنوات. وتحولت شركات قطاع الأعمال العام في مجملها من تحقيق صافي خسائر 1.3مليار جنيه إلى تحقيق صافي ربح 5.5 مليار جنيه في فترة خمس سنوات تقريباً، هذا بخلاف حصيلة الخزينة العامة من بيع شركات قطاع الأعمال العام منذ 2004 وحتى 2008 والتي بلغت 2.7 مليار جنيه. وقد فتح الحزب الوطني بهذه المعلومات الباب كي يتساءل الناس لماذا يترك

الحزب الوطني هذا النجاح ويتحول إلى توزيع مجاني لنسب من أسهم ستة وثمانين شركة هي الباقية من شركات قطاع الأعمال العام؟ إن تلك الإجابات تثير الشكوك حول مصداقية ما يدعيه الحزب وأصحاب مشروع الملكية الشعبية من أن توزيع الأسهم على ما يقرب من 41 مليون مواطن سيحقق نتائج على نفس المستوى السابق تحقيقه. كما تؤكد هذه المعلومات عن نجاح برنامج إدارة الأصول أن للحزب أهدافاً أخرى للتخلص من تلك الشركات لإتمام خصخصتها بشكل غير مباشر عن طريق توزيع أسهمها ثم بيعها بواسطة المواطنين أنفسهم لمن هم أقدر على امتلاكها.

ولا يزال هدف الملكية الشعبية غير واضح

عند طرح السؤال عن الهدف من برنامج الملكية الشعبية نرى الحزب الوطني يعود إلى تكرار الصياغات الإنشائية الفارغة من المضمون من عينة " إعطاء الفرصة للمواطن المصري في تملك بعض الأصول المملوكة للدولة" من دون تبرير لماذا يقصر تلك الفرصة على بعض المصريين وليس جميعهم. ويضيف الحزب عبارات من نوع " تمكين المواطنين من الاستفادة من عوائد الشركات التي ستوزع عليهم أسهمها بشكل مباشر" وذلك من دون أن يقدم رقماً يوضح تلك العوائد، ومن دون التعرض لاحتمال تجمع تلك العوائد في أيدي الحفنة من أصحاب الأموال الذين سوف تستقر الأسهم عندهم! ويستمر أصحاب مشروع الملكية الشعبية يرددون أهدافاً خيالية لا يمكن تحقيقها حين يطرحون فكرة تحسين أداء الشركات الداخلة في البرنامج من خلال مراقبة المساهمين بشكل مستمر، وخضوع هذه الشركات لمزيد من الشفافية والإفصاح! وأعجب أن الحزب وأصحاب مشروع الملكية الشعبية لا يزالون يصرون على أن التمليك المجاني لنسب من أسهم الشركات سيجعل الملايين من أصحاب الأسهم المجانية قادرين على رقابة وتقييم أداء الشركات وهم الفقراء والعاطلين وأغلبهم لا يقرأ ولا يكتب. ويكفيني في هذا الصدد الرأي الذي اضطر

وزير الاستثمار إلى إعلانه في مجال رده على مداخلات المشاهدين أثناء لقاءه مع قناة الساعة الفضائية الأسبوع الماضي حين أراد أن يطمئنهم إلى عدم إمكان سيطرة من ستتجمع لديه نسب كبيرة من الأسهم على إدارة الشركات وتوجيهها بما يحقق مصالحه الذاتية، بقوله " لا تنسوا أن الحكومة لها نصيب في تلك الشركات لن يقل في أي حال عن 33% وبذلك ستظل هي المسيطرة على إدارتها وتستطيع بذلك إحباط أي توجهات لأصحاب الأسهم الموزعة مجاناً أومن سيشتريها منهم"! الله أكبر، إذن أين الرقابة الشعبية وأين تمكين المواطنين من ممارسة حقوق الملكية على تلك الشركات؟ وأين ذهبت دعاوى تحسين الإدارة بفضل الرقابة الشعبية؟

ولا تزال الأرقام غير معروفة

ومما يثير الدهشة أنه ومع كل الجهد المبذول في تسويق هذا المشروع ومحاولة إقناع الناس بمزاياه التي لا يراها إلا أصحابه في الحزب الحاكم، وعلى الرغم من الادعاء المتكرر بأن الحزب والحكومة يدرسان هذا المشروع منذ سنوات قيل أنها ثلاثة وفي قول آخر أربعة، إلا أنه وحتى الآن لا توجد أي أرقام توضح قيمة الصك الذي سيحصل عليه المواطنون السعداء ممن تجاوزوا شرط السن، ولم يقدم مروجو المشروع أي أرقام عن قيمة رسم التداول الذي سيفرض على بيع الأسهم حين قيدها في سوق الأوراق المالية، ولم يقدم وزير الاستثمار تقديراً لحجم الإيرادات التي ستؤول إلى الحكومة نتيجة تحصيل ذلك الرسم ، كذلك لم يتم الإفصاح عن تكلفة تنفيذ هذا البرنامج بكل ما يتطلبه من طباعة ملايين الصكوك واستخدام آلاف العاملين في توزيعها، ومتابعة مشكلات التنفيذ وملاحقة شكاوى المواطنين بافتراض أن عملية إصدار وطباعة الصكوك ستخلو من الأخطاء. بل كل ما يقدمه أصحاب المشروع وفي مقدمتهم وزير الاستثمار أن تلك الأمور سوف تبحث وتحدد حين يعد مشروع القانون المنظم لعملية نقل الملكية إلى المواطنين!

إن مجمل إجابات الحزب الوطني الحاكم على الأسئلة التي اختارها تفتقر إلى البيانات الرقمية والأدلة الموضوعية التي يتطلع الناس إليها كي يستطيعوا الاطمئنان إلى هذا البرنامج الذي عجز الحزب عن تبرير توقيته مكتفياً بالقول أنه كان يجب إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام لكي تصبح مؤهلة لتنفيذه، وهي كما نرى إجابة غير مقنعة. وحين يؤكد الحزب في ورقة الأسئلة والأجوبة أن برنامج الملكية الشعبية يعود بالنفع على المواطن والشركات والموازنة العامة للدولة وبالتالي على الاقتصاد المصري، لا يقدم بياناً رقمياً واحداً وهو الحزب المسيطر على الحكم منذ ثلاثين عاماً وتتاح له كل المعلومات والبيانات، كما أنه يدعي أن المشروع تجري دراسته منذ أربع سنوات. ولا رقم واحد!!!

ورغم تكرار الحديث عن تقسيم الشركات الداخلة في برنامج الملكية الشعبية إلى أربع مجموعات، فإن ورقة الأسئلة والأجوبة لم تقدم بياناً بالشركات الداخلة في كل مجموعة، ولا تزال الأمور في حكم الغيبيات، وهو أمر لا يتصور مع برنامج عكف الحزب على دراسته أربع سنوات ومعه خبراءه المصريين ومن تمت الاستعانة بهم من الخبراء الأجانب!

الاستهانة بعقول الناس

والغريب أن إجابات الحزب عن أسئلة المواطنين والمعارضين للمشروع اتسمت في جانب كبير منها بدرجة واضحة من الاستهانة بعقول الناس، والدليل على ذلك الإجابة عن السؤال الخاص بكيفية التحقق من عدم حصول أي مواطن على أكثر من صك واحد؟ فقد جاءت الإجابة سطحية وغير محددة أن ذلك سيتم من خلال نظم التوزيع التي لم يفصح الحزب عنها، ويبني الحزب رده بالقول إن قاعدة بيانات الرقم القومي ستكون هي وسيلة التحقق من عدم تكرار الصرف لنفس المواطن. والحزب في هذا يتغافل عن حقيقة أن ملايين المصريين ممن بلغوا الحادية والعشرين ليس لديهم بطاقات الرقم القومي حتى الآن! وفي محاولة للتعرف على عدد من يحملون بطاقة

الرقم القومي لم أجد في موقع وزارة الداخلية في شبكة الإنترنت سوى بيان يعود إلى عام 2002 أنه قد تم إصدار ما يزيد عن عشرة ملايين بطاقة حتى ذلك التاريخ! فكيف سيحصل المواطنون الذين لا يملكون بطاقات الرقم القومي على الصكوك خاصة وأن حمل تلك البطاقة هو أحد شرطين للحصول عليها والشرط الثاني هو أن يكون المواطن قد بلغ واحد وعشرين عاماً على الأقل؟ وكيف يستقيم التقدير الذي يردده أصحاب المشروع أنه سيتم تنفيذه في خلال مدة ستة أشهر من تاريخ إصدار التشريع المنظم لعملية توزيع الصكوك ثم تكون بعدها فترة سماح لمدة عام للحصول على الصك من المنافذ المركزية، وهل ستكفي تلك المدة لاستكمال إصدار بطاقات الرقم القومي لكل المواطنين المستحقين للصكوك والذين لا يحملون تلك البطاقات؟

ومما يؤكد سلامة موقف المعارضين للمشروع أن الردود التي احتوتها ورقة الحزب الوطني جاءت غير محددة ولا تقدم أي توضيح مقنع خاصة بالنسبة لعدد من التساؤلات المهمة مثل من الذي سيدير الشركات بعد توزيع أسهمها على المواطنين؟ وهل سيؤدي اتساع قاعدة الملكية إلى تحسين أداء الشركات؟ وكيف يمكن تمثيل ملايين المواطنين مالكي الأسهم في الجمعيات العامة للشركات؟ في كل تلك التساؤلات الحيوية لم يجد أصحاب برنامج الملكية الشعبية ما يقدموه من إجابات مقنعة وعمدوا إلى تقديم العبارات الغامضة غير المحددة التي تتجنب الخوض في تفاصيل يبدو أنهم لم يتوقعوها ولم يستعدوا لها. فترى الإجابة عن موضوع التمثيل في الجمعيات العامة مثلاً تلتف حول المشكلة بالقول أن هناك شركات في مصر وغيرها من الدول يبلغ عدد المساهمين فيها عشرات الآلاف ومن الشركات الكبرى في العالم من يبلغ عدد مساهميها عدة ملايين، وأن هناك قواعد محدد للدعوة لحضور الجمعيات العامة في تلك الشركات، وأنه سيتم تطبيق قواعد مثيله عند تنفيذ البرنامج! وتناسى أصحاب البرنامج أن مساهمي تلك الشركات مهما كانت أعدادهم فكل منهم يملك أسهماً في شركة محددة بذاتها ويكون له الحق

في حضور جمعيتها العامة إذا كان حائزاً لعدد معين من الأسهم على الأقل، كما يمكنه عن طريق التفويض Proxyتوكيل غيره من حملة الأسهم لحضور الاجتماعات نيابة عنه، وأن هذا النظام يستغله كبار حملة الأسهم لتجميع التفويضات من صغار المساهمين ومن ثم يمتلكون قوة تصويت هائلة تسمح لهم بتوجيه قرارات الجمعيات العامة حسب مصالحهم. ولكن الموقف حال تنفيذ برنامج الملكية الشعبية سيكون مختلفاً إذ أن المواطن لن يحصل على أسهم في شركة معينة، بل سيكون حاملاً لصك يعطيه نسبة من ملكية أسهم الشركات الداخلة في البرنامج كلها من دون تسمية شركة بذاتها، الأمر الذي يجعل القواعد المعروفة للتمثيل في الجمعيات العامة للشركات غير صالحة للتطبيق.

من جانب آخر، لم تقدم ورقة الأسئلة والأجوبة للحزب الوطني تفسيراً مقنعاً لفكرة إنشاء ما يسمى الجهاز القومي لإدارة الأصول المملوكة للدولة بديلاً عن وزارة الاستثمار. فالجهاز المقترح سوف يمارس ذات المهام التي تقوم بها وزارة الاستثمار، والأمر على هذا الشكل يبدو وكأنه اعتراف بفشل الوزارة في القيام بهذا الدور مما يستلزم إنشاء جهاز جديد يقوم بمهامها. ولم يحدد أصحاب البرنامج مصير الوزارة والعاملين فيها وهل سيتم نقلهم إلى الجهاز الجديد، ولا تكلفة إنشاء الجهاز بكل ما هو معروف عن البيروقراطية المصرية من مبالغات في اختيار الأبنية والتجهيزات وأعداد العاملين ورواتبهم التي ستكون بالقطع أعلى بكثير من مستويات الرواتب الحكومية وذلك استناداً إلى ممارسات موجودة فعلاً في وزارة الاستثمار وهيئاتها؟ ومن غير الواضح هل سيكون رئيس الجهاز الجديد بدرجة وزير أم أعلى، وإذا كانت وزارة الاستثمار - ووزيرها عضو في هيئة الوزارة - لم تفلح تماماً في إدارة الأصول المملوكة للدولة، فكيف سيكون حال رئيس الجهاز الجديد وهو ليس عضواً في مجلس الوزراء؟ تلك التساؤلات الحيوية لم يقدم الحزب الوطني إجابات عنها، ويظل

المعلوم الوحيد في هذا الشأن هو ما صرح به وزير الاستثمار أنه بعد إنشاء هذا الجهاز سيتفرغ للعمل السياسي من دون توضيح ما يقصده بذلك ؟

كذلك لم تقدم ورقة الأسئلة والأجوبة توضيحاً لكيفية زيادة كفاءة الإدارة في الشركات الداخلة في البرنامج، ولا كيف سيتم زيادة الاستثمارات بها. ولا يزال الأمر مبهماً بالنسبة للمزايا والفوائد المزعومة التي يقال بأن المشروع سيحققها للمواطنين والشركات والموازنة العامة للدولة. إن الحزب الوطني قد فشل في تغيير الصورة الذهنية السلبية للمشروع حيث يراه الكثيرون على أنه امتداد لحالات الخصخصة العشوائية وبديلاً أسوأ لبرنامج الخصخصة.

وهناك بدائل أفضل

إن البديل الأفضل لتحقيق هدف تحسين الأوضاع الاقتصادية لجموع المواطنين يكون بانتهاج حزماً جديدة من السياسات التي تؤكد على استمرار دور فاعل للدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني في ظل نظام يوازن بين آليات السوق ومسئوليات الدولة عن ضمان عدالة التوزيع من خلال وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع المستويات المتصاعدة لتكاليف المعيشة ويراعي معدل التضخم، وإقامة شبكة للضمان الاجتماعي تؤمن المواطنين ضد مخاطر الفقر والمرض والبطالة، وتحقيق مستويات متعالية من جودة وكفاءة الخدمات الأساسية التي تلتزم الدولة دستورياً بكفالتها للمواطنين.

كما يمكن تطوير برنامج لطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام للبيع للمصريين في اكتتابات عامة على نسق ما تم حين طرحت نسبة من أسهم شركة الاتصالات المصرية للاكتتاب العام وأقبل المواطنون على شراءها إقبالاً هائلاً . والمهم في هذا الطرح أن يتم تحديد توقيته بمراعاة الظروف الاقتصادية العامة، مع وضع حد أقصى للملكية للفرد وتطبيق ضمانات تحول دون تركز ملكية تلك الشركات في قلة محتكرة، كما ينبغي وضع ضوابط على تداول تلك الأسهم لحصر ملكيتها في المصريين فقط.

وفي جميع الأحوال يمكن للدولة استبقاء دور مراقب وضابط لإدارة الشركات التي يتم طرحها للبيع بأن تحتفظ بملكية سهم واحد "السهم الذهبي" يكون من شأنه إعطاء الدولة حق الاعتراض على أي قرارات لمجالس الإدارات تراه مناقضاً لأهداف التنمية الاقتصادية ومعايير العدالة الاجتماعية. على أن يراعى في تطبيق ذلك النظام البعد عن استحداث المزيد من الأجهزة والهيئات الحكومية في أي برنامج لنقل الملكية العامة إلى الشعب، والحرص على تطوير أوضاع وتحسين إدارة الأجهزة القائمة ومنها بنك الاستثمار القومي واستخدامها في تنفيذ تلك البرامج.

كما أنه من المفيد اقتراح تجميع الشركات القابضة التسع في شركة واحدة تتولى مهام الجهاز المقترح لإدارة أصول الدولة على نسق ما كانت تقوم به "المؤسسة الاقتصادية" في خمسينيات القرن الماضي، على أن تنشأ لجنة عليا تتبع رئيس الوزراء، تضم خبراء وممارسين وممثلين للمجتمع المدني، تتولى رسم الإستراتيجية الوطنية وتضع السياسات العامة لإدارة الأصول المملوكة للدولة وتلتزم بها الشركة القابضة.

ولا شك أن المواطنين سيكونون أسعد حالاً حين تقرر الدولة زيادة الحد الأدنى للأجور بما يتناسب ومستويات الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، وحين ترفع مستويات المعاشات وتعيد فوائض التأمينات الاجتماعية التي استولت عليها لسد العجز في الموازنة العامة، وحين تنجح الدولة في فتح فرص العمل الحقيقية لملايين الباحثين عن عمل، وتقدم للمتعطلين تعويضات البطالة التي تساعدهم على مواجهة ظروف الحياة لحين الحصول على فرصة عمل، وحين تفلح في تحسين كفاءة الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس، وتطوير نظم وآليات تقديمها لهم.

وأخيراً ألا يبدو لافتاً للنظر أن الرئيس حسني مبارك لم يشر إلى هذا المشروع في خطابه بالجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة، كما أن رئيس الوزراء لم يتعرض للمشروع في بيانه الذي ألقاه أمام مجلس الشعب يوم 15 ديسمبر ولا بكلمة واحدة! وبهذه المناسبة أكرر مطالبتي للدكتور محمود محي الدين بالانصراف عن هذا المشروع الذي لم تثبت جدواه والذي يثير من المشكلات أكثر مما يحقق من فوائد، وأعتقد أنه لو أعاد تخطيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بالتركيز على المعنى الإيجابي لمفهوم "الإدارة " وليس "البيع" سيكون ذلك أفضل كثيراً.

وعلى الله قصد السبيل.

2009

25. الحكومة الذكية..... والقوانين الخفية!

أظن أن حكومتنا الذكية مطالبة الآن بالعودة إلى الاهتمام بقضايا الوطن ومشكلات المواطنين بعد أن انشغلت عنها طوال الأشهر القليلة الماضية. فقد هدأت المدافع في غزة، وانشغلت الفصائل الفلسطينية بقضية المصالحة الوطنية من دون تحقيق نتائج باهرة حتى الآن، ولا يزال نتنياهو منشغلاً بتشكيل حكومته ، ويستمر الرئيس الأمريكي أوباما يعزف على نفس نغمة سلفه من حتمية تطبيق حل الدولتين وأن الوضع الحالي في فلسطين لا يمكن استمراره. وفي نفس الوقت لا تزال الدول العربية تستعد لجولة جديدة من الخلافات في قمة الدوحة القادمة. ويتنقل البشير بين دول الجوار متحدياً قرار اعتقاله!

وعلى الحكومة الذكية أن تنتهز فرصة الهدوء النسبي في القضايا الخارجية كي تحسم كثيراً من الملفات المفتوحة ، ومنها ملف مشروعات القوانين التي تعلن عنها وتبقيها في طي الكتمان. فثمة سمة مهمة في أسلوب الحكومة الحالية في العمل، إذ هي تواجه القضايا الوطنية المختلفة بإعداد مشروعات قوانين، ولكنها في ذات الوقت تحتفظ لنفسها بتلك القوانين تحت الإعداد، رغم أنها تسمح بتسريب بعض ملامحها مما يثير أسئلة بين المواطنين أكثر مما تقدمه من إجابات.

ونستطيع أن نرصد عدة مشروعات قوانين تخاطب قضايا مهمة ويكثر الحديث حولها اعتماداً على أنباء وتسريبات حكومية، ومع ذلك لا يتاح للمختصين والمهتمين بها الحصول على مشروعاتها. وبذلك ينخرط الناس في حوارات ومناقشات حولها ومدى اتفاقها مع مطالبهم وتوقعاتهم. ومن المثير للدهشة أن ممثلي الحكومة يشاركون في تلك المناقشات ويزيدون الأمر تعقيداً حين لا يزيحون الستار عن مشروعات القوانين التي يشاركون في إعدادها ويشغلون الناس بالحديث عنها.

ويأتي مشروع قانون الإرهاب على رأس قائمة مشروعات القوانين الخفية، فقد مضى على إعلان الحكومة عزمها على إصداره أكثر من عامين، وتم تمديد العمل بقانون الطوارئ مرتين انتظاراً لصدوره، ومع ذلك لا يبدو في الأفق أنه سيصدر قريباً. ويخشى الكثيرون أن يكون القانون الجاري إعداده سراً ضد الحقوق والحريات العامة، وتكريساً للقيود المفروضة على حريات المصريين. ويرى الكثيرون أن انتهاج الحكومة أسلوب "السرية" في وضع ذلك القانون يحيطه حال صدوره بعدم المصداقية.

ولست أقصد بطرح هذا النموذج لأسلوب الحكومة في إعداد القوانين في سرية أن أستعجلها في إصدار قانون الإرهاب، بل القصد هو إبراز طريقة الحكومة في تعمية الموضوعات المهمة وتغليفها بسياج من السرية تاركة الناس يتجادلون فيما تسربه لهم من معلومات حول تلك القوانين إلى أن يصيبهم الإرهاق والملل فينصرفون عن الاهتمام بها ، وهنا تكون الفرصة سانحة للحكومة في تمرير القانون في ساعات من دون مقاومة كما حدث في مناسبات عدة سابقة ليس آخرها قانون منع الممارسات الاحتكارية وحماية المنافسة الذي تم تمريره ثم تعديله في يومين متتالين!

ومن مشروعات القوانين المحاطة بالسرية الحكومية المعتادة، قانون التأمين الاجتماعي الموحد والذي يمس مصالح ملايين المصريين المؤمن عليهم وذويهم المستحقين للمعاشات من بعدهم، الأمر الذي يحتم الشفافية التامة في توضيح كل ما يتعلق بذلك القانون، وعدم تركه - كما هو حاصل الآن - مجالاً خصباً للتفسيرات المتضاربة. فقد دأبت وزارة المالية على تسريب أنباء حول هذا المشروع والذي يتم بموجبه توحيد القوانين الأربعة الحالية المنظمة للتأمينات الاجتماعية. إلا أن هذا المشروع غير متاح للمهتمين بدراسة المبادئ التي يقوم عليها وهي تبدو - حسب تصريحات المسئولين عن إعداده - مختلفة تماماً عما هو معمول به في القوانين الحالية منذ بداية العمل بالقانون رقم 79 لسنة 1975 وما تلاه من تعديلات وقوانين،

مما يثير القلق من التأثيرات السلبية المتوقعة حال إقرار القانون الجديد من دون إتاحة الفرص الكاملة لمختلف طوائف المخاطبين به لتفهمه وإبداء آرائهم بشأنه.

ويضاف إلى قائمة مشروعات القوانين التي يجري إعدادها في سرية ولا يتم الكشف عنها، مشروع قانون الإدارة المحلية والذي تقول الحكومة أنه سيكرس اللامركزية باعتبارها النمط الأفضل في تحديد العلاقات بين الوزارات والأجهزة الحكومية المركزية وبين وحدات الإدارة المحلية. ويعتبر الكثيرون أن اللامركزية هي الوجه الآخر للديمقراطية، ومن ثم فإن طرح مشروع القانون الذي تعده الحكومة للنقاش والحوار المجتمعي أمر على درجة عالية من الأهمية للتأكد من اتفاقه مع اللامركزية والديمقراطية الحقيقية.

وتتوالى مشروعات القوانين التي تعد لها الحكومة بليل لتفاجئي المصريين بها،ومنها مشروع قانون الانتخاب الجديد والذي نص عليه البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك في 2005 موضحاً ضرورة ضمان تبني النظام الانتخابي الأمثل، والذي يكفل زيادة فرص تمثيل الأحزاب بالبرلمان.، وضمان حد أدنى للمقاعد التي تشغلها المرأة بالبرلمان، عن طريق الانتخاب. ومع ذلك وبرغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على هذا البرنامج إلا أن الحكومة لم تفصح عن توجهاتها في شأن هذا القانون الذي يختفي في مكان ما في دهاليز الحزب الوطني وكأنه صاحب المصلحة الأوحد في قضية تنظيم الانتخابات!

وكانت الحكومة قد طرحت منذ فترة مشروعاً لقانون جديد للوظيفة العامة يحل محل القانون رقم 47 لسنة 1978 بشأن العاملين المدنيين بالدولة. ونظراً لما واجه ذلك المشروع من نقد عام واعتراضات على ما جاء به من تطبيق أسلوب التعاقد محدد المدة كأسلوب أساسي في شغل الوظائف العامة، فقد سحبت الحكومة المشروع ولا يدري الناس في بر مصر المحروسة ماذا تبيته الحكومة بشأنه! وكذلك كانت

الحكومة قد سربت مشروعاً لقانون تنظيم البث الفضائي والذي ووجه بالرفض التام. وكالعادة سحبت الحكومة مشروع القانون ولا يعلم أحد متى تحدث المفاجأة بإخراج المشروع ودفعه إلى مجلس الشعب لتمريره استناداً إلى الأغلبية الميكانيكية للحزب الوطني. وبالمثل كان هناك مشروعاً لقانون جديد لتنظيم الجامعات إلا أن أحداً لا يدري مصيره وهل ستعاود الحكومة تقديمه مرة أخرى. مرة أخرى نذّكر الحكومة أن الشفافية هي الأساس في عمل الحكومات الذكية الحقة.

2009

26. الحكومة .... وذاكرة المصريين!

دعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة بها كل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها. وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. واكتفت الحكومة - كعادتها – بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها. ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب - كعادته – سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى التنمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشابهة بمهارة الحكومة - ليست فقط الحكومة الحالية ولكن كل الحكومات السابقة - في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومتوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون - أو يتناسون - بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين.

وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أبحث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روّجت لها حكومتنا الذكية – ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية – وقررت أن أتقدم للحكومة بأسئلة عن تلك الموضوعات لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم إجابات عنها.

والسؤال الأول أتقدم به إلى وزير المالية عن مصير السندات الدولارية التي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد وشدد سلفه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين على ضرورتها ودافع عنها دفاعاً مستميتاً في مجلس الشعب حتى حصل على موافقته بإصدار تلك السندات وترويجها في السوق العالمي عن طريق الشركة المالية العالمية مورجان ستانلي وبفائدة تردد أنها بلغت 8% في الوقت الذي كانت الفائدة على الدولار في مصارف العالم لا تكاد تبلغ 2% في أحسن الأحوال. ويقال أن قيمة تلك السندات كانت 1.5 مليار دولار أمريكي وفي قول آخر فإنها بلغت 3 مليارات من الدولارات. وفي دفاعه عن إصدار تلك السندات لم يوضح الوزير السابق وقتها فيم سوف تستخدم تلك المليارات، وقال قولته الشهيرة إن هذا الإصدار يتم لتأكيد ثقة السوق العالمي في متانة الاقتصاد المصري. وقد هللت الحكومة وإعلامها حين تمت تغطية الاكتتاب في تلك السندات في وقت قصير وراحت تقول للشعب الطيب هذه شهادة من العالم بقوة الاقتصاد المصري، ولم تقل لنا الحكومة أن المشترين لتلك السندات لم يجدوا وقتها استثماراً لأموالهم أفضل من شراء السندات والحصول على الفائدة المرتفعة التي لم يكن يوجد لها مثيل في أي استثمار مشابه في ذلك الوقت. ومن عجب أنه تردد أن الحكومة أودعت تلك المليارات في البنك المركزي وكانت تحصل على الفائدة السائدة والتي لا تصل إلى 2% وتتحمل فرق الفائدة من خزانة الدولة. وعملاً بسياسة استغلال ضعف ذاكرة المصريين لم أسمع توضيحاً ولا إفادة من الحكومة التي أصدرت تلك السندات ولا الحكومة التي أعقبتها حتى اليوم عن مصير السندات ومجالات استثمار حصيلتها وهل تم استردادها أم لا تزال في

أيدي من اشتروها من المستثمرين الأجانب، وما هي التكلفة الكلية لإصدارها وما الحصيلة والعائد على الاقتصاد الوطني من وراءها. وحتى لا أظلم الحكومة الذكية فقد حاولت الحصول على معلومات عن تلك السندات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت فكانت النتيجة أنه لا توجد إجابة!

واستمراراً للنهج الحكومي باستثمار ظاهرة النسيان لدى الشعب المصري، فقد روّجت حكومة سابقة لفكرة " المشروعات العملاقة"، وتعملقت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير الذي سيحدثه هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضرواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة.

والسؤال الثاني أتقدم به إلى وزير الري المسئول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال أنها تجاوزت ثمانية مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أذكر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما السؤال الثالث فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006، والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001. وقد أعلن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث سنوات 2002-2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك المؤتمر - لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان – جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النصر الكبير. والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات ؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتي يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مصر أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من مرافق الهيئة القومية لسكك حديد مصر قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية

عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن أنها آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل أن المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مصر وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ المليارى جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسئول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها - تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه - أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتمادات في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها؟

وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهى المؤتمر إلى إقرار

الخطة وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي. ثم تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي. ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تتذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم تر النور حتى الآن!

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهي خلالها من إقرار إستراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة. ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن إستراتيجية جديدة لتطوير البحث

العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة! وفي ذات المجال، فقد نسى المصريون مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي باركه رئيس الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة. وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية الرئيسية بالقاهرة؟ وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو – هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد – رمسيس سابقاً – أكثر من عام؟ وهل قمت بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفصه الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول " عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير – ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة - فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح – هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقرير ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم يحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟

وإلى وزير الصحة أسئلة عن أخبار انفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها : الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

والتزاماً بأدب الحديث أختتم مجموعة الأسئلة التي أطلت على ذاكرتي بسؤالين أرفعهما إلى رئيس الوزراء، الأول متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في اكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟ وهل تم وضع ذلك القانون أم لا يزال في علم الغيب؟ والسؤال الأخير هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في أثناء زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة قصيرة من توليه منصبه الرفيع في 2004؟

وفي النهاية، أود أن أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا المقال أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

2007

27.الدروس المستفادة...من محاضرة "الأستاذ" أوباما !!

وجاء أوباما إلى القاهرة قلب العروبة والإسلام ووقف على منصة قاعة جامعتها الكبرى واتخذ سمت "الأستاذ" يلقي بنصائحه على ما يقرب من ثلاثة آلاف تلميذ جلسوا في مقاعدهم ينتظرون حضوره أكثر من أربع ساعات في المتوسط، فضلاً عن الملايين الذين تابعوا الحدث عبر شاشات التليفزيون. وجعل الرجل يتلو خطاباً نجح معدوه في تطعيمه بمعاني ثلاث آيات من القرآن الكريم وشحنوه بنسبة عالية من المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة التي لا يستطيع معها المستمعون إلا التصفيق! وقد بدأ أوباما بداية ذكية حين قال باللغة العربية " السلام عليكم" بعد كلمات إطناب في مآثر الجامع الأزهر وجامعة القاهرة عبر سنوات طويلة وإسهامهما في نشر تعاليم الإسلام وتنمية الفكر وإزكاء التقدم.

ثم أخذ "الأستاذ" أوباما يؤكد عدة حقائق يتغافل عنها كثير من الرسميين في مصر وعدد كبير من المنبهرين بالرئيس الأمريكي الجديد ويحاولون كبتها ومنعها من الظهور. تلك الحقائق تتركز في رسالتين مهمتين حرص أوباما على تأكيدهما بكل وضوح؛ الرسالة الأولى أن تأييد ودعم أمريكا لإسرائيل حقيقة مؤكدة ومبدأ مستقر في صميم البناء الأمريكي الرسمي، ومن ثم لا يجب أن يأمل المتفائلون أن أوباما سيضغط على إسرائيل لتحقيق ما يدعو إليه من إعطاء الفلسطينيين حقوقهم في دولة مستقلة، بل عليهم أن يعترفوا بإسرائيل أولاً ويمتنعوا عن المقاومة ثانياً مكتفين بالشكوى والضراعة والأمل في أن تتعطف إسرائيل وتمنحهم حقوقهم كما فعل أصحاب أوباما من زنوج أمريكا الذين تحملوا الكثير من العنصرية والاستبعاد والاستعباد من بيض أمريكا حتى نالوا حقوقهم منذ أقل من خمسين عاماً ومن دون – وهذا هو المهم – أن يمارسوا المقاومة أو ما يسميه أوباما " العنف". ولكي يؤكد أوباما انتماءه إلى معسكر مؤيدي إسرائيل، أصر على أن يذّكر مستمعيه أنه بعد أن يغادر القاهرة إلى ألمانيا سيقوم بزيارة معسكر الاعتقال "بوخنوالد" Buchenwald

الذي استخدمه النازيون في محرقة اليهود، بينما لم يذكر في حديثه - ولو بكلمة واحدة - المحرقة التي نفذتها إسرائيل في غزة قبل أيام قليلة من تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في يناير الماضي!

أما الرسالة الثانية التي أوضحها أوباما هي أن على المسلمين أن يراجعوا أنفسهم ويلتزموا بالرؤية الأمريكية للقضايا السبع التي أشار إليها حتى يمكن أن تتقبلهم أمريكا وتتخذهم شركاء لها لاستكمال مسيرتها في السيطرة على العالم بأسلوب ناعم ولطيف على خلاف طريقة بوش في استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذات الغاية. والدرس المستفاد هنا أن على العرب والمسلمين أن يغيروا أساليبهم ونظم الحكم في بلادهم وألا ينتظروا أن يحارب أحد آخر قضيتهم حتى ولو كانت أمريكا أوباما!

ومن الدروس المستفادة من محاضرة أوباما أن مصالح أمريكا هي الأساس في تحديد علاقاتها بدول العالم، ومن ثم نراه يؤكد اهتمامه بالحوار مع إيران بعد أن يعترف بأن بلاده - رائدة الديمقراطية في العالم – قد شاركت في إسقاط حكومة محمد مصدق الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً لحساب الشاه وقتئذ، وهو يشير إلى رغبته في تناسي ما قامت به حكومة الثورة في إيران من احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران وما سببته لأمريكا من إذلال. كل ذلك من أجل تحقيق مصالح بلاده. والغريب أننا في مصر لم نستوعب هذا الدرس وما تزال الدولة تعادي إيران بلا سبب واضح وتقاطع أي محاولة للتقريب بين البلدين رغم أنه لم يكن بيننا وبين إيران أي مشكلات تعادل ما بينها وبين أمريكا من عداء!

وإذا أعملنا التفكير في الموضوعات السبع التي ركز أوباما معظم خطابه لتوضيحها، نجد أنه قد استبدل بكلمة "الإرهاب" التي روجّها سلفه بوش بتعبير أخف وطأة على السمع ولكنه يؤدي نفس المعنى، وهو "التطرف العنيف" Violent Extremism ، وانطلق يبرر ما تفعله قواته وقوات حلف الناتو في أفغانستان وما تجبر عليه حكومة باكستان من قتال مواطنيها في شمال غرب البلاد بحجة القضاء على المتمردين

والمتطرفين من عناصر القاعدة وطالبان. ومن عجب أن يصفق له الحاضرون حين استعان بالآية رقم 32 من سورة المائدة وهي " أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً" واصفاً بذلك ما تفعله طالبان ومتناسياً في ذات الوقت أفعال بلاده في قتل الآلاف المدنيين من النساء والأطفال في هذين البلدين المسلمين والتي ينطبق عليها تماماً المقطع الأول من الآية الكريمة !

وحين ينتقل أوباما إلى الموضوع الثاني مما يسميه مصادر التوتر، فنراه يقدم رؤيته لعلاج الموقف بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، وهي لا تخرج عن الموقف الأمريكي المعلن من ضرورة وقف التوسع في بناء المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل. ولكنه ينحى باللائمة على الفلسطينيين الذين يقاومن الاحتلال ويعيشون تحت الحصار في غزة وتسلب إرادتهم وحريتهم في الضفة الغربية التي تستبيحها القوات الإسرائيلية في أي وقت تفعل بها ما تشاء، تهدم البيوت وتعتقل الشباب في ظل كيان وهمي يسمى " السلطة الفلسطينية". وخلاصة ما قاله أوباما في هذا الصدد أن على الفلسطينيين أن يعترفوا بالاتفاقات السابقة - والتي تهدرها إسرائيل وتتنصل منها بأقوالها وأفعالها على الأرض -، وأن يمتنعوا عن المقاومة ، في مقابل وعده بأنه سيواصل التركيز على وقف التوسع في المستوطنات!

وكان الموضوع الثالث الذي يعتبره أوباما من مصادر التوتر في العالم هو قضية امتلاك السلاح النووي وضرورة وقف سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط. وهو يؤكد أنه يستخدم أسلوب الحوار والدبلوماسية مع إيران لوقف برنامجها النووي. وبينما يركز أوباما على أنه لا يجب أن تمتلك دولة ما سلاحاً نووياً، فهو لم يذكر تحديداً وبشكل قاطع أن إسرائيل أيضاً يجب أن تتخلص مما لديها من أسلحة نووية. وحين أشار إلى معاهدة منع انتشار السلاح النووي لم يذكر أن إسرائيل يجب عليها التوقيع على المعاهدة الالتزام وبما جاء فيها من قيود!

وكان موضوع الديمقراطية هو الموضوع الرابع في محاضرة "الأستاذ" . وذكرنا الرجل بقيمة الديمقراطية وأهمية التزام حكومات العالم بالنهج الديمقراطي وأن تعمل في خدمة الناس وتطلق حريات التعبير والاختيار الديمقراطي لكل الناس. ولست أدري إن كان كبار رجال الدولة المصرية الذين استمعوا إلى المحاضرة وشاركوا في التصفيق قد استوعبوا الدرس عن الديمقراطية؟

وفي حديثه عن حرية الأديان - وهو المصدر الخامس للتوتر في رأيه – لم ينس "الأستاذ" أن يغمز مصر بإشارته إلى الأقباط ووصفهم بالأقلية حين ذكر أن بعض المسلمين يقيسون إيمانهم برفض معتقدات الآخرين، وتأكيده على أهمية احترام التنوع في العقائد. ووجه الخطأ في كلام أوباما أن مسيحي مصر ليسوا أقلية بل هم جزء أساسي في نسيج الوطن المتكامل تجمعهم بإخوانهم المسلمين روابط المواطنة الحقة، فهم أبناء وطن واحد متساوون في الحقوق والواجبات.

وفي حديثه عن حقوق المرأة لم يأت "الأستاذ" بجديد بل سرد بعض الأفكار عن أهمية إعطاء المرأة حقوقها وتيسير فرص التعليم للإناث، وأشار إلى أن بعض الدول الإسلامية وصلت المرأة فيها إلى منصب الرئاسة كما حدث في إندونيسيا وبنجلاديش. كذلك لم يسترسل كثيراً في حديثه عن المصدر السابع للتوتر وهو ضرورة التنمية للعالم وتأكيده على أن التعليم والابتكار هما أركان العالم المتقدم في القرن الواحد والعشرين.

وبعد استعراض أفكار "الأستاذ" أوباما هناك سؤال يفرض نفسه هو ماذا سيكون عليه رد الفعل المصري الرسمي. وثمة ملاحظة أخيرة، أن أوباما لم يذكر اسم مضيفه الرئيس حسني مبارك ولا مرة واحدة في خطابه المحاضرة!!!

2010

28. الدور الاجتماعي للقطاع الخاص.....هل هو بديل عن مسئولية الدولة؟

أشارت التقارير الصحفية عن فعاليات مؤتمر دافوس الذي انعقد في شرم الشيخ الأسبوع الماضي إلى مشاركة الدكتور احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في مناقشة مفتوحة تحت عنوان الدور الاجتماعي للشركات، وكان روبرت زوليك رئيس البنك الدولي بالإضافة إلي بعض مديري الشركات العالمية الكبرى العاملة في المنطقة العربية مثل كوكا كولا وارامكس من المشاركين في تلك المناقشة. وقد تمحورت هذه المشاركة – حسب التقرير المنشور في الموقع الرسمي لمجلس الوزراء على شبكة الإنترنت – حول الرؤية الجديدة لتقسيم الأدوار بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في عملية التنمية وكيف أن الحكومة ترى أهمية الاعتماد على القطاع الخاص في مجالات التنمية الاجتماعية بعد تزايد دوره في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات. ويضيف التقرير " ومن هذا المنطلق فهناك حاجة لتعظيم دور مجتمع الأعمال في الجانب الاجتماعي بما يتناسق مع سياسات الحكومة الاجتماعية وبما يحقق قيام مجتمع الأعمال بدور اكبر في الجوانب الاجتماعية سواء منها المتعلق بالخدمات أو السياسات أو التوجه نحو مساندة دور الحكومة في هذا المجال".

كذلك أشار التقرير أن المناقشات شملت أهمية الدور الاجتماعي للمجتمع المدني، وأوضح أن د. أحمد نظيف أكد أن مصر تبنت هذا التوجه لتحفيز قطاع الأعمال علي القيام بدور اكبر في النهوض بالمجتمع ومساندة الحكومة في الشأن، وأن هناك حوار مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص لبلورة رؤية أوضح ومبادرات محددة في هذا الشأن. وتميل الحكومة – حسب التقرير المنشور – إلي أن تكون مساهمات القطاع الخاص في المجالات الاجتماعية طوعية وغير مفروضة من الدولة " انطلاقا من أن قيام قطاع الأعمال بهذا الدور سينعكس في النهاية بالعائد علي قطاع الأعمال نفسه".

ويثير هذا التوجه تساؤلات مهمة يجب طرحها والبحث عن إجابات مرضية ومقنعة لها. أول هذه التساؤلات يتعلق بقول رئيس الوزراء أن " مصر تبنت هذا التوجه" فليس هناك ما يشير أبداً أن الحكومة قد أشركت أصحاب المصلحة الحقيقيين وهم المصريون أنفسهم في بحث هذا التوجه، ولا يوجد دليل واحد أن توجه الحكومة لإشراك القطاع الخاص في تحمل جانب من مسئولية النهوض بالمجتمع كان موضوعاً لنقاش أو حوار مجتمعي تم الاتفاق على نتائجه. لذا من المستغرب أن ينطلق رئيس الوزراء في فتح مزيد من الأبواب لقطاع الأعمال الخاص لممارسة التأثير المجتمعي المباشر بكل ما يترتب على ذلك من احتمالات تناقض المصالح المجتمعية مع مصالح أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال بما يتهدد سلامة التركيب الاجتماعي ويسهم بدرجة خطيرة في خلط الأوراق وتداخل المصالح. ولنكن صرحاء في تأكيد الخطر الذي أوضحه الشاعر والكاتب القدير فاروق جويدة في هوامشه الحرة المنشورة في أهرام الجمعة 23 مايو حين تحدث عن سيطرة رجال الأعمال على لجان مجلس الشعب في ذات الوقت الذي يتولى هؤلاء الأشخاص أنفسهم مناصب مؤثرة في الحزب الحاكم وهم أيضاً يسيطرون من خلال شركاتهم على قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني تصل بالبعض منهم إلى مستوى الاحتكار.

إن الدور الاجتماعي المنشود لرجال الأعمال في مصر والذي يراهن عليه رئيس الوزراء تحوطه كثير من الشكوك مما يجعلنا نطرح سؤالاً آخر حول تصريح رئيس الوزراء بأن الرغبة في تنمية الدور الاجتماعي لقطاع الأعمال الخاص كانت نتيجة لتزايد دوره في " وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات" حيث يشير هذا التصريح بوضوح إلى تأثير رجال الأعمال في رسم السياسات الاقتصادية للوطن والذي قد يستهدف مصالحهم الذاتية في المقام الأول. والشواهد على ذلك واضحة، فلم تكن اتفاقية الكويز مع إسرائيل إلا باباً يستفيد منه حفنة من رجال الأعمال ذوي التأثير نجحوا في دفع الحكومة إلى توقيع الاتفاقية من دون عرضها على مجلس الشعب متعللة بأنها

مجرد بروتوكول وليست اتفاقية واجبة العرض على المجلس. وكذلك يبدو واضحاً تأثير فريق من رجال الأعمال ذوي السطوة في تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بكل ما يحيط بتلك العملية من ملابسات تنقصها الشفافية والوضوح وبرغم آثارها المدمرة للاقتصاد المصري. كذلك فإن مما يلقي بظلال الشك على جدوى الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ما يسعى إليه نفر منهم لتعطيل التطبيق الفعلي لقانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار ومحاولة الالتفاف على غايته الأساسية من خلال زيادة الغرامات على المحتكر - وليس وقف نشاطه الاحتكاري وإخضاعه للعقوبات المناسبة - ، كما كانت تجربة الاستعانة بمساهمات رجال الأعمال في تطوير وتجميل بعض مناطق الإسكندرية غير مشجعة إذ حصلوا في مقابل ما أنفقوه على منافع كبرى استثناءاً من القواعد العامة.

إن الحديث عن زيادة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص إنما يشير بالدرجة الأولى إلى تلك الشريحة قليلة العدد عظيمة السطوة والتأثير من كبار رجال الأعمال الذين يمتلكون الشركات والمجموعات الاقتصادية، ويحصلون على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار بخسة ثم يعيدون بيعها بأعلى الأسعار محققين أرباحاً تصل إلى مليارات الجنيهات لا تحصل الدولة على نصيب منها، والذين يوجهون استثماراتهم إلى استيراد السلع الكمالية والاستفزازية، ويقيمون القرى والمنتجعات السياحية والمجمعات السكنية الفاخرة وهم في نفس الوقت يتباعدون عن مشروعات الإسكان الاقتصادي أو قليل التكلفة الموجه لخدمة الملايين من بسطاء المصريين، كما ينصرف أغلبهم عن مجالات الاستثمار ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الذي يحقق مصالح الملايين من المواطنين ويفتح آفاق العمل لملايين المتعطلين. أما الغالبية العظمى من صغار ومتوسطي رجال الأعمال العاملين في مجالات التجارة والصناعات الخفيفة من أصحاب الورش ومثيلاتها من وحدات الإنتاج

الصغيرة فلا يتوفر لهم القدرة أو المعرفة التي تمكنهم أن يكون لهم أي دور اجتماعي من النوع الذي يأمل فيه رئيس الوزراء.

والأصل في الأمور أن تأتي مساهمات قطاع الأعمال الخاص في التنمية الاجتماعية والتخفيف من مشكلات المجتمع مساندة لجهود الدولة وليست بديلاً عنها، بمعنى أن التنمية الاجتماعية بكل متطلباتها ومقوماتها هي مسئولية أساسية للدولة تقوم بتوفيرها للمواطنين من خلال إقامة البنية الأساسية للتعليم والصحة والنقل والإسكان والمرافق وغيرها من المجالات الحيوية لبناء حياة اجتماعية سليمة يتحقق للمواطنين فيها الفرص المتكافئة للحصول على مستوى معيشي يضمن لهم الأساسيات الضرورية للحياة الكريمة، وهذا في الأساس مبرر قيام الدول وسبب وجود الحكومات، وهو التزام دستوري لا تستطيع أي حكومة التخلي عنه بزعم أن رجال الأعمال سوف يقومون به عوضاً عنها.

فإذا كانت الدولة بكل أجهزتها المتخصصة قد عجزت عن أداء هذا الدور المحوري، وفشلت في توفير ما يحتاجه المواطنون من خدمات وذلك برغم ما يتاح لها من فرص وإمكانيات لتخطيط وتنسيق مشروعات التنمية الاجتماعية، فكيف يتصور أن ينجح نفر من رجال الأعمال - لا تربطهم رابطة ولا يتيسر لهم التنسيق بين ما قد يقدمون عليه من مساهمات اجتماعية – أن ينجحوا فيما فشلت فيه الدولة . والواقع يؤكد ما نثيره من تساؤلات حول حجم أو تأثير ما يسهم به رجال الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية، إذ لا توجد أي مؤشرات على ما يقوم به قطاع الأعمال الخاص من مساهمات للتخفيف مما تعانيه مصر وغالبية أبناءها من مشكلات الفقر والجهل والمرض والبطالة وسوء الأحوال المعيشية في العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، وما يتعرض له الملايين من المصريين من عنت في الحصول على الخبز أو مياه الشرب النقية، كما لم يتقدم أي من مؤسسات الأعمال الخاصة بتقديم يد العون لمواجهة أنفلونزا الطيور أو مساندة أسر ضحايا حوادث

القطارات والطرق، أو ضحايا العبارة السلام 98 أو منكوبي العقارات المنهارة وغيرها من الكوارث التي تتوالى على المحروسة.

كذلك فإن المنطق يقضي أن تكون تلك المساهمات الاجتماعية بعد أن يكون أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال قد أوفوا تعهداتهم والتزاماتهم قبل الدولة. ولكن الأمر يبدو غريباً أن تطلب الحكومة من رجال الأعمال أن يزيدوا من دورهم الاجتماعي وكثير منهم متخلفون – ولا أقول متهربون - من سداد الضرائب المستحقة على أرباحهم، وهم ينازعون في دفع العلاوة الاجتماعية للعاملين في شركاتهم وفق النسب التي تحددها الدولة للعاملين بها، وهم كذلك يقترون في توفير الخدمات وأشكال الرعاية الاجتماعية والطبية والاقتصادية للعاملين معهم وأسرهم وهم الأقرب لهم والأولى بالرعاية.

إن لرجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص دور مشهود في كثير من دول العالم، ويكفي أن نتذكر أن أهم وأكبر الجامعات الأمريكية هي جامعات خاصة تم إنشاؤها ويجري تمويلها من مؤسسات اجتماعية مرادفة لشركات كبرى مثل "مؤسسة فورد" ، " مؤسسة فرانكلين"، ومؤسسة بيل جيتس وزوجته وغيرها من مؤسسات للعمل الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة والخدمات الإنسانية وتمويل المشروعات العلمية والبحثية لخدمة المجتمع والتي قام رجال أعمال كبار بتخصيص نسب مهمة من أرباح شركاتهم لتمويلها. وهي مؤسسات منتظمة تقدم تلك الخدمات بأساليب راقية ومتقدمة ومستمرة وليست مبادرات متفرقة ومتباعدة لا تنطلق من رؤية واضحة ولا تستهدف إلا التلميع الإعلامي لأصحابها واتخاذها جواز مرور لدى الدولة بهدف الحصول على مميزات وقضاء مصالح لشركاتهم.

وفي الأساس ينظر العالم المتحضر إلى المسئولية الاجتماعية للشركات من زاوية ضرورة التزامها بالمحافظة على البيئة واحترام النظم والقوانين وإزالة آثار أي أضرار تلحق المجتمع أو شرائح منه نتيجة أنشطتها وممارساتها. إن المعنى أن تلتزم

شركات القطاع الخاص بعدم التأثير سلباً على المجتمع بممارساتها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأرباح والنمو المتزايد. ويستفاد من ذلك أن رجال الأعمال وشركاتهم ومؤسساتهم واجب عليهم أن يحافظوا على حقوق المواطنين ويلتزموا بالقوانين ويقدموا للمجتمع سلعاً جيدة مطابقة للمواصفات وخدمات متقدمة بأساليب مريحة وتكلفة معقولة، ثم بعد ذلك فقط يجوز لهم المساهمة في التنمية الاجتماعية، وفي هذه الحالة فقط تصبح تلك المساهمات مقبولة اجتماعياً. ولكن إذا نظرنا إلى الحالة المصرية نكتشف صعوبة تحقق الدور الاجتماعي للقطاع الخاص الذي يأمل فيه رئيس الوزراء في ضوء ما يمارسه كثير من رجال الأعمال من تدمير للبيئة، وإضرار بصحة المواطنين نتيجة إنتاج وعرض سلع غير مطابقة للمواصفات، ونشر للفساد بتقديم الرشاوى والتلاعب في المستندات، والإسراف في الإعلان عن مشروعات لا تتوفر لها الضمانات القانونية، ونشر المعلومات غير الصحيحة عن مشروعاتهم ونتائج أعمالهم، وهي نماذج منتشرة ومتكررة كان كثير منها موضوعات لتحقيقات النيابة وصلت إلى اتهامات وقضايا نظرتها المحاكم المصرية وأثارت الرأي العام.

لذا كنا نأمل أن تهتم الحكومة بالتفكير في ضبط وتنظيم ممارسات قطاع الأعمال الخاص والحد من ممارساته الضارة بالمجتمع على نفس النسق الذي تقوم به حكومات العالم المتقدم ومنها انجلترا ومجموعة الاتحاد الأوروبي. ففي انجلترا أنشأت الحكومة وحدة خاصة لمراقبة وتأكيد الدور الاجتماعي للشركات في كونه المساهمات الطوعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحمل المسئولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن الأنشطة التي تقوم بها في سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة، كل ذلك فضلاً عن الالتزام بالشروط والقواعد والنظم القانونية الحاكمة لمجالات نشاطها. وتشارك الحكومة الإنجليزية في تنظيم وتنسيق مبادرات

القطاع الخاص في ثلاث مجالات محورية هي المبادرات الاقتصادية، المبادرات الاجتماعية، والمبادرات البيئية.

وقد يكون مفيداً أن تنظر الحكومة فكرة إنشاء صندوق للمساندة الاجتماعية يتم تمويله بمساهمة سنوية 5% من الأرباح الصافية لشركات ومؤسسات الأعمال الخاصة فيما يزيد عن خمسة ملايين جنيه، وتوجه تلك الحصيلة لتنفيذ مشروعات مكملة لبرامج الحكومة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمرافق العامة والتي تقصر موازنة الدولة عن تمويلها. كما يخصص جانب من تلك الحصيلة لمواجهة الكوارث ومساعدة ضحاياها وأسرهم الذين تعجز موارد الدولة عن توفير الرعاية والمساندة اللازمة والفورية لهم. ومن المفيد أن يكون هذا الصندوق تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء ويضم مجلس إدارته ممثلين للقطاع الخاص وعناصر من ممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلين للمواطنين المستفيدين من خدماته، فضلاً عن ممثلين للوزارات ذات العلاقة. والأهم أن يدار الصندوق وفق قواعد الإدارة المتقدمة متحرراً من الأساليب والقيود الحكومية، ويتم اختيار مدير تنفيذي من بين أصحاب الخبرة الإدارية العالية، كما يكون له مراقب حسابات خاص يتم اختياره بواسطة مجلس الإدارة، ويكون الصندوق في ذات الوقت خاضعاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. ومن المتصور أن يتم إنشاء هذا الصندوق بقانون خاص لتقنين الدور الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص ويضعه في إطاره السليم باعتباره مكمل لدور الدولة وليس بديلاً عنه.

وعلى الله قصد السبيل،

2008

29. الديمقراطية.. أساس التنمية والعدالة الاجتماعية!

يدعو حزب الوفد وأحزاب المعارضة والقوى السياسية إلى إصلاح سياسي شامل وصياغة دستور جديد للبلاد وتعميق الصفة الديمقراطية لنظام الحكم. وقد تجلت المحاور الرئيسة لتلك الدعوة في البيان الختامي الذي أصدره أمس المؤتمر الدستوري الذي انعقد برعاية حزب الوفد وأحزاب الائتلاف الثلاثة - التجمع، الناصري، الجبهة الديمقراطية -. وكانت إعادة صياغة نظام الحكم على أساس ديمقراطي حقيقي هي القضية الأساسية في ذلك المؤتمر وكل ما سبقه من حراك وما سوف يتبعه من متابعة. وتواجه حملة الوفد والمعارضة من أجل الديمقراطية بتوجهات سلبية من جانب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً وصحافته وأركان إعلامه، في محاولة للادعاء بأن الديمقراطية قائمة ومطبقة، ونحن نعيش أزهى عصور الحكم الديمقراطي، ومن ثم لا حاجة ولا ضرورة لتعديلات دستورية أو لتغيير نظام الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، فكل شيء على ما يرام، وأن المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات هو إهدار لطاقات القضاة والحط من كرامتهم، كما أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي اعتداء على السيادة الوطنية.

وفي جميع المناسبات التي تنادي فيها قوى المعارضة بالديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري تجد من يتصدى بالقول؛ وما شأن ذلك بقضايا ومشكلات المواطن المصري؟ إن الحديث عن تلك الأمور ترف تتسلى به النخبة من المثقفين الذين لا يعيشون مشكلات الشعب وهو ما عبر عنه أمين السياسات بالحزب الوطني بأنه "صخب في القاهرة". وفي رأي أهل الحكم أن المواطن يسعى للحصول على عمل ويريد مسكناً وخدمات تعليم وصحة وهي الأمور التي اهتم بها البرنامج الانتخابي للرئيس منذ 2005، أما مسائل الديمقراطية والدستور وغير ذلك من أمور فهي خارج نطاق اهتمام المواطن. وهذا القول من جانب أهل الحكم ومشايعوهم هو تأكيد لخصائص نظام الحكم في الدول غير الديمقراطية الذي يصفه الفقيه الدستوري

الكبير المرحوم الدكتور عبد الحميد متولي بقوله " أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع الحكم المطلق، الذي تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة، الذي يجمع بين اختصاصاته كرئيس للدولة وبين سلطة رئيس الوزراء [الذي لا تنشأ له وظيفة خاصة] وسلطته كرئيس الحزب الواحد، أو رئيس الحزب المسيطر في حالة تعدد الأحزاب، فهو [أي حزب الحكومة] يسيطر على أداة الحكم كما يمتاز ويسيطر على غيره من أحزاب المعارضة، كما نجد الهيئة التشريعية ضعيفة إزاء الرئيس الذي يسيطر كذلك عليها". وبرغم وجود منصب رئيس الوزراء ، إلا أن مجمل الخصائص التي أوردها الوصف السابق تنطبق تماماً على نظام الحكم في مصر!

ويقيناً فإن ما تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة في محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطي الذي استمر من يوليو 1952 وحتى الآن. ودعونا نعطي بعض الأمثلة. ألم تقم حركة ضباط يوليو لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على مجتمع النصف في المائة وتذويب الفوارق بين الطبقات؟ فلننظر الآن إلى النتيجة؛ فمن ناحية نرى ثراء فاحشاً لقلة من المقربين من أهل الحكم وتزاوج مريب بين أصحاب المال والأعمال وسلطة الحكم وسيطرة رجال الأعمال على مناصب تنفيذية غاية في الأهمية فمنهم الوزراء والقياديين في الحزب الحاكم والمسيطرين على أهم لجان مجلسي الشعب والشورى. ومن ناحية أخرى، نرى الفقر المدقع يعصر أجساد عشرات الملايين من المصريين يعيشون تحت حد الفقر في عشوائيات تأبى الحيوانات العيش فيها، لا يجدون ماء الشرب ولا خدمات الصرف الصحي أو الكهربا، ناهيك عن الخطورة القصوى التي يتعرضون لها نتيجة تهالك المساكن البدائية التي يسكنونها في مواقع يتعرضون فيها لمخاطر انهيار صخور الجبال عليهم وجرف مياه السيول لهم ولمساكنهم والإصابة بكل الأمراض الناشئة عن سكناهم تحت خطوط الضغط العالي للكهرباء، فضلاً عما

يتعرضون له من مآس نتيجة هجمات الفئران والكلاب والثعابين التي تعايشهم الشقوق التي يسكنونها تحت سمع وبصر حكومات الحزب الوطني "الديمقراطي".

ونؤكد لإخواننا المصريين إن خلاصهم مما هم فيه من فقر ومرض وجهل وترد في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق. في ظل حكم ديمقراطي يخضع لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً ستتهدم دولة الفساد وسيكشف المفسدون ويعاقبون بدلاً من أن يمنحوا قلادة النيل أو ينصبوا رؤساء مجالس إدارات شركات وبنوك ينزفون منها الملايين من أموال الشعب الكادح بلا مبرر من خبرة أو كفاءة إلا الاقتراب من سلطة الحكم وتنفيذ رغباتها. وفي ظل الحكم الديمقراطي القائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة لم يعرض على مجلس الشعب ولم يؤخذ فيه رأي الناس أصحاب تلك الشركات . ورغم أن الله أنطق أحد المقربين إلى أهل الحكم حين أعلن في لجنة بمجلس الشورى " أن لعنة الله على الخصخصة"، فإن تلك الصيحة جاءت متأخرة ولم يلتفت إليها أحد من أهل الحكم وهم سادرون في تنفيذ مخطط تصفية ممتلكات الشعب والوطن تحت شعار خادع "إدارة أصول الدولة"! ولو كانت مصر تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد ويجري تصديره إلى العدو الصهيوني ليستخدمه في إطلاق غاراته وحربه القذرة ضد إخواننا الفلسطينيين، ثم ليشن حربه الموعودة ضدنا نحن في مصر، بينما أهل الحكم عنه لاهون، بل معه يجتمعون ويتحالفون .

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة تكمن مشكلتهم في تراخي الدولة عن القيام بدورها في إدارة التنمية وتشجيع خلق فرص العمل ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

إن الديمقراطية والشفافية في الإعلان عن تصرفات الحكام كفيلة بالقضاء على فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.

ويتساءل بعض الموالين لأهل الحكم في خبث " وهل ستشبع الديمقراطية الجوعى أو تعالج المرضى أو توفر السكن لمن لا مأوى لهم؟"، ونقول لهم نعم يا أهل الحكم إن عماد الديمقراطية هو تأكيد العدالة الاجتماعية وضمان العدل في توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التقارب بين الثروات والدخول. إن الضرائب إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لتقتضي من كل مواطن ما عليه بالعدل ستكون عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروة على أسس تضمن العدالة وتحمي الأمن الاجتماعي. إن إفراط الحكومات غير الديمقراطية في تحميل الفقراء من شعوبها المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما يحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي ترفض فيه حكومات الحزب الحاكم لحساب رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما يخالفها. إن الناس في مصر يشكون مثلاً من سياسات وزير المالية، وتتصاعد المعارضة الشعبية لمشروع قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد، ولكن هل من يستمع إلى رأي الشعب؟ وهل يملكون وسيلة

لتغييره إلا بإرادة الرئيس؟ وحين زار رئيس الوزراء العريش أيام نكبة السيول وقابله الناس بالغضب ورفضوا الحوار معه، سارع إلى إعلان تصريح عنتري أن الحكومة قد انتهت من إعداد خطة كاملة لتنمية سيناء اقتصادياً وعمرانياً واجتماعياً إلى آخر ما جاء بذلك التصريح. ثم توالت الأيام ومضى أكثر من شهر ونصف على تلك الكارثة وذلك التصريح من دون أن تبدو أي بادرة لوفاء رئيس الوزراء بما قاله، ولا يزال أهل سيناء يعيشون في العراء ولم تصلهم أي مساعدات أو معونات، ناهيك عن أن موضوع الخطة المتكاملة ليس أكثر من تصريح! ولو كنا في نظام حكم ديمقراطي لوجب على مجلس الشعب سحب الثقة من الحكومة وكان من المحتم أن ينتقل الحكم إلى حكومة أكثر ارتباطاً بالناس وأقدر على تحقيق مطالبهم.

وفي النهاية نقول إن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان، فمن كان يريد لمصر النمو والتقدم والعدل والأمان فليعط صوته للحل الديمقراطي وليقف في صفوف المنادين بالإصلاح الدستوري وليمارس حقه – بل واجبه – الوطني بحسن اختيار من يمثلونه في أي انتخابات قادمة.

2010

30. الديمقراطيـــــة.... أو الكارثـــــة!

اتصالاً بمقال الأسبوع الماضي الذي تناولت فيه مأساة سكان العشوائيات وما تمثله من كارثة منتظرة في أي وقت إذا انفجر الغضب الشعبي لجموع المصريين ، فقد اخترت عنوان هذا المقال على نسق عنوان كتاب دكتور زكي نجيب محمود " مجتمع جديد أو الكارثة" الصادر في 1978 لأعاود التحذير من الكارثة المحتملة. ومن أسف أن يتصل بي صديق فلسطيني قرأ المقال السابق وشاهد البرنامج التليفزيوني الذي أشرت إليه ليقول لي أن الحال في غزة ، ورغم العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق المستمر منذ سنوات، أفضل كثيراً مما عليه حال المصريين سكان عزبة القرود والعصارة وغيرها من العشوائيات في قلب مدن مصر المحروسة.

وكيف لا نتوقع كارثة انفجار غضب المصريين وقد أصبح نصف عددهم تحت خط الفقر يعيش الفرد منهم بما مقداره دولار واحد في اليوم، وعشرين مليوناً يتكدسون في ألف ومائتين منطقة عشوائية لا تتوفر لهم فيها أدنى مقومات الحياة الإنسانية ويشاركهم فيها الحيوانات الضالة والثعابين والقوارض بينما على مرمى أبصارهم تقام المباني السكنية الشاهقة والتي تتوفر لها كل مقومات الرفاهية، وعدة ملايين مصري يشاركون الأموات في مقابرهم، والجميع يحلمون بسكن آدمي لا تزيد مساحته عن سبعين متراً بينما كثير من المقابر أكبر مساحة من ذلك؟

وكيف لا يغضب المصريون بينما ثلاثة ملايين شاب من أبناءهم أغلبهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا عاطلون وفاقدو الأمل في فرصة عمل على الرغم من البرنامج الانتخابي للرئيس وما تتباهى به الحكومة من تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة وتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية ، وبرغم تصريحات وزراءهم التي لا تنقطع عن تجاوز الأزمة المالية العالمية بينما هم يعانون من التضخم وارتفاع الأسعار وتآكل العائد على مدخراتهم القليلة نتيجة التخفيضات

المتوالية في سعر الفائدة، وتزايد أعباء الضرائب، حتى رسوم التأمين الصحي تمت زيادتها؟

وكيف لا يغضب المصريون وهم يعانون هم وأسرهم من تردي الخدمات الصحية وسوء حال المدارس وانهيار التعليم، وسوء حال السكك الحديدية ووسائل النقل العامة، فضلاً عن الحال المزرية التي وصلت إليها معظم مدن وأحياء المحروسة نتيجة تصاعد مشكلة القمامة وعجز الإدارات المحلية عن إزالتها ومنع تراكمها. وكيف لا يغضبون وهم يشربون مياهاً اختلطت بها مخرجات الصرف الصحي التي تستخدم أيضاً في ري ملايين الأفدنة ليأكلوا خضروات وفاكهة ملوثة تصيبهم بأنواع من الأمراض كانت قد انقرضت مثل التيفويد؟

وإلى متى يتصور المسئولون أن صبر المصريين سيطول وهم يشهدون الفساد وقد استشرى وتوحش، فأراضي الدولة يغتصبها الكبار، ومن يطلق عليهم رجال الأعمال يسلبون البنوك مليارات الجنيهات ويهربون بها خارج البلاد ، وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات تكشف لهم عن إهدار أموالهم في مشروعات غير مدروسة ولا تحقق عائداً يذكر، والبنوك الوطنية وشركات قطاع الأعمال العام تباع بأثمان بخسة، ويفقد الوطن ثرواته بينما أبناؤه في أمس الحاجة إلى بضع ملايين من تلك المليارات المنهوبة والمهدرة لانتشالهم من الفقر والمرض وسوء التعليم.

وكيف لا يغضب المصريون وهم يشهدون خطة تمتهن عقولهم وتتغافل عن مشكلاتهم الحقيقية وتحاول أن تبيعهم الوهم في صيغة ما شاع الحديث عنه باسم التوريث! فقد اختصر الحزب الحاكم وقادته مشكلات المصريين وتطلعاتهم إلى حياة أفضل في أحد أمرين؛ الأول أن يرشح الرئيس مبارك نفسه في 2011 لفترة سادسة، والبديل الثاني أن يؤول حكم البلاد - وبفضل الذين صاغوا المادة 76 من الدستور- إلى جمال مبارك؟

وكيف لا يغضب المصريون وهم يتم إلهاءهم عن مشكلاتهم الحقيقية وصرف أنظارهم عن الفشل القومي العام على كافة الأصعدة. فأمر الوطن من الداخل معروف للجميع، قلة تملك كل شيء وتسيطر على المال والسلطة والإعلام وحق رسم خريطة مستقبل الوطن وفق أهواءها، وأغلبية لا يملكون قوت يومهم وتغتال أيامهم ومستقبل أولادهم قوى الفقر والأمراض والجهل والفساد وقسوة السلطة في التعامل معهم حين تأخذ بعضهم الجرأة للمطالبة بحقوقهم والاعتراض على حالهم. أما حال الوطن في الخارج فيثير الشفقة لما يبدو عليه من عجز وتراجع القدرة على التأثير، فإسرائيل تعربد في المنطقة وتفرض إرادتها على الجميع حيث غزة محاصرة منذ فازت حماس في الانتخابات التشريعية وشكلت الحكومة، والضفة الغربية مستباحة يتم اجتياحها يومياً وتعيث فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي الفساد، وأكثر من سبعمائة حاجز تفتيش فضلاً عن الجدار العازل قطعت أوصال الضفة وأحالت حياة الناس فيها إلى جحيم، وعشرة آلاف معتقل وأسير فلسطيني غيبتهم إسرائيل وراء جدران سجونها؟ كيف لا يغضب المصريون وقد وصل استهتار إسرائيل إلى حد إغراق المنطقة الحدودية بين مصر ورفح بغارات جوية بزعم تدمير الأنفاق - التي تحمل بعض أسباب الحياة لأهالي غزة المحاصرين – وتتعاون مصر الرسمية معها وتنفذ سياسة أمريكا المتواطئة مع إسرائيل للكشف عن الأنفاق وتدميرها وما يصحب ذلك من ترويع إخوانهم سكان رفح المصرية من جراء القصف الجوي الإسرائيلي ؟

إن المصريين مطالبون بأن يعلنوا غضبهم وألا يستدرجهم الحزب الحاكم وكتابه وأدوات إعلامه إلى قضية فرعية وهي التوريث التي ينساق وراءها الآن الكثيرون وهم بذلك ينشغلون عن قضية مصر الحقيقية وهي إقامة حكم ديمقراطي وإعادة تملك الوطن الذي استلب منهم. إن المصريين المخلصين لوطنهم مطالبون بالغضب لإجبار الدولة على إعادة ترتيب الأولويات بما يتوافق مع مصالحهم وضرورات بناء

مستقبل أولادهم. إن إقامة العدل بين الناس وتأمين حرياتهم واحترام حقوق الإنسان المصري واستقلال القضاء هي القضايا الأجدر بالاهتمام. إن المصريين مطالبون بالغضب حتى يتم القضاء على الفقر واحترام حقهم في حياة كريمة تتوفر لهم فيها فرص متكافئة للعمل والكسب الشريف، وتلتزم الدولة بتقديم الخدمات الأساسية بدرجة مناسبة من الجودة والاحترام. كذلك يجب أن يغضب المصريون حتى يتم تعديل المادتين 76 و77 من الدستور وتغيير نظام الانتخاب ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة واستخدام الرقم القومي وتقنية المعلومات في جميع مراحل العملية الانتخابية. كما ينبغي أن يغضب المصريون حتى ترفع الدولة يدها عن النقابات المهنية وتطلق حرية التنظيمات النقابية ونوادي هيئات التدريس والأحزاب السياسية ويتحقق بذلك الحراك السياسي والمجتمعي بما يتيح لهم ممارسة حقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم والمشاركة الإيجابية في تقرير مصير بلدهم.

إن القضية ليست التمديد أو التوريث، بل هناك دائماً الطريق الثالث الذي يتغافل عنه أصحاب الحزب الحاكم، وهو طريق الديمقراطية والاستماع إلى صوت الشعب والاستجابة لرغباته وقبل أن تحل الكارثة.

2009

31. السراب ..... هو الحقيقة في المشهد المصري!

وتتوالى المحن وتشتد النوازل بمصر وشعبها الكريم بينما أهل الحكم مستمرون في أسلوبهم القائم على تبسيط الأمور ومحاولة تجميل الواقع وتقديم المزيد من الوعود التي لا تتحقق. وتتكالب على المصريين الشدائد وتلجأ طوائف متعددة منهم إلى الاعتصام والاحتجاج متخذين من أرصفة مجلسي الشعب والشورى مكاناً مختاراً لهم عسى أن يتكرم بعض المسئولين من أهل الحكم ورموز الحزب الحاكم بالنظر إليهم والاستماع إلى مطالبهم، ناهيك عن محاولة الاستجابة لها، ولكن لا ينالون إلا المزيد من التجاهل.

وحتى مياه النيل التي ما توقع المصريون على مدار تاريخهم أن تنقطع عنهم يوماً، هي الآن مهددة بالانقطاع ويبدو فشل أهل الحكم في إدارة ملف المفاوضات مع دول حوض النيل التي رفعت راية العصيان في وجه الشقيقة الكبرى ووقعت خمس دول منها اتفاقية لتعديل حصص مياه النيل ضاربين بعرض الحائط اعتراضات مصر! ويرى المصريون أهل الحكم يقللون من أهمية الكارثة معتمدين على أن مؤسسات التمويل الدولية لن تمول مشروعات السدود على النيل في نطاق دول الحوض من دون موافقة مصر والسودان، وهو سراب كبير.

وليست حالة عدم الوضوح وافتقاد الرؤية بجديدة على أهل المحروسة، فهم يعايشونها منذ يوليو 1952 وحتى اليوم حيث دأب أهل الحكم على تقديم الوعود التي تثبت الأيام أنها لا تتحقق، ويكتشف المصريون أنهم يعيشون في سراب ويمسكون الهواء بأيديهم ! فقد وعدنا أصحاب يوليو أنهم قاموا بحركتهم - التي سموها ثورة بعد ذلك - لتحقيق أهدافاً ستة هي القضاء على الاستعمار، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش وطني قوى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة. ويكتشف المصريون أن ثوار يوليو استبدلوا بالاستعمار الإنجليزي احتلالاً إسرائيلياً لسيناء، وأنهم في سبيل

القضاء على الإقطاع أهدروا الزراعة المصرية وفتتوا الملكية وأعاقوا التنمية الزراعية الشاملة القائمة على الميكنة والتقنيات الحديثة التي تمتنع على أصحاب الفدادين الخمسة. كما عاد الاحتكار وسيطرة رجال الأعمال على الحياة السياسية أشد مما كانا عليه وقت إعلان تلك الأهداف "الثورية" وأصبح أصحاب المال والأعمال عنصراً أساسياً في توجيه سياسات الحكم وقراراته بما يتفق ومصالحهم ورؤاهم. كما انتشر الفقر والعشوائية وسوء توزيع الدخول بين المصريين ليعود مجتمع النصف في المائة مرة أخرى.

وكانت قمة إنجازات يوليو 1952 إهدار الديمقراطية والقضاء على التعددية السياسية واصطناع الهياكل الحزبية بدءاً بهيئة التحرير وصولاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي والتحكم في تشكيل المجالس التشريعية للحصول على أغلبية غير حقيقية كشفتها قرارات محكمة النقض المتوالية وفي جميع الانتخابات التشريعية والمحلية بلا استثناء، كما قدموا للمصريين ابتكاراً ديمقراطياً مهماً هو الفوز في الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية بنسبة 99.9%، وأصبحت أزهى عصور الديمقراطية التي تباهى بها أهل الحكم مجرد ...سراب!

ورغم أخطاء أصحاب يوليو الجسيمة في حق قواتنا المسلحة ومسئوليتهم التاريخية عن هزيمة يونيو 1967، فقد استطاع أبناء مصر إعادة بناء قواتهم المسلحة بعزيمة المصريين وقوة إيمانهم، ثم حققوا نصر 1973 ليكون الحقيقة الوحيدة في خضم تاريخ طويل ومستمر من الوعود الزائفة والأهداف التي تحولت إلى سراب.

لقد توالت وعود أهل الحكم عبر ما يزيد عن خمسين عاماً تُمني المصريين بالرخاء والتنمية وغزو الصحراء وبناء القلاع الصناعية، ثم يصحو أهل مصر ليكتشفوا أن تلك الوعود أقرب إلى السراب منها إلى الحقيقة. فالرخاء تحول إلى فقر غير مسبوق، وبطالة تضرب الملايين من شباب مصر وتدفعهم إلى مخاطر الهجرة غير الشرعية لدول أوروبا، ومهانة قبول العمل بدول عربية في أعمال متدنية وظروف معيشية غير

إنسانية وأغلبهم من خريجي الجامعات. كما انتشرت عشوائيات يسكنها ما يقرب من خمسة وعشرين مليوناً من المصريين منهم ما لا يقل عن ستة ملايين يعيشون في المقابر.

وإذا كان نظام يوليو قد اهتم في فترة الرئيس عبد الناصر ببناء قاعدة صناعية مشهودة كانت ركيزة مهمة لقطاع عام ساهم في دعم العمل الوطني ومساندة جهود القوات المسلحة أيام حرب الاستنزاف والتمكين لنصر أكتوبر 73 ، وذلك برغم نقص الكفاءة وسوء الإدارة في كثير من وحداته بتأثير تدخلات أهل الثقة من رجال نظام الحكم، فإن ورثة نظام يوليو قد فرّطوا في هذه القلاع الصناعية وأهدروها من خلال برنامج مشبوه للخصخصة بزعم تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ليجد المصريون أنفسهم يقبضون على الهواء بعد أن كانوا يمتلكون ثروة هائلة من الوحدات الإنتاجية التي يصعب أو يستحيل عليهم استعادتها الآن، وكذلك انضمت الإنجازات الصناعية إلى مسلسل السراب.

ورغم انقضاء سنوات طويلة على تحرير سيناء في 1973، لا تزال مشروعات التنمية والتعمير فيها مجرد عناوين زاهية للخطب الموسمية في أعياد سيناء، ولا يزال أهلنا في سيناء يعانون من فقر الفرص وتراخي الدولة في تنفيذ مشروعات التنمية وتوطين المصريين، بل وحتى الاعتراف لهم بحقهم في تملك أراضيهم!

وتتوالى الوعود والبرامج الحكومية التي يكتشف المصريون أنها لا تزيد عن سراب لا يصلون إليه مهما بذلوا من جهد وتضحيات. فالمشروعات العملاقة التي تكلفت المليارات من أموال الشعب لم يتحقق عنها شيء له معنى. ويتحسر المصريون على مشروع توشكي الذي تحول إلى بالوعة تستنزف أموالهم من دون أن تتحقق عوائده التي وعدهم بها أهل الحكم الذين وصفوه بأنه الخطوة الأولى للخروج من الوادي القديم والبدء في توسيع المعمور من أرض مصر للوصول به إلى 25% على الأقل بدلاً من الرقعة الضيقة التي ينحشر فيها أهل مصر ولا تتعدى 6-7% من

مساحة مصر. وكذلك لم يتحقق من وعود تنمية الصعيد شيء يكافئ سيل الشعارات والخطب والكلمات التي تغنى بها أهل الحكم يمنون أهل الصعيد أنهم هم الغاية ومحل الاهتمام والتركيز!

وتوهم الفقراء من أهل مصر أن الفرج قد جاءهم حين اهتم بهم أمين السياسات في الحزب الحاكم وأطلق مبادرة " الألف قرية الأكثر فقراً"، إلا أن الأيام والشهور تمر ويكتشف أهل تلك القرى أنهم مجرد ديكور في خلفية البرامج التليفزيونية والتحقيقات الصحفية التي ترصد زيارات أمين السياسات من دون أن تتحقق على أرض الواقع أية نتائج إيجابية أو إنجازات ذات بال تغير من أوضاع هؤلاء البشر الذين يعيشون ظروفاً غير إنسانية.

أما التنمية والرخاء فقد تبلورا في ثروات طائلة لحفنة من الرأسماليين وأصحاب الأعمال وثيقي الصلة بالحزب الحاكم وأهل السلطة بينما ضلت عوائد التنمية طريقها إلى الأغلبية من المصريين، ولا يجد أهل الحكم غضاضة في الاعتراف بأن عوائد التنمية لن تصل إلى غالبية أبناء الشعب في المستقبل المنظور. وفي المقابل استنزفت حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً فائض أموال التأمينات الاجتماعية وحولتها إلى صك أصدره وزير المالية، ويزداد عجز الموازنة ويرتفع الدين المحلي الإجمالي والديون الخارجية إلى مستويات تنذر بالخطر، وتعمد الحكومة إلى تمويل العجز بمزيد من الاقتراض! وتتبدد أحلام النمو والرخاء لملايين المصريين وتتحول إلى سراب يحسبه الظمآن ماء!!

أما على الصعيد السياسي، فما يزال أهل الحكم يصمون آذانهم عن مطالب الأحزاب والقوى السياسية لإجراء الإصلاحات الدستورية وتوفير الضمانات الحقيقية لانتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة. ولا يزال أهل الحكم يصرون على تغييب الحقائق حول مستقبل الحكم في البلاد مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 2011 ويمتنعون عن إلغاء القيود المفروضة على الترشيح لتلك الانتخابات والتي تضمنتها المادة 76

الشهيرة في الدستور. وإذا كانت شعوب العالم المتحضر تشارك بفعالية في رسم مستقبلها باختيار من يحكمها، فإن الشعب المصري مطالب بالقعود وأن ينتظر الفرج من السماء!

وإذا كان السراب يفسر علمياً بأنه خدعة بصرية (ضوئية) تحدث نتيجة ظروف البيئة المحيطة من اشتداد درجة الحرارة والأرض المستوية واختلاف في معامل الانكسار مما يجعلها في حالة توهج شديد حيث تبدو كالماء الذي يلتصق بالأرض ليعكس صورا وهمية للأجسام وكأنها منعكسة عن سطح مرآة كبيرة، فإن السراب الذي يعيشه المصريون هو خدعة سياسية تحدث نتيجة نظام حكم لا ديمقراطي تشتد فيه وطأة الحكم الفردي ويتم تغييب إرادة الجماهير وتزويرها بأشكال تبدو ديمقراطية في ظاهرها وهي في حقيقتها أوهام، كما يجري اصطناع إنجازات ليس لها جذور على أرض الواقع، بل هي أوهام لا يصل إليها غالبية المصريين.

يا أهل مصر، لا تجعلوا السراب يخدعكم فليس هو بماء، ولن تجدوا الماء الحقيقي إلا بالضغط من أجل التغيير الدستوري وإعادة تملك الوطن، وتلك دعوة حزب الوفد لكم أعانكم الله وسدد اختياراتكم فيما أنتم مقبلون عليه في عامي الانتخابات.

2010

32. شروط ضرورية لحوار وطني فعال!

دعا حزب الوفد إلى حوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وطوائف الشعب من أجل بحث مستقبل البلاد والتوافق على رؤية واضحة تحكم اختياراتنا الوطنية في كافة المجالات. كذلك دعا حزب الجبهة الديموقراطية إلى عقد مؤتمر لجميع القوى السياسية من أجل بحث قضية مصيرية وهي " مستقبل مصر بعد مبارك". ولا شك أن هذا الحوار الوطني مطلوب وضروري كي يشارك الناس على اختلاف طوائفهم ومن خلال الأحزاب والتشكيلات النقابية وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني جميعها في تقرير مصير بلدهم. ولكن يظل الأمر مرهوناً بضرورة توفير الظروف الموضوعية والشروط الضرورية لإنجاح هذه التجربة في الممارسة الديموقراطية الشعبية بعيداً عن توجيهات وتدخلات الحكومة والحزب الحاكم التي سبق لهما إفشال محاولات سابقة لما سمي مرة بالحوار القومي ومرة باسم الحوار بين الحزب الوطني الديموقراطي والأحزاب الأخرى.

وفي رأي أن أهم الشروط الضرورية لتكون تجربة الحوار الوطني الجديد فعالة ومثمرة أن تتحدد تماماً وبكل وضوح الغاية من هذا الحوار والنتائج المستهدفة من عقده. إن مجرد بدأ حوار بين أطراف مختلفة ليس هو غاية المطلوب – وإن كان في حد ذاته أمراً طيباً يرطب أجواء العمل السياسي ويزيل ما بها من احتقان -، ولكن الأهم أن ينتهي هذا الحوار إلى نتائج ملموسة واضحة يمكن ترجمتها إلى أفعال على الساحة الوطنية تؤتي ثمارها في صالح الشعب بجميع طوائفه. والمتصور أن الغاية الرئيسة للحوار الوطني هي الوصول إلى توافق وطني حول أهم القضايا المصيرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يدور حولها الجدل طول الوقت وتتوزع وتنقسم بشأنها الآراء مما يهدر جانباً مهماً من الموارد والطاقات الوطنية فيما لا طائل من وراءه، ويثير الفتنة والشقاق في المجتمع . ولعل ما يقرب هذه الفكرة إلى الأذهان أن نسترجع موقف الشعب المصري بجميع فئاته واتجاهاته الفكرية والسياسية وراء

الوفد المصري أيام الزعيم سعد زغلول والإصرار على مطلب الاستقلال التام وجلاء المستعمر البريطاني عن البلاد، وكذلك التفاف المصريين حول دعوة طلعت حرب لتمصير الاقتصاد الوطني وإنشاء بنك مصر والدفاع عنه في مواجهة مؤامرات ومحاولات القضاء عليه. مثل هذه المواقف الوطنية هو ما نحلم به ويجب أن نسعى إليه من خلال تحريك القوى السياسية والمجتمعية وصهرها في حوار متصل ومنظم للوصول إلى حالة مماثلة من التوافق الوطني.

وقد عبر بعض المتابعين للشأن الوطني والمنشغلين بالعمل السياسي عن عدم تفاؤلهم بفكرة الحوار وتدني سقف التوقعات بالنسبة للنتائج التي يمكن التوصل إليها عبر هذا الحوار. وهم محقون في هذا التوجس - أو إن شئت قل التشاؤم - حيث تتسم الساحة السياسية في مصر بالتشرذم والتباعد والاختلاف حتى بين القوى التي يفترض أن تكون في خندق واحد نظراً لاشتراكها في توجهاتها الفكرية ومعتقداتها السياسية. كما تفتقر كثير من الأحزاب القائمة إلى القواعد الشعبية والقدرات التنظيمية والمؤسسية التي تتيح لها الانخراط في مثل الحوار الوطني المستهدف متحررة من سيطرة قياداتها ورموزها التي تكاد أن تكون مجهولة على المستوى الوطني. كذلك فإن التنظيم النقابي مخترق ويقع تحت السيطرة الحكومية والأمنية وكثير من النقابات المهنية تحت الحراسة من سنوات وانتخابات مجالسها موقوفة، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات تحت الحصار وأنشطتها مقيدة إلى بعيد إلى الحد الذي يراها وزير مسئول أنها مجرد أماكن لتناول القهوة والدردشة. لذا فإنه ينبغي على الداعين للحوار الوطني الجديد السعي الجاد لحشد تلك الأحزاب والمنظمات المجتمعية والاقتراب منها وطرق أبوابها بشكل مستمر وبلا كلل وتيسير مشاركتها في الإعداد للحوار وفي فعالياته ضماناً لجديته وتعظيماً للنتائج التي يمكن تحقيقها من خلاله. كما ينبغي أن يسبق بدء فعاليات الحوار الوطني مرحلة مهمة من الإعداد تقوم على محاولة تحقيق حد أدنى من التوافق والتصالح الفكري بين الأحزاب والقوى

السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المرشحة للمشاركة في الحوار، وذلك لإيجاد أرضية مشتركة ولغة حوار ومفردات سياسية مقبولة بينهم، مع ضرورة تمثل التجربة التي قادها الدكتور عزيز صدقي ولم تنجح في حشد تجمع من أحزاب المعارضة لتشكيل قائمة مشتركة من المرشحين في انتخابات مجلس الشعب الماضية 2005عام .

وثمة شرط ضروري يجب توفيره حتى يكون للحوار معنى وهو أن يشارك الحزب الحاكم فيه بجدية واقتناع – وهو أمر لا يضمن تحققه نظراً لما يمثله ذلك الحزب من حالة غير ديموقراطية تكرست عبر انفراده بالحكم لسنوات طويلة رغماً عن افتقاره إلى القاعدة الشعبية والممارسة الديموقراطية الصحيحة. ولعل السعي لإشراك الحزب الحاكم في الحوار الوطني يحتاج إلى تكتل وضغط متواصل من أحزاب المعارضة والقوى السياسية الوطنية الرئيسة لبلورة رأي عام ضاغط يؤكد للحزب أن زمن انفراده بالساحة الوطنية قد انقضى وأنه مطالب بالمشاركة الديموقراطية في حوار وطني شامل كي يكون له مكان في مستقبل هذا البلد. وإن كنت أقدم هذا الرأي وأنا مقتنع بصعوبة تحقيق هذا التحول في فكر القائمين على الحزب الحاكم، نظراً لأن الخطاب الحزبي الذي يكرره رموزه من مجموعة أمانة السياسات يطرح صيغة حالمة تقول بأن فريق الإصلاحيين في الحزب يحاول تحقيق الإصلاح والتطوير السياسي من داخل الحزب وباستثمار الجوانب الإيجابية فيه، وأن الحزب منذ 2002 يتجه ناحية الفكر الجديد ويقدم صورة للعمل الحزبي تختلف عما كان عليه الحال قبل ذلك، والمعنى أنهم قادرون على تحقيق الإصلاح والانطلاق نحو المستقبل بمفردهم من دون حاجة إلى إشراك أحزاب أو منظمات مجتمعية أخرى، لذا فهم غير متحمسين أن يشاركهم أحد في رسم طريق المستقبل والانفراد بالسيطرة على الحكم. ويذكرنا هذا الحديث عن الإصلاح من داخل الحزب الوطني بنكتة " النقد في حدود الميثاق" التي شاعت في العهد الناصري بعد إصدار وثيقة " الميثاق الوطني" ودعوة

المواطنين إلى ممارسة حقهم في النقد ولكن في حدود الميثاق. إن الدعوة إلى حوار وطني يشارك فيه الحزب الوطني على قدم المساواة مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى تصطدم بترسانة الموانع والعقبات التي شيدها الحزب الحاكم ويتخندقً وراءها لمنع أي إصلاح أو تطوير مهما كان شكلياً تكريساً لسيطرته على الحكم وتحقيقاً لمنافع أعضاءه والتي يجب على دعاة الحوار الوطني حشد الرأي العام للمطالبة بالتخلص منها. وأذكر من تلك الموانع: المادة 76 من الدستور والتي تكاد تحرّم الترشح لرئاسة الجمهورية إلا على من يرشحه الحزب الوطني، المادة 77 من الدستور والتي تبقي رئيس الجمهورية في منصبه بلا حدود، التعديلات الدستورية التي تم إقرارها بسرعة البرق وتم الاستفتاء عليها بسرعة أسرع من البرق وكانت أهم نتائجها إلغاء الإشراف القضائي[أو بمعنى أصح الإشراف الحقيقي الذي يثق به الشعب] على الانتخابات، تأجيل انتخابات المجالس المحلية لتفويت الفرصة على أي قوى سياسية غير الحزب الوطني ،سيطرة الحكومة على النقابات العمالية وتجفيف منابع النقابات المهنية العريقة بوضعها تحت الحراسة وحرمان أعضائها من انتخاب مجالسها الشرعية وتعطيل كافة الإجراءات القانونية التي يلجأون إليها، سيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم ومجلس الشعب والحكومة والانحراف عن القانون والدستور كما اعترف بذلك الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور مفيد شهاب تعليقاً على عدم إسقاط عضوية عضو المجلس عماد الجلده - بعد الحكم عليه بالسجن في قضية فساد – والاكتفاء بقبول استقالته تحت ضغط أمين التنظيم بالحزب رجل الأعمال ورئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو هل يمتنع الحوار الوطني إن لم يشارك فيه الحزب الوطني الديموقراطي؟ بالقطع يجب أن يتم الحوار سواء شارك فيه الحزب الحاكم أم لم يشارك، ولكن تبقى مسئولية الأحزاب والقوى المشاركة في الحوار متركزة في أمرين رئيسيين حال امتناع الحزب الحاكم عن المشاركة: الأمر الأول،

تعرية موقف الحزب الحاكم أمام الرأي العام المصري وكشف الزور في إدعاءه الديموقراطية لمخالفته أبسط مظاهرها وهي الحوار والنقاش والاستماع إلى الرأي الآخر والانفتاح على المعارضة الوطنية . والأمر الثاني، إيجاد آليات لحشد الرأي العام الوطني وراء نتائج الحوار وتوافقاته، ورص الصفوف وتفعيل الطاقات الوطنية كلها من أجل إيجاد فرص تنفيذ ما يتوصل إليه الحوار من متطلبات لتطوير الواقع المصري وتيسير الانتقال إلى مستقبل أفضل.

وثمة قضية مهمة لا بد أن ينتبه إليها الداعون إلى الحوار الوطني وهي الاتفاق فيما بينهم على أجندة الحوار أي الموضوعات والقضايا التي يجب أن يتطرق إليها المتحاورون. وفي ظني أن قائمة الموضوعات والقضايا لا نهائية، ولكن يجب لنجاح التجربة الاقتصار على القضايا المحورية والموضوعات الإستراتيجية ذات التأثير على مجمل الحالة المصرية.

ويأتي في مقدمة تلك القضايا المصيرية الاتفاق على شكل نظام الحكم وآليات تداول السلطة وفق قواعد ديموقراطية يحتكم فيها إلى صناديق الانتخابات الزجاجية وفق المعايير الديموقراطية المتعارف عليها في العالم المتقدم وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية محايدة ومراقبين دوليين، وبعيداً عن تأثيرات وتدخلات السلطة التنفيذية. ويتبع ذلك ضرورة التوافق حول أسس وتوجهات التطوير السياسي والانفتاح الديموقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي لجميع المصريين، وضرورة إلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريات وأعمال الاعتقالات للمعارضين من دون أحكام قضائية، بل واستمرار اعتقال من تصدر لهم أحكام بالبراءة وكذلك الذين أنهوا فترات العقوبة المحكوم عليهم بها، والتحول بمصر من دولة بوليسية إلى دولة ديموقراطية يسودها القانون وتحترم فيها الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ويرتبط بقضية نظام الحكم ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، مسألة الفصل الحقيقي بين السلطات وضمان استقلال القضاء وعدم تدخل وتغوّل السلطة التنفيذية في أعمال السلطتين القضائية والتشريعية.

وتمثل قضايا السياسة الخارجية لمصر وأسلوب وقواعد تحديد علاقاتها بدول العالم المختلفة واحدة من الموضوعات المطلوب مناقشتها بصراحة بهدف وضع الضوابط التي تحول دون انفراد رئيس الدولة برسم تلك السياسات الخارجية وضرورة خضوع قراراته السياسية الإستراتيجية لرقابة السلطة التشريعية، والعودة في الأمور المصيرية إلى الشعب من خلال الاستفتاءات الديموقراطية المنضبطة . ولا نبالغ إذا قلنا أن العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تحتاج إلى مراجعة وفق ما تقضي به المصلحة الوطنية كما يراها جموع الشعب وأحزابه وقواه السياسية. كذلك لا بد من مناقشة القطيعة المصرية مع إيران ومدى اتفاقها مع المصلحة الوطنية.

كذلك من قضايا الوطن التي يجب أن يوليها الحوار الوطني مساحة مهمة ضرورة تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ورفع القيود والتدخلات الحكومية والإجراءات الأمنية التي تشل قدرة تلك المنظمات على المساهمة الفاعلة في التخفيف من مشكلات الوطن والمشاركة الجادة في تقرير مصيره، وإطلاق فرص التعبير عن الرأي وإلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام ووقف محاكمة أصحاب الرأي وتعريضهم لأحكام بالسجن، فضلاً عما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات، وفي الأساس منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وتأكيد المبدأ الدستوري في أن يمثل المواطنون أمامهم قاضيهم الطبيعي.

ومن قضايا مصر المصيرية ضرورة الاتفاق على أسلوب وآليات بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات

الاقتصاد الوطني وحماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة، في نفس الوقت الذي يكافئ أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديموقراطي المستهدف ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويكون على المتحاورين أن يتجهوا بفكرهم إلى بحث أساليب القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس بالقضاء على تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال - وسيدات – الأعمال.

وينبغي أن يوجه الحوار الوطني جانباً مهماً لقضية إعادة صياغة دور الدولة وتحديد مسئولياتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وكفالة الظروف والآليات والموارد اللازمة لضمان مستويات مقبولة - وفق المعايير الدولية – من الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المرافق العامة والإسكان والتأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لمساعدة المتعطلين على اكتساب المهارات التي تؤهلهم للحصول على فرص عمل منتجة. ومن المتصور أن يتوجه الحوار الوطني لتحليل عميق وموضوعي لمدى نجاح مصر في تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة والتي أطلقتها الأمم المتحدة وتوافق العالم على أنها تمثل الحد الأدنى الواجب تحقيقه في الدول النامية، والاتفاق على مستويات الإنجاز الضرورية من تلك الأهداف وضمانات تحقيقها.

كما أن إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي هي من أهم الموضوعات التي يجب أن تحتل مكاناً متقدماً في أجندة الحوار الوطني من أجل إعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة وتأكيد استقلال الجامعات

باعتبارها مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية.

وتعتبر إدارة الحوار الوطني قضية محورية يتوقف على كفاءتها وفعاليتها نجاح أو فشل التجربة، لذا فإن الداعين إلى تنظيم هذا الحوار ينبغي أن يتفقوا ابتداء على تشكيل مجموعة عمل تضع إستراتيجية الحوار وبرامجه وآلياته وأساليب إدارته بما يضمن تحقيق الغاية منه. ومن المتصور أن الحوار لن يكون في شكل مؤتمر لمدة محدودة ثم ينفض، بل أتصوره عملية ممتدة على مدى فترة زمنية وعلى مستويات ومراحل متكاملة، وباستخدام آليات وتقنيات الاتصالات والمعلومات لضمان مشاركة حاشدة ليس فقط من الحضور في جلسات الحوار ومنتدياته، ولكن من كل المواطنين والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة من خلال المداخلات في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت ووسائل الإعلام التي تتعاون في تقديم حلقات الحوار ونتائجه إلى الشعب المصري.

وثمة قضية أخيرة، وهي أن يحدد رعاة الحوار والداعين إليه المخرجات التي يجب التوصل إليها، وفي ظني أنهم لن يكتفوا بمجرد سرد العيوب والأخطاء والمشكلات التي تعاني منها مصر، ولكن سوف ينطلقون إلى إنتاج مخرجات قابلة للتطبيق تم التوافق عليها وفي مقدمتها مشروع دستور جديد، مجموعة القوانين الأساسية المكملة للدستور وقوانين جديدة بدلاً من ترسانة القوانين سيئة السمعة، إستراتيجيات واضحة للتطوير السياسي الشامل ومشروعات قوانين ديموقراطية لممارسة الحقوق السياسية وتيسير إنشاء الأحزاب ودعم التعددية الحزبية، إستراتيجية متكاملة تحدد الهوية الاقتصادية للبلاد وتضع العناصر الأساسية لتنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مشروعات قوانين لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني تحقق لها الانطلاق وترفع عنها القيود الأمنية والتدخلات الحكومية، إستراتيجيات واضحة لتطوير التعليم والبحث العلمي وجعل العلم أساس القرار الوطني على كافة

المستويات وبما يحقق تطلعات المصريين في مستقبل أفضل، هيكل جديد للجهاز الإداري للدولة يكرس اللامركزية ويتسم بالاستقرار ويعكس الوظائف الإستراتيجية للدولة، ومعايير وعناصر لنظام ديموقراطي للحكم المحلي.

وعلى الله قصد السبيل.

2007

33. الشفافية الغائبة في قضية الشركة القابضة للتجارة !

أصبحت كلمة الشفافية من أكثر الكلمات تردداً في الخطاب الرسمي والإعلامي في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، وصار الناس يتساءلون عن معنى تلك الشفافية التي يتغنى بها المسئولون ليل نهار من دون أن يتبين المواطنون أي دليل يؤيد ما يذهب إليه الرسميون في تصريحاتهم. وبذلك أصبحت الشفافية هي الحاضر الغائب، وكثير ممن يرددونها يشبهون إلى حد كبير " شاهد ما شافش حاجة"!

وفي ظل غياب الشفافية بمعناها الحقيقي، تتردد أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات من دون أن يبدو في الأفق أن تلك الإجابات ستكون متاحة بشكل أو آخر. ولنبدأ من الآخر، فقد كان قرار رئيس مجلس الوزراء بدمج الشركة القابضة للتجارة بما لها وما عليها في الشركة القابضة للتشييد والتعمير نموذجاً واضحاً لغياب الشفافية، كما زاد الأمر غموضاً أن القرار المشار إليه تضمن تعيين هادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة مستشاراً بوزارة الاستثمار لشئون الأنشطة الرياضية والاجتماعية كما جاء في بعض المتابعات الصحفية للموضوع.

وتبدو غرابة الموضوع في المبررات التي أوردها بيان لوزارة الاستثمار أشارت إليه صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم 2 فبراير الحالي حيث ذكرت أن قرار الدمج يهدف إلى " تحقيق الاستقرار المالي للشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة وأوضاع العاملين بها". ولم توضح المصادر التي استندت إليها الصحيفة كيف يتحقق الاستقرار للشركات الأربعة عشر التي تم توزيعها على عدد من الشركات القابضة وكيف يشعر العاملون بتلك الشركات بالاستقرار وهم ينقلون إلى تبعية شركات قابضة ليس لها أدنى صلة بمجالات نشاط الشركات التي يعملون بها. فقد تم نقل شركات تجارة التجزئة وهي بيع المصنوعات المصرية، والأزياء الحديثة " بنزايون"، وبيوت الأزياء الراقية " هانو"، والملابس والمنتجات الاستهلاكية " صيدناوي" إلى الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما! فهل يستطيع أحد أن

يوضح لنا ما علاقة شركة قابضة تعمل في مجالات السياحة والفنادق والسينما بتجارة الملابس والمستلزمات المنزلية؟ ناهيك عن أن تلك الشركة القابضة ذاتها تعاني من تناقض في تشكيلها إذ ما علاقة السينما بالسياحة والفنادق؟ كما تم نقل شركات مصر للتجارة الخارجية، ومصر للاستيراد والتصدير، ومصر لتجارة السيارات، والنصر للتصدير والاستيراد، والتجارية للأخشاب إلى الشركة القابضة للنقل البحري والبري! ومرة أخرى ما علاقة شركة النقل البحري والبري بشركات التجارة الخارجية اللهم إلا كونها تستخدم سفنها في نقل البضائع المصدرة أو المستوردة علماً بما آل إليه أسطول النقل البحري من ضعف وضمور.

ولعلنا نتذكر أن الشركة القابضة للتجارة التي تم التخلص منها بهذا القرار كانت محلاً للهجوم الشديد بسبب الأسلوب الذي تم به بيع شركة عمر أفندي إلى مستثمر سعودي وما شاب تلك الصفقة من أقاويل واتهامات ، وما نشأ عن ذلك البيع من مشكلات مع العاملين الذين تضرروا من إجبارهم – على حد شكواهم – على طلب المعاش المبكر رغماً عن إرادتهم. كما تتردد معلومات خطيرة عن وقائع غير سليمة شابت بيع شركة النوبارية للبذور "نوباسيد" إلى مستثمر سعودي آخر ولا تزال تلك القضية محل تحقيقات تجريها النيابة العامة نتيجة مخالفات شابت عملية البيع وما ترتب عليها من إهدار المال العام واستخدام توكيلات منتهية للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من أصحابها الذين سبق للشركة بيعها لهم قبل خصخصتها ولسليمها للمستثمر السعودي.

وتثير هذه القضية موضوعاً أهم ينبغي التوقف عنده وهو أسلوب الدولة في التعامل مع شركات قطاع الأعمال العام. فعلى حين تطلق الحكومة تعبير " برنامج إدارة أصول الدولة" على عملية الخصخصة ، نجد أن الحقيقة هي أنه برنامج لبيع أصول الدولة وليس إدارتها. ولقد تنكرت الدولة للفلسفة الأساسية التي أعلنتها حين أصدرت القانون رقم 203 لسنة 1991 بخصوص إنشاء الشركات القابضة وتفعيل

ما أسمته تحرير شركات قطاع الأعمال العام وإخراجها من تحت سيطرة الإدارة الحكومية كي تنطلق في ممارسة أنشطتها وفق آليات السوق وباستخدام مفاهيم الإدارة ومعايير التقييم المتبعة في شركات القطاع الخاص. ويوم صدر ذلك القانون تم إنشاء سبعة عشرة شركة قابضة توزعت بينها ما يقرب من ثلاثمائة وعشرين شركة تابعة، وتضمن القانون مبادئ مهمة في تحرير تلك الشركات وتخليصها من نمط الإدارة الحكومية أو فلسفة القطاع العام التقليدية. ثم توالت التعديلات على هيكل الشركات القابضة فتم دمجها في عشر شركات فقط وانتهت الآن إلى ثمان بعد إالغاء الشركة القابضة للتجارة.

ويبدو في الخطاب الرسمي محاولة واضحة لتبرير ما حدث للشركة القابضة للتجارة بأنه نتيجة للخسائر المتراكمة التي أصابت تلك الشركة وكثير من شركاتها التابعة. والسؤال المنطقي ألم يكن من الأفضل قبل اتخاذ قرار الإدماج أن تبحث أسباب الخسائر وهل تعود إلى مشكلات إدارية وتنظيمية أم هي نتيجة لأوضاع السوق ومتغيراته؟ وبفرض أن تلك الخسائر كانت بسبب ضعف الإدارة ألم يكن القرار الأنسب هو حل مجلس إدارة تلك الشركة القابضة وتعيين مجلس آخر يتمتع رئيسه وأعضاءه بالخبرة والقدرة الإدارية والتقنية بقدر أعلى من سابقه؟ وهل نقل الشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة إلى شركات قابضة أخرى لا علاقة لها بطبيعة أعمال تلك الشركات هو الحل المناسب لوقف خسائرها وتحويلها إلى شركات رابحة؟

ومن الغريب أن قرار إدماج الشركة القابضة للتجارة في الشركة القابضة للتشييد والتعمير استند إلى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي ترفضها الحكومة ويعارضها وزير المالية على سبيل المثال ويرى أن رئيس الجهاز ممثل للبنك الدولي كما قال في مجلس الشعب معقباً على تقرير الدكتور جودت الملط الذي أوضح سلبيات الحكومة وخطاياها من خلال عرض ملاحظات الجهاز على الحساب الختامي لموازنة الدولة. فقد أشارت صحيفة الأهرام أن البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار

ذكر " أن الجهاز المركزي للمحاسبات أصدر تقريراً متحفظاً للعام الثاني على التوالي على القوائم المالية ونتائج الأعمال عن العام المالي 2007/2006 وعلى الرغم من قيام الحكومة بضخ مبلغ 1.1 مليار جنيه لتسوية مديونيات الشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة". ولا بد لنا من أن نتساءل عن السبب في الانتظار عامين قبل أن تتحرك الحكومة لاتخاذ إجراء لوقف نزيف الخسائر؟ وما أسباب ضخ تلك الأموال لتسوية مديونيات شركات تعلم الحكومة أنها خاسرة ؟ ألم يكن القرار الأنسب هو تصفية تلك الشركات بدلاً من تركها تحقق مزيداً من الخسائر ثم تحميلها على عاتق شركات قابضة أخرى من دون توضيح ما هي الإجراءات التي ستتخذها تلك الشركات القابضة في سبيل علاج مشكلات تلك الشركات الخاسرة وتحسين أداءها وتحويلها من الخسارة إل الربح؟

وما يثير الدهشة أن الموقع الرسمي لهيئة الاستعلامات على شبكة الإنترنت نشر تصريحات لمصدر مسئول في وزارة الاستثمار أن شركات قطاع الأعمال العام حققت أرباحاً صافية قدرها 3.9 مليار جنيه في العام 2007/2006 وذلك بزيادة قدرها 133% من أرباح 2006/2005 والتي بلغت 1.6 مليار جنيه. وكان هذا التصريح يوم 1 فبراير 2008 أي قبل يوم واحد فقط من إعلان قرار دمج الشركة القابضة للتجارة! وجاء في نفس الخبر أن 112 شركة تابعة قد حققت أرباحاً بلغت 5.9 مليار جنيه بينما حققت 51 شركة خسائر قدرها 2.79مليار جنيه. وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار أن الشركات الأربعة عشر التابعة للشركة القابضة للتجارة قد حققت خسائر في العام المالي 2007/2006 بلغت 150 مليون جنية أي بنسبة 3.5% من إجمالي خسائر ذلك العام ، فلماذا اقتصر قرار الدمج وإعادة التوزيع عليها فقط ولم تتخذ إجراءات مماثلة بالنسبة لباقي الشركات الخاسرة والتي تتحمل وزر خسائر قدرها 2.64 مليار جنيه؟

وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار في تبرير قرار دمج الشركة القابضة للتجارة أن أغلب شركاتها التابعة ما تزال تعاني من ضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة مع استمرار تراجع مؤشرات السيولة وتضخم أرصدة المخزون وتواضع نشاط التحصيل لأرصدة العملاء إلى جانب مشكلة الخسائر التراكمية. فهل يعقل أن يكون القرار لمعالجة تلك المشكلات والأمراض هو نقل تبعيتها إلى شركات قابضة أخرى؟

إن قطاع الأعمال العام يمثل ركيزة مهمة في بناء الاقتصاد الوطني ينبغي أن تتوفر له مستويات متعالية من الكفاءة الإدارية والقدرة التنافسية بما يسمح له بالمساهمة بفعالية في إنتاج القيمة المضافة لتعظيم الناتج القومي الإجمالي. إن قطاع الأعمال العام يمكنه إذا أحسنت إدارته أن يعمل على تحقيق التوازن في الأسواق وكبح جماح القطاع الخاص المنفلت والحد من نزعاته الاحتكارية. ويدعونا هذا الاقتناع إلى اقتراح مراجعة أوضاع ذلك القطاع وإعادة هيكلته على نحو يعود به إلى الشكل الأفضل الذي كانت عليه أوضاع القطاع العام في بداية نشأته أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت " المؤسسة الاقتصادية" باعتبارها شركة قابضة تملك حصص الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو إخضاعها للحراسة بعد عدوان 1956 وكانت تقوم بدور المالك وإدارة محفظة الاستثمارات الحكومية من دون تدخل في شئون الشركات التي كانت كلها خاضعة لقانون الشركات المساهمة رقم 26 لسنة 1954 والمعمول به في ذلك الوقت. ولذا نقترح إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام بدمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة قابضة واحدة تتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة. وتقوم تلك الشركة القابضة الوحيدة بإدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية

واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة. وحيث تنحصر مسئوليات الشركة القابضة في القيام بدور المالك يتم فصل الإدارة عن الملكية ويجري تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، ويتطلب تفعيل إعادة الهيكلة إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1991المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وبالتالي تعتبر شركات قطاع الأعمال العام هي ضمن القطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع الشركات الخاصة من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات جمعياتها العامة المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي الوضع المقترح سوف تستخدم الشركة القابضة سلطاتها النابعة من حقوق الملكية لدفع شركاتها التابعة إلى تطوير هياكلها التنظيمية ونظم العمل بها وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الإستراتيجية بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية. كما تعاون الشركة القابضة شركاتها التابعة في تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.

وسوف تهتم الشركة القابضة الجديدة بتقييم أداء شركاتها التابعة بشكل مستمر وذلك بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة. وفي ضوء نتائج الأداء ومستويات الربحية المتحققة وتقييم قدرات الشركات على المنافسة والتطور ومواجهة المتغيرات التقنية وتطورات الأسواق، تتخذ الشركة القابضة قرارات إستراتيجية بالإبقاء على الشركات الناجحة ومعالجة أوضاع الشركات الأقل كفاءة سواء ببيعها أو تصفيتها أو إعادة هيكلتها بحسب الأحوال. وفي جميع الأحوال ستكون تلك الشركة القابضة وسيلة مهمة نحو تحقيق غاية توسيع قاعدة الملكية في تلك الشركات الوطنية من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام للمواطنين المصريين سواء من العاملين بتلك الشركات أوغيرهم، على أن تستثمر الشركة القابضة حصيلة الاكتتاب العام في تكوين شركات جديدة أو إحداث التوسعات اللازمة في الشركات القائمة.

ولعلي أختتم هذا المقال بدعوة أشدد عليها أن تطرح الدولة سياستها نحو قطاع الأعمال العام بشفافية كاملة للنقاش العام وأن يتم استفتاء الشعب في أسلوب التصرف في تلك الشركات حيث هو المالك الوحيد صاحب الحق في اتخاذ القرار بشأنها.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

34. الحكم الرشيد . . . هو الطريق إلى مصر الواحدة!

طرحت في المقالين السابقين إشكالية الاستبعاد في مصر بشقيه السياسي والاجتماعي. ويتضح من تدارس هذه الظاهرة أن المجتمع المصري ينقسم - على الأقل - إلى مجتمعين متباعدين ومتناقضين وغير متوازنين. فالفقراء والمهمشون سياسياً يجري استبعادهم من حركة الحياة الاقتصادية والسياسية ولا يكون لهم وزن ولا صوت في اتخاذ القرارات المصيرية التي تمس حاضرهم ومستقبلهم، ولا تصل إليهم عوائد ما يسمعون عنه من أخبار النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة على البلاد، ولا يشعرون بأي تأثير في حياتهم البائسة انعكاساً لما يردده المسئولون في حكومتهم الذكية عن تقدير الجهات الدولية وإشادتها بقوة الاقتصاد المصري.

ولا تقع المصائب والكوارث إلا على هذا الفريق المهمش المطحون ، فالمئات من أفراده يموتون حرقاً في كوارث القطارات، وغرقاً في كوارث العبارات، ودفناً تحت أنقاض البيوت المنهارة، وتنزف دماؤهم على أسفلت الطرق غير المنضبطة في حوادث مرور فوضوي. وعلى حين ترتفع أسعار كل شيء في مصر، إلا الإنسان المصري من هذا الفريق البائس المستبعد، فثمنه رخيص لا يكاد يساوي ثمن طلقة رصاص تطلقها عليه بارجة أمريكية تعبر قناة السويس من دون اعتبار لكونه صاحب تلك القناة حفرها أجداده بأظافرهم واستردها إخوانه بدمائهم ومات محمد فؤاد عفيفي بعد أن تلقى دفعتين من الرصاص من مسافة قدرت بين 20 و30 ياردة من مقدمة السفينة الأمريكية حسب رواية الأهرام نقلاً عن بيان أصدرته السفارة الأمريكية في القاهرة. وكان المقابل معاش استثنائي من وزارة التضامن الاجتماعي - لم تحدد الصحيفة مقداره - وآخر من محافظة السويس يبلغ 900 جنيهاً لإعالة زوجته وطفليه وأمه بما لا يصل إلى قيمة وجبة عشاء فاخرة يلتهمها أحد رجال الأعمال المنتفعين باتفاقية الكويز مع إسرائيل، وهذا هو ثمن المصري في 2008!

وعلى الجانب الآخر من خارطة المجتمع، يوجد الأثرياء والناعمون بخيرات مصر وثرواتها من رجال الأعمال وأهل الثقة المقربون من الحكم والمتمتعون بالسلطة والثروة والجاه. هؤلاء يعيشون في الفيلات والقصور والمنتجعات، ولا يضطرون للوقوف في طوابير الخبز ولا يحتاجون لإضافة أسماء أولادهم إلى بطاقات التموين، وبذلك لا يقفون لأيام متتالية في الطوابير للوصول إلى مكاتب السجل المدني لاستخراج شهادات الميلاد الإلكترونية حسب أوامر قراقوش العصر الجديد. وأعضاء هذا الفريق الناعم الهانئ هم الذين يرفعون أسعار كل شيئ في مصر ويحققون أرباحاً خيالية وثروات هائلة نتيجة احتكارهم لأهم الصناعات، وتعاملاتهم الميسرة مع الدولة مما يتيح لهم الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأبخس الأثمان يبيعونها بعد ذلك بمليارات الجنيهات، كما يحصلون على مليارات أخرى من الجنيهات قروضاً من بنوك المحروسة بأيسر الشروط، ثم يتعثرون عن السداد وتهب الحكومة لمساندتهم والتخفيف من وقع التعثر على ثرواتهم. هم المتعاملون مع إسرائيل تصديراً واستيرادا، وهم المستفيدون من تصدير منتجاتهم إلى أمريكا بدون رسوم جمركية بفضل ال11% من المكوّنات الإسرائيلية الداخلة في منتجاتهم، وهم الذي سيصدرون الغاز الطبيعي إلى إسرائيل!

إن مصر المنقسمة إلى مصرين اثنتين لا يمكن أن تكون إلا ساحة للفوضى الاجتماعية والتناحر السياسي وانعدام العدل والمساواة. إن وطناً هكذا ينقسم أبناؤه لا يستقيم معه الحديث عن " المواطنة "، ولا يصمد فيه أي حديث عن رعاية محدودي الدخل والانحياز إلى الفقراء كما تتغنى أبواق الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته الذكية.

إن مستقبل مصر يتوقف بدرجة كلية على إنهاء هذا الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإعادة هيكلة المجتمع كي يندمج أفراده وطوائفه - اندماجاً حقيقياً ومستداماً - في نسيج وطني متكامل ومتراص ينعم أفراده بالحرية بأجلى معانيها، ويتمتعون بالفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية، ويشاركون مشاركة

كاملة ومسئولة في إدارة شئون بلادهم على أسس من التعددية السياسية الحقيقية وتداول السلطة وسيادة القانون والمحاسبية والشفافية.

ولقد حققت دول أخرى تلك المعادلة الصعبة، وانقذت مجتمعاتها من أحلك أوضاع الاستبعاد والاستذلال التي كانت شعوبهم تعاني منها على أيدي القلة المتحكمة سواء كانت من مواطني نفس الدولة أو كانت من سلطة استعمار وحكم أجنبي. ولعلنا نستفيد من طرح النموذج الأوضح في العصر الحديث لدولة استطاعت أن تنتقل من جحيم العنصرية والفصل العنصري للمواطنين الأفارقة أصحاب البلاد إلى دولة ديمقراطية تكاد تصل إلى مستويات الدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. دعونا نتأمل ما حدث في جنوب إفريقيا، والتي كانت تحكم بواسطة الأقلية البيضاء منذ 1948 وحتى 1994 وسادت فيها سياسة صارخة للتمييز والفصل العنصري تم بموجبها حرمان الأفارقة أصحاب البلاد الأصليين من جميع حقوقهم السياسية وعزلهم في مناطق سكنية مغلقة عليهم ووسائل نقل خاصة بهم لا يختلطون بالبيض . وبفضل جهود الوطنيين الأفارقة لم يكن أمام حكومة الأقلية إلا الانصياع والتخلي عن الحكم لتبدأ مسيرة الديمقراطية وليعود البطل الوطني نيلسون مانديلا من منفاه ويتسلم حكم البلاد في 1994 لمدة واحدة فقط حيث ترك الرئاسة في 1999 وجرى انتخاب نائبه مبيكي رئيساً والذي أعيد انتخابه مرة ثانية وأخيرة في 2004. ومنذ بداية الحكم الديمقراطي جرت 3 انتخابات برلمانية ومحلية شهد لها المجتمع الدولي.

وقد اهتمت الحكومة الوطنية في جنوب أفريقيا بإصلاح ما أفسدته سنوات الحكم العنصري وعمدت إلى تطبيق حزمة من السياسات والبرامج الاجتماعية منها نظام للضمان الاجتماعي الذي بدأ تطبيقه في العام 2000 ويحصل بمقتضاه أكثر من 12 مليون مواطن - من إجمالي يقترب من 49 مليون - على دخل شهري مما يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة. ونتيجة لتحسن مستوى الدخل زادت نسبة

إنفاق المواطنين السود لتصل في 2006/2005 إلى 44.3 % من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات، وقد صاحب هذا انخفاض نسبة السكان البيض من 10.1% إلى 9.2% في نفس الفترة. ورغم أن فجوة الفقر لا تزال واضحة حيث يحصل أغنى 10% من السكان على 50% من الدخل ويحصل أفقر 40% على أقل من 7% من الدخل، إلا أن إدراك الحكومة لتلك المشكلة يدفعها إلى الإصرار على تنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية لعلاجها. وما يؤكد سلامة السياسة الاجتماعية في تلك الدولة الأفريقية أن نصيب الأجور يبلغ 64.4% من إجمالي الدخل الوطني. وتقدم حكومة جنوب أفريقيا منحاً لمساعدة العجزة وغير القادرين، كما تمنح الأسر مساعدات لإعالة أطفالها، ويعلن وزير المالية أن هذه المساعدات لإعالة الأطفال ستمتد لتشمل الأبناء حتى سن الخامسة عشر ابتداء من يناير 2009. وفي مقابل الحصول على تلك الإعانات تدرس الحكومة فرض بعض المعايير التي من شأنها تأكيد التحول الاجتماعي في البلاد نحو الأفضل، ومنها مثلاً التزام الأسر بانتظام أبناءها في المدارس، والالتزام بمواعيد التطعيم ضد الأمراض. ومن المهم التأكيد أن تلك الإعانات تتماشى مع معدلات التضخم وزيادات الأسعار حتى لا تفقد قيمتها. ويحصل المواطن الجنوب افريقي على معاش التقاعد عند سن 65 والذي تم تخفيضه هذا العام إلى 63 سنة، ثم سيخفض إلى 61 سنة في عام 2009 وإلى 60 سنة في العام 2010 ليتساوى الرجال والنساء في هذا الحق. ويعتبر تأمين المعاش الاجتماعي للمواطنين هو أهم برامج الحكومة لمعالجة الفقر. وتتعاون الحكومة والمؤسسات غير الحكومية وقطاعات الأعمال في تنفيذ تلك البرامج الاجتماعية. وكانت نتيجة تلك الجهود لمكافحة الفقر أن الدخل الحقيقي للمواطن الجنوب أفريقي زاد في المتوسط بنسبة 22% عما كان عليه في 1999.

ولا يتوقف سعى حكومة جنوب أفريقيا في معالجة الفقر على منح المساعدات المالية، ولكنها تستثمر أيضاً في زيادة فرص المواطنين للحصول على عمل منتج من

خلال التدريب ورفع الكفاءة وتنمية المهارات. فالحكومة تدرك أن معالجة الفقر لا تتم إلا من خلال منهج متكامل يتعامل مع كافة مصادره وأسبابه وبأسلوب متوازن. ويأتي اهتمام حكومة جنوب أفريقيا بعلاج مشكلة العشوائيات التي يقطنها المواطنون السود دليلاً على سياسة اجتماعية متوازنة، فهي تسعى إلى توفير مساكن مناسبة للتخلص من العشوائيات بحلول عام 2014، حيث تخطط الدولة لتسليم 500.000 وحدة سكنية سنوياً بدلاً من 300.000. ولتيسير الحصول على تلك المساكن الجديدة تراعي الحكومة أن تكون تكلفتها في متناول الفقراء وذلك من خلال اتفاقات تم عقدها مع البنوك الرئيسية في البلاد. وتسعى الحكومة إلى إصدار قانون الإسكان الاجتماعي الذي ينص على دعم كافة أشكال الأماكن المستأجرة وذلك للمساعدة في القضاء على عشوائيات السكن.

وتتعدد صور الدعم الاجتماعي لمواطني جنوب أفريقيا من إتاحة الفرص للتعليم بالمدارس إلى برامج الرعاية الصحية وإزالة القمامة والمخلفات، ومشروعات الإنارة وتوصيل الكهرباء لكافة المناطق، وتحسين الطرق ووسائل المواصلات العامة، وتطوير خدمات الاتصالات. كل ذلك يحقق مستويات أفضل من إدماج المواطنين في المجتمع والقضاء على حالات الإبعاد القسري الذي عانوا منه أيام الفصل العنصري. وفي ذات الوقت حقق الحكم الديمقراطي فرصاً أفضل للمواطنين السود في المشاركة السياسية من خلال التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة.

إن تأمل تجربة جنوب أفريقيا التي لم تتعد أربعة عشر عاماً والتي تكررت في دول أخرى مثل الأرجنتين والمكسيك وفي فترات زمنية محدودة، يجعلنا نعيد اكتشاف الطريق للقضاء على حالات الاستبعاد السياسي والاجتماعي في مصر. إن الطريق واضح وضوح الشمس ويتلخص في كلمات الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الشفافية ، والمحاسبية. وقد أجملت الممارسات العالمية الحديثة تلك الكلمات في تعبير واحد ولكنه فاصل وقاطع وحاسم، ذلك هو تعبير " الحكم الرشيد"

وقوامه مشاركة المواطنين في حكم أنفسهم وحقهم في عضوية الأحزاب والجمعيات وغيرها من المنظمات المجتمعية وكذا حقهم في التعبير وإبداء الرأي من دون خوف أو تردد.

ويتضمن مفهوم "الحكم الرشيد" كذلك مبدأ سيادة القانون وخضوع الكافة لحكمه، والشفافية ووضوح القرارات واسبابها ونتائجها، والحق في المعرفة والحصول على المعلومات للجميع، واستجابة الحاكم لرغبات المواطنين والانصياع لطلباتهم وسرعة الاستجابة لشكاواهم والعمل على تلافي أسبابها، والسعي لإحداث التوافق بين فئات المجدتمع ونبذ آليات الاستبعاد والتفريق والانحياز لفئات دون أخرى.

ومن السمات البارزة في نظم " الحكم الرشيد" المساواة والعدالة في الفرص وفي الحصول على نصيب عادل من الثروة في المجتمع، والسعي الدائم لإدماج المواطنين واستيعابهم في دائرة الوطن، والكفاءة والفعالية في التخطيط والتنفيذ لتحقيق رغبات الناس واحتياجاتهم.

وتأتي المحاسبية في نهاية تلك الأسس حيث يخضع الجميع وعلى كافة المستويات للمساءلة والمحاسبة عما فعلوه وما لم يفعلوه. وسوف تحقق تلك الأسس للحكم الرشيد القضاء على الفساد، كما تؤكد فرص متكافئة لجميع المواطنين ليكونوا سواء في الحقوق والواجبات أمام القانون لا يميز بعضهم عن بعض إلا العمل والكفاءة والالتزام الوطني والمشاركة الجادة في صنع الحياة وتطويرها على أرض الوطن. إن "الحكم الرشيد" لا يستقيم مع أبدية السلطة واحتكارها لفئة معينة، ولا يتقبل مفهوم التوريث في السلطة أو احتكار الحكمة والمعرفة.

ولقد كان مبدأ " الحكم الرشيد" أحد أهم أركان مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا " النيباد" والتي شاركت مصر مع أربع دول أفريقية أخرى في إصدارها في العام 2001 حيث نص في إعلان المبادرة أن من بين أهدافها العاجلة نشر الديمقراطية والحكم الرشيد. وبينما قطعت جنوب أفريقيا أشواطاً مهمة في تطبيق

تلك المبادرة فهي في مصر منسية تماماً ولا يعلم عنها إلا فريق محدود من المختصين في وزارة الخارجية الذين يشاركون - بحكم وظائفهم وليس بسبب اهتمام الدولة - في الاجتماعات المتصلة بمتابعة تنفيذها.

إن طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام القانون وحقوق الإنسان هو السبيل الوحيد للوصول إلى مصر الواحدة المتحدة التي تتوفر فيها الفرص المتكافئة لجميع أبناءها ويخضع الجميع فيها لحكم القانون ويشاركون جميعاً في صنع مستقبل أبناءهم وضمان تقدم الوطن وحمايته من الأخطار.

إن الانتقال بمصر من مرحلة التشرذم والانقسام السياسي والاجتماعي وما يعانيه المصريون من استبعاد وعزل عن المشاركة في أمور الوطن وقضاياه يتطلب العودة مرة أخرى إلى ما كان ينادي به الزعيم الوطني مصطفى كامل " إن من يتهاون في حق من حقوق دينه وأمته ولو مرة واحدة يعش أبد الدهر مزلزل العقيدة سقيم الوجدان" ولا أظن أن المصريين قادرون على التهاون في حقوقهم. إن المصريين جديرون بالحرية والديمقراطية حتى تتحقق بهم ولهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأفضل. وهم مطالبون بتفعيل شعار الزعيم الوطني مصطفى كامل " لا معنى لليأس مع الحياة ولا معنى للحياة مع اليأس".

والله المستعان.

2008

35. العدوان الإسرائيلي على غزة.. وحتمية تنمية سيناء المصرية!

تحاول إسرائيل إيهام العالم أن عدوانها الهمجي على قطاع غزة إنما هو رد على قيام عناصر من حركة حماس بإطلاق الصواريخ على البلدات والقرى الإسرائيلية المتاخمة لحدود غزة، وأن حربها ضد غزة وأهلها هي استمرار للحرب - التي بدأها الرئيس الأمريكي بوش المنتهية مدته إلى غير رجعة- ضد ما أسماه "الإرهاب". وإسرائيل بهذا التمويه إنما تحاول إخفاء أهدافها الحقيقية والتي تتمثل في القضاء على الهوية الفلسطينية لقطاع غزة وإجبار أهله على الفرار نازحين عبر الحدود المصرية إلى سيناء، ومن ثم تفرض أمراً واقعاً طالما تمنته وهو تفريغ القضية الفلسطينية من أساسها، وتحويل الفلسطينيين مرة أخرى إلى مهجرين ينازعون أهل بلدان عربية مجاورة حقوقهم في بلادهم ويمثلون باستمرار مصدراً للقلق وعدم الاستقرار كما هو الحال بالنسبة للبنان مثلاً.

لقد تواصلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حتى من قبل أن تسيطر عليه حركة حماس في يونيو 2007، فقد قامت إسرائيل بسلسلة من الهجمات على القطاع في 2004 وخاصة على منطقة رفح ومعسكرات اللاجئين حول غزة وقتلت سبعين من مقاتلي حماس، وفي 22 مارس 2004 قتلت إسرائيل قائد حركة حماس الشيخ أحمد ياسين بعد أداءه لصلاة الفجر، وفي 17 إبريل من نفس العام اغتالت إسرائيل الدكتور عبد العزيز الرنتيسي خليفة الشيخ ياسين في قيادة حماس. وفي مايو من نفس العام قامت إسرائيل بعدة هجمات على القطاع نتج عنها قتل حوالي ثلاثين فلسطينياً وتدمير كبير لحي الزيتونة. وفي الثامن عشر من مايو 2004 أطلقت إسرائيل عملية "قوس قزح" لضرب منطقة رفح الفلسطينية وتدمير الأنفاق التي تزعم أن الفلسطينيين يستخدمونها لتهريب الأسلحة، وقد قتلت القوات الإسرائيلية في هذه العملية أربعين عسكرياً واثنا عشر مدنياً من الفلسطينيين وهدمت ما بين 45 - 56 مبنى.

وكانت الهجمة الإسرائيلية على غزة في التاسع والعشرين من سبتمبر 2004 هي الأعنف والأكثر وحشية والتي تبررها إسرائيل ظاهرياً بأنها تهدف إلى منع الفلسطينيين من إطلاق الصواريخ من شمال القطاع على المدن الإسرائيلية على الحدود مع غزة. ولكن الأهداف الحقيقية لتلك الهجمات المتكررة هي تمكين إسرائيل من الاحتفاظ بسيطرتها الكاملة على الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، وما يتطلبه ذلك من إفراغ غزة من أهلها بإجبارهم على الهجرة إلى سيناء المصرية، وإجبار أهالي الضفة الغربية للجوء إلى الأردن. وتنفيذاً لخطة شارون بالانسحاب من غزة تم سحب القوات المسلحة وإزالة بعض المستوطنات من داخل القطاع، بينما استمرت إسرائيل متحكمة في الحدود والمعابر وأحكمت الحصار على غزة من البحر والجو، وأعطت لنفسها الحق في ضرب الإرهاب داخل القطاع في أي وقت.

والدليل على نوايا إسرائيل الخفية في تحويل قطاع غزة إلى منطقة طاردة لأهله من الفلسطينيين ودفعهم للخروج إلى سيناء هو تكرار عدوانها على القطاع بعد انسحابها منه في أغسطس 2005 حين اعتدت على بيت حانون التي تعرضت كذلك إلى قدر كبير من التدمير على يد الجيش الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة الثانية - أي قبل فوز حماس بالانتخابات التشريعية في 2006 - وتجريف مساحات كبيرة من أراضيها الزراعية. ثم كان القصف الذي قامت به المدفعية الإسرائيلية في 8 نوفمبر 2006 والذي أحدث مجزرةً وقع فيها 19 شهيد مدني منهم 13 من نفس العائلة فضلاً عن 40 جريح.

واستمر العدوان الإسرائيلي على غزة حتى فبراير 2008 حين وقعت محرقة غزة وهي عملية إسرائيلية موسعة جرت على مدار خمسة أيام بدعوى القضاء على عناصر حركة حماس الذين يطلقون الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، والتي أعلنت مصادر إسرائيلية فور انتهاءها أنها كانت مرحلة أولى، وأنه قد تكون هناك عمليات

أخرى في القريب. وها قد جاءت المحرقة الجديدة في ديسمبر 2008 لتؤكد استمرار إسرائيل على خطتها الرامية إلى القضاء على الوجود الفلسطيني في غزة ودفع الفلسطينيين إلى الفرار باتجاه سيناء المصرية عبر معبر رفح. وقد بلغ عدد الشهداء حتى ظهر الجمعة 2 يناير 428 قتيلاً وزاد عدد الجرحى عن 2200 ولا تزال العملية مستمرة حيث أكد المسئولون الصهاينة عن نيتهم لاستمرار العدوان حتى أجل غير مسمى وصرحوا بأن العملية قد تستغرق وقتاً طويلاً.

وزيادة في الضغط على أهالي غزة، فقد بدأت إسرائيل حصاراً شاملاً على القطاع إثر سيطرة حركة حماس الكاملة عليه في شهر يونيو 2007، ويشمل ذلك منع أو تقنين دخول المحروقات والكثير من السلع وغلق المعابر التي تربط غزة بإسرائيل وكذا معبر رفح الذي يربطها بمصر ويعتبر المنفذ الوحيد لها إلى العالم الخارجي، كما هدمت مطار غزة الدولي وهو الوحيد في القطاع مما زاد شدة الحصار والمعاناة . كما يؤدي الحصار إلى منع الصيد في عمق البحر حيث تحدد إسرائيل مدى ستة أميال فقط من شواطئ غزة للصيد مع العلم أن معظم قطيع السمك المهاجر يتواجد عادة على بعد عشرة أميال من الشاطئ.

ما يجري في غزة تهديد للأمن القومي المصري

وإن كان أداء الدبلوماسية المصرية حيال الهجمة الإسرائيلية الحالية محل انتقاد من أطراف وطنية عديدة، فقد كانت مصر على وعي دائماً بأهداف إسرائيل ومدى تهديدها للأمن المصري بعدوانها على غزة ومماطلتها في الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة، ففي يوم 30 أغسطس 2005 وفي كلمته أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بغزة، أكد اللواء عمر سليمان مدير المخابرات المصرية أن مصر تقف إلى جانب الفلسطينيين حتى إقامة الدولة الفلسطينية، وقال سليمان "إن الرئيس المصري حسني مبارك عهده لكم أن تظل أيدينا بأيديكم حتى

تحرير كافة الأراضي الفلسطينية وحتى يرفع العلم الفلسطيني رايتكم خفاقة في الدولة الفلسطينية". وأضاف " لا أمن لنا وأنتم مهددون ولا فرحة لنا وأنتم تعانون ولا اطمئنان لنا إلا باسترداد حقوقكم المشروعة بثوابتها الوطنية ".

والثابت أن اتجاه آلاف الفلسطينيين من أهل غزة للخروج الجماعي نحو رفح المصرية هو النتيجة الأساسية للعدوان الإسرائيلي المتكرر والوحشية التي تتم بها غاراتها على القطاع فضلاً عن الحصار الخانق الذي يحرم أهل غزة من ضرورات الحياة. ففي الثاني والعشرين من يناير 2008 الماضي اندفع آلاف الفلسطينيين واجتاحوا السور الفاصل بين الحدود المصرية وغزة عند معبر رفح منطلقين نحو رفح والعريش للحصول على احتياجاتهم من مختلف السلع، وقد اشتركت عناصر من كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وألوية الناصر صلاح الدين، الذراع العسكرية للجان المقاومة الشعبية، في نسف الجدار الحدودي. وقد ردد مسئولون في حركة حماس أن الاجتياح الفلسطيني للأراضي المصرية هو نتيجة حتمية لاستمرار الحصار على القطاع ، داعين مصر إلى الاستجابة بفتح معبر رفح لكسر حصار غزة . وقد نجحت إسرائيل، إلى جانب ضعف أداء الدبلوماسية المصرية، في جعل مصر متهمة في أعين العرب والفلسطينيين بأنها ضالعة في تعزيز الحصار على غزة برفضها فتح معبر رفح ومنعها السماح بدخول الفلسطينيين إلى مصر إلا للحالات الحرجة والإنسانية. واستغلت حركة حماس هذا الموقف المصري لتعطيل نقل الجرحى في الهجوم الإسرائيلي الحالي واتهمت مصر بأنها هي التي تمنع مرورهم إلى الجانب المصري!

سيناء المصرية هي المستهدفة

برغم وضوح الأهداف الإسرائيلية في جعل سيناء هي الأمل الذي يتعلق به فلسطينيو غزة للخروج من الحصار الخانق والعدوان المستمر، فإن مصر للأسف لم تبد قدراً

كافياً من الاهتمام بقضية تنمية سيناء وجذب أعداد كافية من المصريين للعمل والإقامة بها حتى تكون درعاً واقياً لمصر ضد أي نزعات وأطماع من الغير. إن الخطر على أمن مصر يكمن في إبقاء سيناء بعيدة عن الاندماج في نسيج المجتمع المصري، وفي استمرار التعامل معها على أنها منطقة حدودية نائية تخضع في الأساس للسيطرة الأمنية مع غياب البعد التنموي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

إن نظرة سريعة على واقع سيناء يظهر الخطر الجسيم الذي يتهددها، فهي شبه جزيرة صحراوية بين البحر المتوسط وخليج السويس وقناة السويس، تربط إفريقيا بآسيا عبر الحد المشترك مع فلسطين شرقاً. وتبلغ مساحة سيناء 60,088 كم^{2}ويسكنها 380,000 نسمة. وتضم محافظتين هما محافظة شمال سيناء وعاصمتها " العريش" ومساحتها 28 ألف كم^2 ويسكنها حوالي 340 ألف مواطن، ومحافظة جنوب سيناء وعاصمتها " الطور" ومساحتها 33 ألف كم^2 تقريباً ويبلغ عدد سكانها حوالي 150 ألف مواطن. والغريب أن المحافظات القريبة من سيناء تكتظ بالسكان بينما تقل مساحتها كثيراً عن أي من محافظتي سيناء، فالإسماعيلية مثلاً يقطنها ما يقرب من 950 ألف مواطن بينما لا تزيد مساحتها عن 1442 كم^2 ، وبورسعيد لا تزيد مساحتها عن 1300 كم^{2}ويصل عدد سكانها إلى 570 ألف مواطن، وكذلك السويس التي تبلغ مساحتها 18 ألف كم^2 تقريباً – أي نصف مساحة جنوب سيناء تقريباً – يعيش بها 511 ألف مصري تقريباً. أما الإسكندرية ومساحتها لا تزيد عن 2679 كم^2 فيعيش بها أربعة ملايين مصري، ناهيك عن القاهرة التي تبلغ مساحتها 214 كم^2 ينحشر فيها ما يقرب من ثمانية ملايين مصري!

وبالرغم مما تتمتع به سيناء من موارد - فضلاً عن مساحتها الكبيرة - فإن الدولة قد تجاهلتها تماماً وتحول "المشروع القومي لتنمية سيناء " إلى ذكرى يتم الحديث عنها عندما يحل موعد العيد الوطني لسيناء. وينحصر الاهتمام بسيناء في" جهاز تعمير سيناء" التابع للجهاز المركزي للتعمير التابع لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية

العمرانية، والذي يقول في موقعه على شبكة الإنترنت أنه يهدف إلى رفع الكثافة السكانية بسيناء إلى 3 مليون نسمة حتى عام 2017 من خلال تنفيذ مشروعات لتوفير مياه الشرب النقية وإنشاء شبكات صرف صحي وتطوير شبكة الطرق بسيناء وربطها بوادي النيل، فضلاً عن مشروعات نشر الخدمات. وللأسف على لا تبدو آثار تلك المشروعات على أرض الواقع، فقد تركزت جهود التنمية في جنوب سيناء وبصفة خاصة في شرم الشيخ ودهب ونويبع في مشروعات سياحية وفندقية للقطاع الخاص تتجه بالأساس إلى السائحين الأجانب وتتيح فرص عمل مؤقتة ترتبط بالمواسم السياحية وغالبية العاملين فيها من خارج سيناء. فالمواطن السيناوي لا يجد له مكاناً في تلك المشروعات خاصة بعد التضييق الأمني على رحلات السفاري وغيرها من الأنشطة التي يجيدها أبناء سيناء. وفي شمال سيناء توجد صناعة الأسمنت ونشاط سياحي وبداية لنشاط تعليمي من خلال إنشاء جامعة خاصة في العريش.

وتفتقر منطقة وسط سيناء إلى أي أنشطة اقتصادية وهي تمثل ثغرة تهدد أمن المنطقة ومصر، الأمر الذي يدعو البعض للمطالبة أن تتحول لتكون المحافظة الثالثة في سيناء. ولعل الاضطرابات التي وقعت في تلك المنطقة في نوفمبر الماضي تشير إلى خطورة ترك الأمور على ما هي عليه من حيث الاقتصار على المعالجات الأمنية للمشكلات من دون التوجه نحو مشروع تنموي شامل لجميع مناطق سيناء. إن مشكلات كثيرة تعوق تنمية سيناء وتطويرها في مقدمتها تواضع الاستثمارات الحكومية الموجهة لسيناء، عكس ما تبديه الحكومة مثلاً من الاهتمام بتنمية الصعيد، وطبيعة العلاقات المتوترة بين أهالي سيناء والأجهزة الأمنية فيها، وعدم قيد كثير من أبناء سيناء في سجلات المواليد، وضعف الفرص المتاحة للتعليم والخدمات الصحية. وتبرز دائماً مشكلة عدم قدرة أهل سيناء على تملك الأراضي والعقارات التي في حوزتهم، كما تزيد معدلات الفقر بين مواطني سيناء وترتفع نسبة الأمية إلى بينهم.

إن الواقع يشهد كما أوضحت صحيفة الجمهورية في افتتاحيتها يوم 30 إبريل 2006 " أن عجلة التنمية في سيناء لم تنطلق بالسرعة الواجبة ولم تؤت ثمارها بالنسبة لأهالي سيناء في ظل نداءات مرتفعة الصوت وإغراءات صارخة للمستثمرين ورجال الأعمال وهم بطبيعة الأمر من خارج المجتمع السيناوي لاستثمار أرض سيناء وإقامة المشروعات التي لوحظت فيها غلبة الطابع السياحي ومتفرعاته".

نحو خطة شاملة لتنمية سيناء

إن حماية سيناء وأمن مصر القومي يحتم وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتعامل مع سيناء كلها وليس فقط بعض مناطقها الجنوبية في شرم الشيخ ودهب ونويبع. مع العمل الجاد والحاسم لإزالة كافة أشكال التمييز ضد أبناء سيناء والتوقف عن اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، والسعي الدائب لإدماجهم في صلب المجتمع المصري وإنهاء عزلتهم عن الوادي، كذلك التوقف عن نعتهم بصفة " البدو" وكأنهم من جنسية أخرى وليسوا مصريين. كما ينبغي إشراك مواطني سيناء في عملية التنمية وإتاحة الفرص الكاملة لهم للتعبير عن توجهاتهم ورغباتهم وتنمية فرص المشاركة السياسية لممثليهم في المجالس التشريعية ومجالات العمل السياسي والاجتماعي في مصر كلها. وعلى الله قصد السبيل،

2009

36. العرب بعد الانتخابات الإسرائيلية ؟

اهتمت وسائل الإعلام العربية اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات الإسرائيلية حتى أن بعض الفضائيات العربية قدمت بثاً حياً استمر إلى ما بعد منتصف ليلة إعلان نتائج الانتخابات وراحت تنقل على الهواء خطابات ليفني ونتنياهو. كما اهتم المحللون العرب بالتعليق على نتائج الانتخابات وراحوا يقدمون السيناريوهات المختلفة حول احتمالات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة ليفني أو نتنياهو، وتباروا في الظهور أمام كاميرات الفضائيات والكتابة في الصحف والإدلاء بالتصريحات على مدار الأيام السابقة على الانتخابات وما تلاها حتى الآن.

وعلى الصعيد السياسي طالعتنا الصحف بتصريحات لرئيس السلطة الفلسطينية المنتهية ولايته محمود عباس يطالب فيها الحكومة الإسرائيلية الجديدة – حتى قبل أن يعرف من سيشكلها – بأن تفي بالالتزامات الدولية المتعلقة بمواصلة محادثات السلام [الأهرام 12 فبراير] وكأنه لا يعرف ما هي طبيعة إسرائيل المنقلبة دائماً على أي عهود أو اتفاقات، وكأنه أيضاً لا يدري ما آلت إليه عشرات الاجتماعات التي عقدها مع أولمرت من دون أي مردود. وكأني برئيس السلطة الفلسطينية يتغافل عن الحقيقة المرة أنه لا يستطيع مغادرة رام الله من دون الحصول على إذن من الحكومة الإسرائيلية وكان هذا هو السبب المعلن لاعتذاره عن عدم حضور قمة الدوحة التي انعقدت قبل يومين من انعقاد قمة الكويت، ويومها صرح وزير الخارجية القطري أن قطر كان بإمكانها الحصول على هذا الإذن لو شاء أبو مازن الحضور!

ونقرأ أيضاً تصريحاً للمتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية سليمان عواد في صدر الصفحة الأولى من نفس عدد الأهرام يقول فيه " مصر لديها القدرة على التعامل مع أي حكومة إسرائيلية تفرزها الانتخابات"، بينما نقرأ أن نتيجة تلك الانتخابات تسبب مشكلة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للدولة العبرية حيث أن حكومة يرأسها أو يشارك فيها المتشددون اليمينيون أمثال نتنياهو وليبرمان فضلاً

عن ليفني مهندسة الحرب الإجرامية على غزة، سوف يمثل عائقاً أمام الرئيس أوباما في التعامل مع إيران بإستراتيجية لا تقوم على العمل العسكري الذي تفضله إسرائيل وقد تلجأ إليه منفردة من دون إذن أمريكا. كما أن هذه الحكومة الإسرائيلية المتشددة سوف تكون عقبة في الطريق الذي التزم به أوباما بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة!

ونقرأ أيضاً أن أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري يؤكد في تصريح له من واشنطن، حسب رواية "الوفد" في عدد الجمعة 13 فبراير، أن " أية حكومة قادمة في إسرائيل يجب أن تعمل بجدية مع مصر والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتحقيق السلام القائم على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في أسرع وقت ممكن". والذي لم يتطرق إليه الوزير أبو الغيط هو توضيح الأسس التي يعتمد عليها في تقرير أن إسرائيل " يجب عليها"، ولم يوضح سيادته ما الذي تملكه مصر أو السلطة الفلسطينية أو المجتمع الدولي من وسائل الضغط حتى تخضع إسرائيل وتلتزم بتحقيق السلام؟ ألم يقرأ وزير خارجية مصر ما كتبه باراك رافيد مراسل صحيفة هآرتس الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني بتاريخ 30 يناير الماضي نقلاً عن المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل من أن عملية السلام في فلسطين تواجه عقبات كبيرة وأنه يتوقع مزيداً من التراجع فيها، وقد جاء هذا التقييم المتشائم بعد مباحثاته مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تدعيم وقف إطلاق النار الهش بعد اثنين وعشرين يوماً من العدوان على غزة. وقال جورج ميتشل إن مواجهة الحالة الإنسانية المتردية في غزة تحتل أولوية كبرى للإدارة الأمريكية برئاسة أوباما، ثم بعد ذلك يمكن النظر في بعث عملية السلام المتوقفة والتي خرجت عن مسارها بفعل الحرب على غزة. وفي لقاء ميتشل مع نتنياهو قبل أيام من الانتخابات الإسرائيلية، أكد الأخير ضرورة مواجهة التأثير الإيراني السلبي في المنطقة حتى يمكن التقدم في مباحثات السلام مع السلطة الفلسطينية.

وإلى الساسة العرب الذين يأملون في حل القضية الفلسطينية على يد أوباما كما سبق لهم أن بنوا الأحلام على جورج بوش الابن، أنقل نص ما جاء في الصحيفة الصهيونية من حديث جورج ميتشل حين لقاءه بالساسة الإسرائيليين من أن الإدارة الأمريكية الجديدة ملتزمة بأمن إسرائيل، وخريطة الطريق [التي لم ولن تقود إلى نهاية سوى الضياع]، وهي كذلك ملتزمة بخطاب جورج بوش في 2004 الذي أكد فيه عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في إسرائيل، وأن الحدود بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقع على الأرض بمعنى بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على حالها. ويختتم مراسل هاآرتس بالتأكيد على ما ذكره شيمون بيريز رئيس الكيان الصهيوني بعد لقاءه ميتشل من أنه إذا كان هناك حديث عن ضغوط ستمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل من أجل دفع عملية السلام، فإن إسرائيل هي التي سوف تضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق السلام ومحاربة الإرهاب [طبعاً على الطريقة الإسرائيلية وبما يتفق وأهدافها]!

نظرة على النظام الانتخابي في إسرائيل

والغريب في الأمر أن الساسة والمحللين العرب الذين تكلموا في الشأن الانتخابي الإسرائيلي اهتموا بالجانب الإسرائيلي من المعادلة السياسية في صراعها مع العرب، وراحوا يقدمون الآراء والتحليلات والأحكام حول الحالة الإسرائيلية. بينما لم يتطرق إلا نفر قليل من المحللين العرب للتذكير بالجانب العربي في المعادلة. فما حققته إسرائيل من مستوى متقدم في نظامها السياسي الديمقراطي لم يحظ بكثير من اهتمام الساسة العرب ليقارنوا بين الحالة الإسرائيلية وبين ما يجري عليه الحال في جميع الدول العربية بلا استثناء. ولعل مراجعة سريعة لمقدمات الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تكشف لنا عن أوجه التقدم الديمقراطي في إسرائيل عن العالم العربي. إذ دعا شيمون بيريز تسيبي ليفني لتشكيل ائتلاف حكومي جديد برئاستها عقب

فوزها بزعامة حزب كاديما في سبتمبر 2008، إلا أنها فشلت في إبرام تحالفات تمكنها من تشكيل الحكومة، على الرغم من موافقة حزب العمل بزعامة إيهود باراك على الاشتراك فيها، نظراً لمواقف الأحزاب الدينية المتشددة خاصة حزب شاس الذي يعارض أي حديث حول تقسيم القدس بين إسرائيل والفلسطينيين، ومن ثم اقترحت ليفني على بيريز الدعوة إلى انتخابات مبكرة. وقد وافق بيريز على هذه التوصية حين لم تتقدم الكتل السياسية الأخرى في الكنيست باقتراح تشكيل حكومة بديلة. وحسب القانون الإسرائيلي لا بد من الانتظار فترة تسعين يوماً قبل إجراء الانتخابات تظل فيها الحكومة القائمة برئاسة إيهود أولمرت في تسيير الأمور حتى تمت الانتخابات بالفعل يوم العاشر من فبراير الحالي. وتجري الانتخابات للكنيست الإسرائيلي بطريقة القائمة الحزبية النسبية حيث يكون التصويت للحزب وليس لأفراد القائمة، كما يجب أن يحقق الحزب نسبة 2% على الأقل من مجموع أصوات الناخبين حتى يتحصل على مقاعد في الكنيست تتناسب مع مجموع الأصوات التي حصلت عليها قائمته والتي يتم توزيعها باستخدام طريقة رياضية معروفة باسم عالم رياضيات بلجيكي هو فيكتور داهوندت D'Hondt.

وقد تنافس في الانتخابات الأخيرة ثلاثة وأربعون حزباً. وكانت لجنة الانتخابات المركزية قررت استبعاد حزبين عربيين هما " التجمع الوطني الديمقراطي" و" القائمة العربية الموحدة" حيث أنهما لا يعترفان بإسرائيل كدولة يهودية، وكان قد سبق استبعادهما أيضاً في انتخابات 2003 ولكنهما حصلا على حكم من المحكمة العليا سمح لهما بدخول تلك الانتخابات، ثم عادت المحكمة العليا وأصدرت حكماً في 21 يناير 2009 بإلغاء قرار لجنة الانتخابات بعدم قبول قائمة كل من الحزبين. وقد حصل التجمع الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد بينما حصلت القائمة العربية الموحدة على أربعة مقاعد.

وأيا كان رئيس الحكومة الإسرائيلية القادمة، فإنه ليس مطلق السراح يفعل ما يشاء، ولكنه مقيد بمواقف حزبه والتفاهمات مع الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، كما أنه مقيد بالوعود التي قطعها على نفسه للناخبين، وأولاً وقبل كل شيء هو مقيد بنظام انتخابي وقانون أساسي للدولة العبرية يجعله باستمرار تحت طائلة المحاسبة والمؤاخذة، وهو وضع لا يوجد له مثيل في أي بلد عربي، فالحاكم العربي متحرر من أي قيود ولا يخضع لمساءلة قانونية أو برلمانية من أي نوع!!!

الواقع العربي محزن

يمكن بقليل من التأمل اكتشاف أن طريق المحادثات والمفاوضات من أجل تحقيق السلام في فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية الموعودة قد اعترضته عقبة كبرى تمنع من السير فيه لفترة استمرار الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الأقل. وكما جاء في تقرير نشرته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في الرابع من فبراير الحالي أن جورج ميتشل بعد عودته من زيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية بات مقتنعاً أن حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية أصبح خارج نطاق الخدمة ولم يعد في الواقع أحد البدائل التي يمكن التعويل عليها في حل المشكلة الفلسطينية.

من جانب آخر، لا تزال مسألة اتفاق التهدئة وتثبيت وقف إطلاق النار وفق المبادرة المصرية تراوح مكانها ومع انتهاء الانتخابات الإسرائيلية وتأكد تشكيل حكومة يمينية متشددة، يصبح احتمال وفاء إسرائيل بإبرام الاتفاق محل كثير من الشك. وفي نفس الوقت، لا تزال حماس تتغنى بانتصار لا يراه سواها، ولا تزال الفصائل الفلسطينية تتحدث عن الوفاق الوطني فيما بينها وتحقيق الوحدة الفلسطينية وكأنه منة تمتن بها على الوسيط المصري الساعي إلى تسهيل لقاء فلسطيني في الثاني والعشرين من فبراير الحالي.

ولا يزال ما يفرق الساسة والحكام العرب أكثر مما يجمعهم برغم المصالحة التي تمت في قمة الكويت في يناير الماضي والتي لم تتقدم الجهود من أجل تفعيلها ولا شبر واحد. وما يزال أمين عام الجامعة العربية يحاول لم الشمل ورأب الصدع وغير ذلك من التعبيرات الشهيرة في القاموس السياسي العربي من دون طائل، وقد نقل عن الرجل أنه متشائم ويفكر في الاستقالة إن لم يتغير الحال، وما أظنه سيتغير إلا بإصرار الشعوب العربية على التغيير الديمقراطي، وحينها ستخضع إسرائيل - أياً كان حكامها -لإرادة السلام.

2009

37. الفساد في الحكومة ..... وأهمية تفعيل قانون محاكمة الوزراء!

شاركت في حلقة من برنامج العاشرة مساء حول مدى مسئولية الوزراء عن نتائج فساد معاونيهم. وقد أثير في الحلقة نقاش واسع حين أشارت الإعلامية منى الشاذلي أنها من اجل الإعداد للحلقة قد استطلعت آراء الوزراء المعنيين وكانت ردودهم تصب في معنى واحد هو إنكار مسئولية الوزير عن انحراف مساعديه بدعوى أنهم ليسوا مطالبين بتتبع كل من يعمل معهم وأن تلك وظيفة أجهزة الرقابة بالدولة. ويضيف الوزراء أنهم لا يساءلون إلا عن تصرفاتهم وطالما كانوا بعيدين عن التورط في تلك القضايا فلا مسئولية عليهم!

والملاحظ أن المتورطين في قضايا الفساد بالوزارات المصرية هم من أقرب المساعدين للوزراء والذين تم اختيارهم بصفة خاصة بقرارات مباشرة حيث يأتي بهم الوزراء في أغلب الأحيان من غير العاملين بالوزارة، مما يجعلهم يهبطون بقرار فوقي من الوزير، متخطين المختصين بالوزارة والمستحقين لشغل تلك المناصب، ويجلسون مباشرة في قمة التنظيم وتسند إليهم اختصاصات مهمة وحساسة تقع في دائرة الاهتمام المباشر للوزير شخصياً، كما يمنحهم الوزراء صلاحيات واسعة لا تتناسب وخبراتهم المحدودة في مجالات عمل الوزارة، وكثير من هؤلاء المساعدين المقربين يأتي بهم الوزراء رجال الأعمال من شركاتهم الخاصة ويمنحونهم مكافآت هائلة من أموال المنح الأجنبية والمشروعات التي يجري تمويلها بقروض خارجية، فهم خارج نطاق الكادر الوظيفي وسلم الرواتب الحكومي الذي يسري على المستضعفين من موظفي تلك الوزارات.

والملاحظ كذلك، وهو ما لا يستطيع السادة الوزراء إنكاره، أن أول ما يفعله الوزير حين يتولى منصبه أن يأتي بفئة جديدة ممن يثق بهم تأكيداً لفلسفة تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة ، ويجعلهم في مناصب حساسة قريبة منه مباشرة، وهم الذين كثرت حالات الفساد بينهم. ولعله يكون محتماً أن ينشر كل وزير قائمة بهؤلاء

الأشخاص الذين جلبهم معه إلى الوزارة والكشف عن خبراتهم وما يحصلون عليه من مكافآت ومزايا، وما منحهم من اختصاصات وصلاحيات.

والحال كذلك، فإن أي وزير ممن حدثت حالات الفساد في وزارته، وتورط فيها مساعدوه الأقرب إليه، لا يملك أن يتنصل من مسئوليته عن انحرافاتهم، كما لا يستطيع أن يتعلل بأنه شخصياً غير متورط في هذا الفساد، فالوزير هو المسئول الأول عن كل ما يقع في وزارته من أعمال وجميع ما يترتب عليها من نتائج. ولعلي أذّكر السادة الوزراء بنص المادة رقم 157 من الدستور التي تنص على أن " الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته، ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها". إذن هو صاحب الكلمة العليا في وزارته، وهو المسئول الأول والأخير عن تنفيذ سياسة الوزارة، فإذا انحرف مساعدوه عن الطريق القويم وتعثرت بذلك سياسات الوزارة وخططها، فهو المسئول ويجب محاسبته عن تلك النتائج السلبية، فضلاً عن محاسبة ومساءلة من تورط من مساعديه في تلك الجرائم.

ويبدو أن السادة الوزراء لم يقرؤوا دستور البلاد الذي ينص في المادة رقم 126 على أن " الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته". كما يبدو أن الوزراء لا يتذكرون القسم الذي أقسمه كل منهم قبل مباشرة مهام منصبه "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه". فكيف يكون الوزير أميناً على رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة وهو يتنصل من مسئوليته عما يرتكبه معاونوه الأقربون من جرائم تهدر مال الشعب وتضر مصالحه؟ وكيف يحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وهو يدعي عدم مسئوليته عن انحرافات خطيرة تحدث في وزارته ويرتكبها كبار معاونيه الذين انتقاهم شخصياً وخصهم بمساحات عريضة من

الاختصاصات والصلاحيات بكل ما يترتب على تلك الانحرافات من إضرار بالوطن وبالشعب؟

كذلك ينص الدستور في المادة رقم 86 أن مجلس الشعب يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وتضم الوزراء ورئيس مجلسهم، فهم جميعاً عرضة للمساءلة والمحاسبة وقد يصل الأمر إلى سحب الثقة منهم. ومن حق كل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وعلى من يوجه إليه السؤال أو من ينيبه أن يقدم إجابة للمجلس . ومقتضى هذا الحكم الدستوري أن الوزير يمكن أن يسأل في أي عمل في اختصاص وزارته ولا يجوز له أن يتنصل من الإجابة عن سؤال يوجه إليه بحجة أن هذا العمل من فعل أحد مساعديه. وإذا كان القانون لا يعفي الشخص العادي من العقوبة لجهله بالقانون، فمن باب أولى ألا يعفى الوزراء من مسئوليتهم لجهلهم بما يفعله معاونوهم .

وبرغم أن الوزير قد لا يكون مسئولاً جنائياً عن أفعال معاونيه، إلا أنه بالقطع مسئول إدارياً أمام رئيس مجلس الوزراء ، ومسئول سياسياً أمام الشعب ومجلس الشعب. وكذلك فإن الوزراء ورئيس مجلسهم، مسئولون أمام رئيس الجمهورية الذي يرأس السلطة التنفيذية، وهو الذي يعينهم ويعفيهم من مناصبهم. ويقضي هذا المنطق أن رئيس الجمهورية - وهو رأس السلطة التنفيذية - مسئول بالضرورة عن أفعال رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وغيرهم من القيادات التنفيذية الذين يختارهم ويعينهم في مناصبهم!!

ولعلنا نتذكر أن الحكم الذي صدر ضد مجموعة من قيادات وزارة الزراعة في قضية المبيدات المسرطنة قد أشار بجلاء وصراحة إلى مسئولية وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، وطالبت المحكمة في حكمها بمحاكمته حيث اعتبرته مسئولاً عن تلك الجريمة التي ارتكبها معاونوه !

ويقول بعض السادة الوزراء دفاعاً عن أنفسهم وتأكيداً لتنصلهم من مسئولية أخطاء معاونيهم، إن وجود أجهزة الرقابة بالدولة كاف لرصد هذه الانحرافات وكشفها، وأنهم – أي الوزراء – يتعاونون مع تلك الأجهزة الرقابية حين تبلغهم بانحرافات معاونيهم. وهذا القول حق يراد به باطل، فهيئة الرقابة الإدارية أو مباحث الأموال العامة أو الجهاز المركزي للمحاسبات يمثلون عملية الرقابة التي تأتي بعد وقوع الانحراف فهي رقابة كاشفة ولكنها لا تمنع ما ينتج عن الفساد من الأضرار والكوارث وإهدار المال العام الافتئات على حقوق المواطنين وأخذ الرشاوى. ولكن الرقابة الحقيقية هي الرقابة المانعة لوقوع الأخطاء والانحرافات وهي مسئولية الوزير ومن في حكمه من المسئولين على اختلاف مواقعهم ومستوياتهم. إن مسئولية الوزير بالدرجة الأولى هي حسن اختيار المعاونين وفق معايير موضوعية تؤكد الخبرة والنزاهة وطهارة اليد، وتصميم نظم وآليات لتخطيط أعمال هؤلاء المساعدين ووضع معايير وآليات مراقبتهم وتقييم أداءهم، ومن ثم الكشف مبكراً عن أي احتمالات للانحراف في تصرفاتهم. ولا يستطيع أي مسئول مهما كان أن يعفي نفسه من تلك المسئولية المحورية. ولعل الوزراء في حكومتنا الذكية قد سمعوا المقولة الشهيرة المنسوبة إلى الفاروق عمر بن الخطاب حين حدد مسئوليته عن كل شيء يقع في دائرة اختصاصه ومجال سلطته فقال " والله لو عثرت بغلة في العراق لخشيت أن يسألني الله لمَ لمْ تصلح لها الطريق يا عمر؟".

وثمة كلمة أخيرة حول قانون محاكمة الوزراء رقم 79 لسنة 1958 الصادر وقت الوحدة مع سوريا والذي تعطل تنفيذه حتى اليوم بحجة تعذر تعيين ثلاثة من مستشاري محكمة التمييز السورية ضمن أعضاء المحكمة العليا المنوط بها محاكمة الوزراء بسبب الانفصال. والغريب أن يظل القانون معطلاً حتى اليوم رغماً عن صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير المقدم من وزير العدل بكتابه المؤرخ 2 فبراير 1977 والمقيد بجدول المحكمة العليا برقم 1 لسنة 8 قضائية عليا

" تفسير"، والذي قضى في الفقرة "ب" بأن " المحكمة التي تتولى محاكمة الوزراء تشكل في مصر بعد انفصال الإقليمين المصري والسوري من ستة من مستشاري محكمة النقض بدلاً من مستشاري محكمة النقض ومحكمة التمييز". ورغم عدم تفعيل القانون، فإن من الجرائم التي نص على أن يحاكم الوزراء إذا ارتكبوها أثناء تأدية وظائفهم جريمة " مخالفة الأحكام الأساسية التي يقوم عليها الدستور"، وحيث يقرر الدستور أن الوزير مسئول عن أعمال وزارته، فحين يراوغ الوزير ويتنصل من نتائج انحراف مرؤوسيه، فقد خالف حكم الدستور ووجبت محاكمته.

2009

38. الفقر المدقع في بر مصر[1]

يمثل الفقر أحد أهم المشاكل التي تحظى بعناية عالمية منذ طرحت الأمم المتحدة في قمة الألفية عام 2000 مشروع أهداف الألفية للتنمية، والمتضمن ثمانية أهداف في مقدمتها استئصال الفقر المدقع في دول العالم خاصة النامية منها وتخفيض أعداد الفقراء الذين يقل الدخل الفردي لكل منهم عن دولار أمريكي واحد إلى النصف بحلول العام 2015. ولا يزال الفقر بأبعاده المختلفة مظهراً واضحاً للحالة المصرية بعد مرور 54 عاماً على قيام نظام يوليو 1952والذي كان من أهدافه القضاء على المثلث المصري الشهير " الفقر والجهل والمرض". كما أن خمسة وعشرين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي أسهمت هي الأخرى في بلوغ الفقر الشامل مستويات متعالية.

ونعني بالفقر الشامل أنواع الفقر التالية: نقص الدخل أو محدوديته أو انعدامه، الجوع بمستوياته المختلفة، شيوع الأمراض وانخفاض المستوى الصحي، التشرد وافتقاد المأوى المناسب، الجهل وانتشار الأمية بين المواطنين، فقر البيئة وافتقارها إلى المقومات الصحية والحياتية الملائمة لحياة صحية للمواطنين، وافتقاد المساواة وغلبة التمييز بين الذكور والإناث. إن معالجة الفقر بمعناه الشامل لا يكفي لتحقيقها زيادة مستوى الدخل الفردي، بل الأمر يتطلب مواجهة شاملة لكافة أبعاده بما يوفر للمواطنين حقوقهم الأساسية التي نصت عليها وثائق حقوق الإنسان العالمية وهي الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الحصول على المأوى المناسب، الحق في الأمن والأمان، وحق الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي السليمة، وكذا المساواة وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العقيدة، والتحرر من الخوف والبطالة.

---

[1] مقال نُشر في صحيفة الدستور عام 2006.

إن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات والمقومات الحيوية التالية والتي تهيئ جودة رأس المال البشري - وهو الرأسمال الحقيقي للمجتمع - : التغذية الأساسية، الخدمات الصحية التي تساعد على حياة طويلة خالية من الأمراض، المعلومات والمقومات اللازمة للصحة الإنجابية السليمة، معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأرقام والمهارات الأساسية للحصول على عمل منتج.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فقد تدهورت مؤشرات التنمية البشرية إذ توقف مؤشر توقع الحياة للمصريين في المتوسط عند 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار منهم تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط، وإن كانت الأحداث الأخيرة في محافظة الدقهلية وما كشفت عنه من اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب تجعلنا نتشكك في صحة هذه الأرقام إذ تبدو الحالة الحقيقية أسوأ بكثير في الواقع مما تصوره التقارير الرسمية.

وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تطبيق سياسة التحول إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر. إن استقراء بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي تشير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار أمريكي في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبـــلي

[34.2% يليها حضر الوجه القبلي 19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%.

ويتواكب مع مشكلة الفقر مأساة الجوع وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. وقد أظهرت نتائج متابعة مدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية أنه في 2000/1999 بلغت نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية 25.6 % من سكان مصر، ويتركز أغلبهم في المناطق الريفية في الوجه البحري [نسبة 32.09%] ، والمناطق الريفية في الوجه القبلي [45.5%] ، والمناطق الريفية الحدودية [44.2%]. من جانب آخر، أظهرت النتائج أنه في عام 2003 تفاقمت مؤشرات النقص الحاد في التغذية عما كانت عليه في عام 2000 حيث ينتشر سوء التغذية طويل الأجل بين 21.8 % في مناطق صعيد مصر، كما تبلغ حالات الضمور [وزن قليل بالنسبة للطول] على المستوى القومي 4% أي ما يقرب من 3 مليون مصري ومصرية، بينما ينتشر قصور النمو [طول قليل بالنسبة للعمر] ليشمل 15.6 % من المصريين [ما يقرب من 11 مليون].

إن عدم توفر الغذاء الكافي والآمن له تأثيرات سلبية على نمو الأطفال وصحتهم، وقدراتهم الذهنية وقابليتهم للتحصيل الدراسي. وبذلك يكون النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بما يحققه من تحسين قدرات الفرد المصري وارتفاع مستوى تحصيله العلمي وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل الأمر الذي يساعد على إخراجه من دائرة الفقر. إن قضية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنسان المصري مسئولية مشتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، يجب أن تخضع للتخطيط والتنسيق، مضافاً إليها جهود ومبادرات قطاع الأعمال

ومؤسسات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر. كذلك يقع على عاتق الدولة مسئولية إحكام الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها لضمان تحقيق آثارها التغذوية المطلوبة وضمان سلامتها من مسببات الأمراض. ومن المهم أن تتحمل الدولة مسئولياتها – يشاركها في ذلك مجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأثرياء – في إعداد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر وتسعي إلي تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما يحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصفات الغذائية المطلوبة.
- تقييم برنامج التغذية المدرسية وتطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه.
- تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد والإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات علي مدار السنة الدراسية تحت الإشراف والرقابة لضمان الجودة وسلامة الغذاء.

من ناحية أخرى، نلفت النظر إلى أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، وسياسات الاستيراد المكملة، وذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

وعلى الصعيد الصحي لا تبدو الحالة المصرية أفضل مما هي عليه من حيث مستوى فقر الدخل وسوء التغذية، ويكفي أن نطالع تصريحات – أو بالأحرى اعترافات- وزير الصحة لمجلة آخر ساعة في العدد رقم 3756 بتاريخ 18 أكتوبر 2006 لنستبين الحقيقة المفجعة:

- لا يوجد علاج مجاني في مصر كما نص عليه الدستور وأن الموجود حاليا في أضيق الحدود، وأن أفقر 20 % من المصريين ينفقون أكثر من 29 % من دخلهم علي

العلاج، وهو ما يعني أن الفقراء يدفعون من جيوبهم أكبر نسبة من دخلهم علي العلاج،

- أن هناك إهمالا وفسادا وإهدارا للمال العام في المستشفيات الحكومية، وأن الخدمة الصحية في الريف المصري متدنية للغاية، وكل ما يتمناه الوزير أنه في إطار الموازنة المحدودة جدا المتاحة لنا أن نبدأ برنامجا لإصلاح معظم هذه المستشفيات،
- أن وجود مستشفيات معطلة أو متوقف استكمالها يعود إلى نظام المناقصات الذي اعتبره الوزير أسوأ نظام في وزارة الصحة ، وأخطر ما في هذه المناقصات حتى لو افترضنا حسن النية أن اللجان الفنية غير مؤهلة لاتخاذ قرارات سليمة، والمسئول عن وضع الخطة لا يضع في اعتباره التكلفة الواقعية لمشروع بناء مستشفى مثلاً فيبدأ بمبلغ صغير ثم يكتشف أصحاب المشروع بعد ذلك أن المبلغ المطلوب عشرات أضعاف المبلغ المبدئي، فضلا عن هذا لم يكن هناك تنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية حيث كان يتم وضع مشروعات في خطة خمسيه سواء كانت مستشفيات أو وحدات صحية، وفي نفس الوقت لا نضع مصاريف التشغيل في المالية وينتهي المشروع ولا نجد سيولة لتشغيله،
- أن نظام التأمين الصحي الحالي يعاني من مشاكل عديدة، وأنه قد تم وضع سياسة سوف تطبق بداية من عام 2011 تتمثل في تأمين صحي اجتماعي طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي، وهذا تعديل جوهري تم في النظام الصحي في مصر..ولكن أثر هذا لا يظهر الآن!
- الخطة التي تنفذها الوزارة حاليا تؤكد أن المواطن المصري سيشعر بطفرة كبيرة جدا في مستوي الخدمة الصحية بعد عشر سنوات.

تلك التصريحات - الاعترافات - تعيد إلى ذهني سؤالاً جوهرياً طرحه علي حفيدي منذ فترة وهو ابن الأربع سنوات وقتها، إذ كنا نسير في شارع جامعة الدول العربية أهم

شوارع الجيزة إذ رأى الطفل أكوام القمامة ومخلفات البناء وأجهزة تكييف هواء قديمة ومعطلة كلها ملقاة على الرصيف وتسد الطريق على المارة، والرصيف ذاته غير مستو وبه من النتوءات والكسور ما يجعل السير عليه في حكم المغامرة، فإذا به يسألني في براءة شديدة ولكنها موجعة " مين عمل كده في مصر يا جدو؟". وأنا الآن أردد ذات سؤال حفيدي ولكني أزيد عليه أنني وكلنا نعرف من الذي فعل بمصر ما أوصلها إلى هذه الحالة من التدني والفقر وانهيار الخدمات الأساسية وضياع حقوق المواطنين، والتي لا يجد وزراؤها مناصاً من الاعتراف بها وكأن محتل أجنبي أو مستعمر غاصب هو الذي فعلها وليس هو الحزب الحاكم لمدة 25 سنة!!

ومما يزيد الإحساس بمشكلات الفقر المر وضراوته ما يترتب عليه من الالتجاء إلى طلب المنح والمساعدات الخارجية، وما يمثله ذلك من إهدار للكرامة الوطنية وتأثير على حرية القرار الوطني. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مانح للمساعدات لمصر، تحصل حكومة المحروسة على مساعدات من ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، هولندا، اسبانيا، فنلندا، الدانمرك، وسويسرا. كما تتلقى مصر مساعدات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي. ومما يثير الشعور بالأسف ما جاء في التقرير الذي قدمته الحكومة الأمريكية إلى الكونجرس لتبرير طلب استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر للعام 2007 من أن " على الرغم من تحسن عائدات التجارة الدولية لمصر في عامي 2004 و2005، وأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي قد ارتفع من 2.7% في 2004 إلى ما يقرب من 5% في 2005، إلا أن 40% من سكان مصر البالغ عددهم 71.8 مليون نسمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر [أي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم]، وأن نسبة البطالة المزمنة في مصر تتراوح

بين 15%-25%، كما أن مصر تعاني من انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ولقد بلغت حدة الفقر في مصر أن تخصصت جمعيات خيرية في الخارج لإرسال المعونات إلى المصريين ومنها مثلاً " جمعية مساعدة اليتامى الأقباط" والتي توجد في فرجينيا – واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ورقمها 410 في سجل الجمعيات الخيرية الأمريكية.

وتستكمل منظومة الفقر الشامل في مصر بمشكلة البطالة التي تمثل أخطر ما تواجهه مصر من تحديات تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نسبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نسبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % وبين الذكور 6.19 %وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل، بينما تصل هذه النسبة في تقديرات جهات غير حكومية إلى 17% [وكما سبق القول فإن تقرير المساعدات الأمريكية لمصر يقدرها بما يتراوح بين 15%- 25%]. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8-9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

وما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى, ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. ومن المعروف أن سوق العمل ينمو

سنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجه يضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية - والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون - وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل، ولكن يتم مواجهة البطالة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه في أعوام التسعينيات 4.4 % وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/2000 انخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضية البطالة بعد آخر يتمثل في استمرار الزيادة السكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو والاستثمار. وتقدر المؤسسات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 - 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلى بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلى تتراوح بين 17 - 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%.

وإذا تأملنا باقي عناصر منظومة الفقر الشامل في مصر المحروسة نجد ما يلي: الجهل متمثلاً في أمية القراءة والكتابة لنسبة تبلغ في المتوسط 40% من المصريين وترتفع تلك النسبة بين النساء بدرجة أعلى، الانخفاض الرهيب في نسبة المصريين المتعاملين مع شبكة الإنترنت بعيداً عن المعدل العالمي، الإفراط في استخدام حكم الطوارئ لمدة 25 سنة متصلة وتقييد حريات التعبير والمشاركة السياسية وانصراف المصريين عن تلك المشاركة في كافة صورها بدءاً من الإعراض عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ومروراً بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية [ما يقرب من 77% من المصريين لا يشاركون في تلك الانتخابات]، المحاصرة المستمرة من جانب الحكومة والأجهزة الأمنية للحركة النقابية والإفراط في تقييد النقابات المهنية بوقف انتخابات مجالس إدارتها وفرض الحراسة عليها وحرمان أعضاءها من مباشرة حقوقهم النقابية، ضعف إحساس المصريين بالأمن الشخصي مع انتشار حالات الاعتقال [4000 معتقل حسب تصريح وزير الداخلية في حديثه إلى صحيفة الأسبوع الصادرة يوم 22 أكتوبر 2006 وأكثر من ذلك بكثير حسب تقديرات أخرى غير حكومية]، افتقاد الأمان والسلامة في الحياة اليومية للمواطنين نتيجة فداحة وارتفاع معدل الحوادث الناشئة عن سوء حالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات من السكك الحديدية إلى العبارات وبينهما آلاف السيارات التي انتهت مدة صلاحيتها وأعمارها الافتراضية ولا تزال تجوب شوارع وطرق مصر المحروسة خالية من أي مقومات السلامة.

وبعد هذه النظرة الواقعية لحالة الفقر الشامل في بر مصر المحروسة، ألا ترى أخي المصري إلى أين أوصلتنا الانطلاقة الأولى للحزب الوطني الديمقراطي، وما ينتظرنا عبر انطلاقته الثانية؟

ولله الأمر من قبل ومن بعد،

2006

39. الفقر والعشوائية . . وجهان لمشكلة واحدة!

"لا تردد في تنفيذ برامج الإصلاح.. والتركيز على المناطق الأشد فقراً"، كان هذا تصريح جمال مبارك في مؤتمره الحزبي الذي عقده بقرية العصايد في محافظة الشرقية والذي اتخذته صحيفة الأهرام العنوان الرئيسي لعددها الصادر صباح السبت السادس من سبتمبر الحالي. وفي الوقت الذي كان المصريون يتفحصون تفاصيل الخبر كان مئات منهم قد أصبحوا جثثاً تحت الأنقاض أو مصابين يبحثون عن مغيث أو مشردين في العراء نتيجة انهيار كتل صخرية ضخمة من جبل المقطم على مساكنهم وهم الفقراء المطحونين من سكان سفح الجبل في منطقة الدويقة الذين يدخلون في زمرة الأشد فقراً.

وكالعادة بدأت الحكومة في تنفيذ خطة دفاعية بمحاولة توجيه الاتهام إلى الضحايا كونهم أقاموا تلك المساكن العشوائية من دون تراخيص، وأنهم لم يستجيبوا للتحذيرات المتوالية الصادرة إليهم من أجهزة المحافظة بضرورة إخلاء تلك المنطقة لخطورتها. وكانت الحكومة في ذلك تحاول التغطية على كونها هي التي تجاهلت تحذيرات متعددة أطلقها خبراء ينبهون إلى خطورة الموقف في هذه المنطقة بعد انهيار مشابه وقع في العام 1993 ولم تتخذ الحكومة أي إجراء حاسم لتنفيذ التوصيات التي ناقشها الخبراء آنذاك ورصدها مجلس الشعب حتى أن رئيس المجلس دكتور أحمد فتحي سرور وجه نقداً لاذعاً للحكومة لهذا التجاهل – ولكن بعد أن كانت الكارثة قد وقعت فعلاً - . ثم لم تلبث الحكومة تحت وطأة ضغط الرأي العام وغضب الجماهير أن بدأت في تغيير النغمة الإعلامية بالحديث عن تكثيف الجهود لإنقاذ الضحايا والبحث عن جثث القتلى تحت الركام، ثم تعالت نغمة الحديث عن الجهود المكثفة لإقامة خيام الإيواء لاستيعاب المشردين ممن تهدمت مساكنهم وتوفير المساعدات العاجلة لهم، مع تقديم خدمات علاجية وطبية عاجلة بلغت ذروتها بتصريح لوزير الصحة أنه سيجري توقيع الكشف الطبي على جميع طلبة

المدارس بمنطقة الدويقة استعداداً للعام الدراسي الجديد، وللتأكد من خلوهم من أي أمراض.

وتتوالى الأنباء التي تكشف عن قصور أسلوب الحكومة في معالجة الكارثة، إذ نقرأ صباح السبت 13 سبتمبر - أي بعد أسبوع من الكارثة - أن مجلس الوزراء قرر " تنفيذ خطة عاجلة لنقل سكان العشوائيات الخطيرة إلى مساكن بديلة، وسيتم استكمال بناء عشرة آلاف و500 وحدة سكنية لهذا الغرض، بتمويل مباشر وفوري من الدولة". ولم يحدد المتحدث باسم مجلس الوزراء وهو يعلن الخبر المدى الزمني لهذه الخطة " العاجلة " متى تبدأ ومتى تنتهي، كما لم يحدد ما هي مناطق العشوائيات الخطيرة التي سيشملها هذا القرار، فضلاً عن أنه لم يحدد المناطق التي ستقام فيها المساكن البديلة التي سينقل إليها سكان تلك العشوائيات. كذلك لم يبين المتحدث الرسمي حجم ومصدر الموارد غير التقليدية التي أكد رئيس الوزراء على ضرورة توفيرها لإنهاء المشكلة!

ويبدو القصور في أسلوب تعامل الحكومة – رغم أنها ذكية – مع الكارثة في حصرها في وجه واحد وهو المساكن الآيلة للسقوط والمقامة في مناطق خطيرة تقع في مجرى السيول أو المنحدرات الجبلية أو المقامة تحت خطوط كهرباء الضغط العالي. ومن ثم كان الحل الذي تقدمه الحكومة هو نقل هذه المساكن إلى مناطق أخرى يتوفر فيها عنصر الأمان، أي مبادلة مبنى بآخر ومنطقة عشوائية بأخرى. وبغض النظر عن أن مشكلة العشوائيات قد تفاقمت خلال السنوات الماضية حتى وصلت في بعض التقديرات إلى ما يزيد عن 1220 منطقة في جميع محافظات المحروسة يعيش فيها أكثر من 15 مليون مصري، وبغض النظر عن الإعلانات المتكررة عن إنشاء آلاف الوحدات السكنية والاحتفال بين الحين والآخر بتوزيع الرئيس لعقود بضع عشرات من تلك المساكن، وإذا نحينا جانباً المهانة الوطنية حين يتبرع أمراء الخليج لبناء مساكن لفقراء المحروسة ثم لا توجد على أرض الواقع، فإن الحقيقة التي لا تريد أو

لا تستطيع الحكومة إدراكها أن المشكلة ليست أساساً في سوء حالة المباني وتعرضها للانهيار أو تواجد العشوائيات في مناطق خطرة، ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة فقر متعدد الأوجه أو ما نطلق عليه الفقر الشامل ومشكلة سوء إدارة من حكومات غير مهتمة بقطاع عريض من البشر يكاد يبلغ نصف عدد المصريين جميعاً.

ولإدراك حجم المشكلة وأبعادها دعونا نسترجع ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2008 من أن مصر تقع في المرتبة 112 من بين 177 دولة وبمؤشر بلغ 0.708 والذي يقيس التنمية البشرية على ثلاثة محاور هي توقع الحياة عند الميلاد والتي تعبر عن الفترة التي يتوقع أن يعيشها الإنسان في صحة، ومستوى التعليم الذي يحصل عليه الإنسان ويقاس بنسبة من يعرفون القراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، والحصول على مستوى معيشي معقول معبراً عنه بالقوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي. وتدل المؤشرات أن توقع الحياة للإنسان المصري يبلغ 70.7سنة مقارنة ب 82.3 سنة في اليابان، كما تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة بين المصريين في فئة العمر 15 سنة فأكثر 71.4% بينما تبلغ هذه النسبة في جورجيا 100%، وتبلغ نسبة استيعاب المصريين في التعليم الأساسي 76.9% وهي في أستراليا 113%! أما القوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي في مصر فتبلغ 4337 دولار أمريكي بينما نفس النسبة في لوكسمبورج تبلغ 60228 دولار أمريكي!

ولعل الأرقام السابقة غير كافية لتوضيح حجم مشكلة الفقر في مصر، لذا قد يكون من الصادم للمصريين حكومة وشعباً أن نقرأ على شبكة الإنترنت إعلانات في شكل توسل لتقديم التبرعات إلى فقراء مصر، وتقوم على نشر تلك الإعلانات جهات مختلفة منها جمعية تسمى " أراضي الإنجيل Bible Lands " وعنوان موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت هو

. http://www.biblelands.org.uk/support_us/appeal_index.htm

وجاء في إعلانها لعام 2008 أن أكثر من 60% من سكان مصر العليا يعيشون تحت خط الفقر، وأن 95% من المصريين يعيشون على 5% من أرض مصر وأن المناطق المزدحمة بالسكان سوف تزداد ازدحاماً خلال السنوات الخمس عشرة القادمة حيث سيزيد عدد سكان مصر ب30 مليون ثم يزيدون مرة أخرى ب20 مليون خلال السنوات الخمس والعشرين التالية. وجاء في التوسل لتقديم تبرعات لفقراء مصر أن 20 مليون مصري يعيشون في مساكن هي في أحسن الأحوال غير صحية وفي كثير من الحالات غير آمنة أيضاً، وأن مياه الشرب النقية والأراضي الخصبة القابلة للزراعة محدودة. وفي إعلانها لعام 2007 نشرت الجمعية صورة لحي عزبة النخل لتستدر العطف على الحال السيئة التي يعيشها أهل الحي، كما أوضحت أنها تساعد الأهالي من خلال مركز طبي أقامته هناك اسمه مركز السلام Salaam وأهابت بقراء الإعلان أن يتبرعوا لفقراء مصر وبينت أن التبرع بمبلغ 55 جنيهاً إسترلينيا سيكفي لتوفير سرير في مستشفى لمريض وأن 101 جنيه إسترليني هو مبلغ يكفي لرعاية شاملة لأم حامل، بينما التبرع بمبلغ 202 جنيه إسترليني يسهم في تغطية نفقات تجهيز مكان في مدرسة لطفل واحد والإنفاق على تعليمه لمدة عامين، ولو زاد المتبرع كرماً وجعل المبلغ 300 جنيهاً إسترلينياً فإن هذا الطفل سيحصل على تعليم لمدة 3 سنوات.

هكذا بلغ الفقر بالمصريين مداه، فهو السبب الحقيقي لاضطرار الملايين منهم لسكنى القبور والمناطق العشوائية والمخاطرة بحياتهم وحياة أولادهم بالسكنى في مساكن آيلة للسقوط ومعرضة لانهيار صخور الجبال واجتياح السيول. وهو السبب في أن مئات الآلاف من المصريين تعرضوا لمرض أنفلونزا الطيور نظراً لاضطرارهم لإخفاء الطيور المريضة أو المشتبه في إصابتها بالمرض لأنهم لا يملكون رفاهية إعدامها. والفقر هو الذي يدفع مئات آلاف شباب المصريين خريجي كليات القمة بالجامعات وكذا خريجي المعاهد العليا لقبول أعمال يدوية ومهنية متدنية في

المملكة العربية السعودية ودول الخليج فهم يرونها في النهاية أفضل من اللا شيء الذي يوفره لهم سراب الحكومة الذكية وحزبها. وهذا الفقر هو الذي يجعل عشرات الآلاف من المصريين يلاقون الأمرين في بحثهم عن عمل في دول عربية وخليجية متعرضين لكل صنوف العنت والإذلال الذي يصل إلى حد احتجاز المئات منهم في سجن الإبعاد بالكويت أو سجن الترحيلات بالسعودية من دون أن يجدوا من يساعدهم في الخروج من الحبس والعودة إلى وطنهم، ناهيك عن أن يجدوا من يسترجع حقوقهم المغتصبة وكرامتهم المهدرة. إنه هو الفقر الذي يجعل شباب المحروسة يغامر بحياته في سبيل الحصول على فرصة حياة – ولا أقول فرصة عمل - في بلد أوروبي حتى ولو كان السبيل إلى ذلك غير مشروع، أو البحث عن تلك الفرص في إسرائيل!!!

يا حكومتنا الذكية، ليس علاج مشكلة العشوائيات قاصراً على تدبير خيام للإيواء أو نقل المتضررين إلى مساكن بديلة، ولكن العلاج الحقيقي هو في المواجهة الشاملة لمأساة الفقر في المحروسة.

إن العشوائيات وقد انتشرت في جميع محافظات مصر هي المقياس الحقيقي لجودة الحياة التي يعيشها المصريون بفضل ثلاثين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي. فلم تعد العشوائيات منحصرة في بعض الأماكن على أطراف المدن الكبرى كما كانت في السابق، بل انتشرت في جميع الأنحاء وتخللت كل الأحياء على اختلاف مستوياتها وحتى الراقية منها كما كانت تسمى في الماضي . فالعشوائيات تحتل الآن مباني وسط العاصمة القاهرة والتي بنيت في عصر الخديوي إسماعيل على نمط مباني باريس، كما تنتشر في أحياء القاهرة الفاطمية وتحيط بكل الآثار الإسلامية الرائعة بل وتتخذ منها مساكن لفقراء لا يجدون عنها بديلاً. وانظر إلى سور مجرى العيون – تلك التحفة الهندسية الرائعة التي أقامها السلطان الغوري منذ 800 سنة كي تكون وسيلة نقل المياه من النيل إلى قلعة صلاح الدين – وما آل إليه

من هوان وانهيار وتحول كثير من فتحاته إلى مساكن عشوائية لفقراء هداهم ذكاؤهم الفطري إلى إنشائها، وعلى الرغم من مشروع تطوير المجرى المعلن عنه منذ سنوات فإنه لا يزال على حاله.

وانظر إلى ما صارت إليه مدينة كانت جميلة اسمها حلوان كان بها ركن للملك السابق فاروق، وكان الناس يقصدونها للاستشفاء فضلاً عن التمتع بجمالها وكان من معالمها البارزة الحديقة اليابانية الشهيرة والتي طالتها يد الإهمال والتجاهل لسنوات طوال حتى تم الانتباه إليها حديثاً. إن المصري المحب لوطنه لا يملك إلا الحزن والأسى على ما آلت إليه المحروسة من عشوائية وقبح وفوضى لا تنحصر في مكان دون غيره، بل أصبحت شاملة وعامة في جميع الأرجاء، حتى المدن الجديدة أصابت العشوائية كثيراً من أحياءها، والمباني الحكومية والمنشآت والمرافق العامة طالها الإهمال وسيطرت عليها العشوائية.

ويكفي المرء أن يتجول في المنطقة المحيطة بمقر مجلس الوزراء ومجلس الشعب وصولاً إلى ميدان لاظوغلي وشارع المبتديان، أو يحاول زيارة ما كان يسمى حي جاردن سيتي وحي المنيرة المقابل له، ثم يصل إلى حي السيدة زينب حتى يكتشف مدى الفقر وربيبته العشوائية وكيف أحالا المحروسة إلى حال يندى له الجبين وتحمر الوجوه خجلاً. وما يقال عن القاهرة ينطبق وبصور أبشع في مختلف المحافظات والمدن والمراكز والقرى والأحياء المصرية.

ولا يجب أن نستمع إلى الخطاب الرسمي للحكومة وحزبها الذي يلقي باللائمة على المصريين وتكاثرهم، فقد أوضحنا أكثر من مرة أن زيادة السكان ليست هي سبب المشاكل التي تعانيها مصر – ومنها مشكلة العشوائية -، بل إن فشل الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة هي أصل البلاء. وكم من بلاد بها من السكان أضعاف أضعاف سكان المحروسة، ولكنها أبداً لم تتخذ حجم السكان الهائل ذريعة

لتبرير فشل التنمية وسوء إدارة الموارد الوطنية وإهدار التوزيع العادل للدخل والثروة بين السكان.

لقد دأبت حكومات ما بعد يوليو 1952 على التشدق بالحديث عن مشروعات كبرى لغزو الصحراء ولم يتحقق منها شيء له معنى. ودأبت الحكومات المتعاقبة على الإعلان عن اهتمامها بالقرية المصرية وكيف أن مشروعات تطوير ما يقرب من خمسة آلاف قرية هي على قمة الأولويات، ولم يتحقق شيء من هذا حتى وقتنا الحالي إذ لا نزال نقرأ تصريحاً منشوراً في نفس عدد الأهرام يوم 6 سبتمبر على لسان وزير الإسكان يقول فيه " أنه سيتم البدء في تخطيط 27 ألف منطقة تابعة فور الانتهاء من التخطيط العام للقرى، ليتم الانتهاء منها جميعاً مع نهاية عام 2011"! وهذا القول سمعناه عشرات المرات من جميع وزراء الإسكان السابقين وأظن أننا سوف نسمعه أيضاً من الوزراء القادمين. وبفرض أن تخطيط القرى والتوابع تم كما يقول الوزير بنهاية 2011 فكم من الوقت لا بد أن ينتظره الملايين من سكانها حتى يتم تنفيذ المخططات وتطوير شكل الحياة فيها؟ إن مجرد التخطيط لن يجدي في تخفيف معاناة الناس إن لم تتحول الخطط إلى برامج يجري تنفيذها على أرض الواقع.

إن الإهمال الحكومي للقرية وللريف بشكل عام هو الذي أدى إلى النتيجة التي أعلنها جمال مبارك من أن ثلث عدد الفقراء على مستوى الجهورية يتركز في الألف قرية الأشد فقراً في مصر. إن هؤلاء الفقراء لم يطلبوا الفقر ولم يسعوا إليه، بل أصابهم الفقر نتيجة فشل سياسات الدولة التي انحازت إلى أصحاب الأعمال والرامية إلى تمكين القطاع الخاص وتسليمه قيادة الاقتصاد الوطني خاصة في السنوات الأخيرة. لقد انحرفت سياسات التنمية في مصر عن الاتجاه المحابي لخلق فرص العمل لملايين المصريين بالتوسع في الاستثمار العام، وقبضت الدولة يدها عن الاستثمار في الزراعة والصناعة وأوكلت المهمة إلى نفر من رجال الأعمال الذين اتجهوا بكل قوة لتحقيق الأرباح الهائلة عن طريق التوسع في الاستثمار العقاري الفاخر وفوق الفاخر

وإنشاء المنتجعات السكنية لأصحاب الملايين وبناء القرى السياحية على طول الساحل الشمالي الغربي وشرم الشيخ والعين السخنة وغيرها من مواقع الترفيه لفئة من المصريين لا يزيدون في أحسن الأحوال عن 5% من السكان. وفي ذات الوقت انصرف القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعات الأساسية وركز اهتمامه في الصناعات الاستهلاكية كثيفة رأس المال التي لا تساعد في خلق فرص عمل تستوعب الملايين من أبناء مصر العاطلين وذلك التماساً للأرباح السهلة والسريعة. وحتى حين أقام القطاع الخاص صناعات ثقيلة نسبياً كالحديد والصلب فقد تم هذا في إطار ممارسات احتكارية لا يخطئها أحد إلا جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الذي لا يزال يبحث هذا الملف منذ أكثر من عامين ولا يزال يتردد في إعلان نتيجة دراسته للموضوع.

وقد طال الإهمال الحكومي الزراعة المصرية التي كان الرئيس السادات رحمه الله بشرنا بثورة خضراء تعيد لمصر مكانتها كدولة زراعية قادرة على إنتاج غذاءها والتوسع في الصادرات الزراعية، والذي حدث هو العكس فقد انهارت الزراعة في مصر، كما أهملت الثروة الحيوانية والسمكية وزاد الاعتماد على الاستيراد كما لا تزال الحكومة الذكية تبحث عن أراض في السودان وأوغندا وغيرها لتزرعها قمحاً! وفقدت مصر مركزها الرائد في زراعة القطن حتى جاء وزير الزراعة اليوم يبشرنا أن القطن لم يعد ذلك المحصول الذي كان يمثل عماد الاقتصاد الوطني في وقت من الأوقات وقد انصرف عنه المزارعون بعد أن أهملته الدولة.

إن الفقراء ساكني المناطق العشوائية هم في الأساس من أبناء الصعيد والريف قدموا إلى القاهرة والمدن الحضرية بحثاً عن فرص عمل افتقدوها في قراهم، كما جاؤوا يبحثون عن فرصة حياة وشيء من عدالة اجتماعية وعدوا بها لسنوات طويلة ولم تتحقق. لقد أصبحت معظم محافظات صعيد وريف مصر طاردة لأبنائها الذين لا يجدون في الحضر سوى العشوائيات يقيمون فيها ويعيشون حياة لا يمكن قبولها.

إن علاج العشوائيات لا يتحقق إلا بمواجهة الفقر مواجهة حاسمة وقاضية تعتمد على قيام الدولة والقطاع العام بواجبهما الوطني في توجيه المزيد من الاستثمارات العامة لتنمية زراعية شاملة، وخلق فرص عمل منتجة في مشروعات صناعية كبرى ومساندة آلاف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يتم تمويلها بفرض ضرائب تصاعدية على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية فيما يزيد عن حد معين حتى لا يضار الصغار من أصحاب الأعمال، وكذلك فرض ضريبة عالية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع أسعار الأراضي التي حصل البعض عليها من الدولة بأسعار متدنية وفي بعض الأحيان بدون ثمن، وفرض ضريبة على أرباح التعامل في البورصة . إنه بذلك يمكن إحداث حالة من التوازن في توزيع الدخل والثروة ويتحقق لملايين المصريين دخول حقيقية تسمح لهم بحياة كريمة في محافظاتهم، ومن ثم يتوقف النزوح إلى القاهرة وغيرها من المراكز الحضرية.

إن الدولة مطالبة بعمل سريع وحاسم لإحياء مشروع التنمية الشاملة لسيناء باعتباره مشروعاً وطنياً تتكاتف كل الجهود لإنجازه وتوجه إليه مليارات الجنيهات التي تستحوذ عليها مشروعات فاشلة غير مجدية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وغيرهما من المغامرات الحكومية الفاشلة.

يا حكومتنا الذكية وحزبها الحاكم، إن ملايين فقراء مصر لن ينتظروا حتى يكمل الحزب برنامجه للتعامل مع القرى الأشد فقراً وهو الأمر الذي – في حالة نجاحه – يستغرق سنوات، وساكني العشوائيات لن يصبروا كثيراً حتى تنتهي الحكومة من دراساتها ووضع إستراتيجياتها. كما أنه لن يجدي في حل مشكلة العشوائيات أن يقوم الحزب الحاكم أو الحكومة بمنح المساعدات للفقراء وتوزيع حقائب بها بعض مواد الإغاثة الضرورية للمتضررين من حوادث انهيار المساكن وأخطار الحياة العشوائية كما حدث في حريق قلعة الكبش. إن الأمر جلل والموقف جد خطير ينبغي أن يؤخذ بكل الجدية والحسم واعتباره بمثابة حالة حرب تستنفر الدولة كل إمكانياتها

للتعامل معها، وإلا فلن يجدي الندم والبكاء على اللبن المسكوب لو نفذ صبر الفقراء والعشوائيين في مصر المحروسة.

إن الحكومة مطالبة بأن تتقدم إلى مجلس الشعب بخطتها العاجلة التي وعدت بها لإنهاء أزمة العشوائيات في إطار توجه واضح لمعالجة مأساة الفقر، على أن تكون الخطة شاملة حجم التمويل ومصادره والبرامج الزمنية للتنفيذ، وطرحها كذلك للمناقشة المجتمعية، ثم الالتزام بالتنفيذ مع تقديم تقرير شهري للشعب مباشرة عن تقدم الإنجاز. بذلك فقط سوف يكون التعامل مع قضايا الفقر والعشوائية مجدياً وإلا فعلى الحكومة الذكية أن تحمل عصاها على كتفها وترحل.

ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

2008

40. القاهرة 2008 أولى بالاهتمام والرعاية !

جميل أن تهتم الدولة بإعداد مخطط للقاهرة في العام 2050، ولكن الأجمل أن تهتم بتحسين الأحوال في القاهرة 2008. لقد طالعتنا الصحف منذ أيام قليلة بأنباء المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني معلناً عن انعقاد مؤتمر في مارس القادم 2009 لاعتماد الرؤية المستقبلية لمشروع القاهرة 2050، وقد كنا نأمل في أن ينعقد قبل ذلك مؤتمر لمناقشة أوضاع القاهرة الآن حتى يمكن لمن يبقى من قاطنيها ويمتد بهم العمر ليبلغوا قاهرة 2050 أن يكونوا أصحاء بدنياً ونفسياً وفي حالة اقتصادية واجتماعية وثقافية مقبولة. وقد سبق أن أعلن الحزب الوطني عن ورقة حول إستراتيجية القاهرة 2050 وصدر عن مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء دراسة حول نفس الموضوع نشرت في أغسطس 2007، ولكن وبرغم وجود تلك الدراسة فقد تم استحداث محافظة حلون سلخاً من محافظة القاهرة، كما تم إنشاء محافظة 6 أكتوبر فصلاً من محافظة الجيزة، ولم تعلن حتى الآن الأسباب الحقيقية وراء إنشاء هاتين المحافظتين والسرعة والفجائية في إعلان قراري الإنشاء وما ترتب على ذلك من مشكلات أدت إلى استصدار قرارات تالية لإعادة تصويب النطاق الجغرافي للمحافظتين الجديدتين.

والحقيقية أن مشكلات التضخم والتلوث وانتشار العشوائيات وارتفاع معدلات تلوث الهواء وفوضى المرور وحالة الانفلات شبه التام لحركة المرور، كل تلك المشكلات ليست قاصرة على القاهرة ولكنها عامة في مختلف مدن مصر الأمر الذي يجعل إعادة النظر في مجمل الحالة العمرانية في مصر كلها أمراً محتماً. وبذلك فإن أحد أهم التحديات التي تواجه مصر هو إعادة هندسه وتطوير مجمل مظاهر الحياة فيها علي أسس وقواعد ترتفع إلي المستويات العالمية، وإعادة النسق الحضاري

المتميز للبيئة المصرية في مختلف المدن والقرى، وتطوير الوعي الشعبي وأنماط السلوك العامة والمتفقه مع القيم والتقاليد المصرية الأصيلة.

ولا تصدر أهمية هذا التطوير والتنسيق من أجل إضفاء رونق على مجالات الحياة يستمتع به المصريون فقط، بل فضلاً عن ذلك فإنه بمثابة إجلاء الصدأ عما تملكه مصر من ثروة سياحية هائلة تتمثل في مناطق الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية وغيرها من مناطق الجذب السياحي والتي تعاني الآن من مظاهر رهيبة من الإهمال الحكومي والعدوان الشعبي عليها، كما حدث في سور مجري العيون العظيم في القاهرة وكل المنطقة المحيطة بقلعه محمد علي وما حولها من مساجد تاريخيه, والمنطقة حول الجامع الأزهر ومسجد الحسين وخان الخليلي وما حل بها نتيجة طغيان الأنشطة الحرفية والصناعية والمحال التجارية وإهدار القيمة التاريخية العظيمة لما في هذه المناطق من مبان أثريه لا تعوّض وقد دمر الحريق بعضا منها وأفسد المستغلون الباقي. كما تعاني القاهرة ومختلف المدن المصرية من اختلال النسق المعماري وتباين الأنماط المعمارية المستخدمة بما يشكل حالة تنافر غريبة وشاذة تؤذي النظر وتهدر كل أشكال الجمال والاتساق فيها.

لذلك فإن إعادة تخطيط وتنسيق البيئة المصرية تمثل تحدياً حضارياً للشعب والحكومة وكافه منظمات المجتمع المدني الذين يجب أن يشاركوا جميعاً في السعي إلى تخليصها من عيوب وشوائب حضارية واجتماعية متصاعدة ومتفاقمة، مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسبب فيه ممارسات وتصرفات فريق من المصريين يسيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم.

إننا نرى ضرورة توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين وتقويم أنماط السلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصرية العريقة, وتلك المقومات هي التي ستكون خير تعبير عن قدرات مصر علي مواجهه تحديات

التطور والتحديث، فضلاً عن تنمية القدرة على اجتذاب ملايين السائحين وتوفير أفضل الخدمات وأحسن الظروف المعيشية لهم.

إننا نرى أهمية العمل على معالجة مشكلة انتشار المناطق العشوائية في مختلف المدن والقرى المصرية والتي لا تتوفر بها مقومات الحياة الصحية السليمة، والتصدي لمشكلات ازدحام المدن المصرية بأنشطة طفيلية تمثل مصادر للخطر على الصحة العامة وسلامة وأمن المواطنين. إن مصدراً مهماً لما تعانيه المدن المصرية من تردي في أوضاعها العمرانية والحضرية وتدني مستويات جودة الحياة فيها هو إهدار أسس ومعايير التخطيط العمراني، وتداخل واختلاط استخدامات الأراضي في المناطق المختلفة بحيث يصعب التمييز بين ما هو مخصص للسكنى، وما هو مخصص للأنشطة الصناعية والحرفية، أو الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. فقد تفاقمت مشكلات التطوير الحضري في المدن المصرية نتيجة الاعتداءات الرهيبة على المناطق السكنية وتحويلها إلى مجالات للأنشطة الصناعية والحرفية والتجارية ومختلف المهن، وتحويل العقارات والأماكن المخصصة للسكنى إلى مقار لممارسة أنشطة لا تتوفر مقوماتها ومتطلباتها الصحية والتقنية في تلك العقارات مثل استخدام الوحدات السكنية كمقار لمستوصفات علاجية ومستشفيات وورش لصناعة الأحذية وغيرها من الصناعات الجلدية وصناعات الأثاث بكل ما تحمله تلك الأنشطة من مخاطر على السكان والمناطق المحيطة بها فضلاً عما يتعرض له العاملين فيها من مخاطر نتيجة انعدام وسائل الأمن الصناعي ومستلزمات مواجهة مخاطر الحريق وغيرها من مصادر التلويث البيئي.

ومن المعلوم أن تدني المستوى الحضاري للمدن المصرية يعود في جانب كبير منه إلى انخفاض مستوي النظافة وبدائية أساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها, فضلا عن

الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة، بل تصل مشكله انعدام المستوي اللائق من النظافة لتصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن والتي أصبحت تئن مما يلقي فيها من قاذورات وحيوانات نافقه وغيرها من مصادر التلوث.

المحاور الرئيسية لمخطط القاهرة 2050

اتجهت إستراتيجية القاهرة 2050 إلى بناء تصور مستقبلي متكامل لمصر في ذلك العام يقوم على أساس التوسع في الظهير العمراني لوادي النيل، والعناية بالإقليم الشرقي الذي يشمل ساحل البحر الأحمر وسيناء مع التأكيد على أهمية توطين أعداد كافية من المصريين في هذا الإقليم خاصة في سيناء، ويمثل الإقليم الغربي الذي يضم الصحراء الغربية أكبر الصحارى المصرية المحور الثالث في تلك الرؤية المستقبلية، كما تشمل الرؤية الاهتمام بتنمية الإقليم الساحلي الشمالي لما يتميز به من إمكانيات تجعل في الميسور تنميته سكنياً وسياحياً وصناعياً وزراعياً. وفي ضوء هذه التوجهات الإستراتيجية، التي لا نكاد نشعر أنها تقع في أولويات الحكومة، فقد رجحت إستراتيجية القاهرة 2050 ضرورة إنشاء عاصمة جديدة لمصر وعددت الأسباب المؤيدة لتلك الفكرة من النواحي العمرانية والأمنية والبيئية والسياسية، فضلاً عن الأسباب والدواعي الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعلوم أن القاهرة قد أصبحت واحدة من أكبر المدن في العالم، وهي الآن أكبر مدينة في أفريقيا حيث وصل عدد سكانها في 2007 إلى ما يقرب من 12 مليون مواطن ينتظر أن يصلوا في 2015 إلى 13.4 مليون ومن المتوقع أن يكون العدد في 2025 حوالي 15.5 مليون نسمة. إن مشكلة القاهرة - وغيرها من المدن المصرية - ليست وليدة اليوم ولكنها نتيجة سياسات تنموية غير سليمة نتج عنها تراكمات وأخطاء جعلت أكثر من نصف حجم الخدمات والاستثمارات تتركز في القاهرة مما يحفز المصريين للهجرة إليها من مختلف مناطق البلاد بحثاً عن فرص العمل والحصول

على الخدمات التي يفتقدونها في مناطق إقامتهم الأصلية. ومن ثم يتضح أن حل مشكلة القاهرة لن يتحقق إلا بتحسين أوضاع المناطق الحضرية الأخرى في مصر حتى تستطيع استبقاء ساكنيها واستعادة من هجرها منهم نظراً لما سوف يتوفر بها من خدمات وفرص عمل. وفي هذا الصدد نتفق مع ما جاء في تقرير القاهرة 2050 المشار إليه من إن أي تخطيط لمستقبل مصر يجب أن يفرض توزيعاً عادلاً للاستثمارات والخدمات إلى مناطق أخرى خارج القاهرة.

هل إنشاء عاصمة جديدة تحل المشكلة؟

كلنا نتذكر حين أعلن دكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء منذ بضعة أشهر أن الحكومة قد انتهت من إعداد الدراسات الخاصة بإنشاء عاصمة جديدة لمصر، ويومها بادر الرئيس مبارك إلى الإدلاء بتصريح نفى فيه هذا المشروع وقلل من أهميته قائلاً أنه ليس في أولوياتنا الآن. ويظل السؤال قائماً هل تنجح العاصمة الجديدة في حل مشكلات العاصمة القديمة؟ أم أن بناء عاصمة جديدة سيحوّل الاهتمام إليها وتنسحب الدولة من مسئولياتها عن إصحاح القاهرة وتصبح كماً مهملاً لا يلتفت إليه المسئولون؟ ومن الجدير بالذكر أن ورقة " الحفاظ على الأرض الزراعية وإدارة النمو العمراني في مصر" الصادرة ضمن أوراق سياسات الحزب الوطني الديمقراطي لم يرد بها أي شيء يتعلق بالقاهرة 2050 أو عاصمة جديدة لمصر! ومن المعلوم أن دولاً أخرى لجأت إلى فكرة إنشاء عواصم جديدة بديلاً عن عواصمها القديمة وما تعانيه من مشكلات، إلا أن التركيز على هذه الفكرة في الحالة المصرية أمر يجب أخذه بكل الحذر، ويكفينا أن صعيد مصر لا يزال حتى يومنا هذا يعاني إهمال الدولة ونقص الاستثمارات الموجهة لتنميته، كما أن المشروع القومي لتنمية سيناء لا يزال حبيساً ولم يتحقق منه إلا النذر القليل بالقياس إلى الأهمية الإستراتيجية لسيناء وما تحويه من موارد وإمكانيات. إضافة إلى ذلك فإن تجربة إنشاء المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لا بد أن تكون محلاً للتقييم الموضوعي قبل التفكير في مشروع العاصمة

الجديدة، إذ لا تزال معظم تلك المدن والتجمعات الجديدة غير مكتملة المقومات الضرورية لجذب الأعداد المستهدفة من المواطنين للإقامة بها، ولا تزال تلك المدن تعاني من قصور الخدمات الصحية والتعليمية بالأساس، ولا يزال أغلب العاملين في مدن مثل العاشر من رمضان يقطنون في محافظات القاهرة والشرقية والإسماعيلية وذلك رغم مرور سنوات على إنشائها .

إننا نرى الاهتمام بالقاهرة ومعالجة أمراضها الحالية بالتعامل العلمي مع أسبابها هو الحل الأفضل لاستعادة رونق القاهرة التاريخي واستثمار ما تحويه من كنوز أثرية وعوامل جذب سياحي لا يمكن بأي حال تكرارها في العاصمة الجديدة المقترحة. وفي هذا الصدد نختلف مع أصحاب دراسة القاهرة 2050 وحماسهم الزائد لفكرة العاصمة الجديدة، فهم يقولون " إن إنفاق المزيد من المال لتحسين القاهرة دون نقل العاصمة منها سيكون سبباً في زيادة المشكلة لا حلها، حيث هم يعتبرون أن تحسين بيئة القاهرة العمرانية وتحويلها إلى مدينة مريحة سيكون نتيجته جذب المزيد من السكان"، وسيكون هذا صحيحاً إذا استمرت الحكومة على تركيز اهتمامها بالقاهرة وإهمال باقي مناطق البلاد، بينما لو اتبعت الدولة سياسة متوازنة للتنمية العمرانية، فإن تلك المناطق المحرومة في صعيد مصر وغيرها من المناطق خارج إقليم القاهرة الكبرى سوف تتحول إلى مناطق جاذبة ويقل ميل سكانها لمغادرتها والانتقال إلى القاهرة.

فكرة الهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري

إن مشكلات وقضايا التنمية العمرانية والتطوير الحضاري لمدن وأقاليم مصر تتوزع بين عدد من الوزارات والأجهزة مما يؤدي إلى غياب رؤية متكاملة وافتقاد التنسيق والتكامل اللازم لتحقيق أي تقدم له قيمة في علاج مشكلات القاهرة ومدن مصر الأخرى. وتشمل قائمة الوزارات التي تتوزع بينها مسئولية التنمية العمرانية كلاً من وزارة الإسكان والتنمية العمرانية ويتبعها هيئة المجتمعات العمرانية والجهاز

المركزي للتعمير، وجهاز التنسيق الحضاري التابع لوزارة الثقافة، كما تضم القائمة المحافظات ووحدات الإدارة المحلية والتي من المفترض أن تنسق بينها وزارة الدولة للتنمية المحلية. كذلك فإن وزارة الزراعة وهيئة التنمية الريفية التابعة لها تلعبان دوراً مهماً في قضية تحديد استخدامات الأراضي والحفاظ على الأرض الزراعية من الاعتداء عليها لأغراض البناء. ومن المعلوم أن القوات المسلحة بمسئوليتها عن أمن البلاد تشارك في القرارات المتصلة باستخدامات الأراضي سواء داخل المدن والأحوزة العمرانية المحددة أو خارجها. والنتيجة أنه لا توجد سلطة مركزية واحدة يمكنها أن تضبط حركة العمران في مصر وتخطط للتنمية العمرانية وفق إستراتيجية وطنية معتمدة تراعي الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورات الأمن القومي وأحوال وتوقعات النمو السكاني في مناطق مصر المختلفة.

إن التعامل مع مشكلات النمو العمراني غير المخطط وما يترتب عليها من سلبيات وأضرار مجتمعية يتطلب تطوير رؤية شامله وإستراتيجية متكاملة لن تتحقق من خلال الجهاز الحكومي الحالي بكل ما يعانيه من ترهل وتقليديه في التفكير وانحصار في أطر جامدة من الإجراءات المالية والإدارية التي تهدر الوقت والموارد فضلاً عن التعدد والتناقض بين الوزارات والأجهزة, بل ينبغي التفكير في إيجاد " هيئه وطنيه للتنمية والتحديث الحضاري " تنشأ بقانون خاص وتتبع مباشرة لرئيس الوزراء وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعمل على حشد جهود الجهات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والمواطنين وهيئات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال العامة والخاصة جميعا للتعامل الإيجابي والمخطط مع المظاهر السلبية للنمو العمراني العشوائي وتعظيم فرص التنمية الحضارية الشاملة.

ونرى أن تكون تلك الهيئة المقترحة علي مستوي تنظيمي عال يضعها في قمة الجهاز الحكومي وتجند لها كفاءات عالية, وتقوم عليها قياده غير تقليديه تتوافر لها من الصلاحيات والإمكانيات التقنية والاستقلال المالي والإداري ما يسمح لها بأن تكون

أداة مؤثرة وفعالة. وسوف يكون من الضروري إعادة صياغة اختصاصات ومجالات عمل كثير من الوزارات المركزية ووحدات الإدارة المحلية في ضوء قيام الهيئة الجديدة التي تختص بوضع الإستراتيجية العامة والخطط والبرامج الرئيسية ودراسات الجدوى وتصميم مشروعات التنمية العمرانية والتنسيق الحضاري وتتولى تنفيذها ذاتيا أو بواسطة الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة وبناء علي إجراءات ومعايير اختيار دقيقة، ثم الإشراف الصارم والرقابة المستمرة على تشغيل وإدارة تلك المشروعات. كما يكون للهيئة المقترحة إنشاء شركات مساهمة في المحافظات المختلفة أو المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات تختص بتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية العمرانية والتنسيق الحضاري وتحديث وتطوير ظروف الحياة في تلك المحافظات، وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي تندرج ضمن إستراتيجية التنمية والتطوير.

وحيث تقع المسئولية الأساسية في تنفيذ برامج تطوير وتحسين النسق الحضاري للبيئة المصرية على عاتق الأجهزة المحلية في المحافظات والمراكز والمدن والقرى والأحياء، لذلك نرى إعادة هيكلة الأجهزة المحلية المعنية بشئون البيئة ودمجها في صورة فروع " للهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري" تتولى تنفيذ البرامج والتحقق من توفر الشروط والمعايير التي تحددها الهيئة للتعامل مع كل متطلبات تحسين البيئة.

مسئولية المواطنين عن النسق الحضاري للبيئة المصرية

إن المواطن هو العنصر الحاسم في المحافظة على البيئة وتنميتها وتحسينها أو الإضرار بها وإهدار مقوماتها. لذلك نؤكد على أهمية الارتفاع بوعي المواطنين بقضية البيئة ومسئوليتهم تجاهها من خلال تضمين مناهج التعليم في جميع المستويات مقررات وموضوعات تشرح للطلاب قواعد وأنماط السلوك الواجبة في تعاملهم مع عناصر البيئة المحيطة بهم [الشارع، الحدائق العامة، المباني العامة، أعمدة الإنارة

في الطرق، وسائل النقل العامة...]. كذلك يجب توجيه عناية أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة إلى الاهتمام بطرح قضايا البيئة ومتطلبات المحافظة على سلامتها والالتزام بالرونق العام للمحيط المادي الذي يتعامل معه المواطنون. وقد يكون من المقترحات واجبة الدراسة إصدار قانون " السلوك العام الحضاري" ليحدد الواجبات المفروضة على المواطنين في كافة صور تعاملهم مع البيئة والعقوبات المقررة لمخالفتها. ويشمل القانون المقترح قواعد الالتزام بالنمط المعماري لكل منطقة والألوان ومواد تشطيب الواجهات المسموح بها، وتحديد قواعد السير في الشوارع والالتزام بتجنب السير في نهر الطريق أو محاولة العبور من غير المناطق المحددة لعبور المشاة، وقواعد تسيير سيارات الركوب وسيارات النقل باختلاف أنواعها وغيرها من وسائل النقل المتحركة على الطرق، وتنظيم مناطق انتظار السيارات وتجريم استخدام الشوارع الرئيسية أو الجانبية لانتظار السيارات إلا في الأماكن المخصصة لذلك وفي الأيام والمواعيد المصرح بها. وسيكون مهماً أن يتضمن القانون المقترح مواد لتجريم الاعتداء على الأرصفة أو أجزاء من الشوارع لاستخدامات غير المخصصة لها وإقامة الأكشاك والإشغالات المختلفة التي تستقطع مساحات مهمة منها وتعوق السير. كما يتصدى القانون المقترح لتنظيم أعمال الإعلانات على الحوائط وأعمدة الإنارة وعلى جوانب الطرق في المدن والطرق السريعة، وتنظيم أعمال البناء وتجريم استخدام الأرصفة والشوارع لتشوين مواد البناء، وقواعد المحافظة على نظافة الأبنية ومنع استخدام الشرفات وأسطح المنازل لتخزين المخلفات. ويتكامل قانون السلوك العام المقترح مع حزمة القوانين ذات العلاقة وخاصة قانون المرور، وقانون التخطيط العمراني، وقانون البيئة.

مقترحات أساسية لتحسين القرية المصرية

إن إحياء مشروع إعادة بناء القرية المصرية هو عنصر أساسي في برنامج تحسين البيئة المصرية باعتباره مشروعاً وطنياً في مرتبة متقدمة من الأهمية، الأمر الذي

يحتم الاهتمام بتحديد برنامج يحصر القرى المشمولة في المشروع وتوقيت البدء والانتهاء من تطوير كل قرية، والموعد النهائي لإنجاز المشروع كله. وسيكون من أساسيات تحسين القرى المصرية وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على الأراضي الزراعية وإزالة كافة الاعتداءات عليها والاستخدامات غير الزراعية – حتى ولو كانت قد رخص بها – مع تعويض المتضررين من عمليات الإزالة. ويتكامل مع هذه التوجهات ضرورة تخطيط المناطق السكنية بحيث تشتمل على مساحات خضراء كافية، وتخصيص مناطق مخططة للخدمات التعليمية والصحية والدينية وأماكن للتسوق بشكل حضاري، وتنقية الترع والقنوات والمصارف المائية وتنسيق المناطق المحيطة بها وتشجيرها لتكون مناطق للترفيه والتنزه الصحي لقاطني القرى، واستكمال تزويد القرى بمصادر مياه الشرب النقية وأساليب مناسبة للصرف الصحي . كل تلك الجهود سيكون لها مردود إيجابي حين تتحول قرى مصر لمناطق جاذبة للسكان الأمر الذي يخفف من التضخم السكاني في القاهرة وغيرها من المدن الرئيسية.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

41. المـــــــأزق[2]

يمر الوطن بمأزق خطير تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لا يرى الأمور إلا من زاوية مصالحة وضرورات استمراره إلى الأبد بلا منازع. إن الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة سريعة على أحوال الوطن الآن تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

- احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المتضررين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب ورئيسه وهو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي - وهم في العراء - يعتدي عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.
- بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 يتعرفون على ذويهم في لقطات تليفزيونية تظهرهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث ولكنهم مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة والمسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.

---

[2] نُشر هذا المقال في صحيفة "الكرامة" عام 2007.

- عمال 4 شركات للغزل والنسيج يواصلون الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين يتهمون مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.
- توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر والدولة لا تزال تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.
- مبارك يطالب بضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية غير معروف، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي يستعين بمدير يهودي لإدارته - على حد ما نشرت الصحف-.
- مبارك يطالب بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا يحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك تزداد ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب ولا يحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، ويمتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.
- نظيف يعلن أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأمريكا تمنح مصر 1.7مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا نتسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.
- أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!
- يبث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم ويطالبها بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وينتهي الأمر عند هذا الحد وينسى المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.

- التعديلات الدستورية تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات وتنتهك مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

في هذا المناخ المعتم الذي تعيشه مصر المحروسة بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، تتبدد آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم وتستخدمه الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به، ويتجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية ويتعثر أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه. ويوالي وزير التعليم العالي طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية. ويرقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وتسرع الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، ويصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً.

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي يعيشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والتحضر وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا!! والسؤال هل هذا مأزق مصر أم هو مأزق نظامها الحاكم؟ أترك الإجابة لفطنة القارئ.

42. المحافظة على قطاع الأعمال العام.. ضرورة وطنية![3]

تصاعدت في الأسابيع الأخيرة حركة الاعتصام والإضراب عن الطعام بين عمال شركات الغزل والنسيج مطالبين بصرف المنح والحوافز والنصيب في الأرباح والتي يرون أن إدارات الشركات ومعها الشركة القابضة ترفض تطبيق قرار صدر في هذا الشأن من رئيس الوزراء. وقد شملت هذه الحركات العمالية بصورة ملفتة للنظر أعداداً كبيرة منهم في شركات المحلة للغزل والنسيج، شبين الكوم وكفر الدوار وغيرها. وقد اتخذت الحركة العمالية طابعاً مميزاً بالتوقف عن العمل والاعتصام في مقار المصانع ثم بدأت أعداد منهم في الإضراب عن الطعام. وخلال أيام الأزمة منذ بدأت في المحلة الكبرى وحتى تكرارها في الحالات التالية، فقد كان تعامل الحكومة معها مثيراً للتساؤل. فقد مضت أيام وعمال المحلة الكبرى في اعتصامهم من دون أن يصدر عن الحكومة توضيح لموقفها تاركة المسألة برمتها تتعامل فيها وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال ومسئولي الشركة القابضة، ولما بلغ التوتر أقصاه وبدأت نذر الخطر تتصاعد، فجأة أقرت الحكومة بمطالب العمال وتم الاستجابة لها وعادوا إلى أعمالهم. ثم تكررت نفس القصة مع عمال شبين الكوم وكفر الدوار إذ ظلت الأزمة محتدمة لعدة أيام ثم فجأة تستجيب الحكومة بعد طول رفض لمطالبهم. والملفت للنظر أن الحكومة تحتاج دائماً إلى تدخل من الرئيس مبارك حتى تحسم أمرها وتقرر الاستجابة للمطالب، فقد جاء في صدر الصفحة الأولى لجريدة الأهرام يوم الجمعة 9 فبراير الحالي الذي يبشر بانتهاء الأزمة، ما يلي:

" الرئيس مبارك يتدخل لإنهاء أزمة عمال الغزل". والغريب أن ما تم الاتفاق عليه مع العمال وتم بناء عليه فض الاعتصام، هي مجموعة من الأمور التنظيمية لا يتصور أن تظل عالقة بدون حل حتى يصل الأمر بالعاملين إلى الاعتصام لتحريك اهتمام الحكومة بها. فقد تضمنت الإجراءات التي التزمت الحكومة بتنفيذها لتحسين

[3] نُشر هذا المقال في صحيفة "الأسبوع" عام 2007.

الأحوال المعيشية لعمال شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج زيادة بدل الوجبات الغذائية من 32.5 جنيه إلى 42 جنيه شهريا على أن تصرف الفروق فوراً وبأثر رجعي من يوليو 2006 [وسوف تسري هذه الزيادة على جميع العاملين بشركات الغزل والنسيج] ، تعديل لوائح تسعيرات الإنتاج المعمول بها منذ عام 1960 – أي أن تلك اللوائح ظلت لمدة 46 سنة من دون تعديل - ، إعادة النظر في نظام الحوافز بصفة عامة، وفتح باب الترقيات وتعديل لوائح الأجور. وقد تقرر تشكيل لجنة مشتركة من إدارة الشركة والتنظيم النقابي ووزارة القوى العاملة والشركة القابضة لدراسة هذه الموضوعات والانتهاء منها خلال شهر إبريل المقبل.

وتثير هذه القضية تساؤلات مهمة: هل هذا التردي الإداري وقف على تلك الشركة فقط أم هو حالة عامة في كل أو أغلب شركات قطاع الأعمال العام؟ وكيف تم اختيار قيادات تلك الشركات؟ ومن المسئول عن اختيارهم؟ وما هي معايير تقييم أداءهم، ومن ثم تقرير استمرارهم في وظائفهم أو تنحيتهم عنها؟ كذلك يثور التساؤل عن دور الشركة القابضة ومسئوليتها عن تردي أوضاع شركاتها التابعة إلى هذا المستوى؟ ويأتي السؤال الأهم وهو أين كانت وزارة الاستثمار وما هي مسئولية وزيرها، وما هي الإجراءات التي اتخذها لتطوير تلك الشركات؟ وهل برنامج " إدارة الأصول المملوكة للدولة" والذي يقوم الوزير على تنفيذه لا يعنى إلا بأمر وحيد هو التخلص من تلك الشركات وتسليمها للمستثمرين الأجانب فقط؟

ومن المفيد تأمل بعض الدروس المستفادة من تلك الأحداث، فقد أعلن العمال عدم ثقتهم في إدارة الشركات التي يعملون بها وطالبوا بإقالتهم، وقد تم فعلاً اتخاذ قرار بحل مجلس إدارة شركة شبين الكوم وتعيين مفوض عليها. الأمر الثاني، أن العمال أعلنوا سحب الثقة من أعضاء في اللجان النقابية بشركاتهم واتهموهم بالانحياز إلى جانب الإدارة تحقيقاً لمصالحهم الخاصة. أما الأمر الثالث، فهو الدرس

الذي تعلمه العمال وأعتقد أنه سيكون في وعي كل المصريين من الآن فصاعداً وهو أن الحصول على الحقوق لا يكون إلا بإظهار القوة والالتجاء إلى الاعتصام والإضراب.

إننا نرى أنه من الخطر الجسيم الانتظار لحين تنشأ حالة الاعتصام التالية ثم التعامل معها بنفس الطريقة العقيمة. إن أوضاع شركات قطاع الأعمال العام ينبغي أن تخضع لمراجعة سريعة وحاسمة بغرض تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للمحافظة عليها وتنميتها وتطوير أوضاعها وتحسين الكفاءة والإنتاجية فيها، باعتبار أن هذا القطاع يمثل شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات هائلة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة، إلا أنها في أغلب الأحيان مقيدة نتيجة قصور مصادر التمويل وانحسار اهتمام الدولة بهذا القطاع والرغبة العارمة في التخلص منه تحت مسمى الخصخصة.

ونؤكد على أنه رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها. إن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج. وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة الالتزام بما نشر عن تشديد

الرئيس مبارك على عدم المساس ببنكي مصر والأهلي وضرورة المضي في برامج تطويرهما، وكذا مراعاة الشفافية الكاملة في إجراءات الخصخصة [صحف الأربعاء 7 فبراير2007]، وألا يجري الالتفاف حول تلك القرارات.

إن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب أن تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل الشركات الخاصة المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج. ومن ثم نرى أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات. كما أننا نؤكد على ضرورة إلزام شركات قطاع الأعمال العام بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضوء التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني، والتغييرات التي لحقت بهياكله في الاتجاه نحو إعمال اقتصاد السوق وآلياته، وبالنظر إلى المشكلات التي تعاني منها شركات قطاع الأعمال العام، وأخذاً في الاعتبار أنها تمثل ثروة وطنية لا يجوز التفريط فيها، نرى إعادة هيكلة هذا القطاع على النحو التالي:

1. حصر شركات قطاع الأعمال العام والمساهمات في شركات مشتركة وتقييم مدى جدوى استمرارها في نطاق الملكية العامة [سواء بالكامل أو بنسبة من الملكية]،

وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الإستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.

2. دمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة واحدة بمسمى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية"، ويتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.
3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.
4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.
5. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.
6. إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج

والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.
8. تشرف " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:

- إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الإستراتيجية في إدارة تلك الشركات بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.
- تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.
- حل مشكلات المخزون السلعي المتراكم ووضع أسس سليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويـــــــق.
- تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.
- حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها .

- مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما يحقق التناسب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضبط تكلفة العمل باعتبارها من المكوّنات الرئيسية لتكلفة الإنتاج.
- تحريك المشروعات تحت التنفيذ والتي تمثل استثمارات معطلة وغير منتجة، والسعي إلى تدبير الاستثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.
- تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها.
- تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط التنافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشركات والتي نص عليها القانون وأسند إليها اختصاصات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشركة، وإقرار مشروع الخطة العامة للشركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القانون، والترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها، واقتراح تصفية أو إدماج الشركات أو تقسيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.

10. تجري " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

إننا بإعمال هذه المقترحات نصون ثروة وطنية هائلة، ونتيح الفرص في نفس الوقت لتنشيط سوق الأوراق المالية بطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام للتداول مما يزيد من ضغوط السوق على إدارات تلك الشركات للعمل المستمر لتحسين الكفاءة والإنتاجية والربحية ومن ثم تعظيم القيمة السوقية لشركاتهم.

كذلك يكون لشركات قطاع الأعمال العام حرية الالتجاء إلى سوق المال للحصول على مصادر متجددة للتمويل سواء بإصدار أسهم لزيادة رأس المال أو طرح سندات وغيرها من وسائل جذب المدخرات. كما يكون لشركات قطاع الأعمال العام مباشرة أعمال الاستحواذ والاندماج وغيرها من الإستراتيجيات الهادفة إلى دعم قدراتها التنافسية شأنها في ذلك شأن الشركات الخاصة.

من جانب آخر، إن تطوير وتدعيم قدرات شركات قطاع الأعمال العام هو في نفس الوقت تخفيف عن القطاع الخاص وإتاحة الفرص له للدخول في مجالات إنتاجية أخرى مما يعمل كنوع من تقسيم العمل وتنسيقه بين قطاعي الاقتصاد الوطني - القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام-. إن تحديد مستقبل قطاع الأعمال العام هو شأن وطني يهم المصريين جميعاً، ولا نرى أن تنفرد الحكومة أو وزارة أو وزير معين باتخاذ القرار فيه. وإنما ينبغي أن يطرح هذا الموضوع لحوار وطني مفتوح تتبلور من خلاله البدائل الأفضل لإعادة هيكلة وتطوير ذلك القطاع، ثم يطرح الأمر كله في استفتاء وطني ليكون القرار نابعاً من مالكي تلك الثروة الوطنية وليس مفروضاً عليهم. وعلى الله قصد السبيل.

2007

43. المحاور السبعة لبناء الديمقراطية وانطلاق التنمية!

تموج الساحة السياسية المصرية في الآونة الأخيرة بكثير من الأنباء والتيارات المتناقضة. فهناك من يؤكدون قرب حل مجلس الشعب مستندين إلى تمرير قانون تخصيص أربعة وستين مقعداً للمرأة ولفترة دورتين فقط، بينما يرى آخرون هذا الاحتمال غير وارد حيث أنه لا يمكن حل مجلس الشعب لانتفاء الضرورة التي نص عليها الدستور وأنه لم يتم إعادة تحديد الدوائر الانتخابية بعد إضافة الدوائر المخصصة للمرأة، كما أن قيادات مهمة في الحزب الوطني ومجلس الشعب قد نفت هذه المقولة. وفي الوقت الذي خصصت صحف الحكومة جانباً مهماً من اهتمامها لنقد تجربة الانتخابات الرئاسية في إيران وفضح سلبياتها، فإنها لم تتعرض - ولو من قبيل المقارنة العابرة - لحالة الغموض الذي يحيط بالانتخابات الرئاسية القادمة في مصر بعد عامين!

وسواء تم حل مجلس الشعب وأجريت الانتخابات التشريعية مبكرة أو استكمل المجلس مدته وتقرر إجراء الانتخابات في موعدها المقرر العام القادم، فإن القضية الأساسية المطلوب التصدي لها بكل حسم هي كيف تتم الانتخابات بما يضمن نزاهتها وتعبيرها بصدق وشفافية عن اختيارات المواطنين أصحاب الحق الأصيل في اختيار من يحكمهم. إن لب اللعبة الديمقراطية يكمن في فلسفة وأساليب إدارة العملية الانتخابية بدءاً من تحديد الدوائر وإعداد جداول الناخبين مروراً بتمكين مرشحي الأحزاب والقوى السياسية والمستقلين من تقديم طلبات الترشيح من دون موانع وإتاحة الفرص لهم للتواصل مع الجماهير بحرية، ثم تيسير عملية الاقتراع بعيداً عن التضييق الأمني وتدخلات جهات الإدارة، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج بحيادية وأمانة. وتستكمل اللعبة الديمقراطية بأن يكلف الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية الأصوات بتشكيل حكومة حزبية أو ائتلافية تتقدم للمواطنين ببرنامج

تنفيذي يترجم برنامجها الانتخابي إلى واقع يلمسه الناس، وتكون دائماً خاضعة للتقييم والمساءلة الديمقراطية.

لقد انتهى عصر السيادة المطلقة للحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترتضيه أغلبية المواطنين. وفي نظم الحكم الديمقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء. ولو كانت مصر تعيش عصر الديمقراطية لما صار حالها إلى ما هي فيه الآن من هوان وتدهور وانهيار تنعكس كلها على مواطنيها الذين يعيش ما يقرب من نصفهم تحت خط الفقر. إن المواطنين أصحاب البلد لا يعلمون من أمور حكمها وإدارتها شيئاً، فالوزراء يعينون ويقالون ويمنحون الأوسمة من دون تفسير أو توضيح، ثم تسند إليهم رئاسة بنوك وشركات لا يؤهلهم لها فشلهم في مناصبهم الوزارية ولا ما يقدم ضدهم من اتهامات بالفساد ولا كراهية المواطنين لهم، ثم يحصلون على رواتب خيالية لا يمكن تبريرها للملايين من أبناء المحروسة المتعطلين والمرضى والباحثين عن مأوى.

وبرغم أن دوائر الحكم لا تعترف بافتقاد الديمقراطية وتصر على أنها قطعت أشواطاً مهمة على طريق الإصلاح السياسي المزعوم، فإن المسئولية الوطنية تحتم تصحيح مسار الديمقراطية وتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع مطالب الجماهير وتشوقها إلى الحرية والديمقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات وتعظيم الانطلاقات في مسيرة التنمية والتقدم.

وثمة محاور سبعة لا بد من اكتمالها لإعادة وضع مصر على طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة، وتنبع كلها من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية نتيجة انفراد حزب واحد بالحكم لأكثر من ثلاثين عاماً في ظل حالة الطوارئ تعطلت خلالها الآلة

الديمقراطية وتوقف تداول السلطة، وتكلست المفاهيم السياسية واهتزت القيم وفقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المستويات. كذلك تنبع تلك المحاور من متابعة ما حققته شعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

المحور الأول

إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصر و متغيراته ويكرس حق المصريين في المشاركة الفاعلة في تقرير مصير الوطن ويوفر متطلبات أمن الوطن والمواطنين ويحقق السلام الاجتماعي المستدام، ويتم ذلك من خلال صياغة دستور جديد يعالج ثغرات ومثالب الدستور الحالي ويكرس مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السلطات اللانهائية لرئيس الجمهورية الذي يجب تحديد مدة ولايته بفترتين كل منهما أربع سنوات فقط، على أن تتم صياغة الدستور الجديد بواسطة جمعية وطنية منتخبة ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

المحور الثاني

إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسئوليتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحريتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تساهم بإيجابية في ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

المحور الثالث

يركز على تحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

المحور الرابع

تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

المحور الخامس

حتمية إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفعالية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

المحور السادس

تأكيد هوية مصر كمجتمع يؤمن باللبرالية ويبنى على أساس المواطنة وترجم النص الدستوري الخاص بالمواطنة إلى واقع فعلي يعيشه المصريون مسلمين ومسيحيين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد الأخرى يتمتعون بذات الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

المحور السابع

استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال قرار مصر في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

2009

44. المصريون هم الثروة الحقيقية . . وليسوا المشكلة!

انعقد المؤتمر القومي الثاني للسكان خلال الأسبوع الماضي، وكالعادة ترددت النغمة الشائعة في الخطاب الرسمي للدولة أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية، وأن الحل هو تخفيض معدلات الزيادة في السكان وذلك على الرغم من الإقرار بانخفاضها في السنوات الأخيرة وثباتها عند معدل 1.9 % منذ سنة 2000.

وزادت الدولة مطالبها من السكان – باعتبارهم سبب المشكلة التي تعاني منها مصر – بضرورة الاكتفاء بطفلين للأسرة، وأنفقت - ولا تزال تنفق - ملايين الجنيهات على حملة إعلانية تطالب بوقفة مصرية - وفي قول آخر وقفة مصيرية - عمادها التعقل في الإنجاب والاكتفاء بطفلين حتى نتعلم كلنا، ونشبع كلنا، نستريح كلنا، نشرب كلنا، ونشتغل كلنا. إن الحكومة تبيع للناس الوهم وتريد التنصل من مسئوليتها عما آل إليه حال المصريين وتنسب المشكلة كلها إلى أنهم يتزايدون. تقول الحكومة في إعلانها المدفوع، والمنشور على صفحة كاملة في أكثر من صحيفة ولعدة أيام والذي تبثه القنوات التليفزيونية الحكومية، أنها أنفقت في عام 2006 – 2007 مبلغ 32.5 مليار جنيه للتعليم، 15.3 مليار لدعم الغذاء، 14.9مليار للرعاية الصحية،9.8 مليار للنقل والمواصلات و5.3 مليار لمشروعات المياه. كما أنها أنشأت أكثر من 700 ألف فرصة عمل جديدة. ولكن الحكومة الرشيدة لم تنشر في الصحف ولم تبث في التليفزيون وبنفس القدر من الشفافية كم أنفقت في تلك السنة على مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية، وكم بلغت خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية، ولا ما هو حجم الإنفاق المهدر على مشروعات غير مدروسة وغير منتجة. كذلك لم تقدم الحكومة الرشيدة بياناً بحجم الهدر في الموارد الوطنية الناشيئ عن بيع الغاز الطبيعي ومن قبله البترول إلى إسرائيل بأسعار متدنية تقل عن أسعارها العالمية، بل تقل عن الثمن الذي تدفعه الحكومة ذاتها لشراء حصة الشريك الأجنبي من البترول والغاز الطبيعي. ولم تقل لنا الحكومة الرشيدة كم فقدت مصر نتيجة

تفريطها في شركات قطاع الأعمال العام التي تم تخصيصها وبيعت بأقل من قيمتها الحقيقية، ولا حجم الإيرادات الضائعة والأرباح التي لم تحصل عليها الدولة نتيجة بيع البنوك الوطنية وذهاب أرباحها إلى مستثمرين أجانب وقلة من شركائهم المصريين الذين يتولى بعضهم مناصب وزارية في الحكومة الذكية.

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة في المجتمع، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة ، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بناءه ونموه.

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها. والمصريون هم غاية المجتمع، من أجلهم تنشأ المشروعات ويتم الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم وتأمين مستوى المعيشة ونمط الحياة الذي يرتضونه وجدت الحكومة ومؤسساتها وقياداتها، فالجميع في خدمة المواطنين من دون من أو أذى [يقول الحق تبارك وتعالى" يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى"، فما بال الدولة تمارس هذا المن والأذى رغم أنها لا تتصدق على المصريين بل هي تؤدي واجباتها نحوهم .

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، نحن نرى سكانها هم مصدر قوتها وعزتها ووسيلتها الأساسية للتقدم والنهضة. ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي. إن الدولة في مصر تنظر فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

1. خصائص الهيكل البشري [صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية [النوع والعمر]، الخصائص النفسية، الاجتماعية، المعرفية، المهارية.....]،
2. التوزيع الجغرافي للهيكل البشري [توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، [التوزيع بين الريف والحضر مثلاً]،
3. التوزيع المهني للهيكل البشري [عاملون في الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، [عاملون بالحكومة، القطاع العام، القطاع الخاص..]، عاطلون، مجندون.....].

تلك الأبعاد الثلاثة يجب أن يتم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى يتم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر القومي الثاني للسكان قد أشار إلى تلك الأبعاد، إلا أن التركيز في الخطاب وفي أوراق العمل التي قدمت في جلسات المؤتمر كان على جانب الزيادة العددية للسكان. وبرغم ما تشير إليه الإحصاءات نتيجة تعداد السكان لعام 2006 أن معدل الزيادة الصافية في السكان قد تراجع إلى ومن المهم توضيح أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث تركز الطرح الرسمي في قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف مروجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني. ويردد الخطاب الرسمي في مصر حين الحديث عن السكان مقولة أن الزيادة السكانية تلتهم عائد التنمية، وأن البشر الزائدون عبء على الاقتصاد الوطني يستهلكون أكثر مما ينتجون.

ومن الواضح أن مروجو الخطاب الرسمي المصري يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتهافت الخصائص وســـوء التوزيع

[وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في التعرف على الهيكل البشري وتوفير متطلبات تطويره وتنميته بما يخدم مطالب التنمية الوطنية].

ويتبلور الحل الرسمي للمشكلة في تخفيض أعداد السكان بالعمل على تجفيف المنابع من خلال تنظيم الأسرة والسعي لتخفيض أعداد المواليد، وكذا تشجيع هجرة السكان إلى خارج البلاد وترويج ثقافة تحابي فكرة الخروج من الوطن للمساهمة في حل مشكلاته الاقتصادية.

إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بإسناد مسئوليتها على المواطنين والبحث عن الحل الأسهل وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتجاهل فيه المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتهافت نتائجها.

إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل دور الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس عولمية Global تجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة. إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة

إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما تملك مصر. ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

التعامل الإيجابي والمتزامن مع الأبعاد الثلاثة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على بعد الأعداد

إن تطوير إستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتوافق وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة هي شرط ضروري ومسئولية محورية يجب أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها بالتركيز على أن يسود المجتمع المحاور التالية:

1. نظم متطورة للتعليم والإعداد والتأهيل والتدريب والتنمية المستمرة،
2. تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع بين الجميع بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة والقدرة والالتزام بأهداف وقيم المجتمع،
3. موضوعية التقييم والمحاسبة على أساس الإنجازات ومدى المساهمة في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة،
4. حرية الحركة المجتمعية وكفالة حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً والتي يحددها البيان العالمي لحقوق الإنسان،
5. تعادل فرص المشاركة في بحث وتقرير شئون ومصير وتوجهات المجتمع في مناخ ديمقراطي للحوكمة السياسية.
6. إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تعتمد على التقنيات الحديثة والبحث العلمي،
7. شفافية تامة في إعلان نتائج التنمية وأسس توزيع عوائدها بين الأطراف المشاركة فيها.

2008

45. المصريون والعلاوة... ومسلسل الأزمـــــات!

يبدو أن المصريين أصبحوا غير قادرين على الحياة من دون أزمات. كما يبدو أن الحكومة مشكورة قد تبنت منهجاً يرضي حاجة المصريين إلى الأزمات فأصبحت قراراتها المفاجئة والمتوالية مصدراً مهماً لأزمات يعيشها المصريون ولا يكادون يفرغون من أزمة حتى تفاجئهم أزمة جديدة أشد وأقسى.

وقد عشنا - ولا نزال – سلسلة من الأزمات نشأت جميعها نتيجة لتراجع مستوى الأداء الحكومي في عدة مجالات كان أولها أزمة رغيف الخبز وما ألحقته بملايين المصريين من أضرار حتى لجأت الحكومة بتوجيه من الرئيس لتفعيل سياسة فصل إنتاج الرغيف عن عملية التوزيع واستعانت بالقوات المسلحة والشرطة ، الأمر الذي تحققت معه انفراجة في الأزمة. وقد أوضحت تطورات الأزمة أنها لم تكن أبداً نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً، بل هي في الأساس أزمة إدارة. فقد خف الاحتقان رغم أن أسعار القمح العالمية لم تنخفض بنسبة مؤثرة يمكن أن يعزى إليها تحسن موقف الطوابير وقرب انتهاء الأزمة.

وفي الأسابيع الأخيرة رأت الحكومة أن أزمة طوابير الخبز في اتجاهها إلى الحل، الأمر الذي هداها معه تفكيرها إلى ضرورة صنع أزمة جديدة، وكانت قصة مصنع أجريوم في دمياط هي الحل. وتتخذ الأزمة الجديدة شكلاً غير مسبوق في أسلوب الحكومة، إذ برغم الانتفاضة الشعبية الدمياطية ضد مشروع إقامة المصنع، ورغم التعاطف الشعبي العام مع موقف أبناء دمياط في رفضهم للمشروع، وبرغم تصريح الرئيس أن المصنع لن يقام إلا بموافقة أهل دمياط، وبرغم إعلان محافظ دمياط أن المصنع لن يقام ضد رغبة المواطنين وكان ذلك أمام التظاهرة الشعبية الكبرى الرافضة للمشروع يوم الثلاثاء الماضي، الأمر الذي فهم منه أن قراراً بنقل المصنع إلى مكان آخر قد صدر وهو ما روَّجت له الصحافة الحكومية، أقول رغم كل ذلك لم يصدر من الحكومة تصريحاً يفيد أنها قررت إنهاء الأزمة بشكل أو آخر، ولا تزال الأزمة مرشحة

للانفجار في أي لحظة يتضح فيها للدمايطة أن المصنع لن ينقل من محافظتهم كما فهموا من حيث تصريح المحافظ! وحتى لو حدث ما توقعه الناس وقررت الحكومة نقل المصنع إلى السويس أو العين السخنة كما يتردد، فإن أزمة جديدة ستكون في الطريق فما أهل السويس بأقل حرصاً على صحتهم وصحة أبناءهم ولا هم أقل رفضاً لتلوث البيئة عندهم من أهل دمياط!

وبينما أزمة شركة أجريوم ومعركتها مع أهل دمياط تتفاعل، تفاجئنا الحكومة كعادتها باصطناع أزمة تقسيم القاهرة والجيزة إلى أربع محافظات بسلخ بعض أجزاء ن كل محافظة وإنشاء محافظة 6 أكتوبر على أجزاء من محافظة الجيزة، ومحافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، وبتفوق غير مسبوق في صنع الأزمات شمل القرار تعديل أوضاع بعض المناطق سلخاً وضماً مس محافظتي الفيوم والمنيا الأمر الذي حدا بالرئيس لتعديل القرار الجمهوري بإنشاء المحافظتين الجديدتين بعد ايام قليلة من صدوره. وليس هدفي من الإشارة إلى هذه الأزمة الدخول في تفاصيل الحيز العمراني لكل محافظة وما اتصف به القرار من عوار فذلك شأن أفاض الكتاب فيه خلال الأيام الماضية. ولكن ما يعنيني هنا هو التساؤل عن حكمة القرار وسر توقيته وإعلانه المفاجئ من دون أي مقدمات، والعجلة التي تبدت في إعلانه وتنفيذه برغم أن الحكومة لم تكن قد أدرجت أي اعتمادات في الخطة والموازنة لعام 2009/2008 والتي تقدمت بهما إلى مجلس الشعب ومن المنتظر مناقشتهما خلال الفترة القادمة. أي أن القرار لم ينشأ عن تخطيط أو دراسة! والأزمة الآن ليس فقط تدبير الأماكن والمقومات المادية والتنظيمية لأجهزة المحافظتين الجديدتين بقدر ما هي أزمة فك الاشتباك بينهما وبين المحافظتين الأصليتين – القاهرة والجيزة – وإعادة ترتيب الأمور على نحو طبيعي! والسؤال الذي يطرحه الناس في كل مكان هو هل كانت هناك حاجة حقيقية لإنشاء هاتين المحافظتين أم أن الأمر لا يعدو إشباع ولع الحكومة بصنع الأزمات؟

وقبل الالتفات إلى أحدث الأزمات صناعة الحكومة، لا بد من الإشارة إلى أزمة في مرحلة الصنع الآن وهي المتعلقة بمشروع قانون المرور الجديد وما يتضمنه من تغليظ للعقوبات على المخالفات المرورية واستحداث عقوبات جديدة لأنواع جديدة من المخالفات، الأمر الذ يتوقع معه من تصدى لمناقشة مشروع القانون بأن آلاف المصريين مهددون بالسجن سنوياً نتيجة تطبيق القانون إذا صدر عن مجلس الشعب بالصورة التي قدمته بها الحكومة. وليس من شك أننا جميعاً نطلب الانضباط في الشارع المصري، وننادي بضرورة إلزام المصريين باحترام قواعد المرور ومراعاة آداب السير. إلا أننا في الوقت ذاته نرى أن حل المشكلة لا يقتصر فقط على إصدار قانون جديد، بل الحل في الأساس هو إعادة تخطيط الطرق وتحسين حالها وتطوير أساليب إدارة حركة المرور داخل المدن وخارجها بتطبيق قواعد علمية جربها العالم كله. وعلى سبيل المثال فقد شهدت حركة المرور في القاهرة انفراجاً واضحاً نتيجة قرار المحافظ بمنع مرور سيارات النقل في ساعات النهار، الأمر الذي يؤكد أن القضية أساساً هي قضية تنظيم وإدارة قبل أن تكون قضية قانون وعقوبات مغلظة.

كذلك عاش المصريون ولا يزالون أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وتأثرت بالأساس أسعار السلع الغذائية وضرورات الحياة التي يحتاجها أغلبية المصريين. وقد عانى الناس من هذه الأسعار المرتفعة في الوقت الذي لم تتحرك دخولهم لتواجه تلك الأزمة الطاحنة. وتوالت الاحتجاجات والاعتصامات في مناطق كثيرة من مصر وارتفعت أصوات العمال وغيرهم من الفئات محدودة الدخل يناشدون الحكومة التدخل لوقف تيار الغلاء الطاغي. ولكن براعة الحكومة في صنع الأزمات تجلت في ابتكار الأعذار عن تلك الموجة من غلاء الأسعار ملقية بالاتهام إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ومستكينة إلى القول بأن الغلاء هو ظاهرة عالمية من دون أن تتخذ إجراء ما لضبط الأسواق والحد من تصاعد الأسعار حتى بالنسبة لسلع منتجة محلياً

ولا تتأثر كثيراً بارتفاع الأسعار العالمية. وزاد الإحساس العام بوطأة الغلاء وكان يوم 6 إبريل شاهداً على أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتبحث عن حل.

وبدأت الحكومة حالة من التوهان في مجال تحديد نسبة العلاوة الاجتماعية التي قدرت أن تكون هي الحل لما يعانيه الناس من أزمة الغلاء. وبدأت المساومات الذاتية بين الحكومة ونفسها، فتارة تعلن أن العلاوة ستكون 10% ، ثم رفعتها في مرحلة تالية إلى 15%، ثم تحت وطأة الإحساس بالمشكلة كما عبرت عنها أحداث المحلة يوم 6 إبريل بدأت الآلة الإعلامية الحكومية تبشر بأن العلاوة ستكون أكثر من 15% وقد تصل إلى 25%. وفي جميع الأحوال كان المفهوم والمعلن أن العلاوة ستطبق مع بداية السنة المالية الجديدة أي مع مرتب شهر يوليو القادم. وفي خطابه بمناسبة عيد العمال ألقى الرئيس المفاجأة حين أعلن أن نسبة العلاوة هي 30% ويبدأ العمل بها اعتباراً من أول مايو الحالي من دون انتظار لبداية السنة المالية الجديدة.

وعلى طريقة الحكومة في حل الأزمات بخلق أزمات جديدة، جاءت العلاوة الاجتماعية على شكل أزمة للحكومة في تدبير موارد لتمويل تلك العلاوة التي قدرت تكلفتها بما يقارب 5- 6 مليار جنيه سنوياً. وفضلاً عن أزمة تدبير الأموال لصرف تلك العلاوة لموظفي الجهاز الإداري للدولة وقطاع الأعمال العام، فقد بدأت بوادر أزمة أخرى هي مطالبة العاملين بالقطاع الخاص بعلاوة مماثلة لا يعلم أحد ما يمكن أن تسفر عنه مفاوضات وزارة القوى العاملة مع اتحاد نقابات العمال وممثلي القطاع الخاص في هذا الشأن.

وبفرض نجاح الحكومة في تدبير موارد لصرف العلاوة ونجاح عمال القطاع الخاص في الحصول على علاوة مماثلة، فإن مشكلة الغلاء لن تحل بهذه الطريقة، ولن يشعر الناس بتأثير تلك العلاوة التي تبلغ - وفقاً لتصريح وزير المالية - في الحد الأقصى 180 جنيهاً شهرياً لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة وتصل في حدها الأدنى إلى 38

جنيهاً لشاغلي الدرجة السادسة أي بمتوسط عام 95 جنيهاً شهريا. فإذا استبعدنا شاغلي وظائف الدرجات الممتازة والعالية والمدير العام، نجد أن متوسط قيمة العلاوة سينخفض إلى 63 جنيهاً لشاغلي وظائف الدرجات من الأولى حتى السادسة وهم الغالبية العظمي من العاملين المستفيدين بالعلاوة، وهو مبلغ يسمح بالكاد بشراء اثنين كيلو لحم هذا إذا بقيت الأسعار على ما هي عليه بعد الإعلان عن العلاوة.

أفكار للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المصريين

مدخل متكامل من شقين

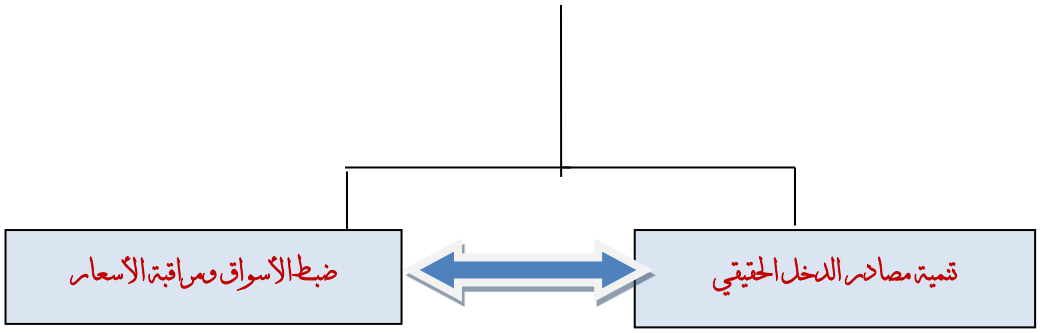

4. تنمية مصادر الدخل

4.1. زيادة الحد الأدنى للأجور في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والأهلي بمعدل ملموس وفعال [يتراوح الحد الأدنى المقترح بين 500 – 600 على الأقل].

4.2. إعفاء كافة المرتبات الأقل من 2000 شهرياً من الضرائب على المرتبات والأجور وزيادة حد الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل إلى 10000 سنويا.

4.3. تحديد الحد الأدنى للمعاش في منظومة التأمينات الاجتماعية بم لا يقل عن 500 جنيهاً شهرياً. ورفع معاش السادات إلى 250 على الأقل.

4.4. زيادة المعاشات التي تقل عن 1000 جنيه شهرياً بنسبة 50%.

4.5. صرف تعويض بطالة 200 شهرياً ولحين يحصل المتعطل على عمل سواء عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة أو بمجهوده شخصياً.

ويتوقف صرف إعانة البطالة بمجرد تسجيل المتعطل في نظام التأمينات الاجتماعية.

4.6. إعفاء أرباب المعاشات [من تجاوز 60 عاماً] و تكلفة المواصلات العامة وتمكينهم من الحصول على الخدمات الحكومية في المستشفيات مجاناً.

4.7. إعفاء كل من تجاوز ال60 عاماً من الرسوم في تعاملاتهم مع الجهات الحكومية.

4.8. صرف إعانة للأرامل لمعاونة في مواجهة متطلبات الحياة لهن ولأطفالهن [إلى جانب ما قد يحصلن عليه من معاش] ويستمر صرف الإعانة طالما بقين على قيد الحياة حتى ولو انقطع المعاش أو نقص بسبب كبر الأبناء أو زواجهم.

4.9. النظر في نشاء بنك الفقراء على نمط بنك جرامين في بنجلادش لتقديم قروض متناهية في الصغر للأرامل والمعوزين لمساعدتهم في بدء أعمال إنتاجية بسيطة واسترداد تلك القروض على أقساط متناهية في الصغر وبطرق يسيرة.

4.10. تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور وتحويله إلى جهاز تخطيط الأجور لمتابعة مستويات الأجور في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الأداء الاقتصادي العام ومستويات الأسعار والتضخم والتوصية بالتعديلات اللازمة على مستويات الحد الأدنى للأجور وهياكل الأجور في الدولة لمواكبة تلك المتغيرات.

5. ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار

5.1. إعادة وزارة التضامن الاجتماعي إلى ما كانت عليه سابقاً:

5.1.1. وزارة التموين وأجهزة تخطيط الاستهلاك ومراقبة الأسواق وضبط الأسعار.

5.1.2. وزارة الشئون الاجتماعية.

والغرض من ذلك استثمار خبرة جهاز وزارة التموين في قضية حيوية هي ضبط الأسواق وفق أساليب وآليات متطورة، في نفس الوقت الارتفاع بمستوى العاملين في هذا المجال وتحسين أوضاعهم الوظيفية ومستويات الرواتب والحوافز التي يحصلون عليها لمساندتهم وتجنيبه الوقوع في شرك المغريات.

5.2. تشكيل قوة شرطية متخصصة لضبط الأسواق بدلاً من استنفاذ جهود الشرطة والقوات المسلحة في توزيع الخبز!

5.3. تنظيم عمليا تعديل الأسعار للسلع الأساسية والمواد الغذائية والاحتياجات الضرورية للاستهلاك الشعبي وذلك باشتراط الحصول على موافقة مديريات التموين على طلب رفع الأسعار وتقديم الأدلة على مبررات الرفع.

5.4. تنظيم الأسواق العامة في المناطق والأحياء الشعبية والقرى والمناطق الفقيرة بواسطة المحليات بأن تجهز أماكن منظمة ومنافذ بسيطة لعرض السلع يتم توفيرها بالمجان للباعة المسجلين بكل سوق، ويتوفر لهم الخدمات من مياه وكهرباء وعمليات نظافة والتخلص من القمامة، كل ذلك مقابل التزامهم بالبيع بالأسعار المحددة من مديريات التموين وخضوعهم لإشراف الجهات الصحية والبيطرية والتموينية لضمان سلامة ونظافة ما يعرضونه للبيع.

5.5. إحياء وتنشيط دور المجمعات الاستهلاكية ونشرها في الأحياء المتوسطة بالمدن والمراكز وطرح السلع الأساسية بمستويات جودة مناسبة وبأسعار مناسبة، والنظر في تطوير تلك المجمعات إلى جمعيات تعاونية يشارك المتعاملون معها في عضويتها ويتحصلون على عائد في نهاية كل سنى يتوافق مع حجم مشترياتهم منها.

5.6. نشر مراكز التوزيع الفئوية للسلع الأساسية والضرورية من خلال النقابات العمالية والمهنية، الأندية والاتحادات، الجمعيات الأهلية وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لضبط حركة تلك المراكز الفئية.

5.7. موازنة الأسواق للتقليل من آثار زيادة الطلب مع نقص السلع المعروضة، وذلك باستخدام أجهزة وإمكانيات وزارة الزراعة، مزارع القوات المسلحة وهيئة الشرطة والوحدات الإنتاجية التابعة لها، وذلك لطرح منتجاتها في أوقات نقص المعروض بالأسواق وبالأسعار المحددة.

5.8. تفعيل جهاز تخطيط الأسعار.

5.9. تفعيل نظام البطاقات التموينية الذكية وتحديد أنصبة شهرية من السلع التموينية الأساسية لكل بطاقة، وتنظيم صرف تلك الكميات عن طريق المجمعات الاستهلاكية ومحال البقالة والجمعيات التعاونية ومراكز التوزيع الفئوية المسجلة في قاعدة بيانات وزارة التموين، وإحكام الرقابة عليها. وربط استمرار الحصول على السلع التموينية المدعمة بضرورة الالتزام بشروط تساهم في تحسين السلوك المجتمعي العام.

5.10. تغليظ العقوبات على المخالفات التموينية والتلاعب بالأسعار ومخالفة نظم الأسواق المقررة.

5.11. ترشيد الدعم الخاص بالمنتجات البترولية بحيث يتم قصر توزيع المواد البترولية بالسعر المدعم على السيارات محدودة السعة وسيارات الأجرة والنقل الجماعي بموجب بطاقات خاصة تحدد الكميات المسموح بها شهرياً، وبشرط الالتزام بمواصفات وشروط قانون المرور، وبحيث يلغى الدعم لكل المخالفين. [راجع تجربة تقنين استهلاك البنزين أيام حرب أكتوبر 1973].

5.12. التوسع في تشغيل الشباب والباحثين عن أعمال في مشروعات عامة كالمرافق والنظافة العامة ومكافحة الأمية وتطوير البيئة في المناطق

العشوائية لقاء رواتب معقولة والتخلي عن استخدام شركات أجنبية لجمع القمامة أو غيرها من الأعمال العامة التي يمكن للشباب المتعطل القيام بها من دون الحاجة إلى صرف الملايين التي تتقاضاها تلك الشركات.

6. مصادر التمويل

6.1. ترشيد الإنفاق الحكومي:

6.1.1. ضبط الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي

6.1.2. ضبط إنفاق المؤسسات السيادية بالدولة.

6.1.3. تنازل أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن مكافآتهم لمدة معينة.

6.1.4. وقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل.

6.1.5. وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية بسبب الوظيفة [دكتور علي لطفي وهو رئيس وزراء حدد الدخل بما لا يزيد عن 20000 جنيه في 1986 لنجعله الآن 50000 جنيه سنوياً].

6.1.6. مراجعة وضبط الرواتب المستفزة التي يحصل عليها المستشارون وأعضاء مكاتب بعض الوزراء، والمسولون في هيئات وأجهزة حكومية.

6.1.7. وضع حد للرواتب والمكافآت المستفزة التي يتقاضاها المدربون الأجانب لفرق كرة القدم.

6.1.8. فرض ضرائب تصاعدية على شرائح الدخل الأعلى لرجال الأعمال والفنانين ولاعبي الكرة وغيرهم .

6.1.9. فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرفات العقارية وتصقيع أراضي الدولة.

6.1.10. مراجعة التخفيضات التي تمت على فئات الضريبة العامة على الدخل فيما يخص الشركات والأرباح التجارية والصناعية.

6.1.11. النظر في فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح القدرية الناشئة عن المضاربة في سوق الأوراق المالية.

6.1.12. مراقبة وضبط الإنفاق على الوفود الرسمية والزيارات الخارجية للوزراء ومساعديهم وممثليهم وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وغيرهم من المسئولين التنفيذيين والتشريعيين، وربط كل ذلك بالعائد والنتائج المتحققة من الزيارات.

6.1.13. مراجعة المنصرف على المشروعات المسماة بالقومية أو العملاقة توشكي على سبيل المثال، فوسفات أبو طرطور وغيرها. حتى لو تطلب الأمر وقف تلك المشروعات لفترة.

6.1.14. الالتزام بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء لربط الإنفاق الحكومي بنتائج محددة قابلة للقياس.

6.1.15. دراسة إنشاء هيئة وطنية لجمع أموال الزكاة حسب النصاب المفروض على المكلفين، واستثمار تلك الحصيلة في مشروعات اقتصادية تفتح مجالات العمل أمام الآلاف من الباحثين عن عمل.

6.1.16. فرض رسوم عالية على السلع المستوردة من النوعيات الكمالية والاستفزازية حتى ولو تطلب الأمر تجميد العضوية في منظمة التجارة العالمية.

6.1.17. الحد من استيراد السيارات الكبيرة وفرض رسوم إضافية عالية عليها، فضلاً عن زيادة قيمة الضريبة السنوية.

6.1.18. فرض مساهمة جميع الشركات بنسبة محددة من صافي الربح القابل للتوزيع لتمويل صندوق التنمية البشرية لتدريب الشباب وإعدادهم لسوق العمل وخلق فرص العمل المنتج أمامهم.

6.1.19. زيادة ضريبة المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً.

6.1.20. النظر في فرض ضريبة على تذاكر السفر للحج والعمرة بعد المرة الأولى.

2008

46. المصريون.....بين رفع الأسعار..وتصادم القرارات!

وقع في المحروسة الأسبوع الماضي تصادماً هائلاً نتجت عنه إصابة ملايين من أبناءها بحالة مؤقتة من السرور أعقبتها حالات من الاكتئاب والإحباط والغضب، ثم تحولت تلك المشاعر جميعاً إلى حالة من الإحساس بالهوان وضآلة الشأن. وأشير هنا إلى ذلك التصادم بين قرار الرئيس مبارك بمنح علاوة اجتماعية نسبتها 30% من الراتب الأساسي لكل من العاملين بالدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام في مناسبة عيد العمال ، وبين قرار مجلس الشعب حين وافق على طلب الحكومة زيادة ضريبة المبيعات على البنزين والسولار والكيروسين والسجائر بما يؤدي إلى زيادة اسعارها، وفرض رسم تنمية موارد على الطفلة المستخرجة من المحاجر ورخص تسيير السيارات، وإلغاء الإعفاء الضريبي المقرر للجامعات والمدارس الخاصة وعوائد أذون الخزانة، فضلاً عن إنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة في مجال الصناعات الثقيلة كثيفة الاستخدام للطاقة، ورفع أسعار الغاز الطبيعي لتلك الصناعات.

هذا التصادم بين قرار رئيس الجمهورية وبين ما نجحت الحكومة في تمريره من قرارات بمجلس الشعب - بعد أربعة أيام فقط من إعلان الرئيس عن العلاوة الاجتماعية – يثير التساؤل حول أسلوب اتخاذ القرارات في المحروسة ومدى اتفاقه مع الأسس العلمية التي تفرق بين "صنع القرار" أي الدراسة والتحليل والبحث عن البدائل لعلاج مشكلة ما، و" اتخاذ القرار" أي اختيار بديل معين والالتزام به كأساس للتنفيذ. والعبرة دائماً حين تقييم جودة وفعالية القرارات هي مدى تحقق النتائج المستهدفة وما قد يترتب عليها من مشكلات أو نتائج سلبية تختلف عن المقصود منها. وبداية لا بد من التسليم بأن قرار العلاوة وما تبعه من قرارات الحكومة قد أدت فعلاً وفور إعلانها إلى موجة من ارتفاع الأسعار لم تقتصر فقط على السلع البترولية والسجائر، بل تخطتها إلى كثير من السلع والخدمات المستخدمة للمنتجات

البترولية، وحتى قبل أن يصرف الموظفون علاوة ال30% والتي لن تصل إليهم إلا في آخر شهر مايو، مما يؤكد أن تلك القرارات لم تستوف مرحلة "صنع القرار" أي لم تخضع للدراسة الكافية، بل انطلقت إلى مرحلة " اتخاذ القرار" ويشهد على ذلك الحوار الهامس بين الرئيس وبعض المسئولين أثناء إلقاءه خطابه وقبل لحظات من إعلانه نسبة العلاوة، كما يؤكد ذلك اعتراض أعضاء مجلس الشعب من غير الحزب الوطني حيث لم تتح لهم فرصة دراسة تقرير لجنة الخطة والموازنة وتم إقرار مقترحات اللجنة في وقت قياسي رغم اعتراضهم. وقد أدى هذا التعجل إلى نتائج سلبية أحس بها الناس مما دعا كثير من المصريين إلى مطالبة الرئيس بإلغاء العلاوة وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه يوم 4 مايو [لاحظ التطابق مع الأمل العربي بعيد المنال في أن تقبل إسرائيل العودة إلى حدود 5 يونيو 1967!]. وتبرر الحكومة قرارها بالبحث عن موارد حقيقية لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي المترتبة على فرض العلاوة الجديدة. ولكن الحكومة تتناسى أمراً مهماً لم يلتفت إليه الكثيرون في خضم الفوضى الإعلامية التي صاحبت الإعلان عن قرارات زيادة الأسعار، وهو أن الحكومة كانت تعلن دائماً أن العلاوة المقررة في الموازنة هي 15% الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن موارد تمويل تلك العلاوة السنوية المخططة كانت متاحة ومدرجة في مشروع الموازنة الذي تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب، أي أن الموارد الإضافية المطلوبة لتمويل زيادة العلاوة إلى 30% هو الفرق بين تكلفة علاوة بنسبة 30% وما كانت الحكومة قد أدرجته في الموازنة لتمويل العلاوة المعتادة بنسبة 15%. أي لو أن الرئيس كان قد وافق الحكومة على أن تكون العلاوة فقط 15% مثل الأعوام الماضية، فإن المنطق يقضي بأنه لم يكن هناك مبرر للبحث عن موارد جديدة. ولكن ما فعلته الحكومة يكشف عدم مصداقيتها حتى حين كانت تصر على أن تكون العلاوة 15% فقط، أو أن الحكومة قد انتهزت الفرصة لتمرير قرارات 4 مايو ليس فقط لتمويل العلاوة الجديدة، بل أيضاً لسد جانب من العجز المتفاقم في الموازنة.

وكنت في مقال الأسبوع الماضي قد أوضحت أن العلاوة الاجتماعية حتى ولو كانت نسبتها 30% أو أكثر ليست هي السبيل الأهم لتحسين حال المصريين ومساعدتهم على مواجهة موجات الغلاء وارتفاع تكلفة المعيشة. وقدمت الرأي القائل بأن ما يسعى إليه المصريون هو تحقيق زيادات حقيقية في دخولهم وعرضت نماذج لبعض وسائل تحقيقها. وفي ذات الوقت تم التأكيد على ضرورة تفعيل دور الحكومة في ضبط الأسواق وتقييد أسعار السلع والخدمات الأساسية. ووعدت في نهاية المقال أن أطرح بعض المقترحات عن طرق تمويل ما تقرره الحكومة من زيادات في مستوى الحد الأدنى للأجور كما يطالب المختصون فضلاً عن العاملين أنفسهم، وما تقدمه لهم من علاوات وتحسينات في نظم الحوافز وأشكال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية.

وجاءت قرارات 4 مايو لتثير سؤالاً أساسياً وهو ألم تكن هناك وسائل بديلة تلجأ إليها الحكومة لتدبير ما تحتاجه من تمويل من دون تحريك اسعار السلع والخدمات التي وقع اختيارها عليها والتي اعترف رئيس الوزراء نفسه أنها سوف تقتطع 12% من علاوة ال30% حسب ما أشارت إلى ذلك صحيفة الأهرام يوم 6 مايو . وأعود لمحاولة الإجابة عن السؤال الذي طرحته، هل هناك بدائل غير ما قررته الحكومة لتدبير اموال إضافية؟ والإجابة نعم هناك بدائل لا تمس المواطنين البسطاء محدودي الدخل، ولا تلتهم العلاوة التي لم يحصلوا عليها بعد، ولا تمس مصداقية الدولة حين تتراجع عن مميزات وإعفاءات ضريبية من المفترض أنها قررتها لتشجيع الاستثمار كما تدعي، ولا يترتب عليها أن يتحول عبء الزيادة في الأسعار أو فرض ضرائب على السلع والخدمات الأساسية إلى عامة الناس من محدودي الدخل ومعدوميه.

وأؤكد أن الحكومة كان يجب عليها رسم إستراتيجية من شقين؛ الأول يتعلق بمراجعة هيكل الإنفاق الحكومي وإعمال معايير ترشيده لوقف نزيف الإسراف ومنع تبديد موارد الدولة. أما الشق الثاني فيتعلق بإيجاد موارد جديدة وحقيقية قبل أن تلجأ إلى الاقتصاص من دخول الناس البسطاء.

وفي إطار ترشيد الإنفاق الحكومي يأتي في المقدمة مراجعة وتقليص موازنة وزارة الخارجية وتقييد الإنفاق على السلكين الدبلوماسي والقنصلي وقصر وجود السفارات والقنصليات المصرية على الدول المهمة التي تربطنا بها علاقات سياسية واقتصادية وثقافية محورية، والاكتفاء بإنشاء مكاتب تمثيل في عديد من الدول التي لا تكاد تقوم بيننا وبينها علاقات تبرر الإنفاق غير العادي بإقامة السفارات وتشكيل أطقمها من سفراء وقناصل ووزراء مفوضين وغيرهم فضلاً عمن يتم استخدامهم من الموظفين المحليين بتلك الدول. كذلك لا بد من مراجعة موازنات المؤسسات السيادية بالدولة والأجهزة الأمنية وترشيد الإنفاق فيها أخذاً في الاعتبار أننا دولة نامية تعاني مشكلات اقتصادية ضخمة – باعتراف الدولة – وتحتاج إلى توفير كل ما يمكن توفيره من الإنفاق الحكومي وتوجيهه لتطوير الخدمات وتحسين مستويات الرواتب للعاملين بالدولة.

ورغم أن أعضاء مجلسي الشعب والشورى حري بهم أن يضربوا المثل ويكونوا قدوة في ترشيد الإنفاق العام ، إلا أننا فوجئنا بأن اللجنة العامة بمجلس الشعب وافقت على زيادة بدلاتهم ومكافآتهم بداية من أول مايو الحالي تمشياً مع علاوة ال30% وبذلك ارتفعت مكافأة العضو الشهرية من 5 آلاف جنيه إلى 7 آلاف جنيه، كما تمت زيادة مكافآت حضور اللجان وبدل الجلسات والعلاج والتليفونات!!! إننا نطالب بإلغاء تلك الزيادات بل وتخفيض المكافآت بالأساس، وكذا الحد من نفقات الوفود البرلمانية والزيارات الخارجية. ويسري نفس الحكم على تكاليف سفر الوزراء ومرافقيهم إلى دول العالم المختلفة لأغراض لا يعود أغلبها بنفع على المجتمع، أما الزيارات الخارجية المتصلة بأعمال مهمة مرتبطة بمصالح الوطن فأهلاً وسهلاً بها مع وضع الضوابط الكفيلة بترشيد الإنفاق وحساب العائد من تلك الزيارات والمهام الخارجية، كأن يلتزم الوزراء والوفود المرافقة لهم بالسفر بالدرجة السياحية على

طائرات الشركة الوطنية، ومن يرغب منهم السفر بدرجة رجال الأعمال أو الدرجة الأولى فليتحمل فرق ثمن التذكرة من ماله الخاص!

ويجب في إطار الترشيد، من دون الإخلال بواجبات الدولة ومسئولياتها، أن يتوقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل، وكذلك وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية ، وكان الدكتور علي لطفي إبان رئاسته لمجلس الوزراء قد حدد الدخل بما لا يزيد عن 20 ألف جنيه سنوياً ، بينما نحن نسمع عن مسئولين كبار تتجاوز رواتبهم ومكافآتهم أضعاف هذا الرقم من دون مبرر أو مسائلة. ويتردد مثلاً أن رواتب ومكافآت مستشاري بعض الوزراء وأفراد السكرتارية الخاصة بهم تقع في تلك الشريحة المتعالية وغير المبررة. كذلك نقرأ أن رؤساء تحرير الصحف الحكومية يتقاضون رواتب خيالية في الوقت الذي تحقق فيه صحفهم ومؤسساتهم الخسائر وتتوقف عن سداد ما عليها من تأمينات اجتماعية ورسوم وضرائب للدولة قدرت بأكثر من سبعة مليارات من الجنيهات. وبالمناسبة فقد كان تم تشكيل لجنة برئاسة دكتور علي لطفي لبحث هذه المديونيات والتوصية بما يتبع في شأن سدادها وتصحيح الأوضاع المالية لتلك المؤسسات الصحفية، ولكن اللجنة لم يصدر عنها شيئ وانتهت الدولة إلى الاستكانة للأمر الواقع، وراحت تبحث عن مصادر أخرى تجلب منها المليارات اللازمة لها فلم تجد سوى زيادة الأعباء على المواطنين الفقراء ومتوسطي الحال، ونقرأ في صحيفة البديل في عدد الخميس 8 مايو تصريحاً منسوباً لوزير الإسكان "أن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة برفع الأسعار حققت 7 مليارات جنيه خلال يومين"!!!

وعلى الجانب الآخر، فإن الحكومة قد أهدرت مصادر مهمة لتنمية مواردها الحقيقية من دون الإضرار بمحدودي الدخل من المواطنين الذين تزعم أنها تعمل على حمايتهم وتحسين أوضاعهم. ومن أهم تلك المصادر إعادة النظر في هيكل الضريبة

على الدخل التي يتوقف سقفها عند 20% بينما نجد أن هذا السقف في النظام الضريبي الأمريكي يصل إلى 35%. وقد كان في مقدور الحكومة التفكير في تعديل أسعار الضريبة على الدخل ليصل إلى فئات أعلى على شرائح الدخل المتعالية والتي تصل إلى الملايين بالنسبة لكثير من رجال الأعمال والفنانين ولاعبي كرة القدم وغيرهم.

وبينما لا تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع قيمة الأصول المملوكة للأفراد أو الشركات نتيجة عوامل لا دخل لهم فيها، نجد أن تلك الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لفئات من الضرائب تتصاعد بدءاً من 10% لتصل إلى 35% بالنسبة للأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل، كما تصل إلى 15% بالنسبة للأرباح الرأسمالية طويلة الأجل. وفي الوقت الذي لم تفكر فيه الحكومة في إخضاع الأرباح الناشئة عن التعاملات في بورصة الأوراق المالية للضريبة ضمن حزمة إجراءاتها الأخيرة، نرى هذه الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لضريبة تتراوح بين 10% و28% حسب أسعار الضريبة لعام 2008. كذلك تخضع للضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيمة العقارات وتصل فئة الضريبة إلى 25% بينما لا تخضع تلك الأرباح في مصر للضريبة رغم ما يحققه نفر من أثرياء مصر ورجال الأعمال بها من أرباح خيالية نتيجة تسقيع الأراضي التي حصلوا عليها من الحكومة بأثمان بخسة.

وفي ظني أنه كان من الممكن إلى جانب فرض رسم تنمية الموارد على رخص تسيير السيارات، أن ترفع نسبة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة بحيث تتصاعد فئة الرسم الجمركي مع تصاعد قيمة السيارة وما تحويه من كماليات. كذلك لا بد من مراجعة التخفيضات الهائلة التي أدخلت على الرسوم الجمركية لكثير من السلع الكمالية والاستفزازية .

وبنفس المنطق كان في مقدور الحكومة أن تقرر زيادة الضريبة على المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً بدلاً من زيادتها على البنزين والكيروسين والسولار، كما يمكن النظر في فرض ضريبة عالية على حالات الحج والعمرة بعد المرة الأولى إذ ينفق المصريون القادرون مبالغ هائلة في هذا الصدد تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات سنوياً. كما كان يجب على الحكومة أن تفكر في فرض ضريبة استثنائية على أرباح شركات الهاتف المحمول وشركات الحديد والأسمنت وشركات التنمية العقارية التي تحقق أرباحاً خيالية تقدر بالمليارات.

والنتيجة أن تصادم القرارات قد كشف عورة مهمة، أن الحكومة تتخذ القرارات من دون أن تمر بمرحلة صنع القرار، فتأتي النتائج وخيمة كما شهدنا. وفي مقال الأسبوع القادم بإذن الله ستكون لنا وقفة مع قضية إلغاء الإعفاء الضريبي عن مؤسسات التعليم الخاص.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

47. المقومات الضرورية..... للانتخابات الديمقراطية!

لا تتقدم الشعوب والأمم بالتمني والانتظار، ولكن تحقق الشعوب آمالها في الرقي والنمو بالعمل والمشاركة الفاعلة في تقرير مصائر الأوطان. إن الشعوب الخاملة لن تصيب إلا الفقر والهوان والتخلف في كل ضروب الحياة، بينما تنعم الشعوب الواعية لحقوقها بفرص لحياة أفضل. وقد اكتشفت الشعوب النابهة وقياداتها الوطنية المخلصة أن الديمقراطية هي الطريق الأسلم لتحقيق النهضة. إن الديمقراطية ترتكز على محاور رئيسة هي سيادة الشعب وحقه في الاختيار، وتداول السلطة والتعددية الحزبية، والفصل بين السلطات. واكتشف الجميع أن وسيلة تحقيق الديمقراطية هي الانتخابات النزيهة عبر صناديق زجاجية شفافة يحتكم إليها الناخبون ويختارون من خلالها المرشحين الذين يثقون في قدرتهم على تحقيق مصالحهم ورعاية شئونهم.

وقد استشعر الكثيرون من المهتمين بالشأن الديمقراطي في مصر ضرورة تغيير قانون مباشرة الحقوق السياسية كبداية لرحلة إعادة بناء الديمقراطية في مصر. ومنذ سنوات تجري محاولات من جانب بعض الأحزاب والقوى السياسية والمراكز البحثية لصياغة مشروع قانون جديد في نفس الوقت الذي وعدت الحكومة بإعداد قانون جديد يتوقع الناس أنه سيتم إقراره فجأة قرب نهاية الدورة البرلمانية الحالية تمهيداً لحل مجلس الشعب وإجراء انتخابات مبكرة بهدف إعادة تشكيل التركيبة السياسية داخل المجلس بما يتوافق ورغبات الحزب الحاكم. وإذا كانت هناك حاجة إلى قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية فالحاجة أكبر للالتزام بمجموعة من المبادئ تجعل القانون الجديد فاعلاً بحقيقة في تغيير وجه الحياة السياسية في مصر على أساس ديمقراطي. وأول المبادئ أن يكون الهدف من القانون إتاحة الظروف وتهيئة المقومات لانتخابات نزيهة لا أن يكون مجرد تجميل للواقع التعس الذي تجري فيه كل الانتخابات في مصر، وأن يصدر عن رغبة حقيقية من الحزب الحاكم

للدخول في عملية صادقة لبناء الديمقراطية والتخلي عن احتكاره الحكم وإقصاء كافة القوى السياسية الأخرى وتهميشها.

ولكي يكون القانون الجديد مؤثراً حقيقة في تطوير مناخ الانتخابات وثقافتها، يجب أن يكون جزءاً من عملية إصلاح سياسي شامل، وليس مجرد ترميم لجزئية محدودة من المنظومة السياسية مع بقاء باقي عناصرها على تخلفها وتباعدها عن طبيعة الديمقراطية ومتطلباتها. ولا شك أنه ليس مفيداً بذل الجهد وإهدار الطاقات للوصول إلى قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية لا يتماشى مع المد الديمقراطي في العالم المعاصر ويتجاهل أهم مقومات الحكم الديمقراطي وهو التداول السلمي للسلطة من خلال الاختيار الحر للمواطنين لحكامهم من بين مرشحين متعددين لهم فرص متكافئة في شرح برامجهم وتقديمها للناخبين عبر وسائل الإعلام من دون أن يحتكرها الحزب الحاكم ويحرم منها الأحزاب والقوى السياسية المعارضة.

ولكي يكون قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية مفيداً في بناء الديمقراطية، فإنه ينبغي أن يتضمن من القواعد والآليات والضمانات ما يسهم في كف يد الإدارة الحكومية وأدواتها التنفيذية والأمنية وأجهزة الإدارة المحلية عن التدخل في العملية الانتخابية، بحيث يكون للمصريين حرية الترشيح والتصويت من دون عوائق ولا موانع كالتي تتعرض لها القلة من المصريين من غير أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الذين يغامرون بالاشتراك في اللعبة الانتخابية.

ومن غير المتصور أن يحدث قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية تأثيراً إيجابياً في مستوى تقدم العملية الانتخابية من دون إطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية ورفع القيود عن حركتها وإبعاد التدخلات الأمنية عنها بما يؤدي إلى تحرير عمليات الانتخاب وتنمية دور المواطنين فيها من خلال تيسير انضمامهم إلى أحزاب سياسية فاعلة وإطلاق إرادتهم في المشاركة والاختيار. كذلك فإن الاعتراف بالخريطة الحقيقية للقوى السياسية على الساحة الوطنية ورفع القيود عنها وتيسير تحولها إلى قوى

منظمة في صورة أحزاب شرعية هو من الشروط الأساسية لتفعيل أي مبادئ ديمقراطية يأتي بها القانون المنتظر لمباشرة الحقوق السياسية، ويأتي في هذا الإطار ضرورة كفالة حرية المستقلين للترشيح في الانتخابات وعدم التضييق عليهم باشتراط نظام للقوائم الحزبية فقط .

ولن تكتمل ثقافة الانتخاب كوسيلة للتعبير عن آراء المواطنين واختياراتهم من دون تحرير الحركة النقابية والطلابية، والامتناع عن أسلوب فرض الحراسة على النقابات المهنية ورفع الوصاية الحكومية عن النقابات العمالية. إن العملية الانتخابية كل لا يتجزأ، فلا يتصور أن تتوافر للانتخابات التشريعية والمحلية مثلاً فرص أفضل ومناخ ديمقراطي لا يتوافر في حالة انتخابات النقابات واتحادات الطلاب الجامعية! وقد ثارت تساؤلات عديدة بين المهتمين بالشأن الانتخابي عقب إعلان الحكومة عزمها على إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية بعد أن تم إقرار التعديلات الدستورية في 2005 والتي فتحت المجال للأخذ بأي نظام انتخابي مع ضمان تمثيل المرأة. ومن التساؤلات المطروحة هل يتم الأخذ بالنظام الفردي أم بنظام القوائم أم يؤخذ بنظام مختلط؟ وهل تكون النسبة المخصصة للمرأة دائمة أم مؤقتة؟ وكيف تكون اللجنة العليا للانتخابات هي البديل الأفضل عن الإشراف القضائي على الانتخابات؟ وهل يتم الأخذ بفكرة القيد التلقائي إلكترونياً في الجداول الانتخابية بدلاً من جعل القيد مسئولية على المواطن نفسه؟

كل الأسئلة السابقة، وغيرها من الهموم التي تثيرها مأساة الانتخابات التشريعية والمحلية في المحروسة، كانت هي الدافع لمحاولات المهتمين بالشأن العام للعمل على إعداد مشروع جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية يكون بداية لمرحلة بناء الديمقراطية. ومن أهم المحاور التي تشترك فيها معظم تلك المحاولات أنها تفضل الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة النسبية المغلقة حيث لا يجوز المزج بين القوائم أو الإضافة إليها أو الحذف منها وذلك بديلاً عن نظام الانتخاب الفردي. كما تدعو

المشروعات المقترحة إلى الأخذ بتعريف واسع للعامل والفلاح، الأمر الذي يقلل من آثاره السياسية السلبية، وتمكين المعتقلين والمحبوسين احتياطياً من التصويت، وكذلك اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية واحدة.

ومن الواضح أن آراء المهتمين بتطوير العملية الانتخابية تتفق على أن تكون "اللجنة العليا للانتخابات" هيئة مستقلة محايدة وغير قابلة للعزل ويتم تشكيلها من قضاة وممثلين لبعض النقابات المهنية وهيئات ومجالس لها طابع قومي على أن يحظر تولي أعضاء اللجنة أي مناصب في الدولة أثناء عضوية اللجنة، كما يحظر عليهم عضوية المجالس النيابية لمدة محددة بعد انتهاء عضوية اللجنة. ويرى البعض أن يتم انتخاب أعضاء اللجنة العليا للانتخابات انتخاباً مباشراً من الشعب على أن يختاروا هم رئيس اللجنة من بينهم. وتتولى اللجنة تقسيم الجمهورية إلى دوائر انتخابية وفق قواعد تضعها اللجنة، وتعد جداول الناخبين، وتضع الجدول الزمني لمراحل العملية الانتخابية. كما تضع اللجنة قواعد تنظيم الدعاية الانتخابية ومحاسبة المرشحين الذين يخالفون قواعد تنظيم الانتخابات. وتكون اللجنة هي الجهة المختصة بتلقي طلبات الترشيح والنظر في الطعون وإعلان قوائم المرشحين النهائية وقواعد توزيع الرموز الانتخابية، وتشكيل اللجان العامة والفرعية المشرفة على عملية الاقتراع وتحديد مقراتها، وإعداد وطبع البطاقات الانتخابية وإعداد صناديق الاقتراع ووضع القواعد الضامنة لوصولها إلى اللجان الفرعية قبل الموعد المحدد لبدء التصويت بوقت كاف وتأمينها. وتتوالى مسئوليات اللجنة إلى إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

ويرى بعض المختصين في الشأن الانتخابي أن يتم إعداد جداول انتخابية جديدة في كل دورة انتخابية تعتمد اللجنة العليا للانتخابات في إعدادها على قاعدة بيانات انتخابية مستمدة من قاعدة بيانات الرقم القومي وتكون بطاقة الرقم القومي هي المستند الوحيد المقبول للقيد في الجداول الانتخابية أو لتعديل أي بيان من بياناتها.

وأخيراً، فإن العبرة ليست بإصدار قانون جديد، ولكن الأهم هو أن تكون رغبة الدولة صادقة في التحول إلى نظام ديمقراطي قوامه عمليات انتخابية نزيهة. كما أن المسئولية في النهاية هي مسئولية المواطن عن المحافظة على حقوقه وممارستها بكل جدية حتى تتحقق الغاية من نداء سيد درويش له ـ" قوم يا مصري".

2009

48. الملكية الشعبية لقطاع الأعمال العام . . . . محاولة للفهم!

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية". وبموجب هذا البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيط بها هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققه من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و41 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح

شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المتبقية من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، ويتم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضاءه قد فوجئ أكثرهم - إن لم يكونوا جميعاً - مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عرض عليه؟ وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن " الملكية

العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ يحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسئولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسيه إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيحه لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين على إدارتها من دون وجود آلية واضحة للمحاسبة والتقييم. ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 41 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على

المواطنين لن يحدد اسم شركة بذاتها ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات ال153 التي قيل أنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيمتنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثور مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتصر المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون - وأنا منهم ومعهم - عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من ال41 مليون ستبلغ 2000 جنيه ، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2007/2006 فإن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيها! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح

الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه - وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية - فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه .وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة ، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.

وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات ال153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيد ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصخصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيس؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات ؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراء 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراء بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمناها الذين خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

البديل

إن البديل لما طرحه الحزب الوطني يتمثل في اقتراح أورته في مقال لي نشر بصحيفة الأسبوع في 15 يناير 2007 بعنوان " بالله عليكم. لا تخصخصوها" وكانت الشركة المقصودة بالحماية من أن يفترسها برنامج الخصخصة الذي لا يرحم هي الشركة الشرقية للدخان والسجائر. ويقضي الاقتراح بإنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى " شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار [أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10 مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارين وبقيمة اسمية للسهم جنيهاً واحـــداً [وقد تم شيء شبيه بهذا حين أنشأت شركة للتنمية الشعبية أيام الرئيس السادات الذي اكتتب يومها بأول سهم فيها وقيمته جنيه واحد ولا يعلم أحد مصير تلك الشركة]، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما

فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاث مرات. ويتم تسجيل هذه الأسهم في بورصة الأوراق المالية ويجري التعامل عليها بشرط أن يمتنع على غير المصريين تملكها.

وفي مقال الأسبوع القادم إن شاء الله سيتم شرح تفاصيل الاقتراح البديل وبيان مزاياه، كما سيكون لنا رأي تفصيلي في فكرة " صندوق الأجيال " ومصادر تمويله وأسلوب إدارته واستخدام أمواله.

والله المستعان،

2008

49. النزاهة والشفافية.....على طريقة الحكومة الذكية!

جاء تشكيل اللجنة الدائمة للشفافية والنزاهة بوزارة التنمية الإدارية استجابة رسمية للاتجاه العام في معظم دول العالم وإتباعا للتوصيات التي جاءت في تقارير منظمات دولية مهتمة بشأن الفساد ومكافحته، وفي مقدمة تلك المنظمات " الأمم المتحدة" التي قامت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في 15 نوفمبر 2005.

وقد جاء التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة المصرية الصادر في أغسطس 2008 أقرب إلى الدراسات الأكاديمية حيث تعرض لما أسماه في الفصل الأول " تشخيص الحالة الراهنة للشفافية والنزاهة في مصر"، وهو عنوان يوحي في قراءته الأولى أنه سيعرض تقريراً عن مستوى الشفافية والنزاهة ورصد حالات الفساد وتحليل أسبابها، ومن ثم تقديم توصيات للتعامل مع تلك الأسباب. إلا أن التقرير اتجه إلى عرض أكاديمي للمنظومة التشريعية الوطنية التي يراها أصحاب التقرير أنها داعمة للشفافية والنزاهة في الجهاز الإداري بالدولة والتطورات والتغيرات التي لحقت بها، وانتهى التقرير إلى نتيجة غاية في الغرابة وهي أن لدى مصر إطاراً مؤسسياً شبه متكامل لمحاربة الفساد، كذلك ترسانة تشريعية متطورة من حيث التجريم والعقاب بما يحتاج فقط لمزيد من التعاون والتكامل والعمل المشترك بما يحقق الإرادة السياسية المنعقدة لمحاصرة الفساد الإداري والالتزام بأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. وتلك النتيجة يدحضها الواقع حيث لا نلحظ دلائل وجود تلك الإرادة السياسية لمكافحة الفساد الذي ترصده المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة برصد الفساد ومنها "منظمة الشفافية العالمية" و"منظمة بيت الحرية" وغيرها والتي أشار إليها التقرير وجميعها يضع مصر في ترتيب متقدم من حيث درجة الفساد وترتيب متأخر من حيث درجة الشفافية والنزاهة، والتي اهتم التقرير بعرض

مختصر لنتائج تقرير مؤشرات النزاهة العالمية عام 2007 والذي حصلت فيه مصر على تقدير ضعيف جداً في 15 مؤشر من إجمالي 29 مؤشراً وتقدير ضعيف في 9 مؤشرات وتقدير معتدل في 3 مؤشرات، بينما حصلت على تقدير قوي في مؤشر وحيد وقوية جداً في مؤشر آخر وبتقدير عام ضعيف جداً

ونرى أن ما ذهب إليه التقرير أن توفر ترسانة من القوانين كفيل بالقضاء على الفساد هو تسطيح للقضية بدرجةً غير مقبولة، إذ أن القوانين وإن كانت شرطاً ضرورياً للتعامل مع مظاهر الفساد، إلا أنها ليست كافية لمكافحته والقضاء على أسبابه وجذوره. فالقوانين عادة تتعامل مع ظاهرة الفساد بعد حدوثها وظهورها واستشرائها، أما الأهم فهو التعامل مع منابع الفساد ومسبباته التي تتواجد وتنمو في الأساس في ظل النظام السياسي اللاديمقراطي الذي يعادي الشفافية بطبيعته، ويكرس التوجهات المركزية القائمة على تركيز السلطة والانفراد بحق اتخاذ القرارات، في نفس الوقت الذي لا تتوفر فيه آليات واضحة قابلة للتطبيق في شأن مساءلة ومحاسبة المسئولين المتربعين على القمة السياسية للدولة.

من ناحية ثانية، فقد أرجع التقرير ظهور الفساد في جزء كبير منه إلى إغفال تطبيق قواعد الحوكمة، ويرى محررو التقرير أن الفساد ينتشر بصورة أكبر عندما يتاح للمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين سلطات واسعة بدون رقابة أو محاسبة، ومن الواضح أن التقرير قد أغفل حقيقة مهمة وهي أن استمرار المسئول - أي مسئول - في موقعه لفترات ممتدة بلا حدود يتيح له الانفراد بالسلطة والاستئثار بحق اتخاذ القرارات من دون شريك ولا معقب، الأمر الذي يعطيه فرصاً لا نهائية لاتخاذ ما يشاء من قرارات وإقرار ما يشاء من تصرفات قد تكون في أساسها فاسدة أو محفزة للفساد!

وفي رأي أصحاب التقرير أن أمثلة الفساد " تتراوح بين تقديم الرشاوى والاحتيال والتهرب من الضرائب إلى غسل الأموال وسوء تقدير السلع التجارية إلى الممارسات الأخرى والتي لا يمكن حصرها في هذا المجال". وفي ظني أن التقرير أغفل أهم صور الفساد في المجتمعات والدول النامية ومنها مصر، وهي تبديد موارد الدولة في مشروعات غير مدروسة وتعريض أمن الدولة ومستقبلها للخطر نتيجة مغامرات سياسية غير مبررة تنطلق من رغبات الحاكم في تحقيق إنجازات وبطولات حتى ولو على حساب مصالح الدولة والمواطنين. إن تصرفات الحاكم المطلق الذي يتمتع بسلطة وصلاحيات غير محدودة من دون أن يخضع لأي شكل من أشكال المساءلة والمحاسبة البرلمانية أو الشعبية هي في ظني المصدر الأكبر لبذور الفساد في المجتمع، حيث يلتف أصحاب المصالح والانتهازيون حوله ينافقونه ويزينون له أعماله ويمجدون قدراته وصفاته الزعامية، ومن خلال توثيق علاقاتهم به وبحزبه الحاكم وبطانته من كبار المسئولين يستطيعون تحقيق مزايا ومكاسب وثروات بطرق وأساليب غير مشروعة وبغض النظر عن ترسانة القوانين التي يتحدث عنها التقرير ويراها شبه متكاملة!

ومن الملاحظ على التقرير أنه تفادى تماماً التعامل مع قضية النظام السياسي ونظام الحكم ومسئولية الحكومة عن ظهور الفساد وانتشاره، حيث يشير إلى أن مكافحة الفساد "يرتبط بمسار وسلوكيات وليس فقط بقرار، وتتقاطع مع مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية عديدة، ويتولى فاعلون مختلفون في الأهداف والتوجهات وضع سياسات مكافحته، مما يتطلب ضرورة إشراك العديد من الجهات في التوجهات التي تعمل على وضع السياسات لمكافحته". وبرغم طول العبارة السابقة وعدم وضوح المعنى المقصود، فإن النتيجة المستفادة منها هي تمييع قضية الفساد ومكافحته بإسناد المهمة إلى جهات وأطراف عديدة وغير محددة. من ناحية أخرى، فإن هذا الرأي يؤكد ما ذهبنا إليه من تجاهل التقرير لتأثير النظام السياسي

وسلطة الحكم والتي تعطي الفرص للفساد إذ يتحلق حولها المفسدون بزعم أنهم مناصرون للسياسات التي ينتهجها الحاكم ومؤيدون لبرامج حزبه الحاكم، ومن ثم تتاح لهم فرص التداخل مع سلطة الحكم ويختلط المال والسلطة السياسية بما يؤدي إلى أن تتميع الفروق بين مجال العمل الاقتصادي وأهداف الربح وتكوين الثروات وبين مجال العمل السياسي. وعادة يحصل هؤلاء المفسدون على حماية الحاكم المباشرة والصريحة وفي أكثر الأحيان يختلقون هم هذه الحماية وينسبون صدورها إلى الحاكم ويخضع المرؤوسون في مواقع العمل العام المختلفة لطلبات المفسدين تحت وهم تلك الحماية الرئاسية، بل وقد يستفيد بعضهم منها ويساعد المفسدين على إنجاز أطماعهم محققين لأنفسهم بعض المزايا على الهامش.

ويرى التقرير أنه لا بد من اتخاذ إجراءات وطنية تساهم في رفع أداء الجهاز الحكومي وتنظيم عمله من جهة، وتعيد بناء الثقة بينه وبين المواطن من جهة أخرى". ومرة أخرى، نرى أن ما ذهب إليه التقرير ليس كافياً، فليست القضية في الأساس هي انخفاض كفاءة الجهاز الحكومي - وإن كان ذلك أحد العوامل المشجعة على انتشار الفساد - إلا أن القضية الأساسية وفي المقام الأول هي تغوّل السلطة التنفيذية وتمتعها بصلاحيات غير محدودة، في وقت تتضاءل فيه قدرة السلطة التشريعية في الرقابة على الحكومة ورئيس الجمهورية، وتعجز في أغلب الأحيان عن مباشرة دورها في المحاسبة. ويكفي أن نذكر أنفسنا بالعبارة الشهيرة التي ينهي بها رئيس مجلس الشعب مناقشة أي استجواب مقدم ضد وزير أو رئيس الوزراء " جاءني طلب موقع عليه من خمسة وعشرين عضواً بطلب الانتقال إلى جدول الأعمال"، وفوراً ترتفع الأيدي بإشارة من مايسترو الحزب الحاكم في مجلس الشعب وتوافق الأغلبية على الانتقال إلى جدول الأعمال. من جانب آخر، فإن السطوة الأمنية كفيلة بوأد أي محاولات لجماعات الرفض السياسي وتجمعات المجتمع المدني لإبراز الأخطاء

ومناقشة حالات الفساد. ولنا أن نتذكر مصير شباب 6 إبريل ومأساة الفتاة إسراء عبد الفتاح!

وقد استشهد التقرير بصدور مجموعة من القوانين الجديدة في مصر كدليل على استكمال المنظومة التشريعية الكفيلة بمكافحة الفساد، وذكر التقرير من بينها قانون منع الممارسات الاحتكارية. ويبدو أن معدي التقرير لم يتابعوا ما حدث في مجلس الشعب ليلة تمت إضافة المادة رقم 26 إلى القانون والتي قضت بتجريم الإبلاغ عن الممارسات الاحتكارية وفرض غرامة تصل إلى 150 مليون جنيه وهي نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها المحتكر. ويعتبر ذلك في رأي الكثيرين - وأنا منهم - أن هذا التعديل هو قمة الفساد!

وتعرض باقي فصول التقرير الجهود الدولية في محاربة الفساد والنزاهة والشفافية في الجهاز الإداري في مصر، ومدى الشفافية في إعداد ومناقشة الموازنة العامة للدولة ثم دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد. واتسمت معالجة تلك الموضوعات بالنهج الأكاديمي الذي لا يضيف جديداً غير معلوم للمهتمين بقضايا الفساد، وما كانت تتطلب تشكيل لجنة دائمة للشفافية والنزاهة. ثم يعرض التقرير ما قامت به اللجنة من أنشطة، والتوصيات التي زينها عنوانً فخمً هو " برنامج العمل الوطني لتحقيق الشفافية والنزاهة".

وتتبلور ملاحظاتنا على اللجنة وتقريرها وما انتهت إليه من توصيات في أن تبعية اللجنة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية ورئاسة الوزير لها تعتبر من أهم نقاط الضعف التي تعوق عملها وتحد من حرية أعضائها في التقصي والتحليل واقتراح أوجه العلاج اللازمة لمكافحة الفساد. وقد أوضح التقرير ذاته أن مثل هذه اللجنة ينبغي أن تكون مستقلة عن جهاز الدولة وتتمتع بالحرية والاستقلال، وأن تبعيتها للوزارة مخالف

لنص المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تشترط استقلال جهاز مكافحة الفساد عن الأجهزة الحكومية والسلطة التنفيذية .

من ناحية أخرى، جاء تشكيل اللجنة في بدايته محصوراً في مجموعة مختارة من الأفراد بزعم أنهم يمثلون منظمات المجتمع المدني [كلية الآداب جامعة القاهرة، مركز منتدى حوارات الإسكندرية، جريدة الأهرام]، بالإضافة إلى ممثل عن حزب الوفد ونقطة اتصال مع المنظمات الدولية ممثلة في مساعد وزير الخارجية للمنظمات الدولية. وقد جرى توسيع عضوية اللجنة من خلال ضم أعضاء بصفة الجهات التي يمثلونها وهم ممثل عن كل من الجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية، المجلس القومي لحقوق الإنسان. كما تم ضم أربعة أعضاء بصفتهم الشخصية وممثلين عن الصحافة والإعلام. وباستثناء عدد محدود من أعضاء اللجنة، فإن أغلبية الأعضاء موظفين عموميين يخضعون في ممارستهم لمتطلبات عضويتهم في اللجنة لكثير من الضوابط والقيود المعلنة وغير المعلنة ليس أقلها رئاسة وزير الدولة للتنمية الإدارية للجنة بما يعكسه ذلك من سيطرة الإطار الحكومي الرسمي على أعمالها، فضلاً عن ذلك فإنها ورغم توسيع عضويتها لا تضم ممثلين عن جهتين يتصل عملهما بقضايا الفساد مباشرة وهما إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل ووحدة غسل الأموال.

كما أنه على الرغم من أن المادة الثالثة من قرار تشكيل اللجنة أورد ضمن اختصاصاتها " رصد حالات الفساد الإداري وجهود الجهات الحكومية وأداءها في مكافحة الفساد"، إلا أن التقرير لم يتطرق إلى ذكر حالة فساد واحدة! وبدلاً من ذلك نجد التقرير يدافع عن الحكومة حين أشار إلى تناول الصحافة المستقلة والمعارضة لحالات الفساد حيث يوضح "وجود اتجاه كبير لتحميل الحكومة والنظام السياسي وحدهما المسئولية الأولى والمباشرة لتفشي ظاهرة الفساد دون التركيز على ضرورة

تضافر كافة قوى المجتمع وعناصره في التصدي لهذه الظاهرة". والحقيقة أن التقرير أغفل ذكر كيف يمكن لكافة قوى المجتمع أن تتضافر في التصدي للفساد إذا كانت الحكومة والحزب الحاكم والنظام السياسي يحتكرون كل السلطة والصلاحية ويمنعون ممثلي تلك القوى المجتمعية من المشاركة في الحياة العامة بكل أشكال القيود والمعوقات التي توضع في سبيل تكوين الأحزاب وتقييد النقابات المهنية وفرض الحراسة على أغلبها، وتحييد النقابات العمالية، فضلاً عن كل الممارسات اللاديمقراطية في أعمال الانتخابات التشريعية والمحلية.

وقد ركز التقرير على المناخ الاقتصادي الداعم للشفافية والنزاهة في وضع ومناقشة وإعلان الموازنة العامة للدولة، ومع تقديرنا لأهمية الموازنة العامة كأداة لتخطيط الأداء الحكومي وضبط الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلا أن اختيارها كمحور مهم في معالجة قضية الفساد لم يكن موفقاً. فكلنا يعلم أن الموازنة في مصر هي أداة حكومية صرف تتصرف فيها الحكومة كما تشاء برغم ما أدخلته التعديلات الدستورية عام 2007 من أنه يجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة. وكان الأجدر بالتقرير أن يهتم بقضايا اقتصادية على أعلى درجة من الأهمية والخطورة في فتح الأبواب للفساد، منها قضايا الخصخصة وطريقة تقييم الأصول المعروضة للبيع، وإصدار السندات الحكومية الدولارية [حسب ما تم في 2004]، واتفاقات تصدير الغاز الطبيعي والبترول، وأساليب ترسية العقود الحكومية الكبرى على الشركات وما قد يحدث من تجاوزات ومثالنا على ذلك رفض مجلس الدولة للعقد الذي أبرمته الشركة القابضة للكيماويات مع شركة أجريوم الكندية والذي لا نعلم مصيره بعد الاتفاق غير المعلن الذي أعلنت الحكومة توصلها إليه مع الشركة قبل أسبوعين. كذلك من مجالات الفساد الفسيحة ما يجري في استخدام المنح والمعونات الأجنبية وغيرها من القضايا التي تثار حولها كثير من التساؤلات، فضلاً عن قضايا تغيب فيها المعايير

الموضوعية وأهمها تخصيص أراضي الدولة واشتباك مصالح رجال الأعمال الذين يتولون مناصب وزارية وقيادية في الحزب الحاكم.

وختاماً، أشير إلى ما جاء في التقرير من أن اللجنة قامت بالتعاقد مع كلية الآداب بجامعة القاهرة لإعداد دراسة حول " الأطر الحاكمة لاختيارات المصريين وسلوكياتهم: دراسة لقيم الفساد والشفافية والنزاهة"، وحيث أن عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة التي جرى تعاقد اللجنة معها هو عضو باللجنة، فلا يستقيم ذلك التعاقد مع ضوابط الشفافية. كما أن اللجنة لم توضح في تقريرها قيمة هذا التعاقد المالية! وعلى نفس المنوال ما جاء بالتقرير من موافقة اللجنة على التعاون مع البنك الدولي من خلال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في وضع وتطوير مؤشرات وطنية لرصد الفساد في مصر، بينما مدير المركز هو الآخر عضو باللجنة! ألا يؤدي هذا التصرف من جانب اللجنة إلى التشكيك في مصداقيتها ومدى التزامها بضوابط الحوكمة والشفافية!

وأخيراً، فإن برنامج العمل الوطني لتحقيق الشفافية والنزاهة الذي اقترحته اللجنة يقدم توصيات تبدأ باقتراح تشكيل لجنة وطنية للشفافية والنزاهة تتبع رئيس مجلس الوزراء وهو أمر لا يضيف جديداً طالماً كانت تلك اللجنة تحت الوصاية الحكومية. وفي ظني أن البرنامج المقترح لا يمس جوهر قضية الفساد في مصر وإنما يحوم حول أطرافها الخارجية، وتظل القضية في الأساس قضية سياسية بالدرجة الأولى تتعلق بنظام الحكم وافتقاد عناصر الحوكمة القائمة على تداول السلطة والمساءلة والمحاسبية ،وضرورة أن تشغل الوظائف العامة من أعلاها – رئيس الجمهورية – إلى أدناها لمدد محددة.

إنه رغم مرور ما يقرب من سنة كاملة على صدور قرار تشكيل اللجنة إلا أن أغلب أنشطتها خلال تلك الفترة انحصرت في الدراسات وحضور المؤتمرات والمشاركة في

مناقشات، ولم تحاول اللجنة تفعيل الاختصاص الأساسي الذي قامت من أجله وهو "رصد حالات الفساد الإداري وجهود الحكومة وأداءها في مكافحة الفساد"، كما أن اللجنة – وأعضائها غير متفرغين – قد حصرت اهتمامها في الجهاز الإداري للدولة ولم تطرق باب الفساد في القطاع الخاص وهو من أكبر منتجي الفساد ومصدريه عادة!

وفي انتظار التقرير الثالث للجنة وبأمل أن تتدبر الآية الكريمة" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" صدق الله العظيم [الروم، 41]!

2008

50. الوعود المنسية ..... والتناقضات الحكومية!

يتابع المصريون ما تحفل به صحف الحكومة من أنباء عن مشروعات واتفاقيات وإنجازات بما يجعل الواحد منهم يتخيل أنه يعيش في جنة الله على الأرض. مئات المصانع تقام ومئات المشروعات تفتتح، ومئات آلاف فرص العمل تتيحها تلك المصانع والمشروعات، والإصلاح يأخذ مجراه في كل مجال ومكان بالمحروسة، والأسعار تنخفض والتضخم يتناقص والنمو الاقتصادي يتجاوز 7% وأكثر. وتتنافس وسائل الإعلام الحكومية في ترديد وعود يطلقها الوزراء والمسئولون الحكوميون تصور الحال في المحروسة أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان أوما هو كائن، وليس هناك مجال للشكوى والتذمر. واسمحوا لي أن أستعير كلمات صلاح جاهين التي تغنت بها سعاد حسنى رحم الله الاثنين "الدنيا ربيع والجو بديع، قفل لي على كل المواضيع"!

ومن جانب آخر، تبدو في كثير من تصرفات الحكومة درجات واضحة من التناقض والتضارب تعكس افتقاد إستراتيجية معتمدة يجري العمل على أساسها، كما يبدو أن الأداء الحكومي يتم في معزل عن البرامج والوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها في بياناتها المتكررة لمجلس الشعب.

الوعود المنسية

تتعدد وعود الحكومة للمواطنين وتبلغ مداها في بياناتها التي تقدمها إلى مجلس الشعب. وفي بيانها الأخير الذي ألقاه د. أحمد نظيف يوم 30 ديسمبر 2007 استعرضت الحكومة مجموعة المؤشرات الكلية للإنجازات في 2007/2006 مقارنة بما تم في 2006/2005، وكما اعترفت الحكومة على لسان وزراءها وأكد ذلك قادة الحزب الوطني، فإن النسبة الغالبة من المصريين لم يشعروا بآثار تلك الإنجازات. بل لقد كانت 2008 من أصعب السنوات التي مرت على المصريين نتيجة ارتفاع

الأسعار الذي تنسبه الحكومة عادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية، وبتأثير قرارات 5 مايو الشهيرة التي رفعت أسعار الوقود واستلبت ما كان يحلم به المصريون من انفراجة بعد إقرار علاوة ال 30% قبلها بأيام قليلة. ومع ذلك فقد قدمت الحكومة في بيانها الأخير وعوداً قاطعة لمواجهة ثلاث تحديات أكدت الحكومة أن لديها الحلول لها حيث قال البيان " فقد شهد العالم بالطفرة التي تحدث في مصر الآن. هذا عبء ولكن كما قلت هي تحديات ولدينا الحلول وسنركز على التحديات الثلاثة: موضوع البطالة والتشغيل وارتباطه بالاستثمار، موضوع الأسعار والدعم، الخدمات التي يطلبها المواطن في كل مكان" واستطر رئيس الوزراء قائلاً " هذه التحديات تعتبر أولويات الشارع المصري التي تحرص الحكومة على تقديمها وتحسينها في الفترة المقبلة".
وحين نقارن تلك الوعود البراقة بما يجري على أرض الواقع نتأكد من أن كل ما تعد به الحكومة هو سراب، وإن تحقق منه شيء فالمستفيد الأول هم مجموعة رجال الأعمال وأصحاب الثروة والجاه المتحلقين حول الحزب الحاكم وحكومته. أما الملايين من أبناء المحروسة فهم يعانون شظف العيش ويجدون الأمرين في الحصول على كوب ماء نظيف أو رغيف خبز مطابق للمواصفات، ناهيك عن مشكلات البطالة والفقر المدقع الذي يعانيه ما لا يقل عن 40% من المصريين. ويؤكد ما نقول تلك الإحصاءات التي أعلنها وزير الدولة للتنمية الاقتصادية يوم الخميس 4 سبتمبر من أن موجات الغلاء وارتفاع الأسعار قد طالت 9.5% من المصريين أي ما يقرب من ثمانية ملايين مصري ساءت أوضاعهم خلال الشهور الأولى من 2008 وبرغم كل وعود الحكومة.

وقصة الوعود الحكومية متكررة عبر سنوات عمر الحكومة، ومن أجل التذكير نشير إلى تصريح أدلى به دكتور مفيد شهاب - وكان وقتها وزيراً للتعليم العالي والدولة للبحث العلمي – ونشرته صحيفة الأهرام يوم 16 ديسمبر 2004 أكد فيه " أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً بتنمية جنوب الوادي لإحداث تنمية شاملة ومستدامة بهدف

تحقيق أفضل استفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة". وأتوجه بالسؤال لكل المصريين هل شهد منكم أحد أي دليل على نتائج هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لجنوب الوادي؟ هل تمت تنمية شاملة أو حتى جزئية؟ هل تمت تنمية مستدامة أو حتى وقتية؟ وأنا أعرف كما يعرف كل مصري الإجابة عن تلك الأسئلة وهي بالنفي إذ لم يتم أي شيء مما وعدت به الحكومة على لسان الدكتور مفيد شهاب، ولا تزال محافظات جنوب الوادي هي أفقر المحافظات في المحروسة برغم الوعود المتكررة بالاهتمام بضخ الاستثمارات هناك وتقديم حوافز لرجال الأعمال للتوسع في مشروعات استثمارية بالصعيد. ومع ذلك لا شيء يتم.

ونقرأ في الأهرام أيضاً بتاريخ 12 إبريل 2006 خبراً يقول إن المجالس القومية المتخصصة برئاسة كمال الشاذلي تطالب بإستراتيجية للهندسة الوراثية واستخدامها في النبات لتوفير الغذاء اللازم للمواطنين. كما تطالب المجالس بوضع خطة علمية لتعظيم الاستفادة من الكائنات الدقيقة في مجال إنتاج اللقاحات لحماية الثروة الحيوانية. ويضيف الخبر أن وزير الزراعة أمين أباظة شهد اجتماع المجالس الذي جاءت فيه هذه المطالبات! ومرة أخرى نسأل هل تم شيء مما طالبت به المجالس التي اعتبر إنشاؤها إضافة وطنية كبرى وهي تابعة لرئيس الجمهورية وترفع تقاريرها إليه مباشرة. ومع ذلك لا شيء يتم، ولا يلتفت أحد في الدولة إلى تلك المجالس وتقاريرها ومطالباتها، ويعتبر الوزراء حضورهم لاجتماعاتها نوعاً من إيجاد صلة بها حتى إذا تركوا مناصبهم الوزارية يجدون فيها ملاذاً يبعدهم عن الجلوس في البيت أو في النادي بلا عمل.

وعن المصانع الجديدة وتجديد وتحديث المصانع القائمة فحدث ولا حرج، فالصحف مزدحمة بالتصريحات الوردية والملونة بكل اشتقاق من اللون الأحمر الفاتح - لون الزهور أو ما يسميه المصريون "بمبي" ومنهم صلاح جاهين في أغنيته السابق الإشارة إليها - ، ففي الأهرام يوم 7 مارس 2004 خبر عن 252 مصنعاً يجري إنشاؤها

في مدينة العاشر من رمضان بتكلفة استثمارية 957 مليون جنيه وتتيح 9 آلاف فرصة عمل. وفي الأهرام أيضاً يوم 11 إبريل 2006 خبر عن اجتماع برئاسة رئيس الوزراء لبحث خطة توفير 900 مليون جنيه لإصلاح مصانع الغزل في كفر الدوار ضمن منظومة شاملة للنهوض بكفر الدوار! ولعل القارئ الكريم يلاحظ إسراف المسئولين والكبار منهم على سبيل التحديد في استخدام الألفاظ من نوع " شاملة، منظومة، مستدامة، تعظيم وغيرها من تعبيرات الفخامة والتجلي ولكنها لا تتحقق أبداً على أرض الواقع. وأتصور أن المجموعة الوزارية التي انعقدت في 2006 لتدبير المبلغ لم تفلح حتى الآن في تدبيره بدليل أن مصانع الغزل في كفر الدوار أصبحت في حال متدن، كما أن وزارة الاستثمار بدأت في بيع مساحات الأراضي المحيطة بتلك المصانع للمستثمرين الأجانب ليقيموا فيها مصانع للغزل ومنهم المصنع التركي الذي تم افتتاحه منذ فترة وجيزة وبحضور وزير الاستثمار ووزير التجارة والصناعة، ويبدو أن أي منهما لم يتذكر حكاية ال900 مليون جنيه وهو هناك يقص شريط المصنع التركي.

أما الاتجاه إلى التعامل مع الأسواق الواعدة في إفريقيا فقد كان موضع اهتمام غير عادي من الحكومة حين رأس د. أحمد نظيف اجتماعاً وزارياً موسعاً يوم 3 يناير 2005 للنظر في إعداد أول إستراتيجية متكاملة للتواجد المصري في إفريقيا - لاحظ أيضاً حكاية الإستراتيجية المتكاملة -، وتطرق البحث إلى منح تيسيرات لشركات المقاولات المصرية لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في إفريقيا، وإنشاء مشروعات سياحية مشتركة في كينيا وأوغندا وزيادة خطوط النقل البحري لنقل الصادرات المصرية إلى دول إفريقيا. وأعتقد أنني لست في حاجة إلى توضيح أن أكثر من ثلاث سنوات ونصف قد مضت على هذا الاجتماع ولم نسمع شيئاً جديداً عن تفاصيل تلك الإستراتيجية ولا شهدنا آثارها إن كانت قد وضعت فعلاً!

كذلك فإن الحديث لا ينقطع عن مشروعات الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولا تمل قيادات الحزب الحاكم من تكرار القول بأن هذه الموضوعات تتصدر أولويات مؤتمرات الحزب ومجلس سياساته ولا نرى في أرض الواقع أي دليل على تحقق هذه الدعاوى، اللهم إلا إذا كان الحزب يعتبر التعديلات الدستورية التي تمت في 2007 هي من قبيل تلك الإصلاحات الموعودة. والحديث عن الإصلاح السياسي لا ينقطع منذ بدأت الضغوط الخارجية - والأمريكية خاصة - تتصاعد من أجل فرض الديمقراطية في مصر، فنقرأ في أهرام 20 يونيو 2004 تصريح للأستاذ صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي بأن موضوعات الإصلاح السياسي ستكون في مقدمة ما يبحثه مؤتمر الحزب لذلك العام وتشمل قضية الحوار الوطني ونتائجه، مشروع قانون الانتخاب الجديد، ومشروع قانون الأحزاب ومشروع قانون ممارسة الحقوق السياسية، ووثيقة المواطنة وميثاق الشرف الذي طالب به الرئيس مبارك الأحزاب السياسية، وقوانين الأحوال الشخصية، ومشروع قانون إلغاء حبس الصحفيين. وقل نفس الشيء على سيل من الموضوعات الاقتصادية التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر المشار إليه، وكذا كل ما تلاه من مؤتمرات في السنوات بعد 2004 وحتى المؤتمر المتوقع في نوفمبر القادم 2008، والنتيجة يشهد عليها حال المحروسة.... سلسلة من الأصفار الكبيرة.

وحين نقرأ التقرير المنشور بجريدة الوفد يوم الجمعة 5 سبتمبر الحالي عما آل إليه مصير مشروع توشكي فإننا ندرك المعنى الحقيقي لما تمثله الوعود الحكومية. فقد كان هذا المشروع أحد المشروعات العملاقة التي وعدت بها حكومة سابقة كان يرأسها د. كمال الجنزوري واعتبرته مشروع القرن والسد العالي الجديد، وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة. وتدفقت المليارات من الجنيهات لتضيع في رمال الصحراء من دون أن تظهر أي بادرة لإنجاز حقيقي يعوّض المصريين عما تكلفوه في تنفيذ هذا المشروع السراب!

إن الوعود الحكومية لا ينقطع تدفقها من أفواه الوزراء وكذا رجال الحزب الوطني، ويكفي أن نطالع كمية الملصقات التي امتلأت بها شوارع المحروسة أيام انعقاد المؤتمر القومي الثاني للسكان وما حفلت به من وعود من نوع "لما نحكم عقلنا..نشبع كلنا" إلى آخر هذه السلسلة من الشعارات الفارغة التي لا يلتفت إليها مصري عاقل!

المتناقضات الحكومية

في كثير من الأحيان تبدو تصريحات المسئولين متضاربة أو غير متناسقة، فرئيس الوزراء يصرح - حسب أهرام 3 سبتمبر - أن هناك مؤشرات على تراجع معدل التضخم بعد انخفاض أسعار السلع الغذائية، وذلك وفق تقارير المتابعة التي استعرضها مجلس الوزراء والتي تشير "إلى اتجاه أسعار كثير من السلع الغذائية إلى الاستقرار والتراجع عن الذروة التي بلغتها قبل شهور متأثرة بالارتفاع العالمي في الأسعار الغذائية"، بينما قبل ذلك بأيام قليلة أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء صورة مختلفة لحالة التضخم حيث أوضح أن معدل التضخم السنوي بالجمهورية صعد بنسبة 1. 21 % مقارنة بشهر مايو 2007 مدفوعا بالارتفاع الحاد في أسعار الوقود والنقل وبعض المواد الغذائية حيث كانت الحكومة قد رفعت أسعار الوقود بين 35 و57 % في الأسبوع الأول من مايو2008 لتوفير إيرادات لتمويل الزيادة في أجور العاملين بالدولة والقطاع العام بنسبة 30 % والذي كان الهدف منها في الأساس التصدي للتضخم.

وقد يكون من الصعب قبول تصريحات رئيس الوزراء بأن التضخم يتراجع وأن أسعار السلع آخذة في الانخفاض في نفس الوقت الذي نطالع معلومات الجهاز المركزي للإحصاء تؤكد أن معدل التضخم السنوي لريف الجمهورية ارتفع بنسبة 22.9 % مقارنة بشهر مايو 2007، وأن معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية فقد ارتفع

بنسبة 19.7 % مقارنة بشهر مايو 2007، وأن معدل التضخم السنوي فيما يخص الطعام والشراب بالجمهورية ارتفع بنسبة 20.1 % مقارنة بشهر مايو 2007.

إن المصريين يدركون أن إهدار المال العام وتبديد ثروة الوطن هو هواية الحكومات المصرية منذ يوليو 1952، فالمشروعات تبدأ ثم لا تنتهي وملايين الجنيهات تنفق في مغامرات اقتصادية وسياسية وزيارات خارجية ومؤتمرات ومؤسسات صحفية لا تتحدث إلا باسم الحكومة والحاكم. ومن المعتاد في المحروسة ألا تجد أي من المسئولين يعقب على ما ينشره الجهاز المركزي للمحاسبات في هذه الشئون، ومنها ما نشر عن تقرير الجهاز حول مشروع فوسفات الوادي الجديد – أبو طرطور والذي أهدرت فيه تسعة مليارات ومائة مليون جنيه عبر 29 عاماً أي بمعدل 310 ملايين من الجنيهات سنوياً، وأكد الجهاز " أن هذا المشروع يعتبر مثلاً بارزاً لإهدار المال العام على مدى 29 عاماً نتيجة سوء التخطيط والقصور الشديد في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأخطاء الجسيمة في التصميم والتشغيل والتنفيذ وما صاحب ذلك من تضارب في سياسات الوزارات والهيئات المعنية دون تحقيق أي من الأهداف المرجوة. كل ذلك فضلاً عن انخفاض جودة فوسفات هضبة أبو طرطور مقارنة بالدول المجاورة مما تطلب إنشاء مصنع لتركيزه فأدى ذلك إلى رفع تكلفة طن الختام بنحو 50%". ويلاحظ أن الخبر المنشور عن هذا التقرير كان بتاريخ 25 أغسطس 2004 بينما التقرير يعرض نتائج أعمال المشروع في 2002/2001 والتي حقق فيها إيرادات بلغت أربعة ملايين جنيه مقابل مصروفات 124 مليون جنيه.

وثمة مثال صارخ على التناقض الحكومي الذي يترتب عليه إهدار ثروات البلاد وتهديد أمنها للخطر. فقد بحت أصوات المواطنين وجماعات المجتمع المدني والخبراء مطالبين الحكومة بوقف تصدير الغاز الطبيعي والذي اعتبره الكثيرون جريمة في حق الوطن، إلا أن الحكومة تصر على تصديره بأسعار تقل كثيراً عن أسعاره في السوق العالمية وترفض أن تزيح الستار عما تدعيه من مفاوضات تجريها مع

الدول المستوردة لرفع أسعار التصدير. ولا يقف الأمر عند هذا الحد إذ أوضح بعض خبراء الزراعة أن جريمة تصدير الغاز الطبيعي تتضح حين تعيد الحكومة استيراده مصنعاً في شكل أسمدة بأسعار تبلغ أضعافاً كثيرة من سعر تصدير الغاز مما يكلف الاقتصاد الوطني مليارات الدولارات فضلاً عن إهدار فرص تصنيعه محلياً وتحقيق قيمة مضافة وطنية. ثم يفاجئنا المنشور في صحيفة الأهرام يوم 4 سبتمبر الجاري من أن رئيس الوزراء يكلف المجموعة الاقتصادية بدراسة كيفية التعامل مع تحديات ثلاث تواجه المحافظة على معدل النمو الاقتصادي ومن بينها" أهمية العمل على الاستجابة لمتطلبات الطاقة من كهرباء وغاز أو المنتجات الأخرى اللازمة للصناعة سواء الصناعات الجديدة أو التوسعات للصناعات القائمة". وأكدت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء " شدد على أهمية التنسيق بين وزارتي الكهرباء والبترول من جانب ووزراء المجموعة الاقتصادية لضمان توافر الطاقة ووضع تصور مستقبلي لاحتياجات مصر من الطاقة في قطاع الصناعة بهدف ضمان عدم حدوث أي مشكلات تحول دون توافر الطاقة اللازمة لنمو القطاع الصناعي".

فبالله عليكم إذا كانت الحكومة لم تضع بعد التصور المستقبلي لاحتياجات الطاقة ليس فقط لقطاع الصناعة ولكن لكل قطاعات الاقتصاد الوطني، فكيف تجرؤ على تصدير الغاز بهذا الكرم الذي يكاد يبلغ حد التبذير؟ ولعلنا ندرك حقيقة التصريحات الحكومية إذا علمنا أن تلك الإستراتيجية الموعودة للطاقة جاء ذكرها في بيان الحكومة الأخير منذ ثمانية أشهر حيث ذكر البيان " والسيد رئيس الجمهورية قد وجه بوضع إستراتيجية متكاملة لموضوع الطاقة بما فيها وضع مصر كمركز محوري للطاقة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها أكبر قدر من الطاقة". ولن نلتفت إلى ضعف الأسلوب البادي في تلك العبارة، ولكننا نتساءل إذا كان توجيه الرئيس يستغرق أكثر من ثمانية أشهر حتى تبدأ الحكومة في وضع الإستراتيجية المطلوبة، فكم ستغرق تنفيذ وعودها التي تطلقها من غير توجيه من الرئيس؟

ويبلغ التناقض الحكومي مداه حين نقرأ أن وزير الاستثمار يعرض على مجلس الوزراء تقريراً عن المجمعات الاستهلاكية ودورها في توفير السلع من خلال فروعها البالغ عددها 2948، وأن خطة تطوير هذه المجمعات ستبدأ المرحلة الأولى منها في 332 فرعاً وتتكلف 168 مليون جنيه، ويفيض الوزير في ذكر إنجازات المجمعات الاستهلاكية وكيف أنها توفر السلع بأسعار تقل 15% عن أسعار السلع المثيلة في السوق وبكميات أكبر 20% عن العام الماضي. ورغم اتفاقنا مع هذا التوجه الجديد للحكومة وقد طرحنا الرأي في مقالات سابقة بأن تفعيل شبكة المجمعات الاستهلاكية هو أحد الحلول الحاسمة لمساعدة المواطنين على مواجهة مشكلات الغلاء وعدم توفر السلع الضرورية، إلا أننا نتساءل حين نقرأ هذه التصريحات كيف ظلت هذه المجمعات مهملة وخارج نطاق الاهتمام الحكومي لسنوات طويلة؟ ولماذا فرطت الحكومة في أحد أهم قلاع التجارة الداخلية الوطنية وهي شركة عمر أفندي؟ ألم تكن الحكومة قادرة على تطوير عمر أفندي واستثماره في ضمان استقرار الأسواق ومواجهة موجات الغلاء التي يعاني منها المواطنون؟ وكذلك نتساءل لماذا يبحث الوزير في استقدام شركات أجنبية تعمل في مجال التجارة الداخلية كما ورد في الخبر الذي نشرته الأهرام، حيث ذكر الوزير أن هناك محاولات تبذل لجذب شركات ألمانية وأمريكية وكويتية، ونحن نتساءل عن جدوى هذه الاستثمارات في مجال التجارة التي لا تضيف كثيراً إلى القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بل هي تشجع على استيراد السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات المحلية وتسهم في زيادة الميل إلى الاستهلاك لدى المواطنين القادرين الأمر الذي يتناقض مع هدف تنمية الادخار المحلي والوصول به إلى نسبة 40% كما هو الحال في ماليزيا والتي كان الوزير في زيارتها منذ أسابيع قليلة وأعجب بتجربتها وقرر الاستفادة منها في مصر! أليس الأفضل أن تعمل وزارة الاستثمار على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجالات التصنيع والزراعة التي

تحتاجها البلاد بدرجة أكثر كثيراً من التوسع في المحال التجارية الفخمة والمراكز التجارية الكبيرة، وأدعو الوزير لإعادة دراسة تجربة سانسبيري في مصر.

ولله الأمر من قبل ومن بعد

2008

51. وارتفع نداء التغيير . . . . . فهل من مستمع؟

تموج الساحة السياسية في مصر هذه الأيام بآراء وأفكار ومواقف تصب جميعها في اتجاه ضرورة التغيير الديمقراطي والتحول نحو نظام الجمهورية البرلمانية من أجل تقليص السلطات غير المحدودة لرئيس الجمهورية في النظام الحالي وإعادة التوازن بين السلطات، وما يؤدي إليه ذلك من تأكيد احترام حقوق المصريين في المشاركة الإيجابية في تقرير شئون حياتهم وفتح أبواب الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يحقق مصالح الناس ويحمي حقوقهم ويقيم العدل ويؤكد سيادة القانون.

وقد كان حزب الوفد في طليعة المطالبين بتعديلات دستورية تفتح المجال بلا قيود أمام جميع المصريين للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وإلغاء القيود التي تفرضها المادة 76 من الدستور والتي تجعل الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية حكراً على من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. كما طالب حزب الوفد بتحديد مدة رئاسة الجمهورية في مدتين اثنتين فقط. وتوّج الوفد مطالبه بطرح التحول نحو الجمهورية البرلمانية. وقد أوضح الوفد في بيانه إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 أنه لم يعد مقبولاً وضع مصير الأمة في يد شخص واحد، وأن من يأتي بعد الرئيس مبارك لن يتمتع بنفس سلطاته. كما أكد ضرورة التحول إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بحيث يكون الرئيس في موقع الضامن لسلامة الوطن وأن يكون مجلس الوزراء هو المسئول عن وضع السياسات وتنفيذها.

وقد شهدت الساحة السياسية في مصر ومنذ أعلن الوفد بيانه المشار إليه حركة غير مسبوقة حين بدأت شخصيات مصرية رفيعة المستوى تلقي بثقلها وراء قضية إعادة بناء نظام الحكم على أسس ديمقراطية تضمن مستقبلاً أفضل للوطن وتخرجه من عثراته الحالية التي نشأت وتفاقمت نتيجة سياسات الحزب الحاكم على مدى ثلاثين عاماً تدهورت خلالها أحوال البلاد والعباد في كافة مجالات الحياة. فقد طرح

الدكتور محمد البرادعي نفسه كمرشح محتمل في انتخابات رئيس الجمهورية القادمة عام 2011 وحدد لذلك شروطاً تبلورت في إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة تنظم العملية الانتخابية، والإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات، ووجود مراقبين دوليين من الأمم المتحدة، وفتح باب الترشيح أمام جميع المصريين وتنقية الجداول الانتخابية. وأفاض دكتور البرادعي في لقاءات تليفزيونية مع قناة CNN وفي حوارات صحفية في توضيح رؤيته عن تردي الأوضاع العامة في مصر وضرورة العمل على الانتقال إلى دستور جديد يحد من سلطات رئيس الجمهورية التي وصفها بأنها " طاغية على كل السلطات" منديداً باستلاب حق المستقلين في دخول الانتخابات الرئاسية. وركز البرادعي على ضرورة ألا تزيد مدة الرئيس عن فترتين، وأشار إلى غياب القيم وتشرذم المجتمع مؤكداً بشكل قاطع أن " الشعب المصري يستحق أفضل مما يعيشه". وفي رأي أن كل ما ينادي به دكتور البرادعي يتفق تماماً مع نداء حزب الوفد إلى التحول نحو جمهورية برلمانية وما يدعو إليه من تعديلات دستورية عاجلة تمهيداً لتنقية الانتخابات الرئاسية القادمة من شوائب المادة 76 على سبيل التحديد.

وشارك الطبيب والعالم الكبير دكتور محمد غنيم في رفع نداء التغيير منتقداً بشدة ما آلت إليه أحوال الوطن، وقدم رؤيته والتي أطلق عليها " مصر 2025 ..رؤية لمستقبل ووطن أفضل". ولم تختلف رؤية دكتور محمد غنيم عما دعا إليه حزب الوفد، فقد تبلورت في ست نقاط محورية هي حتمية التغيير الدستوري وقيام دولة مدنية تضمن حقوق المواطنة والحريات والتعددية وتداول السلطة، سيادة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، إقامة دولة العدالة الاجتماعية التي تعمل علي تحجيم التفاوت الطبقي وتضمن حقوق المواطنين في مجالات التعليم والصحة والتأمين ضد البطالة وتوفير المعاش الإنساني عند السن القانونية، أن يكون التعليم له الأولوية الأولي كمشروع قومي، تغيير الخطاب السياسي الاسترضائي (الشعبوي) والخطاب الديني المغلق، ثم حتمية التوسع الأفقي في

الزراعة وطرح الحلول العلمية لمجابهة مشكلة الفقر المائي المتوقع. ويطرح دكتور غنيم آراءه مشدداً على أهمية تخليص الدستور الحالي من سلبياته ويؤكد على أهمية أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابًا حرًا ومباشرًا ومن قبل الشعب مع ضرورة وجود نائب لرئيس الجمهورية ينتخب مع رئيس الجمهورية في بطاقة واحدة... علي أن يتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية فور توليه السلطة، والنص علي إمكان محاسبة رئيس الجمهورية ونائبه أمام مجلس الشعب.

ثم كان حوار أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى منذ أيام مؤكداً وقوفه في ذات الصف مع كل المنادين بأن تغييراً جذرياً في أوضاع الوطن أصبح أمراً محتماً. فالرجل أعلنها صريحة أن الطريق إلى الرئاسة مغلق "فالمادة 76 مقيدة للغاية أمام من يريد الترشح" و" المادة 77 ضد سنة الحياة فمن المعقول جداً أن يكون هناك إطار زمني لمنصب رئيس الدولة". ويؤكد عمرو موسى أنه مع الإشراف القضائي على الانتخابات في أوسع صورة ممكنة، وهو لا يرى عيباً أو نقيصة في الرقابة الدولية. ويوضح عمرو موسى أن "المجتمع المصري في حالة اضطراب كبير" فالتعليم في مصر لم ينصلح حاله، والبحث العلمي تراجع نشاطه وإسهامه في رفاهة المجتمع، والرعاية الصحية تحتاج إلى إعادة نظر. ويتحسر عمرو موسى على حال القرية المصرية التي كانت يوماً ما مكاناً جميلاً ثم أصبحت الآن مكدسة بلا تخطيط " وما تعرفش فين بدايتها وفين نهايتها". ويحدد عمرو موسى السبب الرئيس لتردي الأحوال العامة في أن الحكومة لا تخضع للمساءلة البرلمانية الكاملة، وأن هذا الحال لن ينصلح إلا بالمشاركة وتلك لن تتحقق إلا بالديمقراطية!

وقد سبق إلى تحليل الحالة المصرية المتردية كثير من المفكرين والسياسيين والإعلاميين والمثقفين المهمومين بحاضر مصر ومستقبلها وكان منهم الكاتب محمد حسنين هيكل، والمستشار طارق البشري والدكتور يحي الجمل ونخبة من

أبناء مصر بلغ عددهم ما يقرب من المائة أبدعوا " وثيقة مستقبل مصر" وشرحوا فيها رؤية واضحة للتطوير الديمقراطي. واتفق الجميع على أمرين محوريين وإن كانت هناك بلا شك اختلافات في الرؤى، فقد اتفقوا على أن الحالة المصرية الراهنة لا يمكن لها أن تستمر، وأن سبب تردي الوضع العام في مصر هو غياب الديمقراطية وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية من دون أن يوجد نص دستوري يجعله خاضعاً للمساءلة. وإن تباينت أفكار الإصلاح والتطوير، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة إحداث تغيير جذري في نظام الحكم بالتحول إلى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية التي يكون رئيس الجمهورية فيها حكماً بين السلطات بينما تكون السلطة التنفيذية مسئولية مجلس الوزراء ورئيسه المنتخب والخاضع للمساءلة البرلمانية.

ورغم ارتفاع النداء بالتغيير الدستوري والإصلاح السياسي، إلا أن الحزب الحاكم وأركان الحكم يتبعون إستراتيجية واضحة تقوم على التجاهل والتغافل عن تلك الأصوات المعارضة، ويلتزمون الصمت في مواجهة كل ما يطرح على الساحة من رؤى وتوجهات للإصلاح، ويمعنون في السير قدماً لتكريس سيطرتهم على الحكم من دون أي بادرة توحي بإمكان قبولهم بشكل من أشكال تداول السلطة. فالاستعدادات للانتخابات التشريعية تجري على قدم وساق في ظل غياب الإشراف القضائي واهتراء الجداول الانتخابية وكل القيود الأمنية التي تمارس إلى الحد الذي يصل إلى إغلاق لجان الانتخاب ومنع الناخبين من الوصول إليها لأداء واجبهم في التصويت. وبالنسبة للمطالب بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور فهي مرفوضة تماماً بحجة أن الدستور قد أدخلت عليه تعديلات عام 2007 ولا يجوز إجراء تعديلات كل فترة وأخرى. ورغم وجاهة أفكار ورؤى شخصيات مصرية معتبرة لها تاريخها وقدرها، إلا أنها لا تلقى من جانب النظام الحاكم وحزبه إلا الصمت. وحين شذ النظام عن تلك القاعدة وتعامل مع إعلان دكتور البرادعي شروطه لإمكان ترشيح نفسه لمنصب

الرئيس، فقد انطلقت أقلام كتبة النظام تهاجم الرجل هجوماً غير أخلاقي ونسبت إليه كل عورة وحكموا بعدم صلاحيته ليكون رئيساً من دون أن يدركوا أنهم بذلك قد فتحوا الباب أمام الكثيرين من أبناء الوطن ليقارنوا بين مؤهلات البرادعي وبين مؤهلات رؤساء مصر في العصر الجمهوري وقت توليهم المنصب الرئاسي!

يا أهل الحكم وأركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً لقد رُفع نداء التغيير من أجل مستقبل الوطن أفلا تسمعون؟ يا أهل الحكم ألم تستمعوا إلى قول الحق سبحانه وتعالى "..أليس منك رجل رشيد" ؟

2009

52. ليست أزمة سكان . . .بل أزمة تنمية!

انعقد المؤتمر القومي الثاني للسكان خلال الأسبوع الماضي، وكالعادة ترددت النغمة الشائعة في الخطاب الرسمي للدولة أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية، وأن الحل هو تخفيض معدلات الزيادة في السكان وذلك على الرغم من الإقرار بانخفاضها في السنوات الأخيرة وثباتها عند معدل 1.9 % منذ سنة 2000.

وزادت الدولة مطالبها من السكان – باعتبارهم سبب المشكلة التي تعاني منها مصر – بضرورة الاكتفاء بطفلين للأسرة، وأنفقت - ولا تزال تنفق - ملايين الجنيهات على حملة إعلانية تطالب بوقفة مصرية - وفي قول آخر وقفة مصيرية - عمادها التعقل في الإنجاب والاكتفاء بطفلين حتى نتعلم كلنا، ونشبع كلنا، نستريح كلنا، نشرب كلنا، ونشتغل كلنا. إن الحكومة تبيع للناس الوهم وتريد التنصل من مسئوليتها عما آل إليه حال المصريين وتنسب المشكلة كلها إلى أنهم يتزايدون. تقول الحكومة في إعلانها المدفوع، والمنشور على صفحة كاملة في أكثر من صحيفة ولعدة أيام والذي تبثه القنوات التليفزيونية الحكومية، أنها أنفقت في عام 2006 – 2007 مبلغ 32.5 مليار جنيه للتعليم، 15.3 مليار جنيه لدعم الغذاء، 14.9مليار جنيه للرعاية الصحية، 9.8 مليار جنيه للنقل والمواصلات و5.3 مليار جنيه لمشروعات المياه. كما أنها أنشأت أكثر من 700 ألف فرصة عمل جديدة. ولكن الحكومة الرشيدة لم تنشر في الصحف ولم تبث في التليفزيون وبنفس القدر من الشفافية كم أنفقت في تلك السنة على مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية، وكم بلغت خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية، ولا ما هو حجم الإنفاق المهدر على مشروعات غير مدروسة وغير منتجة، ولا أعلنت عن قيمة المخزون الراكد في المخازن الحكومية . كذلك لم تقدم الحكومة الرشيدة بياناً بحجم الهدر في الموارد الوطنية الناشيئ عن بيع الغاز الطبيعي ومن قبله البترول إلى إسرائيل بأسعار متدنية تقل عن أسعارها العالمية، بل تقل عن الثمن الذي تدفعه الحكومة ذاتها لشراء حصة الشريك الأجنبي من

هذين المنتجين الحيويين. ولم تقل لنا الحكومة الرشيدة كم فقدت مصر نتيجة تفريطها في شركات قطاع الأعمال العام التي تم تخصيصها وبيعت بأقل من قيمتها الحقيقية، ولا حجم الإيرادات الضائعة والأرباح التي لم تحصل عليها الدولة نتيجة بيع البنوك الوطنية وذهاب أرباحها إلى مستثمرين أجانب وقلة من شركائهم المصريين الذين يتولى بعضهم مناصب وزارية في الحكومة الذكية، ولعل قراءة متأنية لمقال الدكتور مصطفى السعيد في صحيفة الأهرام يوم السبت 14 يونيو تفتح العيون على حجم تلك المشكلة وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة ، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بناءه ونموه.

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها. والمصريون هم غاية المجتمع، من أجلهم تنشأ المشروعات ويتم الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم وتأمين مستوى المعيشة ونمط الحياة الذي يرتضونه وجدت الحكومة ومؤسساتها وقياداتها، فالجميع في خدمة المواطنين بدون مَن أو أذى[يقول الحق تبارك وتعالى" يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمَن والأذى"، فما بال الدولة تمارس هذا المَن والأذى رغم أنها لا تتصدق على المصريين بل هي تؤدي واجباتها نحوهم .

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي. إن الدولة في مصر تنظر فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد

للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

البعد الأول، خصائص الهيكل البشري أي صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية مثل النوع، العمر، الخصائص النفسية والاجتماعية والمعرفية، وما يتمتعون به من مهارات وقدرات. أما البعد الثاني فيتعلق بالتوزيع الجغرافي للهيكل البشري، أي توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، وكذلك التوزيع بين الريف والحضر. ويعبر البعد الثالث للهيكل السكاني عن التوزيع المهني للهيكل البشري في الوطن وتوزيعهم على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، وكذا العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص، كما يضم هيكل السكان العاطلين والمجندين وكبار السن من المتقاعدين والمرضى بالمستشفيات وغير ذلك من فئات السكان.

تلك الأبعاد الثلاثة يجب أن يتم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى يتم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر القومي الثاني للسكان قد أشار إلى تلك الأبعاد، إلا أن التركيز في خطاب الرئيس وأوراق العمل التي قدمت في جلسات المؤتمر كان على جانب الزيادة العددية للسكان فقط. وبرغم ما تشير إليه نتيجة تعداد السكان لعام 2006 أن معدل الزيادة الصافية في السكان قد تراجع إلى 1.9% وأن معدل الخصوبة قد انخفض إلى 3.1 مولود/ لكل سيدة، إلا أن المؤتمر وكل من فيه عمد إلى مجاراة الرأي الرسمي بأن ما تحقق غير كاف وأن المطلوب هو مزيد من تقليص هذه المعدلات. بل أن الخطاب الرسمي ذهب إلى الرفض الصريح للرأي القائل بأن السكان نعمة يجب استثمارها بادعاء أن الاستفادة من طاقات هؤلاء السكان يتطلب موارد تفوق قدرة الوطن " هناك من يزعمون أن الزيادة السكانية يمكن أن تصبح

نعمة.. تدفع النمو والتنمية.. وليس عائقاً على الطريق، وأقول لهؤلاء إن ذلك يحتاج لاستثمارات هائلة وموارد ضخمة.. ليست في مقدورنا وتتجاوز قدراتنا"!!!

إن المؤتمر الذي انعقد الأسبوع الماضي ليس الأول من نوعه، بل سبقه مؤتمر في 1984، كما تم عقد سبعة وثلاثين مؤتمراً سنوياً للسكان والتنمية كان آخرها في ديسمبر 2007 وذلك بواسطة المركز الديموجرافي بالقاهرة والذي تم إنشاءه في فبراير 1963 طبقا لاتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية ليكون أول مركز إقليمي للدراسات والبحوث السكانية ثم ألحق بوزارة التخطيط في عام 2003 والتي تم إلغاءها وحلت محلها وزارة التنمية الاقتصادية. وأفرزت تلك المؤتمرات السياسة القومية للسكان في مصر حتى 2020. وقد أصدر المجلس القومي للسكان التابع لرئاسة مجلس الوزراء تقريراً في يناير 2002 حول " الرؤية المستقبلية للسياسة القومية للسكان في مصر حتى عام 2020" أوضحت فيه " أن المستهدفات ذات العلاقة بزيادة السكان، والخصوبة، والوفيات وما يتعلق بإستراتيجيات الأمومة الآمنة وبقاء الطفل، وممارسة تنظيم الأسرة تقترب من المستهدفات الموضوعة لعام 2002. في حين أن المستهدفات ذات العلاقة بتنمية المرأة، والعمل والعمالة، والشباب، والتعليم ومحو الأمية، والبيئة، والتوزيع السكاني يستدعي تحقيقها في التاريخ المستهدف إلى تفعيل أكبر للبرامج ذات العلاقة".

إذن اتضحت الرؤية وهي أن استمرار ما يسمى المشكلة السكانية هو نتيجة حتمية لتخلف برامج مشروعات التنمية الاقتصادية. إن استمرار التدني في جودة التعليم وانتشار الأمية - خاصة بين النساء - وتزايد البطالة هو السبب الأهم لزيادة السكان فوق المعدلات المستهدفة. فقد وضح من تجارب مصر وغيرها من دول العالم أن معدلات زيادة السكان والخصوبة تتراجع مع التقدم في التعليم وزيادة الدخل وارتفاع نسبة قاطني الحضر بالقياس إلى الريف، وتلك المؤشرات لا تزال متدنية في مصر. أي أن التعامل مع مشكلة زيادة السكان يكون بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وليس بمحاولة خفض أعداد المواليد وخفض خصوبة المرأة إذ أن هذه النتائج سوف تحدث نتيجة للتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخول وتحسن ظروف الحياة للمصريين. وما يؤكد هذا الاستنتاج أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث اتجهت الدولة إلى تبرير تعثر مشروعات التنمية وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي بإثارة قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف مروجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني.

ومن الواضح أن مروجي الخطاب الرسمي حول قضية السكان يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتهافت الخصائص وسوء التوزيع، وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في توفير متطلبات تطوير القوة البشرية وتنميتها واستثمارها بما يخدم مطالب التنمية الوطنية. إن الهيكل البشري المصري يتميز بأن النسبة الكبرى من المصريين هم في سن العمل والإنتاج حيث يبلغ عدد من هم في الفئة العمرية من 15 سنة حتى أقل من 60 سنة 62% من إجمالي عدد السكان، بينما لا يزيد من هم أكثر من 60 سنة عن 7% تقريباً، ومن هم أقل من 15 سنة 11%. معنى هذا أن النسبة الأعظم من المصريين هم من القادرين على العمل والإنتاج لو توفرت لهم الفرص المنتجة الحقيقية، أي لو تم بذل جهود أكبر في مجال تخطيط وتوجيه التنمية. ومن ثم لا تصمد الدعاوى الحكومية التي تركز على أن السكان كلهم عالة على الدولة.

إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بتحميل المواطنين المسئولية والبحث عن الحل الأسهل وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتم فيه تجاهل المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتهافت نتائجها.

إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس تواكب حركة العلم والتقنية وتجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة. إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة.

ومن اللافت للنظر أن الوزارات المسئولة عن إعداد وتنمية وتشغيل الموارد البشرية في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت غائبة تماماً عن فعاليات المؤتمر. فلم تطرح في المؤتمر - حسب الملف الصادر بملخصات الأوراق - سوى أوراق من متخصصين لا يمثلون الرأي الرسمي للوزارات المعنية وكانت أغلبها ترديد لمفاهيم واجتهادات أكاديمية لا تعبر عن التزام حكومي ببرامج محددة للتعامل مع أسباب الزيادة السكانية. فلم نجد في المؤتمر بياناً من وزير التنمية الاقتصادية بما تم إدراجه في الخطة الخمسية وخطة عام 2009/2008 فيما يتصل بقضية المؤتمر، ولم نجد بياناً من وزير التربية والتعليم ولا وزير التعليم العالي حول ما أعدته الوزارتان لرفع جودة التعليم وتحسين خصائص الإنسان المصري ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية، ولم نجد وزيرة القوى العاملة لتقدم برنامج وزارتها – بالتنسيق مع باقي الوزارات ذات العلاقة – للتعامل مع قضية البطالة وما أعدته الوزارة لتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة للتدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة خاصة من الإناث. ولم يقدم لنا رئيس الوزراء برنامج حكومته للتعامل مع قضية سوء توزيع السكان وتركزهم في 7% تقريباً من مساحة مصر بينما باقي المساحة غير مأهولة. ولم نسمع من أي مسئول حكومي ما هي خطة الدولة في إحياء المشروع القومي لتنمية سيناء وعدد المصريين الذين سيصير توطينهم هناك. إن نتائج تعداد السكان لعام 2006 توضح أن ثلاث محافظات هي القاهرة والشرقية والدقهلية

والتي لا تزيد مساحتها مجتمعة عن 8595 كم2 - أي أقل من 1% من مساحة مصر - بها ما يقرب من ربع سكان مصر، بينما محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر - والتي تبلغ مساحتها مجتمعة 56% من مساحة مصر - يقطنها أقل من 1% من السكان، ورغم ذلك لم نجد مسئولاً حكومياً واحداً يخاطب المؤتمر ويطرح أمامه برنامج الدولة لتعمير تلك المحافظات وإقامة المشروعات التنموية القادرة على حفز ملايين المصريين للهجرة إليها بدلاً من محاولاتهم المتكررة للهرب إلى دول أوروبا غرقاً.

لكم كنت أتمنى أن أجد مسئولاً حكومياً - وهو يعيّر المصريين بأنهم يتزايدون ويلتهمون عائد التنمية - أن يتذكر القول التالي" هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على كل المصريين." تلك كانت من كلمة الرئيس مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد في 9 مارس 1997 – أي منذ 11 عاماً مضت لم يتحقق فيها ما كان الرئيس يبشر به.

كان المشروع الذي أعلن الرئيس بدء العمل فيه منذ أحد عشر عاماً يستهدف زيادة الحيز المعمور إلى 25% من مساحة مصر الكلية، زيادة معدل النمو ليصل إلى 7.6 % سنوياً في المتوسط خلال الخطط الخمسية في الفترة 2002-2017، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشر سنوات ليصل إلى 1100 مليار جنيه عام 2017 [نحو 324 مليار دولار] بينما بلغ في العام 2006 ما يقرب من 107 مليار دولار!

إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما تملك مصر. ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من كونها زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والتعامل الإيجابي والمتزامن مع الأبعاد الأربعة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على جانب زيادة الأعداد.

إن تطوير إستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتوافق وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة هي شرط ضروري ومسئولية محورية يجب أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها.

حمى الله أبناء المحروسة وأعانهم على تحمل مشكلاتهم، ووفق المسئولين إلى اكتشاف قيمة المصريين.

والله المستعان.

2008

53. أليست تجربة طلعت حرب أفضل من تجارب أوربا الشرقية؟

طلع علينا المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بقوله إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات . وكان مما صرح به المتحدث الرسمي حسب ما أوردته صحيفة الوفد في عددها يوم الجمعة 21 نوفمبر أنه قد تم إرسال العديد من الخبراء وعلى رأسهم وزير الاستثمار إلى دول أوربا الشرقية لدراسة تجربتها في الخصخصة وكان ذلك حسب قول المتحدث الرسمي " بتكليف خاص من رئيس الوزراء". وأتساءل ألم يكن من الأجدى أن يتفرغ هؤلاء الخبراء لدراسة تجربة مصرية صميمة قام بها طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وشركاته من خلال تجميع مدخرات المصريين فأصبحوا يملكون صرحاً اقتصادياً هائلاً بدأ في 1920 ولا يزال قائماً حتى الآن؟ أليس في تجربة حث المصريين على توجيه مدخراتهم - مهما كانت بسيطة - لإنشاء أول بنك وطني أفضل من التماس الخبرة من روسيا وغيرها من الدول التي طبقت عمليات الخصخصة عن طريق توزيع الصكوك على المواطنين والتي يريد الحزب الوطني تقليدها في مصر على الرغم مما تسببت فيه من مشكلات وأضرار كبيرة في تلك الدول التي زارها وزير الاستثمار؟

افتقاد إستراتيجية وطنية للتنمية المتكاملة

إن المشكلة الأكبر فيما يروّج له الحزب الوطني عن الملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنه لا يستند إلى إستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن نظاماً فعالاً للاقتصاد الوطني ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. وليس في توزيع أسهم مجانية على فئة من المواطنين ما يكفل تحقيق غايات اقتصادية سليمة تمّكن من تطوير شركات قطاع الأعمال العام أو تضمن تحسيناً في اقتصاداتها.

كذلك لن يكون مفيداً أن يجري التخلص من الشركات المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، بل الأفضل أن تخطط الدولة لإقامة توازن مدروس بين دور القطاع الخاص ودور القطاع العام وتؤكد مسئوليتها عن توجيه القطاعين ومساندة جهودهما وإبداعاتهما في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية بين المواطنين.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي بدأ مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1991 ثم استمر في صورة جديدة أطلق عليها "إدارة أصول الدولة" مع بداية حكومة د. أحمد نظيف في 2004 وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم.

والأمر كذلك، يصبح واجباً على كافة القوى المجتمعية أن تنشغل بالمناقشة الموضوعية لعناصر المشروع الجديد الذي يروّج له الحزب الحاكم كبديل لنظام الخصخصة القديم حتى تتضح أهدافه ومراميه، ويتبين المواطنون مزاياه وسلبياته. كما يجب على الحكومة وحزبها إتاحة كل المعلومات عن المشروع والشركات

الداخلة فيه وخطوات تمليك الأسهم للمواطنين المستهدفين وآليات التنفيذ وتكلفته وتأثير كل ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

إن إطلاق مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة لا يمكن أن يتم في غيبة رؤية شاملة وإستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يصبح الهدف هو تمليك فئة من المواطنين نصيباً فيما يملكونه أصلاً هم وكافة المصريين، بل تصبح الملكية الشعبية آلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وقد أفاض الكثيرون من المختصين والمعنيين بالشأن الوطني في توضيح سلبيات مشروع الحزب الوطني وأبرزوا مصادر العوار فيه فضلاً عن ضخامة العبء الإداري المصاحب بالضرورة لعمليات حصر المستفيدين وضمان توصيل الصكوك إليهم، وتتبع الآثار المترتبة عن التمليك الشعبي وما قد ينجم عنه من اتجاه أغلبية مالكي الحصص الجديدة إلى بيعها، ومن ثم احتمال أن تتركز ملكية الشركات الداخلة في البرنامج في أيدي قلة من الرأسماليين بما يهدم الأساس الذي قام من أجله المشروع.، وفي الوقت ذاته تفقد الدولة قيمة تلك الشركات حيث منحت أسهمها بالمجان للمواطنين.

هل تصحح الملكية الشعبية لأصول الدولة سلبيات الخصخصة؟

لقد بدأ برنامج الخصخصة في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد شاب البرنامج - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي كانت محل نقد واعتراض من كافة القوى الوطنية.

والسؤال المطروح الآن هل يعالج مشروع الملكية الشعبية تلك السلبيات ؟ والإجابة الواضحة أن هذا المشروع لا يفيد في علاج سلبيات الخصخصة بل يزيدها تفاقماً إذ يؤدي إلى التخلص من الشركات من دون تقييم حيث المفهوم أن المشروع يقوم على اتخاذ القيمة الاسمية للشركات الداخلة في البرنامج أساساً في تحديد قيمة

الصكوك التي ستمنح مجاناً للمواطنين ليتولوا هم بيعها بأنفسهم، ومن ثم تصل الحكومة إلى غايتها بتصفية قطاع الأعمال العام بأيدي المواطنين! ومن اللافت للنظر أن مشروع الحزب الوطني لا يحقق الأهداف المعلنة له من حيث تحسين اقتصاديات الشركات وضمان حقوق العاملين بها، حيث لا يحتوي المشروع على أي آلية جديدة لتحسين الإدارة والإنتاجية في تلك الشركات. بل يزيد المشروع الموقف تعقداً بإضافة حلقة جديدة في خط السلطة المشرفة على الشركات التابعة بإنشاء الجهاز القومي لإدارة الأصول المملوكة للدولة والذي سوف تضم إليه الشركات القابضة العشر مع استمرار إشرافها على الشركات التابعة!

أهمية استمرار دور لقطاع الأعمال العام

ويجدر بنا الاتفاق على أن قطاع الأعمال العام هو شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة. ورغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في المناطق المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

ولقد أثبتت ظروف الأزمة المالية التي يعيشها العالم الآن أهمية وجود دور مؤثر للدولة في ضبط أداء الاقتصاد الوطني وإقامة التوازن بين عناصره وفي نفس الوقت تأكيد مسئوليتها عن إقامة العدل الاجتماعي وأداتها في ذلك قطاع أعمال عام تملك توجيهه مباشرة لتحقيق أهداف وطنية عامة، مما يقطع بأن الإبقاء على قطاع الأعمال

العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب إيديولوجية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

وفي تصورنا أن المصلحة الوطنية تدعو إلى الإبقاء على شركات قطاع الأعمال العام في ملكية الدولة والتي هي بنص الدستور ممثلة لملكية الشعب لها، إلا أن إدارة تلك الشركات ينبغي أن تخضع للتطوير والترشيد بحيث تعامل معاملة القطاع الخاص، وأن تطبق فيها معايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وأن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج وبقدر ما حققته من إنجازات لصالح الشعب المالك الحقيقي لها، وأن تلتزم بتنفيذ قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

البديل المقترح لملكية الشعب لشركات قطاع الأعمال العام

يهدف مشروع الملكية الشعبية كما يزعم الحزب الوطني الديمقراطي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين بها وإشراك المواطنين في عوائدها. وتلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بالتوزيع المجاني لأسهم الشركات وما يترتب عليه من عمليات البيع الجزافية وتبديد ثروة الشعب وضياع العوائد والإيرادات التي كان يمكن الحصول عليها حالة بقاء تلك الشركات في الملكية العامة. لذا نقدم مشروعاً بديلاً يهدف إلى تحقيق صورة حقيقية للملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام مع استمرارها في الملكية العامة.

ويتلخص المشروع البديل في نقل ملكية جميع شركات قطاع الأعمال العام الباقية والأنصبة في الشركات المشتركة إلى بنك الاستثمار القومي وإلغاء الشركات القابضة العشر القائمة الآن. وتأتي أهمية هذا الاقتراح أنه يتفادى تفتيت ملكية شركات قطاع الأعمال العام ويتجنب احتمالات انتقالها إلى ملكية رأسماليين مصريين أو أجانب قد لا يلتزمون بأهداف التنمية الوطنية، ومن ثم حرمان الدولة والمواطنين من عوائد تلك الشركات وتفريغ مشروع الملكية الشعبية من مضمونه. لقد أنشئ بنك الاستثمار القومي بالقانون رقم 119 لسنة 1980 ليتولى تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض المساهمة في المشروعات المختلفة وفي رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية وفي شركات القطاع العام والمشترك والخاص، كما يقوم البنك بإدارة أمواله ومحفظة أوراقه المالية وتنظيم عمليات إصدار الأسهم في المشروعات التي يشارك فيها وكذلك السندات وتسويتها. ويتوافق هذا الحل مع الهدف الأصلي من إنشاء بنك الاستثمار القومي حيث كانت الفكرة أن تتجمع فيه ملكية كافة شركات القطاع العام والأنصبة في الشركات المشتركة المملوكة للدولة.

وحال تطبيق هذا الحل البديل، تكون كل شركة من الشركات التابعة مملوكة بالكامل للبنك والذي يتولى تعيين مجلس إدارتها ومتابعة أعمالها وتقويم نتائجها. كما سيعمل البنك على إعادة هيكلة الشركات التي بحاجة إلى إصلاح اقتصاداتها.

ورغبة في تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية لتلك الشركات يتولى البنك طرح صكوكاً استثمارية للاكتتاب العام لتجميع مساهمات المصريين فقط من الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات التي لها حق المشاركة في تأسيس الشركات أو تملك أسهمها، وذلك على نسق ما تفعله صناديق الاستثمار. ويعطي الصك لحامله حقاً في حصة على المشاع من مجمل قيمة الشركات التي تتضمنها

محفظة الأوراق المالية لبنك الاستثمار القومي مما يتيح له الحصول على حصة من العائد الصافي القابل للتوزيع من جميع تلك الشركات والذي يؤول إلى البنك.

ولتيسير إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تملك شركات قطاع الأعمال العام يحدد سعر الصك بفئات تبدأ من جنيه واحد وتتدرج حتى ألف جنيه وبذلك يكون في مقدور ملايين المصريين شراء تلك الصكوك كل على حسب قدرته، مع إعطاء الحق لكل مصري في شراء أي عدد من تلك الصكوك من دون تحديد حد أدني لقيمة ما يمتلكه إذ يكفي المواطن أن يشتري صكاً واحداً قيمته جنيه واحد فقط إن أراد ذلك. كما لا يتصور وضع سقف لقيمة ما يمتلكه أي مواطن من تلك الصكوك حيث تنتفي مخاوف سيطرة كبار الملاك على الشركات إذ أن ملكية الصكوك لا علاقة لها بإدارة الشركات وإنما هي بمثابة شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري لحساب بنك الاستثمار لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، كما تضمن الصكوك حقوق أصحابها لدى البنك الذي يقوم باستثمار أموالهم من ناحية، وتأمين حصولهم على عائد ذلك الاستثمار من ناحية أخرى.

ويتميز هذا الاقتراح بأنه يفصل بين الإدارة والملكية، فإدارة الشركات التابعة يقوم عليها مديرون محترفون يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة بنك الاستثمار القومي، وتجري محاسبتهم وفق النتائج التي يحققونها. وسيكون مطلوباً تعديل قانون إنشاء البنك كي يتضمن نصوصاً تحدد صلاحياته بالنسبة للشركات المملوكة له وقواعد اختيار مجالس إدارتها وتشكيل جمعياتها العامة وتحديد معايير وإجراءات اختيار أعضاء تلك الجمعيات من بين حملة صكوك بنك الاستثمار القومي فضلاً عن ممثلي المال العام الذين يحددهم مجلس إدارة البنك، وكذا تحديد صلاحيات الجمعيات العامة ومسئولياتها.

وتكون مهمة بنك الاستثمار القومي في الأساس هي إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في الشركات المملوكة له والتي تتخذ شكل شركات مساهمة مغلقة حيث

يكون البنك هو المالك الوحيد لرؤوس أموالها، كما تضم محفظة الاستثمارات الحصص المملوكة في الشركات المشتركة. وسوف يطبق البنك قواعد ومعايير التقييم السليمة لإدارة عمليات إعادة هيكلة شركاته ومساندتها لتنمية قدراتها التنافسية وتحسين اقتصاداتها. كذلك يكون للبنك استخدام حصيلة صكوك الاستثمار التي يصدرها في تأسيس شركات مساهمة تابعة له للقيام على تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي يتبناها، وكذا المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات وفق الأغراض الموضحة في قانون إنشاءه.

في علاقة البنك بشركاته

في ظل اقتراحنا المشار إليه ستكون للشركات المملوكة لبنك الاستثمار القومي الحرية التامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة من خلال بنك الاستثمار القومي، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة. ووفق التعديل المقترح لقانون إنشاء البنك يمكن النص على تحرير شركاته من كافة المعوقات والقيود التي كانت تعاني منها شركات القطاع العام مع تخويلها كافة الحقوق والصلاحيات التي منحها إياها القانون رقم 203 لسنة 1991، بل ويمكن النص على اعتبارها من شركات القطاع الخاص.

المقارنة مع مشروع الحزب الوطني

بالمقارنة مع المشروع المطروح من الحزب الوطني نجد أن الدولة في حالة تطبيق اقتراحنا ستظل مالكة لشركات قطاع الأعمال العام من خلال بنك الاستثمار القومي والذي يقوم على توظيف طاقات شركاته التابعة لصالح المواطنين جميعا وليس

مجرد من بلغ سن الحادية والعشرين، وفي نفس الوقت تحقق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية وإشراك أكبر عدد من المواطنين في ملكية الشركات العامة عن طريق شرائهم صكوك بنك الاستثمار القومي.

كما أنه وفق اقتراحنا سوف يتحقق هدف اقتصادي واجتماعي مهم هو تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين الذين سيتجهون لشراء الصكوك والاحتفاظ بها بدلاً من حصولهم على أسهم مجانية لا يشعرون بقيمتها ومن ثم يسارعون إلى بيعها لتحصيل أي قيمة من وراءها وهو الأمر المتوقع حال تطبيق مشروع الملكية الشعبية للحزب الوطني.

وقد يكون من المفيد أن يطبق بنك الاستثمار القومي وسائل مبتكرة لتنشيط بيع الصكوك للمواطنين من خلال تيسير شراءها وسداد قيمتها بالتقسيط وذلك للتوسع في تجميع مدخرات المواطنين وتوظيفها بكفاءة في توسيع مجالات نشاط شركاته وإنشاء شركات جديدة. كما يمكن النظر في تطبيق أسلوب منح جوائز مالية معتبرة للفائزين من بين حملة الصكوك مما يدفعهم للاحتفاظ بها.

ومن المقترح ألا تسجل تلك الصكوك في بورصة الأوراق المالية ومن ثم لا يجري عليها التعامل حماية لمدخرات المواطنين من أن تكون عرضة لعمليات المضاربة غير الرشيدة وما يترتب عليها من صعود وانهيار غير مبررين في قيمة الصكوك، وإنما يقتصر تداول تلك الصكوك على تسجيلها في بنك الاستثمار القومي وفي شركاته وأن يتجه مالكو الصكوك الراغبون في البيع والمشترون إلى إتمام عمليات التبادل بالأسعار التي يتفقون عليها عن طريق فروع البنك وجميع البنوك التي يتم تخصيصها للتعامل في الصكوك. كما يمكن توسيط مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد في عمليات التبادل. وكما هو الحال بالنسبة لشهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك حالياً، يمكن لبنك الاستثمار القومي أن يحدد كل فترة وفي مواعيد منتظمة القيمة الاستردادية للصك بحيث يستطيع حملة الصكوك الراغبون في

التنازل عنها ولا يجدون من يقبل شراءها أن يعيدوها إلى البنك ويحصلوا على قيمتها في تاريخ الاسترداد. وفي جميع الأحوال، سيعمل البنك على طرح المزيد من الصكوك لمواجهة الطلب المتجدد من فئات المواطنين من دون خشية انخفاض قيمتها حيث أنها في مأمن من عمليات المضاربة في البورصة.

أما موضوع "صندوق الأجيال" الذي يقترحه الحزب الوطني فإننا نرى أن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتأكيد مسئولية الدولة في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين، وتوفير خدمات العلاج والتعليم وصيانة فائض التأمينات الاجتماعية وإعادته إلى أصحابه وتثميره في مشروعات اقتصادية ذات جدوى، كل ذلك كفيل بتوفير الرعاية الحقيقية للأجيال الحاضرة والقادمة من دون حاجة لابتكار مشروع وهمي لا تتوفر له مصادر التمويل الحقيقية.

وعلى الله قصد السبيل،

2008

54. أما آن لهذه الأزمات أن تنتهـــي؟

تعيش مصر سلسلة لا تتوقف من الأزمات تمس كل جوانب الحياة فيها، وتكشف بكل الوضوح مدى فشل السياسات والتوجهات التي جاءت بها حكومات الحزب الوطني الديمقراطي الذي يحكم البلاد منذ ثلاثين عاماً. إن الوطن يرزح تحت ضغوط وتأثيرات سلبية للعديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تعوق انطلاقه وتحد من فرصه في تحقيق النمو والتقدم، ناهيك عن اللحاق بدول أخرى كانت دون مصر كثيراً في جميع المجالات ثم أصبحت الآن سابقة لها ومتفوقة عليها بمعدلات متصاعدة.

ويبدو نظام الحكم اللاديمقراطي والمستمر من أيام يوليو 1952 هو المصدر الحقيقي للأزمة الأساسية التي تنبع منها باقي الأزمات. فقد حرم هذا النظام مصر من استثمار مواردها البشرية وقدرات أبناءها في بناء مجتمع ناهض يقوم على العلم ويحترم تداول السلطة ويعطي لأبناء الوطن الحق في اختيار من يحكمهم ومحاسبتهم ومساءلتهم. لقد سد نظام يوليو – والمستمر حتى الآن – كافة المنافذ لإقامة حكم ديمقراطي رغم أن ذلك كان واحداً من الأهداف الستة التي أعلن ضباط يوليو أنهم قاموا بحركتهم من أجل تحقيقها. لقد تم إلغاء الأحزاب السياسية الشرعية القائمة على الاختيار الحر لأعضائها من أبناء الوطن واستبدل بها نظام شمولي يقوم على فكرة التنظيم السياسي الواحد بدأ بما سماه ضباط يوليو هيئة التحرير ثم توالى تغيير مسمياته عبر السنوات حتى وصل إلى صورته الحالية، صورة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً. وتم تأميم الصحف وسيطرت أجهزة الحكم على وسائل الإعلام وأصبحت الصحف مملوكة للاتحاد الاشتراكي ثم لما تم إنشاء مجلس الشورى انتقلت ملكية الصحف المسماة بالقومية إليه ولا تزال خاضعة تماماً لسيطرة الحزب الحاكم. وعلى طريق نسف أركان الديمقراطية التي كانت قائمة قبل 1952 تم إلغاء دستور 1923 وصدرت دساتير مؤقتة ودائمة متعددة حتى صدر

الدستور الحالي وما جرى عليه من تعديلات. وكانت السمة الرئيسية لتلك الدساتير هي تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية مع إعفائه من جميع صور المساءلة والمحاسبة إلا في حالة الخيانة العظمى، والعمل بأسلوب الاستفتاء على شخص وحيد يسميه مجلس الشعب عند اختيار رئيس الجمهورية وإطلاق مدد رئاسة الجمهورية بلا قيد. ولما تم تعديل المادة 76 من الدستور الحالي في عام 2005 ليكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ثم تعديلها مرة أخرى في 2007 كان الهدف الأساسي من تلك التعديلات تضييق الخناق على أي مصري يفكر في الترشيح لهذا المنصب من خارج دائرة من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي.

وتتصاعد أزمة نظام الحكم مع ظهور متغيرات جديدة على الساحة السياسية في مصر حين بدأ المصريون يفكرون في شخصيات مصرية من خارج دائرة الحزب الوطني الديمقراطي يتمنى أن يكون لهم دور في انتخابات الرئاسة القادمة، وبدأ الناس يتبارون في طرح أسماء زويل والبرادعي وعمرو موسى ومنصور حسن، وشارك الأستاذ محمد حسنين هيكل في إثارة هذا الاهتمام حين تقدم باقتراحه تشكيل مجلس أمناء يضم عدداً من الشخصيات الوطنية من بينهم تلك الأسماء. وقد كان بروز اسم دكتور البرادعي مثيراً ومستفزاً للنظام إلى الحد الذي تبلور في هجوم غير مسبوق على الرجل من جانب الصحافة الحكومية لمجرد أنه أعلن عن استعداده للاستجابة لطلب الناس أن يترشح لرئاسة الجمهورية إذا تحققت ضمانات عددها كانت محلاً لغضب النظام وكتابه رغم أنها ترديد لما تطالب به قوى المعارضة السياسية وفي مقدمتها حزب الوفد الذي دعا إلى التحول إلى جمهورية برلمانية وطالب بتعديلات دستورية عاجلة بتعديل المواد 76، 77، 88 من الدستور لفتح الطريق أمام انتخابات رئاسية تتاح فيها الفرص للكفاءات المصرية من دون أن تقتصر على من يرشحهم الحزب الحاكم كما هو الحال حالياً.

وتستمر أزمة نظام الحكم مع الديمقراطية وتفقد الانتخابات التشريعية والمحلية معناها بكل ما تقوم به السلطة التنفيذية من تدخلات سافرة في العملية الانتخابية بدءاً من التلاعب في جداول الناخبين ورفضها الاعتراف بقاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد تلك الجداول وتحديثها، مروراً بكل أشكال التضييق والتعويق التي توضع في طريق المرشحين المستقلين ومن أحزاب المعارضة، وصولاً إلى منع المرشحين ومندوبيهم من التواجد في لجان الإدلاء بالأصوات، بل ومنع الناخبين أنفسهم من الوصول إلى اللجان، وإلغاء الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، مما جعل الانتخابات مطعوناً فيها في كثير من الدوائر وتتوالى أحكام محكمة النقض بإثبات التزوير والتلاعب في نتائج الانتخابات في كثير من الدوائر، ثم ينتهي الأمر برفض تنفيذ هذه الأحكام بمقولة أن مجلس الشعب سيد قراره في موضوع صحة عضوية أعضائه.

ولا يقتصر عداء نظام الحكم لفكرة الانتخابات الديمقراطية كحق أصيل للمواطن في اختيار من يحكمه، بل تعدى ذلك إلى إلغاء نظام انتخاب العمد والتحول إلى تعيينهم بقرارات من وزير الداخلية، كما ألغيت انتخابات عمداء الكليات الجامعية واستبدل بها نظام للتعيين. وبرغم ما يزعمه النظام من ميل إلى اللامركزية وسعيه إلى التوسع في تطبيق نظام لا مركزي في الإدارة المحلية، إلا أن الحزب الحاكم لا يتقبل فكرة أن يكون المحافظين والقيادات المحلية بالانتخاب حتى لا يفقد سيطرته المستمدة من تحكمه في اختيار من يتم تعيينهم في تلك المناصب.

وحين نتأمل المشهد الحالي وما يعانيه المصريون من أزمات متكررة في الحصول على رغيف الخبز وأسطوانة البوتاجاز وقرار للعلاج على نفقة الدولة، وما يتعرض له المصريون من هوان يمثل أزمات متكررة يومية حين يحاولون الحصول على خدمات علاجية من المستشفيات الحكومية، وما يضطر إليه كثير من المصريين للاعتصام في الشوارع أمام مجلس الشعب ومجلس الوزراء لأيام طوال حتى يتعطف

المسئولون بالنظر في مطالبهم كما حدث مع موظفي الضرائب العقارية وخبراء وزارة العدل والمعلمين والأعضاء الإداريين في وزارة التربية والتعليم، وما يحدث الآن لعمال شركة طنطا للكتان والزيوت، وما يلاقيه أساتذة الجامعات من هوان في سبيل تحسين دخولهم ليواجهوا مصاعب الحياة. في جميع تلك الحالات نجد نظام الحكم وقد فقد قدرته على استشعار ما يعانيه الناس من عذاب، ويميل المسئولون إلى التهوين من شأنها، ويتبارون في ترديد أقوال ممجوجة عن إنجازات تتم على الورق ومؤشرات مستمدة من بيانات يصطنعونها وشهادات لمؤسسات دولية مشكوك في حيادها بالنظر إلى خضوع حكومات الحزب الحاكم لتنفيذ توجيهاتها فيما يسمى الإصلاح الاقتصادي. يعيش المصريون أزمات حين تمطر السماء فتنهار بيوتهم ولا يجدون المأوى، ويعيشون أزمات حين تنتشر بعض الأمراض وتعجز الدولة عن التعامل معها وتبدد في سبيل التغلب عليها ثروات الوطن كما حدث أيام أنفلونزا الطيور ومن بعدها أنفلونزا الخنازير! ويعيش المصريون أزمة مستمرة يومياً تتمثل في الغلاء الفادح الذي وصل إلى حد أن أصبح ثمن كيلو اللحم المستورد من أثيوبيا ثلاثين جنيهاً كما بشرتنا إحدى الصحف الحكومية. ويعيش المصريون أزمة مستمرة في العشوائيات والبيوت المنهارة على رؤوسهم ومياه الصرف الصحي المختلطة بمياه الصرف الزراعي وتروى بالخليط زراعات الخضر والفاكهة ليأكلها الناس. ويعيش المصريون أزمة الفساد الذي طال كل مجالات الحياة وأهدرت نتيجة له موارد الوطن وثرواته.

إن الواقع يشهد أن كل تلك الأزمات التي يعيشها المصريون ويعانون من سلبياتها هي نتاج ومحصلة لسياسات نظام الحكم وتصرفات حكومات الحزب الحاكم على مدى الثلاثين عاماً الماضية، ويصبح السبيل المنطقي للخروج من تلك الأزمات هو التحول نحو نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية وتداول السلطة وتوزيع السلطات، ويكون الشعب فيه هو مصدر السلطة وصاحب القرار.

إن التحول الديمقراطي هو طريق إنهاء الأزمات وبناء مجتمع الرفاهية لشعب طال حرمانه من حقوقه وامتنعت عليه فرص المشاركة الحقيقية في تقرير مصيره! والتحول الديمقراطي هو السبيل لاستعادة طاقات الوطن وإعادة احتضان أبنائه ليعملوا من أجل بلدهم وينعموا بناتج عملهم. . لذا يدعو حزب الوفد في برنامجه الانتخابي إلى إعادة تملك الوطن.

2010

55. الانتخابات المصرية والتجربة الهندية!

بدأت الأنباء تتسرب في الأيام القليلة الماضية لتمهد الساحة السياسية المصرية لمفاجأة تقديم الحكومة مشروع قانون الانتخابات الجديد إلى مجلس الشعب قرب انتهاء الدورة البرلمانية الحالية، والتي تنتهي في 30 يونيو المقبل، حتى يتم إقراره اعتماداً على الأغلبية الميكانيكية للحزب الوطني في المجلس. وتكتمل الرواية الشائعة بأن قراراً سوف يصدر بالدعوة إلى استفتاء شعبي لحل مجلس الشعب، ومن ثم تجرى انتخابات تشريعية مبكرة قبل موعدها المحدد في 2010.

والهدف من هذه المناورة السياسية على ما يبدو أن يتحقق للحزب الوطني الديمقراطي عنصر المبادأة والمفاجأة ليتمكن من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات حيث لن تستطيع أحزاب المعارضة والقوى السياسية التي تدخل الانتخابات عادة تحت راية المستقلين الاستعداد بشكل كاف لدخول تلك الانتخابات المبكرة، كما أن الحزب الوطني سيتمكن من حصد مقاعد المرأة التي سوف يستحدثها القانون الجديد حيث لا يتوفر للأحزاب المعارضة ولا للمستقلين عناصر كافية للتنافس على تلك المقاعد.

وكعادة الحكومة في التعتيم على مشروعات القوانين المهمة فإنه من غير المعلوم ما إذا كانت الانتخابات ستجري بنظام القوائم النسبية أو نظام الدوائر الفردية، وبذلك تكون القوى السياسية المختلفة في موقف لا يسمح لها بالاستعداد بالشكل الذي يتلاءم مع نظام الانتخابات الجديد.

وكانت الأحزاب السياسية قد طالبت قبل انتخابات 2005 بإجراء الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة حتى يمكن أن تكون الانتخابات بين برامج سياسية وليست علاقات فردية أو قبلية أو انتخابات يتحكم فيها المال والنفوذ وهو ما رأته الأحزاب أحد العيوب الرئيسية في الانتخابات الفردية .إلا أن الحكومة لم تلتفت إلى تلك المطالب وأجريت الانتخابات بالنظام الفردي وبذات الجداول الانتخابية المعيبة، ولم

يتح لأحزاب المعارضة ذات الفرصة التي أتيحت للحزب الحاكم في وسائل الإعلام والتي سيطر عليها كاملة منذ أكثر من نصف قرن.

ومن المعلوم أن النظام الانتخابي في مصر يعاني من عدم الاستقرار التشريعي، فقد أدخلت عدة تعديلات بقوانين على نظام انتخاب مجلس الشعب، ففي عام 1983 تم إقرار نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبي .وفى عام 1986 صدر قانون بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية والنظام الفردي. وفي المرتين صدرت أحكام من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية التعديلات التي أدخلت هذين النظامين وتم حل مجلس الشعب الذي تشكل في ظل نظام الانتخاب بالقائمة في عامي 1984 و1987. وتمت العودة إلى نظام الانتخاب الفردي في عام 1990 .

وحسب تقرير لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتبر الانتخابات النيابية التي جرت في عام 2000 أكثر الانتخابات المصرية نزاهة في العقد الماضي. وكان التصويت قد تم على ثلاث جولات في الفترة الواقعة بين منتصف أكتوبر ومنتصف نوفمبر. وكانت هذه أول انتخابات نيابية في تاريخ مصر يشرف عليها القضاء، ولكن الإشراف القضائي على الانتخابات ألغي بموجب التعديل الذي جرى على المادة 88 من دستور 1971 حسب التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء عام في شهر مارس 2007، وبذلك انتهت قاعدة " قاض لكل صندوق" ونقلت المادة المعدلة الإشراف على الانتخابات في أكثر من 34,000 لجنة فرعية إلى "لجنة عليا" ، تضم أعضاء هيئات قضائية حاليون أو سابقون، وتشرف على 333 لجنة انتخابية عامة فقط، فيما يشرف على اللجان الفرعية موظفون حكوميون.

وتتركز مطالب القوى السياسية الوطنية بشأن تطوير نظام الانتخابات في الأخذ بنظام القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة سواء كانت القوائم حزبية خالصة أو قوائم

من المستقلين أو قوائم مشتركة من أكثر من حزب أو من حزب وعدد من المستقلين. وتطالب تلك القوى والأحزاب بتنقية الجداول الانتخابية ورفع سيطرة وزارة الداخلية عليها وربط الجداول ببطاقة الرقم القومي، والعودة إلى نظام الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية حيث يتولى قضاة المنصة فقط عملية الإشراف بدءاً من القيد في الجداول الانتخابية وحتى الفرز وإعلان النتائج . كما تطالب القوى السياسية الوطنية بأن تتم الانتخابات بواسطة حكومة محايدة وليس حكومة الحزب الوطني، وان تعطى الفرصة لجميع الأحزاب في عرض برامجها بالإذاعة والتليفزيون والصحف القومية بشكل متساو وكف سيطرة الحزب الحاكم على وسائل الإعلام القومية. وبالطبع فإن إلغاء حالة الطوارئ يمثل مطلباً متكرراً لأحزاب المعارضة والقوى السياسية قبل إجراء أي انتخابات عامة.

ورغم أن مصر والهند بدأتا المسيرة الاستقلالية في نفس الوقت تقريباً، إلا أن التحول الديمقراطي استمر ونضج في الهند لتتكون أكبر ديمقراطية في العالم على حد وصف الإذاعة البريطانية، بينما تعثرت المسيرة الديمقراطية في مصر. وفي الوقت الذي تشهد فيه مصر تغييرات في النظام الانتخابي حكم على بعضها بعدم الدستورية وتم حل مجلس الشعب مرتين نتيجة حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان الانتخابات، فقد استقر النظام الانتخابي في الهند وتجري الانتخابات التشريعية هناك في ظل حكم ديمقراطي يلتزم الشفافية طبقا للدستور الذي تم تطبيقه بداية من 26 يناير 1950. ويشهد العالم هذه الأيام دورة انتخابية جديدة تستمر شهراً كاملاً وتتم على خمس مراحل بدأت يوم 16 إبريل الحالي وتستمر حتى بداية شهر مايو 2009، وتشرف عليها لجنة الانتخابات الهندية التي تم تأسيسها طبقا للدستور وهى لجنة مستقلة تماما يوكل لها مهمة الإشراف على الانتخابات سواء العامة أو تلك التي يتم إجراءها على مستوى الولايات. ويبلغ عدد جمهور الناخبين اللذين لهم حق التصويت في الهند حوالي 714 مليون ناخب تضمهم جداول الانتخاب التي يجري تنقيتها وتحديثها

باستمرار وهي متاحة لجميع الأحزاب والمرشحين في صورة أقراص مضغوطة CD يمكن لأي مواطن الحصول على نسخة منها. وتتم عملية التصويت في 828804 مركز اقتراع منتشرة على مستوى البلاد تستخدم فيها ماكينات الاقتراع الآلية بما يضمن عدم حدوث أي تلاعب في الاقتراع حيث لا يتمكن أي شخص من التصويت أكثر من مرة أو في مناطق مختلفة بالإضافة إلى سهولة نقل هذه الماكينات في المناطق البعيدة التي يصعب الوصول إليها أو التي يصعب لسكانها الانتقال إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، ويبلغ عدد الماكينات المقرر استخدامها في انتخابات هذا العام 1.37 مليون ماكينة.. كما قامت لجنة الانتخابات الهندية بإصدار بطاقات انتخاب مزودة بصورة للناخب بغرض التحقق من شخصية المتقدم للإدلاء بصوته الانتخابي.

والمؤكد أن التجربة الديمقراطية في الهند هي التي هيأتها للانطلاق الاقتصادي والعلمي وترسيخ مكانتها السياسية في العالم، وهو ما نصبو إليه في مصر المحروسة.

2009

56. إهدار المال العام . . . جريمة في حق الوطن!

الناس في مصر يشتكون من الغلاء وتوالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويعاني أغلبية أبناء المحروسة من الفقر وتصل نسبة معتبرة منهم إلى مستوى الفقر المدقع. ومع استمرار التردي في مستوى الخدمات العامة وخاصة في مجالات التعليم والصحة والنقل تزداد صعوبة الحياة لملايين المصريين الذين يعتمدون على الحكومة ومؤسساتها في الحصول على تلك الخدمات الضرورية والتي يمتنع عليهم التعامل فيها مع مؤسسات القطاع الخاص.

وفي نفس الوقت، يرتفع عجز الموازنة العامة وتستمر الحكومة في الاقتراض المحلي والخارجي ويصل حجم الدين العام إلى مستويات عالية تنذر بالخطر، كما تعمد الحكومة إلى التوسع في كل أشكال الجباية بمزيد من الضرائب من ناحية، والتخلي عن مسئولياتها في دعم خدمات أساسية للمواطنين من ناحية أخرى. وتتصاعد حركة الحكومة في التخلي عن الشعب إذ تتوقف - أو تكاد - عن تعيين الباحثين عن عمل في أجهزة الدولة وهيئاتها تاركة إياهم يصارعوا مصاعب الحياة في ظل البطالة، كما انسحبت الحكومة من مسئوليتها في توفير السكن الملائم للمواطن المصري وتركته " يبني بيته " محترقاً بأسعار الحديد الملتهبة وأسعار الأسمنت المتصاعدة وغيرها، كما تتركه ضحية سهلة للمخادعين الذين يبنون عقارات من دون تصاريح ومخالفة للمواصفات ثم تفاجئه بعد ذلك بقرارات إزالة يفقد معها حصيلة شقاء العمر ليهيم على وجهه في الطرق من دون مأوى.

وفي جميع المواجهات مع الدولة حين توجه لها الاتهامات بتردي الأداء والتقصير في خدمة المواطنين وحمايتهم وتخليها عن مسئولياتها الدستورية، يكون دفاع أهل الحكم أن موارد الدولة محدودة وأن الزيادة في أعداد السكان هي السبب وراء تردي الأحوال فهم يتزايدون ويلتهمون عوائد التنمية! ولكن نظرة سريعة على أحوال الحكومة وتصرفاتها تؤكد أن ما تعانيه ليس قلة موارد ولكن سوء إدارة وإهمال

وإهدار للموارد الغالية وتبديد لثروة الوطن. فجميع تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والقضايا التي تفجرها هيئة الرقابة الإدارية كلها تحمل الأدلة الدامغة على ما تقوم به حكومات المحروسة من إهدار للمال العام يصل في حالات كثيرة إلى درجة التعمد من أجل الرشاوى أو التربح واستغلال النفوذ يحصل بمقتضاها مسئولون كبار – منهم وزراء ومن في حكمهم – على منافع ومزايا على حساب المواطنين وحقوقهم المهدرة.

وقد رصدت دراسة حديثة قيمة الأموال المهدرة التي أمكن التعرف عليها خلال فترة عام من نوفمبر 2008 حتى نوفمبر 2009 بما يقرب من 1.1 مليار جنيه في 13 محافظة وبمشاركة وحدات الإدارة المحلية، ووزارات التعليم، الري، الزراعة، النقل، ووزارة الصحة، وكذلك هيئات السلع التموينية والضرائب والبريد، فضلاً عن شركات من قطاع الأعمال العام.

وتتمثل حالات إهدار المال العام في صور مختلفة تتبلور جميعها في حقيقة أساسية هي " تبديد موارد ثمينة من دون تحقيق العائد المستهدف منها". وليس ما ينتج عن إهدار المال العام هو مجرد الفشل في تحقيق نتائج كانت مرجوة من وراء الإنفاق العام في مجال أو مشروع محدد، ولكن أكثر من ذلك فإن إنفاق الموارد في المشروعات الفاشلة يحرم الوطن أيضاً من استخدام تلك الموارد في أي مجال آخر، وهذا ما يسمى " تكلفة الفرص البديلة"Opportunity Cost. ومن صور إهدار المال العام المتكررة البدء في مشروعات واستنزاف الموارد المخصصة لها، ثم يتوقف العمل ولا يتم المشروع. ويبدو الإهدار أيضاً في إنجاز مشروعات ثم إهمال استخدامها فيما كانت مخصصة له والمثال على ذلك المجمع التعليمي في الإسماعيلية الذي أشار إليه الأستاذ فاروق جويدة في مقال قريب له. ويعتبر معهد وردان التابع لهيئة السكك الحديدية مثال صارخ للإهمال وإهدار المال العام وتبديد أموال المعونة الأجنبية ، فقد أنشئ المعهد بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في سبعينيات القرن

الماضي بهدف تأهيل وإعداد العاملين بهيئة سكك حديد مصر كما كان معداً كمركز تأهيل الأفراد على مستوى منطقة الشرق الأوسط للعمل في مجال السكك الحديدية ، وقد تم إنشاءه شاملاً مركزاً للتدريب ومبان لسكن الدارسين وفيلات لإقامة الخبراء والمدربين وقاعة سينما ومطاعم وأماكن خدمات، ثم توقف كل شيء من سنوات وأصبحت مباني المعهد ومرافقه نهباً للإهمال وانعدام الصيانة وعدم الاستخدام رغم أن المكان يصلح تماماً ليكون مقراً لمعهد دراسي عال أو جامعة متخصصة.

وتهدر الحكومة ملايين الجنيهات بالإسراف في الإنفاق على مشروعات وأنشطة بما يفوق التكلفة الحقيقية، والتصرف في أصول الدولة بأسعار متدنية تمثل تفريطاً في الثروة الوطنية. فالحكومة تطلق تعبير " إدارة أصول الدولة" على ما تقوم به من بيع شركات قطاع الأعمال العام بأقل من قيمتها وبيع الشركات الرابحة وضياع فرص تحقيق الأرباح وإهداءها للمستثمرين. كما لا تخجل حكومتنا السنية من تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل وغيرها بأسعار متدنية تقل عن الأسعار العالمية كما تقل عن أسعار شراءه من الشريك الأجنبي متعللة في ذلك أن من يقوم بالتصدير هي شركة خاصة وليست الدولة.

إن إهدار المال العام يدمر الأراضي الزراعية ويؤدي إلى تبويرها وتحويلها إلى أراض غير منتجة سواء لأغراض البناء أو غيرها من الاستخدامات بمشاركة الدولة ذاتها في هذه الجريمة حين تبني مدارس ومحطات مياه ومحطات صرف صحي على أراض زراعية. كما يؤدي إهمال مشروعات الصيانة إلى تبديد وتآكل الثروة العقارية المملوكة للدولة - والمواطنين - نتيجة سوء شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. ويمتد الحديث عن إهدار المال العام ليصل إلى مليارات الجنيهات المهدرة في الموجودات الراكدة في المخازن الحكومية والتي تتعرض للسرقة والتلف.
والمحصلة النهائية لاستنزاف المال العام وإهداره هي ضياع موارد الوطن وتبديد فرص الحصول على عائد يضيف إلى ثروة الوطن.

ولا شك أن المسئولية الأساسية عن هذه الجريمة هو إهمال الحكومة ومؤسساتها لأسلوب التخطيط الإستراتيجي الذي يتحسب لكل العوامل والظروف ذات التأثير على احتمالات النجاح في تنفيذ المشروعات العامة، وضعف أو إهمال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وغياب الشفافية وعدم طرح المشروعات العامة للمناقشة والحوار المجتمعي. وثمة سبب مهم لهذه الظاهرة هو تغلب مفهوم القرار السياسي الذي يهدر الأسس الاقتصادية والإدارية السليمة عند إطلاق كثير من المشروعات الحكومية كما حدث في توشكي، شرق التفريعة، شمال خليج السويس وذلك انصياعاً لقرار رئاسي وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة من الخبراء والمتخصصين لتلك المشروعات. ويشارك في صنع الجريمة الضغوط التي يمارسها أصحاب المصالح ذوي الارتباط بالحزب الحاكم والقريبين من السلطة التنفيذية للحصول على أراض بأسعار متدنية أو الحصول على تراخيص لخدمات مهمة بأقل من قيمتها - رخصة المحمول الأولى على سبيل المثال -، أو تأخير تنفيذ مشروعات وطنية مهمة نتيجة أطماع ذوي المصالح كما هو حاصل في قضية أرض الضبعة وتأخير مشروع المحطة النووية لتوليد الكهرباء حتى يتم تخليص الأرض من مساعي الكبار للاستئثار بها واستغلالها في إقامة مشروعات سياحية.

ومما يساعد في تجذير مشكلة إهدار المال العام عدم استفادة الحكومة الذكية من تقنيات الاتصالات والمعلومات في المتابعة الفورية للمشروعات والأنشطة، ومن ثم الاقتصار على منطق الرقابة اللاحقة - بعد التنفيذ - وإهدار منطق الرقابة قبل التنفيذ، وعدم نضوج الوعي المجتمعي بأهمية كشف حالات الإهدار واتخاذ مواقف للدفاع عن المال العام من جانب المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني. ويأتي تراجع دور مجلس الشعب الرقابي في قمة أسباب استمرار مسلسل إهدار المال العام وعدم تفعيل أدوات الرقابة المتاحة لأعضاء المجلس بسبب سيطرة الحزب الحاكم

والأغلبية الميكانيكية التي يوظفها لوأد الاستجوابات المقدمة من الأعضاء المستقلين وممثلي المعارضة.

من أجل مواجهة هذا الإهدار الذي يقف وراءه ويغلفه كثير من الفساد، أطلق حزب الوفد برنامجه الانتخابي منادياً بإقامة جمهورية برلمانية تخضع حكومتها المنتخبة لرقابة مجلس الشعب ويتوقف بقاءها واستمرارها على ثقته بها. ولا شك أن التسيب وإهدار مال الشعب كان من الأسباب وراء دعوة الوفد لأن يعود الشعب إلى تملك الوطن.

2010

57. أهمية المؤسسية الديمقراطية في العمل الحزبي!

تفجرت في الأسابيع الأخيرة مشكلات في حزب الجبهة الديمقراطية الذي كان يمثل أملاً في قيام حزب ليبرالي ديمقراطي يسعى إلى تنشيط الحياة السياسية في مصر وتشجيع الأغلبية الصامتة من المصريين للمشاركة في العمل السياسي بحثاً عن مستقبل أفضل لمصر.

وقد كانت الموافقة السريعة للجنة شئون الأحزاب على الترخيص لحزب الجبهة الديمقراطية مثار تساؤلات وتعليقات ذهب بعضها إلى القول بأن الحزب الجديد هو مشروع متفق عليه بين أحد الداعين إلى تأسيسه والحزب الوطني الديمقراطي. ولكن كان البعض يستبعد تلك المقولة ويرى في الحزب الجديد انطلاقة لمجموعة من الناشطين السياسيين ومعهم فريق من شباب مصر وأبناءها المخلصين ويمثل نموذجاً جديداً لتكوين سياسي طال انتظاره. وكان رأي هذا الفريق الأخير أن الموافقة السريعة غير المسبوقة على الترخيص بحزب الجبهة الديمقراطية هي في الحقيقة تحدياً لقدرات الحزب واستنفار لطاقات مؤسسيه من أجل المسارعة إلى تفعيل برنامجه والالتحام بالمواطنين والمشاركة في بحث مشكلات الوطن وتقديم الأفكار والبدائل لحلها.

وكانت التجربة منذ الترخيص للحزب وحتى أسابيع قليلة غير إيجابية، وتعرض الحزب لأزمات متتالية تبلورت في استقالة بعض قياديه وتضاؤل دوره وغيابه تقريباً عن الساحة السياسية. ورغم محاولة قيادة الحزب استعادة الأضواء مرة أخرى من خلال المشاركة في صياغة وثيقة الائتلاف الوطني مع أحزاب الوفد والتجمع والناصري، فإن ذلك لم يفلح في تحسين صورة الحزب أو إعادة الحيوية إليه.

ثم ظهرت على السطح الخلافات بين قيادات الحزب وانتقلت إلى الفضائيات ووسائل الإعلام وكذلك النيابة العامة. وقضية حزب الجبهة الديمقراطية – برغم ما توفر له من عناصر متميزة وشخصيات لها تاريخ – هي في الحقيقة تعبير عن غياب

المؤسسية وتغلب الفردية والشللية في التكوينات السياسية المصرية، إذ تعاني معظم الأحزاب المصرية القائمة – قديمها وحديثها – من مشكلات تؤثر على كفاءتها وتحد من قدراتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وتنشأ أغلب تلك المشكلات من أسباب وعوامل داخلية كامنة أو ظاهرة، كما تنشأ مشكلات أخرى من عوامل ومؤثرات خارجية، ولكنها جميعاً تنجح في إحداث التفكك والفرقة والتردي في الأداء الحزبي نتيجة لغياب العوامل المؤسسية الديمقراطية التي تحمي البناء الحزبي وتوفر المعايير والآليات اللازمة لمواجهة المشكلات والحفاظ على تماسك الحزب واستمراريته.

إن المؤسسية الديمقراطية في العمل الحزبي هي النقيض من الفردية والشخصنة التي تختزل الحزب كله في شخص رئيس أو زعيم، وتهدر كافة العناصر الموضوعية والقيم والأهداف التي تربط الحزب بقاعدته الأساسية وهم أعضاءه وقاعدته الجماهيرية. إن ضمان فاعلية الأحزاب هي في التزامها بالنهج المؤسسي والالتفاف حول المبادئ والقيم والأهداف التي تحقق غايات ورغبات الجماهير، كما تتأكد فرص النجاح الحزبي وقدرته على التأثير في المشهد السياسي بابتعادها عن الممارسات الفردية والتزامها بجماعية القيادة والاحتكام إلى قواعد موضوعية تعبر عن أهداف الحزب وسياساته بدلاً من التوجه بتحيزات القادة أو المؤسسين ورغباتهم في التألق الإعلامي.

وتتضح المؤسسية الديمقراطية في حزب ما حين ينشأ بإرادة وتوافق مؤسسيه، وليس بقرار من فرد أو أفراد أومن سلطة حاكمة. وتتأكد المؤسسية الديمقراطية للحزب حين يلتزم المؤسسون على اختلاف مراتبهم ومواقعهم التنظيمية بأن الحزب منظمة تنشأ استجابة لرغبة مجتمعية، وليس لتحقيق منفعة أو مجد شخصي لمؤسسيه، وأن الحزب منظمة تسعى لتحقيق أهداف ونتائج لها مردود إيجابي على المجتمع، وليس لمجرد التواجد الشكلي في البناء السياسي للدولة.

إن الحزب - أي حزب - عبارة عن منظومة متكاملة من القيم والمبادئ والمعايير والنظم تتوافق مع قيم المجتمع ومبادئه وأعرافه السائدة، وليس مجرد شعارات التي لا يجري تفعيلها والالتزام بها. وبذلك يتوقف نجاح الحزب وتفعيل برامجه وتوجهاته على بناء مجموعة من الهياكل وعلاقات العمل تتيح لكافة أعضاءه فرصاً متكافئة للمشاركة في فعالياته وشغل مواقعه القيادية بالانتخاب الحر المباشر، وبذلك يمكن القضاء على آفة تصيب كثير من الأحزاب المصرية هي التنازع على المواقع القيادية وسعي بعض المتنازعين إلى تشويه صورة منافسيهم والعمل على إبعادهم أو إجبارهم على الابتعاد بوسائل مختلفة من الاستفزاز والتصعيد لقضايا شخصية بعيدة تماماً عن أغراض الحزب ومصالح الجماهير التي يدعي القائمون على تلك الأحزاب أنهم مهمومون بها.

ومن أسف أن كثيراً من قيادات الأحزاب المصرية - القديمة منها والناشئة - غير مؤمنين بأن الحزب منظمة يجب أن تسودها قيم وتوجهات الديمقراطية القائمة على الشفافية والمحاسبية والتقييم والمساءلة، وأن الجميع - أعضاء وقادة - سواء أمام قانونه الأساسي، يخضعون جميعاً للمساءلة من أعضاء الحزب فضلاً عن المواطنين جميعاً.

إن بعض قادة الأحزاب المصرية أو الساعين لاحتلال مناصب قيادية فيها يعتبرون أشخاصهم هي أساس الحزب، وأن قوة الحزب مستمدة من قدراتهم الشخصية وأنه لا حياة للحزب حال ابتعادهم عنه، فتراهم يتشبثون بمناصبهم ويقاتلون في سبيل المحافظة عليها ضاربين بعرض الحائط مبادئ الديمقراطية التي يتشدقون بها. إنهم لا يعيرون اهتماماً واحتراماً كافياً لأعضاء أحزابهم باعتبارهم أساس قوته وأصحاب السلطة والقرار فيه، وليسوا مجرد تابعين يوافقون على ما تقرره القيادة الحزبية. إن مصدر شرعية القيادات الحزبية هو اختيار الأعضاء لهم من خلال انتخابات شفافة

من بين مرشحين متعددين، ومن ثم تتناقض رغبة وسعي بعض الشخصيات الحزبية لفرض أنفسهم في مواقع القيادة مع مفهوم المؤسسية الديمقراطية.

ومن أخطر مشكلات الأحزاب المصرية انفصام علاقاتها بأعضائها على قلة أعدادهم في كثير من تلك الأحزاب التي لا يزيد عدد الأعضاء في كثير منها عن بضع مئات لا تكاد تصل في أقصى حالاتها إلى بضعة آلاف معدودة. إن الأساس في البناء الحزبي المؤسسي هو ارتباط الحزب بأعضائه ومؤيديه والمؤازرين له، وليس بأشخاص مؤسسيه وقياداته. وبذلك فإن مواقف الحزب وتوجهاته ينبغي أن تصدر عن القيم والمبادئ والأهداف التي يرتضيها الأعضاء، وهم القاعدة الأساسية للحزب، وليس عن تحيزات أو رؤى شخصية للقيادات الحزبية - جميعها أو بعضها - . وبناء على هذه التوجهات المؤسسية الصحيحة تتوفر للحزب إمكانيات الحركة والتطور في الأداء وزيادة التأثير في الواقع السياسي نتيجة لتوافق أعضاءه من خلال تشكيلاته وآلياته الديمقراطية، وانصياع قياداته لمطالبهم ومصالحهم عن رغبات طوائف الشعب واحتياجاتهم ، وتجنب التجمد والتقولب والانحصار فيما يقرره القادة. ولعلي أضرب مثالاً بتجربة دعوة حزب الوفد لإدارة حوار مع أحزاب أخرى للتوصل إلى صيغة توافق وطني، فقد صدرت دعوة حزب الوفد بناء على قرار من الهيئة العليا للوفد، بينما سارع قياديون من أحزاب أخرى للحوار من دون عرض الأمر على تشكيلات أحزابهم المنتخبة أو الاعتناء حتى بإعلان ذلك التوجه من جانبهم لأعضاء أحزابهم الذين علموا عن مشاركة أحزابهم في الحوار من الصحف شأنهم شأن أي مواطن من غير أعضاء تلك الأحزاب.

إن من أخطر مظاهر غياب المؤسسية في الأحزاب المصرية ما نشاهده من اختزال الحزب في شخص رئيسه أو الساعي لاحتلال موقع الرئيس. فترى رئيس الحزب أو المتطلع للرئاسة منشغل طول الوقت بالظهور الإعلامي وطرح تصوراته وآراءه مؤكداً المقولة الشهيرة " أنا الحزب والحزب أنا". ويؤدي هذا التوجه لشخصنة الحزب

واختزاله في رئيسه إلى تغلب الانفرادية في القرار والميل إلى تركيز السلطة في يد هذا الرئيس أو الساعي للرئاسة، بما يعطل آليات الحزب الديمقراطية ويجمد تشكيلاته المؤسسية، ومن ثم انصراف العناصر الواعدة من أعضاءه عن المشاركة في فعالياته التي يوظفها رئيسه في خدمة تحقيق ذاته وتطلعاته الشخصية. كما يؤدي هذا التوجه الشخصاني إلى تغييب الفرص المتكافئة لظهور قيادات حزبية قادرة على العمل والعطاء وكسب ثقة الأعضاء، وتجد تلك الأحزاب تشكو من فقر القيادات وعدم وجود من يحل محل رؤساءها إذا أعجزهم المرض أو غيبهم الموت وهو آت لا محالة! إن إعمال قواعد المؤسسية والالتزام بمبدأ شغل المناصب القيادية بالانتخاب من بين مرشحين متعددين ولفترة محددة لا يتجاوزها شاغل المنصب القيادي. إن الاحتكام أساساً إلى صندوق الانتخابات لاختيار القيادات من بين أعضاء الحزب هو الضمان الرئيسي لتجنب الصراعات والمنازعات بين الأفراد على شغل المناصب.

إن علاج مشكلات الأحزاب المصرية وتفعيل دورها في تطوير الحياة السياسية وإحداث تأثير إيجابي لحل مشكلات الوطن يتطلب تأكيد عناصر التنظيم المؤسسي للأحزاب التي تعتمد مبادئ ومفاهيم الإدارة العلمية والفكرة الديمقراطية والتي تتركز في أن الحزب آلية لتحقيق أهداف ورغبات أعضاءه وضمان مشاركتهم الفاعلة في تقرير توجهاته ومواقفه. وتتبلور أهم مظاهر المؤسسية الديمقراطية الواجبة في أحزابنا في ضرورة تأكيد دور أعضاء الحزب باعتبارهم قاعدته التنظيمية الأساسية ومصدر كل السلطات فيه، وتنظيم فعالياتهم وتمكينهم من ممارسة واجباتهم بطريقة ديمقراطية من خلال تشكيلات الحزب المبينة في لائحته الأساسية والمعتمدة من جمعيته العامة [كل الأعضاء]. ومما يدعم التكوين المؤسسي لأي حزب تنمية فرص التكامل والتواصل بين تشكيلات الحزب على المستوى الوطني والفروع والوحدات المحلية كأساس في تنسيق المواقف وحشد الجهود من أجل تأكيد قيم الحزب وترسيخ وجوده في ساحات العمل الوطني والأنشطة المحلية.

ومن أهم مظاهر المؤسسية الحزبية أن تلتزم مؤسساته وتشكيلاته بتخطيط فعالياته وإتباع أساليب الإدارة العلمية والتخطيط الإستراتيجي لتوجيه أنشطة الحزب وتحديد مواقفه في مختلف القضايا، وتجنب القرارات العفوية أو الفردية، بما يتطلبه ذلك من التزام قواعد ومعايير العمل الديمقراطي في إدارة الاجتماعات الحزبية وتنظيم المداخلات واستقصاء الآراء واتخاذ القرارات، ووجود آلية مؤسسية لإدارة الأزمات بمنهجية علميـــــة.

وتستكمل الأحزاب المعارضة مقوماتها المؤسسية الديمقراطية بتشكيل حكومة ظل من بين أعضاءها تمارس دوراً مهماً في دراسة أوضاع الوطن وتحليل مشكلاته وابتكار حلول لها. وتتولى حكومة الظل ترجمة أهداف الحزب وسياساته ومواقفه إلى برامج متكاملة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ومعالجة كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتخطط لتحقيق الحرية والعدالة وتعميق الديمقراطية في البلاد. كما تعد حكومة الظل مشروعات القوانين واللوائح في كافة مجالات العمل الوطني وتنسيق متطلبات تنفيذها حال إصدارها، كما تبدي رأيها فيما تقدمه الحكومة القائمة من تشريعات وما تصدره من قرارات، وتقدم البدائل الأفضل من وجهة نظر الحزب.

وأخيراً، يعتبر وجود نظام وآليات محددة لتقييم الأداء الحزبي من أهم مقومات المؤسسية الديمقراطية في الأحزاب، وذلك لضمان التعرف أولاً بأول على تقييم الأعضاء لأداء الحزب وفعاليته على مختلف المستويات وفي جميع المجالات، ومن ثم الكشف عن الأخطاء أو التجاوزات وتحليل أسبابها واتخاذ الإجراءات النظامية لعلاجها ومنع تكرارها [أو منعها من الأساس]. ومن مزايا تقنين أسلوب واضح وشفاف لتقييم الأداء الحزبي أن يعلم قادة الحزب أنهم ليسوا بمنأى عن المساءلة والمحاسبية، كما يتأكد للأعضاء أهمية دورهم في توجيه الأداء الحزبي ومسئوليتهم عن التزام الحزب بأهدافه ورسالته في خدمة جماهيره والوطن عامة.

ويشمل التقييم أداء جميع تشكيلات الحزب وقياداته في جميع المستويات التنظيمية ومدى إيجابية أعضاءه ومشاركتهم في فعالياته. كما يتجه التقييم لتحديد فاعلية السياسات والبرامج الحزبية في مختلف مجالات العمل الوطني، ومدى كفاءة وفعالية الحزب في الانتخابات العامة وجميع عمليات الانتخابات التي يشارك فيها، وتقييم أداء هيئاته البرلمانية في المجالس التشريعية.

ومن أهم مجالات التقييم تحليل فاعلية الإعلام الحزبي وقياس مدى تأثيره في تشكيل الرأي العام. وفي النهاية فإن التنظيم العام للحزب وهياكله ولوائحه ونظم العمل به وكوادره الإدارية والتخصصية تخضع جميعها للتقييم المستمر وبناء على نتائجه تتحدد مجالات وخطط التطوير الحزبي.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

58. أيها المصريون.....تذكروا!

يبدو لي أن الآلة الحكومية من وزارات وهيئات وأجهزة كانت في موقف الاستعداد انتظاراً لانتهاء الرئيس من إلقاء خطابه معلناً اختتام فعاليات المؤتمر التاسع للحزب منذ أيام قليلة. فقد انطلقت الحكومة بكل قوتها في عمل مذهل لتنفيذ توصيات المؤتمر من الألف إلى الياء- كما أكد الرئيس في حواره مع رئيس تحرير صحيفة المساء - بشكل يوحي بالخير العميم لكل المصريين بلا استثناء. والمتابع للإعلام الرسمي للدولة هذه الأيام لا يكاد يلتقط أنفاسه من سرعة الحركة والنشاط البادي على الساحة الوطنية، فرئيس الوزراء يعلن أن الاقتصاد المصري بدأ يسترد عافيته وأن نتائج الإصلاحات الاقتصادية سوف تظهر بلا تردد حيث " ارتفعت معدلات التنمية في كل المجالات". ومع تلك البشرى وعد رئيس الوزراء بأن يشعر المواطن المصري بعائد هذه الإصلاحات بعد أن تنتهي الحكومة من "بحث البرامج التنفيذية والتشريعية لترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية". وقرر رئيس الوزراء في خطابه أمام مجلس الشورى في افتتاح دورته البرلمانية الجديدة أن ارتفاع الأسعار يقابله في الوقت نفسه ارتفاع في الدخول، وأن الحكومة تسعى وتأمل [لاحظ أن الحكومة لن تكتفي بالسعي ولكنها أيضاً تأمل] في أن يزيد معدل ارتفاع الدخول على معدل ارتفاع الأسعار في الفترة المقبلة، كما أعرب في أن يصل الدعم لمستحقيه. والآن يا أيها المصريون لماذا هذه الشكوى من ارتفاع الأسعار طالما أن دخولكم ترتفع هي الأخرى؟ ولماذا أنتم هكذا ناكرين للجميل بينما الحكومة تسعى وتأمل في أن ترتفع دخولكم بمعدل يزيد على معدل ارتفاع الأسعار في الفترة المقبلة التي لم يحددها قرار السيد رئيس الوزراء ولكنها آتية إن شاء الله وكل آت قريب!

ويا محدودي الدخل ومستحقي الدعم أبشروا فقد خصتكم حكومة الحزب بعناية فائقة، فقد بدأت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ مشروعين لتحديد من أنتم يا مستحقي الدعم. يتضمن المشروع الأول حسب

تصريحات وزير التنمية الإدارية إنشاء قاعدة بيانات الأسرة الذي يتم على مرحلتين الأولى إدخال بيانات جميع مستحقي البطاقة التموينية وتنتهي هذه المرحلة أوائل مايو المقبل [أي بعد سبعة أشهر تقريباً]، والمرحلة الثانية تستغرق ثلاث سنوات [وليس أشهر] لإعداد البحث الاجتماعي الميداني لتحديد الأسر التي تحتاج إلى دعم سلعي ومادي. والمشروع الثاني إصدار البطاقات الذكية [التموينية] ل 11 مليون أسرة وهم المستفيدون من السلع التموينية التي سيبدأ الصرف بها اعتباراً من أول مارس المقبل في 8 محافظات هي بني سويف وبورسعيد والشرقية وسوهاج والمنوفية والأقصر والسويس، وحي المعادي بالقاهرة. والغريب في الأمر أن الحكومة تعلم أن هناك 11 مليون أسرة تستحق الدعم السلعي وتصرف السلع التموينية بالبطاقات فلماذا البحث الجديد الذي سيستغرق 3 سنوات لإعادة تحديد هؤلاء المستحقين مرة أخرى؟ وهل المحافظات السعيدة التي سيبدأ محدودو الدخل بها في صرف السلع التموينية بالبطاقات الذكية هي المحافظات الأكثر فقراً والتي كشف عنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مؤخراً؟ لقد حدد الجهاز أفقر ألف قرية وأفقر قرية على الإطلاق التي وصلت نسبة الفقر فيها إلى 100% وهي قرية بمحافظة البحيرة، كما أكد الجهاز أن إجمالي الفقراء في الألف قرية الأكثر فقراً يبلغ 10.5 مليون مصري ومصرية وأن محافظات الصعيد لها نصيب الأسد من هذا الفقر ومنها محافظة المنيا التي استأثرت وحدها ب316 قرية من الألف الأكثر فقراً واحتلت بذلك الترتيب الثاني في نسبة الفقر. وتلك المعلومات معلنة في شهر أغسطس الماضي عن نتائج تعداد السكان لعام 2006، فلماذا تتجاهلها الحكومة وتبدأ من أول الطريق؟

وإذا كانت محافظة القاهرة عاصمة المحروسة لن يشملها مشروع البطاقات الذكية إلا حي المعادي – ربما لأن غالبية قاطنيه هم من الأمريكيين والأوروبيين والإسرائيليين الفقراء – فقد عوضها السيد محافظها بأنه سيتم [لا حظ حرف س

الذي يسبق كلمة يتم!] وضع خطة عاجلة [لاحظ أيضاً كلمة عاجلة] لاستكمال تطوير المناطق العشوائية حيث تجري أعمال التطوير وفقاً للبرنامج المعد لهذا الغرض ولم يبق من المناطق العشوائية التي تضم 81 منطقة سوى 4 مناطق يجري الإعداد لاستكمالها حيث تم تطوير 68 وإزالة 13 منطقة وبذلك تكون القاهرة خالية من المناطق العشوائية غير المطورة. وكم كنت أتمنى أن يبين تصريح السيد محافظ القاهرة ما هي تلك المناطق الباقية من غير تطوير، كما يبين لنا ماهية التطوير الذي شمل 68 منطقة عشوائية. وأليس من حقنا نحن المصريين أن نعيش في عاصمة خالية من المناطق العشوائية أساساً؟ أم أنه من باب التقدم والتحديث أن تضم قاهرتنا مناطق عشوائية مطورة على وزن الرغيف المطور؟

ويبدو أن حي المعادي بشرق القاهرة على موعد مع التطوير والتحديث، فقد أعلن وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه سيتم [مرة أخرى يظهر الحرف الشهير س قبل يتم]البدء فوراً [هذه المرة أضيفت كلمة فوراً بدلاً من عاجلة التي استخدمها محافظ القاهرة] في تنفيذ المرحلة الأولى للمنطقة الاستثمارية الأولى للأعمال التكنولوجية والتي ستستخدم في تطوير صناعة مراكز الاتصال - " الكول سنتر" حسب توضيح الوزير لمن لا يعرف ما هي مراكز الاتصال- وسوف تنتهي هذه المرحلة خلال عام [لم يحدد الوزير متى يبدأ ومتى ينتهي ذلك العام] ولعله يقصد العام الحزبي قياساً إلى العام الهجري والعام الميلادي والعام الجامعي، ومن ثم نتوقع أن تشتمل موضوعات المؤتمر العاشر للحزب على إفادة حول هذا الموضوع!

ونظراً لأن سكان مصر هم سبب البلاء والتخلف الذي تعانيه البلاد إذ يلتهمون عائد التنمية ولا يتركون منه شيئاً، فقد " بدأت جهات وهيئات الدولة المعنية بمواجهة مشكلة الزيادة السكانية وعلى رأسها المجلس القومي للسكان في تحديد خطة العمل والتحرك السريع [جديدة السريع وهي أفضل من العاجل والفوري] وفقاً لإستراتيجية السياسة السكانية التي تستند إلى أن مواجهة المشكلة تمثل توجهاً

سليماً لحل المشكلات التي يواجهها مجتمعنا وذلك على ضوء توجيهات الرئيس حسني مبارك وبناء على ما طرحه في الجلسة الختامية للمؤتمر التاسع للحزب الوطني، حيث أكد ضرورة الاعتراف بأن الزيادة السكانية تلتهم أولاً بأول جانباً كبيراً من عوائد الإصلاح والتنمية". هل فهمتم شيئاً يا أيها المصريون الزائدون الملتهمون لعوائد التنمية؟ ذلك والله ما كتبه محمد جمال أبوزيد محرر الأهرام يوم 8 نوفمبر صفحة رقم 9 تحت عنوان " خطة تحرك سريع لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية". والطريف أن المحرر أورد ما أكده اللواء خليفة فرغلي مقرر المجلس القومي للسكان رئيس اللجنة التنفيذية " أن الرئيس مبارك يضع هذه المشكلة ومواجهتها في أولويات الاهتمام باعتبار أن ذلك يمثل التوجه السليم لكل المشكلات التي يواجهها مجتمعنا لا سيما المشكلة الاقتصادية والواقع الاجتماعي الراهن. وقال إن هذا الاهتمام ركز على ضرورة تفعيل دور المجلس القومي للسكان واستعادة دوره في مواجهة المشكلة على المستوى المركزي ومستوى فروعه بالمحافظات". هل فهمتم شيئاً أيها المصريون؟ وهل وضح لكم الآن ما يدبر لكم أيها العشوائيون المتزايدون غير منضبطي الصحة الإنجابية؟ إن لم تكونوا قد فهمتم رغم كل ما التهمتموه من عوائد التنمية، فقد كشف اللواء مقرر المجلس القومي للتخلص منكم أيها السكان -عن عناصر الخطة التي ستعيد للمجلس الموقر دوره حيث قال حسب ما أورده محرر الأهرام المشار إليه أن " الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة والسكان يولي اهتماماً كبيراً بتفعيل دور المجلس، حيث أصدر تعليماته بضرورة توفير وسائل تنظيم الأسرة خاصة بالمناطق العشوائية والريفية وتأهيل الأطباء والرائدات الريفيات القائمين على هذه الخدمة... مع توسيع خيارات وسائل تنظيم الأسرة المقدمة حالياً". لا يملك الإنسان إذ يقرأ هذا الكلام إلا أن يجأر بالشكوى إلى الله فالشكوى لغيره مذلة. ماذا تريد الحكومة وحزبها أن تفعل بالسكان في هذا البلد الطيب؟ هل يريدون التخلص منهم؟ ألا تعلم الحكومة أن هناك دولة عظيمة متطورة

اسمها الصين تضارع الدول المتقدمة اقتصادياً في أوروبا وأمريكا وتنافس على صدارة الاقتصاد العالمي ويبلغ عدد سكانها ما يزيد عن مليار وربع إنسان نجحت في استثمار طاقاتهم وحققت بهم تفوقاً ملحوظاً في جميع المجالات وأصبح العالم يتوقع أنها ستكون القوة الاقتصادية الأولى في العالم في عام 2020 [حقيقة وليس هزلاً]. ألم تسمع الحكومة عن دولة بدأت مسيرتها للتنمية الاقتصادية مع مصر في ذات الفترة تقريباً وهي الهند التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار إنسان، ومع ذلك فقد حققت الاكتفاء الذاتي في الغذاء وفي مقدمته القمح، وصنعت الطائرات وأصبحت تصدر ما تزيد قيمته عن 20 مليار دولار سنوياً من البرمجيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات؟ وبالمناسبة فقد جاء ترتيب الصين متقدماً عن مصر في تقرير التنمية البشرية لعام 2006 إذ كان ترتيبها 81 من 177 دولة بينما جاءت مصر في المرتبة 111. وبرغم الفارق الهائل في عدد السكان بين الهند ومصر وما يمكن تصوره من جهود خارقة تقوم بها الحكومة الهندية لتحسين مستويات الحياة لأبناءها، فقد جاءت الهند في الترتيب 126 وهو ليس بعيداً عن ترتيب مصر.

وقد شارك في سباق تنفيذ توصيات المؤتمر التاسع للحزب الوطني كافة الوزارات وتبارت جميعها في إطلاق التصريحات من عينة سوف يتم خلال الفترة المقبلة. والقارئ لصحافة الحكومة هذه الأيام يتساءل ألم تكن تلك الحكومة قائمة قبل انعقاد ذلك المؤتمر التاسع؟ ألم تأت هذه الحكومة إلى الحكم في العام 2004 وتقدمت بثلاث بيانات إلى مجلس الشعب أفاضت فيها في شرح ما سوف تفعله لخدمة الوطن وأصحابه المصريين؟ أليس من حقنا أن نسأل فيم كانت جهود تلك الحكومة خلال سنوات أربع مضت - ناهيك عن كل حكومات الحزب التي سبقتها - ؟ أليس من واجب الحكومة أن تفسر لنا كيف استمر الفقر وتفاقم ليشمل أكثر من 20% من السكان حسب تصريح وزير التنمية الاقتصادية لصحيفة "الأهرام" الحكومية في 19 أغسطس 2007 حيث قال أن نسبة الفقراء في مصر تبلغ نحو 20

في المائة بما يعادل 14 مليون مصري، وإن 3 في المائة فقط منهم يعيشون تحت خط الفقر، مشيرا إلى أن الحكومة تعترف بوجود مشكلة الفقر ولا تتحرج منها وتسعى إلى قياس حجمها بأساليب علمية. أليس من حقنا أن نسأل الحكومة كيف نشأت العشوائيات واستمرت وتفاقمت عبر السنوات الماضية حتى وصلت إلى أهم أحياء القاهرة والجيزة وكافة محافظات مصر، ولماذا لم توضع خطط التحرك السريع والعاجل والفوري للقضاء على أسبابها وتأمين ظروف الحياة الكريمة لسكانها بدلاً من تشريدهم كما حدث لأهالي قلعة الكبش وعشوائيات حلوان وغيرها؟ أليس من حقنا كمصريين أن نذّكر الحكومة أنها خصصت ما يزيد عن 800 مليون جنيه من أموال المنح والمعونات الأجنبية لتنفيذ مشروع أطلقت عليه اسم مشروع " شروق" لتطوير العشوائيات وكان ذلك في عهد حكومة د. عاطف صدقي رحمة الله عليه وقامت على تنفيذه وزارة التنمية الريفية التي شغلها في ذلك الوقت د. محمود شريف إن لم تكن الذاكرة قد خانتني؟ أليس من حق المصريين أن يتحفظوا في تقبل كل ما يطرح عليهم من أنباء اهتمام الدولة بهم وأنهم يحتلون المرتبة الأولى في اهتمام الحكومة، وهم في نفس الوقت يعانون الأمرين في الحصول على رغيف الخبز ويقفون صفوفاً متراصة أمام المخابز يكادون يتسولون الرغيف " المدعم"؟ ألا يتعجب المصريون وهم يقرأون أخبار مئات الشباب الغرقى أمام سواحل إيطاليا وغيرهم ممن تم إنقاذهم أمام سواحل اليونان ويتابعون بكل الحسرة أنباء ما يلاقيه أبناءهم وإخوانهم من مهانة وسوء معاملة في دول شقيقة ذهبوا إليها بحثاً عن فرصة العمل التي افتقدوها في وطنهم؟ لماذا يغامر الشاب المصري بحياته هرباً من المحروسة إذا كان يجد فيها مجرد الأمل في فرصة وليست الفرصة ذاتها؟ ألا يطالب المصريون حكومتهم وحزبها أن تكون تصريحات المسئولين أقل استفزازاً وأن تحترم عقولهم فيما تطرحه من آمال ووعود تقترب من مستوى الخيال؟

إن تلك التصريحات المتوالية التي شغلت صفحات كاملة من صحف الحكومة منذ انتهى مؤتمر الحزب الوطني هي التزام في عنق الحكومة ينبغي أن تقدم عنه حساباً شهرياً موثقاً بالأرقام الحقيقية ومدعوماً بالصوت والصورة حتى يتيقن المصريون أن ما يقال حق. لن يكتفي المصريون بالاستماع إلى رئيس الوزراء يصرح بأنه تم استخدام 76 مليار جنيه من حصيلة الخصخصة وبيع أصول الدولة في إقامة مشروعات، بل هم ينتظرون أن تسمى تلك المشروعات ويعرض عليهم ما خصص لكل منها من أموال وما تم تحقيقه من تطوير. لا يكفي أن تقول الحكومة أنه قد تم تخصيص 5 مليارات من الجنيهات لتطوير مرفق السكك الحديدية بينما المصريون يشاهدون بأعينهم ويعانون بأنفسهم حال القطارات والمحطات وتدني مستوى الخدمة في هذا المرفق الحيوي. لا يكفي المصريون أن يستمعوا إلى أهازيج الوزراء والمسئولين تزف لهم بشرى مؤشرات النمو الاقتصادي وشهادات المنظمات الدولية بقوة الاقتصاد المصري ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن المصريين يأملون في الحصول على عائد حقيقي لذلك النمو يتمثل في فرص عمل للمتعطلين منهم، ومسكن يحترم حقوق الإنسان ويحافظ على كرامته، وخدمات تعليمية وصحية وماء للشرب ومرافق للصرف الصحي والطرق والنقل تحترم آدميتهم وتعترف بأنهم أصحاب الحق الأصيل في هذا الوطن، وأنهم أساس نموه وتقدمه، وأنهم قد سئموا الخطاب الرسمي الذي يعيّرهم ليل نهار بأنهم كارثة على الوطن!

لقد أورد الرئيس حسني مبارك عدداً من التساؤلات المهمة في خطابه أمام الجلسة الختامية للحزب الوطني، قال سيادته" طرحنا رؤية لمستقبل الوطن.. فما السبيل للإسراع بتحقيقها؟ وقال سيادته" نجتاز مرحلة انتقالية على طريق الإصلاح.. فكيف نتغلب على تحدياتها؟، وقال سيادته" اقتصادنا تجاوز سنوات الركود.. فأين نحن مما كنا عليه منذ 5 سنوات؟، وقال سيادته" قطعنا شوطاً طويلاً بخطوات واثقة .. فما هي خطواتنا المقبلة؟، وقال سيادته" كيف نحقق عدالة توزيع ثمار التنمية.. وماذا

عن تنمية سيناء والصعيد؟، كما قال سيادته" كيف نرتقي بما نقدمه للمواطنين من خدمات؟

وأتصور أن المعنيّ بالإجابة عن تساؤلات الرئيس هما الحكومة والحزب الوطني وقد كان رموزهما حاضرين في تلك الجلسة ومشاركين بفعالية واضحة في التصفيق وإبداء التأييد الكامل لكل ما ذكره الرئيس. وكنت أتوقع بدلاً من ذلك السيل المنهمر من التصريحات الوردية، أن تقدم الحكومة والحزب برامج واضحة محددة التوقيت والتكلفة ومصادر التمويل وتقدير للعائد تجيب عن كل ما طالب به الرئيس في تساؤلاته المهمة.

كنت أتصور أن تسارع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية – التخطيط سابقاً – أن تعيد النظر في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعيد حساباتها وتطالب الوزارات المختلفة بمراجعة برامجها وخططها لتحقيق طلبات الرئيس التي هي في الواقع ما يطالب به المصريون، وأن تتقدم الحكومة إلى مجلس الشعب بخطة معدّلة تبين للناس ما سوف يتم تحقيقه لا أقول حتى 2011 بل حتى موعد المؤتمر القادم للحزب الوطني، على أن يتم الالتزام بتلك الخطة سواء بقيت الحكومة أم أصابها تغيير أو تعديل.

كذلك أتصور أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى السياسية والمجتمعية مطالبة بألا تكتفي بالنقد والاعتراض علىما تقوله الحكومة وحزبها، بل يجب أن تعيد صياغة برامجها التي تطرحها في مواجهة التوجهات الحكومية لتوفير الإجابة الصحيحة عن تلك التساؤلات وغيرها مما يتصل مباشرة بمستقبل المصريين وحقهم في تقرير مصير الوطن واختيار توجهاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل ديمقراطية صحيحة.

وأنتم أيها المصريون تذكروا كل ما قيل وما سيقال وحاسبوا الحكومة والحزب واثبتوا للجميع أنكم شعب لا ينسى.

والله المستعان.

2008

59. بالله عليكم... لا تخصخصوها![4]

أثارت خصخصة وبيع بنوك مصر للأجانب شجون وهموم المصريين الذين يتابعون بقلق وانزعاج تسرب الثروة الوطنية وقطاعات الاقتصاد الوطني الحيوية إلى ملكية الأجانب. وإذ أؤيد تماماً ضرورة الحفاظ على قطاع المال المصري في أيدي المصريين، فإنني أترحم على رائد الاقتصاد الوطني طلعت حرب باشا الذي أسس النهضة الاقتصادية المصرية الوطنية. واتساقاً مع الرأي المنادي بأن الخصخصة لا يجب أن تعني فقط البيع للأجانب، بل هي في الأساس نقل الملكية من الدولة إلى مواطنيها باعتبارهم أصحابها الحقيقيين، فإني أطرح قضية أخرى في نفس السياق، فقد نشرت صحف الخميس 12 أكتوبر 2006 قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية. ولمن لا يعرف فإن الشركة الشرقية هي الشركة الكبرى المنتجة للسجاير في مصر والشرق الأوسط، وقد أنشأت في عام 1920 ثم خضعت للتأميم وتحولت إلى شركة تابعة وفق القانون رقم 203 لسنة 1991. وقد أثار نشر نتائج أعمال الشركة عن عام 2006/2005 خوفي وجزعي على الشركة حيث أنها واحدة من الشركات المرشحة للخصخصة والتي تقع ضمن مجموعة الشركات التي وصفتها وزارة الاستثمار في موقعها على الإنترنت بأنها" هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البتروكيماويات والأسمدة. وقد تكوّن انطباع سلبي - هكذا تقول الوزارة - مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع."، فالوزارة تنفي الشائعات التي تروّج أن مثل هذه الشركة غير قابلة للبيع، ومن هنا خوفي على تلك الجوهرة المرشحة للبيع ليخطفها مستثمر أجنبي رئيسي

[4] نُشر هذا المقال في صحيفة الأسبوع عام 2007.

في صفقة رديئة تكرر مأساة شركة عمر أفندي وبنك الإسكندرية ومن قبلهما حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للشركة المركز المالي ونتائج الأعمال عن السنة المنتهية في 2006/6/30 وكانت خلاصتها كما يلي:

- مبيعات نقدية ومتحصلات من العملاء 7013 مليون جنيه، وضرائب مسددة للدولة 1251 مليون جنيه، علماً بأن الشركة تقوم بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية وتم فحص ميزانياتها ضريبياً حتى عام 2005/2004، فالشركة مصدر مهم لإيرادات الضرائب على الدخل وضرائب الدمغة والمرتبات والمبيعات.
- إجمالي قيمة الأصول الثابتة 2.8 مليار جنيه، منها أراض قيمتها 220 مليون جنيه - وجميعها مملوكة للشركة ولا يوجد عليها منازعات قضائية - ، مبان وإنشاءات 423 مليون جنيه، آلات ومعدات 1871 مليون جنيه، فضلاً عن وسائل النقل والعدد والآلات والأثاث ومعدات المكاتب.
- بلغ إجمالي مجمع الإهلاك 1520 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح سنوياً لمقابلة ما يقع على الأصول الثابتة من تناقص في القيمة نتيجة الاستخدام.
- بلغت المخصصات 512 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح السنوية لمواجهة مشكلات مثل هبوط أسعار الأوراق المالية أو تغير قيمة العملات الأجنبية والديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من الأمور التي قد تسبب خسائر للشركة.
- حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ 508 مليون جنيه بينما رأس المال المصدر والمدفوع 375 مليون جنيه، أي أن الأرباح الصافية بلغت 135% من رأس المال. كما بلغت نسبة الأرباح الصافية 31% من إجمالي الاستثمار وقدره 1606 مليون

جنيه [بهذا المعدل تتمكن الشركة من استرداد إجمالي الاستثمار كل 3 سنوات تقريباً].

- بلغت الاحتياطيات 1.6 مليار جنيه، ما يعادل تقريباً 4 أمثال رأس المال المصدر والمدفوع.

وأنا أتساءل - وفي ظني أن كل المصريين يشاركونني هذا التساؤل - لماذا يباع مثل هذا الصرح الاقتصادي الهائل الذي يملكه شعب مصر؟ وبكل الموضوعية والتجرد، ومن دون التشكيك في صدق نوايا القائمين على برنامج بيع الأصول – آسف أقصد إدارة الأصول كما يسمونه – أتمنى أن يقنعني أحدهم – ويقنع شعب مصر– أن بيع مثل هذه الشركة هو الحل الوحيد! ويا حبذا لو تكرم هذا المسئول وشرح لنا ما هي المشكلة التي سيحلها بيع الشركة الشرقية! وأشير إلى قضية مهمة قد تكون غائبة عن مسئولي بيع شركات قطاع الأعمال العام، أنه إذا تم بيع الشركة الشرقية فكيف للحكومة أن تتخذ قراراً بعد ذلك بزيادة أسعار السجاير حتى تحصل على تمويل إضافي لبرامجها ومنها مثلاً تطوير التأمين الصحي كما أعلن وزير الصحة في بعض تصريحاته؟

وبهذه المناسبة دعونا نستعرض بعض الملامح المهمة من برنامج الخصخصة، فقد بدأ البرنامج في العام 1991 باعتباره جزءاً من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار التوجه للتحول إلى اقتصاد السوق وتسليم قيادة الاقتصاد الوطني إلى القطاع الخاص. وفي البداية كانت الدولة تعلن أن الخصخصة هدفها التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة والتي لا ينبغي أن تستمر في الملكية العامة، وكان التصور أن القطاع الخاص أقدر على تصحيح أوضاع تلك الشركات وإدارتها بأساليب أفضل تنقلها من حالة الخسارة إلى الربح، وأن الحكومة – وهذا حق- ليست مؤهلة ولا من وظائفها أن تدير شركات وتباشر أنشطة إنتاجية -. كما كانت الدولة تعلن وتؤكد أن هناك شركات ومجالات إستراتيجية لن تكون محلاً للخصخصة.

ولكن تغير هذا التوجه الإستراتيجي وتراجعت الدولة عن التمسك بما كانت تطلق عليه المشروعات الإستراتيجية وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007" ،والمعنى الواضح أن الحكومة تتنصل من وعدها السابق بعدم بيع تلك الشركات الإستراتيجية. كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها." [البنط الأسود من عندي لإيضاح حجم الكارثة التي تبشرنا بها وزارة الاستثمار.

وفي ظل هذا التوجه الجديد أصرت الحكومة على بيع حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي والذي اشتراها بنك كاليون الفرنسي [ومن المساهمين فيه وزراء في الحكومة الحالية وتمت عملية الشراء وهم في مناصبهم الوزارية!] وأصبح الآن يعرف باسم كريدي أجريكول ، ثم تم بيع بنك الإسكندرية ذاته إلى بنك سان باولو الإيطالي ليصبح للبنوك الأجنبية ما يزيد عن 19% من القطاع المصرفي الوطني وبذلك خرج من شريحة بنوك القطاع العام بنك مهم كان له دور مهم في تمويل الصناعة المصرية، كما تم بيع الجانب الأكبر من بنك الدلتا الدولي إلى مجموعة بنوك خليجية. وقد كان الجهاز المصرفي مصرياً خالصاً ومملوكاً ملكية تامة للدولة منذ تأميم البنوك في 1961، مما يجعل تراجع الملكية العامة وملكية المصريين عامة للبنوك أمراً يثير القلق نظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شراءها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة

المالية من سندات على الدولة. كذلك حققت الحكومة نزوتها الجامحة في بيع كل شيء، وتخلصت من شركة عمر أفندي بقيمة زهيدة بالقياس لما يمكن تحقيقه من أرباح حال وضعت تلك الشركة تحت إدارة محترفة واعية وفي إطار محفظة استثمارات لمالك جدير بتلك الملكية حريص عليها وعلى تنميتها، وليس مالك يفرط فيها من دون محاولة لإصلاحها - وهو المتسبب أساسا فيما أصابها من تدهور بالإهمال والتقييد وسوء التوجيه-.

لقد بلغت عمليات الخصخصة منذ بدايتها وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة. وتثير هذه المعلومات سيلاً من الأسئلة تطرح نفسها بقوة ولا تجد إجابات شافية من جانب القائمين على بيع قطاع الأعمال العام: ماذا حققت الخصخصة من فوائد للاقتصاد الوطني ؟ وهل نجحت في حل أي مشكلة من مشكلات مصر المحروسة؟ هل انخفضت البطالة؟ هل تحسن مستوى المعيشة لملايين الفقراء من المصريين؟ هل أدى تخفف الحكومة من مشكلات القطاع العام إلى تحسن أداءها في قطاعات العمل الوطني الأخرى؟ هل نجحت الحكومة في تخفيض عجز الموازنة؟ هل اتجه الدين المحلي العام إلى الانخفاض؟ هل أعادت الحكومة جانباً من فوائض التأمينات الاجتماعية والبالغة ما يقرب من 300 مليار جنيه التي استولت عليها عبر سنوات طويلة من دون حتى أن تسدد الفوائد المستحقة عليها؟ هل تمكنت الحكومة من تسديد قيمة السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمي بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي [وفي قول آخر 3 مليار دولار] والتي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد - واستمات وزير ماليته د. مدحت حسنين في الدفاع عنها أمام مجلس الشعب - وبمتوسط سعر فائدة

يصل إلى 8% في وقت كانت الفائدة فيه على الدولار لا تتجاوز 2% ؟ وقد قيل وقتها في تبرير هذا السفه أنه لتأكيد ثقة العالم في الاقتصاد المصري!!!

إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة السابقة هي بالنفي. فلم تحقق الخصخصة وعائداتها أي مساهمة تذكر في تحسين الواقع الاقتصادي المتردي في البلاد، بل إنها فضلاً عن ذلك ساهمت في خلق مشكلات جديدة وتعميق أخرى كانت موجودة. فقد واكب عمليات الخصخصة التوسع في تطبيق نظام المعاش المبكر للتخلص من العمالة والتخفيف عن المستثمرين الذين يشترون شركات قطاع الأعمال العام. وقد انضم المحالون إلى المعاش المبكر إلى زمرة المتعطلين ومعدومي الدخل حيث نجح الكثيرون منهم في تبديد ما حصلوا عليه من مبالغ مالية في فترة قصيرة وأصبحوا بلا مصدر للدخل. كما تهاوت كل الأحلام التي سيقت في تجميل فكرة المعاش المبكر من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية - والذي تم إنشاءه خصيصاً لهذا الغرض - سوف يقدم لهؤلاء العاملين قروضاً مالية ومساندة إدارية وتقنية ليبدؤوا مشروعات إنتاجية يستثمرون فيها ما حصلوا عليه من مكافآت عند الإحالة إلى المعاش المبكر، فلم يحقق هذا الصندوق أي إنجاز يذكر في هذا الصدد.

وقد شاب برنامج الخصخصة منذ بدايته وحتى الآن - والذي يطلق عليه الآن اسم " برنامج إدارة الأصول" - الكثير من السلبيات التي تؤدي بالضرورة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. ومن هذه السلبيات اتخاذ البيع باعتباره الوسيلة الوحيدة للخصخصة، بينما توجد وسائل عدة لتحقيق ذات الغرض وهو التخفيف من إدارة الحكومة لمشروعات إنتاجية. فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها، وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات في بعضها أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أداءها، كما تتحسن أوضاع شركات كثيرة بتغيير مجال نشاطها. ولكن ما يحدث الآن هو مجرد البيع، وحتى في هذه الحالة فإن البرنامج يفتقد معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر

رئيسي أو بطرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار بينها يتم في كل مرة وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم. كذلك فإن من سلبيات النظام الحالي لما يسمى إدارة الأصول " الخصخصة سابقاً" عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتقييم الشركات التي تطرح للبيع، فإن سياسة الحكومة كما تبدو الآن هي التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام بأي سعر، وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة. ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه "على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة [البنط الأحمر من عندي] قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس"، أي أن الحكومة تفضل بيع الشركات بأقل من قيمتها عن أن تحتفظ بها وتحاول إصلاح أوضاعها أو حتى تصفيتها، ففي الأغلب قد تكون التصفية أفضل من البيع بقيمة متدنية نظراً لما تملكه تلك الشركات من أراض وأصول ومواقع ذات قيم عالية تبخس عند البيع.

ويعتبر سوء التوقيت من أهم سلبيات البرنامج الحالي للخصخصة حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية. فضلاً عن ذلك ، فإن التطبيق غير

المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى سحب استثمارات - وطنية وأجنبية - كان من الممكن أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف جهة واحدة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع وفي ذات الوقت العمل كمروّج يبحث عن مشتر رئيسي، وهذا الأسلوب يخلق حالة من تضارب المصالح حين تختلط مسئولية وأمانة التقييم مع الرغبة في جذب مستثمر وإغراءه بتحديد قيمة أقل للشركة.

ولعل من أهم عيوب برنامج الخصخصة عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم، فقد تضاربت الأرقام الحكومية عن مصير تلك الحصيلة وأثيرت بشأنها تساؤلات في مجلس الشعب، ومهما كانت التوضيحات الحكومية، إلا أن الحقيقة هي أن أحداً من مواطني المحروسة لم يشعر بأي تحسن في أحواله نتيجة هذه الخصخصة إلا ذلك النفر القليل من السعداء الذين يعملون في إنجاز عمليات البيع ومن يقع عليهم الاختيار لشراء ثروات مصر بأقل الأسعار. ونحن نشهد الآن عجباً يتمثل في استخدام حصيلة الخصخصة من دون أي تخطيط أو إستراتيجية واضحة مثل استخدام حصيلة بيع بنك الإسكندرية لسداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك من غير أن يصحب هذا التصرف أي محاولة جادة لإعادة هيكلة تلك الشركات وتصويب مسارها بعد تخففها من أعباء الديون، ولا برنامج واضح لضخ تلك الأموال العائدة إلى البنوك لتنشيط الاستثمار في طاقات إنتاجية جديدة.

ومن العجب أن البرنامج المصري للخصخصة لا يتضمن نصاً لتفضيل البيع للمصريين حتى وإن كانت عروضهم تقل بنسبة محددة عن العروض التي يقدمها غير المصريين منعاً لتسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً،

خاصة وقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الاوكازيون" حيث شملت تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

وكحل بديل لأسلوب الخصخصة الحالي وتأكيداً للمعنى الذي تريده الحكومة حين تتحدث عن "إدارة الأصول" نقترح إنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى " شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار[أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارين ، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاث مرات.

والفكرة أن تتولى هذه الشركة شراء جميع شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع وكذا أنصبة الشركات العامة في الشركات المشتركة وذلك وفقاً للتقييم الذي يعده الجهاز المركزي للمحاسبات وتقوم بسداد القيمة مباشرة لوزارة المالية من حصيلة بيع أسهمها وما قد تصدره من سندات للمصريين. ويكون الدور الرئيسي للشركة الجديدة إدارة محفظة الاستثمارات المملوكة لها على نفس النسق الذي مارسته " المؤسسة الاقتصادية " في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت بإدارة كافة أنصبة الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو فرضت عليها الحراسة بعد عدوان 1956، ولكن الفارق أن المؤسسة الاقتصادية كانت مؤسسة حكومية والشركة القابضة المقترحة هي شركة خاصة تعمل وفق آليات السوق وتلتزم المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة بعيداً عن سيطرة أو تأثير الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

وتتركز مسئوليات الشركة القابضة المقترحة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة شركاتها وإسناد إدارتها إلى محترفين يطبقون أفضل وأحسن تقنيات الإدارة الحديثة ويحاسبون على النتائج - متحررين من كل أشكال التقييد التي كانت تعاني منها باعتبارها شركات حكومية في نطاق قطاع الأعمال العام - وحفزها على تطوير الأداء، وهي بذلك تقوم بدور المالك النابه. وقد ترى الشركة القابضة الجديدة - وفق إستراتيجية مدروسة – القيام بدور صندوق استثمار يصدر صكوكاً للمصريين تستخدم حصيلتها في تمويل عملياتها الاستثمارية. ومن المفهوم أن الشركة القابضة الجديدة ستعمل على تطوير وتجديد محفظتها الاستثمارية ببيع شركات تملكها وشراء أسهم في شركات جديدة يؤسسها آخرون، كما يمكن أن تمارس دوراً مهاً كصانع سوق في سوق الأوراق المالية. وللتاريخ نذكر أن إنشاء بنك الاستثمار القومي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومع بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي- كان بقصد أن تؤول إليه ملكية شركات القطاع العام وقتها وتحرير إدارتها بإخراجها من التبعية للوزارات ومتابعة أوضاعها بصفته مالك لمحفظة استثمارات من دون التدخل في شئونها.

إننا نتصور هذا الحل يحقق غايات الحكومة في التخلص من مشكلات إدارة شركات القطاع العام والتخفيف من أعباءها وخسائرها، فضلاً عن حصولها على قيمة بيع هذه الشركات. ولكن الجديد في اقتراحنا أن هذه الشركات لا تزال في نطاق الملكية الوطنية تدار لمصلحة الوطن وتعود فوائدها على المجتمع. كما يحقق هذا الاقتراح حلاً لمأزق تجد الحكومة نفسها فيه إذ تعلو الأصوات الآن - وبحق - أنه لا يجوز عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات، ولكن حين تؤول ملكية تلك المرافق إلى الشركة القابضة المقترحة، فإنها ستكون في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية وستكون إدارتها متفهمة للجوانب الاجتماعية

فضلاً عن المتطلبات الاقتصادية والإدارية. وسوف يتاح للشركة القابضة المقترحة استخدام آليات وأنماط مختلفة بحثاً عن أفضل السبل لإدارة تلك المرافق العامة عن طريق طرح عقود إدارة لتلك المرافق مع الاحتفاظ بملكيتها. كذلك يتيح اقتراحنا الفرصة لوزارة الاستثمار بالتركيز على مهمتها الأساسية وهي جلب الاستثمارات الجديدة لمصر.

وعلى الله قصد السبيل

2007

60. بس إحنا منعرفش.....!!!

ابتداء أعتذر عن استخدام اللغة العامية في صياغة عنوان المقال وذلك بحكم أنني أردت استخدام نفس لغة التصريح التاريخي للسيد/ صفوت الشريف خلال لقائه وأعضاء وقيادات المنتدى الإعلامي لأمانة إعلام القاهرة بالحزب الوطني الديمقراطي حين قال أن " مصر عارفة رايحه على فين" بحسب العنوان الذي صاغه محمود مسلم في عدد الثامن والعشرين من يوليو من صحيفة المصري اليوم، أو بحسب النص الذي أورده كاتب الخبر على لسان السيد/ الشريف "إن مصر آمنة ومستقرة وعارفة طريقها ولها ثقلها في المنطقة وتعرف رايحه على فين وأن روح الأمم تبنى بمعنويات شبابها".

ويثير هذا التصريح تساؤلاً مهماً عن مصر التي يقصدها السيد/ الشريف والتي "هي عارفة طريقها"؟ هل هي مصر كما يراها رموز الحكم والحزب الوطني؟ أم هي مصر التي نعرفها نحن عامة المصريين الغارقين في مشاكلها والمهمومين بحاضرها ومستقبلها؟ إن كانت الأولى، فقد صدق السيد/ الشريف فهم الذين يعرفون ويقررون ويفرضون ما يريدون من دون إشراك المصريين أصحاب الوطن في الاختيار واتخاذ القرارات، وهم الذين يصنعون الانتخابات على هواهم ويختارون القيادات وفق معاييرهم ويديرون شئون الوطن وكأنه ملكية خالصة لهم.

وإن كانت الثانية فقد جانبه الصواب، إذ إنني أزعم أن غالبية المصريين لا يعرفون سوى أن مصر تتجه من حال سيئ إلى الأسوأ، وهم يعرفون أن أحوالهم ومستويات معيشتهم في تدهور مستمر نتيجة سياسات الحكومة الذكية المنحازة إلى الأثرياء ورجال الأعمال ومنهم المحتكرين والمفسدين والناهبين لأموال البنوك وأصحاب العبّارات الغارقة. يعرف عامة المصريين أن الأسعار في انفلات وتصاعد وأن دخولهم ومدخراتهم - لمن كان منهم لديه مدخرات - تتآكل نتيجة لذلك، ويعرفون أن البطالة تتزايد وأن مئات الآلاف من أبناءهم - الذين ضحوا من أجل تعليمهم بكل غال لديهم

- يتخرجون من جامعات المحروسة ومعاهدها ليمضوا سنوات على المقاهي والتسكع في الشوارع لعجزهم عن الحصول على عمل، كما يعرفون أن مئات الملايين من مدخراتهم في منظومة التأمينات الاجتماعية قد استولت عليها الحكومة وبددتها لسد عجز الموازنة ثم تحايلت عليهم بإصدار صكوك لإثبات مديونيتها على الورق. ويعرف المصريون أن حكومتهم الذكية تفرط في ثرواتهم بتصدير البترول والغاز الطبيعي إلى إسرائيل بأسعار متدنية وتبيع البنوك الوطنية رغم إنفاقها المليارات لتصحيح أوضاعها. كما يعرف المصريون أن حكوماتهم المتعاقبة قد بددت المليارات من أموالهم على مشاريع وصفتها يوماً ب" العملاقة" ثم عادت الآن لتعترف بفشلها وفي مقدمتها مشروع توشكي، في الوقت نفسه الذي أهملت فيه تنفيذ المشروع القومي لتنمية وتعمير سيناء وأهدرت المليارات في تنفيذ خاطئ لترعة السلام في غير مسارها الصحيح وأضاعت بذلك فرص استصلاح واستزراع ما يقرب من 1.5 مليون فدان من أراضي وسط سيناء، ومن ثم سدت الطريق أمام توطين ثلاثة ملايين مصري يضيق بهم الوادي القديم وتشكو الحكومة من تزايدهم!

ذلك مبلغ علم المصريين بشئون بلادهم، أما ما يجهلونه فأكثر وأخطر. هم يجهلون متى ترفع عنهم حالة الطوارئ ليعيشوا كباقي خلق الله في البلاد الديمقراطية، ويجهلون من سيترشح في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، ولا يعلمون متى ستتغير الحكومة الحالية، كما يجهلون المدى الزمني المفترض أن يمضيه القادة والمسئولون السياسيون في مناصبهم وأغلبهم تجاوز الخامسة والسبعين أطال الله في أعمارهم. ولا يعرف المصريون متى ستكون علاقات مصر وإيران على نفس مستوى علاقاتها مع إسرائيل، ولا متى يتم الوفاق مع قطر أو سوريا!

ويطرح السيد/صفوت الشريف في تصريحه المنسوب إليه بصحيفة المصري اليوم أن "مشاكلنا تزيد يوماً بعد الآخر.. لو كان تعدادنا 60 مليون ما كنش حالنا وصل لكده ولكن يجب أن نتحمل بعضنا"، وهذا التصريح استمرار للنهج الرسمي في إلقاء التبعة

على المصريين في فشل سياسات حكومات الحزب الوطني المتعاقبة وتخلف التنمية وتراجع مستويات الأداء الاقتصادي. إن نغمة زيادة السكان وتحميلهم مسئولية المشاكل التي يعاني منها الوطن مردود عليها بالنظر إلى الصين والهند والتي يزيد عدد سكان كل منهما عن الألف مليون ومع ذلك تحققان تقدماً اقتصادياً وتقنياً غير مسبوق وتصلان إلى مصاف الدول الكبرى عالمياً من دون استخدام النغمة الممجوجة عن ضخامة عدد السكان. وكذلك الحال بالنسبة لدولة مثل إندونيسيا التي وصل عدد سكانها إلى 235 مليون نسمة أي أكثر من ثلاثة أمثال سكان المحروسة، ويتحدث أهلها 583 لغة ولهجة وينقسمون إلى أكثر من عشرة أعراق. ورغم ضخامة عدد السكان وسنوات الديكتاتورية والفساد والنهب المنظم أثناء حكم سوهارتو على مدى اثنين وثلاثين عاماً، فقد استطاع الحكم الديمقراطي بعد التخلص من سوهارتو عام 1998 أن يحقق إنجازات مشهودة حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 400 مليار دولار أمريكي في 2008 - مقارناً ب 130 مليار دولار في مصر عام 2007 - ، كما حققت إندونيسيا معدلات للنمو الاقتصادي بلغت في المتوسط أعلى من 5% خلال السنوات القليلة الماضية، وزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2008 بنسبة 6.1%.

ويقول السيد/ الشريف لو كان عددنا 60 مليوناً ما كنا وصلنا إلى هذا الحد من المشكلات، وأقول لسيادته لقد كان عددنا 60 مليوناً في 1996 ومع ذلك لم تستفد الحكومة من هذه الفرصة وتمنع تضخم المشكلات حتى وصلنا إلى ما نحن فيه! وكان عددنا 40 مليوناً في 1979 ولم نشعر وقتها أن الدولة تعتبر عددنا مقبولاً وعملت على إنجاز خطط للتنمية تستفيد من تلك الفرصة السانحة! كما تسلمنا نظام يوليو 1952 ونحن أكثر قليلاً من 20 مليون فماذا فعل بنا حتى أوصلنا إلى ما نحن فيه؟

وفي الوقت الذي ينعى فيه السيد/ الشريف على المصريين تزايدهم وأنهم سبب الحال الذي وصلنا إليه، يفاجئنا رئيس الوزراء أن تحويلات المصريين العاملين في

الخارج بلغت العام الماضي8.4 مليار دولار وأن هذه التحويلات أصبحت – ولعدة عقود ماضية - تمثل مصدراً مهماً من مصادر العملة الصعبة لتحسين ميزان المدفوعات وبرغم فشل الحكومة في إعداد إستراتيجية واضحة للهجرة على حد قوله. إذن المصريون يسهمون في تنمية دخل الوطن من العملات الأجنبية ويؤدون ما عليهم، فلماذا لا تتحملهم حكومتهم كما يتحملونها، أم كتب عليهم أن يكونوا هم "حمالين الأسية"؟

2009

61. بل هناك خيـــــــارات أخرى !

سألني أحد الأبناء من محرري الوفد عن رأيي فيما يسود الساحة السياسية من أقاويل ينسب ترويجها إلى الحزب الوطني الديمقراطي تفيد بأن المستقبل المصري ينحصر في خيارين لا ثالث لهما، الأول أن يعيد الرئيس مبارك ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة عام 2011 لفترة سادسة وهو ما يطلق عليه سيناريو "التمديد"، أو أن يرشح الحزب الوطني أمين سياساته وعضو هيئته العليا جمال مبارك - وهو ما يتفق مع أهداف التعديلات التي أدخلت على المادة 76 من الدستور عامي 2005 ثم 2007 - وهذا هو سيناريو " التوريث". وكانت إجابتي أن هناك دائماً خيارات أخرى ولا يجب أن تنحصر أمورنا في إما "هذا" وإما "ذاك". وفي جميع المواقف السياسية والنظم الاقتصادية والتطورات الاجتماعية نجد دائماً اختيارات متعددة يمكن تصنيف بعضها في أحد طرفي نقيض والبعض ينتمي إلى الطرف النقيض الآخر، مع وجود نسبة لا بأس بها من الاختيارات تتوزع على مدى أكثر رحابة - بين طرفي النقيض - وتترك لمتخذي القرارات مساحة من الحرية بل والمناورة في تصميم الاختيار النهائي الذي يمكن أن يلقى قبول الغالبية من المهتمين وذوي المصلحة.

وأردت بمقال اليوم أن أتوسع في مناقشة تلك القضية لأهميتها ودلالاتها بالنسبة للتطور الوطني في مصر منذ قيام نظام يوليو1952. فقد حصرنا أصحاب يوليو حين اتخاذ قراراتهم دائماً بين بديلين لا ثالث لهما في تقديرهم؛ إما أن يكون المواطن معهم أو ضدهم، مع "الثورة" أو ضدها، مع الإقطاع أو مع تحديد الملكية الزراعية، من أهل الثقة أو من أهل الخبرة، إما الخضوع للنظام الشمولي والحزب الواحد وإما قبول الرجعية والأحزاب الفاسدة، إما الخضوع للرأسمالية الجشعة المفسدة وإما الترحيب بالتأميم وسيطرة الدولة على كافة وسائل الإنتاج وإدارة الاقتصاد الوطني بقرارات إدارية تتصادم مع المنطق والعلم وتبرير ذلك عندهم أنها "قرارات سياسية". ولو راجعنا خطاب الرئيس عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في الأول من يونيو 1956

لوجدناه يطرح بديلاً يرفضه وينفر الناس منه ويحث الناس على رفضه يتشكل ممن أسماهم الرجعية وأعداء الثورة وأعوان الاستعمار والإقطاع مشككاً فيما يطلقون عليه الحرية والديمقراطية، ثم يقدم البديل الآخر الوحيد الذي يفضله ويدعو مستمعيه إلى قبوله - وقد تم تنفيذه فعلاً من دون انتظار موافقة الناس -. وهذا البديل هو كل ما قامت به "الثورة" من حل الأحزاب السياسية والاعتقالات ونصب المحاكم الاستثنائية والانفراد بالحكم والسلطة من خلال ما أسمته " الاتحاد القومي" وغير ذلك من تصرفات غير ديمقراطية، كل ذلك من دون أن يشير ولو بكلمة واحدة إلى بديل آخر يتوسط المساحة بين الحكم الفردي المتسلط وما كان يسميه الرجعية الحزبية والذي تمثل في حركة المطالبة بالديمقراطية في مارس 1954 ومشروع الدستور الذي أعد في تلك الفترة ورفضه الثوار وعثر الكاتب الصحفي صلاح عيسى على مسودته وأصدر عنه كتابه " دستور في صندوق القمامة" في 2001. وهكذا منذ أيام يوليو الأولى كان الانحياز إلى هذا الإطار الفكري المنحصر في إما "هذا" وإما "ذاك" وعلى المواطن أن يقبل ما يقرره أصحاب يوليو وإلا كان مصيره إلى المعتقل أو أن يوضع تحت الحراسة أو يقدم لمحاكمة يتولاها عسكريون.

وكان ابتكار فكرة اختيار رئيس الجمهورية بنظام الاستفتاء على شخص وحيد بدعة حاول أصحاب يوليو تمريرها باعتبارها قمة الديمقراطية، ولنقرأ معاً ما قاله الرئيس عبد الناصر في تقديمه لتلك الفكرة أثناء خطابه في المؤتمر التعاوني الثاني المشار إليه:" النهارده ما باقولش إن هذه المعارك انتهت، ولكن باقول إن إحنا وصلنا إلى وقت تنتقل فيه السلطة إلى هذا الشعب". وقال إن دستور 16 يناير 1956 ينص في المادة 194 على أن "يجرى استفتاء لرياسة الجمهورية يوم السبت 23 يونيو، وتبدأ مدة الرياسة ومباشرة مهام منصبها من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء. مجلس الثورة اللي كان متولي سلطة السيادة منذ قيام الثورة حتى العمل بهذا الدستور بيتخلى عن هذه السلطة إلى الشعب بطريقة تحفظ للشعب حقوقه. مجلس الثورة اجتمع

وبحث هذا الأمر وقرر، وجد إن جميع أعضاء مجلس الثورة أحرار يأخذوا حريتهم اللي هم ما كانوش أحرار فيها في الأربع سنين الماضية، يأخذوا حريتهم في يوم 23 يونيو، ما عدا أحد أفراد هذا المجلس يستفتى عليه كرئيس جمهورية وغير حر في انه يمشى يوم 23 يونيو. بعد كده يقدر هذا الفرد.. يستطيع هذا الفرد انه يبقى حر، زى بقية إخوانه ما أخذوا حريتهم، دي الحكمة في إقامة الاستفتاء بهذا الشكل، بننتقل من مرحلة إلى مرحلة ."

ولا تعليق على هذه الحكمة التي عشنا في ظلها تسعة وأربعون عاماً

حتى جاءنا التعديل الشهير للمادة 76 من دستور 1971 ! ! !

واستمراراً لنهج نظام يوليو جاء الرئيس السادات ووضعنا في خيار ثنائي آخر شهير، ففي مجال التنظيم الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الوطني خيّرنا الرئيس بين "الانغلاق" وبين "الانفتاح" واختار هو الانفتاح الذي أطلق عليه الكاتب أحمد بهاء الدين " انفتاح السداح مداح"! كما اعتبر انتفاضة الشعب ضد رفع أسعار السلع الضرورية " انتفاضة حرامية" مقابل تفسيرها باعتبار أنها حركة شعبية تعلن رفض الناس لسياسات تضر أوضاعهم الاقتصادية المتردية أصلاً، وبدلاً من الأحزاب السياسية التي تنشأ برغبة الناس وبأسلوب ديمقراطي اختار لنا الرئيس السادات أن تنشأ الأحزاب بمسمى منابر ثم أنشأ الحزب الوطني الديمقراطي [حزب الحاكم] بقرار منه وبرئاسته ولم يترك مجالاً لأحد في الاختيار فكانت فضيحة هرولة أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي [الحزب القديم للحاكم] إلى الحزب الجديد، ومن ثم كانت إضافة نظام السادات أنه جعل الاختيار منحصراً في بديل وحيد [إذا جاز تعبير الاختيار في هذه الحالة].

ومنذ الرئاسة الأولى للرئيس مبارك وحتى الآن كان الاختيار محصوراً بين الحزب الوطني الديمقراطي أو الإخوان المسلمون، وبين حكم الطوارئ أو الإرهاب، والمفاضلة بين استمرار سوء الإدارة في شركات القطاع العام وإهمال الدولة له وبين التخلص منه باسم الخصخصة وبيعه وإهدار أصوله بأثمان بخسة. وفي نهاية المطاف يخيّرنا الحزب الوطني الديمقراطي بين "التمديد" أو " التوريث"، وكالعادة يطرح البديلان وكأن الفكر الإنساني وتجارب المجتمعات قد توقفت عندهما وليس ثمة بدائل أخرى. ولكن كما أثبت التاريخ دائماً فإن الشعوب قادرة على فرض اختياراتها وعدم الرضوخ لما يفرض عليها من اختيارات لا تعبر عن أمانيها ورغباتها، وسوف يقول شعب المحروسة كلمته: أن هناك خيارات أخرى وأنه قادر على الاختيار الصحيح امتثالاً وتصديقاً لقول الحق سبحانه وتعالى " وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين"[آل عمران،140] والله المستعان.

2009

62. تحديث نظام الحكم والإصلاح السياسي. . . قضية الحوار الوطني الأولى!

في إطار دعوة حزب الوفد إلى بدء حوار وطني بينه وبين مجموعة من الأحزاب بهدف مناقشة مستقبل البلاد والتوصل إلى توافق وطني حول قضايا التطوير الرئيسة والاتفاق على رؤية واضحة للإصلاح الشامل في مصر ، واستكمالاً للحديث الذي بدأته في مقالي السابق عن " شروط ضرورية لحوار وطني فعال" أعرض اليوم لقضية نظام الحكم والإصلاح السياسي باعتبارها القضية الوطنية المصيرية الأولى التي أراها في موقع القلب من كل قضايا الإصلاح الوطني والتي ينبغي أن يتصدى لها المشاركون في الحوار المستهدف. والأمر المؤكد أننا فعلاً بحاجة إلى حركة ديمقراطية حقيقية يشارك فيها الشعب بكل فئاته ومؤسساته المجتمعية وأحزابه السياسية الفاعلة، تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي التي انحدرت إليها في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ويكون الناتج الأساس لتلك الحركة أن يتحقق في مصر مجتمعاً ديمقراطياً ونظاماً للحكم يحترم عقول وحقوق المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم وبمقتضى قبولهم ورضاهم وليس رغماً عنهم.

ووفق وثيقة الإسكندرية التي صدرت في 2004 فإن المقصود بالإصلاح السياسي هو كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمع في طريق بناء نظام ديمقراطي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى لتحقيق السيادة للشعب كي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية وما يترتب عليها من تداول السلطة. كما تتضمن الديمقراطية المنشودة احترام كافة حقوق الإنسان التي عبرت عنها المواثيق الدولية وتؤكدها الممارسة في الدول الديمقراطية فعلاً. وتهدف النقلة نحو النظام الديمقراطي إلى تأكيد دور الأحزاب السياسية الفاعلة والمجالس التشريعية المنتخبة انتخاباً حراً من دون أي معوقات أو تدخلات تخل بحقوق أفراد

الشعب في اختيار ممثليهم اختياراً حراً، وضمان حرية واستقلال القضاء، وخضوع رئيس الدولة والحكومة للمساءلة الدستورية والشعبية .

وقد سارعت الدولة في مصر بإطلاق مبادرة في نفس الشهر الذي صدرت فيه وثيقة الإسكندرية - مارس 2004 - تدعوا إلى الإصلاح السياسي والتطوير المجتمعي في العالم العربي وتفعيل حركة إيجابية تقوم على تكاتف وتكامل الجهود الحكومية وفعاليات مؤسسات المجتمع جميعها من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية. وقدمت المبادرة المصرية أربعة بنود أساسية هي: استمرار عمليات التحديث والإصلاح استجابة لرغبة وحاجات الشعوب العربية، ودعم جهود المنظمات الشعبية المستنيرة لدعم الإصلاح في إطار الشرعية، والترحيب بالتعاون مع الدول الصديقة المستعدة للتفاعل على أساس من الندية الكاملة وعدم محاولة فرض نموذج معين وتجنب ما يتعارض مع توجهات الثقافة الذاتية والتقاليد الدينية والقومية المستنيرة للمجتمعات العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة واحترام سيادة الشعوب.

وبرغم صدور وثيقة الإصلاح العربي من الإسكندرية، وإعلان مصر لمبادرتها لِلإصلاح والتطوير المجتمعي في العالم العربي، إلا أن الوثيقتين ظلتا حبراً على ورق وتحولت وثيقة الإسكندرية إلى مجرد مادة لمزيد من المؤتمرات من دون أن تجري أي محاولة لتفعيلها لا من جانب مصر ولا غيرها من الدول العربية.

وحين تنطلق الدعوة الوفدية الجديدة لبدء حوار وطني أرى أن الواقع المصري يفرض أن تكون قضية الحوار الأولى هي التوافق على شكل نظام الحكم الذي نريده ومحاور الإصلاح السياسي المؤدية إلى بناء النظام الديمقراطي الحقيقي في مصر لتهيئة الأرضية المناسبة للانطلاق في مجالات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون عقبات، واستثمار المناخ الديمقراطي وآلياته لضمان حرية المصريين في الاختيار والتعبير وممارسة كافة حقوقهم السياسية من دون معوقات.

إن الحوار المستهدف ينبغي أن ينطلق من حقيقة أساسية أن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل هما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم ، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن الحوار الوطني يجب أن يكون مشروعاً مصرياً وطنياً تجتمع عليه كلمة الأمة وتتكاتف من أجل تحقيقه كل القوى السياسية. وفي ظني إن أهم محاور الحوار في قضية تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي في البلاد تتبلور فيما يلي:

1. تحديد مفهوم التطوير والإصلاح في ذاته والتعبير عنه في رؤية واضحة لصيغة مجتمعية جديدة تجمع بين مواكبة التطورات العالمية الاقتصادية والتقنية والسياسية، وتحافظ في ذات الوقت على هوية المجتمع المصري وأصوله الدينية وتقاليده الاجتماعية وتحميه من تيارات الغزو الثقافي ومهددات الأصالة المصرية التاريخية.
2. تحديد مجالات التطوير والإصلاح المقصودة، ومدى شمولها لكافة عناصر النظام السياسي في البلاد،وطبيعة الركائز الديمقراطية التي يستهدف التطوير إحداثها وتدعيمها، والآليات المقترحة لتحقيق المشاركة الفاعلة للمواطنين وتنظيماتهم المختلفة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات المصيرية ، وأسس وآليات تداول السلطة بطريقة حضارية وفق معايير معلنة ومعروفة للجميع مسبقاً.
3. توضيح أسس تنظيم العلاقة بين رئاسة الدولة ومؤسسات الحكم المختلفة وبين المواطنين على اختلاف مراتبهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. والهدف هو الاتفاق على حدود دور الرئاسة ومؤسسات

الحكم في إطار توجهات التطوير والإصلاح بحيث لا يطغى على أدوار طوائف المجتمع ذات العلاقة، وأهمية الانتقال من مفهوم "الحكم" المتفرد بالسلطة إلى مفهوم " الحوكمة" القائم على توزيع الأدوار والمشاركة المتعادلة لطوائف المجتمع جميعها في إدارة شئونه.

4. الاتفاق على آليات ومعايير ومراحل التحول إلى نظام الحكم الديمقراطي، وتحديد أدوار المشاركين في تحقيقه، واقتراح إطار خطة إستراتيجية شاملة لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود بمشاركة كل المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية وطوائف المجتمع في هذا المشروع الوطني الأكبر، حتى لا يتحول التطوير إلى مبادرات منعزلة أو اجتهادات تلتف في الغالب - وفق التجربة المصرية في تعديل الدستور – على أهداف وغايات التطوير والإصلاح الحقيقيين.

إن العنصر الأول على قائمة أولويات الحوار الوطني في شأن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي والدستوري يجب أن يكون مناقشة قضية الدستور حيث توجد آراء مختلفة بعضها يطالب بوضع دستور جديد تماماً وفريق آخر يذهب إلى إحياء دستور 1923 باعتباره من أحسن الدساتير التي عاشت في ظلها مصر حقبة ديمقراطية معقولة، وينادي البعض بأن مشروع دستور 1954 يصلح أن يكون نقطة بداية جديدة للوصول إلى الصيغة المطلوبة لدستور عصري يحقق لمصر غاياتها في بناء نظام ديمقراطي سليم. وأياً كان الاختيار الذي ينتهي إليه الحوار في هذا الصدد، فإن المتحاورين ينبغي أن يتعرضوا لمبادئ أساسية يقوم عليها الدستور وخاصة ما يتعلق بشكل نظام الحكم وهل يكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً أو نظاماً رئاسياً. وفي الحالين يجب أن ينص النظام على أن يجري اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام

الحكم الجديد يناقش المتحاورون توفير الأسس والآليات الديمقراطية التي تضمن أن يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. كما ينبغي أن يحسم المتحاورون مسألة وجود نائب لرئيس الجمهورية وتحديد قواعد اختياره وهل يجري انتخابه على قائمة واحدة مع رئيس الجمهورية أم يترك للرئيس المنتخب حرية اختياره وفي هذه الحالة ينبغي التطرق إلى الضمانات الكفيلة بمشاركة أو رقابة الشعب في هذا الاختيار. كما يرتبط بهذه القضية مسألة اختيار رئيس الوزراء وأسلوب تشكيل هيئة الوزارة وهل تترك تلك الأمور لقرار رئيس الجمهورية من دون معقب كما هو الحال الآن حيث للرئيس سلطة لا محدودة في اختيار رئيس الوزراء والوزراء وإعفائهم من مناصبهم في أي وقت ومن دون أي معايير معلنة ولا أي شكل من أشكال المشاركة من جانب الشعب أو القوى السياسية. وفي الطرف الآخر من القضية، يمكن للمتحاورين مناقشة الأساليب البديلة في الاختيار الديمقراطي لرئيس الوزراء كأن يتم ذلك بانتخابه مباشرة من بين مرشحين متعددين أو من خلال تكليف رئيس الحزب الفائز بأعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية أو ممثل تتفق عليه الأحزاب المشاركة في ائتلاف لتشكيل حكومة لا يتوفر لأي حزب من الفائزين في الانتخابات المقاعد الكافية في المجلس التشريعي لتشكيلها منفرداً. وبذلك يمكن أيضاً الاتفاق على أسلوب وآليات تشكيل الوزارات والمدى الزمني لاستمرارها في الحكم توافقاً مع بقاء الحزب [أو الأحزاب] الذي قام بتشكيلها حائزاً على الأغلبية في مجلس الشعب. كما ينبغي مناقشة دور مجلس الشعب في الموافقة على تعيين رئيس الوزراء والوزراء وسحب الثقة منهم.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية نتصور أن المتحاورين سوف يبحثون في سبل إطلاق حرية تكوين الأحزاب وضمان حريتها في الحركة والتعبير من غير تدخلات أمنية أو قيود تفرضها السلطة التنفيذية.

وفي إطار تيسير التحول إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي على المتحاورين طرح الأفكار الأساسية لقانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، وتتوفر به القواعد والآليات اللازمة لتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب . ونتصور أن الحوار سيطرح حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد. كما ينبغي أن يحسم الحوار أسلوب الرقابة على الانتخابات وهل تتم من خلال القضاء كما كان الأمر قبل تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية أم من خلال إنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي، وفي هذه الحالة يجب تحديد من يشغل مناصب هذه الهيئة وأسلوب اختيارهم وضمانات عدم تعرضهم للضغوط أو الهيمنة من جانب السلطة التنفيذية.

إن هدف الحوار الوطني يجب أن يكون توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديمقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة،

وحرية ممارستهم الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل أن ينجح الحوار الوطني في تحديد نظام الحكم المساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحدي الأساس لفعاليات الحوار الوطني هو كيفية إعادة صياغة نظام الحكم على أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد.

وسوف يؤدي إعادة تصميم نظام الحكم على أسس ديمقراطية إلى ضرورة التطرق لبحث التطوير في منظومة الحكم سواء على المستوى المركزي [الحكومة المركزية] أو على المستوى المحلي وإعادة ترتيب العلاقات بين المستويين على أساس يكفل اللامركزية ويتحول تدريجياً إلى شكل " الحكم المحلي".

ونتصور أن يتجه جانباً مهماً من الحوار الوطني لبحث كيفية تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي بقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما يحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة.

كذلك سيكون مهماً أن يتطرق المتحاورون إلى توضيح دور المواطن في عملية التحول الديمقراطي وكيفية حفزه على الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة، وضمانات تأكيد الحرص على الحق العام

والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية، والأهم كيفية تنمية وعي المواطن بمسئوليته عن المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري .

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على تطوير نظام الحكم والنظام السياسي في البلاد بما يكفل:

8. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وتأكيد مبدأ أن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
9. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين يتنافسون للحصول على أصوات الناخبين لشغل مناصب الحكم القيادية.
10. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
11. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة عن طريق الانتخاب من بين مرشحين متعددين ، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
12. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

13. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
14. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
15. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

ولعلنا نؤكد على ضرورة التفات المتحاورين إلى دراسة التجربة الديمقراطية في مصر قبل 1952 وتدارس قدرات الشعب المصري وحماسه للممارسة الديمقراطية للبناء عليها في تدبر التطوير الديمقراطي المستهدف لمصر. من ناحية ثانية، فإنه من المفيد متابعة حركة التطوير الديمقراطي في العالم النامي وتدارس تجارب بعض الدول التي حققت تقدماً مهماً وملموساً في تهيئة بنية صالحة لنظم الحكم الديمقراطية . ويشار إلى ما اتجهت إليه مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من ضرورة تحقيق تقدم في نظم الحكم واتباع مفهوم " الحكم الرشيد" في الدول الإفريقية كشرط ضروري لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأخيراً قد يكون من المهم تدارس المد الديمقراطي في دول عربية مثل المغرب وما حققته التجربة المغربية في هذا المجال.

إن ما يمكن أن يتحقق نتيجة للحوار حول قضية نظام الحكم والتطوير السياسي رهن بكفاءة وقدرة المنظمات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة فيه على أن نماذج في ذاتها للتطوير الديمقراطي والأداء المؤسسي حتى يكون لما يصدر عنها من توصيات وتوافقات مصداقية لدى المواطنين. كذلك فإن نجاح الحوار رهن بقدرة القائمين على إدارته في الخروج به من الغرف المغلقة وتوسيع دوائره شعبياً

وإشراك المواطنين واستثارة حماسهم للمساهمة بالآراء والمقترحات وتقييم ما يصدر من أفكار وتوجهات.

وعلى الله قصد السبيل.

2007

63. إسرائيل . . . وأسطورة القوة التي لا تقهر!

في مقال الأسبوع الماضي ضاقت المساحة عن طرح مجموعة من التساؤلات التي تدور في ذهن كل مصري وعربي حول العدوان الإسرائيلي ومستقبل الوضع في غزة، وبالأساس كانت التساؤلات كلها تدور حول مستقبل منطقتنا التي نعيش فيها في ظل عدوان إسرائيل الطاغي ضد إخوتنا في فلسطين وتصلبها في فرض رؤيتها بما يتفق ومصالحها ضاربة بعرض الحائط قرارات مجلس الأمن ومبادرات القمة العربية وجهود الوسطاء، فضلاً عن تهديدها المستمر لأمن واستقرار الوطن العربي ومستقبله.

إن قراءة الموقف تدلنا على أن توقف إطلاق النار في غزة لم يحل المشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على حدودها مع القطاع، ولم تزل حالة الحصار على أهل غزة كما هي، فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حولهم براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، والتوغل في مناطقها يتكرر برغم وقف إطلاق النار، ناهيك عن كل ما يجري في الضفة الغربية من انتهاكات واعتقالات للمواطنين بينما السلطة الفلسطينية لا تحرك ساكنا وهي بلا حول ولا قوة. كذلك فإن حالة التشرذم الفلسطيني والانقسام بين الفصائل ما تزال على حالتها ومع كل ما تبذله مصر في هذا السبيل فلا يبدو أن الصورة ستتحسن عما قريب.

ومما يزيد في تعقد الموقف ما تبديه كثير من الدول العربية - ومنها مصر - والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من تجاهل ورفض التعامل مع حكومة حماس في غزة، فضلاً عن الموقف الإسرائيلي المبدئي من إنكار شرعية حماس والتصميم على إبعادها عن الساحة تماماً سواء بالحرب أو بالحصار. ومصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل كما تدير حواراً بين الفصائل الفلسطينية بغية حفزهم لإقرار مصالحة وطنية، لا تعترف بحكومة حماس وتعتبرها انقلاباً على الشرعية التي ترى أن محمود عباس هو ممثلها.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً لم يخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام. من جانب آخر، لا تزال حماس تعلن عن انتصار لا يراه سواها، وتعتبر أن آلاف الشهداء والمصابين والمهددين بالموت نتيجة آثار القنابل الفوسفورية الإسرائيلية هم جميعاً ثمناً رخيصاً لقاء استمرار سيطرتها على حكم غزة الشهيدة.

وعلى الجانب الآخر، جاء باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ليخيب آمال الحكام العرب - حتى الآن على الأقل - الذين تمنوا أن يكون البطل المنقذ الذي سيعيد الحق لأصحابه وينتصر لقضية فلسطين السليبة، فقد صمت طوال العدوان الوحشي على غزة طوال ثلاثة وعشرين يوماً، ثم كان التأكيد الوحيد في خطاباته بعد تنصيبه رئيساً هو الالتزام بأمن إسرائيل!

والتساؤلات كثيرة وملحة

في مثل الموقف الحالي الذي يتسم بالغموض إلى حد بعيد وتتداخل فيه أطراف متعددة كل منها له مصالحه الخاصة ويريد توظيف المأساة الفلسطينية لخدمة تلك المصالح، تثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات، وأول تلك التساؤلات هو هل حقيقة أن إسرائيل لا تزال هي القوة التي لا تقهر في المنطقة؟ وهل كتب على العرب أن يظلوا في موقف الانتظار لما تسمح به الإرادة الإسرائيلية المتصلبة وأن يكون كل دورهم هو تقديم التنازلات والمبادرات من أجل إرضاء إسرائيل وهي ترفض وتتمنع؟ وهل تظل القضية الفلسطينية معلقة على إرادة وتدخلات قوى دولية من دون أن يكون للفلسطينيين والعرب عموماً دور في حلها بما يعيد لهم حقوقهم المشروعة؟ وهل تظل مشكلة قطاع غزة منحصرة في فتح أو غلق معبر رفح ، وهل تبقى مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت

الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المتفجرات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح " المصرية " وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟

وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق في أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها؟

وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟

وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعد بها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟ وهل يجوز أن يحرم الفلسطينيون سواء حماس غزة أو فتح رام الله من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقاءها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا يرضى العرب أن يضعوا مصائرهم بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

بناء القدرة الذاتية المصرية هي الحل

دعونا نتفق شئنا أم أبينا أن مصر هي مفتاح حل القضية الفلسطينية، بل وحل كل قضايا ومشكلات العالم العربي. ودعونا نتفق أيضاً أن أي ضعف أو وهن يصيب الموقف المصري يترتب عليه تفكك الموقف العربي كله وضياع قدرة العرب - وفي مقدمتهم الفلسطينيين - في مواجهة قوى الشر والعدوان ممثلة في إسرائيل ونواياها المعلنة والمعروفة في فرض سيطرتها على كامل المنطقة من النيل إلى الفرات، بل وزعزعة الموقف المصري بضرب مصالح مصر في القارة الإفريقية، والتآمر على تشويه علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وثمة مسألة مهمة يجب التوافق عليها بين العرب، القادة منهم قبل الشعوب، هي أن ما درجوا على إعلانه والتمسك به من " السلام هو الخيار الإستراتيجي" قد أفقدنا ورقة حيوية في الصراع مع إسرائيل. ولا أعني بذلك دعوة إلى الحرب، بل كل ما أريد التأكيد عليه أن أي تفاوض أو حوار سياسي يجري مع عدو مغتصب يفقد كثيراً من فعاليته إذا تخلى صاحب الحق منذ البداية عن وسيلة مهمة قد يحتاج أن يستخدمها كورقة ضغط ضد الطرف المغتصب، ناهيك عما تحدثه تلك المقولة من تخفيض سقف الحركة وتفكيك مواقف القوى الوطنية في دول المواجهة وحتى بين الدول الصديقة التي تريد المساعدة في دعم الموقف العربي.

ولعلنا نتفق كذلك على أن مصدر قوة الموقف الإسرائيلي يعود في جانب كبير منه ليس فقط لاعتمادها على الدعم الأمريكي غير المحدود والمساندة الأوروبية المستمرة، ولكن هناك مصدر مهم للقوة الإسرائيلية لا ينبغي أن نتغافل عنه هو ما تملكه إسرائيل من القوة العسكرية والعلمية والتقنية والاقتصادية، فضلاً عن نظام سياسي يتسم بدرجة عالية من الديمقراطية تفتقدها معظم إن لم يكن جميع نظم الحكم العربية. أضف إلى ذلك أن إسرائيل لم تتنازل أبداً عن خيار الحرب ولم تذهب إلى ما ذهبت إليه الدول العربية من استبعاد هذا الخيار. إن العرب بتسليمهم بلا

مقاومة لخيار السلام الذي لا تحترمه إسرائيل قد أغفلوا عنصراً محورياً في أي صراع وهو حشد القوى وتوجيه الطاقات البشرية والعلمية والاقتصادية لمواجهة احتمال جدلي يمكن أن يضطروا إليه في يوم من الأيام وهو الاستناد إلى القوة المسلحة لحسم تخاذل المواقف التفاوضية الممتدة إلى ما لا نهاية. ولنا في حرب أكتوبر – رمضان – المجيدة خير مثل يدلنا كيف أن تلك الحرب كانت آلية مهمة لتحريك القضية من سباتها وإعادة تذكير المصريين أولاً والعالم ثانيا أن القوة هي السلاح الماضي لتحقيق السلام.

ولا أظن ان القادة العرب لم يدركوا المعنى الجليل في قول الحق تبارك وتعالى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"، وقوله سبحانه وتعالى " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"، فنراهم قد جنحوا للسلم بينما عدوهم وعدو الله لم يجنح له.

ونحن لا نقصد بحشد القوة والإعداد للحرب الحديث عن القوة العسكرية فحسب، بل إن مصادر القوة وأشكال الحروب تتعدد. فالقوة العلمية والاقتصادية وحشد طاقات المجتمع المدني وتوجيهها جميعاً للتفوق في مجالات الإنتاج وتطوير المجتمع وبناء القدرات الذاتية للأوطان، كلها مظاهر لحشد وتجييش القوى الوطنية لا تقل في أهميتها عن تطوير القدرات العسكرية وتكوين الجيوش النظامية.

إن تطوير نظم التعليم وتحسين جودة المؤسسات والبرامج والتقنيات التعليمية هي أساس جوهري في بناء قوة الدول. كما أن تنظيم المجتمع والقضاء على مصادر الفساد والسلبية والعشوائية ورفع المستوى الثقافي العام للمواطنين يضيف طاقات جوهرية للوطن بما يضيف قوة تفاوضية هائلة تجعل المفاوضات مع المعتدين متوازنة يتحقق بها لأصحاب الحقوق مقاومة ما يفرض عليهم من ضغوط وينجحون في تحرير أوطانهم بكفاءة قد لا تقل عما يمكن تحقيقه بالحرب والتدمير. إن القوة

تحمي السلام ولن يتمكن العرب من الحصول على السلام العادل الذي ينشدونه من دون حشد مصادر قوتهم الاقتصادية والعلمية والثقافية والإيمانية.

هل ما تزال إسرائيل هي القوة الأعظم في المنطقة؟

لقد كانت إسرائيل تروّج لمقولة أنها تملك جيشاً لا يقهر قادر على هزيمة الجيوش العربية مجتمعة كما حدث في 1948 و1967. وكانت بدايات تلك القوة العسكرية الإسرائيلية في العصابات المسلحة وأهمها "الهاجاناه"، ثم تطورت بعد حرب فلسطين 1948 لتشمل جيش الدفاع الإسرائيلي وسلاح الجو وقوات البحرية، وأصبحت تتعاون مع جهازي المخابرات الموساد والشاباك. وتطبق إسرائيل نظاماً لتجنيد الشباب الذكور لمدة ثلاثة أعوام والإناث لمدة عامين، وبعد الانتهاء من فترة الخدمة العسكرية الإجبارية ينضم المجندون إلى قوات الاحتياط ويؤدون تدريبات متعددة سنوياً حتى بلوغهم سن الأربعين، ويقدر عدد أفراد الجيش النظامي بحوالي 168000 يساندهم حوالي 408000 من جنود الاحتياط، ويُعفى عرب إسرائيل – ماعدا الدروز – ورجال الدين من الخدمة العسكرية، ومن ثم ينضمون إلى " نظام الخدمة العامة" متضمناً برامج للخدمة في المستشفيات والمدارس وغيرها من مجالات الخدمة الاجتماعية. وفي مجال رصد القوة العسكرية الإسرائيلية كتب دافيد وود في 2002 أن إسرائيل تستطيع تحريك 19 فرقة من القوات على الأرض مقارنة بثلاثة عشر فرقة تستطيع أمريكا حشدها في المنطقة. وأن طائرات F-15وF-16 الإسرائيلية تستطيع القيام بثلاثة آلاف طلعة يوميا مقارنة بألف وستمائة طلعة تستطيعها القوات الجوية الأمريكية في المنطقة. وبشكل عام يؤكد الإسرائيليون أنهم يستطيعون الآن القيام بأي عمليات عسكرية من دون انتظار أن تهب أمريكا لنجدتها كما كان الحال في السابق.

واستمر العرب لسنوات طويلة متأثرين بوهم الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر حتى كان النصر المصري في حرب رمضان 1973 بما مثله من عبقرية عسكرية في عبور

قناة السويس وإزالة سد بارليف، ثم انتصار المقاومة اللبنانية واضطرار الجيش الإسرائيلي للانسحاب من لبنان عام 2005، ثم الأداء المتميز لحزب الله في صد العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006، وأخيراً الصمود التاريخي لشعب غزة الأعزل في مواجهة عدوان إسرائيل في ديسمبر 2008. وفي جميع تلك المعارك تأكد للعرب أن الجيش الإسرائيلي يمكن هزيمته وأن أدوات المقاومة قادرة على شل قدراته رغم تجهيزه بأحدث تقنيات الحرب وترسانة الأسلحة الأمريكية. إن فشل آلة الحرب الإسرائيلية المتكرر وإخفاقها في تحقيق الغايات السياسية التي تريد إسرائيل تثبيتها على أرض الواقع يثبت أن الانتصارات الحاسمة في الحروب الحديثة لا تتحقق بضخامة الجيوش وكم الأسلحة، ولكنها تتوقف على إرادة المقاومة والرغبة في النصر عند الشعوب وإرادة المقاومة عند القادة والحكام. ولعل ما نطق به جون بولتون سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة السابق [2005-2006] في تعليقه على أداء إسرائيل في غزوتها الأخيرة ضد غزة يؤكد هذه النتيجة حين قال" أن إسرائيل يجب أن تفعل ضد حماس بأفضل مما فعلت ضد حزب الله، إذ أنه ببساطة، إن مجرد بقاء حماس سيجعلها تبدو وكأنها انتصرت – وهو ما يتجاهل كل الدمار الذي أحدثته إسرائيل. إنه بدون نتائج عسكرية حاسمة، سيكون دور الدبلوماسية ثانوياً". كما يؤكد كثير من المراقبين أن القوة العسكرية لإسرائيل لم تؤدي إلى تحسين مركزها الإستراتيجي، وأن قدرتها على بناء إستراتيجيات فعالة قد تراجعت منذ السبعينيات واتضح ذلك القصور الإستراتيجي في غزو لبنان عام 1982 الذي فضح انغماسها في أوهام إستراتيجية لا تستطيع تحقيقها على أرض الواقع.

وعلى الصعيد الاقتصادي تعتبر إسرائيل وفق المصادر الغربية واحدة من أكثر البلاد المتقدمة اقتصادياً وصناعياً في منطقة جنوب غرب آسيا. ويقدر الناتج القومي الإجمالي في 2007 بما يقرب من 233 مليار دولار أمريكي، وهي بذلك في المركز الرابع والأربعين على مستوى العالم. كما يصل الدخل الفردي إلى 33299 دولار وهو ما

يمثل المركز الثاني والعشرين عالمياً، وتسجيلاً لتفوقها الاقتصادي فقد تمت دعوتها لعضوية منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون OECDفي نفس العام. ورغم ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي مرشح للدخول في أزمات شديد خاصة في 2009، وفي ذلك يقول دافيد بودت المدير العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية "أن إسرائيل لم تشهد بعد قمة الأزمة الاقتصادية والمتوقع أن يكون عام 2009 شديد البرودة وعاماً غير سعيد". ويتوقع انخفاض الصادرات الإسرائيلية ومن ثم اضطرار كثير من الشركات لإغلاق مصانعها وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وأن الاستهلاك العام سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الحياة.

وفي المجال العلمي فقد حققت الجامعات الإسرائيلية مراكز متقدمة في قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، وتحتل إسرائيل المركز الثالث عالمياً في عدد المواطنين الحاصلين على درجات جامعية إذ يبلغون 20% من السكان، كما كانت هجرة أكثر من مليون يهودي من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل في أعوام الستينيات من القرن الماضي سبباً مهماً في نهضة قطاع التكنولوجيا العالية حيث كان 40% منهم من خريجي الجامعات. كذلك حصل أربعة علماء إسرائيليين على جائزة نوبل. ومع ذلك فقد فشلت هذه المستويات العلمية والتكنولوجية العالية في تحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي على القوات المصرية في حرب 1973 ومقاتلي حزب الله في 2006 والمجاهدين الفلسطينيين عبر الانتفاضة الأولى والثانية ثم في مجزرة غزة 2008.

ومحصلة القول، إن إسرائيل ليست هي القوة الأعظم في المنطقة، ويمكن لمصر والعرب أن يواجهوا صلفها وعدوانها بمواقف أكثر حزماً وتحققوا في مواجهتها مراكز إستراتيجية أكثر تقدماً لو أخذوا بأسباب القوة وبناء قدراتهم الذاتية، وتخلصوا من الميل لتقديم التنازلات بلا مقابل.

2009

64. تساؤلات حول منطق التشكيلات الوزارية وتعديلاتها !

جاء التعديل الوزاري المحدود الذي أعلن مساء الأحد 27 أغسطس ليؤكد سمة مهمة من سمات نظام الحكم في مصر وهي أن تأتي التشكيلات الوزارية وتعديلاتها بشكل مفاجئ ومن دون توضيح القواعد أو المنطق الذي يقوم عليه التشكيل أو التعديل. ولا ينحصر عنصر المفاجئة والتعتيم على أشخاص رئيس مجلس الوزراء والوزراء فقط، بل الأمر الأخطر هو في افتقاد المنطق في تحديد مجموعة الوزارات التي يتضمنها التشكيل - أو يصيبها التعديل -. إن قراءة سريعة للتشكيلات الوزارية الأخيرة تدلنا على أن هناك مجموعة من الوزارات أو وزارات الدولة هي دائماً عرضة للتبديل وعدم الاستقرار سواء كان ذلك بالإنشاء ثم الإلغاء أو الدمج في وزارات أخرى ثم إعادة فصلها، ناهيك عما يتبع ذلك من تنظيم وإعادة تنظيم وتداخل في الاختصاصات وتصارع على الصلاحيات فضلاً عن الخلل وعدم الاستقرار اللذان يصيبان الأجهزة والهيئات التابعة لتلك الوزارات غير المستقرة.

إن هيكل الحكومة في النظم الديمقراطية المستقرة وفي الدول المتقدمة إنما يكون تعبيراً عن فلسفة الحكم وتوجهاته الرئيسية في إدارة شئون الوطن، ومن ثم فإن ما يحدث في مصر من عمليات إدماج وفصل وإنشاء وإلغاء للوزارات إنما يعكس غياب مثل تلك الفلسفة وافتقاد لإستراتيجية شاملة لإدارة الدولة، ويؤكد أن الدولة تدار بمنطق التجربة والخطأ وتفصيل التشكيلة الوزارية حسب مواصفات الأشخاص بدلاً من أن يتم البحث عن الأشخاص ذوي المواصفات والقدرات المناسبة لمتطلبات وخصائص الوظائف الوزارية.

لقد صدر في سنة 1996 قرار رئيس الجمهورية رقم 31 بشأن إعادة تنظيم بعض الوزارات قضى بدمج ديوان عام وزارة الزراعة وديوان عام وزارة استصلاح الأراضي في ديوان عام واحد لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذلك الحال بالنسبة لوزارتي التأمينات والشئون الاجتماعية، ووزارتي النقل والمواصلات، ووزارة التربية والتعليم

ووزارة التعليم العالي، ووزارة الإسكان والمرافق ووزارة التعمير، ووزارة التعاون الدولي ووزارة الاقتصاد. وكانت عمليات الدمج نتيجة للتشكيل الوزاري الذي ترأسه السيد/ كمال الجنزوري. وفي تعديل حكومة الجنزوري 1997 تم فصل وزارة التعليم إلى وزارتين واحدة للتربية والتعليم والثانية للتعليم العالي، كما تم إلحاق وزارة الدولة لشئون البحث العلمي لمسئوليات وزير التعليم العالي بعد أن كانت منفصلة وتشغلها د. فينيس جودة ، كما تضمن نفس التعديل الوزاري إنشاء وزارة دولة لشئون البيئة بعد أن كان د. عاطف عبيد يشغل منصب وزير قطاع الأعمال العام ووزير دولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة. ومنذ حكومة نظيف الأولى وحتى الآن حلت وزارة الاستثمار محل وزارة قطاع الأعمال العام وضمت قطاعات مما كان سابقاً وزارة الاقتصاد.

وفي سنة 1999 تشكلت وزارة عاطف عبيد الأولى حيث استحدث وزارة للاقتصاد والتجارة الخارجية شغلها د. يوسف بطرس غالي بعد أن كانت وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجنزوري، ثم ألغيت وزارة الاقتصاد منذ وزارة نظيف الأولى وحتى الآن، كذلك أنشأت وزارة الدولة للتنمية المحلية بعد أن كانت وزارة الإدارة المحلية وشغلها د. محمود شريف في وزارة الجنزوري ثم عدلت في 1997 إلى وزارة التنمية الريفية وشغلها أيضاً د. محمود شريف، ثم تغيرت إلى وزارة التنمية المحلية في حكومة عاطف عبيد ووزارة نظيف الأولى لتلغى في وزارته الثانية وتصبح جزءاً من وزارة التخطيط وأخيراً أعيدت مرة أخرى في تعديل 2006 ، وتغيرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى وزارة للصناعة والتنمية التكنولوجية لتدمج بعد ذلك مع وزارة التجارة في حكومة نظيف الأولى باسم وزارة التجارة الخارجية والصناعة ثم تصبح في حكومته الثانية وزارة التجارة والصناعة، وتم تغيير وزارة النقل والمواصلات إلى وزارة النقل وأنشئت وزارة جديدة باسم وزارة الاتصالات والمعلومات لتضم بعضاً من قطاعات وزارة النقل والمواصلات السابقة .وفي حكومة عاطف عبيد انفكت وزارته

التي كان يشغلها في وزارة الجنزوري " قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة" إلى وزارة لقطاع الأعمال العام ووزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة الدولة لشئون البيئة.

وفي وزارة د. نظيف الأولى عدلت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية التي يشغلها د. محمود أبو زيد إلى وزارة الموارد المائية والري، وأنشأت وزارة مستقلة للتعاون الدولي بعد أن كانت جزءاً من وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجنزوري الأولى، ثم كانت وزارة مستقلة يشغلها رئيس مجلس الوزراء الجنزوري نفسه وفق تعديل 1997إلى جانب كونها جزء من وزارة الدولة للتخطيط والتعاون الاقتصادي التي شغلها ظافر البشري، وعدلت في وزارة عاطف عبيد إلى وزارة التخطيط ووزارة الدولة للتعاون الدولي، ثم عادت وزارة مستقلة في حكومة نظيف الأولى وحتى الآن.

وبينما كانت وزارة التجارة والتموين مستقلة في وزارة الجنزوري في 1996 تحولت إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية في وزارات عاطف عبيد وفي وزارة نظيف الأولى ، ثم ألغيت تماماً في وزارة نظيف الثانية ونشأ مكانها وزارة جديدة باسم التضامن الاجتماعي تضم أجزاء مما كان وزارة التموين وأجزاء مما كان وزارة الشئون الاجتماعية، أما وزارتي الشئون الاجتماعية والتأمينات فقد طرأ عليهما تحولات حيث كانت كل منهما وزارة مستقلة ثم أدمجتا في وزارة واحدة للتأمينات والشئون الاجتماعية منذ وزارة الجنزوري في 1996 وحتى وزارة نظيف الأولى حين تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وتحويلها إلى وزارة التضامن الاجتماعي أما وزارة التأمينات فقد ابتلعتها وزارة المالية في حلاً لمشكلة استيلاء الحكومة على فائض أموال التأمينات الاجتماعية.

وقد جاء تبرير التعديل الوزاري الأخير فيما أعلنه د.نظيف حسب ما أوردته جريدة الأهرام في عددها يوم الثلاثاء 29 أغسطس" أن مغزى هذا التعديل الوزاري المحدود تحقيق مزيد من التوازن بين التخطيط المركزي والتخطيط الإقليمي في برامج

التنمية، وإعداد الخطط الخمسية، وتعميق اللامركزية في التنمية المحلية والإقليمية، بما يحقق لوزارة التنمية المحلية دوراً أكبر في إعداد خطط التنمية الإقليمية، وخطط المحافظات"، وإذا كان علينا أن نصدق هذا التبرير فإن التساؤل الذي يطرح نفسه وبقوة هو لماذا ألغى د.نظيف نفسه وزارة التنمية المحلية السابقة وألحقها بوزارة التخطيط؟ وإذا كان التخطيط سواء المركزي أو الإقليمي لا يزال أسلوباً تعتمده الحكومة، فكيف يتفق هذا مع إلغاء وزارة التخطيط وتحويلها إلى المجلس القومي للتخطيط وكلنا يعرف مصير تلك المجالس القومية أو العليا التي لا تنعقد، وإذا كان العمل التنفيذي اليومي للخطة سيظل من مسئوليات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية حسب تصريح د. عثمان محمد عثمان فلماذا كان إلغاء وزارة التخطيط؟

إن عمليات إنشاء وإلغاء ودمج وفصل الوزارات وتعديل أسماءها فضلاً عن كونها تعبير عن عدم الاستقرار وغياب الوضوح في فلسفة الحكم، إلا أنها أيضاً تمثل إهداراً لموارد الوطن بكل ما يترتب عليها من تعديلات تنظيمية وإعادة توزيع الاختصاصات و العاملين وكل ما يترتب على ذلك من تكلفة مادية ومضيعة للوقت وتعطيل مصالح الجماهير وإهدار طاقات وموارد كانت قد استنفذت في وضع خطط وبرامج وإقامة إنشاءات وتحريك أنشطة لا تلبث أن تتوارى جميعها لأنها لا تتفق مع معطيات الوضع الجديد بعد التعديلات الوزارية المتعاقبة.

ويلاحظ أن قرارات تشكيل الوزارات لا تتم بناء على دراسات أو في إطار توجهات إستراتيجية وبرامج عمل محددة، بل عادة يختار رئيس الجمهورية من يكلفه بتشكيل الوزارة بشكل مفاجئ لا يسمح له بدراسة متأنية وشاملة، ويتم هذا في وقت قصير لا يتعدى أيام معدودة تستغرق في مشاورات اختيار الوزراء ويتم خلالها تعديلات غير مدروسة في الحقائب الوزارية لتتوافق ورغبات أو قدرات المرشحين لشغل مناصب وزارية، ومن هنا تأتي التشكيلات الوزارية غير مستقرة ولا واضحة المعالم. من جانب آخر، تعلن التشكيلة الوزارية الجديدة بمجرد موافقة رئيس الجمهورية عليها ومن

دون إتاحة أي فرصة للرأي العام أو السلطة التشريعية في مناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، بل يفاجئ الجميع بحكومة جديدة أو تعديلات في حكومة قائمة بدون إبداء الأسباب، فلا يعرف أحد أسباب إنشاء أو إلغاء الوزارات ودمجها وفصلها، أو أسباب اختيار الوزراء الجدد وخروج الوزراء القدامى.

ولعل من المفارقات الطريفة والمحزنة في آن واحد ما حدث لجهاز تخطيط الطاقة الذي صدر بإنشائه قرار من رئيس الجمهورية في سنة 1983 على أن يكون تابعاً لوزير البترول، ثم صدر قرار آخر في 2001 بنقل تبعية الجهاز إلى وزارة الكهرباء والطاقة، وفي سنة 2003 نقلت تبعية الجهاز مرة أخرى إلى وزارة التخطيط، وفي 2006 صدر قرار من رئيس الجمهورية يقضي بإلغاء جهاز تخطيط النقل وأن تتولى وزارة التخطيط والتنمية المحلية ضمن اختصاصاتها ومسئولياتها " تخطيط الطاقة وجمع وتحليل وحفظ البيانات الخاصة بها وإجراء الدراسات الخاصة بالاحتياجات منها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختصة والعمل على تقديم المساندة الفنية إلى المجلس الأعلى للطاقة". وقد تضمن ذات القرار إلغاء المركز الديموجرافي على أن تقوم وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالدور الذي كان يقوم به المركز من أنشطة. والآن وقد ألغيت وزارة التخطيط والتنمية المحلية ما مصير هذه الاختصاصات، وما مصير العاملين والذين تم نقلهم إلا ديوان عام الوزارة الملغاة؟؟

إن تعديل أسلوب تشكيل الحكومة هو عنصر أساس في تطوير نظام الحكم ليكون ديمقراطياً يتمتع بالشفافية ويتيح فرص المشاركة المجتمعية في اختيار الوزراء وتغييرهم. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن يكون الهيكل الأساسي للحكومة متمثلاً في الوزارات مستقراً وينظمه قانون لا يجوز الخروج عليه إلا من خلال موافقة السلطة التشريعية على التعديل، وبذلك نضمن الاستقرار لجهاز الدولة الرئيس وتتاح الفرصة لتحقيق إستراتيجية وطنية للتنمية في إطار ديمقراطية الحكم والإدارة الرشيدة.

2006

65. تساؤلات حول برنامج الحكومة لمواجهة الأزمة!

كان الإنذار المبكر عن وقوع الأزمة المالية العالمية يوم السابع من فبراير 2007 حين أعلن بنك HSBC تحقيقه خسائر بسبب مشاركته في عمليات إقراض غير جيدة، وتبعته شركة "القرن الجديد الماليــة New Century Financial حين تقدمت في الثالث من إبريل في نفس العام بطلب تطبيق الفصل الحادي عشر والذي يوفر لها الحماية من الإفلاس وأعلنت تسريح نصف عدد العاملين بها. وتتوالى الأحداث وكلها تشير إلى تراكم سحب تنذر بعاصفة شديدة سوف تضرب اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والعالم كله. ففي الثلاثين من شهر أكتوبر2007 تقدم الرئيس التنفيذي لبنك ميريل لنش Merrill Lynch باستقالته بعد أن تبين للبنك أن 7.9 مليار دولار أصبحت في عداد القروض السيئة التي لا يتوقع تحصيلها. وفي السادس من ديسمبر 2007 أعلن الرئيس الأمريكي بوش عن خطط لمعاونة أكثر من مليون من أصحاب المساكن العاجزين عن سداد أقساط القروض التي حصلوا عليها لشراء مساكنهم والذين يهددهم المقرضون باتخاذ إجراءات بيع المساكن المرهونة لهم لاسترداد القروض. وفي السابع عشر من ديسمبر أتاح بنك الاحتياطي الفدرالي [البنك المركزي الأمريكي] 20 مليار دولار وقدم البنك المركزي الأوروبي 500 مليار دولار لمساندة البنوك التجارية في التغلب على مشكلة نقص السيولة في فترة الأعياد. وفي التاسع من يناير 2008 أعلن البنك الدولي أن معدل النمو الاقتصادي العالمي سينخفض نتيجة لأزمة القروض. وفي الحادي والعشرين من يناير حدث أكبر هبوط في أسواق الأوراق المالية العالمية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وفي السابع من مارس 2008 قدم بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أكبر مساعدة للبنوك التجارية وقدرها 200 مليار دولار وذلك لمواجهة أزمة نقص السيولة.

وتتوالى الأحداث وتتصاعد حدة الأزمة مع بدايات سبتمبر 2008 حين اضطرت الحكومة الأمريكية للتدخل لمساعدة أكبر شركتين للتمويل العقاري وهما فاني ماي Fannie Mae، وفريدي ماك Freddie Mac وذلك بدفع 200 مليار دولار فضلاً عن 144 مليار دولار لشراء سندات رهن إضافية للشركتين. ثم جاء إفلاس بنك ليمان برازرز في منتصف سبتمبر إعلاناً واضحاً عن ضخامة حجم الكارثة الاقتصادية. وبمرور الأيام تشتد حدة الأزمة، وتعلن الحكومة الأمريكية عن خطة إنقاذ تتكلف 700 مليار دولار، كما يعلن الاتحاد الأوروبي عن خطة مماثلة. وتتسابق حكومات العالم في التداعي لمواجهة الأزمة وحماية اقتصاديات بلادها من تأثيرات العاصفة الكارثة. ويجتمع وزراء مالية الدول السبع الكبرى وممثلين عن صندوق النقد الدولي في واشنطن يوم الحادي عشر من أكتوبر 2008 ليعلنوا خطة من خمس نقط لمواجهة الكارثة وفي مقدمتها إنفاق مليارات الدولارات لإعادة بناء النظام المصرفي العالمي وتنشيط تدفق الائتمان. ويعترف آلان جرينسبرج الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أنه كان مخطئاً حينما اتخذ موقفاً سلبياً من أزمة النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي التاسع من نوفمبر 2008 تعلن الصين عن خطة مدتها عامين يتم بمقتضاها إنفاق 586 مليار دولار لتنشيط الاقتصاد بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاجتماعية وكذاك تخفيض الضرائب على الشركات. وينعقد مؤتمر القمة للدول العشرين G-20 في واشنطن يوم الخامس عشر من نوفمبر والذي ضم بعض رؤساء الدول النامية إلى جانب قادة الدول الكبرى وذلك لبحث تداعيات الأزمة ويقرر المؤتمر ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمحاولة منع الاقتصاد العالمي من الوقوع في مستنقع لا قرار له.

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الأحداث الدرامية تتوالى وتتصاعد تأثيراتها في العالم، كان الخطاب الحكومي في مصر يهوّن من الأزمة ويستبعد أن تكون لها تأثيرات على

الاقتصاد الوطني في مصر. وظلت تصريحات رئيس الوزراء ووزير المالية تصب في اتجاه تأكيد قوة الاقتصاد المصري وعدم تأثره بتلك الأزمة التي تهدد الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند ومختلف دول العالم. ففي حوار د. أحمد نظيف مع رئيس تحرير الأهرام وكوكبة من كتابه والمنشور يوم 18 أكتوبر 2008 وجه له سؤال مضمونه " أنه أمر طيب أن تعلن الحكومة أن الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية علينا ضعيفة، وأننا نترقب الآثار غير المباشرة لمواجهتها، ولكن هناك بعض الشكوك، لعل من أهمها وأخطرها تزايد حجم الأموال الساخنة في البورصة، والخوف من حدوث أزمة تضر باقتصاداتنا، الأمر الذي يؤكد أن تدخل الدولة لضبط تلك الأموال أمر ضروري"، وكانت إجابة رئيس الوزراء أن السؤال يتناول مشروعية تدخل الدولة وانطلق يدافع عن "اقتصاد السوق" متجاهلاً الحديث عن لب السؤال وهو ما كانت تردده المصادر الحكومية من ضعف تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري فيما يبدو أنه موافقة منه على هذا الرأي.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع د. فاروق العقدة محافظ البنك المركزي ود. محمود محي الدين وزير الاستثمار عقب اجتماعين عقدا برئاسة الرئيس مبارك لبحث تأثيرات الأزمة العالمية على مصر، جاءت تصريحات الجميع على نفس السياق من التقليل من أهمية الأزمة والتأكيد على قدرة الاقتصاد المصري على مواجهتها واستيعاب آثارها، وإن كان د. محمود محي الدين قد أشار في نغمة هادئة جداً أن هناك أوجهاً للتأثر بالأزمة من خلال تأثيراتها على تجارة مصر الدولية وتحويلات المصريين بالخارج وإيرادات السياحة وقناة السويس والتي ستتأثر نتيجة الأزمة في الدول التي تعتمد عليها مصر للحصول على تلك لإيرادات. وفي هذا المؤتمر الصحفي والذي انعقد يوم الثاني عشر من أكتوبر 2008 أكد د.نظيف أمله في أن يواصل الاقتصاد المصري معدلات النمو التي سبق تحقيقها والتي تراوحت بين 6.8% و

7.2%. واللافت للنظر أنه لم تكن هناك ولا إشارة واحدة في هذا المؤتمر الصحفي إلى إجراءات من أي نوع سوف تتخذها الحكومة للتعامل مع الأزمة وتحدياتها، بل تبارى أعضاء طاقم القيادة الاقتصادية للدولة في تأكيد قوة الاقتصاد المصري ومتانة الجهاز المصرفي ولم يشر واحد منهم إلى الحاجة لاتخاذ إجراءات من أي نوع ولو على سبيل الاحتياط .

وحسب ما جاء في أهرام الثلاثاء 21 أكتوبر 2008 حول فعاليات مؤتمر اليورومني فقد " أكد الدكتور يوسف بطرس غالي أن الاقتصاد المصري يسير بخطى ثابتة، متجاوزاً الأزمة المالية العالمية الراهنة، مشيراً إلى أن معدل النمو سيتراوح ما بين 6% و 7.2% وهو معدل آمن، موضحاً أن مصر لن تتأثر بالأزمة المالية الراهنة، حيث إن معظم الاستثمارات المالية لا تستثمر في الأسواق المالية الخارجية، ولا تعاني مصر أي مشكلات في القطاع المالي، حيث تمتلك السيولة الكافية". وأضافت الأهرام أن د. محمود محي الدين "أكد اهتمام الحكومة بشكل أساسي بتأثير الأزمة العالمية على المواطن العادي، ومحاولة تخفيف آثارها، مشيراً إلى وجود مشكلات وتحديات أساسية في الاقتصاد المصري يجب التركيز عليها، أما الأزمة المالية العالمية فستنتهي مثل غيرها من الأزمات". وفي اجتماع اللجنة المالية والنقدية بصندوق النقد الدولي يوم الثاني عشر من أكتوبر، أكد د. يوسف بطرس غالي الذي تم اختياره رئيساً لها " أن القطاع المصرفي المصري لن يتأثر بسبب الأزمة المالية العالمية حيث أن أغلب عمليات الإقراض تقتصر على السوق المحلية وبالتالي فإن البنوك المصرية لا تملك الكثير من الأصول التي فقدت قيمتها في أزمة التمويل العقاري الراهنة ولذلك لم تتأثر كثيراً بأزمة السيولة العالمية، هذا بالإضافة إلى قوة الاقتصاد المحلي مما سوف يساعد مصر على تخطي تداعيات الأزمة الراهنة بسلام".

والشاهد أن رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تغافلا تماماً عن تقدير أثر الأزمة العالمية على أنشطة اقتصادية حيوية في مصر وهي السياحة وحركة العبور في قناة

السويس وحجم الصادرات السلعية إلى دول العالم وتدفق تحويلات المصريين بالخارج، كما حصر وزير المالية مبرراته في سلامة الجهاز المصرفي المصري في كونه لا يشارك في عمليات الرهن العقاري، وكأن البنوك المصرية ستكون في مأمن من الآثار السلبية لتراجع الطلب المحلي وتراخي النشاط الاقتصادي في البلاد وانكماش الطلب على الائتمان المصرفي لتوقف حركة الاستثمارات الجديدة من جانب القطاع الخاص نتيجة توقع المزيد من المشكلات الاقتصادية التي تجعل تلك الاستثمارات غير آمنة وكذا نتيجة ارتفاع سعر فائدة الإقراض مع إصرار البنك المركزي على عدم تخفيضها خلافاً لكل توجهات وقرارات البنوك المركزية في العالم التي أجرت تخفيضات متتالية على سعر الفائدة من أجل تنشيط الاستثمار وإحياء حركة الأسواق، أو أن البنوك المصرية لن تتأثر بالخسائر الهائلة التي أصابت المتعاملين في سوق الأوراق المالية نتيجة هبوط أسعار الأسهم وأغلبهم من المدينين للبنوك وسوف تتأثر قدرتهم على سداد القروض التي حصلوا عليها لتوظيفها في تعاملاتهم في البورصة.

تلك التصريحات الرسمية المتفائلة أو غير المنزعجة عن تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري بدت متغافلة لحقيقة الأزمة والتي أوضحنا أن بداياتها كانت منذ أوائل 2007، ورغم كل البيانات والتصريحات الصادرة عن المنظمات الدولية عن خطورة الأزمة وتأثيراتها على دول العالم وخاصة الدول النامية.

ومع مرور الوقت ووضوح آثار الأزمة العالمية على حقيقتها، اضطرت الحكومة إلى التراجع عن موقفها السابق وبدأت نغمة جديدة في تصريحات المسئولين بما يفيد أن الأزمة سوف تصيب الاقتصاد المصري إصابات قاسية سوف تؤدي إلى انخفاض معدل النمو إلى 5% أو أقل. ورأينا وزير الدولة للتنمية الاقتصادية يصرح يوم التاسع عشر من أكتوبر أنه تقرر زيادة الاستثمارات الحكومية بمبلغ خمسة مليارات جنيه لتصبح 42 مليار بدلاً من 37 مليار وذلك لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

والتي سيترتب عليها انخفاض الإيرادات المصرية بنحو أربعة مليارات دولار، كما توقع أن يقل معدل النمو الاقتصادي عن 6% في حين أن المستهدف هو 7%. وبرغم بداية الاعتراف الحكومي بأن هناك أزمة، إلا أن نغمة الخطاب الرسمي حتى ذلك التاريخ كانت تسير على منطق التقليل من حجم الأزمة والتهوين من تأثيراتها السالبة على الاقتصاد المصري والتمسك بأحلام معدل نمو اقتصادي مرتفع في حدود 6%. ويشارك د. محمود الدين في التهوين من التأثيرات المحتملة للأزمة المالية العالمية على مصر ويقول في حوار طويل مع الصفحة الاقتصادية بالأهرام يوم 19 أكتوبر أنه لا يزال مقتنعاً بقدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدل نمو 6% برغم ظروف الأزمة [وهو ضعف متوسط معدل النمو المتوقع في الاقتصاديات الكبرى في العالم]،كما أنه لم يذكر حرفاً واحداً عن إجراءات ستتخذها الحكومة للتعامل مع ظروف الأزمة سوى التلميح إلى القواعد الجديدة لتوسيع قاعدة الملكية للأصول المملوكة للدولة وهو المشروع الذي أعلن يوم التاسع من نوفمبر بعد انتهاء المؤتمر السنوي للحزب الوطني من دون العرض على المؤتمر، والذي عرف بعد ذلك باسم البرنامج المصري للملكية الشعبية، والذي لا علاقة له بالتعامل مع الأزمة المالية العالمية!

وفجأة يتوجه د. أحمد نظيف إلى مجلس الشعب يوم الخامس عشر من ديسمبر ليقدم بياناً لتأكيد قوة الاقتصاد المصري وقدرته على تحمل الأزمات بدأه بمجموعة من الأرقام والمؤشرات التقليدية التي تكررها الحكومة في كل مكان وكل وقت والتي تتحدث عن نمو غير مسبوق لمدة ثلاث سنوات على التوالي أكسب الاقتصاد المصري – كما يقول د. نظيف ويكرر وزير الاستثمار – قوة دفع ذاتي. ويفيض رئيس مجلس الوزراء في تعداد الإنجازات الاقتصادية التي حققتها حكومته – والتي لا يشعر بها المواطنون في المحروسة – ومن بينها أن متوسط دخل الفرد قد زاد إلى نحو 10100 جنيه في السنة بعد أن كان 7000 جنيه. ووجه المغالطة في هذا الرقم أنه

يتحدث عن متوسط ينتج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ولكنه لا يعبر أبداً عن حقيقة مستوى الدخل لملايين المصريين الذي يقع أكثر من 40% منهم تحت خط الفقر. وقد يكون مفيداً لو تكرم رئيس مجلس الوزراء وأعلن عن عدد المصريين الذين يبلغ دخل الفرد منهم 10100 جنيه سنوياً من بين الثمانين مليون مصري الذين يعيشون على أرض الكنانة. كما يفاخر رئيس الوزراء أنه قد تم رفع المرتبات بمقدار 30% وهو ما لم يحدث من قبل حسب تعبيره، ولكنه لا يذكر أن تلك العلاوة قد تم تمويلها برفع أسعار عدد من السلع الأساسية وقبل أن يصرف الناس العلاوة!

مناقشة فلسفة البيان وتوجهاته

وفي نص البيان المنشور على موقع رئاسة مجلس الوزراء في شبكة الإنترنت عاد د. نظيف إلى التهوين من الأزمة الحالية بقوله إنها أزمة وقتية تتحرك كافة الدول لمواجهتها، وفي ضوء هذا التوجه يقول رئيس الوزراء "هذا يعني أننا يجب ألا نحيد عن السياسات التي نتبعها للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري والتحول إلى اقتصاد السوق والاستثمار من أجل التشغيل والتوازن بين متطلبات الإنتاج الاقتصادي والبعد الاجتماعي والاستثمار في البشر من خلال تطوير التعليم والخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية الداعمة للنمو [المرافق – النقل – الطاقة]". إن رئيس الوزراء بقوله هذا يخالف الاتجاه العام في أعتى الدول الرأسمالية التي بدأت في مراجعة سياساتها من أجل الخروج من الدائرة الضيقة للفكر الرأسمالي التقليدي الذي كان يرفض أي دور للدولة في ضبط وتسيير الاقتصاد الوطني ويعتمد سياسات مماثلة لما يريد د. نظيف التمسك بها بالاعتماد الكلي على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص. لقد رأينا الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى ممارسة دور واضح للدولة في مواجهة الأزمة الاقتصادية بما يعد خروجاً غير مسبوق عن الفكر الرأسمالي التقليدي، ووصل الأمر إلى تأميم بعض البنوك وتدخل الدولة في نقد إدارة الشركات الكبرى

المتعثرة وتوجيه القائمين على إدارتها بضرورة تطوير أساليبها وعلاج أوجه الخطأ والفساد فيها حتى تواصل الحكومة مساعدتها. بل امتد نفوذ الإدارة الأمريكية إلى التدخل لوقف الرواتب والمكافآت التي كان يتقاضاها كبار المديرين في الشركات المتعثرة لدرجة أن أحدهم أعلن أنه يتقاضى دولاراً واحداً سنوياً لمساندة شركته على عبور الأزمة من خلال الدعم الحكومي. لقد كانت نتيجة السياسات الاقتصادية لحكومات الحزب الوطني عبر سنوات طويلة – وخاصة حكومة د. نظيف – ازدياد حدة الفقر وتردي مستويات المعيشة لملايين المصريين الذين يعيش 20 مليوناً منهم في 1221 منطقة عشوائية معرضين لكل الأخطار ومصادر التهديد التي تمس حتى وجودهم ذاته. إن السياسات التي يريد دكتور نظيف التمسك بها لمواجهة الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية هي ذاتها السياسات التي تنصح المنظمات الدولية الآن بمراجعتها والتخفيف منها.

وتحتوي حزمة الإجراءات - التي أعلن عنها رئيس الوزراء في بيانه إلى مجلس الشعب – على زيادة الإنفاق العام بنحو 15 مليار جنيه حتى نهاية يونيو 2009 أي في مدى ستة أشهر. ونتوقف عند الرقم والفترة المقدرة للتنفيذ. سبق أن أعلن وزير الدولة للتنمية الاقتصادية أنه تقرر زيادة الاستثمارات الحكومية بخمسة مليارات جنيه، وبعدها بأسابيع قليلة ارتفع رئيس مجلس الوزراء بهذا الرقم إلى ثلاثة أمثاله. والسؤال هو على أي أساس تم تحديد هذا الرقم؟ ومن أين سوف تأتي الحكومة بهذه المليارات الخمسة عشر؟ لقد سبق أن أعلنت الحكومة قرارات 5 مايو الشهيرة التي أدعت اضطرارها إلى تطبيقها لتدبير ما يقرب من أربعة عشر مليار جنيه لتمويل علاوة 30% للعاملين بالدولة والقطاع العام، ونحن نعلم أن الموازنة العامة تعاني من عجز تجاوز الخمسة والسبعين مليار جنيه، فمن أين ستأتي الحكومة بهذه المليارات الخمسة عشر؟ أتصور أن نواب الشعب كان يجب أن يسألوا رئيس مجلس الوزراء هذا السؤال المنطقي، وكان من الواجب أن يجيب د. نظيف بوضوح وشفافية. إن

تدبير هذا الرقم الكبير من الاستثمارات الحكومية الإضافية ليس له تفسير إلا أن الحكومة تبالغ في الاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة لبعض الاستخدامات وخاصة الدعم بحيث تلجأ إليها في مثل هذه الأوقات. كما إن مسألة تدبير هذه المليارات الإضافية تبدو غير ممكنة أخذاً في الاعتبار ما صرح به رئيس مجلس الوزراء نفسه في بيانه حين ذكر أن الأزمة المالية العالمية سوف يترتب عليها نقص الصادرات المصرية إلى الخارج، نقص الاستثمارات الواردة من الخارج، نقص دخل قناة السويس، نقص دخل وإيرادات السياحة، نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلي. بمعنى آخر، أن نقص معدل النمو الكلي سينشأ عنه تراجع في حجم أعمال شركات القطاع الخاص وكذا قطاع الأعمال العام، ومن ثم ستقل الضرائب المحصلة عن المستهدف تحصيله، كما ستتأثر كثير من البنوك سلباً نتيجة تعثر المدينين من قطاعات الأعمال، وهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى تراجع مساهمات البنوك في شراء أذون الخزانة التي تعتمد عليها الحكومة بدرجة كبيرة في تمويل عجز الموازنة العامة. وقد يقول قائل إن انخفاض أسعار القمح والمواد الغذائية سوف يوفر للدولة مبالغ طائلة يقدرها البعض بما يقرب من سبعة مليارات جنيهاً، ولكن هذا القول مردود عليه بأن الحكومة أعلنت التزامها بالاستمرار بأن يبقى الدعم بجميع صوره رغم الأزمة الاقتصادية، وأنه لن يتم إلغاء الدعم على أي خدمة أو أي سلعة على الإطلاق!

وثمة تساؤل آخر، هو هل تستطيع الحكومة فعلاً - وبفرض توفر هذه المليارات الخمسة عشر - أن تنفق هذا المبلغ في ستة أشهر؟ إن قدرة الحكومة على إنفاق خمسة عشر مليار جنيه يتطلب أن تكون المشروعات جاهزة وخطط وبرامج التنفيذ تم إعدادها بحيث ينطلق العمل فيها فور ضخ الأموال، وأشك كثيراً أن هذا هو الواقع. أي أن تأثير هذا الإنفاق الضخم لن يظهر بالمعدلات المأمولة في ستة أشهر، ولن تتمكن الحكومة في هذه الفترة القصيرة من خلق فرص عمل وإتاحة مصادر للدخل

لملايين المواطنين، ومن ثم تنشيط الطلب في الأسواق وإحياء حركة التجارة والسماح بتدفق الأموال والأرباح في شرايين الاقتصاد الوطني.

إن النتيجة الواضحة أن الحكومة قد تأخرت في إعداد هذا البرنامج وتقاعست عن المواجهة الحاسمة مع ظهور أول بوادر الأزمة العالمية. ويكفي أن نشير إلى تصريحات م. رشيد محمد رشيد الذي طالب الصناع والتجار بتخفيض أسعار منتجاتهم والتخلص من المخزون لديهم ولو بأسعار تقل عن التكلفة محذراً إياهم بكارثة قادمة خلال الثلاث شهور القادمة! فهل سيتعامل برنامج الحكومة مع آثار الأزمة التي تحققت فعلاً، أم أنها سوف تحتاج إلى برنامج آخر لمواجهة العاصفة التي يحذرنا منها الوزير رشيد؟

إن مجالات الإنفاق التي وردت في بيان رئيس الوزراء تحتاج إلى مناقشة تفصيلية سيكون مجالها مقال قادم إن شاء الله، ولكن ما أريد التركيز عليه الآن أن مشروع الحكومة غير كاف للتعامل مع الأزمة وتداعياتها، ويتطلب الأمر مستوى آخر من الفكر والقدرة على تطوير مجموعة من السياسات المتفوقة تسمح بإحداث طفرات اقتصادية تعالج آثار الأزمة وتهيئ لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس صحيحة ومضمونة.

2008

66. تساؤلات مشروعـــــــــة....!

شأن كل المصريين المهمومين بحال المحروسة ومستقبلها، قفزت إلى ذهني مجموعة أسئلة لم أجد لها إجابات، ورحت أفحص جميع الصحف - خاصة الحكومية - والصادرة خلال الأسابيع الماضية باحثاً عن معلومات أو تصريحات لمسئول [وما أكثرها !] تشفي حاجتي للفهم فلم أجد، ولم يعد لي من سبيل سوى أن أطرح تلك التساؤلات في هذا المقال عسى أن تثير شهية بعض المسئولين إلى تصريح يقدم تفسيراً لما أعانيه - وملايين المصريين معي – من حيرة.

1. الاتحاد من أجل المتوسط

انعقدت في باريس يوم الأحد الماضي القمة المشتركة لقادة الاتحاد الأوروبي مع قادة دول جنوب المتوسط ومن بينها سوريا وإسرائيل وقادة دول شمال أفريقيا ما عدا العقيد القذافي لإعلان قيام الاتحاد من أجل المتوسط الذي تشارك مصر في رئاسته ممثلة لدول جنوب المتوسط، بينما تقوم فرنسا بدور الرئيس المشارك ممثلة لدول شمال المتوسط. والمثير للدهشة هو القدر المحدود من المعلومات المتاحة حول هذا الاتحاد الذي كان اسمه " الاتحاد المتوسطي" حين طرح الرئيس الفرنسي ساركوزي فكرته لأول مرة في فبراير2007 ليكون اتحاداً لدول حوض البحر المتوسط تقوم بينها علاقات متعادلة وتتعامل في نطاقه على قدم المساواة، ثم تحول إلى " الاتحاد من أجل المتوسط " يضم دول أوروبا أعضاء الاتحاد الأوروبي إل 27 بكل ما حققته من تقدم اقتصادي وتقني وديمقراطي في إطار وحدة شبه كاملة من خلال " الاتحاد الأوروبي"، وفي نفس الوقت يضم مجموعة من دول جنوب المتوسط بينها من الخلافات والتناقضات أكثر كثيراً مما بينها من توافق. فضلاً عن ذلك فإن ما تعانيه دول جنوب المتوسط من تواضع معدلات التنمية ومستويات المعيشة وانحصار الحريات السياسية وغلبة النظم اللاديمقراطية يجعلها في الموقع الأضعف في علاقاتها مع دول شمال المتوسط والمجموعة الأوروبية.

ليست هناك معلومات واضحة عن أهداف هذا اتحاد وأسباب تغيير اسمه، كما لا نعلم تفاصيل عن آليات إنشاءه أو أجهزته ومسئوليات الأعضاء وفرصهم في الاستفادة منه. وتقول بعض التحليلات أن هذا الاتحاد هو مشروع طرحه ساركوزي في الأساس لمحاولة استعادة الدور الفرنسي في المنطقة واعتباره بديلاً لعملية برشلونة التي بدأت منذ 1995 ولم تحقق المطلوب منها. كما يشير بعض المحللين أن ثمة خلافات فرنسية ألمانية كانت وراء تقزيم مشروع الاتحاد المتوسطي وتحويله إلى الصورة الحالية، من تلك الخلافات مناوئة فرنسا لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي تشجعه ألمانيا والتي أصرت على انضمام مجموعة الدول ال27 أعضاء الاتحاد الأوروبي جميعاً إلى الاتحاد الجديد ليكون ذلك وسيلة لإحياء عملية برشلونة، ولكي تشارك كل دول الاتحاد الأوروبي في بحث وتقرير مشروعات الاتحاد الجديد ومصادر تمويلها بمراعاة مطالب دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي ولها احتياجاتها الواضحة لملاحقة التقدم الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي غرب أوروبا. أي أن هناك صراعاً مكبوتاً بين ألمانيا وبين فرنسا هدفه ألا يكون الاتحاد الجديد كياناً مستقلاً يخدم أحلام فرنسا في السيطرة والانفراد بالتأثير السياسي والثقافي والاقتصادي على منطقة حوض المتوسط، بل يؤسس منضوياً تحت لواء الاتحاد الأوروبي وفي إطار سياساته المتوسطية.

وليس يعنينا كثيراً هذا الخلاف الألماني الفرنسي رغم أهميته وتداعياته، بل ما يخصنا هو كيف تم اتخاذ القرار المصري بالانضمام إلى هذا الاتحاد غير الواضح المعالم؟ على حد علمي – وأرجو أن أكون مخطئاً - لم تتم مناقشة هذا الموضوع في مجلس الشورى أو مجلس الشعب، ولم نسمع عن مناقشة جرت في مجلس الوزراء حول الاتحاد ومسئوليات مصر حال الانضمام إليه وما هي الفوائد والمزايا التي نتوقعها عن طريقة. لم نقرأ بياناً من وزارة الخارجية المصرية توضح أبعاد هذا الاتحاد ودور مصر فيه، وما هي تداعياته وتأثيراته على التزامات ومصالح مصر المقررة في اتفاقية

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ ثلاث سنوات. وبالمناسبة لم نسمع أو نقرأ تقييماً لاتفاقية الشراكة تلك وما حققته لمصر من فوائد، ومدى ما يمكن تحقيقه أو تجنبه في اتفاقية الاتحاد من أجل المتوسط.

بقدر ما أعلم مما هو منشور حول هذا الموضوع فإن الأمر انحصر في قرار الرئيس وقبوله رئاسة الاتحاد بالمشاركة مع الرئيس الفرنسي. لم توضح الدولة المصرية قرارها الانضمام إلى مشروع ساركوزي بالرغم من اعتراض ليبيا وإعلانها الانسحاب من المشروع وتحفظ الجزائر وتردد تركيا. وبنفس القدر من عدم الوضوح، لا نجد توضيحاً رسمياً لآثار هذا الاتحاد الجديد ودوره في جعل التطبيع مع إسرائيل أمراً واقعاً ستلتزم به الدول العربية جميعاً بحكم عضويتها للاتحاد الجديد والتزامها بسياساته! وفي الحقيقة فإن مقالة الأستاذ مكرم محمد أحمد في الأهرام يوم السبت 12 يوليو كانت هي التفسير الأوضح في غياب التفسير الرسمي!! إن الدولة المصرية مدعوة لتوضيح مواقفها واختياراتها من مثل تلك المشروعات، والأهم أن تتبع الطرق والوسائل الدستورية والديمقراطية قبل الموافقة عليها.

2. وما الحقيقة في موضوع أجريوم؟

أصبح موضوع مصنع أجريوم للسماد المقرر إقامته في دمياط أو تحديداً في رأس البر من الأمور المثيرة للعجب في مصر المحروسة، ولا نكاد نصل إلى نقطة نعتبرها نهاية للمشكلة إلا وتبرز مشكلات جديدة. فبعد معارضة متواصلة من أهالي دمياط ورأس البر للمشروع يباركها محافظ دمياط أدت إلى تصدي مجلس الشعب للقضية بتكليف لجنة من أعضائه لتقصي حقائق المشروع استعانت بآراء اثنين من كبار علماء البيئة في مصر لهما سمعتهما الدولية المشهودة، وبعد أن اقتنع أعضاء مجلس الشعب بما جاء في تقرير اللجنة أصدر توصية غير محددة بنقل المصنع خارج محافظة دمياط. واحتفل الدمايطة بما اعتبروه نصراً لقضيتهم، وبدأ أبناء المحافظات المرشحة لنقل المصنع إليها في الاستعداد لشن حركة مقاومة مشابهة لحركة أبناء

دمياط. ولكن الأمر لم يهدأ، إذ ترددت الأنباء مرة أخرى عن حلول مختلفة للمشكلة وافق عليها نواب مجلس الشعب عن دمياط. وبدأ أهالي دمياط يستعدون مرة أخرى للمعركة حين خرج أحد نواب مجلس الشعب ليعلن في لقاء مع مقدم برنامج 90 دقيقة على قناة المحور الأسبوع الماضي اتهاماً صريحاً لمحافظ دمياط بأنه وراء هذه الضجة لمعارضة مشروع أجريوم، وأنه – أي المحافظ – سبق له الموافقة على مشروع مماثل لشركة هندية كان سيعتمد على تقنيات متقادمة ومعدات مستهلكة ولكن هذا المشروع رفض من وزارة البترول ومن الشركة القابضة للكيماويات الأمر الذي أثار حفيظة المحافظ وجعله راغباً في إفشال مشروع أجريوم الذي حظي بموافقة وزارة البترول وتدخل فيه الشركة القابضة شريكاً بنسبة 40%.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل راجت الشائعات عن أن القضية لا تتصل بتهديدات بيئية ولا تلويث لهواء رأس البر، بل القضية في الأساس صراع من أجل الأرض والرغبة في تصقيعها من خلال إثارة هذه الزوبعة، والأخطر من ذلك أن البعض يربط بين قضية أجريوم وبين أرض الضبعة التي يثور حولها صراع، إذ يرون أن رفض مشروع أجريوم تجنباً لآثاره الضارة على البيئة في منطقة آهلة بالسكان ولها بعدها السياحي سيكون مبرراً مهماً لنقل المشروع النووي من الضبعة بحجة أخطاره البيئية المحتملة عل كامل منطقة الساحل الشمالي، ومن ثم تخلو أرض الضبعة للاستثمار السياحي! والآن أين الحقيقة؟

3. وشهد شاهد من أهلها

نشر في جريدة الأهرام منذ ما يقرب من أسبوعين مقالان للدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب وعضو الحزب الوطني الديمقراطي كانت الرسالة الأساسية فيهما رفض واضح وصريح لبيع البنوك المصرية إلى بنوك أجنبية أو عربية، وتنبيه واضح من الدكتور السعيد عن خطوة سيطرة البنوك العربية والأجنبية على أكثر من 40% من الجهاز المصرفي

المصري، وكيف أن تلك البنوك غير المصرية لا تهتم إلا بزيادة أرباحها من خلال التوسع في الائتمان الاستهلاكي والتباعد بشكل واضح عن تمويل مشروعات التنمية الأساسية في البلاد.

وأضاف الدكتور السعيد شهادة مهمة يوم الجمعة الماضي 11 يوليو في حوار أجرته معه محررة بالأهرام أوضح فيها معارضته للتعديلات التي اقترحها أحمد عز على المادة 26 من قانون منع الممارسات الاحتكارية، وأكد عدم اقتناعه بتلك التعديلات وأنه لا يدافع عن تعديلات لا يؤمن بها، كما بيّن دكتور السعيد أنه كان من الأوفق ألا يتقدم أحمد عز باقتراح تلك التعديلات، مشيراً في الوقت نفسه أنه لا يعتقد أن أحمد عز تقدم بتلك الاقتراحات من دون موافقة الحزب والحكومة!

ويقول دكتور السعيد في شهادته " وفي مصر حيث الممارسة الديمقراطية ما زالت وليدة، وحيث أن الشفافية غير مكتملة، فإن هناك تحيزاً قد يحدث من رجال الأعمال لمصالحهم الخاصة."، وكان هذا في معرض تعقيبه على سؤال للمحررة بأن رجال الأعمال أصبحوا يشكلون الآن قوة مسيطرة على محركات التشريع داخل مجلس الشعب مما يشكل تعارضاً بين مصالح رجال الأعمال والمصلحة العامة للمجتمع.

ويلقي دكتور السعيد برأيه الواضح أن أسعار بيع الغاز المصري لإسرائيل وغيرها متدنية وأنه كان من الواجب أن يتضمن العقد نصاً للمراجعة الدورية لأسعار التصدير بما يواكب حركة الأسعار العالمية للغاز. ثم ينهي د. السعيد شهادته بقوله " ومع تقديري للاعتبارات التي أملت على الحكومة ضرورة فرض ضرائب جديدة، فإن هناك من يقول أنه قد يكون الأفضل التريث في إصدار الضرائب الجديدة وإرجاء ذلك لفترة معقولة من تاريخ إقرار العلاوة".

هل نتوقع يا ترى تفسيراً وتوضيحاً من مسئول حكومي في هذه الأمور التي أثارها دكتور السعيد وهو يعبر في ذلك عن أراء ومشاعر ملايين المصريين الذين يفزعهم ذلك النمو السرطاني لنفوذ وسيطرة حفنة من رجال الأعمال على مقدرات الوطن،

وتزعجهم قرارات الجباية الحكومية التي تستلب ما تقرره لهم من علاوات ضئيلة لا تسمن ولا تغني من جوع في مواجهة موجات الغلاء والتضخم مع استمرار تفاقم حالة البطالة؟

4. من فعلها برمسيس العظيم؟

وهذا التساؤل الأخير في مقال اليوم يأتي على لسان حفيدي عمر المقيم مع عائلته في الرياض بالسعودية ويحضر لمصر لقضاء إجازاته ويمر كل يوم على رمسيس العظيم في محبسه المهين وبحالته المزرية بعد نقله من موقعه في ميدان محطة مصر الذي تحول إلى ميدان رمسيس، وحيث تم نقله إلى ما يسمى الموقع الجديد للمتحف القومي الكبير بالقرب من أهرامات الجيزة.

يسألني حفيدي عمر " مين عمل كده في رمسيس يا جدو" ؟ ولا أجد إجابة إلا أن أقول "إنه عمو فاروق حسني يا حبيبي"!

عمو فاروق حسني مطالب بتفسير لكل المصريين وفي مقدمتهم أطفال مصر الذين نريد تنشئتهم على حبها وإدراك عظمتها وتاريخها وحضارتها التي سبقت بها العالم، ثم نطرح أمامهم رموز تلك الحضارة في أبأس صورة وأحطها شأناً.

يذكرني تمثال رمسيس العظيم بما آل إليه مصير كوبري أبو العلا الشهير الذي تم تفكيكه على وعد بإعادة نصبه في مكان آخر على النيل ليكون متحفاً ومرسماً مفتوحاً للفنانين، ومزاراً ثقافياً للمواطنين والسائحين، ثم لا يدري أحد الآن أين هو!

السيد الوزير الفنان فاروق حسني، أنت مطالب باعتذار لرمسيس العظيم ولمصمم كوبري أبو العلا الذي هو في ذات الوقت مصمم برج أيفل - إن لم أكن مخطئاً – وعليك المبادرة بتصحيح الوضع وإعادة التمثال والكوبري إلى حالة كريمة تليق بهما وتقديم الدليل على إتمام ذلك ضمن مسوغات ترشحك لمنصب مدير عام اليونسكو.

وعلى الله قصد السبيل

2008

67. تعقيب على تصريحات أمين السياسات !

شنت الصحافة المسماة بالقومية وكثير من كتابها المشايعين للحزب الوطني الديمقراطي حملة شعواء على الدكتور محمد البرادعي بمجرد أن أعلن نيته في الدخول إلى حلبة السياسة المصرية واستعداده للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية استجابة للنداءات الشعبية التي وصلته من فئات مختلفة من المصريين. ولما تبين أهل الحكم الضرر الذي أحدثته تلك الهجمة الإعلامية غير الموفقة توقف الهجوم على شخص البرادعي، وعمدت وسائل الإعلام الحكومية إلى التجاهل التام لأخباره حتى خبر وصوله لم يحظ سوى بسطور قليلة في الصحف الحكومية التي أغفلت الإشارة إلى احتشاد مئات من المصريين لاستقباله في مطار القاهرة .

ومع تنامي ظاهرة البرادعي، فقد وقع تغير في الخطاب الرسمي حين أعلن الرئيس مبارك من ألمانيا حسب المنشور في صحيفة الأهرام يوم الجمعة 5 مارس 2010 – أن لا قيود على ترشيح البرادعي مستقلاً أو من خلال حزب وفقاً للدستور، وجاء رد الرئيس على سؤال وجه إليه من الجانب الألماني حول هل سترحبون بانضمام البرادعي إلى حزب سياسي؟ " أن البرادعي له مطلق الحرية.. وإذا كان يريد ترشيح نفسه من خلال أي حزب فليتفضل، وإذا رغب في الترشيح كمستقل فليتفضل.. فليس لدينا قيود في هذا المجال طبقاً للدستور" !!! وعلامات التعجب من عندي. ثم أوضحت صحيفة الأهرام في نفس العدد تصريحات نسبتها إلى الأستاذ جمال مبارك في المؤتمر الموسع – بحسب صحيفة الأهرام – الذي عقده يوم الأربعاء 3 مارس مع القيادات الطلابية بالجامعات المصرية في المدينة الشبابية بالأقصر يمكن منها استخلاص عدة أمور كاشفة لتوجهات الحزب الحاكم وتفسيره للديمقراطية في البلاد؛ أولاً - لا تعديلات دستورية، ثانياً – لا تعديلات في نظام الانتخاب، ثالثاً – ويحسب صحيفة المصري اليوم في نفس يوم الجمعة - فإن ما يجري في القاهرة من مطالبات بإصلاح دستوري وسياسي هو نوع من الصخب بعيد عن التحديات والمشكلات

التي يواجهها سيادته ويكتشفها على أرض الواقع أثناء الزيارات شبه الأسبوعية التي يقوم بها لقرى مصر. كذلك نسبت صحيفة المصري اليوم إلى جمال مبارك قوله " لا يمكن إجراء تعديلات دستورية استجابة لمقال صحفي"! وزاد الأستاذ جمال في تصريحاته تأكيده على أن الأصل في الانتخابات الرئاسية أن تكون بين مرشحي الأحزاب السياسية وأن دخول المستقلين إليها هو استثناء من الأصل، كما أضاف أن التعديلات الدستورية في 2007 كانت تهدف إلى دعم الأحزاب وتمكينها من المنافسة في الانتخابات الرئاسية حيث يستطيع أي حزب له عضو منتخب في مجلس الشورى أو مجلس الشعب أن يقدم مرشحاً من بين أعضاء هيئته العليا ممن مضى عليهم سنة على الأقل في عضويتها وذلك وفق ما تنص عليه المادة الدستورية الشهيرة رقم 76 بعد تعديلها. ولعلنا نتذكر أن الحزب الوطني قد بادر بمجرد إقرار ذلك التعديل الدستوري إلى إنشاء هيئة عليا ضمت بين أعضائها الأستاذ جمال مبارك!

وما يستفاد من تصريح الرئيس والتصريحات المنسوبة إلى الأستاذ جمال مبارك هو أنه لا توجد أي عوائق في طريق من يريد الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وأن الأحزاب لها فرص متكافئة في دخول الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن أن ضمانات نزاهة الانتخابات البرلمانية متوفرة من خلال وجود مندوب لكل مرشح داخل لجان التصويت كما أن منظمات المجتمع المدني لها حق متابعة الانتخابات لضمان نزاهتها!

وجدير بنا أن نناقش تلك التصريحات وذلك استناداً إلى دراسات علمية موثقة، ففيما يتعلق بنظام الانتخاب أوضحت دكتورة سعاد الشرقاوي أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة في بحث لها قدمته في منتدى الإصلاح الدستوري في مارس 2007 أن " النظام الانتخابي ليس مجرد تشريع أو قوانين ولوائح أو نصوص في الدستور، إن النظام الانتخابي يستلزم وجود عقد سياسي بين السلطة والطبقة السياسية والناخبين على احترام إرادة الناخبين والاحتكام بأمانة إلى صندوق

الاقتراع". كذلك يتطلب النظام الانتخابي وجود قوى مدنية تعترف بها السلطة الحاكمة وتمنحها فرصة الحياة والتطور والقيام بدور مستقل في الحياة السياسية وأهم تلك القوى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والنقابات العمالية...،" وتضيف دكتورة سعاد الشرقاوي " أن عدم إشراك المجتمع المدني في العملية [الانتخابية] وانفراد الأمن بالإشراف على الانتخابات بأساليب متنوعة بدءاً من إعداد الكشوف إلى التواجد المكثف خارج وداخل لجان الاقتراع، يهدر العملية الانتخابية برمتها ويجعلها فاقدة لأسباب وجودها". وبعد أن استعرضت دكتورة سعاد الشرقاوي تطور النظام الانتخابي في مصر من النظام الفردي إلى نظام القائمة مع التمثيل النسبي ثم الانتخاب بالتمثيل النسبي مقروناً بالانتخاب الفردي قالت" أسباب الانتكاسات المتوالية هي حرص الحزب الوطني على تبني قوانين تضمن له أغلبية كبيرة فعندما صدر قانون 1983 منع الأحزاب من الإتلاف والتحالف وهذا عكس مبادئ التمثيل النسبي، ... كذلك استبعد قانون 1983 وقانون 1986 كل الطرق المعروفة لتحقيق العدالة في توزيع المقاعد عندما نص على أن الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في الدائرة يحصد المقاعد الباقية"!

أما فيما يتعلق بأن أساس الانتخابات الرئاسية هم الأحزاب، فردنا على هذا القول أن ذلك حق يراد به باطل، فلكل يعرف كيف تنشأ الأحزاب في مصر بقرار من لجنة لشئون الأحزاب يسيطر عليها الحزب الحاكم تعطي الترخيص لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء، وحين يتظلم المتضررون فلا سبيل لهم إلا الاحتكام إلى محكمة للأحزاب لا تدخل ضمن منظومة القضاء المستقل بل تخضع هي الأخرى لسيطرة وتوجيه الحزب الحاكم من خلال أعضائها من الشخصيات العامة. والأستاذ جمال مبارك يعلم ولا شك أن الطريق لتكون الأحزاب أساس النظام الانتخابي في الديمقراطيات المعروفة في العالم هو حرية إنشاءها بمجرد الإخطار! وفي هذا يقول أ.د. فتحي فكري الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة في بحثه المقدم إلى منتدى الإصلاح الدستوري

المشار إليه في تعقيبه على تعديل المادة الخامسة من الدستور في 2007 بالنص على أن نظامنا السياسي قوامه التعددية الحزبية " ولقد تعددت التلميحات في اقتراح التعديل باستهدافه تفعيل الحياة الحزبية وإثراء تجربتها، ولا يخالجنا الشك في أن تلك الغاية رهن بتحرير تأسيس الأحزاب من أسر الترخيص والاكتفاء بالإخطار. وقد يتصور أن الهدف المبتغى يتحقق بإحلال المشرع الإخطار محل الترخيص، إلا أن هذا التصور يتغافل عن إدراج ضابط الإخطار في الدستور، يغل يد المشرع عن تقييد إنشاء الأحزاب ببواعث ودوافع سياسية". ولم يفت دكتور فتحي فكري الإشارة إلى أن " الأحزاب في ظل دساتير العهد الملكي كانت تعامل كالجمعيات، بحيث تبدأ في ممارسة نشاطها لحظة الإخطار عنها". أما بشأن المقولة المنسوبة إلى الأستاذ جمال مبارك في صحيفة الأهرام " أن مصر شهدت حواراً واسعاً استغرق نحو العامين حول التعديلات الدستورية الأخيرة في 2007 وأن نتائج بعض هذه التعديلات سوف تظهر بشكل أكبر في المستقبل، وخاصة ما يتعلق بزيادة سلطات البرلمان ودعم الحياة الحزبية" فلا شك أن سيادته يعلم أن التعديلات التي اقترحها الرئيس هي التي تم إقرارها في مجلس الشعب بأغلبية الثلثين؛ حيث وافق عليها بعد التصويت بالنداء بالاسم 315 نائباً كلهم حزب وطني، بينما رفضها 113 نائباً يمثلون كتلة الإخوان وكل المستقلين وكل المعارضة، إضافةً إلى نائبي الحزب الوطني محمد حسين وطاهر حزين [وقد عاد بعد ذلك إلى حزبه الأصلي وهو حزب الوفد]. وقد خرجت التعديلات بدون أية إضافة عليها طبقًا لتقرير اللجنة التشريعية باستثناء التعديل الخطير الذي أدخلته الدكتورة آمال عثمان على المادة الأولى باستبدال الفاصلة بالنقطة في الفقرة الأولى من الماد الأولى! وبغض النظر عن كل ما قدمته الأحزاب السياسية وما أفاض فيه شيوخ وفقهاء القانون الدستوري الذين كانت لهم رؤى مخالفة ومعارضة لكثير من التعديلات المقترحة من الرئيس فقد

جرى الاستفتاء عليها يوم 26 مارس 2007 بكل ما شهده ذلك اليوم من أحداث غير ديمقراطية بأي حال.

وعلى الرغم من أن الأحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب الوفد تركز على ضرورة تعديل المواد أرقام 76، 77، 88 باعتبارها تعديلات عاجلة، إلا أن المطلب الأساس هو صياغة دستور جديد للبلاد يتبنى الجمهورية البرلمانية ويقيم التوازن بين السلطات ويؤسس لمرحلة من الحكم الديمقراطي يكون فيه الشعب هو مصدر كل السلطات.

وأخيراً، جاء في تصريحات الأستاذ جمال مبارك التي نسبتها إليه صحيفة الأهرام" أن الحزب الوطني لديه تعاون مستمر ويدير حوارات مستمرة مع أحزاب المعارضة." والحقيقة أن هذا التصريح يحتاج إلى توضيح من هي تلك الأحزاب المعارضة التي يتعاون معها الحزب الوطني وأين تتم تلك الحوارات المستمرة ومع أي قيادات تلك الأحزاب وما هي نتائجها وانعكاساتها على المشهد السياسي المصري؟ أخشى أن يكون المقصود بتلك الفقرة هي مجموعة الأحزاب التي وصفها الكاتب عادل السنهوري في عموده بصحيفة المصري اليوم يوم الجمعة 5 مارس بأنها أحزاب " بير السلم". ولله الأمر من قبل ومن بعد مع تحياتي للحزب الوطني الحاكم إلى الأبد!!!

2010

68. المطلوب تقدم المجتمع . . وليس مجرد النمو الاقتصادي!

لم يعد معدل النمو الاقتصادي كافياً كمؤشر لما حققه المجتمع من تقدم، ويصبح الحديث المتكرر عما حققته سياسات الحكومة الاقتصادية من ارتفاع في معدل النمو وصل العام الماضي إلى أكثر قليلاً من 7% - بحسب الأرقام الحكومية - فارغاً من المضمون إن لم ينعكس هذا النمو الاقتصادي في تقدم مجتمعي واضح. ولعلنا لا نزال نتذكر الحوار المجتمعي الصاخب الذي دار العام الماضي حول التساؤل لماذا لا يشعر المواطنون بأثر هذا النمو الذي تدعيه الحكومة، وشهدنا أمين السياسات بالحزب الحاكم وعدداً من وزراء المجموعة الاقتصادية يسارعون إلى التأكيد بأن المواطنين لن يشعروا بتحسن في أحوالهم إلا بعد فترة طويلة لم يحددوها. لذا أصبح العالم يهتم الآن بقياس آثار النمو الاقتصادي ونتائجه المجتمعية ولا يقتصر على مجرد رصد معدلاته. إن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP هو مجرد حصر لإجمالي الإنفاق القومي من دون تمييز بين ما يسهم في تحسين أحوال الناس ونقلهم إلى مستويات أعلى من الرفاهية وبين ما يؤدي إلى العكس. لذا تهتم كثير من دول العالم المتقدم الآن بإنتاج مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى التقدم والرفاهية في المجتمع باعتبارها أدلة أوضح على ما تحقق للأفراد والجماعات من تحسن في مستويات المعيشة والحياة الأفضل باعتبار أن الرفاهية المجتمعية المستدامة هي الغاية التي تستهدفها الحكومات الواعية بحقوق شعوبها ومتطلبات المعيشة الراقية لهم بمختلف فئاتهم.

وتأكيداً لهذا التوجه العالمي الجديد فقد صدر إعلان اسطنبول في نهاية اجتماع المنتدى العالمي للإحصاءات، والمعرفة والسياسة العامة الذي انعقد أيام 27-30 يونيو 2007 برعاية عدة منظمات دولية منها الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDومنظمة المؤتمر الإسلامي – ليعلن أهمية وجود مؤشرات لقياس تقدم المجتمعات تتجاوز المؤشرات التقليدية لقياس الناتج

المحلي الإجمالي للفرد، وأن ترويج حضارة الأدلة المستندة على الحقائق في عملية صنع القرار بات أمراً ضرورياً من أجل زيادة رفاهية المجتمعات، كما يؤكد أهمية الشفافية والمساءلة في صنع السياسات العامة. ويضيف إعلان اسطنبول أن توافر المؤشرات الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنتائج البيئية وتوزيعها على المواطنين يمكن أن يسهم في تعزيز الحكم الرشيد وتحسين العمليات الديمقراطية، وهو ما يؤدي إلى تعزيز قدرة المواطنين في التأثير على أهداف المجتمعات التي يعيشون فيها من خلال المناقشة وتبادل الآراء وزيادة المساءلة في السياسات العامة.وقد حث إعلان اسطنبول الدول المختلفة على اتخاذ مفهوم " التقدم" مقياساً مهماً للتعرف على ما تحققه المجتمعات من تحسن في أوضاعها ومستويات الحياة فيها، وتوسيع دوائر المشاركة في أفضل ممارسات قياس تقدم المجتمع.

واستمراراً للاهتمام العالمي بقضية قياس تقدم المجتمعات، فقد انعقدت بالقاهرة خلال شهر مايو الماضي ورشة عمل على هامش المنتدى الإحصائي العربي الرابع لتعزيز القدرات الإحصائية والذي استضافه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وافتتحه د. عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية نائباً عن د، أحمد نظيف. وجاءت توصيات الورشة لتؤكد أهمية مشروع قياس التقدم في المجتمعات والالتزام بالتفاعل الإيجابي مع المبادرة الدولية في هذا الشأن، ورغم ذلك لم نسمع أو نقرأ أي استجابة رسمية من الحكومة لتفعيل تلك المؤشرات الدالة على تقدم المجتمع، ربما لأن نتائجها لن تكون سارة للحكومة، بينما يعيشها مواطنو المحروسة في كل وقت وكل مكان بدءاً من حلوان إلى الدويقة وعزبة الهجانة ومنشية ناصر وعزب القرود ومزارع الخنازير وما يجاورها من عشوائيات تنتشر في كافة الأرجاء، بل وتتخلل المناطق والأحياء التي كانت راقية! كما يعيش المواطنون حالات تردي الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات وحالة الطرق المتهالكة وتلوث البيئة وانتشار السحب السوداء وتلال القمامة تملأ شوارع المحروسة وتحتل مكانها

المختار فوق أسطح المنازل وتحت الكباري والجسور، ناهيك عن استمرار حالة الطوارئ لمدة ثلاثين عاماً متصلة وبشاعة تزوير الانتخابات وانسداد الحياة السياسية وتلاعب الحزب الحاكم بمقدرات البلاد وانتشار الفساد على كافة المستويات، وبشاعة الجرائم المتكررة!

ولقد توافق المجتمع العالمي على تحديد المقصود ب"تقدم المجتمع" - حتى يمكن البحث عن المقاييس المناسبة لرصده وتقييمه- بأنه التحسين والتطور إلى الأفضل في مجالات الحياة المجتمعية واستدامة الظروف المعيشية الإيجابية بما ينعكس في نهاية الأمر على مستوى جودة الحياة للمواطنين، وتمتعهم على اختلاف فئاتهم بدرجات متساوية من تلك الحياة الأفضل. إن المقصود برصد تقدم المجتمع هو النظر في مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تمثل حالة المجتمع وما يحصل عليه أفراده من خدمات وما يتاح لهم من فرص، وكذلك ما يقدمونه للمجتمع من مساهمات وإبداعات في مختلف المجالات. وفي هذا الاتجاه، فقد بدأت دول كثيرة منذ العام 1995 في استخدام " مؤشر التقدم الحقيقي" Genuine Progress Indicator (GPI) والذي يأخذ في الاعتبار عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي تأثير معدلات الجريمة وانهيار الأسر، ومعادل العمل التطوعي داخل الأسرة، ونمط توزيع الدخل، ومعدل استهلاك الموارد الوطنية، وتكلفة التلوث، وآثار تدمير البيئة طويل الأجل، والتغير في نسبة الوقت المخصص للترويح والترفيه، وتكلفة الحماية الشخصية، وقصر العمر الافتراضي للسلع الاستهلاكية المعمرة والمرافق العامة، والاعتماد على الاقتراض الخارجي، وذلك بقصد بيان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي التي لا يظهرها المؤشر التقليدي.

وتعتبر كلاً من أيرلندا وأستراليا من أهم الدول التي نجحت في تطوير منظومة وطنية متكاملة لمؤشرات قياس تقدم المجتمع. فعلى سبيل المثال يتم قياس تقدم المجتمع في أيرلندا بمجموعة مؤشرات عن الاقتصاد الوطني، الابتكار والتقدم

التكنولوجي، حالة التوظف ومستوى البطالة بين المواطنين القادرين على العمل والراغبين فيه، ودرجة الترابط والتماسك الاجتماعي، وحالة التعليم، والمستوى الصحي ومدى تقدم الخدمات الصحية وتوافرها للمواطنين، والتركيبة السكانية وما يحدث فيها من تطورات في النوعية والتوزيع بين مناطق المجتمع المختلفة، ومدى توافر الإسكان ، ومستوى الجريمة وحالة البيئة. كذلك يتضمن البرنامج الأسترالي لقياس تقدم المجتمع مؤشرات عدة تتوزع على محاور أربعة رئيسية هي " الأفراد" وما يحصلون عليه من خدمات الصحة والتعليم والتدريب وفرص العمل، ومحور "الاقتصاد" شاملاً قياس الناتج المحلي الإجمالي والثروة القومية والإسكان والإنتاجية، ويتضمن محور " البيئة" مؤشرات عن التنوع البيولوجي، واستخدامات الأرض، والموارد المائية الداخلية، وجودة الهواء، والمناخ والمحيطات والبحار. أما المحور الأخير فيقيس "الحياة المجتمعية" بمؤشرات عن الأسرة والترابط الاجتماعي، والجريمة، والديمقراطية ونظام الحكم والمواطنة. وتبدو أهمية هذا المحور الأخير في أنه يقيس أبعاداً ثلاثة مهمة في حياة البشر هي ما يتمتعون به مالحكام.ياسية، وقدرة على التعبير ونقد السياسات العامة، والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة على مسيرة المجتمع ومصيره. إن نظام الحكم الاستبدادي يحرم المواطنين من حقوقهم ويحيلهم إلى شخوص تابعة يتحكم فيها الحاكم ومن ثم يفقدون الإحساس بالحياة الحرة الكريمة على الرغم مما قد يحققه النظام الاستبدادي من معدلات نمو اقتصادي عالية. إن الديمقراطية توفر للمواطنين فرصاً للإبداع والابتكار وممارسة حياتهم من دون قيود تصنع لحماية الحكام . كذلك فإن مبدأ المواطنة يحقق لجميع المواطنين حياة تقوم على التساوي في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص من دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو العقيدة أو النوع. إن المجتمعات الديمقراطية هي التي تحترم سيادة القانون والحريات العامة وتكفل للمواطنين مباشرة حقوقهم السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتقوم نظم الحكم

فيها على أساس الاختيار الديمقراطي من خلال صناديق الانتخابات الشفافة وتداول السلطة سلمياً وفق قواعد وآليات يرسخها الدستور وتحميها القوانين وسلطة المجتمع في الرقابة والمساءلة.

ويتبلور تخلف المجتمع - وهو عكس التقدم – في مظهرين أساسيين هما سوء الإدارة وتراجع جودة الحياة. وفي محاولة للتعرف على مستوى التخلف المجتمعي في مصر بمقياس سوء الإدارة يكفي زيارة للصالة الجديدة بمطار القاهرة ومشاهدة الفوضى والمعاناة التي يعيشها الواصلون إلى مصر في محاولة للوصول إلى حقائبهم وذلك برغم فخامة المبنى وروعة التجهيزات، ولكن للأسف تفسد الإدارة السيئة تلك اللوحة الجمالية. كما يبدو التخلف المجتمعي في مصر بمراجعة موقعها على مقياس جودة الحياة Quality of Life في العام 2005 حيث كانت في المرتبة الثمانين من بين مائة وأحد عشر دولة شملها استقصاء أجرته وحدة الدراسات بمجلة الإيكونيميست وكان يسبقها من الدول العربية كل من الكويت، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، المملكة العربية السعودية والأردن، بينما كانت إسرائيل في مقدمة دول المنطقة حيث جاءت في المرتبة الثمانية والثلاثين!

2009

69. ثقافة التهوين وتسطيح الأمور..... سبب تفاقم المشكلات!

إذا نظرنا حولنا في مصر المحروسة نجد أننا نجتر مشكلاتنا يوماً بعد يوم ونكتشف أنها ليست بجديدة علينا. فأغلب ما نعانيه من مشكلات وأزمات هي قديمة وموروثة منذ عشرات السنين، ولكنها تتجدد من حين لآخر فتبدو لنا وكأنها تحدث لأول مرة. وكان حريق مجلس الشورى يوم التاسع عشر من شهر أغسطس الماضي ثم حريق المسرح القومي يوم السابع والعشرين من سبتمبر الجاري إيذاناً بفتح خزانة الذكريات عن مسلسل الحرائق الكبرى في مصر والتي تكاد تتكرر في كل مرة وفق نفس السيناريو. فإنه باستثناء حريق القاهرة الكبير في 26 يناير 1952 والذي جاء نتيجة حالة شاملة من الفوضى والأعمال التخريبية التي نتج عنها تدمير عدد كبير من المنشآت في منطقة وسط القاهرة، فإن أغلب الحرائق التي تقع في المحروسة تتم بطريقة متشابهة، إذ يشب حريق مفاجئ عادة ما تتعامل معه أجهزة الإطفاء والإنقاذ بوسائل تقليدية ومتباطئة، ثم يغلق ملف الحريق بنسبته إلى الفاعل الدائم والمتهم الجاهز " الماس الكهربائي".

هكذا طويت صفحات حرائق مشهودة دمرت بعضاً من أهم وأغلى منشآت مصر المحروسة التي كانت تمثل علامات مضيئة في تاريخها ورموزاً مهمة على حضارتها. هكذا احترقت دار الأوبرا في 28 أكتوبر 1971 وهي التي بنيت في عهد الخديوي إسماعيل لتكون واجهة ثقافية وحضارية متميزة تضاهي ما يوجد في أوروبا، وكانت هي أول دار للأوبرا في قارة إفريقيا كلها، ناهيك عن أنها كانت درة فريدة في العالم العربي.

ولكن بفضل ثقافة التهوين وتسطيح الأمور التي اعتادها المصريون حكاماً ومحكومين، فقد طوى النسيان حادث احتراق دار الأوبرا بعد 102 عاماً على إنشائها والذي لم تتضح أسبابه حتى اليوم. وكانت نتيجة الحريق أن دمرت الدار كلها واحترقت كل مقتنياتها الثمينة من لوحات فنية وتماثيل أصلية وآلات ونوت

الموسيقى الخاصة بكبرى الفرق الموسيقية الأوروبية والتي اعتادت تركها بعد انتهاء مواسمها بالقاهرة تذكارا وتقديرا للمكان. وكالعادة لم يتعرض أي مسئول أمني أو من العاملين بدار الأوبرا للمساءلة بسبب التقصير الذي أدى إلى الحريق، وساهمت ثقافة التهوين وتسطيح الأمور في اعتبار الأمر "قضاء وقدر". وبعد أن يقع الحريق وتتحقق الخسائر في الأرواح والممتلكات يأتي الحل السهل المريح بفضل ثقافة التهوين أن يعاد تأهيل المبنى المحترق وبأقصى سرعة كما حدث في حريق مجلس الشورى، أو أن يتقرر إعادة بناء ما احترق ولو في موقع آخر وتحت اسم آخر وبمنحة ومعونة من دولة أجنبية مثل اليابان كما فعلت الحكومة في إعادة بناء دار الأوبرا تحت اسم "المركز الثقافي الوطني" ليتمشى مع شروط الجهة المانحة بأن المنح لا تكون لمجالات فنية ولكن تمنح فقط لمجال التعليم والثقافة.

وفي الثاني والعشرين من شهر أكتوبر 1998 حدث حريق المسافر خانة وهو الأثر التاريخي الإسلامي النادر الذي يعود إلى أكثر من خمسمائة عام، والذي كان يقع في منطقة قصر الشوق التاريخية الشهيرة. وكان يضم نماذج مبهرة لفنون العمارة الإسلامية والعربية من الأرابيسك والرخام والفسيفساء والزجاج الملون زادها بهاء وروعة الارتفاع الكبير للمسافر خانة والذي كان يبلغ 22 مترا، كما كان يحتوي على أكبر مشربية من الطراز الإسلامي على مستوى العالم. وقد برر المسئولون الحريق بأنه قد نشأ بسبب القمامة التي تراكمت بالقرب منه وقام الأهالي بإشعالها للتخلص منها، وهو كما نرى عذر أقبح من الذنب إذ كيف سمح المسئولون عن الثقافة والآثار أن تتراكم القمامة بجوار ذلك الأثر النفيس. وبرغم فداحة الكارثة واتهام كثير من المثقفين لوزير الثقافة آنذاك فاروق حسني بالإهمال والتقصير في حماية الآثار وكنوزها، فقد مرت الأيام ونسى الناس ما حصل وأرجعوه إلى القضاء والقدر، ولا يزال فاروق حسني وزيراً للثقافة يشهد احتراق مؤسسات وزارته واحدة بعد الأخرى كما حدث في قصر ثقافة بني سويف يوم الخامس من سبتمبر 2005 والذي احترق فيه

32 من أبرز الأكاديميين والنقاد والفنانين المسرحيين مما أدى إلى تصاعد الغضب ضد وزير الثقافة بصفته مسئولا سياسيا عن الحريق المروع وهو ما دفعه لتقديم استقالته بعد الحادث بعدة أيام قبل أن يعود لسحبها بدعوى أن القيادة السياسية رفضتها!

ويواصل وزير الثقافة متابعة حرائق مؤسسات وزارته ليشهد حريق المسرح القومي يوم السابع والعشرين من سبتمبر الجاري وفي تبسيط خطير للموقف يصف الوزير ما حدث بأنه من " سوء القدر". ويصل التهوين والتسطيح إلى مداه حين نقرأ في جريدة الأهرام يوم 28 سبتمبر الجاري تصريحاً لمصدر أمني حول حريق المسرح القومي جاء فيه" بأن التلفيات الناتجة عن الحريق انحصرت في احتراق خشبة المسرح، وجدرانه، والديكورات بينما لم تمتد النيران إلى القاعة الرئيسية وبها 500 مقعد"، هذا في الوقت الذي حرصت فيه قناة الجزيرة في بثها لخبر الحريق على التنويه بأنه أول وأقدم مسرح أنشئ في مصر عام 1923 وذلك تأكيداً من القناة لقيمته التاريخية، بينما مسئولنا الأمني لا يرى في احتراق خشبة المسرح وجدرانه والديكورات أمراً ذا بال!

وحين احترق قطار الصعيد ليلة عيد الأضحى المبارك في العشرين من فبراير 2002 وراح ضحية الحريق ما يقرب من أربعمائة مصري ومصرية، كان أول تعقيب لرئيس الوزراء آنذاك د. عاطف عبيد "أن الحريق اشتعل بعربات القطار بسبب انفجار موقد بوتاجاز في بوفيه إحدى العربات بالقطار". وبعد ذلك أوضح التحقيق براءة موقد البوتاجاز من الجريمة وأن أسباب الحريق تعود إلى قصور أجهزة الإطفاء داخل القطارات وأن الكراسي الخشبية والإسفنجية ساعدت على سرعة انتشار النيران فضلا عن أن إحكام الشبابيك المغلقة وعدم وجود منافذ طوارئ سوى الأبواب التي

لا يمكن فتحها من الداخل أحالت عربات القطار إلى سجن لم يستطع الركاب المساكين الفكاك منه وحاصرتهم النيران من دون وجود أي وسائل للإطفاء.

ولا يقتصر الأمر على حوادث الحرائق، بل تتكرر الكوارث والمآسي في المحروسة لتشمل غرق العبارات والمعديات، وانهيار المباني قديمها وحديثها ومن أخطرها انهيار عمارة لوران بالإسكندرية عام 2007 وعمارة روكسي بمصر الجديدة قبل ذلك بسنوات قليلة والتي راح ضحيتهما ما لا يقل عن مائة من المصريين. وفى الكوارث السابقة، كان الإهمال هو السبب الرئيسي، ومع ذلك يلجأ المسئولون إلى تقديم أعذار وتبريرات تنسب الحرائق إلى الماس الكهربائي، وانهيار العقارات إلى تقصير السكان وتصرفاتهم غير المسئولة حين يباشرون إجراء تعديلات في مساكنهم، وغرق العبارات إلى سوء تصرف قبطان العبارة عادة، ولا يجد هؤلاء المسئولين مناسبة واحدة يعترفون فيها بأنهم مقصرون. ولكن الحقيقة الأساسية أن التقصير في محاسبة المسئولين عن تلك الحوادث يسمح بتكرارها.. ويبقى التساؤل الذي يشغل الجميع، أين ومتى ستكون الكارثة القادمة؟

وإذا نحينا جانباً كوارث الحريق والغرق والانهيارات المتعاقبة، نجد أن ثقافة التهوين وتسطيح الأمور مترسبة في عمق العقلية المصرية ومنذ سنوات بعيدة. فقد اعتاد المصريون حكاماً - ومحكومين بالتبعية - إسناد المصاعب والمشكلات التي تعانيها المحروسة إلى الاحتلال والاستعمار. فكان الفقر والجهل والمرض الذين عانت منهم مصر لسنوات طويلة هم في رأي شريحة كبرى من المسئولين والمصريين على السواء نتيجة سياسات وإجراءات الاستعمار الإنجليزي الذي سيطر على البلاد ومقدراتها وتحكم في أمورها ونهب خيراتها لأكثر من سبعين عاماً! وقد يكون في ذلك القول بعض الحق، ولكننا لا نستطيع أيضاً إغفال دور المصريين أنفسهم فيما حل بهم من مشكلات! فالإقطاع وطبقة الأرستقراطيين كان لهما أثر

كبير في إفقار الفلاحين وحرمانهم من متطلبات الحياة الكريمة، وساعدهم في ذلك بيروقراطية حكومية تحكمت فيها لفترات طويلة أحزاب الأقلية المتعاونة مع القصر الملكي وسلطات الاحتلال.

وبعد 23 يوليو 1952 استمرت ثقافة التهوين وتسطيح الأمور واستشرت إلى حد بعيد، فأصحاب يوليو بدأوا بتسمية ما قاموا به " حركة الجيش" ثم أصبحت "الحركة المباركة" وصاروا يحتفلون بها شهرياً في موعد قيامها. ثم سيراً على نهج التهوين وتسطيح الأمور وتسميتها بغير حقيقتها، قرروا إطلاق اسم " الثورة " على حركتهم وعمدوا إلى تكريس هذا المعنى المخالف لحقائق ما حدث، وصارت من يومها ثورة يحتفلون بها إلى يومنا الحالي! واستمراراً لمنطق التهوين وتسطيح الأمور فإن هزيمة 1967 النكراء أطلقوا عليها " نكسة"، واجتهد أصحاب ثقافة التهوين في تأكيد أننا خسرنا معركة ولم نخسر الحرب. ويقدم عبد الناصر استقالته مختزلاً ما حدث في أنه هو المسئول، ثم وبنفس منطق التهوين تنظم مسيرات مخططة من جانب النظام تطالبه بالعدول عن الاستقالة فيقبل وكأن شيئاً لم يكن.

وتقوم ثقافة التهوين وتسطيح الأمور على أساس البحث عن فاعل غير معلوم تسند إليه الكوارث والمصائب فيتم بذلك تحقيق هدفين في ذات الوقت، الهدف الأول إشاعة حالة من الراحة والرضا بين الجماهير الغاضبة بإقناعهم أنه قد تم تحديد الفاعل، والهدف الثاني أن الفاعل الأصلي يتمكن من الفرار بجريمته ومن ثم لا تكون هناك مساءلة أو محاكمة قد يتكشف عنها حقائق وأمور لا يرضى عنها الفاعلون الأصليون ومن بساندهم في سدة الحكم من المسئولين.

وتعتبر حكومات المحروسة المتعاقبة من أبرز الممارسين لثقافة التهوين وتسطيح الأمور فهي طوق النجاة للمسئولين حين تقع الكوارث ويرتفع مستوى الغضب الشعبي. فحين ترتفع أسعار السلع والخدمات ويشكو الناس من الغلاء وصعوبة

العيش، ترى المسئول الكبير وقد احتمى بمنطق التهوين والتسطيح ويعلن بملأ فمه أن الغلاء ظاهرة عالمية وأن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية هو سبب ما نعانيه في مصر من غلاء. وحين تتكرر حوادث وقضايا الفساد وتتضح خطورة ما يقوم به المفسدون القريبون من نظام الحكم وما يسببونه للوطن من كوارث، يتصدى أصحاب ثقافة التهوين والتسطيح ويعلنوا على رؤوس الأشهاد أن الفساد موجود في العالم كله وأن ما يجري في مصر لا يقارن بدرجة الفساد في دول أخرى، ويختم المتحدث الرسمي باسم جماعة التهوين والتسطيح تصريحاته بالقول" وعلى أي حال نحن لا نتكتم على أي فساد ونحن الذين كشفنا هذه القضية". وحين تقع جريمة نكراء وتعجز أجهزة الأمن عن ضبط الفاعل الأصلي، نرى الجريمة تنسب إلى " مختل عقلياً". وحين يبلغ الغضب مداه بفئات من المواطنين تراكمت مشاكلهم من دون حل، وتتصاعد احتجاجاتهم في شكل اعتصام ووقفات احتجاجية، يكون تفسير أصحاب ثقافة التهوين جاهزاً بأن هؤلاء الناس قد تم تحريضهم على ذلك السلوك غير القانوني وأن أيد خفية تحركهم لخدمة أغراض تتعارض والمصلحة الوطنية. وهكذا تم تصوير غضبة أهل دمياط ضد مشروع أجريوم قبل أن تهتدي الحكومة الذكية إلى الحل الصوري والملتوي الذي يعرف الجميع حقيقته إلا الحكومة التي تعتقد أنها توصلت إلى الحل الصحيح وأن الناس قد قبلوه وابتلعوه.

وتتأزم الأمور وترى المحروسة تفقد مكانتها كدولة رائدة ذات تأثير في محيطها الإقليمي وعلى المستوى الدولي، ونرى دولاً صغيرة ليس لها شيء من تاريخ مصر وحضارتها وإمكانياتها ، وقد أصبحت ذات كلمة مسموعة ودور نافذ في معالجة المشكلات الإقليمية من المساعدة على تحقيق المصالحة اللبنانية إلى السعي لحل مشكلة دارفور، فنجد أصحاب منطق التهوين والتسطيح ينسبون هذا الإنجاز إلى ما تتمتع به الدولة الصغيرة الصاعدة من ثروة نفطية!

وحين أراد مسئول سابق تحسين حال الزراعة المصرية فقد استخدم منطق التهوين واستدعى خبراء إسرائيل للمساعدة في تطوير الحاصلات وتحسين أساليب الزراعة في مصر، وكان ما كان من انهيار وتدهور الإنتاجية وانتشار الأوبئة والأمراض بين الزراعات المصرية. وبنفس المنطق، فقد وافقت الدولة المصرية على الاستعانة بإسرائيل ومنتجاتها لتكون وسيلتها في إدخال منتجات صناعات الملابس الجاهزة المصرية إلى السوق الأميركية معفاة من الرسوم الجمركية عن طريق اتفاقية الكويز التي لم تعرض على مجلس الشعب للموافقة عليها بزعم أنها مجرد "بروتوكول" وليست اتفاقية تقتضي موافقة المجلس، وذلك بديلاً عن بذل الجهد في تحسين الإنتاجية وتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة حتى تتمكن المنتجات المصرية من المنافسة بقوة وتجد لها مكاناً في السوق الأمريكي شأنها شأن المنتجات الهندية والصينية والتي لم تستعن بالصديق الإسرائيلي.

ويتمادى أصحاب ثقافة التهوين وتسطيح الأمور من المسئولين حين يتخذون من إقامة المؤتمرات وسيلة لتحقيق ما يعلنون عنه من عمليات تطوير وتنمية لقطاعات العمل الوطني الذين يتولون مسئوليتها. لذا نجد أن أهم وسائل تطوير التعليم هي عقد مؤتمر لتطوير التعليم الابتدائي وآخر لتطوير التعليم الثانوي وثالث لتطوير التعليم الجامعي وهكذا. ويجري تطوير البحث العلمي بعقد مؤتمر، ويتحقق ضبط الزيادة السكانية بتنظيم مؤتمر للسكان. وتتعدد المؤتمرات ويتكرر تنظيمها لبحث نفس الموضوعات وتنتهي جميعها إلى سيل من التوصيات والينبغيات - جمع ينبغي - ، وعادة تجد تلك التوصيات طريقها إلى الحفظ في تقارير لا تصل أبداً إلى أرض الواقع. ويستريح الجميع بانتهاء المؤتمر ويتنفسون الصعداء فقد أنجزوا ما وعدوا به وانعقد المؤتمر وتكلم المتكلمون وتشنج المتشنجون، ويبقي على حاله المتردية التعليم والصحة والنقل والبحث العلمي وزيادة السكان

وكل ما بحثته تلك المؤتمرات، وينتظر الكل إلهاماً بفكرة مؤتمر جديد للنظر في توصيات المؤتمرات السابقة.

إن ثقافة التهوين وتسطيح الأمور تبلغ مداها حين يتلمس المسئولون حلولاً سريعة مقتضبة لا تتعامل مع أساس المشكلات وأسبابها الحقيقية، بل هي تعمل على تخفيض الإحساس بالمشكلات مما يتيح للناس نسيانها لفترة حتى تعود متفجرة هادرة بعد وقت يطول أو يقصر، ولكن المهم أن المسئول قد تخلص من حرج الأزمة في وقتها بذلك الحل الذي هداه إليه منطق التهوين وتسطيح الأمور. وقد كان – ولا يزال – إنشاء الوزارات والأجهزة والمراكز والمجالس العليا والهيئات القومية وغيرها من المسميات وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات المتعاقبة في المحروسة منذ 1952 للتعامل مع ما يواجهها من مشكلات. وينتهي الأمر عادة بإنشاء أجهزة وهياكل وتعيين قيادات وعاملين ورصد موازنات لتلك التكوينات التي تتضخم مع مرور الوقت وتزداد أعداد العاملين بها من دون أن يكون لها أدنى تأثير في علاج أو تخفيف حدة المشكلات التي أنشئت للتعامل معها. وبهذا المنطق القائم على التهوين وتسطيح الأمور أنشئت وزارة للشباب ثم ألغيت عدة مرات، وأنشئت وزارة للتخطيط ثم ألغيت، وكذلك تم إنشاء وزارة للإدارة المحلية مرة وللحكم المحلي مرة ثم انصرفت الدولة عن ذلك وقررت إنشاء ما يسمى بوزارة التنمية الريفية ثم عدلت عنها إلى وزارة التنمية المحلية التي لا يعلم أحد على سبيل التحديد ما هو الدور الذي تقوم به خلاف حشد قوى المحافظين لترتيب الانتخابات البرلمانية والمحلية لتأتي على هوى الحزب الحاكم.

ويمثل إصدار القوانين وتعديلها مظهراً مهماً من مظاهر التهوين وتسطيح الأمور حيث يعتبر إصدار القانون أو تعديله وفق هذا المنطق هو الحل للمشكلة. ولنا في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وقانون المرور ومشروع قانون

البناء الموحد وغيرها أمثلة بارزة على سيطرة منطق التهوين باعتبار أن حل مشكلة ما يتوقف على إصدار قانون أو تعديل آخر من دون الأخذ في الاعتبار مجموعة الأسباب والعوامل –بخلاف القانون المنظم – التي تشترك في إحداث المشكلة وتعقيدها.

وعلى نفس النسق، كانت التغييرات والتعديلات الوزارية في أغلب الأحيان ومنذ يوليو 1952 نماذج لتطبيق ثقافة التهوين وتسطيح الأمور حيث يعتقد البسطاء أن مجرد تغيير مجموعة وزراء أو حتى تغيير هيئة الوزارة كلها سيؤدي إلى تغيير الأحوال وتحسين الأوضاع بما يرضي الناس. ولكن عادة لا تأتي الرياح بما تشتهي السفن وتبقى الأحوال على ما هي ويجادل أصحاب ثقافة التهوين وتسطيح الأمور في التبشير بالتغيير القادم لتهدأ النفوس الغاضبة وتخفت الأصوات الناقدة ولتعود الحياة في المحروسة سيرتها الأولى حيث القضاء والقدر هما السبب وليس التقصير والإهمال وتبلد المشاعر وتجمد المسئولين في مواقعهم لعشرات السنين برغم كل ما حدث ويحدث من كوارث هم المسئولون عنها في المقام الأول.

إن منطق التهوين وتسطيح الأمور يؤدي إلى درجة واضحة من البلادة لدى المسئولين حين تخدمهم الظروف نتيجة كرم وأريحية مانحي المعونات إذ يساعدهم ذلك على سرعة نسيان الكوارث وتجنب الخوض في أسبابها وتحديد مواطن الخطأ والقصور في سياساتهم والتضارب فيما يصدرونه من قرارات. ففي مواقف الكوارث والأحداث الجسام التي تصيب المحروسة تجد المعونة لمواجهتها تأتي من دولة عربية شقيقة كما حدث حين تبرعت قطر بقيمة شراء أربع عبارات جديدة تعويضاً عما حدث بعد احتراق العبارة السلام 98. وفي أحيان أخرى قد يرق قلب حاكم عربي لحال المصريين فيتبرع بمبلغ من المال لشراء بعض الاحتياجات الضرورية لأشقائه كما فعل رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حين تبرع بثمن

مليون طن قمح بعد أن شاهد على شاشة التليفزيون المصريين وهم يتقاتلون في طوابير الخبز! أو كما حدث حين تبرع حاكم الشارقة بمبلغ كبير من المال لعلاج الكتاب والأدباء المصريين.

ويصاحب ثقافة التهوين وتسطيح الأمور التماس حلول تبدو سهلة لحل مشكلات مستعصية لا يلبث أن تنهار أمام قسوة الواقع ، من ذلك مثلاً اتجاه مسئولين متعددين إلى حل مشكلة نقص إنتاج القمح وعدم كفايته لسد الاحتياجات المحلية باقتراح استئجار أراض في دول أخرى لزراعة القمح فيها. وثمة مسئول آخر يصر على أن تطوير التعليم ورفع جودة الأداء في الجامعات سوف تتحقق من خلال نظام يلزم أعضاء هيئات التدريس بضرورة التواجد في كلياتهم ثمانية وعشرين ساعة موزعة على أربعة أيام كل أسبوع حتى يحصلوا على مكافآت مالية! ويجري تطوير مستوى الأداء في منظومة التعليم قبل الجامعي بإخضاع آلاف المعلمين لاختبار هزلي ساده الهرج والمرج وعدم الانضباط حتى يمكن أن يدخلوا في نطاق تطبيق المرحلة الثانية من كادر المعلمين بما يسمح لهم الحصول على بضع جنيهات معدودة زيادة في رواتبهم.

إن بداية الطريق إلى التقدم والنهضة المنشودة في مصر لا بد وأن تكون بمواجهة الحقائق وشفافية المعلومات وتقييم الأمور بقيمتها الحقيقية من دون تهوين أو مبالغة. إن أساس نجاح مشروعات التنمية المستهدفة أن تعتمد على خطط واقعية وأهداف ممكنة التحقيق ومعلومات صحيحة، كما يجب أن يصاحب التنفيذ متابعة تقييم وتحليل للإنجازات والكشف الأمين عن المعوقات والإخفاقات التي قد تعترض سبيل جهود التنمية.

إن المسئولين في مواقع ومستويات العمل الوطني المختلفة والمواطنين جميعاً ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والقوى المجتمعية ورجال الدين والدعاة

مسلمين ومسيحيين كافة مطالبون بإعلاء قيم المصارحة والشفافية ونبذ مفاهيم التهوين وتسطيح الأمور حتى يواجهوا الواقع بأمانة ويتجهوا إلى المستقبل بواقعية.

ويظل قول الحق سبحانه وتعالى هو القول الفصل " يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" صدق الله العظيم [2،3 سورة الصف].

2008

70. تنمية سيناء ..... بين الأقوال والأفعال!

مع حلول الخامس والعشرين من شهر إبريل من كل عام تبدأ الاحتفالية السنوية بعيد تحرير سيناء بالعديد من المقالات الصحفية والبرامج التليفزيونية التي تكرر ذات المعاني عن أهمية سيناء وأنها في قلب مصر والمصريين، وتتوج الاحتفالات بكلمة رئيس الجمهورية بهذه المناسبة الوطنية، ثم ينفض السامر ويتوقف الكلام عن سيناء وأهمية تنميتها حتى يأتي الخامس والعشرون من إبريل من العام التالي.
ولكن هذا العام بدا نوع من التغيير في أسلوب وعناصر الاحتفال بمرور سبعة وعشرون عاماً على تحرير سيناء، فقد قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة لبحث تنمية سيناء وعهد برئاستها إلى الدكتور سامي سعد زغلول الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية ممثلين للحكومة ووزارات الدفاع والداخلية والاستثمار. وقد تم تحديد مهمة اللجنة في "وضع الضوابط والمحددات والحوافز، التى يمكن وضعها فى إطار عام للتنمية فى سيناء وجذب الاستثمارات إليها"!!! وأعتذر عن وضع علامات التعجب لأن الأمر يدعو فعلاً إلى الاستغراب ليس فقط لتشكيل اللجنة الذي لا يرقي إلى الأهمية الإستراتيجية لقضية تنمية سيناء مما يجعلها جديرة بألا يقل مستوى أعضاء لجنة تهتم بشأنها عن أن يكونوا وزراء على الأقل وأن يرأسها رئيس الوزراء. ومصدر الاستغراب الثاني هو المهمة التي كلفت بها اللجنة وهي "وضع الضوابط والمحددات والحوافز التي يمكن أن تكون إطاراً لتنمية سيناء وجذب الاستثمارات إليها"، وذلك بعد مرور سبعة وعشرون عاماً على عودة سيناء إلى الوطن، وبعد إقرار البرنامج القومي لتنمية وتعمير سيناء منذ 1994 والذي قالت الحكومة أن إجمالي استثماراته تبلغ خمسة وسبعين ملياراً من الجنيهات، وفي ظل وجود جهازين لتنمية شمال وجنوب سيناء، بعد كل ذلك لا تزال الحكومة تشكل اللجان لبحث كيف تتم تنمية سيناء؟

إن ما يعيب جهود الحكومة الحالية وسابقاتها منذ تحرير سيناء في 1982 أنها اكتفت بالكلام المعسول ولم تقرن القول بالفعل. ففي ورقة مصر والقرن الواحد والعشرين التي أصدرتها حكومة الدكتور كمال الجنزوري في 15 مارس عام 1997 اعتبرت تنمية سيناء هي أحد محورين رئيسيين لتحقيق هدف الخروج من الوادي القديم، وكان المحور الثاني هو تنمية جنوب مصر. وللأسف لم يتحقق شيء جوهري في مشروع تنمية سيناء، بينما اتجهت جهود الحكومة فيما يخص تنمية جنوب مصر إلى مشروع توشكي الذي أنفق عليه أكثر من سبعة مليارات من الجنيهات بأمل استزراع نصف مليون فدان، ثم يتمخض المشروع عن زراعة عدة آلاف معدودة، ويصرح وزير الموارد المائية والري السابق دكتور محمود أبوزيد أن توشكي تحتاج إلى عشرين عاماً حتى تكتمل وتظهر نتائجها!

لقد حددت ورقة مصر والقرن العشرين أن هدف الخروج من الوادي القديم يستهدف أن تبلغ مساحة المعمور من أرض مصر 25% على الأقل بدلاً من المساحة المحشور فيها المصريون والتي لا تزيد عن 6% من مساحة مصر. ولم يتحقق شيء من هذا حتى الآن، فلا يكاد عدد سكان سيناء يبلغ نصف مليون مواطن وهو أقل من عدد سكان أحد أحياء القاهرة. كما لم تزد المساحة المزروعة في سيناء عن 300 ألف فدان على الأكثر بينما يؤكد الخبراء أن هناك 1.7 مليون فدان صالحة للزراعة في أرض الفيروز.

ويوضح تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن نتيجة متابعة مشروع تنمية شمال سيناء عن العام 2008/2007 أن إجمالي الاستثمارات المنفقة بلغت 3.4 مليار جنيه، ولكن لم يتم الاستفادة منها نظراً للتأخر الشديد في إنجاز المشروعات وصلت في بعض الأحيان أكثر من 200 شهر. والطريف أن تقرير الجهاز أشار إلى مأساة أو ملهاة تتمثل في أن مجلس الوزراء كان قد أصدر قراراً فى 30 نوفمبر 2006 بإنهاء العقود مع الشركات المتعثرة في تنفيذ مشروعات تنمية شمال سيناء، وتنفيذاَ لهذ القرار فقد

تم تشكيل لجنة بتاريخ 12 أغسطس 2008 لعمل حصر للأعمال المنفذة على الطبيعة بالاشتراك مع المكتب الاستشاري المتعاقد معه وتقديم الختاميات لمصلحة الميكانيكا والكهرباء خلال عشرة أيام من انتهاء أعمال لجنة التسلم. ورغم ذلك فإن الجهاز اكتشف أنه حتى 13 نوفمبر 2008 لم تكن أعمال تلك اللجنة وما يترتب عليها من إعادة طرح الأعمال المتبقية قد انتهت. أي أن قراراً لمجلس الوزراء مضى عليه سنتان من دون أن تتحقق النتائج التي استهدفها، ومع ذلك لا يزالون يتحدثون عن تنمية سيناء.

ومن أجل إنجاز تنمية حقيقية في سيناء نرى ضرورة إعلان الإرادة السياسية- والالتزام بهذا الإعلان - بالعمل الجاد لتنفيذ مشروع وطني لاستثمار الطاقات والموارد المتاحة بسيناء، ويتطلب ذلك إنشاء كيان رسمي على أعلى مستوى لوضع إستراتيجية شاملة لتنمية سيناء وإعداد الخطط والمشروعات التفصيلية للتنمية المكانية التي تراعي طبيعة كل منطقة وإمكانياتها، والإشراف على تنفيذها. وقد يكون هذا الكيان وزارة لشئون سيناء على غرار وزارة السد العالي التي أنشأت في الستينيات، أو قد يكون هيئة وطنية مستقلة يرأسها أحد المحافظين السابقين أو الحاليين لشمال أو جنوب سيناء الذين درسوا المنطقة وعاشوا مع أهلها وتكونت لديهم الخبرة بطبيعة المجتمع السيناوي واحتياجاته، على أن يكون بدرجة نائب رئيس الوزراء، وتتجمع في الوزارة أو الهيئة جميع الاختصاصات والصلاحيات والاعتمادات المالية التي توفرها الدولة لمشروعات تنمية سيناء، وتنقل إليها اختصاصات كافة الوزارات فيما يتعلق بسيناء وذلك كما حدث حين أسندت وزارة التعمير إلى المهندس عثمان أحمد عثمان وكلف بإعادة إعمار منطقة القناة وتم منحه كافة الصلاحيات الإدارية والمالية وإعفاء عمليات إعادة التعمير من القوانين ونظم العمل الحكومية.

من جانب آخر، سيكون من المحتم حل مشكلة حرمان أهل سيناء والمقيمين بها من المصريين من تملك الأراضي والعقارات حيث يعتبر ذلك عائقاً يحول دون

إقدامهم على المشاركة بحماس في جهود التنمية، ونرى أن يرفع ذلك الحظر حتى من على الشركات والمنشآت المصرية والمملوكة للمصريين فقط، وأن يستبدل بحظر التملك منع البيع والتصرف لغير المصريين.

وفي الأساس، فإن المشاركة الشعبية في مشروعات تنمية سيناء – ومشروعات التنمية الوطنية بشكل عام – ستكون عنصراً فاعلاً في الانتقال بتنمية سيناء من مجرد الأقوال والتصريحات للرسميين إلى أفعال وإنجازات على أرض الواقع يراها أهل سيناء والمصريون جميعاً ويتمتعون بعوائدها، لذا فإن الدعوة التي أطلقها الدكتور حسن راتب في ندوة حزب الوفد في فبراير الماضي لإنشاء الشركة الكبرى لتنمية سيناء بمساهمة مليون مصري وأعاد الإعلان عنها يوم عيد سيناء الجمعة الماضي جديرة بالتشجيع والمؤازرة ، ونراها سيراً على نهج طلعت حرب باشا مؤسس الاقتصاد المصري الحديث.

2009

71. حكومة الأزمات... وحتمية تفعيل التخطيط الإستراتيجي!

تعيش مصر والغالبية الساحقة من أبناءها سلسلة متصلة من الأزمات الطاحنة التي لا تترك لهم فرصة لالتقاط الأنفاس وممارسة حياة طبيعية كما خلق الله في أغلب بلاد العالم، وكما كان المصريون أنفسهم في فترات من تاريخ المحروسة مضت بلا أمل في أن تعود، وبرغم شعارات " العبور إلى المستقبل" و " الانطلاقة الثانية إلى المستقبل" و" بلدنا بتتقدم بينا" وغير ذلك من نتاج الفكر الجديد للحزب القديم الذي يحكم مصر منذ أكثر من ثلاثين عاما. تعيش مصر أزمات متواترة كل منها كفيل بإهدار طاقات الملايين من مواطني المحروسة، وتبديد ملايين الساعات التي يقضيها المصريون في بحث لاهث عن رغيف الخبز أو استخراج شهادات الميلاد الإلكترونية أو تسجيل أبناءهم في بطاقات التموين أو انتظاراً لوصول جثامين أبناءهم الغرقى في العبّارات والقطارات، أو في قوارب الموت التي يهرب بها الأبناء إلى سواحل إيطاليا واليونان وغيرها من بلاد العالم طلباً للعمل والرزق وليس طمعاً في الثروة كما وصفهم فضيلة المفتي.

إن الدولة بكل أجهزتها وقياداتها وعلى قمتها السيد رئيس الجمهورية منشغلة ومستغرقة في بحث أزمات اليوم الآنية وهي بذلك تنشغل بقضايا المدى متناهي القصر، ومن ثم لا يتوفر لها الوقت أو القدرة للاهتمام بالمستقبل وقضايا التطوير الإستراتيجي على المدى البعيد. إن تلك المشكلات الآنية هي نتاج فشل الدولة وعجزها عن تحقيق ما تعد به من تنمية. ومن المحزن أن ينصرف وقت رئيس الدولة وقياداتها ومجلس وزراءها لبحث مشكلة طوابير الخبز ومتابعة تطور هذه الطوابير على مدى الساعة، وبدلاً من أن تعرض الحكومة على الرئيس تقارير منجزاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى التقدم نحو المستقبل، نراها تعرض عليه تقريراً أسبوعياً عن حالة طوابير الخبز. وقبل شهور قليلة كانت المشكلة الصارخة هي عدم توفر مياه الشرب في كثير من المحافظات واعتصام مئات المواطنين وقطعهم

الطرق الرئيسية مطالبين في حقهم بتوفير ماء صالح للشرب يصلهم بانتظام وبطريقة آدمية تناسب عصر الانطلاق إلى المستقبل. وإن لم تنته المشكلة فقد خفتت الأصوات وتراجعت القضية من عناوين الصفحات الرئيسية للصحف انتظاراً لموجة جديدة من الاحتجاجات والاعتصامات مع بواكير الصيف القادم.

وتتفاقم الأسعار ويشكو الناس من الغلاء الفاحش الذي يلتهم دخولهم المتواضعة ويحرمهم من الحصول على ما يقيمون به أودهم، ويسمعون الرأي الحكومي أن الغلاء ظاهرة عالمية وأن معدلات التضخم تحت السيطرة، ويطالعون أنباء أن الحكومة تفكر في زيادة الحد الأدنى للأجور ثم ينفض السامر ولا تتحقق أياً من الوعود ويواصل الغلاء مسيرته الصاعدة وتنفلت أسعار الحديد والأسمنت ومواد البناء، كما تلتهب أسعار المواد الغذائية ، وتواصل معدلات البطالة الارتفاع وينتظر المصريون المؤتمر القادم للحزب الوطني الديمقراطي ليعلموا نسبة ما تحقق من البرنامج الانتخابي للرئيس.

إن ثلاثين عاماً متصلة من حكم الحزب الوطني الديمقراطي قد فشلت في إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي الحالي - وعبر الثلاثين عاماً الماضية - لم يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت نجد الواقع الاقتصادي يتيح الفرص للاحتكارات أن تظهر وتقوى، ويمنح النصيب الأكبر من الدخل القومي لأصحاب رأس المال.

وعلى نفس المنوال، نرى أجهزة الدولة في مختلف القطاعات معنية بالأساس بمشكلات الوقت الحاضر -التي هي تراكمات الفشل وسوء الإدارة الممتد من

الماضي -، فوزارة التربية والتعليم لا تزال تناضل من أجل إيجاد نظام للثانوية العامة رغم سنوات طوال مضت على تجارب غير موفقة في هذا المجال، ولا تزال تراوح نفس المكان الذي كان فيه أحمد نجيب الهلالي باشا حين كان وزيراً للمعارف في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي وألقى محاضرة في جمعية المعلمين موضحاً مشكلات نظام الثانوية العامة آنذاك ومقترحاً لها الحلول المناسبة لزمانه.

ولا تزال وزارة التعليم العالي تفكر في رؤية جديدة لتطوير التعليم الجامعي وتجاهد في وقف مسيرة أعضاء هيئات التدريس المطالبين بتحسين رواتبهم، وتسعى إلى الحد من أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات بما يؤدي إليه ذلك من زيادة أعداد العاطلين غير المتعلمين فضلاً عن المتعلمين منهم. ووزارة الصحة تلهث وراء تشغيل مستشفيات أقيمت بملايين الجنيهات ولكنها لم تدخل حيز التشغيل لأسباب بيروقراطية وإدارة متدنية، ووزارة الداخلية لا تزال تصارع فوضى المرور في شوارع وطرق مدن المحروسة وفيما بين المحافظات وهي تفقد في هذا المجال عشرات من جنودها وضباطها شهداء الفوضى المرورية القاتلة جنباً إلى جنب آلاف من إخوانهم المصريين. وطبعاً وزارة التضامن الاجتماعي منشغلة بتغيير اسم عيد الأم ليصبح عيد الأسرة، وإلى جانب ذلك لا بأس من بعض زيارات ليلية في جنح الظلام يقوم بها وزير التضامن للاطمئنان على سلامة الطوابير أمام المخابز المغلقة أو منافذ التوزيع غير العاملة.

ووزارة الزراعة لا تزال تبحث في أسلوب لزيادة إنتاج القمح، ومن حسن الحظ أنها اتجهت للتفكير في زراعته على الأرض الحدودية مع السودان بدلاً من استئجار أراض في كندا لزراعتها قمحاً كما اقترح وزير سابق للتموين في مصر المحروسة. ويزداد الموقف تأزماً حين نرى الدولة تلجأ إلى القوات المسلحة للمساهمة في حل أزمة طوابير الخبز وللتعويض عن فشل الإدارة المدنية. وإن كان جهد القوات المسلحة مشكوراً وملموساً في هذا المجال وغيره من مجالات الخدمة الوطنية، إلا أننا نربأ

بقواتنا المسلحة أن تشغل عن مهامها الأصيلة بقضايا وقتية لا ترقى إلى مستوى دورها في حماية الوطن والدفاع عن ترابه.

إن ما تعانيه البلاد الآن من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية متتالية ومستمرة، وما ينتج عنها من تصدعات في البنية الأساسية للمجتمع، هي نتاج لغياب إستراتيجية وطنية واضحة ومتماسكة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية في إطار ديمقراطية سياسية واضحة تمارس فيها الدولة مسئولياتها في التخطيط للتنمية وتوفير مقوماتها ومراقبة تنفيذها، وضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للغالبية من المواطنين محدودي الدخل.

إن ضمور الديمقراطية السياسية قد نتج عنه بالضرورة تقلص مساحة الديمقراطية الاقتصادية وبذلك يفتقر النظام الاقتصادي إلى الموضوعية والشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين. وبذلك فشل النظام الاقتصادي في معالجة عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما فشل النظام الاقتصادي الديمقراطي في مواجهة حالات الاحتكار وتغوّل قلة من رجال الأعمال الذين يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وما يؤدي إليه ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولقد كان العمل بآليات السوق والتحول إلى نظام الاقتصاد الحر هو نوع من الحق يراد به باطل، فليست الحرية الاقتصادية وإطلاق فرص العمل لمبادرات القطاع الخاص أن يجري إطلاق قوى السوق من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية وتنصل الدولة من مسئوليتها عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق العمل بمنطق الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة إذ أن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني" وفقاً لإستراتيجية وطنية شاملة يتم في ضوءها وضع خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية. إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية ينبغي أن تحسم قضية تأكيد دور الدولة ومسئوليتها في قيادة العمل التنموي وتحدد أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي بما يحقق التكامل بين تلك القطاعات المحورية من دون تفريط في مسئولية الدولة في نهاية المطاف عن مستوى التنمية المستهدف والالتزام بتحقيق مستوى المعيشة اللائق للمواطنين.

وبنفس قدر التردي في الأداء الاقتصادي من زاوية القدرة على الوفاء باحتياجات الجماهير، فإن قطاعات العمل الوطني المختلفة في التعليم والصحة والنقل وكافة الخدمات تشهد حالات مماثلة من سوء الأداء وضعف الإنجاز يتبدى في تراجع مواقع المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والعلاجية عن مستويات الأداء المقبولة دولياً والتي نجحت كثير من البلدان العربية والأفريقية والآسيوية النامية في تجاوزها.

ولقد عانينا نحن في مصر من النقيضين، الأول، أسلوب التخطيط المركزي وإدارة المجتمع بالقرارات الحكومية وحجب مؤسسات المجتمع عن المشاركة الفاعلة في إدارة التنمية بكل ما ترتب على ذلك من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام وشل قدرات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي. والنقيض الآخر هو أسلوب اللا تخطيط وإطلاق المجال بلا روابط ولا معايير بدعوى تطبيق آليات السوق وما يصاحبه من تخلي الدولة عن مسئولياتها الأساسية في قيادة وتوجيه التنمية المجتمعية الشاملة.

إن معالجة أزمات المجتمع المصري الحالية والانطلاق إلى رؤية مستقبلية أفضل يحتم ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الإستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات المجتمع المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق التنمية الشاملة. إن بناء المجتمع المتقدم والاقتصاد الوطني القوي ومجتمع العدالة الاجتماعية لا يتحقق بقرارات متفرقة وفق ضغوط الأزمات والرغبة في إطفاء الحرائق، ولكنه يتم بالالتزام بإستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة تنظر للمستقبل وترسم طريق الوصول إليه بتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات المجتمع بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، ويعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي ويحقق عدالة توزيع الدخول والثروة بين المواطنين.

إن إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة المأمولة ينبغي أن تكون حاسمة في المجال الاقتصادي بتحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي، وبيان قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي. وتترجم الإستراتيجية في خطط وآليات لتنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها. كما تهتم الإستراتيجية بتصميم خطط وآليات لتنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.

كذلك ينبغي أن تتضمن إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة اختيارات واضحة لضمان تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ورفع مستويات الخدمات العامة وتأكيد حقوق المواطنين في الحرية والعدالة والمعرفة والمشاركة في اختيار السياسات والقيادات على مختلف المستويات.

وإذا كانت وزارة التخطيط قد تم إلغاؤها في التعديل الوزاري الأخير لحكومة د. أحمد نظيف وأعيد تعيين وزير التخطيط بمسمى وزير الدولة للتنمية الاقتصادية، فإن الواقع يشهد بأنه لا تخطيط تم ولا تنمية اقتصادية تحققت. وليست القضية الآن هي الحديث عن وزارات وهياكل إدارية وأجهزة بيروقراطية تنشأ وتلغى، ولكن الأهم هو مضمون العمل الذي تقوم به تلك الوزارات وما تنجزه من نتائج ملموسة على أرض الواقع. إن إحياء دور التخطيط الإستراتيجي على مستوى الدولة هو المطلب الأساس الآن لتجنب الاستمرار في سياسات إطفاء الحرائق وعلاج الأزمات بأساليب وقتية قد تنجح في التخفيف من مظاهرها، ولكنها بالقطع تفشل في القضاء على جذورها وأسبابها الحقيقية.

إن المواطن المصري يريد أن يطمأن ليس فقط إلى يومه وحاضره، بل في الأساس يريد الاطمئنان إلى المستقبل له ولأولاده وأحفاده، وتأمين حصوله على الخدمات الأساسية ومستوى المعيشة اللائق بإنسان القرن الحادي والعشرين. ومن ثم يكون على الدولة الالتزام بأهداف محددة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين ،ووضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالحهم، وتأمين الاستقلال الوطني وتنمية الاعتماد على الذات.

إننا حين نؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الإستراتيجي كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، ندرك تماماً أننا لا نريد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية،

وإنما نحن نتجه إلى المعنى الحقيقي للتخطيط كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك تحرير شركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وإخضاعها للتعامل وفق آليات السوق.

كما ندرك أن التخطيط المقصود هو من النوع التأشيري مع ترك آليات وقوى السوق تتفاعل بحرية لتحديد الاختيارات وترشد المستثمرين إلى القرارات المناسبة في إطار التوجهات الإستراتيجية الوطنية.

من جانب آخر، نرى ضرورة الأخذ بالتطورات العالمية في استخدام مؤشر التقدم الحقيقي Genuine Progress Indicator (GPI) والذي يقصد إلى بيان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي التي لا يظهرها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP التقليدي وذلك بالأخذ في الاعتبار معدلات الجريمة وانهيار الأسـر، معدلات استهلاك الموارد الوطنيـة، تكلفة التلوث و تدمير البيئة طويل الأجـل، قصر العمر الافتراضي للمرافق العامـة، وغير ذلك من مؤشرات تدل على جودة الحياة في المجتمع.

إن أحد فروع علم الإدارة الحديث هو ما يسمى " إدارة الأزمات"، ولكن الأصل في الأزمة أنها طارئة وغير مستمرة، كما أنها تنشأ نتيجة لمتغيرات قد يصعب التنبؤ بها. ولكن حين تتحول الأزمات إلى نمط حياة، وتنشأ تحت سمع وبصر المسئولين، فإن التعامل معها يتحول من نطاق علم الإدارة إلى مجال الكوميديا السوداء.

والله المستعان

2008

72.حكومة الحرب في إسرائيل.. وخيار السلام العربي!

لقد أنتجت الانتخابات الإسرائيلية حكومة يمينية متطرفة ينكر أعضاؤها حقوق الفلسطينيين في أرضهم ودولتهم، ويؤمنون باستخدام القوة لإجبار العرب على قبول الشروط الإسرائيلية، رافضين في ذات الوقت حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وهو الحل الذي خدر به بوش الابن القادة العرب ومسئولي السلطة الفلسطينية طوال السنوات الماضية. وأعضاء الوزارة الإسرائيلية الجديدة يرفضون الوجود العربي في غزة والضفة الغربية، ويؤكدون ضرورة طرد عرب 1948 من إسرائيل ويصرون على أن يقسم هؤلاء العرب على الولاء لدولة إسرائيل حتى يسمح لهم بالبقاء فيها.

لقد انتهت لعبة التفاوض بين نتنياهو وليفني من أجل تشكيل الحكومة، وانحصر الأمر في ائتلاف ضيق من الأحزاب اليمينية والدينية يتكون من الليكود وحزب إسرائيل بيتنا بزعامة الإرهابي ليبرمان وحزب العمل الذي فقد مكانته بين الناخبين الإسرائيليين وحقق أقل عدد من مقاعد الكنيست في تاريخه. كما تضم الحكومة الائتلافية عناصر من حزب شاس وحزب البيت اليهودي وهما من الأحزاب الدينية المتطرفة. وهكذا اتضحت الهوية اليمينية المتطرفة لتلك الحكومة ورفضها التام لفكرة السلام بداية من رفض ليبرمان ما دعت إليه قمة أنابوليس وانتهاءً بتنصل نتنياهو من حل الدولتين، وتأكيد الانحياز للمستوطنين المتطرفين. إن الأمر المقطوع به الآن أن حكومة الحرب الإسرائيلية سوف تعلق المفاوضات مع الفلسطينيين، وسوف تباشر التوسع في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وهي أمور سوف تحفز عمليات المقاومة الفلسطينية وتعيد جو الحرب والعدوان مرة أخرى إلى الأرض الفلسطينية، ناهيك عن تهديد لبنان وسوريا.

ودعونا نقرأ الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الجديدة كما جاء على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت. يأتي على قمة أولويات الحكومة الجديدة تكريس الأمن القومي وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من

خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم، وهو ما يعني في المنطق الإسرائيلي الضرب بقوة ووحشية في العمق الفلسطيني والعدوان الوحشي لتجفيف منابع المقاومة الفلسطينية التي يسمونها في إسرائيل " إرهاب". ويضيف برنامج حكومة الإرهاب الإسرائيلية أن الحكومة "ستضع قضية استقدام اليهود إلى البلاد واستيعابهم على رأس اهتماماتها وتعمل بحزم لزيادة معدلات القادمين الجدد من جميع دول العالم"، فأين سيقيم هؤلاء المستقدمين سوى في مستوطنات على أرض فلسطينية، وكيف سيتحقق لهم الأمان إلا بقتل الفلسطينيين وتدمير مدنهم واقتلاع مزارعهم وسلبهم مقومات الحياة. ثم يجاهر برنامج إعلان الحرب للحكومة الجديدة بأنها ستعمل على" صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشياً مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال"، ولا شك أن الفقرة الأولى من تلك العبارة تلغي تماماً فقرة احترام الديانات والأعراف لغير اليهود المقيمين في إسرائيل، ويؤكد هذا التفسير ما يدعو إليه ليبرمان وأنصاره من طرد العرب من إسرائيل، فهم يريدونها دولة يهودية خالصة! وحين يتعرض برنامج الحكومة الجديدة لقضية السلام نجد عبارة جوفاء تقول بأن " الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا مع صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل". وتلك العبارة الجوفاء لا يساندها الواقع العملي والمؤشرات الأولى لعمل تلك الحكومة.

ويزداد الأمر وضوحاً عند تأمل التشكيلة الوزارية الجديدة إذ نجد اختلافات مهمة عن حكومة أولمرت، فرئيس الوزراء نتنياهو هو في نفس الوقت وزير الإستراتيجية الاقتصادية والوزير المكلف بشؤون المتقاعدين، ووزير الصحة. كما تضم الحكومة منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الإستراتيجية. كما استحدث منصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة مسئول عن الأجهزة الاستخباراتية، وقد

استحدثت وزارة مستقلة للاستيعاب بعد أن كانت ضمن وزارة تطوير منطقتي النقب والجليل مما يؤكد الاتجاه الحكومي نحو فتح أبواب الهجرة لليهود من مختلف أنحاء العالم. وتأكيدا للتوجه نحو تهويد الدولة ضمت الحكومة الجديدة وزارة مستقلة للشؤون الدينية بعد أن كان يتولاها في حكومة أولمرت وزير في ديوان رئيس الوزراء مسئول عن المجالس الدينية. وفي حفل استلامه أعمال وزارة الخارجية أفصح الإرهابي ليبرمان، الذي سبق له أن هدد بتدمير السد العالي وأساء إلى الرئيس مبارك بوقاحة متناهية، عن توجهاته الحقيقية حين يقول أنه من الصعب عليه أن يسمي الصومال دولة بكامل معنى الكلمة، كذلك يجد من الصعب حتى تسمية دولة مثل العراق دولة بكامل معنى الكلمة. وهو يطالب بتغيير سلم أفضليات المجتمع الدولي ، طبعاً ليتفق مع رؤية إسرائيل وأهدافها. فهو ينكر أن النزاع العربي – الإسرائيلي يشكل اليوم تهديدا على العالم ويرى ذلك بمثابة هروب من الواقع، فهو يرى أن المشاكل الحقيقية هي الناشئة من باكستان، أفغانستان، إيران والعراق. والرجل لا يخفي كراهيته لكلمة السلام ويقول إن ترديدها عشرات المرات في اليوم لن يقرب السلام، وينعى على حكومتي شارون وأولمرت أنهما قاما في رأيه بخطوات بعيدة المدى متمثلة في خطة الانفصال [الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة] التي نفذها شارون، ومشاركة حكومة أولمرت في مؤتمر أنابوليس. وليبرمان الإرهابي يصوِّر عدوان إسرائيل في حرب لبنان الثانية في صيف 2006 والعدوان الهمجي على غزة فيما أسمته إسرائيل عملية الرصاص المصبوب في ديسمبر 2008 على أنها تنازلات إسرائيلية لم تجلب السلام. ويؤكد الرجل إن جميع التنازلات والأحاديث عن السلام لن تجلب سوى المزيد من الضغوط والمزيد من الحروب فقط، ويقول إن هناك مقولة باللغة اللاتينية معناها "من يرغب في السلام، عليه أن يستعد للحرب"، ولذلك يا عرب توقعوا المزيد من الحرب لأن حكومة إسرائيل الجديدة تدعي أنها تريد السلام!!! وبكل بجاحه واستخفاف بعقول الناس يقول ليبرمان" ما من دولة في

العالم قدمت تنازلات مثل دولة إسرائيل. منذ عام 1977 تنازلنا عن مناطق تفوق مساحة دولة إسرائيل بثلاثة أضعاف"، وهو لا يعترف بأي اتفاقات سابقة لا أوسلو ولا أنابوليس، والوثيقة الوحيدة التي يعترف بها هي "خريطة الطريق" رغم أن حزبه قد عارضها وصوت ضدها. ويستخف الإرهابي بما نتج عن مؤتمر أنابوليس ويقول" إن حكومة إسرائيل لم تصادق قط على أنابوليس، لذلك فإن من يريد أن يتسلى بذلك، فليواصل التسلي". وللتذكرة، فإن مؤتمر أنابوليس دعا إليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ليجّمل صورة حكومته بعد كل الفشل الذي واجهته في العراق وأفغانستان، وانعقد المؤتمر يوم 27 نوفمبر 2007 وانفض من دون أي نتائج سوى إعلان تكررت فيه فكرة حل الدولتين الذي لم يجد مجالاً للتطبيق. وفي ذات الوقت، فإن رأي نتنياهو معلن وواضح في عدم الانسحاب من الجولان، ومن ثم فإنه من غير المتصور أن يحدث أي تطور إيجابي في المسار السوري – الإسرائيلي، وذلك على الرغم مما أعلنته تركيا من استعدادها لمواصلة التوسط لاستئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية، طالما ظلت الحدود بين الدولتين هادئة والمدافع صامتة بينهما، وطالما كانت سوريا راضية وقادرة على استيعاب الضربات الإسرائيلية وآخرها الضربة الجوية لما أشيع أنه موقع مفاعل نووي سوري في منطقة دير الزور يوم 6 سبتمبر 2007 .

وإذا أردنا أن نتلمس موقف الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما نحو حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل، نجد أن أوباما لا يزال يردد مقولة حل الدولتين وأن الواقع الفلسطيني الحالي لا يمكن السكوت عليه، ولكن الأمر الحقيقي أنه لا يختلف عن سلفه من حيث الخضوع للتأثير الإسرائيلي والقبول بما تفعله إسرائيل، بل والمشاركة معها فيما تفعل. ولعل الضربة الجوية الإسرائيلية لقافلة سودانية على أرض السودان، بادعاء أنها تحمل أسلحة مهربة إلى حماس، هي خير دليل على التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي.

والسؤال الأهم الذي يفرض نفسه على الدول العربية ومصر في مقدمتها هو ماذا أنتم فاعلون؟ هل يتابع القادة العرب السير على وهم "السلام خيارنا الإستراتيجي"؟، وهل يستمروا في البحث عن حل لدى أوباما؟ وهل ستنسى مصر إهانة ليبرمان وتهديداته بتدمير السد العالي وتنخدع بما قاله من أنها دولة هامة في العالم العربي وأنه يعتبرها شريكاً هاماً ويسره زيارتها وأن يستضيف زعماء مصريين بما في ذلك وزير الخارجية المصري على أساس الاحترام المتبادل! إن حكومة إسرائيل الجديدة فرضت واقعاً جديداً لا مكان فيه للسلام، وليس أمام العرب إلا أن يتعاملوا بمنطق ليبرمان نفسه" أن من يريد السلام، عليه الاستعداد للحرب".

2009

73. حكومة دكتور نظيف والملفات المفتوحة!

عندما يغيب المصري عن وطنه حتى لأيام قليلة لا يستطيع أن يمنع نفسه من التفكير في شئونه وقضاياه، يفرح لما يتحقق من نجاحات وإنجازات، ويعصر الألم قلبه لما يتعرض له من مشكلات وتحديات. وأثناء فترة غياب لم تزد عن عشرة أيام كنت خلالها أتابع أحوال المحروسة، ثم بعد العودة راجعت الصحف الصادرة في تلك الفترة فهالني أن كثيراً من القضايا التي يعاني منها المصريون لا تزال بلا حسم. وفي ظني أن بقاء تلك الأمور على تلك الحال من اللاحركة تشابه إلى حد كبير ما كانت عليه حالنا أيام فترة اللاحرب واللاسلم التي تم إنهاؤها بحرب رمضان المجيدة في 1973، وبالتالي فنحن على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة كاملة لأمورنا تعادل في تأثيرها زلزال حرب أكتوبر الرائعة.

وفي سرد سريع لأهم تلك القضايا نجد في مقدمتها مشكلة طوابير الخبز وعجز الحكومة حتى الآن عن إيجاد حل لها. وبرغم أن مثل تلك الأمور قد أضحت بالنسبة لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء من ذكريات الماضي ولم نعد نجد دولة متحضرة يشكو مواطنوها من صعوبة الحصول على رغيف الخبز في عصر التقنية والعلم والعولمة، إلا أن مصر المحروسة لا تزال تعاني من تلك المشكلة ولا نزال نقرأ التصريحات للمسئولين عن ابتكاراتهم لحلها وأن ما يخططون له من فصل الإنتاج عن التوزيع ماض في طريقه وأن على المواطنين الانتظار حتى تكتمل تلك الخطط وتظهر آثارها. متى.. لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى!

إن الحكومة لا تريد الاعتراف أن معالجة المشكلات الجماهيرية لا يتأتى من حلول مكتبية وتجارب يقوم بها بيروقراطيون تنقصهم الحنكة السياسية والحس الاجتماعي الرهيف. إن رغيف الخبز بالنسبة للمصري هو أساس حياة لا يمكنه العيش بدونه، ومن ثم لا يمكن الاعتماد في إنتاجه وتوزيعه على المخابز البلدية غير المؤهلة والتي تفتقد أبسط معايير الجودة ، فضلاً عن تواجدها في أماكن تهدد بمخاطر

كبيرة لافتقادها معايير وإمكانيات الأمان الصناعي. وقد يكون من المفيد دراسة تكوين شركة مساهمة كبرى لتقوم بإنشاء سلسلة من المخابز الحديثة تنتشر في جميع المحافظات لإنتاج الرغيف المدعم وفقاً للمواصفات الصحيحة [بالإضافة إلى المنتجات الأخرى من الحلوى والخبز الفاخر غير المدعم]، ويتم في نفس الوقت إحياء دور المجمعات الاستهلاكية وتخصيصها لتوزيع الرغيف المدعم. وتتولى الحكومة من خلال الشركة المقترحة تطوير المخابز البلدية خاصة في المناطق الريفية والنائية كي تستطيع المساهمة فقط في إنتاج الرغيف الشعبي – المدعم – فضلاً عما تقوم به من خدمات أخرى للمواطنين.

ثم أقرأ تصريحات وردت في كلمة وزير التجارة والصناعة أمام مؤتمر دافوس يقول فيها " أن تفاوت مستويات الدخل للمواطنين مسؤولة بالدرجة الأولى عن ضعف معدلات النمو، وتراجع معدل الاستثمار واهتزاز الثقة بالأسواق، وأنه يمكن أن يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية". ورغم أن الوزير أشار إلى بعض محاولات جزئية لعلاج الاختلال في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين بزيادة الضرائب العقارية على العقارات الكبيرة مرتفعة القيمة ورفع الحد الأدنى للمعاشات، إلا أنه لم يوضح أن هناك ثمة إستراتيجية وطنية شاملة لوضع الأسس الصحيحة والمستقرة لعدالة التوزيع وضمانات تحقيقها. ويكفي أن أشير إلى ما طرحه المهندس حسب الله الكفراوي في حديثه إلى جريدة الوفد بتاريخ 24 يناير 2008 وما أشار إليه من نهم الكبار وتصارعهم على نهب أموال مصر. ولعل ما يثير الأسى أن نقرأ تلك التصريحات وما سبقها من إعلان مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع أن الجهاز قام خلال العام القضائي الماضي بإبلاغ النيابة العامة ضد المتهربين من تقديم إقرار الذمة المالية وعددهم 1655 موظفاً عاماً بالحكومة و4385 ممولاً و549 عضواً سابقاً بمجلس الشعب و22 بمجلس الشورى. ولكن ما لم يشمله تصريح السيد مساعد الوزير هو هل انتهت النيابة العامة إلى نتائج ما في تحقيقاتها حول تلك

البلاغات؟ كذلك لم نقرأ تعليقاً ما من أي مسئول حكومي يوضح ما اتخذته الحكومة من إجراءات للتعامل مع ظاهرة الكسب غير المشروع ومدى تحققها من سد الثغرات التي ينفذ منها هؤلاء المكتسبين للثروات غير المشروعة من تعاملاتهم مع الحكومة؟ وقد تناولت الصحف وخاصة جريدة الوفد قضية شراء بعض رجال الأعمال وكبار المسئولين لملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار تكاد تكون رمزية ثم ينتظرون سنوات كي يتم " تسقيعها" وتكوين ثروات هائلة من فروق الأسعار، ورغم أن الجريدة أشارت إلى توجيه الرئيس مبارك بضرورة حسم هذه المسألة ومطالبته أمثال هؤلاء برد فروق الأسعار إلى الدولة، فإن أحداً من المسئولين في الحكومة لم يتفضل بتوضيح الأمر للناس ويتطمأنهم أن أموال الدولة - وهي في الأصل أموالهم - تدار بطريقة سليمة وليست نهباً لكل من يستطيع اغتراف ما يريده منها!

وعلى نفس الوتيرة لا تزال الشكوى تتصاعد من ارتفاع الأسعار ويتم إحالة المسئولين عن شركات الأسمنت إلى المحاكمة بقرار من النائب العام لاتهامهم بالتواطؤ لرفع الأسعار والإضرار بمصالح المواطنين، وفي الوقت نفسه تشهد أسعار الحديد ارتفاعات متوالية ونسمع نغمة تشير إلى إلصاق التهمة بوكلاء إحدى أكبر الشركات المنتجة بأنهم هم وراء رفع الأسعار. وفي جميع الأحوال نرى الدولة غائبة عن حسم القضية واتخاذ أي إجراءات من شأنها ضبط الأسواق وممارسة مسئولياتها الدستورية في تحقيق العدالة الاجتماعية. ولا نزال نقرأ العناوين المكررة والمعتادة من أن مجلس الوزراء حدد في اجتماعه يوم الثلاثاء 22 يناير خمسة محاور لتعامل الحكومة مع ظاهرة ارتفاع الأسعار، ثم تبدأ الأسطوانة غير المفهومة من نوع " اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل آليات السوق بالشكل السليم" من دون أن يشرح لنا أحد ما هي تلك الآليات التي سيتم تفعيلها ولا ما هو الشكل السليم لها، وإذا كان مجلس الوزراء يعلم تلك الآليات والإجراءات اللازمة لتفعيلها فلماذا ينتظر حتى الآن ولماذا

لم يتم تفعيلها من قبل أن تكوي الأسعار المواطنين محدودي ومعدومي الدخل بنيرانها المتصاعدة؟

ولا يزال ملف الاحتكار في صناعة الحديد يثير الكثير من الملاحظات التي استغلق فهمها على كثير من أهل المحروسة ، فجهاز منع الاحتكار يدرس الملف منذ أكثر من سنة، ثم يعلن أن تقريره سينشر في نهاية ديسمبر الماضي، ويعود فيعلن أن التقرير ليس جاهزاً بعد. وتتسرب أنباء أو تصريحات على لسان رئيسة الجهاز أنه لا توجد شبهة احتكارية، ثم تسارع بنفي تلك التصريحات وتقول أن الموضوع لا يزال أمام مجلس إدارة الجهاز. ويقرأ الناس عن استقالة بعض أعضاء المجلس. وحتى الآن لا نعلم إلا حقيقة واحدة هي استمرار ارتفاع أسعار الحديد من دون توقف!

وقد تكررت دعوات كثير من المختصين والدارسين للاقتصاد أنه ينبغي زيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات بما يسمح بمواجهة الارتفاعات الهائلة في نفقات المعيشة عبر السنوات الماضية والتي شهدت معدلات مستمرة من التضخم، وكذا ضرورة إيجاد آليات واضحة لربط مستويات الأجور مع حركة الأسعار من ناحية ومع معدلات الإنتاجية من ناحية أخرى حتى يتحقق للمواطنين الذين يمثل العمل مصدر دخلهم الوحيد نصيب من ناتج جهدهم في تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية في الجهات التي يعملون بها. كذلك ينبغي مراجعة مستويات المعاشات بصفة مستمرة لضمان توافقها مع التطورات في نفقات المعيشة. ولعل قضية معاشات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وتدني ما يحصلون عليه خاصة من تجاوز منهم السبعين عاماً تعتبر نموذجاً صارخاً على الفجوة الرهيبة بين الدخول ونفقات المعيشة. وحتى الآن لم نسمع من الحكومة ما يشير إلى أنها تتعامل بالجدية اللازمة مع هذا الموضوع مع كل ما يترتب على التأخير في علاجه من تداعيات اجتماعية وسياسية. ولا يزال الأطباء ونقابتهم في حالة استنفار دائم يطالبون بتحسين مرتباتهم وإصدار كادر خاص بهم، وكذلك يصرخ موظفو الشهر العقاري ويهددون بالاعتصام، وأساتذة الجامعات

يمهلون الحكومة أياماً لتعلن عن مشروعها بتحسين رواتبهم، وأعضاء في مجلس الشورى يطالبون برفع الحد الأدنى للأجور إلى 600 جنيهاً على الأقل. الكل يصرخ وينادي ويتذمر والدولة لا تجد ما تقدمه لهم سوى تصريح للرئيس أن " الموارد لا تسمح بزيادة الرواتب"! والسؤال وماذا يفعل هؤلاء الذين لا تكفي رواتبهم لتوفير الحد الأدنى من الحياة الآدمية ؟

وتأتي المواجهة بين الجهاز المركزي للمحاسبات والحكومة أمام مجلس الشعب نموذجاً صارخاً لأسلوب الحكومة في تجاهل القضايا الكبرى والاعتماد على ميزة النسيان التي منحها الله سبحانه وتعالى للمصريين كي يستطيعوا تحمل الحياة في المحروسة التي يحكمها الحزب الوطني الديمقراطي منذ ثلاثين عاماً.! فالجهاز المركزي للمحاسبات يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس الشعب يعرض فيه ملاحظاته حول الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة عن العام المنصرم. كما يصدر الجهاز تقارير حول مختلف الموضوعات المتصلة بالمشروعات القومية الكبرى، ومتابعة الأداء الاقتصادي العام، ومتابعة وتقويم المديونية الخارجية لمصر ، ومتابعة وتقويم الدين العام الداخلي ،و متابعة وتقويم نتائج المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال ميزان المدفوعات، ومتابعة وتقويم سياسة الاستثمارات العامة و الخاصة للدولة خلال سنوات الخطة الخمسية، وتقويم الإطار التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة وتقويم اتفاقيات القروض والمنح المبرمة مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية الجاري استخدامها. كما يختص الجهاز بمتابعة وتقويم أداء سوق الأوراق المالية وكذلك متابعة وتقويم حركات أسعار أهم السلع الاستهلاكية و الخدمات، وما يتعلق بوحدات الموازنة العامة للدولة، وأنشطة القطاع المالي والمصرفي.

وبصفة عامة فإن الجهاز الذي يتبع رئيس الجمهورية مطالب وفق قانونه أن يقدم تقاريره عن تلك الموضوعات المهمة إلى رئيس الجمهورية وإلى مجلس الشعب، ومن

ثم فإن ما قام به رئيس الجهاز من عرض ملاحظات الجهاز كان تنفيذاً لواجباته وأداءاً لمسئولياته التي نص عليها القانون. ومن عجب أن الحكومة استثارها تقرير د. جوت الملط وراح وزير المالية يهاجمه بضراوة بينما نجد نفس الحكومة لا تستطيع أن تعلق على التقارير التي تصدرها السفارة الأمريكية ولا غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، كما لا تعلق على ما تصدره المنظمات الدولية من تقارير تتناول أوضاع الاقتصاد المصري وشئون مصر الداخلية. بل نرى وزراء مصر يسارعون للمشاركة في منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس ويعتبرونه منبراً لطرح آراءهم وتصوراتهم ويتقبلون المناقشات والمداخلات بصدر رحب في الوقت الذي تضيق فيه صدورهم بما يوجه إليهم من ملاحظات من رئيس جهاز يتبع رئيس الجمهورية ويؤدي واجبه امتثالاً للقانون. ودائماً في مثل هذه المواقف لا بد من تذكر الكلمة الشهيرة لشاعر الشعب صلاح جاهين.... " وعجبي!".

ويستمر تقرير اللجنة الخاصة بمجلس الشعب عن حادث غرق العبارة السلام 98 - والذي راح ضحيته أكثر من 1000 من أبناء المحروسة – محفوظاً في أدراج مجلس الشعب ولم يطرح للمناقشة في المجلس. ثم يتحدثون بعد ذلك عن الشفافية واحترام حق المواطنين في معرفة الحقائق ويجري إعداد قانون تيسير الحصول على المعلومات. فأي تناقض هذا، ولا عزاء في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات إن كان مجلس الشعب لا يناقش تقارير لجانه التي شكلها من أعضاءه أنفسهم!

واستمراراً لمصادر الألم للمصريين ، لا تزال أنباء انتشار انفلونزا الطيور تتوالى والحكومة - والحق يقال والناس أيضاً – يتعاملون معها باعتبارها أحد عناصر الأمة المصرية، فلا تلحظ أي إجراءات غير عادية للوقاية منها أو الحد من تأثيراتها، ويستقبل الناس بهدوء غير عادي أنباء احتمالات توطنها في مصر وإمكانيات تحور الفيروس المسبب لها ومن ثم انتقال العدوى من البشر المصابين إلى غيرهم من أبناء المحروسة. وتستمر العشوائيات في التزايد وتتوالى صور المواطنين وهم

يعايشون الطيور والحيوانات في بيوت تفتقر إلى أدنى المقومات الصحية، ويمارسون حياتهم بالأكل والشرب من الباعة الجائلين وعرباتهم التي يعرضون عليها ألوان الطعام الشعبي الرخيص وبغض النظر عن أي شروط للصحة أو النظافة. ويسلك الناس في كثير من مناطق المحروسة طرقاً تلوثت بكل أنواع الملوثات من روث البهائم ومياه الصرف الصحي ومخلفات المقاهي وأكوام هائلة من القمامة لا تجد من يرفعها. وتلك الصورة التي أعرضها ليست من وحي الخيال أو من ألوان الدراما السوداء ولكنها هي الصورة التي يشاهدها - على سبيل المثال وليس الحصر - أي عابر للطريق الزراعي القادم من بني سويف في طريقه إلى الجيزة ماراً بمدن العياط والحوامدية والبدرشين وغيرها من مدن محافظة الجيزة الزاهرة، فما بالكم بما وراء الطريق الزراعي!

وفي خضم كل تلك الملفات المثيرة للأسى والشجن، يلمع نور على استحياء يضيف بسمة إلى شفاه المصريين ويتيح لهم جرعة قصيرة من السرور والانشراح بفوز المنتخب الوطني لكرة القدم على فريق الكاميرون في أول مبارياته في مسابقة كأس الأمم الإفريقية ومن قبله بأيام فوز المنتخب الوطني لكرة اليد بالبطولة الإفريقية منتزعاً إياها من الفريق التونسي حامل اللقب. وأنا أكتب هذه الكلمات عصر السبت 26 يناير وأمسك قلبي بيدي خوفاً من مفاجآت منتخبنا الوطني حيث يلعب مساء اليوم ضد السودان وربنا يستر!

وعلى الله قصد السبيل.

2008

74. خواطـــر على هامش الزيـــــــارة . . . !

تموج الساحة السياسة المصرية بالكثير من الآراء المرحبة والمتحفظة والرافضة منذ الإعلان عن الزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى مصر ليتوجه منها بخطاب إلى العالم الإسلامي. فنجد الإعلام الرسمي وأجهزة الدولة تقدم الزيارة إلى المواطنين على أنها نصر مهم وفتح كبير للإدارة المصرية إذ جعلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يأتي إلى القاهرة عاصمة العروبة والإسلام كي يتوجه منها بخطابه المنتظر إلى العالم الإسلامي متراجعاً بذلك عن فكرته السابقة بأن يكون ذلك الخطاب من تركيا والتي زارها فعلاً في إبريل الماضي من دون أن يلقي خطابه المشار إليه حيث اكتفى بتوجيه خطابه إلى الشعب التركي مؤكداً أن أمريكا ليست ولن تكون في حرب مع الإسلام بل هي تحارب الجماعات المتطرفة مثل القاعدة ودعا إلى شراكة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي لمحاربة ما أسماهم المتشددين الإسلاميين. وعلى الجانب الآخر، نرى فريقاً من الإعلاميين والسياسيين المصريين - من المعارضين والمستقلين - يقلل من أهمية تلك الزيارة ويحاول تخفيض سقف التوقعات والآمال التي يبشر بها الإعلام الحكومي والخطاب الرسمي، ويعتقد كثير من أفراد هذا الفريق أن مصر الرسمية قد دفعت ثمناً غالياً في سبيل الحصول على شرف تلك الزيارة ابتداء من التمهيد الذي قام به جمال مبارك في زيارته إلى الولايات المتحدة قبل أسابيع، واستقبال الرئيس مبارك لرئيس الكيان الصهيوني في شرم الشيخ يوم 11 مايو الماضي برغم أنه لم يقدم الاعتذار الواجب عن تصريحات وزير خارجيته ليبرمان وإهانته لمصر ورئيسها، ثم كان الإفراج الصحي عن أيمن نور وأخيراً إلغاء الحكم بالسجن على سعد الدين إبراهيم كلها في رأي الفريق المعارض لزيارة أوباما مقدمات تدل على الثمن الذي قبضه الرجل حتى يقوم بزيارته. ويشير هذا الفريق أنه بدلاً من أن تصر مصر على ضرورة اعتذار إيهود باراك وزير دفاع إسرائيل عن جريمته في قتل الأسرى المصريين بقيادته لفرقة شاكيد أيام حرب 1967، يتطوع

فاروق حسني بالاعتذار وإبداء أسفه على زلة لسانه حين أعلن أنه لو كانت في مصر كتباً عبرية لحرقها. وبالمناسبة الرجل هو وزير ثقافة مصر والساعي إلى الحصول على رضاء إسرائيل حتى يتم اختياره مديراً عاماً لليونسكو. ويعتقد الكثيرون أن هذا الإعلان بالأسف هو الثمن الذي طلبه نتنياهو في الصفقة التي أبرمها في شرم الشيخ حتى توقف إسرائيل حملتها ضد اختيار فاروق حسني لإدارة اليونسكو.
وفيما بين هذين الفريقين يقف ملايين المصريين من سواد الشعب غير مهتمين بتلك الزيارة التي لا تصرفهم أنباؤها عما يعانونه من شظف العيش وكآبة الحياة وصعوبتها، وهم لا يكترثون إلا بمشكلاتهم التي تزيدها حكومتهم الذكية تعقيداً كما نرى في تراجع وزارة المالية عن اتفاقها مع الصيادلة حول أسلوب محاسبتهم ضريبياً مما يهدد بعودتهم إلى الإضراب مجدداً وبرغم أنباء الزيارة السعيدة!

وقد تمثل الاهتمام الرسمي بزيارة أوباما المرتقبة في ترويج مقولة أن تلك الزيارة هي اعتراف أمريكي بقيمة مصر وأهمية دورها، وقد عبر الوزير رشيد محمد رشيد عن ذلك الاتجاه في حديثه لصحيفة الأهرام بتاريخ 26 مايو حين قال" فعلاً هناك متغيرات إيجابية كثيرة في توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة واختيار الرئيس أوباما لتوجيه خطابه إلى العالم الإسلامي يعكس هذه التوجهات. ومعنى هذا أن الإدارة الأمريكية الجديدة تقدر دور مصر ومكانتها." ويثير هذا التفكير إشكالية أن قيمة مصر أصبحت مرتبطة بزيارات الرؤساء الأجانب لها وفي مقدمتهم أوباما! فهل يعني ذلك أن الإعلان المفاجئ عن توجه أوباما إلى السعودية قبل حضوره إلى القاهرة فيه تقليل من قيمة مصر؟ وهل تتناسب قيمة مصر مع فترة الزيارة بحيث نعتبر أن تقصير الفترة إلى ثمان ساعات بدلاً من سبعة عشر ساعة - كما كان معلناً قبل نبأ زيارة السعودية - هو مؤشر على تراجع قيمة مصر في رأي أوباما؟

والحقيقة أن الاهتمام الرسمي غير المسبوق بزيارة رئيس أمريكي هو الذي يقلل فعلاً من قيمة مصر. إن أقصى ما يتوقع من الزيارة هي كلمة كتبها مستشارون

يلقيها رئيس يحاول تجميل وجه بلاده بعد ما أصابها من تشويه نتيجة تصرفات سلفه جورج بوش الابن. لكن دعونا نسأل بصراحة هل حدث تحول حقيقي في سياسة وتصرفات أمريكا في عهد أوباما بما يجعله مختلفاً في التوجهات الأساسية عن بوش الابن؟ حتى الآن لا يوجد هذا الاختلاف إلا في الشكل وزيادة جرعة الكلمات الناعمة مع بقاء المواقف الحقيقية على ما هي عليه. لقد تولى بوش وإدارته تخطيط وتنفيذ الهجمة الإجرامية على الشعب العراقي الشقيق وساهم في تدمير بنية العراق وتقسيم شعبه وإزكاء النعرات الطائفية بين أبناءه وإشاعة الفساد بين حكامه. وفي المقابل تولى أوباما نقل المعركة إلى باكستان التي تمزقها حرب غير معلنة تقوم بها حكومة آصف زرداري بتعليمات من أوباما وحكومته ضد سكان منطقة وادي سوات Swat Valley حيث تمارس حرب بشعة ضد المواطنين المدنيين بحجة القضاء على طالبان وتنظيم القاعدة في باكستان، وهي في الحقيقة تنفيذ لخطة أوباما لتوسيع الحرب في أفغانستان ونقلها إلى باكستان فيما تسميه الإدارة الأمريكية الآن حرب "الأفباك AfPak War".

ومن المعلوم أن خطة أوباما لنقل الحرب الأمريكية إلى باكستان لم تبدأ بعد توليه منصبه رسمياً في 21 يناير 2009، بل أعلنها الرجل وهو لا يزال مرشحاً في انتخابات الرئاسة، فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 2 أغسطس 2007 أن المرشح الديمقراطي باراك أوباما وجه تحذيراً شديداً إلى الرئيس الباكستاني وقتها برفيز مشرف قائلاً أنه حين يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية سيكون على استعداد لتوجيه القوات الأمريكية منفردة لغزو باكستان إذا فشلت حكومتها في القضاء على المتطرفين الإسلاميين. وجاء في الخبر أن أوباما أعلن أن حرب العراق قد جعلت أمريكاً أقل أمناً مما كانت عليه قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وأنه في حالة انتخابه رئيساً سيعمل على سحب القوات الأمريكية من العراق وتوجيه الاهتمام والتركيز العسكري الأمريكي على أفغانستان وباكستان. وتدل الأنباء الواردة

من باكستان أن قوات حكومية تبلغ 18000 تعززهم الطائرات والمدفعية الثقيلة تقوم بغارات كثيفة على قبائل الباشتون في شمال غرب باكستان مما أدى إلى هروب مئات الآلاف من المدنيين العزل هرباً من القتل الجماعي الذي يتعرضون له بتعليمات حكومة أوباما.

من جانب آخر، من المهم التساؤل عما يستطيعه - أو يريده - أوباما لحل مشكلة فلسطين. إن أقصى ما سمعناه من أوباما حتى الآن لا يخرج عن اهتمامه بتطبيق حل الدولتين وإصدار توجيه صارم من وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون إلى نتنياهو بعدم التوسع في المستوطنات في الضفة الغربية وقد رفضته إسرائيل فور إعلانه من دون رد فعل من جانب أوباما وإدارته. وفي نفس الوقت لا يزال الرئيس الأمريكي يقاطع حكومة حماس المنتخبة في غزة ويقر إسرائيل في حصارها للقطاع ويقدم خمسين مليون دولاراً معونة إضافية لمصر لتشجيعها على وقف نقل الأسلحة إلى غزة عبر الأنفاق، وفي ذات الوقت لا يمانع أحد فيما تقوم به إسرائيل من دك منطقة الحدود بين مصر وغزة بآلاف الأطنان من القنابل! ويتساءل كون كوجلن في جريدة التليجراف البريطانية بعدد 28 مايو الماضي "إلى أي مدى يستطيع أوباما الضغط على إسرائيل في وجود رئيس موظفي البيت الأبيض راحم إيمانويل اليهودي المتعصب للصهيونية؟"، ونحن نتساءل معه هل يستطيع أوباما أن يعلنها صريحة من القاهرة أنه ضد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأنه مع الحق العربي في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي المحتلة منذ 1967؟ إن ما سيدفع أوباما إلى احترام العالم الإسلامي هو ما يبديه قادة وحكومات وشعوب ذلك العالم الإسلامي من جدية في المطالبة بحقوقهم والإصرار على استخلاصها باستثمار مواطن قوتهم وليس باستجداء عطف أعداءهم ومن يوالونهم.

2009

75. دعوة . . . من أجل الديمقراطيـــــــة!

طوال شهر رمضان المبارك وفي جميع صلواتهم، لم ينقطع المصريون عن الدعاء إلى الله سبحانه وتعالى والتضرع إليه أن يرفع مقته وغضبه عنهم. وأتصور أن المصريين لم يغفلوا مصر في دعائهم طالبين إلى الله أن يحقق لهم أمنياتهم في أن يروها في حالة زاهية وقد نفضت عن نفسها الفقر والتخلف والهوان، وانطلقت على طريق الديمقراطية متحررة من أسر الحكم اللا ديمقراطي الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى الآن .

ومع اقتراب الانتخابات التشريعية القادمة في 2010،وبرغم كل المثالب والسلبيات التي تطفح بها عمليات الانتخابات في مصر والتي جعلت المصريين يعزفون عنها، فإنهم مطالبون بأكثر من الدعاء، إذ عليهم الخروج من عزلتهم والعودة للمشاركة بقوة وإيجابية في العملية الانتخابية، والكفاح من أجل تهيئة الظروف لتغيير وجه الحياة في مصر لتعود مشرقة بالديمقراطية والحرية والعدالة، ولتنطلق في آفاق التنمية الحقيقية التي تتوزع عوائدها بينهم توزيعاً عادلاً.

إن أول مسئوليات المصريين أن يكونوا أكثر انشغالاً واهتماماً بمستقبل الوطن وأن يشاركوا بجدية وحيوية في الضغط الشعبي العام من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي قوامه التعددية الحزبية الفعالة وسيادة القانون وتداول السلطة من خلال الانتخابات النزيهة وصناديق إبداء الرأي الزجاجية. إن المصريين مدعوون للانخراط في عضوية الأحزاب السياسية الجادة ذات الرصيد الوطني والتي لم تخرج من عباءة الحزب الوطني الديمقراطي والمشاركة بحيوية وجدية واستمرارية في فعالياتها من أجل خلق رأي عام قوي وضاغط يرغم النظام الحاكم على الاستماع لصوت الشعب المطالب بالحرية والديمقراطية. كما أن المصريين مطالبون بالمسارعة لقيد أنفسهم في جداول الانتخابات والتأكد من صحة المعلومات الخاصة بهم في تلك الجداول والحرص على تحديثها، واستخراج البطاقة الانتخابية حتى يشاركوا بفعالية في

الانتخابات التشريعية ثم الانتخابات الرئاسية في 2011. وإذا كان قد أعلن رسمياً أن نظام الانتخاب بالقائمة النسبية مرفوض وأن الانتخابات القادمة ستكون وفق النظام الفردي فإن ذلك يضع مسئولية كبرى على المصريين لممارسة دورهم بإيجابية في اختيار المرشحين الجديرين بثقتهم والاجتهاد في سد منافذ التزوير والتلاعب بالأصوات والنتائج حتى تأتي الانتخابات معبرة بصدق - وبقدر الإمكان - عن اختياراتهم الحقيقية، وعليهم الاعتراض وإعلان الرفض إذا استشعروا أن نتائج الانتخابات المعلنة لا تتفق مع اختياراتهم وتوقعاتهم.

وعلى الأحزاب السياسية الوطنية، أن تقوم بدورها وتتحمل مسئولياتها في تطوير برامجها لتعبر عن الآمال الوطنية في الحرية والديمقراطية والتنمية، وأن تبذل الجهد في التواصل مع الجماهير وحفز المواطنين المهمومين بمشكلات الوطن على الانضمام لعضويتها وإطلاق طاقاتهم البناءة في عمل سياسي رائد يستهدف إعادة رسم الخريطة السياسية في الوطن والمشاركة بقوة في توجيه مسار الحكم بما يتفق ومصالح الناس. وعلى أحزاب المعارضة استثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة في الاتصال المباشر مع ملايين المواطنين وخاصة الشباب منهم الذين يصعب الالتقاء بهم في الندوات أو المؤتمرات الحزبية التقليدية، كما أنهم لا يقبلون على الصحافة الحزبية. كذلك فإن الأحزاب السياسية الجادة وفي مقدمتها حزب الوفد مطالبة بالاجتهاد في اختيار وإعداد مرشحيها ليخوضوا الانتخابات القادمة بقوة وليقدموا بديلاً مقبولاً وقادراً على المنافسة والحصول على ثقة وتأييد المواطنين.

إن أكثر الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية الآن لا تعدو أن تكون مقر وحيد وحفنة من الأعضاء يتصارعون على رئاسة الحزب ويعتمدون على الإعانة الحكومية وينتظرون تعطف النظام الحاكم بتعيين بعضهم أعضاء في مجلس الشورى ويسعدون بدعوتهم لحضور اللقاءات الرئاسية. لذلك انصرف المصريون عن تلك الأحزاب الورقية وانعدم تأثيرها في الحياة السياسية المصرية. إن حزب الوفد - وهو

الحزب ذو التاريخ الوطني الطويل والقاعدة الشعبية العريضة منذ أيام سعد زغلول ومصطفى النحاس – تقع عليه مسئولية كبرى في تنشيط الحياة الحزبية والسياسية والتعامل بقوة في محاولة تغيير المسار نحو مزيد من الديمقراطية. إن أحزاب المعارضة الجادة - وحزب الوفد في مقدمتها - مسئولة عن دراسة مشكلات الوطن والتفاعل المتصل مع الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني وتبني قضايا الشعب ومطالبه وطرح الحلول البديلة لسياسات الحزب الحاكم والسعي لجمع المواطنين وحشدهم وراء المطالب الوطنية في الديمقراطية والتنمية والعدل والمساواة

إن أحزاب المعارضة الوطنية مطالبة بالحركة والقيام بدور مؤثر في خدمة الجماهير وجمع صفوفهم وإثارة اهتمامهم وحفزهم للعمل السياسي الفعال. ومن المتصور كذلك أن تطور الحركات الاحتجاجية وقوى الرفض السياسي فعالياتها من مجرد الاعتصام والرفض السلبي لممارسات الحكم وحزبه الحاكم، وأن تنتظم في الأحزاب السياسية الجادة ذات التاريخ والقدرة على العمل فتضيف إليها زخم الارتباط بالشارع السياسي وحيوية المطالب الشعبية الضاغطة. كما قد يكون وارداً أن تجتذب أحزاب المعارضة الكبرى النشطاء الذين ترفض لجنة الأحزاب التصريح بإقامة الأحزاب التي يحاولون تأسيسها منذ سنوات.

إن على الأحزاب الوطنية أن تركز جهودها لخلق حالة من الضغط الشعبي من أجل تحقيق التطوير الديمقراطي المرتكز على دستور جديد يتبنى النظام البرلماني ويضمن استقلال السلطة القضائية ويقيم التوازن بينها وبين السلطة التشريعية ويمنع تغوّل السلطة التنفيذية عليهما، ويحد من سلطات رئيس الجمهورية. كما ينبغي على الأحزاب والقوى السياسية المندمجة فيها - أو المتحالفة معها - أن تضغط من أجل إلغاء حالة الطوارئ قبل إجراء أي انتخابات قادمة، وأن يجري تطوير نظام الانتخابات ذاته ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة والتحول إلى اعتماد الرقم القومي أساساً للقيد في الجداول الانتخابية والإدلاء بالأصوات واستخدام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل العملية الانتخابية بما يحقق الديمقراطية الرقمية التي حققت الهند عن طريقها تقدمها السياسي ومن ثم طفرتها الاقتصادية.

وفي جميع الأحوال، فإن إلغاء لجنة الأحزاب الحكومية سيكون خطوة مهمة على طريق الديمقراطية وذلك بتحرير تأسيس الأحزاب من سيطرة الحزب الحاكم وإطلاق الحرية للمواطنين في اختيار الاتجاهات السياسية التي يوافقون عليها والأحزاب التي تعبر عنها.

2009

76. الدروس المستفادة من تجربة الوفد الديمقراطية!

كان يوم الجمعة الماضي السادس عشر من إبريل 2010 علامة بارزة في تاريخ حزب الوفد حين انعقدت الجمعية العمومية غير العادية للتصويت على اقتراح تعديل المادة 22 من النظام الداخلي للحزب بما يسمح بمد فترة الهيئة العليا إلى خمس سنوات بدلاً من أربعة، ومن ثم الفصل بين موعد انتخابات تجديد الهيئة العليا وانتخابات رئيس الوفد التي كانت تتم وفق اللائحة في نفس اليوم. وبغض النظر عن جدوى التعديل الذي جرى عليه التصويت ونتيجته، فإن الدرس الأساسي الذي قدمه الوفديون في ذلك اليوم الرائع هو الحرص على المشاركة في تجربة ديمقراطية يباهي الوفد بها ويطرحها نموذجاً لما يدعو إليه من تطوير نظم الانتخابات في مصر. فقد جرت عملية التصويت تحت إشراف لجنة عليا ترأسها الفقيه الدستوري الكبير الدكتور إبراهيم درويش وضمت الدكتور أنس جعفر رئيس جامعة النهضة وأستاذ القانون البارز والأستاذ حسين عبد الرازق القيادي الكبير بحزب التجمع والمستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الأسبق. كما ترأس لجان التصويت عدد من الشخصيات العامة من المفكرين والصحفيين والمثقفين وجميعهم من غير أعضاء الوفد وكان منهم دكتور عمرو الشوبكي، الأستاذ نبيل زكي، الأستاذ نبيل عبد الفتاح، الأستاذ نبيل عمر. وكان إقبال الوفديين على الحضور والمشاركة مشهوداً إذ بلغت نسبة المشاركة ما يقرب من 50% من أعضاء الهيئة الوفدية.

وحين أعلن دكتور إبراهيم درويش نتيجة التصويت بموافقة 501 من أعضاء الهيئة الوفدية على التعديل المقترح بينما رفضه 420 عضواً اتضحت قيمة الاحتكام إلى صناديق التصويت الزجاجية حيث مارس الوفديون حقهم في إبداء الرأي، ثم تقبل الجميع نتيجة التصويت بنفوس راضية احتراماً منهم لرأي الأغلبية.

لقد أعطى الوفديون لنظام الحكم درساً بليغاً في قدرة المصريين على ممارسة الديمقراطية وتحمل مسئولياتها خلافاً لرأي رئيس الوزراء دكتور أحمد نظيف الذي

صرح في أول زيارة له إلى الولايات المتحدة بعد تعيينه في منصبه أن المصريين غير ناضجين سياسياً وأنهم غير مؤهلين للديمقراطية. كذلك أعطى الوفد درساً لنظام الحكم حين سعى إلى لجنة مميزة من أساتذة القانون ورجال السياسة للإشراف التام على كافة مراحل وإجراءات إبداء الرأي في الجمعية العمومية غير العادية وذلك على العكس من ممارسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً الذي يرفض إشراف القضاء على الانتخابات وألغى ما كانت تنص عليه المادة 88 من الدستور من الإشراف القضائي على الانتخابات وأيضاً رفضه المستمر للرقابة الدولية على الانتخابات في نفس الوقت الذي لا يتحرج فيه من إرسال وفد مصري للمشاركة في الإشراف على الانتخابات في السودان!

وثمة درس آخر في الديمقراطية واحترام الرأي المعارض قدمه حزب الوفد حين أفرد مساحة مهمة من عدد يوم الخميس 15 إبريل من صحيفة "الوفد" لعرض تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي دعا إليه الأستاذ فؤاد بدراوي نائب رئيس الحزب والمعارض لاقتراح تعديل المادة 22 من النظام الداخلي وأبدى فيه ملاحظات على إجراءات سداد الاشتراك السنوي للحزب للحصول على بطاقة حضور الجمعية العمومية والإدلاء بالرأي. لقد ضرب الوفد وجريدته مثلاً رائعاً في الديمقراطية يفتقده الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً والإعلام الرسمي لنظام الحكم الذي يلجأ إلى التعتيم على أنباء المعارضة وحرمان أصحاب الآراء المعارضة لنظام الحكم من فرص التعبير عن آرائهم في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة رغم أنها تتمسح في مسمى " القومية"!

لقد أنفق القائمون على الإعداد لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية للوفد وقتاً وجهداً لضمان إتاحة الفرصة المتكافئة لجميع أعضاء الهيئة الوفدية والتأكيد على تيسير أداءهم لواجبهم الحزبي بالتصويت على اقتراح تعديل النظام الداخلي في جو سادته الشفافية والموضوعية والحرية الكاملة من دون أي محاولة للتأثير على عملية

التصويت أو التدخل في عمل لجان إبداء الرأي أو لجنة الإشراف العامة. وبالمقابل نحن نعلم أشكال الممارسات الأمنية التي يلجأ إليها الحزب الحاكم لتعويق عمليات الترشيح والتصويت وإظهار النتائج في كافة الانتخابات الأمر الذي يؤكده عدد قرارات محكمة النقض بقبول طعون كثير من المرشحين الذين تعرضوا لأعمال التزوير وتسويد بطاقات الإدلاء بالرأي وتعديل النتائج لصالح مرشحي الحزب الحاكم! ويكفي أن نظام الحكم يرفض إتباع النظم الحديثة المعتمدة على تقنيات الاتصالات والمعلومات في إعداد جداول الانتخابات وإجراءات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، وذلك رغم أن حكومته تسمي نفسها بالحكومة الذكية نسبة إلى اقتناعها بأهمية تلك التقنيات الحديثة. لقد كان على كل وفدي أن يبرز بطاقة الرقم القومي كشرط للسماح له بإبداء رأيه، بينما ترفض الحكومة الذكية اعتماد هذا الرقم القومي كأساس لإعداد الجداول وإبداء الرأي!

وثمة درس مهم أوضحته تجربة الوفد الديمقراطية حين احتوت بطاقة إبداء الرأي على النص الحالي للمادة 22 والنص المعدل المطلوب أخذ الرأي عليه بإحدى كلمتين " موافق" أو " غير موافق"، بينما لجأت الدولة حين الاستفتاء على التعديلات الدستورية وعددها أربعة وثلاثين مادة جرى تعديلها إلى طرح سؤال وحيد هو " هل توافق على التعديلات الدستورية" وكان المطلوب الإجابة ب نعم أو لا وبغض النظر عن أن المواطن يمكن أن يوافق على بعض التعديلات ويرفض أخرى، ولكن لم تكن له الفرصة للتعبير عن رأيه وتلك هي ديمقراطية الحزب الوطني الديمقراطي! والحقيقة أن ديمقراطية الوفد ليست وليدة اليوم بل هي إحدى السمات الرئيسية التي تميز بها الوفد منذ نشأته حيث كانت تلك النشأة بناء على رغبة الجماهير الذين سارعوا بعمل التوكيلات لسعد زغلول ورفاقه كي يمثلوهم في طرح القضية الوطنية على المحافل الدولية، وكانت استجابة سعد زغلول بمقولته الشهيرة " قد وكلتنا

الأمة للسعي إلى تحقيق استقلالها ولن نتخلى عن مهمتنا، وسنبقى في أماكننا، ولتفعل بنا القوة ما تشاء أفراداً وجماعات".

- المصريون هم ثروة الوطن

وإذا كان من نتيجة محورية لتجربة الوفد الديمقراطية، فهي إعادة الثقة في الإنسان المصري وقدرته على ممارسة حقوقه السياسية وتحمل مسئوليات الممارسة الديمقراطية مرشحاً وناخباً، مؤيداً ومعارضاً! لقد درج أهل الحكم على التهوين من قدرة الإنسان المصري واعتباره في حاجة إلى من يقوده ويحدد له اختياراته السياسية ويحرمونه من فرص الترشيح والتصويت بحرية في مختلف أشكال الانتخابات. إن أهل الحكم يضعون كافة المعوقات والعراقيل في طريق المصريين حين يريدون ممارسة حقوقهم السياسية الأمر الذي نتج عنه انصرافهم عن المشاركة في الانتخابات حتى وصلت نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية والاستفتاء على تعديلات الدستور إلى مستويات متدنية لا تتجاوز ال20% في أحسن الحالات.

لقد أثبتت تجربة الوفد الديمقراطية أن الإنسان المصري هو الثروة الحقيقية للوطن التي ينبغي إطلاقها وتمكينها لبناء الوطن وذلك بإتاحة الفرص له للعمل السياسي والمشاركة بالرأي وتحمل مسئولية إدارة شئون الوطن، بينما لا يلقى هذا المواطن من أهل الحكم سوى التهميش والتهوين من قدراته وسد طرق العمل السياسي أمامه بالاعتقال والتضييق وتجميد نشاط الأحزاب التي يرتبط بها والتي يحاول من خلالها إحداث تغيير يخرج بالوطن من أزمته. إن الوفد هو التعبير الحقيقي عن آمال الأمة وهو الإطار الذي يجمع المصريين باعتبارهم الثروة الحقيقية في مصر إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة في المجتمع، وهم الأداة المحورية في تفعيل

واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة ، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بناءه ونموه.

- كلمة أخيرة

في كلمته التي ألقيت نيابة عنه في احتفال نقابة المحامين بذكرى سعد زغلول ومصطفى النحاس يوم 23 أغسطس 1977، قال نقيب المحامين آنذاك مصطفى البرادعي " أبنائي المحامين، أكرر ما سبق أن قلته.. البلد يحترق.. ويتهدده الصراع.. ولن نتفادى الكارثة إلا بضمان وتأييد معاني الحرية لكل الناس، للصحافة، للرأي المعارض، للأحزاب، والشعب هو خير ضمان يفرض باختياره الطريق، لا تفرض عليه الوصاية". وكانت تجربة الوفد الديمقراطية بعد ثلاثة وثلاثين عاماً تأكيداً لمقولة مصطفى البرادعي أن الشعب هو الضمان، والمواطن الحر غير المقيد هو الأمل في إعادة بناء الوطن.. ومن أجل هذا يعمل الوفد ويضرب المثل بممارسته الديمقراطية.

2010

77.رسالة إلى المحافظين الجدد !

أعلنت منذ أيام قليلة حركة المحافظين وقد خرج بعضهم واستمر آخرون في مواقعهم وانتقل ثلاثة منهم إلى محافظات غير التي كانوا فيه، كما تم تعيين عشرة محافظين جدد. وهؤلاء المحافظين على اختلاف حالاتهم هم من أتوجه إليهم برسالتي اليوم. وأبدأ بالقول أنني أتمنى أن يكونوا على بينة ووضوح من أسباب اختيارهم سواء للخروج أو الاستمرار أو النقل إلى محافظة أخرى، إذ أنني لا أعلم - ولا أظن أحداَ من أبناء شعب مصر المحروسة - يعلم شيء عن تلك الأسباب، ناهيك عن التوقيت، فقد أعتدنا أن نفاجئ بمثل تلك الحركات - أقصد حركة المحافظين - من دون أن يكون لنا رأي في هذه الموضوعات رغم أننا نحن الشعب مصدر السلطات بحكم المادة الثالثة من الدستور.

والغرض من رسالتي إلى السادة المحافظين أن أنقل لهم مشاعر رعاياهم من المصريين الذين تكالبت عليهم المحن والمشكلات وأضحت حياة الغالبية منهم عبارة عن سلسلة من المعاناة المستمرة على مدى اليوم. ولست متأكداً من أن السادة المحافظين قد تلقوا أية توجيهات أو إرشادات حين تم اختيارهم - سواء بالتجديد أو التعيين أو النقل - عما يجب عليهم عمله وإنجازه لتحقيق مستويات أفضل من الحياة لمواطنيهم. لست متأكداً أنهم حين أدوا اليمين أمام الرئيس - أو بعد أداءه - قد أتيحت لهم الفرصة للتعبير عن برامجهم لإصلاح حال محافظاتهم وتوجهاتهم الفكرية وأساليبهم القيادية التي سيعتمدون عليها في تسيير شئون العباد. إن المحافظين يمثلون فئات محددة من المصريين، فهم إما من قيادات الشرطة أو القوات المسلحة، أو من أعضاء الهيئات القضائية أو من أساتذة الجامعات. وقليل من المحافظين يختارون من غير تلك الفئات. والسمة المشتركة بين هؤلاء جميعاً أنهم يفاجئون باختيارهم كمحافظين من دون أي إعداد أو تهيئة لمتطلبات المنصب، ومن ثم يتجه أغلبهم للتعلم من خلال التجربة والخطأ. لذا

أتمنى على السادة المحافظين أن يأخذوا بعض الوقت في دراسة مهام المحافظ ومسئولياته، وأن يتعرفوا على الجوانب القانونية والمالية والإدارية فضلاً عن المهام والمسئوليات التنموية التي يضطلع بها المحافظون الناجحون.

إن المطلوب من المحافظين بالدرجة الأولى أن يتعرفوا على مشكلات وأوجاع محافظاتهم، كما ينبغي عليهم رصد فرص ومقومات التنمية بها حتى يمكنهم وضع برامج للعلاج والتطوير وتيسير التنمية مبنية على الدراسة والتحليل. لذا قد تكون النصيحة الأساسية للسادة المحافظين أن يتركوا مكاتبهم فور انتهاء وفود المهنئين، وينزلوا إلى الشارع للاتصال المباشر بالناس والتعرف عن قرب على الأوضاع التي يئن منها الناس - والذين هم سبب لها كذلك -. وليسمح لي السادة المحافظون باقتراح مجالات للعمل السريع والإنجاز الأسرع حتى يتم التخفيف من احتقان البيئة المصرية وعلاج جانب مهم من مشكلاتها.

إنني أبدأ بالتأكيد على أن الواجب الأول للمحافظين هو العمل على إعادة تخطيط وتنسيق البيئة المصرية والسعي إلى تخليصها من عيوب وشوائب حضارية واجتماعية كثيرة وخطيرة مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسبب فيه ممارسات وتصرفات فريق من المصريين أنفسهم يسيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم. إن هدف تطوير البيئة المصرية هو توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين وتقويم أنماط السلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصرية العريقة. ولا شك أن المحافظين سوف يواجهون – وإن كان ذلك بدرجات مختلفة – بمشكلة انتشار مناطق عشوائية في مختلف المدن والقرى المصرية لا تتوفر بها مقومات الحياة الصحية السليمة، وتزدحم بأنشطة طفيلية تمثل مصادر للخطر على الصحة العامة وسلامة وأمن المواطنين. في ذات الوقت سيكتشف المحافظون مدى اختلال النسق المعماري في المدن المصرية وتباين الأنماط المعمارية المستخدمة بما يشكل حالة

تنافر غريبة وشاذة تؤذي النظر وتهدر كل أشكال الجمال والاتساق فيها. وقد نتج عن تلك العشوائية أن تفاقمت الاعتداءات الرهيبة على المناطق السكنية في المدن والقرى وتم إهدار أسس ومعايير التخطيط العمراني، وتداخلت استخدامات الأراضي بحيث بات من الصعب التمييز بين ما هو مخصص للسكنى، وما هو مخصص للأنشطة الصناعية والحرفية، أو الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. وتحولت العقارات والأحياء السكنية إلى مجالات للأنشطة الصناعية والحرفية والتجارية ومختلف المهن مما لا تتوفر مقوماتها ومتطلباتها الصحية والتقنية في تلك العقارات والأحياء[مثل استخدام الشقق السكنية كمقار لمستوصفات علاجية ومستشفيات].

ويرتبط بتلك القضية ظاهرة خطيرة هي التردي الكبير في أوضاع الريف المصري واتساع نطاق الاعتداء على الأراضي الزراعية وتبويرها وتحويلها إلى مبان سكنية، مما يهدر العماد الأساسي للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية. إن التصدي لمشكلة الاعتداء على الأرض الزراعية هو مطلب أساسي لتوفير فرص أفضل للتنمية الزراعية وتوفير احتياجات الوطن من الحاصلات التي تمثل مصدراً مهماً لغذاء المصريين وما يؤدي إليه ذلك من تقليل الاعتماد على استيراد القمح والحبوب وكذا المنتجات الحيوانية من لحوم وأسماك ودواجن مجمدة.

وثمة مشكلة خطيرة تحتاج إلى التدخل الحاسم والسريع من السادة المحافظين هي انخفاض مستوي النظافة وبدائية أساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها، فضلا عن الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة. بل تصل مشكله انعدام المستوي اللائق من النظافة لتصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن والتي أصبحت جميعاً تئن مما يلقي فيها من قاذورات وحيوانات نافقه وغيرها من مصادر التلوث. ونرى أن حسم مشكله النظافة العامة ينبغي أن تكون

في قمة اهتمامات المحافظين مع تنشيط آليات إشراك مؤسسات المجتمع المدني في القضاء على تلك السبة في جبين مصر، والابتعاد عن تقليعة استقدام شركات أجنبية لأداء تلك المهمة.

وكذلك فإن من القضايا الجديرة باهتمام المحافظين تقادم مواقع تقديم الخدمات العامة وسوء أحوالها وافتقارها إلى المقومات اللازمة لاستقبال المواطنين وغيرهم من طالبي تلك الخدمات وتوفيرها لهم بيسر وفق معايير إنسانية تحترم الإنسان وتحافظ علي كرامته. وتشمل المواقع المقصودة مكاتب البريد والاتصالات ومكاتب السجل المدني والشهر العقاري بل وكثيراً من أقسام الشرطة وإدارات المرور، بل إن اغلب الإدارات الحكومية والمحاكم ومقار النيابة العامة ومواقع شركات قطاع الأعمال العام التي يتعامل معها الجمهور تعاني من فقر شديد في متطلبات النظافة ومقومات الأداء السليم للخدمات.

من جانب آخر فإن تحدياَ مهماً سيواجه المحافظين الجدد يتمثل بشكل واضح في تردي حالة الشارع المصري سواء بالمدن الكبرى وأحياءها الراقية أو المدن الصغرى والقرى والأحياء الفقيرة فيها. وتبدو الصورة محزنة من حيث افتقار الكثير من شوارعنا - حتى تلك التي في المدن الكبرى والأحياء التي توصف بالراقية - إلى التصميم العلمي والمقومات السليمة للطرق المتعارف عليها عالميا مثل ضرورة أن تكون الأرصفة مهيأة للسير وخاليه من الإشغالات والمعوقات، وان يكون نهر الطريق ممهدا لسير وسائل النقل في مسارات محدده، وأن تخصص مواقع لعبور المشاة، وأن ترفع من الطرق تلك الأعمال الصناعية المسماة "المطبات" والتي تقام بهدف إجبار السائقين علي تخفيض السرعة في أماكن معينه ولكنها تفتقر إلى المواصفات الفنية السليمة ويأتي تنفيذها على غير المستهدف منها وتصبح في أكثر الأحيان مصادر للخطر على السيارات. كذلك تفتقر الشوارع المصرية إلى التنظيم الجيد لأماكن الانتظار للسيارات وإرشادات المرور الواضحة وفق القواعد العالمية فضلاً عن

أماكن لدورات مياه عامة نظيفة وصحية. يضاف إلى كل ذلك انتشار العمالة الهامشية والطفيلية التي تمارس مهناً غير مطلوبة وتسهم في إحداث الفوضى والازدحام غير المبرر. وتزايد أفواج المتسولين الذين تزدحم بهم مناطق الآثار في القاهرة القديمة وغيرها من الجهات التي يتردد عليها السائحون وكذا في جميع مناطق وشوارع المدن المصرية. ويزيد المشكلة تعقيداً الباعة المتجولون وهم يعرضون سلعهم الرديئة متطفلين علي المارة وركاب السيارات ووسائل النقل العامة ويتخذون من أرصفة الشوارع مقاراً لتجارتهم بل ومعيشتهم في كثير من الأحيان بكل ما يترتب على ذلك من عشوائية وتلويث للبيئة.

وعن فوضي المرور في الشارع المصري فحدث ولا حرج، حيث يهدر الناس من مختلف المستويات الاجتماعية قواعد المرور وآدابه، ولا يلقى شرطي المرور الاحترام الجدير به كما يفتقد القدرة علي التصدي لتلك المخالفات الجسيمة وما ينشأ عنها من مخاطر نتيجة تجاوز حدود السرعة المسموح بها والسير عكس الاتجاه علي الطرق السريعة وداخل المدن وإهمال صيانة السيارات والتفريط في شروط الأمن والسلامة المحددة قانونا.

ولعل الأهم أن يلتفت المحافظون إلى تطوير خطط متكاملة للتنمية بمحافظاتهم باستثمار الموارد والطاقات المحلية. وأقصد بالتنمية المحلية كافة أبعادها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. إن الدور الأساس للمحافظ هو أن يكون رائداً للتنمية ومحفزاً لها. وسوف يحكم على كفاءة المحافظين بقدر ما يحققه كل منهم من تنمية متوازنة ومستدامة في محافظته. إن كثيراً من محافظات مصر لا تزال بكراً لم يتم تعميرها واستثمار ما بها من موارد وإمكانيات للأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من الخدمات. إن محافظات سيناء والوداي الجديد والصعيد ومحافظات القناة كلها محافظات واعدة وبها الكثير من الموارد القابلة للاستغلال والاستثمار الاقتصادي شريطة أن تتوفر العناية بها والدراية بآفاقها.

وسوف يكون الواجب الأساس على السادة المحافظين هو ترويج محافظاتهم كمناطق واعدة للاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي، كما سيكون عليهم التخلص من أساليب التفكير التقليدية والانفكاك من مجالات النشاط التي اعتاد المحافظون الاقتصار عليها إيثاراً للسلامة وتجنباً للمشكلات.

إننا ننتظر من المحافظين الجدد أن يتقدم كل منهم لشعب محافظته ببرنامج عمل واضح يحدد الأولويات والأساليب والنتائج والإنجازات المستهدفة. وعليهم نشر تلك البرامج وإتاحتها للنقاش الشعبي والمجتمعي، والاستماع إلى آراء المختصين والمخلصين من أبناء محافظاتهم سواء بالجامعات ومراكز البحث العلمي أو من الشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الملوس بكل محافظة. وينبغي أن يتوافق المحافظون على إصدار تقارير دورية يبينون فيها للناس ما تم إنجازه، ويوضحون ما قد يكون صادفهم من عقبات ومشكلات. بهذه الشفافية والعلانية سيتمكن المحافظون من الحصول على ثقة مواطنيهم وتعاونهم من أجل تفعيل برامج التنمية والإصلاح المحلية، كما سيحصلون على مساهمات المواطنين القادرين سواء كانت مساهمات مالية أو عينية أو خبرات تخصصية.

ومن حق المحافظين الجدد أن نضم صوتنا إلى أصواتهم لتخويلهم صلاحيات واضحة وكافية تمكنهم من اتخاذ القرارات الجريئة في مجالات التنمية المختلفة من دون التوقف عند حد استئذان الوزارات المركزية. إن المحافظات بحاجة إلى تطوير مصادر تمويلها وإتاحة الفرص لها للحصول على نصيب عادل مما تسهم به محافظاتهم في تكوين الدخل القومي. وربما يكون من المناسب في هذه المرحلة الإسراع بإصدار تشريع جديد يخرج بالمحليات من أسر أفكار الإدارة المحلية المقيدة إلى مجالات أرحب في صورة من صور الحكم المحلي تتمتع الوحدات المحلية فيه بدرجة واسعة من اللامركزية.

صحيح أننا لم نشترك في اختيار المحافظين، ولكننا بالقطع نستطيع تقييم أداءهم والحكم على إنجازاتهم. ومن ثم يجب علينا جميعاً أن نرصد ذلك الأداء ونعلن آراءنا بكافة الوسائل للتعبير عن مدى رضاءنا عما يقوم به المحافظون وما يحققونه من نتائج. ورجاء إلى السادة المحافظين، أن يتوجهوا باهتماماتهم وجهودهم إلى خدمة مواطنيهم وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم، فضلاً عن اهتمامهم بالالتزام بمتطلبات العمل الرسمي باعتبارهم مكلفين من رئيس الدولة وليسوا منتخبين من الشعب.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

78. رسالة إلى بائع أصول المحروسة!

نشرت صحف الخميس 12 أكتوبر 2006 قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية. ولمن لا يعرف فإن الشركة الشرقية هي الشركة الكبرى المنتجة للسجاير في مصر والشرق الأوسط، وقد أنشأت في عام 1920 ثم خضعت للتأميم وتحولت إلى شركة تابعة وفق القانون رقم 203 لسنة 1991. وقد أثار نشر نتائج أعمال الشركة عن عام 2006/2005 خوفي وجزعي على الشركة حيث أنها واحدة من الشركات المرشحة للخصخصة والتي تقع ضمن مجموعة الشركات التي وصفتها وزارة الاستثمار في موقعها على الإنترنت بأنها" هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البتر وكيماويات والأسمدة. وقد تكوّن انطباع سلبي - هكذا تقول الوزارة - مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع."، فالوزارة تنفي الشائعات التي تروّج أن مثل هذه الشركة غير قابلة للبيع، ومن هنا خوفي على تلك الجوهرة المرشحة للبيع ليخطفها واحد من صقور القطاع الخاص أو شركة أجنبية في صفقة رديئة قد تكرر مأساة عمر أفندي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للشركة المركز المالي ونتائج الأعمال عن السنة المنتهية في 2006/6/30 وكانت خلاصتها كما يلي:

1. مبيعات نقدية ومتحصلات من العملاء 7013 مليون جنيه، وضرائب مسددة للدولة 1251 مليون جنيه، علماً بأن الشركة تقوم بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية وتم فحص ميزانياتها ضريبياً حتى عام 2005/2004، فالشركة مصدر مهم لإيرادات الضرائب على الدخل وضرائب الدمغة والمرتبات والمبيعات.

2. إجمالي قيمة الأصول الثابتة 2.8 مليار جنيه، منها أراض قيمتها 220 مليون جنيه وجميعها مملوكة للشركة ولا يوجد عليها منازعات قضائية، مبان وإنشاءات 423 مليون جنيه، آلات ومعدات 1871 مليون جنيه، فضلاً عن وسائل النقل والعدد والآلات والأثاث ومعدات المكاتب.
3. بلغ إجمالي مجمع الإهلاك 1520 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح سنوياً لمقابلة ما يقع على الأصول الثابتة من تناقص في القيمة نتيجة الاستخدام.
4. بلغت المخصصات 512 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح السنوية لمواجهة مشكلات مثل هبوط أسعار الأوراق المالية أو تغير قيمة العملات الأجنبية والديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من الأمور التي قد تسبب خسائر للشركة.
5. حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ 508 مليون جنيه بينما رأس المال المصدر والمدفوع 375 مليون جنيه، أي أن الأرباح الصافية بلغت 135% من رأس المال. كما بلغت نسبة الأرباح الصافية 31% من إجمالي الاستثمار وقدره 1606 مليون جنيه [بهذا المعدل تتمكن الشركة من استرداد إجمالي الاستثمار كل 3 سنوات تقريباً].
6. بلغت الاحتياطيات 1606 مليون جنيه أي ما يعادل تقريباً 4 أمثال رأس المال المصدر والمدفوع.

وأنا أتساءل - وفي ظني أن كل المصريين يشاركونني هذا التساؤل - لماذا يباع مثل هذا الصرح الاقتصادي الهائل الذي يملكه شعب مصر؟ وبكل الموضوعية والتجرد، ومن دون التشكيك في صدق نوايا القائمين على برنامج بيع الأصول – آسف أقصد إدارة الأصول كما يسمونه – أتمنى أن يقنعني أحدهم – ويقنع شعب مصر– أن بيع مثل هذه الشركة هو الحل الوحيد! ويا حبذا لو تكرم هذا المسئول وشرح لنا ما هي المشكلة التي سيحلها بيع الشركة الشرقية! وأشير إلى قضية مهمة قد تكون غائبة

عن مسئولي بيع شركات قطاع الأعمال العام، أنه إذا تم بيع الشركة الشرقية فكيف للحكومة أن تتخذ قراراً بعد ذلك بزيادة أسعار السجاير حتى تحصل على تمويل إضافي لبرامجها في تطوير التأمين الصحي كما أعلن وزير الصحة في بعض تصريحاته؟

وبهذه المناسبة دعونا نستعرض بعض الملامح المهمة من برنامج الخصخصة، فقد بدأ البرنامج في العام 1991 باعتباره جزءاً من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار التوجه للتحول إلى اقتصاد السوق وتسليم قيادة الاقتصاد الوطني إلى القطاع الخاص. وفي البداية كانت الدولة تعلن أن الخصخصة هدفها التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة والتي لا ينبغي أن تستمر في الملكية العامة، وكان التصور أن القطاع الخاص أقدر على تصحيح أوضاع تلك الشركات وإدارتها بأساليب أفضل تنقلها من حالة الخسارة إلى الربح، وأن الحكومة – وهذا حق- ليست مؤهلة ولا من وظائفها أن تدير شركات وتباشر أنشطة إنتاجية -. كما كانت الدولة تعلن وتؤكد أن هناك شركات ومجالات إستراتيجية لن تكون محلاً للخصخصة.

ولكن تغير هذا التوجه الإستراتيجي وتراجعت الدولة عن التمسك بما كانت تطلق عليه المشروعات الإستراتيجية وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007" ،والمعنى الواضح أن الحكومة تتنصل من وعدها السابق بعدم بيع تلك الشركات الإستراتيجية. كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها." [البنط الأحمر من عندي لإيضاح حجم الكارثة التي تبشرنا بها وزارة الاستثمار].

وفي ظل هذا التوجه الجديد أصرت الحكومة على بيع حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي والذي اشتراها بنك كاليون الفرنسي [ومن المساهمين فيه وزراء في الحكومة الحالية وتمت عملية الشراء وهم في مناصبهم الوزارية!] وأصبح يعرف بهذا الاسم الآن، ثم تم بيع بنك الإسكندرية ذاته إلى بنك سان باولو الإيطالي ليصبح للبنوك الأجنبية ما يزيد عن 19% من القطاع المصرفي الوطني وبذلك خرج من شريحة بنوك القطاع العام بنك مهم كان له دور مهم في تمويل الصناعة المصرية، وأصبح للبنوك الأجنبية ما يقرب من 19% من القطاع المصرفي الوطني. وكان الجهاز المصرفي مصرياً خالصاً ومملوكاً ملكية تامة للدولة منذ تأميم البنوك في 1961، مما يجعل تراجع الملكية العامة وملكية المصريين عامة للبنوك أمراً يثير القلق نظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شراءها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة المالية من سندات على الدولة.

كذلك حققت الحكومة نزوتها الجامحة في بيع كل شيء، وتخلصت من شركة عمر أفندي بقيمة زهيدة بالقياس لما يمكن تحقيقه من أرباح حال وضعت تلك الشركة تحت إدارة محترفة واعية وفي إطار محفظة استثمارات لمالك جدير بتلك الملكية حريص عليها وعلى تنميتها، وليس مالك يفرط فيها من دون محاولة لإصلاحها - وهو المتسبب أساسا فيما أصابها من تدهور بالإهمال والتقييد وسوء التوجيه-.

لقد بلغت عمليات الخصخصة منذ بدايتها وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة. وتثير هذه المعلومات سيلاً من

الأسئلة تطرح نفسها بقوة ولا تجد إجابات شافية من جانب القائمين على بيع قطاع الأعمال العام: ماذا حققت الخصخصة من فوائد للاقتصاد الوطني ؟ وهل نجحت في حل أي مشكلة من مشكلات مصر المحروسة؟ هل انخفضت البطالة؟ هل تحسن مستوى المعيشة لملايين الفقراء من المصريين؟ هل أدى تخفف الحكومة من مشكلات القطاع العام إلى تحسن أداءها في قطاعات العمل الوطني الأخرى؟ هل نجحت الحكومة في تخفيض عجز الموازنة؟ هل اتجه الدين المحلي العام إلى الانخفاض؟ هل أعادت الحكومة جانباً من فوائض التأمينات الاجتماعية والبالغة ما يقرب من 300 مليار جنيه التي استولت عليها عبر سنوات طويلة من دون حتى أن تسدد الفوائد المستحقة عليها؟ هل تمكنت الحكومة من تسديد قيمة السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمي بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي [وفي قول آخر 3 مليار دولار] والتي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد - واستمات وزير ماليته د. مدحت حسنين في الدفاع عنها أمام مجلس الشعب - وبمتوسط سعر فائدة يصل إلى 8% في وقت كانت الفائدة فيه على الدولار لا تتجاوز 2% ؟ وقد قيل وقتها في تبرير هذا السفه أنه لتأكيد ثقة العالم في الاقتصاد المصري!!!

إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة السابقة هي بالنفي. فلم تحقق الخصخصة وعائداتها أي مساهمة تذكر في تحسين الواقع الاقتصادي المتردي في البلاد، بل إنها فضلاً عن ذلك ساهمت في خلق مشكلات جديدة وتعميق أخرى كانت موجودة. فقد واكب عمليات الخصخصة التوسع في تطبيق نظام المعاش المبكر للتخلص من العمالة والتخفيف عن المستثمرين الذين يشترون شركات قطاع الأعمال العام. وقد انضم المحالون إلى المعاش المبكر إلى زمرة المتعطلين ومعدومي الدخل حيث نجح الكثيرون منهم في تبديد ما حصلوا عليه من مبالغ مالية في فترة قصيرة وأصبحوا بلا مصدر للدخل. كما تهاوت كل الأحلام التي سيقت في تجميل فكرة المعاش المبكر من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية - والذي تم إنشاءه خصيصاً لهذا الغرض - سوف

يقدم لهؤلاء العاملين قروضاً مالية ومساندة إدارية وتقنية ليبدؤوا مشروعات إنتاجية يستثمرون فيها ما حصلوا عليه من مكافآت عند الإحالة إلى المعاش المبكر، فلم يحقق هذا الصندوق أي إنجاز يذكر في هذا الصدد.

وقد شاب برنامج الخصخصة والذي يطلق عليه لآن اسم " برنامج إدارة الأصول" - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي تؤدي بالضرورة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. ومن هذه السلبيات اتخاذ البيع باعتباره الوسيلة الوحيدة للخصخصة، بينما توجد وسائل عدة لتحقيق ذات الغرض وهو التخفيف من إدارة الحكومة لمشروعات إنتاجية. فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها، وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات في بعضها أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أداءها، كما تتحسن أوضاع شركات كثيرة بتغيير مجال نشاطها.

إن ما يحدث الآن هو مجرد البيع، وحتى في هذه الحالة فإن البرنامج يفتقد معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو بطرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار بينها يتم في كل مرة وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.

كذلك فإن من سلبيات النظام الحالي لما يسمى إدارة الأصول " الخصخصة سابقاً" عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتقييم الشركات التي تطرح للبيع، فإن سياسة الحكومة كما تبدو الآن هي التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام بأي سعر، وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة، ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه "على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة.

وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة [البنط الأحمر من عندي].

فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس"، أي أن الحكومة تفضل بيع الشركات بأقل من قيمتها عن أن تحتفظ بها وتحاول إصلاح أوضاعها أو حتى تصفيتها، ففي الأغلب قد تكون التصفية أفضل من البيع بقيمة متدنية نظراً لما تملكه تلك الشركات من أراض وأصول ومواقع ذات قيم عالية تبخس عند البيع.

ويعتبر سوء التوقيت من أهم سلبيات البرنامج الحالي للخصخصة حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية. فضلاً عن ذلك ، فإن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى سحب استثمارات - وطنية وأجنبية - كان من الممكن أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف جهة واحدة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع وفي ذات الوقت العمل كمروّج يبحث عن مشتر رئيسي، وهذا الأسلوب يخلق حالة من تضارب المصالح حين تختلط مسئولية وأمانة التقييم مع الرغبة في جذب مستثمر وإغراءه بتحديد قيمة أقل للشركة.

ولعل من أهم عيوب برنامج الخصخصة عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة

المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم، فقد تضاربت الأرقام الحكومية عن مصير تلك الحصيلة وأثيرت بشأنها تساؤلات في مجلس الشعب، ومهما كانت التوضيحات الحكومية، إلا أن الحقيقة هي أن أحداً من مواطني المحروسة لم يشعر بأي تحسن في أحواله نتيجة هذه الخصخصة إلا ذلك النفر القليل من السعداء الذين يعملون في إنجاز عمليات البيع ومن يقع عليهم الاختيار لشراء ثروات مصر بأقل الأسعار.

ومن العجب أن البرنامج المصري للخصخصة لا يتضمن نصاً لتفضيل البيع للمصريين حتى وإن كانت عروضهم تقل بنسبة محددة عن العروض التي يقدمها غير المصريين منعاً لتسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً، خاصة وقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الاوكازيون" حيث شملت تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

البديل لبيع أصول المحروسة

وكحل بديل لأسلوب الخصخصة الحالي وتأكيداً للمعنى الذي تريده الحكومة حين تتحدث عن "إدارة الأصول" نقترح إنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى " شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار[أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10 مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارين ، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاثة مرات.

والفكرة أن تتولى هذه الشركة شراء جميع شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع وكذا أنصبة الشركات العامة في الشركات المشتركة وذلك وفقاً للتقييم الذي يعده الجهاز المركزي للمحاسبات وتقوم بسداد القيمة مباشرة لوزارة المالية من حصيلة بيع أسهمها وما قد تصدره من سندات للمصريين. ويكون الدور الرئيسي للشركة الجديدة إدارة محفظة الاستثمارات المملوكة لها على نفس النسق الذي مارسته " المؤسسة الاقتصادية " في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت بإدارة كافة أنصبة الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو فرضت عليها الحراسة بعد عدوان 1956، ولكن الفارق أن المؤسسة الاقتصادية كانت مؤسسة حكومية والشركة القابضة المقترحة هي شركة خاصة تعمل وفق آليات السوق وتلتزم المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة بعيداً عن سيطرة أو تأثير الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

وتتركز مسئوليات الشركة القابضة المقترحة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة شركاتها و إسناد إدارتها إلى محترفين يطبقون أفضل وأحسن تقنيات الإدارة الحديثة ويحاسبون على النتائج - متحررين من كل أشكال التقييد التي كانت تعاني منها باعتبارها شركات حكومية في نطاق قطاع الأعمال العام - وحفزها على تطوير الأداء، وهي بذلك تقوم بدور المالك النابه. وقد ترى الشركة القابضة الجديدة - وفق إستراتيجية مدروسة – القيام بدور صندوق استثمار يصدر صكوكاً للمصريين تستخدم حصيلتها في تمويل عملياتها الاستثمارية. ومن المفهوم أن الشركة القابضة الجديدة ستعمل على تطوير وتجديد محفظتها الاستثمارية ببيع شركات تملكها وشراء أسهم في شركات جديدة يؤسسها آخرون، كما يمكن أن تمارس دوراً مهاً كصانع سوق في سوق الأوراق المالية. وللتاريخ نذكر أن إنشاء بنك الاستثمار القومي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومع بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي- كان بقصد أن تؤول إليه ملكية شركات القطاع العام وقتها وتحرير إدارتها بإخراجها من

التبعية للوزارات ومتابعة أوضاعها بصفته مالك لمحفظة استثمارات من دون التدخل في شئونها.

إننا نتصور هذا الحل محققاً لغايات الحكومة في التخلص من مشكلات إدارة شركات القطاع العام والتخفف من أعباءها وخسائرها، فضلاً عن حصولها على قيمة بيع هذه الشركات. ولكن الجديد في اقتراحنا أن هذه الشركات لا تزال في نطاق الملكية الوطنية تدار لمصلحة الوطن وتعود فوائدها على المجتمع. ويحقق هذا الاقتراح حلاً لمأزق تجد الحكومة نفسها فيه إذ تعلو الأصوات الآن - وبحق - أنه لا يجوز عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات، ولكن حين تؤول ملكية تلك المرافق إلى الشركة القابضة المقترحة، فإنها ستكون في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية وستكون إدارتها متفهمة للجوانب الاجتماعية فضلاً عن المتطلبات الاقتصادية والإدارية. وسوف يتاح للشركة القابضة المقترحة استخدام آليات وأنماط مختلفة بحثاً عن أفضل السبل لإدارة تلك المرافق العامة عن طريق طرح عقود إدارة لتلك المرافق مع الاحتفاظ بملكيتها. وختاماً، فإن تطبيق هذا الاقتراح سوف يتيح الفرصة لوزارة الاستثمار بالتركيز على مهمتها الأساسية وهي جلب الاستثمارات الجديدة لمصر لإنشاء طاقات إنتاجية جديدة.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

هذا هو علم مصر الحقيقي

وقد وضعته للتذكير بماضينا العظيم أملاً في استعادته!

79. سيناء.....الجنة المهجورة!

شاركت الأسبوع الماضي في ندوة غاية في الأهمية نظمها حزب الوفد عن تعمير سيناء تحدث فيها المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق واللواء منير شاش محافظ شمال سيناء الأسبق والدكتور حسن راتب رجل الأعمال الذي كان له سبق إقامة مشروعات استثمارية في شمال سيناء. كما شارك في الندوة أمين القصاص رئيس لجنة الوفد في شمال سيناء. وقد كان الاقتناع الأساسي الذي خرجت به من الندوة أننا قد أهملنا قطعة نادرة من الوطن، وأهدرنا ثروة وطنية غالية لا تعوّض حين هجرنا سيناء بكل أهلها وثرواتها وأهميتها الإستراتيجية لحماية الأمن القومي المصري والعربي. لقد أصبحت سيناء بحكم الإهمال الرسمي لها والانشغال العام عنها وعن قضاياها هي الجنة المهجورة.

وقد كانت الهجمة الإسرائيلية البربرية على غزة مناسبة لتذكيرنا بقضية تعمير سيناء التي تراجعت لتكون مجرد احتفال روتيني يتكرر في عيد تحرير سيناء حيث يعاد طرح المقالات التقليدية والخطابات الرسمية التي تتحدث عن أهمية سيناء وكيف أنها في محل الاهتمام الأول من الدولة من دون أن نرى شيئاً على أرض الواقع يؤكد هذه المقولات، كما يتذكرها الإعلام في احتفالات السادس من أكتوبر في كل عام مرة.

ومن ناحية أخرى، نتذكر سيناء بين حين وآخر حين يهب أهلها غاضبون مما يلقونه من معاناة في حياتهم ومن اشتداد الحملات الأمنية عليهم منذ أحداث طابا ودهب الإرهابية. كما تبرز سيناء إلى دائرة الاهتمام حين نفاجأ بأخوتنا في سيناء يشكون من نظرة الحكومة إليهم وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فهم محرومون من حق امتلاك أراضيهم وعقاراتهم، وهم يعاملون معاملة خشنة من الأجهزة الأمنية وينظر إليهم نظرة ريبة تشكك في وطنيتهم وانتماءهم لمصر.

وبين الحين والآخر، تتجدد المقالات الصحفية عن تعمير سيناء ويتذكر بعض المسئولين أن ثمة مشروعاً قومياً لتعميرها كانت الدولة قد بدأته في العام 1994

على أن ينتهي في عام 2017 وقيل أن إجمالي الاستثمارات المخصصة له تبلغ خمسة وسبعين مليار جنيه. ولكن المشروع توقف فجأة ولم نعد نسمع عنه شيء، ولا تجد أي إشارة إليه في وثائق الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية.

وبقدر ما نتعرف أكثر على حقيقة سيناء وأهميتها، بقدر ما يزداد العجب من السلوك المصري الرسمي والشعبي الذي انصرف عن تلك الجنة الرائعة وفضل الانحشار في الوادي الضيق. إن مساحة سيناء تبلغ 61000 كيلومتر مربع، أي حوالي 6% أو 16/1 من مساحة مصر أو ما يقرب من 3 أمثال مساحة الدلتا بينما يعيش فيها أقل من نصف مليون مصري !

معاناة أهل سيناء

تعتبر قضية حرمان أهل سيناء من تملك الأراضي وما يقام عليها من مبان هي المشكلة الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل إقدام المواطنين على النزوح إلى سيناء والحياة بها، وذلك إلى جانب المشكلات الكبرى الناشئة عن انعدام الاستثمارات واختفاء فرص العمل الحقيقية لأبناء سيناء، وتراجع الخدمات العامة وضيق فرص الحياة. وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 632 لسنة 1982 في شأن بعض حالات الاعتداد بالملكية في الوادي الجديد وشبه جزيرة سيناء والبحر الأحمر وبعض المناطق بالصحراء الغربية والذي جاء في المادة الثانية منه أنه يعد مالكاً كل غارس أو زارع فعلي لحسابه أرضاً بالكثافة المتعارف عليها ولمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية قبل العمل بالقانون رقم 143 لسنة 1981، كذلك يعد مالكاً للأرض المقام عليها بناء مستقراً بحيث لا تزيد على مثلي المساحة المقام عليها البناء وبشرط أن يكون البناء قد أقيم قبل العمل بالقانون المشار إليه، وأن يكون البناء ما يزال قائماً حتى تاريخ العمل بذلك القانون. إلا أن هذا القرار أوقف العمل به عملياً لمدة طويلة. ثم أصدر رئيس الوزراء قراره رقم 2041 لسنة 2006 والذي نسف فكرة الاعتداد بالملكية الخاصة لأهالي سيناء وأوقف العمل فعلياً بقرار رئيس

الجمهورية رقم 632 حين اعتبر أن كل أراضي سيناء وما عليها من عقارات ومبان هي أملاك خاصة للدولة، وأن يتم بيعها أو تأجيرها أو الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال بموجب إجراءات قانون المناقصات والمزايدات. وأوجب قرار رئيس الوزراء المشار إليه أن على راغبي تقنين أوضاعهم أن يتقدموا بطلباتهم خلال مدة محددة ثم تشكل لجان لفحص الطلبات وأخرى للتقييم لتحديد المقابل الذي تتقاضاه الدولة للتعامل سواء كان بالبيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال.
ويرى أبناء سيناء، ونحن معهم، أن ذلك القرار بدلاً من أن ينفذ قرار رئيس الجمهورية بالاعتداد بملكياتهم، فقد جاء في الحقيقة ليصادر تلك الملكيات ويتعامل معها وفق منطق المناقصات والمزايدات الحكومية وبأسعار وقت التعامل. إن تعطيل قرار رقم 632 إنما يعود بالأمر إلى منطق الاحتلال الإنجليزي لسيناء حين أصدر محافظها الإنجليزي في الثامن عشر من فبراير 1935 قراره رقم 61 الذي قضى بأن جميع أراضي سيناء هي ملكية خالصة للحكومة وأن يسمح فقط للمواطنين بحق انتفاع لزراعة الأراضي دون تملكها.

ويتساءل أهل سيناء، ونحن معهم، لماذا تتراجع الحكومة في مسألة ملكيتهم للأراضي والعقارات؟ وما هي الأسباب التي تجعلهم يحرمون من حق يقرره الدستور لجميع المواطنين المصريين، فالمادة رقم 8 من الدستور تنص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وبذلك فإن حرمان مواطني سيناء من حق تملك الأراضي والعقارات أو تقييد ذلك الحق فيه مخالفة لمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين باقي المصريين خارج سيناء. والمادة رقم 40 تحدد أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم، ونحن نرى بوضوح أن أهل سيناء يتم التمييز ضدهم بحرمانهم من حقهم في تملك أراضيهم ومساكنهم وذلك إخلال واضح بما ينص عليه الدستور. وبعد كامب ديفيد وعودة سيناء للسيادة المصرية مازالت الحكومات المتعاقبة ترفض الاعتداد بملكية أبناء سيناء لأرضهم

مرة بحجة أن سيناء أرض ومسرح عمليات حرب بين العرب والصهاينة، وأخرى بحجة أن أراضي سيناء من أملاك الدولة ويجرى عليها ما يتبع في شأن إجراءات بيع أراضي الدولة. ومن المثير للدهشة أن الدولة في الوقت الذي تسعى فيه إلى تمرير مشروع تمليك كل من بلغ الحادية والعشرين نصيباً في شركات قطاع الأعمال العام، فإنها تحرم أهل سيناء مما يمتلكونه فعلاً من أراض ومبان. ولنا أن نتساءل هل سيشمل مشروع صكوك الملكية الشعبية أهل سيناء أم هم مستبعدون منه كما يستبعد أبناؤهم من دخول الكليات العسكرية، وكما يحظر عليهم التعيين في المواقع القيادية بالدولة ومن الوظائف الدبلوماسية والمواقع الإعلامية، وكما يستبعدون عند تجنيدهم من الخدمة في الأسلحة القتالية. ولا يزال السؤال لماذا تتخذ الدولة هذا الموقف مع أهالي سيناء من دون إجابة. لا أحد يجيب، ولا نسمع أو نقرأ سوى الشعارات الرنانة أن سيناء في القلب وهي صمام الأمان لمصر من اعتداءات إسرائيل المتكررة، التي كما يقول جمال حمدان أننا عودناها أن تنقل الحرب فور قيامها إلى سيناء بتركنا لها من دون كثافة بشرية!

لماذا تجمد المشروع القومي لتنمية سيناء؟

وقد كتب جمال حمدان في كتابه "سيناء في الإستراتيجية والسياسة والجغرافيا" أن سيناء ليست مجرد صندوق من الرمال، إنما هي صندوق من الذهب مجازاً كما هي حقيقة، استراتيجياً كما هي اقتصادياً. ومع ذلك تتعامل الدولة معها على أنها صندوق من الرمال وتركتها فارغة من العمران.

لقد تحررت أرض سيناء نتيجة حرب 1973 واكتمل التحرير بعودة طاباً بعد معركة التحكيم الدولية، ورفع العلم المصري على أرض طابا يوم 25 إبريل 1982. كما قامت وزارة التعمير ووزيرها حسب الله الكفراوي بوضع خطة لتعمير سيناء تشمل عمل امتداد لترعة الإسماعيلية على أن تمر من تحت قناة السويس وتصل إلى القطاع الأوسط في سيناء ويتحقق عنها زراعة 400 ألف فدان. ولكن وحسب رواية المهندس

الكفراوي في ندوة حزب الوفد يوم 14 فبراير الحالي، فإن ما تم تنفيذه باسم ترعة السلام انحرف بها عن الموقع الأصلي لمشروع الترعة، وحسب الدراسة كان من المفترض أن ينشأ نفق تمر من تحته، إلا أن ترعة السلام قد تم حفرها في الشمال مروراً بمنطقة سهل الطينة وهي منطقة شديدة الملوحة تصل لمستوى ملوحة مياه البحر الأبيض المتوسط وتحتاج إلى فترة أكثر من خمس سنوات لغسيلها. الأمر الذي افقد تلك الترعة أهميتها ولم تحقق شيئاً من الغرض الذي أنشأت من أجله. وفي عهد حسب الله الكفراوي تم إنشاء جهاز تعمير شمال سيناء وجهاز آخر لتعمير جنوب سيناء وتم إنشاء شبكة طرق ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، ولكن بعد خروجه من الوزارة توقف كل شيء!

لقد كان المستهدف في المشروع القومي لتنمية سيناء حين إقراره في سبتمبر 1994 استقطاب ثلاثة ملايين مصري للحياة في سيناء بحلول العام 2017، ولكن ها نحن بعد أربعة عشر عاماً من بدء المشروع نراه وقد تباطأ تنفيذه بشكل ملحوظ حتى أن الخطة الخمسية السادسة 2012/2007 لا تتضمن سوى مشروعات متناثرة لا تعبر عن حجم الموارد المتاحة في سيناء ولا تقارب آفاق التنمية المستهدفة لتحقيق غاية المشروع القومي. لا توجد مشروعات صناعية كبرى ولا مشروعات ضخمة للتنمية الزراعية أو تنمية الثروة الحيوانية. إن سيناء عامرة بالموارد الطبيعية ومع ذلك لا يوجد في مشروعات خطة التنمية الاقتصادية ما يشير إلى استهداف إحداث نقلة نوعية في مستوى التنمية في سيناء. إن الأراضي القابلة للزراعة تقدر بما يقارب مليون فدان. كما أن تنمية الثروة السمكية تمثل فرصاً مهمة للاستثمار. وتذخر سيناء بالثروات المعدنية وقد كان المشروع القومي يستهدف إنشاء عشرة مناطق صناعية وحرة لإنشاء مشروعات لاستثمار الفحم في المغارة، والكبريت في شرق العريش، والرمال البيضاء في شمال وجنوب سيناء، والرمال السوداء على شاطئ شمال سيناء والجبس وخامات الاسمنت والرخام الجرانيت والألباستر، كل ذلك فضلاً عن البترول

والمنجنيز والكاولين وغيرها من الموارد الطبيعية ذات القيمة العالية، ولكن شيئاً من كل ذلك لم يتحقق على أرض الواقع!

سيناء معزولة عن الوطن

إن السؤال الذي يطرحه أهالي سيناء ونحن معهم، لماذا ترتضي الدولة المصرية فرض تلك العزلة على سيناء وإبقاءها خالية أو شبه خالية من الأنشطة الاقتصادية الكبرى ومن ثم تفريغها من السكان؟ ألا تزال الفكرة القديمة مسيطرة بأن إبقاء سيناء خالية يجعلها مناسبة لتكون ساحة للحروب؟ ألم تصبح تلك الفكرة غير مجدية بعد تطور تقنيات الحروب وتنوع الأسلحة وخاصة الطيران الذي يجعل تلك النظرية العسكرية القديمة بلا مضمون؟ وتبدو عزلة سيناء واضحة جلية إذا علمنا أنها لا يصلها إرسال التلفزيون أو الإذاعة المصرية إلا عن طريق الأقمار الصناعية في وقت تسيطر فيه القنوات الإسرائيلية على الموجات، مما أوقع المصريين تحت تأثير الإعلام الإسرائيلي.

الكلام الرسمي كثير والفعل قليل

وفي الوقت الذي يشدد فيه كل الرسميين المصريين على أهمية سيناء، نراهم جميعاً يركزون على البعد الأمني متغافلين عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورة دمج سيناء وأهلها في نسيج الوطن. وفي ذلك يقول صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى أن أولوية الأمن القومي تفوق كل الاعتبارات عند بحث التنمية في سيناء بسبب الأهمية القصوى للمنطقة بالنسبة للأمن القومي المصري ، ورغم أنه أشار إلى خطاب الرئيس مبارك أمام المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي في السادس من نوفمبر 2007 وتأكيده على أن سيناء مجال حيوي لمستقبل التنمية في مصر، إلا أنه لا يبدو أن الدولة المصرية تعمل في نفس الاتجاه.

لقد أشار تقرير أعدته لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى ونوقش في شهر مارس 2008 إلى عدم التزام الحكومة بالقرار رقم 632 لسنة 1982 بالاعتداد بملكية

المواطنين في سيناء للأراضي، وأن الحكومة فشلت في تحقيق أهداف التنمية بنسبة 70% في المشروعات الزراعية والسمكية و66% في الصناعة والتعدين والبترول و83% في السياحة و95% في التنمية العمرانية، و57% في النقل والاتصالات و86% في المياه والصرف الصحي و97% في برامج البيئة و90% في الخدمات التجارية والمصرفية و90% في الخدمات البشرية.وأشار التقرير إلى توقف الأعمال بمشروع ترعة السلام بسبب الأخطاء الفنية في تحديد مسار الترعة وعدم وجود التمويل اللازم للترع الجانبية. كما توقف العمل بمشروع قطار العريش برفض الحكومة تمويل مساره من بئر العبد إلى رفح، مما عرّض الخطوط الحديدية للسرقة والتلف. وأوضح التقرير القصور الشديد في الخدمات المقدمة للمواطنين من سكان المدن والقرى الأمر الذي يحول دون حصولهم على احتياجاتهم المعيشية.

إن تحقيق تنمية شاملة في سيناء يعتمد بالدرجة الأولى على اعتراف الدولة أن أهل سيناء مصريون متساوون في الحقوق والواجبات مع إخوانهم في الوادي. كما يتطلب تفعيل المشروع القومي لتنمية سيناء وتعويض ما فات من وقت تراخى فيه التنفيذ، والعودة إلى منطق الاعتداد بملكية المواطنين هناك للأراضي والعقارات وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة لتحقيق نهضة صناعية وتعدينية وزراعية تستقطب ملايين المصريين للهجرة إليها. وليكن شعارنا المقولة التاريخية لجمال حمدان" إن انسحاب يونيو 1967 ينبغي، بعد التحرير، أن يكون آخر انسحاب مصري من سيناء في التاريخ، كما أن خروج إسرائيل بعد 1973 ينبغي أن يكون آخر " خروج " من مصر منذ يوسف وموسى". إن مسئولية الدولة في سيناء كما قال جمال حمدان، هي التعمير البشري، والتبشير العمراني. فالفراغ العمراني هو وحده الذي يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ. إن التعمير هو التمصير.

ولنا عودة إلى قضية نمط التنمية الأفضل لسيناء وأدواتها والدور الشعبي المهم في إنجازها، كما لنا حديث آخر عن أطماع إسرائيل في مياه النيل عبر سيناء!!!

2009

80. طوابير الخبز وظاهرة الاستبعاد الاجتماعي!

تناولنا في مقال الأسبوع الماضي ظاهرة الاستبعاد السياسي الرسمي أو القهري وما نتج عنها من الاستبعاد السياسي الطوعي الذي ألزم المصريون أنفسهم به، وما يعنيه ذلك من خلو الساحة السياسية من التفاعل بين قوى مختلفة تتحقق من خلاله أهداف الوطن في التقدم والتنمية والعدالة والمساواة.

ونستكمل اليوم الحديث عن ظاهرة مواكبة ومتأثرة بمشكلة الاستبعاد السياسي هي ما تعارف علماء الاجتماع على تسميته بالاستبعاد الاجتماعي، وهو انسحاب طوائف مجتمعية من الحياة العامة وابتداع كل طائفة لنفسها عالماً خاصاً ابتعاداً بنفسها عن مستويات ونظم وتفاعلات اجتماعية تراها متدنية ولا تتناسب مع تطلعاتها وإمكانياتها، وذلك هو الاستبعاد الطوعي أو الإرادي عند القمة. كما قد يحدث الاستبعاد الاجتماعي القهري حين يعمل المجتمع على استبعاد القابعين في القاع ويعزلهم قسراً عن المشاركة في الحياة العامة بتأثير انعدام تكافؤ الفرص وضعف آليات تحقيق المساواة الاجتماعية. ومن صور الاستبعاد الاجتماعي الشهيرة إضعاف الطبقة الوسطى أو اختفاءها تماماً من الهيكل الاجتماعي.

وفي مصر تظهر ملامح ونتائج الاستبعاد الاجتماعي بصور جلية ومتعددة في كافة مجالات الحياة ومعظم مرافق المجتمع المعاصر. وحسب عنوان هذا المقال، تمثل ظاهرة طوابير الخبز سمة أساسية للاستبعاد الاجتماعي حيث يصطف فيها المصريون المهمشون الباحثون عن رغيف مدعم يستطيعون تحمل ثمنه برغم سوء مواصفاته، فهم غير قادرين على شراء أنواع الخبز الأغلى ثمناً والتي تباع في محال لا يترددون عليها بل لا توجد في مناطق سكناهم أصلاً. إن عدم قدرة ملايين المصريين تأمين احتياجاتهم الضرورية من الخبز ،الذي يمثل عنصراً أساسياً في غذائهم، هو قمة استبعادهم من النظام الاجتماعي العام وهو تعبير عن انعدام تكافؤ الفرص حتى في الحصول على ضروريات الحياة.

وتبدو مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري الذي يمارس ضد الغالبية من المصريين في سوء توزيع الثروة حيث تدل الإحصائيات التي أوردها دكتور إبراهيم العيسوي في كتابه الموسوعي"الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً" على أن أغنى 20% من السكان حصلوا في العام 2005/2004 على 44.8% من الدخل القومي، بينما كان نصيب أفقر 20% من السكان في نفس السنة 8.3% من الدخل، كما تدل الإحصائيات على أن نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد في نفس السنة عن 21% بينما تحصل عوائد التملك [أي نصيب أصحاب رأس المال] على 79% من هذا الناتج المحلي الإجمالي، ونعتقد أن الحال لم يتحسن كثيراً في الوقت الحالي وبرغم ما تعلنه الدولة من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على مصر، فعوائد التنمية تتجه إلى أصحاب الدخول الأعلى ولا يصل تأثيرها إلى غالبية المصريين كما اعترف بذلك وزراء المجموعة الاقتصادية بالحكومة في أكثر من مناسبة.

ونستطيع بالطبع أن نتصور حال هؤلاء الأفقر في المجتمع ونمط الحياة التي يعيشونها في ظل فقر مدقع وبطالة تضرب الملايين منهم. فقد انتشرت ظاهرة المناطق العشوائية التي يتراوح عددها بين 900 منطقة يسكنها 6 مليون مصري في بعض التقديرات وفي تقدير آخر تبلغ 1034 منطقة يعيش بها 20 مليون مواطن بنسبة 27% تقريباً من سكان المحروسة. ويوجد بالقاهرة فقط 79 منطقة عشوائية والقليوبية بها 60، بينما توجد 49 منطقة في أسيوط و46 في بني سويف و40 في الإسكندرية.

ويعود انتشار المناطق العشوائية إلى عوامل متعددة تساعد جميعها في تكريس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي حيث يتقوقع سكانها على أنفسهم ويتم عزلهم فعلياً عن مسار الحياة الاجتماعية التي يشاهدونها على شاشات التليفزيون. من تلك العوامل الزيادة الطبيعية في أعداد السكان التي لا تقابلها زيادات مخططة في أنشطة

التخطيط العمراني والتنمية البيئية المتكافئة مع مطالب هؤلاء السكان. كذلك فإنه نتيجة عدم توازن جهود التنمية وحرمان مناطق الصعيد في الأساس من مشروعات تنموية قادرة على خلق فرص العمل لملايين المواطنين بها، يتجه أبناء تلك المناطق المحرومة للهجرة إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل ومصادر للدخل مما يؤدى إلى نشأة تجمعات سكانية عشوائية تتسم بجميع مظاهر الفقر وسوء الحالة البيئية. ومع استمرار عجزهم عن الحصول على فرص عمل حقيقية ومع تدفق أقاربهم وأصدقاءهم ، تتفاقم الأوضاع المعيشية في تلك المناطق العشوائية وتشهد حالات من النمو السرطاني ، وفي الوقت ذاته يستمر تغافل الدولة عن تطويرها وتوفير الحد الأدنى من الخدمات بها.

ومما ساعد على تفاقم أزمة المناطق العشوائية تراجع دور الدولة في السنوات الأخيرة عن الاستثمار في مشروعات الإسكان الاقتصادي والمتوسط واتجاه شركات التشييد والإسكان الخاصة إلى التوسع في مشروعات الإسكان الفاخر وإنشاء المنتجعات التي تخاطب الشريحة الأغنى في المجتمع متجاهلة تماماً الطلب على الإسكان من شرائح المجتمع الأكثر فقراً. وقد ساهمت الزيادات المستمرة في أسعار مواد البناء في إفشال مشروعات روّجت لها الحكومة مثل ابني بيتك وكذا مشروعات إسكان الشباب التي وعد بها برنامج الرئيس الانتخابي والتي يعجز الكثيرون من طالبيها عن تحمل تكلفتها.

وفي رأي كثير من دارسي مشكلة العشوائيات في مصر، فإن سياسة الدولة تجاهها قد تمثلت أساساً في التجاهل والتغاضي عن نشأتها واستمرارها ونموها الذي ساعد على تسارعه انتشار الفساد في الإدارات المحلية المختصة. كذلك اتسمت ردود أفعال الدولة حيال بعض تلك المناطق بالقسوة والعنف غير المبررين إذ تعمد على فترات إلى إزالة بعض مساكن في تلك المناطق من دون تدبير السكن البديل للقاطنين بها

مما يحيل مأساتهم من العشوائية إلى التشرد، وما أزمة أهل كفر العلو في حلوان أو منطقة قلعة الكبش ببعيدة.

وتتجلى سياسة الاستبعاد الاجتماعي القهري بأوضح صورها فيما تلاقيه أجزاء مهمة من الوطن من تغافل وتجاهل من الدولة. وأعني بذلك سيناء التي طال هجرها وتقاعست الدولة عن تنميتها ودمجها في نسيج الوطن منذ تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي. فقد تراجعت الدولة عن تنفيذ مشروعات تنمية سيناء وظل أهلها مستبعدون من السياق الوطني العام حتى تفجرت مشكلاتهم في الأشهر الأخيرة وشاهدنا ملامح أزمة كبرى تتراكم عوامل اشتعالها، ولا يزال التعامل الأمني هو السبيل الوحيد الذي تتبعه الدولة في معالجة تلك الأزمة. وكذلك الحال بالنسبة لصعيد مصر.

وإلى جانب حالات الاستبعاد الاجتماعي التي تفرضها عشوائية المكان، هناك حالات أخرى للاستبعاد تفرضها عشوائية السياسات والقرارات الحكومية. إن كثيراً من المصريين مستبعدون من الالتحاق بكليات الشرطة والكليات العسكرية بدعوى عدم الملاءمة الاجتماعية. وكذلك تستبعد وزارة الخارجية من التعيين بها من يتم تصويرهم على أنهم من أصول اجتماعية متواضعة، والمثال الأقرب والمعلن لتلك السياسة هو حالة الشاب المتفوق الذي منع من التعيين في الوزارة لتواضع حالته الاجتماعية فانتحر بإلقاء نفسه من أعلى كوبري قصر النيل منذ سنوات قليلة. وكذلك الشأن بالنسبة لوظائف النيابة العامة والهيئات القضائية التي يتم فرز المتقدمين إليها ليس فقط على أساس التفوق العلمي والسمات الشخصية، بل أيضاً على أساس الأصل والمكانة الاجتماعية.

وتتوالى مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري، فنرى وزارة المالية تخصص مبنى فاخراً تتم فيه معاملة كبار الممولين ضريبياً رغم أن نسبة المتهربين بينهم أعلى من غيرهم من صغار ومتوسطي الممولين. وتخصص هيئة ميناء القاهرة الجوي خدمة

مميزة للقادرين على سداد الرسوم فيتم استقبالهم في صالونات مميزة ويتولى موظفو العلاقات العامة إنهاء إجراءات الجوازات واستلام الحقائب نيابة عنهم، بينما آلاف القادمين أو المغادرين من أبناء المحروسة غير القادرين على سداد تلك الرسوم يواجهون أشد العناء في إنجاز معاملاتهم خاصة في أيام الذروة حين يعود المصريون العاملون في الخارج أو في فترات الحج والعمرة.

وفي سنوات ما قبل يوليو 1952 كان المصريون على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يسعون إلى إلحاق أبناءهم في مدارس الحكومة التي كانت توصف بالمدارس الأميرية نظراً لتميزها وتفوقها، وكانت المدارس الأهلية " الخاصة " هي الملجأ للتلاميذ الأقل تفوقاً الذين ترفضهم المدارس الحكومية. أما الآن، وبفضل عوامل الاستبعاد الاجتماعي اتجه الموسرون إلى إلحاق أبناءهم بمدارس خاصة توصف بأنها مدارس لغات، أو مدارس دولية يعلمون الأبناء فيها بلغة أجنبية، بينما ينحشر أبناء الفقراء من المصريين في مدارس الدولة التي أصبحت تفتقد للكثير من مقومات التعليم وتعاني أكثرها من سوء حال المباني وفقر الخدمات. وقد طال التمييز الاجتماعي التعليم الجامعي واتجهت الدولة مؤخراً إلى ابتداع ما أطلق عليه البرامج المتميزة وتسعى كذلك إلى إنشاء كليات متميزة تتوفر لها إمكانيات لا تتوفر للبرامج التعليمية والكليات العادية في جامعات المحروسة، وذلك لقاء بضعة آلاف من الجنيهات يدفعها القادرون لأبنائهم لتجنيبهم الاختلاط بأبناء الناس العاديين من فقراء مصر وكادحيها.

إن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري أصبحت شائعة وواضحة في مختلف مجالات الحياة المصرية المعاصرة. إن المصريين ذوي الدخول المرتفعة يستطيعون الحصول على الخدمات الحكومية فورياً ومن دون معاناة لقاء سداد رسوم إضافية، وقد بدأت تلك الظاهرة منذ سنوات بعيدة حين كان الحصول على تليفون أرضي يقتضي الانتظار لسنوات بينما كان يمكن الحصول عليه فوراً بسداد رسم إضافي.

ويستطيع المصري القادر أن يحصل على جواز سفر جديد بعد ساعة من تقديم طلبه إذا سدد رسم الجواز الفوري، وعلى المصري غير القادر أن ينتظر حتى يحصل على الجواز بعد يوم أو أكثر.

والمصريون الذي يتعاملون مع مرفق السكك الحديدية أعلم الناس بحالة الاستبعاد الاجتماعي المتمثلة في سوء مستوى عربات الدرجتين الثانية والثالثة على جميع الخطوط، بينما يتمتع ركاب الدرجة الأولى والممتازة بخدمات أفضل لعل أوضحها أن العربات مكيفة الهواء ونوافذها الزجاجية سليمة.

وقد طال التمييز والاستبعاد الاجتماعي المدن المصرية ذاتها فأصبحت تنقسم إلى درجات، فهناك مدن المستوى الأول التي تلقى كل العناية وأخرى مهمشة ومهملة. فحين يزور المصري مدينة شرم الشيخ مثلاً يشعر بأنه قد انتقل إلى دولة أخرى غير مصر التي يعرفها، أما إذا قرر زيارة أي مدينة أخرى في صعيد مصر ولتكن أقربها إلى القاهرة مثل الفيوم أو بني سويف، أو في الدلتا مثل بنها أو طنطا فلا شك أنه سوف يصدم من الفرق الهائل بين المدينتين. وعلى مستوى المدينة الواحدة تلحظ فروقاً هائلة بين أحياءها، ففي القاهرة لا يكاد المصري يصدق أن شارع العروبة مثلاً ينتمي إلى ذات المدينة التي بها شارع الفجالة أو شارع جسر السويس. ولا يمكن لمواطن مصري في الجيزة أن يصدق أن صفط اللبن أو ناهيا أو الوراق تنتمي إلى ذات المحافظة التي بها شارع الجيزة أو شارع النيل. وحتى في المدن التي كانت تسمى بالجديدة، لا يستطيع المصري أن يدرك سر الاهتمام ببعض الأحياء كالحي المتميز أو الحي الأول بمدينة السادس من أكتوبر في الوقت الذي تعاني فيه أحياء أخرى بذات المدينة من الفوضى والعشوائية وسوء حال المباني والخدمات.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الاستبعاد الاجتماعي القهري يطال الفقراء ومحدودي الدخل والفرص، بينما يتجه الموسرون وعلية القوم إلى حالات من الاستبعاد الطوعي. فنرى المصريين أصحاب الدخول والفرص الأعلى في المجتمع يتباعدون عن باقي المصريين

بالسكنى في تجمعات سكنية تحوطها الأسوار العالية ويقوم على حراستها رجال أمن يعملون لدى شركات أمن خاصة. وتراهم يقيمون العوازل بينهم وبين باقي أفراد الشعب، فهم في المصايف يعمدون إلى إنشاء ما يسمى شواطئ خاصة تحوطها الأسوار ويمنع غير أعضاءها من ارتيادها. وهم يذهبون إلى أقصى الساحل الشمالي للإقامة في فيلات وقصور فارهة في مارينا وغيرها من المنتجعات السياحية . وكما رأينا فهم ينأون بأبنائهم عن المدارس والجامعات الحكومية ويلجئون إلى المدارس الخاصة والجامعات الأجنبية. ونرى الكثيرين من هؤلاء يسعون للحصول على جنسيات دول أخرى لأبنائهم حتى يضمنوا لهم مستقبلاً أفضل خارج المحروسة.

إن جانباً مهماً من ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي ينشأ ويزداد تأثيره مع انصراف الدولة عن القيام بدورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، وفي تخليها عن دورها المحوري بإقامة العدل الاجتماعي ورعاية غير القادرين. وفي مصر، فقد بدأت تلك السياسات التباعدية تتجلى مع بدء برامج الاصلاح الاقتصادي وفق منهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع التوجه إلى تكريس اقتصاد السوق والتخلص من القطاع العام ووضع مسئولية التنمية الاقتصادية في أيدي القطاع الخاص. ونحن نشاهد ونتابع الآن محاولات الدولة للتخلص من مسئوليتها في دعم غير القادرين بزعم أن مخصصات الدعم تذهب إلى غير مستحقيه. ونرى الدولة تسعى إلى غسل أيديها من مسئولية التأمين الصحي بتحويل هيئة التامين الصحي إلى شركة قابضة تمهيداً لتكوين شركات خاصة تتولى مسئوليات إدارة وتشغيل مستشفيات التأمين الصحي بكل ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة العلاج وإخراج طوائف مهمة من المصريين غير القادرين من مظلة التأمين الصحي. كما نشهد حالات قبض الدولة يدها عن زيادة رواتب أساتذة الجامعات والأطباء والمعلمين وكثير من موظفي الحكومة الذين يعانون من ارتفاع

تكلفة الحياة مع ضمور وتراخي نظم الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية التي تقدمها الدولة لهم.

إن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي تحمل معها أخطاراً جسيمة تهدد أمن الوطن ومستقبله، وتتطلب كما يقول أ.د. محمد الجوهري في مقدمة ترجمته لكتاب " الاستبعاد الاجتماعي" الصادر عن سلسلة عالم المعرفة [العدد 344] ضرورة " توفير مقاييس دقيقة وجيدة، وتطبيقها تطبيقاً أميناً ومستمراً، والالتزام بقدر من الإفصاح العلمي والسياسي يتسم بالجرأة والشفافية".

إن مصر في سعيها إلى تحسين أوضاع الحياة فيها ورفع مستوى المعيشة للملايين من فقراءها لا تملك رفاهية الاستمرار في تجاهل مظاهر الاستبعاد الاجتماعي وأسبابه والعوامل المساعدة على تفاقمه . إن الدولة وحزبها الحاكم، وكافة القوى الوطنية مدعوة وبقوة لدراسة تلك الظاهرة الخطيرة وطرح الأفكار والحلول للتغلب عليها تجنباً لمخاطر وتهديدات لا يعلم مداها إلا الله. وسوف نطرح في مقال الأسبوع القادم إن شاء الله بعض الأفكار والسبل المجربة لعلاج الاستبعاد الاجتماعي والتخفيف من آثاره.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

81. عقبات على طريق النهضـــــة !

انشغل الناس في المحروسة خلال الأيام القليلة الماضية بعدة مآس تعبر كل منها عن عقبة رئيسة في طريق نهضة وتقدم الوطن. فقد كانت جريمة نجع حمادي نموذجاً بشعاً للتخلف الفكري والجمود السياسي الذي أصاب نظام الحكم لسنوات طويلة بحيث ترك جذور تلك النعرة الطائفية الخاطئة تنمو وتشتد من دون مواجهة حقيقية لأسبابها ومصادرها. واكتفى النظام الحاكم بحكومته وحزبه بإلقاء المشكلة في عهدة الأجهزة الأمنية من ناحية ورجال الدين الرسميين من ناحية أخرى، فلم يحقق أياً من الطرفين الأمني والديني نجاحاً يذكر في نزع فتيل الشقاق والخلاف بين المصريين، واكتفى الجميع بإطلاق الشعارات وتبادل الزيارات المظهرية التي يعرف الجميع مسبقاً أنها لا تتعامل مع أسباب المشكلة الكامنة في ثقافة متخلفة تغذيها نظم بالية للتعليم ووسائل إعلام حكومية وخاصة غير مؤهلة للتعامل مع مثل تلك القضايا.

كذلك روّع المصريون بفشل ذريع للحكومة الذكية في التعامل مع كارثة السيول في أسوان وسيناء والتي فاجأت المسئولين جميعاً سواء في الحكومة المركزية أو في المحافظات وهم غير مستعدين ولا واعين باحتمالات السيول رغم تحذير هيئة الأرصاد الجوية، ولتكشف السيول عن جهل فاضح حين وافقت أجهزة حكومية عل إقامة مبان ومنشآت عامة في مواقع معروف من مئات السنين أنها مخرات للسيول، وكان العذر الذي قدمته تلك الأجهزة أن المنطقة لم تشهد سيولاً منذ ثلاثين عاماً! وكان تعامل الحكومة في إدارة الأزمة بعد وقوعها مظهراً كئيباً للفشل وعدم القدرة على المواجهة المنظمة لغياب الخطط والسيناريوهات وافتقاد أجهزة الدولة على مختلف المستويات من أعلاها إلى أدناها لمنطق وتقنيات وثقافة إدارة الأزمة.

وكان استقبال أهالي العريش للدكتور نظيف رئيس الوزراء دليلاً على الوعي الشعبي الرافض للحكومة التي تفتقد الحس السياسي في التعامل مع الناس، لذا كان خير ما فعله هو مغادرة المكان. ولكن العجيب أن دكتور نظيف لم ينس قبل مغادرته

لموقع الكارثة أن يلقي قنبلة توضح مدى العشوائية في الفكر الحكومي والانتهازية التي تتمتع بها الحكومة الذكية في استغلال مآسي الوطن لترويج مقولات غير صحيحة وتقديم وعود يعلم رئيس الوزراء قبل غيره أنها لن تتحقق. فقد أعلن دكتور نظيف قبل مغادرته العريش أنه «تم وضع خطة متكاملة لتنمية شمال سيناء سياحيا وعمرانيا وصناعيا وتحسين وتطوير حالة البنية الأساسية ورفع كفاءة المرافق وتطوير الميناء والعمل على الحد من آثار وأضرار السيول"، ولم يوضح السيد رئيس الوزراء متى تم إعداد تلك الخطة ولماذا لم يعلن عنها قبل كارثة السيول وما هي الاستثمارات المقدرة لها وهل تتوفر فعلاً أم سيكون مصيرها كمصير الخطة السابقة لها والتي أعلنها رئيس وزراء سابق هو دكتور الجنزوري عام 1995 وقال يومها أن الاستثمارات المخصصة لها تبلغ 75 مليار جنيه، ثم انفض السامر ولم يتحقق شيء!

وتأبى السيدة الفاضلة ميرفت التلاوي وزيرة الشئون الاجتماعية السابقة إلا أن تنكأ مزيداً من جروح الوطن والمواطنين في حديثها مع صحيفة المصري اليوم حين كشفت عن نجاحها في الحصول على تمويل ياباني لإنشاء كوبري السلام بزعم أنه أساسي في خطة تنمية وتعمير سيناء وتوطين ثلاثة ملايين مصري هناك، ثم يكتشف اليابانيون أنه لا تنمية ولا تعمير والناس جميعا يشاهدون الكوبري ينعي من بناه. كذلك أوضحت الوزيرة ميرفت التلاوي الضغوط التي كان يوسف بطرس غالي وزير المالية يمارسها عليها من أجل أن توافق على استثمار أموال التأمينات – 200 مليار جنيه في ذلك الوقت - في بنك أمريكي، وكيف أنها رفضت هذه الضغوط وأنهت مقابلة يوسف بطرس غالي ورفيقه رئيس البنك الأمريكي حين قالت لهما" المقابلة انتهت"! تلك المعلومات الخطيرة تعتبر في الحقيقة بلاغ إلى النائب العام للتحقيق مع المسئولين عن إهدار فرص التنمية في سيناء والذين كان جمودهم الفكري وعلاقاتهم برجال الأعمال وراء إهدار موارد الوطن وتمكين المستغلين والانتهازيين من اغترافها

ونهبها. ومن عجب أن أحداً ممن ذكرتهم السيدة التلاوي في حديثها لم يرد ليوضح أو يفند ما قالته الوزيرة السابقة الشجاعة مما يؤكد صحة قولها.

ويأبى أهل الحكم إلا أن يضيفوا إلى آلام الناس في المحروسة المزيد بتقديم نماذج متكررة لخطاب سياسي متخلف يراوغ ويلتف حول حقيقة ما يريدونه، من ذلك مشروع " العقد الاجتماعي الجديد" الذي بدأت دوائر الحكم والحزب الحاكم في الترويج له من دون أن تتاح الفرصة الحقيقية للطرف الآخر في العقد أن يناقشوه – وهم المواطنون - ، ومن دون أن يتعرض إلى القضايا الجوهرية التي يجب أن يتضمنها مثل هذا العقد الجديد وهي قضايا نظام الحكم وإقامة الديمقراطية وإزالة ما يعترضها من عقبات تتمثل في النظام الرئاسي المفرط في منح الصلاحيات كلها لرئيس الجمهورية مع عدم خضوعه لأي شكل من أشكال المساءلة! وفي ذات الوقت، يتشدق الجميع في دوائر الحزب الحاكم وحكومته بأنهم ديمقراطيون وأنهم منحازون للفقراء ومحدودي الدخل ، بينما كل ممارساتهم تؤكد الرغبة الجارفة في الاستئثار بالحكم والسيطرة على مقاليد الأمور ونبذ أي احتمالات لتداول السلطة على أساس ديمقراطي.

وفي مواجهة كل تلك الأوضاع المثيرة لليأس والإحباط يكون من المهم تأكيد حقيقة أساسية، أن ما أصاب مصر من تخلف وتردي على كافة الأصعدة هو نتاج نظام حكم بدأ مع ضباط يوليو 1952 وقام على إلغاء الديمقراطية وترسيخ الحكم الفردي الذي أطاح بكل القيم العلمية والأسس الإدارية والاقتصادية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة وفعالياتها. وبذلك تتضح الصورة جلية، إن إصلاح الأوضاع العامة في مصر لا يمكن تحقيقه بجدوى وفعالية إلا باعتماد نظام حكم وتنظيم سياسي يؤكدان المسلمات التي قامت على أساسها نهضة الشعوب المتقدمة، والتي كانت بداياتها قائمة في مصر قبل يوليو 1952.

إن إزالة العقبات على طريق النهضة المصرية يبدأ من تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل باعتبارهما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن العنصر الأول في مشروع تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي يجب أن يكون إعداد دستور عصري يحدد المبادئ الأساسية لقيام نظامً جمهوري برلماني ديمقراطي يتيح اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. كما يوفر الدستور الجديد الأسس والآليات الديمقراطية التي تضمن أن يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي الدستور الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء للمحاكمة أمام قضاتهم الطبيعيين.

إن الهدف من صياغة دستور جديد لمصر هو توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديمقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارستهم لحقوقهم

النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل في نظام للحكم يساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين على اختلاف عقائدهم الدينية الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

ومن أجل إقامة حكم برلماني ديمقراطي ينعم فيه المصريون جميعاً بالفرص المتكافئة ويمارسون حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحرياتهم الدينية، ويؤدون ما عليهم من واجبات والتزامات نحو الوطن، يدعو حزب الوفد في برنامجه الانتخابي الجديد إلى " إعادة تملك الوطن" بالعمل السياسي الناضج واقتحام حلبة الانتخابات التشريعية القادمة لمجلسي الشورى والشعب تحت إشراف قضائي كامل، وإعلاء كلمتهم واضحة صريحة فيمن يريدونه رئيساً لهم في 2011.

2010

82. عجائب المشهد السياسي المصري !

أثار الإعلامي عمرو أديب في مقدمة إحدى حلقات الأسبوع الماضي من برنامجه " القاهرة اليوم" تساؤلاً مهماً حيث أبدى اندهاشه من سكون الحركة السياسية في مصر وهدوء المشهد السياسي بعد حالة من الفوران أطلق عليها في فترة ماضية قريبة " الحراك السياسي" بدأت مع إعلان الرئيس مبارك دعوته لمجلس الشعب للنظر في تعديل المادة 76 من الدستور في فبراير 2005 وانتهت فجأة بعد أقل من عامين على بدايتها التي استبشر بها الكثيرون وعدوها بداية لحركة تغيير وطني شامل. وحسب تعبير عمرو أديب فإن هناك جهة ما قد نجحت في " طبطيط " هذا الحراك السياسي! وبقدر أهمية التساؤل الذي طرحه ، فإن أحداً لم يعلق عليه مما يؤكد حالة الخمود التي أصابت القوي السياسية في البلاد ويثبت أن الحراك السياسي قد أصيب بضربة قاصمة أفقدته القدرة على الحركة.

وأعتقد أن هذا المشهد السياسي "اللامتحرك" في مصر إنما هو نتاج طبيعي وأمر متوقع في ضوء المعطيات التي تعيشها مصر منذ سنوات طويلة. فقد تم تجميد وتلجيم وتحجيم مصادر الحركة السياسية والقوى القادرة على تحريك المشهد السياسي في اتجاه يخالف ما استقر عليه الحال تحت حكم استمر أكثر من ربع قرن. إن الأحزاب السياسية والتي يفترض أن تكون محركات النشاط والفعل السياسي في أي مجتمع قد صار تقييدها وتحويلها إلى أحزاب ورقية هامشية تنشأ بقرار من الحكومة التي يفترض في تلك الأحزاب أن تعارضها وتعمل على الوصول إلى السلطة بدلاً عنها، كما تعيش تلك الأحزاب المصطنعة على إعانات حكومية وتسعى إلى الحصول على رضاها آملاً في اختيار بعض رؤساءها ضمن الأعضاء المعينين بمجلسي الشعب والشورى. ومن غريب صور المشهد السياسي المصري أن بعض رؤساء الأحزاب المعارضة لهم مساحات ثابتة في صحف الحكومة المعروفة باسم " الصحف القومية" وأن أغلب - إن لم يكن - جميع رؤساء الصحف الحزبية والمستقلة

- أي المعارضة - ومحرريها يعملون أساساً في تلك المؤسسات الصحفية الحكومية ويتقاضون رواتبهم منها في نفس الوقت. وباستثناء حزب الوفد بتاريخه العريق - جنبه الله السوء وحماه مما يتهدده من خلافات - ، فإن مشهد الأحزاب السياسية القائمة ينبئ بأنها كلها فاقدة القدرة على الحركة والتأثير وليس لها وجود حقيقي خارج مقارها، ولا يتجاوز هذا التأثير ما تنشره الصحف القليلة الانتشار التي تصدرها بعض تلك الأحزاب، فضلاً عما تعانيه معظم الأحزاب من صراعات وخلافات داخلية تهدر طاقاتها في منازعات لا طائل من وراءها بين المتصارعين على الرئاسة فيها .

وإذا بحثنا عن القوى السياسية الأخرى بخلاف الأحزاب المسماة بالمعارضة لن نجد سوى جماعة الإخوان المسلمون وهي ما تصر الحكومة على تسميتها " الجماعة المحظورة" رغم أن لها ثمانية وثمانين عضواً في مجلس الشعب لم يحدث وجودهم تأثيراً ملموساً في المشهد السياسي المصري، وانصرفوا إلى أداء روتيني لا يختلف كثيراً عن أداء باقي الأعضاء من الحزب الوطني، ولم يستطيعوا تقديم نموذج واضح لبرنامج وطني شامل يناهض ما تفرضه الحكومة وحزبها من توجهات لا يرضى عنها الشارع المصري وتصب في أغلبها في غير صالح المواطنين البسطاء الذين يعانون الفقر والبطالة وسوء التغذية وتدني الخدمات التعليمية والصحية ويعيشون حياة تتسم بالعشوائية واللاآدمية. وحين اتجهت الجماعة إلى إعلان برنامج لحزب تنوي إنشاءه فقد أثارت شكوكاً وتساؤلات حول توجهاتها أكثر مما قدمت من إجابات وتوضيحات.

أما جماعات الرفض السياسي والتي انطلقت وفي مقدمتها حركة " كفاية" فقد أجهدها التعامل مع قوى الأمن في وقفاتها الاحتجاجية أمام نقابة الصحفيين وعلى درجات سلمها الشهير، واستنفذت طاقاتها هي وغيرها من الحركات مثل حركة 9 مارس لأساتذة الجامعات وحركة " لا لبيع مصر" و" مهندسون تحت الحراسة" " وشباب من أجل التغيير" ، وانطفأت جذوة حماسها وتأثيرها بسرعة متوقعة في ظل

القمع الحكومي والأمني لكل الأصوات المعارضة والقوى الواعدة بالقدرة على إحداث التغيير.

وعادة ما يتحقق الحراك السياسي نتيجة الضغط الشعبي المطالب بحقوقه والراغب في تطوير حياته والارتفاع بمستوى معيشته. ولكن الحال مع الشعب المصري هو على خلاف ذلك، فأغلب الناس في مصر المحروسة منشغلين بالبحث عن لقمة العيش يقفون ساعات طوال في صفوف متراصة التماساً لبعض الأرغفة من الخبز المدعم قبل أن تفي الدولة بوعدها وتحول هذا الدعم إلى ما تسميه الدعم النقدي، وما يدري أحد بعد ذلك ماذا سيكون عليه حال هؤلاء الذين يستكملون عشاءهم نوما حين ينطلق سعر رغيف الخبز ليصبح خمسة وعشرين قرشاً كما يبشرنا رئيس الوزراء الذي تباهى أنه وقف مرة في طابور العيش وهو وزير للاتصالات. إن عمال مصر في شركات قطاع الأعمال محبطون مهددون بالخصخصة والمعاش المبكر الإجباري، وهم يعتصمون ويضربون طلباً لحقوقهم المالية ولا يحصلون عليها إلا بشق الأنفس وبعد معاناة مع الاعتصام والإضراب عن الطعام ناهيك عن التعاملات الأمنية المجحفة. وفلاحو مصر يكابدون مشكلات التخلص من زراعات القطن والقمح التي لا تريد الحكومة استلامها منهم وإذا فعلت فبأسعار بخسة لا تعوضهم عما بذلوه من جهد ومال وتحبطهم وتدفعهم إلى التحول عن زراعة هذين المحصولين الأهم بالنسبة للاقتصاد المصري. والمعلمون في مدارس المحروسة عانوا الأمرين حتى صدر كادر المرتبات الجديد الذي انتظروه طويلاً ومع ذلك فلم تتحسن أحوال الغالبية العظمى منهم ولا يزالون يكافحون في اقتسام ما يحصل عليه أولياء أمور طلابهم من دخل يسير من خلال الإسراف في الدروس الخصوصية. وأساتذة الجامعات المصرية يكشفون عن سوء أوضاعهم المالية - ناهيك عن تردي ظروف وإمكانيات الجامعات مما لا يسمح لهم بفرص للبحث العلمي والإبداع - ويهددون بالاعتصام والإضراب إن لم تلتزم الدولة بتحسين أوضاعهم المالية وتزيل

ما أصاب شيوخهم من عنت وعسف نتيجة العبث بقانون تنظيم الجامعات وإهدار حقوق وكرامة من بلغ السبعين من عمره من الأساتذة بإقصائهم عن مجال التدريس وهم عمالقة العلم والفكر الذين يمثلون رأس المال الحقيقي للوطن. وتبلغ الأزمة قمتها حين يضرب آلاف الموظفين في مصلحة الضرائب العقارية مطالبين بمساواتهم بزملائهم في مصلحة الضرائب ويصرون على نقل تبعيتهم الوظيفية من المحليات إلى وزارة المالية. وبعد شهور من الاحتجاجات والاعتصامات الجزئية لجأوا إلى اعتصام مفتوح أمام مقر مصلحة الضرائب وعلى بعد خطوات من مقر مجلس الوزراء واستمر اعتصامهم عشرة ايام، ثم – وكالعادة – صدر التوجيه الرئاسي بالنظر في مطالبهم، وكان أن وعدهم وزير المالية بالاستجابة وأن مشكلتهم سوف تحل خلال عام، فأنهوا اعتصامهم إلى أجل محدد هو يوم 9 يناير حتى يتحققوا من صدق ما وعد به الوزير.

وكيف يثور المصريين أو يتحركوا على الساحة السياسية وهم مغرقون طوال الوقت بسيل من الإنتاج الإعلامي يصرف انتباههم عن قضاياهم ويلهيهم في أمور هامشية تستغرق ساعات طوال من أيامهم ولياليهم يمضونها أمام أجهزة التليفزيون يشاهدون مسلسلات وأغان وبرامج أقل ما توصف به أنها لا تحترم عقولهم ولا تزيدهم إلا جهلاً وتسطيحاً. ويستوي في ذلك الإعلام الرسمي للدولة من صحف ومجلات وإذاعة وتليفزيون، والقنوات الفضائية المصرية والعربية التابعة لحفنة رجال الأعمال وذوي اللحى ممن يسمون أنفسهم دعاة. إن ما يتعرض له المواطن المصري من وسائل الإعلام إلا النذر القليل يصرفه - سواء عن عمد أو بغيره – عن الاهتمام بقضايا مصيرية وأمور حيوية تتصل بحياته ومستقبله وشئون وطنه، ناهيك عن محاولة التفكير أو المشاركة فيما كان يسمى " الحراك السياسي".

وكيف يمكن للمصريين أن يشاركوا بفعالية في أمور وطنهم ويتفاعلوا بإيجابية مع حركات التغيير السياسي ومحاولات الحراك المجتمعي وهم يعيشون في ظل قانون

الطوارئ منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وهم يشاهدون مواطنين أمثالهم من المدنيين يحاكمون أمام محاكم عسكرية وليس أمام قاضيهم الطبيعي، وهم أيضاً يسمعون عن آلاف المعتقلين السياسيين يمضون سنوات في معتقلات الحكومة من دون محاكمة وتختلف الأقوال في أعدادهم؟ وكيف يتفاعل المصريون مع مشكلات وطنهم ويشاركون في الحراك السياسي وهم يشاهدون ما يتعرض له قضاة مصر من تهديد واستفزاز من جانب الحكومة، ويتابعون ما انتهت إليه محاولات الحكومة المستمرة لإقصائهم عن المشاركة في تدعيم الديمقراطية وإنهاء إشرافهم على الانتخابات، كما يشاهدون أحد قضاة مصر يسحل على الأرض ويضرب بأحذية رجال الشرطة التي هي في خدمة الشعب!

ولعل أبلغ ما يصرف الناس في مصر عن العمل السياسي - فضلاً عن كل ما سبق - هو ما اعتادوا عليه من ممارسات السلطة في عمليات الانتخابات والاستفتاءات. فقد اعتادوا لسنوات طوال أن يقرأوا نتائج الاستفتاءات الرئاسية التي لم يشارك أغلبهم فيها وكيف كانت تبلغ عادة ما يزيد عن 99% في معظم الحالات. ثم يشهد المصريون ما يجري في الانتخابات التشريعية من تزوير وتدخل للأجهزة الأمنية ورشاوى تقدمها الدولة لدعم مرشحي حزبها المختار، وكيف يهرول الحزب الحاكم لاستعادة أعضاءه الذين رفض ترشيحهم في الانتخابات فترشحوا كمستقلين وفازوا فيعود الحزب ليضمهم إليه بعد أن كان فصلهم وذلك حتى تتحقق له الأغلبية المريحة التي يتمناها ليحكم قبضته على البلاد والعباد. ويشهد المصريون أحكام محكمة النقض تقضي ببطلان انتخاب مرشحي الحكومة في كثير من الدوائر ومع ذلك لا يلقي مجلس الشعب بالاً إلى تلك الأحكام ويستمر الأعضاء المطعون في صحة عضويتهم يمارسون دورهم في " الرقابة على السلطة التنفيذية"!!

ويأتي دور الحكومة الذكية في صرف اهتمام المصريين عن العمل السياسي بدءاً بتعطيل تعديل الدستور لسنوات طوال رغم إلحاح الناس جميعاً برغبتهم في دستور

عصري يكفل الممارسة الديمقراطية ويحد من سلطات الحاكم ويجعله موضع مسائلة كما في دساتير العالم كلها، ثم تفاجئي المواطنين بتعديل 34 مادة في الدستور وفق هواها وبغض النظر عن كل الاعتراضات ووجهات النظر المخالفة لرغبتها، وتستمر في نهجها المعادي للديمقراطية بتعطيل إرادة الجماهير في انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية الشعبية التي انتهت دورتها وذلك بتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في أكتوبر 2006، ثم توالي مسيرة وأد الديمقراطية بتعطيل انتخابات معظم النقابات المهنية العريقة وتصادر حرية أعضاءها في انتخاب مجالس إدارتها وتضع تلك النقابات تحت الحراسة، وتواصل نهجها في منع طلاب الجامعات من ممارسة الديمقراطية وتتدخل في انتخابات اتحاداتهم بشطب أسماء المرشحين غير الموالين للسلطة وافتعال أزمات لتعطيل الانتخابات وتشكيل الاتحادات بقرارات من عمداء الكليات من طلاب تابعين لحزب الحكومة – كل ذلك استكمالاً لضرب نوادي هيئات التدريس وتشكيل معظمها بقرارات إدارية. وهي حكومة ليست فقط ذكية، بل هي أيضاً ظريفة تشغل الناس الآن بقضية الدعم وهل يبقى سلعياً أم يدفع نقداً، وبعد أن كانت الحكومة تقول أن الدعم يجب أن يذهب إلى مستحقيه، أصبح شعارها المرفوع اليوم " الدعم لمن يطلبه"، وبعد أن كان رئيس الوزراء يصف المصريين بأنهم غير ناضجين سياسياً أصبح اليوم يعتمد على مروءتهم في تنفيذ خطته لتوفير الدعم النقدي لمن يطلبه من أصحاب المروءة منهم. وهي حكومة تصرح باستيراد "التوك توك" وسيلة النقل الشعبية التي يستخدمها الفقراء ثم تمنع الترخيص بتسييرها، وهي تتشدق بتقدير وإشادة المنظمات الدولية بما تحققه من إنجازات اقتصادية وكيف أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD دعت مصر لعضوية لجنة الاستثمارات بها بينما الحقيقة أن تلك المنظمة تجاهلت رغبة مصر في الانضمام لعضويتها ووجهت الدعوة لعضويتها من باريس في مايو الماضي إلى إسرائيل وأربعة دول أخرى هي شيلي، استونيا، روسيا وسلوفينيا

والتي سوف تبدأ محادثات الانضمام إلى العضوية خلال الفترة القادمة كما أعلنت المنظمة على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت بتاريخ 3 ديسمبر الحالي، وكذلك أعلنت المنظمة أنها تبدي اهتماماً بتعميق العلاقات مع مجموعة دول أخرى مهمة هي البرازيل، الصين، الهند، اندونيسيا وجنوب أفريقيا بينما لم يرد ذكر مصر التي أشاع أحد كبار المسئولين في حكومتها الظريفة أنها ستدعى إلى عضوية المنظمة وأنه يعد دراسة لعرضها على الرئيس بشأن هذه العضوية وذلك على حد ما كتبه الصحفي مصباح قطب في صحيفة المصري اليوم منذ عدة أشهر، وعلى رأي العبقري صلاح جاهين ... " وعجبي"!!!

أو ليس من الطبيعي بعد كل ذلك أن تهبط حرارة النقاش حول مشكلات الوطن ومستقبله وتخفت شدة الحراك السياسي من أجل التغيير الديمقراطي وقد انشغل المصريون - عدا الفئة القريبة من السلطة والموالين للنظام - بصراعهم اليومي ضد الغلاء الفاحش، ومحاولات الحكومة إخراجهم من أراضيهم وبيوتهم في المناطق التي يطمع كبار رجال الأعمال في الحصول عليها وتحويلها إلى مشروعات سياحية فاخرة؟ وكيف ينتبه المصريون إلى أمور السياسة وهم يغالبون مشكلات التعليم المتدني، والخدمات الصحية المتدهورة، والتهديد بخصخصة كل ما ضحوا من أجله عبر سنوات طوال وعدوا خلالها بالعزة والكرامة وكان نداء الحاكم إلى كل منهم أن " ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستغلال"، وشنف الإعلام الحكومي آذانهم وغسل أدمغتهم بأن القطاع العام هو ركيزة الاقتصاد الوطني وقاطرة التنمية. واليوم يقال لهم عكس ذلك تماماً من نفس الإعلام الحكومي أن القطاع العام هو أس البلاء ينبغي التخلص منه، وأن التأمين الصحي وبال عليهم ينبغي أن يتحول إلى شركات خاصة، وأن التعليم الموازي والكليات المتميزة بمصروفات كاملة تضاهي ما تتقاضاه مؤسسات التعليم الخاص هو الحل لنهضة التعليم. كيف يفكر المصريون في المستقبل وهم يعيشون حاضراً أقل ما يوصف به هو العشوائية في أجلى صورها؟

كيف يأمنون إلى مصداقية الحكم وهم يرون رجال الأعمال أصحاب المصالح الخاصة يتحكمون في أهم شئون الاقتصاد الوطني يديرونه وفق مصالحهم وأهواءهم، أليس رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب هو من هؤلاء ومن المتهمين بالاحتكار حيث أحال وزير التجارة والصناعة ملف الصناعة التي يسيطر عليها إلى جهاز منع الاحتكار لدراسته منذ ما يقرب من عام تقريباً ولم يصدر الجهاز تقريره بعد؟ ألم تضع الدولة أمور الصحة والعلاج بين أيدي من يملكون المستشفيات الخاصة ويؤمنون بفكر القطاع الخاص بينما هم يتحدثون عن خدمات صحية وعلاجية مجانية للشعب المريض!!!!

الشاهد أن المصريين قد أنهكتهم المشكلات، وبددت الدولة طاقاتهم بما تثيره لهم من مخاطر ومهددات، وتستنفذ إمكانياتهم الفكرية في البحث عن سبل لضمان استمرارهم على قيد الحياة، فلم يعودوا قادرين على التفكير في أمور السياسة، ولا عادوا يهتمون بأمور يرونها الآن ترفاً لا يملكون حتى التفكير فيه من أمثال الحرية والديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون وتداول السلطة وغير ذلك من ثقافة الكلام وسفسطة تسلية الوقت تلوكها ألسنة النخبة من المثقفين والمتعايشين مع نظام الحكم يعارضونه بالكلام بينما يتمتعون بما يتيحه لهم من منح وعطايا!!!!! ولن استرسل حتى لا يصبح باقي المقال علامات تعجب لا نهاية لها!!!!!!!

وعلى الله قصد السبيل

2007

83. هل آن للغيوم في المشهد السياسي أن تنقشع؟

بالأمس مرت ثمانية وثمانون عاماً منذ صدور تصريح 28 فبراير 1922 من طرف واحد في لندن والقاهرة والذي أعلنت فيه بريطانيا إنهاء حمايتها على مصر والتي كانت قد أعلنتها في نوفمبر 1914، ووفق هذا التصريح أعلنت الحكومة البريطانية اعترافها بان مصر" دولة مستقلة لها سيادة "، مع احتفاظ بريطانيا لنفسها بحق تأمين مواصلات إمبراطوريتها في مصر، وحقها في الدفاع عنها ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات فيها، وإبقاء الوضع في السودان على ما هو عليه. كما تهل علينا بعد أيام ذكرى فورة الشعب المصري في 9 مارس 1919 وذلك في اليوم التالي لاعتقال سعد زغلول وثلاثة من صحبه، ونفيهم إلى القاعدة البريطانية في جزيرة مالطا، مما يعيد المصريين إلى أجواء الكفاح الوطني من أجل الحرية والديمقراطية.

وبعد واحد وتسعين عاماً من النضال الشعبي سعياً وراء الاستقلال وإجلاء المحتل البريطاني والأمل في إقامة حكم ديمقراطي يسمح للمصريين باختيار من يحكمهم ويتيح لهم الفرص الكاملة للمشاركة في تقرير مصيرهم، وبعد مرور سبعة وخمسين عاماً على حركة يوليو 1952 التي كان من بين أهدافها الستة إقامة حياة نيابية سليمة، فإن المصريين لا يزالون يعانون من غياب الديمقراطية واستبعادهم من المشهد السياسي الذي يحتكره الحزب الوطني الديمقراطي منذ ثلاثين عاماً ومن قبله التنظيمات السياسية الشمولية التي ابتدعها نظام يوليو، وتصبح مشاهد ثورة 1919 وسنوات الكفاح ضد الاستعمار الإنجليزي والطموح إلى الاستقلال الوطني وتأكيد سيادة الشعب وآمال يوليو 1952 مجرد ذكريات تلوكها الألسن ويتحسر على ضياعها من يتذكرها من المصريين.

واليوم يموج المشهد السياسي المصري بحالة من الصخب تختلط فيها الأصوات وتتصارع القوى في محاولة لإعادة صياغة المعادلة السياسية بما يسمح باختراق

الحواجز والموانع التي تضعها المادة 76 من الدستور في سبيل أي مواطن لا ينتمي إلى الدائرة الضيقة لأهل الحكم الذين يملك الحزب الوطني الديمقراطي وحده القدرة على ترشيح رئيس الجمهورية من بينهم. من جانب آخر، يتعالى الصخب الذي أثاره عودة الدكتور محمد البرادعي ولقاءاته التليفزيونية وسعي كثير من عناصر النخب السياسية للالتفاف حوله ودفعه لقيادة حركة سياسية تحاول إحداث تغييرات دستورية تسمح له بالترشيح لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية القادمة في ظل ظروف أقل ما توصف به هي أنها غير مواتية، فمن يملك سلطة اقتراح تعديلات دستورية يرفض الفكرة من أساسها ويعلنها صريحة أنه لا تعديلات دستورية حتى 2011، وقانون الطوارئ لا يزال يحكمنا ويمكن استخدامه في أي لحظة لتوجيه ضربات موجعة لمشروع الدكتور البرادعي ومناصريه، وغالبية الشعب المصري مشغولون بهمومهم ومشاكلهم وقواهم مهدرة في مواجهة سيل الكوارث التي يعيشونها ليل نهار من فقر ومرض وبطالة وانهيار المرافق وتردي الخدمات الصحية والتعليمية، بل وغياب الأمل في انصلاح الأحوال. ولعل خير تعبير عن تلك الحالة من اليأس الذي يعاني منه المصريون - وخاصة الشباب - تلك السطور في رسالة وصلتني من الشاب م.م. الحاصل على بكالوريوس الزراعة من 2004 ولم يجد عملاً إلا وظيفة جرسون في أحد مطاعم دبي " نحن الشعب المصري سيدي الفاضل شعب يريد أن يعيش حياة كريمة بعيدة عن الغش والفساد. سيدي الفاضل أنا هنا في الغربة حزين على ذلك الوضع السيئ الذي وصلت إليه مصر. فنحن أغني من دول الخليج، نحن نمتلك ثروات أكثر منهم بكثير، الزراعة والصناعة والسياحة وقناة السويس والسد العالي والكثير. ليه ومش حرام لما يكون الشعب المصري عنده الخير ده كله ومش لاقي حتى رغيف الخبز. حنفضل لحد امتى كده .. أنا باكتبلك من قلبي وانأ حزين.. هما المسؤولين في مصر نايمين في العسل .. هما مش عارفين البلد بتتدهور اكتر من الأول ، وأنا هنا كل يوم باسمع أخبار مصر من وسائل الإعلام

المختلفة نفسي اسمع خبر بجد يفرحني مش كرة قدم. إحنا عايزين تطور حقيقي في البلد يرجع إلى البسطاء في مصر حقوقهم". هل هناك أبلغ من هذا تعبير عما يريده أبناء مصر؟

ولكن في ذات الوقت يمارس نظام الحكم أسلوبه المعتاد في تجاهل تلك الأصوات ويتبارى الإعلام الحكومي في التهوين من شأنها وإثارة الغبار حول الشخصيات والقوى الوطنية التي تطالب بالتغيير الديمقراطي، ويتذرع أهل الحكم بأنه لا توجد مشكلة، فالدستور يحدد طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، والمادة 76 توضح الطريق لمن يريد دخول معترك الانتخابات الرئاسية القادمة وأن كل شيء على أحسن ما يرام!!!!

ولكن كثير من المصريين لا يرون المشهد السياسي في بلدهم من خلال منظار أهل الحكم، فهم يفتقدون في أهل الحكم الشفافية ووضوح الرؤية والمصداقية، كما يتطلعون إلى دور أكبر في تقرير مصيرهم واختيار من يرتضونه لحكمهم ومساءلته ومحاسبته.

وخلاصة المشهد السياسي القائم – بكل ما فيه من غيوم – أنه لا سبيل أمام المصريين إلا التصدي بوقفة حازمة من أجل مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة. إن المصريين لا يواجهون اليوم استعماراً أجنبياً يريدون التخلص منه، ولكنهم يعيشون حالة من الفقر والتخلف وغياب الديمقراطية ينبغي عليهم الضغط من أجل الخروج منها. إن المصريين مطالبون اليوم بوقفة تماثل وقفتهم أيام 1919 وذلك من أجل التحرر من الفساد والاستغلال، ومن أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة والحرية، وفي سبيل ضمان الفرص المتكافئة لهم جميعاً في العمل والحياة الكريمة والحفاظ على حقوقهم الأساسية.

وفي ذلك يقول المفكر الكبير المستشار طارق البشري في كتابه - مصر بين العصيان والتفكك -" ونحن نذكر مثلاً، في ثورة 1919 في مصر أن كان طابعها العصيان وعدم التعاون، وكانا بما هو جدير بهما أن يكونا فاعلين، من حيث السعة الشعبية والشمول"، ويصف المستشار البشري الموقف في مصر الآن بقوله" لذلك لا بد من الخروج من هذه الحال، ولا بد من التجمع، لن يشعر الفرد بقوته وبأثره إلا وهو في جماعة فاعلة. وأن قوة الجماعة هي أضعاف أضعاف مجموع أفرادها".

نحن نعلم أن مصر تجتاز موقفاً تعثر الآراء فيه، وعثرة الرأي تردي كما قال شاعرها الكبير حافظ بك إبراهيم. فماذا قالت مصر وهي تتحدث عن نفسها لتخرج من هذا الموقف الصعب؟ كان جواب مصر على لسان حافظ إبراهيم " فقفوا فيه وقفة حزم وارسوا جانبيه بعزمة المستعد". إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم. إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التطوير الوطني حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين. إن التطوير الوطني يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام للحكم ينبني على مفهوم متكامل للديمقراطية وتعميق دولة المؤسسات وحكم القانون وتداول السلطة.

لذلك يدعو حزب الوفد إلى تغيير ديمقراطي يقوم على دستور جديد يرسي دعائم الجمهورية البرلمانية، ويقيم التوازن بين السلطات ويؤكد أن الشعب هو مصدر السلطات وصاحب القرار. إننا ندرك أن التحول الديمقراطي ليس نزهة سهلة، وأن أهل الحكم لن يفرطوا في تسلطهم وسلطانهم بسهولة. إن توحد قوى الشعب في المطالبة بالتغيير الديمقراطي والإصرار على إعادة تملك الوطن هو السبيل من أجل حياة آمنة ينعم فيها المصريون بثروات بلدهم هم والأجيال القادمة. كما يدعو البرنامج الانتخابي الجديد للوفد إلى توافق المصريين على مشروع وطني للإنقاذ لإحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني يعبر عن كفاحه الوطني المتصل.

2010

84. في أي مجال إستراتيجي يتحاورون؟

بدأت جولة الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي يوم الثلاثاء 18 يوليو الجاري بعد توقفها منذ عام 1999. وكما تشير الأنباء التي رددتها الصحافة المصرية، فقد انتهى الحوار من دون أي نتائج واضحة أو إيجابية، واكتفى المتحاورون – من الجانب المصري على الأقل – بالتأكيد على متانة العلاقات المصرية الأمريكية وأهميتها الإستراتيجية لكل من الدولتين. وفي محاولة لفهم جدوى هذا الحوار أطرح مجموعة النقاط التالية:

1. أن يجري حوار إستراتيجي بين طرفين يشير بوضوح لا يقبل الجدل أن لكل منهما إستراتيجيات واضحة ومصممة لخدمة أهدافه وتحقيق غاياته فيما يتصل بعلاقاته مع الطرف الآخر وما يمكن أن يقوم به ذلك الطرف من تيسير أو تعويق الوصول إلى تلك الأهداف. وإذا كنا نستطيع تصور وجود إستراتيجية أمريكية واضحة وفعالة نحو مصر ودورها المستهدف في خدمة المصالح الأمريكية بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، فهل نستطيع القول بوجود إستراتيجية مصرية مقابلة؟ وهل نتصور أن المحاورين المصريين قد ذهبوا لجلسات الحوار مسلحون بتوجهات إستراتيجية يواجهون بها الإستراتيجية الأمريكية؟
2. وثمة بعد آخر، فإن قيام حوار إستراتيجي بين طرفين يفترض وبالضرورة تقارب موازين القوى بينهما – وليس بالضرورة تساويها -، وأن يكون في جعبة كل طرف ما يمكّنه من فرض إرادته على الطرف الآخر في بعض الأمور أو القضايا، بحيث تكون نتيجة الحوار في نهاية الأمر محققة لمصالح الطرفين وإن كانت بدرجات مختلفة إلا أنها ستكون متقاربة . وهنا يحق لنا التساؤل كيف تكون موازين القوى بين مصر وأمريكا متقاربة في حوارهما الإستراتيجي وقد ذهب الوفد المصري آملاً في الدعم الأمريكي للصحة والتعليم ونقل التكنولوجيا والبحوث العلمية - كما جاء في تصريحات بعض أعضاءه التي أوردتها جريدة الأخبار يوم 20 يوليو - وأن

مصر تأمل في مزيد من الاستثمارات الأمريكية " لفتح مزيد من المصانع وخلق مزيد من فرص العمل"!! وكيف تكون القوة النسبية في الحوار متقاربة إذا كانت مصر تعتمد في الأساس على ما تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية من معونات اقتصادية وعسكرية يخضع استمرارها لمزاج أعضاء الكونجرس – خاصة المنحازين منهم إلى إسرائيل وهم الكثرة- الذين يهددون بين الحين والآخر بقطع تلك المعونات إن لم تلتزم مصر بما تريده أمريكا سواء في القضايا الإقليمية أو حتى في مجالات الإصلاح الداخلي؟

3. ومما يزيد في تعقد الموضوع أن الطرفين المتحاورين يبدآن تحاورهما من مواقف جد مختلفة بالنسبة لبعض القضايا الأساسية، فعلى حين ترى مصر أن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع أمريكا هو قضية تجارية بحت – وفق تصريح وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري - ، تعتبرها أمريكا شرط لتحقيق إصلاح سياسي داخلي في مصر. من جانب آخر، على حين جاء في تصريحات لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط نشرت بجريدة الأهرام يوم 20 يوليو " إن مصر لا تتحدث عن نزع أسلحة حزب الله كما يدعو القرار رقم 1559 بل توسيع سلطات الجيش اللبناني على الأرض وأضاف أن مصر تعترف بأن حزب الله جزء من الحكومة اللبنانية ومسئولية حزب الله تحددها الحكومة اللبنانية وحدها" فإنه وفي الجانب المقابل نرى كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية - معبرة في ذلك عن رأي الإدارة الأمريكية التي تجري مصر معها حواراً إستراتيجياً - أن صلب القضية كلها هو تطبيق القرار رقم 1559 ونزع سلاح حزب الله ومد سلطة الحكومة اللبنانية على كامل الأرض اللبنانية من دون أن تعترف بأن حزب الله جزء من تلك الحكومة.
4. ومن المفهوم أن أي حوار بين طرفين – إن لم يكن لمجرد قضاء الوقت والالتزام بالشكليات – إنما يهدف إلى تحقيق نتائج يسعى كل طرف إلى الوصول إليها من

أجل غايات لها أهميتها بالنسبة له. وحين يبدأ المتحاورون حوارهم، فإن المنطق يفترض أنهم قد ناقشوا عناصر الحوار وجدول أعماله المتفق عليها مع الطرف الآخر، وحصلوا على التفويض اللازم من أصحاب المصلحة في المجتمع الذي يمثلونه. ولنا أن نتساءل هل شارك أصحاب المصلحة من المصريين في مناقشة جدول الحوار الإستراتيجي مع الجانب الأمريكي؟ ولكي أكون أكثر تحديداً هل تمت مناقشة عناصر ذلك الحوار ومحاوره والنتائج المستهدفة منه في مجلس الوزراء مثلاً؟ وهل طرحت هذه القضايا في مناقشات مجلسي الشورى والشعب أو لجانهما المتخصصة قبل أن يغادر فريق المحاورين المصريين القاهرة متجهين إلى واشنطن لبدء جلسات الحوار؟ وهل كان المصريون على علم بنوايا المحاور المصري وتوجهاته والغايات التي يستهدفها ومدى اتفاقها مع أهداف مصر والمصريين؟ ناهيك عن موافقة المصريين على إجراء الحوار أصلاً في الظروف التي تم في أجواءها من عدوان صارخ على لبنان سبقه عدوان أشد على غزة والضفة الغربية، بتأييد ومباركة أمريكية أكيدة،عقاباً لهما على اختيارهما الديمقراطي على خلاف ما تريد أمريكا - شريكنا في الحوار الإستراتيجي - وأداتها في المنطقة، إسرائيل.

5. وثمة قضية خطيرة تتعلق بموقف مصر وإستراتيجيتها من العدوان الإسرائيلي على لبنان ومن قبله عدوانها على غزة والضفة الغربية، وحيث كان موضوع لبنان محوراً أساسياً في الحوار الإستراتيجي، فهل نستطيع المغامرة بالقول إن هذا الموقف المصري المتمثل بالأساس في الاتصال بإسرائيل ومحاولة "احتواء الموقف" - وفق التعبير الرسمي - هو نتاج اتفاق إستراتيجي عبرت عنه كوندوليزا رايس في مؤتمرها الصحفي الذي عقدته في ألمانيا يوم 13 يوليو وشاركها فيه مستشار الأمن القومي ستيف هادلي حيث قالت بالنص" وأخيراً، دعوني أقول إنه واضحاً الأهمية القصوى أن تلعب دول المنطقة دوراً إيجابياً -

وليس دور سلبي- . وفي هذا الخصوص أود أن أبرز الدور الإيجابي جداً الذي لعبته مصر ودول أخرى في محاولة تخفيف Diffuse الأزمة، ومحاولة جمع الأطراف معاً". وهل نستطيع أن نستبدل بالتعبير المصري " احتواء الموقف" التعبير الأمريكي " تخفيف الأزمة"؟ وهل يفسر ذلك اختلاف الصحف القومية المصرية حين أشار بعضها إلى اتفاق أحمد الغيط وكوندوليزا رايس حول ضرورة وقف إطلاق النار في لبنان، بينما قالت صحف أخرى أنه بينما طالب أبو الغيط بالوقف الفوري لإطلاق النار فإن السيدة كوندي تشترط عدم الحديث الآن عن وقف إطلاق النار إلا بعد أن تتهيأ الظروف المناسبة لذلك [أي بعد أن تنتهي إسرائيل من تدمير لبنان]؟

6. وكما جاء في تصريحات وزير الخارجية المصري – التي نشرت بجريدة الأهرام يوم 20 يوليو نقلاً عن مراسليها في واشنطن – " أن الجانبين اتفقا على عقد جولات الحوار الإستراتيجي بشكل منتظم مرة كل عام على مستوى الوزراء بجانب تشكيل ثلاث لجان متخصصة سياسية واقتصادية وأمنية تعقد اجتماعاتها مرتين كل عام كمجموعات عمل" وأخشى ألا يمتد بنا العمر حتى نرى نتاج تلك الجولات من الحوار الإستراتيجي التي نأمل أن يشهدها أولادنا أو أحفادنا!
7. وأخيراً، فلو افترضنا جدلاً أن ذلك الحوار انتهى إلى اتفاق ما - أي اتفاق - أليس من حقنا أن نعرف ما هو هذا الاتفاق ؟ وهل نتوقع أن يعرض الاتفاق على مجلس الشعب لإقراره أم سيقال إنه بروتوكول لا ينبغي عرضه على المجلس كما تم في حالة إقرار اتفاق " الكويز" مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؟

2006

85. قراءة غاضبة.....لحوار مستفز!

تعرضت في مقال الأسبوع الماضي إلى الحوار الذي أجراه محرر صفحة مواجهة بجريدة الأهرام مع دكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة وقد وعدت أن أتناول هذا الحوار بتحليل خاص في مقال اليوم. وتنبع أهمية الحوار مما احتواه من معلومات ومواقف تبين بكل جلاء الأسباب الحقيقية لكارثة الدويقة التي راح ضحيتها تسعة وسبعون مصرياً فقدوا حياتهم تحت صخور لا ترحم بعد أن غابت عنهم عناية الدولة ورعايتها لهم كمواطنين لهم الحق في الحياة الكريمة الآمنة. كذلك يكشف حوار المحافظ عن طبيعة التفكير الحكومي في التعامل مع الكوارث التي تصيب عامة الناس من الفقراء ومحدودي الدخل الي لا يمل الخطاب الرسمي للدولة من الحديث عن اهتمامها بهم وأنهم في قمة الأولويات التي تعمل الحكومة الذكية وحزبها على تحقيقها.

وأول الحقائق التي يكشف عنها الحوار ويؤكدها أن انهيار صخور المقطم صباح السادس من سبتمبر وفي المنطقة التي حدث بها لم يكن مفاجأة لأحد من المسئولين وفي مقدمتهم المحافظ وأجهزته الفنية والإدارية، ومن المفترض أن يكون المحافظ قد أحاط مستويات أعلى في الدولة بالموقف ومدى خطورته حيث ان الجيولوجي الذي تعاملت معه المحافظة لتقدير الموقف والإشراف على علاج المواقع الست التي تم تحديدها ضمن مواقع الخطر من المستوى الأول بعد انهيار 1993الذي حدث بمنطقة المحرقة بعزبة الزبالين إضافة منطقتين تتعرضان لخطر داهم – حسب تعبير المحافظ - إلى المناطق الست السابق تحديدها، وأن إحدى هاتين المنطقتين هي شارع السلام الذي حدث به انهيار 6 سبتمبر. فالمحافظ - والدولة الرسمية كلها – يعلم أن انهياراً متوقعاً في هاتين المنطقتين قبل وقوعه بسبعة أشهر ومع ذلك لم يتم التعامل مع هذه المعلومة بالجدية اللازمة، واكتفى المحافظ بالقول أن نائبه حاول إقناع الأهالي بإخلاء مساكنهم الواقعة أسفل الجبل

والانتقال للسكنى في شقق بمدينة النهضة ولكنهم رفضوا حيث أن عملهم ومصدر رزقهم مرتبط بتلك المنطقة التي يعيشون فيها وطالبوا بأن يحصلوا على مساكن في نفس منطقة الدويقة. وبدلاً من محاولة إجابتهم إلى طلبهم أو البحث عن فرص عمل لهم في مدينة النهضة واتخاذ إجراءات حاسمة لنقلهم وإزالة مساكنهم أسفل الجبل لحمايتهم من خطر داهم ومنعهم من العودة إليها هم أو غيرهم، فقد اكتفى بأنهم وقعوا إقرارات في النيابة بعدم العودة لتلك المساكن الخطرة التي يسكنها الموت المحقق وتركهم يعودون إليها متسللين، ويقول المحافظ " وللأسف فإن بعض من قامت النيابة بإلزامهم بالإخلاء عادوا خلسة بالمخالفة لقرار النيابة، والدليل أننا وجدنا جثث خمسة من هؤلاء في المشرحة، بالإضافة إلى عدد آخر من المصابين". يا الله.. المحافظ يعلم أن الموت يقف بباب هؤلاء المساكين، وقرار الإخلاء الإداري لتلك المساكن صادر منذ 18 سبتمبر 2007 ولا يفعل أكثر من إرسالهم إلى النيابة لأخذ إقرارات عليهم بعدم العودة إلى تلك المساكن أو في الحقيقة القبور. لماذا لم يستخدم المحافظ سلطاته – إن كان له ثمة سلطة – لإزالة هذه المساكن بالقوة الجبرية حماية للناس الذي تضطرهم ظروف الفقر أن يخاطروا بحياتهم وحياة أولادهم با\فقامة في تلك المساكن الخطرة؟ لماذا لم يحاول المحافظ وأجهزته ولجان الحزب الحاكم الذي يصدعنا ليل نهار باهتمامه بتطوير القرى الألف الأشد فقراً بتقديم يد المساعدة لهؤلاء المواطنين الذين يعلم المسئولون كافة أن حكم الموت قد صدر بحقهم ولم يبق إلا أن يحدد القدر موعده.

والحقيقة الثانية التي يكشف عنها الحوار الصادم لمحافظ القاهرة أن الشقق التي كان من المفترض نقل هؤلاء المواطنين المساكين إليها غير جاهزة حسب ما أكده المحافظ في أكثر من موضع. فهو يقول أن هناك ألفي وحدة سكنية تم تشييدها من سنة 1999 بدأت بتمويل من ميزانية الدولة ثم جاءت منحة الشيخ زايد بمبلغ 150 مليون دولار بغرض زيادة عدد الوحدات بهذه المنطقة إلى عشرة آلاف وحدة، ولكن

عدم وجود الأرض اللازم لبناء تلك الوحدات وضرورة إزالة مساكن قائمة لبناء مساكن جديدة محلها جعل هذا المشروع يتعثر. ويقول المحافظ أن وزير الإسكان السابق كان مسيطراً على هذه الوحدات السكنية ولم يكن للمحافظ أي دور في توزيعها وكان الوزير يتجاهله لدرجة أن المحافظ يشكو ويقول أنه كان يجلس في الاحتفال بتسليم وحدات سكنية في محافظته " مثل بقية الضيوف"! ويقول المحافظ أيضاً أن وزير الإسكان الحالي كان قد وعده قبل الكارثة الأخيرة بأسبوع بتسليم المحافظة الوحدات السكنية الجاهزة لتتولى توزيعها على المستحقين، كما وعد الوزير المحافظ بتسليمه أربعة آلاف وحدة سكنية خلال الشهور القليلة القادمة. وفي موقع آخر من الحوار الصادم يقول المحافظ " والواقع لو أن الشقق كانت جاهزة قبل حدوث الانهيار لقمنا بتسليمها للسكان، ولكن القدر سبقنا وحدث هذا الانهيار المروع"!

يا عالم خمسة عشر عاماً تمر من وقت حدوث الانهيار الأول ولا تستطيع الدولة - بكل إمكانياتها وبما جاءها من المنحة الإماراتية – أن تبني أربعة آلاف وحدة سكنية من الإسكان الاقتصادي للفقراء، ثم تطلع علينا أجهزة الإعلام الحكومي بأن مجلس الوزراء قد أقر خطة عاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات! يا عالم إذا كانت مشكلة 35 مسكن بنيت تحت سفح جبل حذر الخبراء من خطورته وطالبوا بإخلاء كامل المنطقة من سكانها تستغرق خمسة عشر عاماً من دون حل مع توفر تمويل من منحة لا ترد، ثم تأتي الحكومة الآن لتقنعنا بأنها سوف تنهي مشكلة 1220 منطقة عشوائية عاجلاً وبإنشاء صندوق بتمويل يبلغ 500 مليون جنيه وهو مبلغ لا يصل إلى قيمة منحة الشيخ زايد رحمه الله [150 مليون دولار تساوي 817 مليون جنيه تقريباً]، فكيف بالله سيتم إنهاء مشكلة العشوائيات بهذا التمويل الهزيل وكم من الوقت سوف يمضي قبل أن يتحقق هذا الحلم؟

والحقيقة الثالثة أن كارثة الانهيار الأخير هي من صنع الدولة حيث أوضح المحافظ أن المحافظة قامت ببناء مساكن إيواء في الستينيات من القرن الماضي على حافة

الجبل، وظلت مياه الصرف الصحي تتسرب منها طوال تلك السنين متخللة صخور الجبل مما أدى إلى " انتفاشها وتقشرها" وكان من الواجب إزالة مساكن الإيواء تلك إلا أن ذلك لم يتم بالكامل إذ بقيت أغلبية تلك المساكن فيما وراء الصف الأول واستمرت حتى الآن. وثمة سبب آخر ساهم في صنع الكارثة وتعلمه الدولة والمحافظ وهو الحرارة الناشئة عن محرقة القمامة في عزبة الزبالين – وهذا هو اسمها المعترف به والذي استخدمه المسئولون في الإشارة إليها – والتي لم تفعل المحافظة شيئاً في سبيل إنهاء وجودها من الأساس. يا عالم هل يصح أن القاهرة في 2008 لا تزال تعتمد في التخلص من القمامة على جمعها في الأساس بواسطة الزبالين وحرقها في محارق لا تمت إلى المواصفات الصحيحة بأي صلة؟ أين مشروعات إقامة مصانع لتدوير القمامة؟ أين جهود المحافظات في إنهاء هذه الوصمة عن جبين المحروسة إذ يعيش آلاف من المواطنين في أمثال عزبة الزبالين تلك والتي توجد في كل محافظات مصر بشكل أو آخر. إن تقاعس الدولة والمحافظات في المقام الأول هو سبب مباشر لكثير من الكوارث البيئية والإنسانية التي تصيب المصريين من دون أن يتعرض مسئول ما للمحاسبة أو المحاكمة! وحتى وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان لم نسمع أن إجراءاً ما قد اتخذ ضده لمساءلته عما أثاره بشأنه المحافظ عبد العظيم وزير والذي اتهمه بأنه كان وراء تأخير إنهاء بناء الوحدات السكنية اللازمة لإخلاء المساكن المعرضة لانهيارات الجبل مما أسهم بشكل مباشر في الكارثة الأخيرة إذ لم تكن الوحدات السكنية جاهزة لإخلاء المساكن المعرضة لانهيار الجبل ونقلهم إليها. ومن اللافت للنظر الهجوم القاسي على ذلك الوزير السابق الذي شنته عليه صحيفة الحزب الحاكم – وهو الحزب الذي اختاره وزيراً لعدة سنوات وأتاح له أن يكون عضواً بمجلس الشعب نائباً عن منطقة الدويقة المنكوبة – وأفردت له عدة صفحات في عددها الصادر بتاريخ 23 سبتمبر الحالي وراحت تكيل له فيها الاتهامات وتنشر تقريراً للجهاز المركزي للمحاسبات يتهمه بتجاوزات خطيرة ليس أقلها ترسيته

عقد إنشاء نفق التجمع الخامس على إحدى شركات المقاولات بالأمر المباشر رغم قرار رئيس الوزراء بمنع هذا الأسلوب في ترسية العقود وذلك تحقيقاً لمنفعته الخاصة إذ لا يخدم هذا النفق سوى المنطقة التي يقع بها قصر الوزير السابق، وكذلك تنشر اتهامات النائب حيدر بغدادي لذلك الوزير.

والحقيقة الثالثة التي أفصح عنها حوار المحافظ مع صحيفة الأهرام أن كوارث أخرى ما تزال متوقعة في أي لحظة يقرر فيها القدر أن يسبق السيد المحافظ، وتلك المناطق ليست فقط في منطقة الدويقة ولكن توجد في مناطق أخرى بالقاهرة أشار المحافظ إلى واحدة منها وهي منطقة عزبة خير الله بالمعادي التي نفض سيادته يديه منها باعتبارها مملوكة لشركة المعادي وبها خمسة آثار إسلامية ، ويقول عنها المحافظ " .. والمحافظة لا تملك فيها شيئاً، ومساحتها 480 فداناً وتعدادها 650ألف نسمة، فأين ستذهب بكل هؤلاء كما أنها تقع فوق " بطن البقرة" و " الفواخير"! ويكفي المصريون المفجوعون في إخوانهم شهداء عزبة الزبالين والدويقة أن يطالعوا التحقيق الصحفي الفضيحة الذي نشرته صحيفة الحزب الحاكم في عددها المشار إليه ووصفت فيه الأوضاع المزرية واللاإنسانية التي يعيش فيها إخوانهم في هاتين المنطقتين اللتين ذكرهما المحافظ من دون أن يقول لنا ماذا سيفعل لإنقاذ الناس فيهما، واللتين أشك أن أحداً من السادة أعضاء مجلس الوزراء الذين شاركوا في إقرار الخطة العاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات قد زار أي منهما أو حتى يعرف مكانهما على خريطة القاهرة الكبرى عاصمة مصر أم الدنيا! .

كذلك يعترف المحافظ بأن هناك عشوائيات لا بد من إزالتها مثل تل العقارب، وعزبة أبو قرن، وحكر السكاكيني، وعزبة أبو حشيش. فهل يا ترى كانت تلك المعلومات واضحة أمام مجلس الوزراء في اجتماعه الذي طلع علينا بعد انتهائه بالخطة العاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات؟ وهل يمكننا الاقتناع بأن 500 مليون جنيه كافية للتعامل مع منطقة عزبة خير الله وحدها ناهيك عن باقي العشوائيات المنتشرة في طول

القاهرة وعرضها وذلك إذا أخرجنا من حسابنا عشوائيات باقي المحافظات؟ وهل يا ترى سيتمكن المحافظ من أن يسبق القدر قبل أن تقع الكارثة القادمة وذلك بشرط أن تكون الحكومة قد خصصت ال 500 مليون جنيه لصندوق تطوير العشوائيات الذي سيصدر بإنشائه قرار جمهوري ليبدأ بعد ذلك في إنشاء قاعدة معلومات عن العشوائيات بالمحروسة ، بعد أن يكون الصندوق قد استكمل مقوماته الفنية والبشرية وتم اختيار وتعيين رئيس مجلس إدارته وتحديد راتبه ومكافآته هو أعضاء المجلس الموقرين، ومن ثم يتهيأ بعد عمر طويل للبدء في تنفيذ الخطة العاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات؟ أم أن الحكومة ستكون قد تغيرت وحركة المحافظين القادمة ستأتي بمحافظ جديد ليبدأ الجميع في دراسة المشكلة من أولها، ثم يأتي يوم ليس بعيداً ليقول لنا محافظ ما أن " القدر سبقنا بخطوة" وهي ذات الجملة التي جعلها حوار الأهرام مع المحافظ الدكتور وزير عنواناً رئيسياً إلى جانب صورة معبرة لسيادة المحافظ.

وثمة حقيقة رابعة اتضحت لنا – وإن لم تكن مجهولة تماماً – من سياق ما قاله محافظ القاهرة، وهي الحقيقة المرة الصادمة بأن السياسات والقرارات التي يطلع علينا بها أعضاء الحكومة هي سياسات وقرارات وزراء منفردين وليست سياسات أو قرارات مؤسسة متكاملة متضامنة اسمها " الحكومة". فوزير الإسكان السابق يحتكر موضوع بناء وتوزيع الوحدات السكنية اللازمة لإنقاذ سكان المناطق العشوائية ويحرم المحافظين من التعامل فيها ويجعلهم حسب تعبير المحافظ الدكتور وزير " مجرد ضيوف"، ونفس الوزير يحول منحة الشيخ زايد عن غرضها الأصلي وهو إنشاء عشرة آلاف وحدة سكنية ويستخدمها في أغراض أخرى تحقق منافع شخصية له وغيره من حلقة المستفيدين منه. ثم يأتي وزير إسكان جديد يعد بأن يسلم المحافظة الوحدات السكنية الجاهزة لتتصرف فيها بمعرفتها. و تتكرر هذه المأساة في مختلف الوزارات بدرجة أو أخرى، فنحن أمام سياسات شخصية لوزراء

تعكس أهوائهم وتحقق مصالحهم ويحاول كل منهم أن يحقق مجداً شخصياً لنفسه من دون اعتبار لفكرة المؤسسية والسياسات الإستراتيجية المفترض أن تسير الدولة كلها وفقاً لها ويكون الالتزام بها شرط استمرار الوزراء والمسئولين بها. والغريب أن الحكومة الحالية وسابقاتها التي اتضحت فيها ظاهرة انفراد الوزراء بوضع وتنفيذ سياساتهم هي حكومة حزبية من المفترض أنها تنفذ برنامج الحزب الحاكم الذي تطور ليصبح البرنامج الانتخابي للرئيس منذ سبتمبر 2005!

والحقيقة الخامسة التي نكتشفها بسهولة من الحوار الصريح لمحافظ القاهرة هي هوان شأن المحليات وافتقادها للسلطات اللازمة للوفاء بمسئولياتها نحو مواطنيها. فالمحافظات هي مجرد سنيد إلى جانب الوزارات المركزية التي تتحكم في كافة الأمور المتعلقة بما يحتاجه المواطنون وتسيطر على مصادر التمويل وتنفرد باتخاذ كافة القرارات في أمور هي في الأساس محلية الطابع ويجب أن تترك للمحافظات. ومن الغريب أنه في الوقت الذي يروج الحزب الحاكم وأمانة سياساته لشعار اللامركزية وضرورة تفعيله بدءاً بقطاع التعليم، نرى وزيري التعليم العالي والتربية والتعليم يصران على بدء العام الدراسي الجديد في الأسبوع الأخير من شهر رمضان المعظم ضاربين بعرض الحائط المطالب الشعبية الجارفة بتأجيل بداية العام الدراسي إلى ما بعد إجازة عيد الفطر! وبنفس المنطق يعجز المحافظون عن معالجة المشكلات المحلية أو تحقيق التنمية المتوازنة وتوفير مستويات المعيشة اللائقة لمواطنيهم إلا إذا تصادموا مع الوزراء المركزيين وخالفوا النظم واللوائح التي تكرس سيطرة الوزارات المركزية على كافة مجالات النشاط التي تقع في نطاق مسئولياتهم كمحافظين!

وللحديث بقية وعلى الله قصد السبيل.

2008

86. قراءة في إستراتيجية إسرائيل 2020 !

يتساءل كثيرون من العرب عن مصادر قوة إسرائيل وأسباب تطورها، ويريح هؤلاء المتسائلين أنفسهم بترديد مقولة أن إسرائيل ربيبة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزودها بالسلاح والتكنولوجيا الحربية المدمرة، كما تساندها اقتصادياً وسياسياً من دون حدود. وبذلك يتغافل هؤلاء القوم من حكام العرب ومواطنيهم عن المخططات والإستراتيجيات المستقبلية والبناء العلمي والتكنولوجي القوي وهي كلها مصادر القوة الذاتية لدى الدولة الصهيونية. إن العرب يعرضون بلادهم لخطر داهم وجسيم حين لا يحاولون التعرف على التوجهات الإستراتيجية للمستقبل الإسرائيلي كما يتصوره القادة الإسرائيليين، على اختلاف انتماءاتهم السياسية ،والتي يتبناها معهم كثير من مواطنيهم .

عداء إسرائيل للعرب عميق الجذور

ويخطئ الكثيرون من العرب حين يتصورون أن نزعة الشر والتدمير عند الدولة الصهيونية هي نتاج ظروف حاضرة ومواقف عابرة تنشأ كما يدعي الإسرائيليون نتيجة العمليات الإرهابية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية أو غيرها، ويمكن كبحها بمفاوضات واتفاقات سلام . بل الحقيقة أن تلك النزعة العدوانية هي انعكاس لفكرة المستقبل الإسرائيلي كما يخطط له قادة الكيان الصهيوني حيث يحلمون بامتداد سيطرة إسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية بعد أن يتم القضاء على آخر فلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في غزة. وتأكيداً لذلك هل كانت الهجمة الصهيونية الشرسة على فلسطين من قبل 1948 بسبب إرهاب الفلسطينيين؟ وهل كان العدوان الإسرائيلي على مصر في 1956 و1967 نتيجة لعمليات إرهابية قامت بها مصر ضد إسرائيل؟ وهل كانت الحروب الإسرائيلية المتكررة ضد لبنان وآخرها في يوليو 2006 بسبب عمليات إرهابية قام بها اللبنانيون ضدها؟ الإجابة عن كل تلك التساؤلات هي بالنفي، فإسرائيل دائماً هي البادئة بالعدوان متعللة بأوهى الحجج

وذلك تنفيذا لمخطط إستراتيجي أساسي يقوم على إفراغ المنطقة من كل ما يعترض التوسع الإسرائيلي في كامل الأرض الفلسطينية كخطوة نحو إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات!

ولنقرأ معاً تلك الصيحة الإجرامية التي نطق بها حاييم رامون عضو حزب كاديما وعضو الكنيست والذي كان وزيراً للعدل في الحكومة الإسرائيلية واضطر للاستقالة في 18 أغسطس 2006 نتيجة اتهامه بالتحرش الجنسي، ثم أعيد تعيينه في يوليو 2007 نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً في مكتب رئيس الوزراء لشئون السياسة الداخلية. هذا الصهيوني قال عندما فشلت القوات الإسرائيلية في غزو قرية بنت جبيل أثناء الحرب ضد لبنان " يجب أن نسوي تلك القرى بالتراب.. وأنا لا أفهم كيف لا تزال هناك كهرباء ". أما مجرم الحرب أفيجور ليبرمان زعيم حزب " إسرائيل بيتنا"، الذي عينه أولمرت منذ فترة وزيراً للشئون الإستراتيجية، فقد قال منذ أيام تعليقاً على موقف أهل غزة الأبطال " أني أعجب كيف لا يستطيع وزير الدفاع القضاء على هذه المجموعة من الإرهابيين حتى الآن. إن أي وزير دفاع عادي يمكنه التخلص منهم في شهر أو اثنين وليفعل بهم كما فعل الروس في الشيشان".

خطط إسرائيل للمستقبل

إن تصور إسرائيل لمستقبلها هو المحرك الأساس لسياساتها وحروبها وعدوانها المتصل ضد العرب حتى تلك الدول التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام. ففي دراسة صادرة عن "معهد صامويل نيمان للدراسات المتقدمة في العلم والتكنولوجيا" التابع لمعهد إسرائيل للتكنولوجيا – تيكنيون، عنوانها " إسرائيل 2020 – خطة إستراتيجية لإسرائيل في القرن الحادي والعشرين"، نجد تأكيداً على الأهمية التي توليها إسرائيل للتخطيط الإستراتيجي طويل المدى وقدر الموارد التي تخصصها في هذا المجال. فالدراسة التي نشير إليها شارك في إعدادها ما يزيد عن مائتين وخمسين عالماً وباحثاً من المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل عملوا لمدة

ست سنوات وتعاون معهم عشر وزارات رئيسية منها وزارة الدفاع، كما شاركت في الدراسة الوكالة اليهودية.

وتقول مقدمة الدراسة أن التخطيط طويل الأجل كان لازماً عند بداية إنشاء إسرائيل لضمان توفير المقومات الأساسية للدولة الناشئة التي كانت فقيرة وضعيفة وبها مساحات ضخمة من الأرض غير مستغلة مما كان يجعلها عرضة للاعتداء عليها [ومع ذلك لم يحاول أصحاب الأرض الحقيقيين استعادتها]. وتعبر الدراسة أن إستراتيجية التخطيط في ذلك الوقت كان ينطبق عليها القول الشائع "سوف نكسو الأرض برداء من الأسمنت المسلح" كناية عن التعمير واسع النطاق.

وتمضي الدراسة للقول أن احتياج إسرائيل الآن إلى التخطيط الإستراتيجي طويل المدى ينبع مما حدث بها من تطورات تمثلت في التقدم الاقتصادي والتقني فقد أصبحت إسرائيل تتمتع بمستويات معيشة عالية ، كما أضحت من أكثر دول العالم من حيث كثافة السكان وذلك بالأساس نتيجة الهجرة من الخارج. ففي العام 1950 كان عدد السكان 1.25 مليون ارتفع عددهم في 2007 إلى 5.92، وفي تقدير حديث وصل الرقم إلى 7.11 مليون. ونظراً لاستمرار إسرائيل في دعوة يهود العالم للهجرة إليها وفق " قانون العودة"، فإن التخطيط من أجل المستقبل يصبح ضرورياً.

السيناريوهات الثلاث لمستقبل إسرائيل

يقوم السيناريو الأول على أساس افتراض أن إسرائيل سوف تتبع نفس الطريق التي اتبعته الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث تمت دراسة حالات أربع وعشرين دولة غربية، ومنها تم التوصل إلى أن إسرائيل يمكنها تكرار نموذج التطور لتلك الدول وبكفاءة عالية وأنها تستطيع سد الفجوة الحالية التي تفصلها عن تلك الدول بشرط أن يتوفر لها هيكل سكاني متميز لبناء رأس المال البشري من خلال التعليم وكذا باستثمار الهجرة من الخارج للحصول على النوعيات المتميزة من الأفراد. وهذا ما يفسر لنا التوجه الذي يعبر عنه كثير من الساسة الإسرائيليين حين يشيرون بضرورة

التخلص من السكان العرب في إسرائيل ويحبذون فرض الضغوط عليهم لمغادرة إسرائيل إلى الضفة الغربية ومنها إلى الأردن في يوم من الأيام، وكذا إجبار أهل غزة على النزوح إلى سيناء المصرية.

أما السيناريو الثاني، فيقوم على فكرة أن إسرائيل هي أرض الميعاد ليهود العالم، ومن ثم فعليها أن تكون مستعدة لاستقبال اليهود من كل مكان، وتقدر الخطة أنه بحلول العام 2020سوف تصبح إسرائيل موطناً لنصف يهود العالم تمثل الأجيال الشابة حوالي الثلثين منهم. وفي هذه الظروف المتوقعة مستقبلاً ستتحمل إسرائيل مسئولية متزايدة لتعليم هؤلاء الشباب مما يساعد على تقوية مركزها بين يهود الشتات Diaspora وهم اليهود المنتشرين خارج أرض الميعاد كما تزعم الرواية الإسرائيلية. ومن أجل استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من اليهود سيصبح توسيع رقعة الأرض في إسرائيل أمراً محتماً، ويكون واجب إسرائيل تحقيق الاندماج بين حدودها الحالية وفكرة " الأرض المقدسة" وذلك باستعادة جميع المواقع والمساحات التي تحتل مكاناً في تاريخ وثقافة اليهود. مرة أخرى ندرك الهدف من العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وغزة وتشجيع الدولة العبرية لإقامة المستوطنات في أراضيهما، كما يفسر الهجوم الشديد الذي تعرض له شارون في 2004 ورفض المستوطنون اليهود ترك مستوطناتهم حين أعلن عن مشروع الانسحاب الأحادي من غزة.

ويبنى السيناريو الثالث لإسرائيل 2020 على افتراض أنه في غضون فترة الخطة ستكون اتفاقات السلام قد وقعت بين إسرائيل وبين جيرانها العربية [أي سوريا ولبنان والفلسطينيين] وستنمو العلاقات الاقتصادية بينهم. وفي هذا الافتراض لن تكون إسرائيل مجرد جزيرة محاطة بدول معادية، بل ستنفتح الحدود بينها وبين جيرانها ومن ثم سيكون مهماً إعادة تعريف معنى " الحدود الوطنية"! إن إسرائيل وفق هذا السيناريو وبما تملكه من قدرات اقتصادية وتفوق تقني ستكون مركز

النشاط الاقتصادي والخدمات المالية في المنطقة. ويشير هذا السيناريو إلى احتمالات الصراعات الداخلية نتيجة عدم عدالة توزيع عوائد النمو الاقتصادي بين سكان إسرائيل الذي ينتمون إلى شرائح اجتماعية مختلفة، كما يتوقع أن الترابط والتماسك الوطني الذي تتمتع به إسرائيل في أوقات الحروب سوف يضعف في حالة السلام، الأمر الذي سوف يدفع الدولة للاهتمام بالمناطق الحدودية وتنميتها وتعميرها لتكون وسيلة لتخفيف تلك الضغوط والصراعات الداخلية. مرة أخرى نرى الفكر الإسرائيلي يتجه لعلاج مشكلاتها على حساب جيرانها العرب وأنها لا تزدهر إلا بالحرب ضدهم.

ماذا يقول شيمون بيريز . . . ومايكل وارشاوسكي؟

يرى بيريز أن مستقبل إسرائيل مرهون بتقدمها العلمي والتقني، وحين سئل عن سر اهتمامه بالنانو تكنولوجي، أجاب إنها مجال جديد ومهم يشمل كل مناحي الحياة من الأمور العسكرية إلى المدنية. ويستطرد أننا بفهم طبيعة النانو تكنولوجي واستخداماتها سوف نفهم ليس فقط كيف تبنى الأشياء، بل أيضاً كيف تنمو. ويشير أن النانو تكنولوجي ممكن أن تكون مدمرة إذا استخدمت في إنتاج القنابل الذرية حيث يترتب على تفكيك أي هيكل انطلاق قوى هائلة. ويؤكد حقيقة غائبة عن كثير من الحكام العرب أن القوة لا تتوقف على الحجم، فإن القنبلة الذرية بها ما لا يزيد عن ست أو سبع كيلوجرامات من البلوتونيوم ولكنها تستطيع تدمير مدينة كاملة، بينما لا نستطيع بناء مدينة بهذه الكيلوجرامات المحدودة من أي مادة. ولعل بيريز بقوله هذا يفسر لنا قوة الصمود الفلسطيني في غزة! ويستطرد بيريز إلى قول خطير يدل على اتجاهات إسرائيل المرعبة في استخدام النانو تكنولوجي لتطوير وسائل حربية متناهية الصغر ولكنها أكثر تدميراً، فهو يقول إنه من غير المنطقي أن تستخدم طائرة حربية من طراز F-16 قيمتها 40-50 مليون دولار لتطارد إرهابياً

واحدا، ولكن باستخدام تقنية النانو يمكنك تصغير الأشياء لتكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة!

أما مايكل وارشاوسكي فهو كاتب وصحفي إسرائيلي من أصل بولندي ومن المعارضين للصهيونية وسبق اعتقاله بتهمة التعاون مع السياسيين العرب، وقد أقام تحالفاً مع العرب في إسرائيل من المسلمين والمسيحيين وأنشأ ما يسمى " وجهة النظر الدولية" ولها موقع على شبكة الإنترنت. كتب يعلق على حرب إسرائيل ضد لبنان في صيف 2006 " في هذه الحروب لا تكون لحياة البشر من المدنيين أي قيمة، بل هي تصبح أهدافاً مرغوبة يسهل اصطيادها بزعم أنهم إرهابيون". ويقول وارشاوسكي أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تطور الإنسان الإرهابي إلى الدولة الإرهابية ثم أخيراً إلى الشعوب الإرهابية. وهو يصف ما كان الإسرائيليون يفعلونه في جنوب لبنان حين يرسلون رسائل على الهواتف المحمولة للبنانيين يحذرونهم من أن قراهم سوف تضرب ويطلبون منهم مغادرتها، وهو نفس ما تفعله آلة الحرب النفسية الآن في غزة، ولكن وارشاوسكي يوضح أن ذلك الأسلوب لم يفد الإسرائيليين كثيراً فبعد حرب استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً لم يمكنهم احتلال جزء من جنوب لبنان كما كانوا يأملون واضطروا لقبول وقف إطلاق النار والانسحاب من مواقعهم على الحدود، وكذلك سيكون الأمر في غزة بإذن الله.

وفي خصوص الحرب الدائرة ضد غزة، يقول وارشاوسكي أنه في يوم من الأيام سيكون على أولمرت وباراك وتسيبي ليفني وقائد الجيش جابي أشكناز أن يدافعوا عن أنفسهم باعتبارهم مجرمي حرب. ويصدر الرجل حكماً قاسياً على كل من يساندون إسرائيل في حربها الوحشية ضد أهالي غزة ويرى أن أوروبا سعيدة بما تفعله إسرائيل باعتبارها تحارب بدلاً عنهم ضد الخطر الإسلامي كما يتصورونه، وأنه في الوقت الذي تصمت فيه أوروبا والدول العربية عما يجري في غزة، فإنها لا ترى بأساً من إرسال بعض المساعدات للأهالي الذين تسحقهم آلة الحرب الإسرائيلية نيابة عن الجميع.

وبرغم التناقض الواضح بين الرؤية المستقبلية الوردية كما يصورها مشروع إسرائيل 2020 وأقوال وتصريحات زعماءها والمروجين لفكرة إسرائيل الكبرى، وبين الصورة المظلمة التي يطرحها وارشاوسكي وأمثاله من المناهضين للصهيونية، فإن الحقيقة الوحيدة أن مستقبل إسرائيل الزاهي يصنعه الموقف العربي الواهي!

ونكمل بسؤال آخر ضروري، أين إستراتيجية مصر 2020؟

2009

87. قراءة في برنامج الوفد الاقتصادي !

إن عنصراً أساسياً في برنامج الوفد الانتخابي الجديد هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المستهدف يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني بمساهمات إيجابية وفعالة للقطاع الخاص الوطني والاستثمارات والمشاركات الأجنبية مع مراعاة للأبعاد الاجتماعية وتأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة في كل ما يجري في الوطن. كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي وفق برنامج الوفد الانتخابي هو القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

- أهمية بناء إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي وتزايد عجز الموازنة العامة، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية يجب أن تركز على الاستخدام الأمثل لموارد الوطن وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ومن المهم أن تحدد تلك الإستراتيجية معدل نمو الناتج القومي الإجمالي المستهدف، وقطاعات الاقتصاد الوطني الأولى بالتنمية ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وبيان الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي، ثم

وضع خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.

إن وضع تلك الإستراتيجية يقتضي إحياء دور التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي وتفعيل المجلس القومي للتخطيط الذي أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وإنشاء أمانة فنية متخصصة به تختص بإعداد الدراسات وتجميع المعلومات الضرورية لقياس معدلات التنمية واقتراح أسس ومعايير إدارة الاقتصاد القومي.

إن برنامج الوفد الانتخابي حين يؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الاستراتيجي كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، لا يقصد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية، وإنما يتجه إلى المعنى الحقيقي للتخطيط الإستراتيجي كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك تحرير شركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وإخضاعها للتعامل وفق آليات السوق.

من جانب آخر، يوصي برنامج الوفد الاقتصادي بعدم الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس النمو الاقتصادي، بل أيضاً يجب استخدام مؤشرات التقدم الحقيقي التي تعكسها معدلات الجريمة وانهيار الأسر، مدى انتشار العمل التطوعي داخل الأسرة ونمط توزيع الدخل، تكلفة التلوث وتدمير البيئة طويل الأجل، وقصر العمر الافتراضي للمرافق العامة.

- الجهاز المصرفي الوطني ركيزة التنمية

يركز برنامج الوفد الاقتصادي على أهمية الجهاز المصرفي الوطني في تمويل التنمية، ومن ثم يدعو إلى ضرورة مراجعة شاملة لأوضاعه بهدف رسم الحدود الآمنة التي لا يجب تعديها في بيع البنوك المصرية لغير المصريين وبيان الحد الآمن لمدى نفاذ رأس المال الأجنبي [والعربي] في ملكية القطاع المصرفي المصري ، وضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يحقق تأكيد الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي المصري على جميع البنوك العاملة في مصر، وتحديد الحجم الأمثل للقطاع من حيث عدد البنوك ودرجة الانتشار ونمط الملكية والإدارة ونوع النشاط [تجاري، صناعي، عقاري...]، وكذا تحديد الحجم الأمثل للبنوك المملوكة للقطاع العام من حيث العدد ودرجة الانتشار ونوع النشاط.

- نحو إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية

إن الانطلاقة المستهدفة لمصر ينبغي أن تتضمن بناء إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية المستدامة تستهدف زيادة مساهمة الصناعة في توليد الناتج القومي الإجمالي، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة المتعطلة، وتطوير الصناعات وتقنيات الإنتاج القائمة، وتحديث أسس تنظيم النشاط الصناعي في المجتمع، وإرساء أسس وآليات التطوير المستمر للصناعة باعتباره ضرورة حياة لمواجهة المتغيرات ومواكبة المنافسة الآتية من دول حققت معدلات عالية في هياكلها الصناعية.

ويشير برنامج الوفد الانتخابي إلى أهمية زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وتوفير الحوافز المناسبة لتوجيه نسب متزايدة من المدخرات المحلية إلى مجالات التصنيع. إن الاستثمار السنوي في الصناعة يبلغ ما يقرب من 120 مليار جنيه والمطلوب مضاعفته على الأقل لإحداث طفرة كافية في معدل مساهمة الصناعة في الناتج

القومي الإجمالي الذي يراوح نسبة ال20% حالياً. وبذلك يكون على الدولة - ممثلة في قطاع الأعمال العام - القيام بدور واضح في تنفيذ إستراتيجية التصنيع بمساندة إنشاء صناعات جديدة، حيث لا يمكن الركون فقط إلى مبادرات القطاع الخاص لإنجاز خطة التصنيع. ومن المهم دراسة إمكانيات وجدوى التعاون الإقليمي في إنشاء الصناعات الجديدة بما يسهم في تعزيز القدرة التفاوضية لمصر والدول المتعاونة معها في مجال نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة، وكذا في الحصول على شروط أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

إن مفهوم التنمية الصناعية في برنامج الوفد لا يقتصر فقط على إنشاء المصانع الجديدة ، ولكن أيضاً العناية بتأهيل المصانع القائمة وتشغيل ما بها من طاقات عاطلة والمحافظة على ما تراكم بها من خبرات صناعية وإدارية وكوادر بشرية مدربة.

- التنمية الزراعية محور أساس في برنامج الوفد

يؤكد الوفد ضرورة تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية يستهدف تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي من أجل الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير، وفي نفس الوقت زيادة القيمة المضافة وفرص العمل بالتوسع في مجالات التصنيع الزراعي.

ويؤكد البرنامج أهمية مراجعة برامج استصلاح الأراضي الجديدة في سيناء وجنوب الوادي على وجه الخصوص وإعادة تصميمها بالتركيز على المناطق الأعلى إنتاجية، والتعجيل بتنفيذ خطة استغلال الموارد الأرضية البالغ مساحتها 1.5 مليون فدان بمحافظات جنوب مصر [أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الوادي الجديد]، وكذا تنفيذ برامج التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية بالعمل على تحسين التربة وتخفيض نسب الملوحة فيها. ومن المهم التأكيد على معالجة مشكلة تفتت الملكية والحيازة الزراعية وآثارها السالبة على الإنتاج الزراعي وتطوره.

كذلك يطالب الوفد بضرورة الحسم في مواجهة الاستقطاعات من الأراضي المنزرعة فعلاً لأغراض غير زراعية والتي تبلغ في المتوسط 60 ألف فدان سنوياً، ووضع آليات حاسمة لوقف تلك التعديات ومحاولة استعادة الأراضي المستقطعة وإعادتها إلى الإنتاج الزراعي. كما يرى الوفد ضرورة تطوير سياسة وطنية مستقرة لزراعة القمح والذرة والحبوب الزيتية، وتطوير آلية لتحديد أسعار عادلة لشراء المحاصيل من المزارعين ضماناً لحفز المزارعين على التوسع في زراعتها مما يقلل الحاجة إلى استيرادها ويوفر في النقد الأجنبي الموجه لهذا الغرض. وكذلك الاهتمام بتكوير برنامج وطني لتحسين إنتاج القطن واستعادة المركز التنافسي للأقطان المصرية في أسواق العالم.

كما يتضمن برنامج الوفد التأكيد على تطوير برنامج وطني لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد .

تلك قراءة سريعة في برنامج الوفد الاقتصادي الذي يرمي إلى علاج المشكلات الناجمة عن سياسات الحزب الحاكم التي ثبت فشلها في تحقيق غايات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

2010

88. قراءة في حوار رئيس الوزراء!

في حوار مع التليفزيون الحكومي قدم د. أحمد نظيف مجموعة من الأخبار تحتاج إلى وقفة لمناقشتها لما لها من دلالة على كيف تحكم البلاد! وكان رئيس الوزراء قد قدم مجموعة مماثلة من الأخبار في حوار سابق له مع صحيفة الأهرام نشر يوم 18 أكتوبر 2008 وكانت لي وقفة معها في مقالي بالوفد يوم 28 من ذات الشهر بعنـــــــوان " اعترافات رئيس الوزراء!". ولما كنت لم أشاهد الحوار التليفزيوني، فقد اعتمدت على العرض المنشور له على موقع رئاسة الوزراء بشبكة الإنترنت وما نشرته صحيفتا "الشروق" و"الوفد" حول هذا الحوار، الأمر الذي حرمني من مشاهدة الملامح والتعبيرات والإيماءات التي صاحبته.

وأول أخبار رئيس الوزراء أن تكليفه بتشكيل الوزارة في يوليو 2004 كان مفاجأة له - وهو الأمر المعتاد مع جميع من كلفوا بتشكيل وزارات مصر منذ 1952 -، فرئيس الوزراء يأتي إلى موقعه الخطير من دون إعداد ولا تسنح له فرصة لتكوين رؤية ومنهاج لما يريد تحقيقه للبلاد، وغالباً يأتي من غير القيادات الفاعلة في الحزب الحاكم وهو ما يمثل قمة التناقض حيث تكون صلة رئيس الوزراء المكلف مقطوعة تقريباً بسياسات وبرامج الحزب. والمثير للعجب أن اختيار من يشغل أعلى منصب تنفيذي في البلاد بعد رئيس الجمهورية يتم بهذا الأسلوب الذي يعتمد على الإعجاب بشخص المكلف لشغل المنصب وليس على خبراته وقدراته القيادية وأفكاره وتوجهاته السياسية ورؤيته لإدارة البلاد.

ويفاجئنا رئيس الوزراء باعتراف آخر، أنه لم يكن المقصود بتشكيل الوزارة في المقام الأول، بل كان المتوقع أن يتم تعديل في وزارة عاطف عبيد، ولكن تطور الأمر فجأة ليجد نفسه هو المكلف بالتشكيل ومطالباً بإحداث طفرة اقتصادية في البلد وهو الذي لم تسنح له فرصة للتفكير في هذا الموضوع، فيضطر إلى الاعتماد على الدكتور يوسف بطرس غالي حيث تم التشاور معه في تشكيل الحكومة وكيفية عمل طفرة اقتصادية،

كل ذلك كان مطلوباً في فترة ضيقة جداً في ذلك الوقت كما يقول د. نظيف حيث تم تكليفه يوم 8 يوليو وتشكلت الوزارة يوم 14 يوليو،أي أن التخطيط لعمل طفرة اقتصادية في البلد بواسطة حكومة جديدة واختيار الأفراد المناسبين لتكوين فريق عمل ووزارات تعمل بتناغم جماعي سوياً تم في ستة أيام !

ويقدم لنا دكتور نظيف رؤية متناقضة لكيفية تشكيل الوزارة الجديدة حين يقول أن الرئيس مبارك ترك له الحرية في الاختيار ولكن له تعليقه على من يتم اختيارهم، وأن الرئيس كان يطلب في أي منصب أو وظيفة معينة أكثر من اسم، ثم يعود مرة أخرى ليقول ولكن الرئيس لم يتدخل ولم يفرض أي أسماء. فكيف بالله يكون لرئيس الوزراء المكلف الحرية ولا يفرض الرئيس عليه أي أسماء في نفس الوقت الذي يجب عليه تقديم أكثر من اسم لكل منصب ويكون للرئيس تعليقه على من يتم اختيارهم؟ أليس المعنى الذي أراد د.نظيف الالتفاف حوله أن القرار النهائي في اختيار هيئة الوزارة هو للرئيس شخصياً؟ وهو يؤكد هذا الاستنتاج بما هو معروف لدى الكافة أن اختيار وزراء الوزارات السيادية يتم بقرار مباشر من الرئيس وأن رئيس الوزراء المكلف لا رأي له في هذا الجانب. ويقول دكتور نظيف أن أحداً ممن استدعاهم للتشاور وقت تشكيل الوزارة لم يرفض المنصب " حيث أنه من الصعب على أحد رفض هذا التكليف لخدمة بلده"، ولكن ما لم يقله رئيس الوزراء هو هل تطرقت المشاورات إلى توضيح المهام المطلوب تحقيقها ومستويات الأداء المستهدفة وطبيعة المعايير التي سيتم بها تقييم أداء الوزير الجديد؟ وهل تأكد رئيس الوزراء أثناء تلك المشاورات من أن المرشحين فعلاً يمثلون تجانساً وتناغماً في الآراء والتوجهات والخلفيات السياسية مما يسمح بتكوين فريق العمل المطلوب لتحقيق الطفرة المنتظرة؟

وحين عرضت صحيفة الشروق [عدد 13 يوليو] للحوار ركزت على ما قاله د.نظيف من أنه هو الذي طلب استبعاد د. محمود أبوزيد وزير الري السابق وبرر ذلك أن

د.أبوزيد أدى دوره لمدة تزيد على 10 سنوات، وأضاف قائلا[حسب الصحيفة] " الواحد لما يقعد لفترة طويلة يبقى أسير للسياسات اللي هو ماشي فيها". والسؤال هل ينطبق هذا على دكتور أبوزيد فقط أم ينطبق كذلك على كل مسئول يبقى في موقعه فترة طويلة ولتكن عشر سنوات فأكثر؟ ألا يوجد في هيئة الوزارة من أمضى أكثر من عشرين عاماً في نفس المنصب؟ ألا يوجد في قمة الدولة من يشغل منصبه لفترات زادت عن الفترة التي أمضاها د. أبوزيد بكثير؟ فهل يقصد د. نظيف أن جميع هؤلاء المسئولين هم الآن أسرى للسياسات "اللي هم ماشيين فيها"؟ والمهم أن هذا القول أكدته أيضاً صحيفة الوفد [عدد 13 يوليو]، بينما لم يتطرق إليه ملخص الحوار المنشور على موقع رئاسة الوزراء بشبكة الإنترنت، كما تجاهلته صحيفة الأهرام أيضاً حين عرضت بعض نقاط مما تطرق إليه حوار رئيس الوزراء [صفحة 9 عدد 13 يوليو].

وإذا كان أحداً لم يرفض قبول المنصب الوزاري، وأن أحداً من الوزراء لا يخرج من الوزارة إلا مستبعداً في تعديل وزاري، فهل معنى ذلك أن وزراء مصر المحروسة كلهم راضون عن أعمالهم وإنجازاتهم ويشعرون بالامتنان للبقاء في مناصبهم من دون أن يخطر لأحدهم فكرة الاستقالة؟ ولعلي أقرر حقيقة أن هناك استثناءات قليلة لهذا القول منها مثلاً الوزير حسب الله الكفراوي الذي كان يحمل خطاب استقالته في حقيبة أوراقه وتقدم بها ثلاث مرات فعلاً فلم تقبل إلى أن تم إخراجه بالطريقة المصرية المعتادة، تعديل وزاري!

ونعود إلى أصل الحكاية ومناسبة الحوار وهي مرور خمس سنوات على تشكيل حكومة د.نظيف والذي طلب بهذه المناسبة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات التابع لمجلس الوزراء أن يعد تقريراً بعنوان" الحكومة في خمس سنوات" لتعريف الناس بما تم تحقيقه خلال تلك الفترة بمنتهى الأمانة، وكأنهم لا يعرفون ما فعلته بهم الحكومة من تردي في الخدمات وسوء في الأوضاع المعيشية وكوارث

العبارات وانهيار الصخور على ساكني العشوائيات وانتشار مزارع تربية الخنازير في المناطق السكنية. وظني أن رئيس الوزراء لم يطلع على تقرير سابق أعده مركز المعلومات يعرض فيه نتيجة استطلاع رأي عينة من المواطنين خلص منها المركز إلى أن نسبة 86% من المصريين راضون عن الحكومة، فهل يطمع د. نظيف في رفع النسبة إلى 100% أو أكثر بعد إصدار التقرير الجديد؟

2009

89. قراءة في خطاب الرئيس!

في كل مرة أقرأ أحد خطابات الرئيس في المناسبات الوطنية والرسمية، ينتابني شعور بالإشفاق على من قام بكتابة الخطاب إذ أشعر أنه مطالب باستخدام كلمات فخمة وجمل إنشائية رنانة ومعان وطنية تستثير الحماس وتخاطب مشاعر المواطنين، في ذات الوقت الذي يحرص فيه كاتب الخطاب بالالتزام بالتجديد والاختلاف نوعا ما في كل خطاب عن الخطابات السابقة.

وعند قراءة خطاب الرئيس أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة والأخيرة في الفصل التشريعي الحالي، فقد بدت لي مجموعة من الملاحظات أولها أن الخطاب لم يأت بجديد لم يذكره الرئيس في خطاباته السابقة، كما لم يتعامل الخطاب مع المعطيات التي حددها الرئيس حين تحدث عن " مرحلة حاسمة من مسيرة الوطن".. و"تحديات داخلية".. و"أزمات إقليمية" و"عالم مضطرب" و"ركود للاقتصاد العالمي هو الأعنف والأخطر.. منذ نحو المائة عام"!

لقد جاء تعامل الخطاب تقليديا ولم يتوجه لأي من تلك المعطيات الخطيرة بما هي جديرة به من تفصيل وتعميق وتوضيح للسياسات والبرامج التي يقدمها الرئيس لمعالجتها.

وفي ظاهرة واضحة أفاض خطاب الرئيس في إطراء البرلمان مسجلاً له فضل إنجاز العديد من التشريعات كانت في مقدمتها التعديلات الدستورية – علماً بأن البرلمان لم يفعل أكثر من إقرار الصياغة التي جاءت في اقتراحات الرئيس ولم يدخل تعديلاً واحداً عدا الفاصلة الشهيرة التي أدخلتها د. آمال عثمان على صياغة إحدى المواد. وبرغم ما يمكن اعتباره إنجازاً للبرلمان، فإن خطاب الرئيس لم يتعامل مع مدى تطبيق تلك التشريعات هل حققت المستهدف منها من "إصلاح دستوري، وترسيخ

للديمقراطية وحقوق المواطنة، وتدعيم دور الأحزاب والبرلمان"! وخطاب الرئيس في هذا الإطار يختلف في مضمونه ومراميه عما يشعر به الكثيرون من أبناء هذا الوطن وما تردده الأحزاب والقوى السياسية من مطالب بإصلاح دستوري شامل يقوم على إحداث دستور جديد يتبنى مفهوم النظام البرلماني ويقلص من سلطات رئيس الجمهورية ويكون فيه مجلس الوزراء هو المسئول عن إدارة شئون البلاد تحت رقابة البرلمان. كما لا يتوافق مضمون خطاب الرئيس مع ما يثار حول أهمية تأكيد استقلال القضاء وتأكيد اختصاص المجلس الأعلى للقضاء بطل شئون القضاة وكذا أن تنقل إليه تبعية التفتيش القضائي وأن يكون تعيين النائب العام بقرار من المجلس وليس بقرار من رئيس الجمهورية. كنت أتمنى أن يتعامل خطاب الرئيس مع تلك القضايا حتى برفضها وبيان مواطن الخلل فيها، وذلك أفضل كثيراً من تجاهلها.

وحين تناول الرئيس في فقرة مهمة من خطابه الأجندة التشريعية الجديدة، ذكر على سبيل التحديد أن الحكومة سوف تتقدم بطلب عاجل لاعتماد إضافي لبرنامج ثالث للإنعاش الاقتصادي يتجاوز 10 مليارات جنيه بموازنة الهيئات الاقتصادية يوجه أساساً لمشروعات المياه والصرف الصحي والطرق وقرى الظهير الصحراوي، ولكن الخطاب جاء خلواً من بيان واضح لما تم إنجازه نتيجة المليارات الثمانية عشرة التي تم تخصيصها العام الماضي لغرض مواجهة الأزمة المالية العالمية، واكتفى الخطاب بترديد مقولة أننا نجحنا في اجتياز الأزمة اعتماداً على مواردنا الذاتية دون المساس بعجز الموازنة ومع استمرار تخفيض نسبة الدين العام لدخل مصر القومي!إن مجموعة التشريعات التي ستقدمها الحكومة للبرلمان في دورته الجديدة وأشار إليها خطاب الرئيس تمس جوانب مهمة من حياة المصريين وخاصة الفقراء والبسطاء منهم والتي لم تتح حتى الآن للنقاش الجماهيري ولم تحصل عليها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لدراستها الدراسة الكافية وإبداء رأيها بشأنها، وإن كان ما

تسرب منها قد أثار موجة من الاعتراض الشديد خاصة مشروع قانون المعاشات والتأمينات ومشروع قانون التأمين الصحي، الأمر الذي يحتم طرح تلك الحزمة من القوانين لنقاش مجتمعي عام وتخصيص وقت كاف لعقد جلسات استماع في مجلسي البرلمان للتعرف على اتجاهات الطوائف المجتمعية ذات العلاقة بشأن تلك القوانين، وكذا الامتناع عن الالتجاء إلى الأغلبية الميكانيكية للحزب الوطني الديمقراطي لتمريرها على هوى الحكومة ثم العودة إلى إدخال التعديلات عليها حين تتضح سلبياتها. إن الاستماع إلى آراء المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية هو التزام على نظام الحكم إن كان فعلاً يريد ترسيخ الديمقراطية وتعزيز حقوق المواطنين كما جاء في خطاب الرئيس.

والملاحظ أن خطاب الرئيس يكاد يكرر نفس المعلومات التي جاءت في كتاب الحكومة عن إنجازاتها الستين في ستين شهراً حين استعرض ما أطلق عليه إصلاحات جريئة شملت الزيادة في الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وإتاحة فرص العمل وزيادة الصادرات وتحسن مستويات الأجور ومخصصات الإنفاق الاجتماعي، وهي كلها إصلاحات أو إنجازات لم يشعر بها أغلبية المواطنين وذلك باعتراف أركان الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي! وجاء الحديث في خطاب الرئيس عن المكتسبات الجديدة تكراراً لشعارات ترفعها الحكومة وحزبها من دون أن تكون لها ملامح واضحة على أرض الواقع. فالخطاب يعدد تلك المكتسبات في كونها التزامات ثابتة تجاه البسطاء والفقراء ومحدودي الدخل، وتجاه الفلاحين والعمال وأبناء الطبقة الوسطى، وتجاه كل مواطن مصري وأسرة مصرية. ولكن الخطاب لم يعرض بوضوح لماهية هذه الالتزامات وماذا تحقق منها وماذا ينتظر أن يحصل عليه المصريون منها خلال الفترة الباقية من عمر هذا البرلمان وقبل أن يحين موعد الخطاب التالي للرئيس في افتتاح الفصل التشريعي الجديد بعد انتخابات 2010.

ولكنه لم يتعرض لقضايا حيوية تثير اهتمام الناس وتتعلق بمستقبل بلادهم ومنها قضية تعمير سيناء التي لم يرد اسمها ولو مرة واحدة على سبيل التذكار. إن السؤال الذي يحير المصريين ولا يجدون له إجابة هو لماذا توقف المشروع القومي لتنمية سيناء الذي كان يستهدف إنفاق ما يقرب من خمسة وسبعين ملياراً من الجنيهات لإنشاء مشروعات البنية الأساسية واستزراع 400 ألف فدان في وسط سيناء وتوطين ثلاثة ملايين مصري في أرض الفيروز. ولم يتعرض خطاب الرئيس إلى قضايا تردي الخدمات الحكومية وسوء حالة المرافق العامة ومنها السكك الحديدية التي لم يحظ شهدائها بكلمة من كاتب خطاب الرئيس، كما لم يتطرق إلى مسألة خلو منصب وزير النقل منذ استقالة الوزير السابق في أعقاب حادث تصادم قطاري الصعيد عند العياط منذ شهر تقريباً! كذلك لم يتعرض خطاب الرئيس لقضية العشوائيات سوى بإشارة عابرة من كلمتين اثنتين " تطوير العشوائيات" في معرض الحديث عن مصر المستقبل.

ولعل ما تضمنه خطاب الرئيس من رؤية للمستقبل المصري – وإن كانت تمس آمال يتشوق إليها المصريون – إلا أنها كسابق عهدنا بخطابات مماثلة لا تجد آليات حقيقية لتفعيلها وترجمتها إلى واقع يعيشه الناس وينعمون في ظله بمستويات حياة أفضل وممارسة ديمقراطية حقيقة. فالحديث عن ترسيخ أركان الديمقراطية، وتعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، وبناء المجتمع الديمقراطي الذي يرسخ دعائم اللامركزية ويضع بأيدي المحليات أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشرك المجالس الشعبية في وضع السياسات وفي اتخاذ قرارات إنفاق الموارد واستخداماتها وتحديد أدوات التنفيذ ومتابعة ومحاسبة القائمين عليه، كلها شعارات تدغدغ مشاعر المصريين المشوقين لحياة ديمقراطية، بينما لا تتضح النوايا لتحقيقها على أرض الواقع.

2009

90. قراءة في فكر د. مهاتير محمد وتجربته الماليزيـــــــة!

ألقى د. مهاتير محمد محاضرتين بمكتبة الإسكندرية عن التجربة الماليزية في التنمية الشاملة ركز في المحاضرة الأولى على قضية تنمية الموارد البشرية، بينما أفاض في المحاضرة الثانية في طرح آراءه حول قضية الاندماج أو التناطح بين الحضارات وتأثيراتها على مسيرة التنمية في ماليزيا والدول النامية بشكل عام.

وقد كان حضور هاتين المحاضرتين فرصة نادرة للاقتراب من فكر الرجل صاحب التجربة الناجحة- والتي امتدت على مدى 22 سنة - واستكشاف الخلفية الفكرية التي أسهمت في صياغة تلك التجربة وتتمثل فيما يلي:

1. التركيز على أن قيم الإسلام ومبادئه الرئيسية . قيم العدالة، الأخوة الإسلامية، المساواة وتجنب الظلم . هي التي تشكل أساس التقدم والنهضة في ماليزيا، مع إدراك أن تلك القيم الإسلامية لا تتماشى مع قيم ومبادئ الثقافة الغربية، ومن ثم لا مجال للتوحد أو الاندماج بين الحضارتين الإسلامية والغربية وأن هذا التناقض لا يشكل بالضرورة صراعا بين الحضارات، ولكنه بالقطع نموذج لعدم التوافق، لذا يجب على ماليزيا . وغيرها من الدول الإسلامية . أن تتمسك بقيمها الأصلية في مواجهة الغزو الثقافي وتسلل القيم الغربية غير الأخلاقية إلى مجتمعاتها. وفي ذات الوقت التقيد بسماحة الإسلام في تمكين غير المسلمين من مواطني ماليزيا من ممارسة شعائر عقائدهم الدينية بحرية.
2. الإدراك الواعي بأن الإسلام يواجه حربا عنيفة من الغرب [الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا] وأن التمسك بالقيم الإسلامية وتعميق الوحدة بين أفراد الشعب الماليزي وتكريس توحد وتعاون الدول الإسلامية وتأكيد معنى "الأمة" هو الأمل في إمكانية مواجهة تلك الهجمة الغربية على الإسلام.
3. أن العولمة نتاج للفكر الغربي الوارد من دول شمال الأطلسي التي تحاول التسلط على مقدرات الشعوب. ومنها شعوب الأمة الإسلامية - ، وهي تعكس ثقافة تقوم

على قهر الشعوب والاستيلاء على البلاد وثرواتها وحتى القضاء على أهالي البلاد الأصليين كما فعل المهاجرون الأوربيون إلى أمريكا وأستراليا. ومع ذلك فإن التجربة الماليزية لا تدعو إلى الانعزال عن العالم الخارجي، بل قامت على أساس ضرورة التميز والتفوق في الاقتصاد الماليزي حتى يجد له مكانا في أسواق العالم، والسعي لاستثمار ظروف العولمة لصالحها وذلك بفهم واستيعاب الكيفية التي تعمل بها والمفاهيم المستندة إليها. ويتطلب ذلك أن تستفيد ماليزيا من عصر المعلومات وأن تشارك في ثورة التكنولوجيا، حتى لا تتكرر أخطاء التخلف عن النهضة الصناعية.

4. أن الأزمة الاقتصادية، التي ضربت ماليزيا وغيرها من دول شرق وجنوب شرق أسيا، هي نتاج مضاربة مستثمرون غربيون في عملات تلك البلاد، مما أدى إلى تخفيض عملاتها وإفقار شعوبها. وبذلك يجب تأمين الاقتصاد الماليزي ضد هذه المضاربات ووضع بعض الحدود والقيود في وجه الانفتاح الاستيرادي للحد من تدفق السلع والمنتجات الغربية إليها ولحماية منجزات التنمية، مع استمرار احترام آليات السوق ومن دون الانزلاق إلى نظم الاقتصاد المدارة بالقرارات الحكومية.

ماليزيا 2020

اعتمدت تجربة ماليزيا التنموية على مشروع "ماليزيا2020" الذي صاغه د. مهاتير محمد في 1991 للتحول بماليزيا إلى دولة متقدمة على النحو التالي:

[بحلول العام 2020 ستكون ماليزيا أمة موحدة، تقوم على مجتمع ماليزي واثق من نفسه Confident، مشبع بقيم أخلاقية وسلوكية قوية، يعيش في ديمقراطية تتسم بالتحرر والتسامح والعناية بأفراده، ويتمتع بالعدالة الاقتصادية، وهو مجتمع تقدمي ويحقق نمو مستمر، ويقوم على اقتصاد عالي التنافسية والحركية

والقوة والمرونة] .ووفق هذه الرؤية سيكون الواقع الماليزي حسب المواصفات التالية:

1. تحسين جودة الحياة في ماليزيا ولجميع المواطنين.
2. الارتفاع بمستوى التعليم والوصول إلى المعايير العالمية في جودة التعليم.
3. مضاعفة الناتج القومي الإجمالي والدخل الفردي.
4. تحقيق معدل نمو سنوي 7% وهو ما يؤدي إلى تنمية كلية عبر 30 سنة تعادل 800%.
5. تحقيق معدلات عالية في مجالات تنمية الموارد البشرية ، والارتفاع بمستوى المهارة للمواطن الماليزي من أهل القرى لتكوين مورد بشري فعال ومنتج يستطيع استيعاب التقنية الجديدة والتعامل مع وسائل الإنتاج الصناعي.

فلسفة مشروع ماليزيا 2020

1. تقوم فلسفة التنمية الماليزية على المحاور التالية:
2. رؤية واضحة لصورة ماليزيا المستهدفة في المستقبل، [أن تكون ماليزيا دولة كاملة التقدم Fully developed country في العام 2020 من دون تقليد أيا من الدول أل 19 الأكثر تقدماً الآن، أي ستكون ماليزيا دولة متقدمة وفق نمط خاص بها]. وكذلك وضوح أهداف التقدم ليس فقط في الجانب الاقتصادي، ولكن في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الروحية، النفسية والثقافية.
3. أن تكون ماليزيا دولة متقدمة بمعنى التوحد الوطني والتماسك الاجتماعي بين عناصرها العرقية الثلاثة، والاستقرار السياسي، نظام الحكومة، جودة الحياة، القيم الاجتماعية والروحية، الاعتزاز الوطني والثقة بقدراته.
4. حكومة قوية تنسق أدوار مختلف الطوائف والفرق في المجتمع وتوجه جهوده نحو تحقيق أهداف ماليزيا 2020، وتشجع نظاما اقتصاديا يقوم على آليات السوق مع

ضبط حكومي متعقل للأسواق والأسعار، وتحرير التجارة والتركيز على تنمية الصادرات.

5. تحجيم التضخم وتنمية الادخار المحلي [يصل في المتوسط إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي].
6. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا مكملا لتراكم الرأسمالي الوطني وليس بديلا عنه.
7. تشجيع القطاع الخاص وإسناد دور مهم إليه في تنفيذ مشروعات التنمية مع وضوح المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وعدم انفلاتها سعيا وراء الربح المجرد أو السريع بالتناقض مع أهداف التنمية المجتمعية الشاملة.
8. تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية بين طوائف الشعب الماليزي الثلاثة الرئيسية[المالاويين وهم الأغلبية المسلمة، الصينيين وهم يمثلون ما يقرب من 26% من السكان والهنود ويمثلون ما يقرب من 8%].
9. إتاحة فرص المشاركة في جهود التنمية للجميع، ونشر فلسفة ماليزيا 2020 في كل الأوساط وتنمية ثقافة وقيم تحابي التنمية والتطور والاعتزاز بالقيم الإسلامية ومحاربة الغزو الثقافي الأجنبي وما يحمله من قيم تعادي القيم الإسلامية وتصرف الناس عن الاهتمام بالعمل والإنتاج.
10. الإفادة من تجارب الآخرين واستثمار الخبرات والعارف التي أثبتت نجاحها في دول أخرى- خاصة اليابان - والاستفادة حتى من مفاهيم الإدارة الغربية التي تمثل أساسا وركيزة في نجاح المشروعات إذا أحسن تطبيقها.
11. حماية الاقتصاد الوطني ضد المضاربات الأجنبية ووضع قيود على حركة الأموال الخارجة من ماليزيا خاصة بعد أزمة 1997.
12. الاعتماد على الذات والقدرات الذاتية والموارد الوطنية لماليزيا، والعزوف عن الاقتراض والتعامل مع المؤسسات المالية الدولية وتجنب الوقوع في شرك

وصفقات صندوق النقد والبنك الدوليين [مع الاقتراض من اليابان لفترة نتيجة الجوار وتقارب الثقافة].

13. التركيز على تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي وتطوير المنتجات والطاقات الإنتاجية وتنمية قدرات ذاتية في مجالات التقنية الجديدة، [في
14. العناية بالريف وتطويره وإحداث عملية تحويل شاملة في أوضاعه حتى يكتسب أبناء الريف قيم العمل والإنتاج والمهارات والخبرات المعرفية والتقنية الملازمة للحضر وأنماط الإنتاج الصناعي والتقني المتطورة فيه.
15. العناية بمصادر الثروات الطبيعية في البلاد المحافظة عليها والبيئة يجب أن نحافظ عليها من التلوث، ومصادر المياه نظيفة وآمنة من التلوث.
16. الانطلاق بقوة للتحول نحو مجتمع المعلومات، واستثمار تقنيات المعلومات في دفع النشاط الاقتصادي وتعظيم القيمة المضافة للمجتمع.
17. بناء العلاقات الخارجية لماليزيا في ضوء مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وليس على أساس اعتبارات سياسية فقط.

دور الحكومة في إدارة التنمية

تلعب الحكومة دورا مهما في إدارة التنمية الشاملة وفق رؤية ماليزيا 2020 حيث تركز على وضع السياسات والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي والتأكد من تطبيقها والالتزام بها من خلال:

1. ضمان وجود جهاز حكومي كفء وغير فاسد competent and non-corrupt
2. إشراف فعال وعقوبات صارمة للمخالفين إذا لزم الأمر.
3. تفعيل نظام قضائي فعال ومرن.
4. تهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الادخار والاستثمار المحلي.

5. تعميق الأنشطة المعرفية وتقنيات الاتصالات والمعلومات وتوظيفها في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة knowledge-based economy
6. استثمار وتوظيف مفاوضات تحرير التجارة متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية لخدمة أهداف ماليزيا والوصول مع نهاية 2004 إلى اتفاق واحد مع 146 دولة أعضاء منظمة التجارة العالمية يسمح لها بفرص أوسع لدخول أسواقها بالسلع والخدمات الماليزية.
7. المتابعة اليقظة للأداء الاقتصادي والكشف عن بوادر الانحراف عن الخطط أو الأهداف، أو بداية مظاهر أزمات أو مشكلات، والتدخل الحاسم لعلاجها قبل استفحالها (أثناء أزمة 1997-1998 كانت هناك لجنة على المستوى الوزاري وتضم خبراء وممثلين لقطاع الأعمال لمتابعة حركة الاقتصاد الوطني ومتغيراته على مدى الساعة).
8. السيطرة على أسعار الصرف للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، والحرص على ضرورة المحافظة على قيمة العملة الوطنية ومنعها من الانخفاض (ناهيك عن الانهيار).

التحديات الإستراتيجية

حددت رؤية ماليزيا 2020 تحديات ينبغي التعامل معها بحزم وبمشاركة جميع المواطنين وهيئات المجتمع من اجل إتاحة فرصة لتحقيق الهدف أن تكون ماليزيا دولة كاملة التقدم بحلول العام 2020، تلك التحديات هي:

التحدي الأول

توحيد الأمة متعددة الأعراق في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكه كاملة.

التحدي الثاني

خلق مجتمع ماليزي متحرر، صحيح نفسيا ومطمئن يشعر بالثقة ويؤمن بقدراته، ومتحفز لمواجهة أي أخطار أو عقبات تعترضه. يجب أن يتصف هذا المجتمع الماليزي بالتميز، لا يخضع لأي طرف ويحظى باحترام الأمم الأخرى.

التحدي الثالث

خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف ماليزيا ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

التحدي الرابع

خلق وتدعيم مجتمع يقوم على الأخلاق القويمة والقيم الدينية السليمة، يمارس أفراده عقائدهم الدينية ويتمسكون بقيم أخلاقية قوية.

التحدي الخامس

خلق مجتمع يقوم على التسامح وقبول الآخر، يكون فيه كل الماليزيين سواء بغض النظر عن العقيدة أو العرق أو الجنس أو اللون، لهم جميعا حرية ممارسة عادتهم وثقافتهم وعقائدهم الدينية، وفي نفس الوقت يشعرون أنهم ينتمون جميعا إلى أمة واحدة.

التحدي السادس

إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

التحدي السابع

إقامة مجتمع الرعاية تكون فيه الأسرة وليست الفرد أو الدولة هي الخلية الأساسية ومحور الاهتمام والرعاية، وفيه يؤثر الفرد المجتمع (الوطن) على نفسه.

2005

91. قضايا الفقر ومخاطر التحول إلى الدعم النقدي؟

تطرح الحكومة وبقوة هذه الأيام قضية تفاقم الاعتمادات المخصصة لدعم بعض السلع والخدمات حتى جاوزت في تقدير رئيس الوزراء 65 مليار جنيهاً سنوياً. ومع هذا الطرح تلوّح الحكومة بضرورة إعادة النظر في هذا الدعم وتروّج لفكرة التحول عن الدعم السلعي إلى نظام يقوم على الدعم النقدي لمن تسميهم " مستحقي الدعم". ولعله من المفيد في البداية أن نحذر من مغبة التحول إلى الدعم النقدي لما سيفجره من مشكلات هائلة ، وحسناً ما تقول به الحكومة من أنها تتعامل مع هذه القضية بأسلوب تدريجي وتنفي فكرة الانتقال المفاجئ إلى الدعم النقدي.

ومن المهم الإجابة عن سبب الاحتياج إلى الدعم وذلك قبل الخوض في اختيار شكله سواء كان غير مباشر في صورة تحمل الدولة لنسبة من تكلفة بعض السلع والخدمات المهمة للمواطنين وطرحها في الأسواق بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية أو كان دعماً مباشراً في صورة مبالغ نقدية تقدمها الدولة لفئات من المواطنين لمساعدتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات التي يحتاجونها بأسعارها الحقيقية كما تحددها قوى العرض والطلب في الأسواق. وفي التحليل الاقتصادي والاجتماعي البسيط والمنطقي في نفس الوقت، تلجأ الدولة إلى تطبيق شكل من أشكال الدعم حين يرتفع متوسط نفقات المعيشة عن القدرة الشرائية للسواد الأعظم من المواطنين بحيث يعجزون عن الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم من السلع والخدمات الضرورية والأساسية لضمان حياة آدمية مقبولة سواء بالمعايير الدولية أو حتى المعايير المحلية وهي عادة أقل.

إذن السبب الرئيسي للحاجة إلى تقديم دعم للمواطنين هو الفقر وسوء توزيع الدخل في المجتمع. وفي مصر تعتبر مشكلة الفقر الآن هي الأهم والأكثر خطراً ليس فقط من منظور اقتصادي، بل أيضا من المنظور الاجتماعي والسياسي، فهي قضية أمن الوطن في الأساس. وبذلك فقد أصبحت مشكلة الفقر أحد أهم المشاكل التي

يجب أن نوليها كل عناية واهتمام وهي محل الاهتمام العالمي إذ يتبنى الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة التي أطلقتها الأمم المتحدة فكرة تخفيض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015. وحسب الإحصائيات المتاحة فإن ما يقرب من 17% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ومقداره 2 دولار في اليوم. وتؤدي مشكلة الفقر إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية حيث توضح المعلومات المتاحة أن مؤشر توقع الحياة يبلغ في المتوسط 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط. وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

والسبب الثاني لضرورة وجود نظام للدعم هو سوء توزيع الدخل في مصر وما ينتج عنه من حرمان أغلبية المواطنين من نتائج التحسن الاقتصادي وما يقال عن ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الوطني إلى 7% أو يزيد بحسب التقارير الحكومية، وما تردده الحكومة عن التحسن في المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني سواء من حيث زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو زيادة الصادرات وارتفاع الرصيد من الدولار الأمريكي لدى البنك المركزي وتحسن قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار وبعض العملات الأجنبية الأخرى، وتكرار الحديث عن ثقة الأسواق العالمية والمنظمات الدولية في قوة الاقتصاد المصري كما صرح د. أحمد نظيف في حواره مع رئيس تحرير الأهرام " عندما تطرح إحدى المجموعات المصرية أسهمها في البورصات العالمية يحدث عليها إقبال تضاعف 17 مرة.. وهذا يعني ثقة في مناخ الاستثمار في الاقتصاد المصري". وتبين الإحصاءات أن نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي يميل إلى الانخفاض ليصل إلى 21% تقريباً، بينما يتزايد نصيب عوائد التملك ويصل إلى 79% تقريباً، أي أن الفقراء يزيدون فقراً والأغنياء يزيدون غنى. وهناك نقطة مهمة إذ تدل

إحصاءات الفقر في مصر أن أفقر 20% من السكان يحصلون على 8.3% من الدخل القومي ويحصل أغنى 20% من السكان على 44.8% وذلك وفق إحصاءات 2004-2005 ولا يزال الحال على ما هو عليه من ترد في أوضاع الفقراء.

إن القضية الأكبر في هذا الموضوع هي اتساع الفجوة بين القلة من المصريين الذين يستفيدون من الأوضاع الاقتصادية القائمة وما تحمله من سمات الاحتكار في بعض المجالات الأساسية ومنها صناعات الحديد والأسمنت، والفرص غير المتعادلة لهذا النفر من المصريين للاستحواذ على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار أقل ما توصف به أنها لا تمثل أبداً قيمتها الحقيقية ثم بيعها بأسعار تزيد مئات المرات على أسعار الشراء محققين بذلك أرباحاً خرافية تبلغ مليارات الجنيهات من دون فضل لهم سوى الارتباط بالنظام الحاكم وأعمدة الحزب الحاكم. وهناك النفر الأقل المتاح لهم اقتراض مليارات الجنيهات من بنوك القطاع العام ويتعثرون في السداد وتضيع أموال المودعين، والمضاربين في بورصة الأوراق المالية والمتعاملين مع إسرائيل من خلال اتفاقية الكويز وغيرهم من فئة رجال الأعمال الذين تنحصر فيهم النسبة الأغلب من عوائد التنمية ونتائج التحسن الاقتصادي.

ونرى، أن الحكومة ليس لديها إستراتيجية واضحة للتعامل مع مشكلة الفقر، ولا تتوجه بعناية خاصة للتخفيف من حدته سوى من خلال سياسة دعم بعض السلع التي تحاول الآن التخلص منها وابتداع أساليب مختلفة لتخفيض ما تخصصه لهذا البند. وبسبب الفقر فإن النساء والأطفال معرضين بدرجة كبيرة لسوء التغذية والأمراض وعدم القدرة على مواصلة الدراسة. ومن المقدر في بعض الدراسات أن 10% من السكان [حوالي 7.5 مليون مواطن] الذين ينتمون إلى فئة الفقر المدقع منهم الكثير من الأرامل والمعاقين والمرضى بأمراض مزمنة والذين يعتمدون تماماً على الإعانات وليس لهم أي مصادر للدخل.

وقد كان إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في 1991 بهدف المساعدة في تخفيف الفقر ولكن لا يبدو أن شيئاً ذا بال قد تحقق في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، فلا يوجد في الحكومة الآن جهة واحدة مهمتها تنسيق كافة البرامج والأنشطة الموجهة للتعامل مع قضية الفقر.

وثمة سبب ثالث يدعو إلى ضرورة التعامل بحرص وتأن مع قضية الدعم ذلك هو الارتفاع المتوالي في الأسعار والذي يشمل تقريباً كافة السع والخدمات التي يحتاجها المواطن البسيط محدود الدخل. إن استمرار الارتفاع في الأسعار بدأ بشكل واضح منذ تعويم الجنيه المصري وتخفيض قيمته بالنسبة للدولار الأمريكي، ثم استمر الارتفاع بمعدلات واضحة حتى أن دراسة حكومية صادرة عن مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء قدرت أن أسعار مجموعة الطعام زادت بنسبة 48.3% خلال الفترة بين عامي 2000 – 2005. من جانب آخر، يقدر تقرير " الاتجاهات الاقتصادية في مصر" الصادر عن السفارة الأمريكية في مايو 2007 أن نسبة التضخم وصلت في يناير 2007 إلى 12.4% وإن كان التقرير يرى أن النسبة الحقيقية أعلى من ذلك لأن سلة السلع التي يحسب مقياس التضخم على أساسها تحتوي سلعاً مدعمة أي أن أسعارها ليست حقيقية. ولا يبدو في الأفق ما يبشر بإمكان السيطرة على الأسعار، فإذا كان الحال كذلك ونسبة لا بأس بها من السلع التي يحتاجها الناس لا تزال مدعومة من الدولة، فما بالنا إذا ألغي الدعم السلعي وانطلقت الأسعار لا يحدها إلا قوى السوق التي تعمل دائماً في غير صالح الفقراء. ولعلنا نتذكر أن موجة تضخمية انطلقت فور تخفيض الدعم على الوقود في يوليو 2006. ويساعد التصاعد المستمر في عجز الموازنة في تفاقم مشكلة التضخم ومن ثم توالي انخفاض قيمة النقود وضعف القوة الشرائية لمحدودي الدخل.

وفي ظل هذه الأوضاع الضاغطة على المصريين تزداد معاناتهم نتيجة الارتفاع المتوالي في أسعار السلع والخدمات الأساسية التي لا مناص لهم من الحصول عليها إن أرادوا ضمان الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وثمة سبب رابع لضرورة بقاء شكل من الدعم المرّشد إذ يتواكب مع مشكلة الفقر ويؤثر فيها تزايد أعداد المتعطلين عن العمل، فقد بلغت نسبة البطالة ما يقرب من 17% من قوة العمل أغلبهم من خريجي الجامعات والشهادات المتوسطة. ويفاقم من هذه النسبة أعداد الذين يعملون في أعمال هامشية غير منتجة وكذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الإناث غير العاملات لا تحسب ضمن قوة العمل. وتقدر الزيادة في أعداد الباحثين عن عمل بما يتراوح بين 600 – 700 مواطن سنوياً يضافون إلى الرصيد المتراكم من المتعطلين مما يجعل نسبة البطالة الحقيقية من بين قوة العمل أكثر كثيراً من تلك المعلنة رسمياً من الحكومة.

إن الحديث عن الدعم لا يكتمل إلا بالنظر إلى مكوّناته حتى تتضح الصورة ويتأكد السبب الحقيقي لما يسببه من ألم للحكومة. فحسب موازنة 2006-2007 تم تخصيص مبلغ 53.8 مليار جنيه للدعم المباشر لعدد من السلع تضم: السكر، الخبز، المنتجات البترولية، وعدد من الخدمات تضم النقل، والإسكان منخفض التكلفة. وقد كان هذا الرقم 52.6مليار جنيه في موازنة 2005 – 2006 أي بزيادة قدرها 2.3% وهي أقل كثيراً من نسبة الزيادة السنوية في معدل التضخم ومستوى الأسعار. ومع ذلك إذا نظرنا إلى توزيع اعتماد الدعم نجد أن النسبة المخصصة لدعم السلع الغذائية لا تتعدى 8.4 مليار جنيه أي بنسبة 15.6%من الإجمالي وهي في نفس الوقت قد انخفضت عما كانت عليه في 2005 – 2006 بمقدار 1.1 مليار جنيه. وفي نفس الوقت نجد أن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي يلتهم الجانب الأكبر من مخصصات الدعم حيث يصل إلى 40 مليار جنيه] أي 75% من إجمالي الدعم تقريباً]. ومن المعروف أن أغنى فئة في المجتمع تستفيد بنسبة لا تقل عن 90%

من دعم وقود السيارات و65% من دعم الغاز الطبيعي والبالغ قدرهما 12 مليار جنية. من جانب آخر، تتضمن اعتمادات الدعم مبلغ 5 مليار جنيه غير محددة التفاصيل موجهة لدعم النقل العام، تنمية الصادرات، الإقراض وإنشاء المساكن منخفضة التكلفة. من تلك الأرقام تتضح صورة مغايرة تماماً لما تروّج له الحكومة أن دعم الغذاء يلتهم الجانب الأكبر من موازنة الدعم السنوية ومن ثم يصبح ما تطالب به من تحويله إلى دعم نقدي بهدف ترشيده أمراً مشكوكاً في جدواه العملية.

وثمة بعد مسكوت عنه في قضية الدعم كشفت عنه تصريحات وزير البترول في لقاءه مع لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى - على حد رواية جريدة الوفد في عدد 29 نوفمبر الماضي- " أبدى وزير البترول ندمه على توسع مصر في تصدير الغاز والبترول خلال السنوات الماضية في وقت سادت فيه الأسعار المتدنية. وأعلن أن الأجيال القادمة أمامها تحديات لا يسعها عقل تتعلق بإمكانية توفير الطاقة لهم وزيادة الأسعار بصورة لا يمكن توقعها". والغريب أن الوزير كما تقول "الوفد" أعرب عن أمله أن تتوقف مصر عن تصدير البترول والغاز مؤكداً أن الاحتفاظ بالبترول لتصنيعه في الداخل أفضل للمواطنين والصناعات الحيوية التي يمكن أن تتطور لو توفرت لها الإمكانات اللازمة كالبتروكيماويات والبلاستيك والمنسوجات". يا الله، أبعد كل هذا يأتي وزير البترول ليأمل في وقف تصدير البترول والغاز ويدعو الله أن يبارك لمصر في مصادرها البترولية التي ستنضب على حد قوله خلال العقدين القادمين؟ ألا يستطيع الوزير وقف اتفاقية إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي لمدة 25 سنة وبأسعار ثابتة تقل عن الأسعار العالمية. إن مصر بوضوح تدعم الاقتصاد الإسرائيلي على حساب المواطن المصري الذي تريد الحكومة أن تلغي ما تقدمه له من دعم يسير للسلع الغذائية الضرورية. وثمة مثل آخر للدعم الذي تقدمه حكومة مصر لدول خارجية حين تصر على استيراد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية وإستراليا وتستورد الدقيق الفاخر من فرنسا وبأسعار أعلى مما تعرضها لشراء

الأقماح المحلية مما حدا بالمزارعين المصريين للتحول عن زراعة القمح. أليس هذا دعم مباشر يكلف الحكومة مليارات تفوق كثيراً كل موازنة الدعم التي تريد تقليصها. أليس تقديم معونات نقدية لدعم الصادرات هو يصب في مصلحة المستهلك الأجنبي الذي يشتري السلع المصرية بأقل من قيمتها الحقيقية بينما المواطن المصري هو الذي يتحمل تلك الفروق في شكل أسعار أعلى لنفس السلع. أليس بيع شركات قطاع الأعمال العام بأقل من قيمتها الحقيقية وضياع فرص تطويرها وتحسين العائد منها هو شكل من الإهدار للموارد الوطنية يصب في مصلحة المستثمرين الأجانب والعرب الذين تلهث الحكومة وراءهم وتفاخر بثقتهم في الاقتصاد المصري، بينما أصحاب تلك الشركات الحقيقيين يتضورون جوعاً ويزدادون فقراً على فقرهم. ألم تقدم الحكومة دعماً مباشراً للمستثمرين الأجانب أصحاب مشروعات توليد الكهرباء بنظام الBOT [وقد تم إلغاءه بحمد الله] حين تعاقدت معهم على شراء ما ينتجونه من كهرباء بأسعار محددة تسدد بالدولار الأمريكي كانت تحمّل الدولة مبالغ باهظة مع كل ارتفاع في سعر الدولار مقابل الجنيه المصري؟ ألم تقدم الحكومة دعماً للمستثمرين الأجانب الذي اكتتبوا في السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمية سنة 2004 وبفائدة وصلت إلى 8% في حين كانت الفائدة السائدة على الدولار وقتها أقل من 2%؟

إن المغالطة التاريخية التي ترتكبها الحكومة جهاراً هي في تصوير الدعم على أنه استنزاف لموارد الدولة، والحقيقة أنه مجرد آلية لتصحيح التشوه الفادح في منظومة توزيع الدخل والثروة في البلاد.

إننا نعتقد أن المعالجة الصحيحة لقضية الدعم ينبغي أن تكون في إطار إستراتيجية متكاملة للقضاء على الفقر، بحيث يصبح دعم الدولة للسلع والخدمات الضرورية عنصراً في تلك الإستراتيجية يتكامل مع عناصر أخرى لا تقل أهمية منها تطوير سياسة الأجور والعمل على رفع الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع تطور الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ووفقاً لمعدلات التضخم المعلنة رسمياً منذ عام 1987 الذي بدأت فيه الدولة منح علاوات خاصة للعاملين بها، وتقدر بعض الدراسات أن الحد الأدنى للأجور لا يجب أن يقل عن 214 جنيهاً تقريباً بالمقارنة بمستواه الحالي وهو في المتوسط 35 جنيهاً يصل بالنسبة للعاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلى نحو 168 جنيهاً بعد إضافة العلاوات والأجر المتغير، بينما يصل أجر العامل في القطاع الخاص في المتوسط إلى نحو 154 جنيهاً شهرياً. وتبدو هذه الأرقام ضئيلة بالقياس إلى معدلات التضخم حيث لا تمثل أكثر من 6% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في 2005، بينما تصل هذه النسبة في غالبية دول العالم إلى 25%. ويتكامل مع ذلك ضرورة ربط الحد الأدنى للأجور بإستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وبذلك ينبغي زيادته بالنسبة للعاملين في المناطق الريفية بالصعيد حيث تشتد حدة الفقر، فمن المعلوم أن 75% من فقراء مصر يقطنون في المناطق الريفية، وأن 55% منهم يوجدون في ريف الصعيد، كما أن 64% من إجمالي الفقراء يقطنون في الصعيد على الرغم من أن 37% فقط من سكان مصر يقطنون في الصعيد. كذلك فإن 22% من سكان المناطق الريفية بالصعيد يعانون من سوء التغذية ولا تكفي دخولهم الحالية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ويأتي ربط الأجر بالإنتاجية عنصراً مهماً في تصويب سياسة الأجور بحيث يجري تعديل الحد الأدنى للأجر بالزيادة بنفس نسبة تحسن الإنتاجية، مما يحفز العاملين على التجويد في أعمالهم. ومن اللافت للنظر أن رئيس الوزراء حين سأله أسامه سرايا رئيس تحرير الأهرام "أليست هناك حاجة لوضع حد أدنى للأجور في مصر؟ أجاب " يوجد مجلس أعلى للأجور في مصر، وهناك مراجعة مستمرة لهذه الأجور"، ولكنه لم يفصح عن نتيجة تلك المراجعات وما هو الحد الأدنى للأجور الذي أوصى به ذلك المجلس. كما لا تتوفر لدينا معلومات عن اجتماعات هذا المجلس. وقد ألقى رئيس الوزراء باللائمة على المصريين أنفسهم في انخفاض الحد الأدنى للأجور حيث

يشتركون في التأمينات الاجتماعية بالحد الأدنى للأجر، مما يعني أنه في حالة زيادة هذا الحد الأدنى سترتفع قيمة الاشتراك التأميني الذي يتحمله العامل! والسؤال ألم تفكر الحكومة في تحمل فرق هذه الزيادة عن المواطنين مقابل استخدامها فوائض هيئتي التأمينات الاجتماعية واستيلاءها على ما يزيد عن 300 مليار جنيه لن تردها إلى أصحابها، بل أصدرت مقابلها صك تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال؟

ومما لا بد منه أن تراجع الحكومة سياساتها في تصدير البترول والغاز – عملاً بنصيحة وزير البترول -، والتوسع في زراعة القمح والحد من استيراده وذلك برفع سعر الشراء من المزارعين حتى ولو تعدى الأسعار العالمية فدعم الفلاح المصري أفضل من دعم الفلاح الأمريكي أو الأسترالي. وفي نفس الوقت لا بد من مراجعة وترشيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضبط بحيث تتجه فعلاً إلى المستحقين ويتم التخلص من أشكال الهدر والفاقد نتيجة سوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمستهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.

ولا نستطيع إغفال أهمية وضع برنامج وطني لتأمين حق الإنسان المصري في الغذاء الكافي الآمن، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. ومما يثير المزيد من القلق تأثير عدم توفر الغذاء الكافي والآمن على نمو الأطفال وصحتهم، وما يؤدي إليه سوء التغذية من تأثير سيئ على القدرات الذهنية للأطفال ومدى قابليتهم للتحصيل الدراسي. إن النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بتحسين قدرات الفرد المصري وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل مما يساعد على إخراجه من دائرة الفقر.

كلمة أخيرة،

أتمنى أن تلتزم الحكومة بما صرحت به من عدم اتخاذ قرارات مفاجئة في قضية الدعم،

فمصر ليست في حاجة إلى مزيد من أسباب التوتر الاجتماعي. والله المستعان.

2007

92. قضية "أجريوم" والحاجة إلى قانون لضبط أداء الوزراء والمسئولين!

لا تزال أصداء قضية مصنع السماد الذي تقيمه شركة أجريوم الكندية في رأس البر تتردد وتتصاعد على المستوى الشعبي في مصر كلها وبصفة خاصة في دمياط. ويثير العجب في تلك القضية أن إقامة المصنع قد تمت بموافقة الدولة وأجهزتها المتخصصة والتي كانت حرية بأن تكتشف الأضرار والكوارث التي سيأتي بها المصنع لتلك المنطقة السياحية المهمة. وبرغم كل الاعتراض الشعبي المتصاعد والغضب المتفجر عند عامة الناس، يخرج علينا رئيس الوزراء بتصريح يثير العجب والاستغراب حين يقول إن التوافق الشعبي شرط لإتمام المشروع! هكذا يتناسى رئيس الوزراء اليمين الذي أقسمه عند توليه منصبه أن يحافظ على مصالح الوطن والمواطنين، ويهدر رئيس الوزراء كل التقارير العلمية والمعلومات التقنية التي تؤكد مضار إنتاج اليوريا والتلوث البيئي المؤكد من إنشاء المصنع في تلك المنطقة، ويعلق الأمر كله على التوافق الشعبي. هل يعني التوافق الشعبي أن تتغاضى الحكومة عن مسئولياتها في حماية الناس وحماية البيئة وإعمال القانون والعلم في كافة مشروعاتها أو ما توافق عليه من مشروعات لمستثمرين مصريين أو أجانب؟ وكيف يمكن أن يتحقق التوافق الشعبي ورئيس الشركة الكندية يصرح بعد مقابلته لرئيس الوزراء أن الشركة سوف تبذل جهداً أكبر في توضيح الأمر للناس وإقناعهم بجدوى المشروع؟ هل يترك رئيس الوزراء المواطنين فريسة لحملات العلاقات العامة والإعلام الموجه المدفوع الثمن، ويرى أن خضوعهم للضغوط المتزايدة عليهم هو من قبيل التوافق الشعبي؟

إن قضية أجريوم وغيرها توضح الأضرار التي تنشأ عما يتخذه بعض الوزراء والمسئولين الكبار من قرارات وتصريحات مضادة لرغبات الناس وصادمة لآمالهم في الحياة الحرة الكريمة . وفي الماضي القريب كانت هناك مشكلات نشأت عن مثل تلك القرارات والتصرفات منها مشكلة جزيرة القرصاية وما كان يخطط لها من تدبير

لإخراج أهلها منها تهيداً – كما تردد – من تجهيزها لصالح الاستثمار السياحي الذي يقوم عليه مجموعة من رجال الأعمال القريبين من الحكم. وكذلك ما يتردد من مواقف تهدد بتسليم أرض الضبعة إلى فئة مماثلة من أصحاب الحظوة لاستثمارها سياحياً وعمرانياً على حساب المشروع النووي المصري الذي أعلن رئيس الجمهورية الالتزام به باعتباره ضرورة حياة لمصر. ويكتب الأستاذ سعيد عبد الخالق على مدى أيام مستمرة عن مشروع تحويل طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي إلى طريق حر وما يشوب هذا المشروع من احتمالات وجود مصالح شخصية لبعض الوزراء الذين تمتلك شركات لهم فيها مصالح أراض على ذلك الطريق واستفادتهم بالتالي من تطويره.

وتثار مشكلات كبرى ينفعل بها الرأي العام وتثور ثائرة المواطنين المدافعين عن ثرواتهم المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام والتي تباع بأقل من قيمتها بلا مبرر أو سبب معلوم كما حدث عند بيع شركة عمر افندي وما سبقها من بيع شركة المراجل وغيرها، وما ينتظر أن يحدث الشهر عند بيع بنك القاهرة ليلحق ببنك الإسكندرية. في جميع تلك الحالات كانت هناك قرارات مهمة اتخذها وزراء ومسئولون كبار بغير اهتمام كاف بالرأي العام ولا محاولة للتوضيح والإقناع من جانبهم.

وتتوالى مشاهد انصراف بعض الوزراء والمحافظين وكبار المسئولين عن الالتزام بقواعد واضحة وأسس معلنة في اتخاذهم للقارات أو إبداء الآراء وإعلان التصريحات. كما نرى تراخي الكثيرين منهم عن التعامل مع مجلسي الشعب والشورى ولجانهما بما هم جديرين به من عناية واحترام. فبعض الوزراء لا يحضرون اجتماعات لجان المجلسين المخصصة لمناقشة أعمال وزاراتهم، والبعض منهم يتعالى في خطابه للناس ولأعضاء المجلسين.

ومن جانب آخر، ترى كثير من هؤلاء الوزراء والمسئولين الكبار لا يعيرون ما ينشر عنهم اهتماماً ولا يعتقدون أنهم مطالبين بالرد والتوضيح ليس فقط لإبراء ساحتهم

مما قد ينسب إليهم في وسائل الإعلام، بل لإبداء احترامهم للرأي العام في المقام الأول. وفي هذا المقام قرأنا في العدد الأسبوعي لجريدة الوفد يوم الخميس 24 إبريل موضوعاً ينسب لوزير التعليم العالي استمراره في رئاسة مجلس جامعة سنجور رغم كونه الوزير المختص وما يثيره ذلك من شبهة تضارب المصالح. وبرغم النشر وفي مكان واضح من الجريدة التي وضعت عنواناً مثيراً للموضوع احتل مساحة مهمة في أعلى الصفحة الأولى، إلا أن نفياً قاطعاً أو توضيحاً يفسر الأمر لم يصدر حتى الآن. كذلك تحفل الصحف ووسائل الإعلام بمعلومات عن مواقف لوزراء يتصادمون مع مؤسسات وشرائح مجتمعية تقع في نطاق مسئولياتهم، إلا أن أحداً منهم لا يبدي محاولة للرد أو التوضيح، ناهيك عن محاولة التصحيح والاعتراف بوجود خطأ.

إن تباعد مواقف المسئولين الكبار وتصادمها مع مطالب الناس وأمانيهم ورغباتهم تثير تساؤلات مهمة نتصور أن الإجابة عنها تتضح حين النظر في أسلوب اختيار هؤلاء المسئولين ومعايير تقييم أداءه والحكم على كفاءتهم، إذ يأتي أسلوب اختيار الوزير- أو المحافظ وغيرهم من كبار المسئولين - في مقدمة الأسباب التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام .ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينها بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة،

ويأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها. فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة ابتدعت خصيصاً له بمســـمى "وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة .وقد

اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد /العقيلي،

وفي أغلب الحالات لا يكون لدى المرشح لمنصب وزير أو محافظ مثلاً برنامج عمل واضح حين اختياره للمنصب حيث يبدء في تكوين برنامج عمله بالتجربة والخطأ مدفوعاً بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجده، ومن ثم يطلق التصريحات ويعلن عن برامج وخطط لم تسنح له فرص كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط - له وللمجتمع- حين يكتشف عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها، كذلك ينطلق الوزراء - وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي - في أعمالهم كأفراد يحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه، وتبدو خطورة هذه القضية في أن اختيار المرشحين لرئاسة الوزراء يجري اختيارهم بنفس الطريقة، ومن ثم يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة ويجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من إستراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً .ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح،

وحين ينخرط الوزير أو المسئول الكبير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئوليته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم

اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية . ومن ثم حين يواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح، وهذا ما يبدو الآن في قضية أجريوم إذ اعتبر الوزراء والمحافظون أن القضية تخص وزيري البترول والبيئة ومحافظ دمياط دون غيرهم من مسئولي المحروسة، فلم نسمع لأحد خلاف الثلاثة المذكورين –رأياً ولو بصفته مواطناً مصرياً قبل أن يكون وزيراً أو محافظاً. وتكرر الموقف ذاته في أزمة طوابير الخبز فلم يهب لنجدة وزير التضامن الاجتماعي أحد من زملاءه الوزراء، ونفس الشيء يحدث حين تواجه وزيرة القوى العاملة مشكلات اعتصام العمال وإضرابهم في مصانع المحروسة المختلفة، ولا أحد يهب للدفاع عن مواقف وزير الاستثمار حين يواجه وحده عواصف الرفض الشعبي العارم لبيع أصول المحروسة التي يسميها إدارة أصول الدولة.

وتصل بنا هذه الملاحظات إلى حقيقة عدم وجود معايير واضحة لضبط أداء الوزراء ومن في حكمهم من المسئولين أو معايير للحكم على أداءهم، ومن ثم نجد وزراء أنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يستمر وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم .وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من استمر هم أفضل وأعلى كفاءة.

من أجل مواجهة مثل تلك المواقف التي تفسد العلاقة بين الحكومة والشعب، وتفقد الوزراء والمحافظين مصداقيتهم، نجد الحكومة البريطانية ومنذ سنوات بعيدة قد ابتكرت ما يسمى " كتاب القواعد The Rule Book ".ويقول توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق في تقديمه لهذا الكتاب حين تحديثه بعد توليه رئاسة الوزراء

لأول مرة " إن إصدار هذا الميثاق خطوة ضرورية في سبيل تأكيد ثقة الشعب في حكومته. نحن جميعاً هنا كي نخدم بكل أمانة وبما يحقق مصالح الناس الذين جاءوا بنا إلى مناصبنا هذه، وأتوقع أن يلتزم جميع الوزراء بقواعد هذا الميثاق نصاً وروحاً. إن الوزراء مسئولين ويجب أن يحاسبوا على أداءهم من البرلمان والشعب".

وقد بدأ إصدار كتاب القواعد في الحكومة البريطانية منذ حكومة كليمنت أتلي في سنة 1945 وكان التركيز فيه بالأساس على مسائل إجرائية ينبغي على الوزراء الالتزام بها في عملهم خاصة في رئاسة اللجان الوزارية. واستمر التعديل والتطوير في كتاب القواعد مع قدوم كل رئيس جديد للوزراء. ويتضمن الكتاب في نسخته الأخيرة - والتي أصبحت الآن منشورة ومعلنة للكافة - توضيحاً لدور الوزير ومسئوليته، والقواعد المنظمة لأداء الوزراء باعتبارهم أعضاء في الحكومة وما يتوجب عليهم الالتزام به من حضور اجتماعات مجلس الوزراء واللجان الوزارية، وضرورة الإعداد والتجهيز للمشاركة الفاعلة في تلك الاجتماعات، وضبط حركة الوثائق والمستندات المتعلقة بمجلس الوزراء. كذلك يوضح الكتاب قواعد ضبط علاقات الوزراء مع البرلمان. كما تحدد القواعد ما يسمح للوزراء به من صلاحيات في إدارة شئون وزاراتهم وما يمكنهم استخدامه من مستشارين على سبيل المثال سواء كانوا بأجر أم بدون أجر. وفي مجال ضبط علاقات الوزراء بأفراد الشعب من دوائرهم الانتخابية [لاحظ أننا نتكلم عن حكومة منتخبة شعبياً يتم اختياره بواسطة الناخبين ويكون الوزراء في الساس أعضاء في البرلمان ومسئولون أمام الناخبين]. وتنظم قواعد عمل الوزراء ما يقومن به من زيارات سواء داخل البلاد أو خارجها، والتي تفرض الفقرة 68 من الكتاب ضرورة أن يراعي الوزراء في تخطيط الزيارات الخارجية أن تكون أثناء عطلة البرلمان، وأن يكون لاجتماعات مجلس الوزراء الأولوية على أي مهام أخرى، ويفضل أن تتم الزيارات للبلاد الخارجية في عطلات نهاية الأسبوع، وأنه في جميع الأحوال ينبغي أن

يكون عدد كاف من الوزراء متواجداً في كل وقت لتسيير الأمور والحفاظ على مصالح الناس.

وينظم كتاب القواعد طريقة تقديم الوزراء لبياناتهم وشرح سياساتهم وأسلوب عقد المؤتمرات الإعلامية وإصدار البيانات وغيرها من وسائل التوضيح والبيان. وتقول الفقرة 89 من الكتاب في شأن عقد المؤتمرات الصحفية " أن أي مؤتمر صحفي يعقده الوزير لبيان سياسته وتوضيحها أو لإعلان سياسة جديدة ينبغي أن يكون ممثلاً فيه المسئول الإعلامي بالوزارة ويدعى إليه جميع ممثلي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية. ويجب أن تكون المؤتمرات الصحفية مسجلة ، وإذا أراد الوزير أن يلتقي بالصحافة أو وسائل الإعلام بعد المؤتمر لمزيد من الشرح والتوضيح ينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق مع إدارة الإعلام برئاسة مجلس الوزراء". ترى هل يتفق ذلك مع ما يجري عليه العمل عندنا من منع مندوبي الصحف المعارضة أو المستقلة من حضور المؤتمرات الصحفية أو التمييز ضدهم بعدم الاستجابة إلى أسئلتهم أو عدم تزويدهم بالمعلومات والبيانات الرسمية البيانات الصادرة عن الوزير .

ولعل من أهم ما يتضمنه كتاب القواعد للوزراء في الحكومة البريطانية ما يتعلق بالاهتمامات الخاصة للوزراء. وتنص الفقرة 111 من القواعد أنه بمجرد تولي الوزير منصبه الرسمي يجب عليه التخلي عن أي وظيفة عمومية أخرى، وفي حالة ضرورة احتفاظ الوزير بوظيفة عمومية كان يشغلها قبل توليه المنصب الوزاري ينبغي استشارة رئيس مجلس الوزراء. أما فيما يخص الارتباط بمؤسسات غير حكومية، تقول الفقرة 112 من القواعد أن الوزراء ينبغي أن يكونوا على حذر من عدم ارتباطهم بجهات غير حكومية قد تتعارض أهدافها مع أهداف الحكومة، ومخن ثم تنشأ حالات تضارب المصالح بين التزامات الوزير ومسئولياته العامة وما قد تهدف إليه تلك المؤسسات الخاصة. ولذلك يجب أن يمتنع الوزراء عن رعاية أو مساعدة أو الارتباط بمؤسسات خاصة لها مصالح بشكل أو آخر مع الحكومة. وتشير القواعد أن الارتباط

بالجمعيات الخيرية مسموح به ، إلا إذا ثار شك في احتمال وجود تضارب مصالح فيجب استشارة رئيس مجلس الوزراء.

ويعطي كتاب القواعد أهمية خاصة للمعاملات المالية للوزراء ويفصل في عشر فقرات طوال ما يجب عليهم الالتزام به لضمان الشفافية وتجنب تضارب المصالح والبعد عن مواطن الشبهات. وتتركز تلك اقواعد بشكل عام في التأكيد على عدم استفادة الوزير بمصالح مالية خاصة نتيجة موقعه الوزاري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتبين القواعد بوضوح مصادر نشأة تضار بالمصالح حين يستفيد الوزير مثلاً بمعلومات غير متاحة للغير ويتجه إلى الإفادة منها شخصياً أو تسريبها لمن يهمه ممن تتأثر أعمالهم بتلك المعلومات. وتؤكد القواعد على ضرورة تخلي الوزراء عن أي مناصب إدارية أو عضوية في مجالس إدارات لجهات كانوا على اتصال بها قبل تعيينهم في مناصبهم الوزارية. وإن كانت القواعد لم تمنع تعيين الوزراء من بين رجال الأعمال أو المهنيين وغيرهم من أصحاب الخبرات، إلا أنها تؤكد على ضرورة توقفهم عن ممارسة تلك المهن أو مزاولة أي أعمال تتصل بتسيير الشركات أو المؤسسات التي يملكونها أو يشاركون في ملكيتها. وتنصح القواعد الوزراء المعنيين باستشارة القانونيين لتجنب الوقوع في الأخطاء التي قد تصل بهم إلى المحاكمة مع التنبيه أن المحاكم في انجلترا تتشدد في حالات تضارب المصالح وتأخذها بكل جدية.

وقد دفعني إلى الكتابة في موضوع ضبط أداء الوزراء - ومن في حكمهم من المحافظين ورؤساء الهيئات القومية وما شاكلها من مؤسسات الدولة التي يتربع على قممها من يشغلون درجة " وزير " – ما نشاهده وما نسمع عنه من تردي مستويات الأداء وعشوائية القرارات وتضارب السياسات الصادرة عن بعض هؤلاء المخاطبين بهذا المقال. كذلك فقد أثار انتباهي والملايين غيري من أبناء المحروسة ما يتردد عن اختلاط المصالح الخاصة لبعض الوزراء ومن في حكمهم وتداخلها في نطاق سلطاتهم

ومسئولياتهم في وظائفهم العامة وتراجع وغموض الخطوط الفاصلة بين العام والخاص في ممارسات هؤلاء المسئولين.

لقد تواترت في مسيرة الحكومات المصرية المتوالية كثير من الأحداث التي تجعل الناس يتساءلون هل توجد قواعد تنظم عمل الوزراء وتضبط سلوكهم العام والخاص؟ وبغض النظر عن عدم وجود قانون لمحاكمة الوزراء، فهل هناك سلطة ما تستطيع محاسبة الوزراء على ما يصدر عنهم من تصرفات قد تكون مجافية للمصلحة العامة أو تصب في مصالحهم الخاصة؟ إننا كمصريين لم نعلم أبداً – وعبر سنوات طوال بدأت مع حركة يوليو 1952 – عن أسباب ومبررات اختيار الوزراء والمحافظين ومن في حكمهم، كما لم نحط علماً بأسباب خروجهم من مناصبهم سواء في تعديلات أو تغييرات وزارية ، أو في حركات المحافظين الدورية أو شبه الدورية. لم يقل لنا أحد في يوم من الأيام أن وزيراً أو محافظاً قد أخطأ في بعض تصرفاته أو أنه خالف مواد الدستور أو انحرف عن جادة الموضوعية في قراراته مما ترتب عليه ضرورة إقالته. وباستثناء حالات محدودة لما أشيع عن بعض المسئولين من انحرافات وفساد تم إحالتهم للمحاكمة بسببها، فلم نعلم أبداً عن وزير أو محافظ ترك موقعه وتمت محاسبته برلمانياً أو شعبياً على ما قام به وما أنجزه أو فشل في إنجازه. بل عادة يترك المسئول موقعه من دون أي مساءلة علنية معروفة لنا، وينزوي الرجل في طي النسيان يجتر ذكرياته أو ينطلق في مجالات الأعمال لاستثمار ما طرأ عليه أثناء توليه منصبه العام من زيادات معرفية وغيرها من منافع .

وإذا استعرضنا بعضاً من ممارسات الوزراء والمحافظين تتضح لنا أهمية وجود قواعد متفق عليها توجه أعمال هؤلاء المسئولين وتنظم علاقاتهم بمجلسي الشعب والشورى، وأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وبالناس أجمعين. إذ يبدو هؤلاء الوزراء والمسئولين الكبار وكأنهم لا يعيرون أفراد الشعب ومؤسساتهم أي انتباه، إننا نشعر بأن المسئولين - حين يتصرفون ويتخذون القرارات ويعلنون

التصريحات – لا يحاولون التعرف على رغبات الناس واهتماماتهم ومشكلاتهم ، كما لا يقدرون وقع قراراتهم وتصريحاتهم على المواطنين وما يصيبهم من وراءها من إحباط واكتئاب ناهيك عن فقدان الأمل في الإصلاح.

2008

93. قلق على مصـــــــــر!

أنا قلق على مصر، وأتصور أن القلق على حاضر المحروسة ومستقبلها هو شعور مشترك يجمع ملايين المصريين المخلصين الذين لا يستطيعون تجاهل ما أصاب الوطن من وهن وما يعترضه من صعاب وتحديات . والمصريون المحبون لوطنهم يساورهم القلق على الوطن نتيجة ما يشاهدونه من مآس يتعرض لها وكوارث تصيب أبنائه وكلها ناتجة عن فشل سياسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً من دون أن يعترف بما ارتكبه في حق الوطن والمواطنين، أو تبدو بارقة أمل في أن يبتعد عن الساحة ويترك المجال لمن هم أقدر على خدمة الوطن وتحقيق آمال أبنائه ولتأكيد حق المصريين في نظام يحترم تداول السلطة.

- كارثة الفشل في مفاوضات مياه النيل

ولست في حاجة إلى تعداد أسباب تنامي الشعور بالقلق على مصر ومستقبلها، فقد كانت أنباء فشل دورة شرم الشيخ لوزراء الري والموارد المائية لدول حوض النيل كافية لتبرز إلى السطح الكارثة التي تهدد مستقبل مصر بحرمانها من حقها في حصتها التاريخية من مياه النيل، ناهيك عن ضياع أي أمل في أن تزيد تلك الحصة. ويجمع المختصون على فشل حكومات الحزب الوطني الديمقراطي على مدى السنوات الماضية في التعامل بكفاءة مع ملف مياه النيل، بل لقد تم التفريط والتهاون في تنمية العلاقات مع دول المنبع التي تتحكم في نصيب صر من المياه ، وتركت حكوماتنا الفرصة سانحة لإسرائيل كي تعربد في المنطقة وتحفز دولها على رفض مطالب مصر في ضمان حصتها، وتقدم لهم المساعدات لإقامة مشروعات للسدود على مجرى النهر بما يهدد فرص حصول مصر على حصتها بل وفرصتها في الحياة.

- وضاعت ثروة مصر

ويزداد القلق على مصر حين نطالع يومياً آثار الجريمة التي ارتكبتها حكومات الحزب الوطني الديمقراطي بتبديد ثروات مصر وإهدار طاقاتها الإنتاجية فيما أسمته مرة "برنامج الخصخصة" ثم عادت لتخفي معالم الجريمة بإطلاق اسم " إدارة أصول الدولة" على عمليات التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام، وفي نفس الوقت تتوالى مشاهد الاحتجاج والاعتصام على أرصفة مجلسي الشعب والشورى لمئات من العاملين في الشركات التي تم بيعها لمستثمرين لم يلتزموا بعقود الشراء واتجهوا إلى تعطيل المصانع وتشريد العمال تحت دعاوى المعاش المبكر ومحاولات بيع أراضي تلك الشركات. كل ذلك والحكومة الذكية لا تتخذ موقفاً ولا تعلن رأياً، بل تترك هؤلاء المشردين يلقون مصيرهم، ومصر تندب حظها أن ضاعت ثروتها وتبددت مصانعها التي أنشئت بجهود وأموال وعرق الكادحين من أبنائها المخلصين! وكذلك يشهد المصريون أراضي بلادهم في توشكى تبدد وتباع بأثمان بخسة للوليد بن طلال الذي يتركها من دون زراعة رغم مليارات الجنيهات التي أنفقت في إنشاء الترعة وتبطينها وإقامة محطات رفع المياه وغيرها من مقومات المشروع الذي كان يوصف بالعملاق ثم انتهى إلى لا شيء!

- وتبقى سيناء جنة مهجورة

ويأتي يوم الخامس والعشرين من إبريل لتتكرر مأساة كل عام، إذ ينصب الإعلام الرسمي زفة الاحتفال بعيد تحرير سيناء بينما تبقى سيناء ذاتها قفر لم تمتد إليها يد التعمير والتنمية، ويبقى أهلنا في سيناء محرومين من تملك أراضيهم ، وتستمر القبضة الأمنية هي الأساس في التعامل معهم وكأنهم أعداء وليسوا مواطنين يشاركون في ملكية الوطن. ويستمر أهل سيناء المتضررين من آثار السيول على حالهم، ويبقى مشروع التنمية الشاملة لسيناء وهماً لا يتحقق على أرض الواقع،

وينسى رئيس الوزراء تصريحه يوم زيارته لسيناء لتفقد آثار السيول أن الحكومة قد انتهت من إعداد خطة شاملة لتنمية سيناء!

- كارثة انهيار التعليم والبحث العلمي

وكيف لا يقلق المصريون على مستقبل وطنهم وهم يطالعون بكل العجب - وليس الإعجاب - ما ينشر عن الزيارات المفاجئة لوزير التربية والتعليم وما يكتشفه من انهيار في المدارس الحكومية. فالإدارة المدرسية غائبة، والطلاب لا يحضرون إلى المدارس، والمعلمون منشغلون بالدروس الخصوصية في بيوت التلاميذ وفي المراكز التي تملأ الإعلانات عنها الجدران في شوارع المحروسة، والكتب المدرسية التي تتكلف مئات الملايين من الجنيهات تهدر وتلقى جانباً بينما تتسيد الموقف الكتب الخارجية التي يؤلفها الموجهون والمعلمون في وزارة التربية والتعليم!

ويكتب أحمد زويل عن دور العلم والتكنولوجيا في التنمية والتقدم، ويتابع المصريون حسرتهم على ما آلت إليه أوضاع العلم والعلماء في بلدهم، ويغبطون قطر والمملكة العربية السعودية على ما تحقق في كل منهما من اهتمام بالعلم يتمثل في إقامة مراكز وجامعات بحثية وتكنولوجية متطورة بالتعاون مع كبرى الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية. ويعجب المصريون إذ يقرؤون تقريراً صادراً عن إحدى وحدات وزارة التعليم العالي التي اختصت بموضوعات تطوير التعليم الجامعي ليكتشفوا أنه خلال السنوات 2002-2009 قد تم إنفاق قرض من البنك الدولي قيمته خمسين مليون دولار فضلاً عن مكوّن محلي قيمته عشرة ملايين دولار بإجمالي يقارب 330 مليون جنيه مصري على ما يسمى مشروعات تطوير الجامعات، ثم تكون النتيجة تلك الحالة المتردية للتعليم الجامعي وتدني مستوى الجامعات التي لم تستطع أي منها الظهور في قائمة الجامعات الأفضل في العالم لعام 2009 بينما ظهرت بالقائمة سبع جامعات إسرائيلية وثلاث جامعات من جنوب إفريقيا وجامعتين من الهند وجامعة من تركيا وجامعة من المملكة العربية السعودية هي

جامعة الملك سعود! وفي الوقت الذي تنفق فيه تلك الأموال من قرض دولي من دون عائد، يجأر أساتذة الجامعات بالشكوى من تدني رواتبهم ويدخلون في صراع مستمر مع الدولة للحصول على ما أطلق عليه حوافز الجودة التي لا تصل إليهم إلا بشق الأنفس.

- هوان المصري في الدول الشقيقة

وأصدم وغيري من المصريين للهوان الذي أصاب المصريين في الدول العربية " الشقيقة " حين نرى الكويت تطرد عشرات المصريين لمجرد أنهم يهتمون بشأن وطنهم ويرغبون المشاركة في الحركة السياسية الداعية إلى التغيير الديمقراطي. ويزيد الشعور بالهوان ويتصاعد القلق على مصر حين يرى المصريون حالة الصمت التي تعالج بها حكومتهم تلك الإهانات التي تلحق بالمصريين، وحين يكتشفون أن من الدوائر الرسمية والإعلامية الحكومية في مصر من يلتمسون العذر للحكومة الكويتية ويلقون باللوم على إخوانهم المصريين الذين لم يسيئوا إلى الشقيقة الكويت!

- غموض المشهد السياسي

ولعل المصدر الأكبر للقلق على مصر ومستقبلها هو الموقف الحكومي السلبي من حالة الحراك السياسي والمطالب الشعبية بالتغيير والإصلاح الدستوري. فالرأي المعلن لأقطاب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً هو أنه لا تعديلات دستورية قبل الانتخابات الرئاسية القادمة، كما أنه لا تعديل في نظام الانتخابات التشريعية بالتحول إلى الانتخاب بالقائمة النسبية وهو المطلب الذي تجمع عليه كافة القوى السياسية في البلاد. من جانب آخر، تتصاعد حدة التعامل الأمني مع الشباب المطالبين بالتغيير، بل ويدعو نائب من أعضاء الحزب الوطني إلى إطلاق الرصاص عليهم موجهاً اللوم إلى الشرطة أنها تتعامل باللين مع هؤلاء المارقين الذين أسماهم بالخارجين

على القانون. ألم يسمع النائب الفاقد للشرعية ما صرح به رئيس وزراء تايلاند من رفضه التعامل بالقوة مع الثائرين - ولا أقول المتظاهرين - رغم أنهم قد احتلوا مناطق واسعة من العاصمة بانكوك مطالبين بعزله وإنهاء نظام حكمه؟

وفي الوقت الذي تعلن فيه الأحزاب الديمقراطية في الدول المتحضرة والمتقدمة عن برامجها الانتخابية وأسماء مرشحيها للانتخابات التشريعية والرئاسية قبل فترات معقولة من تاريخ الانتخابات بحيث يعلم المواطنون كل شيء بشفافية ووضوح عن المتنافسين في الساحة الانتخابية ومن ثم تكون لهم فرص كاملة للدراسة والمفاضلة ويكون اختيارهم يوم التصويت على أساس عقلاني، إلا أننا نرى حالة من التعتيم وافتقاد الشفافية بالنسبة للحالة المصرية. فمن المعلوم أن أياً من الأحزاب السياسية المصرية – باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً – لا يستطيع أن يجزم بأنه سيكون قادراً على خوض انتخابات الرئاسة في 2011 حتى تتضح نتائج الانتخابات التشريعية في 2010 ويتبين أن له مقعد واحد على الأقل في أي من مجلس الشعب أو مجلس الشورى. كذلك لا يمكن بفضل المادة الخطيئة 76 في الدستور لأي من المرشحين المستقلين أن يتأكد من قدرته على خوض انتخابات الرئاسة بأن يحصل على تزكية 250 عضواً من مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية وجميعها تقع تحت السيطرة الكاملة للحزب الوطني الديمقراطي. إذن ففي المشهد السياسي المصري لا يستطيع سوى الحزب الوطني الديمقراطي أن يضمن الترشيح للانتخابات الرئاسية، ومع ذلك فالغموض يلف موقف ذلك الحزب، فلا الرئيس مبارك يحسم الموقف ويعلن عن ترشحه أو عدم الترشح، ولا الحزب يعلن عن ترشيح أحد أعضاء هيئته العليا لذلك المنصب. ويبقى المصريون في حالة من القلق والضياع لا يعرفون من هو رئيسهم المقبل. وتلك الحالة تثير شهية مروجي الشائعات ومحللي السيناريوهات وتمتلئ صفحات الصحف بالتحليلات والتخمينات وكل يغني على ليلاه!

- كلمة أخيرة

وكيف لا يصيبنا القلق على مصر

ونحن نشهد حالة الرعب التي أصابت مسئولين مصريين

وهم يسارعون إلى نفي أن تكون صواريخ قد أطلقت من الجانب المصري

على مدينة إيلات في إسرائيل!!!

2010

94. قوم يا مصري. . . . مصر دايماً بتناديك!

حين قامت ثورة الشعب في 1919 تغنى المصريون بأغنية سيد درويش" قوم يا مصري مصر دايماً بتناديك.. خد بنصري، نصري دين واجب عليك". وظني اليوم، وقد مضت تسعون سنة على قيام الثورة الشعبية المجيدة، أننا في أمس الحاجة لرفع شعار " قوم يا مصري" مرة أخرى لاستنهاض همم المصريين لإعادة بناء بلدهم وتخليصها من كل مظاهر التخلف والفساد وسوء الإدارة وتجمد الحكم، فضلاً عن الثلاثية الشهيرة – الفقر والجهل والمرض – وهي الآفات الثلاث التي كان القضاء عليها من بين أهداف نظام يوليو 1952، والتي لا تزال تفتك بملايين المصريين حتى الآن وبضراوة غير مسبوقة وبرغم كل ما تردده الدولة عن إنجازاتها التي لا يشعر بها أبناء المحروسة الطيبين.

إن المتابع للشأن المصري وهموم المواطنين وآمالهم في حاضر أفضل ومستقبل أسعد، يدرك أهمية تفعيل المشاركة الشعبية الواعية والمنظمة من أجل القضاء على كثير من سلبيات الحاضر وتوفير الفرص لانطلاق مصر نحو مستقبل يكافئ إمكانياتها ورصيدها التاريخي. إن مصر اليوم، وقد انقضى ما يقرب من عشرة أعوام على بداية الألفية الثالثة، لا تزال تعاني من التدهور الحضاري المتمثل في العشوائيات واختلاط الناس بالحيوانات والقمامة في مواقع تربية الخنازير على الصورة البشعة التي عرضتها الفضائيات بمناسبة انتشار وباء أنفلونزا الخنازير، وهي صورة لا يكاد يطيق الإنسان النظر إليها عبر شاشة التلفزيون، ناهيك عن أن يعيشها في الواقع.

والمتابع لمأساة الإنسان المصري لا يملك إلا الحسرة على الحال التي وصلت بالمصريين لدرجة أن يحتضن الفرد منهم خنزيراً ليؤكد أنه ليس مصاباً بذلك الفيروس القاتل، وأن يتظاهر العاملون في مواقع تربية الخنازير دفاعاً عن حقهم في الحياة وهم يتعاملون مع أخطر مصادر المرض وأسباب الموت. ولا يملك المصري إلا البكاء وهو يرى أطفال أبرياء لا يجدون لهم مكاناً للعيش واللهو إلا بين الخنازير

يأكلون معها مما تأكل من فضلات الطعام والقمامة التي يجمعها آباؤهم من بيوت المصريين. ولا يملك المصريون إلا أن يخجلوا حين تعرض قناة فضائية صورةً المرأة العجوز وهي تستعرض بضاعتها من مخلفات الخبز التي انتقتها من بين أكوام القمامة، بكل ما فيها من ميكروبات ومصادر للأمراض الفتاكة، لتعيد بيعها لمن يستخدمونها سواء كطعام للآدميين أو لتغذية ما يملكونه من طيور تحمل فيروس أنفلونزا الطيور وتنقلها لمن يتعاطاها أو يتعامل معها.

إن الواقع المصري الأليم الذي لا يراه المسئولون ولا يشعرون به يزخر بضغوطه القاسية على ملايين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسكن مئات الآلاف منهم في القبور يزاحمون الموتى أماكنهم، ويبني الملايين منهم مساكنهم العشوائية في أحضان صخور الجبال المتهاوية وتحت خطوط كهرباء الضغط العالي متعرضين لكافة صنوف المخاطر، ويعيش فقراؤهم في أوضاع مأساوية يشاركون الحيوانات السكن والمأكل، وتتفشى الأمية بين الملايين منهم ، بينما تراوح خطط وإستراتيجيات تطوير التعليم والخدمات الصحية والبيئية أماكنها، ولا يكاد يشعر المصريون بأي تقدم حقيقي يضعهم في مصاف الشعوب الناهضة والمتقدمة برغم كل تاريخهم العريق وقدراتهم وطاقاتهم ومواردهم المبددة والمستنزفة نتيجة الفساد الطاغي في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة.

وتأتي كارثة أنفلونزا الخنازير لتكشف عن حقيقة الأوضاع المتردية لمئات الآلاف من المصريين الذين يتعاملون في مجالات تربية الخنازير وكل ما يتعلق بها من جمع القمامة وبيعها للمربين، وما يترتب على ذلك النشاط من مخاطر صحية جسيمة. وبرغم أن منظمة الصحة العالمية قد تراجعت عن تسمية ذلك الوباء الجديد بنسبته إلى الخنازير، ويبدو ذلك تحت ضغوط هائلة من أصحاب صناعة وتجارة لحوم الخنازير في أوروبا بالدرجة الأولى، ورغماً عن اعتراض مسئولو منظمة الأغذية والزراعة " الفاو" على قرار مصر ذبح جميع الخنازير بها واعتبار ذلك عملاً غير مبرر، إلا أن الحقيقة

تبقى قائمة أن ملايين المصريين مهددون في صحتهم بأخطار التعامل غير الصحي مع مصادر غذاءهم وانتشار أسباب المرض والتلوث في المحيط الذي يعيشون فيه من عشوائيات وزرائب للحيوانات ومقالب للقمامة، ومياه شرب تختلط معها مياه الصرف الصحي، وأدوية مغشوشة تباع في الأسواق، ولعب أطفال يتم تصنيعها من مخلفات المستشفيات الملوثة بالدماء والجراثيم تحمل الأمراض الفتاكة لأطفالنا الفقراء، ومدارس تفتقر إلى الشروط الصحية الواجبة يختلط فيها أطفال يعيشون في العشوائيات وزرائب تربية الخنازير مع غيرهم من الأطفال الذين يتعرضون لكافة أشكال العدوى، ومخابز ومطاعم تفتقد الشروط الصحية السليمة، وشوارع وطرق ضاعت منها قواعد المرور الصحيحة وبرغم القانون الجديد وتشهد عشرات القتلى والجرحى يوميا لسوء حالتها ونقص أعمال الصيانة بها.

أضف إلى ما سبق ما تعانيه مصر وأبناؤها من اضطرابات معيشية نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار، وفشل الحكومة الحالية وسابقاتها في تحسين أوضاع الناس المعيشية، وما يترتب على ذلك من غضب الملايين واتجاههم إلى الإضراب والاحتجاج بل والتهديد بالتوقف عن العمل والامتناع عن أداء واجباتهم الوظيفية مثلما يهدد الإداريون في وزارة التربية والتعليم، وقبلهم موظفو الضرائب العقارية، ويليهم أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من طوائف المجتمع الذين لا يجدون آذاناً حكومية مصغية.

إن المشكلات تحاصر المصريين حيثما اتجهوا، والحكومة عاجزة عن التصدي لتلك المشكلات وغير قادرة على ابتكار حلول غير تقليدية تسهم في تحسين أحوال البلاد والعباد. بل نرى الحكومة تبدد مليارات الجنيهات على مشروعات فاشلة مثل توشكى وفحم المغارة وفوسفات أبو طرطور وترعة السلام، بينما تحجم عن مشروعات تنمية وتعمير سيناء وتطوير الزراعة واستعادة عرش القطن المصري وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للمصريين. ولا تقتصر مشكلات المصريين على ما

يضطرون إلى قبوله من طعام فاسد شمل حتى مياه الشرب المعبأة ملوثة حسب ما نشرته صحيفة الوفد في عدد الخميس 30 إبريل من أنه تم إحالة شركة لتعبئة المياه ومصنع زيوت طعام وشركة لطحن وتعبئة ملح الطعام إلى النيابة العامة لأنهم طرحوا في الأسواق منتجات مخالفة للمواصفات وضارة بصحة المستهلكين. كذلك يعاني المصريون من علاج متردي وأدوية مغشوشة، وتعليم هابط وفرص غير متكافئة في الحصول على عمل أو نصيب من الدخل القومي، بل نراهم يعانون أيضاً من رفض المجتمع الدولي لمنتجاتهم وآخر أمثلة ذلك حظر دخول الأسماك المصرية إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة للتخلف الشديد الذي تعاني منه عمليات الصيد والنقل والتعامل مع الأسماك فضلاً عن ارتفاع نسبة تلوث مياه النيل بمياه الصرف الصحي.

إن القضية المصيرية للوطن في مصر هي ضرورة الارتفاع بشأن الإنسان المصري وكفالة الحياة الكريمة المناسبة والمتوافقة مع أهداف التنمية للألفية الثالثة التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتزمت بها مصر. إن الإنسان المصري هو الضحية وهو الأمل في نفس الوقت.

إن الإنسان المطحون المنزوي في عشوائيات البيئة المصرية والمكتوي بنارها والتي أصبحت تمثل النهج الأساسي للحياة في الشارع والحارة والمدينة والقرية وكل مكان في هذا الوطن، والتي يشارك هو في صنعها نتيجة تراخي الدولة وعجزها عن توفير مقومات الحياة السليمة له ولأبنائه، هو في ذات الوقت القوة الحقيقية لتطوير الواقع المصري والانتقال إلى حياة أفضل.

لذا فإن علينا واجب استنهاض الإنسان المصري لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسار، ويبادر إلى ممارسة حقوقه باعتباره مواطناً وشريكاً في تقرير مصير الوطن والحصول على خيراته، وباعتباره مسئولاً عن مصيره ومصير أبناءه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين. يا مصري تأمل قول سيد درويش في نشيده الخالد " ليه يا مصري كل أحوالك عجب - تشكى فقرك وانت ماشي فوق دهب"! إن نجاة الوطن

تتوقف على صحوة شعبية للمصريين يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وتقودها القوى السياسية الوطنية وفي مقدمتها حزب الوفد وليد ثورة 1919 ونتاج قيادة زعيم مصر الخالد سعد زغلول. إن بداية الطريق إلى تلك الصحوة أن يتمسك المصريون بمباشرة حقوقهم السياسية من خلال الانتخابات التشريعية والمحلية، وذلك موضوع حديثنا في الأسبوع القادم إن شاء الله.

2009

95. لا . . . . . لرئيس وزراء عسكري!

في حديث شيق للشاعر الكبير فاروق جويدة سبق إلقاءه قصيدته الجديدة الرائعة " هذا عتاب الحب للأحباب" فاجأنا باقتراح كان بمثابة الصدمة حين أكد أنه يفضل أن يأتي رئيس وزراء عسكري من القوات المسلحة باعتبار ذلك هو الحل الوحيد في رأيه لمواجهة حالة الانفلات العام الذي تعيشه مصر في مختلف المجالات.

ومع كل الحب والتقدير لشاعرنا الرقيق اسمح لنفسي بالاختلاف معه اختلافاً جذرياً. فقد جاء اقتراحه معاكساً لكل التحليل الدقيق الذي قدمه للحالة المصرية وتشريحه لمظاهر الفساد واختلاط السلطة بالمال وسيطرة فكر الحزب الواحد رغم التعددية الحزبية الظاهرية وغياب الديمقراطية وضبابية المستقبل.

وكان الأستاذ جويدة - في تحليله الرائع للموقف في مصر- صادقاً مع نفسه ومع الناس الذين يعيشون أسوأ فترات حياتهم في ظل الديمقراطية الممسوخة التي يروّج لها أركان الحزب الوطني الديمقراطي حين وصف مؤتمر ذلك الحزب ب"المهرجان". فالمصريون - كما أوضح الأستاذ جويدة - يعانون في سبيل البقاء على قيد الحياة، فهم يواجهون المرض والفقر والجهل والبطالة، ويعيشون حالة غير مسبوقة من التهميش وهم يشاهدون ثرواتهم ينهبها رجال أعمال يحصلون على قروض بالمليارات من البنوك ويهربون بها خارج البلاد، ويشهدون الآلاف منهم يموتون غرقاً في عبارات يملكها ويديرها رجال أعمال فاسدون، ويموتون حرقاً وتحطماً في حوادث تصادم قطارات تديرها هيئة حكومية من المفترض أن تكون مسئولة عن ثاني شبكة خطوط سكك حديدية عرفها العالم، كما يتابعون بكل الأسى مصانعهم وأراضيهم تباع بأثمان بخسة لمستثمرين أجانب وعرب، ويتحسرون على ثروة وطنهم من الغاز الطبيعي يحصل عليها العدو الإسرائيلي بأسعار تقل عن الأسعار العالمية.

هؤلاء المصريين يعيشون أوهام التنمية والنمو وإنجازات بلغت الستين في ستين شهراً وهم يشربون ماء اختلط بمياه الصرف الصحي، ويأكلون فواكه وخضروات رويت بمياه الصرف الصحي، ويتحسرون على مدخراتهم في منظومة التأمينات الاجتماعية بعد أن بددتها حكومات الحزب الوطني .

وقد يسألني شاعرنا الكبير، وما شأن تلك الحالة المأساوية باقتراحه أن يشكل رجل عسكري حكومة جديدة تعمل على إنقاذ مصر والمصريين من حالة الفوضى العارمة التي تعيث الفساد في البلاد، ويعيد الضبط والربط إلى منظومة المجتمع، ثم يسّلم المسئولية إلى حكومة مدنية تستكمل المسيرة وفق ما يتمناه المصريون من ديمقراطية؟ وأقول له يا شاعرنا الكبير أنت تعيدنا باقتراحك إلى المربع رقم 1 مرة أخرى لنعيش أيام نظام يوليو 1952 مرة ثانية! لقد قالها رجال يوليو من قبل أنهم لا يتطلعون إلى الحكم، بل هم ثوار أرادوا تحرير الوطن من الملكية الفاسدة والأحزاب المفسدة والاحتلال الإنجليزي، ثم يكملوا مهمتهم بالقضاء على الإقطاع ويحرروا الحكم من سيطرة رأس المال ويقيموا حياة برلمانية سليمة، وبعد أن يتموا المهمة المقدسة سوف يعودون إلى ثكناتهم.

ولعلي أنعش ذاكرتك حين أسترجع معك بعض مقاطع من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني يوم أول يونيو 1956 "هذا الشهر نقطة تحول في تاريخ وطننا، ففي شهر يونيو تنتقل الثورة ..ثورتكم.. ثورة الشعب.. ثورة مصر.. الثورة التي كافح آباؤنا وأجدادنا طويلاً من أجلها ومن أجل تحقيقها، في شهر يونيو تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى". ويقول عبد الناصر" وبعدين إحنا النهارده في هذه المرحلة من تاريخ هذا الوطن، بعد 4 سنين من الثورة بنتجه إلى المستقبل لنحافظ على ما حققته هذه الثورة، ولنعزز ونقوي وننمي ما حققته هذه الثورة. وبعدين انتهت فترة الانتقال وبدأ نظام جديد من نظم الحكم؛ نظام الحكم لم يكن أبداً غاية من

الغايات، ولكن نظام الحكم في ذاته.. أي نظام حكم في العالم في ذاته وسيلة، ولكن الغاية من هذا النظام أو الغاية اللي بيطلبها كل واحد - زى ما قلت لكم - إقامة مجتمع تسوده الرفاهية، وتحقيق أصلح مجتمع إنساني.

ويكمل عبد الناصر فيقول "النهارده ما باقولش إن هذه المعارك انتهت، ولكن باقول إن إحنا وصلنا إلى وقت تنتقل فيه السلطة إلى هذا الشعب، وقال الدستور في المادة 194: "يجرى استفتاء لرياسة الجمهورية يوم السبت 23 يونيو، وتبدأ مدة الرياسة ومباشرة مهام منصبها من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء". مجلس الثورة اللي كان متولي سلطة السيادة منذ قيام الثورة حتى العمل بهذا الدستور بيتخلى عن هذه السلطة إلى الشعب بطريقة تحفظ للشعب حقوقه. مجلس الثورة اجتمع وبحث هذا الأمر وقرر، وجد أن جميع أعضاء مجلس الثورة أحرار يأخذوا حريتهم اللي هم ماكانوش أحرار فيها في الأربع سنين الماضية، يأخذوا حريتهم في يوم 23 يونيو، ما عدا أحد أفراد هذا المجلس يستفتى عليه كرئيس جمهورية وغير حر في انه يمشى يوم 23 يونيو. بعد كده يقدر هذا الفرد.. يستطيع هذا الفرد انه يبقى حر، زى بقية إخوانه ما أخذوا حريتهم، دي الحكمة في إقامة الاستفتاء بهذا الشكل، بننتقل من مرحلة إلى مرحلة".

وسؤالي إليك أخي العزيز هل فعلاً انتقلت مصر إلى مرحلة جديدة؟ وهل فعلاً أقام نظام يوليو مجتمعاً تسوده الرفاهية، وتحقق أصلح مجتمع إنساني؟ أنت تعلم وكلنا يعلم أن شيئاً من هذا لم يتحقق، ولم يتغير نظام الحكم الذي اعتبر عبد الناصر أنه وسيلة، بل استمر نظام الحكم ليتحول إلى غاية في حد ذاته لا يريد أركانه أن يتركوا أماكنهم !

من جانب آخر، كلنا يعلم ما فعله حكم العسكريين بمصر، فقد تم إلغاء الديمقراطية كنظام حياة عاش المصريون في ظله عقوداً طويلة مارسوا خلالها حرية الحركة في

انتخاب من يحكمهم من خلال صناديق الانتخابات ومن بين مرشحين لأحزاب متعددة لكل منها برنامجها وتاريخها. وتم سد أبواب ومنافذ التعبير عن الرأي وإلزام الناس بالانصياع إلى رأي الدولة تحت شعارات فارغة المحتوى مثل " لا صوت يعلوا على صوت المعركة" و" النقد في إطار الميثاق". كما روّج نظام يوليو أسلوب الاستفتاء في اختيار رئيس الدولة وعاصر الناس مرحلة يحصد فيها الرئيس 99.9% من الأصوات أغلبها للموتى والممتنعين عن التصويت. كما أنشأ نظام يوليو أوضاعاً جعلت المواطن أسيراً للحكومة، فهي التي تسيطر على كل شيء من تعليم وصحة وتنمية وتشغيل ورعاية اجتماعية وتوزيع للمواد الغذائية، وهي المتحكمة في كل شيء في حياة المصريين بقوة القرارات الإدارية وسلطة التحكم الجبري للحاكم من دون أن يكون للمحكومين صوت ولا رأي. لقد ضيّق نظام يوليو على الناس وقرّب إليه " أهل الثقة" وحرم " أهل الخبرة" من الفرص التي يستحقونها في شغل المناصب والمشاركة في العمل الوطني، ومن ثم تكرست قيم النفاق والوصولية وإرضاء الحاكم بكل وسيلة ابتغاء الحصول على المغانم التي يسيطر عليها ويوزعها على الأنصار والمقربين بغير حساب. كذلك سيطر نظام يوليو على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمشاهدة والمسموعة، وفرض رجاله وحوارييه لإدارة تلك الآلة الإعلامية لتزيين القبيح وترويج كل ما يتفق مع آراء أهل الحكم، وسد المنافذ عن غيرهم للتعبير عن وجهات نظر مخالفة. ولا شك أن الخطيئة الكبرى لنظام يوليو ومن يشايعه حتى اليوم هي هزيمة الإنسان المصري يوم الهزيمة الكبرى في 1967.

أخي العزيز،

لا أظنك كنت تقصد عودة تلك الأيام حين قدمت اقتراحك بكل الرغبة الصادقة في البحث عن وسيلة لانتشال مصر من وهدتها. وما أظنك قد غاب عنك أن وظائف الإدارة المحلية بدءاً من وزير التنمية المحلية وعدد كبير من المحافظين والقيادات

من نواب المحافظين وسكرتيري العموم في المحافظات ورؤساء المدن والقرى وأجهزة المدن الجديدة يشغلها عسكريون سابقون سواء من رجال القوات المسلحة أو الشرطة، ومع ذلك فالحال في المحليات لا يخفى على أحد مما جعل الدكتور زكريا عزمي يقول كلمته الشهيرة " الفساد في المحليات وصل للركب"! كما أنك تعلم بلا شك أن هناك وزراء عسكريين من بين هيئة الوزارة الحالية - التي ينتظر المصريون يوم رحيلها -!

أخي العزيز،

أظننا نتفق على أن مشكلات مصر متفاقمة تحتاج إلى حكومة قادرة على استعادة هيبة الدولة وتأكيد سيادة القانون وضرب الفساد والمفسدين، والانتقال بمصر إلى حالة من النمو والعدالة والحرية والمساواة. وكل ذلك لن يحققه حكم العسكريين، بل الديمقراطيين الحقيقيين، من أجل ذلك ندعو في حزب الوفد إلى العودة إلى نظام حكم برلماني يتيح للمصريين استعادة تملك وطنهم.

2009

96. لهذا أرفض رئيس وزراء عسكري!

في مقاله الرصين المنشور بصحيفة الشروق الأحد 13 ديسمبر الجاري، أفاض الأستاذ فاروق جويده في توضيح وجهة نظره في المطالبة برئيس وزراء عسكري، وتفضل بالإشارة في مقدمة المقال إلى اعتراضي على تلك الفكرة متفقاً في ذلك مع آراء الأستاذين السيد الغضبان وأبو العز الحريري.

ولأهمية الموضوع وانعكاساته الخطيرة على قضية التطوير الديمقراطي في مصر، رأيت أن أعاود الكتابة ليس بغرض منازلة شاعرنا الكبير والاختلاف معه، خاصة وأن كثيراً مما جاء في مقاله يؤكد أن المسألة أكبر من مجرد شخص رئيس الوزراء وهل هو مدني أو عسكري، ولكن لطرح جوانب مهمة من القضية أرى أنها جديرة بالبحث وصولاً إلى توافق عام يصب في طريق التوجه نحو تعميق الديمقراطية وتطوير نظام الحكم في مصر بما يسمح للناس - أصحاب المصلحة الحقيقية - أن يكون رأيهم معتبراً وصوتهم مسموعاً في اختيار من يحكمهم ويدير شئون حياتهم.

وأبدأ بالجانب الأخطر في الموضوع، ذلك أن اختيار رئيس وزراء عسكري يعني بالضرورة أنه سيأتي بالتعيين ومن اختيار رئيس الجمهورية، وفي ذلك استمرار للوضع القائم حالياً الذي يملك فيه الرئيس -بحكم الدستور - سلطة تعيين رئيس الوزراء وإعفائه، فضلاً عن تعيين الوزراء والمحافظين وإعفائهم من مناصبهم.

ونحن في حزب الوفد - وبالتوافق مع قناعة فريق متزايد من المواطنين - ندعو إلى التحول للنظام البرلماني الذي تتقلص فيه سلطات رئيس الجمهورية ويأتي فيه رئيس الوزراء نتيجة انتخابات تشريعية تسمح للحزب الفائز بالأغلبية أن يشكل الوزارة على أن تحصل على ثقة البرلمان، وتنحصر سلطة رئيس الجمهورية في تغيير رئيس الوزراء في أن يقبل استقالته إذا حجب البرلمان ثقته عنه. في هذا الإطار يصبح من العسير تصور أن يأتي رئيس وزراء عسكري إلا أن يكون قد تخلى عن عسكريته وانضم

لحزب سياسي يخوض الانتخابات ويفوز فيها، ومن ثم سيكون في وضع يماثل أيزنهاور مثلاً الذي انتخبه الأمريكيون ليس لصفته العسكرية - وإن كان تاريخه العسكري محل اعتبار- ولكن لوضعه السياسي كونه مرشحاً عن الحزب الجمهوري الذي قدم لهم برنامجاً انتخابياً تقبلوه وأعطوه أصواتهم.

لذا يبدو اختلافي مع فكرة رئيس الوزراء العسكري ليس لكونها فقط عودة إلى الوراء إلى أيام يوليو 1952 وما تلاها ، ولكنها - وبالدرجة الأولى - فكرة مانعة من التقدم إلى الأمام ومعوّقة للانطلاق في طريق التغيير الديمقراطي في مصر.

ويبين الأستاذ فاروق جويدة – وبحق – أن ما يدفعه إلى المطالبة رئيس وزراء عسكري هو ما يعاني منه الناس من غياب الانضباط والحسم في أجهزة الدولة. وأرى أن تلك الحالة من التسيب وانخفاض الأداء وانتشار صور متصاعدة للفساد في أجهزة الدولة المركزية والمحليات لا تعود في الأساس لكون رئيس الوزراء غير عسكري، كما أنها لن تنصلح بمجرد وجود شخصية عسكرية على رأس جهاز الدولة مع استمرار باقي عناصر المنظومة الإدارية على ما هي عليه.

إن رئيس الوزراء – عسكرياً كان أو مدنياً – ليس إلا عنصراً في منظومة تضم العشرات والمئات من القادة والمسئولين والنظم والقواعد والتشريعات، وتشتبك مع العديد من المنظمات في علاقات متداخلة، والأمر كذلك لا يتوقف إصلاح الأداة الحكومية وتحسين الأداء فيها على مجرد إسناد الأمر إلى رئيس وزراء عسكري، بل يجب أن يتم تغيير كافة عناصر المنظومة بالتوازي حتى يمكن تحقيق الإصلاح المنشود. ولعلنا في هذا السياق نذّكر بموقف مشابه حين قرر الرئيس عبد الناصر تعيين المهندس محمود يونس وزيراً للنقل والمواصلات ليعيد الانضباط إلى المرور في القاهرة بالدرجة الأولى وذلك اعتماداً على خلفيته العسكرية ونجاحه الكبير في إدارة عملية تأميم قناة السويس، إلا أن الرجل فشل في المهمة مما يؤكد وجهة نظرنا أن المسألة

لا تنحصر في شخص المسئول بقدر ما تحتاج إلى مراجعة وتطوير لكافة عناصر المنظومة التي يعهد بها إلى ذلك المسئول.

إن قضية ضعف وتراجع الأداء وتدني مستويات الخدمات في أغلب وحدات الجهاز الإداري للدولة هي قضية سياسية في الأساس تعود إلى سيطرة المركزية وغياب فلسفة واضحة تحكم دور الدولة في المجتمع ، وافتقاد منطق التخطيط الإستراتيجي الذي يفرض التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة وعلى كل المستويات التنظيمية. كما تعود المشكلة إلى افتقاد الإدارة الحكومية منطق الرقابة والمتابعة اليقظة ونظم وآليات استخدام تدفقات المعلومات لقياس الأداء وتقييمه والمحاسبة بالنتائج.

إن أخطر مرض أصاب الجهاز الإداري الحكومي هو غياب المعايير الموضوعية في اختيار القيادات وتقييم أدائهم ومحاسبتهم على النتائج، وتغليب منطق " القرار السياسي" والولاء للحزب الحاكم في اختيار الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات والهيئات العامة وغيرهم من القيادات المسئولين عن تقديم الخدمات الجماهيرية وتدبير شئون الناس.

وفي ظل هذا الوضع المتردي يتم اختيار رؤساء الوزراء والوزراء وغيرهم من القادة كما يتم تغييرهم من دون توضيح أسباب ومعايير الاختيار أو الإبعاد سواء كانوا مدنيين أو عسكريين!

والحقيقة أن الأستاذ جويدة قد ذكر بصراحة في مقاله كثيراً من تلك الأمراض وأكد أن الجهاز الإداري للدولة أصيب بالشيخوخة وأن " القرارات العليا تتعثر في المناطق الأقل ثم تتعثر مرة أخرى في منحنيات كثيرة أمام البيروقراطية وغياب المحاسبة والاستهتار وعدم الجدية..."، وتلك في الواقع شهادة تؤكد ما ذهبنا إليه من أن علاج وإصلاح أحوال الجهاز الإداري للدولة لا ولن يتم بتعيين رئيس وزراء عسكري، بل

بإعادة هيكلة ذلك الجهاز وتطوير كافة عناصره بحسم وجرأة وتلك قضية كما أؤكد سياسية تشتبك مع طبيعة نظام الحكم وطريقة اتخاذ القرارات المصيرية. ولعلي أشير هنا إلى مثال صارخ، فقد هدد الاتحاد الأوروبي بمنع طائرات شركة مصر للطيران من الهبوط في المطارات الأوروبية بسبب عدم استيفاء شروط السلامة التي تفرضها القواعد الدولية، ورغم أن على رأس قطاع الطيران الفريق أحمد شفيق ومع كل الاحترام لإنجازاته، إلا أن الرجل أوضح في لقاء تليفزيوني أن أسباب تلك الواقعة خلل إداري وإهمال من جانب مسئولين تابعين له وعدم الالتزام بأمور تبدو بسيطة. مرة أخرى، إن خلفية القائد العسكرية لم تمنع عناصر في المنظومة من الخروج عن النظام وارتكاب الأخطاء وتهديد إنجازات المنظومة كلها.

لقد كان الأستاذ جويدة رائعاً وصريحاً حين قال بكل الصدق" إن بقاء الوزراء فترة طويلة في مواقعهم مع غياب الرؤى والبرامج والسياسات ترتبت عليه نتائج خطيرة من حيث الإنجاز والإنتاج والتقدم والمتابعة فقد اكتفى كل وزير بأن يرتب أحواله ومبررات بقائه أمام سلطة القرار بحيث لم يعد يعنيه مصالح مواطن أو حساب مسئول أو نتائج مرحلة". وتلك المقولة تصدق على كافة المسئولين وليس فقط الوزراء، ويدفعني قوله هذا أن أتساءل وهل يا ترى يكون تغيير تلك الحالة السيئة بتعيين رئيس وزراء عسكري أم بمعالجة أسبابها بالعمل على منع تركيز سلطة التعيين والإقالة والمحاسبة والثواب والعقاب عند رئيس الجمهورية!

واتفق تماماً مع كل ما أثاره الأستاذ فاروق جويدة من غياب الرؤى وسقوط التخطيط والمتابعة، وغياب الرغبة في الحساب ثواباً أو عقاباً، ومشكلة اختلال العلاقات بين رئيس الوزراء والوزراء حين يتم اختياره من بينهم، وكيف أن بعض الوزراء لهم سطوة وقوة تفوق ما لرئيس الوزراء. كما اتفق معه تماماً فيما يتعلق بدور الحزب الحاكم في التأثير السالب على كفاءة الحكومة وتغيير مساراتها بحكم ما يتمتع به بعض رموز الحزب من نفوذ. وأؤيد ما ذهب إليه من مشكلة تعدد جهة القرار بين الحزب

والحكومة ورجال الأعمال في المجالس التشريعية وما أدى إليه كل ذلك من غياب دور رئيس الوزراء وتراجع مسئولياته وعدم قدرته على اتخاذ قرارات تتناسب مع موقعه كرئيس للحكومة.

أقول إنني اتفق مع شاعرنا الكبير في كل ما ذهب إليه من رصد لمشكلة تردي دور الحكومة وضعف دور رئيس الوزراء واشتعال الصراع حول سلطة القرار والتطلع إلى منصب رئيس الوزراء والسعي للوصول إليه بأي ثمن. ولكنني أختلف تماماً مع ما انتهى إليه شاعرنا الكبير من المطالبة برئيس وزراء عسكري.

لقد أشار الأستاذ جويدة إلى أن آخر رئيس وزراء عسكري كان المرحوم كمال حسن علي وأن من جاء بعده كلهم مدنيون كانوا وراء الانفتاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وبيع القطاع العام ونهب البنوك وسيادة طبقة رجال الأعمال، ثم تجارة وتوزيع أراضي الدولة وهروب أصحاب القروض للخارج، ثم انهيار منظومة التعليم والإعلام والثقافة والبحث العلمي، ثم احتكار الحزب الوطني للساحة السياسية.

وأقول للأخ الكريم الأستاذ فاروق جويدة أن رؤساء الوزراء المدنيين الذين تسببوا في تدهور مصر قد سبقهم رؤساء وزراء عسكريون تسببوا في نكسة مصر وخرابها وضياع أرضها وقتل الحريات وتدمير حقوق المواطنين وامتلاء السجون والمعتقلات بالآلاف من أبناء مصر الشرفاء المناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية، وكلهم عسكريين ومدنيين كانوا يعملون في إطار نفس نظام الحكم غير الديمقراطي، فالمشكلة في أساسها هي طبيعة نظام الحكم أكثر مما هي مشكلة أشخاص رؤساء الوزراء. لقد كانت الغلبة طوال السنوات منذ 1952 لرؤساء الوزراء العسكريين إذ شكلوا 14 وزارة بينما شكل رؤساء الوزراء المدنيين 12 وزارة فقط.

وختاماً يقول الأستاذ جويدة " إننا نريد الانضباط ونبحث عن الحسم.. والشفافية والمصداقية والانتماء الحقيقي ووضع أسس لحماية المال العام."، وأنا أقول أن هذه

الغايات الرائعة لا ولن تتحقق بتعيين رئيس وزراء عسكري، ولكنها سوف تتحقق يوم يملك الشعب قراره وتكون له سلطة اختيار من يحكمونه ومحاسبتهم ومساءلتهم وسحب ثقته منهم.

إن الحل أخي الكريم يوم تتحقق الديمقراطية التي يكون القرار والاختيار فيها لصندوق الانتخاب الشفاف، يوم يعود الشعب لتملك الوطن. إن الآمال والغايات العظام تتطلب جهوداً وتضحيات وإجراءات على نفس القدر من العظمة، لهذا نطالب في حزب الوفد بدستور جديد وجمهورية برلمانية تكون الأمة فيها هي مصدر السلطات.

2009

97. لمصـــــر ....لاللوزير !

احتلت قصة فشل وزير الثقافة المصري في الفوز بمنصب مدير عام منظمة اليونسكو اهتماماً كبيراً على الصعيدين العالمي والمحلي وإن كان الاختلاف شاسعاً بين كيفية تناول الموضوع على الجانبين. فقد اهتمت وسائل الإعلام الغربية بتحليل أسباب تعثر المرشح المصري رغم تفوقه في الجولات الثلاث الأولى للتصويت وفوزه بأعلى الأصوات، ثم محاولة تحليل أسلوب إدارة المعركة الانتخابية للمرشحة البلغارية وكيف نجحت بالتخطيط والتنسيق مع المرشحة النمساوية والتي انسحبت في توقيت مهم، ثم كيف نجحت في انتزاع المنصب لما تتميز به من سمات تفوقت بها في التقدير الغربي على منافسها المصري. وكانت أهم أسباب الفوز للمرشحة البلغارية كونها على صلة بمنظمة اليونسكو لسنوات سابقة ومعرفتها بطبيعة المنظمة وآليات العمل بها، ثم كونها صغيرة السن نسبياً حيث تبلغ السابعة والخمسين بالمقارنة بالسيد فاروق حسني الذي تجاوز السبعين سنة أمضى منها ما يقرب من اثنين وعشرين عاماً وزيراً لثقافة مصر من دون أن يكون له إنتاج ثقافي مشهود على المستوى الدولي . بينما كانت أهم عوامل نجاح بوكوفا هي خبرتها في المجال السياسي والدبلوماسي وتاريخها في بلدها وانتصارها للديمقراطية الجديدة بعد الخروج من أسر النظام الشيوعي وإتقانها عدة لغات واتصالها بالثقافة الغربية عموماً.

أما على الجانب المصري فقد تصاعدت وتيرة الغضب وفورة المشاعر المستندة إلى وهم نظرية المؤامرة التي راح الوزير حسني ينفخ فيها في أحاديثه وتصريحاته، وتلقفها منه كثير من أصحاب الهوى الذين شايعوه في تصوير الأمر على أنه مؤامرة حاكت خيوطها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وشاركتهما فيها دول غربية مهمة منها ألمانيا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا استهدفته كونه عربي مسلم ينتمي إلى جنوب العالم. وصور الوزير ومشايعوه الأمر على أنها حرب صليبية جديدة وبرر فشله

في الوصول إلى المنصب بأنه شهيد التآمر الغربي والخيانة من أطراف غير غربية لم يسمها. وفي جميع تصريحاته، لم يتعرض الوزير ولو لمرة واحدة لاحتمال أن يكون قد حدثت أخطاء أو سلبيات في إدارة حملته الانتخابية أو أن يكون قد أساء تقدير خطورة منافسته البلغارية ومميزاتها التي قد ترجح كفتها لشغل المنصب. كما أن أحداً ممن شايعوا الوزير وكتبوا مؤيدين لروايته لم يحاول مناقشة احتمال أن تكون نتيجة الانتخابات قد أفرزت فعلاً الشخص الأنسب لقيادة المنظمة العالمية، أو يقر بأنه لم تتوفر لمرشحنا المصري القدرات والتجارب اللازمة والمناسبة لمتطلبات ذلك المنصب الدولي محل اهتمام العالم، وذلك برغم تربعه على عرش الثقافة المصرية لسنوات عديدة.

وبعد أحاديثه الصادمة فور عودته من فرنسا وما حملته من اتهامات واضحة وصريحة لدول كبرى بلا دليل يؤيد ما ذهب إليه ، طرأ تغيير على إستراتيجية الوزير وذلك بالتهوين من شأن اليونسكو وكيف أنه أكبر منها وهو الذي ساعد على شهرتها والتعريف بها. ويمثل هذا التحول قمة التناقض في موقف الوزير، فإذا كانت اليونسكو أقل شأناً من أن يهتم بها فلما كانت رغبته الشديدة في منصب مديرها العام وفيم كان تهافته على استرضاء إسرائيل واعتذاره عما بدر منه من قول أغضبها ومسارعته إلى الإعلان عن ترميم المعابد اليهودية في مصر؟

ثم ما لبث مشايعو الوزير أن وجدوا قصة أخرى منسوبة إلى صحفي فرنسي نشرها في مقال بصحيفة الأهرام إبيدو، ونقلته عنها صحيفة المصري اليوم، زعم فيها أن عشرة من أعضاء الموساد الإسرائيلي كانوا هم الأساس في إحباط خطة فاروق حسني وإقناع سفراء الدول الأوروبية بالتخلي عن التصويت له، وقد أداروا هذه العملية القائمة على التأثير النفسي في السفراء الأوروبيين باليونسكو من داخل مقر المنظمة ذاتها. ومن أسف أن هذه الرواية المزعومة تؤكد تهافت المنطق الذي روّج له الوزير حسني ومشايعوه والمرتكز بالأساس على اتهام أوروبا وأمريكا بالعمل على إسقاطه

باعتباره من أهل الجنوب فضلاً عن كونه مصرياً عربياً ومسلماً! وانتهى المشهد البائس ببيان من الوزير قدم فيه الشكر للرئيس مبارك الذي شرفه بترشيحه للمنصب، وأشار فيه إلى عزمه توظيف البرنامج الذي كان قد أعده لتطوير اليونسكو لاستكمال مسيرته المظفرة في تنمية وتطوير الثقافة المصرية، فضلاً عن محاربة العنصرية والإرهاب الثقافي الإسرائيلي!

والحقيقة أن طرح الوزير ومشايعوه لأسباب الفشل قد جانبه الصواب تماماً، ولا أريد هنا أن أكرر ما أفاض في توضيحه كتاب أفاضل منهم فهمي هويدي وعلاء الأسواني وحسن المستكاوي الذين قدموا تحليلات موضوعية عاقلة لتفسير منطقية الفشل وكونه غير مستغرب. ولكني أود تناول ثلاث نقاط أساسية يمكن استخلاصها من تلك التجربة والتي تكشف عن أسلوب اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات في مصر وتأثير الفكر السلطوي الذي اعتاده حكامنا بينما لا يجدي نفعاً حال التعامل في المحيط الخارجي الذي لا يخضع لسيطرة متخذ القرارات المصري.

والنقطة الأولى هي طريقة اختيار المرشح المصري لذلك المنصب الدولي المهم، فقد تمت بنفس الأسلوب المستند إلى سلطة الرئيس وتفضيله الشخصي للوزير حسني، فلم نسمع أو نقرأ أن ترشيح حسني كان نتيجة مفاضلة بين شخصيات مصرية مختلفة وأن قرار ترشيحه كان بناء على عملية تحليل لمزاياه وقدراته ومدى تناسبها مع متطلبات المنصب الدولي المهم. والأهم أننا لم نعلم شيئاً عن مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني التي شاركت في اختيار حسني أو تمت استشارتها قبل اتخاذ القرار الرئاسي . كما لا نعلم إن كان قد أخذ رأي وزارة الخارجية مثلاً أو سفيرنا في اليونسكو قبل إعلان قرار ترشيح حسني. لقد كان الترشيح قراراً رئاسياً لم يناقشه أحد وقبله الجميع وتعاملوا معه بنفس طريقة الاستجابة التامة بلا نقاش لكل ما يصدر عن الرئيس من قرارات أو توجيهات. ولكن ليس كذلك يتم التعامل في المنظمات الدولية التي لا تخضع لسلطة القيادة السياسية المصرية!

وترتبط النقطة الثانية بالأولى حيث اعتمد الوزير حسني في إستراتيجيته لحشد الأصوات المؤيدة له على استخدام علاقات الرئيس مبارك وتزكيته له لدى الرؤساء والقادة في الدول التي يظن أن مصر ترتبط معها بعلاقات وطيدة. وإذا كان هذا الأسلوب يجدي في الدول التي يملك الرؤساء فيها سلطة اتخاذ قرار منفرد وملزم لحكوماتهم بتأييد حسني، إلا أنه لا يفيد في الدول الأوروبية وأمريكا والدول الديمقراطية عامة حيث تتخذ مثل تلك القرارات من خلال مؤسسات ديمقراطية تستطيع حتى أن تخالف رأي رئيس الدولة، وأقصى ما يستطيعه رؤساء تلك الدول هو إخطار تلك المؤسسات والقائمين عليها برغبة القيادة المصرية تاركين لهم سلطة القرار!

وتكشف النقطة الثالثة سمة رئيسة في النظام المصري حيث تغيب مفاهيم وآليات المحاسبية والمساءلة عن نتائج ما تتخذه القيادات من قرارات، وما يسود النظام من قدرة متخذي القرارات خاصة في المستويات القيادية العليا على التنصل من مسئولية قراراتهم غير المدروسة وما يترتب عليها من خسائر ومضار للوطن. وتأكيداً لهذا النمط المصري الفريد في عدم مساءلة القادة ومحاسبتهم كان رد الفعل الرسمي بعد الهزيمة والذي تمثل في قول الوزير أن الرئيس طالبه بأن يلقي بالموضوع كله وراء ظهره ! لذا فإن قدرة مصر على خوض غمار معارك تالية للفوز في المنافسات الدولية والحصول على نصيب أبناءها العادل لشغل مناصب المنظمات الدولية يتوقف على مدى الاستفادة من التقييم الموضوعي الصحيح لتجربة الوزير حسني وتغيير أساليب ومعايير الاختيار والترشيح وإدارة العمليات الانتخابية بما يتماشى مع القيم والمعايير المتعارف عليها دولياً وديمقراطياً. ونختم بقول الحق سبحانه وتعالى" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له وما لهم من دونه من وال" [11 سورة الرعد]. ولك الله يا مصر.

2009

98. لهذا نريدها برلمانيـــــــــة !

برغم انتشار أفكار ودعوات الإصلاح السياسي والدستوري التي تموج بها الساحة السياسية في مصر، وبرغم تزايد نبرتها وتعدد الاجتهادات من مصادر مختلفة في الآونة الأخيرة مع اقتراب الانتخابات التشريعية للتجدد النصفي لمجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب في 2010 ثم الانتخابات الرئاسية في 2011، إلا أن النظام الحاكم وحزبه الوطني الديمقراطي وحكومته الذكية قد أوصدوا الأبواب أمام المطالبة الشعبية بضرورة مناقشة قضية نظام الحكم بعد انتهاء فترة الرئاسة الحالية والخامسة للرئيس مبارك. وبرغم تصاعد نغمة القوى السياسية والشعبية الرافضة لفكرة التوريث ونقل الحكم من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال، إلا أن أركان النظام الحاكم تصر جميعاً على أنه من المبكر الكشف عن مرشح الحزب الوطني الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، وفي نفس الوقت يتم التأكيد على رفض المطالب بتعديل المادة 77 من الدستور التي تفتح الباب لاستمرار رئيس الجمهورية في منصبه مدى حياته إن أراد هو ذلك، ناهيك عن المادة 76 التي تضع من القيود والموانع ما يجعل إمكانية فوز أي مصري بمنصب رئيس الجمهورية ضرباً من المستحيل إن لم يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. وكما توصد الأبواب في وجه التعديلات الدستورية التي يطالب بها الشعب وتعبر عنها القوى السياسية المعتبرة في الوطن، فقد تم القضاء على فكرة أن تجري الانتخابات التشريعية بنظام القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة، وأكد الرئيس مبارك أن الانتخابات القادمة ستتم على أساس نظام الدوائر الفردية مما يتيح الفرص للحزب الحاكم وأجهزة الإدارة الحكومية للتلاعب بها كيفما شاءت.

وكانت استقالة وزير النقل السابق - على خلفية حادث تصادم قطاري الصعيد يوم 24 أكتوبر الماضي- مناسبة لانتشار التخمينات حول من سيخلفه في هذا المنصب. وبمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي السادس للحزب الحاكم فقد راجت التكهنات أن

تعديلاً وزارياً سوف يعلن عقب انتهاء أعمال المؤتمر. وتسابقت وسائل الإعلام في محاولات الكشف عن أبعاد هذا التعديل المرتقب وهل هو محدود لمجرد شغل منصب وزير النقل أم سيتسع مداه ليطال عدداً من الوزراء الذين طال اشتياق الناس أن يغادروا مناصبهم لهول ما سببوه لهم من أضرار وكوارث. وكالعادة، صاحبت التكهنات بالتعديل الوزاري تكهنات أخرى حول حركة للمحافظين. وفي جميع الأحوال لا يجد المصريون من يأخذ بآرائهم ويستطلع رغباتهم في شأن اختيار هؤلاء الوزراء والمحافظين، بينما هم أصحاب هذا البلد والمتأثرين سلباً أو إيجاباً بكفاءة الوزراء والمحافظين الذين يتم اختيارهم بقرارات فوقية من رئيس الجمهورية. ويتابع المصريون أخبار التعديل الوزاري وحركة المحافظين بدهشة في البداية ثم بعدم اكتراث ولا مبالاة بعد ذلك حيث أنهم يسمعون ويقرأون أن أحداً في مصر كلها لا يعلم شيئاً عمن سيأتي ومن سيخرج إلا رئيس الجمهورية، فهو صاحب القرار .

وكذلك الشأن عند تسمية رئيس الوزراء فاختياره سلطة مطلقة لرئيس الجمهورية هو وحده الذي يحدد معايير الاختيار، وهو الذي يقرر متى يأتي ومتى يرحل! ويظل الناس في المحروسة مغيبين تماماً عن المشاركة في اختيار رئيس وزراءهم، وتروج الشائعات والتكهنات كما هو حادث هذه الأيام، فهناك من يتوقع استمرار د. أحمد نظيف في موقعه حتى ما بعد انتخابات الرئاسة في 2011، وهناك من يقدر أو يتمنى أن يتم تغييره، والكل لا يملك سوى التكهن أو التمني، أما القرار فلا يملكه إلا الرئيس!

وبعد اغتيال الرئيس السادات تولى الرئيس مبارك منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من 6 أكتوبر 1981 حتى 3 يناير 1982، ثم اختار سبعة رؤساء للوزراء هم د. فؤاد محي الدين، كمال حسن علي، د. علي لطفي، د. عاطف صدقي، د. كمال الجنزوري، د. عاطف عبيد، وأخيراً د. أحمد نظيف. وفي جميع الحالات لم يكن للناس رأي فيمن يتم اختياره وأسباب الاختيار، كما لم يكن لهم رأي في تغييره وأسباب التغيير وذلك استناداً إلى السلطة المطلقة التي يخولها الدستور في المادة رقم 141 التي تنص

على أن " يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء".

وهكذا فإن النظام الرئاسي كما يطبق في مصر يمنح رئيس الجمهورية سلطات غير محدودة، وهو في الوقت ذاته لا يسأل برلمانياً ولا شعبياً برغم أنه هو رئيس السلطة التنفيذية بنص المادة 137 من الدستور. ويتفق كثيرون من المهتمين بالشأن الدستوري في مع دراسة لباحثين من مؤسسة كارنيجي " أن دستور 1971 معيب بسبب تركيزه الصلاحيات بشكل مفرط في يدي رئيس الجمهورية، الأمر الذي لا يوفر ضمانات كافية لحقوق الإنسان (أو أنه يتيح الالتفاف عليها)، كما أن دستور 71 يسلب العناصر الديمقراطية في النظام السياسي من مضمونها. وقد شدد المنتقدون على ضرورة نقل السلطة إلى البرلمان، وعلى تمتع القضاء بالاستقلال التام، وتعزيز الحريات، وبناء ضمانات تثبت اتباع الممارسات الديمقراطية". ويرى الكثيرون أن التعديلات الدستورية التي مررها النظام في 2007 وإن بدا أنها تتجه إلى توسيع اختصاصات السلطة التشريعية نسبياً وزيادة صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، إلا أنها لم تؤد في الواقع إلى الحد من سلطات رئيس الجمهورية. فقد أعطت تعديلات المواد 115 و118 و127 و133 مجلس الشعب حق التصويت التفصيلي على الموازنة العامة للدولة وسحب الثقة من مجلس الوزراء وإجبار رئيس الجمهورية على قبول استقالة الوزارة حال إصرار مجلس الشعب على سحب الثقة، إلا أن المادة 136 المعدلة تمنح رئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب دون الرجوع إلى الناخبين في استفتاء عام. وبينما تغير الموقع الحقيقي لرئيس مجلس الوزراء بما استحدثته المواد 82 و84 و85 و138 و141 حيث بموجبها يحصل رئيس مجلس الوزراء على صلاحيات نائب رئيس الجمهورية عند عدم وجود الأخير وأهمها تلك المرتبطة بالخلافة السياسية في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه عن العمل. كما

يصبح رئيس مجلس الوزراء شريكاً للرئيس في ممارسته لسلطاته التنفيذية وشبه التشريعية الواسعة من خلال نص التعديلات المقترحة على ضرورة موافقته أو أخذ رأيه. إلا أنه برغم هذه التعديلات الظاهرية فإن الدستور لا يزال يمنح رئيس الجمهورية سلطة تعيين وإقالة رئيس مجلس الوزراء منفرداً دون شريك أو رقيب، فكيف سيكون لرئيس الوزراء أن يشارك الرئيس في اتخاذ القرارات أو أن يلتزم الرئيس بأخذ رأيه بينما مصيره معلق على إرادة الرئيس؟

لذا كانت دعوة حزب الوفد إلى أهمية التحول إلى النظام البرلماني الذي يتكون من سلطة تنفيذية ممثلة في الوزارة ورأس الدولة وسلطة تشريعية ممثلة في البرلمان الذي يتكون من مجلس أو مجلسين أحدهما ديمقراطي منتخب مباشرة من الشعب والآخر ديمقراطي نسبياً حيث به عدد من الأعضاء المعينين. ويتميز النظام البرلماني بالفصل المرن بين السلطات مع التوازن بينها فيكون للوزارة حق حل البرلمان بينما يستطيع البرلمان حق طرح الثقة بالوزارة ككل (مسئولية جماعية) أو بكل وزير على حدة (مسئولية فردية)،وإذا تم سحب الثقة فعلى الوزير أو الوزارة الاستقالة فوراً.

وحتى لا يغالي البرلمان في استعمال هذا الحق فإن للوزارة حق حل البرلمان المنتخب ،ويعاد الامر إلى الامة لتقول كلمتها في الانتخابات فإذا جاء البرلمان الجديد واقر ما نفس ما اقره القديم فلا تستطيع الوزارة حل البرلمان مرتين لنفس السبب. كما يتميز النظام البرلماني بالفصل بين شخصية رئيس الدولة - الذي لا يملك صلاحيات تنفيذية واسعة كما هو الشأن في النظام الرئاسي - ورئيس مجلس الوزراء وهو الرئيس الحقيقي للحكومة والذي يتم في الأغلب انتخابه بأن يكون رئيس حزب الأغلبية أو تحالف الأغلبية في البرلمان. وهو يختار الوزراء ويمكن إنهاء حكومته فور تقديم استقالته لرأس الدولة، وله سلطة فصل الوزراء وحل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة. ومن مميزات النظام البرلماني أنه لا يضع أمور الدولة ومصيرها كلها في يد رئيس الجمهورية كما هو الشأن في نظامنا الرئاسي، بل تكون هناك درجات من

التداخل العضوي وهو ان يكون من حق الوزير ان يكون عضوا منتخبا في البرلمان، والتداخل الوظيفي حيث يكون فمن حق السلطة التنفيذية (الوزارة) مشاركة البرلمان في سلطة التشريع وعمل القوانين ، وكذلك بالنسبة للعمل التنفيذي الذي يتصل بالمصلحة العليا مثل المعاهدات الدولية والتي تبرم من جانب الوزارة لكنها تظل معلقة في نفاذها على تصديق البرلمان ومن هنا فالبرلمان يشارك في العمل التنفيذي .

إن العودة إلى النظام البرلماني هي دعوة كي يتملك الشعب الوطن ويمتلك إرادته يختار من يريد لتولي الحكم ويراقب ويحاسب ويساءل القائمين على السلطة التنفيذية، ويمنح ثقته لمن يراه جديراً بها من الأحزاب والقوى السياسية والأفراد في الانتخابات التشريعية ويحجبها عمن لا يرضى عن برامجه أو توجهاته أو أداءه. وتلك هي الديمقراطية التي يقرر فيها النفس أمورهم بأنفسهم وترفع عنهم الوصاية، ولا يجوز فيها توريث الحكم أو وضع آلية للخروج الآمن للرئيس!

2009

99. ليس بالدعم وحده يحيا المصريون!

دعا الرئيس مبارك المصريين إلى حوار وطني من أجل البحث عن حل لمشكلة الدعم. وطرحت الحكومة رأيها مبكراً بأنها تبحث الاستفادة من التجربة المكسيكية في تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي تقدمه لمن يطلبه من المصريين "ذوي المروءة" الذين سيطلبون الدعم فقط إذا كانوا بحاجة إليه. وقد رأيت أن أطرح على الحكومة مجموعة من الأفكار لعلها تساعدها في الخروج من مأزق الدعم الذي وضعت نفسها فيه من خلال سياسات عقيمة استمرت لسنوات طويلة باشرت فيها الدولة مع الشعب نفس الطريق الذي اعتادت عليه في تعاملاتها مع العالم الخارجي - ألا وهو طريق السؤال وطلب المنح والمعونات - حتى وصل بنا الأمر إلى تلقي منح من لحوم الأضاحي التي يقدمها حجاج بيت الله الحرام وتتولى إحدى المنظمات الإسلامية تجميعها وتوزيعها على فقراء المسلمين في دول كثيرة من بينها مصر المحروسة.

لقد بلغ حجم المعونات الاقتصادية التي تلقتها مصر من هيئة المعونة الأمريكية فقط خلال الفترة من 1975 حتى الآن ما يزيد عن 25 مليار دولار أمريكي بخلاف 1.3 مليار دولار سنوياً معونة عسكرية، بما يرفع حصيلة المعونة الأمريكية كلها إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار أمريكي في فترة 32 عاماً. والسؤال الذي يطرح نفسه، أين ذهبت تلك المليارات؟ وماذا حققت للمواطن المصري الذي تريد حكومته اليوم أن تنزع عنه غطاء الدعم وتتركه نهباً لارتفاع الأسعار وتغوّل آليات السوق التي لا تحمي الفقراء؟ وفي مقال نشر في مجلة كريستيان ساينس مونيتور بتاريخ 12 إبريل 2004 كتب شارلز ليفنسون أحد كتاب المجلة ما يلي " إن الأموال التي تقدمها المعونة الأمريكية لمصر ينظر إليها على أنها مساعدة على تحقيق الاستقرار في مصر، ودعم لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وتمكين المرور الأمريكي عبر قناة السويس، واستمرار السلام مع إسرائيل." ثم يقول الكاتب نقلاً عن إدوارد والكر السفير

الأمريكي في مصر من 1994 حتى 1998 " إن المعونة توفر سبيلاً سهلاً لمصر كي تتفادى الإصلاح، وأنهم - أي المصريين - يستخدمون أموال المعونة لدعم برامج متقادمة ولمقاومة الإصلاح" ويواصل الكاتب نقل كلمات السفير الأمريكي الأسبق بقوله" إنه بدلاً من أن تكون المعونة سبيل للمساعدة، فهي تحبط الرغبة في الإصلاح". ويلاحظ الكاتب أن المعونة الأمريكية لمصر زادت بشكل ملحوظ عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979. وفي موقع على شبكة الإنترنت لما يسمى " المكتبة اليهودية التخيلية" نشرت معلومات مستخرجة من تقرير الكونجرس الأمريكي بتاريخ مارس 2005 يبين مبررات المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة عن العام المالي 2006 جاء فيه أن مصر حصلت على معونات أمريكية بلغت خلال الفترة من 1948- 1997 ما يقارب 45.7 مليار دولار وحتى 2006 بلغ إجمالي مبالغ المعونة 63.5 مليار دولار. ويتكرر السؤال، أين ذهبت هذه الأموال وفيما استخدمت وما تأثيرها على المواطن المصري؟

ونعود إلى القضية الأهم وهي تحسين مستوى المعيشة للمواطن المصري وزيادة قدرته على مواجهة متطلبات الحياة في ظل أوضاع تتسم بالأساس في خطة مستمرة تتخلى الدولة بمقتضاها عن مسئولياتها نحو تيسير حياة المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، بالرغم من أن الخطاب الرسمي لا يمل من تكرار مقولة أن هؤلاء المهمشين هم في قلب اهتمام الدولة! وأؤكد أن الدعم سواء كان سلعياً أو نقدياً ليس هو السبيل الحقيقي لتحسين حياة المواطنين، بل الحل المنطقي والعملي يكون في زيادة مصادر الدخل الحقيقي للمواطنين ، ومن ثم زيادة قدراتهم الشرائية وتمكينهم من تطوير أنماطهم الاستهلاكية واختياراتهم في مجالات الحياة المختلفة بحرية وانطلاق.

وقد يكون من أهم الوسائل لزيادة الدخل الحقيقي للمواطنين من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود هو إعفاءهم تماماً من كافة أشكال الضرائب المباشرة وتخفيف

أعباء الرسوم وغيرها من الضرائب غير المباشرة التي يتحملونها هم والأغنياء سواء. وفي تقديري أن كل مواطن يقل دخله السنوي عن اثني عشرة ألف جنيه يجب أن يعفى من ضريبة الدخل تماماً. ففي الوقت الذي يخضع فيه المواطن الذي يزيد دخله عن 5000 سنوياً من إيرادات المرتبات وما في حكمها وإيرادات الثروة العقارية فإنه يخضع للضريبة بنسبة 10% حتى 20000 جنيه و15% للدخل من 20000 حتى 40000 و20% لما يزيد عن 40 ألف جنيه، بينما لا يخضع للضريبة ما يتقاضاه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من مكافآت العضوية أو بدلاتها في شركات الأموال. وبينما يخضع عمال اليومية إلى الضريبة إذا زاد الدخل السنوي عن 5000 جنيه بعد احتساب الإعفاء الشخص وقدره 4000 جنيه، فإن ما يحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المساهمين من حصص الأرباح وأرباح الأسهم الموزعة ومقابل حضور الجمعية العمومية لا يخضع للضريبة.

من جانب آخر، فإن العدالة تقتضي إدخال نظام الشرائح في تحديد الرسوم التي تتقاضاها أجهزة الدولة مقابل تقديم خدماتها للمواطنين بحيث تقل معدلات الرسوم أو تنعدم تماماً بحسب مستوى الدخل الكلي للمواطن طالب الخدمة والذي يمكن تقديره اعتماداً على ذات المؤشرات والدلائل التي تعتمدها الدولة في إصدار بطاقات التموين مثلاً، أو بناء على الشهادات الصادرة عن الجهات التي يعملون بها وتوضح ما يحصلون عليه من دخل من عملهم، أو بالالتجاء إلى المعلومات المسجلة في هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعاملين غير النظاميين، أو بطاقات الحيازة أو معلومات الجمعيات التعاونية الزراعية وبنك الائتمان الزراعي بالنسبة للمزارعين وعمال الزراعة. كما يكون من المنطقي رفع الحد الأدنى للمعاش إلى 500 جنيه على الأقل ، فضلاً عن رفع الحد الأدنى للأجور والذي تطالب بعض الدراسات بأن يكون أيضاً في حدود 300 جنيهاً شهرياً.

وقد اتبعت كثير من الدول أشكالاً مختلفة من أساليب رعاية المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل بهدف تحسين مراكزهم الاقتصادية، من ذلك مثلاً تخفيض أسعار الكهرباء، المياه، مقابل خدمات الصرف الصحي، مقابل خدمات النظافة وتكلفة خدمات الهاتف وذلك بالنسبة لقاطني المناطق الشعبية والفقيرة في نفس الوقت الذي يجب فيه زيادة أسعار تلك الخدمات بمعدلات تصاعدية على المواطنين القاطنين في المناطق الراقية والمنتجعات ومناطق الترفيه ومناطق السكن الاستثماري في المدن الجديدة. كما يكون من المنطقي توفير خدمات المواصلات العامة مجاناً لفئات المواطنين المستحقين للدعم وإثبات ذلك من خلال بطاقات تصدر من هيئات التأمين الاجتماعي.

وحيث حصلت الدولة على فوائض التأمينات الاجتماعية والتي يقدرها البعض بما يزيد عن 300 مليار جنيه، فإن العدالة تقتضي احتساب فائدة على تلك الأموال حسب المعدلات السارية التي يحددها البنك المركزي على الإقراض [باعتبار الدولة مقترضة لهذه الأموال]، واستخدام حصيلة هذه الفوائد في سداد جانب من تكلفة دعم الفقراء ومحدودي الدخل بمختلف صوره.

إن التوجه الأفضل في التعامل مع مشكلات الفقر ومحدودية الدخل هو العمل على تمكين المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل والعاطلين عن العمل ومساعدتهم في ممارسة أنشطة وأعمال منتجة للدخل وذلك من خلال إحداث مشروع وطني شامل لمواجهة الفقر يتولى إدارته وتنفيذه الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني. لقد كان هدفاً رئيسياً من إنشاء الصندوق هو المساعدة في تخفيف الآثار الناتجة عن برنامج الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، ولكن التجربة حتى الآن تشير إلى أن الصندوق لم يتمكن من إحداث التأثير المستهدف في مجال معالجة الفقر حيث اعتمد في الأساس على تقديم قروض للشباب الباحثين عن عمل من دون تأهيلهم وإعدادهم لإنشاء وإدارة المشروعات التي حصلوا على

القروض من أجل إقامتها. ومن هنا كانت نسبة التعثر في سداد أقساط القروض واحدة من أهم المشكلات التي واجهها الصندوق. والحل الأفضل هو كما حدث في باكستان عندما أنشأت ما يشابه الصندوق الاجتماعي بتمويل من البنك الدولي، ولكن الفرق أن الصندوق الباكستاني اعتمد أسلوب تكوين شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني التي تتولى في مختلف المناطق الريفية والحضرية الفقيرة إدارة مشروعات تنموية تستخدم الفقراء والعاطلين وتمنحهم فرصاً مأمونة لزيادة دخولهم بطريقة قابلة للاستمرارية. ونحن نتصور أن الشراكة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والتي يتم اختيارها للمشاركة وفق معايير موضوعية منضبطة هو سبيل مهم لتوفير مجالات للعمل في مشروعات صغيرة ومتوسطة يقوم على إدارتها متخصصون بما يخلق فرصاً للعمل وتنمية الدخل لأبناء المجتمع المحلي الذي توجد به تلك المؤسسات المشاركة.

من جانب آخر، فإن إنشاء صندوق وطني للتنمية البشرية يقوم على توفير فرص التدريب والتأهيل وإكساب المهارات وتطويرها يسهم في تمكين الشباب من الباحثين عن عمل في اكتساب القدرات والجدارات والمهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل ويفتح أمامهم أبواب العمل المنتج، كما أنه يزودهم بالإمكانيات التي تسمح لهم بدء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بالاستفادة من القروض التي يوفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية بإشراف مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يجعل مشروعاتهم أقل تعرضاً للمخاطر الناشئة عن عدم الدراية بأصول الإدارة ومسئولياتها، ويجعل احتمالات نجاحها أكبر. ويتم تمويل صندوق التنمية البشرية في الأساس من مساهمات شركات قطاع الأعمال الخاص حيث تخصص كل شركة نسبة يحددها قانون إنشاء الصندوق من أرباحها القابلة للتوزيع ومن دون اعتبار تلك المساهمات من أنواع التكاليف واجبة الخصم عند تحديد وعاء الضريبة بالنسبة لتلك الشركات.

ولعل البعض قد يتساءل ومن أين للحكومة بالمال اللازم لتمويل مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية في نفس الوقت الذي ستتعرض فيه إلى نقص في الإيرادات العامة نتيجة تنفيذ مقترحاتنا بالإعفاء من الضرائب وتخفيض الرسوم والضرائب غير المباشرة وزيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات وغير ذلك من المقترحات التي أوردناها. والسؤال جدير بالإجابة وهي ترتكز على ترشيد الأداء الحكومي وضبط تكلفته ووقف كافة أشكال الإسراف والتبذير وإهدار الموارد الوطنية وذلك بأن تعيد الدولة النظر في موازنات بعض الجهات السيادية والتي لا تناقش في مجلس الشعب حين عرض مشروع الموازنة العامة للدولة، ويقيني أنه يمكن تحقيق وفورات هائلة بخفض الإنفاق في تلك المؤسسات السيادية ولو بنسبة 10% فقط سنوياً وتوجيه هذا الوفر لتمويل مشروعات القضاء على الفقر كما اقترحناها. كما يمثل ترشيد المشتريات الحكومية عامة والتصرف في المخزون الراكد لدى وحدات الجهاز الإداري للدولة والتي تقدر بما لا يقل عن 20 مليار جنيه مصدراً مهماً لتوفير التمويل اللازم لبرامج ومشروعات تنمية دخول الفقراء ومحدودي الدخل.

وتعتبر تنمية الزراعة المصرية وتوجيه الاستثمارات الخاصة الجديدة سواء الوطنية أو الأجنبية نحو مشروعات التنمية الزراعية العملاقة وما يترتب عليها من التصنيع الزراعي أحد أهم مصادر توفير الموارد الوطنية التي تستنزف في استيراد القمح والحبوب الزيتية وغيرها من الاحتياجات الغذائية للمواطنين. إن تنمية الزراعة المصرية والاهتمام بالثروة الحيوانية وتطوير مصايد الأسماك من كافة المصادر المائية الطبيعية من بحار وأنهار وبحيرات مصرية وكذلك بتطوير عمليات الاستزراع السمكي واستخدام الأساليب العلمية والتقنية الحديثة كفيل بخلق مجالات للعمل المنتج وتنمية مصادر الدخل لملايين المواطنين، في ذات الوقت تخفيف أعباء وتكاليف استيراد اللحوم والأسماك والدواجن وغيرها من الاحتياجات الغذائية للمواطنين.

ويعتبر وقف نزيف الخسائر والإنفاق غير المبرر على المؤسسات الصحفية والمنظومة الإعلامية الحكومية من أهم مجالات ترشيد الإنفاق العام التي تسمح بتوفير مصادر مهمة لتمويل مشروعات القضاء على الفقر وما يتبعه من مشكلات الأمراض والبطالة وتدهور خصائص السكان التعليمية والصحية وانهيار قدراتهم ومهاراتهم في العمل.

إن الغاية الأساسية هي تحويل الفقراء ومحدودي الدخل والعاطلين

عن العمل إلى قوى منتجة بإكسابهم المهارات اللازمة لاكتساب دخول حقيقية،

وفي تلك الحالة ستتمكن الحكومة من إلغاء الدعم بنوعيه السلعي والنقدي

من دون مخاطرة حيث لن يكون أبناء مصر في حاجة إليه.

وعلى الله قصد السبيل

2008

100. ليس بالقانون وحده تتصلح الأمور!

تنحصر أغلب محاولات الإصلاح والتطوير التي تمارسها الحكومة في إصدار التشريعات المنظمة للمجالات المراد إصلاحها أو تطوير وتحديث التشريعات القائمة فعلاً، والاكتفاء بذلك عن التعامل مع باقي العناصر والعوامل المسببة للمشكلات والاختناقات التي يشكوا منها الناس مطالبين بالإصلاح والتطوير.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك الانحصار التشريعي في الإصلاح، محاولات تطوير شئون وقواعد الوظيفة العامة والإصلاح الإداري، وتطوير الإدارة المحلية، والتعليم، والضرائب والجمارك إلى جانب كثير من مجالات الحياة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد، والتي صدرت لها قوانين جديدة متعددة أو تعديلات لقوانين قائمة من دون استكمال حلقات الإصلاح سواء بالتعديل الهيكلي للمنظمات المختصة بالتنفيذ، أو تدبير الموارد المالية والتقنيات الحديثة اللازمة لتحسين الأداء. كما لم يتم جهد واضح في تطوير الكفاءات البشرية والقيادات الإدارية بتلك المنظمات بما يتناسب مع أهداف التشريع ومقتضياته، فبقيت الأمور على حالها ولم تتحقق مستويات الكفاءة المرغوبة ولا شعر الناس بتحسن الخدمات التي تقدم لهم.

ويتضح الانشغال بالجانب التشريعي في برامج الإصلاح من تضخم قاعدة التشريعات السارية إذ بلغ عددها 680 تشريعاً، منها 11841 قانوناً ، بالإضافة إلى 11653 قرار رئيس الجمهورية وما يعادله، و2227 قرار مجلس الوزراء وما يعادله، و 23933 قرارات وزارية، و 3720 قرار محافظ وما يعادله، و507 أوامر عسكرية، وذلك بحسب موقف النمو التشريعي في يونيو 2008 المعلن على موقع " البوابة القانونية" على شبكة الإنترنت.

وتبدو الحكومة الحالية هي الأكثر انشغالاً بإصدار القوانين وتعديلها حيث بلغ عددها 680 قانوناً خلال السنوات 2005 – 2008 بمتوسط 170 قانوناً سنوياً، منها قوانين لا بد من إصدارها سنوياً وتتعلق بربط الموازنة العامة للدولة وموازنات الجهات الحكومية المختلفة. ومن أهم القوانين الصادرة في عام 2008- مثلاً - والتي أثارت جدلاً شديداً، القانون رقم 190 بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005 والذي ما لبث أن تبعه إصدار القانون رقم 193 بإضافة مادة جديدة إليه برقم 26 والتي ثار بشأنها جدل واسع سواء داخل مجلس الشعب أو في وسائل الإعلام ودوائر الرأي العام. كذلك القانون رقم 196 بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية، والقانون رقم 197 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1983 بشأن إصدار قانون المحاماة، والقانون رقم 126 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل، ثم القانون رقم 120 بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، وأخيراً القانون رقم 121 بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1973 وهو محل التركيز في مقالنا اليوم.

والقضية الأساسية التي نطرحها اليوم هي أن القانون - على أهميته وضرورته كأداة لتنظيم المجتمع وترتيب الحقوق والواجبات وضمان العدالة للجميع - إلا أنه ليس كافياً لتحقيق أهداف الإصلاح وأمنيات المجتمع في تطوير الحياة وتحسين حال الوطن والمواطنين. إن القانون -وأؤكد برغم أهميته وضرورته وبرغم ما قد يكون عليه من دقة الصياغة وكفاءة القائمين على إعداده وإصداره - لا يعدو أن يكون عنصراً في منظومة ينبغي أن تتوازن وتتكامل عناصرها حتى يكون لها تأثير في إعادة صياغة المجال الذي صدر القانون بشأنه. ولا شك أن إدارة المجتمع وأي مجال من مجالاته العديدة، تحتاج إلى جانب القانون المنظم إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية وهي الموارد البشرية المدربة ذات القدرة والكفاءة والرغبة في العمل والإنجاز، والقيادة الإدارية القادرة على توجيه الموارد المتاحة ومواجهة الصعاب والتحديات وتحقيق إنجازات

يرضى عنها المستفيدون من خدمات المرافق القائمين على إدارتها وغيرهم من المتعاملين معها. كذلك يحتاج إصلاح وتطوير الأداء في أي مجال إلى الأموال والتجهيزات والتقنيات المتناسبة مع حجم الأداء المستهدف ومستوى الأهداف المرغوبة. وتعتبر المعلومات الحديثة وتقنياتها المتجددة القائمة على استخدام الحاسبات الآلية وتقنيات الاتصالات من أهم العناصر اللازمة لضبط حركة الأداء وضمان توجيهه فيما يحقق الأهداف المرغوبة.

فإذا افتقدت محاولات الإصلاح والتطوير أحد أو بعض تلك العناصر المتداخلة وانحصرت في عنصر التعديل التشريعي، فقد غاب عنها الضمان الأساسي لنجاحها وتحقيق الغرض منها، وذلك برغم تميز التشريع وضرورته.

وإذا نظرنا في بعض مواد القانون رقم 121 لسنة 2008 من زاوية مدى احتمال نجاحها في ضبط المرور وتحسين الحالة في شوارع وطرق المحروسة، نكاد نتوقع ومن الآن، أن تلك الاحتمالات محدودة للغاية. فليست قضية انفلات المرور في شوارع وطرق مدن المحروسة والطرق الرئيسية بين المحافظات هي قضية غياب القانون المنظم بقدر ما هي قضية عدم توازن المنظومة المرورية وافتقاد عناصر مهمة لن يستطيع القانون وتعديلاته مهما كانت من براعة الصياغة أن تعوض عدم وجودها. ويؤكد هذا الرأي أن وجود قانون لتنظيم المرور منذ 1973 لم يمنع التجاوز والانفلات الحادث في الشارع المصري والذي تحاول الدولة علاجه بتعديلات القانون التي صدرت منذ أسابيع ونتعرض لبعض منها اليوم بالتحليل.

وعلى سبيل المثال، تنص المادة رقم 4 [بند 2] على أنه " لا يجوز الترخيص بالسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي يكون قد مضى على صنعها خمس سنوات بما فيها سنة الصنع، وذلك عند الترخيص بها لأول مرة، وكذلك لا يجوز الاستمرار في الترخيص للسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي مضت على صنعها عشرون سنة". والسؤال الذي يفرض نفسه هو.. ما هي آلية تنفيذ هذا النص

القانوني، وما هي فرص نجاحه في التطبيق؟ إن هذا القيد على عمر السيارة لا يتصل فقط بالجوانب التقنية والفنية المؤثرة في كفاءة السيارة، بقدر ما يعبر عن حالة اقتصادية عامة تحتم على المشتغلين في مجال خدمة نقل الركاب ضرورة استخدام تلك السيارات المتهالكة التي انتهى عمرها الافتراضي نظراً لضمور قدراتهم المالية وعدم توفر وسائل وآليات التمويل الميسرة التي تمكنهم من شراء سيارات أحدث وفق القانون. كما أن ركاب تلك السيارات المتهالكة من عامة الشعب ذوي الدخول المحدودة لن يستطيعوا تحمل تكلفة ركوب السيارات الأحدث حيث ستكون تعريفة الركوب بها أعلى بالضرورة. والمثال الواضح أمامنا هو تجربة تسيير سيارات تاكسي متطورة في القاهرة والإسكندرية والارتفاع غير العادي في تعريفة الركوب بها، ومن ثم ضآلة تأثيرها في الموقف العام لخدمة نقل الركاب واستمرار سيارات التاكسي القديمة والمتهالكة في السيطرة على هذه المجال.

كذلك قررت المادة رقم 6 من القانون حظر استيراد أو تسيير أو الترخيص بمقطورة يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى بعد نفاذ حظر تسييرها، مع استثناء مقطورات الجرارات الزراعية. والمهم في هذا الحظر - رغم سلامته وضرورته - هو كيف يمكن تحقيقه وما هي الإجراءات التالية اللازمة لمواجهة تأثيراته على صناعة نقل البضائع ومن ثم تأثيراته على تكلفة النقل وأسعار السلع المنقولة! إن أصحاب تلك المقطورات من الأفراد أو شركات النقل سوف يضطرون إلى تعديل شروط النقل وأسعاره لمواجهة الآثار المترتبة على إلغاء المقطورات والالتجاء بالتالي إلى زيادة أعداد السيارات المعدة لنقل البضائع أو تغييرها لاستخدام سيارات أكبر ذات تصميم يعوّض عن عدم وجود المقطورة، وكذا تعديل نظم التشغيل وإعادة هيكلة العمالة لمواجهة تلك الشروط الجديدة بكل ما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتشغيلية سوف تنعكس بالضرورة على تكلفة النقل ومن ثم أسعار السلع المنقولة يدفعها في النهاية المواطنون. فما هي الإجراءات والآليات التي

اتخذتها الحكومة -أو ستتخذها - لتفعيل هذا النص القانوني المستحدث في قانون المرور؟

ورغم اتفاقنا مع نص المادة رقم 66 التي تحظر على من كان واقعاً تحت تأثير خمر أو مخدر أن يتولى قيادة أي مركبة، وبرغم إدراكنا لأهمية وضرورة هذا الحظر، إلا أن السؤال الأهم هو .. ما هي آليات تنفيذه ومدى توفرها في الحالة المصرية ومع تطبيق القانون بعد أيام قليلة. ففي دول العالم المتقدم التي تطبق مثل هذا الحظر يزوّد رجال الشرطة بوسائل سريعة للكشف عن الخمر والمخدرات في نفس الموقع حيث يتم إيقاف السائق المشتبه به، فهل تم تدبير وتوفير تلك الأدوات وتجهيز أعضاء شرطة المرور بها؟

والطريف في القانون ما جاء في المادة رقم 70 من فرض غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف وخمسمائة جنيه على كل سائق مركبة أجرة مرخصة بالعداد أو بدونه امتنع عن نقل الركاب، أو تشغيل العداد، أو طلب أجراً أكثر من المقرر، أو نقل عدداً من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر، أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار المخصصة لمركبات الأجرة بدون عداد. ووجه الطرافة في هذه الغرامة أن النص – بدون توفير مقومات تطبيقه – سوف يخلق كثيراً من المشكلات منها على الأقل مشكلة توفير العدد اللازم من أفراد شرطة المرور في جميع أنحاء المحروسة لمراقبة مدى التزام السائقين بهذا النص – وغيره من الالتزامات التي فرضها عليهم القانون -، ومشكلة التعامل مع شكاوى الركاب ومنازعاتهم مع السائقين غير الملتزمين وضرورة توفير آليات اتصال سريعة في مختلف الأنحاء يتمكن من خلالها المواطنون من استدعاء شرطي المرور حين نشوء خلاف بينهم وبين سائقي سيارات الأجرة الممتنعين عن تنفيذ ما جاءت به المادة. ومن أطرف المشكلات هو ضرورة قيام السادة المحافظين ورؤساء المدن والأحياء بإعداد مواقف مخصصة لانتظار مركبات الأجرة بدون عداد! وماذا عن السيارات بعداد ومن أين

يستطيع المواطنون ركوبها، كذلك نتساءل لماذا لم ينص القانون على ضرورة إيجاد مواقف لسيارات الأجرة في مختلف المناطق والأنحاء كما كان الحال في المحروسة أيام الزمن الجميل؟

وإذا كانت المادة رقم 81 مكرراً [1] قد نصت على أن يعاقب قائدو المركبات التي تتسبب دون مقتضى في تعطيل حركة المرور أو تعويقها، بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه، فلا شك أننا نتساءل عن مدى تطبيق ذات المبدأ في حالات تعطيل المرور لفترات تصل إلى ساعات في حالات مرور مواكب كبار المسئولين من دون أن يكون للمواطنين حق الاعتراض مهما طالت فترة التعطيل بكل ما يترتب عليها من ضياع الوقت وتأخير الناس عن أعمالهم فضلاً عن تعرض حياة المرضى منهم للخطر بما يصل إلى الوفاة. وليس موقف تأخر طلاب الثانوية العامة عن امتحاناتهم ببعيد حين كان الرئيس في زيارة لمدينة 6 أكتوبر من أسابيع قليلة ! وهل نتوقع أن يطلع علينا أحد كتاب الصحف الحكومية بقصة عن تسديد الرئيس غرامة تعطيل المرور كما طلع علينا بقصة سداد الرئيس الرسوم الجمركية على صندوق التمر المرسل إليه من أحد الأمراء السعوديين؟

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يكفي النص في القانون على ضرورة وجود حقيبة الإسعافات الأولية وغيرها من التجهيزات الحيوية، بل يجب العمل على توفير الآليات والمنافذ التي يمكن للمواطنين أن يحصلوا منها على تلك التجهيزات بتكلفة معقولة وألا تترك كي تكون مجالاً للربح المغالى فيه من جانب فئة من التجار يسلبون مزايا القانون ويحيلونه إلى مصدر ثراء غير مبرر. وقد أحسن وزير الداخلية صنعاً حين قرر مد أجل تنفيذ الشروط الخاصة بحقيبة الإسعافات الأولية والمثلث العاكس للضوء مدة ثلاثة أشهر، ولكن الأحسن أن يتم – من خلال رقابة حكومية واعية – الاتفاق على مصادر توفير تلك التجهيزات وضبط أسعارها وضمان توفرها طول الوقت.

ونؤكد أننا لا نعترض على نصوص قانون المرور الجديد، بل نحن من أشد المؤيدين لما جاء به من تغليظ العقوبة على كثير من المخالفات التي تعتبر في حقيقتها أمراضاً اجتماعية ومظاهر للتخلف الثقافي تسيء إلى مصر وتعوق حركتها الاقتصادية، ولكننا نؤكد أيضاً أن القانون فقط لن يحقق المستهدف إلا إذا تضافرت مجموعة من العناصر لتوفير البيئة الصالحة لتطبيقه، في مقدمتها إعادة هيكلة الشارع المصري وتطبيق القواعد والأسس العلمية المتعارف عليها في العالم لتصميم الطرق وتنفيذها والإشراف على ضمان كفاءتها، كما أن من أهم متطلبات تفعيل قانون المرور الارتفاع بالمستوى الثقافي والمادي وتحسين ظروف العمل لرجال المرور، وذلك بتحسين رواتبهم وحوافزهم وتوفير وسائل انتقالهم إلى مواقع عملهم ومنها إلى بيوتهم، وتدبير إمكانيات لتوزيع وجبات خفيفة لمن تطول فترات خدمتهم وهو ما لا يعتبر ضرباً من الرفاهية بقدر ما هو ضرورة حتمية لإتاحة الفرصة لتطبيق القانون بكل ما احتواه من عقوبات وغرامات يمثل تجنبها مصدر إغراء لضعاف النفوس من المخالفين الذين قد يجدوا في سوء أوضاع رجل المرور ما يمكنهم من الإفلات بمخالفاتهم من دون الوقوع تحت طائلة القانون.

وعلى الله قصد السبيل

2008

101. ماذا نريد لمصـــر المحروسة؟ [5]

كانت كارثة تصادم قطاري بنها والمنصورة عند قليوب الاثنين الماضي [21 أغسطس 2006] قمة الدراما السوداء التي تحكي ما آلت إليه أحوال مصر التي طالما تغنينا بكونها " المحروسة". وبغض النظر عن كل ما يقال عادة في مثل تلك الكوارث من أنها نتيجة خطأ بشري كما سارع مسئولو هيئة السكك الحديدية إلى القول، أو أنها بسبب الإهمال ونقص الصيانة كما يكرر الخبراء عادة، أو كونها نتيجة قصور الاعتمادات المالية وفقر الهيئة وشح الدولة في تدبير الاعتمادات اللازمة للتجديد والتطوير كما يردد الوزراء المختصون في كل مرة، إلا أن الحقيقة الواضحة تبقى أن مؤسسات مصر ومرافقها وكياناتها الإنتاجية والخدمية وهياكلها التنظيمية والإدارية قد أصابها جميعاً الوهن والانهيار نتيجة سنوات طوال من سيطرة الفكر التقليدي على مقدرات البلاد وغياب الديمقراطية وافتقاد آليات التغيير وتداول السلطة.

إن مصر تمر الآن بمرحلة يمكن أن توصف بأنها الأصعب [إن لم تكن الأسوأ] في تاريخها المعاصر. فقد تكاثرت المشكلات وتعقدت وشملت كافة مجالات الحياة المصرية، وأصبح البحث عن طريق لإنقاذها مما هي فيه هو الهم الأكبر لأبنائها المخلصين الذين يدركون خطورة ما تمر به ويستبينون ما يمكن أن يؤول إليه حالها لو استمرت أوضاعها السياسية والاقتصادية على ما هي.

إن كارثة تصادم واحتراق القطارات ليست هي المصيبة الوحيدة التي يعاني منها فقراء مصر، بل امتد الانهيار إلى خدمات التعليم والصحة ومختلف الأجهزة الحكومية، وطال الفساد كثير من الإدارات المركزية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص وقطاع

---

[5] مقال نُشر في صحيفة "الأسبوع" عام 2006

الأعمال العام والمؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. إن الناس في مصر يعانون من انهيار المباني لفساد مواد البناء وتعطيل قرارات الإزالة للآيل منها للسقوط، ويعانون من سوء الحال في المدارس والجامعات والمستشفيات والوحدات الصحية الحكومية، ويتعرضون للابتزاز حين يضطرون للتعامل مع تلك المؤسسات في القطاع الخاص والتي لا تخضع عادة لرقابة ذات معنى من الأجهزة الحكومية المعنية. وتتبارى الحكومة مع أساطين القطاع الخاص في تحميل المواطنين مزيداً من التكلفة فنرى الجامعات الحكومية تقدم ما تسميه " برامج متميزة " لكي تحصل من المواطنين على رسوم دراسية تكاد تصل إلى مستوى الجامعات والمعاهد الخاصة من دون أن تكون هناك أي سمة من سمات التميز، ونرى المستشفيات الحكومية تتوسع في نظم العلاج بأجر أو ما تسميه العلاج الاقتصادي لتتفادى مسئولياتها الأساسية عن توفير الرعاية الصحية والعلاجية للمواطنين مجاناً أو بتكلفة رمزية حسب التزامها الدستوري، ونسمع وزراء يجاهرون بأنه لا مجال الآن للخدمات الحكومية المجانية ولا مكان "للبلاش". وتستلب موارد المصريين في مؤسسات صحفية وإعلامية يشار إليها ب"القومية" وهي في حقيقتها لسان الحزب الحاكم وحكومته ولا تعبر عن مصالح الشعب في كثير أو قليل وتهدر فيها مئات الملايين من أموال الناس دافعي الضرائب والباحثين عن فرصة عمل أو مسكن أو مجال للعلاج، كما تهدر آلاف ملايين الجنيهات في مشروعات فاشلة من دون أن تجرى لها دراسات جدوى أو تقييم اقتصادي وفني سليم، وتبنى المباني وتهدم وتهدر الفرص من دون مساءلة أو عقاب.

إن مصر في وضعها الحالي تفتقد السمة الرئيسية للعصر الذي نعيشه وهي التحولات الديمقراطية المتسارعة واتساع دوائر المشاركة الشعبية في بحث شئون الأوطان واتخاذ القرارات في كل ما يخص الوطن والمواطنين.

لقد انتهى عصر السيادة المطلقة لطبقة الحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترضاه أغلبية المواطنين. وفي نظم الحكم الديمقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء. ولو كانت مصر تعيش عصر الديمقراطية لما صار حالها إلى ما هي فيه الآن من هوان وتدهور وانهيار تنعكس كلها على مواطنيها الذين يعيش ما يقرب من نصفهم تحت خط الفقر. إن المواطنين أصحاب البلد لا يعلمون من أمور حكمها وإدارتها شيئاً، فالوزراء يعينون ويقالون من دون تفسير أو توضيح، والقوانين تسن وتعدل بغض النظر عن آراء ومطالب فئات الشعب المعنيين بها والمفروض أن تؤخذ آرائهم فيها، وحتى الدستور يرفض تعديله أو تجرى به التعديلات على هوى الحاكم ومن دون استشارة أصحاب البلد أبناء المحروسة.

إن المهمة الوطنية الأولى في مصر حالياً هي ضرورة العمل الوطني المنسق للخروج بالبلاد من أزمتها وتصحيح مسارها نحو مستقبل أفضل وذلك بتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع متطلبات الجماهير وتشوقها إلى الحرية والديمقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات وتعظيم الانطلاقات في مسيرة التنمية والتقدم.

المحاور الإستراتيجية للخروج بمصر من أزمتها

تنبع المحاور الإستراتيجية لإخراج مصر من أزمتها الحالية وإعادة وضعها على طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية، وكل ما يعتمل في المجتمع المصري المعاصر من أوجه الضعف والقصور التي نتجت عن سنوات طويلة انفرد فيها حزب واحد بالحكم وتعطلت خلالها الآلة الديمقراطية وتوقف تداول السلطة، وتكلست عبرها المفاهيم واهتزت القيم وفقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

كذلك تنبع تلك الأهداف من مطالعة ما حققته شعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

وتتوجه المحاور الإستراتيجية التالية لإعادة المسار المصري نحو المستقبل وبناء مصر جديدة تواكب حركة دول العالم المتقدم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً وثقافياً.

المحور الأول

إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصر ومتغيراته ويكرس حق المصريين في المشاركة الفاعلة في تقرير مصير الوطن ويوفر متطلبات أمن الوطن والمواطنين ويحقق السلام الاجتماعي المستدام، ويتم ذلك من خلال صياغة دستور جديد يعالج ثغرات ومثالب الدستور الحالي ويكرس مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السلطات اللانهائية للحاكم، على أن تتم صياغته

بواسطة جمعية وطنية منتخبة ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

المحور الثاني

إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسئوليتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحريتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تساهم بإيجابية في ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

المحور الثالث

تحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

المحور الرابع

تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية

والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

المحور الخامس

إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفعالية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

المحور السادس

تأكيد هوية مصر العربية الإفريقية الإسلامية، وتطوير وتنمية علاقاتها مع دول العالم العربي والإسلامي والدول الأفريقية بما يحقق المصالح المشتركة لمصر وتلك الدول ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

المحور السابع

استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال القرار المصري في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر.

مصر التي نريد

يحلم كل مصري ومصرية بمصر جديدة تتخلص من مشكلاتها التي أنشاها ورعاها الحكم الشمولي الغير ديمقراطي - الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى اليوم – حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس –

. ومصر الجديدة التي نحلم بها ونريدها ويجب أن نعمل من أجل تحقيقها هي التي تتمتع بالسمات التالية:

1. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على تعادل السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حـــــرة [الحكومة ورئيس مجلس الوزراء المنتخب]، ويتقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً، وذلك في ضوء تجربة طويلة مع النظام الرئاسي أثبتت أنه ليس الأفضل.
2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ويتجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تنحاز لمرشح دون غيره وبذلك يزيل آثار التعديل غير السوي للمادة 76 من الدستور الحالي وما نتج عنها من تقييد فرص الأحزاب – بخلاف الحزب الوطني الديمقراطي – والمستقلين في الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة وحصر فرص الترشح فيمن يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. كما نريد دستوراً يغير المادة 77 من الدستور الحالي ويحدد مدة رئيس الجمهورية في فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ويحسم مسألة تمثيل العمال والفلاحين في المجالس المنتخبة وما يمثله ذلك من إهدار المساواة بين المصريين فضلاً عن عدم وضوح تعريف من هو عامل ومن هو فلاح، وكذلك يحسم قضية مجلس الشورى ومدى الحاجة إليه أو إعطاءه دوراً تشريعياً ورقابياً واضحاً، وكذا قضية المجالس القومية المتخصصة ومدى الفائدة منها والحاجة إليها وجدوى النص عليها في الدستور.

3. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة بعيداً عن سيطرة وتجاوزات جهات الأمن والسلطة التنفيذية.
4. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وما قد يحل محله من قوانين يتغير اسمها ولكن تظل في الأساس سيفاً على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.
5. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.
6. احترام حقوق الإنسان المصري وتوفر ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.
7. إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.
8. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون

الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.

9. قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو يحصل على عضوية مجلس منتخب.

10. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة برنامج الخصخصة في جميع مجالاته ومحاوره، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها. كما تحافظ على أموال التأمينات الاجتماعية وتديرها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.

11. حكومة تواجه بحسم وعلم قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والخطورة الناشئة عنها من توجهات نحو التعصب والإرهاب والانقلاب على المجتمع وقيمه وأمنه، وتعمل وفق برامج واضحة لخلق فرص العمل المنتج لشباب مصر الباحثين عن عمل.

12. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا يخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية

وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير.

13. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته لا تتوقف على رؤى الوزراء المتعاقبين للتعليم وإنما تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم يختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.

14. القضاء على العشوائية وإعادة الانضباط إلى الشارع المصري وتأكيد الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري بالتربية والتعليم والتدريب ومن خلال وسائل الإعلام وبفرض الحوافز الإيجابية والسلبية المناسبة للقضاء على تجاوزات المواطنين.

وأخيراً قد يتساءل الكثيرون منا، هل يمكن تحقيق هذه الأحلام؟ هل من الواقعية أن نتصور إمكانية تحقيق هذه الصورة الزاهية لمصر الجديدة؟ وأجيب نعم يمكن وقد حققتها دول قبلنا، ولكن السبيل الوحيد هو الديمقراطية.

2006

102. رسالة إلى الحزب. . .حاكم المحروسة!

يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي الحكم في مصر المحروسة منذ قام نظام يوليو 1952 وإن كان تحت أسماء مختلفة بدأت بهيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ثم عندما تحولت المنابر إلى أحزاب في 1976 تسمى باسم حزب مصر العربي الاشتراكي، وأخيراً وبمبادرة من الرئيس السادات نشأ الحزب الوطني الديمقراطي وانتقل إليه أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي بعد أن اتخذوا قراراً بدمج حزبهم في حزب الرئيس الجديد.

وحيث يعقد الحزب حاكم المحروسة مؤتمره السنوي الرابع خلال الأيام القليلة القادمة، وانطلاقاً من اقتناعي بالدور الخطير الذي لعبه ذلك الحزب في كل ما وصلت إليه الحياة السياسية في مصر من انسداد، وما آلت إليه الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ترد وانهيار لا يستطيع أن يماري فيه أشد المتحمسين لذلك الحزب، فقد رأيت توجيه هذه الرسالة إلى أقطابه لأعبر لهم عما أشعر أنه تعبير عن آراء 77% من المصريين ممن لهم حق الانتخاب وامتنعوا عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2005 تعبيراً عن عدم اقتناعهم بما يقدمه الحزب الوطني الديمقراطي الذي يصف نفسه بحزب الأغلبية.

وبداية، وبصفتي معارضاً لسياسات وممارسات ذلك الحزب وما نتج عنها من ترد للحالة المصرية بشكل عام، أتساءل عن مغزى الشعار المرفوع في دعاياته عن مؤتمره السنوي الرابع بأنه" فكر جديد وانطلاقة ثانية نحو المستقبل" وهل يعني ذلك أنه كانت هناك انطلاقة أولى؟ وإذا كان ذلك كذلك فإلى أين وصلت بنا تلك الانطلاقة؟

ويأتي في مقدمة رسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة طلب أن يكون حزباً ديمقراطياً بالمعنى الذي يعكسه اسمه، فتيتم اختيار كل قياداته بالانتخاب الحر المباشر من

بين مرشحين متعددين، وأن تشغل كافة مناصبه لمدة محددة وإن جاز تجديدها فيكون التجديد لمرة واحدة وذلك على كافة المستويات التنظيمية.

واستكمالاً لصفة "الديمقراطي" التي يزين الحزب بها اسمه، ينبغي عليه أن يتبنى موقفاً ديمقراطياً بالنسبة لتكوين الأحزاب الجديدة وذلك بدفع حكومته إلى إلغاء لجنة شئون الأحزاب وما تشترطه من ضرورة الحصول على 1000 توكيل من 10 محافظات على الأقل على ألا يقل العدد عن 50 توكيل من كل محافظة، فضلاً عن تحكمها في القبول أو الرفض وما تمنحه لنفسها من سلطة منفردة في الحكم على برامج الأحزاب بالتمايز أو عدمه. ولعلي أطالب الحزب الوطني الديمقراطي بأن يطبق على الأحزاب الجديدة ما تمتع به هو نفسه عند إنشاءه، إذ لم يخرج الأمر عن قرار من الرئيس السادات في 6 أغسطس 1978 بإنشاء الحزب وتشكيل هيئاته بالتعيين، ومن ثم لم يطلب إلى مؤسسيه أن يجمعوا 1000 توكيل ولا تم عرض طلبه على لجنة حكومية لشئون الأحزاب. إن العدالة - ناهيك عن الديمقراطية - تفرض أن يكون تكوين الأحزاب بمجرد الإخطار من المؤسسين من دون أي إجراءات أو تعقيدات إدارية هدفها تعويق المسيرة الديمقراطية وتقييد الحركة السياسية في البلاد لصالح الحزب "الوطني الديمقراطي"!

من جانب آخر، ينبغي على الحزب الوطني الديمقراطي أن يؤكد الممارسة الحزبية الديمقراطية ويعلي من قيمة الالتزام الوطني لأعضائه ويغلبه على الالتزام الحزبي، وبذلك عليه أن يتبنى قضايا الوطن وما هو في صالح الأغلبية من المصريين لا أن ينحاز إلى مصالح أعضائه وممولية من رجال الأعمال.

ولعل موقف الحزب من قضايا الخصخصة وسكوته عن قضايا الفساد وترحيبه بالدور المتصاعد لرجال الأعمال في العمل السياسي واشتباك مصالحهم الخاصة بالمصلحة العامة كلها أمور ينبغي على الحزب الوطني الديمقراطي أن يحدد موقفه منها ويعلن هذا الموقف بصراحة وشفافية.

إن موقف الحزب المساند لإغلاق ملفات مهمة كانت مطروحة على مجلس الشعب مثل تقرير لجنة تقصي الحقائق في كارثة العبارة السلام 98 وعدم مناقشته لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات واتجاهه لسد الطريق أمام مناقشة الاستجوابات التي يتقدم بها نواب من غير أعضائه، كلها ممارسات لا تدل على الالتزام الوطني بقدر ما تؤكد انحياز الحزب لمصالح الفئة المسيطرة من أعضائه من رجال الأعمال.

وفيما يشبه أحلام اليقظة، أتمنى أن يرسي الحزب قواعد الديمقراطية ويؤكد قيم الانتماء الحزبي في تعامله مع الأعضاء المنشقين عنه لعدم ترشيحهم في الانتخابات بألا يعود ويضمهم إلى عضويته بعد أن يفوزوا بعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى كمستقلين. إن ممارسة الحزب الوطني في هذا الخصوص تعطي أسوأ مثل للانتهازية السياسية والضرب بعرض الحائط بالقيم والقواعد الديمقراطية السليمة.

كما أتصور أنه بمقتضى الشفافية والديمقراطية - وكما تعلن الأحزاب الديمقراطية في العالم عن مصادر تمويلها وتنشر ميزانياتها - ، فإن الحزب الوطني الديمقراطي مطالب بأن يكشف حجم الأموال المتاحة له ومصادرها ومجالات إنفاقها. وفي هذا الصدد ينبغي أن يوضح الحزب مدى استفادته من الإمكانيات والموارد الحكومية مثل المقار التي يشغلها، والصحف "القومية" التي تتحدث باسمه وتدافع عن مواقفه، ووسائل الإعلام الرسمية ومدى توظيفها لخدمة أهدافه - بينما الأصل فيها أن تكون منابر لكل الأحزاب والقوى السياسية والمواطنين على اختلاف توجهاتهم السياسية - وأن يتحمل الحزب تكلفة هذه الإمكانيات الحكومية المسخرة لخدمته متميزاً في ذلك عن كافة الأحزاب الأخرى، وأن يسدد ما عليه للدولة من مستحقات متراكمة نظير الكهرباء والتليفونات وغيرها من الخدمات التي يحصل عليها من الأجهزة الحكومية.

ويرتبط بقضية اختلاط المال العام بأموال الحزب، اختلاط الحزب ذاته بأجهزة الدولة مما يوجب أن ينفصل الحزب عن الدولة ويمارس دوره كحزب سياسي شأنه شأن

أي حزب آخر. إنني أطالب بإنهاء التداخل الشديد بين الحزب وأجهزة الدولة والناشئ عن عدم الفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة واعتياد الحزب على البقاء في السلطة رغم أنه لم يتضح أبداً أنه له دور فاعل في تشكيل الحكومات التي جرى الحزب على تسميتها ب" حكومات الحزب".

كذلك ينبغي أن يتحرر الحزب من ذلك التوجه المتصاعد بتمكين رجال الأعمال من مناصبه – بدون انتخابات- وتوزيرهم في حكومة الحزب ووضعهم في وزارات تتشابك مجالات اختصاصها مع مصالحهم الخاصة ومجالات أعمال شركاتهم، مما يثير الشبهات حولهم ومدى استفادتهم شخصياً من خلال شغلهم تلك المناصب الوزارية.

ويكثر الحديث الآن عن التعديلات الدستورية التي يعد الحزب الوطني الديمقراطي لإنجازها خلال الفترة القريبة القادمة وكيف أنها تكرس مصالح الحزب ورغبته في الهيمنة والسيطرة على الحكم من دون إتاحة فرص متكافئة لغيره من الأحزاب أو القوى السياسية الموجودة على الساحة في البلاد. ورسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة، أن تكون نظرته للتعديلات الدستورية نظرة وطنية شاملة وليست حزبية ضيقة. إن الحزب يتجنب الحديث عن تعديل المادة 76 وتنقيتها مما أصابها من تشويه وعوار حين تم تعديلها في فبراير 2005، والمادة 77 التي ينبغي تعديلها لوقف الرئاسة الأبدية لرئيس الجمهورية وتحديد مدة الرئاسة وحصرها في فترتين فقط كما يتجه إلى ذلك غالبية الرأي العام المصري.

إن الأمر بالنسبة للمادة 77 لا يتعدى تغيير حرف واحد من كلمة " لمدد" لتعود كما كانت " لمدة". إن الحزب إذا أراد أن يكون له دور وطني مشهود، عليه الدعوة إلى مؤتمر عام تشارك فيه جميع الأحزاب سواء منها المرخصة أو التي لا تزال تحت التأسيس وكافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية، وذلك لبحث كافة الجوانب المتعلقة بتعديل الدستور الحالي أو تنحيته جانباً وإعداد

دستور جديد يحقق الديمقراطية السليمة ويقوم على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وتأكيد حق المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس التشريعية واختيار رئيس الجمهورية ونائبه وأيضاً رئيس مجلس الوزراء من خلال الانتخابات المباشرة عن طريق الصناديق الزجاجية الشفافة ومن دون أي تدخلات إدارية أو أمنية من قبل السلطة التنفيذية.

إن ما تشهده البلاد الآن من مشكلات اقتصادية متصاعدة تتمثل في ازدياد نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، والنسب المتزايدة للبطالة سواء الظاهرة والواضحة أو البطالة المستترة المتمثلة في ملايين العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وما تعانيه مصر من تبديد للموارد الوطنية والهرولة في بيع شركات قطاع الأعمال العام، والاستيلاء على فائض أموال التأمينات الاجتماعية - من دون استطلاع آراء من يملكونها وهم جموع الشعب - ،وتفاقم مشكلات عجز الموازنة والدين المحلي العام فضلاً عن المديونية الخارجية، كل ذلك يتحمل مسئوليته الحزب الوطني الديمقراطي وحكوماته التي سيطرت على الحكم طوال 25 عاماً، وعليه أن يقر بتلك المسئولية ويقبل حكم الشعب الحقيقي من خلال انتخابات تشريعية حقيقية تتم من دون تدخلات إدارية أو أمنية وتحت رقابة قضائية كاملة، وعلى أن تكون العملية الانتخابية بجميع مراحلها بعيداً عن سيطرة أو تدخل وزارة الداخلية.

وفي سياق مماثل، أطلب من الحزب الوطني الديمقراطي أن يعلن قوائم بأسماء المعتقلين وأسباب اعتقالهم وهل كان ذلك بأحكام قضائية؟ إن الديمقراطية تقضي بعدم اعتقال المعارضين للحزب الحاكم وعدم تكميم الأفواه وتعقب المخالفين في الرأي أمنياً هم وعائلاتهم. هل نتوقع أن يعلن الحزب في مؤتمره القادم موقفه الواضح من هذه القضية؟

وأنتقل في رسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة إلى منطقة مهمة تتصل بورقة المناقشة التي أعلن الحزب أنه سيناقشها في مؤتمره السنوي الرابع والرامية إلى بلورة رؤية مصرية لمستقبل الشرق الأوسط، وأسأل أقطاب الحزب أن يبينوا موقف الحزب من القضايا التالية:

1. ماذا يعني الحزب بإعادة إحياء مسار التسوية، وهل يكون ذلك وفق الأجندة والشروط الإسرائيلية- الأمريكية؟ وما هو الموقف المصري في تلك التسوية، وهل تتضمن التسوية تقنين ما قامت وتقوم به إسرائيل من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وزرع المستوطنات في الضفة الغربية والاستمرار في اقتطاع أراضي الفلسطينيين وإقامة الجدار العازل؟ وهل يوافق الحزب على ممارسات إسرائيل غير المشروعة باختطاف المسئولين الفلسطينيين واعتقال وزراء وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين انتخاباً ديمقراطيا؟
2. كذلك أسأل ما موقف الحزب الوطني من المقاومة اللبنانية وهل يوافق على تجريد حزب الله من سلاحه؟ هل لا يزال الحزب يعتبر ما قام به حزب الله مغامرة غير محسوبة؟ هل الحزب على استعداد للتعامل مع حزب الله باعتباره جزء من البنية السياسية في لبنان بما له من ممثلين في مجلس النواب ووزراء في الحكومة؟
3. ماذا يعنيه الحزب حين يتحدث عن إعادة صياغة أسس العمل العربي، وما هي الأسس الجديدة المقترحة من جانبه، وما هي الآليات التي يزمع استخدامها للوصول إلى توافق عربي حول تلك الأسس المعاد صياغتها؟ وحين يستخدم الحزب وصف " العربي" هل يقصد النظم الحاكمة العربية أم الشعوب العربية؟ وما هي فرص مناقشة تلك الأسس المقترحة للعمل العربي الجديد على نطاق شعبي واسع في مختلف الدول العربية؟
4. أما فيما يخص مسألة إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهل ينطلق الحزب في تلك العملية من منظور حزبي أم وطني؟ وكيف يتعامل الحزب في ذلك

مع مواقف أمريكا المعلنة والمشاهدة حول تأييدها العدوان الإسرائيلي على لبنان وانحيازها الكامل والصريح لإسرائيل ضد كل القيم الإنسانية، ومدى موافقة الحزب على مواقف أمريكا الداعمة لإرسال قوات دولية إلى دارفور والتدخل السافر في شؤون دولة مستقلة هي السودان على الرغم من الرفض القاطع للحكومة السودانية لقرار مجلس الأمن رقم 1706 والذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية وضغطت من أجل الموافقة عليه؟ هل يقر الحزب ما فعلته وتفعله الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؟ هل يدخل في اهتمامات الحزب بإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية البحث في مصير المصريين المحتجزين في معتقل جوانتانامو؟ هل لدى الحزب تفسير لتعليق الولايات المتحدة الأمريكية لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع مصر إلا أن تتم وفق شروطها؟ وكيف يرى الحزب التهديد المتكرر من جانب عناصر في الكونجرس الأمريكي بقطع المعونات الاقتصادية عن مصر إذا لم تستجب لما تطلبه أمريكا؟

5. وحين يتحدث الحزب في ورقته عن " تنامي النفوذ الإيراني وضبط التوازنات الأمنية في المنطقة" هل يشير بذلك إلى تبنيه الموقف الأمريكي في معالجة أزمة الملف النووي الإيراني؟ أم يسعى إلى تحقيق التوازن مع القوة النووية الإيرانية من خلال إحياء المشروع النووي المصري؟ وألا تثير مخاوف الحزب القوة النووية الإسرائيلية وتنامي نفوذها في المنطقة مدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية وتكالب كثير من الأنظمة العربية على تأييد مواقفها سراً وأحياناً علانية؟

وأخيراً، أتصور أن الحزب مطالب بإعلان موقف واضح وصريح وبلا مواربة من قضية التوريث التي تثير كثيراً من اللغط في أوساط المجتمع المصري بكافة فئاته. هل يفعلها الحزب الوطني ويعلن صراحة موقفاً ديمقراطياً يحسب له أنه لا توريث مطلقاً، وأنه مع تعديل المادة 76 من الدستور بحيث تتاح الفرص كاملة لكل من يرى في نفسه الكفاءة التقدم للترشح لمنصب رئيس الجمهورية؟

تلك كانت رسالة إلى الحزب حاكم المحروسة من مواطن يعارض توجهات ذلك الحزب وممارساته وفي نفس الوقت يأمل أن يطور الحزب نفسه ديمقراطياً ويقبل مبدأ أن يكون يوماً خارج الحكم ويمارس دور المعارضة. وإذ آمل أن يصدر عن مؤتمر الحزب إجابات مقنعة للقضايا التي أثرتها في رسالتي وغيرها من القضايا التي تشغل المواطنين جميعاً وفي مقدمتها قضية مستقبل مصر.

وبالمناسبة كنت قد توجهت بأسئلة مماثلة للحزب

في مقال نشر بجريدة الأهرام بتاريخ 15 سبتمبر 2002

بمناسبة انعقاد مؤتمره الأول والذي أطلق فيه شعار "الفكر الجديد"

ولم أتلق عنها رداً حتى اليوم.

وعلى الله قصد السبيل.

2007

103. ماذا نريد من رئيس الجمهورية القادم؟

يجتهد الكثيرون في مصر الآن في محاولة استقراء المستقبل بحثاً عن إجابة لسؤال أصبح يتردد على كل لسان في المحروسة.. من الرئيس القادم؟ ووجدنا عشرات من الأفراد والجماعات المهمومين بالشأن العام يتطوعون بترشيح شخصيات عامة لمنصب رئيس الجمهورية. كما وجدنا بعض الأحزاب تعلن عن استعدادها لمنح عضويتها لأشخاص بعينهم على أن يكونوا مرشحيهم للانتخابات الرئاسية! ومع تعدد الأسماء المطروحة كمرشحين محتملين للتنافس على منصب رئيس الجمهورية فإن أحداً ممن يرشحونهم لم يحاول أن يتعامل مع السؤال الأهم وهو ماذا يريد المصريون من رئيس الجمهورية القادم؟ إن المنشغلين بقضية الرئيس القادم لم يناقشوا أبداً المواصفات المطلوبة فيمن يتم انتخابه لمنصب الرئيس والتوجهات والقيم والأهداف التي ينبغي عليه الالتزام بها كي يحوز ثقة الناخبين ويفوز بالمنصب الأعلى في الدولة، ولا تساءلوا عن معرفته وإدراكه للمشكلات التي يعاني منها الناس وعن رغباتهم وأمنياتهم.

إن الأسس التي تقوم على أساسها عملية انتخاب رئيس الدولة في النظم الديمقراطية تتضمن ضرورة أن يعرض برنامجه على الناس وأن يتقبل أسئلتهم واستفساراتهم التي تصل لحد الرغبة في التعرف على أفكاره ومفاهيمه وجوانب من حياته الشخصية. وتلك الأسس والممارسة الديمقراطية ينبغي أن تكون هي أساس اختيار الرئيس القادم لمصر سواء كان الرئيس مبارك أو جمال مبارك أو أي مرشح آخر يقدمه الحزب الوطني الديمقراطي أو أي من الشخصيات العامة أو قيادات الأحزاب الأخرى الذين تنطبق عليهم الشروط التي جاءت بها المادة 76 الشهيرة من الدستور بعد تعديلات 2007.

وفي تصوري أن الرئيس القادم لمصر يجب أن يكون ملتزماً بالديمقراطية أسلوباً للحكم وأميناً على تطبيق عناصرها المحورية وهي سيادة القانون، التعددية

السياسية وحرية تكوين الأحزاب، والانتخابات الحرة النزيهة واعتماد التقنيات الحديثة في إدارة العمليات الانتخابية بعيداً عن تدخلات الإدارة الحكومية. كما ينبغي أن يعلن الرئيس احترامه لحقوق الإنسان والتزامه بإعلاء كلمة القانون وحماية استقلال القضاء، وتجنب استخدام قانون الطوارئ إلا في حالات الضرورة ولمدة محددة يعينها القانون.

نريد من رئيسنا القادم

ألا يكون فوق القانون وخارج نطاق المساءلة والمحاسبة البرلمانية والشعبية. إن الرئيس هو القدوة ويجب أن يكون مثالاً لشعبه في الالتزام بالقانون والخضوع للمساءلة عما يصدر عنه من قرارات وتصرفات. نريد من رئيسنا القادم ألا يقبل أن يكون هو المصدر الوحيد للتوجيهات التي يعمل وفقاً لها الوزراء والمسئولين كافة، بل نريد أن يصر على أن يتحمل كل مسئول مسئولياته وأن يبدع ويطور ويبتكر ويتخذ القرارات التي تتناسب مع ما يتمتع به من صلاحيات حتى ولو كانت تخالف رأي الرئيس أو توجيهاته طالما كانت هي الأفضل لصالح المواطنين.

نريد من رئيسنا القادم

لمصر أن يشرك الشعب معه في جهد وطني إيجابي لإيجاد صيغة جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتبنى الأفكار والمفاهيم الديمقراطية وتصوغها في دستور جديد يكون أساس إعادة بناء المجتمع المصري ويعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع ويبين خريطة توزيع الصلاحيات وحدود اتخاذ القرارات بين سلطات الدولة، كما يحدد المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية.

نريد من رئيسنا القادم

أن يقبل بالنظام البرلماني الذي يكون دوره فيه حكماً بين السلطات وراعياً لمشروع النهضة المصرية الذي تقوم بتنفيذه حكومة منتخبة ديمقراطياً وحائزة على ثقة المجلس التشريعي. نريد من الرئيس أن يقبل باقتناع حقيقي أنه يؤدي مهام منصبه لمدة محددة وسيأتي بعده آخرون. كما يجب أن يتقبل المعارضة باعتبارها جزءاً أساسياً من النظام الديمقراطي وأن أي حزب معارض له فرصة الفوز بثقة المواطنين ويمكن أن يشكل الحكومة . أي أننا ببساطة نريد أن يتقبل الرئيس القادم لمصر مبدأ أن يكون رئيساً سابقاً بعد أن ينهي مهمته التي اختاره الشعب لها سواء أمضى فترة رئاسية واحدة أو اثنين على الأكثر.

نريد من رئيسنا القادم

أن يكون رئيساً لكل المصريين وليس فقط لأعضاء حزبه، ونريده أن يتخلى عن رئاسة حزبه بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وأن يؤكد على فصل الحزب الحاكم عن الدولة ومنع الخلط بين القضايا الحزبية وقضايا الوطن ومصالحه. نريد أن يكون الرئيس القادم متواجداً معنا من دون حواجز، يزور المناطق الشعبية ويتعرف على أوضاع الناس وأحوالهم من دون تزويق ولا إعداد وتجهيز من الأجهزة، وأن يولي قضية العشوائيات اهتماماً جديراً بحجم المشكلة الكارثية وتأثيراتها السلبية على الأمن الاجتماعي. نريد الرئيس مستمعاً لشكاوى المواطنين مباشرة من دون وسطاء، وأن يكون على اتصال بمؤسسات المجتمع المدني وعلى تواصل مع وسائل الإعلام كلها سواء المؤيدة أو المعارضة له.

نريد من رئيسنا القادم

ألا يسمح بتزاوج السلطة والمال من خلال اقتراب رجال المال والأعمال من المواقع الحزبية وتعيينهم في مناصب وزارية. نطلب من الرئيس أن يُفعل الضوابط الدستورية والقانونية التي تحتم عليه وعلى الوزراء والمحافظين وشاغلي المناصب التنفيذية في الدولة أن يعلنوا بيانات الذمة المالية قبل شغل المنصب وبعد الخروج

منه وتفعيل قانون محاكمة الوزراء، ونريده داعماً لجهود ونظم وقوانين مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين وتعقبهم ومعاقبة من يساندونهم من المسئولين في الدولة.

نريد من رئيسنا القادم

أن يصارحنا ويتفق معنا على أسس النظام الاقتصادي لمصر المستقبل والمبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]، وقواعد إدارته بما يحقق التنمية الوطنية الشاملة ويؤكد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين ويرسي دعائم العدالة الاجتماعية. كما نريد من رئيسنا القادم أن يلتزم بالمحافظة على الثروة الوطنية وأصول وممتلكات الوطن ولا يسمح بالتفريط فيها تحت دعاوى الخصخصة وغيرها من مفردات أصحاب مذهب تقليص دور الدولة وإطلاق المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي بلا ضوابط.

نريد من رئيسنا القادم

أن يلتزم بالتوجه نحو اللامركزية وإعطاء الفرص الكاملة للخروج بمصر من الحيز الضيق الذي لا يتجاوز 7% من مساحتها، ودعم مشروعات الاستثمار الواعي والمخطط لكافة مصادر الثروة والإنتاج في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والتي تشكل ما يقرب من 60% من مساحة الوطن الكلية.

نريد من رئيسنا القادم

أن تكون قضية التعليم والبحث العلمي في قمة أولوياته من أجل إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. نريد من الرئيس أن يكون العلم هو أساس اتخاذ القرارات وأن تكون كلمة العلم والعلماء هي الفيصل في رسم السياسات ووضع الخطط وإقامة المشروعات.

نريد من رئيسنا القادم

أن يكون منحازاً بالفعل وليس بالقول للفقراء ومحدودي الدخل، وأن يرعى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية، ويدعم نظم ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وشبكة الضمان الاجتماعي.

نريد من رئيسنا القادم

أن يعمل معنا في صنع المستقبل وتحقيق اكتفاءنا الذاتي من الغذاء، والتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، واستعادة قلاعنا الصناعية في كفر الدوار والمحلة وحلوان سابق مجدها، وإعادة القطن المصري إلى مكانته العالمية التي فقدها، ونجاح جامعاتنا في تبوأ مركزاً متقدماً على قائمة أفضل الجامعات في العالم.

نريد من رئيسنا القادم

أن يلتزم بالعمل معنا في تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

وأخيراً نريد من رئيسنا القادم

أن يلتزم استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال القرار المصري في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر.

والله يوفق الجميع مرشحين وناخبين لاختيار من هو جدير برئاسة مصر العظيمة.

2009

104. ماذا يجري في المحروســـــــة؟

ماذا يجري في المحروسة هو السؤال الذي يتردد على ألسنة الجميع في مصر هذه الأيام. فالكل يتساؤل هل ما نشاهده ونقرأ عنه يومياً هي أحداث طبيعية أم أنها علامات على أوضاع غير مستقرة ومؤشرات على تصدعات خطيرة في بنية المجتمع المصري؟ وهل ما تكتب عنه الصحف يومياً هو تطور طبيعي في بلد عريق مثل مصر، أم هو أزمات عابرة توشك أن تنتهي؟ وفي خضم تلك التساؤلات يبرز دائماً سؤال يلح على الجميع، وهو أين الدولة من كل ما يجري؟ هل لا تزال سلطة الدولة واضحة وقابضة على زمام الأمور، أم أنها منشغلة بموضوعات محددة أكثر أهمية مما يحدث للمصريين كل يوم؟

وتشهد مصر كل يوم ألواناً من الأحداث والجرائم التي لا يتصور حدوثها إلا في مجتمع غابت عنه سلطة القانون فما بالنا ومصر تحت حكم قانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما؟ أليس قانون الطوارئ كما تقول الحكومة موجهاً لتجار المخدرات ومرتكبي الجرائم؟ فكيف لم تطبق أحكامه على الاقتتال الذي تم في قرية الكلافين في بنها وراح ضحيته العشرات من المواطنين منهم نساء وأطفال رضع؟

وكيف لا تطبق أحكام قانون الطوارئ على الذين قاموا بتسريب امتحانات الثانوية العامة وأسهموا في ضرب النظام التعليمي المصري في مقتل؟ وأين سلطة الدولة من كبار المسئولين الذين تم القبض عليهم بتهمة الاستيلاء على أراضي الدولة وأقاموا مشروعاً وهمياً في محافظة قنا؟ ونسمع عن مذبحة " ميت العطار" حيث قام المتهم الرئيسي بإطلاق وابل من الأعيرة النارية بصورة عشوائية، ونتساءل من أين تلك الأسلحة التي يستخدمها الأشقياء والمجرمين؟ وكيف لا تصل أيدي سلطات الأمن على مصادر توريد الأسلحة؟

وتتوالى أحداث الفساد ويحال 8 من مسئولي هيئة السد العالي للمحاكمة بتهمة تورطهم في شراء هيدروفيل مائي بمبلغ 4 ملايين جنيه للعمل في نقل الركاب والسياح ثم يتبين أنه غير صالح للعمل وأنه مجرد خردة؟

وتهتز مصر لأحداث إطلاق النار على محل المجوهرات في ضاحية الزيتون بالقاهرة وقتل من فيه، واختطاف القساوسة في المنيا، وكلها حوادث تدل بشكل أو بآخر على أن القائمين بها لا تهبهم سلطة الدولة ولا يخشون القانون أو القائمين عليه.

فماذا حدث في بر مص؟

لقد تزايد معدل تلك الحوادث وتنوعت بين وقائع القتل والسرقة والفساد بكل ألوانه، وما يسود الشارع المصري من انفلات يصل إلى حد إغلاق مجموعة من الأشقياء مدخل التجمع لخامس بالقاهرة الجديدة واعتراض سيارة تقودها سيدة ومعها أطفالها من دون أن يبدو أثر لأفراد الأمن، ولولا العناية الإلهية التي ألهمت تلك السيدة أن تنطلق بسيارتها غير عابئة بالمعترضين لكان مصيرها وأطفالها معروفا.

ونحن نرى أن تلك الحالة تعود في الأساس إلى عنصرين أساسيين؛

الأول، هو الضائقة الاقتصادية التي تأخذ بخناق الناس،

والثاني، هو التركيز على الأمن السياسي والانشغال عن الأمن بمفهومه العام.

إن مص "المحروسة" تعاني

تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها - بل وتهدد كيانها وبقاءها- وتصنع همومها وأحزانها، وفي مقدمتها ما يلي:

1. افتقاد المواطنين للحرية وتهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.

2. احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها على أسس ديمقراطية تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه رئيس الجمهورية بالقرار ويهيمن على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي وتضاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطـي، وتردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
4. استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلاً عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب وهو ما يحتاج إعداده إلى عامين حسب تقدير رئيس الجمهورية.
5. تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين في المجالس المحلية وذلك بتأجيل انتخاباتها عن موعدها الذي كان مقرراً في شهر أكتوبر 2006لمدة عامين، مما يتيح الفرصة للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغير التركيبة السياسية فيها على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات في موعدها.
6. التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
7. استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس

الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

8. اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطنـي.
9. تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
10. انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من هوان وضآلة التأثير المصري في الموقف العربي والعالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن الذين تغتالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء. إن الدور المصري يبدو في أضعف حالاته حين التعرض للقضايا العربية المصيرية، وينحصر في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، وتبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان وإلقاء اللوم على المقاومة الإسلامية بأنها دخلت في مغامرة غير محسوبة، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.
11. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون

مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.

12. الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
13. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللا انتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.
14. إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها. ولعل أحدث النماذج في هذا الصدد إزالة الجراج متعدد الطوابق الذي أقامته هيئة السكك الحديدية في مواجهة مبنى محطة باب الحديد بحجة المحافظة على النمط المعماري لميدان رمسيس وإهدار مبلغ يفوق الخمسين مليوناً من الجنيهات من أموال شعب المحروسة.
15. تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه حسب التقديرات في أواخر عام ، 2006 وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

16.التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.

17.التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات

2008

105. ماذا يجري في الوفـــــــــد؟

- الهجمة الشرسة على الوفد

كنت اعتزم مواصلة الكتابة في موضوعات برنامج الوفد الانتخابي الجديد لأعرض للمواطنين أطرافاً مهمة من السياسات والأفكار التي يقدمها الوفد بديلاً عن سياسات الإفقار والانهيار الوطني الشامل التي يمارسها الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً والتي أوصلت البلاد إلى مستنقع غير مسبوق يشيع فيه الفقر والمرض والجهل، كما يتفشى الفساد وتهدر ثروات الوطن ويستنزف خيراته المتحلقون حول الحزب الحاكم من أصحاب المصالح والانتهازيين من كل شكل ونوع. ولكن ما جعلني أتحول إلى الكتابة عما يجري في حزب الوفد تلك الهجمة الشرسة التي تتبارى بعض الصحف والكتاب في توجيهها إلى الوفد مبشرين بأنه واقع في صراع وخلافات وأنه مهدد بالانقسام والانشقاق تكراراً لما حدث من قبل أيام 2006.

- قلق على الوفد من كاتب مخلص

وكان ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع بشكل مباشر مقال للأستاذ مكرم محمد أحمد في عموده بصحيفة الأهرام يوم الخميس 8 إبريل 2010 جعل له عنواناً " قلق على الوفد!" والذي بدأه برغبته في أن تنهي صحيفتا الوفد والمصري اليوم " خلافاتهما حول قضية احتمالات قيام تحالف أو توافق بين الحزب الوطني وعدد من الأحزاب المدنية في الانتخابات البرلمانية القادمة تسمح بدرجة أوسع من التمثيل لقوى المعارضة المدنية داخل مجلس الشعب."، ثم انتقل الأستاذ مكرم إلى توضيح أن " ما من شك في أن ضعف الأحزاب المدنية يشكل واحداً من أهم معوقات مسيرة الديمقراطية سواء كان ذلك بسبب التضييق الذي تتعرض له هذه الأحزاب من الحزب الحاكم أم نتيجة قصور وتقصير داخل الأحزاب ذاتها". ويبدي الأستاذ مكرم قلقه على ما وصفه بأنه " الصراعات الداخلية المتزايدة داخل عدد من هذه الأحزاب

منافسة على رئاسة الحزب ومراكز قيادته العليا التي ربما تهدد وحدة هذه الأحزاب في ظروف بالغة الصعوبة خاصة حزب الوفد الذي نأمل جميعاً في أن يحافظ على وحدته رغم المعركة القاسية المتوقعة صراعاً على رئاسة الحزب بين السيدين محمود أباظة وفؤاد بدراوي التي يرجو الجميع أن تكون معركة تنافس حضاري لا يترتب عليه قسمة الحزب."، وينهي الأستاذ مكرم عموده القيم متمنياً عدم تكرار المواجهات العنيفة التي حصلت في الأزمة السابقة بين نعمان جمعة ومحمود أباظة ليس فقط حفاظاً على حزب الوفد أكبر أحزاب المعارضة وأهمها، ولكن لأن تجربة الديمقراطية المصرية لا تتحمل انقساماً جديداً في حزب الوفد يهدد وحدته ويشل وجوده".

- حول فرية الصفقة

لقد حرصت على نقل تلك المقاطع المطولة مما كتبه الأستاذ مكرم محمد أحمد لأهميتها وما تعكسه من إخلاص وخوف على حزب الوفد ضمير الأمة والمعبر عن آمالها والقادر على أن يقدم البديل الآمن لسيطرة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً من دون أن يسمح بانفراجة ديمقراطية تلبي تطلعات المصريين ورغباتهم في الحرية والعدالة والمشاركة.

وأبادر بالقول أن الأستاذ مكرم قد عرض لقضيتين بالنسبة لحزب الوفد؛ الأولى هي تلك الفرية التي طلعت بها صحيفة المصري اليوم متبنيه ما جاء في مقال لأحد كتابها الذي أدعى وجود صفقة بين الوفد والحزب الوطني يحصل بمقتضاها الوفد على 23 مقعداً في مجلس الشعب في الانتخابات القادمة. ولم يتردد حزب الوفد بقياداته وأعضائه وصحيفته - وبقرار بالإجماع من المكتب التنفيذي للحزب صادقت عليه الهيئة العليا - في تفنيد تلك الكذبة واتخاذ الإجراءات القانونية بإبلاغ النائب العام حيث بدأت النيابة العامة في سؤال المنسوب إليهما نشر تلك الفرية، والأمر برمته بين أيدي قضاء مصر العظيم.

ويرى قادة الوفد وأبنائه أن ما حدث ليس اختلافاً بين صحيفتي الوفد والمصري اليوم، ولكنه وبالأساس افتراء واتهام صارخ يسيء للوفد وتاريخه العريق ويمس مصداقيته بين أعضائه وجماهير الشعب المصري جميعاً، بل وبين دوائر وأحزاب ديمقراطية ليبرالية في العالم كله ترى الوفد نموذجاً في قيادة حركة الشعب الواعي من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما أعلن قادة الوفد – وأيدهم في ذلك أعضاؤه جميعاً – أنه إذا كان هناك من سبيل إلى طوي تلك الصفحة فلن يكون ذلك إلا بتكذيب واضح وصريح واعتذار أوضح وأصرح من جانب المصري اليوم.

إن الوفد أكبر من أن تهزه فرية من كاتب يسعى إلى الشهرة، كما لا يضيره التعرض إلى أمثال تلك المحاولات المتوالية والمتكررة عبر تاريخه التي تصدر من أعداء الديمقراطية وأصحاب المصالح المدافعين عن استمرار الوضع الحالي للبلاد ليستمروا في نزف خيرات الوطن وإفقار أبنائه على النحو الذي آلت إليه الأمور مما لا يخفى على كائن ذي عينين. ويكفي مشاهدة جموع المواطنين يفترشون أرصفة مجلسي الشعب والشورى وحول مجلس الوزراء وفي جميع الأنحاء يتضررون من الفقر وتدني ظروفهم المعيشية وسوء حالة الخدمات التعليمية والصحية وانهيار المرافق العامة واختلاط مياه الشرب مع نواتج الصرف الصحي وانتشار الأمراض والأوبئة على نحو غير مسبوق.

إن الوفد يجاهد من أجل إقامة نظام ديمقراطي قوامه جمهورية برلمانية يكون الشعب فيها هو مصدر السلطات يختار حكامه في انتخابات ديمقراطية ويحاسبهم ويغيرهم إذا لم يفوا بوعودهم أو يلتزموا بقواعد اللعبة الديمقراطية.

ألا يكفي أهل الحكم الذين يثيرون الغبار حول الوفد أن يدركوا نتائج سياساتهم وسلبيات حكوماتهم التي تروي صحيفة الأهرام يوم الجمعة الماضي طرفاً منها حين تبشر المصريين أن هناك 400 ألف حالة سرطان كبد سنوياً بعد 10 سنوات من الآن وذلك بسبب فوضى المبيدات وفيروسات "سي" و"بي".

ألا يفزع أهل الحكم وهم يشاهدون سرطان الكبد – حسب رواية الأهرام – وقد انتقل من المرتبة الثانية عشرة بين الأورام التي تصيب المصريين إلى صدر قائمة السرطانات بين الرجال؟ ألا تثير تدني الحالة المعيشية لملايين المصريين الذين هم تحت خط الفقر قلق أهل الحكم فيتجهوا إلى نبذ سياساتهم التي بددت ثروة الوطن في برنامج مشبوه للخصخصة وأن يثوبوا إلى رشدهم ويتركوا مقاعد الحكم لمن يستطيع أن يقدم بديلاً أفضل لشعب مصر.

- هل هناك صراع داخلي في الوفد ؟

أما القضية الثانية التي أثارها الأستاذ مكرم محمد أحمد في مقاله القيم فهي القلق من أن تتحول المنافسة على رئاسة الحزب في الانتخابات القادمة إلى صراع يهدد وحدة الوفد ويشل وجوده. وأبادر إلى توجيه الشكر والتقدير لكاتبنا الكبير لحرصه على الحزب الأهم في تاريخ مصر الحديثة الذي نشأ بقرار الشعب وتفويضه لزعيمه الخالد سعد زغلول ورفاقه والمستمر متمسكاً بثوابته الوطنية لا يحيد عنها. كما أطمأن أستاذنا الكبير أن الوفد بخير وأن سنده الرئيسي هو ديمقراطيته التي تأسست معه منذ أول أيامه. إن الوفد تنظيم سياسي وطني يقبل الاختلاف في الرأي بين أعضائه، ولا يضيق بالتنوع الفكري بين قادته، بل ويستوعب التطورات الحديثة والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من دون أن يفقد هويته الوطنية أو تنشق صفوفه نتيجة تلك الاختلافات - ولا أقول الخلافات – والتي لا تفسد للود قضية بينهم.

إن ما يجري اليوم في الوفد هو تجربة ديمقراطية رائعة يتنافس من أجل الحصول على ثقة أعضائه الرئيس الحالي الأستاذ محمود أباظة وله سجله الناصع وخبراته السياسية وتواصله الإيجابي مع جموع الوفديين، والأستاذ فؤاد بدراوي العضو المؤسس في الوفد منذ 1977 والذي يعكس في فكره وتصرفاته مبادئ الوفد الأصيلة ورؤيته المتجددة. إن التنافس بين الرجلين لا يمثل أزمة في الوفد كما كتبت بعض

الصحف، ولا يعبر عن مشكلة يخشى الوفديون آثارها المدمرة، بل هي ممارسة ديمقراطية نزيهة يتبارى فيها الرجلان من أجل تقديم أفضل ما لدى كل منهما من خبرة ورؤى يرياها في صالح الوفد والوطن، والاثنان يتمسكان بثوابت الوفد ويرتبطان بتاريخه ويسعيان إلى تأكيد دوره الرائد في قيادة الوطن إلى مستقبل أفضل تزهو فيه الديمقراطية وتسوده العدالة الاجتماعية.

وسيكون الاحتكام يوم الانتخابات إلى صناديق التصويت الزجاجية الشفافة على مرأى ومسمع من الجميع وتحت إشراف حكماء الوفد ومحبيه من غير أعضائه – وهذا نهج الوفد دائماً -، ويومها سيكون الفائز بأعلى الأصوات هو أول من يتقدم لزميله في المنافسة بالشكر على معركة ديمقراطية تعطي المثل والأمل لمصر أن الوفد هو أول من يطبق ما يدعو إليه من ديمقراطية. كذلك لن يعتبر الوفديون أن من حصل على عدد أصوات أقل خاسراً، بل كان له شرف المشاركة في تجربة وفدية وطنية تعطي المثل والقدوة للآخرين، وسيواصل الرجل دوره في الوفد بأقوى مما كان قبل المنافسة الانتخابية انطلاقاً من إيمانه بأن الأشخاص زائلون، وأن الوفد باق في ضمير الأمة في حاضرها ومستقبلها، كما كان معبراً عنها في ماضيها منذ ثورة 1919 المجيدة.

• كلمة أخيرة

قالها فؤاد سراج الدين باشا في حديثه إلى إبراهيم البعثي والمنشور بمجلة المصور عام 1977 " أولاً نخطئ من يقول الآن بأننا نعيد الوفد القديم لأننا ندعو لقيام حزب جديد ببرامج جديدة تتفق مع ما طرأ على المجتمع المصري من تغيرات جذرية خلال ربع القرن الأخير، ولو أن الذين يهاجموننا الآن بالافتراءات الكاذبة والدعاوى الباطلة تريثوا قليلاً حتى يطلعوا على برامج الحزب الجديد إذا قدر له أن يقوم لكفوا أنفسهم مئونة هذه الحملة المسعورة . . . " . إن التاريخ يعيد نفسه والحملات ضد الوفد 2010 هي امتداد لحملات 1977 وما قبلها .

2010

106. متى يستقيل الوزير في المحروسة؟

شاركت في حلقة تليفزيونية حول موضوع استقالة الوزراء في مصر وذلك في ضوء ما صرح به بعض المسئولين حديثاً عن استعدادهم للاستقالة في حالة ثبوت مسئوليتهم عن حادثة اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي في قرية البرادعة بمحافظة القليوبية وما أدى إليه ذلك من إصابة أعداد كبيرة من المواطنين بمرض التيفويد.

وكان الانطباع السائد في المناقشات هو أن ثقافة الاستقالة ليست مقبولة في نظام الحكم في المحروسة منذ قيام نظام يوليو 1952، إذ أن عدد حالات الاستقالة عبر أكثر من خمسين عاماً لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة وكنت أنا شخصياً واحداً ممن استقالوا عام 1979 لخلاف مع رئيس الوزراء المرحوم دكتور مصطفى خليل ، وقبلها كانت استقالة الوزير إسماعيل فهمي والوزير محمد رياض لرفضهما مبادرة الرئيس السادات بالذهاب إلى القدس ثم تلاهما الوزير محمد إبراهيم كامل الذي اعترض على أسلوب الرئيس السادات في مفاوضات كامب دافيد، ثم استقال الوزير أحمد رشدي لاستشعاره المسئولية عن أحداث الأمن المركزي في فبراير 1986، ومنذ تلك الاستقالة لم يستقل وزير آخر حتى يومنا هذا!

وفي مداخلة للأستاذ سليمان جودة أوضح أن الاستقالة حتى في حالة قبولها فإنها تعلن للناس في صيغة إقالة، وهذا ما حدث بالنسبة لي فقد نشر خبر استقالتي من الوزارة في صيغة إعادة تعييني أستاذاً بكلية التجارة بجامعة القاهرة من دون الإشارة إلى أنني استقلت من الوزارة مما أحدث حالة من الارتباك بين الكثيرين الذين لم يفهموا كيف يعين وزير في وظيفة أستاذ، واضطررت إلى إرسال خطابات لكل من أعرفهم لتوضيح الأمر مرفقاً به صورة للخطاب الذي وصلني من الرئيس السادات يشكرني فيها على أدائي أثناء فترة الوزارة!

وقد كان رأيي أن ثقافة الاستقالة مرتبطة بنظام الحكم الديمقراطي حيث يكون اختيار رئيس الوزراء والوزراء ومن شاكلهم من المسئولين كالمحافظين ورؤساء الهيئات والمؤسسات الوطنية بالانتخاب الحر النزيه ومن ثم يستشعرون مسئوليتهم أمام من انتخبهم وهم الذين يملكون حق طرح الثقة بهم، ومن ثم حين يدرك المسئول المنتخب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وتنفيذ ما كلف به من مهام سيكون أولى به التقدم باستقالته من دون الانتظار حتى تتم إقالته واستبعاده بقرار من صاحب السلطة في النظم غير الديمقراطية.

وفي استعراض سريع لحالات الاستقالة في العالم الديمقراطي نجد أن توني بلير أعلن في مايو 2007 أنه سوف يترك منصبه في يونيو من نفس العام وذلك على خلفية هبوط شعبيته والانتقادات المرة التي وجهت إليه لدوره التابع لجورج بوش الابن في حربه على العراق . وكان الوزير في الوزارة البريطانية روبين كوك قد قدم استقالته من منصبه قبل ذلك احتجاجا على سياسة توني بلير بشأن العراق وانسياقه وراء القرار الأمريكي بشن الحرب من دون صدور قرار من مجلس الأمن. وتتوالى الاستقالات في الحكومة البريطانية الحالية منذ ظهرت فضيحة استغلال أعضاء البرلمان للمخصصات المالية المتاحة لهم لمباشرة أعمالهم ولكنهم استغلوها في أغراض شخصية وترتب على ذلك أن تقدم ثلاثة وزراء باستقالاتهم من حكومة جوردون براون ومنهم وزيرة المالية التي اتهمت باستخدام أموال البرلمان في تجديد منزلها ثم قامت ببيعه بعد تعديل بياناتها الضريبية بحيث تهربت من سداد ضريبة الأرباح الرأسمالية. ولم يكتف الوزراء البريطانيون بالاستقالة بل أن أحدهم دعا رئيس الوزراء براون أن يتقدم هو نفسه بالاستقالة حفاظاً على كيان حزب العمال وتفويتاً لفرصة أن يستغل حزب المحافظين المعارض الفضيحة ويحقق انتصاراً في الانتخابات المقبلة على حساب حزب العمال.

وفي جنوب إفريقيا استجاب الرئيس مبيكي لطلب حزبه وتقدم باستقالته من رئاسة الجمهورية حتى قبل انتهاء مدته القانونية، وفي الدانمرك سبق أن استقال وزير الدفاع في عام 2004 احتجاجاً على موافقة الحكومة على الحرب في العراق بادعاء كاذب أن صدام حسين لديه أسلحة للدمار الشامل. وشهد العام 2007 استقالة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي بعد أقل من عام واحد في منصبه، وتبعه تاسو فوكودا كرئيس للوزراء وما لبث أن استقال هو الآخر بعد عام واحد بالضبط، وكانت استقالة الرجلين لشعورهما بفقد التأييد الشعبي وفشلهما في تحقيق السياسات والأهداف التي ينتظرها المواطنون. وفي يناير من العام الحالي استقال رئيس وزراء إيسلندا وهي الدولة الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن 320 ألف نسمة وكان السبب أيضاً سوء الحالة الاقتصادية في البلاد. وتبعه في شهر فبراير رئيس وزراء لاتفيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق والتي حصلت على استقلالها عام 1991، وكان السبب المعلن للاستقالة هو سوء الوضع الاقتصادي للبلاد. وشهدت بلجيكا العام الماضي استقالة رئيس الوزراء بعد أربعة أشهر فقط من توليه المنصب وذلك لفشله في تحقيق الوفاق بين المواطنين المتحدثين باللغة الفرنسية والمتحدثين باللغة الهولندية فيما يتعلق بتعديلات دستورية مقترحة.

ولا تختلف الحالة في كثير من الدول العربية عنها في مصر إلا في النذر اليسير، ولعل من الاستثناءات في هذا الصدد هو استقالة وزيرة الصحة في الكويت د. معصومة المبارك لاستشعارها المسئولية عن وفاة شخصين في حادث حريق نشب في إحدى المستشفيات الحكومية، بينما احترق عشرات الأطفال في حضانات المستشفيات الحكومية المصرية وسجلت عشرات حالات الوفاة للمرضى الذين أجريت لهم عمليات جراحية بمستشفى جامعي من دون أن يفكر مسئول ما في الاستقالة.

وفي النهاية نأتي إلى السؤال المهم وهو لماذا لا يستقيل الوزراء والمسئولون في مصر؟ والإجابة أن الاستقالة معناها الخروج عن طاعة النظام والتصادم مع القيادة

السياسية صاحبة سلطة التعيين والإعفاء حسب المادتين 141 و143 من الدستور اللتين تحصران هذه السلطة في رئيس الجمهورية. وبالتالي فإن القضية ليست فقط أن يتقدم المسئول باستقالته بل أيضاً أن يتم قبول هذه الاستقالة. وقد ذكرّنا الأستاذ سليمان جودة أن الرئيس السادات حين وافق على قبول استقالة الوزير محمد إبراهيم كامل اشترط عليه ألا يذيع الخبر هو بل سوف يعلنه الرئيس شخصياً. ويكون السؤال المهم الثاني هو متى يستقيل الوزراء في مصر، وأجيب أن ذلك سوف يتحقق يوم يكون الشعب هو صاحب القرار في اختيارهم وسحب الثقة منهم، أي حين تحصل مصر على دستور يضع السلطة حقيقة في يد الشعب. والله المستعان.

2009

107. محاور تحقيق رؤية الرئيس مبارك لمستقبل مصر!

طرح الرئيس مبارك رؤيته لمستقبل مصر في خطابه أثناء الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الجديدة يوم السبت 21 نوفمبر 2009 معبراً عن أمله في بناء مجتمع يرسخ الديمقراطية وحقوق المواطنين وحرياتهم، ويوطد اللامركزية ويحقق تنمية متواصلة في الموارد وتطويراً متواصلاً في البنية الأساسية بما يجذب مزيداً من الاستثمارات ويخلق المزيد من فرص العمل والدخول للمواطنين. ويواصل الرئيس تصويره للمجتمع الذي يبشر به ويتمنى تحققه - خلال العشر سنوات القادمة وما بعدها - موضحاً أنه مجتمع يتمتع فيه المواطنون بمستوى أفضل من الخدمات ومستوى أفضل للمعيشة، ويتصدى بشجاعة لمشكلات زيادة السكان ويحقق تطويراً جذرياً للتعليم بجميع مراحله ويولي الأهمية الواجبة للبحث العلمي ليكون قاطرة للنمو وليقود حركة المجتمع نحو المستقبل.

ولا يستطيع أي مصري محب لوطنه إلا أن يتفق مع تلك الرؤية، ولكن يظل السؤال الأهم وهو ما السبيل إلى تحقيقها بحيث ينعم المصريون بآثارها على أرض الواقع؟ إن خطاب الرئيس لم يقدم توضيحاً لآليات تحقيق هذه الرؤية سوى بعبارة عامة "وأقول بكل الثقة والاقتناع إننا قادرون على تحقيق هذه الرؤية وهذا الحلم بفكر وسواعد المصريين، بشعب وضع أقدامه على الطريق الصحيح، وأثبت – بسجل مشرف عبر تاريخه – قدرته على قهر المستحيل عندما تتوحد طاقاته حول هدف قومي واحد من أجل الوطن". تلك العبارة لا تشير أبداً إلى آليات وإجراءات سيتخذها النظام الحاكم لتأمين انتقال المجتمع من حالته الراهنة إلى الرؤية المستقبلية، ولا تضمنت عبارة الرئيس توضيحاً للأولويات وبرنامجاً زمنياً لتحقيقها خاصة وقد حدد الفترة اللازمة لتحقيق تلك الرؤية بعشر سنوات – وما بعدها-!

لقد كان الرئيس محقاً تماماً وهو يقول في خطابه " إن مستقبل الأمم والشعوب هو جنين حاضرها بصعابه وطموحاته، وهو نتاج ما تقدمه أجيال الحاضر لأجيال الغد" ، أي أن النتائج تنبع من المقدمات، ولذا فإن استمرار المشهد السياسي الحالي في مصر على ما هو عليه لا يوفر البيئة المناسبة للتطور الديمقراطي وتحقيق الصورة المستقبلية التي تضمنها خطاب الرئيس. ونضيف أن ثمة تغييرات جذرية ينبغي على القوى السياسية في مصر أن تضغط في سبيل دفع النظام الحاكم إلى القبول بها حتى تتحقق البيئة الصالحة لتطبيق رؤية مصر المستقبل التي طرحها الرئيس والتي لا شك تحظى بقبول كل المصريين.

وتنقسم تلك التغييرات المأمولة إلى شريحتين؛ تغييرات عاجلة في الفترة القصيرة من الآن وحتى إجراء الانتخابات التشريعية في 2010 ثم الانتخابات الرئاسية في 2011 وهي التي نطرحها في مقال اليوم، وتغييرات تتم على مدى زمني أطول قد يستغرق فترة الرئاسة القادمة ونفصلها في مقال الأسبوع القادم إن شاء الله .

وتتبلور أهم التغييرات السياسية العاجلة في إطلاق حرية تأسيس الأحزاب وذلك بتعديل قانون الأحزاب بما يحقق إلغاء لجنة شئون الأحزاب وإسقاط الشروط التي يتضمنها القانون الحالي والاكتفاء بقيام الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار مع التأكيد على ألا يكون لها أي أساس ديني أو عسكري. ويواكب هذا التعديل التشريعي أن ترفع الأجهزة الأمنية يدها عن الأحزاب وتمتنع عن التدخل في شئونها، كما يجب إلغاء كافة القيود المفروضة على حركة الأحزاب وفعالياتها في الاتصال بجماهيرها والدعوة إلى برامجها!

كذلك يعتبر مطلباً للتغيير الديمقراطي العاجل إصدار قانون جديد لممارسة الحقوق السياسية يجعل الانتخابات التشريعية بنظام القوائم النسبية، ويؤكد استقلال الهيئة العليا للانتخابات باعتبارها هيئة مستقلة بذاتها - على غرار المحكمة الدستورية العليا – وذلك ضماناً لعدم تعرضها لأي شكل من أشكال الضغط

والتدخل من قبل السلطة التنفيذية أو تأثير الحزب الحاكم. ويتطلب تأكيد هذا الاستقلال النص على أن يتم تشكيلها من قضاة سابقين وشخصيات عامة غير حزبيين وعدم جواز عزلهم، وأن ينتخب رئيسها من بين أعضائها. ومن المهم أن ينص القانون الجديد على إجراء الانتخابات على مراحل وقد يقتضي ذلك تعديل المادة رقم 88 من الدستور التي تنص على أن يجري الاقتراع لانتحاب أعضاء مجلس الشعب في يوم واحد. ومن الضمانات المحورية لسلامة العمليات الانتخابية ومنع فرص التزوير فيها اتخاذ قاعدة بيانات الرقم القومي أساساً لبناء الجداول الانتخابية وتحديثها باستمرار واعتماد بطاقة الرقم القومي لإثبات شخصيات الناخبين عند التصويت، وكذا استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في كافة مراحل العملية الانتخابية حتى إظهار النتائج بما يضمن صحتها وامتناع فرص التلاعب فيها، وبما يسمح بمنح المصريين المقيمين بالخارج حق التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية .

وتستكمل إجراءات التغيير الديمقراطي العاجلة بضرورة تعديل المادة رقم 76 من الدستور لإزالة ما بها من عوار وتبسيط الشروط الواجب توفرها للترشيح في منصب رئيس الجمهورية وذلك باعتماد نص مقارب لما جاء في مشروع دستور 1954 بأن يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أب وجد مصريين وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية وألا يقل سنه يوم الانتخاب عن خمس وأربعين سنة وألا يزيد عن خمس وسبعين سنة. كما ينبغي تعديل المادة 77 بالنص على أن تكون مدة الرئاسة خمس سنوات وألا ينتخب أحد للرئاسة أكثر من مرتين.

ومن المهم أن تشمل التغييرات الديمقراطية قصيرة الأجل تعديل مواد الدستور من المادة رقم 137 وحتى المادة رقم 152 المتعلقة برئيس الجمهورية بغرض الحد من سلطات الرئيس وتمهيداً للتحول إلى نظام برلماني مع وضع الدستور الجديد.

إن تهيئة المشهد السياسي في الفترة القصيرة يتطلب وبكل الوضوح أن تضغط القوى الوطنية من أجل انتزاع وإطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام وتدفق المعلومات، والحد من سيطرة الحزب الحاكم وحكومته على وسائل الإعلام الرسمي وتدخلاتهما في الإعلام الخاص وتقييد حريته في تناول قضايا الوطن. كما ينبغي الضغط من أجل إطلاق حريات التعبير وخاصة الحق في التجمع والتظاهر السلمي والاحتجاج.

ويأتي في قمة التغييرات الديمقراطية العاجلة المطلوبة إلغاء حالة الطوارئ وتقييد حق الحكومة في طلب العمل بقانون الطوارئ، ويتطلب ذلك مراجعة المادة 179 من الدستور والتي تطلق يد الدولة في الافتئات على الحريات الشخصية وتلغي عملياً ما جاء في المواد 41 و44 و47 من تأكيد حماية الحريات الشخصية وحرمة المساكن وحريات التعبير وإبداء الرأي. ولعل ما يؤكد حتمية تلك المراجعة هو ذلك الموقف الأخير الذي شهد اقتحام أجهزة الأمن لمنزل المغفور له المستشار عبد الغفار محمد واعتقال ابنه بدون اتهام ثم إطلاق سراحه من دون تبرير أو بيان ماهية التهم الموجهة إليه ومدى ما أسفر عنه التحقيق معه – إن كان ثمة تحقيق قضائي قد تم – ناهيك عن عدم الاعتذار عن تلك الواقعة أو التصريح بأسباب ذلك التصرف المخالف للدستور، وكذا عدم توضيح ماهية المستندات والأوراق التي استولت عليها القوة المهاجمة لمنزل المستشار.

إن تفعيل تلك التغييرات الديمقراطية يتطلب تحالفاً وطنياً بين كافة القوى السياسية المعتبرة وهيئات المجتمع المدني والشخصيات العامة ذوي الاعتبار والمصداقية، وأن يتوافق المتحالفون على برنامج وطني للإصلاح السياسي والدستوري، ويمارسون كل آليات الضغط والتأثير على النظام الحاكم للاستجابة لمطالب الإصلاح والالتزام بتطبيقها تجنباً لسيناريوهات بديلة لفرض التغيير قد لا تحقق الصالح الوطني وقد تهدد أمنه واستقراره. وفي اعتقادي أن البرنامج الانتخابي

الجديد لحزب الوفد يوفر نقطة انطلاق مهمة يمكن أن يتم عليها هذا التوافق الوطني المنشود.

مرة أخرى وليست أخيرة، المستقبل الزاهر

تصنعه الشعوب الحرة التي تملك أمرها بيدها،

لذلك يدعو حزب الوفد لأن يعيد الشعب تملك الوطن!

2009

108. محاور رئيسة للإصلاح الوطني الشامل !

تموج الساحة السياسية المصرية في الآونة الأخيرة بكثير من الأنباء والتيارات المتناقضة. فهناك من يؤكدون قرب حل مجلس الشعب مستندين إلي تمرير قانون تخصيص أربعة وستين مقعداً للمرأة ولفترة دورتين فقط، بينما ينكر آخرون هذا الاحتمال لانتفاء الضرورة التي نص عليها الدستور لحل المجلس. كما يري البعض استحالة حل المجلس وإجراء الانتخابات التشريعية في غضون الأسابيع القليلة القادمة بينما لم تتم إعادة تحديد الدوائر الانتخابية بعد إضافة الدوائر المخصصة للمرأة. وكانت قيادات مهمة في الحزب الوطني ومجلس الشعب قد نفت أنباء حل المجلس ووصفتها بالشائعات، بينما نسب إلي قيادات أخري تأكيدها قرب قرار الحل. وسواء تم حل مجلس الشعب وأجريت الانتخابات التشريعية مبكرة أو استكمل المجلس مدته وتقرر إجراء الانتخابات في موعدها المقرر العام القادم، فإن القضية الأساسية المطلوب التصدي لها بكل حسم هي كيف تتم الانتخابات بما يضمن نزاهتها وتعبيرها بصدق وشفافية عن اختيارات المواطنين أصحاب الحق الأصيل في اختيار من يحكمهم. إن لب اللعبة الديمقراطية يكمن في فلسفة وأساليب إدارة العملية الانتخابية بدءاً من تحديد الدوائر وإعداد جداول الناخبين مروراً بتمكين مرشحي الأحزاب والقوي السياسية والمستقلين من تقديم طلبات الترشيح من دون موانع وإتاحة الفرص لهم للتواصل مع الجماهير بحرية، ثم تيسير عملية الاقتراع بعيداً عن التضييق الأمني وتدخلات جهات الإدارة، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج بحيادية وأمانة. وتستكمل اللعبة الديمقراطية بأن يكلف الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية الأصوات بتشكيل حكومة حزبية أو ائتلافية تتقدم للمواطنين ببرنامج تنفيذي يترجم برنامجها الانتخابي إلي واقع يلمسه الناس، وتكون دائماً خاضعة للتقييم والمساءلة الديمقراطية. لقد انتهي عصر السيادة المطلقة للحكام وأصبحت

صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترتضيه أغلبية المواطنين. وفي نظم الحكم الديمقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء. ولو كانت مصر تعيش عصر الديمقراطية لما صار حالها إلي ما هي فيه الآن من هوان وتدهور وانهيار تنعكس كلها علي شعبها الذي يعيش ما يقرب من نصفه تحت خط الفقر. إن المواطنين أصحاب البلد لا يعلمون من أمور حكمها وإدارتها شيئاً، فالوزراء يعينون ويقالون ويمنحون الأوسمة من دون تفسير أو توضيح، ثم تسند إليهم رئاسة بنوك وشركات لا يؤهلهم لها فشلهم في مناصبهم الوزارية ولا ما يقدم ضدهم من اتهامات بالفساد ولا كراهية المواطنين لهم، ثم يحصلون علي رواتب خيالية لا يمكن تبريرها للملايين من أبناء المحروسة المتعطلين والمرضي والباحثين عن مأوي. وبرغم أن دوائر الحكم لا تعترف بافتقاد الديمقراطية وتصر علي أنها قطعت أشواطاً مهمة علي طريق الإصلاح السياسي فضلاً عن الإصلاح الاقتصادي، فإن الغالبية العظمي من المواطنين لا يشعرون بهذا الإصلاح وتبقي المسئولية الوطنية أن يعمل المواطنون والقوي المجتمعية والسياسية من أجل تصحيح مسار الديمقراطية وتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع مطالب الجماهير وتشوقها إلي الحرية والديمقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات لتحقيق التنمية والتقدم. وثمة محاور سبعة لا بد من اكتمالها لإعادة وضع مصر علي طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة، وتنبع كلها من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية. كذلك تنبع تلك المحاور من متابعة ما حققته شعوب أخري من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية

والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

ويتمثل المحور الأول في إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصر ومتغيراته ويكرس المشاركة الفاعلة للمصريين في تقرير مصير الوطن وتوفير أمنه ورفاهيته، كما يحقق السلام الاجتماعي المستدام. ويتم ذلك من خلال صياغة دستور جديد يعالج ثغرات ومثالب الدستور الحالي ويكرس مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السلطات اللانهائية لرئيس الجمهورية الذي يجب تحديد مدة ولايته بفترتين كل منهما أربع سنوات فقط، علي أن تتم صياغة الدستور الجديد بواسطة جمعية وطنية منتخبة ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

ويتناول المحور الثاني قضية إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسئوليتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحريتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تساهم بإيجابية في ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية علي النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

أما المحور الثالث فيركز علي تحقيق انطلاقة تنموية كبري ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء علي الفقر. ويتعامل المحور الرابع مع قضية تغيير

وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل علي حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز علي تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز علي الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

ويؤكد المحور الخامس حتمية إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفاعلية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول علي فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

ويهتم المحور السادس بتأكيد هوية مصر كمجتمع يؤمن بالليبرالية ويبني علي أساس المواطنة وترجمة النص الدستوري الخاص بالمواطنة إلي واقع فعلي يعيشه المصريون مسلمين ومسيحيين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد الأخرى يتمتعون بذات الحقوق ويؤدون نفس الواجبات. أما المحور السابع والأخير فيتعامل مع قضية استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال قرار مصر في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وأن ينطلق فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر ويعمل علي إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول. إن الإصلاح الشامل مطلب وطني وضرورة لأمن مصر في حاضرها ومستقبلها، ولن يتحقق إلا بتوافر إرادة الإصلاح والخضوع لسلطة الشعب.

2009

109. محاولة لفهم مواقف وتصرفات الحكومة الذكية!

اتخذت حكومة دكتور أحمد نظيف لنفسها صفة " الذكية" منذ بداية تشكيلها في صيف 2004، وأشاعت عن نفسها أنها حكومة تستخدم التقنيات الحديثة وسوف تتحول بإذن الله إلى حكومة إلكترونية. والمنطق يقول بأن كل ما يصدر عن حكومة ذكية يجب أن يكون أيضاً ذكياً. ولكن الواقع يشهد بأن كثيراً من تصرفات وقرارات الحكومة الذكية ليس على قدر الذكاء المتوقع، بل أكثر ما يصدر عنها من قرارات وما تتخذه من مواقف يتسم بالغموض وانعدام الشفافية، ناهيك عن كونه ليس في التوقيت الصحيح.

الدقة في التوضيح وفي التخطيط

ومن سمات الأداء الذكي الإحاطة بالأمور والدقة في الإفصاح والتوضيح. ولكن بعض تصرفات الحكومة الذكية تفتقد تلك السمات. فقد نشرت صحيفة الوفد يوم الخميس 14 أغسطس الجاري تحقيقاً على مساحة صفحة كاملة بعنوان "فاسدون فوق القانون" تناول معلومات عن 3 أشخاص نسبت إليهم وقائع فساد خطيرة، وجاءت إشارة إلى علاقة ما بين نجل رئيس الوزراء وأحد المستثمرين الذي استولى على أراض مملوكة للدولة وحقق من وراء ذلك ثروة تصل إلى 5 مليارات جنيه – بحسب المعلومات التي أوردتها الصحيفة- وفور نشر التحقيق بادر المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بإرسال نفي قاطع لهذه المعلومة نشرته صحيفة الوفد في عددها الصادر في اليوم التالي الجمعة 15 أغسطس، وأكد المتحدث الرسمي في نفيه على ضرورة أن تتأكد الجريدة مسبقاً من المعلومات التي تنشرها وضرورة عدم نشر معلومات مرسلة غير مستندة إلى حقائق التي تستهدف المسئولين. ولم يشر الرد الرسمي من الدكتور مجدي راضي من قريب أو بعيد إلى الموضوعين الآخرين المنشورين في ذات الصفحة من الجريدة وأحدهما يتعلق بوقائع فساد في مترو الأنفاق ويشير إلى رئيس المرفق بالتورط فيها، وموضوع آخر يتعلق بوقائع فساد في

الشركة المصرية لتجارة الجملة التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية. فهل عدم تعرض دكتور مجدي راضي لهذين الموضوعين يعني أنهما صحيحان ؟ أم أن اهتمامه انصب فقط على ما يخص رئيس الوزراء حين أنهى رده بقوله" ونناشد عدم الزج باسم السيد رئيس مجلس الوزراء وأسرته في موضوعات ليس لها هدف سوى الإثارة"، ولا شك أن تعبير " نناشد" جاء ضعيفاً وأقرب إلى التوسل! وفي نفس السياق، نشرت صحيفة الوفد بعددها الصادر يوم 7 أغسطس الجاري موضوعاً جعلت عنوانه " اختفاء نجل وزير التنمية الاقتصادية بعد صدور حكم بحبسه 3 سنوات غيابيا"، ولم يصدر نفي أو تكذيب لما نشرته الصحيفة، ولم نقرأ رداً من وزير التنمية الاقتصادية أو المتحدث باسم وزارته تعقيباً على هذا الخبر، ويظل الأداء العام للحكومة الذكية في مواجهة مثل تلك الأمور بعيداً عن الذكاء!

ومظهر آخر من مظاهر افتقاد الذكاء المفترض في الحكومة إذ نقرأ في أهرام 14 أغسطس أن اللجنة الوزارية للتخطيط العمراني في اجتماعها برئاسة رئيس مجلس الوزراء قد وافقت على المواقع المقترحة لإنشاء أربع مدن مليونيه جديدة – أي تتسع كل منها لمليون مواطن – وذلك في شرق بورسعيد، وغرب مدينة السادات، ومنطقة العلمين، وغرب مدينة العياط. ويوضح الخبر المنشور على لسان رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني أن العمل في تخطيط المواقع الأربعة سيبدأ فور صدور القرار الجمهوري بإنشائها وذلك بعد انتهاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة من تحديد تبعية الأراضي المختارة. والغريب في الأمر أن الحكومة الذكية قررت وحددت مواقع أربع مدن مليونيه جديدة بينما هي ما زالت تبحث في إنشاء " المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية" والذي سيكون إنشاء المدن المليونية الجديدة من أهم اختصاصاته – بعد أن يصدر القرار الجمهوري بإنشائه واستكمال هيكله التنظيمي وشغل وظائفه وتعيين رئيسه ..الخ- وعجبي!

ومن سمات الأداء الذكي مواصلة العمل لتحقيق النتائج المستهدفة، ولكن نلاحظ أن حكومتنا الذكية لا تطبق هذه القاعدة، ومثالنا على ذلك الخطة المتكاملة لتطوير مصانع الغزل والنسيج بكفر الدوار والتي ناقشها مجلس الوزراء في اجتماعه بوم 13 إبريل 2006 والتي كانت تتجه إلى إخراج ما بين 7 و8 آلاف عامل للمعاش المبكر وتوجيه استثمارات قدرها 901 مليون جنيه لتشغيل شركات البيضا والحرير الصناعي والبوليستر وغزل كفر الدوار بدلاً من تصفيتها لسوء حالة المعدات بها وعدم جدوى نشاطها اقتصادياً. ولكن يبدو أن الحكومة الذكية قد اتجهت اتجاهاً آخر في هذه القضية حيث يعلن الوزير رشيد محمد رشيد في تصريحات نشرتها صحف 4 أغسطس الجاري أن هناك خطة لإحياء كفر الدوار كمنطقة صناعية متخصصة في الغزل والنسيج والملابس، وأن هناك تخطيط لإنشاء أربع مناطق صناعية جديدة في الدلتا وتقسيم فراغات أراضي الشركات العامة كمصانع. ويأتي تصريح الوزير أثناء افتتاحه أول مصنع باستثمارات تركية في التجمع الصناعي الجديد بكفر الدوار! والسؤال أين خطة تطوير مصانع قطاع الأعمال العام في كفر الدوار؟ هل تم تنفيذها؟ وماذا تحقق عنها من نتائج؟ وهل التوجه لجذب الاستثمارات التركية هو البديل الذكي لتطوير الصناعة المصرية؟ وماذا سيكون مصير الطاقة الإنتاجية للغزل المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام وتبلغ 65% من الطاقة الكلية لتلك الصناعة؟

وفرحة لم تتم

وثمة نموذج آخر لافتقاد التناسق والتناغم الوزاري – وهما في الأساس من سمات الحكومات الذكية -، فقد أعلن وزير الاستثمار ضخ استثمارات عامة تبلغ 25 مليار جنيه من شركات قطاع الأعمال العام في قطاعي الأسمنت والحديد. وقد أثار هذا الخبر اهتمام أ.د. مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والعضو البارز في الحزب الوطني الديمقراطي، فكتب مقالاً في صحيفة الأهرام يوم

الخميس 14 أغسطس الجاري جاء فيه " نشرت معظم صحف يم الجمعة الموافق الأول من أغسطس الحالي تصريحاً للسيد وزير الاستثمار يعلن فيه أن الشركة القابضة للصناعات المعدنية، وهي إحدى شركات قطاع الأعمال، ستقوم بإنشاء مصنع ضخم لإنتاج حديد التسليح بقيمة استثمارية تصل إلى نحو خمسة مليارات من الجنيهات، وذلك بتمويل يأتي معظمه من مواردها الذاتية مع طرح 30% من أسهم المشروع للجمهور في اكتتاب عام، وأن النية تتجه لإقامة المزيد من المشروعات في الصناعات المهمة بمساهمة فعالة من شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة". واعتبر دكتور مصطفى السعيد تلك بادرة مهمة إذ تعتبر" نقطة تحول جوهرية داخل تيار متنام ومؤثر في الحزب الوطني الديمقراطي، ويعكس الفهم الصحيح لاقتصاديات السوق التي تتعدد صور تطبيقاتها، كما تعكس الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في مصر لتحقيق النمو وعدالة التوزيع في ظل هذا النظام الاقتصادي، وفي الأمر تفاصيل كثيرة". وبعد أن أفاض الدكتور السعيد في نقد السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة دكتور نظيف منذ تشكيلها إذ لجأت إلى تطبيق السياسات الاقتصادية التي عرفت باسم "توافق أو إجماع واشنطن" وذلك بتأثير المجموعة الوزارية الاقتصادية وخص بالذكر وزير المالية ووزير الاستثمار، وبعد أن أوضح الدكتور السعيد رأيه بأن إعلان وزير الاستثمار عن التوجه الجديد نحو قيام الشركات العامة باستثمارات في الصناعات المهمة لا يعتبر عدولاً من الحكومة عن المبدأ الاقتصادي الذي تؤمن به، ولكن " عدولاً عن طور من أطوار تطبيقه إلى صورة أخرى أكثر كفاءة" وبين دكتور السعيد أن أسباب هذا التطور تشمل الفهم الصحيح لدور الدولة في ظل اقتصاديات السوق وفقاً للظروف التاريخية للدولة، وثبوت عدم ملائمة المبادئ التي نادى بها إجماع واشنطن وأنها تتحيز في الأساس لصالح الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، وإدراك الحكومة أن تخليها عن دورها في تخطيط الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق أفرز كثيراً من المشكلات" خاصة

مشكلة الغلاء، وعدم تدفق الاستثمار الأجنبي بالقدر الكافي، وعدم قدرة القطاع الخاص على تحمل المسئولية ولأسباب عديدة، وزيادة الممارسات الاحتكارية". وانتهى دكتور السعيد إلى القول" لا شك أن إعلان السيد وزير الاستثمار بتدخل الدولة كمستثمر في صناعة الحديد بداية لتخلي الدولة في مصر عن التمسك الحرفي بمبادئ إجماع واشنطن، التي لا تقدم علاجاً ناجحاً إلى قضايا التنمية في دولة نامية كمصر":. وأنهى دكتور السعيد مقاله بقوله " إن وجود الاستثمارات الحكومية ليس بديلاً أو تعطيلاً لدور القطاع الخاص، ولكنه مكمل ومدعم للقطاع الخاص ما دام كلاهما يخضعان لقواعد المنافسة دون تمييز أو تحيز من جانب الدولة"، كما أعلن تفاؤله بهذا التحول في فكر الحكومة واستبشاره بحلول عهد جديد يقوم على أن " النظرة للقطاع العام هي نظرة برجماتية قابلة للتغير من وقت لآخر وإذا قامت الدولة بدورها كمستثمر وفقاً لهذه الأسس فإن القطاع الخاص الواعي لا بد أن يرحب بهذا الدور".

ولكن يا فرحة ما تمت كما يقول المثل الشعبي، فقد عاجلنا الوزير رشيد محمد رشيد بتصريح بات قاطع مانع لأي محاولة للتمادي في الخيال وتصور أن الحكومة الذكية قد غيرت موقفها ، فقد قال سيادته في تصريحه المنشور بجريدة المصري اليوم في 5 أغسطس الجاري" أن الاستثمارات الجديدة في صناعتي الأسمنت والحديد كلها للقطاع الخاص، وأنه لا نية " أبداً" للحكومة للدخول في استثمارات في المصانع الجديدة في هذين المجالين" وتقول الجريدة " وأوضح الوزير أن دخول قطاع الأعمال العام في إنتاج حديد التسليح لا يزال قيد الدراسة، نافياً أي اتجاه للحكومة لزيادة الاستثمارات العامة في الصناعة". وعجبي!

ويأتي هذا التصريح من الوزير رشيد بعد يوم واحد فقط من جولته المشتركة مع الوزير محي الدين في كفر الدوار والتي أعلن خلالها وزير الاستثمار وفي حضور وزير التجارة والصناعة حسب المنشور في صحيفة الأهرام بتاريخ 4 أغسطس الجاري" إن

دخول شركات قطاع الأعمال العام في مشروعات جديدة لا يعتبر ردة عن برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، ولكن أصبح واجباً أن تخرج الدولة من أنشطة بعض استثماراتها والدخول في أنشطة أخرى بعد تحقيق بعض الشركات لفوائض في أرباحها"، وفي تلك الزيارة لم يصدر عن الوزير رشيد ما يفيد اعتراضه على تصريحات الوزير محي الدين!

أهي حكومة واحدة أم حكومات متعددة؟ أهي سياسات وزراء منفصلين ليس بينهم تنسيق أو تناغم، أم هي سياسات حكومة متناسقة ومسئولة؟ أهي سياسات منفلتة غير مدروسة للحكومة في غياب وابتعاد عن التوجهات الجديدة في الحزب صاحب الحكومة والتي يشير إليها دكتور السعيد بوجود "تيار متنام ومؤثر " بداخل الحزب؟ والمثير للانتباه أن الحزب صاحب الحكومة الذكية لم يصدر عن مسئول فيه – باستثناء مقال دكتور مصطفى السعيد – أي تعقيب أو توضيح. والأمر إذن يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الحكومة الذكية فقدت ذكاءها!

جدوى الزيارات الخارجية للوزراء

وعلى ذكر الوزيرين محي الدين ورشيد، فقد قام الأول بزيارة إلى ماليزيا بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الماليزية إلى مصر ودعا شركة بروتون الماليزية للاستثمار في سوق السيارات المصرية. وفي نفس الوقت تقريباً كان الوزير رشيد يزور البرازيل ويعقد اجتماعاً مع أعضاء اتحاد منتجي السيارات في البرازيل لبحث سبل ومجالات التعاون مع شركات السيارات العاملة في البرازيل وذلك بعد أن شرح لهم خطة مصر لتعميق الصناعات المغذية لصناعة السيارات.

وما يعنينا في قصة الزيارات الوزارية – وبعيداً عن أسلوب تخطيطها واختيار الوفود المصاحبة للوزراء فيها، وتكلفة تلك الزيارات – هو هل يتم التنسيق بين الوزراء المختلفين حين يقومون بتلك الزيارات بحيث تتكامل جهودهم وتصب في خانة واحدة هي خطة تنمية مصر وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

أم أن كل وزير ينطلق في زياراته من دون معرفة ما يقوم به الوزراء الآخرون من زيارات واتصالات وتفاهمات مع المسئولين في الدول التي يزورونها؟

وثمة سؤال آخر، هل اهتم الوزير محي الدين أثناء زيارته لماليزيا بالتعرف على أسباب نهضتها الاقتصادية والإنتاجية والتقنية والتي جعلتها تحتل المركز الرابع والعشرين من بين 178 دولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال بينما تحتل مصر المركز 126 في نفس المؤشر؟ وهل حاول الوزير محي الدين التعرف على الأساس الفكري والفلسفة الشاملة وراء نهضة ماليزيا والتي وضع أسسها الدكتور مهاتير محمد ويواصل رئيس الوزراء الحالي عبد الله بدوي تطويرها وفقاً لفلسفة Islam Hadhari " إسلام حضاري" والتي تقوم على عشرة مبادئ هي: الإيمان والخضوع لله، حكومة عادلة ومحل الثقة، شعب حر ومستقل، السعي بقوة نحو التفوق المعرفي، تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة، جودة الحياة لكل الناس، حماية حقوق الأقليات والمرأة، التكامل الثقافي والأخلاقي، حماية الموارد الطبيعية والبيئة، قدرات دفاعية قوية.

هل نأمل أن يمتد ذكاء الحكومة الذكية ليشمل تطوير رؤية متكاملة وفلسفة واضحة لإدارة مصر وتوضيح سبل الوصول بها إلى مستقبل واضح المعالم يرقى لرؤية ماليزيا 2020 والتي أوصلتها إلى ما هي فيه الآن من تقدم نسعى إلى التعلم منه والاستفادة من خبرات الماليزيين في كل شيء تقريباً، بعد أن كانت مصر هي مصدر العلم والخبرة والإلهام لدول كثيرة في العالم الثالث، بل وتناظر دولاً أوروبية ومتقدمة في كثير من مجالات الحياة!

أجريوم .. كلاكيت آخر مرة

لقد نجحت الحكومة الذكية بامتياز في تعمية موضوع أجريوم، ففي الوقت الذي أوهمتنا أن مشروع أجريوم قد ألغي وأن موبكو استحوذت على أجريوم المصرية بما يعني أن أجريوم الكندية لم يعد لها وجود، تفاجئنا أنباء أن أجريوم الكندية توصلت إلى اتفاق لبيع مشروعها للأسمدة في رأس البر البالغة قيمته 1.4 مليار دولار إلى

شركة مصر لتصنيع البترول "موبكو" والتي استحوذت بموجب الاتفاق على مشروع أجريوم مصر عن طريق مقايضة للأسهم تتملك من خلالها أجريوم [المفروض أنها الكندية] 26% في موبكو. وذكرت المصري اليوم في عدد 12 أغسطس أن موبكو سترتب تمويلاً يبلغ 1.1 مليار دولار لتمويل تكاليف المشروعات المستقبلية، وأن أجريوم غير ملزمة بموجب خطة التمويل تلك بتقديم أي مساهمة أخرى في رأس مال المشروع بخلاف حوالي 280 مليون دولار من المساهمة التي التزمت بها بالفعل لمشروع أجريوم مصر.

هل فهم أي منا أي شيء؟ هل نعرف الآن على وجه الدقة من اشترى من؟ ومن يملك ماذا في مشروع اليوريا برأس البر؟ ولكي نفهم دعونا نلقي نظرة على الموقف من وجهة نظر أجريوم الكندية كما أعلنته على موقعها على شبكة الإنترنت يوم 11 أغسطس الجاري: "أن شركة أجريوم – من خلال شركتين تابعتين ومملوكتين بالكامل – قد توصلت إلى اتفاق مع شركة مصر لتصنيع البترول "موبكو" بموجبه تستحوذ موبكو على مشروع أجريوم مصر، ويصبح لمساهمي أجريوم مصر حصة ملكية في الشركة المدمجة [موبكو وأجريوم مصر] والتي تمتلك أجريوم [الكندية] فيها نسبة 26% والتي تشمل مشروع إنتاج 675000 طن يوريا الذي انتهت موبكو من إنشائه"! هل فهمتم شيء؟

ولكن رئيس أجريوم الكندية يلقي بعض الضوء على الاتفاق حين يقول" نحن سعداء أننا تمكنا من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية يسمح لنا بإنشاء تواجد فوري ومركز إستراتيجي طويل الأجل في مصر، بالإضافة إلى توفير إيرادات إضافية وتدفق نقدي تقريباً فورياً."!

الخلاصة، أن مشروع أجريوم مصر لم يتم إلغاءه كما زعم بيان المجلس الأعلى للطاقة، وأن أجريوم الكندية متواجدة في موبكو ولها مصلحة فيها تحقق لها مزايا لم تكن تحلم بها أهمها تخففها من أعباء تدبير ما يزيد عن مليار دولار لتمويل المشروع

والتي أصبحت موبكو هي الملتزمة الآن بتدبيرها. في نفس الوقت ستحصل أجريوم الكندية على حصة من الإنتاج السنوي من اليوريا تبلغ 175000 طن حتى اكتمال مشروع التوسع في الإنتاج سنة 2011 وعندها ستزيد حصة أجريوم إلى 525000 طن سنوياً

الخلاصة، أن الحكومة الذكية مطالبة بنشر الاتفاق الذي تم مع أجريوم والالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية التي تنص عليها قواعد "حوكمة الشركات" التي يفرضها الوزير محي الدين على جميع شركات مصر!

وفي انتظار رد ذكي من الحكومة الذكية،

2008

110. مزيد من التحليل.. في حكاية جامعة النيل!

أصبحت حكاية جامعة النيل موضوعاً للاهتمام العام بعد ما نشر عن أسلوب تكوينها وكيف آلت ملكيتها إلى جمعية أهلية صدر لها قرار باعتبارها ذات نفع عام بينما تحملت وزارة الاتصالات - ولا تزال - كامل قيمة الأرض والمنشآت والتجهيزات. وابتداء أؤكد أنني مع قيام جامعة تكنولوجية متميزة على أساس جاد تنهض برسالة التعليم التكنولوجي وتضيف إلى المنظومة الوطنية للجامعات. ولكن يهمني أيضاً إبراز بعض الجوانب المهمة التي لم تحظ بقدر كاف من التحليل والتمحيص حتى الآن في موضوع تلك الجامعة. أول تلك الجوانب هو كونها جامعة خاصة لا تهدف إلى الربح كما نص على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم 255 لسنة 2006 الصادر بإنشائها، ثم وبعد صدور قانون رقم 12 في شأن الجامعات الخاصة والأهلية في مارس 2009 اكتسبت جامعة النيل - دون غيرها صفة الجامعة الأهلية – ولا نعلم إن كان قد صدر قرار من رئيس الجمهورية بذلك حيث تنص المادة رقم 12 من القانون المذكور على أن يصدر بإنشاء الجامعة الأهلية قرار من رئيس الجمهورية؟

وكون الجامعة قد اتخذت صفة "الأهلية" فإن ذلك يثير قضية مهمة حيث الأصل في الجامعات الأهلية أن يقوم بإنشائها وتمويل عملياتها والإنفاق عليها مواطنون من الأهالي – ولذلك سميت أهلية نسبة إليهم – أو مؤسسات خيرية أو أوقاف تخصص للإنفاق على الجامعات الأهلية. ولم نسمع في تاريخ الجامعات الأهلية في العالم أن هناك جامعة أهلية يتقدم بطلب إنشاءها مؤسسة تتخذ شكل جمعية أهلية، بينما تتولى الدولة ممثلة في وزارة مهمة سداد قيمة الأرض التي تقام عليها الجامعة وتمويل كامل الاستثمارات اللازمة لإقامة منشآتها وتجهيزاتها. ومما يزيد الأمر غرابة أن الجامعة تصف نفسها على موقعها في شبكة الإنترنت بأنها جامعة لا تسعى إلى الربح ومملوكة ملكية خاصة ومستقلة إدارياً، كما تؤكد الجامعة أنها الأولى من نوعها في مصر التي يتم إنشاءها بأسلوب الشراكة بين القطاع الخاص وتمثله منظمة غير

حكومية هي المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي والحكومة ممثلة في وزارة الاتصالات ثم الصناعة ممثلة في عدد من الشركات. وإذا كان الأصل في الشراكة أن يقدم كل شريك حصة في رأسمال المشروع الذي تشاركوا في إقامته، إلا في حالة جامعة النيل حيث لا نعلم ما هي مساهمات باقي الشركاء بخلاف وزارة الاتصالات! ومما يثير الشك أن يتضمن قانون الجامعات الخاصة والأهلية في المادة الرابعة منه تعديلاً ينص على أن يستبدل بنص المادة 189 من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972 نصاً جديداً يتيح لتلك الجامعات أن تساهم في إنشاء ودعم الجامعات الأهلية! فهل القصد من ذلك التعديل فتح الأبواب أمام الجامعات الحكومية لكي تقدم مزيداً من الدعم والتمويل لجامعة النيل؟

وبرغم أن الجامعة تصنف على أنها "أهلية" إلا أن انفراد وزارة الاتصالات بتحمل كافة نفقات إنشائها يمثل مخالفة واضحة للقانون رقم 12 لسنة 2009 بشان الجامعات الخاصة والأهلية والذي تخضع له الجامعة، حيث تنص المادة رقم 13 منه على أن " تتكون موارد الجامعة فضلاً – عما يؤول إليها ممن طلب إنشاءها – من المساهمات المالية والأصول العينية التي يقدمها لها المواطنون والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والجمعيات الأهلية والمؤسسات ذات النفع العام وهيئات المجتمع المدني، وذلك بالإضافة إلى المصروفات الدراسية ومقابل الخدمات والموارد البحثية"، حيث لا دليل على أن من طلب إنشاء جامعة النيل وهي المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي قد قدمت أي موارد للجامعة، بل على العكس فقد آلت ملكية الجامعة إلى تلك المؤسسة! والسؤال الذي يحتاج إجابة واضحة ومحددة كيف تم تمليك الجامعة إلى الجمعية الأهلية التي تقدمت بطلب إنشائها بينما لم يقدم أعضاء تلك الجمعية أي مساهمة مالية وتحملت وزارة الاتصالات كافة تكاليف الإنشاء شاملة قيمة الأرض؟ من جانب آخر، فإن اعتبارها جامعة أهلية

يعفيها من الخضوع للضرائب على خلاف الجامعات الخاصة التي ألغت الحكومة ما كانت تتمتع به من إعفاء ضريبي!

الموضوع الثاني الذي يثير الاهتمام في حكاية جامعة النيل أنها مصنفة باعتبارها جامعة بحوث Research University في المقام الأول ويؤكد هذا التصنيف نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجامعة بأنها " تهدف إلى إنشاء قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة تعنى أساساً بالبحث العلمي التطبيقي في كافة المجالات العلمية المتقدمة والتخصصات البينية من خلال شراكة وثيقة مع الصناعة ومؤسسات الأعمال المصرية وبالتعاون مع أكبر الجامعات والمراكز البحثية العالمية"، والأساس في جامعة البحوث أن البحث العلمي يمثل الجانب الأكبر من نشاطها، ولكننا لا نعلم حتى الآن أن جامعة النيل لها نشاط بحثي ملموس. وكان الواجب على المهتمين بالدفاع عنها أن يبرزوا هذا الدور البحثي الذي تقوم به الجامعة، وما هي مجالات البحوث المنشغلة بها والمشاريع البحثية الجاري تنفيذها وحجم التمويل المخصص لها ومصادره. كما يجب على الجامعة أن تبرز قوائم بأسماء وتخصصات الباحثين والعلماء الذين يشكلون قاعدتها العلمية والبحثية وتوضح خلفياتهم وإنجازاتهم العلمية سواء محلياً أو عالمياً.

وإذا كان البحث العلمي هو الجناح الأول لأي جامعة بحثية، فإن الدراسات العليا تمثل جناحها الثاني. وبرغم أن المادة الرابعة عشرة من قرار رئيس الجمهورية تسمح للجامعة بمنح درجة البكالوريوس، إلا أن التركيز على الدراسات العليا وبرامج الماجستير والدكتوراه كان ينبغي أن يكون هو محل الاهتمام الأكبر للجامعة، الأمر الذي يبدو متناقضاً مع عدم وجود برامج لدراسة الدكتوراه بها واتجاهها إلى التوسع في برامج البكالوريوس في مجالات مكررة بكثير من الجامعات الحكومية والخاصة والتي تركز أنشطتها أساساً في الجانب التعليمي.

وثمة أمر يثير الدهشة أن جامعة النيل التي يتصور أنها أنشأت على أعلى مستوى أكاديمي لا تتيح معلومات حول سعيها للحصول على الاعتماد من هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد التي تعتبر الحكومة أن إنشاءها كان واحداً من أهم إنجازاتها الستين! وفي موقع الجامعة بشبكة الإنترنت اعتراف بأنها لم تحصل على "الاعتماد" وإن كانت الجامعات التي تتعاون معها تعترف بها!

ونأتي إلى قضية أن الجامعة لا تهدف إلى الربح والتي تساق للتدليل على استحقاقها صفة أنها جامعة أهلية تستحق الرعاية والدعم من الدولة، وهو قول حق يراد به باطل. فإذا كانت وزارة الاتصالات قد تكفلت بكافة متطلبات الجامعة ونفقاتها ابتداء من تخصيص مبان لها في القرية الذكية تباشر منها نشاطها لحين اكتمال مبانيها في موقعها الجديد بمدينة الشيخ زايد، فإن ما سوف تحصل عليه الجامعة من الرسوم الدراسية المرتفعة سوف ينفق في الأساس على رواتب أعضاء هيئة التدريس والعاملين، ثم مكافآت إدارة الجامعة وأعضاء مجلس الأمناء، وهو الأمر الذي يوحي بأنها ستكون مكافآت سخية استناداً إلى ضخامة الرسوم والتي تبلغ مستويات قياسية حتى بالنسبة للجامعات الخاصة في مصر! وقد يكون لازماً أن تنشر الجامعة بياناً بإيراداتها ومصروفاتها وما تحقق من فائض أو خسائر عن سنوات عملها منذ إنشاءها.

2009

111. مصارحة.. غاضبــة!

كثيرة هي تلك الظروف والأوضاع في مصر المحروسة التي تثير الغضب وتدعو إلى الاكتئاب والإحباط، وتدفع المصريين لترديد مقولة " ما فيش فايدة" المشهورة والمنسوبة إلى الزعيم خالد الذكر سعد زغلول الذي لا أتصور أنه قالها! وفي مقدمة تلك الأسباب الداعية إلى الغضب هو أسلوب التعالي والتجاهل والنظرة الدونية للمصريين من رعاياها - المضطرين بلا اختيار منهم - التي تتعامل به الحكومة الذكية مع القضايا المحورية والمثيرة لاهتمام ملايين الناس البسطاء أصحاب الحق في الحياة والحرية والكرامة في بلادهم.

ولعل قضية أجريوم توفر لنا المثال الواضح والدليل الأكيد أن الحكومة قد اختصت نفسها بصفة الذكاء وافترضت أن المصريين محرومون منه بدرجة كاملة. فقد ظلت الحكومة – وعلى مدى شهور منذ أثيرت الاعتراضات الجماهيرية في دمياط ضد مشروع أجريوم – تلتزم الصمت المريب إلا من تصريحات بين حين وآخر تردد التزامها بتوجيهات الرئيس أن المشروع لن يقام إلا بالتوافق الشعبي وموافقة أهل دمياط. ثم سمحت الحكومة بتسريب أنباء عن مفاوضات تجري مع الشركة الكندية للوصول إلى حل للمشكلة من دون أن يصدر توضيح حكومي رسمي عن طبيعة تلك المفاوضات والبدائل التي يجري التفاوض حولها! واستثمرت الحكومة الذكية توصية مجلس الشعب الصادرة يوم 19 يونيو الماضي بنقل المصنع، بأن أوحت للناس أن مفاوضاتها مع أجريوم الكندية لا تدور حول مبدأ نقل المصنع فذلك أمر محسوم، بل هي تتفاوض مع الشركة على أمور تتعلق بالتعويضات التي تطالب بها الشركة وما تطرحه الحكومة من أفكار في هذا الشأن.

ثم كان يوم الثلاثاء الخامس من أغسطس، فقد فاجأت الحكومة الناس في مصر، وفي مقدمتهم أهل دمياط، بنبأ أوردته الإذاعة في نشراتها الإخبارية أن المجلس الأعلى للطاقة، وبعد الديباجة المعتادة من الاستجابة لتوجيهات السيد الرئيس واتفاقاً مع

توصية مجلس الشعب، واستجابة لمطالب أهل رأس البر، فقد تقرر" إلغاء مشروع شركة أجريوم المصرية الذي كان من المزمع إقامته بمنطقة رأس البر". ويلاحظ حرص البيان الحكومي على تجنب ذكر اسم الشركة الكندية صاحبة ال60% من المشروع الذي تقرر إلغاءه، وركز البيان على أن الذي تم إلغاءه هو مشروع شركة أجريوم "المصرية".

وفي اللغة فإن كلمة إلغاء تعني إحالة الأمر إلى العدم بمعنى انعدام وجوده، ولكن حكومتنا الذكية استخدمت تعبير الإلغاء بطريقة عجيبة، فقد جاء في البيان الصادر عن المجلس الأعلى للطاقة " وقرر المجلس قيام شركة "موبكو" المصرية بإتمام الاتفاق الذي تم التفاوض عليه مع شركة أجريوم المصرية للاستحواذ على أسهم الأخيرة، وتنفيذ الخطط الخاصة بالشركة على الأرض المخصصة لها بالمنطقة الصناعية العامة غرب القناة الملاحية بما يحقق مزايا فنية واقتصادية كبيرة لمصر".

إن أكثر الناس ذكاء وقدرة على فك الطلاسم والألغاز سوف يقف حائراً معدوم الحيلة أمام هذه الفزورة الذكية، المشروع يلغى وفي ذات البيان سيقام بواسطة شركة "موبكو" المصرية التي سوف تشتري أسهم شركة " أجريوم المصرية" التي تساهم فيها "موبكو المصرية" بنسبة 24%. هل فهمتم أي شيء؟ هل يستطيع أي متحدث رسمي باسم الحكومة أن يشرح لنا من اشترى من؟ ومن هي " الأخيرة" التي سوف تستحوذ موبكو على أسهمها؟ وما هو الاتفاق الذي تم التفاوض عليه؟ ومن تفاوض مع من؟ هل أجريوم المصرية تفاوضت مع أجريوم الكندية؟ أم أن أجريوم المصرية تفاوضت مع نفسها؟

هل يتكرم د. أحمد نظيف بتوضيح القصة للرأي العام بحيث يذكر لنا بدقة معنى عبارة " وبناء على ما تم الاتفاق عليه مع المستثمرين وبعد التفاوض معهم" التي جاءت في حيثيات قرار المجلس الأعلى للطاقة بإلغاء المشروع! هل يوضح لنا السيد

رئيس الوزراء ما هي قيمة الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع أجريوم "المصرية" أو " الكندية" ؟ هل تضمن الاتفاق تعويض أجريوم – أياً ما كانت عن مبلغ 280 مليون دولار أمريكي تدعي الشركة الكندية أنها استثمرتها في مصر مضافاً إليها ما يعادل 45 مليون دولار أمريكي فروق في أسعار الغاز الطبيعي؟ وهل تضمن الاتفاق تعويض الشركة الكندية عن الأرباح المستقبلية التي ضاعت عليها نتيجة "إلغاء" المشروع، خاصة مع الارتفاع الكبير في قيمة مبيعاتها وأرباحها من مشروعاتها الأخرى في العالم؟ وهل وافقت الحكومة على تعويض الشركة الكندية عن تكلفة الانخفاض في سعر أسهمها بواقع 6.83 دولار نتيجة إلغاء مشروعها في مصر؟ ومما يثير الرغبة في المعرفة أن نسأل كيف ارتضت الشركة الكندية التنازل عن مشروعها في مصر وهو المفترض أن يكون أكثر مشاريعها ربحية حيث كان سيقام في منطقة حرة معفاة من الضرائب، وكان سيحصل على الغاز الطبيعي وهو مكوّن أساسي في إنتاج اليوريا بثمن بخس من الحكومة المصرية لا يتجاوز دولار لكل مليون وحدة حرارية، وكان من المقدر أن منتجات ذلك المصنع ستكون القل تكلفة في العالم، ولما كانت أجريوم الدولية ستشتري كل الإنتاج لتصديره للخارج فقد كانت أجريوم الكندية هي المستفيد الأول من ارتفاع أسعار منتجات اليوريا في العالم.

وعلى الجانب الآخر، هل طالبت الحكومة المصرية في مفاوضاتها مع أجريوم بتعويضات للمصريين الذين تضرروا من جراء ما قامت به الشركة فعلاً حين شرعت في إنشاء المصنع الملغى، وما أصاب البيئة هناك من أضرار؟

ودعونا من كل ذلك، ولنقرأ مرة أخرى فقرة خطيرة في بيان المجلس الأعلى للطاقة الذي يقول " استجابة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب بتاريخ 2008/6/19، والتي أوصت بنقل المشروع إلى منطقة صناعية أخرى، والتي أكدت في ذات الوقت على سلامة الإجراءات الحكومية، وعدم وجود مخالفات أو

تجاوزات في النواحي الإدارية أو الإجرائية أو المالية الخاصة بالمشروع، وأقرت بأن المشروع ذو فائدة اقتصادية وعائد كبير على الوطن، وأن الدراسات البيئية كاملة وآمنة. ثم يلقي البيان قنبلة حين يوضح أنه" ...تقرر إلغاء مشروع أجريوم إدراكاً لأهمية الطبيعة السياحية الخاصة لمنطقة رأس البر، باعتبارها تحتل موقعاً فريداً على مستوى مصر والعالم، فضلاً عن وجودها في منطقة التقاء نهر النيل بالبحر المتوسط". بالله عليكم كيف يكون المشروع ذو فائدة اقتصادية كبيرة لمصر، وأنه ليس هناك أي مخالفات أو تجاوزات، وأن الدراسات البيئية كاملة وآمنة، ثم يتقرر إلغاءه؟ ألم تكتشف الجهات التي وافقت على مشروع المصنع في موقعه الذي أثار كل تلك الضجة تعلم أن لرأس البر طبيعة سياحية خاصة؟ كيف لم يتنبه القائمون بالدراسات البيئية الكاملة والآمنة أن رأس البر التي وافقوا على إقامة المصنع بها " تحتل موقعاً فريداً على مستوى مصر والعالم"؟ لماذا راوغت الحكومة فترة طويلة في محاولة إقناع الناس في دمياط – وفي بر مصر كلها – أن المشروع سليم ولا تأثير له على البيئة، ثم تأتي اليوم لتقرر نقله " إدراكاً لأهمية الطبيعة السياحية لرأس البر"؟

وإذا كان إلغاء المشروع على الطريقة الحكومية الذكية بنقله من شرق القناة الملاحية إلى غربها – وهي مسافة لا تتعدى مائتين متر في أحسن الافتراضات حسب ما قاله لي الوزير حسب الله الكفراوي – سوف "يحقق مزايا فنية واقتصادية كبيرة لمصر"، فلماذا وافقت الحكومة ابتداء على إهدار تلك المزايا بالتصريح بإقامة المصنع شرق القناة الملاحية؟ ألا يجب أن يتحمل مسئولية إهدار تلك المزايا هؤلاء الذين أصدروا الموافقات وأتموا الإجراءات التي شهدت لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب أنها سليمة وليس بها أي مخالفات أو تجاوزات وفي مقدمتهم السادة رئيس الوزراء ووزراء البترول والري والموارد المائية ووزير البيئة ؟

وقضية أخرى أراها على جانب كبير من الأهمية أغفل توضيحها بيان المجلس الأعلى للطاقة وهي إذا كانت شركة "موبكو" المصرية تمتلك من الخبرة والقدرة والملاءة

المالية ما يؤهلها لكي تتولى تنفيذ المشروع بعد نقله إلى الأرض المخصصة لها غرب القناة الملاحية، فلماذا كانت الاستجابة إلى مشروع الشركة الكندية في المقام الأول؟ وإذا كانت الشركة المصرية تستطيع بمثل تلك السهولة تنفيذ مشروع استغرق شهوراً طويلة من الإعداد والدراسات من شركة كندية كبرى لها باع طويل في تلك الصناعة، فلماذا لم تكلف موبكو بالمشروع، ولماذا ساهمت في الأساس في إقامة أجريوم المصرية بنسبة 23% من رأسمالها؟ وبالمناسبة هل يوضح لنا أي من المسئولين العارفين ببواطن الأمور من هم المساهمين المصريين من القطاع الخاص الذين يملكون ال16% الباقية من رأس مال أجريوم المصرية؟

مرة أخرى، تغيب الحقائق وتنعدم الشفافية وتثور الشائعات حول صفقة الاتفاق مع أجريوم لإلغاء مشروعها في رأس البر، ولم يوضح لنا حد ما هي التكلفة المالية التي تحملتها مصر نتيجة هذه القصة من أولها؟ وما هي قيمة الأسهم التي تقرر أن تشتريها "موبكو" عند استحواذها على "أجريوم المصرية"؟ وهل ستتحمل "موبكو" التعويضات التي تم الاتفاق عليها مع أجريوم المصرية أم ستتحملها جهات حكومية أخرى وما هي تلك الجهات؟ وإذا أردت أن ألعب لعبة التذاكي التي تلعبها الحكومة معنا، فإني أتوجه بالسؤال التالي، هل سيعود إلى موبكو نسبة 24 % مما سوف تحصل عليه " أجريوم المصرية" من تعويضات باعتبارها تملك 24% من أسهم تلك "الأخيرة"؟ وهل سيستفيد المساهمون من القطاع الخاص في "أجريوم المصرية" بقيمة التعويضات التي ستحصل عليها الشركة بنسبة 16% من رأسمالها؟ ومرة أخرى أسأل من هم هؤلاء الشركاء المصريين؟

ألم أقل لكم إن القضية كلها لعبة ذكاء، ولكن للأسف لكل ذكي هناك من هو أذكى منه، والمصريون بلا منازع هم من أذكى شعوب العالم!!!

وعلى صعيد آخر، لا تزال دواعي الغضب والإحباط تتصاعد في الساحة المصرية. وتأتي هذه المرة مما جاء في حوار أجرته مجلة " السياسة الدولية" الفرنسية مع جمال

مبارك بصفته الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي وأمين لجنة السياسات بالحزب ، نشرت صحيفة الأهرام ترجمته إلى العربية يوم الخميس الحادي والثلاثين من يوليو الماضي جاء فيه أن الفقر هو عامل مساعد للقوى الأصولية التي تعمل على عدم استقرار البلاد، ويقول " هدفنا العمل على تحسين ورفع المستوى المعيشي للمصريين، وللوصول إلى ذلك نتحرك على ثلاث جبهات، الأولى تحبيذ إدخال مصر في منظومة الاقتصاد العالمي، والثانية تقليص دور الدولة، وأخيراً إعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص". واسمحوا لي - بصفتي مصرياً يتأثر بتلك السياسات وآثارها سلباً أو إيجاباً – أن أشكك في جدوى تلك السياسات التي تعتبر تطبيقاً مباشراً للوصفة المعروفة ب " توافق واشنطن" والتي روّجت لها مجموعة من الاقتصاديين قريب نهاية الثمانينات من القرن الماضي على راسهم جون ويليامسون وتتضمن عشرة توصيات باعتبارها " وصفة معيارية" للإصلاح الاقتصادي للدول النامية التي تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية. وقد تبنت تلك الوصفة منظمات دولية منها البنك الدولي وصندق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية. وقد شاعت تلك الوصايا العشر باسم " وصفة البنك الدولي". والمعلوم أن عدداً من الدول جربت تطبيق جرعات من تلك الوصايا العشر وكانت النتائج دائماً سالبة وتمخض عنها حالات من عدم الاستقرار وانتقدها الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل جوزيف ستيجلتز باعتبارها تمثل "أصولية السوق" تعبيراً عن جسامة الخطر الذي يصيب المواطنين جراء تطبيق تلك الوصفات التي تضعهم تحت رحمة غلاة الرأسماليين وأقطاب القطاع الخاص! وتدور الوصايا العشر التي قامت عليها فلسفة "توافق واشنطن" حول القضايا المحورية الثلاثة التي ذكرها جمال مبارك: تحرير التجارة الدولية والانخراط في الاقتصاد العالمي، اتباع اقتصاديات السوق والخصخصة وإطلاق العنان للقطاع الخاص ليقود مسيرة التنمية الاقتصادية بديلاً عن القطاع العام الذي كان دستور 1971 يعتبره "قائد التنمية"، تخفيض الانفاق العام ومنع

الاستثمارات الحكومية وانسحاب الدولة من مسئولياتها في مجالات التعليم والصحة والتأمين الصحي وغيرها من الخدمات العامة الأساسية التي يحتاجها الفقراء ومحدودي الدخل، وتركها كلها للقطاع الخاص. كذلك تشمل وصايا "توافق واشنطن" تحرير قطاعات الاتصالات والخدمات المالية وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي ليدخل قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني لأي دولة مثل القطاع المصرفي وخدمات التعليم والصحة والتشييد والبناء وصناعات مواد البناء.

ولا شك أن مناقشة ما جاء في حوار جمال مبارك هي أمر ضروري وواجب وطني، فأنا أزعم أنه لا يوجد اتفق وطني عام على قبول تلك الاختيارات التي عبر عنها سيادته باعتبارها سياسات اتخذت ويجري تطبيقها، وما على المواطنين إلا أن ينتظروا ليروا نتائجها. لم تطرح للاستفتاء العام والحوار الوطني الجاد سياسات الخصخصة وإطلاق الفرص للقطاع الخاص وتخلي الدولة عن مسئولياتها في تخطيط وتوجيه التنمية الاقتصادية وإدارة منظومة الخدمات العامة وخلق وتفعيل شبكة الضمان الاجتماعي. وإذا كان أمين لجنة السياسات يرى أن الحزب والحكومة - بالتالي- سيكون عليه بعد عامين " واجب الإعلان والمحاسبة أمام الناخبين، فهل ستتحسن منذ اليوم وحتى ذلك التاريخ حياة المصريين، هل حققنا الإصلاحات التي وعدنا بها، لو تم هذا فسوف نكون راضين ونكمل المسيرة في هذا الاتجاه. ولو كانت النتيجة غير ذلك فعلينا أن نكون شرفاء أمام أنفسنا وأمام الرأي العام ونعترف بفشلنا".

ولو أن جمال مبارك لم يوضح ما العمل في حالة اتضاح فشل السياسات وعدم تحق النتائج، إلا أنني أصارحه بكل الوضوح أنه ليس عليه وعلى الحزب والحكومة الانتظار حتى عام 2010 لمعرفة النتيجة، فهي معروفة منذ بدأ تطبيق سياسات توافق واشنطن، الفقر، الغلاء، تردي الخدمات، اتساع نطاق الفساد، اختلاط السلطة بالمال، وتغوّل رجال الأعمال القريبين من السلطة، زيادة البطالة، انتشار اليأس بين الجميع.

كل تلك النتائج واضحة وضوح الشمس ولا تحتاج لمزيد وقت حتى يتبينها أصحاب تلك السياسات، والاعتراف بالفشل فضيلة كبرى.

ولعلي أختم تلك المصارحة الغاضبة، بكلمات كتبها أستاذ الجيل عميد الأدب العربي دكتور طه حسين ونشرت عام 1947، كتب يقول في مقال عنوانه " جوع وأحاديث" " كانت رائعة خطبة العرش التي ألقاها رئيس الوزراء في البرلمان، صورت لنا الحياة المصرية كأحسن ماتكون حياة الأمم: حكومة جادة لا تنام ولا تنيم، وشعب عامل لا يريح ولا يستريح! وقد رضيت الحكومة عن نفسها فأثنت على نفسها ورضي البرلمان عن الحكومة فصفق للحكومة، وسمع الشعب للحكومة تقول والبرلمان يصفق، فرفع الأكتاف وهز الرؤوس، وترك الخلق للخالق..." !

وعلى الله قصد السبيل

2008

112. مصر أحق بالاهتمام والرعايـــــة!

كنت أنوي تخصيص هذا المقال لمواصلة الحديث عن تقرير بعثة تقصي الحقائق في غزة وما انتهى إليه من إدانة لإسرائيل بارتكابها جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين وما أحدثه قرار رئيس السلطة الفلسطينية بطلب تأجيل التصويت على التقرير في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من غضب في الشارع الفلسطيني والعربي عامة. وعندما تهيأت لكتابة المقال وصل إلى سمعي فقرات من حديث مقدم أحد البرامج التليفزيونية وهو يصف الحال في عزبة القرود إحدى مناطق القاهرة العشوائية، وشدني الحديث لأتابع المشاهد التي يعرضها البرنامج لحالات الفقر المدقع والتردي المخيف في الظروف الحياتية لمواطنين يتكدسون في أشباه بيوت آلية للسقوط لا تتوفر بها أي مقومات للحياة الأدمية، وصكت أذناي كلمات مقدم البرنامج وهو يستصرخ المسئولين ويتساءل كيف يأتيهم النوم بينما مواطنوهم يعانون الفقر والمرض ويعيشون حياة تأبها الحيوانات الضالة.

وأعادتني تلك المشاهد والكلمات لتؤكد حقيقة موجعة أن الاهتمام الرسمي في مصر ينصرف أساساً إلى قضايا خارجية، وإن كانت لها تأثيراتها غير المباشرة على المواطن المصري، إلا أن مشكلات الوطن والمواطنين أجدى وأولى بالاهتمام والرعاية. لقد تفاقمت مشكلات الفقر والبطالة وانتشار الأمراض بين فقراء مصر، واشتبكت تلك المشكلات لتفرز ظاهرة العشوائيات بكل ما فيها من صور صعوبة الحياة. ومع ذلك لا يبدو أن الدولة تولي تلك الكارثة الاهتمام اللازم، وينحصر دور القيادات الحكومية في إبداء الأسف حين وقوع كارثة كما حدث في الدويقة، ثم إصدار مجموعة من التصريحات التي لا تلبث أن يطويها النسيان. ففي أعقاب مأساة الدويقة أعلنت الحكومة عن إنشاء صندوق للتعامل مع مشكلة العشوائيات بتمويل قدره 500 مليون جنيه، ويومها تساءلت مع غيري من المتابعين عن مصادر تمويل هذا الصندوق وهل هناك خطة إستراتيجية لحصر العشوائيات وتحديد أولويات

وأساليب التعامل معها. ولم نسمع من الحكومة الذكية شيئا له معنى عن عمل هذا الصندوق وإنجازاته إن كان له ثمة إنجازات! ومن المثير للانتباه أنه لم ترد كلمة العشوائيات ومن يعيشون فيها حين تحدثت الحكومة الذكية عن إنجازاتها في مجال الضمان الاجتماعي والمعاشات وكأن إنقاذ ضحايا العشوائيات وسكني القبور ليس من اهتمامات الضمان الاجتماعي، بل اكتفت الحكومة بذكر إنجازها العظيم أنه قد تم الانتهاء من المسح الاجتماعي للمناطق الفقيرة في بعض المحافظات وذلك ضمن مشروع الفئات الأولى بالرعاية، ولكن لم تذكر لنا الحكومة ماذا فعلت ببيانات ذلك المسح وهل حصلت الأسر التي تم تجميع معلومات عنها بالأولوية في رعاية الحكومة الذكية!

وفي تقريرها عن الإنجازات في مجال الإسكان، بشرتنا الحكومة الذكية أنه من مجموع 1221 منطقة عشوائية في المحروسة، فقد تم إزالة 12 منطقة وتطوير 352 منطقة أخرى وذلك خلال خمس سنوات هي عمر الحكومة من 2004 -2009. ولكن ما لم يذكره تقرير الإنجازات الذكية هو ما المقصود بالتطوير وما هي حال تلك المناطق التي تم تطويرها وهل من بينها عزبة القرود بالقاهرة؟ وإذا كان تطوير تلك المناطق استغرق خمس سنوات، فهل معنى ذلك أن على سكان باقي المناطق العشوائية الانتظار عشر سنوات أخرى حتى يصل إليهم التطوير؟ والجدير بالذكر أن تقرير الحكومة عن أداءها عبر خمس سنوات لم ترد به إشارة واحدة عن صندوق تطوير العشوائيات ومصير الخمسمائة مليون جنيه التي قيل أنه تم رصدها لتمويل عملياته !! بينما اعتبرت الحكومة أن إحباط محاولات غسيل الأموال والتصدي الفعال لمحاولات الجماعات الإرهابية ودعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان هي أهم إنجازاتها من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي. ولم تدرك الحكومة الذكية أن المناطق العشوائية هي قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة لتدمر كل ما تتباهى به الحكومة من إنجازات هي في حقيقتها مصادر لاستفزاز واستثارة غضب ما

يقرب من عشرين مليوناً من المصريين سكان العشوائيات الذين يعيشون على هامش الحياة ويعانون الفقر ويتعرضون لكل أشكال المخاطر والذين لا يصل إليهم نتائج إبداعات الحكومة الذكية وإنجازاتها. ثم ألا تعتبر الحكومة أن الحصول على سكن مناسب والحياة في بيئة صحية سليمة آمنة هي من أهم حقوق الإنسان التي تتباهى بأنها تعمل على نشر ثقافتها وتعتبرها واحدة من إنجازاتها الستين! وكنت أتمنى أن يكون السيد رئيس الوزراء قد شاهد بنفسه حديث مقدم البرنامج عمرو الليثي مع تلك المرأة العجوز الناحل جسمها والتي لا تكاد تستطيع الوقوف وهي على باب الجحر التي تعيش فيه والذي يهبط تحت مستوى الشارع بدرجات، ولا أزال أتمنى أن أعرف رد فعل رئيس الوزراء حين يسمع عمرو الليثي وهو يسأل تلك السيدة العجوز" ماذا تريدين يا أمي؟ وتجيبه " عاوزه أموت!" يا الله، هل أصبح تمني الموت هو المخرج للمصريين مما هم فيه من عنت وشقاء وقد فقدوا أي أمل في أن تقوم الدولة بواجباتها نحوهم!

ورغم انتشار العشوائيات في جميع محافظات مصر المحروسة، إلا أن الحديث يتركز عادة عن المناطق العشوائية بالقاهرة ومنها عشوائيات عين شمس والمطرية والتي يصعب دخولها أو المرور فيها وبين مساكنها أو في شوارعها، كما تعاني حلوان ومدينة 15 مايو من تلوث الهواء نتيجة الأدخنة المتصاعدة من مصانع الأسمنت ومناطق تكسير الرخام في شق التعبان، كما يوجد بها مناطق عشوائية ملتصقة بالمقابر مثل عرب غنيم والحكر وعرب راشد وكفر العلو والتبين، وفي وسط القاهرة توجد قلعة الكبش. ويذكر تقرير نشرته صحيفة الأهرام العربي في يناير 2008 أن مساكن عزبة القرود بمصر القديمة وعزبة أبو حشيش المتاخمة لمنطقة حدائق القبة وحكر الشرابية المتاخم لشارع شركات البترول بغمرة في حالة ترد تام فهي مبنية من الصفيح أو الطين أو الخشب وهي معرضة للحرائق فضلاً عن تشبعها بمياه الصرف الصحي، والبشر هناك يعيشون مع الحيوانات في حالة تآلف تام وسعي مشترك

علي الرزق ولقمة العيش. وجاء في البرنامج التليفزيوني الذي أشرت إليه لقطة لفتاة صغيرة لا يتعدى عمرها الثانية عشرة من سكان عزبة القرود تصف أهوال الحرائق التي تضرب مساكنهم وكيف تتأخر عربات الإطفاء عن الوصول، ثم تصرخ مطالبة بإزالة المنطقة تماماً!!

ومع تباطؤ الحكومة الذكية في التعامل مع مشكلة العشوائيات، فإنها لا تدرك حجم المشكلة وتداعياتها، فإنها ليست مشكلة مساكن يمكن إحلالها ولكنها في الأساس مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل وانعدام الفرص في حياة كريمة لملايين المصريين، وهي مشكلة اجتماعية تتبلور في تدني الأخلاقيات وانتشار الجريمة والعنف وتفشي البطالة والمخدرات وكل الموبقات التي يعاني منها المجتمع.

وأعود لأتساءل ألا تدرك الحكومة وحزبها الوطني الديمقراطي حجم الخطر على حاضر مصر ومستقبلها من مشكلات العشوائيات وما تصيب به أجيالاً متعاقبة من أطفال مصر وشبابها من مشاعر عدوانية ضد الوطن ومن فيه من أثرياء ورجال أعمال ومسئولين تعاونوا جميعاً على إفساد حياتهم وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان . وأسأل الوزراء والمحافظين المعنيين ماذا ستقولون لسكان عزبة القرود وغيرها من المناطق العشوائية في عموم بر مصرً؟ وهل نتوقع أن يقوم رئيس الوزراء وأمين السياسات بالحزب الوطني ووزراء الإسكان والصحة والبيئة والداخلية ومعهم محافظ القاهرة بزيارة لعزبة القرود وإنجاز تطويرها بنفس السرعة والكفاءة التي تم بها تنظيف المنطقة المجاورة لجامعة القاهرة استعداداً لاستقبال أوباما؟

وأختم برسالة تحذير للجميع أن ينهضوا جميعاً لأداء واجبهم وتحمل مسئولياتهم الوطنية والأخلاقية نحو مواطنيهم سكان العشوائيات قبل أن تقع الكارثة، وما انفجار جنود الأمن المركزي في 1986 عنا ببعيد.

2009

113. مصر.....التي لا نعرفهـــــا!

يبدو أن هناك مصر أخرى غير تلك التي نعيش على أرضها ونشقى بحبها والعمل في سبيلها، والتي تغنت أم كلثوم بشعر حافظ إبراهيم عنها " مصر التي في خاطري وفي فمي، أحبها بكل روحي ودمي". مصر الأخرى تبدو في صورة غير مسبوقة تصورها لنا تصريحات القادة والمسئولين في المحروسة، ويتغنى بها مطربو الحزب الوطني الديمقراطي وتطل علينا من اللوحات الدعائية الضخمة التي ملأ الحزب بها جدران المحروسة مبشراً بانطلاقة ثانية نحو المستقبل.

وفي قراءة سريعة لبعض ما جاء في صحف المحروسة المسماة ب"القومية" خلال الأيام الماضية تطالعنا الصور الزاهية التالية:

أوضحت صحيفة الأهرام في صدر صفحتها الأولى يوم 9 سبتمبر الحالي أن الحكومة حددت محاور مهمة لاستكمال عمليات الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة ورعاية محدودي الدخل وتقديم خدمات أفضل للمواطنين ودعم التنمية الشاملة [لاحظ أن هذا يحدث في مصر التي لا نعرفها نحن، فهم يتكلمون عن مصر أخرى]. وتشمل خطط الحكومة إنشاء مصانع جديدة [غير محددة]، تشجيع وتنمية الصادرات [من دون تحديد ماهية السلع التي سيتم تصديرها وإلى أين]، وتوفير الآلاف من فرص العمل [من غير بيان العدد]. كما تعتزم الحكومة إنشاء 500 مدرسة جديدة سنوياً والعديد [لاحظ الدقة في تحديد العدد] من الكليات والمعاهد والجامعات الخاصة [الحكومة ستقوم بإنشاء جامعات خاصة!].

ويستمر الخبر في سرد مجموعة من الأحلام تدغدغ مشاعر المواطن السعيد كونه محدود الدخل إذ يشعر بمدى اهتمام حكومته به!

وفي نفس الصفحة من نفس الجريدة يعلن وزير النقل أن مجموعة إماراتية بحرينية ستضخ 170 مليار جنيه على مدى السنوات الخمس القادمة كاستثمارات في قطاع

النقل [بمتوسط 34 ملياراً سنوياً] وذلك لإقامة طرق وخطوط سكك حديدية وتشغيل عبارات جديدة على خطوط ملاحية منتظمة بين مصر والسعودية[رحم الله شهداء العبارة السلام 98 الذين لم يمهلهم القدر للتمتع بركوب العبارات الإماراتية-البحرينية]. والغريب في الخبر أن الوزير بعد أن أعلن المشروعات وقيمة الاستثمارات ذكر أن دراسات الجدوى لهذه المشروعات ستنتهي خلال 9 أشهر، وأضاف تفصيل الخبر المنشور بالصفحة 14 من الجريدة أن هذه المشروعات تستهدف تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك [شكراً للأخوة في الإمارات والبحرين لتلك المساهمة في تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك]. وفي نهاية الخبر توضيح بسيط أن 20% من تلك الاستثمارات أي 34 مليار جنيه هي مساهمة من وزارة النقل وهيئاتها المشاركة في تأسيس الشركة القابضة مع الجانبين الإماراتي والبحريني، ولا أدري هل هذه المبالغ مدرجة في الخطة الخمسية 2007-2012 أم من أين سيأتي بها الوزير خاصة وأنه لا يبدو في الأفق صفقة لشبكة رابعة للمحمول.

وأمام مؤتمر اليورومني الذي انعقد بالقاهرة الأسبوع الماضي، أطلق د. أحمد نظيف طائفة جديدة من التصريحات تصور جوانب أخرى من مصر التي يعرفونها هم ولا ندري عنها شيئاً حيث أكد سيادته أن برنامج الحكومة سيركز في الفترة المقبلة على تحسين الرعاية الصحية، وخدمات التعليم، والنقل، والإسكان، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين. ولم يقل سيادة رئيس مجلس الوزراء فيما كانت الحكومة منشغلة به عبر العامين الماضيين إذا كان كل ذلك سيتم التركيز عليه في الفترة المقبلة والتي لا ندري متى تبدأ ولا متى تنتهي، ولا ما هو مدى الارتفاع المخطط لمستوى معيشة المواطن حتى يستعد المواطنون للتدرب على تسلق ذلك المستوى المرتفع. وأوضح رئيس الوزراء أن ثقة العالم تزايدت جداً في الاقتصاد المصري، وأن هذه الثقة هي المفتاح الذي يجذب الاستثمارات [والدليل على ذلك تقرير مجموعة البنك الدولي عن ممارسة الأعمال في مصر والذي جاء ترتيبها فيه رقم

165 من بين 175 دولة شملها التقرير مما أثار غضب وزير الاستثمار وجعله يتحفظ على التقرير رغم أنه في أجزاء منه أشار إلى بعض التحسن في الإجراءات المطبقة في مصر].

وأغرب ما سمعته عن مصر التي لا نعيش فيها ما قاله رئيس مجلس الوزراء أمام المؤتمر المشار إليه حول جهود الحكومة في دفع برنامج الإصلاح السياسي [أين هو هذا البرنامج وما عناصره وجدوله الزمني]؟ ألم أقل لكم أنها مصر أخرى! وأكد سيادته أن هذا البرنامج يمضي قدما إلى الأمام [بدليل الانطلاقة الثانية للحزب المحروس] جنباً إلى جنب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإنه من جوانب الإصلاح السياسي قابلية الحكومة للمحاسبة وهذا ما يتم من جانب البرلمان إلى جانب وجود صحافة حرة تنتقد قرارات الحكومة وأداءها [هل يفسر هذا تقدم الحكومة بمشروع قانون حبس الصحفيين في جرائم النشر والذي وافق عليه مجلسا الشعب والشورى ثم تدخل الرئيس مبارك في اللحظة الأخيرة لإلغاء مادة الحبس فيما يتعلق بموضوع الذمة المالية؟]. أظن أن هذا كاف للدلالة على مستوى الإصلاح السياسي الذي يتمتع به إخواننا المصريين في مصر الأخرى التي لا نعرفها ولا نعيش فيها.

ولعل أخطر ما جاء في حديث د. أحمد نظيف أمام المؤتمر " أن أداء الحكومة أصبح قابلاً للفحص ليس من الداخل فقط، ولكن من الخارج أيضا". والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الجهات الخارجية التي تفحص أداء حكومة مصر؟ وما هي نتائج هذا الفحص؟ وما مدى التزام الحكومة بما يوجهه الفاحصون من الخارج من ملاحظات أو انتقادات؟ وهل كانت إشارات بوش في حديثه لجريدة الوول ستريت وتقييمه لبعض وزراء الحكومة نموذجاً لمثل هذا الفحص الخارجي؟

ويواصل رئيس مجلس الوزراء تصويره لمصر التي يعرفها هو ولا ندري نحن عنها شيئاً، فيعلن في لقائه مع رئيس شركة "هني ويل" الأمريكية أنه في إطار تنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي [والذي يبدو أنه قد حل محل خطة الدولة وبرامج الحكومة المعلنة

في خطاباتها أمام مجلس الشعب] أن الحكومة خصصت مليار جنيه لدعم المشروعات الجديدة بالصعيد، وتوفير مائة ألف فرصة عمل. كما رصدت الحكومة 500 مليون جنيه لتدريب وتأهيل العمالة [لم يحدد سيادته أين وكيف سيتم التدريب والتأهيل ولا ما هي موضوعاته ولا أعداد المتدربين المستهدفين]، واكتفى بالقول أن هذا يتم بهدف القضاء على شكاوى المستثمرين من ندرة العمالة المدربة، فهل رأيتم اهتماماً بمشاعر المستثمرين وحل مشاكلهم أكثر من هذا؟ والغريب أن رئيس مجلس الوزراء وجد جانباً مهماً من وقته الثمين يمضيه مع رئيس شركة أمريكية لا تزيد استثماراتها في مصر عن مائة مليون جنيه كما أشارت جريدة الأهرام، فهل يا ترى سيقابل سيادته جميع المستثمرين الراغبين في التعرف على فرص الاستثمار في مصر؟ وما دور وزير الاستثمار وهيئة الاستثمار؟

وقد احترت في تعقب تصريحات المسئولين حول قيمة الاستثمارات الأجنبية التي جاءت إلى مصر، فرئيس مجلس الوزراء يصرح في مؤتمر اليورومني أن الاستثمارات بلغت العام الحالي 3.9 مليار دولار مقابل 400 مليون دولار العام الماضي [أي ما يقرب من 10 أمثال] وأننا نستهدف في العام المقبل 8 مليارات دولار [أي الضعف تقريباً]. من ناحية أخرى يصرح وزير المالية في حوار له نشرته صحيفة نهضة مصر يوم 7- 8 سبتمبر أن الاستثمارات الأجنبية زادت من 450 مليون جنيه إلى 4 مليارات بما يعادل عشرة أضعاف [يقصد عشرة أمثال]، وأننا في أول شهرين من السنة المالية الجديدة [يشير إلى شهري يوليو وأغسطس 2006] حصلنا على 60% من قيمة الاستثمارات الأجنبية من العام الماضي بمعنى 4 مليارات جنيه في شهر. والحقيقة أنني كنت أتصور حسب ما تعلمت في مدارس الدولة أن 60% من 450 مليون تساوي 270 مليون، ولكن ببركة السيد وزير المالية أصبحت 4000 مليون! أرجو استخدام تعبير الراحل العظيم صلاح جاهين ..وعجبي!,

ويؤكد الرئيس مبارك في كلمته إلى المؤتمر التعاوني العام أن برنامجه الانتخابي يتضمن استزراع مليون فدان جديدة خلال السنوات من 2006 – 2011 [بمعدل 167 ألف فدان سنوياً في المتوسط] بما يوفر 440 ألف فرصة عمل مباشرة وإنشاء 400 قرية جديدة في الظهير الصحراوي، كما أشار سيادته إلى أنه تم استصلاح واستزراع حوالي 2.2 مليون فدان منذ بداية الثمانينات وحتى الآن [بمعدل يقترب من 92 ألف فدان سنوياً في المتوسط]، أي أنه من المخطط أن يتم في 6 سنوات استصلاح واستزراع ما يقرب من 50% مما تم في ربع قرن تقريباً!

وعلى الجانب الآخر نقرأ تصريحاً لمستشار وزير الزراعة أن تنفيذ برنامج الرئيس المشار إليه يتطلب التغلب على المشكلات التي واجهها مشروع تمليك الأراضي لشباب الخريجين[وقد كان يشار إليه من قبل على أنه من إنجازات الحكومة] في مجالات التمويل والإنتاج والتسويق والاستفادة من وفورات السعة واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة وغيرها من المشكلات. وأن الحل الذي اهتدت إليه وزارة الزراعة هو إنشاء شركات مساهمة لتملك تلك الأراضي في مساحات تتراوح بين ألفين وعشرة آلاف فدان على أن يباع 70% من أراضي كل شركة للمستثمرين ذوي الخبرة في الزراعة والتصدير و30% لشباب الخريجين. كما أوضح تصريح سيادة المستشار أن هذه المليون فدان ستكون في مناطق توشكي وسيناء وباقي أنحاء الجمهورية. وهنيئاً لإخواننا أبناء مصر الثانية بهذا الخير العميم الذي سينهال عليهم [متى لا نعرف، ولكن على حد قول وزير المالية أن عدم قدرة الحكومة على نقل صورة الازدهار الاقتصادي للشارع تعود إلى صعوبة الإجراءات التي يمر بها الاقتصاد المصري للتحسن فهذا يأخذ وقتاً طويـــلاً" [أليست أربعة وعشرين عاما كافية؟].

وعلى صعيد آخر، علمنا من السيد وزير التعليم أن هناك مبادرة مصرية للتعليم يجري تنفيذها على أرض الواقع من دون أن نلحظ لها أثراً في تخفيف الاحتقان وحالة

التردي التي يعاني منها نظام التعليم في مصر والذي حدا بمجموعة من إخواننا أولياء الأمور في مصر الأولى التي نعيش فيها أن ينظموا محاكمة شعبية للسيد الوزير وللسياسات التعليمية. وفي المقابل لا يزال معلمو مصر الثانية في انتظار كادر المعلمين الموعود لعله يظهر في مرحلة الانطلاقة الثانية.

وفي نفس الوقت تطالعنا تصريحات وزير التعليم العالي بأن الوزارة "تضع حلولاً غير تقليدية للعديد من المشكلات التي تواجه التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب ضرورة التفرغ الكامل للإدارة بالنسبة للقيادات الجامعية والالتزام بالوجود في الكليات سواء في العملية التعليمية أو في التواصل المستمر مع الطلاب". ويفهم من تصريحات الوزير أن ما كان وما يزال يجري من محاولات للتطوير هي حلول تقليدية لمشاكل التعليم العالي، وأن القيادات الجامعية لم تكن تتفرغ لا للعملية التعليمية ولا للتواصل مع الطلاب! وتتكرر الأماني الحلوة من نوع تطوير النظم والبرامج الدراسية، ودور لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وتمويل البحث العلمي ودعم النشر العلمي في الدوريات العالمية، وطبعاً مع الإشارة إلى جودة التعليم! وأهمية ربط الجامعة بالمجتمع [يبدو أن هذا الربط هو إلى يحول بين الجامعة وبين الانطلاقة الثانية] والاستفادة من أعضاء هيئات التدريس في المراكز البحثية وسد النقص في بعض التخصصات الدراسية بالجامعة [أطمئن السيد الوزير أن هذه الاستفادة تتم الآن حيث ينتشر أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية للتدريس في كافة الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، كما ينشغل جانب مهم منهم في إعطاء الدروس الخصوصية لطلابهم الأعزاء، بينما يهتم عدد لا بأس به منهم في دعم برامج الثانوية العامة الإنجليزية والأمريكية والكندية وغيرها بتدريس مناهجها لطلاب المدارس الخاصة في مراكز متخصصة منتشرة في طول البلاد وعرضها].

من جانب آخر، فقد احتفى مجتمع الجامعات المصرية بظهور اسم جامعة القاهرة في قائمة أحسن 500 جامعة في العالم وإن كانت قد احتلت المركز رقم 403 بينما

جاءت الجامعة العبرية في القدس في الترتيب رقم 60. والأهم أن نعرف أن الفضل في هذا الإنجاز يعود إلى الأديب الراحل نجيب محفوظ رحمه الله والدكتور محمد البرادعي أمد الله في عمره حيث حصل كل منهما على جائزة نوبل حيث أن أحد معايير التقييم التي تقيس جودة التعليم في الجامعة هو مدى حصول أحد خريجيها على جائزة نوبل أو ميدالية فليدز في الرياضيات، ونحن نعلم بالقطع أن جامعة القاهرة لا فضل لها فيما حققه محفوظ والبرادعي. أما باقي المعايير والمتعلقة بقياس جودة هيئة التدريس والإنتاج البحثي للجامعة فقد حصلت جامعة القاهرة على صفر في كل منها.

ومما يسعد إخواننا المصريين في مصر الثانية التي لا نعرفها نحن أن أعداد الشركات التي تم إنشاؤها في العامين الأخيرين بلغ حسب تصريحات وزير الاستثمار 10061 وأن عدد المصانع التي يجري إنشاؤها يبلغ 2958 مصنعاً وفق تصريح وزير الصناعة والتجارة الذي حصل مؤخراً على شهادة تقدير من الرئيس الأمريكي بوش والذي حرص على أن يوضح أن إنشاء تلك المصانع يتم في إطار تنفيذ برنامج الرئيس مبارك الانتخابي.

ولكن فرحة إخواننا أهل مصر الثانية تبدأ في التحول إلى نوع من الكآبة كالتي نعاني منها نحن في مصر الأولى حيث يوضح الوزير أن من بين المصانع التي يجري إنشاؤها 1227 مصنعاً تحت التأسيس، و496 مصنعاً تم تخصيص أراض لإنشائها، وأن هناك طلبات مقدمة من مستثمرين للحصول على أراض لإنشاء 1235 مصنعاً، ومن ثم يكون المجموع 2958 مصنعاً فأين باقي المصانع؟ كما يوضح الوزير أن 277 مصنعاً فقط قد بدأت الإنتاج بالفعل [لم يحدد ماذا تنتج تلك المصانع] وأن من بينها 37 مصنعاً كبيراً و53 مصنعاً متوسطاً و187 مصنعاً صغيراً ومتناهي الصغر!

أما قطاع الصحة فهنيئاً له بضخ 1.7مليار جنيه إضافية لتطوير 2214 وحدة صحية بالريف خلال السنوات الثلاث القادمة، وأنه قد تم الاتفاق مع رجال الأعمال على تطوير 400 وحدة، وأن كادراً خاصاً يجري إعداده لا يقل راتب مدير المستشفى

بمقتضاه عن 2500 جنيهاً شهرياً بدلاً من ال500 جنيه التي يتقاضاها حالياً. كما يجب أن يسعد المصريون لأن بيت خبرة أمريكي شهير يعمل الآن على إعادة هيكلة قطاع الصحة. أما التأمين الصحي فسوف يغطي جميع المصريين في عام 2010. وأضيف قضية مهمة أشار إليها وزير التضامن الاجتماعي [وليس وزير الصحة] في حواره مع صحيفة الأهرام يوم 8 سبتمبر 2006 إذ أعلن أن الوزارة قررت إضافة الحديد للرغيف في محافظات المنيا وسوهاج وجنوب الوادي نظراً لأن الأطفال فيها تعاني من الأنيميا، وأن ذلك كان بناء على توصية لدراسة لمنظمة الصحة العالمية. وأود التنبيه أن الحديد لازم لمرضى الأنيميا ولكن بحساب وأن زيادة معدلاته في الدم لا تقل خطورة عن نقصها، لذا لزم التنبيه على الجميع بضرورة عمل صورة دم بصفة متكررة تحوطاً من مشكلات ترسب الحديد الزائد في الدم.

وعلى المصريين أن يطمأنوا فقد وفرت الحكومة مبلغ خمس مليارات جنيه لتمويل خطة تطوير السكك الحديدية ووعد وزير النقل بتنفيذها خلال عامين وإلا فإنه سوف يستقيل من منصبه. وتبعه وزير التضامن الاجتماعي الذي قطع على نفسه وعداً بترك منصبه إذا فشل في وصول الدعم إلى مستحقيه من محدودي الدخل من دون أن يحدد أجلاً واضحاً لذلك. ونرجو أن يتكرم وزراء مصر الثانية التي لا نعرفها بأن يحدد كل منهم موعد استقالته.

وقبل أن أنهي حديثي عن مصر التي لا أعرفها لا بد من تهنئة الأخوة الصحفيين في مصر التي نعرفها بنجاتهم من لطشة أمين الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتفل بإطلاق انطلاقته الثانية نحو المستقبل حيث أعلن لا فض فوه" نحن لدينا مادة في القانون كنا نستطيع أن نلطشهم بيها سنتين سجن، بالإضافة إلى حبسهم احتياطياً أثناء فترة المحاكمة ولكننا نرفض في الحزب الوطني حبس الصحفيين وندعو نقابة الصحفيين أن تأخذ موقفاً من هؤلاء الصحفيين الذين يسيئون للمهنة". ألم تلاحظوا أن سيادته بدأ حديثه بقوله "نحن" يعني هم أصحاب البلد، وأنه يقول

أن الحزب الوطني يرفض حبس الصحفيين أي أنه الحزب الذي يملك مقدرات الناس يمنح ويمنع ويهدد ويتوعد. الله على الحرية وهنيئاً لمصر بالانطلاقة نحو "المجهول" آسف نحو المستقبل.

وأخيراً، فإنني أدعو جميع المصريين إلى أن ينظروا حولهم لمشاهدة التغييرات والتطورات التي تحدث في مصر وألا يكونوا ممن وصفهم أمين السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بأنهم "ناس مش عايزة تصدق".

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

2006

114. مصر دولة متقدمة في 2020 . . . . حلم أم حقيقة ؟

أثار د. أحمد نظيف رئيس الوزراء أثناء زيارته الأخيرة إلى إيطاليا قضية مهمة أراها جديرة بأن تكون محوراً رئيساً من محاور الحوار الوطني الذي دعا إليه حزب الوفد، وذلك حين صــرح بأن " مصر في طريقها إلى أن تصبح دولة متقدمة بحلول عام 2020 ونمراً اقتصادياً لإفريقيا، مع اكتمال برامج الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي". وقد اعتمد رئيس الوزراء في نبوءته بتحول مصر إلى دولة متقدمة في غضون 13 عاماً إلى كونها في العام 2006 حققت معدلاً للنمو الاقتصادي بلغ 7% ، وأن حجم الاستثمارات الأجنبية وصل إلى 11 مليار دولار في نفس العام بعد أن كان 2 مليار دولار في 2002، كما أن عائدات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج قد زادت كلها. كما أضاف د. أحمد نظيف مجموعة أخرى من التطورات التي يراها مساعدة في وصول مصر إلى مرتبة الدول المتقدمة منها قيام مشروعات جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وأن مصر بصدد أن تصبح قاعدة للخدمات في جنوب حوض المتوسط خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات. وقد أشار رئيس الوزراء إلى جنوب أفريقيا باعتبارها النمر الإفريقي الثاني بجانب مصر.

ويطرح تصريح رئيس الوزراء تساؤلاً مهماً ومحورياً أراه جديراً بأن يكون موضوعاً للبحث والتحليل، وهو هل تكفي هذه المؤشرات كي تكون دليلاً على تحقيق مستوى الدولة المتقدمة؟ وما هي العوامل الأخرى الواجب التعامل معها والتخطيط لها كي تتحقق لمصر فعلاً تلك المرتبة المرموقة بين الدول بحلول العام 2020؟ وأتصور أن جانباً مهماً من البحث لا يمكن أن يغفل العلاقة بين الأداء الاقتصادي وبين مجمل ملامح الحياة المصرية على الأصعدة السياسية والاجتماعية والعلمية والتعليمية وغيرها من جوانب المجتمع وقطاعاته ذات التأثير المباشر على إمكانيات تحول البلاد إلى مستوى الدول المتقدمة.

ومن أجل توضيح هذه القضية المحورية، وحتى لا تنحصر في دائرة الشعارات أو الأحلام غير المستندة إلى أساس من الواقع، نعرض في عجالة لسمات تجربة " رؤية ماليزيا 2020" والتي قامت على أسس من المشاركة والشورى بين القيادة ممثلة في د. مهاتير محمد ومعاونيه وبين قطاعات الشعب ومؤسساته من العلميين ورجال الأعمال والمفكرين حيث تم تحديد المحاور الرئيسة للرؤية المستقبلية وأخضعت للنقاش وقام د. مهاتير بعقد اجتماعات كثيرة لعرض الرؤية والإجابة عن الأسئلة التي وجهت إليه، حتى تم التوصل إلى التوافق العام بين القيادة ومؤسسات الشعب وطوائفه. وفيما يلي نطرح المحاور المهمة التي قامت عليها " رؤية ماليزيا 2020" والتي لا بد أن يكون لها ما يماثلها في مصر إذا أرادت أن تحقق ما نجحت فيه ماليزيا فعلاً حين اتخذت لنفسها ذات الهدف واعتمدته باعتباره التوجه الإستراتيجي الذي تبناه وعمل له كافة قطاعات وأفراد الشعب الماليزي.

كان المحور الأول في الرؤية الماليزية اعتبار التحول نحو دولة متقدمة في تاريخ معين مشروعاً وطنياً متكامل الأركان يقوم على إدارته حكومة واعية بهذه الرؤية وتعتبرها مسئوليتها الجماعية بحيث تعمل الوزارات والأجهزة الحكومية كلها في تناغم وفق توجهات محددة وأدوار وخطط مرسومة للوصول إلى نتائج مستهدفة يمكن متابعتها وتقييمها، وأن يكون هذا المشروع الوطني معلناً وواضحاً لكل الشعب بطوائفه وفئاته المختلفة من قطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني وأفراد يعلمون ما عليهم القيام به في تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.

أما المحور الثاني فهو السعي لإقامة مجتمع ديمقراطي ناضج يتمتع أفراده بالحريات الأساسية ويشاركون في تحمل المسئوليات الوطنية واتخاذ القرارات المصيرية. وإن كان البعض قد يختلف في مدى نجاح التجربة الماليزية في تحقيق الديمقراطية، إلا أنها يجب أن تكون هدفاً للتجربة المصرية لتفادي ما ترتب على أخطاء الحكام في ماليزيا من تأثيرات سلبية قد تكون قللت من فعاليات وإنجازات التجربة بكل ما

حققته من نتائج اقتصادية وثقافية وتقنية يشهد بها العالم. وبرغم ما قد يوجه إلى ماليزيا من نقد لضعف الحالة الديمقراطية بها، إلا أن القياسات العالمية توضح أنها تحتل مركزاً متقدماً عن مصر في الترتيب العالمي لسنة 2007 على محور الديمقراطية حيث احتلت المركز 91 من بين 172 دولة بينما جاءت مصر في المرتبة 99، وكانت ماليزيا الدولة رقم 33 في مقياس الفساد على حين احتلت مصر المرتبة 57[علماً بأن ارتفاع المرتبة في هذا المقياس مؤشر على زيادة الفساد]، وكانت مصر الأفضل في مقياس حرية الصحافة حيث كانت في المرتبة97 بينما جاءت ماليزيا وراءها في المرتبة 112[ولا شك أن ما طرأ على أوضاع الصحافة المصرية في الأسابيع الأخيرة سيكون له انعكاس على ترتيبها في دورة القياس التالية 2008].

والمحور الثالث الذي يمكن استخلاصه من تجربة ماليزيا هو الموازنة بين أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني وبين العدالة والعمل على تضييق الفجوة الناشئة عن سوء توزيع الثروة وتفاوت مستوى الدخول بين أفراد الشعب. كانت ماليزيا حريصة في تجربتها على أن تحقق مجتمعاً متقدماً ينعم المواطنون فيه جميعاً بعائد التنمية، وتسوده المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية باعتبارها الدرع الواقي لجهود التنمية والتقدم[قارن هذا بما اعترف به أكثر من مسئول في الحكومة المصرية أن أغلب المصريين لم يشعروا بعد بناتج ما تحقق من تقدم اقتصادي!]. وقد اعتمدت ماليزيا هدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بمعدل 7% سنوياً لمدة 30 سنة هي فترة تحقيق الرؤية في 2020 وتكون قد حققت بذلك معدل نمو 800%. كذلك استهدفت ماليزيا التمسك بتحقيق معدلات عالية للادخار المحلي والاستثمار، كما تم التركيز على التصنيع والتصدير وتفعيل طاقات القطاع الخاص.

ويمثل المحور الرابع الذي أطلق عليه "ماليزيا الشركة" Malaysia Incorporated نموذجاً رائداً للتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص وتنمية قنوات للتشاور

المستمر وإقامة المشروعات المشتركة بينهما، مع تطوير وتحديث القطاع العام ليقوم بدور قيادة الاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت تيسير مهمة القطاع الخاص . وفي إطار مفهوم "ماليزيا الشركة" جرى تطوير الجهاز الإداري للدولة لفتح السبل وإزالة المعوقات والعراقيل التي تعترض القطاعات الإنتاجية والاستثمارية.

وثمة محورخامس كان مفصلياً في نجاح " رؤية ماليزيا 2020" وهو اعتماد العلم والتقنية دعامتين لتوجيه مشروع التحول إلى دولة متقدمة، وقد حققت ماليزيا تفوقاً واضحاً في هذا المجال وخاصة في مجالات الزراعة والقطاعات الصناعية، مع خلق مناخ مشجع للعلماء والباحثين. وقد تفوقت ماليزيا في تطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات وكانت من أوائل الدول في العالم التي أدخلت مفاهيم الحكومة الذكية والمدارس الذكية وغيرها من نماذج استخدام الحاسبات الآلية وتقنيات الاتصالات والمعلومات في تطوير الأداء في مختلف المؤسسات العامة والخاصة ورفع كفاءته والوصول به إلى المستويات العالمية. وكان جزء مهم من "رؤية ماليزيا 2020" الاهتمام بتطوير تعليم الرياضيات والعلوم وتنمية ميول الطلاب لدراسة العلوم والهندسة والموضوعات المتصلة بالتقنيات الحديثة، مع التركيز في الجامعات والمعاهد التقنية على تعليم تقنيات الإلكترونية.

وكان المحور السادس هو الأهم حيث كان تركيزه على العنصر البشري، فاهتمت ماليزيا بتكثيف العمل في محو أمية السكان وحققت في ذلك ناجحاً باهرا، كما انتشر تعليم اللغة الإنجليزية باعتبارها وسيلة التواصل مع العالم المتقدم وهي لغة العلوم والتقنيات الحديثة. ووضعت خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية والتأكيد على الجوانب الأخلاقية في العمل ومكافحة الفساد في الإدارة الحكومية.

ومنذ انطلقت "رؤية ماليزيا 2020" في العام 1991 وحتى الآن حققت ماليزيا مؤشرات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي تتفوق على ما حققته مصر بتاريخها الطويل. إن مقارنة بسيطة توضح الفارق في الإنجاز بيننا وبينهم حسب أرقام 2005

والصادرة عن البنك الدولي حيث بلغ الدخل القومي الإجمالي في ماليزيا 125.7 بليون دولار أمريكي بينما هو في مصر 92.5 بليون دولار، كما بلغ نصيب الفرد الماليزي من الدخل القومي الإجمالي 4960 دولار أمريكي على حين لم يتجاوز نصيب الفرد المصري 1250 دولار، وبينما يبلغ معدل الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في ماليزيا 43.9% فإن هذه النسبة في مصر 17.2%، وفي الوقت الذي بلغت فيه الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي الماليزي 121.2% فإن النسبة في حالة مصر هي 31.7% فقط. وعلى حين يصل العمر المتوقع للفرد الماليزي عند الولادة إلى 73 سنة فإن الرقم المناظر في مصر هو 70 سنة فقط، وبالنسبة لكل 1000 طفل ماليزي يولد حياً يموت منهم 10 فقط على حين يموت 26 طفل مصري بالمقابل. وبينما يقطن 67% من الماليزيين في المناطق الحضرية تبلغ نسبة سكان الحضر في مصر 43%. وقد نجحت ماليزيا في التغلب على مشكلة الأمية بمعدل أعلى من مصرحيث أن 89% من عدد السكان فوق سن 15 سنة يعرفون القراءة والكتابة، بينما لا تزيد هذه النسبة في مصر عن 71%.

وكما فعلت ماليزيا فقد فعلتها دول أخرى كانت مصر سابقة لها في مسيرة التقدم ولم تكن أي منها تمتلك ما لدى مصر من مقومات علمية وبشرية وموارد مادية. لقد حققت دول مثل الهند، أندونيسيا، الجزائر والمغرب مراتب أعلى من مصر في مؤشرات التنمية والتقدم اقتصادياً واجتماعياً. ومن ثم فإن تحدياً مهماً يواجه المشاركين في الحوار الوطني أن يتوصلوا إلى إطار شامل لتحقيق التطوير الحضاري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمصر، والتفكير في البنية المؤسسية اللازمة لإعداد خطط وبرامج التطوير، واقتراح الآليات الضرورية للتنفيذ، وابتكار وسائل حفز وتحريك المصريين جميعا للمشاركة الفاعلة الإيجابية والمنتجة من أجل

تحقيق تلك الغاية وضمان استمرارية قوى الدفع من أجل التطوير المستمر والتنمية المستدامة.

وفي تصوري أن الأهداف الإستراتيجية لمشروع " مصر 2020" يمكن حصرها في وضع تصور متكامل لصورة مصر كما نحبها في العام 2020 وتوضيح الملامح العمرانية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المميزة لها عند بلوغ تلك السنة قياساً على المعدلات والمعايير العالمية وبالنظر إلى ما حققه الآخرون في تلك المجالات. كما ينبغي أن يتضمن مشروع مصر 2020 رصد الموارد ومصادر الثروة الطبيعية ومجالات الاستثمار في ميادين الإنتاج والخدمات التي تتوفر بمصر وتمثل فرصاً للمستثمرين الوطنيين والأجانب وينبغي أن تكون محلاً للإعلام والترويج والتهيئة حتى تكون متاحة للاستثمار الفعلي، وكذلك حصر مناطق التوسع العمراني الممكنة لاستثمار الجزء الأكبر من أراضيها والخروج من الانحصار في الحيز المعمور الآن والذي لا يتجاوز 5-6 % من إجمالي مساحة مصر. ويتكامل مع هذا الجهد ضرورة حصر المزايا التنافسية لمصر والتي يجب توظيفها كعوامل لجذب الاستثمارات الوطنية والوافدة، وتوجيهها لمشروعات تنموية في كافة مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات الإنتاجية والخدمات التعليمية والصحية والسياحة وغيرها من مجالات النشاط المنتج.

ويعتبر من أهم ملامح مشروع مصر 2020 رصد العناصر والرموز البارزة في المعمور المصري كي تكون علامات أساسية ونقاط ارتكاز محورية سواء في جذب السائحين وتنمية صناعة متطورة للسياحة أو في إقامة مشروعات اقتصادية وثقافية وتقنية عملاقة تجتذب المستثمرين من كل أنحاء العالم. ثم تكتمل عملية إعداد الرؤية المستقبلية لمصر في 2020 بتطوير مجموعة مشروعات محددة للتطوير الاقتصادي، ومشروعات النهضة التكنولوجية ، ومشروعات التطوير العمراني والتنسيق الحضاري ، فضلاً عن مشروعات التطوير والتنمية السياحية وتطوير المرافق الرياضية.

وستكون مشروعات التطوير العلمي والثقافي ومشروعات تهيئة مناخ الأعمال والاستثمار من أهم العلامات المميزة لمصر 2020.

ويثير الحلم بأن تكون مصر دولة متقدمة ونمراً اقتصادياً في العام 2020 قضية مهمة وهي ضرورة تمثل الدروس المستفادة من التجربة الماليزية وغيرها من الدول التي حققت نهضة مماثلة، ذلك بأنه لا يكفي أن يجري تحاور بين مجموعة الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني ولا يكفي أيضاً أن ينتج عن الحوار وثيقة مهما بلغت من الدقة والكمال، ذلك أن الأهم هو أن تتحول تلك المحاورات والدراسات والوثائق إلى حركة وطنية شاملة تحرك طاقات الشعب كله بجميع طوائفه وتنظم تلك الطاقات في عمل جاد ومنتج وسوف يكون من مسئولية المتحاورين توصيل تلك الأفكار والمقترحات إلى الدولة وإقناعها بأن تكون هي أساس عملها في تهيئة البنية المؤسسية اللازمة لتحقيقها وتوفير الموارد والطاقات لوضع الخطط الإستراتيجية والبرامج التنفيذية التي توضح مسارات التنمية المطلوبة وتحدد معايير الكفاءة في تنفيذها.

إن دوراً مهماً يجب على الأحزاب المشاركة في الحوار ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الحكم كلها أن تقوم به، وهو التصميم على نشر وتدعيم ثقافة الإنجاز والاتقان بين المواطنين، وإبراز أمثلة النجاح والالتزام بقيم التقدم والجودة المؤدية إلى تحقيق صورة مصر كما نريدها في 2020. لقد كان د. مهاتير محمد يفاخر بأن الشعب الماليزي استطاع أن يصمم ويشيد ويجهز القاعة المعروفة باسم قاعة 2020 في فترة لا تتجاوز شهرين ونصف شهر، كما تمكن الماليزيون من إقامة وتشغيل فندق خمس نجوم يضم 1200 غرفة في مدينة Langkawi في أربعة أشهر، كما تمكنوا من صناعة السيارة الماليزية بروتون.

إن كفاءة الحوار الوطني الجديد مرهونة بقدرة المشاركين فيه على جعل "مصر 2020 دولة متقدمة ونمر اقتصادي" هدف كل مصري ومصرية وقضية الوطن كله.

كما أن الحكومة مسئولة بدرجة أكبر عن المشاركة الجادة في هذا العمل الوطني وتهيئة كل السبل لنجاحه وتفعيله ومد يدها لكل فئات المجتمع والقوى السياسية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحويل هذا الحلم إلى حقيقة بمشاركة وطنية قوامها الشفافية والديمقراطية والمحاسبة على النتائج والإنجازات. بهذا فقط يمكن أن تتحقق نبوءة د. أحمد نظيف.

2007

115. مصر من أفريقيا . . . وإزالة آثار الصفر الكبير!

أشرت في مقالي السابق إلى نبوءة د. أحمد نظيف أن مصر ستكون نمراً إفريقياً في العام 2020 إلى جانب جنوب إفريقيا. ومن أجل مزيد من تمحيص هذه النبوءة فقد عادت بي الذاكرة إلى يوم 15 مايو 2004 حين تم إعلان فوز جنوب إفريقيا بتنظيم مسابقة كأس العالم لكرة القدم في 2010 وقد حصلت يومها على جميع أصوات لجنة الفيفا المختصة بالاختيار وعددهم 24 بينما لم تحصل مصر على أي صوت، وكان يومها هو يوم الصفر الكبير. وكالعادة حاولت الحكومة تبرير ما حدث بأنه نتيجة أخطاء من جانب الفريق الذي كان مكلفاً بإعداد ملف مصر، وتم توجيه اتهامات بالفساد المالي لبعض أعضاء الفريق وجرت معهم تحقيقات لا يهمنا ما انتهت إليه بقدر ما يهمنا التأكيد على الحقيقة الأساسية وهي أن فوز جنوب إفريقيا كان مبرراً ومستحقاً وأنه حتى لو كان أعضاء فريق الملف المصري كلهم من الملائكة ما كانت مصر لتحصل على أي صوت. ودعونا نقرأ تفسير فوز جنوب إفريقيا من على موقع الفيفا الرسمي بشبكة الإنترنت حيث يذكر أن جنوب إفريقيا كانت قريبة جداً من الفوز بتنظيم مسابقة عام 2006 حين حصلت على 11 صوت وجاءت المانيا في آخر لحظة لتفوز بحصولها على 12 صوتا. وكان تقييم ملف جنوب إفريقيا لدورة 2006 بواسطة الفيفا أنه متميز عن ملف كل من البرازيل وإنجلترا ومتعادل مع ملف المانيا. وكان رد فعل جنوب إفريقيا إيجابياً إذ أبلغت الفيفا في ديسمبر 2002 عن رغبتها في تنظيم مسابقة 2010 وتم تأكيد هذه الرغبة بواسطة حكومة جنوب إفريقيا واتحاد كرة القدم بها في مايو 2003. وكما يقول تقرير الفيفا فقد كانت رسالة جنوب إفريقيا بسيطة وواضحة وقوية، فهي تملك أحسن مجموعة من الاستادات الرياضية في إفريقيا أغلبها موجود فعلاً والبعض يجري تطويره والبعض تحت الإنشاء، كما كان عدد من الشركات العالمية يوفرون لها الدعم التجاري في حالة فوزها بتنظيم المسابقة، وهي تتمتع بأكبر اقتصاد مستقر في القارة الإفريقية، وصناعة إعلامية ووسائل اتصالات

عامة متفوقة، فضلاً عن التأييد الوطني الشامل لفكرة تنظيم مونديال كرة القدم فيها. وكان نجاح جنوب إفريقيا في تنظيم عدد من المسابقات الدولية في سنوات سابقة مؤشراً مهماً على قدرتها التنظيمية. وقد حشدت جنوب إفريقيا لدعم طلبها إلى الفيفا نجومها العالميين وفي مقدمتهم الزعيم نيلسون مانديلا والرئيس مبيكي الذي اعتبر هذه المناسبة جزءاً مهماً من إستراتيجية شاملة لإحياء جنوب إفريقيا. وقد عمدت جنوب إفريقيا إلى تنظيم عدة مباريات دولية مهمة لتعرض على العالم قدراتها وإمكانياتها ومنها مباراة شارك فيها فريق إنجلترا بقيادة اللاعب الإنجليزي الأشهر دافيد بيكهام الذي أعلن تأييده لطلب جنوب إفريقيا. وانتهى تقرير الفيفا المنشور على موقعها على الإنترنت حتى الساعة إلى بيان فوز جنوب إفريقيا ب24 صوتا والتأكيد على أن مصر لم تحصل على أي صوت، ومن دون الإشارة إلى الدول الأخرى المتنافسة على تنظيم البطولة.

وإذا تركنا الرياضة وكرة القدم جانباً، دعونا نلقي نظرة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعام 2006 لنرى الفارق بين الحالة المصرية والنمر الجنوب إفريقي. فعلى حين يبلغ الناتج القومي الإجمالي في مصر 104 بليون دولار كان الرقم المعادل في جنوب إفريقيا 262 بليون دولار أي أكثر من مرة ونصف الرقم المصري. وبينما كان فائض الميزان التجاري المصري بالسالب 11 بليون دولار كان الفائض الجنوب إفريقي موجباً وبلغ 4 بليون دولار، وعلى حين كان فائض ميزان المدفوعات المصري [الحساب الجاري] 2 بليون دولار بلغ الفائض في حالة جنوب إفريقيا 14 بليون دولار. وحيث بلغت حصة مصر من إجمالي صادرات إفريقيا 10% كانت حصة جنوب إفريقيا 16%. وعلى صعيد الهيكل الاقتصادي العام نجد الزراعة تشكل في مصر 14.1% من إجمالي الناتج القومي وهي في جنوب إفريقيا تمثل 2.7% ، والصناعة في مصر تمثل 20% وفي جنوب إفريقيا 20.9%، وتبلغ مساهمة التشييد في الناتج القومي الإجمالي في مصر 4.1% وفي جنوب إفريقيا 2.4%، وتبلغ مساهمة

الخدمات في مصر 47.5% بينما هي في جنوب إفريقيا 66.4%. والنتيجة أن اقتصاد جنوب إفريقيا أقرب في هيكلته إلى اقتصاد عصر المعرفة، وأصبحت جنوب إفريقيا متقدمة في مجالات الاتصالات والمعلومات التي تعتمد عليها كأحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتتجه الحكومة هناك نحو نمط الحكومة الإلكترونية المرتكزة حول خدمة المواطنين. كما احتلت جنوب إفريقيا المركز السادس والثلاثين من بين 115 دولة على مستوى العالم في مدى استعدادها في مجالات تقنيات الاتصالات والمعلومات ولا يسبقها في إفريقيا سوى تونس.

وإذا تأملنا في تقرير مجموعة البنك الدولي عن "سهولة أداء الأعمال" في جنوب إفريقيا ونقارن مركزها بالقياس إلى مركز مصر التي هللت الحكومة لأخبار فوزها بأحسن مركز في العالم بين الدول التي حققت إصلاحات في إجراءات ممارسة الأعمال فيها. فحسب تقرير 2008 جاءت جنوب إفريقيا في المركز 35 من بين 178 دولة وكانت في العام السابق تحتل المركز 37. وفيما يخص مؤشرات سهولة الحصول على الائتمان جاءت في المركز 26 بعد أن كانت في المركز 32، وفي مجال حماية المستثمرين احتفظت بالمركز التاسع لعامي 2007 و2008 على التوالي، كذلك احتفظت بالمركز 85 في مجال تنفيذ العقود. ويذكر أن جنوب إفريقيا مصنفة من بين دول الشريحة الأعلى للدول متوسطة الدخل، وقد بلغ متوسط الدخل الوطني الإجمالي للفرد 5390$ وعدد السكان 47.4 مليون. والآن نلقي نظرة على ذات المؤشرات بالنسبة لمصر، فهي في تقرير 2008 تحتل المركز 126 بعد أن كانت في المركز 152 في العام الماضي [وهذا التقرير السابق كان سبباً في ثورة وزير الاستثمار وإعلانه الغضب الشديد على صانعي التقرير ومشككاً في مصداقيته، ولكنه عاد الآن إلى التفاخر بالتقدم الذي حققته مصر مؤكداً أهمية التقرير ودلالاته!]، وجاءت مصر في المركز 115 على مؤشر سهولة الحصول على الائتمان بعد أن كانت في المركز 156، وفي مجال حماية المستثمرين جاءت مصر في المركز 83 بعد أن كانت في المركز 105، وفي مجال

تنفيذ العقود تأتي مصر في المركز 145 متقدمة مركز واحد حيث كانت العام الماضي في المركز 146. ومصر مصنفة في الشريحة الدنيا من مجموعة الدول متوسطة الدخل، وبلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي 1350$ وعدد سكانها 75.4 مليون. إذن وبرغم التحسن النسبي في مركز مصر في هذا التقرير فإنها لا تزال بعيدة تماماً عن منافسة جنوب إفريقيا.

وعلى ذكر المنافسة دعونا نلقي نظرة على موقف البلدين في تقرير التنافسية العالمي وتقرير تنافسية إفريقيا الذين يصدرهما منتدى العالم الاقتصادي في دافوس والذي تحتفل الحكومة المصرية بلقاءاته ويذهب إليها وفد رفيع المقام يرأسه رئيس الوزراء ووزراء كثيرين. فقد جاءت مصر حسب تقرير 2007 في المركز الرابع إفريقياً يسبقها كل من موريشيوس في المركز الثالث، جنوب إفريقيا في المركز الثاني، وتونس في المركز الأول. ويعتبر التقرير جنوب إفريقيا في المرتبة الوسطى المدفوعة بالكفاءة Efficiency Driven على طريق التنمية [المرتبة الدنيا هي الدول المعتمدة على المواد الخام كقوة محركة للتنمية، والمرتبة العليا هي الدول التي تندفع على طريق التنمية بقوة الابتكار والاختراعInnovation Driven]. وعلى مستوى التنافسية العالمية جاءت مصر في المركز 65 من بين 128 دولة، وهي مصنفة ضمن المجموعة الدنيا في طريق التنمية باعتمادها على مواردها الطبيعية Factor Driven. وفي المقابل جاءت جنوب إفريقيا في المركز 46. إذن لا تزال المقارنة في صالح جنوب إفريقيا حتى الآن. وإذا ألقينا نظرة على تقرير منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العالم لعام 2007 نجد جنوب إفريقيا في موقع أفضل كثيراً من مصر حيث حصلت في مؤشر إدراك الفساد [اعتماداً على استقصاء آراء عينة من رجال الأعمال والمحللين المحليين] على 5.1 من 10 وهي القيمة الأعلى التي تدل على تدني معدل الفساد في الدولة [بالمناسبة جاءت الدانمرك وفنلندا ونيوزيلاند في قمة القائمة بمعدل نظافة [عكس الفساد]لكل منها 9.4]، أما مصر فهي تحتل مركزاً

متأخراً في مقياس النظافة من الفساد إذ جاءت في المركز 105 بين 128 دولة وبمعدل 2.9 بينما جنوب إفريقيا في المركز 43.

وحسب توقعات وزير الاستثمار في تصريحاته التي أعلنها خلال زيارته إلى المكسيك احتلت مصر المركز الأول على المستوى الإفريقي للدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2007 الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD منذ يومين. وبرغم هذا لا يجب أن يصرفنا ذلك الإنجاز الطيب عن بعض الأمور ذات الدلالة. فحسب التقرير ورغم تدفق استثمارات قدرها 10 بليون دولار، فإن مصر لا تزال بعيدة عن قائمة أكبر 20 دولة مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006 والتي تظهر بها كل من الأردن في المركز الثامن، البحرين في المركز الحادي عشر، لبنان في المركز الرابع عشر، والسودان في المركز التاسع عشر! كذلك لا يبدو واضحاً تأثير هذه الزيادات في الاستثمارات المتدفقة على تخفيض مستوى البطالة ومدى الإضافات الجديدة إلى الطاقات الإنتاجية وفرص العمل الحقيقية. أطرح هذه التساؤلات في ضوء الإشارات الواضحة في تقرير الاونكتاد المشار إليه أن النسبة الغالبة من الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه في الغالب إلى سوق الأوراق المالية، كما يتم في شكل عمليات استحواذ على الشركات الوطنية وليس إنشاء شركات جديدة. وأظن أن الواقع المصري يعزز هذه الملاحظة حيث اتجهت أغلب الاستمارات الوافدة إلى شراء البنوك [بنك الإسكندرية، البنك المصري الأمريكي، بنك الدلتا الدولي، بنك مصر رومانيا، بنك مصر الشرق الأقصى...] وشراء الشركات التجارية القائمة فعلاً [عمر أفندي] وغير ذلك من شركات القطاع العام التي تم بيعها لمستثمرين أجانب من خلال برنامج الخصخصة الذي تسميه الحكومة الآن " برنامج إدارة الأصول"، كما تتركز معظم الاستثمارات العربية الآن في المجال العقاري بشراء الأراضي وتشييد العقارات والمنتجعات السكنية الفاخرة. كذلك كانت نسبة مهمة من الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال

العام الماضي في مجال الاتصالات بشراء رخصة المحمول الثالثة. كذلك يشير تقرير الاونكتاد إلى اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضة إلى التحول عن مجالات الإنتاج السلعي والصناعات الاستخراجية وتتجه أكثر إلى مجالات الخدمات، ففي الدول النامية استقطبت الخدمات 70% تقريباً من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في عمليات الاستحواذ والاندماج. وفي جميع الأحوال، لا يبدو تأثير هذه الاستثمارات فاعلاً في التخفيف من مشكلة البطالة أو حل مشكلات تدهور البنية التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي وذلك على الرغم مما يؤكده تقرير اونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في صناعات مرتبطة بالبنية التحتية خلال 2006 بنسبة 22% من إجمالي عمليات الاستحواذ والاندماج عبر الحدودCross-borders Mergers & Acquisitions، وفي مجال الكهرباء فإن الاعتماد الأساسي هو على القروض بعد أن فشلت تجربة مشروعات الاستثمار بأسلوب BOT حيث كانت شركة الكهرباء المصرية تشتري الكهرباء من المستثمرين بالدولار الأمريكي ومع كل ارتفاع في سعر الدولار ترتفع تكلفة الكهرباء المشتراة.

لقد كانت الزيادة واضحة في الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى مصر حيث ارتفع من 2.2 بليون دولار في العام 2004 إلى 5.4 بليون في 2005 ثم إلى 10.0 بليون دولار في 2006. وحسب المعلومات الواردة في تقرير الأونكتاد فإن ما يقرب من 50% من هذا الرقم عبارة عن عمليات استحواذ الشركات الأجنبية على شركات وطنية، وإذا قدرنا أن نسبة 70% من الباقي اتجه إلى مجالات الخدمات [الاتصالات والبنوك مثلاً]، فإن ما تم استثماره في مشروعات جديدة في مجالات الصناعات التحويلية وغيرها من المجالات غير الخدمية لا يزيد عن 1.5 بليون دولار! والأمر يحتاج توضيح من وزير الاستثمار.

وإذا انتقلنا إلى جانب آخر من جوانب المقارنة بين مصر وجنوب إفريقيا وهو مجال التعليم الجامعي سنجد أن جنوب إفريقيا لها أربع جامعات ضمن أحسن 500 جامعة في العالم لسنة 2007 وتحتل بذلك المرتبة السابعة والعشرين من بين ثمانية وثلاثين دولة، ومصر لها جامعة واحدة فقط هي جامعة القاهرة وتحتل المركز 36. وعلى المستوى الأفريقي ظهرت 21 جامعة من جنوب إفريقيا من مجموع خمسة وعشرين جامعة ضمن قائمة أحسن 100 جامعة إفريقية وقد احتلت المراكز الثمانية الأولى، أما الجامعات المصرية فقد ظهرت سبعة جامعات حكومية ضمن تلك القائمة من أصل اثنين وثلاثين جامعة منها جامعة القاهرة في المركز الثالث عشر وجامعة حلوان في المركز المائة في ذيل القائمة، كما ظهرت ثلاث جامعات خاصة ضمن القائمة وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة في المرتبة العاشرة بينما احتلت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا المرتبة التاسعة عشرة. أما على صعيد البحث العلمي فقد ظهر مركزين بحثيين من جنوب إفريقيا ضمن قائمة أحسن 1000 مركز علمي في العالم هما مجلس البحث العلمي والصناعي وجاء في المركز 395 ومركز جنوب إفريقيا للبحوث الطبية وترتيبه 860. ولم يظهر في تلك القائمة أي من مراكز البحث العلمي المصرية. وفي تقرير لمنظمة اليونسكو يتضح أن جنوب إفريقيا رصدت في عام 2002 مبلغ 1.3 بليون دولار لأغراض البحث والتطوير وتشمل طاقاتها البحثية مجالات الطيران، الهندسة النووية، الكيمياء، التعدين، الزراعة والطب. وأورد نفس التقرير أن مصر استثمرت في العام 2000 مبلغ 400 مليون دولار لأغراض البحث والتطوير بنسبة 0.1% من الإجمالي العالمي.

إن ما حققته جنوب إفريقيا خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة عشر عاماً منذ بداية الحكم الديمقراطي وإلغاء العنصرية يعتبر إنجازاً غير مسبوق بكل المقاييس، ويصبح من الصعب علينا كمصريين أن نشهد مصر ذات التاريخ والإمكانيات والثروة البشرية التي تقترب من ضعف عدد سكان جنوب إفريقيا وهي تتراجع بمسافات تتسع في

كافة المجالات عن جنوب إفريقيا. ولا بد من توضيح أن ما تحقق في تلك الدولة الإفريقية التي أصبحت بحق النمر الإفريقي الفعلي يستند إلى حالة من الديمقراطية الرائعة التي تفتقر إليها مصرنا العزيزة. ولعل من أمثلة التفوق الجنوب إفريقي في الممارسة الديمقراطية أن نقارن بين منصب محامي الشعب الذي يطلق عليه The Public Protector وهو منصب مستقل عن السلطة التنفيذية ويتم تعيينه بواسطة رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من الجمعية الوطنية لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد، ولا يخضع في عمله إلا للدستور والقانون، ولا يجوز لأي فرد أو هيئة من هيئات الدولة التدخل في عمله ، ويختص بتلقي شكاوى المواطنين ضد الحكومة وأجهزتها والمسئولين الحكوميين، وله قوة التوصية باتخاذ الإجراءات التصحيحية وإصدار تقارير عن الموضوعات التي يتم التحقيق فيها. وخدمات محامي الشعب مجانية ومتاحة للجميع.

ولقد كانت جنوب إفريقيا إحدى دول إفريقية خمسة ضمت مصر، الجزائر، نيجيريا، السنغال واشترك رؤساؤها في إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD التي تم إقرارها في يوليو 2001 لتكون رؤية وإطار إستراتيجي لتنمية وتجديد إفريقيا. وكانت تلك المبادرة بهدف مساعدة الدول الإفريقية على مواجهة التحديات والعمل المنظم من أجل التخلص من الفقر والتخلف الاقتصادي والتهميش الذي تعاني منه إفريقيا. وقد اشتملت المبادرة إلى جانب القضاء على الفقر على أهداف مهمة منها إعادة وضع الدول الإفريقية منفردة ومجتمعة على طريق التنمية المستدامة وإدماجها في الاقتصاد العولمي، وتحسين ظروف المرأة وتمكينها، وتطبيق قواعد الحكم الرشيد في الحكومات الإفريقية وقطاعات الأعمال بها. وتؤكد المبادرة على أهمية الاستثمار الفعال لموارد الدول الإفريقية وتنمية التعاون بين شعوبها، وبناء قدراتها التنافسية لتحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ورغم أن أحداً في مصر لم يلق بالاً إلى تلك المبادرة ولا نجد لها آثاراً

في التطبيق سواء ضمن ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي أو أثناء طرح التعديلات الدستورية التي تجافي بكل المعايير القيم والتوجهات التي تدعو إليها مبادرة النيباد، فإن جنوب إفريقيا قطعت أشواطاً بعيدة في تطبيقها على مختلف الأصعدة وحققت تطوراً ملحوظاً في مجالات البناء الديمقراطي والتواجد على الساحة الدولية.

لعلنا ندرك الآن، أن القضية ليست فقط زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى الرغم من انخفاض نصيب جنوب إفريقيا من هذا التدفق الاستثماري إلا أنها تتفوق على مصر في ميادين الاقتصاد، والعلم والتعليم والديمقراطية فضلاً عن الرياضة، وأنه إذا أردنا اللحاق بها – ناهيك عن التفوق عليها – فالأمر يحتاج مراجعة شاملة لمجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والهياكل والمؤسسات السياسية من أجل تهيئة البنية التحتية للانطلاق والتنمية المستدامة. وأولاً وقبل كل شيء فإن تحرير الإنسان المصري من القيود الأمنية وضغوط الفقر والبطالة، وإطلاق الفرص له للتعبير والاختيار والمشاركة الديمقراطية في تقرير مصير الوطن، كلها مقومات لا غنى عنها لتحقيق النقلة كي تكون مصر نمراً اقتصادياً حقيقياً.

والله المستعان.

2007

116. مصر وإسرائيل بعد 60 عاماً . . . . . مقارنة لابد منها !

احتفلت إسرائيل منذ أسابيع قليلة بمرور 60 عاماً على إنشاءها، وشاركها الاحتفال قادة من دول مختلفة كان على رأسهم الرئيس الأمريكي بوش الذي جاء ليعلن مساندته الكاملة للدولة العبرية شريكة أمريكا في كفاحها من أجل الديمقراطية وضد الإرهاب، وكان بوش واضحاً في تأكيده على الاتفاق التام بين الدولتين في التوجهات والاهتمامات.

ومنذ أيام مرت في مصر الذكرى الواحدة والأربعون لهزيمة يونيو 1967 النكراء التي صورها قادة يوليو 1952 على أنها نكسة، وأننا خسرنا جولة ولم نخسر الحرب. مرت ذكرى الهزيمة على استحياء ولم تنشط الصحف الحكومية ولا الإعلام الرسمي لتناول تلك الحرب الخديعة التي لم تهزمنا فيها إسرائيل بقدر ما هزمنا قادة يوليو 52. وبعد أسابيع قليلة سينقلب الحال في مصر إذ تهل الذكرى السادسة والخمسون لحركة يوليو، وسوف نشهد الضجة الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام الحكومي تشيد بالإنجازات غير المسبوقة وترسم صورة زاعقة لمسيرة التطور والتحديث بفضـــل " الحركة المباركة " للضباط الأحرار التي تحولت إلى " ثورة" بقرار من قادتها.

وما بين الحدثين - احتفال الشعب الإسرائيلي بدولته، واحتفال الدولة الرسمية في مصر بثورتها - تبقى دلالات ومشاهد ومقارنات لا بد من التعرض لها بكل الصراحة والموضوعية حتى تتضح لنا معالم الطريق نحو المستقبل الذي نحلم به لبلدنا. وتبدأ المقارنة المؤلمة بما كانت عليه كل من مصر وإسرائيل في 1952. فقد كانت إسرائيل دولة ناشئة لا تزال تعيش مرحلة تفكير العصابات وأساليبها في العمل، وكانت تتصارع فيها توجهات متناقضة وفرق متعددة تريد كل منها أن تفرض نفسها في قيادة الدولة الوليدة، وكانت دولة لا يؤيد قيامها كثير من كبار الشخصيات اليهودية في العالم ومنهم ألبرت اينشتاين الذي رفض منصب رئيس الدولة في عام 1952 وقد عرضته عليه الحكومة الإسرائيلية بعد وفاة الرئيس الأول للدولة العبرية. وكانت دولة

إسرائيل التي- ظل الإعلام العربي ينعتها ب "المزعومة " لسنوات بعد قيامها في 1948 - محصورة في مساحة الأرض التي حددها قرار مجلس الأمن الصادر في 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة لليهود والثانية للفلسطينيين, وكانت الضفة الغربية والقدس الشرقية ضمن مملكة شرق الأردن، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية فضلاً عن كل سيناء، والجولان ضمن الأراضي السورية. وكان عدد السكان لا يزيد عن بضع مئات من آلاف اليهود قدموا إلى إسرائيل في الأساس من الدول العربية وبعض دول أوروبا، وكان ما يقرب من مائتي ألف منهم يعيشون في خيام مؤقتة، وكان الغذاء والملابس والأثاث يخضع لنظام الحصص المقيدة نظراً لضعف موارد الدولة التي اعتمدت في الدرجة الأولى على الإعانات من يهود العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الأزمة الاقتصادية الخانقة سبباً لاتجاه بن جوريون رئيس الحكومة لعقد اتفاق التعويضات مع ألمانيا والذي بموجبه حصلت إسرائيل على عدة بلايين من الماركات الألمانية وذلك رغم معارضة الكنيست الإسرائيلي وزعيم حزب حيروت مناحم بيجين وتبادل الرجلان الاتهامات بالفاشية والنازية. وفي تلك الفترة كان اعتماد إسرائيل أساساً على الزراعة فضلاً عن بعض الصناعات التقليدية ومنها المنسوجات. وكانت إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على التدفقات المالية الآتية من الخارج في شكل معونات، كما كانت تستورد معظم احتياجاتها وكانت صادراتها تتركز بالدرجة الأولى في الموالح [برتقال يافا!].

وعلى الجانب الآخر، كيف كانت مصر عند قيام حركة الضباط الأحرار؟ كانت مصر دولة ملكية لها نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس وجود مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكانت التعددية الحزبية أساس العمل السياسي بحضور قوي لحزب الوفد - حزب الأغلبية الشعبية الساحقة -، وكانت الانتخابات البرلمانية هي أساس تداول الحكم بين الأحزاب. ورغم ما يسجل عن مفاسد الملك فاروق فقد كانت في الأساس

مشكلات شخصية ولم يكن للملك سلطة حقيقية في إدارة شئون البلاد ولا كان يستطيع فرض إرادته على كل مقدراتها كما حدث مع حكام يوليو.

كانت مشكلة مصر الأساسية في تلك الفترة هي استمرار الاحتلال البريطاني لجزء من الوطن في منطقة قناة السويس بعد انسحاب قوات الاحتلال من القاهرة والإسكندرية. ومع ذلك كانت القوى الوطنية متصاعدة في مقاومة الاحتلال والفدائيون يمارسون أعمالهم البطولية ضد قوات الاحتلال وحكومة حزب الوفد تأمر بسحب العمال المصريين العاملين في معسكرات الإنجليز، وقوات الشرطة المصرية تخوض معركتها الباسلة التاريخية ضد الإنجليز في الإسماعيلية يوم 25 يناير 1952.

كانت المحروسة في الفترة ما قبل قيام حركة الضباط الأحرار متهيئة للانطلاق، فمؤسساتها الاقتصادية قائمة ومتطورة حيث كان بها جهاز مصرفي يتضح فيه دور بنك مصر باعتباره البنك الوطني الأول وما أنشأه من شركات في صناعات إستراتيجية، وكانت بورصتا الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية وبورصة البضائع في ميناء البصل بالإسكندرية تعمل وفق آليات ذلك العصر، وكانت بواخر شركة البوستة الخديوية التي يملكها أحمد عبود باشا تعبر المحيطات حاملة الركاب والبضائع، وشركات الغزل والنسيج في القلاع الصناعية بالمحلة الكبرى وكفر الدوار تقدم للعالم أفخر أنواع الغزل والمنسوجات. بل كان علية القوم في دول أوروبا يتفاخرون بأنهم يدخنون السجائر المصرية. وكانت صادرات القطن المصري طويل التيلة هي أساس الاقتصاد الوطني. وقد تراكمت لمصر حتى تلك الفترة ديون على المملكة المتحدة بلغت ما يقرب من 400 مليون جنيه إسترليني الذي كان يساوي آنذاك 97.5 قرشاً مصرياً.

كان بالمحروسة جامعة فؤاد الأول وجامعة فاروق الأول فضلاً عن الجامع الأزهر، وكانت مؤسسات التعليم المصرية هي قبلة الجميع من الدول العربية والإفريقية. وكانت دار الأوبرا المصرية تشهد على تقدم الفنون والآداب المصرية والتي يثريها أم

كلثوم ومحمد عبد الوهاب وأحمد رامي وطه حسين والعقاد وناجي. وكانت صناعة السينما المصرية ناشطة والمسرح المصري يقدم أرقى العروض من خلال فرق يوسف وهبي وفاطمة رشدي وعزيز عيد والريحاني. كما ازدهرت الصحافة المصرية وصناعة الكتاب والنشر وأصبحت مصر قبلة العالم العربي في تلك الأمور.

في تلك الفترة التي كانت إسرائيل تحاول إقامة كيان دولة بدلاً من المؤسسات العصابية الإرهابية التي استولت على أرض فلسطين وأخرجت منها أصحابها الأصليين، كانت مصر دولة ديمقراطية مستكملة الأركان يحكمها دستور 1923 ويسودها حكم القانون وتتطلع إلى مستقبل اقتصادي زاهر بالرغم من تأثيرات وتدخلات سلطة الاحتلال البريطاني وسلبيات أحزاب الأقلية ومؤامراتها مع القصر الملكي.

والآن، وبعد 60 عاماً أين تقف إسرائيل وأين نحن في مصر؟ دعونا نلقي نظرة على الجغرافيا قبل أن نتعرض إلى السياسة والاقتصاد. إسرائيل 2008 تتحكم في أغلب أرض فلسطين، فقد ضمت القدس الشرقية وتعتبر أن القدس الموحدة هي عاصمتها الأبدية ويؤيدها في ذلك حكام العالم الغربي حتى باراك أوباما الفائز بترشيح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية! كما تحتل إسرائيل هضبة الجولان السورية وتحاصر قطاع غزة حصاراً شاملاً ومستمراً، وتستبيح الضفة الغربية ليل نهار من دون أي مقاومة من عناصر السلطة الفلسطينية التي يرأسها رئيس يفاوض رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ عام من دون جدوى، وتقيم الجدار العازل الذي تقتطع به مساحات مهمة من أرض السلطة الفلسطينية. كما نجحت إسرائيل في جعل سيناء منزوعة السلاح بفضل اتفاقية كامب دافيد. وبجميع المقاييس فإن إسرائيل اليوم هي القوة الأعلى صوتاً وتأثيراً في المنطقة يسعى العرب جميعاً لخطب ودها وهي تتمنع، ويعرض عليها قادة العرب مبادرة سخية وهي ترفضها وتضع الشروط المحققة لأهدافها متجاهلة تماماً الحقوق

العربية. وفي الوقت الذي لا تنقطع فيه الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة والتوغل في أراضي الضفة الغربية وعشرات الشهداء والجرحى والمعتقلين يومياً والتهديد بعملية عسكرية قاسية في غزة، واستمرار احتجاز عشرات الألوف من الفلسطينيين في سجون إسرائيل، فإن العرب وفي مقدمتهم مصر لا يزالون يعتبرون السلام هو خيارهم الإستراتيجي، ولا يزالون يمنون أنفسهم أن يصدق الرئيس الأمريكي وعده بقيام دولة فلسطينية قبل نهاية 2008!!!

إسرائيل اليوم حسب ادعاءاتها – التي يصدقها العالم الغربي – هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة التي تنتشر في دولها العربية النظم الأوتوقراطية والديكتاتورية. وتقول آلة الدعاية الإسرائيلية أن سكان إسرائيل الذين هاجروا إليها من أكثر من مائة دولة يتمتعون بحرياتهم السياسية والدينية ويبلغ غير اليهود منهم 5/1 عدد السكان ومنهم المسلمين والمسيحيين والدروز والبهائيين. ووفق المعلومات الإسرائيلية يتمتع السكان العرب في إسرائيل بحقوق متساوية مع المواطنين اليهود ويشاركون في جميع مناحي الحياة ويشغلون أعمالاً في كافة المجالات والمستويات ومنهم أعضاء في المحاكم العليا، والعبرية والعربية هما اللغتان الرسميتان للدولة الإسرائيلية. وتفاخر إسرائيل بأنها تسير على النمط الأمريكي وتطبق كافة الحقوق التي تضمنتها وثيقة الحقوق الأمريكية Bill of rights وحقوق الإنسان في أمريكا. وحسب النظام الإسرائيلي يتمتع الإسرائيليون بحرية التعبير والتجمع والعقيدة. ويفاخر النظام الإسرائيلي أن العرب مواطني السلطة الفلسطينية لا ينعمون بالحقوق والحريات التي يعيشها إخوانهم عرب إسرائيل. وهم في إسرائيل يعتبرون أن الصحافة فيها تتمتع بحرية واسعة عكس الحال بالنسبة للصحافة المقيدة حكومياً في معظم دول المنطقة المحيطة بإسرائيل. وحسب الطرح الإسرائيلي فإن المواطن في إسرائيل له حرية الاختيار في الانتخابات بين مرشحي أكثر من اثني عشر حزباً سياسياً من بينها أحزاب عربية حصلت في

الانتخابات الأخيرة على ثمانية مقاعد في الكنيست. وتعتبر إسرائيل نفسها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع فيها المرأة بالمساواة التامة في كل الحقوق عكس كثير من البلدان العربية التي لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوقها السياسية وحتى ممارسة أنواع من النشاط كقيادة السيارات.

وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي والعلمي نجد إسرائيل اليوم وقد تحولت من دولة تمثل المنتجات الزراعية فيها 70% من قيمة الصادرات في فترة الستينيات من القرن الماضي لتصبح الآن 3%، بينما تقفز صادراتها من برمجيات الحاسب الآلي إلى ما يقرب من 3 بليون دولار في 2005 بعد أن كانت تعادل الصفر في 1990، وبلغت صادرات منتجات التقنية العالية في 2003 مثلاً 9 بليون دولار. وحسب بيانات البنك الدولي لعام 2006 يبلغ الدخل القومي الإجمالي [GNI] 49 بليون دولار تقريباً ونصيب الفرد حوالي 7500 دولار.

وفي المقابل، نرى المحروسة ما تزال تحكم بقانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما، ويعاني أبناؤها من مشكلات تثير الأسى إذ يضطرون للوقوف في طوابير لساعات طويلة للحصول على الخبز المدعم، وتعلن الإمارات العربية المتحدة عن تقديمها مليون طن قمح هدية لمساعدة مصر في مواجهة أزمة الرغيف ، كما تزف الصحف المصرية لشباب مصر نبأ إنشاء مدينة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، المزمع إنشاؤها في مدينة القاهرة الجديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة بتبرع من سمو الشيخ وأن دولة الإمارات قد وضعت شروطاً أهمها منح الوحدات لشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وطرح الوحدات «مجاناً» أو بإيجار رمزي للمستحقين، وحسب تعبير " المصري اليوم" أن ذلك يأتي على خلفية "أن إنشاء المدينة يعد «مكرمة» - زكاة - من الشيخ خليفة للشباب.

مصر 2008 لا تزال تعاني من مشكلات تجاوزتها بمراحل دول العالم المتقدم – ومن بينها إسرائيل -، ولا تزال حكومتها الذكية تفاضل بين أساليب توزيع الخبز وهل يتم بموجب الرقم القومي للمواطنين بينما لا يستخدم الرقم القومي في إثبات شخصية الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم، ولا يزال سجل الناخبين بعيداً عن التطوير باستخدام معلومات الرقم القومي وتقنيات المعلومات المتقدمة. وفي مصر 2008 يمثل الفقراء ما يقرب من نصف عدد السكان ولا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من 1360 دولار. ورغم انخفاض معدل زيادة السكان إلى 1.8% وثباته عند هذا المستوى منذ سنة 2000، لا تزال حكومة مصر الذكية تلوم المواطنين وتعلن أنهم سبب المشكلات الاقتصادية في البلاد نتيجة تكاثرهم.

وفي مصر 2008، عكس الحال في إسرائيل، لا يعلم المواطنون من سيكون رئيسهم القادم ولا من سيخلف الحكومة الحالية ولا متى يتم تغييرها، فكل تلك قرارات لا يشارك المواطنون في صنعها وإنما عليهم قبولها حين تعلن وفي الوقت الذي يحدده صاحب القرار.

والله معك يا محروسة.

2008

117. مصـــر والعالـــم في 2020 !

تهتم كل دول العالم بالتخطيط للمستقبل والإعداد للتعامل مع المتغيرات المتسارعة والمتصاعدة التي تغير كل مجالات الحياة. وفي دول العالم المتقدم توجد مراكز متخصصة للدراسات المستقبلية تتوفر على دراسة الأوضاع الجارية واستنتاج مؤشرات التغيير والتطور وتضع التصورات للتعامل مع الظروف المتوقعة بما يضمن للدولة أن تحافظ على مقوماتها الأساسية وتحمي شعبها من الأضرار الناجمة عن تلك التغيرات، كما تسمح للدولة بتحقيق أهدافها في النمو والتطور وتحسين حال شعبها وتطوير أوضاعه اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وتتبلور كل تلك الدراسات المستقبلية والسيناريوهات البديلة في إستراتيجيات وطنية شاملة وخطط إستراتيجية تكون الأساس والمرشد في مواجهة التطورات والسير على طريق المستقبل.

وفي معظم دول العالم المتقدم فإن مراكز الدراسات المستقبلية تلك لا تنحصر في مجال الدراسات الأكاديمية التي لا تصل إلى الواقع التنفيذي، ولكنها في أغلب الأحيان تقوم بتلك الدراسات بناء على تكليف وتعاقد مع جهات مسئولة في الدولة التي تطرح الأسئلة وتشير إلى التحديات التي تلمسها مهددة لمستويات الإنجاز الوطني، وتطلب إلى مراكز البحث والدراسات المستقبلية دراستها وتقديم الحلول الممكنة والاقتراحات المناسبة للتعامل معها أخذاً في الاعتبار الواقع المحلي وتطوراته والمتغيرات الإقليمية والدولية المحتملة. وتتلقى الجهات الحكومية المسئولة اقتراحات ونتائج الدراسات المستقبلية وتتعامل معها بكل الجدية وتتخذها أساساً في اختيار السياسات وتشريع القوانين ووضع البرامج التنفيذية واتخاذ القرارات التي تلتزم بها مؤسسات الدولة والمجتمع كله.

وإلى جانب مراكز الدراسات المستقبلية الخاصة أو المستقلة والتي في كثير من الأحيان تكون تابعة للجامعات الكبرى، فإن الحكومات في العالم المتقدم تتخذ

لنفسها أجهزة للدراسات المستقبلية والتخطيط الإستراتيجي وتكون تابعة لأعلى سلطة في الدولة سواء رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء بحسب طبيعة النظام السياسي في الدولة. وتعمل تلك الأجهزة في رصد التطورات المحلية والإقليمية والعالمية وتحليل آثارها على الواقع الوطني ومسارات التنمية المستقبلية، وتستخرج المؤشرات الدالة على ما يواجه الدولة - أو يحتمل أن يواجهها - من مهددات ومخاطر، كما توضح الفرص السانحة والمحتملة والتي يمكن حال استثمارها تحقيق فوائد ومزايا مهمة للوطن. كذلك تستخدم الحكومات المتقدمة أجهزة التخطيط الإستراتيجي وإعداد الدراسات المستقبلية في مراجعة وتقييم السياسات والخطط والبرامج لتقدير مدى فعاليتها واتفاقها مع التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، ومن ثم تشير إلى مجالات وحدود تعديلها أو تغييرها بما يجعلها أكثر اتفاقاً مع الأوضاع الجارية واتجاهات التطور المستقبلي الأكثر احتمالاً.

كما توجد كثير من المنظمات الدولية المتخصصة والمهتمة بإجراء الدراسات المستقبلية ووضع السيناريوهات البديلة لقطاعات مهمة من النشاط الاقتصادي والقضايا الاجتماعية والتقنية على مستوى العالم، أو لمناطق محددة ذات أهمية خاصة، ومن ثم نجد كثيراً من الدراسات حول مستقبل الطاقة في العالم، وتوقعات التركيبة السكانية في العالم، وأوضاع مناطق ودول واعدة كالدراسات المتاحة عن آسيا، أوروبا والصين والهند على سبيل المثال.

توقعات للعالم في 2020

وقد صدر عن "المجلس الوطني للاستخبارات" في الولايات المتحدة الأمريكية وهو مركز أبحاث حكومي تقرير مهم عن " خريطة العالم في المستقبل" في نطاق مشروع 2020 الذي يقوم عليه هذا المجلس. وقد تبلورت في التقرير الصادر في 2004 مجموعة مهمة من المؤشرات عن حالة العالم في 2020 بعضها كبير الاحتمال أو شبه مؤكد، والبعض الآخر غير مؤكد. ومن المؤشرات كبيرة الاحتمال أن العولمة

ستستمر في نموها وتأثيراتها ولا تبدو أنها ستتراجع، وإن كان تأثير الفكر والتوجهات الأمريكية سيكون أقل. كذلك يتوقع التقرير أن الاقتصاد العالمي في 2020 سيكون أكبر كثيراً مما هو عليه الآن، بزيادة تقرب من 80% عما كان عليه في عام 2000 وأن متوسط الدخل الفردي سيبلغ 150% من مستواه في 2000.

كما سيتزايد عدد الشركات الكبرى عابرة الأممية أو ما تسمى الآن " الشركات عبر الوطنية" وسيزيد تأثيرها في نشر وتوسيع نطاق استخدام التقنيات الجديدة، لذا يتوقع التقرير أن عوائد العولمة ستكون من نصيب الدول والمنظمات التي ستكون قادرة على استيعاب واستخدام تلك التقنيات الجديدة. من جانب آخر، فإن تطور التقنيات الجديدة وخاصة تقنيات الاتصالات والإنترنت، سوف يجعل دور الدول والحكومات أصعب في مواجهة قوى الرفض والمعارضة التي ستجد في تلك التقنيات وسيلة مهمة وسهلة وسريعة الانتشار تصل من خلالها إلى ملايين البشر في ثوان قليلة. ولعل ما حدث من شباب 6 إبريل واستخدامهم لموقع الفيس بوك على الإنترنت وما حققوه من انتشار سريع في الوصول بدعوى الإضراب إلى عشرات الآلاف من المصريين في أيام قليلة خير شاهد على تلك الحالة المتوقعة. ونتيجة لذلك من المتوقع أن يزيد المد الديمقراطي وتشتد الضغوط على الحكومات والنظم غير الديمقراطية. من ناحية أخرى، فقد تدفع تلك الضغوط الدول والنظم غير الديمقراطية للتحالف والتساند لتستطيع مواجهة الضغوط المطالبة بالتحرر الوطني وإقامة نظم حكم ديمقراطية.

ومن أبرز التوقعات للعالم في 2020 بروز قارة آسيا وتزايد تأثيرها كلاعب أساسي في الاقتصاد العالمي وعلى سبيل التحديد نهضة كبرى للصين والهند ستجعل منهما قوة اقتصادية عالمية تزيد في حجمها وتأثيرها عن كثير من الاقتصادات الأوروبية. ويوضح التقرير أن تأثير ظهور الصين والهند على الساحة العالمية في 2020 سيكون مماثلاً للتأثير الذي أحدثه ظهور ألمانيا الموحدة على المسرح العالمي في القرن

التاسع عشر أو الظهور الدراماتيكي للولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن العشرين، وستكون كل منهما من الدول الرائدة تقنياً. كما أن دولاً أخرى أصغر وأفقر سيكون لها فرصاً معقولة للاستفادة من التقنيات الرخيصة لدعم جهودها في التنمية.

كما يتوقع التقرير أن يكون من بين الدول الأساسية في 2020 كلاً من البرازيل وإندونيسيا. وعلى عكس التفكير الرسمي في مصر الذي يرى في النمو السكاني كارثة تطيح بعوائد التنمية ومن ثم ضرورة الحد من عدد السكان، نرى التقرير يعتبر أن الحجم السكاني الضخم لكل من الصين [1.4مليار] والهند [1.3 مليار] من أسباب نهضتهما كقوتين اقتصاديتين وسياسيتين وإن كان مستوى الحياة لشعبيهما سيكون أقل من مثيله في الدول الأوروبية مثلاً. كما تتوفر توقعات بأن عدد السكان في الهند سيزيد في المستقبل عن عدد سكان الصين، ولا تعتبر أي من الدولتين أن عدد سكانها عقبة على طريق التنمية والانطلاق إلى مستقبل زاهر والدخول بقوة في منافسة مع الاقتصادات الكبرى في العالم.

وتبرز توقعات 2020 أنه سيكون لأوروبا دور متزايد وثقل أكبر في المسرح العالمي بفضل ما تحقق لها من حجم السوق المتسع والعملة الأوروبية الموحدة وقوة العمل عالية المهارة ونظم الحكم الديمقراطية المستقرة ومنطقة التجارة الموحدة. كما يبرز التقرير أن اليابان وإن كانت ستظل بين القوى الاقتصادية الكبرى في 2020 إلا أن حالة الازدهار الاقتصادي التي تمتعت بها طويلاً سيصيبها نوع من التراخي، كما أنها ستكون مواجهة بخيار إستراتيجي في التعامل مع قوة الصين الناهضة، إما التصادم وإما التحالف والتكامل معها.

وثمة قضية جديرة بالنظر تلك التي يثيرها التقرير إذ يتوقع تزايد قوة وتأثير روسيا وتعاظم دورها على المسرح العالمي بفضل كونها من أكبر منتجي ومصدري البترول والغاز، وأن أوروبا ستكون في حاجة متزايدة إلى التعامل مع روسيا بشكل ودي لضمان استمرار حصولها على احتياجاتها من البترول والغاز الروسي، كما ستحاول

أوروبا الحصول على احتياجاتها من دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر التي تعتبر الثامنة على مستوى العالم من حيث مخزون الغاز بها. ويوضح التقرير أن روسيا في 2010 ستكون هي المورد لما يقرب من 31% من الطلب الأوروبي على البترول والغاز وستكون أكبر منتج ومصدر للبترول خارج منظمة الأوبك. ونتيجة لارتفاع طلب الصين والهند وغيرهما من الدول النامية على مصادر الطاقة سيتركز الاهتمام في تلك الدول على تأكيد وضمان احتياجاتها من الطاقة الأمر الذي سيجعلها محوراً رئيسياً في سياساتها الخارجية.

وتبدو أهمية هذه المعلومات بالنظر إلى حالة التفريط المصري في الغاز الطبيعي بتصديره إلى إسرائيل وغيرها من الدول بأسعار متدنية، الأمر الذي يقطع بغياب رؤية مستقبلية لهذه السلعة الإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذلك غياب إستراتيجية وطنية للحفاظ عليها واستثمارها بشكل صحيح في ضوء التوقعات العالمية.

ويتوقع التقرير أن يتزايد دور وتأثير المنظمات غير الحكومية في كثير من دول العالم، وأن يبقى الإسلام السياسي قوة واضحة على مسرح الأحداث مع استمرار حالات عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا. ورغم أن التقرير يشير إلى توقع تزايد القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل لبعض الدول، إلا أنه يستبعد أن يتحول الصراع بين القوى الكبرى إلى حرب شاملة. كما يوضح التقرير استمرار الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأكثر قوة اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً.

ويتناول صلب التقرير المشار إليه أربع سيناريوهات متخيلة يمكن أن يكون كل منها هو الحالة المتوقعة للعالم في 2020. وتنطلق السيناريوهات من رؤى مختلفة للعالم، واحدة تقدم تصوراً لحالة العالم الذي تقود حركته الاقتصادية الصاعدة الصين والهند مما سيؤدي إلى إعادة صياغة عملية العولمة وفق مفاهيم ومعايير غير غربية بل آسيوية، وكذا تغيير اللعبة السياسية العالمية تبعاً لذلك. ويتخيل مؤلفو التقرير

الموقف الناجم عن سيطرة الصين الاقتصادية على العالم مع احتمال بزوغ قوى أخرى على الساحة العالمية إلى جوار الصين والهند وفي مقدمتها البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا! ويشير التقرير إلى احتمالات نهوض إندونيسيا لتحقق معدل نمو 6% -7%في السنوات القادمة وليصبح عدد سكانها 250 مليون نسمة مما سيجعلها واحدة من أكبر الاقتصادات الصاعدة.

ويطرح التقرير توقعات استمرار تعرض الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لضربات الإرهاب الدولي خاصة مع احتمال امتلاك إيران وكوريا الشمالية لأسلحة الدمار الشامل مما قد يحد من انطلاق العولمة. ويستطرد التقرير في تصور احتمال أن تشتد قوة الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بمساندة دول أخرى وكيف أن الاهتمام بحماية الأمن الداخلي في الولايات المتحدة سوف يتزايد. ويتعرض التقرير لدراسة حالة العالم إذا نجحت الحركات المستندة إلى الدين في السيطرة والانتشار وتدعيم قواعدها خاصة ما يطلق عليه الإسلام السياسي. وقد يؤدي هذا الاحتمال إلى تدعيم التحالف الأمريكي الأوروبي مع عدم وضوح مدى استعداد أوروبا لتحمل المزيد من المسئوليات الدولية.

مصر 2020

من الملفت للنظر أن تقريراً مهماً بهذا الشكل بلغت صفحاته 118 صفحة وتعرض لأحوال العالم وتناول معلومات وتوقعات عن مناطق العالم المختلفة بما فيها الشرق الأوسط ومع ذلك لم يرد فيه ذكر اسم مصر ولا مرة واحدة! وهذا يدفعنا للتساؤل أين مصر من هذه الحركة العالمية الهادرة؟ وهل هناك جهة ما في مصر تهتم بمتابعة موضوع الدراسات المستقبلية وتحاول رصد موقع مصر فيها، ناهيك عن الاهتمام بوضع رؤية إستراتيجية لمصر 2020. لقد ظهرت فورة من عدة سنوات لإنشاء مراكز للدراسات المستقبلية منها مركز بجامعة القاهرة وآخر بجامعة أسيوط. كما تردد اهتمام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بهذا الموضوع

وأن تكليفاً صدر للمركز من رئيس الوزراء لوضع رؤية مصر 2020، ومع ذلك لا يبدو على الساحة أي دلائل على وجود مثل تلك الرؤية، وحتى إذا كانت موجودة فإن استمرارها في طي الكتمان يجعلها خارج نطاق الصلاحية.

إن التردي العام في أحوال مصر المتمثل في الأزمات والكوارث المتلاحقة والفشل الذي يلاحق أبناءها في المجالات الرياضية وتعاظم حالات الفساد واختلاط الثروة والسلطة، كل تلك الأوضاع السالبة تكشف عن غياب أي توجه واضح للتعامل مع المشكلات المتراكمة من سنوات طويلة ناهيك عن مواجهة المتغيرات المحتملة وتأثيراتها المتوقعة. وفي ظل هذه الظروف التي تكاد تتفوق على نكسة 1967 فإنه يصبح من الهزل الحديث عن رؤية مستقبلية لمصر. إن الرؤية الوحيدة الممكنة حال استمرار الأوضاع القائمة حالياً هي إلى مزيد من الانهيار والتخلف بينما بلاد العالم تصعد إلى قمم أعلى من النمو والتقدم في ظل نظم ديمقراطية وأسس قوية للحرية والعدالة. ولنا أن نتصور تدني الموقف المصري إذا علمنا أن كلاً من اليمن والسودان قد أعدت ما تسميه كل منهما " رؤية 2025".

كيف لنا أن نتصور أن تهتم الحكومات المصرية - الذكية وما قبلها من حكومات غير ذكية - بالدراسات المستقبلية ووضع رؤية إستراتيجية لمصر في 2020 إذا كانت تلك الحكومات قد فشلت في توقع كوارث غرق العبارات واحتراق القطارات ومجلس الشورى وانهيار الصخور فوق منازل المواطنين على سفح جبل المقطم، وإذا كانت الحكومة وأجهزتها وهيئاتها البحثية قد فشلت في وضع وتطبيق نظم لحماية المباني العامة وصيانة المرافق الأساسية لدرجة أن وصلة في كوبري أكتوبر انتبهت محافظة القاهرة لعمل صيانة لها لأول مرة منذ أسبوعين بعد أن مر على إنشاءها ثلاثون عاما!

إن العمل الجاد الوحيد في مجل تشكيل رؤية لمصر عام 2020 هي سلسلة الدراسات التي قام بها منتدى العالم الثالث وهو منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح وقد قام مكتبها في القاهرة بمشروع بحثي كبير تحت قيادة الراحل الدكتور

إسماعيل صبري عبد الله. وكان هدف المشروع تحسين عملية اتخاذ القرارات على المستوى الوطني وخلق مناخ فكري يسمح بابتكار حلول غير تقليدية لمشاكل مصر. وكانت الطريقة التي قام عليها المشروع هي افتراض ثلاث سيناريوهات لمسار التنمية في مصر حتى 2020 أحدها ينطلق من مفاهيم الحل الإسلامي، والثاني يعتمد على منطق الحل الاشتراكي والسيناريو الثالث يعتمد على فكر الاقتصاد الحر. وقد حاول الباحثون تقدير التكلفة والمزايا الاجتماعية المرتبطة بكل من هذه السيناريوهات الثلاث ، ومن ثم إتاحة الفرصة للمقارنة بين تلك السيناريوهات ونتائجها المتوقعة. وقد شارك في هذا المشروع البحثي عدد كبير من الباحثين والمؤسسات البحثية في اثني عشر مجالا شملت الزراعة والمياه، الصناعة، النقل، الصحة، التعليم، الجهاز المصرفي، الكهرباء والطاقة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن أسف أن حصيلة هذا العمل الكبير لم تجد طريقها لاهتمام المسئولين عن تخطيط مستقبل مصر إن كان هناك ثمة مسئولين يتعاملون مع هذه القضية الحيوية!

أهمية تفعيل الدراسات المستقبلية

على الرغم من كل عوامل الإحباط المحيط بالمناخ العام في مصر، ورغماً عن عدم الاهتمام الرسمي بقضية مصر المستقبل - باستثناء تلك الكلمات العارضة عن المستقبل التي تظهر في بعض المناسبات في الخطب الرئاسية - ، فإننا نطرح تصوراً سريعاً لمصر يتحدد في أنه بحلول العام 2020 ستكون مصر أمة متقدمة، يضمها مجتمع مصري متماسك واثق من نفسه، مشبع بقيم أخلاقية وسلوكية قوية، يعيش في ديمقراطية تتسم بالتحرر والتسامح والعناية بأفراد الشعب، ويتمتع فيه المصريون بالعدالة والكرامة والأمان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وستكون مصر مجتمعاً تقدمياً يحقق نمواً مستمراً ،ويقوم على اقتصاد عالي التنافسية والحركية والقوة والمرونة.

ووفق هذه الرؤية يمكن إنجاز نقلة موضوعية في الواقع المصري تعالج ما يعانيه المصريون من متاعب ومعاناة وتحقق تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين والارتفاع بمستوى وجودة التعليم والوصول إلى المعايير العالمية في جودة التعليم واستهداف مضاعفة الناتج القومي الإجمالي والدخل الفردي بإصرار على تحقيق معدل نمو سنوي 7% على الأقل ومعدلات عالية في مجالات تنمية الموارد البشرية ، والارتفاع بمستوى المهارة للمواطن المصري لتكوين مورد بشري فعال ومنتج يستطيع استيعاب التقنية الجديدة والتعامل مع وسائل الإنتاج الصناعي.

إن وضع مثل تلك الرؤية المستقبلية وتفعيلها بقوة وإصرار هو التحدي الحقيقي للشعب المصري ويتطلب وجود نظام سياسي ديمقراطي يختار الشعب في ظله حكومة قوية تنسق أدوار مختلف الطوائف والفرق في المجتمع وتشجع نظاما اقتصاديا يقوم على آليات السوق مع الضبط الحكومي المتعقل للأسواق والأسعار، وتحرير التجارة والتركيز على تنمية الصادرات.

إن شرط فعالية أي إستراتيجية مستقبلية هو أن تحقق العدالة في توزيع عوائد التنمية بين أفراد الشعب المصري وتتيح فرص المشاركة في جهود التنمية للجميع، ونشر فلسفة مصر 2020 في كل الأوساط وتنمية ثقافة وقيم تحابي التنمية والتطور والاعتزاز بالقيم الدينية للمصريين مسلمين ومسيحيين ومحاربة الغزو الثقافي الأجنبي وما يحمله من قيم تعادي القيم الوطنية وتصرف الناس عن الاهتمام بالعمل والإنتاج.

إن نجاح وضع وتطبيق إستراتيجية مستقبلية لمصر يتطلب الإفادة من تجارب الآخرين واستثمار الخبرات والمنهجيات التي أثبتت نجاحها في دول أخرى- خاصة ماليزيا، الهند والصين - والاستفادة من مفاهيم الإدارة الغربية التي تمثل أساسا وركيزة في نجاح المشروعات إذا أحسن تطبيقها.

ولعل من أهم أركان إستراتيجية مصر 2020 العناية بصعيد مصر وتطويره وإحداث عملية تحويل شاملة في أوضاعه حتى يكتسب أبنائه قيم العمل والإنتاج والمهارات والخبرات المعرفية والتقنية الملازمة للحضر وأنماط الإنتاج الصناعي والتقني المتطورة فيه وكذا اعتبار المشروع الوطني لتنمية سيناء ركناً محورياً في مشروع مصر 2020.

وكلمة أخيرة، إن الدخول إلى المستقبل يتطلب الخروج من الماضي!

2008

118. مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ..... إسرائيل تكسب!

نشرت جريدة "المصري اليوم" منذ شهور أن مسئولاً حكومياً كبيراً لم توضح اسمه أعد دراسة مهمة يقترح فيها أن تسعى مصر للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وأنه سيعرض هذا التقرير على الرئيس مبارك قريباً. ثم زفت إلينا الصحافة الحكومية منذ فترة نبأ اختيار مصر لعضوية لجنة الاستثمار بالمنظمة الدولية واعتبرت ذلك انتصاراً عظيماً واعترافاً بقدرة الاقتصاد المصري وتفوقه على كثير من اقتصادات دول كثيرة لم تحظ بشرف هذه العضوية. ثم هدأت الزفة الحكومية ولم نقرأ في صحف الحكومة الخبر اليقين أن المنظمة العتيدة قد أعلنت في شهر مايو الماضي [2007] أن الدول الثلاثين الأعضاء فيها قد أعطت الضوء الأخضر لبدء محادثات الانضمام إلى المنظمة مع خمس دول دعتها لعضويتها وهي شيلي، استونيا، روسيا، سلوفينيا، و...إسرائيل. كذلك غضت الصحف الحكومية الطرف عن أن المنظمة الدولية بدأت ما تسميه " الارتباط المطوَّر" - وهو مقدمة للتهيئة للانضمام إلى العضوية - مع مجموعة دول أخرى هي البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، وجنوب إفريقيا وذلك في ديسمبر من عام 2006، دون أن تظهر في الأفق أي علامات على توجيه دعوة مماثلة لمصر.

وفي الوقت الذي تقتصر علاقة مصر بتلك المنظمة على مشاركتها في أعمال لجنة واحدة هي المختصة بالصلب، نجد إسرائيل تشارك في عضوية ثلاثة وأربعين لجنة - وهي جميع اللجان العاملة بالمنظمة-. من جانب آخر تشترك مصر في برنامجين وجهتهما المنظمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما برنامج تنمية مناخ الاستثمار وبرنامج آخر يهتم بقضية الحكم الرشيد كأساس للتنمية.

وبرغم السجل الأسود لإسرائيل في مجالات حقوق الإنسان وعدوانها المستمر على الفلسطينيين وممارسة التمييز العنصري ضدهم ببناء الجدار العازل وزرع المستوطنات في قلب الضفة الغربية وحصارها القاتل لقطاع غزة وتقطيعها أوصال

دولة السلطة الفلسطينية بإقامة الحواجز ونقاط التفتيش وتعويق حركة الفلسطينيين داخل " دولتهم" ، إلا أنها تلقت دعوة للحوار حول انضمامها إلى المنظمة الأمر الذي أثار غضب كثير من الهيئات العاملة في مجالات حقوق الإنسان ومنها منظمة " أوقفوا بناء الجدار" Stop the Wall التي وجهت نداء للعالم كله ودعت أصدقاء الشعب الفلسطيني للعمل معاً من أجل منع اضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويجدر بنا في مصر أن نشارك في تلك الحملة حكومة وشعباً ونرفع صوتنا عالياً لمطالبة ممثلي الدول الثلاثين أعضاء المنظمة أن يرفضوا عضوية إسرائيل مستشهدين بسجلها الأسود الذي يجافي دستور المنظمة بعداءها الشديد لحقوق الإنسان، ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وممارستها ألوان من التمييز العنصري ضد الفلسطينيين واستمرار احتلالها لأراضيهم بالقوة.

ومن المهم التأكيد على دعوتنا لرفض عضوية إسرائيل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا ينبع فقط من منطلق مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق، ولكن وبالأساس حفاظاً على فرص انضمام مصر لتلك المنظمة، إذ لو أصبحت إسرائيل عضواً بها فسيكون احتمال وصول مصر في يوم من الأيام إلى تلك العضوية ضرب من المحال حيث يلزم إجماع الدول الأعضاء على قبول الأعضاء الجدد، ويمكن لإسرائيل أن تكون عقبة في طريق مصر بامتناعها عن التصويت لصالحها حتى ولو وافقت باقي الدول كلها.

وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمات الدولية المهمة التي تهتم بتنمية نظم الحوكمة في مجالات الخدمات العامة والشركات، كما تعمل على مساعدة حكومات الدول الأعضاء لتوفير الاستجابة السريعة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال آليات الرقابة القطاعية. وتهتم المنظمة بإعداد الدراسات والبحوث والمسوح القطرية وتوفير المعلومات وتطوير السياسات بما

يساعد راسمي السياسات ومتخذي القرارات في الدول الأعضاء لتبني توجهات إستراتيجية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتزيد من قدرته على الاندماج والتفاعل في الاقتصاد العالمي.

ونحن نرى من حيث المبدأ أن التفكير في انضمام مصر إلى تلك المنظمة هو أمر مفيد وإيجابي في الأساس حيث أنه يدفع المسئولين إلى تدارس شروط ومعايير العضوية، ومن ثم تقييم مدى انحراف الواقع المصري عنها، وقد يساعد هذا في تبنيهم خطط وبرامج تستهدف استكمال شروط الانضمام وهذا خير في ذاته وبغض النظر عن احتمالات الفوز بالعضوية. وفي البداية لا بد من التذكير بأن الدعوة للانضمام تصدر من مجلس المنظمة إلى الدول التي يرى أنها قريبة من المعايير والشروط والتي تتركز بالأساس في مدى التزام الدولة بنظام حكم ديمقراطي ونظام اقتصادي حر يقوم على اقتصاديات السوق والتزامها بمبادئ الأمم المتحدة والمساعدة في ترويج التنمية الاقتصادية في الدول غير الأعضاء، وتنمية التعاون الدولي لخلق علاقات بناءة.

إن عملية الانضمام إلى المنظمة ليست نزهة قصيرة بل هي عملية صعبة قد تستغرق عاماً أو عامين وتصل في بعض الحالات إلى سبع سنوات تقوم فيها لجان المنظمة المتخصصة بفحص وتحليل موقف الدولة الراغبة في الانضمام من حيث توافقها مع نظم ومعايير وقيم المنظمة، ودراسة تفصيلية لمواقفها ومدى تناسبها مع وثائق وقرارات المنظمة في جميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل الزراعة، تحركات رأس المال، قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار، سياسات حماية المستهلكين، نظم ومعايير حوكمة الشركات، العمليات غير المنظورة في الاقتصاد الوطني، التعليم، حالة التوظف ومستوى البطالة وشئون العمال والأوضاع الاجتماعية ، البيئة، الطاقة، سوق رأس المال، النظام الضريبي، سياسات المعلومات والاتصالات، التأمين، الاستثمار الدولي وموقف الدولة بالنسبة للشركات متعددة

الجنسيات، الطاقة النووية، الإدارة العامة، سياسة العلم والتكنولوجيا، النقل البحري وبناء السفن، صناعة الحديد والصلب، السياحة، التجارة.

تلك هي الموضوعات التي تهتم بها المنظمة وتصدر في شأنها ما تسميه " آليات" Instruments ينبغي على الدولة الراغبة في العضوية الالتزام بها [وإن كان من حق الدولة طبعاً التحفظ على ما لا يناسبها، وهذا سيكون له تأثيره على فرصها في الحصول على العضوية].

وقد قطعت مصر أشواطاً لا بأس بها في مجال التحول نحو اقتصاد السوق كما نوه إلى ذلك التقرير الصادر عن منظمة OECD في 2007 ، وحققت تقدماً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلاد، كما نجحت في تنمية علاقاتها الاقتصادية مع كثير من دول العالم في مقدمتها روسيا والصين وتركيا، مما قد يجعلها مؤهلة لبدء مشوار الانضمام إلى المنظمة وذلك برغم بعض الملاحظات التي أبداها التقرير حول تفاقم الدين المحلي العام وارتفاعه إلى مستويات خطيرة وتزايد عجز الموازنة وارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من المصريين الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا [حوالي 20% من المصريين].

إلا أن ما تحقق في مصر على صعيد التطوير الديمقراطي والإصلاح السياسي لا يمكن أن يرتفع بها إلى مستوى التأهل للانضمام إلى المنظمة. وقد أشارت كثير من التقارير الصادرة عن هيئات دولية – فضلاً عما يعايشه المصريون من واقع سياسي غير محابي للديمقراطية - إلى عدد من النقاط السالبة في تقييم النظام السياسي والمستوى الديمقراطي الذي بلغته مصر وأهمها الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، وسيطرة الحزب الحاكم وضعف الأحزاب المعارضة، ونظام انتخاب رئيس الجمهورية والذي لم يتغير في الواقع عن نظام الاستفتاء حيث تكفل تعديل المادة 76 من الدستور بتكريس الاستفتاء في شكل انتخاب صوري نتيجة كل

القيود التي تضعها في سبيل الترشح للرئاسة من غير الحزب الوطني الديمقراطي، وانخفاض نسبة الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات العامة والتي لا تتعدى 24% في أحسن الأحوال. كما تشير التقارير إلى ضعف دور المجلس القومي لحقوق الإنسان واستمرار حالة الطوارئ وتغلب الأداة الأمنية القمعية في التعامل مع كافة صور الاحتجاج على الأوضاع الراهنة.

كما تمثل السمات السلبية في الواقع المصري عوامل مهمة في تقلل فرص استيفاء مصر شروط الانضمام للمنظمة وفي مقدمتها السجل غير المريح لمصر في مجالات حقوق الإنسان، وانتشار ظاهرة تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة، واستشراء الفساد في الأجهزة الإدارية الحكومية وخاصة في الإدارات المحلية. كل ذلك فضلاً عن تراجع الاهتمام بتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية والتقييد المستمر لحركة الأحزاب والقوى السياسية وتعقيد ممارسة مؤسسات المجتمع المدني.

وتأتي بعض المشكلات الاقتصادية كعلامات تنذر بتضاؤل فرص مصر للحصول على دعوة لبدء حوار من أجل انضمامها إلى المنظمة وخاصة ما يتصل بالممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني وضعف أداء جهاز منع الاحتكار وعدم حسم مسألة الاحتكار في صناعة الحديد.

ولعلنا نتذكر أن هذه المشكلات السياسية كانت من أهم العقبات التي عطلت الوصول إلى اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي لعدة سنوات حيث كانت مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من أهم ما يصر الجانب الأوربي على ضرورة التزام مصر به وفق المعايير الأوروبية، ولعلنا لا ننسى أن أغلبية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم من دول أوروبا ذات النظم الديمقراطية فضلاً عن دول غير أوروبية هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا .

كذلك لا بد من ملاحظة أنه في حالة اقتناع مجلس المنظمة بتقارير اللجان وإمكانية قبول الدولة في عضوية المنظمة، سيكون لازماً توقيع اتفاق بين الدولة والمنظمة يقره مجلس الشعب، وهذا يعني أن تكون عملية التفاوض من أجل انضمام مصر إلى تلك المنظمة شفافة تشارك فيها كافة أجهزة الدولة ذات العلاقة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكلها ممن تهتم بهم منظمة إلOECD وتمنح الكثير منهم فرص التعامل معها كغير أعضاء Non-members. وأشير إلى أن إتباع النمط الديمقراطي والشفافية أمر مهم في هذه الحالة وهي تختلف بالقطع عن قصة تمرير اتفاقية الكويز وعدم عرضها على مجلس الشعب باعتبارها بروتوكول تعاون وليست اتفاقية دولية تقتضي الحصول على موافقة مجلس الشعب.

إن محاولة الانضمام إلى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمر يجب الترحيب به وتشجيعه ولكن بشروط أجملها فيما يلي:

1. أن يكون قرار السعي للحصول على عضوية المنظمة الدولية نتيجة حوار وطني تشارك فيه كل طوائف المجتمع ويبدي فيه جميع الأحزاب والقوى والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني آرائهم والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وتحترم أياً كانت توجهاتها مع الفكرة أو ضدها.
2. أن تعتبر محاولة التأهل لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة بمثابة مشروع وطني شامل للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بحيث يلتزم الجميع رئيساً وحكومة وهيئات مدنية بالعمل من أجل استكمال مقومات المجتمع الديمقراطي القائم على الحرية والمساواة والعدالة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وحق المواطنة لجميع المصريين.

3. أن يتم طرح عناصر وآليات ومراحل ومقومات مشروع الإصلاح الوطني الشامل للمناقشة والحوار الوطني، وتعلن برامجه وتحدد الجهات المسئولة عن تنفيذها وآليات المتابعة والرقابة الشعبية لتقييم ما يتحقق ولا يصبح البرنامج مجرد شعارات لا تجد طريقها إلى التنفيذ.

وثمة ملاحظة أخيرة، ورغم تأييدي لاقتراح السعي للانضمام إلى منظمة OECD بالشروط التي بينتها، أليس من الأجدى والأوفق أن نشرع في تنفيذ التزاماتنا وتفعيل ما اتفقنا عليه مع مجموعة الدول الأفريقية التي أعلنت المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا المعروفة باسم " النيباد" NEPAD وآلية مراجعة النظراء Peer Review Mechanism الملحقة بها ؟ وتلك المبادرة تقضي بضرورة تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وقد قطعت جنوب إفريقيا على سبيل التحديد أشواطاً بعيدة في تطبيقها!

وعلى الله قصد السبيل.

2008

119. مصير غامض لقطاع الأعمال العام بعد إقرار التعديلات الدستورية!

طالت التعديلات الدستورية خمسة مواد كانت في دستور 1971 ترعى القطاع العام وتوفر له الغطاء الدستوري الذي وإن لم يحقق له الحماية اللازمة ضد هجمة الخصخصة إلا أنها كانت على الأقل تمثل نوعاً من الرادع الأدبي والتذكير للدولة بأنها مطالبة بتبرير تخليها عنه. ففي المادة الأولى من الدستور تم نزع صفة الاشتراكي عن النظام الديمقراطي في مصر، وفي المادة الرابعة أصبح الاقتصاد الوطني يقوم على حرية النشاط الاقتصادي بدلاً من الكفاية والعدل الذي كان نص المادة قبل التعديل يؤكدهما كأساس اقتصادي لمصر باعتبارها دولة نظامها ديمقراطي اشتراكي. كذلك تم تعديل ذات المادة رقم 4 بإلغاء عبارات " بما يحول دون الاستغلال، ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمي الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة" وحل محلها أن الاقتصاد الوطني يقوم على " ..العدالة الاجتماعية، وكفالة الأشكال المختلفة للملكية، والحفاظ على حقوق العمال". وكان نصيب المادة الرابعة والعشرين من التعديل جذرياً فقد ألغيت عبارة " يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج، وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة" وحل محلها " ترعى الدولة الإنتاج الوطني، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وجاء تعديل المادة الثلاثين من دستور 1971 ليكمل تصفية القطاع العام الذي كانت المادة قبل تعديلها تؤكد دعمه باستمرار ليقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية.

تلك التعديلات مر عليها الكثيرون مرور الكرام باعتبارها تحصيل حاصل وتقنين وضع قائم فعلاً منذ بدأت الدولة في إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وإطلاق العنان للقطاع الخاص باعتباره أساس تحقيق التنمية، ومنذ تخلت الدولة عن دورها الأساسي في ضبط الأسواق ومنع الاحتكار وحماية المنافسة، ومنذ بدأ الحديث عن تقليص الدعم باعتباره عبئاً تنوء به موازنة الدولة.

وإذا كان هذا التبرير صحيحاً في ظاهره، إلا أن الأخطر وراء تلك التعديلات الدستورية هو استشراف المصير الذي ينتظر قطاع الأعمال العام بعد زوال الغطاء الدستوري عنه. إن السيناريو المنتظر قد بدت ملامحه حتى من قبل الإفصاح عن التعديلات الدستورية وإقرارها، فقد طالت هجمة الخصخصة المئات من شركات قطاع الأعمال وقطاع البنوك على وجه الخصوص وفي ظل حالة من نقص الشفافية دعت حتى الرئيس مبارك للتصريح بضرورة التزام الشفافية في عملية إدارة أصول الدولة وهو الاسم الجديد لبرنامج الخصخصة وتأكيده أن البنك الأهلي المصري وبنك مصر لن يتم تخصيصهما[صحف الأربعاء 7 فبراير2007].

كما تصاعدت في الأسابيع الأخيرة حركة الاعتصام والإضراب عن الطعام بين عمال شركات المحلة للغزل والنسيج، وشبين الكوم وكفر الدوار وغيرها. ثم انتقلت الظاهرة إلى عمال مطاحن قطاع الأعمال العام اعتراضاً على قرار وزير التضامن الاجتماعي بالسماح لمطاحن القطاع الخاص العمل في مجال إنتاج الدقيق البلدي. وقد أوضحت حركة الاعتصام مدى الإهمال الذي يلقاه قطاع الأعمال العام من الحكومة حيث كان تعاملها كاشفاً عن نواياها في التخلص من هذا القطاع. فقد مضت أيام وعمال المحلة الكبرى في اعتصامهم من دون أن يصدر عن الحكومة توضيح لموقفها تاركة المسألة برمتها تتعامل فيها وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال ومسئولي الشركة القابضة، ولما بلغ التوتر أقصاه وبدأت نذر الخطر تتصاعد، فجأة أقرت الحكومة بمطالب العمال وتم الاستجابة لها وعادوا إلى أعمالهم. ثم تكررت نفس القصة مع عمال شبين الكوم وكفر الدوار إذ ظلت الأزمة محتدمة لعدة أيام ثم فجأة تستجيب الحكومة بعد طول رفض لمطالبهم. كما تدعم الحكومة الآن موقف وزير التضامن الاجتماعي الذي يبدو مفهومه للتضامن الاجتماعي غير ما يتصوره الكثيرون من عمال مصر وفلاحيها وفقرائها.

ونؤكد على أنه رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها. إن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

إننا لا نرى أن تنفرد الحكومة أو وزارة أو وزير معين باتخاذ القرار فيه وبرغم التعديلات الدستورية التي قال لها ما يزيد عن 70% من المصريين لا. وإنما ينبغي أن يطرح هذا الموضوع لحوار وطني مفتوح تتبلور من خلاله البدائل الأفضل لإعادة هيكلة وتطوير ذلك القطاع، ثم يطرح الأمر كله في استفتاء وطني ليكون القرار نابعاً من مالكي تلك الثروة الوطنية وليس مفروضاً عليهم.

2007

120. مظاهر ودلالات انسحاب الدولة من مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية!

اتجهت الدولة منذ بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي نحو الأخذ باقتصاد السوق وإعمال آلياته وإعطاء الدور الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية إلى القطاع الخاص.

كما أن الدولة قد قررت الانسحاب من المجال الاقتصادي بتقييد الاستثمارات الجديدة في شركات قطاع الأعمال العام، والتخلي عن كثير من مسئولياتها في توفير الخدمات العامة للمواطنين تاركة المجال للقطاع الخاص.

وتنفيذاً لتوجهات الإصلاح الاقتصادي تم تحرير خدمات الاتصالات وتحويل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة، وتم بيع خدمة الهاتف المحمول إلى شركة خاصة ومن ترخيصين للشركة الثانية والثالثة، بينما توقف مشروع إنشاء شركة للمحمول من خلال الشركة الحكومية " الاتصالات المصرية". ويعد لطرح شبكة ثانية للهاتف الأرضي للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.

كما جرى التفريط في شركات قطاع الأعمال العام من خلال برنامج الخصخصة، و تدني قيمة ما بيع من تلك الشركات رغم أنها شركات رابحة ومنتجة. وتمثل صفقات بيع بنك الإسكندرية وما يعد الآن لبيع بنك القاهرة أدلة على اتجاه الدولة للتخلص من ثروة وطنية كان يمكن تحسين أوضاعها وإدارتها بشكل أكفأ من الحاجة إلى بيعها.

كذلك بدأت الدولة عملياً في الانسحاب من مسئولياتها الأساسية عن توفير الخدمات العامة الأساسية للمواطنين الذين لا يتمكنون من الحصول عليها من مقدمي الخدمات في القطاع الخاص.

وقد بدأت ملامح الانسحاب من المسئولية الاجتماعية للدولة بالتوقف عن تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا في الجهاز الإداري للدولة منذ سنوات تفاقمت خلالها مشكلة البطالة بين الخريجين. وقد لجأت الدولة إلى حلول سطحية بتعيين بضعة آلاف من هؤلاء الخريجين بعقود مؤقتة، وذلك على الرغم من الوعد الرئاسي

في البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك بإيجاد 4.5مليون فرصة عمل جديدة خلال السنوات 2005-2011.

وتتضح ملامح انسحاب الدولة من تحمل مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية مما يلي:

1. اتجاه الدولة إلى تخفيض اعتمادات التعليم العام ، وبدء تطبيق سياسة اتجاه الدولة إلى تخفيض اعتمادات التعليم العام ، وبدء تطبيق سياسة إنشاء ما أسمته برامج تعليمية متميزة في الجامعات الحكومية لقاء سداد رسوم تعادل ما تتقاضاه الجامعات الخاصة.
2. تدني حالة المستشفيات العامة ونقص الإمدادات والتجهيزات واضطرار المواطنين المتعاملين معها إلى شراء الأدوية والمستلزمات الطبية على نفقتهم الخاصة.
3. كذلك كانت رؤية وزارة التعليم العالي التي طرحتها منذ عامين تقريباً أن تتحول الجامعات الحكومية إلى وحدات اقتصادية تتعامل بمنطق السوق، ولم يتح لهذه الرؤية الظهور إلى أرض الواقع في شكل قانون جديد للتعليم الجامعي نتيجة للرفض العام لهذه التوجهات.
4. تقليص الاعتمادات اللازمة لتطوير الخدمات الصحية وسوء حال الكثير منها، ويشهد على ذلك الحادث الأخير لمستشفى المطرية التعليمي الذي راح ضحيته أطفال أبرياء في الحضانات لانقطاع الكهرباء بسبب سوء حالة الشبكة الداخلية وعدم صلاحية المحولات للعمل.
5. اتجاه الدولة للتخلص من خدمة التأمين الصحي بقرار رئيس الوزراء تحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة تمهيداً لاعتبارها مؤسسة اقتصادية تعمل بمنطق السوق، وتخرج بذلك من إطارها كهيئة حكومية تقدم خدماتها للمواطنين مجاناً. كذلك يتيح تحويل هذا التطوير للشركة القابضة أن تنشئ

شركات وتحويل المستشفيات التابعة لها إلى وحدات اقتصادية تعمل بمنطق آليات السوق.

6. تعمد الدولة رفع أسعار الوقود عقب الإعلان عن العلاوة الأخيرة للعاملين بالدولة وذلك تنفيذاً لسياستها في إلغاء الدعم، ومحاولاتها المستمرة للتخلص من مسئولياتها عن دعم رغيف الخبز.
7. الانسحاب التام للدولة من مجال الإسكان الشعبي والاقتصادي لمحدودي الدخل، وابتداع نماذج غير فعالة لما يسمى " ابني بيتك" في وقت يفتقر فيه أغلبية المواطنين إلى الموارد اللازمة لبناء منزل حتى ولو كان لا يزيد عن 70 متر، ومع ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت ومواد البناء عامة، يصبح تنفيذ هذا المشروع ضرب من الخيال.
8. تقاعس الدولة عن تطوير المناطق العشوائية التي يعيش فيها ما لا يقل عن 10 ملايين مصري من معدومي الدخل.
9. قصور خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وافتقار كثير من قرى مصر إلى مياه الشرب الصالحة الأمر الذي فجر اضرابات واعتصامات الصيف الماضي كن أشهرها ما قام به مواطنو البرلس من قطع الطريق الساحلي الدولي تعبيراً عن غضبهم من عدم وصول مياه الشرب لهم.
10. رفع أسعار الكهرباء لمواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج، في الوقت الذي تدعم فيه الدولة المواطن الإسرائيلي وغيره من مواطني الدول التي تستورد الغاز الطبيعي المصري بأقل من تكلفة إنتاجه، وأقل كثيراً من السعر العالمي.
11. زيادة رسوم كثير من الخدمات التي يتأثر بها الفقراء ومحدودي الدخل بدرجة أعلى كثيراً من أصحاب الدخول العالية، منها رسوم ترخيص السيارات ورسوم استخراج جوازات السفر على سبيل المثال.

12.سوء حالة وتهالك وحدت النقل العام داخل المدن وفيما بين المحافظات، وترك المواطنين نهباً لاستغلال أصحاب سيارات السرفيس وغيرها من وحدات النقل التابعة لما يسمى جمعيات النقل وهي تعمل بلا رقابة فعالة من الأجهزة الحكومية المختصة.

الدولة مسئولة عن توفير السلع والخدمات العامة

إن الدولة مسئولة عن توفير السلع والخدمات العامة التي تنفرد بقدرتها على تقديمها للمواطنين بتكلفة معقولة أو حتى مجاناً، وهي مجالات إذا تركت للقطاع الخاص الساعي إلى تحقيق الربح، يصبح من الصعب أو حتى المستحيل أن يتمكن الفقراء ومحدودي الدخل من الحصول عليها.

فالدولة مطالبة بإنشاء الطرق والمرافق العامة وتقديم خدمات الصحة والعلاج والتعليم والنقل وغيرها مما لا يمكن - أو لا يجوز - للقطاع الخاص أن يقوم به منطلقاً من دافع الربح، فهي خدمات يجب أن تصل إلى عامة المواطنين إما مجاناً أو لقاء أسعار أو رسوم يسيرة يشارك بها المواطنون بقدر إمكانياتهم في تحمل جانب من التكلفة ،كما أن بعض تلك الخدمات العامة تتصل بأمور السيادة مما لا يجوز منطقياً أن تتنازل عنه الدولة إلى غيرها من مؤسسات المجتمع.

وعلى الرغم من أننا نقبل الفلسفة الجديدة السائدة في أغلب الديمقراطيات في العالم المعاصر والتي تروّج لدور أكبر للمواطنين في إدارة شئونهم والمساهمة في تكلفة ما يحصلون عليه من خدمات عامة والتقليل من دور الإدارة الحكومية المباشرة لمؤسسات الإنتاج والخدمات العامة التماساً للكفاءة الإدارية والاقتصادية، إلا أننا في نفس الوقت نؤمن بأن هذه الفلسفة الجديدة لا تلغي دور الدولة بل هي تطرح تعديلاً جذرياً فيه بأن تختص الدولة بالجوانب الإستراتيجية وذات الطبيعة السيادية وتقدم التوجهات العامة في إطار الاختيارات الشعبية التي يوافق عليها المواطنون بالطرق الديمقراطية، وتترك الدولة أمور التنفيذ وتقديم الخدمات فعلاً Service Delivery

إلى القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي بموجب تعاقدات ملزمة تحدد مستويات الجودة وشروط ومعايير تقديم الخدمة وأسعارها. ويكون على الدولة شراء تلك الخدمات من مقدميها في القطاع الخاص بأسعارها الحقيقة التي تغطي تكلفتها وهامش الربح المناسب، ثم تتيحها للمواطنين المستحقين لها برسوم أقل أو مجاناً.

تحقيق العدالة في توزيع الثروات والدخول

إن الدولة هي المسئولة في الأساس عن عدالة توزيع الدخل والتقريب بين فئات المجتمع فلا تكون هناك فئة قليلة تستمتع بكل خيرات وثروات الوطن، بينما تكون الأغلبية من الفقراء ومحدودي الدخل.

وتحقق الدولة هذه العدالة في التوزيع من خلال نظم الضرائب على الدخل التي تتصاعد شرائحها مع ارتفاع مستويات الدخل من دون أن تتحول إلى عقاب أو مصادرة للدخول الكبيرة التي يحققها أصحابها بجهدهم ومخاطرتهم باستثمار أموالهم.

إن العدالة في التوزيع تتحقق أيضاً بالاتجاه نحو التعامل أساساً بنظم الضرائب المباشرة التي تتناسب مع مستويات الدخل للمواطنين ومصادرها، والتقليل من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل أعبائها الفقراء والأغنياء على السواء من دون تفريق.

كما أن تكافؤ الفرص أمر أساسي في إقامة مجتمع ديمقراطي يرعى العدالة الاجتماعية ويضمن حصول المواطن على حقه العادل لقاء جهده وعمله. وكذلك فإن الدولة مسئولة عن رعاية المعوقين وغير القادرين على العمل والإنتاج بكفاءة لظروف صحية أو اجتماعية وتوفير نصيب عادل لهم من خلال نظم الضمان الاجتماعي العادلة.

تطوير نظم دعم الفئات المستحقة وتفعيل شبكات الضمان الاجتماعي

تشتمل شبكة الضمان الاجتماعي التي يجب على الدولة تفعيلها وتحمل مسئولياتها على الآليات التالية:

1. نظام متطور لتأمين البطالة يوفر للمتعطلين عن العمل والقادرين عليه تعويضاً شهرياً مناسباً يعادل نسبة لا تقل عن 65% من الراتب الذي يحصل عليه المشتغل والذي يتصف بنفس مواصفات المتعطل من حيث مستوى التعليم والخبرة والتخصص المهني. ويستمر حصول المتعطل على هذا التعويض إلى حين يتم تشغيله بواسطة مكاتب التوظيف الحكومية ، أو حصوله على عمل نتيجة جهده الشخصي.
2. نظام متطور لمعاشات كبار السن الذين لم يسبق لهم الاشتغال بوظيفة منتظمة في الحكومة أو القطاع الخاص. ويتم احتساب قيمة المعاش الشهري بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر.
3. نظام للإعانات الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتساب قيمة الإعانة الشهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر مضافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضية التي قد يحتجها المواطن.
4. نظام متطور لتوفير السكن البديل لمن يعيشون في المناطق العشوائية، أو الذين تنهار مساكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسقوط. وينص النظام على توفير السكن البديل أو سداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحتسبة للسكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصة بمدة الاستفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها.

5. تطوير نظام دعم المواد الغذائية وإحلال نظام بديل يقوم على فكرة تسليم المواطن المستحق للدعم بطاقة ذكية تشحن دورياً بقيمة الدعم المستحق للمواطن، وتستخدم في شراء احتياجاته من السلع التي يحتاجها من فروع شركات التجارة الداخلية المملوكة لقطاع الأعمال العام أو من متاجر مماثلة في القطاع الخاص متعاقد معها وفق نظام وشروط الضمان الاجتماعي. وتتحدد قيمة الدعم للفرد باحتساب متوسط تكلفة سلة الغذاء العادية للمواطن العادي والتي توفر له الحد المعقول من احتياجاته الغذائية.

تطوير نظم رعاية وحماية الأسرة المصرية

تتعرض الأسرة المصرية في الوقت الراهن إلى العديد من المخاطر والمؤثرات السلبية التي تهدد بتفككها وانهيارها كمؤسسة اجتماعية أصيلة تمثل الوحدة المحورية في بناء المجتمع. وتتمثل أهم مصادر الخطر والتهديد للأسرة المصرية فيما يلي:

1. المخاطر الاقتصادية الناشئة عن محدودية الدخل للقطاع الأكبر من الأسر المصرية، في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه أسعار السلع والخدمات الأساسية وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها عليها.
2. انتشار البطالة بين الشباب من أبناء الأسرة المصرية الذين أنهوا دراساتهم الجامعية أو المتوسطة وطالت سنوات بحثهم عن أعمال منتجة حقيقية من دون نتيجة ملموسة، وعدم فعالية الحلول غير الواقعية التي تلجأ إليها الدولة للتخفيف من مظاهر أزمة البطالة من دون التصدي الحقيقي لعلاجها.
3. تردي الخطاب الإعلامي وانهيار المستوى الفني والأخلاقي والقيمي لكثير من منتجات القنوات الفضائية العربية - للأسف - التي تبث نماذج متردية من الفن الهابط على مدار الساعة، وتحاصر الأسر المصرية من كل مكان، مما أدى إلى ترد مماثل - وكنتيجة طبيعية - في لغة الحوار بين الناس وانتشار أفكار ومفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع المصري بتقاليده الاجتماعية العريقة.

4. انتشار عادات وتقاليد وقيم اجتماعية واردة من ثقافات أجنبية بفعل العولمة وآلياتها الإعلامية والاتصالية الجبارة من فضائيات وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية، ناهيك عن شبكة الإنترنت بكل ما تحمله من مواقع بها الكثير مما لا يتفق والقيم والتقاليد الدينية، فضلاً عن تجاوزها لمبادئ وأساسيات العقائد الدينية الإسلامية والمسيحية. وتلعب الثقافة الأمريكية دوراً مهماً في هذه الغزوة الخطيرة للمجتمع المصري والأسرة المصرية.
5. بدء مظاهر وحوادث للتحرش والاعتداء الجنسي والاغتصاب - أو محاولات الاغتصاب - تبدو الآن منفردة وغير متصلة، إلا أنها تنبئ بخطر شديد إن لم يتم التعامل معها والقضاء على أسبابها بشكل جذري.
6. تفاقم مشكلة العنوسة بين الإناث وتضاؤل فرص الزواج أمام أعداد متزايدة من الفتيات المصريات نتيجة لتأثيرات البطالة والفقر والتصاعد المخل في تكاليف الحياة، مما يحرم الشباب في سن الزواج من فرصة تكوين أسرة بتكلفة معقولة . وقد أدت هذه المشكلة إلى انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب خاصة من طلاب وطالبات الجامعات والمعاهد العليا، وتراكم آلاف القضايا لإثبات النسب لأطفال تم إنجابهم من هذه الزيجات غير المعلنة.

التعامل مع الأساس الثقافي لمشكلات الأسرة المصرية

1. تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للقضاء على أمية القراءة والكتابة باعتبارها المصدر الأساس في كثير من الممارسات الاجتماعية غير السوية تنشأ من جهل المواطنين وافتقارهم إلى مصادر معرفية مناسبة تسهم في تطوير أفكارهم وتعمل على حمايتهم من الوقوع في براثن الثقافات الوافدة والتقليد الأعمى لأنماط السلوك الاجتماعي غير المناسبة.
2. مراجعة فلسفة التعليم في جميع المراحل والعودة إلى تأكيد الدور التربوي للمدرسة والجامعة ومؤسسات التعليم جميعها، وتضمين المناهج والمقررات

التعليمية القيم المجتمعية الصحيحة، وتفعيل الأنشطة المدرسية والجامعية التي توجه الطلاب نحو مشروعات الخدمة الاجتماعية وتحفزهم على العمل من أجل تطوير مجتمعاتهم.

3. مراجعة فلسفة ودور أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة ووضع ضوابط أساسية لضمان جودة ما تعرضه تلك الأجهزة من مواد، والتأكيد على الالتزام بالقيم والعادات والتقاليد المصرية المحورية وعدم المساس بها ونبذ محاولات الخروج عليها بدعاوى حرية الإبداع والتعبير.
4. إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج التطوير المجتمعي واستثمار طاقات وموارد ما يصل إلى 20000 جمعية أهلية تنتشر في جميع أنحاء المحروسة للوصول بالخدمات الاجتماعية والثقافية إلى جميع المواطنين.
5. إعادة تأهيل الأئمة وخطباء المساجد ليعود المسجد إلى دوره الأصيل في النصح والإرشاد والتوجيه المجتمعي، وتوفير وسائل وموارد لدعم الأسر وتقديم المساندة المجتمعية لها في مواجهة ما قد تتعرض له من مشكلات. إن الوازع الديني من العناصر الرئيسية في تكوين المواطن المصري، ومن ثم يكون استثماره لتوجيه المواطنين نحو أنماط السلوك الاجتماعي القويم. وكذلك نتصور أن الكنيسة تستطيع القيام بنفس الدور بالنسبة للأخوة الأقباط وهم في الهم سواء مع أخوانهم المسلمين.

محاور ضرورية لاكتمال التطوير الاجتماعي الشامل

إن اكتمال التطوير الاجتماعي المستهدف يتطلب اهتمام الدولة بالقضايا التالية:

1. رعاية الشيوخ والمسنين وتوفير دور متخصصة لإيواء محدودي الدخل منهم والذين لا يوجد لهم أقارب يتولون رعايتهم. وتنظم الدولة حصول هؤلاء المواطنين الكبار Senior Citizensعلى معاملة خاصة في استخدام وسائل النقل

والمواصلات العامة، وحين التعامل مع جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية بحيث يحصلون على الخدمات مجاناً أو بتخفيض كبير في الرسوم المقررة.

2. رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والالتزام بتوفير المدارس والمعاهد التعليمية المتخصصة، وتزويد الطرق ووسائل النقل العام والمباني الحكومية وكافة المباني العامة بالتسهيلات التي توفر لهم الحماية وسهولة الحركة.
3. التشدد في منع تشغيل الأطفال تحت سن 14 سنة، وتغليظ العقوبة على أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم، وكذا فرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يسمحون بتشغيل أطفالهم في هذه السن.
4. مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع والتوسع في إنشاء الدور المتخصصة لإيوائهم ورعايتهم وتأهيلهم لمباشرة حياة سوية ومنتجة حتى يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع.
5. رعاية الأرامل والمطلقات من محدودي الدخل، وتوفير سبل الرعاية الاقتصادية والاجتماعية لهم ولأطفالهم، وتوفير أشكال المساندة القانونية من خلال هيئة حكومية متخصصة لضمان حصولهم على حقوقهن.

2008

121. ولا يزال النقاش مستمراً حول صكوك الملكية الشعبية!

إذا كنا جميعاً - شعباً وحكومة - نحاول صنع مستقبل أفضل لمصر ليكون جهدنا في هذا السبيل هو بداية عهد جديد من العمل الوطني يلتزم به الجميع ، فإن من أساسيات النجاح في هذا السبيل أن يلتزم الحزب الحاكم وحكومته الشفافية والموضوعية في عرض مواقفهم ومشروعاتهم النابع من سياسات الحزب وفكره الجديد سعياً لكسب ثقة الناس وقبولهم لتلك الأطروحات والمشاريع. كما يجب أن نلتزم نحن أفراد الشعب ومؤسساته وأحزابه السياسية نفس النهج في الشفافية والمصارحة حين نتعرض بالتحليل والنقد لما يطرحه الحزب الحاكم وحكومته من أفكار ومشاريع. وأزعم أن معارض الحكومة والحزب الحاكم هم أكثر التزاماً بالوضوح والمصارحة في نقدهم ومعارضتهم السياسات الحكومية، بينما الحزب الحاكم وحكومته هما اللذان ما يزالا بحاجة لمراجعة مدى التزامهم بالشفافية والمصارحة والمكاشفة بحقيقة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من وراء ما يعلن من سياسات وما يتخذ من قرارات.

ورقة السياسات الاقتصادية للحزب الوطني لم تذكر الملكية الشعبية لأصول الدولة

يجب علينا جميعاً التزام الشفافية والموضوعية في طرح القضايا وتحديد مواقفنا بالنسبة لقضايا المستقبل المصري. البحث عن إجابات لمجموعة من الأسئلة تلح على خاطري، وأعترف أنني حتى الآن لم أجد إجابات شافية أستطيع الاعتماد عليها وإقناع نفسي بها، ناهيك عن محاولة إقناع الآخرين من زملائي في الوطن الحزين...مصر، كل ذلك بسبب الشفافية المفقودة في تعاملات الحكومة الذكية مع مواطنيها، وبرغم أن كلمة "الشفافية" أصبحت من أكثر الكلمات تردداً على ألسنة المسئولين وتصريحات الكبار في هذا البلد الطيب!

ويدرك المصريون أن إهدار المال العام وتبديد ثروة الوطن هو هواية الحكومات المصرية منذ يوليو 1952، فالمشروعات تبدأ ثم لا تنتهي وملايين الجنيهات تنفق

في مغامرات اقتصادية وسياسية وزيارات خارجية ومؤتمرات ومؤسسات صحفية لا تتحدث إلا باسم الحكومة والحاكم. ومن المعتاد في المحروسة ألا تجد أي من المسئولين يعقب على ما ينشره الجهاز المركزي للمحاسبات في هذه الشئون، ومنها ما نشر عن تقرير الجهاز حول مشروع فوسفات الوادي الجديد – أبو طرطور والذي أهدرت فيه تسعة مليارات ومائة مليون جنيه عبر 29 عاماً أي بمعدل 310 ملايين من الجنيهات سنوياً، وأكد الجهاز " أن هذا المشروع يعتبر مثلاً بارزاً لإهدار المال العام على مدى 29 عاماً نتيجة سوء التخطيط والقصور الشديد في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأخطاء الجسيمة في التصميم والتشغيل والتنفيذ وما صاحب ذلك من تضارب في سياسات الوزارات والهيئات المعنية دون تحقيق أي من الأهداف المرجوة. كل ذلك فضلاً عن انخفاض جودة فوسفات هضبة أبو طرطور مقارنة بالدول المجاورة مما تطلب إنشاء مصنع لتركيزه فأدى ذلك إلى رفع تكلفة طن الختام بنحو 50%". ويلاحظ أن الخبر المنشور عن هذا التقرير كان بتاريخ 25 أغسطس 2004 بينما التقرير يعرض نتائج أعمال المشروع في 2002/2001 والتي حقق فيها إيرادات بلغت أربعة ملايين جنيه مقابل مصروفات 124 مليون جنيه.

وحتى نجد إجابات شافية مقنعة، فإن مستقبل مصر مهدد بأن يكون امتداداً لما نحن فيه ولن يكون المستقبل أفضل من الحاضر وبالقطع لن يصل إلى مستوى ماضي مصر المجيد. ولمساعدة الحكومة الذكية في تذكر الموضوعات التي وعدتنا بها والقضايا التي كانت محل اهتمامها واهتمام المصريين ثم اختفت من عناوين الصحف وامتنع الكلام عنها، نقدم لها عينة من الأسئلة التي تشغل بال المصريين وتثير قلقهم على حاضر البلاد ومستقبلها، لعل الحكومة أو مسئول فيها يشفي غليل المصريين إلى المعرفة والفهم!

2008

122. الحكومة الذكية.....ومبادرتها القروية !

يمثل الفقر مصدراً رئيسياً للخطر يهدد أمن المجتمع في مصر وينعكس على مجمل مظاهر الحياة لما يقرب من نصف المصريين يعيشون في ظروف لا تصل إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة. ويتركز الفقر بشكل أساسي في ريف مصر حيث توضح بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن هناك 10.3 مليون شخص يعيشون في الألف قرية الأكثر فقراً نصفهم فقراء، وأن أفقر 100 قرية تضم 715 ألف شخص 76% منهم يعيشون تحت خط الفقر. والفقر المقصود يعني عدم القدرة علي تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الطعام والسكن الملائم والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم ويعبر عنه بأن الفرد يعيش على اقل من ست جنيهات يومياً لمواجهة كافة متطلبات الحياة.

وتكشف بيانات الفقر في مصر عن أن محافظة أسيوط هي الأكثر فقراً حيث يبلغ عدد الفقراء بها58.1% من عدد السكان منهم24.8% لا يجدون قوت يومهم فيما تحتل محافظة بني سويف المركز الثاني حيث يبلغ عدد الفقراء بها53.2%, منهم20.2% لا يجدون قوت يومهم. وتأتي محافظة سوهاج في المركز الثالث بنسبة45.5% منهم17.2% لا يجدون قوت يومهم في المقابل. من جانب آخر، فإن 13.1% من سكان محافظات الوجه البحري يعانون من الفقر، فيما تعد محافظة المنوفية من أكثر محافظات الوجه البحري فقرا حيث يبلغ الفقراء بها نسبة 21.7% من عدد السكان بينهم3.7% لا يجدون قوت يومهم. ونصف فقراء مصر لا يأكلون اللحوم والأسماك إلا حسب الظروف وهم يعتمدون في طعامهم البقوليات(الفول والعدس) ويكتفي58.8% منهم بوجبتين فقط في اليوم، بينما لا يشتري33% منهم الفواكه لعدم قدرتهم على تحمل أسعارها. وتدل الإحصاءات أن6 ملايين مواطن لا تصلهم مياه الشرب المأمونة.

وفي المقابل تشهد مصر تضخم ثروات الطبقة الغنية التي يمثل أعضاؤها 20% فقط من المصريين يمتلكون 80 % من ثروة الوطن، ومنهم 1% فقط يمتلكون 50% من حجم ثروات هذه الطبقة.

ولمواجهة هذه الحالة المتردية طلعت علينا حكومة الحزب - المسيطر على الحكم منذ ثلاثين عاماً - بمشروع هلامي أطلقت عليه " مبادرة الألف قرية الأكثر فقراً"، وحددت أهدافها في تحسين نوعية حياة سكان تلك القرى المستهدفة بصورة مستدامة من خلال توفير الخدمات الأساسية، وتسهيل الحصول عليها بصورة عادلة، وبتكلفة مناسبة تعمل على تخفيض مستوى الفقر والتهميش للفئات الأكثر عرضة لذلك. ومنذ أكتوبر 2008 بدأت الحكومة الذكية تنفيذ المرحلة الأولى للمبادرة في 6 محافظات هي الشرقية، سوهاج، أسيوط، البحيرة، قنا، والمنيا. وتقدر الحكومة أنه في خلال ثلاثة أعوام سيتم استهداف 152 قرية بتكلفة استثمارية تصل إلى 4.3 مليار جنيه، وبمتوسط 29 مليون جنيه لكل قرية. ولعرض هذه المبادرة ومناقشة الأسلوب المخطط لمتابعتها وتقييم آثارها عقد منتدى فخم على مدار يومين بأحد أفخر فنادق القاهرة بلغ عدد الحاضرين فيه ما يزيد عن ألف شخص ليس من بينهم واحد يمكن أن يمثل فقراء مصر المستهدفين بتلك المبادرة.

ولا بد في البداية أن نحدد أن الحزب الوطني الديمقراطي وحكوماته على مدى الثلاثين عاماً الماضية هم المسئولون عن حالة الفقر الشديد التي تعاني منها نسبة غالبة من المصريين نتيجة السياسات والممارسات المنحازة ضد الفقراء لصالح رجال الأعمال والأثرياء، وهم المسئولون عن تعاظم الفقر وتأثيراته السالبة على مجمل حياة المواطنين. ولا بد أيضاً من رفض الادعاء بأن الزيادة السكانية هي أصل البلاء حيث أنها نتيجة وليست سبباً فيما آلت إليه أمور البلاد والعباد.
ونرى أنه قبل الشروع في مبادرات جديدة لتنمية القرية لا بد أولاً من دراسة وتقييم ما تم في مشروعات سابقة بنفس الخصوص وتقدير الإنجازات التي تحققت على

أرض الواقع - إن كان ثمة إنجازات - واستخلاص الدروس المستفادة تجنباً لتكرار ما سبق من أخطاء وللبناء على ما أنجز فعلاً. ومن هنا كنا نتوقع أن تعلن الحكومة في صدر مبادرتها الجديدة نتائج مشروع "شروق" الذي تردد أن ما أنفق فيه بلغ ما يقرب من 800 مليون جنيه، وكذا نتيجة ما أسمته الحكومة في مرحلة سابقة ب"الخطة العاجلة" والتي بمقتضاها خصص لكل قرية مبلغ 250,000 جنيه سنوياً واستمر ذلك لعدة سنوات، كذلك ما هو معلوم من تخصيص مبلغ مماثل لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني الديمقراطي للمساهمة في تخفيف مشكلات الدوائر التي يمثلونها، وما يجري العمل عليه الآن من تخصيص مائة ألف جنية لكل وحدة محلية سنوياً.

وتتركز ملاحظاتنا على تلك المبادرة الجديدة في أن الفلسفة الأساسية لمبادرة الحكومة الذكية تبدو غير متناسبة مع حجم المشكلة، فهي لا ترمي إلى القضاء على الفقر أو تخفيضه بمعدلات واضحة من خلال تمكين الفقراء من العمل واكتساب الدخل، ولكنها تعمل بمنطق المسكنات وتخفيف آلام الفقر بمساعدات غير مستمرة ولا ذات تأثير مهما بلغ حجمها. فعناصر المبادرة لا تحدد معدلاً كمياً لتخفيض الفقر كما هو الشأن في أهداف الألفية للتنمية التي تستهدف تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. وبذلك لا يمكن الحكم على ما يتحقق عن هذه المبادرة. كما لا يوجد بالمبادرة معيار واضح لقياس الآثار والنتائج المنتظرة من إنفاق 4.3 مليار جنيه للمرحلة الأولى منها ، وعدم توفر معلومات عن تكلفتها والعائد المستهدف منها.

من جانب آخر، لا تتعامل المبادرة بالقدر المناسب مع الأسباب المنتجة للفقر ولا تقدم آليات لمساعدة الفقراء على الخروج من دائرته من خلال إيجاد مصادر للدخل المنتظم والمستمر الناتج عن الاشتغال بأعمال منتجة. وتبدو برامج المبادرة محاولة لتجميل الواقع في القرى الأكثر فقراً من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل الحصول على بعض الخدمات - وهي محاولة طيبة - إلا أنها لا تتعامل مع مشكلة

الفقر وأسبابه الجذرية. كذلك فإن المدى الزمني المقدر لاستكمال المبادرة يبدو طويلاً إلى حد غير معقول، ففي خلال السنوات 2008-2011 سيتم التعامل مع 152 قرية من أصل 1000 قرية ولو اعتمدنا ذات المعدل سوف يستغرق الأمر حوالي 26 سنة لاستكمال الألف قرية.

وفي رأينا أن اتخاذ القرية - أو وحدات محلية داخل القرية - نقطة انطلاق للتعامل مع مشكلة الفقر قد لا يكون هو المدخل الصحيح حيث لا يمكن في هذا الحيز الجغرافي المحدود توفر الموارد أو الإمكانيات التي تسمح بخلق فرص عمل منتجة تمكن المستفيدين من أبناء القرية [أو الوحدة المحلية] من الحصول على مصدر دخل يكون أساساً لتطوير مستوى معيشتهم بشكل مستدام. من ناحية أخرى، فإن اتخاذ القرية منطلقاً للتعامل مع قضية الفقر بتوفير بعض الخدمات لن يحقق نقلة نوعية واضحة في حياتهم وذلك بالنظر إلى محدودية وبساطة ما يمكن إقامته في تلك القرى من تجهيزات للخدمات الصحية أو التعليمية، حيث سيقتصر الأمر على تحسينات جزئية وسطحية فيما يمكن توفيره من خدمات، بينما لو أقيمت تلك المؤسسات الخدمية على مستوى المدينة أو المركز لكان تأثيرها أوضح وامتدت خدماتها إلى قرى أكثر عدداً موفرة بذلك مستويات أفضل من الخدمات وتشغيلاً اقتصادياً للإمكانيات. كما أن إعطاء الأسر مساعدات نقدية قد يساعد في تخفيف حدة الفقر ولكن لفترة قصيرة هي التي يستغرقها إنفاق تلك المساعدات لتعود الأسر بعدها إلى ذات حالتها قبل الحصول عليها.

ونرى أنه كان من الأوفق توجيه جانب من الاستثمارات المخصصة لتلك المبادرة لإنشاء صندوق للإنقاذ والدعم العاجل لمساعدة حالات الفقر المدقع وإنقاذ المواطنين الذين يتعرضون للكوارث ويفقدون العائل ومصدر الدخل، وكذلك لتدبير إمكانيات الإيواء المناسب للمواطنين الذين يفقدون مساكنهم نتيجة الكوارث والمقيمين في المناطق العشوائية الأكثر خطراً. ويخصص الجانب الأكبر من تلك

الاستثمارات لإنشاء صندوق استثمار يتولى الترويج لإقامة مشروعات إنتاجية كبرى يتم توطينها بالمحافظات المستهدفة لخلق فرص عمل منتجة لآلاف الفقراء من مواطني المحافظة يحصلون منها على دخل مستمر يسمح لهم بتخطي حاجز الفقر.

إن اعتراضنا الأساسي على مبادرة الألف قرية الأكثر فقراً يتبلور في ضعف تأثيرها في التعامل مع مشكلة الفقر، لذلك يدعو حزب الوفد في برنامجه الانتخابي الجديد إلى وضع إستراتيجية حاسمة لإحداث تأثير مباشر وقوي وتخفيض حدة الفقر بشكل مؤثر وحاسم وفي مدى زمني محدود.

2010

123. مغالطات حكومية . . في مشروع قانون التأمين الصحي!

يعاني المواطنون من سلبيات النظام الحالي للرعاية الصحية والعلاجية، فهم يتحملون 62% من إجمالي تكاليف العلاج على المستوى الوطني بينما لا تساهم الدولة سوى بنسبة 34% ، وتساهم جهات التأمين الصحي الاجتماعي وشركات التأمين الخاصة وجهات العمل بنسبة آخذة في الانخفاض، كما تسهم المنح والمعونات الخارجية بنسبة ضئيلة. كما يفتقد النظام الحالي للرعاية الصحية الترتيب المنطقي لأولويات الإنفاق على الخدمات الصحية التي تقوم على إدارتها وزارة الصحة، إذ يتم توجيه الجزء الأكبر منه على الرعاية الصحية العلاجية عالية التكلفة بدلاً من الاهتمام بالرعاية الصحية الوقائية والأساسية، وذلك فضلاً عن ارتفاع المصروفات الإدارية وانخفاض كفاءة الإدارة. كذلك يتوجه أكثر من ثلث ذلك الإنفاق على شراء الدواء وهي نسبة تفوق المعدلات العالمية التي تتراوح بين 20% - 25% من الإنفاق الكلي على الصحة. وأخطر تلك السلبيات عدم التمييز بين الأغنياء والفقراء في تقديم الدعم الصحي، ومن ثم تحمل الفقراء لعبء مادي كبير للحصول على الخدمات الصحية يفوق ما يتحمله الأغنياء لنفس الغاية. ومن المعلوم أن نظام التأمين الصحي الحالي لا يغطي سوى 56% من السكان وتبقى فئات كبيرة من المجتمع محرومة من خدمات التأمين الصحي ومنهم الفلاحين وربات المنازل والعمالة غير المنتظمة وغير العاملين وممن لا يتوفر لهم مصادر دخل ثابتة.

وكعادتها، لجأت الحكومة الذكية منذ فترة إلى الإعلان عن نيتها إصدار قانون جديد للتأمين الصحي يتلافى سلبيات النظام القائم، ثم بدأت في تسريب مسودات مختلفة للمشروع ، وحين أثيرت انتقادات حادة على ما جاء به المشروع، بدأت مغالطات الحكومة بالادعاء أنه لا يوجد حتى الآن مشروع قانون جاهز للعرض على مجلس الشعب، وذلك على الرغم مما أعلنته الصحف في أغسطس 2007 عن معارضة لجنة الصحة بمجلس الشعب لمشروع قانون قدمه وزير الصحة، وكذلك ما أعلن عن

اعتراض إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة على 12 مادة من مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي لعدم ملامتها لظروف محدودي الدخل ووجود ظلم كبير للفئات الأقل دخلاً.

وفي لقاء نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة منذ أيام لمناقشة رؤية الأحزاب السياسية لمشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي الجديد وضح للجميع أن الحكومة لا تزال تغالط وتدعي عدم وجود مسودة نهائية من مشروع القانون، كما تأكد رفض كافة ممثلي الأحزاب المشاركة في اللقاء للأفكار والمبادئ التي وردت في مشروع للقانون يجري تداول نسخ مختلفة منه في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت ومنها النسخة التي عرضت على مجلس الدولة.

وتتركز أهم الاعتراضات على مشروع القانون الذي تسربه الحكومة ثم تتنصل من مسئوليتها عنه في كونه - وبرغم أهميته لملايين المصريين - لا يزال غير متاح في صيغته الكاملة للنقاش المجتمعي، ولا تتوفر معلومات كاملة عن نصوصه الأمر الذي يحرم المجتمع وطوائف المتأثرين به من فرصة دراسته بموضوعية وإبداء الرأي بالنسبة لما يحمله من توجهات تثير الجدل وليست محل اتفاق عام.
وكعهدنا بأسلوب الحكومة الذكية في المراوغة والتعتيم على أهدافها الحقيقية، فقد جاء مشروع القانون من دون أن يحدد أو يوضح أو يفّصل كثيراً من الأمور الحيوية ويحيلها إلى قرارات سوف يصدرها رئيس الوزراء – منها مثلا تحديد الخدمات التأمينية ومعايير تحديد الفئات غير القادرة التي ستتحمل الدولة سداد الاشتراك التأميني لكل منهم وغير ذلك من الأمور الحيوية التي تمس حقوق وواجبات المؤمن عليهم مما يترك مجالاً واسعاً للالتفاف حول أهداف القانون المعلنة ويتيح للحكومة التنصل من واجباتها.

كما ترفض قطاعات عريضة من أبناء الشعب المحتاجين إلى خدمات صحية تأمينية عادلة ما يهدف إليه مشروع الحكومة من تحويل التأمين الصحي الاجتماعي إلى نمط التأمين الصحي التجاري، وإخراج الهيئة العامة للتأمين الصحي من دائرة تقديم الخدمات الصحية التأمينية بدعوى "فصل التمويل عن الخدمة"، وإخراج المستشفيات العامة من نطاق الخدمة التأمينية التي تلتزم بها الدولة وتحويلها إلى كيانات اقتصادية تتبع هيئة اقتصادية جديدة يقترحها القانون لتتولى إدارة تلك المستشفيات، وتحميل المؤمن عليهم رسوماً مقابل تلقي الخدمات الصحية التأمينية.

ومن المغالطات الحكومية في مشروع القانون ما يتجه إليه من قصر المنتفعين بالتأمين الصحي على الخاضعين لقوانين التأمين الاجتماعي الحالية أرقام 79 لسنة 1975 ورقم 108 لسنة 1976 ورقم 112 لسنة 1980 ورقم 99 لسنة 1992، الأمر الذي يحرم باقي المواطنين غير الخاضعين لتلك القوانين من خدمات التأمين الصحي الاجتماعي. كذلك يتضمن القانون توجهات حق يراد بها باطل ومنها مبدأ " فصل التمويل عن تقديم الخدمة" الذي تكرسه المادة رقم 2 من مشروع القانون والتي تدعو إلى شراء الخدمة من مقدميها وهو ما سيحد كثيراً من درجة الإتاحة للخدمات في ضوء الأسعار التي سيفرضها مقدموها - خاصة من القطاع الخاص - ، وكذلك بالنظر إلى حجم التمويل المتاح الذي لن يكفي بمستوياته الحالية لشراء الخدمات الصحية التي يحتاجها الناس فعلاً، ومن ثم سيقل حجم الخدمات المقدمة للمواطنين بدلاً من أن تزيد وتتحسن. إننا نرى أن تمويل نظام التأمين الصحي الاجتماعي يجب أن يكون التزاماً على الدولة تستكمل بمقتضاه اشتراكات المنتفعين بالنظام والمشاركين فيه من أصحاب الأعمال للوصول بمستوى التمويل إلى القدر اللازم لتقديم الخدمات الصحية التأمينية. أما ما يقال عن أن فصل التمويل عن تقديم الخدمة يقصد به تحسين أداء الخدمات بشرائها من أفضل المؤسسات

الصحية والعلاجية فقول مردود عليه بأنه باستثناء بعض المؤسسات العلاجية في القطاع الخاص، فإن مستشفيات وزارة الصحة والمؤسسة العلاجية والهيئة العامة للتأمين الصحي يمكن تحسين الأداء بها وفق معايير الجودة المتعارف عليها وباستخدام تقنيات إدارية متطورة ، مع الاستثمار في تدريب وتنمية الهيئة الطبية وهيئات التمريض بها ورفع مستويات رواتبهم وحوافزهم.

وقد استحدث مشروع القانون إنشاء هيئة عامة اقتصادية تتولى إدارة المستشفيات التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء لتقديم الخدمات الصحية التأمينية وهو الأمر الذي نرفضه لما يؤدي إليه من ازدواجية بين الهيئة العامة للتأمين الصحي وتلك الهيئة العامة الجديدة وما يترتب على ذلك من تضخيم الأجهزة البيروقراطية في منظومة التأمين الصحي ورفع تكلفتها والتي سيتم خصمها بالضرورة من موارد النظام، الأمر الذي سينعكس سلباً على حزمة الخدمات المتاحة للمؤمن عليهم. كما نرى أن اعتبار الهيئة العامة الجديدة "هيئة اقتصادية" يعني أنها سوف تعمل بمنطق الربح وليس بمنطق الخدمة Service، بما يترتب على ذلك من عدم حصولها على إعانات حكومية لسد العجز بين مواردها واستخداماتها، الأمر الذي سيضطرها إلى رفع تكلفة الخدمات المقدمة للمؤمن عليهم. ولعل هذا يفسر ما اتجه إليه مشروع القانون من فرض رسوم على المؤمن عليهم حين تلقي الخدمات. من جانب آخر، نحن نرى أن إنشاء هذه الهيئة العامة الاقتصادية هو التفاف حول حكم محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار رئيس الوزراء رقم 637 لسنة 2007 بتحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة والذي اعترضت عليه كافة المنظمات والجهات المعنية بالتأمين الصحي ومنع تحويله إلى نوع من التأمين التجاري.

ومن أجل توضيح رأي الشعب في هذه القضية الجماهيرية الحيوية، فقد تضمن البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد موقفاً واضحاً تمثل في أن التأمين الصحي الاجتماعي حق للمواطنين تلتزم الدولة بتوفيره بدرجة عالية من الكفاءة والجودة

بالاعتماد على تحديد اشتراكات المؤمن عليهم كنسبة من الدخل، وأن يكون هدف النظام كفالة الحق في الرعاية الصحية التأمينية مع تسريع التغطية الشاملة لجميع المواطنين تعويضاً لمن لا يشملهم النظام الحالي من طول سنوات الحرمان منذ البدايات الأولى للتأمين الصحي في 1936. ونرى أن يكون هدف القانون الجديد توفير حزمة واضحة ومحددة من الخدمات الصحية التأمينية تتوافق مع مستوى عبء المرض في المجتمع وتوفر للمواطن حد الأمان في الوقاية والعلاج من الأمراض والإصابات والكوارث والأوبئة، على أن يكون النظام إجبارياً لجميع المواطنين، مع إتاحة خدمات الرعاية الصحية التأمينية لجميع المواطنين سواء في الريف أو الحضر، وألا يكون الهدف من النظام تحقيق الربح، بل تقديم الخدمة والموازنة بين اعتبارات التكلفة وكفاءة وجودة الخدمات من خلال تحسين نظم الإدارة.

إن مشروع القانون المقترح – والذي لا تتاح نسخة كاملة منه موثقة رسمياً – لا يقدم إضافات إيجابية لتحسين مستوى خدمات التأمين الصحي للمواطنين، أو يقدم نمطاً أفضل لاستثمار الطاقات المتاحة لقطاع التأمين الصحي، بل هو يهدد بإهدار تلك الطاقات وتبديدها، والانتقال بالنظام الحالي من كونه نظام للتأمين الصحي الاجتماعي إلى نظام للتأمين الصحي التجاري، ويفتح الأبواب واسعة للسير في طريق خصخصة هذه الخدمات الحيوية بأسلوب غير مباشر.

إن الرأي العام مطالب بالتوحد من أجل تصويب مسار ذلك القانون المقترح وإعادة صياغة الفلسفة الأساسية والمبادئ التي يقوم عليها حتى تتوافق مع احتياجات المجتمع المصري وتتناسب مع ظروف المؤمن عليهم المستهدفين الذين تعاني النسبة الغالبة منهم من الفقر بدرجات شديدة تصل إلى مستوى الفقر المدقع.

وأخيرا أقول للحكومة الذكية قليلٌ من الشفافية وكفى مغالطة

2010

124. مناقشة لا تنقصها الصراحة.....حقيقة دور الوزير في مصر!

في المجتمعات الديمقراطية يكون اختيار الوزراء، وكذلك خروجهم من مناصبهم، مرهوناً باختيار الشعب الذي يمنح أصواته للحزب صاحب البرنامج الأفضل في تقديره. ويأتي الوزراء من بين كوادر الحزب أو من مؤازريه والمؤيدين لأفكاره وبرامجه. ويكون نجاح الوزير في تنفيذ ما يخص وزارته من برنامج الحكومة هو الفيصل في استمراره في منصبه أو خروجه منه. وفي جميع الأحوال، نرى الحكومات في الدول الديمقراطية يتم تشكيلها بعد العرض على المجالس التشريعية المنتخبة حيث يعرض رئيس الوزراء المكلف أسماء الوزراء ويحصل على موافقة المجلس التشريعي عليهم. ويكون الشعب بالتالي على بينة ووضوح بالنسبة لأعضاء الوزارة، كما يحاط علماً حين يستقيل وزير أو حتى يعفى من منصبه وتشرح الأسباب للرأي العام، فالشعب في النهاية هو صاحب المصلحة وصاحب القرار.

ولعل أكثر من تناول موضوع إقالة د. محمود أبوزيد بالتحليل والتعليق لم يتعرض للسؤال المركزي في القضية وهو ما دور الوزير ووضعه الحقيقي في نظام الدولة المصرية؟ إن التوصيف الواقعي لدور الوزير في مصر يتضح من تأمل أسلوب اختياره والذي يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينهم بناء على تقويم لصفات شخصية ومع التركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة. وفي بعض الأحيان يأتي اختيار الوزير بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها. فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للمرحوم محمد كامل العقيلي لمنصب وزاري ليس لخبرات كان يتمتع بها الرجل رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً

من الجيش قبل الثورة وحين اشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على ذلك الصديق ، وكان المنصب المستحدث باسم "وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية " وتم إلغاءه بمجرد خروجه من الوزارة.

ومن المفارقات الواضحة عند اختيار الوزراء أنه لا يكون لدى أغلبهم برامج عمل واضحة حين اختيارهم للمنصب الوزاري، ولكنهم يبدؤون في تكوين اهتماماتهم بالتجربة والخطأ مدفوعين بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجدهم ومن ثم يطلقون التصريحات ويعلنون عن برامج وخطط لم تسنح لهم فرصاً كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط - لهم وللمجتمع- حين يكتشفون عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها. وعادة ينطلق الوزراء - وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي - في أعمالهم كأفراد يحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليها.

وتبدو خطورة القضية في أن الحكومة - أي حكومة في مصر -يتم تشكيلها في الغالب بنفس الطريقة حيث يجري اختيار رئيس الوزراء بنفس الأسلوب، ومن ثم يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة بأن يجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من إستراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً. ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي تطبيقها، لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح، كما يكون التزام الوزراء بذلك البرنامج أكثر واحتمالات نجاحهم أكبر في تطبيق ما يخصهم منه.

وحين ينخرط الوزير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئوليته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية، وذلك على الرغم من مباراة كرة القدم التي لعبها فريق الحكومة في القرية الذكية منذ أيام.

وتكتمل مشكلة دور الوزير بعدم وجود معايير واضحة للحكم على أداءه، ومن ثم نجد وزراء أنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يستمر وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم .وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من استمر هم أفضل وأعلى كفاءة. وأعتقد أن هذا يصف بالضبط ما صاحب خروج الوزير د. محمود أبوزيد من ملابسات. فقد كانت أحاديث التعديل أو التغيير الوزاري تداعب أحلام المواطنين المطحونين نتيجة قرارات وزراء في الحكومة سببت لهم كثيراً من الضيق والعنت. لقد كانت التوقعات الشعبية ترشح عدداً من الوزراء للخروج في أول تعديل وزاري، ولم يكن د. محمود أبوزيد من بينهم بكل المقاييس.

وكما لم تفصح الدولة عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء إعفاء الوزير أبوزيد، وبرغم تضارب التصريحات الرسمية في تبرير إعفاءه من نوع أنه طلب الإعفاء لأسباب صحية، أو الرغبة في ضخ دم جيد في هيئة الوزارة، فإن الوزير نفسه لم يصرح بأكثر من نفيه القول بأنه طلب إعفاءه من منصبه الوزاري لأسباب صحية. ويمثل هذا الموقف امتداداً لمشكلة الوزير في مصر، فهو أثناء وجوده في منصبه الوزاري يكون في موقف لا يسمح له عادة بالتعبير عن آراء مستقلة في قضايا الوطن، بل نراه

محصوراً في دائرة عمله التخصصي، بينما نجد الوزراء في دول أخرى يشاركون بالرأي ويعلنون مواقفهم في مختلف القضايا حتى ولو اختلفت عن آراء غيرهم من الوزراء أو حتى رئيس الوزراء.. كما أن الوزير المصري، حين يترك المنصب الوزاري، لا يكون عادة حراً في تفسير أسباب خروجه من المنصب أو التعليق على قرار تغييره، ومن ثم فهو يؤثر السلامة ويحتفظ لنفسه بأسرار الإقالة حين يكون هو الوحيد الذي تتم إقالته. كما أن الوزير المصري في غالب الأحيان لا يعرف أسباب إبعاده في تعديل وزاري شمله مع غيره.

ومن الغريب، أنه على الرغم من سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على الحكم لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً، فقد فشل، وبوضوح، في تكوين قيادات سياسية يمكن أن تتشكل منهم وزارة متكاملة تنهض بتنفيذ برنامج الحزب. بل يبدو واضحاً أن من تولى رئاسة الوزارة على طول مدة حكم الحزب لم يكونوا من أعضاءه الفاعلين بدءاً من المرحوم د. فؤاد محي الدين وانتهاء بالدكتور أحمد نظيف! ومن المفيد استرجاع تجربة إخراج د. كمال الجنزوري من رئاسة الوزراء ومنعه أو امتناعه عن توضيح الأسباب حتى اليوم.

وبالمقارنة، دعونا نتأمل ما يجري على الساحة الإسرائيلية في عملية تشكيل الوزارة الجديدة، وكيف أن الأساس فيها احترام إرادة الناخبين الذين اختاروا حزباً أو أحزاب حصلت على أعلى عدد من مقاعد الكنيست، وما يبذله المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة من جهد في رص الصفوف في تحالف حكومي قادر على ترجمة آمال الناخبين إلى حقائق على أرض الواقع. إن الناخب الإسرائيلي هو الذي يتحكم في تشكيل الوزارة ويحدد متى تبدأ ومتى تنتهي، بعكس الناخب المصري، فإن صوته لا تأثير له في التشكيلات الوزارية وتعديلاتها، ناهيك عن أن يكون للوزراء أنفسهم صوت معدود في قضية اشتراكهم في هيئة الوزارة أو خروجهم منها!

2009

125. مناقشة موضوعية لتقرير أمانة السياسات!

نشرت صحيفة الجمهورية يوم الاثنين 27 أكتوبر الماضي ما أسمته " تقرير أمانة السياسات" الذي سوف يعرض على المؤتمر الخامس للحزب الوطني الديمقراطي. وجاءت المقدمة التي كتبها رئيس تحرير الجمهورية حافلة بالتنديد بالمشككين الذين يعارضون توجهات أمانة السياسات ناعياً عليهم أنهم لا يقدمون سوى الاعتراضات وليس لديهم حلول بديلة، بينما هو يرى أن ما تقدمه أمانة السياسات بمثابة " صحوة جاءت في توقيت مناسب للحزب الوطني"، وهذا اعتراف بأن الحزب كان قد دخل في سبات لا شك فيه، بينما تلك الصحوة المزعومة في حاجة إلى دليل على وجودها وفعاليتها. وقد حفزتني المقدمة إلى قراءة نص التقرير ومناقشته بموضوعية وهدوء حتى لا أدخل في زمرة " المشككين والضعفاء الذين يملكون أقلاماً ولا يطرحون فكراً.. الذين يعتزون بحناجرهم ولا يناقشون بعقولهم" على حد تعبير رئيس تحرير الجمهورية.

وماذا قبل البرنامج الانتخابي للرئيس؟

يبدأ التقرير بالتأكيد على أن مسيرة الإصلاح التي انطلقت مع إطلاق البرنامج الانتخابي للرئيس وبعد ثلاث سنوات من بدايتها نجحت في محاولتها " تنفيذ ما جاء البرنامج به من التزامات وما تضمنه من أهداف استناداً إلى رؤية تستهدف مواصلة النهوض بمختلف مناحي حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية". ويثير هذا الطرح تساؤلاً مهماً أتوجه به إلى أمانة السياسات، وهو وماذا عن السنوات التي سبقت إطلاق البرنامج الرئاسي؟ ألم يكن الحزب موجوداً ومسيطراً على دفة الحكم، وبالتالي هو المسئول وحكوماته المختلفة عبر ثلاثين عاماً عما آلت إليه حياتنا التي استوجبت أن يطرح الرئيس برنامجه في 2005؟ أين كان الحزب منذ تحوله إلى شكله الحالي في 1978 ليحل محل حزب مصر العربي الاشتراكي بعد تخلي الرئيس السادات عن رئاسته؟ إن تصوير ما تحقق من إنجازات طرحها التقرير على أنه نجاح

غير مسبوق إنما هو في الحقيقة محاولات لتصحيح أخطاء ارتكبها الحزب وحكوماته خلال سنوات طويلة أوصلت مصر إلى كل ما تعاني منه الآن. إن المشكلات التي يستهدفها تقرير أمانة السياسات من تدني الخدمات العامة وقصورها عن تحقيق مطالب الناس، وانتشار الفقر وشدته على ما يقرب من نصف عدد المصريين، وسوء توزيع الثروة وعوائد التنمية كلها نتاج سنوات حكم الحزب الوطني الديمقراطي منفرداً ومسيطراً على مقدرات البلاد وفي ظل تطبيق حالة الطوارئ طوال مدة حكمه وحتى اليوم. ومن ثم فإن كانت قد تحققت إنجازات خلال الثلاث سنوات الماضية، في ظل "الفكر الجديد" للحزب الحاكم بعد صحوته، فهي لا ترقى أبداً لتعويض المصريين عما فاتهم. وبذلك يكون التقييم الصحيح والعادل أن يخصم من إنجازات الحزب تكلفة الموارد المهدرة والفرص الضائعة والمعاناة المستمرة لملايين المصريين بسبب سياساته وتصرفات حكوماته على مدى ما يقرب من الثلاثين عاما.

ادعاءات تحتاج إلى أدلة!

ويتضمن تقرير أمانة السياسات مجموعة من الادعاءات تحتاج إلى مناقشة وتتطلب من الأمانة تقديم الأدلة على حقيقتها. جاء في التقرير قول أمين السياسات " لا ندعي أننا نملك الحلول دون غيرنا، لا نتردد في الانفتاح على المجتمع بكل فئاته". ونسأل أمين السياسات هل انفتح الحزب حقيقة على المجتمع بكل فئاته ؟ هل حدث حوار مجتمعي حقيقي حول توجهات الإصلاح وبرامجه؟ هل أخذ الحزب وجهات نظر معارضيه ومخالفي سياساته موضع الجد والاهتمام؟ هل تعامل الحزب الوطني مع القوى السياسية الحقيقية في المجتمع وأتاح لها فرصة الحوار والنقاش الموضوعي وصولاً إلى توجهات تستند فعلاً إلى رغبات الناس ومطالبهم؟ هل استمع الحزب إلى وجهات نظر أساتذة الجامعات قبل تقرير نظم تمس حقوقهم وأوضاعهم المالية؟ هل استمع الحزب إلى قادة وأعضاء النقابات المهنية قبل أن يفرض الحراسة على

أغلب نقاباتهم؟ هل التقى قادة الحزب مع أعضاء نادي القضاة واستمعوا إلى وجهات نظرهم في تحقيق استقلال القضاء؟

إن الحزب وأمانة سياساته لم يحاولا أبداً الالتقاء مع القوى الوطنية وممثلي منظمات وهيئات المجتمع المدني، وإن اكتفيا بترديد مقولات لا تتحقق على أرض الواقع. وكلنا يتذكر لعبة الحوار بين الأحزاب التي حصرها الحزب الحاكم في نطاق محدود وأدارها في غرف مغلقة وفق أجندة وضعها قادته ولم يتحقق عنه شيء ملموس. ولا يزال الحزب وأمانة سياساته يحتكرون الحكمة ويفاخرون بفكرهم الجديد من دون أي محاولة جادة للاستماع إلى آراء من يخالفونهم. لقد تعالت أصوات فئات مجتمعية مختلفة تعارض بيع شركات قطاع الأعمال العام، وترفض بيع بنوك القطاع العام، وتكررت وقفات احتجاجية وقامت حركة شعبية مناهضة لبيع الغاز الطبيعي لإسرائيل وغيرها بأسعار متدنية تقل عن الأسعار العالمية، وقامت حملات شعبية ضد مشروع أجريوم الكندي في رأس البر. وفي كل هذه المواقف لم يلتفت الحزب الحاكم ولا أمانة سياساته إلى تلك الأصوات، ولم يتح الفرص لحوار حقيقي يتلمس به تطلعات المجتمع وآماله، بل انفرد - ولا يزال – باتخاذ القرارات ضارباً بعرض الحائط كل الأفكار المعارضة.

هل يؤمن الحزب الحاكم بالمكاشفة ومراجعة الذات؟

يقول تقرير أمانة السياسات " نطالب أنفسنا قبل غيرنا بالمكاشفة ومراجعة الذات"، ومع ذلك لم يتضمن التقرير أي صورة من صور المكاشفة أو مراجعة مواقف الحزب وتوجهاته. والغريب أن التقرير لم يعلن أن مراجعة ما قد تمت لمجمل توجهات الحزب وأن تعديلاً أو تصويباً للمسار قد اتخذ. بل كل التقرير يؤكد النجاح والإنجاز غير المسبوق والذي لا ينكره إلا المشككون. هل راجع الحزب سياسة الخصخصة التي بالغت في بيع الشركات والبنوك رغم المعارضة الشعبية الواسعة لبيع شركة عمر أفندي على سبيل المثال وكذا الموقف الشعبي الواضح ضد مشروع بيع بنك

القاهرة؟ هل يتفق الحزب مع ما أعلنه رئيس الوزراء قبل أيام في حواره مع صحيفة الأهرام أن الحكومة قد أعادت شراء شركات كانت قد باعتها نظراً لما أصاب تلك الشركات من أضرار عبر عنها سيادته بأنها "وقعت"؟

هل راجع الحزب وأمانة سياساته ذلك الاختلاط الرهيب بين السلطة ورأس المال من خلال رجال الأعمال من أعضاءه الذين يجمعون بين مناصب وزارية وبين عضوية مجلسي الشعب والشورى ومناصب قيادية في الحزب، وهم في نفس الوقت يمتلكون شركات ولهم أنشطة في مجالات أعمال تقع في نطاق مسئولياتهم الوزارية، بما يهدد بحالة غير مسبوقة من تضارب المصالح واختلاط العام بالخاص وفتح الأبواب على مصاريعها لدخول الفساد وانتشار الرشوة وغلو الاحتكارات للدرجة التي دعت مقدم برنامج شهير في إحدى القنوات الفضائية إلى توجيه ما يشبه الاتهام الصريح لوزير السياحة بأن شركته الخاصة استفادت من وجوده في الوزارة، ووصل الأمر بمقدم البرنامج أن يتحدى الوزير بأن يتقدم ببلاغ إلى النائب العام ضد البرنامج ومقدميه، ولكنه لم يفعل!

هل راجع الحزب ممارساته وحكوماته المختلفة مع النقابات المهنية وتكبيلها بالقيود ووضع أغلبها تحت الحراسة وتعويق إجراءات انتخابات مجالس إدارتها التي لا تتماشى مع هوى الحزب والنظام؟ هل راجع الحزب أسلوب التعامل الأمني العنيف مع حركات الاحتجاج الشعبي وضد المطالبين بحقوقهم والمتضررين من سوء الأوضاع المعيشية من المواطنين؟

هل راجع الحزب ممارساته غير الديمقراطية في الانتخابات البرلمانية والمحلية وكيف توصد الأبواب في وجه مرشحي القوى السياسية الوطنية المختلفة ويمنع الناخبون من الوصول إلى صناديق الانتخابات ويتم التلاعب بالنتائج وتصويرها على النحو الذي يحقق للحزب - الأغلبية المريحة – كما يصفها قادة الحزب، ومن ثم يستمر الحزب في الحكم لمدد لا يعلمها إلا الله. وهل يعترف الحزب بأحكام محكمة النقض التي

قضت في عشرات الحالات بعدم صحة نتائج انتخابات مجلس الشعب ، أم يستمر في تطبيق قاعدة أن المجلس " سيد قراره " ويستمر أعضاؤه المطعون في صحة عضويتهم متمتعين بمقاعدهم في المجالس ينفذون إرادة الحزب في تمرير القوانين مهما بلغت المعارضة والرفض الشعبي لها.

الحزب تخاطب نفسه!

ويقول التقرير بحسب ما نشرته الجمهورية " نضع أمام أعضاء الحزب والمجتمع سجلاً موثقاً لأدائنا "، والسؤال على من يعود الضمير في كلمة "أداءنا" هل هو أداء الحزب أم أمانة السياسات أم الحكومة؟ وإذا جاز اعتبار التقرير "سجلاً موثقاً" يعرض على مجموعة من أعضاء الحزب الذين تم اختيارهم لحضور المؤتمر، فلا يمكن أبدأ اعتباره كذلك معروضاً على المجتمع. إن أعضاء الحزب - أو بعضهم - قد يتاح لهم فرصة ما لمناقشة التقرير أثناء جلسات المؤتمر، ولكن أحداً لا يستطيع الادعاء بأن في مقدور المجتمع مناقشة ذلك التقرير وإبداء الرأي فيه سواء بالقبول أو الرفض.

هل دعا الحزب ممثلين لفئات المجتمع المختلفة من غير أعضاءه لحضور المؤتمر ومناقشة ما يعرض عليه من أوراق قد تتبلور في سياسات تفرض على الناس كما حدث فيما يسمى تطوير التعليم ونظم جديدة للثانوية العامة وغيرها؟ إن الحزب الوطني يخاطب نفسه ولا يستمع إلا إلى ما يعزفه قادته بغض النظر عن رأي الناس الذي يدعي أنه يعمل لصالحهم.

وفي نفس السياق يقول التقرير أن الحزب باعتباره حزب الأغلبية مسئول عن التقدم برؤى تستجيب لتطلعات المجتمع وآماله، وتستند في ذات الوقت إلى متطلبات الواقع وما يستلزمه من سياسات واعية وبرامج واقعية تحقق التوافق المطلوب بين الأهداف المرجوة والموارد المتاحة. وليسمح لي كاتب التقرير أن أسأله هل كانت استجابة لتطلعات المجتمع وآماله تلك السياسات التي طرحها أصحاب الفكر الجديد وما أدت إليه من إفقار ملايين المصريين فقراً شاملاً، وما نتج عنها من إهدار

لموارد البلاد وتبديد لثرواتها ؟ وكيف يتم تقدير متطلبات الواقع وحدوده؟ ألم ينفرد الحزب بإقرار مشروع توشكى والتهليل له وإنفاق مليارات الجنيهات عليه ثم يأتي رئيس الوزراء ليعلنها صريحة أن ذلك الإنفاق لو كان قد تم في مشروعات لتنمية منطقة غرب الدلتا لكان أجدى وأنفع؟ هل يراجع الحزب موقف ذلك المشروع وغيره مما أطلق عليه في فترة سابقة " المشروعات العملاقة"؟ وهل يعترف الحزب بأخطائه في وقف المشروع النووي لمصر سنوات طويلة؟ وهل يصارح الحزب نفسه ويكشف للمواطنين ما أدت إليه عملية الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي التي قادها أصحاب الفكر الجديد من وقوع نسبة تكاد أن تصل إلى 40% من بنوك مصر في أيد أجنبية تتوجه لخدمة مصالحها الخاصة والتي أوقعتنا في دوامة الائتمان الاستهلاكي الخطيرة بكل تأثيراته السالبة على عملية التنمية بدلاً عن التوجه لتمويل بناء الطاقات الإنتاجية؟

وهل استجاب الحزب للمطالب الشعبية المتصاعدة بالحفاظ على أموال التأمينات الاجتماعية التي اغتالتها حكوماته المختلفة واستخدمتها في سد عجز الموازنة العامة للدولة الذي يبشرنا تقرير أمانة السياسات بأنه انخفض من 9.5% إلى 6.8% كما غامرت بنسبة لا باس بها من تلك الأموال في مضاربات بورصة الأوراق المالية؟ وهل ما يجري من تمكين حفنة من رجال الأعمال الحصول على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأبخس الأثمان هو استجابة لمطالب الناس؟ بل هل استجاب الحزب لطلب الرئيس مبارك - رئيس الحزب - في اقتضاء حق الدولة من هؤلاء المتاجرين بأراضي الدولة؟ هل استجاب الحزب وحكومته لآراء الخبراء بضرورة فرض ضريبة على أرباح المعاملات في بورصة الأوراق المالية؟

لمن تتوجه سياسات الحزب؟

جاء في التقرير أن في مقدمة أولويات الحزب لهذا العام، السياسات المرتبطة بالبعد الاجتماعي للإصلاح حيث يتقدم بمبادرة وطنية طموحة لمحاصرة الفقر وتمكين

الفئات الأكثر احتياجاً. وأتوجه بسؤال إلى أمانة السياسات وقيادات الحزب، ألا يعتقدون أن هذه المبادرة الوطنية الطموحة قد تأخرت ثلاثين عاماً؟ وهل يستطيع فقراء مصر والفئات الأكثر احتياجاً الانتظار لمزيد من السنوات غير محددة العدد؟ وهل يمكن للفقراء قبول منطق المبادرة القائم على التدرج والبدء – حسب ما جاء في التقرير – بالإتاحة العامة وتنتهي بالاستهداف المباشر للمناطق المحرومة من أجل إحداث نقلة نوعية في حياة المواطن ومستوى معيشة الطبقات والأسر الأكثر احتياجاً! ألا يعتبر هذا الكلام هو من نفس نوع الكلام الذي يعيبه الحزب الحاكم على الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة التي تطلق الوعود دون أن تقدم برامج قابلة للتنفيذ على أرض الواقع؟

وثمة تساؤل آخر، هل يتفق منطق مبادرة محاصرة الفقر مع ما جاء به التقرير من أن الحزب الوطني لا يكتفي بطرح أجندة محدودة تقتصر فقط على قضايا محددة دون غيرها، وإنما عليه دائماً أن يقتحم مجمل التحديات التي تواجه المجتمع. ألا يعتبر القضاء على الفقر وليس فقط محاصرته هو التحدي الأكبر للمجتمع المصري الذي يجب أن تحشد من أجله كل الجهود والموارد لتحقيق نقلة حقيقية في أوضاع المواطنين وفي أقل فترة زمنية ممكنة؟

إن تقرير أمانة السياسات ينظر فقط إلى ما يصوره على أنه إنجازات ويتغافل عن التضحيات التي تحملها الوطن والمواطنون للحصول عليها. ونكتفي في هذا المقام بمثال واحد ، فالتقرير يتباهى بتوفير ما يزيد عن 70 مليار جنيه على مدار الأربع سنوات الماضية أي بما يمثل 30% من متوسط حجم موازنة الدولة السنوية خلال تلك الفترة، وذلك من عوائد الإصلاح الاقتصادي وعوائد برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، وفي ذات الوقت يتغافل التقرير عن أن ثروة مصر قد نقصت بذات القدر أو أكثر حين ذهبت تلك الأصول إلى ملكية الأجانب بالدرجة الأولى نتيجة عمليات الخصخصة، وأن مصر قد خسرت الإيرادات الناتجة عن تشغيل تلك

الأصول لو أحسنت الدولة إدارتها بدلاً من التخلص منها وبيعها. لو قدرنا على سبيل المثال أن الأصول المباعة من شركات القطاع العام كانت تدر في المتوسط 10% في شكل أرباح صافية، فإن مصر حين باع الحزب وحكومته تلك الأصول قد خسرت 7 مليارات جنيه سنوياً على مدى سنوات طويلة !

وإذا كنت أكتب هذا المقال قبل انعقاد مؤتمر الحزب، فإنني أعود لأكرر أنني اعتمدت على نص التقرير المنشور بصحيفة الجمهورية والذي لم يصدر من الحزب أي بيان ينفيه. وسوف نعاود مناقشة باقي محاور تقرير أمانة السياسات وفي ضوء ما تتكشف عنه أعمال المؤتمر.

2008

126. مناقشة هادئة لحديث رئيس مجلس وزراء المحروسة!

أدلى الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بحديث إلى صحيفة الأهرام يوم السبت 2 سبتمبر الحالي وقد لفت نظري ما جاء في المقدمة التي كتبها رئيس تحرير الأهرام حول إشادة الرئيس حسني مبارك بالدكتور أحمد نظيف قوله" ويعد دفاع الرئيس عن حكومة نظيف غير مسبوق ربما في تاريخ الحياة السياسية المصرية وخصوصاً من قبل الرئيس مبارك الذي لم يعتد الإشادة بوزير أو برئيس وزراء يؤدي مهامه وواجباته أمام القيادة وتجاه الشعب.". وتثير هذه العبارة مسألة غاية في الأهمية وهي المعايير التي يتم على أساسها تقييم عمل الوزراء ورؤساء مجالسهم ومن ثم الإشادة بهم من عدمه، هل هي إرضاء الرئيس وإقناعه بما يقومون من أعمال وما يحققونه من إنجازات، أم ما يشعر به المواطنون فعلاً من تغيير وتقدم وتطور على أرض الواقع وتحسين أوضاعهم والوفاء بما يقطعه المسئولون على أنفسهم من وعود. لو كانت الأولى فليسعد رئيس مجلس الوزراء بما حصل عليه من إشادة، أما لو كانت الثانية فأظنه لن يجد مجالاً كثيراً للسعادة أو الانشراح.

وفي قراءة هادئة للحديث كان تفسير الدكتور نظيف للتعديل الوزاري الأخير – الذي لم يفهم مغزاه ولا توقيته كثير من الناس وأنا منهم – أنه تم نتيجة لتغير آليات العمل في الحكومة من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ومن ثم ضرورة إلغاء وزارة التخطيط التي لا تنسجم مع هذا التوجه للابتعاد عن الاقتصاد الموجه مركزياً، وكذلك التوجه نحو اللامركزية ومن ثم أهمية إعادة وزارة الدولة للتنمية المحلية. وسؤالي إلى د. نظيف: ألم تكن هذه الاعتبارات هي الأساس في مصر منذ بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي على عهد الراحل د. عاطف صدقي؟ وألم تكن هذه التحولات أساساً في برنامجه حين تشكيل وزارته الأولى في يوليو 2004 ثم في وزارته الثانية في يناير 2006 والتي شهدت التوسع في تعيين عدد من الوزراء من رجال الأعمال تطبيقاً لتلك التوجهات نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في

تنفيذ خطة التنمية؟ ألم تكن سياسة اللامركزية هي الركن الأساس في توجه وزير التربية والتعليم في وزارته الأولى أ.د. أحمد جمال الدين موسى؟ وألم يكن التنسيق بين المحافظين يتم باستمرار من خلال مجلس المحافظين الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء نفسه؟

وحين نقرأ قول د. نظيف رداً على سؤال هل إنشاء المجلس القومي للتخطيط وإلغاء وزارة التخطيط يعني أن التخطيط لا يزال موجوداً وأن المجلس هو الذي سيقوم بالتخطيط؟ " نعم، التخطيط موجود، وبالعكس نحن ننشئ مجلساً قومياً للتخطيط، وبدلاً من أن تكون المسئولية مسئولية وزارة واحدة أو وزير واحد ستكون مسئولية تضامنية للمجلس كله." فإن السؤال الذي يفرض نفسه، وما دور مجلس الوزراء إذن إن لم يكن تحديد توجهات الخطة العامة للدولة وتنسيق طلبات واحتياجات القطاعات المختلفة وتحديد الأولويات ورصد مصادر التمويل والعمل على تنميتها؟ وهل وجود وزير للتخطيط كان يعني أنه المتصرف الأوحد في توزيع الاستثمارات على الوزارات وفق معاييره ورؤيته الشخصية أم أنه كان ينفذ إستراتيجية دولة ؟ وهل كانت الخطة التي يضعها وزراء التخطيط السابقون تمضي من دون مناقشة ولا تعقيب أم كانت تطرح للنقاش في مجلس الوزراء ويتم اعتمادها قبل أن ترفع إلى مجلس الشورى ثم مجلس الشعب لمناقشتها وإصدار قانون بها؟ وألم يكن هناك تنسيق بين وزير التخطيط ووزير المالية من جانب، وبينه وبين باقي الوزراء من جانب آخر في تحديد خطط وزاراتهم وفق إستراتيجية معتمدة للتنمية في البلاد؟ ألم تكن خطط المحافظات واحتياجاتها تطرح في مجلس المحافظين بحضور كل الوزراء المختصين ويتم إقرارها في توافق مع توجهات الخطة الخمسية؟ تلك مجرد تساؤلات نرجو الإجابة عنها ليس فقط للتعرف على مستوى أداء الحكومة قبل التعديل الوزاري والذي استحقت عنه إشادة الرئيس مبارك، ولكن وبالدرجة الأولى للتعرف على نوع التغيير الذي سيجري في مستوى الأداء الحكومي بعد التعديل

والنتائج الإيجابية التي يجب أن نتوقعها ومدى قدرتها على الاحتفاظ بتقدير الرئيس لها.

ويقول د. نظيف أن "المجلس القومي للتخطيط سيكون هو مجلس تنسيقي يحدد على أساس القطاعات المختلفة خطة الدولة في ضوء برنامجه، وطبعاً مرجعنا هو البرنامج الانتخابي للرئيس الذي نبدأ على أساسه التجهيز لخطة خمسية جديدة من 2007-2012.."، ويثير هذا القول التساؤلات التالية:

1. لقد صدر البرنامج الانتخابي للرئيس في سبتمبر 2005، فهل بصدوره تنازلت الحكومة عن برنامجها المعلن في بيانها إلى مجلس الشعب عقب تشكيلها في يوليو 2004؟ أم تم تعديل البرنامج الحكومي ليتوافق مع برنامج الرئيس؟ وإذا كان في الأساس متفقاً مع البرنامج الرئاسي فلم كان إعلان ذلك البرنامج؟
2. أن برنامج الرئيس يغطي الفترة الرئاسية 2005-2011، بينما خطة الدولة تغطي الفترة من 2007-2012 فكيف سيتم التوفيق بينهما؟

وفي سؤال آخر حول قانون جديد للحكم المحلي يجري إعداده وبه منصب وزير الحكم المحلي، أشار د.نظيف إلى أن اسم التنمية المحلية قد تم اختياره بدلاً من الحكم المحلي، ولم يوضح سيادته إن كانت تلك التسمية المختارة تخص فقط منصب وزير الدولة أم تنطبق أيضاً على القانون الذي يجري إعداده. بمعنى آخر، هل سيصدر قانون جديد للحكم المحلي أم قانون للتنمية المحلية وشتان بين الاثنين؟

وقد كان د.نظيف واقعياً حين تحدث عن سوء حالة الطرق وكونها أشد خطراً من تردي أوضاع السكك الحديدية، ولكنه لم يقدم منهجاً واضحاً تتبعه الحكومة في تحسين الحال سوى الإشادة بالطريق الذي أنشأته القوات المسلحة وحديث حول الاستعانة بخبرات أجنبية وطلبه من وزير النقل أن يطور هيئة الطرق والكباري. ولكني في معرض توضيح حالة الطرق وما يعانيه المصريون من سوؤها وترديها، أدعو د. نظيف إلى قيادة سيارته الخاصة هو بنفسه على الطريق الدائري حول القاهرة

الكبرى في أي جزء منه ويا حبذا لو كان المنطقة من محور 26 يوليو حتى منزل طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي - وكذلك باقي القطاعات إلا القليل منها الذي يخترق المناطق الفخمة في القطامية والقاهرة الجديدة ومثيلاتها - حتى يشهد بنفسه مدى الخطورة الناتجة من سوء التصميم وتخلف التنفيذ وافتقاد أي معايير لها صلة بالطرق السريعة لا في الدول المتقدمة أو النامية. وإذا أراد المزيد، فعلى د. نظيف أن يقود سيارته على كوبري المنيب ويشاهد كيف تقيم شرطة المرور كميناً قبل أمتار من منزل كورنيش المعادي وما يسببه من مخاطر وكيف تحولت المنطقة المحيطة بهذا الكمين إلى عشوائية في حضور فريق كبير من رجال شرطة المرور وسياراتهم وحواجزهم الأمنية. وإذا أراد د.نظيف أن يرى حال هذا الطريق في أسوأ قطاعاته فليحاول الوصول إلى مصر الجديدة عبر مخرج المطار على الطريق الدائري.

وقد كان انطباعي بعد قراءة ردود د.نظيف عن الأسئلة المتعلقة بالسكك الحديدية والتعليم والصحة وغيرها من القضايا الجماهيرية التي أثارها محاوره أن سيادته لم يطرح - وله في الحكم الآن سنتان - ما انتهت إليه حكومته من برامج وخطط لها توقيتات محددة، وإنما جاءت إجاباته كلها من نوع الموافقة على أهمية الموضوع وخطورته واحتياجه إلى دراسات طلبها سيادته من الوزراء المختصين.

وقد كان حديث رئيس مجلس الوزراء عن حصيلة رخصة شبكة المحمول الثالثة والبالغة 16.7مليار جنيهاً مصرياً مثيراً للدهشة، فقد أشار سيادته إلى نقطتين، الأولى أنه لم يتوقع أن تصل قيمة الرخصة إلى هذا المبلغ فهي في تقديره لا تزيد عن 7 – 8 مليار جنيه، والنقطة الثانية أنه دعا مجموعة من الوزراء خاصة المجموعة الاقتصادية للبحث في كيفية التصرف في هذه الحصيلة! ووجه الدهشة بالنسبة للنقطة الأولى هو هل تحالف المستثمرين الذي تقدم بهذا العرض غير مدرك للقيمة الحقيقية لهذه الرخصة ولم يدرس جدواها والعائد المتوقع منها أم أن تقديرات الحكومة هي المتدنية؟ كما أنه مما يثير الخوف أن تكون قيمة الشركات التي يتم خصخصتها هي

الأخرى أقل من حقيقتها وبالتالي تضيع على مصر فرص مهمة. ومما يضيف إلى الفزع والقلق أن البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي [وهو مصري أيضاً] وهيئة البريد المصري يسهمون في هذا العرض بنسبة 34%، أي أن 5.7 مليار جنيه مصري من حصيلة بيع الرخصة يتحملها الجانب المصري وبالتالي فإنه يمكن القول وفق تقديرات رئيس مجلس الوزراء أن ودائع المصريين في تلك الهيئات المشاركة في تحالف الرخصة الثالثة هي التي تمول الحكومة وليست مصادر تمويل جديدة تضيف إلى الرصيد الوطني العام! أما النقطة الثانية وهي الأكثر غرابة فهي توضح الأسلوب العفوي الذي تم به التعامل مع هذه الحصيلة حيث تشير إلى غياب خطة وبرنامج لاستثمار حصيلة بهذا القدر، وتؤكد غياب الأولويات وتقديرات الجدوى الاقتصادية والملائمة الاجتماعية في أسلوب التصرف في هذا المبلغ وكأنه كان إيراداً قدرياً غير محسوب! وكذلك نتساءل هل هكذا يتم التصرف في حصيلة برنامج الخصخصة أو كما تسميه الحكومة " إدارة الأصول"؟

وبمناسبة الحديث عن استخدام حصيلة بيع رخصة شبكة المحول الثالثة، أتساءل لماذا لم يخصص منها مبلغ لشراء عبارات تنقل آلاف المصريين بين موانئ مصر والمملكة العربية السعودية على البحر الأحمر بدلاً من انتظار العبارتين اللتين تبرعت بهما قطر والعبارتين المنتظرتين من الإمارات؟ أليست كرامة مصر وأبناؤها جديرة بنظرة من حكومتنا؟ صحيح أن مساعدة الأشقاء مقبولة مع الشكر وقد سبق لمصر أن قدمت للجميع المساعدات المالية والخبرات البشرية والدعم السياسي فهم يردون جانباً من فضل مصر عليهم، ولكن في الحلق غصة من انتظار تعطف الأشقاء لمد يد المعونة لمصر بينما تبدد مواردها وتهدر إمكانياتها نتيجة سوء تخطيط وتدبير وأداء حكوماتها والمسئولين فيها. كما أتساءل ألا يبدو غريباً أن يقول د. نظيف أن كارثة العبارة ليست كارثة مصرية لأنها وقعت في المياه الدولية وأن مسئولية السماح لها بالإبحار وهي غير صالحة تقع على عاتق الجانب السعودي، فالحقيقة الأهم أن

ميناء المغادرة الذي سمح لها بالإبحار في الأساس هو ميناء مصري والجهات الفنية المختصة المصرية هي التي أقرت بصلاحيتها ومنحتها الشهادات اللازمة للعمل وحتى أقرت لها بزيادة الحمولة من الركاب وتغاضت عن كل ما بها من عيوب، وكانت الجهات المصرية المعنية هي التي سمحت لأصحابها بمغادرة مصر والإفلات من قبضة القانون!!

وفي خصوص مشكلات السكك الحديدية أشار د. نظيف إلى أداء وزير النقل السابق أ.د. عصام شرف، وأنا لا أريد أن أقف موقف الدفاع عنه فهو أقدر وأحق بذلك، ولكني أتساءل مجرد سؤال، فقد أمضى الوزير شرف 17 شهراً تقريباً في وزارة د.نظيف الأولى قبل أن يجري تغييره وتعيين المهندس محمد منصور في يناير 2006، وطوال هذه الفترة ألم يطالبه د.نظيف بتقديم خطة لوزارته ومن بينها مسئوليته عن السكك الحديدية؟ أم أنه كان أحسن حظاً فلم تقع حوادث ذات بال إبان توليه منصبه فلم يلتفت أحد إلى غياب تلك الخطة؟

ولعل حديث د.نظيف عن أنفلونزا الطيور واحتمال عودتها مرة أخرى مع انتهاء فصل الصيف يثير مسألة يجب حسمها. فقد أرجع الخطاب الرسمي سبب ظهور الوباء إلى الطيور المهاجرة حاملة الميكروب بينما هناك حديث قوي في المحافل العلمية المختصة يؤكد أن هذه الطيور المهاجرة بريئة تماماً من هذه التهمة، وأن السبب المباشر للوباء هو استيراد أعلاف للدواجن من بلاد أصابها الوباء وبالذات تركيا. وكنا نأمل من السيد رئيس مجلس الوزراء أن يناقش هذا القول، ونحن ندعوه إلى عقد مؤتمر للمختصين والخبراء من غير موظفي وزارتي الصحة والزراعة لحسم هذا الموضوع نظراً لأهميته في تحديد أساليب الاستعداد لمواجهة الموجة الجديدة من المرض التي يتوقعها رئيس مجلس الوزراء كذلك وزيرا الصحة والزراعة. من جانب آخر، أرجع د. نظيف انتشار المرض إلى ممارسات المصريين وعاداتهم حيث يقول

" فليس هناك دولة الآن من الدول المتقدمة يتم فيها تداول الطيور الحية بالشكل الذي يتم به في مصر، لا أحد يذهب لشراء دجاج حي ويذبحه، كل الناس تذهب تشتري الدجاج بعد ذبحها وتنظيفها سواء مجمدة أو مثلجة، وهذا هو ما نتجه إليه، وهناك خطة بالفعل سواء من ناحية المزارع أو المجازر أو من ناحية الثلاجات أو من ناحية محلات بيع الطيور وأن يتم كل هذا التطوير خلال فترة لا تزيد على سنة ونصف إلى سنتين"!! وعلى الرغم من الاتفاق مع تصوير رئيس مجلس الوزراء لحالة صناعة الدواجن وطريقة تداولها في مصر، ولكن أليس من الأجدى قبل الانطلاق إلى أفكار تطويرها أن نحدد أسباب هذه الحالة؟ أليس من الأفضل الاعتراف بأن هذه الحالة نتيجة الفقر وتردي أوضاع نسبة تقارب ال50% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر [أقل من دولار واحد يومياً]؟ ألا تنطبق هذه الحالة أيضاً في التعامل غير الصحي في اللحوم التي يتم ذبح نسبة لا بأس بها منها خارج المجازر الحكومية وكثير منها مريض أو مصاب بآفات التماساً لحصول الفقير على وجبة لحم بسعر يستطيعه؟ ألا تنتشر صناعة الدواء المغشوش في مصانع تحت السلم والتي كانت موضوعاً للمناقشة في ندوة عقدتها مكتبة الإسكندرية منذ شهر تقريباً حول " الفساد في قطاع الصحة" تحدث فيها وزير الصحة ود. حسام بدراوي العضو البارز في حزب الحكومة حول هذه القضية وغيرها؟ ألم تصل إلى علم د.نظيف بعض رسائل البريد الإلكتروني المتداولة على شبكة الإنترنت عن مصانع المياه الغازية المنتشرة في الأحياء الفقيرة - ولدي نسخة منها سأرسلها إلى سيادته -؟ ألا يتفق معي السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء أن مواجهة الفقر هو الأساس في علاج مشكلات الصحة والبيئة والجريمة والانحراف والفساد وغيرها من أمراض المجتمع المصري وذلك قبل التفكير في تزويد محال بيع الطيور الحية في القرى والأحياء الفقيرة بثلاجات كهربائية قد لا يتحمل الكثير منها تكلفة التيار الكهربائي وقد يعمدون إلى الحصول عليه بطريقة غير شرعية مما يزيد في متاعب وزير الكهرباء؟

وفي مقاطع كثيرة من حديث د.نظيف يردد القول بأن الوزراء المختصين عاكفون على إعداد الخطط والبرامج الكفيلة بعلاج المشكلات وتحسين أحوال البلاد والعباد. جاء ذلك حين تحدث عن الصحة وعن التعليم وعن التعليم الجامعي وطبعاً عن النقل والسكك الحديدية. ولم يصدر عن رئيس مجلس الوزراء ما يطمئننا أن ما يعكف عليه السادة الوزراء هو تنفيذ لإستراتيجية وطنية شاملة للتنمية والتطوير، وأنهم ينطلقون من رؤية متناسقة ويعتمدون أسساً ومعايير متوافق عليها في الاختيار والتخطيط التفصيلي لبرامج القطاعات المسئولين عنها. إننا في تصوري لا نزال نعيش مرحلة خطط وبرامج وزراء وليس خطط وبرامج حكومة أو دولة وهنا مكمن الخطر ومصدر التبديد والإهدار في الطاقات والموارد الوطنية. ولا يكفي القول أن المرجعية الأساسية للجميع هي البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك، فإن ذلك البرنامج وإن كان قد أوضح الأهداف والنتائج التي يعد بها المصريين خلال فترة الرئاسة الخامسة، إلا أنه لم يفصل السياسات والوسائل والآليات وتلك من المقترض أن تنبع جميعاً من اجتهاد الحكومة في تطوير فلسفة واضحة للتنمية الوطنية الشاملة والتوجهات الإستراتيجية والاختيارات الأساسية التي يقبله مجلس الشعب ويقرها المجتمع كله حيث يتحمل أعباؤها ومن المفترض أنه يتمتع بنتائجها.

وثمة قضايا مهمة سكت عنها المحاور ومن ثم لم تتح للدكتور نظيف فرصة توضيحها، ومن مثل تلك القضايا مسألة أموال التأمينات الاجتماعية بعد استيلاء الحكومة عليها – والحق أنها ليست فقط فعلة حكومة د.نظيف، بل شاركها في ذلك كل الحكومات السابقة عليها -، ومسألة الخسائر المتواتر الحديث عنها في قطاع البترول وخاصة قضية تصدير الغاز بأقل من تكلفته إلى إسرائيل، ومسألة النتائج الحقيقية لاتفاقية الكويز والفوائد العائدة على مصر من الانضمام إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية وما ترتب عليها من تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وفتح أبواب الاستيراد وتأثيراتها على الصناعة المصرية، ومسألة الاستعداد لبدء

تفعيل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد في العام 2010 أي بعد أقل من 4 سنوات، وما تم في تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد" Nepad والتي كانت مصر واحدة من خمس دول أفريقية كان لها اليد الطولى في ظهور تلك المبادرة. كما لم يتطرق المحاور إلى مشكلات المؤسسات الصحفية القومية والخسائر المتراكمة فيها فضلاً عن حالات الفساد التي أحيل بعضها إلى النيابة العامة، ومسألة اتحاد الإذاعة والتليفزيون وما يتردد عن تحويله إلى هيئة مستقلة على غرار هيئة الBBC البريطانية وتحويل بعض قطاعاته إلى شركات خاصة.

وفي الختام، أتمنى للدكتور نظيف كل التوفيق فهو في نهاية الأمر يصب في تحسين أحوال المحروسة.

2006

127. مناقشة هادئة لقضية هادرة!

تموج الساحة المصرية بالعديد من القضايا الساخنة المثيرة للجدل والاختلاف والتي تؤثر في جودة المناخ العام الذي يعيشه المصريون، كما تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل الوطن وفرصه في الوصول إلى مراتب الدول المتقدمة اقتصادياً والمتمتعة بالديمقراطية والاستقرار الاجتماعي. ورغم سخونة القضايا وشدة الخلاف في شأنها، إلا أنها بحاجة إلى مناقشة هادئة تستجلي أبعادها وتبحث عن كلمة سواء يمكن أن يجتمع عليها الغالبية من أبناء المحروسة أصحاب المصلحة الأساسية في حل تلك القضايا وحسمها لصالح أهدافهم في التنمية والعدالة والحرية.

أهم تلك القضايا هي مسألة تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين أو إلى حين إصدار قانون جديد للإرهاب أيهما أقرب كما وافق على ذلك أغلبية أعضاء مجلس الشعب استجابة لطلب الحكومة والتي ظلت تؤجله حتى آخر لحظة قبل انتهاء فترة العمل بذلك القانون والتي سبق إقرارها قبل عامين وقالت الحكومة وقتها أنها ستكون المرة الأخيرة التي تطلب فيها هذا التمديد. وتنشأ خطورة هذه القضية مما أعلنه رئيس الوزراء في معرض دفاعه عن طلب تمديد العمل بقانون حالة الطوارئ والتي استمرت منذ أصدر رئيس الجمهورية المؤقت قراره رقم 560 لسنة 1981 وحتى الآن، إذ قال سيادته " أن طلب الحكومة مد حالة الطوارئ جاء لمواجهة أخطار محدقة تشهدها الساحة وحماية لمناخ الاستثمار في مصر"! والعجب هنا أن يقول رئيس الوزراء في نفس واحد أن مصر تحيطها أخطار محدقة أي حالة وقريبة وواضحة للجميع، ثم يقول أن تمديد العمل بحالة الطوارئ هو لحماية مناخ الاستثمار. فهل بقي في مناخ الاستثمار ما يمكن حمايته بعد قوله الأول وتأكيده بخطورة ما تتعرض له البلاد من أخطار؟ وهل تتوقع الحكومة أن يستمر تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية على نفس المعدلات التي أمكن تحقيقها في السنتين الأخيرتين؟ وكيف

يأمن المستثمرون على استثماراتهم في بلد تحدق به الأخطار وتتهدد أمنه وسلامته باعتراف حكومته؟

ويزيد رئيس الوزراء في إثارة مشاعر الفزع لدى المستثمرين سواء منهم من جاء بأمواله ويعمل فعلاً في مصر أو من يفكرون في ذلك ولم يتخذوا قراراتهم بعد. يقول رئيس الوزراء مبرراً اتجاه الحكومة إلى مد العمل بقانون حالة الطوارئ " لأن رياح الإرهاب تهب عاتية من حولنا، والأعداء يتربصون بنا، والدوائر والقوانين العادية لا تردع الجريمة الإرهابية ومرتكبيها ومخططيها"!!! وعلامات التعجب سببها أن هذا القول لن يفزع المستثمرين والسائحين الذين تعوَّل البلاد عليهم كثيراً للإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وإخراج الاقتصاد الوطني من أزماته المتصاعدة، بل أنه يفزع المصريين أنفسهم ويجعلهم في حيرة من أمرهم إذ يتساءلون عن هؤلاء الأعداء المتربصين بهم؟ هل هم أعداء مخفيين لا نعلمهم ولا تراهم سوى أعين الحكومة التي لا تغفل؟ هل هؤلاء الأعداء هم أنفسهم الذين فرضت حالة الطوارئ في عام 1981 من أجل تعقبهم أم هم أعداء جدد؟ وإذا كانوا كذلك من أين جاؤوا ولماذا لا تعلن أجهزة الأمن عنهم وتحذر المواطنين منهم وتشركهم معها في مسئولية الدفاع عن أنفسهم وحماية استقرارهم وأمنهم الذي يرتعون فيه؟

وأين هي تلك الجرائم الإرهابية التي وقعت ويحتمل وقوعها مجدداً وفشلت الدوائر والقوانين العادية في التعامل معها؟ على حد علمي وعلم المواطنين جميعاً أنه لم يقدم لمحاكمة عسكرية سوى نفر من المواطنين المصريين المدنيين الذي تمت إحالتهم للقضاء العسكري بتهمة الانتماء إلى تنظيم محظور يمثله في مجلس الشعب ثمانية وثمانون عضواَ تم انتخابهم في انتخابات تشريعية رسمية وأعلنت وزارة الداخلية نجاحهم في دوائرهم. فمن هم الأعداء الذين يلوح رئيس الوزراء بخطورتهم؟

وفي قول منسوب للدكتور مفيد شهاب أنه قال ما معناه أن المصريين لو علموا حجم العمليات الإرهابية التي تم إجهاضها لكان عليهم أن يحمدوا الله على أنهم يحكمون

بقانون الطوارئ! مرة أخرى ألا يهدم هذا التصريح كل ما يقوم به وزير الاستثمار من جهد لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر؟ أليس في هذا الموقف الحكومي تناقضاً واضحاً مع كل ما تروَج له الأداة الإعلامية الحكومية عن الاستقرار والأمن والأمان الذي ينعم به المصريون؟

إن قضية تمديد العمل بقانون حالة الطوارئ يضع مصداقية الحكومة على المحك ليس فقط أمام مواطنيها، ولكن وبنفس القوة أمام كل الجهات والمنظمات الأجنبية والدولية التي لا تنقطع الحكومة عن ترديد ما يصدر عنها من إشادة بمناخ الاستثمار في مصر؟ ألا يتوقع وزير الاستثمار مثلاً أن ترتيب مصر سوف يتراجع في تقرير " ممارسة الأعمال في مصر" والذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي وبعد ما حققته من تقدم باعتبارها أحسن دولة في العالم أنجزت إصلاحات تصب في تيسير أداء الأعمال فيها؟ لقد كان ترتيب مصر في هذا التقرير 165 من بين 178 دولة في العام 2006، ثم تحسن الترتيب بشكل دراماتيكي حيث تقدمت للمركز 126 في 2007، والآن بعد الإعلان الرسمي عن التهديدات التي تتعرض لها مصر وبعد إعادة تذكير العالم بما تبيحه حالة الطوارئ للحكومة والأجهزة الأمنية من سلطات استثنائية، فهل يتوقع المسئولون استمرار التقدير العالمي للإصلاحات الإجرائية التي نفذتها مصر خلال العام الماضي ؟

إن مصر ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تشعر حكومتها بأنها مهددة من قوى الإرهاب، ولكنها الدولة الوحيدة في العالم التي تنفرد باستمرار حالة الطوارئ فيها لمدة ستصل إلى ثلاثين عاماً متصلة بعد هذا التمديد الأخير. إن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرضت لحادث تفجير برجي مركز التجارة العالمية في 11 سبتمبر 2001 وإن كانت قد لجأت إلى إصدار قانون خاص لمواجهة تلك الحالة، إلا أنها لم تستمر على الحكم بقوانين استثنائية أو تطبيق حالة الطوارئ. وفي مقال نشره أستاذ للقانون في جامعة نورث كارولينا الأمريكية تساءل فيه هل يمكن أن يحدث في

الولايات المتحدة ما حدث في باكستان حين أعلن الرئيس مشرف حالة الطوارئ واستبعد قضاة المحكمة الدستورية الذين قضوا بعدم دستورية قراراته ثم استولى على السلطة منفرداً مستخدماً سلطاته الاستثنائية بحكم حالة الطوارئ. وقد أجاب أستاذ القانون الأمريكي عن هذا التساؤل بقوله إن ذلك مستبعد لأن في أمريكا وثيقة لحقوق الإنسان تقيد سلطة الحكومة ويخضع لها الجميع، وأن الرئيس يجري انتخابه مرة كل أربع سنوات ولا يستطيع الحكم لأكثر من فترتين متصلتين، كما تخضع الدولة لسيادة القانون!

وفي دول العالم المختلفة تنظم الدساتير والقوانين إعلان حالة الطوارئ وتقيد سلطة الحكومات والرؤساء في إعلانها واستمرار العمل بها بلا حدود. في الدول الموقعة على الإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية، تسمح المادة الرابعة من الإعلان بوقف بعض هذه الحقوق في حالات الطوارئ العامة وذلك في حدود ما يتطلبه الموقف، وعلى الدولة المعنية إعلان ذلك وإبلاغه للسكرتير العام للأمم المتحدة. وفي استراليا مثلاً حيث تختلف قوانين الطوارئ بين الولايات المختلفة، نجد القانون في ولاية فيكتوريا يسمح لرئيس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ إذا نشأت تهديدات لانتظام العمالة أو الأمن أو النظام العام، وتنتهي فعالية هذا الإعلان بعد مرور ثلاثين يوماً، كما يمكن نقض قرار رئيس الوزراء بقرار من أحد مجلسي البرلمان قبل مرور تلك الفترة. ويمكن لرئيس الوزراء اتخاذ إجراءات استثنائية بشرط موافقة البرلمان عليها خلال سبعة أيام. أما في كندا فيمكن إعلان حالة الطوارئ في أوقات الأزمات إلا أنها تنتهي آلياً بمجرد مرور تسعين يوماً إلا إذا تم تجديدها بواسطة الحاكم العام في اجتماع لمجلس الحكم. وفي فرنسا أعلنت حالة الطوارئ أربع مرات فقط خلال الفترة منذ 1955. ونتيجة لأحداث الشغب التي وقعت في فرنسا عام 2005 أعلن الرئيس جاك شيراك حالة الطوارئ في 8 نوفمبر 2005 وامتدت لمدة ثلاثة أشهر بقرار من البرلمان في 16 نوفمبر، وفي 10 ديسمبر قضى مجلس الدولة أن قرار إعلان حالة

الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر هو قرار قانوني لمواجهة انتشار أعمال الشغب والعنف وما كان يمكن أن تؤدي إليه من أضرار وطنية جسيمة. وفي الهند أعلنت حالة الطوارئ ثلاث مرات في حالات حروب خاضتها مع الصين في 1962 ومع باكستان في 1965 و1971.

والعبرة من كل ما سبق أن إعلان حالة الطوارئ جائز لمواجهة أحداث أو تهديدات محددة تودي بأمن المجتمع ومصالحه، إلا أنه يرد عليها شروط وضوابط أهمها تحديد المدة وقصرها على فترة الأحداث أو شهور قليلة، وأنها تخضع لرقابة البرلمان والقضاء وليست الحكومات أو الرؤساء مطلقي السراح يحددونها متى شاءوا ولأي فترة يريدون.

إن استمرار الاعتماد على حالة الطوارئ وما تتضمنه من تدابير استثنائية لن يكون أبداً هو الحل الأفضل لمواجهة تهديدات الإرهاب بفرض وجودها، بل الأهم هو أن يتم تأمين الوطن بتدعيم الديمقراطية وإقامة مجتمع الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان. تلك فقط هي الضمانات الحقيقية لحماية الوطن من أي تهديدات حالية أو محتملة.

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه سيادة القانون حقاً وليس مجرد الشعار، والتعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التغيير الديمقراطي من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية في أصولها العربية الإسلامية وجذورها المسيحية.

إن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين، وتقديم نموذج حضاري مصري يكافئ النموذج الغربي ولا يتصادم مع العلم والتغيير الديمقراطي الشامل والتقنية الحديثة.

إن التغيير الديمقراطي الشامل يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في معناها الصحيح القائم على مبادئ سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية.

إن الضمانة الحقيقية لأمن مصر ومواطنيها هي الدولة الديمقراطية التي يتم انتخاب عناصرها ومؤسساتها بطريقة ديمقراطية يغلب فيها رأي أصحاب المصلحة من المواطنين. فهي دولة العدل والحرية والمساواة وليست دولة القهر والاستبداد والتسلط. إن الدولة التي تسعى إلى الأمان والاستقرار هي التي تتمثل في حكومة منتخبة ديمقراطياً وتتشكل عناصرها ومؤسساتها بموافقة البرلمان المنتخب الذي يعبر عن مصالح الأغلبية من المواطنين ولا يهدر مصالح الفئات الأخرى ممن لهم آراء سياسية أو تطلعات اجتماعية مختلفة عن تلك التي يؤمن بها أعضاء الحزب الحاكم والمسيطر على الحكم في ظل حالة الطوارئ لمدة تقترب من الثلاثين عاماً.
وعلى الله قصد السبيل.
2008

128. موازنة أزمة... أم أزمة موازنة؟

جرياً على نهج الحكومة جاء البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010/2009 ليلقي بتبعة الفشل العام في مصر وسوء الأداء في مختلف المجالات على الأزمة المالية العالمية ونافياً أي مسئولية للحكومة عن كل ما يشكو منه الناس، وكأن مصر قبل الأزمة لم تكن تعاني من التضخم وتأثيراته التي طحنت الفقراء ومحدودي الدخل من دون أن تتدخل الحكومة لضبط الأسعار ملقية تبعتها على الارتفاع العالمي في الأسعار، وكأن مصر قبل الأزمة لم يكن بها بطالة أو أزمات في مياه الشرب وتدني في الخدمات العامة من صحة وتعليم ومرافق عامة، وكأن ملايين المصريين لم يكونوا قبل الأزمة يعيشون في عشوائيات ويعانون الأخطار الناشئة عن سكناهم تحت الصخور المتهاوية وشبكات كهرباء الضغط العالي، وكأن المصريين قبل الأزمة كانوا في بحبوحة لا يشكون سوء توزيع الثروة واحتكار القلة من المقربين للسلطة لعوائد النمو الذي تتجمل به الحكومة.

إن بيان وزير المالية عن مشروع الموازنة لم يتعرض أبداً إلى أخطاء السياسات الحكومية وتضارب قراراتها التي تعالت الاحتجاجات ضدها، وبالمقابل نرى باراك أوباما في خطابه عن توجهات موازنة 2010 بعد شهر تقريباً من توليه الرئاسة يقدم اعترافاً صريحاً بأخطاء السياسات الحكومية نافياً أن تكون الأزمة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي نتيجة لدورة اقتصادية تقليدية تتتابع فيها مراحل الكساد والرواج، بل هي على حد قوله " نتيجة لفترة من عدم المسئولية التي شملت المنظمات الخاصة والعامة بما فيها كبرى الشركات ومجالس إداراتها وكذلك الدوائر الحكومية في واشنطن D.C.".

ويقضي المنطق أن يكون مشروع الموازنة الجديدة قد تم إعداده بهدف التعامل مع ظروف الأزمة الاقتصادية التي اتضحت آثارها السالبة وأدت إلى تدهور إيرادات قناة السويس وتراجع الصادرات المصرية ومعدلات السياحة وتناقص تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر وتراجع تحويلات المصريين في الخارج مع ارتفاع معدلات البطالة وبداية عودة الآلاف من المصريين الذين يفقدون أعمالهم في الدول العربية ومنطقة الخليج. ومع ذلك فإن مشروع الموازنة كما قدمه وزير المالية إلى مجلس الشعب جاء خلواً من حزمة واضحة من محفزات النشاط الاقتصادي كما لم يتضمن إشارات واضحة إلى آثار إنفاق الاعتماد الإضافي الذي طلبته الحكومة على موازنة العام الحالي 2009/2008 .

إن مشروع الموازنة لا يعبر عن إستراتيجية واضحة للتعامل مع الأزمة بقدر ما يعبر عن أزمة الحكومة ذاتها في تمرير مشروع الموازنة الذي جاء تقليدياً يكرر كل المقولات الحكومية والعبارات الإنشائية التي تتهرب بها الحكومة من قضايا شائكة ولا تقدم بها حلولاً قابلة للتنفيذ. ويقر وزير المالية أنه قد أصبح لزاماً علينا إعادة النظر في سياستنا المالية والاقتصادية وإعادة صياغة برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومع ذلك لا نرى في مشروع الموازنة الجديدة أي إشارات واضحة إلى سياسات مالية واقتصادية جديدة، كما لا يتضمن المشروع أي ملامح لصياغة جديدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي! ويمضي البيان المالي في طرح الحلول التقليدية التي تتكرر في كل موازنة بالحديث عن تنمية الإيرادات وتنشيط تحصيل المتأخرات الضريبية وتنشيط الأداء الضريبي عموماً بهدف تحقيق 13 مليار جنيه من دون أن توضح كيف سيتحقق هذا في وقت يتراجع فيه الطلب المحلي والصادرات وينكمش الأداء الاقتصادي مما يقلل من قدرة الممولين على أداء الضرائب! كذلك يعلن وزير المالية عن اتخاذ التدابير اللازمة لتوريق الحقوق المالية الآجلة بالمحافظ العقارية المملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتحقيق نحو 4.8 مليار جنيه وهو بذلك يعرض المجتمع لخطر تكرار أزمة الرهن العقاري التي أطاحت بالاقتصاد الأمريكي وكانت أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية! ومن العجيب أن بيان وزير المالية يصرح بأنه سوف تتحقق خمس مليارات جنيه من حصيلة بيع أراضي المجتمعات العمرانية الجديدة في

الوقت الذي تراجع فيه وزير الإسكان عن سياسة البيع بالمزاد وعاد مرة أخرى إلى أسلوب تخصيص الأراضي الذي أنتج فساداً تمثل في قضية الرشوة الكبرى بوزارة الإسكان!

وتبدو في الأهداف الإستراتيجية لمشروع الموازنة العامة الجديدة مجموعة من التناقضات التي تحتاج إلى تفسير وتدل على انعدام التنسيق والترابط بين وزارات الحكومة المختلفة. ففي الوقت الذي يؤكد البيان المالي للموازنة أن زيادة الإنفاق العام يجب أن تتجه بالأساس لشراء المنتجات والسلع المصرية وتشغيل المقاولين والموردين المحليين، نجد نفس الحكومة تبالغ في استيراد القمح من الخارج - رغم فساده - وتتمنع وتتباطأ في شراء القمح المحلي وترفض زيادة أسعار شراءه من المزارعين حتى هجروا زراعته! وبنفس التناقض نرى الدولة تفتح أبواب الاستيراد على مصاريعها بدلاً من حماية المنتج المحلي وتشجيع شراءه، ولعل عجز الحكومة عن مكافحة ومنع الاحتكار في صناعتي الحديد والأسمنت هو ما دفع المستوردين إلى الاتجاه لاستيراد الحديد من تركيا وكذا الأسمنت بمئات ملايين الجنيهات!

ومن أعاجيب مشروع الموازنة الجديدة أن وزير المالية يقول في بيانه أن من وسائل تقدير وضبط الإنفاق العام " البدء - ولو تدريجياً - في تطبيق موازنة البرامج والأداء وأن هذا النهج الجديد لا بد وأن يكون أساساً في إعداد موازنة الدولة"، متجاهلاً أن هذا النهج ليس بجديد وأنه كان من المفترض وفق المادة رقم 4 من القانون رقم 87 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الموازنة أن يتم إعداد الموازنة على " أساس البرامج والمشروعات والأعمال في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون"، وها قد مضت السنوات الخمس وما يزال وزير المالية لم يبدأ - ولو تدريجيا - في العمل بهذا الأسلوب الذي يوضح توزيع المصروفات العامة على برامج ومشروعات لها دراسات جدوى ولها نتائج محددة يمكن قياسها وتقييم العائد منها، بدلاً من الأسلوب الحالي الذي لا يمكن في ظله إيجاد علاقة بين الإنفاق والعائد! وأكرر

السؤال لوزير المالية لماذا لم يكمل ما بدأه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين وكان قد بدأ تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء منذ سنوات في وزارة المالية وبعض الوزارات الأخرى ومنها وزارة الكهرباء ؟

ومن أغرب ما جاء في إستراتيجية وزارة المالية كما عبر عنها البيان المالي "ضرورة إعادة تقدير موارد الدولة في ضوء أسس موضوعية توازن بين المقدرة التكليفية للمجتمع وبين الدخول المحققة، وتستهدف ضمان تحقيق العدالة بين المواطنين.. وأن الأمر يتطلب تعميق مبدأ من كل حسب مقدرته إلى كل حسب احتياجاته"!!! فهل ما تضمنه مشروع موازنة 2010/2009 يطبق هذا المبدأ؟ وهل يستطيع السيد وزير المالية أن يدلنا على مدى تعميق هذا المبدأ؟ وهل فعلاً تحقق الموازنة الجديدة هذا المبدأ الاشتراكي الرائع؟ وهل يحصل المصريون فعلاً على احتياجاتهم من تعليم وصحة وسكن ومياه شرب صالحة وأدوية غير مغشوشة؟ ولماذا امتنع وزير المالية عن الاستجابة لمطالب موظفي الضرائب العقارية وهو المسئول عنهم - وهم يعطونه حسب مقدرتهم ولا يحصلون على ما يشبع احتياجاتهم - ولم يخضع إلا بعد تدخل رئيس الجمهورية؟ وإذا كان الوزير يسعى لتنمية موارد الموازنة فلماذا يوافق حكومته على إهدار موارد البلاد بتصدير الغاز إلى إسرائيل وغيرها بأسعار بخسة؟

وأخيراً، فإن الموازنة الجديدة وقد أقرها مجلس الشعب، لا تتضمن أي استثمارات لتعمير سيناء، بل إن الاستثمارات والمقدرة بمبلغ 33.3 مليار جنيه تتجه كلها إلى إقامة المباني وشراء آلات ومعدات ووسائل نقل لوحدات الجهاز الإداري والمحليات والهيئات الخدمية مما يراكم من مشكلة المخزون الراكد في المستودعات الحكومية والبالغ قيمته في أقل التقديرات ما يجاوز 25 مليار جنيه عاطلة لا تنتج ولا تدر عائد!

ألم أقل لكم إنها ليست موازنة أزمة، بل هي أزمة الموازنة!

2009

129. مواقف وتصرفات مستفزة . . . !

لا يكاد الإنسان المصري يجد فرصة لالتقاط أنفاسه بين كم المشكلات والكوارث التي تتوالى بسرعة هائلة لا يدانيها سوى سرعة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المحروسة، فقد عاش المصريون خلال الأسبوع الماضي مجموعة من المواقف وطلع عليهم المسئولون بمجموعة من التصريحات لا يمكن وصفها كلها سوى بأنها " مستفزة". وأقصد بالاستفزاز أنها تثير غضب الحليم وتفجر في الناس مشاعر الإحباط والقنوط وتذكرهم بما آل إليه أمرهم من هوان على حكومتهم ومن ثم هانوا على العالم كله فلم يعد لهم من وزن ولا ثمن.

ويتمثل الموقف المستفز الأول فيما حققه حزب الله اللبناني يوم الأربعاء الماضي من نصر جديد يضيفه إلى قائمة انتصاراته على العدو الصهيوني حين أجبر الدولة العبرية على الانحناء لشروطه والموافقة على طلباته وقامت بتسليمه رفات ما يقرب من مائتي فلسطيني ولبناني ممن قتلتهم القوات الإسرائيلية، وكذا تسليم الأسرى اللبنانيين الخمسة وأولهم سمير القنطار وذلك في مقابل حصول إسرائيل على جثتي الجنديين الإسرائيليين الذي كان حزب الله قد أسرهما قبيل نشوب حرب صيف 2006.

وسبب كون نصر حزب الله مستفزاً لنا نحن المصريين – برغم فخرنا بما حققه لإخواننا اللبنانيين والفلسطينيين – أنه في الوقت الذي تم فيه هذا الانتصار اللبناني يكون قد مر عام كامل على الضجة التي أثارها عرض التليفزيون الإسرائيلي للفيلم الوثائقي عن عملية قتل 250 أسيراً مصرياً في حرب 1967 والتي قامت بها وحدة " شاكيد" بقيادة مجرم الحرب بنيامين بن اليعازر وزير البنية التحتية في حكومة إسرائيل وقت بث هذا الفيلم . أقول قامت الضجة المعتادة في مصر في مثل تلك المواقف، واستدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي في القاهرة وطالبته بتفسير لمحتوى الفيلم الذي أذاعته القناة الأولى للتليفزيون الإسرائيلي، كما طلبت

أيضاً من السفير المصري في تل أبيب الحصول على نسخة من الفيلم من الحكومة الإسرائيلية. وانفعل أعضاء مجلس الشعب وطالب بعضهم بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وتجميد الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل وإحالة بنيامين بن اليعازر إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكالعادة صدرت إدانة وشجب من لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الشئون العربية بمجلس الشعب. أما أشد الإدانات فجاءت على لسان صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى الذي صرح بأن " تلك الواقعة الجريمة التي لا يرتكبها إلا إرهابي خرج من مستنقع الحقد والغل"، وأضاف " علينا أن نتحرك على مستوى العالم لكشف تلك الواقعة لأنها جريمة حرب وحتى نأخذ حق شهدائنا الأبرار"، وأضاف قوله " أن القتل الجماعي هو بعيد عن شرف العسكرية وبعيد عن المعاهدات والاتفاقيات، وجريمة شنعاء لا بد أن نظل نطارد مرتكبيها، وأن جريمة قتل الأسرى المصريين لا تسقط بالتقادم ، وتظل قائمة وتفوق كثيراً ما ارتكب من جرائم من قبل".

أما وزير الخارجية أحمد أبو الغيط فقد اتخذ موقفاً أشد صلابة وعنفاً ولم يكتف بالتصريحات وعبارات الشجب والتنديد، وإنما طالب وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبني ليفني بأن تفتح السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في القضية وموافاة مصر بنتائجه. ولعل هذه المطالبة القاصمة أخذت في الاعتبار أن تسيبني ليفني كانت قد صرحت بأنها لم تطلع على الفيلم . والحقيقة أن موقف وزير الخارجية المصري كان مشهوداً وغير مسبوق، فقد صرح بأن " واقعة قتل إسرائيل للأسرى المصريين ستترك ندبات عميقة في مصر.. وعلى إسرائيل أن تنتبه إلى أن هناك غضباً شعبياً مصرياً وعربياً، وعليها أن تتعامل مع هذا الموضوع بكل المصداقية". وأنهى أبوالغيط تصريحه بأن " مصر سترى موقف إسرائيل خلال الأيام القادمة وعلى ضوء ذلك ستتعامل مع هذا الأمر في الإطار الدولي والإقليمي والقانوني إذا لم تتحرك إسرائيل في هذا الصدد".

والآن، وبعد مرور عام على تلك التصريحات يتضح أمامنا الموقف المستفز التالي:
لا إسرائيل ردت وأوضحت موقفها، ولا مصر تسلمت توضيحاً من إسرائيل، ولم نسمع أو نقرأ أن تسيبني ليفني استجابت لطلب وزير خارجية مصر المحروسة وفتحت تحقيقاً حول الفيلم وما جاء به، ولا السادة أعضاء مجلس الشعب الذين أقاموا الدنيا حول الموضوع أعادوا الكرة وسألوا وزير الخارجية عما جرى في الموضوع، ولا صفوت الشريف تابع ما قاله ولم يقل لنا ماذا فعله هو أو حكومة المحروسة ليأخذ حق " شهدائنا الأبرار". كذلك لم يوضح لنا وزير خارجيتنا ماذا فعل حين لم ترد إسرائيل على طلبه فتح تحقيق وبالتالي لم توافي سيادته بنتائج التحقيق الذي لم يحدث في الأساس. ولم نعلم بالضبط كيف تعاملت وزارة الخارجية مع هذا الأمر وما هي الأطر الدولية والإقليمية والقانونية التي تم التعامل من خلالها حين لم تتحرك إسرائيل كما هددها وزير خارجية المحروسة. كذلك لم نشهد تحركاً لأي من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي عادة ما تثيرها أحداث أقل أهمية بكثير ونرى وقفاتها الاحتجاجية على سلم نقابة الصحفيين واعتصام أعضاء حركات الرفض السياسي، كما أن الصحف الخاصة والمستقلة أغلقت هي الأخرى ملف الموضوع. وخلاصة الأمر أن الندبات العميقة التي أشار إليها وزير الخارجية في تحذيره لإسرائيل لا تزال غائرة في قلب المحروسة.

والشيء الأكيد الذي نعلمه، أن حزب الله قد أجبر إسرائيل على الخضوع لإرادته واستعاد سمير القنطار الذي ظل معتقلاً لمدة تزيد عن تسعة وعشرين عاماً حتى أطلق عليه لقب " عميد الأسرى العرب"، وأن إسرائيل لم تستلم سوى جثتي الجنديين الذين تم أسرهما في أوائل يوليو 2006 بعد أن ظلت إلى آخر لحظة قبل إتمام التبادل لا تعلم إذا كانا من الأحياء أم موتى.

والشيء الآخر الذي نعلمه أنه على خلاف موقف حزب الله الذي اضطرت معه الحكومة اللبنانية إلى الاعتراف بفضله في هذه العملية واعتبرت يوم الأربعاء السادس

عشر من يوليو 2008 عيداً وطنياً وعطلة رسمية، أنه في المقابل كان تعامل الدولة المصرية متساهلاً إلى أبعد الحدود في قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي تم الإفراج عنه في الخامس من ديسمبر 2004 حيث جرت إعادته إلى إسرائيل من دون مقابل بزعم أنه أمضى نصف المدة المحكوم عليه بها والذي كان قد صدر ضده حكم بالسجن خمسة عشر عاماً في عام 1997 بتهمة التجسس لحساب المخابرات الإسرائيلية. وقد قيل في تبرير قرار الإفراج عن عزام عزام أنه كان ثمناً لإطلاق سراح الطلاب المصريين الستة الذين كانت إسرائيل قد احتجزتهم في أغسطس 2004 بزعم أنهم يخططون لتنفيذ هجمات إرهابية ضد القوات الإسرائيلية بقطاع غزة.

والموقف الأشد إيلاماً لنا نحن المصريين أن نرى حزب الله والشعب اللبناني يحتفل بانتصاره في استعادة أسراه بالفعل وليس بإطلاق الشعارات وعبارات الشجب والتنديد، بينما نحن المصريون لا نعلم شيئاً عن أسرانا في السجون الإسرائيلية، بل حتى أننا لا نعلم إن كانت ثمة جهة مصرية ما تحاول البحث عنهم والتعرف على مصيرهم، ناهيك عن محاولة استعادتهم. وتقول كتابات صحفية أن هناك سبعة وأربعين أسيراً مصرياً في سجون إسرائيل، بينما تقدر بعض المصادر الإسرائيلية ذاتها أن هناك 280 مصرياً في السجون الإسرائيلية ما بين أسير وسجين جنائي. ويبقى السؤال المستفز، هل هناك أسرى مصريين في سجون إسرائيل؟ وكم عددهم؟ وماذا فعلت وتفعل الحكومة المصرية من أجل تحريرهم؟ تلك أسئلة تعبر عن موقف غاية في الاستفزاز فجره انتصار حزب الله الأسبوع الماضي.

ومن التصريحات المستفزة، قرأ المصريون هذا الأسبوع حديث رئيس الوزراء د. أحمد نظيف رئيس وزراء المحروسة في لقاءه الأسبوع الماضي مع الطلاب في معهد إعداد القادة بحلوان في معرض دفاعه عن تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل وقوله" إسرائيل كانت تحتل سيناء بكل ثرواتها وما زالت تنظر لمعاهدة كامب ديفيد كنوع من خداعنا لهم" وذلك حسب رواية صحيفة البديل في عددها الصادر يوم 15 يوليو،

أما النص كما أوردته المصري اليوم في عدد 15 يوليو أيضاَ فقد جاء فيه أن دكتور نظيف قال" يجب ألا ننسى أن تصدير الغاز لإسرائيل يتعلق بجانبين أولهما: أن إسرائيل كان معها سيناء كلها بما فيها من غاز وبترول، وأن الإسرائيليين يعتبروننا ضحكنا عليهم باتفاقية تصدير الغاز الطبيعي، أما الجانب الثاني فهو أنه عندما أبرمت هذه الاتفاقية لم يكن للغاز وقتها ثمن، وكان يحرق على البير". ومما يلفت النظر أن تغطية صحيفة الأهرام لهذا اللقاء جاءت خلواً من الإشارة إلى هذه القضية، كما أنني لم أجد إشارة إلى ذلك اللقاء في الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء على شبكة الإنترنت.

والمثير للعجب والاستفزاز في مقولة رئيس الوزراء أنه يكاد يقول أن تصدير البترول والغاز لإسرائيل دين على مصر واجب الأداء لقاء تفضلها بالانسحاب من سيناء والتخلي عن مواردنا البترولية التي ظلت تنهبها من دون مقابل منذ احتلالها سيناء في 1967 وحتى تحريرها في 1973! وليس مفهوماً تماماً ما يقصده دكتور نظيف، هل احتلال إسرائيل لسيناء لفترة من الزمن يعطيها الحق في الحصول على البترول والغاز باعتبار أنها كانت صاحبة الولاية عليهما من قبل؟ ألم يفكر رئيس الوزراء قبل أن يدلي بتلك العبارة الصادمة والصاعقة أن مصر لم تحصل على ما كانت تستحقه من تعويضات من إسرائيل عما سلبته من بترول طوال فترة احتلالها لسيناء، فضلاً عما سلبته من موارد وما دمرته من منشآت؟ ألم يقرأ رئيس الوزراء ما نسب إلى الرئيس السادات من أنه كان يفكر أثناء مفاوضات كامب ديفيد في مطالبة إسرائيل بتعويضات قدرها بعشرين مليار دولار أمريكي ولكنه للأسف لم يفعل! إن قضية إهدار موارد مصر وعدم اتخاذ أي إجراء للحصول على تعويضات من إسرائيل عن جرائمها الاقتصادية ضد مصر أثناء احتلالها لسيناء - ناهيك عن جرائمها الإنسانية البشعة –يمثل موقفاً مستفزاً للشعور الوطني.

والأمر الأكثر استفزازاً هو قول رئيس الوزراء في ذات اللقاء مع الطلاب في معهد إعداد القادة مساء الأحد 13 يوليو الجاري حسب رواية صحيفة البديل " تصدير الغاز لإسرائيل مكسب إستراتيجي لمصر، فالتصدير معناه أنهم يعتمدون علينا وليس العكس". وقد يكون قول رئيس الوزراء مفهوماً إذا كانت مصر تستخدم هذا البعد الإستراتيجي للضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن غزة مثلاً أو لوقف غاراتها اليومية على مناطق الضفة الغربية، أو للحد من سياسة الاغتيالات التي تطال كل أفراد الشعب الفلسطيني الشقيق وقياداته، أو للتعويض عن قتل القوات الإسرائيلية للجنود المصريين على الحدود . ولكننا لا نرى شيئاً من هذا، بل ينحصر الدور المصري في التوسط لدى إسرائيل لقبول فكرة التهدئة ولا نسمع سوى تعبيرات غريبة من نوع " تثبيت التهدئة" وكأنها عضو غريب يلفظه الجسم ويحتاج إلى أدوية لتثبيته كما في حالة زرع الكلى للإنسان مثلا. وإذا لم تستخدم مصر سلاح الغاز الإستراتيجي كما يقول رئيس الوزراء لإجبار إسرائيل على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني ووقف عدوانها المستمر بإقامة الجدار العازل والتوقف عن بناء المستوطنات في القدس الشرقية واحترام سيادة مصر على سيناء، فمتى يستخدم هذا السلاح الإستراتيجي؟

ثم يأتي الموقف المستفز الأخير هذا الأسبوع، وكأننا ما نزال في حاجة إلى مزيد من الاستفزاز ، إذ نجد فندقاً في قلب القاهرة يستضيف عرضاً سينمائياً تنظمه السفارة الإسرائيلية يعرض فيه فيلم إسرائيلي يدعو إلى التطبيع. وليس مصدر الاستفزاز في عرض الفيلم أو في جهد السفارة الإسرائيلية لتحقيق هدف اختراق حائط الرفض الذي أقامه أدباء مصر ومثقفوها وفنانوها لمنع التطبيع الثقافي مع الدولة العبرية ، ولكن المستفزون هم السادة المثقفون والأدباء والصحفيون المائة الذين حضروا هذا العرض وكأنهم لا يدركون خطر الاختراق الثقافي الصهيوني على مجمل البناء الوطني في مصر.

إن مصادر الضغط والاستفزاز كثيرة ومتعددة، ونتصور أن السبيل الوحيد أمامنا نحن المصريون أن نحوّل هذا الاستفزاز إلى طاقة غضب ورفض، وأن نحشد جهودنا ونواصل رفض التطبيع مع الدولة العبرية والضغط على حكومتنا القابعة في القرية الذكية وحزبها الحاكم الذي يقود مسيرة "نحكم عقلنا" لصيانة شرف مصر ومساءلة إسرائيل عن جرائمها في حق أسرانا وشهداءنا، ولا أقل في ذلك من استخدام العنصر الإستراتيجي الذي أشار إليه رئيس الوزراء ونوقف تصدير الغاز المصري إليها.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

130. نحو برنامج وطني للتنمية الاجتماعية الشاملة!

في استعراض سريع لبعض عناوين الصحف خلال الأسبوع المنقضي نجد الأخبار المحزنة التالية: " فقراء مصر يشعرون بالإصلاح بعد 30 عاماً"، " ضبط 19707 طناً من المواد الغذائية الفاسدة في 506 مصانع"، " وزير التضامن الاجتماعي يصرح في المنتدى الثاني لمنظمات المجتمع المدني للشراكة من أجل التنمية بأن " المواطن لم يشعر بخدمات الحكومة"، مسئول بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية يصرح بأن " مرافق الصرف الصحي لا تحظى بالاهتمام، وأن مصر يقع ترتيبها السادس عشر من بين أسوأ دولة في العالم بجدول الصرف الصحي"، ثم نقرأ أن انفلونزا الطيور حصدت الضحية العشرين وأن هناك خمسة آلاف مواطن مشتبه بأنهم مصابون بذلك المرض الخطير. ويدمى القلب حين نقرأ صرخة العجوز في الأقصر " أنا وعيالي ما أكلناش لحمه من 3 شهور"، ثم ينتهي المشهد الاجتماعي الحزين في مصر بخبر انتحار البائع محمد فتحي بتناوله مبيداً حشرياً ليتخلص من حياته لأن " ظروفي صعبة. . ما لهاش حل..خلاص ما فيش حل.. خلوا بالكم من آية وأم آية.."، وكان قد سبق محمد وسيلحقه آخرون من شهداء الخبز الذي يفقدون حياتهم في طوابير الخبز.

ورغم تلك الصورة الدامية للمشهد الاجتماعي في مصر تصر الحكومة على لسان رئيس الوزراء أنها ماضية في خطتها لإلغاء الدعم حيث ستطرح على مجلس الشعب بدائل لنظام الدعم الحالي من بينها نظام للدعم النقدي، وذلك على الرغم من الرفض المجتمعي العام لذلك البديل!

ومن أجل إعادة البناء الاجتماعي وتحرير الإنسان المصري وإطلاق طاقاته الإبداعية، لا بد من معالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية، وتصميم برنامج شامل للإصلاح والتطوير الاجتماعي يتبنى في الأساس مجموعة الأهداف التي أطلقتها الأمم المتحدة تحت عنوان " أهداف التنمية للألفية" Millennium Development Goals والتي

تضم القضاء على الفقر المدقع والجـوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائـي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدلات وفيات الأطفـال، تحسين صحة الأمهـات، مكافحة فيروس نقص المناعة البشريـة[الإيدز] والملاريا وغيرهما من الأمراض، ضمان توفر أسباب بقاء البيئـة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنميـــة.

ويلاحظ أن أهداف الألفية والتي أعلنتها الأمم المتحدة في العام 2000 تمس جوانب اجتماعية مهمة وإن كانت جميعها لها أبعاد وجذور اقتصادية. ونحن نركز على ضرورة تفعيل البرامج المحققة لتلك الأهداف وأهمية تحمل الدولة لمسئولياتها عن رعاية المواطن والأسرة رعاية كاملة بتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة لهم فهم أصحاب المصلحة الرئيسية في البلاد وهم الثروة الحقيقية للوطن وملاك كافة أصول وموارد المحروسة.

ويأتي في صدر اهتمامات برنامج التنمية الاجتماعية المستهدف تنمية وتطوير شبكة متكاملة للضمان الاجتماعي تحقق للمواطنين الأمان والرعاية الاجتماعية والاقتصادية وتجنبهم مشكلات الفقر والعوز، وتشتمل على تطوير نظم المعاشات بما يوفر للمواطن دخلاً مناسباً بعد التقاعد يراعي الارتفاع المتوالي في معدل التضخم ومستويات الأسعار، وتتم مراجعته دورياً لضمان توافقه مع مستوى نفقات المعيشة المتصاعدة. كذلك يجب أن تتضمن شبكة الرعاية الاجتماعية نظاماً متطوراً لتأمين البطالة يوفر للمتعطلين عن العمل والقادرين عليه تعويضاً شهرياً مناسباً يعادل نسبة لا تقل عن 65% من الراتب الذي يحصل عليه المشتغل والذي يتصف بنفس مواصفات المتعطل من حيث مستوى التعليم والخبرة والتخصص المهني. ويستمر حصول المتعطل على هذا التعويض إلى حين يتم تشغيله بواسطة مكاتب التوظيف الحكومية ، أو حصوله على عمل نتيجة جهده الشخصي. من جانب آخر، فإن المشهد الاجتماعي السائد في مصر الآن يحتم ضرورة تطوير نظام للإعانات

الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتساب قيمة الإعانة الشهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر مضافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضية التي قد يحتاجها المواطن. وبنفس المنطق يكون من اللازم إيجاد نظام متطور لتوفير السكن البديل لمن يعيشون في المناطق العشوائية، أو الذين تنهار مساكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسقوط. وينص النظام على توفير السكن البديل أو سداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحتسبة للسكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصة بمدة الاستفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها.

وإذا كانت الحكومة مهتمة بتطوير نظام دعم السلع الغذائية فقد يكون من المناسب دراسة فكرة تسليم المواطن المستحق للدعم بطاقة ذكية تشحن دورياً بقيمة الدعم المستحق له ولأسرته وتستخدم في شراء السلع التي يحتاجها من فروع شركات التجارة الداخلية المملوكة لقطاع الأعمال العام أو من متاجر مماثلة في القطاع الخاص متعاقد معها وفق نظام وشروط الضمان الاجتماعي. وتتحدد قيمة الدعم للفرد باحتساب متوسط تكلفة سلة الغذاء العادية للمواطن العادي والتي توفر له الحد المعقول من احتياجاته الغذائية. ومما يجعل هذا النظام قابلاً للتطبيق انتشار فكرة بطاقات الهاتف المحمول سابقة الدفع والتي تنتشر بين ملايين المواطنين ويتم شحنها بقيم مختلفة ويستخدمها المواطنون في إجراء مكالماتهم الهاتفية. وقد طبق هذا النظام في السودان لتيسير سداد تكلفة التيار الكهربائي وفي نفس الوقت ترشيد الاستهلاك بأن يقوم المواطن بشراء بطاقات سابقة الدفع بقيم مختلفة وتستخدم في الحصول على التيار الكهربائي، وهو نفس النظام الذي تدرسه وزارة الكهرباء الآن وأعلنت عن قرب تطبيقه.

ومن مظاهر المشهد الاجتماعي المصري ما تتعرض له الأسرة المصرية في الوقت الراهن من المخاطر والمؤثرات السلبية التي تهدد بتفككها وانهيارها كمؤسسة اجتماعية أصيلة تمثل الوحدة المحورية في بناء المجتمع. وتأتي في المقدمة من تلك المخاطر الضغوط الاقتصادية الناشئة عن محدودية الدخل للقطاع الأكبر من الأسر المصرية في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه أسعار السلع والخدمات الأساسية وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها عليها. ويفاقم من تلك الظروف الاقتصادية الصعبة انتشار البطالة بين الشباب من أبناء الأسرة المصرية الذين أنهوا دراساتهم الجامعية أو المتوسطة وطالت سنوات بحثهم عن أعمال منتجة حقيقية من دون نتيجة ملموسة، وذات الوقت يفاقم من المشكلة عدم فعالية الحلول غير الواقعية التي تلجأ إليها الدولة للتخفيف من مظاهر أزمة البطالة والتي لا تصل إلى الأسباب الحقيقية للمشكلة.

ويضيف إلى متاعب الأسرة المصرية تردي الخطاب الإعلامي وانهيار المستوى الفني والأخلاقي والقيمي لكثير من منتجات القنوات الفضائية العربية - للأسف - التي تبث نماذج متردية من الفن الهابط على مدار الساعة، وتحاصر الأسر المصرية من كل مكان، مما أدى إلى ترد مماثل - وكنتيجة طبيعية - في لغة الحوار بين الناس وانتشار أفكار ومفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع المصري بتقاليده الاجتماعية العريقة. وقد انتشرت بين أفراد الأسرة المصرية عادات وتقاليد وقيم اجتماعية واردة من ثقافات أجنبية بفعل العولمة وآلياتها الإعلامية والاتصالية الجبارة من فضائيات وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية، ناهيك عن شبكة الإنترنت بكل ما تحمله من مواقع بها الكثير مما لا يتفق والقيم والتقاليد الدينية، فضلاً عن تجاوزها لمبادئ وأساسيات العقائد الدينية الإسلامية والمسيحية. وتلعب الثقافة الأمريكية دوراً مهماً في هذه الغزوة الخطيرة للمجتمع المصري والأسرة المصرية.

وتبدو مظاهر مشكلة الأسرة المصرية في حوادث للتحرش والاعتداء الجنسي والاغتصاب - أو محاولات الاغتصاب – هي حتى الآن حوادث منفردة وغير متصلة، إلا أنها تنبئ بخطر شديد إن لم يتم التعامل معها والقضاء على أسبابها بشكل جذري. كذلك تعايش الأسرة المصرية مشكلة تفاقم مشكلة العنوسة بين الإناث وتضاؤل فرص الزواج أمام أعداد متزايدة من الفتيات المصريات نتيجة لتأثيرات البطالة والفقر والتصاعد المخل في تكاليف الحياة، مما يحرم الشباب في سن الزواج من فرصة تكوين أسرة بتكلفة معقولة . وقد أدت هذه المشكلة إلى انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب خاصة من طلاب وطالبات الجامعات والمعاهد العليا، وتراكم آلاف القضايا لإثبات النسب لأطفال تم إنجابهم من هذه الزيجات غير المعلنة.

تلك المشكلات تكفي أي واحدة منها فقط لهدم آلاف الأسر وتقويض دعائم المجتمع، فما بالنا إذا حاولنا تقدير آثارها مجتمعة! فإذا أضفنا إليها مشكلة صعوبة الحصول على مسكن ملائم يحفظ للأسرة وأفرادها آدميتهم ويعفيهم من سكنى القبور والعشوائيات، ومشكلة ندرة فرص الحصول على العلاج المناسب بتكلفة معقولة في مستشفيات الدولة ووحداتها الصحية، فضلاً عما يصيب الأسرة المصرية وأعضائها من اكتئاب وإحباط نتيجة حالة التردي العامة التي تمر بها المحروسة، فلا شك أننا نستطيع تخيل حجم الكارثة الوطنية التي تهدد المحروسة في حاضرها ومستقبلها.

ومن أجل معالجة مشكلات الأسرة المصرية نرى ضرورة تفعيل مجموعة برامج عاجلة تسهم الدولة ومجتمع الأعمال في تمويلها، وتقوم على تنفيذها مؤسسات المجتمع المدني والشبكة الهائلة من الجمعيات الأهلية والتي يقترب عددها من عشرين ألف جمعية تنتشر في جميع أنحاء مصر. وتضم مجموعة البرامج المقترحة برنامجاً للتشغيل الإيجابي للمتعطلين والباحثين عن فرص العمل، وذلك من خلال تنفيذ المشروعات العامة في مجالات البنية الأساسية المختلفة، وبرنامج تطوير

وتحسين المهارة وإعادة التأهيل لأفراد المجتمع الذين يفقدون أعمالهم نتيجة التطورات التقنية والاقتصادية التي باتت تتطلب نوعيات متطورة من الخبرات والمهارات، وذلك حتى يستطيعوا العودة إلى سوق العمل. كذلك يمكن تلطيف الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه الأسرة المصرية من خلال العودة إلى تفعيل مشروعات الأسر المنتجة ونشر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتمكين الأسرة المصرية من تدبير جانب مهم من احتياجاتها عن طريق إنتاج سلع وتقديم خدمات تتطلب قدر يسير من التمويل والإمكانيات الإنتاجية. ولعل مراجعة وتقييم دور وإنجازات الصندوق الاجتماعي للتنمية تمثل مطلباً مهماً في هذا الاتجاه.

وقد يكون من المفيد دراسة تجربة بنوك الفقراء في بنجلاديش التي حصل مؤسسها محمد يونس على جائزة نوبل في العام 2006 من خلال إنشاء بنك جرامين الذي طوّر أسلوباً جديداً لتقديم القروض الصغيرة للفقراء من دون الحاجة إلى تقديم ضمانات بل يقوم أساس البنك على الثقة المتبادلة والمحاسبية والمشاركة والابتكار. ويقدم بنك جرامين القروض لأفقر الفقراء في ريف بنجلاديش من دون أي ضمان وذلك على أساس أن توفير المساندة المالية للفقراء بشروط مناسبة سوف يساعدهم في خلق معجزة اقتصادية حسب تقدير محمد يونس مؤسس البنك ومديره. وقد بلغ عدد المقترضين من بنك جرامين في يناير 2008 ما يقرب من سبعة ونصف مليون مواطن 79 % منهم من النساء. وتبلغ فروع البنك 2488 فرعاً تقدم خدماتها لعدد 80949 قرية تمثل أكثر من 96% من إجمالي قرى بنجلاديش.

وتقوم فلسفة بنك جرامين على أساس وضع معايير دقيقة لاختيار الفقراء الذين يتم إقراضهم مع التركيز على النساء بحيث تسهم قروض البنك في مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتم تنظيم المقترضين في مجموعات صغيرة متناسقة حتى تنمو بينهم علاقات تعامل وتعاون تحت إشراف ومساندة المختصين في البنك الذين يقومون بزيارة تلك المجموعات أسبوعياً.

ويتم سداد القروض على دفعات أسبوعية على مدى سنة كاملة،وتتوقف فرصة الحصول على قرض جديد على سداد القرض القديم. وتكون أولوية منح القروض للأفراد الذين يقدمون أفكاراً لاستخدام القروض في أنشطة منتجة تحقق دخلاً للمقترض وتستخدم مهاراته وقدراته. كما يتضمن نظام البنك آليات للادخار الإجباري لحماية المقترض من مخاطر تبديد القرض والعجز عن سداده.

وتشمل مجالات الإقراض المساهمة في بناء دورات مياه صحية، إنشاء آبار ومد أنابيب لمياه الشرب الصحية، تمويل الزراعات الموسمية وشراء البذور والأسمدة اللازمة للزراعة، استئجار معدات وأجهزة تستخدم في أنشطة منتجة، وكذلك تمويل مشروعات يقوم بها أفراد الأسرة جميعاً.

إن اكتمال التطوير الاجتماعي المستهدف يتطلب اهتمام الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بقضايا رعاية الشيوخ والمسنين وتوفير دور متخصصة لإيواء محدودي الدخل منهم والذين لا يوجد لهم أقارب يتولون رعايتهم، ويكون دور الدولة في تلك الرعاية بتقنين حصول هؤلاء المواطنين الكبار Senior Citizensعلى معاملة خاصة في استخدام وسائل النقل والمواصلات العامة، وحين التعامل مع جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية بحيث يحصلون على الخدمات مجاناً أو بتخفيض كبير في الرسوم المقررة. كما تجب رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والالتزام بتوفير المدارس والمعاهد التعليمية المتخصصة، وتزويد الطرق ووسائل النقل العام والمباني الحكومية وكافة المباني العامة بالتسهيلات التي توفر لهم الحماية وسهولة الحركة. ويتكامل مع هذه الإجراءات أهمية التشدد في منع تشغيل الأطفال تحت سن 14 سنة، وتغليظ العقوبة على أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم، وكذا فرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يسمحون بتشغيل أطفالهم في هذه السن، ومكافحة ظاهرة أطفال الشوارع والتوسع في إنشاء الدور المتخصصة لإيوائهم ورعايتهم وتأهيلهم لمباشرة حياة سوية ومنتجة حتى يكونوا أعضاء صالحين في

المجتمع. وأخيراً رعاية الأرامل والمطلقات من محدودي الدخل، وتوفير سبل الرعاية الاقتصادية والاجتماعية لهن ولأطفالهن، وتوفير أشكال المساندة القانونية من خلال هيئة حكومية متخصصة لضمان حصولهن على حقوقهن.

إن تطوير شبكة متكاملة للضمان الاجتماعي تصب مباشرة في دعم وحماية الأمن الوطني والسلام الاجتماعي، وتهيئ البنية الأساسية لفعالية مشروعات التنمية الاقتصادية.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

131. نحو تحالف وطني لإعادة تملك الوطن!

تناولت على مدى الأسابيع الماضية عدداً من الهموم العامة التي يعيشها أبناء المحروسة، يتنفسونها مشكلات ومتاعب في سعيهم من أجل الحصول على حقهم في الحياة، ويمارسونها اعتصام واحتجاج ورفض متصاعد لما تبديه الدولة من تجاهل لمشكلاتهم. وبعد هذه المناقشات ومحاولات تحليل مصادر آلام وأوجاع المحروسة، يثور السؤال الذي يطرحه كل مصري على نفسه ويتداوله المصريون فيما بينهم كلما التقى اثنان منهم: وما العمل؟ وباللغة المصرية الدارجة يكون السؤال" وبعدين"؟ يقولها المصري المطحون وهو ينفث معها قدر هائل من الزفير ليخفف الثقل عن صدره لعله يسترد بدلاً منه شهيقاً يحمل إلى صدره الموجوع هواء نقياً يساعده على الاستمرار والمقاومة.

والإجابة عن هذا السؤال بسيطة وسهلة، ولكن تنفيذ مضمون الإجابة هو الأصعب الذي يحتاج إلى نهضة شعبية وحركة وطنية شاملة تحقق للوطن الانتقال من حالة الفقر والتخلف والتردي الحالية إلى مستوى التقدم والنمو والحياة الديمقراطية التي يحلم بها أبناؤه. إن العمل من أجل المستقبل يتطلب حشد جهود المواطنين في مشروع وطني شامل يتحمل فيه المصريون مسئوليتهم في إنقاذ الوطن و تطوير أوضاعه ديمقراطياً واقتصادياً واجتماعياً. وفي هذه الآونة الخطيرة التي تمثل مفترق طرق لمصر، أصبح الغموض وعدم وضوح الرؤية هما الصفتان الأساسيتان للوضع العام في مصر. فإن أحداً لا يستطيع الوصول إلى إجابات واضحة للسؤال عمن سيتم ترشيحه لانتخابات رئيس الجمهورية القادمة في 2011، ولا ما إذا كانت تلك الانتخابات ستتم في موعدها أو يتم تبكيرها؟ ويحاول المصريون فك شفرة المادة 76 من الدستور بغرض تبين كيف ستتمكن الأحزاب القائمة – بخلاف الحزب الوطني الديمقراطي طبعاً – أن تقدم مرشحيها لتلك الانتخابات بينما لا يملك أي حزب منها نسبة ال3% من أعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو كليهما؟ وكيف

ستكون الانتخابات بين مرشحين متعددين وفرص الترشيح منعدمة لغير أعضاء الحزب الوطني حيث لا تتيح شروط المادة 76 لأي من ممثلي الأحزاب أو المستقلين فرصة الترشيح لصعوبة – بل واستحالة – الحصول على تزكية من عدد لا يقل عن 250 من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية وفق الشروط التي حددتها المادة " الخطيئة" كما يصفها أستاذنا الدكتور يحي الجمل؟ وبرغم الاستثناء الذي أوردته المادة 76 لمدة عشر سنوات بدءاً من 2007 وأجازت فيه ترشيح أحد أعضاء الهيئة العليا لأي حزب مضى على تأسيسه وممارسته العمل خمس سنوات وحصل في آخر انتخابات على مقعد واحد في مجلس الشعب أو مجلس الشورى، فإن هذا الاستثناء أمر يصعب التنبؤ بفرصة تحققه في الانتخابات التشريعية القادمة أياً كان موعدها!

ويصبح المخرج من هذا المأزق الوطني أن يكرر حزب الوفد تجربته الوطنية الرائعة ليقود الشعب المصري في حركته نحو مستقبل أفضل وأن يجمع كلمته ويحشد قواه كلها في مشروع وطني هادر ينهض بالأمة من عثرتها ويعيد توجيه مؤشر الحركة الوطنية إلى الأمام. لقد احتفل حزب الوفد ومعه ملايين المصريين منذ شهور قليلة بمرور تسعين عاماً على ثورة 1919 التي كانت علامة مضيئة في التاريخ المصري الحديث جعلت سلطة الاحتلال البريطاني تتنبه إلى أن هناك شعب يريد الحياة الحرة المستقلة، وأن المصريين لا يمكن أن يحكموا إلى الأبد بالقوة الغاشمة، بل هم قادرون على إقامة حكم وطني متحرر. وكان سعد زغلول هو القائد الملهم الذي التف حوله المصريون مطالبين بالاستقلال. إن السبيل إذن واضح، فقد ثار المصريون منذ 90 عاما من أجل تحرير بلادهم من الاحتلال والاستعمار، واليوم هم مطالبون بوقفة حازمة من أجل مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة. إن المصريين لا يواجهون اليوم استعماراً أجنبياً يريدون التخلص منه، ولكنهم يعيشون حالة من الفقر والتخلف وغياب الديمقراطية ينبغي عليهم الضغط من أجل الخروج منها.

إن حزب الوفد مطالب أن يجمع المصريين في وقفة شعبية من أجل التحرر من الفساد والاستغلال، ومن أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة والحرية، وفي سبيل ضمان الفرص المتكافئة لهم جميعاً في العمل والحياة الكريمة والحفاظ على حقوقهم الأساسية. وفي ذلك يقول المستشار طارق البشري وهو يصف الموقف في مصر الآن " لذلك لا بد من الخروج من هذه الحال، ولا بد من التجمع، لن يشعر الفرد بقوته وبأثره إلا وهو في جماعة فاعلة. وأن قوة الجماعة هي أضعاف أضعاف مجموع أفرادها". ويقيناً يستطيع حزب الوفد بمشروعه الوطني الليبرالي أن ينشأ تحالفاً وطنياً يضم القوى السياسية والمجتمعية ذات التوجهات المتوافقة مع الأسس والثوابت الوطنية التي يؤمن بها الوفد وفي مقدمتهم جماعة الوطنيين الذين قاموا بصياغة وثيقة "مستقبل مصر" والتي تحتوي أفكاراً يتبناها حزب الوفد ويضمنها مشروع برنامجه الجديد. إن تحالفاً وطنياً يقوده الوفد ستكون عناصره قادرة على خوض معارك الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة بما يتوافق عليه الجميع من حتمية إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية. إن التحالف الوطني بقيادة الوفد سيكون عنواناً على الممارسة الديمقراطية الحقة بتطبيق مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن. وسوف يكون التحالف الوطني بقيادة الوفد آلية محورية في تعميق المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية وهي خطوات رئيسة في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة. إن الهدف الأساس من قيام التحالف الوطني أن يمثل قوة سياسية ومجتمعية قادرة على تهيئة الواقع المصري من أجل إقرار دستور جديد يتفق مع

معطيات البناء الديمقراطي، وتخليص الوطن من آفة الحكم بقانون الطوارئ ومفاسد الاحتكار وسيطرة رجال المال والأعمال على السلطة السياسية. إن الغاية هي تفعيل مفهوم المؤسسية والتحول من نظام الحكم الفردي والقيادة الفردية إلى نظام يقوم على توزيع السلطة بين مؤسسات الوطن الديمقراطية .

2009

132. نحو مشروع وطني للتنمية الزراعية المتكاملة!

يمثل قطاع الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني ومصدراً مهماً للناتج القومي الإجمالي حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ما يقرب من 8.4 مليون فدان وتبلغ إجمالي المساحة المحصولية 14.9 مليون فدان، وتبلغ مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 13.9% مقارناً ب 22.7 % في الهند.

وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية 4.9 مليار جنيه في 2006/2005 ، بينما بلغت قيمة الواردات من السلع الزراعية في نفس الفترة 12.9 مليار جنيه بفجوة قدرها 8 مليار جنيه.

وقد عانت الزراعة المصرية عبر السنوات الماضية عدداً من المشكلات يأتي في مقدمتها انحسار مساحات الأراضي ذات الرتب الإنتاجية المرتفعة وزيادة مساحات الأراضي منخفضة الإنتاجية، وهذا ما يؤدي إلى تدني محصلة الاستثمار في زراعة تلك الأراضي ذات الإنتاجية المنخفضة. من جانب آخر، لم يتم إجراء تصنيف فيزيقي جديد للأراضي المصرية لتحديد مراتبها من حيث الإنتاجية منذ تم آخر تصنيف طبيعي للتربة المصرية [1965-1973].

وتمثل مشكلة تفتت الحيازات الزراعية واحدة من أهم التحديات في سبيل تطوير وتنمية القطاع الزراعي حيث بلغ عدد الحائزين للمساحة المزروعة في 2000/1999 حوالي 3.5 مليون حائز بمتوسط 2 فدان و7 قيراط لكل حائز. وتبلغ نسبة الحائزين لأراض مساحتها أقل من فدان واحد 43.2% وارتفعت نسبة تلك الحيازات الأقل من فدان بنسبة 32.9%. كما تتضح مشكلة القطاع الزراعي من تدني نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة ، على حين يعمل بقطاع الزراعة والصيد ما يقرب من 6 مليون مشتغل بنسبة 31.8 % من إجمالي عدد المشتغلين في 2005/2004 .

وفي إطار التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة والارتفاع بمستوى المعيشة وضمان متطلبات الأمن الغذائي للمواطنين، نرى ضرورة تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية يستهدف تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي من أجل الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير، وفي نفس الوقت زيادة القيمة المضافة وفرص العمل بالتوسع في أنشطة إنتاجية تستند إلى الزراعة في مجالات التصنيع الزراعي، على أن يتضمن البرنامج مراجعة وتقييم أهداف وآليات وفعالية برامج استصلاح الأراضي وخاصة في سيناء وجنوب الوادي، وإعادة تصميمها بالتركيز على المناطق الأعلى إنتاجية، حيث يلاحظ أن نسبة الأراضي الجديدة التي دخلت طور الإنتاج فعلاً خلال السنوات الماضية لا تتعدى 60%. ويقع في مقدمة هذا المطلب مراجعة وتقييم مشروع توشكي والتحقق من إجمالي الاستثمارات المنفذة به والعائد المتحقق حتى الآن ومعدلات النمو المستهدفة ونوعية المحاصيل والمساحات الفعلية التي تمت زراعتها ومستوى إنتاجيتها، كل ذلك من أجل اتخاذ قرار صريح ومؤسس على التقييم العلمي الموضوعي لجدوى الاستمرار في هذا المشروع أو مجالات التطوير والتعديل الواجبة من أجل تحسين اقتصاداتها وإنقاذ ما تم استثماره فيه.

ويعتبر التعجيل بتنفيذ خطة استغلال الموارد الأرضية البالغ مساحتها 1.5 مليون فدان بمحافظات جنوب مصر [أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الوادي الجديد] أحد أهم محاور التنمية الزراعية المستهدفة.

وإلى جانب الاهتمام بالأرض الزراعية الجديدة، فإن تحسين استغلال الأراضي القديمة يتطلب تنفيذ برامج التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية بالعمل على تحسين التربة وتخفيض نسب الملوحة فيها، ومواجهة الاستقطاعات من الأراضي المنزرعة فعلاً لأغراض غير زراعية والتي تبلغ في المتوسط 60ألف فدان سنوياً، ووضع آليات حاسمة لوقف تلك التعديات ومحاولة استعادة الأراضي المستقطعة وإعادتها إلى الإنتاج الزراعي.

إن التنمية الزراعية تتحقق كذلك بالعناية باستثمار وتوظيف الطاقات العلمية والموارد البحثية المصرية في مجالات الزراعة، وتوجيهها للعمل من أجل تحسين مستوى الإنتاجية في أغلب المحاصيل المصرية التي لا تزيد في المتوسط عن 45-60% من المستويات العالمية، وفي مقدمة مشروعات تحسين الإنتاجية الاهتمام بتحسين إنتاج القطن واستعادة المركز التنافسي للأقطان المصرية في أسواق العالم . ويأتي في هذا السياق ضرورة الاستغناء عن الاستعانة بالخبرات غير المصرية خاصة الإسرائيلية، وتنمية الاعتماد على الخبرات الزراعية المصرية في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية بالتوسع في برامج استخدام البذور المحسنة، وتحسين أنظمة الري والصرف، وتعليم وتدريب المزارعين، فضلاً عن ترشيد استخدام الأسمدة والحرص في اختيار نوعياتها وتجنب الأنواع المسرطنة منها.

ويأتي تطوير كليات ومعاهد الزراعة في مصر مطلباً محورياً بهدف مراجعة أوضاع كليات الزراعة في الجامعات المصرية ومدى كفاءتها في مواجهة متطلبات تطوير القطاع الزراعي وقدراتها التعليمية والبحثية، والبحث في أسباب عزوف الطلاب عن الالتحاق بها. إن كليات الزراعة ومعاهدها العليا ينبغي أن تتحول إلى مصادر مستمرة لتزويد القطاع الزراعي بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة للعمل في كافة المجالات الزراعية، كما يجب أن تكون مصدراً متجدداً للمعلومات الزراعية والمواد الإرشادية للمزارعين، مع تطوير قدراتها لتصبح بيوت خبرة استشارية للجمعيات التعاونية والشركات الزراعية.

ومن الضرورات الوطنية العاجلة تطوير سياسة وطنية مستقرة لزراعة القمح والذرة والحبوب الزيتية، وتطوير آلية لتحديد أسعار عادلة لشراء المحاصيل من المزارعين ضماناً لاستقرار زراعة هذه المحاصيل الأساسية، وحفزاً للمزارعين على التوسع في زراعتها مما يقلل الحاجة إلى استيرادها ويوفر في النقد الأجنبي الموجه لهذا الغرض.

ومن المهم مراجعة السياسات الزراعية المتعلقة بالتركيب المحصولي والإنتاج الزراعي للتركيز على تحقيق أهداف وطنية حيوية تتبلور في ضمان الأمن الغذائي لمصر، والتوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية مع تحقيق درجة من التوازن بين إنتاج الغذاء للإنسان والحيوان وبين الإنتاج للتصدير وتوفير مواد خام للصناعة، وتنظيم استغلال الموارد المائية، كذلك ينبغي العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب للمنتجات الزراعية، وتنظيم الإنتاج من خلال دورة زراعية ملائمة.

ومن المشروعات الحيوية لضمان تنمية زراعية مستدامة الإعداد لمواجهة احتمالات العجز المائي مع تنفيذ برامج التوسع الزراعي، والسعي إلى دراسة الاستخدام الأمثل لمخزون المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف والزراعة في المناطق الصحراوية والجافة وغيرها من تقنيات تساعد في توفير موارد مائية متجددة والمحافظة على المياه المتاحة وترشيد استخدامها.

ويُقترح أن يتم تخطيط المشروع الوطني للتنمية الزراعية الشاملة متضمناً إيجاد آليات اقتصادية ومقبولة اجتماعياً وسياسياً لتجميع الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة بضم صغار الملاك في كيانات مؤسسية زراعية بمساحات كبيرة تسمح بتحسين اقتصاديات الإنتاج واستخدام الميكنة وتقنيات الزراعة الحديثة. وكذلك دراسة مشكلة أسلوب الإيجار وتأثيره السالب على الإنتاج حيث ما يزال هناك ما يقرب من ربع المساحة المزروعة تستغل عن طريق الإيجار الذي يمثل حالات متنوعة من تخلف العلاقات الإنتاجية في القطاع الزراعي. كما يجب أن يتجه المشروع إلى التركيز على تجميع الحيازات الزراعية في الأراضي الجديدة بتشجيع قيام شركات مساهمة للاستثمار الزراعي هناك، وتشجيع المزارعين الأفراد على المساهمة فيها بما يملكونه من حيازات باعتبارها مساهمة عينية أو بالمشاركة بأراضيهم بنظام حق الانتفاع.

وتعتبر الميكنة الزراعية وتطبيق تقنيات الزراعة الحديثة محوراً رئيساً في المشروع الوطني المستهدف للتنمية الزراعية يمكن تحقيقه في حال نجاح خطط وآليات تجميع الحيازات الصغيرة والتغلب على مشكلة تفتت الملكيات الزراعية . كما أن دخول الاستثمارات الوطنية بإنشاء شركات مساهمة على الأرض الجديدة بمساحات ذات جدوى اقتصادية تسمح بالتحول نحو الزراعة المميكنة مما يرتفع بمستويات الإنتاجية وتعظيم الناتج المحصولي والقيمة المضافة من الاستثمار الزراعي وما يرتبط به من مشروعات التصنيع الزراعي.

ويتكامل مع المشروع الوطني للتنمية الزراعية ضرورة التخطيط لبرنامج وطني لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية. إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد يمثل تحدياً محورياً لا بد لقطاع الزراعة الوطني أن يواجهه باستخدام تقنيات الإنتاج والتسويق المتقدمة.

وسوف يكون من الضروري تطوير آليات توفير التمويل للمزارعين وأصحاب الملكيات المتوسطة وذلك بإعادة هيكلة قطاع الائتمان الزراعي على أسس اقتصادية وإدارية واضحة، وإعادة تنظيم أساليب توزيع الأسمدة والمبيدات وغيرها من المستلزمات الزراعية التي تنظم الدولة تداولها.

وفي تصورنا أن المشروع المستهدف للتنمية الزراعية الشاملة يجب أن يتضمن تطوير نظام تأميني يحقق لعمال الزراعة وصغار الملاك تغطية تأمينية معقولة حيث أنهم يمثلون أحد أهم مكوّنات مجتمع الفقراء ومحدودي الدخل الأولى بالرعاية، وهم يعانون من تدني ما يتاح لهم من خدمات صحية وعلاجية، فضلاً عن احتمالات انقطاع مصادر الدخل لفترات طويلة ومتكررة نتيجة الطبيعة غير المستقرة للنشاط الزراعي وما تتعرض له الزراعة من تأثيرا سلبية للعوامل المناخية والآفات وغيرها من المهددات التي تعصف بجهود هؤلاء المزارعين وتحرمهم من مصدر الدخل الوحيد.

إن تفعيل هذا البرنامج يتطلب تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لإثارة الاهتمام بتلك القضية الوطنية الحيوية التي تصب في مجال تأمين لحاضر المصري وتوجيه مستقبل البلاد نحو بر الأمان. إننا نأمل في ظهور طلعت حرب جديد يتولى قيادة العمل المجتمعي من أجل نهضة زراعية حقيقية وتطوير شامل للريف المصري وتأمين الحياة الكريمة لملايين الفلاحين من أبناء مصر المحروسة. وأتصور أن على زب الوفد مسئولية تاريية في تبني هذا المشروع والدعوة له والوصول به إلى حيز لتنفيذ الآمن والناجح بإذن الله. وعلى الله قصد السبيل.

2008

133. نحو نظام ديمقراطي للحكم المحلي!

نظم الدستور شئون الحكم المحلي في ثلاثة مواد من المادة 161-163 وردت في الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية وتحت عنوان " الإدارة المحلية". واقتصرت التعديلات على طلب إضافة فقرة واحدة إلى المادة 161 تستهدف تطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز صلاحيتها التنفيذية.

ونرى أن تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد في البلاد يتطلب التوسع في تطبيق اللا مركزية والحد من سيطرة الحكومة المركزية على كافة الأنشطة والموارد وتجاهل الطاقات والقدرات المتاحة بالمحليات. إن تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول نحو إقامة نظام للحكم المحلي يمثل دفعة قوية في اتجاه تدعيم الحكم الديمقراطي وإشاعة العدل والمساواة بين مناطق الجمهورية ومحافظاتها بحيث لا تتركز الخدمات ومصادر النمو في القاهرة الكبرى والدلتا، بينما تحرم محافظات الصعيد وجنوب الوادي عامة من فرص النمو المتكافئة.

ونرى ضرورة أن يتضمن التعديل المقترح لمواد الدستور ما ينص على التحول إلى الحكم المحلي بديلاً عن الإدارة المحلية، وأن يصدر قانون جديد للحكم المحلي يكرس المبادئ التالية:

1. إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية على أساس اللا مركزية، بحيث تختص الحكومة المركزية بالتخطيط الإستراتيجي للتنمية الوطنية الشاملة، فضلاً عن إدارة السياسة الخارجية للبلاد وإقامة العدل وتوفير أمن الوطن والمواطن. بينما تختص وحدات الحكم المحلي [المحافظات، المدن، القرى..] بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية ومشروعاتها وتقديم الخدمات العامة للمواطنين والإشراف على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

2. تقليص سلطة أجهزة الدولة المركزية فيما يخص أعمال الوحدات المحلية بحيث يكون لتلك الوحدات اختصاصات وصلاحيات تمكنها من تأدية الخدمات للمواطنين محلياً دون الرجوع إلى السلطات المركزية، وبما يحقق التمايز بينها بحسب ظروف وإمكانيات وموارد كل منها.
3. توضيح مجالات اختصاص الأجهزة المحلية في كل ما يتصل باحتياجات المواطنين المباشرة والتي يتم توفيرها محلياً [التعليم، الصحة، الثقافة، الرعاية الاجتماعية، ،المواصلات الداخلية، المرافق المحلية، تحسين وحماية البيئة، الرياضة، الخدمات الدينية، خدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ والدفاع المدني.....] وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ هذه الخدمات في إطار السياسات الوطنية والتي تراقب تنفيذها الوزارات والأجهزة المركزية.
4. إرساء دعائم الديمقراطية باختيار المحافظين ورؤساء المراكز والمدن بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحين متعددين ولمدة محددة. إن النظام الحالي الذي ابتدعته الدولة منذ سنوات ويقضي بتعيين المحافظين من بين ضباط القوات المسلحة والشرطة السابقين وبعض أساتذة الجامعات والمستشارين وتوزيعهم على المحافظات لم يثبت أبداً جدواه إلا في حالات نادرة. إذ يبدو أن الدولة تتوجه إلى اختيار محافظي المحافظات الحدودية من بين أفراد القوات المسلحة، ومحافظات الصعيد من بين ضباط الشرطة وباقي المحافظات الحضرية ومحافظات الدلتا تتوزع بين القضاة وأساتذة الجامعات. ويكون هؤلاء المحافظين في أغلب الأحيان غير مهيئين لممارسة أعمال القيادة الإدارية على مستواها العالي ولا مطلعين على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية لتحقيق تنمية مجتمعية شاملة. وفي حالات نادرة تفوق بعض هؤلاء المحافظين المعينين ومنهم اللواء محمد عبد السلام المحجوب في الإسكندرية واللواء عادل لبيب في قنا ثم الإسكندرية حاليا. إن الانتخاب المباشر للمحافظين ينقل مسئولية وتبعة

الاختيار من الدولة إلى المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية، وتدل التجربة في جميع أنحاء العالم على أن الاختيار الديمقراطي أصلح وأقوم، وأن النتائج ستكون هي اختيار الأصلح في النهاية.

5. تفعيل نظام للتشريع بحيث يكون للمجالس الشعبية المحلية حق إصدار قوانين محلية تناسب ظروف واحتياجات المنطقة المحلية المعنية. إن ظروف المحافظات وإمكانياتها تختلف، ومن ثم لا بد أن يكون لمجالسها الشعبية المنتخبة صلاحية التشريع المحلي لكي تتوفر فرص مناسبة لتحقيق العدالة والتنمية في كل منها وفق ظروفها وطبيعة الأوضاع الجغرافية و الاقتصادية والاجتماعية في كل منها.
6. إعطاء كل محافظة حق إعدادا وتنفيذ الموازنة الخاصة بها وتدبير مصادر التمويل من الموارد المحلية [الرسوم ومقابل أداء الخدمات وحصة في أرباح الشركات العاملة في المحافظة وعائد استثمار مشروعات التنمية المحلية التي تديرها المحافظة وموارد صناديق الخدمات والحسابات الخاصة]. وفي حالة عجز موارد المحافظة الذاتية عن الوفاء بمصروفاتها يتم سداد إعانة من الحكومة المركزية كرقم واحد " إعانة سد العجز"، ويتضاءل هذه الإعانة تدريجيا مع نمو الموارد المالية للمحافظة.
7. تفعيل نظام الموظف المحلي، بحيث يكون كل العاملين في الجهاز التنفيذي للمحافظة تابعين إدارياً وفنياً للمحافظة وليسوا تابعين للوزارات المركزية المعنية، وبذلك تكون جميع الشئون الوظيفية للعاملين [التعيين، قياس الكفاءة، التدريب، الترقية والنقل والندب والإعارة، تقرير الحوافز والعلاوات والمكافآت، والتأديب وإنهاء الخدمة] من سلطات الجهاز الإداري المحلي المختص.

8. تنمية الاتجاه نحو استخدام القطاعين الأهلي والخاص في تنفيذ الخدمات المحلية، وتشجيع الأفراد والجمعيات التعاونية ومختلف الهيئات الأهلية على الدخول في مجالات الخدمات العامة كالتعليم والصحة و الثقافة و إصحاح البيئة وغيرها مما تقوم به الأجهزة الحكومية بكفاءة محدودة وتكلفة غير مرشدة.
9. تحويل كافة مشروعات التنمية المحلية التي تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية إلى القطاعين الأهلي والخاص، واكتفاء الإدارات المحلية بالمتابعة والمساندة.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول به نحو شكل من أشكال الحكم المحلي تتركز في تخفيض سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنيها أعرف بمشكلاتها ويجب أن يكون للأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية.

كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية – بما يستتبع ذلك من ضرورة تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات – يعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. وكما أشرنا فقد تحققت في محافظة قنا على سبيل المثال إنجازات جعلتها تتحول من محافظة طاردة لأبنائها نتيجة الفقر والبطالة، إلى محافظة جاذبة لهؤلاء الأبناء نتيجة الجهود المتميزة التي قام بها محافظها السابق اللواء عادل لبيب بمشاركة فاعلة من جماهير قنا. إن العبرة في نجاح العمل التنموي هو إقبال الناس على المشاركة حين يقتنعون بعدالة وموضوعية ما يصدر عن السلطة المحلية من قرارات كان لهم رأي فيها، ومن ثم يكون التزامهم بها أعلى. وتمثل قنا حالة فريدة لم تتكرر كثيراً ولا يمكن الاطمئنان إلى

أنها سوف تتكرر في حالات أخرى إلا من خلال إعمال نظام ديمقراطي لانتخاب المحافظين وضمان التشكيل الديمقراطي الصحيح للمجالس الشعبية المحلية.

وفي إطار نظام للحكم المحلي يقوم على قواعد اللا مركزية والديمقراطية، يكون للمواطنين على المستوى المحلي حق المشاركة الفاعلة في توجيه وإدارة شئون مجتمعهم المحلي من خلال انتخاب المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية، ومراقبة أداء الموظفين المحليين في مختلف الإدارات والأجهزة التنفيذية المحلية، ومن خلال المشاركة في عضوية المجالس الشعبية المحلية ومجالس الآباء بالمدارس، ومجالس الأمناء في غيرها من المؤسسات المحلية المختلفة. كما أن في هذا التطوير ما يسمح بتفعيل المادة 27 من الدستور التي تنص على أن " يشترك المنتفعون في إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون" وهو الأمر الذي لم يتحقق إلى الآن رغم مرور ما يزيد عن ثلاثين عاماً منذ صدر دستور 1971.

ومن جانب آخر، نرى أن التحول نحو نظام ديمقراطي للحكم المحلي في إطار الدولة المركزية، يحقق مزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني بالمحليات في التعاون مع السلطات المحلية المنتخبة لتسريع عمليات التنمية المحلية بشكل يفوق ما يمكن للسلطة المحلية المعينة تحقيقه في ظل النظام الحالي.

ونؤكد أن مجرد اتخاذ بعض القرارات لتفويض جانب من سلطات الوزراء المركزيين إلى المحافظين لن يحقق الطفرة المطلوبة في التنمية المحلية حيث لا يزال المحافظين - والمجالس الشعبية المحلية المنتخبة - يفتقدون السيطرة على الأجهزة التنفيذية المحلية التي تدين بالولاء والطاعة للوزارات المركزية التي يتبعونها. كذلك فإن التحويلات من الوزارات المركزية تشكل ما يقرب من 90% من إيرادات الوحدات المحلية، ومن ثم فإن الموارد المالية الذاتية للمحليات ضعيفة للغاية ولا تمكنها من بدء وتنفيذ مشروعات مهمة للتنمية المحلية، ويظل اعتمادها بالأساس

على ما تقرره الوزارات المركزية من مشروعات لكل محافظة في دائرة نشاطها بغض النظر عن احتياجات المحليات وتوجهات مجالسها الشعبية المنتخبة.

إنه من الضروري تفعيل نظام الأقاليم الاقتصادية الصادر به القانون رقم 475 لسنة 1977 وتعديلاته، والغرض هو تحقيق التكامل والتناسق بين عمليات ومشروعات التنمية المتكاملة فيما بين المحافظات التي يتكون منها كل إقليم اقتصادي.

إن التطوير الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية بتحويله إلى نظام للحكم المحلي في إطار دولة مركزية يستهدف بالدرجة الأولى إطلاق عملية التنمية المحلية ودفعها في سبيل تحقيق أعلى مستويات الاستثمار الفعال للموارد المحلية والطاقات والقدرات البشرية لمواطني مصر في مختلف أرجائها من دون انتظار أن تتذكر الحكومة المركزية إدراج بعض المشروعات هنا وهناك بشكل عفوي. ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذي لاقته محافظات صعيد مصر المحروسة لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأساس للمشروعات التنموية في حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع مشروعاتها بعدالة بين أقاليم مصر، وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر في صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدته مصر في تاريخها القريب. وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعني انتهاء المشكلة طالما كان الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وطالما كان صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ البعيدة عن اهتمام الدولة قائماً.

2007

134. مطلوب كشف حســـــــاب !

طلعت علينا الحكومة منذ أسابيع قليلة بما أسمته تقريراً عن أداءها خلال الخمس سنوات منذ تشكيلها في يوليو 2004 وأرفقت به كتيباً حصرت فيه ستين مما اعتبرته أهم إنجازاتها في ستين شهراً هي عمرها في الحكم. وبغض النظر عن قيمة كثير من تلك الإنجازات ومدى كونها تمت بفضل عمل الحكومة وأداءها، إلا أنه حتى تكتمل الصورة، لا بد من أن تقدم الحكومة أيضاً كشف حساب تبين فيه للمواطنين نتيجة أداءها بمنطق التكلفة والعائد. ورغم أن ما تدعيه الحكومة من إنجازات، فإنها تعترف قبل غيرها أن كثيراً منها لم يصل تأثيره إلى النسبة الغالبة من المواطنين وأن عليهم الانتظار لسنوات قادمة حتى يشعروا بتحسن في مستويات معيشتهم نتيجة لها. ومع ذلك يبقى السؤال الأهم هو كيف تصرفت الحكومة في ثروة الوطن وما هي التكلفة الحقيقية لما تسميه إنجازات وما العائد الذي تحقق عنها.

إن المنطق الاقتصادي البسيط يقضي بضرورة تقدير الجدوى الاقتصادية لأي تصرف أو مشروع تستهدفه الحكومة حتى يمكنها اتخاذ القرار الصحيح. كما أنه من أبسط معاني المواطنة أن يعلم المواطنون كيف تصرفت حكومتهم في موارد الوطن باعتبارها وكيلة عنهم في إدارتها لحسابهم ولمصلحتهم. والمعنى أن المواطنين من حقهم أن يطالبوا الحكومة بتقديم كشف حساب لبيان الأرباح والخسائر الناتجة عن أسلوب إدارتها لثرواتهم وممتلكاتهم. كما أنه من أسس الديمقراطية - التي تزعم الحكومة أنها تؤمن بها وتطبقها – أن يحاسب المواطنون حكامهم ووزراءهم والمسئولين في مختلف المواقع عن أعمالهم وما نتج عنها من فوائد أو مضار.

وبهذا المنطق أتصور أن الحكومة مطالبة بتقديم كشف حساب للوطن تبين فيه ليس ما تسميه "إنجازات"في المطلق، ولكن عليها تقديم بياناً بالموارد والاستخدامات كما في منطق علم المحاسبة والقيمة المضافة المتحققة عن تلك الاستخدامات كما في علم الاقتصاد. ومع وجود ستة وزراء في الحكومة الحالية وعدد

معتبر من مسئولي الحزب الوطني ونوابه في مجلس الشعب هم في الأصل رجال أعمال، فإنهم يدركون تماماً معنى ما نطالب به حيث هم أول من يلزم القائمين على إدارة شركاتهم ومشروعاتهم الاستثمارية بتقديم كشوف حساب ليعلموا أرباحهم وخسائرهم .

ولعلي أرصد في هذا المقال عدداً من نماذج استخدام الحكومة لموارد الوطن كي أسألها أن تقدم لنا بياناً بقيمة ما تكلفته تلك الاستخدامات – أي قدر ما استنزفته من ثروة الوطن وموارده – ثم قيمة العائد الذي تحقق نتيجة لها. ولنبدأ من البسيط ونتدرج إلى الصعب، وأسأل الحكومة كم تتكلف مجموعة الإصدارات المسماة بالصحف القومية وقيمة العائد من وراءها؟ وأسأل رئيس الوزراء وأي من وزراءه رجال الأعمال، هل لو كانت تلك المؤسسات الصحفية المسماة بالقومية مملوكة له شخصياً فهل يستمر في إصدارها رغم ما تحققه من خسائر واستنزاف لموارده؟ إن ما دفعني إلى البدء بهذا التساؤل هو تلك الحملة الإعلانية التليفزيونية عن واحدة من تلك المطبوعات التي لا يصل عدد النسخ المباعة منها إلى ألفي نسخة وذلك حسب تقديرات أهل الخبرة في مجتمع الصحافة وأتساءل عن تكلفة تلك الحملة التي يتحملها في النهاية المواطن المصري البسيط. وبمناسبة الحديث عن الإعلانات أسأل السادة وزراء المالية والصحة والنقل والاستثمار عن تكلفة الحملات الإعلانية التليفزيونية التي تبثها وزاراتهم على مدى الساعة من جميع القنوات الفضائية الخاصة والحكومية تقريباً وهل تم تقييم العائد منها فضلاً عن توضيح مصادر تمويلها ؟

وعلى نفس الأساس أسأل رئيس الوزراء كم تكلف إصدار الكتاب الفخم عن أداء الحكومة في خمس سنوات والكتيب المعنون 60 إنجازاً في 60 شهر والأقراص المضغوطة المصاحبة لهما؟ ولو كان سيادته سيتحمل تلك التكلفة شخصياً من ماله الخاص، هل سيعتبرها تكلفة معقولة ولها جدوى؟ وأتصور أن المواطن

المصري في حاجة للتعرف على تكلفة الزيارات التي يقوم بها الوزراء ويصحبهم فيها عشرات من المساعدين والصحفيين وتتكرر خلال العام مرات عدة، ويطلب أن يقدم كل وزير كشف حساب بنتائج تلك الزيارات وما تحقق عنها من فوائد يستطيع المواطن أن يلمس آثارها في حياته بشكل مباشر، أم سيسمع المواطن الرد المعتاد أن آثار تلك الزيارات تحتاج لفترة من الوقت حتى تظهر آثارها، وبمعنى آخر حتى ينساها المصريون!

وفي حديث لرئيس الوزراء مع رئيس تحرير الأهرام أوضح أنه قد تم تخصيص ثمانمائة مليون جنيه وضعت تحت تصرف المحافظين لإنفاقها بمعرفتهم كخطوة في طريق اللامركزية، ومع ترحيبنا بالتحول عن نمط الإدارة المركزية التقليدي في الإدارة المحلية، إلا أننا نتساءل هل يستطيع المواطنون معرفة فيم أنفقت تلك الملايين الثمانمائة وكيفية قياس العائد منها؟ وعلى نفس النهج سمعنا أقوالاً كثيرة عن تخصيص مليارات الجنيهات لتنمية الصعيد ومثلها لتطوير السكك الحديدية من دون أن يقدم لنا أي مسئول كشفاً بالحساب يبين ما تم إنفاقه وما تحقق من تطوير وتنمية.

وتتوالى تساؤلات المصريين عن جدوى ما تنفقه الحكومة من أموالهم وما تتصرف فيه من ثرواتهم، ويأتي في مقدمتها السؤال عن حجم ما أنفق على مشروعات توشكي وترعة السلام ومن قبلهما مشروع فوسفات أبو طرطور وما تحقق عنها من فوائد. كما يريد المواطنون المصريون كشفاً بحساب الخصخصة يبين القيمة الحقيقية لما تم بيعه من شركات وبنوك قطاع الأعمال العام وحصيلة البيع وكيف تم التصرف فيها. وحين نسأل عن تكلفة أي تصرف من تصرفات الحكومة فنحن لا نقصد فقط التكلفة المباشرة التي تم إنفاقها من موازنة الدولة، بل نعني أيضاً تكلفة الفرص الضائعة وهي كل الإيرادات والفوائد التي كان يمكن الحصول عليها لو أن تلك الأموال أنفقت في مجالات أخرى ذات جدوى اقتصادية واجتماعية حقيقية. والمعنى

أن المواطن لا يعنيه أن يقال له مثلاً لقد حقق برنامج الخصخصة عدة مليارات من الجنيهات أياً كان عددها، بل هو يتألم ويأسى على كل الأرباح التي لن يحققها بسبب بيع تلك البنوك والتي ستذهب إلى المشترين، وذلك فضلاً عن ضياع الأصول التي كان يملكها وتمثل جزءاً من الثروة الوطنية.

إن الحكومة باستمرارها على النهج التقليدي في إدارة الأموال العامة لا تستطيع أن تحدد ما صرف على مجال معين وما هي نتائج الإنفاق، وهي بذلك تخالف تعديلاً صدر في العام 2005 لقانون الموازنة يحتم تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء اعتباراً من موازنة العام الحالي 2009-2010. ورغم ما يبديه الجهاز المركزي للمحاسبات من ملاحظات على مخالفات الحكومة المالية، إلا أن تلك التقارير والملاحظات يلفها الكتمان والنسيان إلا ما ندر، لذلك يطالب المصريون بنشرها بدون قيود وأن توضع على موقع الجهاز في شبكة الإنترنت وذلك كي تتضح له صورة الإنفاق الحكومي وكيف تتصرف الحكومة في أمواله.

2009

135. نقل رمسيس الثاني نموذج للفرص المهدرة . . هل يلقى الملك مصير أبو العلا؟

احتفلت مصر ليلة الجمعة الماضية بحدث تاريخي يكرر ما سبق أن تم منذ 52 عاماً حين تم نقل تمثال رمسيس الثاني من موقفه في الميدان الشهير باسمه إلى مقر مشروع المتحف المصري الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي بمحافظة الجيزة.

ويمثل هذا الحدث نموذجاً فريداً لإهدار الفرص التاريخية ومسخ احتفالية عظمى كان يمكن أن يكون لها أصداء عالمية إلى مجرد عملية نقل تمثال من مكان إلى آخر بواسطة شركة للمقاولات اهتمت بإبراز اسمها على الكاسحة التي نقل عليها التمثال.

لقد انفردت وزارة الثقافة على ما يبدو بهذا الحدث وفقاً لنظرية الجزر المنعزلة التي تتميز بها الحكومة المصرية، فلم يبد أن وزارة السياحة مثلاً كان لها دور في التخطيط والإعداد لهذا الحدث الذي لو تم استثماره سياحياً لكان أعلى مردوداً وأعظم تأثيراً في جذب السائحين من مختلف دول العالم بدلاً من تلك الحملة الإعلانية السمجة التي يتبارى فيها بعض الممثلين والمطربين في ترديد عبارة واحدة وبطريقة مملة " نورت مصر".

وبرغم توجه الحكومة إلى الاستعانة برجال أعمال كوزراء، إلا أنها لم تنتبه إلى عملية مثل نقل تمثال رمسيس الثاني كانت في حاجة ماسة إلى فكر رجال الأعمال أكثر من فكر وقدرات الموظفين الذين استأثروا بها. إن ما تم ليلة الجمعة الماضية بالقاهرة يدل على فقر شديد في الفكر الإبداعي لمن قاموا بإعداد وتنفيذ عملية نقل التمثال وافتقارهم إلى أبسط مهارات التسويق والإعلام الحديث. لقد كان يمكن حشد العالم كله ليترقب هذا الحدث الكبير الذي يندر تكراره من خلال خطة متكاملة على النحو التالي - على الأقل -:

1. إعداد حملة إعلامية عالمية للتعريف بالملك رمسيس الثاني ومميزات عصره ومنجزاته التاريخية، وقصة التمثال وتوضيح كيف استقر في مكانه من الميدان الشهير ثم دواعي نقله ومميزات المكان الجديد.
2. الاتفاق مع شركات السياحة العالمية وبالترتيب مع وزارة السياحة وأجهزتها ومن خلال المؤتمرات السياحية العالمية التي تشارك فيها لوضع حدث نقل التمثال في البرامج السياحية لمصر، والتنسيق مع شركة مصر للطيران وشركات الفنادق في مصر لتقديم أسعار مميزة وبرامج متكاملة لمن سيحضرون لمشاهدة هذا الحدث العالمي.
3. إسناد مهمة إخراج عملية نقل وتحريك التمثال إلى مبدعين لهم خبرة في تنسيق مثل تلك الاحتفاليات الكبرى – وهي حدث تاريخي لا يقل أهمية عن حفل الألفية الثالثة والذي أهدرت فيه وزارة الثقافة 30 مليون دولار حين استعانت بخبير فرنسي لإخراجه منذ سنوات قليلة، وكان الأجدر بها أن تطبق ذات المبدأ في الاستعانة بالخبرات المتخصصة ولكن من المصريين.
4. إعداد مواقع للمشاهدة عند نقطة البداية وفي نقاط ارتكاز محددة على مسار التمثال بحيث تتاح للراغبين من السائحين والمواطنين مشاهدة تفصيلية لموكب التمثال وما يصاحبه من عروض فنية.
5. إعداد عروض فنية تعرض الرقصات والفنون الفرعونية وتحكي مشاهد من عصر رمسيس الثاني والتعريف بزوجته الجميلة نفرتاري وتقديمها في مسارح تقام عند نقاط الارتكاز على مسار الموكب وتسمح للمشاهدين بسهرة فنية وثقافية دسمة.
6. بدء عملية التحريك بعرض فني متكامل بالصوت والضوء من موقع التمثال وقبل وضعه على الكاسحة يحكي فيها قصته ومشاهداته من موقعه عبر أكثر من خمسين عاماً ويبدي فيها توقعاته لمصر في الخمسين عاماً القادمة.

7. إعداد موكب مهيب لمئات من الشباب يرتدون الزى الفرعوني يصاحبون الملك في رحلته طول الطريق ويقدمون الأغاني والموسيقى.
8. بيع حق تسجيل ونقل موكب الملك إلى القنوات التليفزيونية العالمية وتحقيق مكاسب مالية هائلة، بدلاً من حصر حق النقل للتليفزيون الحكومي المصري والذي لا أجد مبرراً له ولا أستطيع تبين ما حققه من عائد!
9. إسناد مهمة النقل التليفزيوني إلى خبراء مدعومين بعلماء مصر الكبار في علوم المصريات والقادرين على إعداد مادة علمية دقيقة يعتمد عليها مقدمو العرض لجذب انتباه المشاهدين وكذا كافة المواد الفيلمية المساندة لملأ فترة مشاهدة امتدت ما يقرب من اثني عشرة ساعة.
10. إعداد ملايين الكتيبات بلغات مختلفة حول مصر الفرعونية وتاريخها وقصة الملك رمسيس الثاني ومواصفات التمثال وتفاصيل عملية النقل، وكذا إبداع ملايين النماذج المصغرة للتمثال وأشكال من التراث الفرعوني وتسويقها محلياً وعالمياً بمناسبة حدث النقل حيث يقبل الناس على شراءها كهدايا تذكارية.
11. إنتاج حدث النقل ذاته في شكل فيلم وثائقي وتسويقه على قرص مضغوط DVD لملايين الناس الذين لم تتح لهم فرصة مشاهدته سواء على الطبيعة أو من خلال البث التليفزيوني.

وثمة مشهد أخير أرجو تداركه، فقد مررت بموقع مشروع المتحف المصري الكبير والذي استقر به تمثال الملك مساء الجمعة الماضية وتحسرت على ما آل إليه هذا التمثال فقد وضع في منطقة جرداء ويقف وحيداً منبوذا كأنه ميت ودعه أهله وتركوه في مقبرته وانصرفوا كل لحاله. وكان الأجدر أن يتم إعداد هذا الموقع قبل وصول التمثال إليه ليكون مزاراً سياحياً طول فترة بقاءه هناك وتسلط عليه أضواء مدروسة ويتم عمل عرض للصوت والضوء – حتى أثناء عملية بناء المتحف الجديد-، وإن لم

يتم ذلك أخشى أن يكون مصير الملك هو ذاته مصير أبو العلا صاحب الكوبري الشهير الذي لا يعرف أحد مصيره!

وبالمناسبة، فقد بشرنا المسئولون في قطاع الآثار أنه سيتم نقل مراكب الشمس لتستقر بجوار الملك في مدفنه – آسف في متحفه – الجديد، وأرجو أن تتعلم وزارة الثقافة وأجهزتها من أخطاءها في حق الملك وتتداركها في عملية نقل المراكب.

2006

136. هل تملك مصر أكثر من تقديم مبادرة لوقف العدوان؟

كانت مصر – ولا تزال – تحت ضغوط هائلة تطالبها بفتح معبر رفح على الحدود مع غزة لتخفيف حدة الحصار الصهيوني على القطاع و لتمكين مواطني غزة من الحصول على متنفس يسمح لهم بتوفير بعض احتياجاتهم الضرورية، كما يتيح الفرص للحركة من وإلى غزة للحالات الإنسانية للمرضى الراغبين في العلاج بمصر أو للدارسين الراغبين في الالتحاق بجامعاتهم خارج غزة. ولكن السؤال المهم هو هل تملك مصر حرية القرار في هذا المجال منفردة؟

وكانت البداية . . . الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة

دعونا نعود إلى بدايات الموضوع في 2004 حين قرر مجرم الحرب شارون انسحاباً أحادياً يتم بمقتضاه سحب القوات الإسرائيلية والمستوطنين اليهود من غزة، فقد اتضح للحكومة الإسرائيلية في ذلك الحين مشكلة كيفية التحكم في الشريط الحدودي بين غزة ومصر وهي المنطقة المعروفة باسم ممر فيلادلفيا. فقد كانت إسرائيل طوال احتلالها الكامل لقطاع غزة مسيطرة على هذا الممر بغرض منع تهريب الأسلحة والذخائر إلى الفلسطينيين من سيناء المصرية، وكذلك للتحكم في حركة الدخول والخروج ومنع من تريد دخولهم إلى غزة أو اعتقال من تريد. ولكن مع مشروع الانسحاب من غزة ظهر رأي معارض لشارون بأن في هذا الانسحاب وترك السيطرة الإسرائيلية على ممر فيلادلفيا خطر كبير على إسرائيل. وفي ذات الوقت تم رفض اقتراح بإبقاء قوة إسرائيلية صغيرة لحراسة ذلك الممر حيث ستكون تلك القوة الصغيرة في خطر داهم. ومن هنا نشأت الفكرة الإسرائيلية بالاعتماد على مصر لتأمين تلك المنطقة الحدودية والقيام نيابة عنها بدور الحارس لمنع الأسلحة والإرهابيين والأشخاص غير المرغوب فيهم من التسلل من سيناء إلى غزة. وكانت الفكرة الإسرائيلية مستندة إلى تصور أن مصر هي الأخرى سوف يكون من صالحها

القيام بتلك الحراسة حتى تمنع الإسلاميين من حركة حماس من التواصل مع أبناء سيناء وتهديد الأمن المصري.

وكان شارون مقتنعاً في ذلك الوقت بأن حركة حماس لن تحاول الاستيلاء على السلطة في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منها، ففي مقال نشرته صحيفة نيويورك تيمس في الثاني من مارس 2004 عنوانه " إسرائيل قد تطلب من مصر مساعدتها في تأمين غزة بعد الانسحاب" جاء فيه على لسان مسئول إسرائيلي " أنه وفق أحسن التقديرات لخبرائنا وأجهزة الاستخبارات وغيرها، ليس هناك خطر أن حماس سوف تستولي على غزة، وحماس ليس لديها النية في تحمل مسئولية توفير الاحتياجات اليومية لحوالي مليونين من البشر في غزة".

الاتفاق المصري – الإسرائيلي في 2005

خلافاً لما يقال من أن موقف مصر من مسألة فتح معبر رفح تحكمه اتفاقية دولية أطرافها مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوربي، فإن أصل الموضوع يتمثل في اتفاقية ثنائية بين مصر وإسرائيل ، واتفاقية أخرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد نصت الاتفاقية المصرية الإسرائيلية على إيجاد قوة من حرس الحدود المصرية تتواجد على طول الحدود في منطقة رفح لتحل محل قوة الشرطة المصرية التي نصت عليها اتفاقية كامب دافيد في 1979 حيث ترى إسرائيل أن تلك القوة الشرطية لم تستطع أن تؤدي واجباتها على النحو المستهدف. وقد كان الهدف من تلك الاتفاقية تمكين إسرائيل من الانسحاب من ممر فيلادلفيا وهو منطقة عسكرية طولها ثلاثة عشر كيلومتراً موازية للحدود المصرية مع غزة. وسيكون تواجد تلك القوة من حرس الحدود في الجانب المصري من الحدود مع غزة لمنع التهريب إلى غزة. وتقع الاتفاقية - التي أبرمت في الأول من سبتمبر 2005 - في ثلاثة وثمانين مادة تصف المهمة المطلوبة من مصر، وتحدد عدد القوة المسموح بها من حرس

الحدود ونوع الأسلحة التي تستعملها وأعداد قطع الأسلحة وطبيعة البنية التحتية المسموح بها لعمل تلك القوة.

وقد كانت إسرائيل حريصة على التأكيد بأن الاتفاقية تأتي تماماً في نطاق اتفاقية السلام المعقودة مع مصر في 1979 ولا تمثل تعديلاً أو مراجعة أو تغيير في شروطها. وقد تم تعريف الاتفاقية في المادة الرابعة منها بأنها " ضوابط أمنية محددة المهمة من أجل تأكيد الترتيبات الأمنية المنصوص عنها في الملحق الأمني باتفاقية السلام". وقد حددت الاتفاقية الجديدة مع إسرائيل ألا يتجاوز عدد أفراد قوة حرس الحدود سبعمائة وخمسين فرداً، وحصرت أنواع وعدد الأسلحة المسموح لهم باستخدامها. كما سمحت الاتفاقية كذلك بوجود قوة جوية محدودة تستخدم طائرات الهليوكوبتر مما تستخدمه قوات الشرطة وقوة بحرية صغيرة، على أن يتم التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي قبل أن تقوم أي من القوتين بعملياتها. ونصت الاتفاقية على أن مجال الحركة للقوة البحرية المصرية سيكون المنطقة جنوب غزة، بينما تستمر إسرائيل في السيطرة على كامل ساحل قطاع غزة. وقد بينت الاتفاقية إن مسئولية مصر عن مراقبة الحدود ومنع تهريب الأسلحة وتسلل غير المرغوب فيهم إلى غزة هي واحدة من سلسلة من الإجراءات التي يجب على مصر اتخاذها لتحقيق أهداف الاتفاقية من دون تحديد ماهية تلك الإجراءات الإضافية. وقد أضيف إلى الاتفاقية ملحق بناء على طلب إسرائيل يمنع مصر من تزويد السلطة الفلسطينية بالأسلحة من دون الحصول على موافقة إسرائيل!

وقد تم إنشاء آلية للتنسيق بين مصر وإسرائيل في خصوص تنفيذ الاتفاقية الثنائية تعمل على مدار الساعة، كما تم الاتفاق على جدول للاجتماعات الدورية بين ممثلي الطرفين على مستويات مختلفة، كما تم الاتفاق على آليات لعقد اجتماعات طارئة حسب مقتضى الحال. واتفق الطرفان على أن يتم مراقبة تنفيذ الاتفاقية بواسطة قوة المراقبين الدوليين الموجودة في المنطقة والتي تتكون من 2000 فرد ينتمون

إلى عشر دول وتتولى الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها منذ 1981 بغرض مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وتشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تحمل نفقاتها.

وفي العاشر من سبتمبر 2005 بدأت مصر تنفيذ التزاماتها حسب الاتفاقية، وأتمت إسرائيل انسحابها يوم 12 سبتمبر والذي تبعه حالة من الفوضى والارتباك حيث نجح آلاف الفلسطينيين في اجتياز الحدود مع مصر في الاتجاهين. ويقول ميشيل هرتزوج - المساعد السابق لوزير الدفاع الإسرائيلي والذي شارك في المفاوضات الخاصة بتلك الاتفاقية – أن اتفاقية سبتمبر 2005 " كانت تعبيراً عن مصلحة مصرية إسرائيلية مشتركة لمنع التسلح والتطرف في غزة بعد انسحاب إسرائيل منها، وأن الاعتبار الأساسي الذي جعل فكرة الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة ينتصر على معارضي الفكرة هو أن إسرائيل سوف تتحلل من مسئوليتها عن حدود غزة، وأن مصر بدت البديل الأفضل لما تملكه من أدوات لمنع التهريب من المنبع". أي أن إسرائيل أرادت أن تتولى مصر حماية ممر فيلادلفيا نيابة عنها وتحقيقاً لمصالح إسرائيلية في المقام الأول.

وماذا عن معبر رفح؟

وفق الاتفاقية الثنائية المشار إليها، فقد تم إغلاق معبر رفح لمدة ستة أشهر بحجة إعادة تشييده، وتم تحويل حركة عبور الأفراد والبضائع إلى المعابر الخاضعة لسيطرة إسرائيل جنوب ممر فيلادلفيا بما فيها معبر جديد كان تحت الإنشاء حينئذ عند "كرم شالوم". وقد أوضحت إسرائيل أنها على استعداد للنظر في استخدام معبر رفح بعد إعادة تشييده لعبور الأفراد والبضائع في الاتجاهين بشرط وجود مراقبين دوليين على الأرض واستخدام كاميرات رقابة إلكترونية تتحكم فيها إسرائيل من بعد، مع وضع ضوابط وقواعد لتفتيش الأفراد والبضائع والتحكم في مرورها بما يمنع تهريب

الأسلحة والأفراد غير المرغوبين، كما تتمكن إسرائيل بمقتضاها من اعتقال من تريد منهم.

من جانب آخر، وفي 15 نوفمبر 2005 وقعت إسرائيل اتفاقاً مع السلطة الفلسطينية تتولى بمقتضاه الأخيرة تشغيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني، على أن يشارك طرف ثالث في مراقبة التشغيل، وتنفيذاً لهذا الاتفاق وافق الاتحاد الأوروبي على تشكيل فرقة من المراقبين لمراقبة ومراجعة وتقييم أداء السلطة الفلسطينية في تنفيذها لاتفاقها مع إسرائيل.

مؤشرات لها دلالة!

في الخامس من ديسمبر 2004 تم الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام بزعم أنه قد أمضى ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليه بها ولحسن السير والسلوك، بينما يرى الكثيرون أن هذا الإفراج هو جزء من صفقة مبادلة مع الطلاب المصريين الست الذين كانت إسرائيل قد اعتقلتهم في أكتوبر من نفس العام بزعم أنهم تسللوا بطريقة غير شرعية عبر الحدود مع غزة واتهمتهم بأنهم كانوا يخططون لهجمات ضد أهداف إسرائيلية.

وبعد هذا الإفراج بأيام قليلة كان أولمرت وزير التجارة الإسرائيلي في ذلك الوقت ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة المصري يوقعان اتفاقية " الكويز" الشهيرة والتي تسمح بتصدير المنتجات المصرية من الملابس الجاهزة - المصنعة في مناطق صناعية محددة بمصر - إلى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية بشرط أن يدخل في تصنيعها مكوّنات إسرائيلية لا تقل عن 11.7%. وقد وصف روبرت زوليك الممثل التجاري الأمريكي تلك الاتفاقية بأنها أهم اتفاق اقتصادي بين مصر وإسرائيل خلال عقدين من الزمان، وللعلم لم تعرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب للموافقة عليها بحجة أنها ليست اتفاقية واجبة العرض على المجلس ولكنها مجرد بروتوكول تجاري!

وكان كثيرون من المراقبين يتصورون أن مصر قد وجدت في خطة شارون للانسحاب الأحادي من غزة وفي اتفاقية معبر رفح فرصة سانحة لاستعادة دورها في تنشيط عملية السلام! ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد فازت حماس في الانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من يناير 2006 ، وبعدها بأربعة أيام فقط تعلن حكومات الغرب قطع معوناتها عن الفلسطينيين، وفي يوم الثلاثين من يناير تعلن الرباعية [الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا] ضرورة أن تلزم أي حكومة فلسطينية بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول كافة الاتفاقات والالتزامات السابق التوصل إليها معها. وتتوالى مشاهد الحصار والتضييق والمقاطعة من جانب حكومات الغرب الديمقراطية ومعهم حكومات عربية كثيرة رفضت التعامل مع حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً. ووجدت حماس نفسها محاصرة من كل جانب. وفي الثامن والعشرين من يونيو 2006 تشن إسرائيل عدواناً شاملاً أطلقت عليه عملية "أمطار الصيف" بغرض تحرير الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط، ويترتب على العدوان مقتل مئات من الفلسطينيين. وفي اليوم التالي تعتقل إسرائيل 64 من كبار قيادي حماس منهم ثمانية وزراء وأكثر من عشرين عضواً في المجلس التشريعي، وتتصاعد الأزمة بين حماس وفتح على خلفية رفض حماس الاعتراف بإسرائيل. وفي الثالث عشر من يونيو 2007 تسيطر حماس على قطاع غزة، وينعقد في شرم الشيخ يوم الخامس والعشرين من نفس الشهر مؤتمر ضم مصر والأردن والفلسطينيين يعلن فيه تأييد ومساندة محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وتدعو مصر كلاً من حماس والسلطة الفلسطينية لنبذ الخلافات والتوحد مرة أخرى. ومنذ تلك اللحظة بدأت إسرائيل في تشديد حصار قاتل على غزة، وامتنعت مصرفي أغلب الأحيان عن فتح معبر رفح تنفيذاً لاتفاقها المبرم مع إسرائيل في سبتمبر 2005!

وبرغم أن البرلمان الأوروبي أصدر قراراً في الواحد والعشرين من فبراير 2008 يدعو فيه إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة ووقف العدوان المتكرر على أهلها وإعادة فتح جميع المعابر وتسهيل الحركة من وإلى غزة، إلا أن مصر لم تستطع الإفلات من قيد اتفاقية 2005! ونعتقد أن الطريق أمام دور مؤثر لمصر في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة يتطلب أن تتحرر أولاً من هذه الاتفاقية، كما يتطلب إلغاء اتفاقية الكويز، ووقف تصدير البترول والغاز إلى إسرائيل، ووقف كافة أشكال التطبيع الاقتصادي والثقافي مع الكيان الصهيوني، ومنع السائحين الصهاينة من دخول سيناء. وكذا يمكن لمصر سحب سفيرها من تل أبيب وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. إن تلك الإجراءات ليست فقط مساندة لأهل غزة ومشاركة في دفع العدوان عنهم، وإنما هي في الأساس دفاع عن أمن مصر القومي وإعادة الأمور إلى نصابها في ترتيب العلاقات مع الكيان الصهيوني المعتدي.

إن على مصر التوقف عن القيام بدور الوسيط بين الفلسطينيين وإسرائيل، والعودة لأخذ زمام المبادرة كطرف فاعل وأصيل في الصراع العربي الإسرائيلي دفاعاً عن أمنها القومي.

2009

137. إعادة إعمار غزة . وسلبيات التجربة في العراق وأفغانستان !

استكمالاً لحديث الأسبوع الماضي، أوضحت نتائج مؤتمر شرم الشيخ للمانحين أن عمليات إعادة إعمار غزة سوف تتم من خلال ترتيبات تضعها الدول الغربية المانحة والمنظمات الدولية وحلف الناتو، ولن يكون للمانحين العرب أو للفلسطينيين دور فيها. ويهدد هذا الوضع المحتمل بتكرار سلبيات التجربة العراقية في إعادة الإعمار التي قادتها وموّلت جانبا منها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما أصاب مشروعات إعادة البناء في أفغانستان من سلبيات.

إذ بعد أن أطمأنت أمريكا وحلفاؤها إلى إنجاز التدمير الكامل للعراق مادياً ومعنوياً بعد غزو 2003 وما تلاه من عمليات المقاومة العراقية ، بدأ الحديث عن إعادة الإعمار الذي كان مجالاً لسلب أموال البترول العراقي وإهدارها من دون تحقيق نتائج لها قيمة، وشابت عملياته كثير من صور الفساد والانحراف. وكما يؤكد تقرير "مكتب المحاسبية الحكومي " GAO الأمريكي والصادر في يناير 2008 أن الحكومة الأمريكية قدمت ما يزيد عن أربعين مليار دولار منذ 2003 لإعادة الإعمار، فضلاً عن مساهمة الحكومة العراقية بما يقرب من 24 مليار دولار، ولكن ما تحقق عن هذه المليارات من الدولارات هو محل شك.

وكما يجري الآن فيما يسمى التحالف الدولي لإعادة إعمار غزة، فقد جرى مثيله بالنسبة للعراق حين عقد مؤتمر مدريد يومي 23 و24 أكتوبر 2003 بحضور ممثلين لأكثر من خمسة وعشرين دولة، وتم تجميع تبرعاتهم لإعادة إعمار العراق ووضعت تحت تصرف الأمم المتحدة والبنك الدولي ليتوليا عمليات الصرف. وبرغم بعض النجاح الذي حققته الإدارة الدولية لعمليات إعادة الإعمار، إلا أن مشاكل كثيرة واجهتها منها الفساد الواسع النطاق، ونقص التمويل عن الوفاء بمتطلبات الإعمار، وقصور التنسيق بين مختلف الجهات والمنظمات الدولية من جهة، وبينها وبين الجهات المحلية المشاركة في جهود الإعمار من جهة أخرى. لقد بدأت عملية إعمار

العراق تحت سيطرة سلطة التحالف المؤقتة ، ثم انتقلت إلى الحكومة العراقية بعد 28 يونيو 2004. وقد توزعت مسئولية إدارة الأموال المخصصة لإعمار العراق بين الحكومة العراقية [المقابل لها سيكون السلطة الفلسطينية في حالة غزة]، ومئات المقاولين ومقاولي الباطن التي فشلت الإدارة الأمريكية في حصر أعدادهم وبناء قاعدة معلومات عنهم.

وقد أوضحت هيئة الإذاعة البريطانية BBC عبر إذاعة راديو 4 يوم أول فبراير 2005 أن ما يقرب من 9 مليار دولار من أصل 20 مليار دولار تمثل حصيلة إيرادات البترول العراقي في تلك السنة قد فقدت ولم يتمكن مراجعو الحسابات أن يجدوا كيف وأين أنفقت. واتجهت الشبهات إلى سلطة التحالف المؤقتة CPA التي لم تحسن إدارة تلك الأموال وشاب الفساد عملياتها. كما جاء في التقرير أن الشركات الأمريكية اعتادت تكوين شركات وهمية وإصدار فواتير مزورة بمطالبات مالية باهظة يتم الحصول عليها من أموال إعادة الإعمار من دون وجه حق، وفي المقابل كان بعض المسئولين في سلطة التحالف يحصلون على رشاوى وصلت إلى مئات آلاف الدولارات نقداً. وجاء في الخبر أن المقاولين كانوا يدفعون الرشاوى لأعضاء سلطة التحالف المؤقتة ويحصلون في المقابل على قيمة عقود لمشروعات وهمية لم تنفذ.

ومن أهم صور الفساد في مشروعات إعادة إعمار العراق تلك العقود الهائلة التي حصلت عليها بالأمر المباشر شركات المقاولات الأمريكية الكبرى مثل هاليبرتون التي حصلت بالأمر المباشر على عقد قيمته 1.2 مليار دولار لإعادة تأهيل آبار البترول في جنوب العراق. وقد أثبت مراجعو الحسابات في البنتاجون أن هاليبرتون قد حصلت على ما يزيد عن 263 مليون دولار من دون وجه حق ،وأوضح تقرير "مكتب المحاسبية الحكومي " الأمريكي أن هاليبرتون قد ارتكبت كثيراً من المخالفات من بينها المحاسبة على أتعاب مبالغ فيها عمداً ولا تتفق مع ما تم من أعمال، والمبالغة في تقدير نفقات عمليات إعادة تشغيل آبار البترول العراقي في جنوب العراق كما

شاب عملياتها نقص في التقارير الخاصة بمتابعة نفقات العمليات والتأخير عن المواعيد المحددة للإنجاز والامتناع عن التعاون مع المراجعين من مكتب المحاسبية الحكومي. ويعتقد مسئولون في " مكتب المحاسبية الحكومي" الأمريكي أن تكلفة إعادة إعمار العراق كانت ستنخفض بنسبة هائلة لو أسندت عقود المشروعات إلى شركات عراقية بدلاً عن الشركات الأمريكية!

وفي تقرير حديث أذاعته قناة CBS الأمريكية يوم 13 مارس الحالي أوضحت أن الفساد والفاقد والجشع، فضلاً عن سوء التخطيط وضعف الرقابة كلها عوامل ساهمت في سوء إدارة أموال دافعي الضرائب الأمريكيين التي بلغت أكثر من 100 مليار دولار منذ 2003 لدعم عملياتها في العراق وأفغانستان. وتقول القناة أن هناك154 تحقيقاً يجري في اتهامات بالرشوة وتضارب المصالح، وتوريد منتجات غير صالحة، وتزوير في عطاءات المقاولين . وقد عقدت "لجنة مراجعة العقود في فترة الحرب" بالكونجرس الأمريكي أول اجتماع لها أمس الاثنين للاستماع إلى نتائج التحقيقات التي استمرت عاماً كاملاً حول حالات السرقة والفساد والتزوير في عمليات إعادة إعمار العراق! ويقول معلق القناة أن الولايات المتحدة حين غزت العراق في 2003 كانت تستهدف إنهاء الحرب في ستة أشهر، وها هي تستمر ستة أعوام بلا نهاية واضحة. وكان تقدير حكومة بوش أن إعادة إعمار العراق سوف يتكلف 2 مليار دولار، وها هي الفاتورة تصل إلى 51 مليار دولار من دون تحقيق الغاية المرجوة!

وكانت قناة CBS قد أذاعت تقريراً ليلة الثاني من فبراير الماضي خلاصته أن ما حدث – وما يزال يحدث – من فساد وتبديد في عمليات إعادة إعمار العراق وهو ما يمثل كابوساً مزعجاً للإدارة الأمريكية، يكاد يتكرر تماماً في مشروعات إعادة بناء أفغانستان. وتحذر القناة في تقريرها ، أنه إن لم يتم التغلب على الإجراءات البيروقراطية في إدارة مشروعات الإعمار، فإن عشرات المليارات من دولارات دافعي الضرائب الأمريكيين سوف يستمر إهدارها في أفغانستان. وكانت الحكومة الأمريكية قد خصصت ما يقرب

من 30 مليار دولار لإعادة البناء في أفغانستان، إلا أنه وبرغم الدروس القاسية في التجربة العراقية، فإن ذات الأخطاء تتكرر مرة أخرى هنا في كابول.

ويركز تقرير CBS نقلاً عن جنجر كروز مسئول متابعة إعمار العراق في الحكومة الأمريكية أن أسباب الفساد وإهدار الأموال تعود في الأساس إلى تعقد الإجراءات البيروقراطية وطول إجراءات التعاقد مع المقاولين، وضعف التعاون بين الإدارات الفدرالية المختلفة ذات الصلة بمشروعات الإعمار، وذلك كله فضلاً عن ضعف آليات المتابعة والإشراف على تنفيذ المشروعات ونقص كفاءة فرق الفنيين الذين يتولون استلام المشروعات من المقاولين.

والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة، هل ستتكرر سلبيات التجربتين العراقية والأفغانية في حالة غزة - برغم وجود حكومة في كل منهما - ؟ وهل لا تزال الدول العربية المانحة على استعداد للمغامرة بما يقرب من ملياري دولار من أموال شعوبها لتكون غنيمة سهلة لمحترفي إعادة الإعمار الأمريكيين وأمثالهم، من دون أي ضمان لكيفية استخدامها لصالح أهل غزة ؟

2009

138. هل مصر اليوم في عيـــــد ؟

تتردد في مسامعي أغنية شادية " مصر اليوم في عيد" والتي تطلقها إذاعات المحروسة ليل نهار هذه الأيام بدعوى أننا نحتفل بأعياد سيناء. وأسأل نفسي هل فعلاً مصر اليوم في عيد؟ ولا أجدني في حاجة إلى تفكير طويل كي أصل إلى الإجابة التي قد لا يختلف عليها المصريون الآن: لا مصر ليست اليوم في عيد، بل هي في مأتم مستمر ومتصل لا ندري متى ينتهي. دعوني أبرز لكم بعض مظاهر المأتم الوطني في مصر المحروسة التي يحكمها الحزب الوطني الديمقراطي منذ ثلاثين عاماً متصلة منها ستة وعشرون برئاسة نفس الرئيس: فمن ناحية نجد بدو سيناء يحتفلون بعيدهم بالتظاهر والتجمع عند الأسلاك الشائكة على الحدود مع إسرائيل محتجين على قتل الشرطة المصرية لاثنين منهم وتعاملها الفظ معهم وكأنهم ليسوا مصريين لهم نفس الحقوق كما لغيرهم من إخوانهم أبناء المحروسة. وفي نفس الوقت لا تزال سيناء خالية من القوات المسلحة المصرية بفضل اتفاقية كامب دافيد، بينما على الجانب الآخر من الحدود تقف القوات الإسرائيلية مدججة بالسلاح وفي بعض الأحيان يحلوا لها أن تتسلى بقتل جنود الشرطة المصريين وهم على أرض مصر.

وعلى الساحة الاقتصادية نرى عمال المحروسة في شركات قطاع الأعمال العام الصناعية يضربون ويعتصمون احتجاجاً على بيع شركاتهم لمستثمرين الذين لا يراعون شروط وقواعد الخصخصة ويلجئون إلى بيع أراضي المصانع - التي اشتروها بأقل من قيمتها الحقيقية في بعض الأحيان- ويشردون العمال ويتوقفون عن صرف مستحقاتهم بزعم أنهم يخسرون. وكذا نجد العمال في شركات القطاع الخاص يتجمهرون ويعتصمون ويضربون عن الطعام مطالبين بحقوقهم ومستحقاتهم، بينما حكومة المحروسة تحتفل بعيد العمال!

وفي الوقت الذي يقدم فيه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات تقريره إلى مجلس الشعب موضحاً مدى التردي في الأداء الحكومي وتضخم الدين الخارجي وزيادة عجز

الموازنة وعدم الالتزام بالقواعد المالية السليمة، نجد وزير المالية يرد بقوله أنه ليس " مغسل وضامن جنة"!!!

وفي الجانب التشريعي تتفوق الحكومة وتضرب الأرقام القياسية في سرعة إعداد ومناقشة وإقرار التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها، وتعديل وإقرار قانوني المحاكم العسكرية والسلطة القضائية وترفع سن تقاعد القضاة إلى سبعين عاماً غير عابئة بمعارضة غالبية القضاة ورفضهم لهذا التمديد. كما يجري العمل على قدم وساق في مطبخ التشريعات بالحزب الوطني الديمقراطي للانتهاء من قانون الإرهاب تنفيذاً للمادة 179 من الدستور بعد التعديل، وتجهيز قانون مباشرة الحقوق السياسية استعداداً لتطبيقه على انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وتحقيق ما تريده الدولة من استبعاد كافة القوى السياسية خارج الحزب الحاكم.

ويناقش مجلس الشعب استجوابان قدمهما نائبان من المستقلين حول الفساد وتغوّل المقربين من السلطة في الحصول على منافع غير عادية، ويكون الانتقال إلى جدول الأعمال هو الحل كالعادة. وبدلاً من أن يحشد النائبان جهودهما لدعم دورهما الرقابي والدفاع عن مصالح الشعب الذي وثق بهما وأعطاهما أصواته التي جاءت بهما إلى المجلس، نراهما يتصارعان وتنشب بينهما معركة كلامية يتبادلان فيها الاتهامات الماسة بالشرف والأمانة، ثم تنتقل المعركة إلى إحدى الفضائيات ليشهد العالم كله صورة دامية لما وصلت إليه أحوال المحروسة إذ تنهار صورة النائبين اللذين كانا موضع الأمل لأداء برلماني متميز يرعى مصلحة الوطن ويدافع عن حقوقه وثرواته المنهوبة، فإذا كل منهما يسلخ الآخر بكلمات حداد ويرميه بأشنع التهم، فواحد يتهم صاحبه بأنه نجح في تكوين ثروة طائلة بطرق غير مشروعة وباستغلال النفوذ والتعامل مع إسرائيل. والثاني يتهم صاحبنا الأول بأنه يدعي البطولة بمهاجمة الحكومة بينما هو يقبل إعلانات بمبالغ هائلة من أعوان الحكومة وصنائعها المتعاملين مع إسرائيل، وأنه يتلقى الأموال من دول وحكومات عربية يسخر نفسه

لخدمتها، وأنه على علاقات بأجهزة الأمن سراً مع إدعاء كونه معارضاً للحكومة. وبين الاتهامات المتبادلة تهدر المصالح الوطنية والقيم والاعتبارات ومواثيق الشرف المهنية، وتحزن مصر المحروسة على ما آل إليه حال أبنائها.

وفي ذات الوقت تشهد أروقة مجلس الشعب مأساة تداول قرص مدمج يعرض صوراً لأحد نواب الحزب الوطني في أماكن وأوضاع لا تتناسب وكرامة المجلس، ويطالب عدد من النواب بإحالة هذا النائب إلى لجنة القيم، ثم ينتهي الأمر بالصلح بينه وبين النائب الآخر مروّج القرص المدمج ويسحب طلب الإحالة إلى لجنة القيم، وتبحث المحروسة عن شعاع أمل في اقتراب يوم عيد بينما هي تجتر أحزانها على ألف ومائة من أبنائها طوتهم مياه البحر الأحمر في كارثة غرق العبارة الشهيرة منذ أكثر من عام ومجلس الشعب الموقر لم يعلن بعد نتيجة التحقيق الذي باشرته لجنة تقصي حقائق برئاسة رئيس لجنة النقل به، وصاحب العبارة وابنه في لندن يمرحون.

أما على الصعيد الأمني فكل يوم يحمل معه أنباء القبض على ابن مصري يتجسس على بلده لحساب إسرائيل، كما تتوالى أنباء اعتقال العشرات من المصريين بتهمة الانضمام إلى جماعة محظورة يمثلها في مجلس الشعب علانية ثمانية وثمانون نائباً اعتقل منهم اثنان مؤخراً بالمنوفية!

وعلى صعيد السياسة الخارجية يحق للمحروسة أن تفرح إذ ترى الدولة المصرية تستقبل وترعى مؤتمراً ينعقد في شرم الشيخ لمناقشة أوضاع العراق تلبية لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية راعية الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير والدولة صانعة المأساة العراقية والمتسببة في كل ما أصاب - ولا يزال يصيب - الشعب العراقي من أهوال! وبينما يصر الكونجرس الأمريكي على ضرورة التزام الإدارة الأمريكية بجدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق كشرط لإقرار الاعتمادات المالية التي يطلبها البيت الأبيض لتمويل تلك القوات، نرى الخطاب الرسمي المصري - وللحق الخطاب الرسمي لدول القمة العربية صاحبة مبادرة

السلام التي ترفضها إسرائيل بإباء وشمم - يعارض الانسحاب الأمريكي من العراق! ولا شك أن من حق مصر أن تكون اليوم في عيد وهي ترى نفسها تتراجع في تأثيرها الإقليمي، فالقمة العربية انعقدت في الرياض بدلاً من شرم الشيخ، و مؤتمر بحث مشكلة دارفور ينعقد في طرابلس بليبيا بدلاً من القاهرة، والدور المصري في لبنان لا يكاد أحد يلمح له أثراً، كما لا تشارك مصر في الاحتفال بتنصيب رئيس جمهورية موريتانيا المنتخب ديمقراطياً!

وبعد، أعيد طرح السؤال مرة أخرى، هل حقاً مصر اليوم في عيد؟ وإذا لم يكن اليوم عيد فمتى يأتي العيد؟؟؟

2007

139. هل نحن في حاجة إلى حوار وطني؟

حينما تتأزم الأوضاع في الوطن، ويبدو أن السياسات والإجراءات التي تنتهجها الحكومة تعبيراً عن توجهات الحزب الحاكم لم تحقق النتائج المرجوة، يصبح من الضروري البحث عن بدائل لتلك السياسات والإجراءات، ومنثم يصبح محتماً الاستماع إلى وجهات النظر الأخرى والتوجهات الفكرية المختلفة لجماعات المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية المختلفة.

ولكي يكون الحوار الوطني المستهدف فعالاً ومنتجاً ينبغي أن يتم بدون أي شروط مسبقة أو حدود أو قيود إلا حد وحيد وقيد أساس وهو الالتزام الكامل بالمصلحة الوطنية والخلي عن المواقف والمصالح الحزبية أو الفئوية الضيقة. إن شرط نجاح أي حوار أن يقبل المتحاورون – ومنذ البداية – بما يتم الاتفاق عليه حتى ولو كان ذلك يخالف آراءهم وتوجهاتهم الفكرية والمصلحية. وإلا فما جدوى الحوار إذا تمسك كل طرف فيه بمواقفه وتوجهاته الفكرية؟

شرط ضروري آخر لنجاح الحوار ألا يتم في الغرف المغلقة بين ممثلي النخب المختلفة، بل ينبغي أن يتم في علانية وشفافية وأن يشارك فيه كل من يشاء من أفراد الشعب بوسائل المشاركة المختلفة – بالاتصال هاتفياً بأمانة الحوار الوطني، بإرسال رسائل نصية على الهاتف المحمول، بإرسال رسائل على البريد الإلكتروني، بالكتابة والتعبير في وسائل الاتصالات العامة من صحف وقنوات تليفزيونية وغيرها. إن الساحة يجب أن تتسع لقبول مشاركات كل من لديه رأي أو فكرة، وتصبح مهمة أمانة الحوار الوطني رئيسية في تلقي تلك الأفكار والمقترحات وآراء وتنسيقها وعرضها على المتحاورين كي تكون أمامهم رؤية واضحة لتوجهات الرأي العام.

كذلك يمكن تنظيم سلسلة من استطلاعات الرأي العام تقوم بها مراكز جامعية ومهنية متخصصة، وتطرح نتائجها على أوسع نطاق جماهيري، كما توضع أمام المتحاورين.

وليس من شك أن مشاركة الحكومة والحزب الحاكم هو نقطة ارتكاز ضرورية لا يصلح الحوار من دونها. إن الحزب الحاكم وحكومته يجب عليهما المشاركة الجادة والموضوعية لشرح وتوضيح ما يقومان به وما يتجهان إليه، وفي ذات الوقت الاستماع إلى الآراء المخالفة والاقتراحات المضادة، بحثاً عن الوصول إلى أرضية مشتركة. ولعل الشرط الأساس في فعالية وجدية جدية مشاركة الحزب الحاكم في الحوار أن يتخلص من الاقتناع بأنه القوة السياسية الوحيدة والدائمة في مصر، وأن تداول السلطة مبدأ مقبول وضروري لمصلحة مصر أولا وأخيرا.

وسوف يساعد على إقامة الحوار ونجاحه اهتمام الرأي العام به ومشاركة كافة القوى السياسية والمجتمعية في الدعوة إليه والمطالبة به حتى ينعقد.

2008

140. وارتفع نداء التغيير . . . . . فهل من مستمع ؟

تموج الساحة السياسية في مصر هذه الأيام بآراء وأفكار ومواقف تصب جميعها في اتجاه ضرورة التغيير الديمقراطي والتحول نحو نظام الجمهورية البرلمانية من أجل تقليص السلطات غير المحدودة لرئيس الجمهورية في النظام الحالي وإعادة التوازن بين السلطات، وما يؤدي إليه ذلك من تأكيد احترام حقوق المصريين في المشاركة الإيجابية في تقرير شئون حياتهم وفتح أبواب الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يحقق مصالح الناس ويحمي حقوقهم ويقيم العدل ويؤكد سيادة القانون.

وقد كان حزب الوفد في طليعة المطالبين بتعديلات دستورية تفتح المجال بلا قيود أمام جميع المصريين للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وإلغاء القيود التي تفرضها المادة 76 من الدستور والتي تجعل الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية حكراً على من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. كما طالب حزب الوفد بتحديد مدة رئاسة الجمهورية في مدتين اثنتين فقط. وتوّج الوفد مطالبه بطرح التحول نحو الجمهورية البرلمانية. وقد أوضح الوفد في بيانه إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 أنه لم يعد مقبولاً وضع مصير الأمة في يد شخص واحد، وأن من يأتي بعد الرئيس مبارك لن يتمتع بنفس سلطاته. كما أكد ضرورة التحول إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بحيث يكون الرئيس في موقع الضامن لسلامة الوطن وأن يكون مجلس الوزراء هو المسئول عن وضع السياسات وتنفيذها.

وقد شهدت الساحة السياسية في مصر ومنذ أعلن الوفد بيانه المشار إليه حركة غير مسبوقة حين بدأت شخصيات مصرية رفيعة المستوى تلقي بثقلها وراء قضية إعادة بناء نظام الحكم على أسس ديمقراطية تضمن مستقبلاً أفضل للوطن وتخرجه من عثراته الحالية التي نشأت وتفاقمت نتيجة سياسات الحزب الحاكم على مدى ثلاثين عاماً تدهورت خلالها أحوال البلاد والعباد في كافة مجالات الحياة. فقد طرح

الدكتور محمد البرادعي نفسه كمرشح محتمل في انتخابات رئيس الجمهورية القادمة عام 2011 وحدد لذلك شروطاً تبلورت في إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة تنظم العملية الانتخابية، والإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات، ووجود مراقبين دوليين من الأمم المتحدة، وفتح باب الترشيح أمام جميع المصريين وتنقية الجداول الانتخابية. وأفاض دكتور البرادعي في لقاءات تليفزيونية مع قناة CNN وفي حوارات صحفية في توضيح رؤيته عن تردي الأوضاع العامة في مصر وضرورة العمل على الانتقال إلى دستور جديد يحد من سلطات رئيس الجمهورية التي وصفها بأنها " طاغية على كل السلطات" منديداً باستلاب حق المستقلين في دخول الانتخابات الرئاسية. وركز البرادعي على ضرورة ألا تزيد مدة الرئيس عن فترتين، وأشار إلى غياب القيم وتشرذم المجتمع مؤكداً بشكل قاطع أن " الشعب المصري يستحق أفضل مما يعيشه". وفي رأي أن كل ما ينادي به دكتور البرادعي يتفق تماماً مع نداء حزب الوفد إلى التحول نحو جمهورية برلمانية وما يدعو إليه من تعديلات دستورية عاجلة تمهيداً لتنقية الانتخابات الرئاسية القادمة من شوائب المادة 76 على سبيل التحديد.

وشارك الطبيب والعالم الكبير دكتور محمد غنيم في رفع نداء التغيير منتقداً بشدة ما آلت إليه أحوال الوطن، وقدم رؤيته والتي أطلق عليها " مصر 2025 ..رؤية لمستقبل ووطن أفضل". ولم تختلف رؤية دكتور محمد غنيم عما دعا إليه حزب الوفد، فقد تبلورت في ست نقاط محورية هي حتمية التغيير الدستوري وقيام دولة مدنية تضمن حقوق المواطنة والحريات والتعددية وتداول السلطة، سيادة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، إقامة دولة العدالة الاجتماعية التي تعمل علي تحجيم التفاوت الطبقي وتضمن حقوق المواطنين في مجالات التعليم والصحة والتأمين ضد البطالة وتوفير المعاش الإنساني عند السن القانونية، أن يكون التعليم له الأولوية الأولي كمشروع قومي، تغيير الخطاب السياسي الاسترضائي (الشعبوي) والخطاب الديني المغلق، ثم حتمية التوسع الأفقي في

الزراعة وطرح الحلول العلمية لمجابهة مشكلة الفقر المائي المتوقع. ويطرح دكتور غنيم آراءه مشدداً على أهمية تخليص الدستور الحالي من سلبياته ويؤكد على أهمية أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابًا حرًا ومباشرًا ومن قبل الشعب مع ضرورة وجود نائب لرئيس الجمهورية ينتخب مع رئيس الجمهورية في بطاقة واحدة... علي أن يتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية فور توليه السلطة، والنص علي إمكان محاسبة رئيس الجمهورية ونائبه أمام مجلس الشعب.

ثم كان حوار أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى منذ أيام مؤكداً وقوفه في ذات الصف مع كل المنادين بأن تغييراً جذرياً في أوضاع الوطن أصبح أمراً محتماً. فالرجل أعلنها صريحة أن الطريق إلى الرئاسة مغلق "فالمادة 76 مقيدة للغاية أمام من يريد الترشح" و" المادة 77 ضد سنة الحياة فمن المعقول جداً أن يكون هناك إطار زمني لمنصب رئيس الدولة". ويؤكد عمرو موسى أنه مع الإشراف القضائي على الانتخابات في أوسع صورة ممكنة، وهو لا يرى عيباً أو نقيصة في الرقابة الدولية. ويوضح عمرو موسى أن "المجتمع المصري في حالة اضطراب كبير" فالتعليم في مصر لم ينصلح حاله، والبحث العلمي تراجع نشاطه وإسهامه في رفاهة المجتمع، والرعاية الصحية تحتاج إلى إعادة نظر. ويتحسر عمرو موسى على حال القرية المصرية التي كانت يوماً ما مكاناً جميلاً ثم أصبحت الآن مكدسة بلا تخطيط " وما تعرفش فين بدايتها وفين نهايتها". ويحدد عمرو موسى السبب الرئيس لتردي الأحوال العامة في أن الحكومة لا تخضع للمساءلة البرلمانية الكاملة، وأن هذا الحال لن ينصلح إلا بالمشاركة وتلك لن تتحقق إلا بالديمقراطية!

وقد سبق إلى تحليل الحالة المصرية المتردية كثير من المفكرين والسياسيين والإعلاميين والمثقفين المهمومين بحاضر مصر ومستقبلها وكان منهم الكاتب محمد حسنين هيكل، والمستشار طارق البشري والدكتور يحي الجمل ونخبة من

أبناء مصر بلغ عددهم ما يقرب من المائة أبدعوا " وثيقة مستقبل مصر" وشرحوا فيها رؤية واضحة للتطوير الديمقراطي. واتفق الجميع على أمرين محوريين وإن كانت هناك بلا شك اختلافات في الرؤى، فقد اتفقوا على أن الحالة المصرية الراهنة لا يمكن لها أن تستمر، وأن سبب تردي الوضع العام في مصر هو غياب الديمقراطية وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية من دون أن يوجد نص دستوري يجعله خاضعاً للمساءلة. وإن تباينت أفكار الإصلاح والتطوير، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة إحداث تغيير جذري في نظام الحكم بالتحول إلى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية التي يكون رئيس الجمهورية فيها حكماً بين السلطات بينما تكون السلطة التنفيذية مسئولية مجلس الوزراء ورئيسه المنتخب والخاضع للمساءلة البرلمانية.

ورغم ارتفاع النداء بالتغيير الدستوري والإصلاح السياسي، إلا أن الحزب الحاكم وأركان الحكم يتبعون إستراتيجية واضحة تقوم على التجاهل والتغافل عن تلك الأصوات المعارضة، ويلتزمون الصمت في مواجهة كل ما يطرح على الساحة من رؤى وتوجهات للإصلاح، ويمعنون في السير قدماً لتكريس سيطرتهم على الحكم من دون أي بادرة توحي بإمكان قبولهم بشكل من أشكال تداول السلطة. فالاستعدادات للانتخابات التشريعية تجري على قدم وساق في ظل غياب الإشراف القضائي واهتراء الجداول الانتخابية وكل القيود الأمنية التي تمارس إلى الحد الذي يصل إلى إغلاق لجان الانتخاب ومنع الناخبين من الوصول إليها لأداء واجبهم في التصويت. وبالنسبة للمطالب بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور فهي مرفوضة تماماً بحجة أن الدستور قد أدخلت عليه تعديلات عام 2007 ولا يجوز إجراء تعديلات كل فترة وأخرى. ورغم وجاهة أفكار ورؤى شخصيات مصرية معتبرة لها تاريخها وقدرها، إلا أنها لا تلقى من جانب النظام الحاكم وحزبه إلا الصمت. وحين شذ النظام عن تلك القاعدة وتعامل مع إعلان دكتور البرادعي شروطه لإمكان ترشيح نفسه لمنصب

الرئيس، فقد انطلقت أقلام كتبة النظام تهاجم الرجل هجوماً غير أخلاقي ونسبت إليه كل عورة وحكموا بعدم صلاحيته ليكون رئيساً من دون أن يدركوا أنهم بذلك قد فتحوا الباب أمام الكثيرين من أبناء الوطن ليقارنوا بين مؤهلات البرادعي وبين مؤهلات رؤساء مصر في العصر الجمهوري وقت توليهم المنصب الرئاسي!

يا أهل الحكم وأركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً

لقد رُفع نداء التغيير من أجل مستقبل الوطن –

ولن تختفت بل سيتصاعد – أفلا تسمعون؟

يا أهل الحكم ألم تستمعوا إلى قول الحق سبحانه وتعالى " . . أليس منك رجل رشيد" ؟

2009

141. وعود الحكومة ..... والنبش في ذاكرة الوطن!

يعيش المصريون هذه الأيام حلقة مستمرة من حلقات الوعود والأحلام الحكومية والشعارات الحزبية تصبها عليهم ليل نهار صحافة الحكومة وإعلامها الرسمي وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر التاسع للحزب صاحب الحكومة . فبعد الفكر الجديد والعبور إلى المستقبل والانطلاقة الثانية، ينعقد مؤتمر هذا العام تحت شعار " بلدنا بتتقدم بينا" رغم أن الخطاب الرسمي للحكومة والحزب منذ فترة ليست قصيرة يصر على أننا نحن المصريون سبب الكارثة إذ أننا نلتهم عوائد التنمية التي تشقى الحكومة وحزبها - أو الحزب وحكومته لست أدري - في تحقيقها بشق الأنفس. إننا متهمون من الحزب والحكومة أننا سبب بلاء هذا الوطن، فنحن غير ناضجين سياسياً، ونحن عشوائيون نعتدي على أراضي الحكومة في "القرصاية" و" قلعة الكبش" وغيرهما وتضطر قوات أمن الحكومة إلى هدم بيوتنا العشوائية وإنهاء احتلالنا لأراضيها تماماً كما نجحت في استعادة كامل التراب الوطني من المحتل الإسرائيلي.

وتنهمر الوعود والأحلام على الشعب المصري المسكين الذي يعاني الفقر والبطالة والمرض فضلاً عن الجهل، فما يقارب نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر[43.9%]، وما يقترب من 2.1 مليون مصري أي حوالي 10% من قوة العمل متعطلون وأغلبهم في فئة العمر الأزهى [25 – 29 سنة]، ويفتقر أغلب المصريين إلى خدمات العلاج الكافية ويعاني ما يقرب من 30% منهم من الأمية. ومع ذلك لا يزال المصريون يسمعون ويشاهدون سيلاً من الوعود والأماني من نوع : أولويتنا حماية الفقراء.. وهدفنا تطوير الصحة والتعليم والمواصلات!، سنأخذ بيد محدودي الدخل وسنعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية [وهذا إقرار بأن هذه العدالة ليست قائمة حتى الآن أو غير كاملة]، المواطن البسيط في قمة أولويات الحزب الوطني، التصدي لمن يسعون للالتفاف على حقوق العمال وقانون العمل، الفلاح أساس المجتمع ويجب أن يحصل على تمويل يكفي لزراعاته ولتسويق

محاصيله. جاءت تلك الوعود في صدر الصفحة الأولى لصحيفة الأهرام في أعدادها التي غطت بها وقائع مؤتمر الحزب الحاكم. وتضيف الأهرام خبراً مهماً أن وزير الإسكان قد صرح " أنه تم تشكيل مجموعة وزارية للخدمات الاجتماعية تستهدف مد الخدمات للأسر الأكثر فقراً من خلال مجموعة خدمات مثل توصيل التيار الكهربائي إلى المناطق التي تم فيها البناء بالمخالفة، وذلك قبل نهاية العام المقبل" وعلى حد قول العبقري الراحل صلاح جاهين " عجبي!!

ألم تقنن وزارة الكهرباء فعلاً عملية مد التيار الكهربائي للمساكن في المناطق العشوائية [التي يصفها وزير الإسكان بالمناطق التي تم البناء فيها بالمخالفة من باب التجميل]، وقد نشرت الصحف منذ شهور أنباء هذا التقنين وصور الآلاف من أصحاب المساكن العشوائية يقفون في صفوف أمام مكاتب شركات الكهرباء لإنهاء هذا التقنين. وهل تتوقف الخدمات التي تحتاجها الأسر الأكثر فقراً على الكهرباء؟ وماذا عن فرص العمل، والتعليم والصحة والعلاج فضلاً عن المساكن ذاتها، التي لم يتمكن وزير الإسكان ومحافظ القاهرة من تدبير مساكن بديلة لمن هدمت قوات الأمن منازلهم في منطقة بحلوان قيل أنهم استولوا على أراض الدولة من دون وجه حق.

أما موظفي الدرجة الثالثة فلهم أن يتقافزوا فرحاً وبشراً إذ يبشرهم وزير المالية أن الزيادة في رواتبهم ستتخطى أكثر من 100% خلال ست سنوات – بالمناسبة لم يحدد الوزير ما هي تلك السنوات الست وهل بدأت أم لا -، والوزير يؤكد بذلك أن تلك الزيادة سوف تتخطى ما جاء في برنامج الرئيس الانتخابي المعلن في 2005 والذي مضى عليه عامان.

ولا يكاد المصريون يستبشرون خيراً من هذه الدفعة من صواريخ التصريحات الملتهبة حماساً حتى يفاجئون وفي نفس المانشيت لنفس الصحيفة ونفس المتحدث بقنبلة تودي بأحلام اليقظة التي راودتهم في أن الغد سيكون أفضل، إذ

يقرأون التصريح القنبلة " الدعم يستنزف مائة مليار جنيه من الموازنة العامة"!!! إن المعنى الوحيد الذي سيفهمه المصريون من ذلك التصريح أن هذا الدعم سوف يختفي وسيتركهم الحزب القائد فريسة سهلة لآليات السوق التي لا ترحم وغيلان التجار والمحتكرين. ويقرأ المصريون إن حكومة الحزب سوف تنفق مائة مليون جنيه في دراسة تهدف إلى تحديد من هم محدودي الدخل الذين ستوجه إليهم الدعم من خلال بطاقات ذكية ويقال أنه سيكون نقداً، وبهذا فإن الحكومة الذكية تفترض أمرين كلاهما مر، الأول أن محدودي الدخل الذين سيتم حصرهم سيظلون أبد الدهر على حالهم مما يفقدهم الأمل في أي تطور أو إصلاح لما يعانونه من بؤس وفقر ومحدودية في الدخل. أما الأمر الثاني، فإن اكتشفت الحكومة أن هؤلاء المحدودين قد تتغير أحوالهم ويخرجوا من قائمة الحكومة إما برحمة الله إذ يتوفاهم ويعفي الحكومة من مشكلاتهم - وهذا الاحتمال هو الأصدق - أو بفعل نجاح خطط التنمية وإعادة توزيع الدخل - وهو ما يعادل عشم إبليس في الجنة- ، ففي هذه الحالة سيصبح على الحكومة أن تنفق مائة مليون جنيه أخرى - أو مئات أخرى - لتحديث قاعدة بيانات المحدودين المزعجين.

وسوف يحتاج المصريون إلى قدر هائل من الصبر وضبط النفس للتعامل مع تلك التصريحات التي في ظاهرها الرحمة ولكنها تخفي في باطنها العذاب. إن صاحب تلك التصريحات لم يحدد بالضبط كيف سيكون المواطن البسيط في قمة أولويات الحزب الحاكم وهو في نفس الوقت يزايد على ما تمن به الحكومة من دعم لا يصل إلى هؤلاء المستحقين له. لم يحدد مسئولو الحزب وقادته ومسئولو حكومته من هم الذين يلتفون حول حقوق العمال وقانون العمل والذين يتظاهر ضدهم عمال الصناعة ويعتصمون ويضربون عن الطعام حتى ينالوا حقوقهم؟ لم يوضح الحزب ولا الحكومة كيف سيكون الفلاح أساس المجتمع وكيف سيحصل على ما يكفيه لتمويل زراعاته وتسويق محاصيله وهو يلقى الأمرين من حكومة ترفض شراء

محصول القطن الذي بذل الفلاحون في سبيله كل غال، وتماطل في شراء محصول القمح وتفرض من الشروط ما يصيب الفلاح بعنت شديد. وكيف سيتم توفير هذا التمويل والأخبار تترى عن نية الحكومة في خصخصة بنك الائتمان الزراعي بعد أن سمحت للقائمين عليه بإهدار عشرات من ملايين الجنيهات لبناء مقر فخيم لمركزه الرئيسي في الدقي بجوار مقار وصروح وزارة الزراعة وهيئاتها، ثم تخطط لبيع ذلك المبنى لمستثمر غير معروف حتى الآن؟

ولا يزال الخطاب الحكومي والحزبي يندد بالمشكلة السكانية ويشجب سلوك المصريين المعيب أنهم يتزايدون، ويثير خطاب قيادي مهم في مؤتمر الحزب – نقلاً عن صحيفة الأهرام - إلى أن ثمة " قضية مهمة نطرحها هذا العام مجدداً، وهي قضية السكان والزيادة السكانية، وهي قضية لا بد من التعامل معها بواقعية لما تمثله من تحد كبير لعملية التنمية في السنوات المقبلة"!!! ألم أقل لكم أننا نحن المخطئون وأن علينا أن نبحث لنا عن بلد آخر حتى ينعم قادة الحزب الحاكم بآثار التنمية التي نسلبهم إياها. يا سادة إن القضية ليست زيادة السكان، فقد انخفض معدل الزيادة الطبيعية في السكان عبر السنوات الماضية ووصل إلى أدنى مستوياته حيث بلغ في عام 2006 وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – وهو بالمناسبة جهاز حكومي مهم - 1.9% بعد أن كان 2.8% في سنة 1980. ويبدو معدل زيادة السكان أقل كثيراً من معدل النمو الاقتصادي الذي بشرتنا به الحكومة وهو7. 1%، أي أن المشكلة ليست في زيادة عدد السكان ولكنها مشكلة سوء توزيع الدخل والثروة.

ولعلي أنبش في ذاكرة المصريين وأضيف إلى ما سبق شهادة مهمة تقول" ان النجاح الذي حققته جهود مصر في مواجهة ضغوط المشكلة السكانية والتي اسفرت في محصلتها النهائية عن انخفاض ملموس في معدل الزيادة السنوية للسكان يشكل نقطة تحول هامة في تاريخ مصر السكاني. فبعد ان ظل معدل النمو السكاني في مصر

مستمرا في الارتفاع لأكثر من نصف قرن شهدت السنوات العشر الاخيرة اتجاها تنازليا واضحا في معدل النمو السكاني يؤكد ان تغيرا حقيقيا قد حدث في المجتمع المصري، فقد تغيرت القيم بفعل الآثار التراكمية للتطور الحضاري والاجتماعي ".

هل تتذكر الحكومة وحزبها من صاحب هذه الشهادة المهمة التي هي في حقيقتها حكم بالبراءة للمصريين من تهمة اغتيال التنمية؟ إن صاحب الشهادة هو الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه يوم الثلاثاء, 14يونيو1994 في احتفال الامم المتحدة بمنحه جائزة السكان العالمية لعام 1994. وقد استمر معدل زيادة السكان في التراجع من وقتها حتى اليوم، فإذا كانت الحكومة لا تزال مقتنعة بأن مصر لم تزل تعاني من مشكلة سكانية، فهي بحاجة إلى مراجعة ما قاله الرئيس أيضاً في تلك الشهادة التي أدلى بها أمام العالم، قال الرئيس" إن مايؤكد نجاح الجهود المصرية هو أن الاتجاه التنازلي في معدل النمو السكاني يشير بوضوح إلي الانخفاض المتتابع في نسبة الزيادة السكانية في الريف والحضر علي حد سواء كما يؤكد أن نسبة الزيادة السكانية في مصر تتجه الأن إلي نمط معتدل يمكن أن يساعد علي احتواء الأثار السلبية لضغوط المشكلة السكانية التي تلتهم عائد التنمية أولا بأول وتحول دون التقدم المنشود في مستويات حياة المجتمع وأفراده". لاحظ التعبير المهم الذي استخدمه الرئيس في تبرئته للسكان من التهام عائد التنمية والذي يؤكد أن نسبة الزيادة السكانية أصبحت نمطاً معتدلاً يحتوي الآثار السلبية لضغوط المشكلة السكانية. ولكن يبدو أن الحكومة هي الأخرى قد أصابها داء النسيان فلم تعد تتذكر تلك الأقوال المهمة للرئيس!

ويأتي الوعد المفاجأة التي اهتزت لها مصر كلها فرحاً وحبوراً حين أعلن الرئيس مبارك أن مصر "تدخل عصر الطاقة النووية" وأن إشارة البدء قد أعطيت لبدء برنامج لبناء عدد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وأن الرئيس يترأس بنفسه المجلس الأعلى للطاقة النووية الذي صدر قرار بإعادة تشكيله. ويزيد الوزراء المختصون الأمر

بهجة حين يعلنون أن تكلفة المحطة النووية تتراوح بين مليار ونصف ومليارى دولار أمريكي، وأن إنشاء المحطة الواحدة يستغرق في المتوسط 8 - 9 سنوات. ويبشرنا وزير التنمية الاقتصادية أنه سيتم تخصيص اعتمادات مالية لإنشاء محطة الطاقة النووية ضمن البرنامج المصري السلمي في خطة الحكومة للعام المالي المقبل 2009/2008 وأن موازنة العام الحالي تضمنت الاستثمارات الخاصة بدراسات أبحاث هذا المشروع [الأهرام 3 نوفمبر]. وكما ذكرت في مقال سابق أن المصريين يتصفون بضعف الذاكرة وينسون وعود الحكومة ومؤتمرات حزبها، أضيف اليوم أن الحكومة هي الأخرى تنسى . فقد نسيت الحكومة أنه قد صدر عن مجلس الوزراء في 15 مارس 1997 وثيقة مهمة قامت لها الدولة كلها ولم تقعد في وقت صدورها - ولكنها سرعان ما طوتها وألقتها جانباً بمجرد تغيير رئيس الوزراء الذي أصدرها-. تلك هي وثيقة" مصر والقرن الحادي والعشرون" والتي جاء قسمها الثاني بعنوان " ملامح استراتيجية التنمية حتى عام 2017"، وصحيح أنه بعد تغيير د. كمال الجنزوري الذي أصدر تلك الوثيقة جاء بعده في 1999 رئيس وزراء سابق ثم تلاه في 2004 رئيس الوزراء الحالي، وصحيح أن لكل منهم رؤيته، لكن أعتقد أن ما يصدر عن الدولة باعتباره إستراتيجية للتنمية عبر 20 عاماً لا يمكن تجاهله وتنحيته جانباً لمجرد تغيير رئيس الوزراء إذا كنا حقيقة لا نزال نتذكر اننا في دولة مؤسسات! هذه الإستراتيجية الفخيمة – فقد طبعت على ورق مصقول فاخر وبالألوان – حين تحدثت عن الكهرباء في الصفحات 81-84 لم تأت على ذكر الطاقة النووية كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية، وإنما تحدثت عن المصادر المتاحة من البترول والغاز الطبيعي والتوسع في استغلال الطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح المتوفرتين على أرض مصر. والأعجب من هذا أنه نسب إلى الرئيس قوله في خطابه يوم 18 يوليو 1992 في الاحتفال بالعيد الخمسين لجامعة الإسكندرية " إن شراء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء يمثل عبئاً اقتصادياً ضخماً على كاهل الميزانية مما يترتب عليه زيادة أعباء

الديون التي تتحملها الأجيال القادمة علاوة على عدم توافر الفنيين والعمال اللازمين لتشغيل هذه المفاعلات وصعوبة احتواء أي حوادث تنتج عن تشغيلها كما حدث في مفاعل تشيرنوبيل بالاتحاد السوفييتي". وللأمانة فقد بحثت عن أصل هذا الخطاب المنسوب إلى الرئيس في موقع رئاسة الجمهورية على شبكة الإنترنت فاكتشفت أن الأرشيف في موقع الرئاسة يضم خطب الرئيس حتى 1999، وكذلك حاولت البحث عن الخطاب في الموقع الرئيسي لهيئة الاستعلامات المصرية على شبكة الإنترنت فلم أجده إذ لا يحتوى أرشيف الهيئة إلا على خطابين اثنين للرئيس في عام 1992 ليس من بينهما هذا الخطاب الذي اشار إليه دكتور محمد منير مجاهد في صفحة رقم 215 من كتابه " مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها" الصادر في سنة 2002 عن منتدى العالم الثالث، مشروع مصر 2020 الذي كان يشرف عليه الراحل أ.د. إسماعيل صبري عبد الله.

وإذ أرجو الحكومة - وهي تتقافز فرحة متحمسة لتنفيذ توجيهات الرئيس المصاحبة لإعلانه بدء البرنامج النووي المصري - ألا تنسى في غمرة حماسها أن تحسم موضوع موقع المحطة النووية الأولى في الضبعة وهل لا يزال هو الموقع المرشح فعلاً أم سيتم التنازل عنه وبدء مشوار البحث عن موقع آخر من جديد؟ كما أرجو الحكومة ألا تعامل المشروع النووي المصري بنفس معاملتها لمشروع توشكي. فقد زينت الحكومة وثيقة " مصر والقرن الواحد والعشرون " المشار إليها بكلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ "مشروع وادي النيل الجديد" في 9 يناير 1997 أي منذ عشرين عاماً وعشرة شهور ماضية. وأذّكر الحكومة إن كانت قد نسيت ببعض ما قاله الرئيس في ذلك الخطاب " تبدأ مصر ملحمة جديدة من ملاحم العمل الوطني تصل الحاضر بالمستقبل في مشروع قومي عملاق يفتح آفاقاً جديدة في تاريخ العمل الوطني، ويغير كثيراً من المسلمات التي حصرت جهود التنمية في حدود الوادي القديم ويتيح الفرصة لخلق مجتمع عمراني

جديد يزخر بعمل تنموي شامل يمتد من الزراعة إلى الصناعة والتعدين والسياحة في خطة متكاملة تزيد قدرة الوطن على تحقيق كفايته من الغذاء، وتتيح للمصريين فرصة الخروج من زحام الوادي الذي ضاق ذرعاً بكثافته السكانية العالية وتقدم نموذجاً متكاملاً لحياة جديدة على أرض مصر مع مطلع القرن الحادي والعشرين". ويمضي الرئيس في قوله، "لا ينبغي أن نكرر في الوادي الجديد أخطاءنا القديمة التي أفسدت بيئة وادينا القديم ولا ينبغي أن نستسهل حلولاً مألوفة تتجاهل ظروف البيئة الجديدة وتتجاهل متطلبات واقع جديد يفرض رؤية مغايرة تلتزم نهجاً علمياً صارماً يأخذ بأحدث أساليب الإنتاج لتعظيم عائدنا القومي من هذا المشروع العملاق". وأظن - وبعض الظن إثم - أن الحكومة قد تكون بسبيلها للوقوع في الأخطاء التي حذر الرئيس منها، إذ يبدو لي - وأرجو أن أكون مخطئاً - أن الحكومة لم تأخذ بنصيحة الرئيس حين تحدث في 1997 عن مشروع وادي النيل الجديد وقال:" لقد كان من المتعين علينا ونحن نضطلع بمشروع بهذا الحجم غير المسبوق أن نخضعه للدراسة المدققة المتأنية التي تبحث كل جوانب المشروع وتأخذ في اعتبارها كل الفروض والاحتمالات وتعطي الفرصة كاملة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة من علماء مصر وخبرائها، لا تضيق بنقد أو ملاحظة وتهتدي بدراسات متعمقة أعدتها نخبة متميزة من علماء مصر خلال فترة لا تقل عن عشرين عاماً" ويضيف الرئيس كلمة مهمة وفاصلة " لقد مضى منذ زمن عهد اختيار المشروعات وإنجازها لأسباب سياسية لا تضع في حسابها رؤية الخبراء المختصين أو تهدر الحساب الاقتصادي للمشروع أو تتجاهل التقييم العلمي لجدواه..". أرجو ألا تسارع الحكومة في اتخاذ خطوات تنفيذية مكلفة إلا بعد أن تأخذ آراء المختصين من غير أعضاءها أو أعضاء الحزب الحاكم عملاً بنصيحة الرئيس التي أراها حتمية في هذه الظروف، خاصة مع ضخامة تكلفة إنشاء وتشغيل تلك المحطات، وأخذاً في الاعتبار أن جانباً مهماً مما تحقق في مجال تنمية طاقة الكهرباء في مصر خلال السنوات الماضية قد تم اعتماداً

على قروض أجنبية من بنوك ومصادر تمويل أجنبية ودولية، ومن دول عربية وصناديق التمويل التابعة لها، وأن قطاع الكهرباء مدين ولسنوات قادمة بمئات الملايين من الدولارات قيمة تلك القروض وفوائدها.

وفي زحمة استعادة كلمات للرئيس مضى عليها أكثر من عشرين عاماً، فقد نسيت أن أتساءل أين هو ذلك المشروع العملاق " وادي النيل الجديد"؟ وهل هو ما تم اختصاره إلى المشروع المعروف باسم مشروع توشكي؟ أم أنه مشروع آخر؟ وهل يا ترى تم إنجاز المشروع العملاق حسب وصف كلمة الرئيس له؟ لقد حاولت الحصول على معلومات حول مشروع وادي النيل الجديد الذي خصصت له إستراتيجية التنمية حتى عام 2017 والوارد ذكرها في وثيقة "مصر والقرن الواحد والعشرين" ثلاثين صفحة من القسم الثالث بها وعرضت لمجالات التنمية الزراعية والصناعية والسياحية والعمرانية التي يشملها. وللأسف فقد تم اختزال هذا المشروع العملاق على موقع هيئة الاستعلامات المصرية فيما اسمته مشروع " الوادي الجديد"، بينما تعرض وزارة الموارد المائية والري في موقعها على شبكة الإنترنت معلومات عن مشروع " تنمية جنوب مصر" ومشروع توشكي بحيث يبدو أنهما مشروعان منفصلان. واكتفت وزارة الموارد المائية بذكر ما تم تنفيذه في مشروع توشكي وما تكلفه وتوقفت في ذلك عند سنة 1999 وكأن الزمن توقف أو أن المشروع تم تنفيذه [بالمناسبة تقول الوزارة أن ما أنفق حتى 1999 يبلغ 1.9 مليار جنيه تقريبا]،

لقد قصدت من هذا العرض إلى تنشيط ذاكرة الحكومة

والمصريين أيضاً لعلنا نكتشف طريقاً آخر لتحقيق النقلة المرجوة إلى عصر الطاقة النووية.

والله المستعان

2007

142. وفقدت الكلمات معانيهـــــــــا !

حين نقرأ الصحف ونتابع وسائل الإعلام في مصر المحروسة تصدمنا حقيقة ساطعة كالشمس ولكننا نتغافل عنها وهي أن كثيراً من الكلمات المتداولة على ألسنة الحكام والمسئولين قد فقدت معانيها ولم تعد تعكس المعاني الحقيقية التي كانت لها في يوم من الأيام. وتظهر هذه الحقيقة حين نتأمل ما يصدر من تصريحات وبيانات على ألسنة الحكام وما يتبارون في إعلانه في مؤتمراتهم الإعلامية. وقد التزم الوزراء والمسئولون على مختلف المستويات نهج الحكام الكبار وصاروا هم أيضاً يتبارون في استخدام كلمات ضخمة فخمة لوصف أعمالهم والإشادة بإنجازاتهم ويعاونهم في ذلك مساعدوهم والعاملون تحت إمرتهم، ويروّج لها الإعلاميون المرتبطون بالحزب الحاكم .

ومن أكثر الكلمات شيوعاً في أيامنا هذه كلمة "تفعيل"، فترى المسئول الكبير ينفخ أوداجه ويعلن بكل ثقة أن الحكومة أو الوزارة أو أياً ما كانت الجهة التي يتحدث باسمها، قد قررت "تفعيل" نظام جديد أو قانون حديث أو ما شاء له أن يعد الناس بأنه قد استخار الله وقرر أن يضع ذلك النظام أو القانون أو غيره من قرارات موضع التطبيق بفعالية حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه. وفي أغلب الأحيان تكون النتيجة الفعلية لذلك التفعيل أن يتوارى الموضوع بعد أيام وينزلق إلى متاهة النسيان شأنه شأن آلاف القرارات والنظم والقوانين التي تزخر بها أضابير الأرشيف في مختلف قطاعات الدولة.

وبنفس المنطق ترى المسئولين يتشدقون بكلمة فخمة ضخمة أخرى هي "الإستراتيجية". فكلما تفاقمت مشكلة وزادت معاناة الناس من آثارها، وكلما تأكد الفشل الحكومي في تحقيق ما سبق أن وعدت به الناس، يبرز إلى السطح مسئول همام ليعلن بكل ثقة أن الحكومة بصدد وضع "إستراتيجية " متكاملة للتعامل مع

تلك المشكلة وكأنه يمكن أن تكون الإستراتيجية غير متكاملة. والنتيجة المتوقعة دائماً أن المعنى المقصود بالإستراتيجية المتكاملة هو مجموعة من الشعارات الرنانة والتعبيرات الإنشائية تنشغل بها الصحف ووسائل الإعلام لفترة ثم يطويها النسيان. ترى هل يعلم أحد كم مرة وضعت إستراتيجية لتطوير التعليم بمختلف مراحله؟ وكم مرة اعتمدت الدولة إستراتيجيات لتنمية الصعيد وتعمير سيناء؟ وهل يتذكر أحد أو يعلم مصير كثير من الإستراتيجيات التي كانت موضوعات لأحاديث وندوات ومؤتمرات في شتى المجالات من الصحة والعلاج إلى الصناعة وتنمية الصادرات مروراً بالتنمية الزراعية؟ حين أسمع مسئولاً يتحدث عن "إستراتيجية" ما ، أفوض أمري إلى الله وأعلم مقدماً أن هذا الموضوع محكوم عليه بالفشل والاندثار في طي النسيان.

وفي المجال الاقتصادي ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية نسمع ونقرأ عبارات كثيرة يلوكها المسئولون في أحاديثهم من نوع " الانحياز إلى محدودي الدخل" و "وصول الدعم إلى مستحقيه" و"مجانية التعليم" الذي هو حق دستوري لجميع المصريين. تلك العبارات يعلم قائلوها قبل غيرهم أنها لا تعني شيئاً ولا يقابلها الناس إلا بالسخرية وعدم التصديق، فقد اعتادوا مع سماعها أن تزيد أحوالهم المعيشية سوءاً وتنهار مقومات حياتهم من سكن غير صحي فضلاً عن تفاقم ما يلاقونه من العنت في تدبير تكاليف الحياة اليومية عند اقل المستويات المتصورة آدمياً، وصعوبات الحصول على الخدمات الأساسية التي يعانون في الوصول إليها من المرافق الحكومية في الصحة والتعليم والمواصلات. إن المواطن الذي لا يجد ماء الشرب النظيف والذي يفتقد خدمات الصرف الصحي ويعيش مهدداً في كل لحظة بانهيار صخور الجبال ومخاطر خطوط الضغط العالي لشبكة الكهرباء التي اتخذ مسكنه العشوائي تحتها، والذي تحوطه وأولاده تلال القمامة والمخلفات من كل نوع، هذا المواطن لا يمكن أبداً تصور أنه يصدق ما يقوله المسئولون من أنهم مهمومون

بمشكلاته ومنشغلون بتأمين احتياجاته، وأنهم جادون فيما يعلنونه من إستراتيجيات وتوابعها من الخطط والبرامج إلى آخر قائمة المسميات التي فقدت معناها.

وأذكر أن رئيس وزراء أسبق طلع علينا بفكرة "البرامج" وأعلن وقتها عن وضع أربعة عشر برنامجاً يتعامل كل منها مع قضية محورية من قضايا التنمية الوطنية، ثم ما لبث أن نسيتها الحكومة وضاعت في سلة مهملات التاريخ، وكان من قبله رئيس وزراء خرج علينا بما أسماه "وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون" صدّرها بكلمة للرئيس مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد يوم 9 يناير 1997 قال فيها " هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على المصريين"، واليوم وقد انقضى ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً على هذا الكلام الزاهي، هل يستطيع أي مصري أن يدلني أين يقع وادي النيل الجديد وكم مصرياً خرجوا من أسر الوادي القديم إلى رحاب مصر كلها؟

ومن الكلمات التي فقدت معناها كلمة " إنجازات " حيث ابتذلت بشكل غير مسبوق وأصبحت فارغة من المضمون خاصة بعد أن أصدرت الحكومة منذ عدة أسابيع كتابها الشهير الذي أطلقت عليه اسم " 60 إنجازاً في 60 شهر" وذلك احتفالاً بعامها الخامس في سدة الحكم. فقد احتوى الكتاب على إنجازات ما أنزل الله بها من سلطان من نوع " طفرات قياسية في الأداء التنموي" و" تحولات غير مسبوقة من أجل تحديث مصر وزيادة القدرة التنافسية" ثم " إنجازات تحققت على أرض الواقع لأول مرة" وكلها أشياء لم تصل إلى علم أغلبية المصريين ولم تنعكس بأي شكل على الواقع المرير الذي يعيشونه في ظل تفاقم الفقر والعشوائية وتردي الخدمات الأساسية وفقدان الأمل في مستقبل أفضل!

وفي حقل السياسة الخارجية توجد مجموعة من التعبيرات يستخدمها الحكام ومساعدوهم من السياسيين المحترفين من نوع "عملية السلام" و"الشرعية الدولية" وغيرهما من التعبيرات الفارغة التي تستخدم لمجرد إيهام المستمع أو القارئ أن هناك حركة يقوم بها هؤلاء الذين يتصدون للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي منذ ما يزيد عن ربع قرن من دون أن يتحقق أي إنجاز له معنى على أرض الواقع.

ويتابع المواطنون باندهاش كبير تلك العبارات التي تصف زيارات الرئيس للدول الخارجية بأنها "تاريخية" بينما لا يكاد الإعلام في تلك الدول يذكر شيئاً عنها! كما يندهشون وهم يتابعون أخبار زيارات الوزراء للدول الأجنبية وسيل الاتفاقات التي يوقعونها والاستثمارات التي ستنهمر على مصر والخير العميم الآتي بفضل الزيارات الميمونة، ثم يعود الوزير من رحلته ليستريح قليلاً وينسى الناس أخبارها ويستعد هو لزيارة جديدة!

ولا تنتهي قائمة التعبيرات التي فقدت معانيها في بلادي فقد استهلكت كلمات الديمقراطية والتعددية السياسية والمواطنة والحراك السياسي، كما ابتذلت كلمات التطوير والتحديث وإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة وأفرغت من مضامينها بفضل ممارسات حزب يتحكم في العباد والبلاد منذ ثلاثين عاماً أو يزيد. ثم أضيفت مؤخراً عبارة تقول إن عام 2010 سيكون حاسماً لتحديد مستقبل مصر، وكل ذلك مما ينطبق عليه قول الحق تبارك وتعالى في سورة الصف:

"يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون"

[آية 2 و3]

وكان الله في عون مصر وأهلها ووفقهم في سعيهم لإعادة الاعتبار لتلك الكلمات .

2009

143. ولا تزال الشفافية غائبة!

إذا كنا - الشعب والحكومة - نحاول صنع مستقبل أفضل لمصر يجب علينا جميعاً الالتزام بأكبر قدر ممكن من الشفافية والمكاشفة والمصارحة حتى تتحقق المصداقية المطلوبة وهي شرط بناء الثقة بين الشعب وبين الحكومة والحزب الحاكم الذي يوجهها بسياساته المنبثقة من فكره الجديد. وأزعم أننا أفراد وطوائف الشعب ومؤسساته المدنية وتنظيماته السياسية نمارس قدراً أكبر من الشفافية حين تعرضنا بالتحليل لسياسات الحزب الحاكم ومشروعات الإصلاح التي يروّج لها في مؤتمراته ومن خلال وسائل الإعلام الحكومية، والتي تترجمها حكومة الحزب إلى قرارات وقوانين صادمة لآمال الناس وتطلعاتهم. وعلى الجانب الآخر، أقرر أن كثيراً من تصرفات الحزب الحاكم وحكومته ينقصها القدر اللازم من الشفافية والإفصاح عن الأهداف الحقيقية لتلك التصرفات مما يجعل الناس من مواطني المحروسة البسطاء البعيدين عن حلقات الحكم والسلطة في حالة من التشكك المستمر والريبة المبررة في تلك التصرفات وما ترمي إليه.

أقول ذلك بمناسبة حدثين مهمين الأول هو مشروع الحزب الوطني للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة وقد تم الإعلان عنه باقتضاب ولا تزال الأسئلة عن مضمونه وتوجهاته الحقيقية حائرة بلا جواب شاف. والأمر الثاني هو ما تسربه الحكومة من أنباء عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد الذي بشرنا وزير المالية بأنه جاهز للعرض على مجلس الوزراء خلال أيام قليلة.

عودة إلى مشروع الملكية الشعبية

ما دعاني لإعادة الكتابة عن مشروع الحزب الوطني الديمقراطي للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنني كنت أقرأ ورقة السياسات الاقتصادية للحزب والمنشورة على موقعه في شبكة الإنترنت وأدهشني أن تلك السياسة التي تمثل أساس حركة الحزب في المجال الاقتصادي، وقد فصّلت رؤيته لأسلوب إدارة الأصول

المملوكة للدولة، قد جاءت خالية من أي حديث يتصل بمشروع تمليك أسهم شركات قطاع الأعمال العام المتبقية بعد أن توقف برنامج الخصخصة بلا مقابل للمواطنين البالغين إحدى وعشرين عاما. وقد جاء في ورقة السياسات الاقتصادية المشار إليها جزء خاص بعنوان " إدارة الأصول المملوكة للدولة، الأسس والتوجهات في المرحلة القادمة"، وقد أكد الحزب في بدايتها التزامه بأن الأفضل لمصر هو نظام يقوم على اقتصاد السوق، وآليات العرض والطلب، والاعتماد على قدرات الأفراد في ظل المنافسة الحرة، باعتبار كل ذلك هو الضامن لأكفأ توزيع وأفضل استخدام للموارد الوطنية. ويدهش القارئ لتلك الورقة حين يجدها تؤكد على سياسة خالفها الحزب بإعلانه عن ذلك التوزيع المجاني لأصول الدولة، فقد أكدت الورقة على أن الدولة في ظل اقتصاد السوق "هي المسئولة عن تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار والنمو وضمان سلامة عمل آليات السوق وحسن توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع، على النحو الذي يرسي ركائز العدالة الاجتماعية ويحقق التنمية الشاملة للمجتمع المصري، وهى تقوم بذلك من خلال إدارتها للأصول التي تمتلكها". ويزداد العجب والاندهاش حين تعلن الورقة إيمان الحزب وحكومته " بالدور الحاكم الذي تلعبه الأصول المملوكة للدولة في تحقيق المعادلة الاقتصادية للمجتمع المصري بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية". ومع اتفاقنا الكامل مع هذه الرؤية الصحيحة لدور الأصول المملوكة للدولة في التأثير على مسيرة الاقتصاد الوطني، فإن المنطق كان يقضي بأن تحتفظ الدولة بالأصول المملوكة لها وألا تفرط فيها طواعية وتقدمها لقمة سائغة لمن سوف يستطيعون امتلاكها بشراء الصكوك والأسهم التي ستوزعها الدولة مجاناً على مواطنين يعاني أغلبهم من الفقر وتدني مستويات المعيشة مما سيحفزهم بالقطع لبيع ما حصلوا عليه مجاناً مقابل أي أسعار يعرضها عليهم من يملك المال والقدرة على الشراء.

ويزداد اندهاش القارئ لورقة "إدارة الأصول المملوكة للدولة" - التي لا تزال منشورة حتى الساعة على موقع الحزب الوطني بشبكة الإنترنت - حين يجدها تعترف بأن "الموارد الوطنية التي تمتلكها الدولة وتديرها الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر تتمثل في مجموعة هائلة من الأصول التي تملكها الهيئات الخدمية والشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام داخل وخارج قانون رقم 203 لعام 1991. إضافة إلى الأصول الكبيرة التي تمتلكها الهيئات الاقتصادية ومساهمات الحكومة في رؤوس أموال الشركات المشتركة". ويعترف الحزب في ورقة سياسته الاقتصادية أن الأصول المملوكة للدولة " قد تكونت عبر عقود طويلة"، ويوالي الحزب اعترافاته – والتي نتفق معه فيها – بأن الدولة نجحت في تحقيق تطور هام على الاستثمار العام في الهيكل والنوعية ، حيث استخدمت الأصول التي تمتلكها في ضخ استثمارات بلغت نحو 44 مليار جنيه من جملة استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2005/2004 وبنسبة تصل إلى 51.8% من إجمالي تلك الاستثمارات، وأن الدولة بفضل ملكيتها وإدارتها لتلك الأصول قد تمكنت من الاستمرار في إرساء دعائم العدالة الاجتماعية على نحو كفء إذ كانت تصر على أن تأخذ الهيئات الاقتصادية المملوكة لها بأساليب الإدارة الاجتماعية من أجل تقديم خدماتها بأسعار اجتماعية رغم أن قوانين تلك الهيئات تنص على أن تدار وفق أساليب اقتصادية.

ليست شركات قطاع الأعمال العام فقط المقصودة!

لقد ركز الحزب الحاكم في طرحه لمشروع الملكية الشعبية على أن غرضه هو تمليك نسب تتراوح بين 30% و70% من شركات قطاع الأعمال العام المتبقية بعد توقف برنامج الخصخصة وعددها ستة وثمانين شركة، ولكن ورقة سياسات الحزب توضح أن تعبير " الأصول المملوكة للدولة" لا يقتصر على تلك الشركات بل يشمل أيضاً 59 هيئة من الهيئات الاقتصادية والتي تعتبر جزءً حيويا ومهما من الاقتصاد القومي؛ حيث تتنوع الخدمات التي تقدمها في شتى نواحي الحياة الاقتصادية في مصر كما

تقدم خدماتها في كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، و90 هيئة خدمية تتنوع أنشطتها في كافة القطاعات الخدمية والاجتماعية وأهمها الجامعات والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي وهيئة الأبنية التعليمية وهيئة الطرق والكباري، ومجموعة الشركات العامة بقطاع الأعمال العام والقطاع العام والتي بلغ عددها 204 شركة في 2004/6/30 [بدون شركات الإنتاج الحربي وعددها 18 شركة]، هذا بالإضافة إلى الشركات المشتركة والتي بلغ عددها 695 شركة حتى عام 2003 وتبلغ القيمة الدفترية لحصة المال العام فيها 62 مليار جنيه تقريباً. ومن بين شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم 97 لسنة 1983 شركة المقاولون العرب وشركات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكباري. كما تتضمن قائمة الأصول المملوكة للدولة مجموعة الشركات القابضة النوعية ومنها على سبيل المثال: شركات مصر للطيران وكهرباء مصر والشركة القابضة للغازات والشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية وشركة ميناء القاهرة الجوي والشركة القابضة للمطارات. وعلى الرغم من أن سياسة إدارة الأصول المملوكة للدولة، كما جاءت في ورقة السياسات الاقتصادية للحزب الحاكم، أكدت احتفاظ الدولة بتلك الهيئات الاقتصادية والخدمية، إلا أن الإشارة إلى تحويل بعضها إلى شركات قابضة قد يثير الشكوك حول توجه الحزب والحكومة إلى خصخصة تلك الهيئات بعد تحويلها إلى شركات. ونعود للتأكيد أن غياب الشفافية يفتح الطريق أمام كثير من الاجتهادات والشائعات التي تقلل من مصداقية ما يعلنه الحزب من أفكار وسياسات ويؤدي إلى مصادمات فكرية بينه وبين الناس كما حدث في قضية تحويل هيئة التأمين الصحي إلى شركة قابضة، فقد خشي الناس أن يكون ذلك مقدمة لخصخصتها، وكان أن لجئوا إلى القضاء الذي حكم بإلغاء قرار رئيس الوزراء بتحويل الهيئة إلى شركة قابضة!

الحزب يعترف

ثم تمضي ورقة الحزب الوطني لتكشف عن التوجهات المستقبلية في تطوير أسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة بالقول أنه قد " استقر لدى الحزب وحكومته إيمانا راسخا بأن الحكومة ليست أفضل مستثمر في النشاط الاقتصادي وأن توسيع قاعدة الملكية بالنسبة للأصول الإنتاجية التي تمتلكها الدولة له مردود اقتصادي أكبر مما لو استمرت هي المالكة الوحيدة لها". كما أصبح مؤكداً لدى الحزب أن العائد الذي يحصل عليه المجتمع في صورة تيارات متواصلة من الإيرادات السيادية بأنماطها - من جراء توسيع قاعدة ملكية تلك الأصول وتحويل إدارتها إلى أطراف أكثر تخصصاً ومهارة في مثل هذه النوعيات من الاستثمارات المنتجة- يفوق بكثير ما تحصل عليه الحكومة من فوائض من تلك الشركات في حال استمرار الدولة مستحوذة تماما على ملكية وإدارة تلك الشركات. كما استقر لدى الحزب أن اعتبارات الكفاءة، بجانب العائد المتوقع، إضافة إلى وقف هدر المال العام الذي ينبع من الخسائر الكبيرة التي تحققها العديد من تلك الشركات العامة هي أمور تؤكد في مجملها على ضرورة الأخذ بمفاهيم وأنماط توسيع قاعدة الملكية".

إذن يعترف الحزب بأن مشكلة الأصول المملوكة للدولة تتمثل في عجز الإدارة الحكومية وانخفاض كفاءة الإدارة في القطاع العام وليست الملكية العامة للأصول في حد ذاتها هي المشكلة. ويثير هذا الاعتراف العجب من أن تلجأ الدولة إلى التخلص من ملكية الشركات والأصول بدلاً من البحث عن أساليب بديلة لتحسين الإدارة وتطويرها بإعمال قواعد فصل الملكية عن الإدارة وتسليم الشركات العامة إلى مديرين محترفين يتم اختيارهم على أسس سليمة ويحاسبون على قدر ما يحققونه من رفع كفاءة الأداء وتحسين العائد من تلك الأصول ووقف نزيف الخسائر الذي تعاني منه العديد من الشركات العامة.

توجهات الحزب وحكومته حول إدارة الأصول المملوكة للدولة

وقد حددت ورقة الحزب أن التوجه الرئيسي للحزب والحكومة يقوم "على أهمية تفعيل الكفاءة في تلك المؤسسات المختلفة، وبما يمّكن الدولة من القيام بدورها على نحو فعال ويتيح الفرصة للفئات الأخرى الفاعلة في المجتمع للقيام بدورها أيضا". وبلورت الورقة تلك التوجهات في ضرورة تفعيل الإدارة الحديثة في الهيئات العامة الاقتصادية وتبني أنماط حديثة من الإدارة للهيئات العامة الخدمية. أما بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام، فقد حدد الحزب توجهاته بشأنها في توسيع قاعدة الملكية من خلال برنامج الطرح العام لبعض الأصول باعتبار ذلك من وسائل إحداث انتعاش وتسارع في النمو الاقتصادي. ويؤكد الحزب توجهه للسير في برنامج توسيع الملكية بطريقة شاملة حيث يمكن بيع الشركات الخاسرة بتيسيرات وتسهيلات وأيضاً طرح الشركات ذات الربحية العالية للبيع بطريق مباشر أو عن طريق المشاركة بتفعيل مشاركات استثمارية لتعلية رأس المال في عدد من الشركات ذات الربحية العالية، مع انتقال الإدارة من المالك العام إلى المالك الخاص. ويفصح الحزب عن نواياه للتخلص من باقي الشركات غير الخاضعة للقانون رقم 203 لسنة1991 حين تشير ورقة "إدارة الصول المملوكة للدولة" إلى اعتزامه التخطيط للتعامل مع تلك الأصول والتي تمثل أغلبية ما تملكه الدولة وهي أيضاً تتمتع بمعدلات نمو عالية، فمثلا يبلغ رأس مال الشركة المصرية للاتصالات حوالي 18 مليار جنيه أي ما يعادل كل حصيلة الخصخصة منذ عام 1994 حتى الآن. ويؤكد الحزب على ضرورة أن تكون تبعية هذه الأصول إلى الوزارات المعنية خاضعة لعملية تقييم مستمر ويوضع لها جدول زمني واضح تتخارج بعده من تبعيتها للوزارة المعنية وذلك لكفالة تحقيق أهداف الكفاءة وتفعيل فوائد الإدارة الاقتصادية التي من اجلها تم تكوين هذه الأصول. كما تعترف ورقة الحزب بأنه يخطط لتحرير القطاع المالي

ومراجعة دور الدولة في امتلاك المؤسسات المالية والتي تتحكم في 75% من الأصول المالية، حيث لا تكتمل عملية التحرير للاقتصاد المصري دون تفعيل دور القطاع الخاص في القطاع المالي. ويواصل الحزب سرد توجهاته بالنسبة لتطوير أسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة فيقرر أهمية إعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة، وتخارج المال العام من الشركات المشتركة، وتفعيل أنظمة التشارك بين الحكومة والقطاع الخاص في الاستثمار والإدارة، وأخيراً تفعيل نظم تحفيز العاملين من خلال ملكية جزء من أسهم الشركات.

من أين جاءت فكرة التمليك المجاني؟

وكما نرى فإن ورقة الحزب الوطني عن "إدارة الأصول المملوكة للدولة، الأسس والتوجهات" قد خلت تماماً من أي ذكر لفكرة التوزيع المجاني لأسهم شركات قطاع الأعمال العام، فمن أين أتت تلك الفكرة التي طلع علينا بها أمين السياسات بالحزب وراح وزير الاستثمار يروّج لها باعتبارها سياسة الحزب وتوجهه الأصيل. ألا يعتبر الإعلان عن ذلك المشروع الخيالي خروجاً على السياسات المعلنة للحزب والتي التزم بتحقيقها؟ وهل تعتبر ممارسة حزبية ديمقراطية أن يعلن عن مثل ذلك المشروع من دون عرضه على قواعد الحزب ومؤتمره السنوي الذي انتهى قبل أسبوع واحد من ذلك الإعلان؟ وهل أخطأ الذين اعترضوا على المشروع، حين وجدوه فارغاً من أي قيمة حقيقية، ومنهم الأحزاب السياسية والمفكرين والناشطين في المجال السياسي والوطني والخبراء في الاقتصاد والإدارة والمنشغلين بالشأن العام ؟

وإذا كان الحزب الوطني في ورقة سياساته الاقتصادية قد اعترف بأهمية تملك الدولة لتلك الأصول وضرورتها لتوليد عائد مجز تستخدمه الدولة في تمويل خدماتها للمواطنين، فكيف لنا أن نوافق على فكرة تفتقر إلى المنطق الاقتصادي إذ لن يترتب عليها أي عائد للدولة، كما أنها لا تتيح أي فرص لتحسين إدارة وزيادة كفاءة الشركات

التي سيتم توزيع أسهمها؟ فضلاً عن كونها فكرة يتضح فيها بجلاء شبهة عدم الدستورية إذ تفرق بين المواطنين وتميز بعضهم على بعض؟

وهل أخطأ معارضو مشروع التمليك المجاني لأسهم شركات قطاع الأعمال حين أوضحوا أن مشكلة انخفاض كفاءة الإدارة في الشركات العامة لا تعالج بالتخلص من ملكيتها بمثل الأسلوب الذي أعلنه الحزب الوطني، ولكن يمكن تصحيح مسار تلك الإدارة والالتجاء إلى نماذج مختلفة ومتعددة منها الاستعانة بشركات إدارة متخصصة كما تفعل الدولة في إدارة الفنادق المملوكة لها؟ وكيف يمكن للحزب أن يبرر تطوعه بتوزيع أسهم الشركات بدون مقابل وقد اعترف في ورقته ب" التقدم الهام التي شهدتها إدارة الأصول في قطاع الأعمال العام، من خلال تبعيتها لكيان سياسي تنفيذي واحد يتمثل حالياً في وزارة الاستثمار على نحو يحقق إدارتها بفكر متسق ومن خلال معايير محددة للحوكمة"؟ ولماذا يقرر مشروع الملكية الشعبية إلغاء دور وزارة الاستثمار وإسناد مهمة الإشراف على الشركات العامة إلى جهاز جديد سيتم إنشاءه ؟ أليس من حقنا أن نتساءل عن الدافع للتفريط في تلك الشركات رغم أن الحكومة كانت قادرة على الاستمرار في تحسين الإدارة بها وتنمية العوائد الناتجة منها لمصلحة هؤلاء المواطنين الذين يتم تصويرهم الآن على أنه قادرون على المحافظة على ملكيتهم المجانية والقيام بدور فاعل في الرقابة على إدارة الشركات بينما نسبة كبيرة منهم لا يجيدون القراءة والكتابة؟

أليس من حقنا كمواطنين غيورين على مصلحة الوطن وحماية ممتلكات الشعب أن تثور لدينا الشكوك من العبارة الواردة في الصفحة رقم 4 من ورقة الحزب الوطني تحت عنوان " توجهات الحزب وحكومته حول إدارة الأصول المملوكة للدولة" والتي نصها" يقوم التوجه الرئيسي للحزب والحكومة على أهمية تفعيل الكفاءة في تلك المؤسسات، وبما يمّكن الدولة من القيام بدورها على نحو فعال ويتيح الفرصة

للفئات الأخرى الفاعلة في المجتمع للقيام بدورها أيضاً"؟ فما هي يا ترى تلك الفئات الأخرى التي ترغب الدولة في نقل ملكية شركاتها العامة إليها؟ وألا يعتبر ذلك تأكيداً للتخوف الذي أبداه كثير من المعارضين لمشروع الملكية الشعبية من أنه مجرد جواز مرور تنقل بمقتضاه الملكية العامة إلى نفر قليل من أصحاب المال والمحتكرين عبر المواطنين الذين ستوزع عليهم أسهم الشركات من دون مقابل؟

وماذا عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد؟

إن أهم ما يعاب على الحزب الوطني وحكومته أنهما يتحدثان عن الشفافية من دون أن يمارساها فعلاً. ومن أسف أنهما – الحزب وحكومته – يكرران نفس المشهد مرة أخرى حين يتم تسريب معلومات غير كافية عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد والذي سوف يكون أمراً واقعاً بعد فترة وجيزة من دون إتاحة الفرصة الكافية لمناقشته وإبداء الرأي بشأنه من جانب جموع المواطنين الذين سوف تتأثر مصالحهم بهذا القانون سلباً أو إيجاباً، ويكفينا في هذا الصدد الإشارة إلى ما أعلنه وزير المالية أن القانون الجديد بما يتضمنه من مزايا جديدة سوف يطبق علي الداخلين الجدد لسوق العمل ولن يطبق علي المؤمن عليهم حالياً وفقاً للقوانين المعمول بها الآن والتي سوف يستمر العمل بها - بكل مشاكلها وسلبياتها - لحين خروج آخر مشترك بها! ألا يفتح هذا التمييز المقصود بين المواطنين باب الطعن على القانون بعدم الدستورية؟

ولك الله يا مصر

2008

144. ولا يزال الأمل في التغيير ..... مفقوداً !

مر يوم 18 يونيو منذ عدة أيام من دون أن تصاحبه تلك الضجة المعتادة ولم نشهد سيل الخطب والاحتفالات التي اعتاد أهل الحكم أن ينظموها بمناسبة " عيد الجلاء" احتفالاً بخروج آخر جندي إنجليزي من مصر في مثل هذا اليوم من عام 1956، واكتفى الإعلام الرسمي بنشر خبر مقتضب عن تلقي الرئيس برقيات تهنئة من بعض المسئولين بهذه المناسبة، كما وضع ذات الخبر على الموقع الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي من دون إن يكلف أحد نفسه بذكر أي شيء عن المناسبة ذاتها، والسبب في ذلك بالطبع هو أن الدولة ألغت الاحتفال بعيد الجلاء!

وتبدو أهمية هذه المفارقة أن الناس الطيبين في مصر المحروسة كانوا يأملون أن يكون يوم جلاء المحتل بداية حقيقية لإعادة بناء الوطن والانطلاق في التنمية الاقتصادية وتكريس العدالة الاجتماعية وإقامة نظام حكم ديمقراطي وحياة نيابية سليمة كما وعدهم رجال يوليو 1952.ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فما هي إلا شهور معدودة حتى وقع العدوان الثلاثي، وبعدها دخلت البلاد في دوامة من الأزمات الداخلية والخارجية كانت قمتها هزيمة يونيو 1967. واستمر مسلسل الأزمات يأخذ بخناق المصريين، لا يكادون يخرجون من أزمة حتى تصدمهم أخرى أكبر وأعتى.

وجاء نصر أكتوبر 1973 ليحي الأمل في نفوس المصريين الذين شعروا بقيمتهم ونتيجة جهدهم وعرقهم واستعادوا سيناء واستعدوا لمرحلة جديدة من العمل الوطني المنظم لاستثمار هذا النصر العسكري وتحويله إلى انتصار شامل على التخلف الاقتصادي والتراجع المجتمعي والانتقال إلى حالة متفوقة من التنمية والتقدم والازدهار. وبدلاً من التنمية المخططة انطلقت فكرة الانفتاح غير الواعي وسادت البلاد نغمة الانتهازية والإغراق في تحقيق المصالح الخاصة لطبقة المستفيدين من ظروف الانفتاح السداح مداح كما أسماه الكاتب الراحل احمد بهاء

الدين.، وكان أن فشلت الدولة في نقل نموذج إدارة حرب أكتوبر إلى الحياة المدنية، ولم تنجح في تحقيق إنجازات في ميادين الإنتاج والخدمات وتطوير الحياة على أرض مصر المحروسة ترقى إلى مستوى نصر أكتوبر العظيم.

وتوالت الانتكاسات الاقتصادية والسياسية واكتشف المصريون عدم تحقق الرخاء الذي وعدهم به السادات بمقولة أن موارد مصر التي كانت توجه وتبدد في الحروب سوف توجه إلى اقتصاديات السلام وإنعاش الاقتصاد المصري، وأن إنهاء حالة الحرب مع "إسرائيل" سوف يجعل المعونات والاستثمارات الأجنبية تتدفق على مصر للإسراع بخطاها على طريق النمو. وتفاقمت الأزمات التي وصلت ذروتها في انتفاضة 18 و19 يناير 1977 والتي أطلق عليها السادات " انتفاضة الحرامية" ثم حكم القضاء بعد ذلك ببراءة كل من قدموا للمحاكمة بتهمة تدبير تلك الانتفاضة.

وكانت قرارات 5 سبتمبر1981 بداية النهاية لحكم السادات الذي اغتيل بعدها يوم 6 أكتوبر من نفس العام لتبدآ رحلة جديدة للمصريين مع أحلام الاستقرار والتنمية أشعل الأمل فيها أن الرئيس مبارك استهل حكمه بعقد "المؤتمر الاقتصادي" الذي ضم نخبة مختارة من الاقتصاديين المصريين وعقد أيام 13 - 15 فبراير 1982، وشارك الرئيس في حضور بعض جلساته. وجاءت توصيات المؤتمر معبرة إلى حد كبير عن آمال وتطلعات الناس في مصر في تلك الفترة من حيث ضرورة المحافظة على استمرار قيادة الدولة للاقتصاد الوطني وضمان دور فاعل للقطاع العام والتنسيق بينهما وبين الدور الضروري للقطاعين الخاص والتعاوني والاستمرار في سياسة الانفتاح والتعاون الدولي الخارجي مع التعديلات التي تزيل ما شابها من سلبيات.

كما أكد المؤتمر على أهمية حشد الطاقات القومية الطبيعية والبشرية والمالية والتنظيمية، حكومية كانت أو شعبية، ووضع السياسات الفعالة في مختلف المجالات وفقا لتخطيط قومي شامل، تلتزم به الدولة والقطاع العام، ويسترشد به

القطاع الخاص والفردي بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأسلوب التخطيط القومي المناسب مما يؤدى إلى التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات وتحديد الأولويات. كذلك ركزت توصيات المؤتمر على العناية بالبعد الاجتماعي حين تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بالتركيز على خلق فرص للعمالة الحقيقية المنتجة ، والعمل على تحسين توزيع الدخول ورعاية الطبقات الأقل دخلاً. كما تبنى المؤتمر قضية مكافحة البطالة ومواجهة عجز الموازنة العامة بتخفيض الإنفاق العام غير الضروري والإنفاق المظهري، وضرورة تحسين تحصيل الضرائب وزيادة الضرائب على الاستهلاك الترفي. كذلك تدارس المؤتمر قضية الدعم وسبل ترشيده وعدم المساس به إلا بعد استنفاذ إجراءات الوقر في أوجه الإسراف في الإنفاق الحكومي وبقدر ما يتحقق من زيادة في الأجور وتحسين في توزيع الدخل.

ومن الغريب أن مجمل القضايا التي تعرض لها المؤتمر الاقتصادي في 1982 لا تزال تفرض نفسها على الساحة المصرية، ولا يزال الناس يعانون من آثارها نتيجة عدم تفعيل ما انتهى إليه ذلك المؤتمر من توصيات. مثال ذلك أن المؤتمر نبه إلى غلبة النشاط التجاري والمضاربات العقارية على ممارسات القطاع الخاص وتركيزه على إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية وأهمية توجيه أنشطته مستقبلاً ناحية المشروعات التي تساعد في توفير الاحتياجات الضرورية للشعب، ورفع المستوى التكنولوجي وتشجيع التصدير السلعي، وحفزه على إقامة المشروعات خارج المدن وفي المناطق الجديدة، ورغم ذلك انطلق القطاع الخاص في نفس مسيرته غير المتوافقة مع التوجهات الإستراتيجية للتنمية المستدامة التي ترجوها البلاد. لقد كانت توصيات المؤتمر الاقتصادي بداية لتكوين إستراتيجية شاملة لتنمية مصر ونهوضها ، ولكنها مع الأسف لم تنعكس في إصلاح مسار الاقتصاد الوطني وانتهت إلى أن تصبح مجرد أوراق في أضابير مخزونة في أدراج المسئولين.

وتمر سنوات حكم الحزب الوطني الديمقراطي منذ 1981 حتى الآن والمصريون يحصدون مرارة الفشل والتخلف على مختلف الأصعدة وفي أغلب مجالات الحياة، وقد اعتادوا على أنواع من الأزمات تتكرر في نظام دقيق، منها أزمات اختفاء رغيف الخبز أو اسطوانات البوتاجاز، وصعوبة الحصول على مياه الشرب النقية وسوء الخدمات التعليمية والصحية. كما تتوالى أزمات ارتفاع الأسعار وانهيار العقارات الآيلة للسقوط وحوادث تصادم القطارات وغرق العبارات وغيرها من صور الفشل العام، فضلاً عن حالات الاحتقان بين العمال والمستثمرين الذين آلت إليهم شركات قطاع الأعمال العام نتيجة برنامج الخصخصة، وبين الدولة والنقابات تحت الحراسة وتلك المهددة بفقد استقلالها وفرض الحراسة عليها، وبين القضاة والمحامين، وبين الصحفيين وأصحاب الرأي ومسئولين في الدولة يضيقون بالنقد ويحيلونهم إلى المحاكمة الجنائية، وبين الطلاب وذويهم ووزراء التربية والتعليم المتعاقبين احتجاجاً على صعوبة اختبارات الثانوية العامة وغيرها من أشكال الاحتقان العام المعبرة عن الغضب الشعبي والرفض الكامل لسياسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً.

إن النتيجة الواضحة لسيطرة الحزب الوطني على السلطة طوال ما يقرب من ثلاثين عاماً هي الفشل في تحقيق التنمية التي يستحقها أبناؤها وتبدد مقومات العدالة الاجتماعية، مما أدى إلى تراجع الأداء العام وتدني مستويات المعيشة لملايين المواطنين الذي يقع أغلبهم تحت خط الفقر ويعيش الملايين منهم في عشوائيات لا تتوفر بها متطلبات الحياة الآدمية عند حدها الأدنى.

إن ممارسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً تقتل الأمل في تحقيق نهضة وطنية شاملة تنتقل بمصر إلى مستقبل يرقى لما يستحقه أبناؤها. فالحزب القابض على السلطة لا يزال يمارس هوايته التقليدية في تزوير الانتخابات وسد كافة المنافذ في وجه المعارضين لحكمه وأصحاب الرؤى المخالفة لسياساته، وتأتي نتائج الانتخابات

التي يجريها ذلك الحزب دائماً غير معبرة عن آمال الناس ورغبتهم في التغيير. وكانت انتخابات مجلس الشورى التي أجريت مؤخراً شاهداً على إصرار الحزب الحاكم على تصميم نتائجها بما يتفق وأهدافه في الاستمرار في الحكم ومنع المعارضين بشتى السبل من الوصول إلى السلطة. ويرى الكثيرون أن انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر القادم ستكون على ذات المنوال مما يثير الدعوة إلى مقاطعتها في دوائر كثير من الأحزاب السياسية. كما لا تزال العوائق التي تضعها المادة 76 من الدستور مانعة لفرص المستقلين في الترشح لرئاسة الجمهورية وتقصرها على مرشحي الحزب الوطني ومن يتفضل عليهم من الأحزاب التي يمنحها مقعد أو أكثر في مجلس الشعب أو الشورى ليكون لهم مرشحين في الانتخابات الرئاسية القادمة عام 2011 ليستكمل الشكل مع بقاء الأمور كلها في نطاق ما يريده أهل الحكم وحزبهم الحاكم.

ولن يتحقق للمصريين أملهم في صنع مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم من بعدهم إلا إذا تكاتفوا وحشدوا جهودهم لتنسيق مواقفهم والضغط من أجل التغيير الديمقراطي الشامل وما يتيحه ذلك من فرص أفضل لتنمية اقتصادية مستدامة تستند إلى منظومة متفوقة للعلم والتكنولوجيا، وعدالة اجتماعية تقوم على تكافؤ الفرص في الحصول على نصيب من ثروة الوطن والمشاركة العادلة في عوائد التنمية. إن الإصلاح الدستوري والسياسي وتدعيم قواعد وممارسات الديمقراطية هو السبيل الأهم لتوفير مقومات التنمية الوطنية الشاملة والقضاء على ما تعانيه مصر من مشكلات وأزمات تتبدى مظاهرها كل يوم وتهدد بالقضاء على هيكل المجتمع ومقومات تماسكه واستمراره.

إن مستقبل البلاد الأفضل لن يتحقق بالشعارات ولا بالخطب الرنانة واستثارة مشاعر الجماهير بالكلمات الجوفاء بل على رؤية شاملة تصنع المستقبل على أسس من العلم والتفكير الإستراتيجي المعبر عن رغبات الناس وأهدافهم، وبتوضيح رؤية شاملة لصورة الوطن كما يريده أبناؤه، وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في اختيار الطرق

المؤدية إلى تحقيق تلك الصورة. والخطوة الأولى في هذا الطريق الطويل الشاق هي صياغة نظام جديد للانتخابات يحقق تكافؤ الفرص ويسد الثغرات التي تتسلل منها أدوات التزوير وتشويه إرادة الجماهير. إن طريق المستقبل يبدأ بالانتخابات النزيهة التي تتم عبر الصناديق الزجاجية الشفافة وباستخدام تقنيات المعلومات الحديثة في كافة مراحلها بدءاً من إعداد جداول قيد الناخبين مروراً بعمليات الترشيح والتصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج.

ويوم ينجح المصريون في فرض إرادتهم ليكون لهم نظام انتخابي صحيح، يوم يتجدد الأمل في انطلاقهم إلى مستقبل أفضل.

2010

145. هل . . .يبقى الحال على ما هو عليه؟

اتخذ الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً موقف الهجوم في الأيام الأخيرة بعد أن أصبح حديث الشارع المصري هو المناداة بالتغيير، وبعد أن بدأت جماعات تتكون لمناصرة ترشيح البرادعي رئيساً للجمهورية. كما أضاف الحديث الذي أدلى به الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى مزيداً من القلق لأهل الحكم حيث أشار فيه إلى أنه فور أن يترك الجامعة سيعود ممارساً بالكامل لدوره كمواطن مصري مؤكداً ذلك بقوله " أنا سياسي مصري في الأساس، سأحاول على الدوام كما قلت الآن أن أكون مصرياً نافعاً ومفيداً لمجتمعه". ومما يثير القلق لدى أركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قول عمرو موسى حين سأل هل ترشح نفسك رئيساً للجمهورية إذا انفتح الطريق وأزيلت العوائق التي تضعها المادة 76 من الدستور، فقال" يكون لكل حادث حديث، ولكني أقول لك إن الكثيرين جاهزون لخدمة مصر كمواطنين مصريين في ذلك المنصب أو غيره". كذلك انضم الوزير السابق منصور حسن إلى قائمة من يفكرون في الترشيح للمنصب حيث صرح لجريدة الوفد بقوله " سأفكر في ترشيح نفسي لانتخابات الرئاسة لو فتح الباب المغلق". ولنا أن نتوقع أن يعلن آخرون عن استعدادهم لخوض انتخابات الرئاسة حال تعدل الوضع وأزيحت الموانع التي تقيمها المواد 76 و77 و88 وينفتح الطريق لانتخابات الرئاسة أمام كل المصريين الشرفاء وأفذاذ مصر وشخصياتها الوطنية ذات التاريخ والثقل السياسي والعلمي والقبول الشعبي وتتوفر في كل منهم شروط أن يكون من أبوين مصريين يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ولا يقل عمره عن أربعين عاماً حسب ما تقضي به المادة 75 من الدستور.

تلك التطورات لا شك أثارت القلق لدى دوائر الحزب الحاكم فسارعوا لإغلاق كل الأبواب وسد جميع المنافذ التي يمكن أن يتسلل منها أمل في التغيير. وبعد أن كانت نغمة الحديث السابقة أنه من السابق لأوانه الحديث عن مرشح الحزب الوطني

لرئاسة الجمهورية في 2011، أصبحت النغمة الجديدة كما صرح صفوت الشريف أمين عام الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً " إن حسني مبارك هو رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الآن وهو مرشح الحزب للرئاسة في أي انتخابات مقبلة، وأن مبارك هو صاحب القرار الوحيد في هذا الشأن". ومن جانب آخر، أكد جمال مبارك أنه لن تجرى أي تعديلات دستورية وأن الحزب الحاكم " ليس على أجندته طرح تعديلات دستورية قبل الانتخابات المقبلة" دون أن يحدد أي انتخابات يقصد هل التشريعية في 2010 أو الرئاسية في 2011. وتتوالى موجات الهجوم من الحزب الحاكم ووزراءه، فالدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة - وبعد أن فرغ من معركة أنفلونزا الخنازير في استراحة مؤقتة - وفي حوار له مع برنامج "واحد من الناس" أصدر حكماً قاطعاً بأن الدكتور البرادعي لا يصلح أن يكون رئيساً لمصر.. لأنه لا يعلم شيئاً عما تعانيه مصر من مشكلات، واستطرد يقول أنه ليس معنى حصوله على جائزة نوبل أنه مؤهل لشغل هذا المنصب! كما قال أنه لا يعرف عمرو موسى عن قرب وبالتالي لا يستطيع الحكم على مدى أهليته لمنصب الرئاسة من عدمه! وقبل أن ننتقل إلى الهدف الحقيقي من تصريحات وزير الصحة نريد الإشارة إلى اعترافه الواضح الصريح أن مصر تعاني من مشكلات وبالقطع فإن سبب تلك المشكلات هي سياسات وممارسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً والذي لم ينجح على مدى تلك السنوات الطوال سوى في خلق المزيد من الكوارث والمصائب للمصريين والهبوط بمستويات معيشتهم وتردي أحوالهم في جميع مجالات الحياة. وهو نفسه قد اعترف في أكثر من حديث صحفي ولقاء تليفزيوني بأن المستشفيات الحكومية منهارة وأود أن أذكره بحديثه إلى صحيفة المصري اليوم في 18 سبتمبر 2007 حين قال متحدثاً عن تلك المستشفيات "لا أريد أن أخفي حزني، فحالتها سيئة، سيئة تحتاج إلي إعادة ترتيب داخل البيت.." ويقول " إننا والحمد لله أعدنا الروح في عدد كبير من هذه المستشفيات وقمنا بإعادة تأهيل التمريض فيها، ثم أعدنا دراسة أوضاع الأطباء

حتى نضمن تواجدهم وانتظامهم في العمل، وضعنا أيدينا علي ظاهرة تزويغ الأطباء، ولماذا لا ينتظمون..". ومعنى إعادة الروح أنها كانت ميتة، فهل هناك تعبير أكثر بلاغة في تصوير حال مصر بعد ثلاثين عاماً من حكم الحزب الأوحد؟ كما اعترف الوزير الجبلي بتدني رواتب الأطباء وسوء حالة التمريض، وكلها مشكلات تنصب على رؤوس المواطنين في شكل خدمات صحية مترديةً. ثم نأتي إلى أهم ما قاله دكتور الجبلي" أن رجل الشارع البسيط لا يثق سوى في مبارك رئيساً للجمهورية.. لشعور المواطن بأنه صمام أمان له.. فمهما حدث للمواطن من مشكلات يعلم أن الرئيس مبارك سيقبل على حلها" وأضاف وزير الصحة لا فض فوه بقوله أنه " في حالة امتناع الرئيس مبارك عن خوض الانتخابات الرئاسية سينتخب جمال مبارك إذا كان من ضمن مرشحي الرئاسة لأنه أكثر الشخصيات السياسية إلماماً بمشكلات المصريين"! وليس لي من تعليق فتلك قناعة شخصية لوزير في حكومة الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً!

ثم تأتي القذيفة الأساس في الغارات الهجومية للحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً حين قدمت الجمعية العمومية والمؤتمر السنوي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر توصيتها بدعوة الرئيس مبارك إلى خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، وقرارها إرسال برقية تأييد ومبايعة إلى الرئيس متضمنة الإشادة بمجمل سياساته وقراراته في مختلف الشئون الداخلية والخارجية. ويشارك في الحملة الهجومية لمبايعة الرئيس مبارك لفترة رئاسة سادسة كل من وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال! ثم يعلنها الدكتور علي الدين هلال صريحة أن من حق جمال مبارك رفض تعديل الدستور من دون أن يوضح لنا من أعطاه هذا الحق! ويدعو علي الدين هلال المطالبين بتعديل الدستور أن يحصلوا على موافقة ثلث أعضاء مجلس الشعب لإجراء التعديلات التي يريدونها متناسياً حقيقة تشكيل مجلس الشعب الذي يسيطر عليه حزبه الحاكم منذ ثلاثين سنة بكل أشكال التزوير والتلاعب في الانتخابات والتي شهدت عليها مئات أحكام محكمة النقض بإبطال نتائج الانتخابات في كثير من

الدوائر التي فاز بها مرشحو الحزب الوطني قسراً ولم ينفذ المجلس تلك الأحكام باعتباره " سيد قراره".

ويشارك دكتور أحمد فتحي سرور في تأكيد الحملة الهجومية لوأد أي محاولات من جانب المعارضة والمستقلين ومن يفكر في الاجتراء بترشيح نفسه لمنصب الرئاسة، فالمادة 76 من الدستور في رأيه أفضل كثيراً عما كانت عليه وقت الاستفتاء على مرشح وحيد، ويقول أنه يوجد مثيل لها في دساتير دول متقدمة، وكذلك المادة 77 لا بأس بها وحتى فرنسا لا تحدد عدد مرات تولي الرئاسة ومع ذلك يمكن أن تعدّل إذا سمحت الظروف السياسية وتوفرت الكوادر من دون أن يوضح كيف ومتى تسمح الظروف السياسية وكذلك هو يتغاضى عن وجود كوادر أعلنت صراحة رغبتها في الترشح حال إزالة العقبات التي تتضمنها تلك المادة. ويرى دكتور سرور أن أحزاب المعارضة ضعيفة وهي بضاعة سيئة دون أن يعترف بأن أغلب تلك الأحزاب – باستثناء حزب الوفد ذو التاريخ المجيد في الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة 1919 - هي نتاج قانون الأحزاب الذي فرضه النظام الحاكم وأنها جميعها مرت بموافقة الحكم ووزراؤه أعضاء تلك اللجنة، وتلك الأحزاب أيضاً مقيدة بكل ما تفرضه الأجهزة الأمنية من قيود وشروط مانعة لحركتها. ثم يوجه دكتور سرور دعوة للدكتور البرادعي أن ينضم إلى الحزب الحاكم وأن يعمل معهم في لجنة العلاقات الخارجية عله يجد نفسه في يوم من الأيام وقد قفز بسرعة إلى أوائل الصفوف ويصل لهدفه في مرحلة أخرى! وأسأل الدكتور سرور ولماذا لا توجه دعوتك إلى الحزب الحاكم كي يتنازل عن نزعته الاحتكارية واستئثاره بالسلطة منذ ثلاثين عاماً وأن يقبل بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على التنافس والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الشفافة ويرضخ لمطالب القوى الوطنية بإلغاء الشروط المانعة في المادة 76، وساعتها لن يكون البرادعي ولا غيره مضطرين للانضمام إلى الحزب الحاكم حتى ينالوا البركات

ويستطيعوا الترشح لانتخابات الرئاسة معتمدينً فعلاً على قدراتهم وكفاءتهم ومدى قبول المصريين لهم ؟

وتطرح تصريحات أركان الحزب الحاكم بصورة واضحة إستراتيجيته الجديدة في التعاطي مع موضوع الانتخابات الرئاسية وهي الضرب بعرض الحائط المادة 75 من الدستور والاستبعاد الكامل لأي إنسان في بر مصر لا يرشحه الحزب. وهم يصادرون على آراء المصريين واختياراتهم بإعلاناتهم المسبقة عما يسمونه " المبايعة" للرئيس وهو الأسلوب الذي كان من المفترض نبذه إن كانوا حقيقة يؤمنون بأن اختيار الرئيس أصبح الآن من خلال الانتخابات المباشرة من بين مرشحين متعددين وليس كما كان بالاستفتاء على شخص وحيد. إنهم يغلفون تلك الهجمات على المعارضين والمستقلين بقولهم أنهم حزب الأغلبية، وهذا يطرح السؤال البديهي كيف يكون ذلك الحزب مالكاً للأغلبية وعدد أعضائه لا يتجاوزون - كما يقولون - ثلاثة ملايين عضوا بينما سبعة وسبعون مليون مصري ومصرية هم خارج ذلك الحزب فهم بالمنطق غير موافقين على سياساته وبرامجه وإلا كانوا قد سعوا إلى الانضمام إليه، ومن ثم هم في فريق المعارضين والمستقلين. فكيف تتحكم الأقلية في تحديد مصير الأغلبية؟ إن هذه صورة بشعة لدكتاتورية الأقلية – وليست دكتاتورية الأغلبية التي يخوّفون بها الناس ويرفضون من أجلها دعوة حزب الوفد إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 والتي جاء فيها "..لذلك يري الوفد أن الوقت قد حان للاتجاه إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها، ويضع رئيس الدولة في موقع الضامن لسلامة الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء مؤسسات الدولة لدورها بانتظام ودوام. أما وضع سياسة الدولة والإشراف علي تنفيذها فيكون من اختصاص مجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان. فلم يعد مقبولاً ولا معقولاً في القرن الواحد والعشرين أن يتوقف مصير أمة علي إرادة فرد".

يا أهل الحكم، لقد توجهت إليكم في نهاية مقال الأسبوع الماضي بسؤال جاء في الآية 78 من سورة هود وهو "... أليس منكم رجل رشيد"، واليوم أختم مقالي بسؤال آخر يستند إلى الآية الكريمة 140 من سورة آل عمران".. وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين" صدق الله العظيم ولله الأمر من قبل ومن بعد.

2009

146. وماذا بعد الزيـــارة ؟

انتهت زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام قلائل، وكان الرئيس الأمريكي أوباما قد قام قبلها بزيارته الشهيرة إلى مصر في الرابع من شهر يونيو 2009 وألقى خطاباً إلى العالم الإسلامي روّجت له الآلة الإعلامية الأمريكية ووصفته بأنه فتح جديد في علاقات أمريكا بالعرب والمسلمين، وتوقع الكثيرون أنه سيعلن عن خطوات أمريكية حاسمة لمساعدة الفلسطينيين على استعادة حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة. ولكن مضت الأيام والشهور من دون أن تتحقق على أرض الواقع أية تطورات ذات بال يمكن رصدها على أنها خطوات نحو الهدف الذي عاش الكثيرون من العرب حكاماً ومحكومين يمنون أنفسهم بتحقيقه على يد المنقذ أوباما. وحين اتخذ أوباما موقفاً إعلامياً ضد توسع إسرائيل في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية من فلسطين السليبة وتأكيده أن موقفه هذا لن يتبدل، توقع الكثيرون أن تبادر إسرائيل ورئيس حكومتها نتنياهو بالخضوع والتوقف عن بناء المستوطنات والتوسع فيها، إلا أننا سرعان ما شاهدنا أوباما هو الذي يتراجع ويوافق على الطلب الإسرائيلي أن تبادر الدول العربية بالتطبيع واسع النطاق مع إسرائيل في مقابل تجميد بناء المستوطنات لمدة سنة ثم خفضت إلى ستة أشهر!

ولما كانت زيارة الرئيس مبارك لأمريكا قد تأجلت عن موعدها السابق تحديده في يونيو الماضي نتيجة الظرف الحزين بوفاة حفيد الرئيس ثم تحدد موعدها في الثامن عشر من أغسطس 2009، فقد ارتفع سقف التوقعات لما يمكن أن تسفر عنه زيارة الرئيس المصري لواشنطن بعد انقطاع خمس سنوات نتيجة سوء العلاقات مع الرئيس السابق بوش. ومن دون استباق الأحداث لا يوجد فيما تناولته الأنباء عن نتائج الزيارة ما يوحي بأن انفراجة حقيقية سوف تحدث في القضية الفلسطينية وهي الأهم على قائمة مباحثات الرئيسين. فقبل أن يلتقي الرئيسان وعقب اجتماع الرئيس مبارك مع هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية لمدة ساعة كاملة خرج

المتحدث باسم وزارة الخارجية يبشرنا بأنهم – أي الأمريكيون - يحاولون خلق ظروف جديدة للمساعدة على تحريك الموقف وإتاحة الفرصة لمعاودة المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ويضيف المتحدث الأمريكي أن مصر وأمريكا متفقتان على ضرورة أن تتم جهود متوازية من جانب إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية كلها لتمهيد المسرح لعودة المفاوضات، على أن تتضمن تلك الجهود أن توقف إسرائيل نشاطها الاستيطاني، وأن يعمل الفلسطينيون على تأكيد الأمن، بينما تقوم الدول العربية بخطوات واضحة في التطبيع مع إسرائيل! ومفاد الموقف الأمريكي – الذي تدعي وزارة الخارجية الأمريكية أنه متوافق مع الموقف المصري – أن يتم التطبيع العربي الشامل مع إسرائيل ليس مقابل إنهاء الاستيطان وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية وإقامة الدولة الفلسطينية، بل مقابل مجرد أن يتوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مع بقاء جميع المستوطنات القائمة !

وقد نشرت صحيفة هاآرتز Haartz الإسرائيلية أن أحد الذين حضروا اجتماع الرئيس مبارك مع القيادات اليهودية نقل إليها أن الرئيس تحدث عن القيادة الإسرائيلية بإيجابية أدهشت الحضور وأنه ذكر كلمات دافئة عن رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع أيهود باراك والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز وأوضح أنهم ملتزمون بتحريك عملية السلام إلى الأمام مع الفلسطينيين، إلا أنه تمسك بضرورة ألا يتم التطبيع مع إسرائيل إلا بعد إقرار السلام الدائم. ومن جانبهم شكر أعضاء الوفد اليهود الرئيس على جهوده في المنطقة، إلا أنهم تمنوا أن يقنع زملاءه القادة العرب بتقديم بعض لفتات إيجابية لتشجيع إسرائيل على التقدم نحو تسوية نهائية. ويبدو الآن جلياً أن موقف إسرائيل، الداعي إلى أن تقدم الدول العربية خطوات تطبيعية لإقناعها بالتقدم في مفاوضات من أجل تسوية نهائية، قد تبنته الإدارة الأمريكية ووجدته فرصة لتبرير عجزها عن تنفيذ ما أعلنته من موقف صارم ضد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ومن ثم إلقاء التبعة على العرب في تجميد الموقف بأنهم هم الذين لم يقدموا تلك

الخطوات الإيجابية المقترحة. وقد أكد المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جورج ميتشل هذا الاستنتاج حين صرح في شهر يوليو الماضي أن على الدول العربية اتخاذ خطوات لها معنى في التطبيع مع إسرائيل

وفي الوقت ذاته أعلن فيه وزير الخارجية أحمد أبو الغيط أن على إسرائيل أن تبدأ بخطوات لاستعادة ثقة العرب فيها وذلك بوقف النشاط الاستيطاني ليس في الضفة الغربية فقط بل وفي القدس ذاتها وأن تسحب قواتها من الضفة الغربية لتعود الأوضاع إلى ما قبل الانتفاضة الثانية. ومن هنا يصبح الموقف نوعاً من الصراع الإستراتيجي تتحدد نتيجته بحسب القوة النسبية لطرفي الصراع. فمن الجانب الإسرائيلي تبدو الجبهة الداخلية متماسكة وداعمة لموقف الحكومة المتشدد والرافض للضغط الأمريكي الهين بشأن وقف بناء المستوطنات، ومن ثم فهو في موقف تفاوضي قوي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر. أما الجانب العربي فهو يعاني من درجة عالية من التفكك بدءاً من الصراع الفلسطيني الداخلي والمواجهة المحتدمة بين حماس وفتح وتوقف مفاوضات المصالحة بينهما التي ترعاها مصر، مروراً بالخلافات المتراكمة بين مصر وكلاً من سوريا وقطر، وفتور الهمة العربية في اتخاذ موقف موحد في مواجهة تحديات القوة الإسرائيلية وانحصار القرار العربي في محاولة تسويق المبادرة العربية التي أطلقت في قمة بيروت عام 2002 ووقفت الدبلوماسية العربية بعدها جامدة بينما رفضت إسرائيل تلك المبادرة ولم تعن حتى بمناقشتها وإبداء رأي بشأنها.

إن الصراع الإستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية - وفي مقدمتها مصر- سوف تتوقف نتائجه على مدى ما تستطيع الدول العربية تحقيقه في امتلاك وسائل القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ومصادر الدعم الدولي للقضية الفلسطينية في مواجهة ما تملكه إسرائيل من تلك القوى. ولكن يبقى التحدي الحقيقي للدول العربية - وفي مقدمتها مصر - وهو أن تحقق التحول الديمقراطي في نظم الحكم بها،

وأن ترفع عن شعوبها ضغوط التعاملات الأمنية والتهميش السياسي، وأن تفتح الأبواب لحياة ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة النزيهة. إن التطوير الديمقراطي وتحرير الإنسان العربي – والمصري في المقدمة - وتمكينه من ممارسة حقوقه السياسية في اختيار حكامه ومحاسبتهم هي الخطوة الأساس في مواجهة العدو الإسرائيلي، ومن دونها لن يكون لخطة أوباما المنتظرة فرصة وستلحق بسابقاتها من خطط أمريكا لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

2009

147. وماذا بعد المؤتمر؟

وانتهى مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي بعد ثلاثة أيام من الكلمات والتصريحات والمناقشات تحت شعار "فكر جديد...لمستقبل بلدنا" وذلك بعد أن كان شعار المؤتمر الرابع في العام الماضي " الفكر الجديد وانطلاقة ثانية نحو المستقبل". ومن دون محاولة التساؤل حول ما إذا كان الفكر الجديد الذي قاد انطلاقة العام الماضي هو نفسه الفكر الجديد الذي يقودنا هذا العام لمستقبل بلدنا، فإن التساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه بقوة هو " وماذا بعد أن انتهى المؤتمر؟" هل فعلاً ستشهد المحروسة عملاً جاداً للتحول نحو المستقبل بكل ما يعنيه ذلك من قبول التغيير باعتباره سنة الحياة؟ هل سيتحقق على أرض المحروسة واقع جديد يختلف عما نعانيه الآن وعلى كافة الأصعدة؟

مفارقة قاسية

ومن المفارقات القاسية أن ينعقد مؤتمر الحزب الوطني قبل ثلاثة أيام فقط من إجراء الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية التي خاضها الشعب الأمريكي وتابعها العالم معه على مدار ما يقرب من العامين منذ بدأت معركة الانتخابات الداخلية في كل من الحزبين الرئيسيين لاختيار مرشح كل منهما لانتخابات الرئاسة، وقد حفلت هذه الانتخابات المبدئية بالإثارة نتيجة الصراع الشديد بين أوباما وهيلاري كلينتون للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي، بينما اطمأن جون ماكين مبكراً لترشيح الحزب الجمهوري له. وتابعنا مع العالم خطاب كل من المرشحين أوباما وماكين وشهدنا المناظرات التي جرت بينهما حتى حقق أوباما انتصاره التاريخي ليكون أول رئيس أسود للولايات المتحدة الأمريكية. أما في مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي فقد صدمنا تصريح منسوب إلى أمين السياسات بالحزب قال فيه أن الكشف عن اسم مرشح الحزب لانتخابات رئيس الجمهورية في 2011 سابق لأوانه! ولا أدري متي يحين وقت إعلان الحزب عن اسم هذا المرشح؟ ويبدو أننا لسنا

كشعوب العالم المتقدم الذين يحق لهم المشاركة الفاعلة والحقيقية في اختيار رئيسهم، إذ يجب علينا الانتظار لحين أن يتكرم سادة الحزب الوطني بإعلان اختيارهم لمرشح الحزب لمنصب رئيس الجمهورية خاصة وأن المادة 76 من الدستور تكاد تجعل من المستحيل على أي مصري غير الذي يرشحه الحزب الوطني أن يغامر بالحلم بالترشيح لمنصب الرئاسة.

ولا أمل في التغيير!

ونعود للسؤال المحوري، وماذا بعد انتهاء المؤتمر الخامس للحزب الذي يحكمنا منذ ثلاثين عاماً؟ هل نتوقع تطويراً في أداء الحزب والحكومة يرتفع لمستوى الفكر الجديد الذي سيقودنا إلى المستقبل أم سنظل نعاني من تردي مستوى الأداء الحكومي وانصراف الحزب الوطني لتجميع مكاسبه بعد أن انتهى من هجومه الكاسح على أحزاب وقوى المعارضة المجردة من مصادر القوة لمواجهة سيطرة الحزب الحاكم وتقييده لكل فرص الحوار المجتمعي الوطني والمشاركة المجتمعية في إدارة شئون البلاد التي يفضل الانفراد بها؟ إننا نتساءل هل ستصبح الأوراق التي أعدها الحزب هي أساس عمل الحكومة، وهل نتوقع أن تطور برنامجها المعلن والذي قدمه رئيسها إلى مجلس الشعب في ديسمبر الماضي ليتضمن التوجهات التي جاءت في أوراق وتوصيات مؤتمر الحزب؟

ولكننا نكون واهمين إن تصورنا حدوث تغيير حقيقي في أحوال البلاد والعباد وقد حسم الحزب الوطني موقفه وأعلنها بصراحة " وعدنا فأوفينا"! فالحزب الوطني يعتبر ما قام به من تعديل 34 مادة من الدستور إنجازاً يصب في خانة الإصلاح الدستوري وتعزيز الديمقراطية التي ينادي بها الشعب، ولا يريد الحزب أن يعترف أن تلك التعديلات تمت رغماً عن رفض كافة القوى الوطنية لها، وتم الاستفتاء عليها وتمريرها باستخدام كل صنوف القهر التي وصلت إلى التحرش بالسيدات المتظاهرات ضد تلك التعديلات. ويريد الحزب إيهامنا بأن تعديل المادة 76 كان من

أجل تمكين الأحزاب من التقدم بمرشحيها لانتخابات رئاسة الجمهورية وهي أبعد ما تكون عن هذا الوهم بكل القيود التي فرضتها على غير مرشح الحزب الوطني ذاته.

ولا يريد الحزب أن يعترف بأن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات كان نكسة وردة ندد بها جميع المواطنين الشرفاء، وأصم الحزب آذانه عنها بادعاء أن هذا الإلغاء فيه توقير وتبجيل للقضاة الذين لم تتورع قوات الأمن أن تسحل قاضياً محترماً وأن يعتدي نفر من ضباط الشرطة على قاضيين آخرين في محطة قطار الأقصر كما ورد في الصحف من دون أي رد فعل من جانب قادة الفكر الجديد.

ويسرد الحزب في بيانه كثيراً مما أسماه تعزيز لمسيرة الديمقراطية وحقوق المواطنة، والتقدم الاقتصادي وارتفاع معدلات التشغيل والاستثمار، وتدعيم العدالة الاجتماعية وتطوير الخدمات العامة، وتعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية. ويبدو أن كاتب ذلك البيان عن الوعد والوفاء يعيش في دولة أخرى غير مصر فلا يرى تلك الصفوف المتراكمة من المواطنين التعساء يجاهدون للحصول على بضعة أرغفة لا تمت للخبز بصلة، ولا يدرك كاتب البيان حجم البطالة التي يعانيها شباب مصر ولا يجدون حلاً لها سوى الهرب خارج البلاد متعرضين للموت بحثاً عن فرصة حياة ! ولا أتصور كاتب بيان " وعدنا فأوفينا" وقد فاته الحديث عن أكبر إنجازات الحزب الوطني عبر ثلاثين سنة من الحكم المتصل وهو مئات المناطق العشوائية في طول البلاد وعرضها يموت سكانها بفعل احتراق مساكنهم الخشبية أو تحت صخور الجبال المنهارة فوق رؤوسهم، ويتجرعون كل أشكال الهوان وهم يعيشون تحيط بهم القمامة من كل مكان، ويعايشون الخنازير في حظائر تتوسط العشش والأكواخ التي يتخذون منها مأوى لهم ولأطفالهم.

إن بيان " وعدنا فأوفينا " الذي طلع علينا به الحزب الحاكم يحتوي الكثير من المعلومات المضللة تثير الضحك والأسى في آن واحد. فالحزب الحاكم يعتبر أن تطوير لائحة الاتحادات الطلابية تضمن زيادة اختصاصاتها واستقلاليتها وتؤدي إلى

تفعيل الأنشطة الطلابية، والكل في المحروسة يعلم كيف تدار تلك الاتحادات الطلابية في جو من التدخلات الأمنية والتضييق من جانب إدارات الجامعات، وكيف يتم استبعاد المرشحين من القوى الطلابية المناهضين للحزب الحاكم، ويصير ترتيب الأمور لإنجاح الطلاب الموالين للحزب بالتزكية أو بوسائل أخرى معروفة وشائعة الاستخدام في جميع عمليات الانتخابات في مصر.

ويتجاهل بيان الوعد والوفاء الأحكام الصادرة بحق خمسة من رؤساء تحرير الصحف المستقلة في دعاوى تتعلق بالنشر، ويصر على أنه قد أجرى التعديلات التشريعية الخاصة بإلغاء الحبس في جرائم النشر بما يعزز حرية التعبير. وبالمناسبة تغافل بيان الوعد والوفاء عن ذكر أي شيء يتعلق بوثيقة تنظيم البث الفضائي وكافة أشكال التعبير التي يحاول وزير إعلامه تمريرها بعد فشل محاولة إصدارها بواسطة وزراء الإعلام العرب.

وبينما يتوسع البيان في ذكر أرقام الأداء الاقتصادي غير المسبوق – في رأي أصحاب السياسات الجديدة بالحزب - ، لم يتطرق أبداً إلى ذكر الأرقام التي تصف انتشار الفقر في أرجاء المحروسة وكيف أن ما يقرب من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر. وبينما يردد بيان الوعد والوفاء أرقاماً صادرة عن الأجهزة الحكومية تتحدث عن زيادات في متوسط الأجور الأساسية للموظفين والمعلمين والأطباء، لا يذكر أي شيء عن اعتصام العمال وموظفي الضرائب العقارية وشرائح مختلفة من العاملين بالدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والشركات التي تم تخصيصها وبيعت للأجانب ومدى معاناتهم الرهيبة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وارتفاع معدلات التضخم وتراجع نصيب الأجور من الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى 27% لصالح عوائد الملكية التي تحصل على 73% من ذلك الناتج الإجمالي.

إن المواطن المصري يصارع من أجل حياة كريمة رغم كل ما يحوطه من أوضاع تحمل على اليأس والإحباط من أي إصلاح لشئونه، فهل يا ترى يمكن لهؤلاء

المواطنين أن يحلموا بتغيير في أحوالهم المعيشية حتى يجد العاطلون منهم فرصاً حقيقية للعمل وحتى تتحقق مقولة وزير التنمية الإدارية ومن قبله وزيرة القوى العاملة أن فرص العمل متاحة ولا يتقدم لها أحد من المصريين الكسالى الذين يفضلون البطالة على العمل!

أوهام التطوير والإصلاح على طريقة الحزب الوطني

يحفل الخطاب الرسمي للحزب الوطني بالحديث عن التطوير والإصلاح فيما يشبه أحاديث الأحلام، فهل سيتطور التعليم حقاً في بلادنا ونرى المدارس وقد تحسنت أوضاعها وصارت مقار للتعليم فعلاً بدلاً من بيوت الطلاب التي تستمر فيها الدروس الخصوصية على مدار اليوم ، وأن تعود للمدرسة المصرية قيمتها كدار للتعليم والتربية وليست مكاناً للتعذيب والضرب المبرح الذي يودي بحياة التلاميذ؟ هل نتوقع أن يعود المعلم المصري إلى عمله التعليمي والتربوي بعد أن يتخلص من آثار نكسة الكادر ويسترد توازنه النفسي بعد نسيان محنة اختبارات الكادر التي تضرر منها اثنان وأربعون ألف معلم وفق تصريحات مسئولي وزارة التربية والتعليم؟ هل نتوقع أن ينتظم التلاميذ في المدارس ويحصلون على الكتب المدرسية وفق مناهج متطورة منذ اليوم الأول لبدء الدراسة بدلاً من أن تمضي الأسابيع قبل أن تصلهم تلك الكتب وقبل أن يتعرف المدرسون على عناصر المنهاج لكثير من المواد الدراسية؟

هل يجوز للمصريين أن يصدقوا ما جاء في أوراق الحزب الوطني ووعوده بنهضة في الخدمات الصحية والعلاجية، وأن يحلموا بمستشفيات آمنة لا يموت فيها المرضى في غرف العمليات والعناية المركزة نتيجة سوء التجهيزات وضعف مستويات الرقابة الصحية حتى تضطر وزارة الصحة لإغلاق عدد من اكبر مستشفيات المحروسة ومنعها من إجراء العمليات الجراحية في فضيحة طبية غير مسبوقة.

هل يمكن اعتبار مداولات ومناقشات المؤتمر السنوي الخامس لحزب الفكر الجديد بداية لمراجعة أوضاع وتطوير الجهاز الحكومي المترهل قليل الكفاءة والإنتاجية، ونقطة فاصلة لوقف تيار الفساد المستشري في كافة أجزاء ومستويات جهاز الحكومة المركزية وأجهزة المحليات؟ هل يمكن أن نرى نهضة حقيقية في ممارسات الإدارة الحكومية تنطلق فيها من تلمس رغبات المواطنين والخضوع لها، والبعد عن أساليب التعالي والتجبر التي تمارسها أجهزة الحكومة وقادتها في مواجهة المواطنين البؤساء؟

هل نأمل في أن يتبنى الفكر الجديد الذي يبشرنا بمستقبل أفضل نظاماً للحكم يقوم على تداول السلطة وحق الشعب في اختيار من يحكمه من دون حديث عن توريث أو غيره من أساليب تكريس حكم الحزب الواحد رغم التعددية الحزبية الظاهرية؟

هل يوافق أصحاب الفكر الجديد على أن المصريين قد نضجوا سياسياً ،على خلاف مقولة رئيس الوزراء، وأنهم قادرون على اختيار نوابهم في المجالس التشريعية ومحاسبتهم ، وأن لهم الحق في اختيار رئيس الوزراء والوزراء ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم من خلال الاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية والإشراف القضائي الكامل؟

هل نأمل في أن يأتي يوم لا ينفرد فيه الحاكم باتخاذ القرارات المصيرية التي تمس حاضر الشعب ومستقبله وأن يكون الشعب هو صاحب القرار من خلال ممثليه المنتخبين ديمقراطياً ومؤسساته الحزبية والنقابية وهيئات المجتمع المدني التي تشارك في عمل سياسي يقود مسيرة الشعب للتنمية والديمقراطية الصحيحة؟

العودة إلى الوراء

وقد اتهم قادة الحزب الوطني أحزاب المعارضة بأنهم يريدون العودة بالبلاد ثلاثين أو أربعين سنة إلى الوراء معتبرين ذلك ردة عن الإنجازات الاقتصادية ونعيم

الديمقراطية التي يرفل فيها الشعب بفضل حكم الحزب الوطني. والحق أقول نحن نحلم بأن نعود ستين سنة أو أمثر إلى الوراء لنعيش عصر الليبرالية والديمقراطية والحرية السياسية التي كافح من أجلها زعماء عظام مثل مصطفى النحاس باشا وصحبه من رجالات الوفد وقادة الحركة الوطنية ضد الاستعمار وفساد القصر. نعم نريد حرية واستقلال للجامعات كما كانت الجامعة المصرية يوم استقال مديرها أحمد لطفي السيد باشا احتجاجاً على طرد الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب، ونريد عمداء لكلياتنا يرفضون منح كبار رجال الدولة وأتباع القصر درجة الدكتوراه الفخرية كما فعل طه حسين. نريد مجلساً نيابياً يكون فيه نائب من نوع مصطفى مرعي بك الذي تقدم باستجواب لرئيس الحكومة وقتها يحاسبه فيه على أن الحكومة قد أنفقت على إصلاح اليخت الملكي المحروسة من ميزانية الشعب، ونريد وزيراً يرفض زيادة مخصصات الملك المالية كما فعلها فؤاد سراج الدين. نريد أن نعود إلى أجواء مصر في رحاب دستور 1923.

البديل واضح

لقد أصبح من الأقوال المأثورة لرجال الفكر الجديد بالحزب الوطني أنهم يفكرون ويضعون السياسات والبرامج لمصلحة الشعب ولتحقيق الإصلاح، وينعون على أحزاب المعارضة وعناصر القوى الوطنية أنهم يكتفون بالنقد ولا يقدمون حلولاً وأفكاراً بديلة. ونقول لهم أن البديل موجود وتم طرحه في مناسبات عديدة آخرها إصدار وثيقة مستقبل مصر التي انشغل بها وصاغها نفر من أخلص أبناء مصر يستلهمون نبض الشارع الحقيقي ويشعرون بآلام المواطنين وآمالهم . تلك الوثيقة التي جعلت واحداً من أبرز قيادات الحزب الوطني وهو دكتور حسام بدراوي يصرح علناً -بكل الشجاعة والحس الوطني - بأنه لا يمكنه الاختلاف مع ما جاء فيها ويعترف بمصداقيتها وتعبيرها عن مقاصد الوطن وآماله.

نقول للحزب الوطني أن البديل الذي نطرحه ونطالب به هو إحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن البديل الذي نقدمه للحزب الوطني يحتم التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة باعتبار ذلك التزاماً وطنياً وضرورة بقاء لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المصريين.

إن البديل الذي نطرحه يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في إطار تعميق حكم القانون والتعددية الحزبية الحقيقية وتداول السلطة، و تغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية ، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة ، والإصرار لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

إن ما نطالب به قد لا يرقى إلى ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية –

رغم كل عيوبها –، لكننا نكتفي بمثل ديمقراطية الهند أو حتى جنوب إفريقيا ! ! !

2008

148. الملفات المنسية.....عند الحكومة الذكية !

يتمتع المصريون بنعمة كبرى اختصهم الله سبحانه وتعالي بنسبة وافرة منها دون عباده في مشارق الأرض ومغاربها، تلك هي نعمة النسيان. فالمصريون ينسون بسرعة، فهم ينفعلون ويثورون لمختلف الأمور والقضايا، ثم تراهم ينسون أو يتناسون تلك الأمور والقضايا، ويعودون إلى ممارسة حياتهم بكل ما فيها من مشكلات ومصاعب.

ويشترك في ظاهرة النسيان معظم المصريين حكاماً ومحكومين، فالحكام يصرحون صباح مساء بما سوف يفعلون وما سيحققون من إنجازات ومشروعات ستجعل المحروسة نمراً اقتصادياً إفريقياً لا ينازعها في ذلك سوى جنوب إفريقيا وذلك من باب التواضع ودرءاً للحسد. والمصريون من المحكومين يطالعون ويسمعون ويشاهدون ثم يكتفون بمصمصة الشفاه والانصراف إلى حال سبيلهم وهم يتندرون بنكات لا يجاريهم في خفة ظلها وسرعة ابتكارها شعب آخر. ونتيجة لهذه القدرة على النسيان تتراكم ملفات مهمة في أدراج مكاتب الوزراء والمسئولين لتصبح من التراث المصري يورثه الآباء للأبناء، نعرض لثلاث ملفات منها اليوم.

الملف الأول – الاحتكار وصناعة الحديد

تابع المصريون بحماس شديد مناقشات تعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والتي جرت في مجلس الشعب في شهر يونيو الماضي قبل أيام معدودة من انتهاء دورة عمله وبدء إجازته السنوية. وكانت تلك المناقشات قد انتهت بإضافة المادة 26 والتي تفرض نصف العقوبة التي أقرها القانون على من يتقدم ببلاغ عن قيامه أو مشاركته أو علمه بممارسة احتكارية، وهو الأمر الذي أثار دهشة الجميع إذ أنه لا يعقل أن يتقدم شخص ما ليعترف بارتكابه أعمالاً احتكارية ويعرض نفسه طواعية لغرامة ضخمة تصل إلى 150 مليون جنيه!

وبهذه المناسبة يتساءل الناس في المحروسة - وأنا منهم ومعهم - عن مصير التحقيق الذي طلبه وزير التجارة والصناعة من جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة لبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ ويثير ذلك التساؤل شجون المصريين حين يسترجعون تصرفات بعض رجال الأعمال الذين ناسبوا الحكومة - مع الاعتذار لأغنية الراحل عبد المنعم مدبولي الشهيرة في مسرحية ريا وسكينة - ، فقد ظهر على الساحة الاقتصادية المصرية وفي غفلة من الزمن من يسيطر على أهم وأكبر شركات إنتاج الحديد في البلاد بعد أن تمكن من الاستحواذ على شركة الدخيلة التي كانت مشروعاً مشتركاً بين المال العام والجانب الياباني، وذلك بطريقة غير مفهومة - بالنسبة لي على الأقل - ، ونسي المصريون هذا الملف!

وفي محاولة للتذكير بهذا الملف المنسي، كان واجباً أن نعود إلى قراءة قانون " حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية" رقم 3 لسنة 2005 ، والذي أنشئ بموجب المادة رقم 11 منه جهاز يحمل ذات اسم القانون كي يمارس مهاماً تنتهي باتخاذ التدابير الواردة به حيال المخالفين الذين يمارسون أعمالاً من شأنها تقييد المنافسة وتمثل ممارسات احتكارية يمنعها القانون. والغريب في هذا القانون أنه يجعل مهمة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خارج نطاق اختصاص الجهاز المنشأ وفقاً له، ويرمي بمسئولية تلك الحماية وذلك المنع على المحتكرين أنفسهم بالدرجة الأولى، ثم على المواطنين المتضررين مما يعتقدون أنه تقييد للمنافسة أو ممارسة احتكارية.

إن القانون يحصر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية – المفترض أن يكون إيجابياً في رصد حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار - في دور سلبي هو تلقي الطلبات باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات عن حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار، ثم الأمر باتخاذ إجراءات حددها القانون إن اتضح للجهاز صحة ما جاء بتلك الطلبات. والمعنى، أنه إن لم يتلق الجهاز إخطاراً بطلب فحص

حالة معينة، لن يبادر الجهاز بذاته بفحص تلك الحالة مهما كانت شدة تقييدها للمنافسة ووضوح نزعتها الاحتكارية.
كذلك لن يتحرك الجهاز من تلقاء ذاته مهما حدث من حالات استحواذ أو اكتساب أي أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو اندماجات أو دمج شركات ، أو الجمع بين إدارة شخصين أو أكثر والتي حددها القانون باعتبارها مؤشرات على إمكانية حدوث تقييد للمنافسة أو ممارسة الاحتكار، إلا أن يأتيه طلب أو إخطار من شخص ما يفيد وقوع تلك الأحداث.
ويلاحظ أنه على الرغم من أن القانون قد حدد في مادته الرابعة أن الشخص الذي تزيد حصته على 25% من تلك السوق يكون قادراً على إحداث تأثير فعال على الأسعار أو حجم المعروض بها دون أن تكون لمنافسيه القدرة على الحد من ذلك، وبرغم أن أحد أهم منتجي الحديد في مصر يعلن صراحة في إعلانات تبث على قنوات التليفزيون أنه يسيطر على 39% من السوق المصري، وبرغم أن وزير التجارة والصناعة كان قد طلب من الجهاز فحص ملف هذا المنتج، إلا أنه وبعد مرور أكثر من عام على ذلك الطلب، لم يصدر الجهاز تقريره في هذا الشأن. من جانب آخر، لم نسمع شيئاً عن نتيجة التحقيق في البلاغ الذي تقدم به النائب مصطفى بكري إلى النائب العام السابق يتهم فيه أحمد عز باحتكار ما يزيد عن 50% من صناعة الحديد في مصر!
وحتى لو صدر قرار من مجلس الجهاز يثبت مخالفة الشخص الصادر بشأنه طلب إجراء التقصي والبحث، أو الشخص مقدم الإخطار بشأن اكتسابه أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو اندماجات.. إلى آخر الأمور المنصوص عنها في الفقرة 2 من المادة 11 من القانون، أي ثبوت وجود حالة تقييد للمنافسة أو حدوث ممارسة احتكارية، فإن أقصى ما يستطيعه الجهاز هو – وحسب المادة رقم 20 من القانون – تكليف المخالف بتعديل أوضاعه وإزالة المخالفة فوراً، أو خلال

فترة زمنية يحددها مجلس إدارة الجهاز وإلا وقع الاتفاق أو التعاقد المخالف للمادتين [6،7] من القانون باطلاً. ومن الغريب أن القانون جعل سلطة الجهاز في إزالة المخالفات ووقف الممارسات المحظورة - سواء فوراً أو بعد الفترة الزمنية التي يحددها مجلس إدارة الجهاز – جوازيه وليست وجوبية.

ومن أخطر ما جاء في هذا القانون أنه حظر رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها بالنسبة للأفعال المخالفة للقانون إلا بطلب كتابي من رئيس الوزراء بصفته الوزير المختص حسب القانون [أو من يفوضه]. ولا شك أن هذا القيد يقلل كثيراً من احتمالات تفعيل القانون في حالات ثبوت المخالفات حيث يكون رئيس الوزراء مقيداً باعتبارات حزبية وتوجيهات سيادية عليا قد تغل يده عن ممارسة هذه السلطة.

من جانب آخر، وعلى الرغم من أن المادة رقم 10 من القانون تجيز لمجلس الوزراء تحديد سعر بيع منتج أساسي أو أكثر لفترة زمنية محددة بعد أخذ رأي الجهاز، إلا أن مجلس الوزراء لم يلجأ لاستخدام هذا الحق رغم الارتفاع المتصاعد في أسعار حديد التسليح والأسمنت بغير مقتضى حسب رأي الخبراء، وعلى الرغم من التأثيرات الضارة لذلك الارتفاع على مجمل صناعة التشييد والبناء والتنمية العقارية، ومن ثم التأثير السالب على مجمل حركة الاقتصاد الوطني.

ومن المفيد الإشارة إلى أن مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والذي يتكون من خمسة عشر عضواً يضم في عضويته أعضاء ممن لهم مصالح تتنافى مع الحياد المفترض فيمن يقوم على الفصل في قضايا مهمة مثل تحديد ما إذا كانت هناك شبهة تقييد للمنافسة أو ممارسات احتكارية. ذلك أن تشكيل المجلس يضم ثلاثة من المتخصصين وذوي الخبرة من دون أن يشترط عدم اتصالهم بمصالح عمل أو تقديم استشارات أو غير ذلك بمجالات الأعمال التي تقع في نطاق القانون، كما يضم ثلاثة أعضاء يمثلون منظمات لرجال الأعمال وهم المخاطبون بهذا القانون في الأساس ولا يتصور وجود من يمثلهم في مجلس إدارة

الجهاز المنوط به منع الاحتكار. وعلى الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة رقم 12 من القانون تنص أنه " لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يشارك في المداولات أو التصويت في حالة معروضة على المجلس يكون له فيها مصلحة أو بينه وبين أحد أطرافها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة أو يكون قد مثل أو يمثل أحد الأطراف" ، إلا أن هذا القيد ليس كافياً حيث يستطيع العضو ذو المصلحة الاتصال بالأعضاء الآخرين ومحاولة التأثير عليهم وإن انسحب من حضور الجلسات التي تنظر فيها حالة له بها صلة.

ومع تعقد الملف وتداخل المصالح وتشابكها، يكون النسيان فضيلة كبرى تجعل الجميع ينعمون براحة البال ولو مؤقتاً إلى أن تقع كارثة تعيد الملف مرة أخرى إلى الأضواء لفترة ثم يخبو كالعادة ويجد لنفسه مكاناً آمناً في أحد أدراج بعض المسئولين.

الملف الثاني – زيارات الرئيس الخارجية

مع كل الاحترام والتقدير للجهد الخارق الذي يبذله الرئيس في زياراته للدول الخارجية ونشاطه المتصل في لقاءاته برؤساء الدول التي يزورها ومباحثاته مع كبار المسئولين فيها، إلا أن ظاهرة النسيان تمتد لكي تطوي ملفات تلك الزيارات وما يصاحبها عادة من إعلان توقيع اتفاقات وتصريحات ببدء مشروعات وتنمية علاقات سوف تحيل اليابس أخضراً في أرض المحروسة وتنهي مشكلتها وتضعها في مصاف الكبار.

لقد قام الرئيس خلال الشهور السبعة الأولى من 2008 بإحدى عشر زيارة شملت حضوره القمة الإفريقية التي انعقدت في طرابلس [ليبيا] في شهر يناير، ثم قام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في شهر فبراير. وفي شهر مارس كانت زيارته الأولى إلى بولندا، ثم أتبعها بعد أيام قليلة بزيارة روسيا. وشهد شهر إبريل زيارتين قام بهما الرئيس إلى كل من ألمانيا وفرنسا. وزار الرئيس إيطاليا في شهر يونيو. أما شهر يوليو الماضي فقد كان حافلاً بالزيارات الخارجية

للرئيس إذ التقى الرئيس الفرنسي ساركوزي للمرة الثانية هذا العام إبان مشاركته في القمة التي انعقدت في باريس لإعلان قيام " الاتحاد من أجل المتوسط"، ثم بعد أقل من أسبوعين زار الرئيس إيطاليا للمرة الثانية وعقد جلسات مباحثات مع رئيس الوزراء بيرلسكوني، وكانت آخر زيارات الرئيس في شهر يوليو تلك التي زار فيها جنوب إفريقيا وأوغندا في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي.

وفي جميع تلك الزيارات يصحب الرئيس الوزراء المعنيين بالموضوعات التي يتم بحثها مع المسئولين في تلك الدول، كما يصاحب الزيارات الرئاسية ويعقبها سيل من تصريحات المسئولين المصريين وكتابات رؤساء تحرير الصحف الحكومية - الذين يصاحبون الرئيس في تلك الزيارات – عن الإنجازات التي تحققت والنتائج الباهرة التي أمكن التوصل إليها، وسرعان ما يطوي النسيان كل ما قيل، لتبدأ الضجة الإعلامية من جديد مع زيارة جديدة للرئيس.

الملف الثالث – القمح

من أخطر الملفات التي تثار عادة في أعقاب تلك الزيارات قضية الزراعة والقمح على وجه الخصوص، إذ يصرح المسئولون في أعقاب الزيارات الرئاسية بأنه تم الاتفاق على زراعة آلاف الأفدنة من أراضي الدولة المضيفة بالقمح لحساب مصر، وآخر تلك التصريحات ما أعلنه وزير الزراعة الأسبوع الماضي عن بحث هذا الموضوع أثناء زيارة الرئيس لأوغندا وما تقرر من سفر وفد مصري رفيع المستوى إلى أوغندا في منتصف سبتمبر القادم لبحث التفاصيل! كذلك تمثل مقترحات زراعة القمح في دول خارجية موضوعاً طريفاً لبعض الوزراء في أعقاب زياراتهم لبلاد العالم، وكان وزير أسبق للتموين قد اقترح استئجار أراض في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر، ورئيس سابق للوزراء زار رومانيا واقترح أيضاً زراعة القمح هناك. أما عن مشروعات التكامل مع السودان وملايين الأفدنة التي ستزرع قمحاً فحدث ولا حرج. وقد جاء في كلمة د. أحمد نظيف في ختام اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا المصرية السودانية -

وأنا أنقل هنا عن الموقع الرسمي لمجلس الوزراء على شبكة الإنترنت – تأكيده على أن تتم قبل يناير القادم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المزمع إنشاؤها ، وأن يحتفل بتدشين تلك المشروعات على أرض الواقع في اجتماع العام القادم الذي تمنى سيادته أن ينعقد في السودان.!

وكما ينسى المصريون، ينساهم العالم وتتجاوزهم أمم لم يكن لها من قبل شأن يذكر. ولله الأمر من قبل ومن بعد!

2008

149. يا أهل الحكم.. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم!

تتصاعد مشكلات الوطن يوماً بعد يوم، وتتكاثر سحب الغضب والإحباط بين جماعات وطوائف متزايدة من أبناء الوطن، وتتسارع حالات التنازع والتصادم بين الأفراد والمؤسسات ومختلف عناصر المجتمع بصور غير مسبوقة ولا مقبولة. والناس في مصر المحروسة قد فقدوا الثقة في كثير مما يصدر عن أهل الحكم من أقوال وتصريحات عن إنجازات لا يرونها ولا يشعرون بآثارها بينما لا تكف عن تكرار الحديث عنها مؤتمرات أهل الحكم ومجالسهم وحزبهم الحاكم منذ ثلاثين عاماً، ولا يمل كتّابهم في الصحف الحكومية المسماة بالقومية من تسويد صفحات بأكملها في محاولات لتجميل أداء الحكومة وحزبها من دون جدوى.

وكان أبناء المحروسة قد صدموا - كالمعتاد – بما أسمته الحكومة "تعديلاً وزارياً" خرج بمقتضاه الدكتور مهندس يسري الجمل وزير التربية والتعليم ليحل بدلاً منه دكتور مهندس آخر هو أحمد زكي بدر رئيس جامعة عين شمس السابق وذلك من دون التفات إلى طبيعة مجال التربية والتعليم بكل ما فيه من تخصصات علمية وتقنيات تعليمية وتجارب مجتمعية تنشأ لها كليات ويحصل المتخصصون فيها على درجات الماجستير والدكتوراه، بل إن كثيراً من الدول المتقدمة تشترط ضرورة حصول المعلمين في المدارس على درجة الماجستير في التربية حتى يتسنى لهم الاستمرار في وظيفة "معلم"، فما بالنا بالوزير القائم على إدارة منظومة التعليم في البلاد لا يشترط فيه مثل هذا الشرط؟ وليس مجرد خروج وزير من الوزارة هو مصدر انعدام الثقة بين الناس وأهل الحكم، ولكن المثير للدهشة أن الأنباء التي يتلقاها الناس من وسائل الإعلام – ولا تنفيها الحكومة – كانت كلها تؤكد أن دكتور الجمل نجح في إقناع الحكومة بنظام الثانوية العامة الجديد وأنه قد حصل على تأكيد بأن الدولة سوف تخصص المبلغ المطلوب لتطبيق النظام اعتباراً من العام 2012/2011 وهو ما يصل إلى 2.5 مليار جنيه حسب ما أوردته جريدة اليوم السابع

يوم 19 أغسطس 2009، كما أشارت أنباء صحفية أن وزير التربية والتعليم المقال كان قد تلقى تأكيداً من رئيس مجلس الوزراء في مكالمة هاتفية يوم 20 يوليو الماضي تفيد تجديد الثقة به وتحثه على الانتهاء من مشروع الثانوية العامة الجديد للتقدم به إلى مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الجديدة – التي بدأت في شهر نوفمبر الماضي-. حينما يسمع الناس في مصر ويقرؤون ويشاهدون مثل تلك الأنباء، أليس من حقهم أن يفقدوا الثقة بكل ما يصدر عن تلك المصادر الحكومية حين يفاجئون بإقالة الوزير الذي كان حتى أسابيع قليلة محل الرضا التام، وذلك من دون أي تفسير!

وكانت كلمات المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر وضوحاً في تفسير أسباب انعدام ثقة الناس في الحكومة حين صرح أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب يوم الاثنين الرابع من يناير 2010 - وبحسب ما أوردته صحيفة الوفد يوم الخامس من يناير - أن مصر في حاجة إلى وزراء سياسيين يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين ولديهم الإحساس بشعور الناس. ويؤكد المستشار الملط في حديثه أن الحكومة تخلق أزمة ثقة بينها وبين المواطنين بسبب كثرة التصريحات الوردية للوزراء التي لا تتحقق على أرض الواقع، وكذلك بسبب عجز بعض المسئولين عن التعامل مع الإعلام بشفافية، وعجز بعض أجهزة الدولة عن تسويق قرارات عادلة تمس المصلحة العليا للبلاد وإحساس المواطنين بتجاهل بعض المسئولين لهمومهم ومواجعهم. وبدلاً من أن يناقش أهل الحكم تلك الأقوال الصادرة عن رئيس أكبر جهاز رقابي في مصر والمخوّل قانوناً بتقييم أداء الحكومة ، يتعرض الرجل لاتهامات بأنه خرج عن دوره كرقيب ومارس دور المعقب السياسي، وأن الجهاز الذي يرأسه يجب أن يعتمد على المنهج العلمي في الرقابة المالية! وكان هذا الهجوم صادراً عن "المهندس" رئيس لجنة الخطة والموازنة الذي لم يستطع

اكتشاف العلاقة بين "الرقابة المالية" و" تقييم الأداء الاقتصادي" للحكومة وما يترتب على تدني العائد الاقتصادي لما تنفقه الحكومة من آثار سياسية!

ومع التصاعد في مشكلات المواطنين ومعاناتهم ترتفع حدة الانتقادات الصادرة ضد الحكومة من المعارضين من الأحزاب والقوى السياسية والمفكرين وقادة مؤسسات المجتمع المدني، وتزداد معدلات الاحتقان الشعبي وتنتشر الوقفات الاحتجاجية وأشكال الرفض العام لسياسات الحكومة ومنطلقاتها الفكرية المحابية بالتمام لقوى السوق الرأسمالية من رجال الأعمال والمستثمرين والمتقاربين مع أهل الحكم. وعلى الجانب الآخر، تستمر مصادر أهل الحكم في رفض تلك الانتقادات موجهة كل أسلحتها الهجومية على معارضيها متهمة إياهم بالمبالغة وإنكار الإنجازات والصيد في الماء العكر لتأليب المواطنين ضد حكومتهم الذكية والحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً. وتتردد على ألسنة أهل الحكم مقولة" الذي يده في الماء – يقصدون المعارضين – ليس كالذي يده في النار – يشيرون إلى أنفسهم " ويتباكون على ما يعانونه في سبيل هذا الشعب الناكر للجميل. وفي ردي على أحد رموز الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قلت له " لما لا يحاول حزبكم التخفف من تلك المعاناة التي يكابدها منذ ثلاثين عاماً ويخرج من النار كي يتمتع بوضع يديه في الماء المثلج ويمارس دور المعارضة لفترة ولو قصيرة؟".

ويردد أهل الحكم دائماً أن المعارضين يبالغون فقط في تصوير المشكلات ولا يقدمون حلولاً ! ونقول لهم إن المعارضين بحت أصواتهم في طرح الحلول ورسم طرق تحقيقها والتي تتوقف في الأساس على اعتراف الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بضرورة تطوير نظام الحكم بما يسمح بتداول السلطة من خلال الاحتكام إلى الشعب في انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء، وذلك للمفاضلة بين البرامج التي يطرحها المتنافسون. ولأن أهل الحكم يدركون تماماً أن بضاعتهم هي الفاسدة - على عكس ما صرح به دكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من أن بضاعة الأحزاب

المعارضة رديئة - فإنهم يخشون المواجهة الصريحة في انتخابات تعتمد على نظام القائمة الحزبية وليس الدوائر الفردية، كما أنهم يجعلون اللجنة العليا للانتخابات تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ويرفضون اعتماد قاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد الجداول الانتخابية وتحديثها، ويتباعدون – وهم أصحاب الحكومة الذكية – عن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة في جميع مراحل العملية الانتخابية درءاً للتزوير والتلاعب في الأصوات واستخراج النتائج. كما يصر الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد من أيام الأسبوع المعتادة وذلك عكس الاتجاه العالمي في الدول الديمقراطية بإجراء الانتخابات على مراحل تستغرق عدة أيام وأن تكون في أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والإدلاء بأصواتهم من دون عنت أو إرهاق.

لقد طرح حزب الوفد برنامجه الانتخابي الجديد داعياً إلى "عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما يختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها". كما يدعو برنامج الوفد الانتخابي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة".

إن رسالة الوفد إلى الأمة أننا "نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر. والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار". لذلك نقول لأهل الحكم إن انفرادكم بالرأي والقرار واستئثاركم بالسلطة على مدى ثلاثين عاماً ورفضكم الحديث الدائر عن الإصلاح الدستوري والتطوير الديمقراطي وتجاهلكم لآراء

المخلصين من أبناء هذا الوطن الحريصين على أمنه وتماسكه، كل ذلك لن يمنع من حدوث التغيير الذي يطالب به الناس مهما طال الوقت ويومها لن يجدي التجاهل أو التعالي. وأقول لكم بكل الصدق يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم حتى تدركوا خطورة ما أنتم ماضون فيه، وحتى تكتشفوا أن هناك بدائل أخرى وبضاعة أجود من بضاعتكم يتمناها الناس وأنتم تمنعونها عنه. يا أهل الحكم جربوا أن تكونوا يوماً في صفوف المعارضة!

والله المستعان.

2010

وتلك نهاية مقالاتي التي نشرتها لي صحيفة "الوفد"

وقد تم تجميعها في كتاب موجود على هذا الموقع

عنوانه "وصف مصر . . . .بالعـــــــــــــربي"

واحتوى تعقيباً بما صارت إليه أحوال مصر التي عرضها كل مقال

ولكن في 2018 ! ! !